

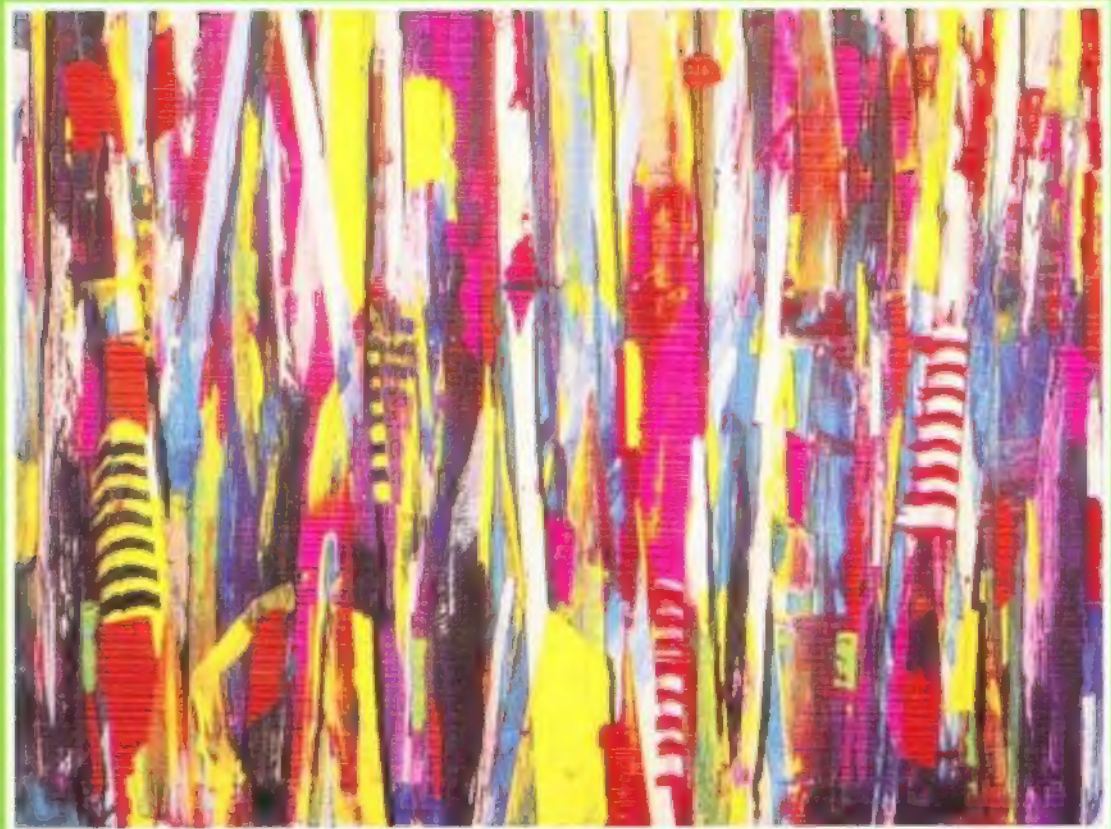
محمد جمال باروت



SCANNED BY
JAMAL HATMAL

حركة القوميين العرب

النشأة - التطور - المصير



المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

حركة القوميين العرب

النشأة - التطور - المصائر

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

بإشراف الرئيس علي ناصر محمد

حركة القوميين العرب

النشأة - التطور - المصائر

محمد جمال باروت

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

بإشراف الرئيس علي ناصر محمد



اسم المؤلف : محمد جمال باروت

اسم الكتاب : حركة القوميين العرب ، النشأة - التطور - المصائر

المؤلف : الدكتور : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

الطبعة الأولى ١٩٩٧

الحقوق محفوظة للمركز

المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

بإشراف الرئيس علي ناصر محمد

دمشق، ص ب: ٣٦٨٤٣، ٣٦٧٤٤، فاكس: ٦١٣٢١١٢، هاتف: ٢٢٤٨٤٢٢

التوزيع : دار  للثقافة والنشر

سورية - دمشق، ص ب: ٧٣٦٦، هاتف: ٧٧٧٦٨٦٤، فاكس: ٧٧٧٩٩٩٢

لا تُعبّر الآراء الواردة في هذا الكتاب بالضرورة عن اتجاهات
يتبنّاها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية

الفهرس

| | |
|----|---|
| ١٧ | تقديم المركز العربي للدراسات الاستراتيجية |
| ٢١ | مقدمة |

القسم الأول

"الطور القومي التقليدي"

الفصل الأول

| | |
|----|--|
| ٢٩ | الظهور الأول لـ "حركة القوميين العرب": "كتائب الفداء العربي" |
| ٣٠ | أولاً: ممن تشكلت "كتائب الفداء العربي"؟ |
| ٣٠ | ١ - المجموعة السورية |
| ٣٢ | ٢ - المجموعة المصرية |
| ٣٤ | ٣ - المجموعة البيروتية |
| ٣٨ | ثانياً: الكتائب: تأسيسها، بنيتها، وظيفتها |
| ٤٢ | ثالثاً: عمليات الكتائب: الرد على النكبة |
| ٤٤ | رابعاً: انشقاق الكتائب وانهايارها |
| ٤٧ | خامساً: البعث أم الكتائب أم منظمة جديدة؟ |

الفصل الثاني

| | |
|----|---|
| ٥٣ | من "كتائب الفداء العربي" إلى "الشباب القومي العربي" |
| ٥٣ | النواة المؤسّسة |
| ٥٥ | المُرشد الروحي: من زريق إلى ناصر الدين |
| ٦٠ | مؤتمر عمّان |
| ٦٤ | واجهات الحركة |
| ٦٤ | ١ - جمعية العروة الوثقى |
| ٦٥ | ٢ - النادي الثقافي العربي |

- ٦٦ ٣- هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل
٦٨ المؤتمر التأسيسي الأول للشباب القومي العربي

الفصل الثالث

الحرس الحديدي

- ٧٥ أولاً: إدانة مفهوم الحزبية
٧٥ ثانياً: الحارس القومي الحديدي
٧٦ ثالثاً: المبادئ التنظيمية
٧٩ رابعاً: الهرم التنظيمي
٧٩ خامساً: خلاصة
٨٣

الفصل الرابع

الطور القومي التقليدي: إيديولوجياً

- ٨٧ أولاً: مقدمة: الأطوار القومية الثلاثة
٨٧ ثانياً: مفهوم الأمة
٨٨ ثالثاً: نظرية المرحلتين
٩١ رابعاً: اليهودية والصهيونية والاستعمار
٩٤ خامساً: التأثير
٩٦

الفصل الخامس

مفهوم الإقليم-القاعدة: من العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة

- ١٠٣ أولاً: مفهوم الإقليم-القاعدة: من العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة
١٠٤ ١- العراق "بروسيا" العرب
١٠٤ ٢- الموقف من مشروع "الهلل الخصب"
١٠٧ ٣- عبد الناصر: من ضابط مغامر إلى بطل قومي
١٠٩ ٤- العدوان الثلاثي: "البحري الناصري"
١١٠

الفصل السادس

حركة القوميين العرب والجمهورية العربية المتحدة: ١٩٥٨-١٩٦١

١١٧

| | |
|-----|---|
| ١١٧ | أداة طوعية لـ "القيادة الرسمية للثورة العربية" |
| ١١٩ | الخروج من العزلة |
| ١١٩ | أولاً- أحداث ١٩٥٨ في لبنان |
| ١٢٠ | ثانياً- الصراع ما بين "القوميين" و "العراقيين" |
| ١٢٠ | ١- انضمام جيل ١٩٥٦ إلى "الحركة" |
| ١٢٢ | ٢- شعار الوحدة الفورية |
| ١٢٣ | ٣- تسوية مؤقتة |
| ١٢٤ | ٤- الترجمة العراقية لبرنامج خالد بكداش |
| ١٢٧ | ٥- في مواجهة قاسم: خطط اغتيالات |
| ١٢٨ | ٦- "الجبهة القومية" مع "البعث" |
| ١٣٠ | ثالثاً- حول انضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة |
| ١٣٠ | ١- وراثته حركة ١٩٣٨ |
| ١٣٢ | ٢- المطالبة بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة |
| ١٣٣ | ٣- لجان مقاومة الشيوعية |
| ١٣٤ | ٤- الحركة و "أزمة الكويت" |
| ١٣٥ | رابعاً- الموقف من الاتحادات المضادة للجمهورية العربية المتحدة |
| ١٣٥ | ١- الاتحاد الهاشمي |
| ١٣٧ | ٢- اتحاد الإمارات |
| ١٣٧ | أ- ظروف إعلان الاتحاد ووظيفته |
| ١٣٩ | ب- "اتحاد الإمارات المزيف" |
| ١٤١ | خامساً- خاتمة |

القسم الثاني

من الانفصال إلى نكسة حزيران "الطور الاشتراكي العربي"

الفصل الأول

الانفصال السوري

١٥١

١٥١

مفاجأة الانفصا

١٥٢

الانفصال: دافع أم نتيجة

١٥٤

ازدواجية السلطة

١٥٥

القوميون العرب والبعثيون عشية الانفصال

١٥٦

وثيقة الانفصال

١٥٧

الانسحاب من الجبهة القومية في العراق

١٦٠

حركة ٢٨ آذار ٦٢

١٦١

التكتيك المردوج

١٦٤

انقلاب "الانفصاليين" على الانفصال

١٦٧

من إضراب تموز إلى مؤتمر شتورا

١٦٩

ظهور يوسف مزاحم ومؤتمر شتورا

الفصل الثاني

قاسم يسقط والانفصاليون يترنحون

١٧٥

١٧٥

أولاً- ربط العربية بالحصان

١٧٨

ثانياً- إسقاط قاسم وترحيل الانفصاليين

الفصل الثالث

الأخوة الأعداء من الجبهة القومية إلى الانفراد بالسلطة

١٨٧

١٨٧

أولاً- الحركة والبعث عشية حركتي شباط وآذار

١٨٨

المجلس والحكومة

١٩١

وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق

| | |
|-----|--|
| ١٩٣ | من "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق" إلى "الوحدة الاتحادية الثلاثية" |
| ١٩٤ | ثانياً - ميثاق ١٧ نيسان |
| ١٩٥ | إنني أعترض |
| ١٩٦ | الضغط الشعبي - تظاهرات أوائل نيسان |
| ١٩٧ | تشكيل الوفد |
| ١٩٨ | ثالثاً - وجهاً لوجه |
| ١٩٩ | اضطرابات ٨ أيار وانتهيار حكومة البيطار في سورية |
| ٢٠٠ | إخفاق تشكيل جبهة قومية في سورية |
| ٢٠٣ | مؤامرة ٢٥ أيار في العراق |
| ٢٠٧ | رابعاً - نكسة في سورية ونصر في العراق |
| ٢٠٧ | ١ - حركة ١٨ تموز |
| ٢١١ | ٢ - حركة ١٨ ت ٢ |
| ٢١٣ | ٣ - المضمون الناصري لحركة ١٨ ت ٢ |

الفصل الرابع

الالتحام بالناصرية

| | |
|-----|--|
| ٢٢٣ | أولاً - محسن إبراهيم وفريق "الحرية" |
| ٢٢٣ | ١ - بين ياسين الحافظ ومحسن إبراهيم |
| ٢٢٤ | ٢ - فريق مجلة "الحرية" |
| ٢٢٦ | ثانياً - اهتزاز الحركة |
| ٢٢٨ | ١ - مؤتمر ١٩٦٢: نُذِر الانقسام |
| ٢٢٨ | ٢ - تعمق الانقسام (مؤتمر ١٩٦٣) |
| ٢٣٠ | ٣ - وجهاً لوجه: مؤتمر ١٩٦٤ |
| ٢٣٤ | ثالثاً - "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" |
| ٢٣٥ | ١ - نقل مركز النقل إلى الأقاليم |
| ٢٣٦ | |

- ٢٣٧ ٢- نديموقراطية لمركزية
- ٢٣٧ ٣- حركة الاشتراكية العربية الواحدة
- ٢٣٩ ٤- موقف عبد الناصر
- ٢٤٠ رابعاً- الحركة الاشتراكية العربية الواحدة
- ٢٤٤ خامساً- الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق وسورية
- ٢٤٤ ١- في العراق
- ٢٥٠ ٢- في سورية
- ٢٥٤ ٣- لانسحاب من الاتحاد الاشتراكي العربي

الفصل الخامس

انقلابات حركة القوميين العرب؛ العراق نموذجاً

- ٢٦٦ أولاً- كتلة الروي- حداد القومية- المحافضة
- ٢٦٩ ١ - محاولة اعتيان قاسم (٢٥ شط ١٩٦٣)
- ٢٧٠ ٢ - محاولة إسقاط البعث، مؤامرة ٢٥ أيار
- ٢٧٣ ثانياً- كتلة 'الضباط القوميين'
- ٢٧٣ ١ تشكل الضباط القوميين
- ٢٧٨ ٢ - من استقالة الفرحان إلى استقالة الوراء خمسة
- ٢٨١ ثالثاً- انقلاب يوليو ١٩٦٥
- ٢٨١ ١ - حكومة عارف عبد الرزق
- ٢٨٤ ٢ - الانقلاب بين الحطة والنق
- ٢٨٨ ٣ - التنظيمات العسكرية لقومية
- ٢٨٩ ٤ - انقلاب ٣٠ حزيران ١٩٦٦
- ٢٩١ ٥ - موقع الحركة في انقلاب ٣٠ حزيران

الفصل السادس

تشكيل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب

| | |
|-----|---------------------------------------|
| ٣٠١ | الكيان لمليسي مقلع حذل ءحي في الحركة |
| ٣٠٢ | تشكيل المرع لمليسي حركة القوميين عرب |
| ٣٠٤ | الطرين إلى مسطير عمر عمان |
| ٣٠٦ | الملك في مواجهة المصمه |
| ٣٠٩ | خريز عمان 'الأردن أولاً' والأردن أحرر |
| ٣١١ | "يا هلاً لمعارك" . قرع صل تحرير |

الفصل الثالث

الحرب العربية الباردة في الستينات

الخليج والجزيرة العربية

| | |
|-----|---|
| ٣١٩ | مقدمة : القاهرة والرياض : من الوفاق إلى الحرب العربية الباردة |
|-----|---|

الفصل الأول

| | |
|-----|--|
| ٣٢٧ | ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢ من الإمامة إلى "الجمهورية القبليّة" |
| ٣٢٨ | نشوء حركة القوميين العرب في شمال اليمن |
| ٣٣١ | الحرب الأهلية - ادلاع حرب |
| ٣٣٣ | الحركة والجمهورية الأولى : "من عدن حتى البحرين" |
| ٣٣٦ | الحركة والأجهزة المصرية: التور والصدام |
| ٣٤٢ | الحركة وحصار صعاء |

الفصل الثاني

| | |
|-----|--|
| ٣٤٩ | الجهة القومية في جنوب اليمن |
| ٣٥٣ | اتصيمات السياسية ونشوء حركة القوميين العرب |

| | |
|-----|--|
| ٣٥٧ | تشكيل جبهة القومية |
| ٣٥٩ | اتفاضة ردوان: من تمرد قبلي إلى كفاح مسلح |
| ٣٦٢ | المؤتمر الأول للجبهة - حزيران ١٩٦٥ |
| ٣٦٥ | "انقلاب ١٣ يناير" أو "الدمج القسري" |
| ٣٧٣ | الاستيلاء على كريت |
| ٣٧٥ | الاقتتال الأهلي بين "لقومية" و "التحرير" |
| ٣٧٩ | من الاستقلال إلى قتل الأب |

الفصل الثالث

| | |
|-----|--|
| ٣٩١ | الثورة العُمانية وتطوراتها: ١٩٥٩-١٩٧٥ |
| ٣٩١ | مقدمة |
| ٣٩٣ | أولاً- الثورة العُمانية. ثورة الإمامة على السلطة |
| ٣٩٥ | ثانياً - جبهة تحرير ظفار |
| ٣٩٩ | ثالثاً- انشقاق الجبهة. من تحرير صغار إلى تحرير الخليج |
| ٣٩٩ | ١ - انتصار الجبهة القومية في جنوب اليمن |
| ٤٠٠ | ٢ - الاتصال بالصين. ماوية الثورة الثقافية |
| ٤٠٣ | رابعاً- التجدير اليماري لحركة القوميين العرب |
| ٤٠٣ | ١ - المؤتمر الإقليمي الأول لمروع الخليج و جزيرة العربية |
| ٤٠٥ | ٢ - مؤتمر حميرين: الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل |

- ٤٠٦ ٣ - سيطرة الجبهة على طفار
- ٤٠٦ حماساً - ٢٣ تموز ١٩٧٠. انقلاب ثمة ثورة من فوق؟
- ٤٠٧ ١ - الجبهة الشعبية واحتمالات إسقاط السلطان من فوق
- ٤٠٩ ٢ - حركة ١٢ أيلول ١٩٧٠
- ٤١٠ سادساً- تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير عُمان و حبيب العربي
- ٤١٠ عوامل الاندماج
- ٤١١ اندماج الجهتين والبرنامج السياسي
- ٤١٣ سابعاً- تشكيل الجبهة لشعبية لتحرير عُمان

القسم الرابع

مصائر حركة القوميين العرب

الفصل الأول

- ٤٢١ موضوعات ٥ حزيران
- ٤٢٣ التحليل لطفي للكسة
- ٤٢٥ مشروع التحذير اليساري للحركة

الفصل الثاني

- ٤٢٩ خصائص المشهد الانقسامى وتطورات عام ١٩٦٨
- ٤٣٢ أولاً- المشاهد الانقسامية: مؤتمرات تموز
- ٤٣٦ ثانياً- المشهد الانقسامى في إقليم الخليج والجزيرة العربية
- ٤٣٦ ١ - المركز والأطراف

- ٤٣٩ ٢- توصيف المشهد الانقسامي
- ٤٤١ ٣- خصائص المشهد الانقسامي في الكويت وتوصيماته
- ٤٤٣ ثالثاً- المشهد الانقسامي في الساحة الأردنية - الفلسطينية
- ٤٤٤ ١- توصيف المشهد الانقسامي الأول
- ٤٤٧ ٢- توصيف المشهد الانقسامي الثاني
- ٤٥٢ ٣- ربط المشهد الانقسامي بالمتغيرات الداخلية والخارجية

الفصل الثالث

المصانير

- ٤٥٩ أولاً- في منطقة عُمان والخليج العربي
- ٤٦٢ أ - الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي
- ٤٦٢ ١ - الثورة الثورية في عُمان الداخل
- ٤٦٤ ٢ - التكوين اليساري المتطرف
- ٤٦٥ ٣ - تحالفات الحركة: إشكاليات الوحدة
- ٤٦٨ ب- الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي
- ٤٧٠ ح - المنظمات المتمحصة عن تلاشي الحركة في الكويت
- ٤٧٠ ١ - الحركة الثورية الشعبية
- ٤٧٤ ٢ - حركة التقدميين الديموقراطيين
- ٤٧٨ ٣ - التجمع الوطني في الكويت

| | |
|-----|--|
| ٤٨٦ | ثانياً- في المشرق |
| ٤٩٢ | ثالثاً- الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين |
| ٤٩٢ | أ- الجبهة الشعبية الديمقراطية |
| ٤٩٤ | ب- الجبهة الشعبية |
| ٤٩٦ | رابعاً- حرب العمل الاشتراكي العربي |
| ٤٩٦ | ١- من حركة القوميين العرب إلى حزب لعمل لاشتراكي العربي |
| ٤٩٧ | ب- الحرب الشيوعي العربي الموحد |
| ٤٩٨ | ج- حرب العمل والحرب الأهلية اللساية |
| ٤٩٩ | د- حرب العمل والجبهة شعبية |
| ٥١٣ | المراجع |
| ٥٢١ | الملاحق |

بمثابة تقديم

ينسجم إصدار هذا الكتاب عن حركة القوميين العرب انسجاماً كبيراً مع السياسة البحثية التي يأخذ بها المركز العربي للدراسات الإستراتيجية. فقد أكد مركزنا، ومنذ البداية، اهتمامه بكل ما يمسّ قضايا المجتمع العربي الراهنة، وكل ما يسهم في ارتقاء هذا المجتمع وتطوره. وقدم، في هذا الإطار، مساهماته المتعلقة بأمن البحر الأحمر، مثمناً قدّم مساهمات علمية أخرى تخصّ الأمر القومي العربي في وجوهه المتعددة، سواء كانت هذه المساهمات بأقلام عربية أو بأقلام غير عربية. وحرص المركز، في هذا كنه، أن يكون جهده العلمي في متناول القارئ العربي العادي وأصحاب القرار السياسي في آن، ذلك أن غايته خدمة القصاب العربي جميعاً.

وعلى هذا، فإن الكتاب الذي تقدمه عن "القوميين العرب" لا يندرج في إطار الدراسة التاريخية، وإن كان يتضمن مقارنة تاريخية، ذلك أن الهدف منه حوار مع المستقبل قبل أن يكون مساءلة الماضي. ومما لا ريب فيه أن الحوار مع المستقبل لا يستقيم إلا بقراءة الماضي ووعي دروسه، الأمر الذي يجعل هذه القراءة نقدية من ناحية وتلمس خير المجموع العربي من ناحية ثانية. فهي نقدية لأنها حريصة على التوجه إلى المستقبل أكثر من حرصها على الإلحاح في الماضي، المليء بالخطأ والصواب، وهي تلمس خير الأمة العربية كنهها، لأن الواقع الذي يعيش، يأمر بوحدة الجهود العربية المخصصة، والمتطوعة إلى غد أفضل وأكثر أمناً واستقراراً.

ولعل البحث عن مستقبل عربي أفضل، كما التنقيب عن حقيقة موضوعية بعيدة عن الأهواء والإنحيازات المسبقة، فرض على الكتاب، الذي تقدمه، منهجية علمية جديدة وصارمة.

تقرأ المأصبي بحثاً عن الحاضر، وتبحث في الماضي سعياً وراء معرفة موضوعية. إضافة إلى مسح الوثائقي - الميداني. فقد اعتمد الكتاب على مادة وثائقية واسعة وشبه نادرة، ولجأ إلى مقدمة شخصيات متعددة، عاشت تجربة القوميين العرب أو عايشتها، الأمر الذي أتاح له أن يتأمل نقدياً المادة النهائية، وأن يعالجها من زاوية رؤيته الشخصية كي يصل لاحقاً إلى نتائج حيّة وردها في كتابه الغني، وإلى جانب هذا كله، فقد قام هذا الكتاب برصد حركة القوميين العرب في الأقطار العربية المختلفة، كاشفاً عن خصوصياتها وأحوالها المختلفة وأسباب صعودها في زمن وميلها إلى الانطفاء في زمن لاحق. ولأنه درس هذه الحركة في سيرورتها المتحولة، فقد كان عليه أن يتأملها في أحيائها المتعاقبة وفي أشكال تطورها المتعددة، أي أن يقرأ الحركة من سياقات تشكلها وتكونها وصولاً إلى مآلها الأخير.

وربما يطرح صدور هذا الكتاب عن المركز العربي للدراسات الإستراتيجية سؤالاً جوهرياً عن الأسباب التي دعت إلى إصداره. ويمكن تلمس الإجابة في اتجاهات مختلفة. فحركة القوميين العرب جزء أساسي من الفكر السياسي العربي الذي عرف رواجاً كبيراً منذ بداية الستينات حتى حرب حزيران في عام ١٩٦٧، وهذا ما يدرجها في الإطار سحني لمركزنا، الذي يهتم بالفكر السياسي العربي في وحوه كلها، قومياً كان أم ينتمي إلى مدرسة فكرية أخرى. وإضافة إلى هذا، فإن إصدار هذه الدراسة يشكل جزءاً من برنامج أكثر طموحاً واتساعاً وعنوانه: "مصائر الحزب السياسي في الوطن العربي" الذي سيصدر منه جرايين على الأقل في هذا العام. وعلى هذا فإن الاهتمام بحركة القوميين العرب جزء من برنامج علمي أكثر طموحاً، يتطلع إلى دراسة الأحزاب السياسية في العالم العربي كله، في المأصبي تقرب والحاضر في آن. أما السبب الثالث فيقوم في السياق الذي ولدت الحركة فيه وعرفت تصوراً واسعاً، على المستوى العربي كله، ذلك أن صعود هذه الحركة، في الخمسينات والستينات، لا يعبر عن اتجاه سياسي - فكري - تنظيمي معين، بقدر ما يعكس أحوال وتطلعات لوطن العربي، أو أجزاء كبيرة منه، في فترة ما بعد الاستقلال الوطني.

وعلى هذا، فإن أهمية حركة القوميين العرب تصدر عن السياق التاريخي الذي ولدت فيه، أكثر مما تصدر عن إمكانياتها الفكرية والسياسية، خاصة أنها امتدت إلى أقطار عربية كثيرة

ورفعت شعارات تبشر بمستقبل أفضل. وبهذا المعنى، فإن دراسة حركة القوميين دراسة لجزء من التاريخ العربي المعاصر، الذي انتهى إلى الإخفاق، على الرغم من الدعم الشعبي له ومن رفعه لشعارات تلي الطموحات الشعبية. ولقد تجلّى هذا الإخفاق في المدار الرمزي لهزيمة حزيران، هذه الهزيمة التي كانت مقدمة لتراجع الكثير من التيارات السياسية في الوطن العربي، بما فيها حركة القوميين العرب.

وعلى الرغم من أهمية حركة القوميين العرب، بالمعنى التاريخي، فإن الدراسات الجادة التي تناولتها لا تزال قليلة وبالغة القلة، بل أن المعلومات الخاصة بها محدودة ويحتاج تحصيلها إلى جهد الدؤوب والمثابرة، ذلك أن هذه المعلومات موزعة بين وثائق لم يتم جمعها بعد وبين أفراد لم يعطوا تحاربهم التنظيمية شكلها التاريخي المكتوب ولهذا كنه فإن هذا الكتاب الذي يقدمه المركز العربي للدراسات الإستراتيجية يمثل جهداً علمياً جدياً ومتميزاً. إن لم يكن الدراسة الأكثر موضوعية وشمولاً حتى الآن.

علي ناصر محمد

مقدمة

تُمثل "حركة القوميين العرب" أضخم ظاهرة "منحزة" و "مكتومة" في التاريخ السياسي العربي الحديث في النصف الثاني من القرن العشرين، فبيست "قصتها" في مظهر ما يمكن سوى قصة هذا التاريخ نفسه، إلى الدرجة التي يمكن القول فيها، إن أي تدوين هذا التاريخ معزول عن حركة القوميين العرب، ناقصٌ للغاية، ويكتنفه العديد من الثغرات.

تُشكلُ الإمكانية النظرية لحصر تاريخ حركة القوميين العرب في متنٍ تزامنيٍّ يحدد التحوم، عنصراً مغرباً لأي بحث. غير أنه ما من بحثٍ تكتنفه صعوبات جمةٌ وحقيقية مثل السحت في حركة القوميين العرب، التي تُسلم - شأنها في ذلك شأن أية منظمة سرية - مفاتيحها دون تفاصيل ردهاتها ومقصوراتها وثقافتها الشفهية وسرايتها السرية التي صُممتْ بشكلٍ تكون فيه مُحكمة الإغلاق حتى أمام أعصابها، بما في ذلك القياديون منهم، الذين افترض بهم ألا يعرفوا سوى الراوية التي هم فيها، ولا يعرفوا منها سوى ما هو ضروري لعمهم. ومن هنا عانى الباحث في المقابلات الميدانية كثيراً من اضطراب المعلومات وغموضها، ولم يتم التوصل نسبياً إلى نتائج مقنعة بشأنها علمياً إلا بعد جهد مكثف.

يُثير ذلك فضولاً علمياً وتاريخياً يقدر ما يحتمل "كمائن" فعيلة، فما نعرفه عن حركة القوميين العرب قليلٌ للغاية، ومُحاط بالأسئلة والالتباسات، مما يجعل أي دراسة سابقة وحالية ولا حقة، نوعاً من التتقيب والحفر، أي نوعاً من الاكتشاف المتجدد الذي لا يؤدي بطبيعته إلا إلى حصيلة نسبية وتقريبية، تحدّ دوماً من يصحح لها، فتكامل سبباً مع إضافاته وتصويته.

ويعني ذلك أن أي بحث في تاريخ حركة القوميين العرب هو نوع من بحث في جوانب غير مكتشفة.

وقد اخترت مقندياً بطريقة تودوروف في دراسته عن فتح أمريكا، أن "أسرد" تاريخاً هو في حقيقته اليوم "قصة" أي "سرداً" لما تمّ، مع أنه في كل سرد تام هناك مستقل ما، يستصره المتلقي تفسيراً وتأويلاً في إطار توالي الرمان، واضطرار مقارناته ما بين الحاضر والماضي والمستقل. فكل تاريخ/ قصة هو جزء من ديمومة تعيش مسقطها كل يوم.

من هنا راعيت لأغراض اللياقة وحدات التاريخ/ القصة: وحدة الزمن : فحينها أمام من ترامي يبدأ في آذار ١٩٤٩، حين تمّ تشكيل "كتائب المضاء العربي" وينتهي في حزيران ١٩٧٠، حين تمّ تكريس "تصفية" حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوىً واسماً. وبالتالي فنحن حيال ثلاثة عقود ونيف من الزمان المضطرب والمثير في حياة العرب الحديثة ووحدة المكان، حيث المشرق العربي بما في ذلك الجزيرة العربية الطبيعية، برهاناته العاصفة في العقود الثلاثة التي حلت، هو مسرح تطورات هذا التاريخ/ القصة وأفعاله وأحداثه وفعالاته وأفكاره وتجرته الدرامية المرة ودماء ضحاياه. ووحدة الحدث: فلسطين ووحدة العرب وتحررهم، وأن يكون لهم رأس في العالم.

وبالنسبة للعرب فإن الزمن الترميني المحصور هنا بدقة لهذا التاريخ/ لقصة، تاريخ نشأة حركة القوميين العرب وتطورها، ورهاناتها، هو متن أزهي حالات تألفهم وتأكيدهم للذات الجماعية كأمة تطمح لتحقيق السياسي في دولة واحدة، عبر كشاف "انتحسوية" - سامعي العميق للانتحسوية الذي يربطها بمفهوم تغيير الواقع السائد وليس بمفهوم الدبوم الجامعي - يقصة وحيوية ومكافحة ومستعدة بالاسم وللفعل للتضحية. وقد حاولت حركة القوميين العرب أن تثبت أنها كانت من أهم أنماط هذه الكشافة، إن لم تدعّ أنها مصها المميز.

وحين تلفت العين العربية الراهنة إلى هذا المتن الترميني، فإنها تشعر وكأنها تنفت إلى حدث تام ومنجز، أصبح بإمكان بومة "مينيرفا" الهيفية إلهة الحكمة، أن تعرف عليه كما قام وتطور وصار بالفعل.

استدعانا وصف هذا الحدث التام المنجز، وتحليله، إلى مقارنة مكتبية / ميدانية. ورغم أن البحث المكتبي هو الأكثر طمأنة ودقة، فإن البحث الميداني يسعف - مع أخذ كل التحولات التي يفرصها - في إصاءة الثغرات الناتجة عن "الفجوة" ما بين المكتوب في التاريخ وبين المعاش منه. ففي سائر المنظمات السرية تحظى الثقافة الشفهية بأهمية فعلية تتجاوز أهمية الثقافة المكتوبة، كما أن الثقافة المكتوبة لا تعكس بدقة حقيقة تفكير تلك المنظمات، وموقفها من المشكلات المطروحة، بل تقدم مؤشرات قد لا تتطابق بالضرورة مع المؤشرات المرجعية الفعلية. فقد خضعت تلك المنظمات بأسرها إلى مفارقات الفجوة بين المكتوب والمعاش، بين التعميم الرسمي والتعميم الشفهي.

من هنا وفي ظل فقدان العديد من الوثائق، اعتمدنا على ما استطعنا الحصول عليه من وثائق داخلية وعلمية، وهو معظم ما أصدرته حركة القوميين العرب، وحاولنا من خلال مقابلات ميدانية مطوّلة تم تسجيل معظمها في دمشق والقاهرة والكويت وبيروت وحب ودير الزور، أن نسدّ تلك الثغرة نسبياً وأن نتعرف على "لحم الحركة ودمها" كما كان بالفعل وليس بالاسم فقط.

تستمد تلك المقابلات أهميتها من كونها تكشف قطاعاً مستوراً من أهم قطاعات حركة القوميين العرب وهو قطاع حياتها الشفهية الداخلية، التي لم تدوّن وتمحص بعد. فالقادة الأساسيون للحركة لم ينشروا للأسف الشديد بعد مذكراتهم وشهاداتهم، كما أن بعض القادة لم يزل إلى اليوم يتحدث بحذر، وبنوع من التحفظ عن الماضي رغم أنه قد أصبح ماضياً "تاماً"، وربما يعكس ذلك طبيعة التكوين الحذر والمرتأب للكادر الحركي أكثر مما يعكس تهرباً من الحقيقة.

وقد صادفت الباحث مشكلة عدم معرفة الكوادر الحركية سوى بالزاوية التي هم علاقة بها في الحياة الداخلية للحركة، ويشمل ذلك بعض قيادات الصف الأول نفسه، ومعظم قيادات الصف الثاني. وقد تم بكثير من الجهد والتمحيص الميداني - المكتبي الوصول إلى نتائج مقنعة بذلك.

يستطيع القارئ أن يكتشف يسر أن هذا الكتاب قد احتزل خيراتٍ ومعارفٍ تتجاوز كثيراً تلك التي يحوزها الباحث. لقد شارك العشرات بل المئات بالفعل من كوادِر الحركة وأصدقائها وخصوصاً بوضعها، ولا سيما كوادِرها الوسيطة التي لم يرغب معظمها بذكر اسمه. ومع ذلك فإن البحث لا يعكس الموقف الرسمي لأي حركة أو فرد أو حزب. وإني لأشكر كل أولئك الذين ساعدوا على إنجاز هذا الكتاب وفي ظل العجز عن ذكر اسمائهم كلهم لكثرتهم، فإنه لا يسعني إلا أن أذكر الدكتور ماهر الشريف الذي أمدني بعشرات الوثائق التي جمعها فردياً بالسفر والتعب والمرا بطة، والمكافح البحراني عبد الرحمن النعيمي الذي لولاه ولولا اقتراحاته لما تمكنت من العثور على الوثائق الداحلية الخاصة بالحركة في الخليج والجزيرة العربية، والدكتور خالد الوسمي الذي فتح لي أرشيفه الغني، وسمح لي بتوصيف وتحليل النشرات والتعاميم الداخلية لحركة ووثائق بعض الجلسات، وجاسم القطامي الذي وضع مكتبته ووثائقه ووقته الثمين، رغم مرضه ومشاغله الكثيرة تحت تصرفي، والأخ سامي المنيس الذي وضع أرشيف "الطليلة" في الكويت وأجهزتها تحت تصرف البحث فوجدت من هيئة العاميين معه كل اسعاف ومساندة، والصديق محمد باروت الذي تجشم عبء التنقيب عن المراجع في المكتبات الخاصة والعامية، وجمعها وتقديمها وتصويرها، إضافة إلى قيامه بالتصحیحات اللغوية اللازمة لهذا الكتاب.

وإني لشديد الامتنان لكل أولئك الذين قابلتهم ميدانياً وفتحوا برنين الصدق تجربتهم مع الماصي، وتحملوا ساعات الحوار الطويلة والاستفسارات التفصيلية المنهكة التي تكاد تكون لكثرتها لا نهائية، وأخص بالذكر منهم الدكتور جورج حبش الذي لم يتوان رغم مرضه ومشاعله التنظيمية والسياسية الوطنية في هذا الظرف الصعب، عن الإجابة عن أي سؤال أو استفسار أو استيضاح، ونايف حوامة الذي كان للنقاشات المطولة معه أفضل الأثر في مادة هذا الكتاب، وجهاد ضاحي الذي جند نفسه ووقته لمساعدة البحث بكل ما يمكن تقديمه، وفتحي كيتكاني الذي زودني رغم شلله ومرضه العضال بكل تجربته في الكتاب وفي الحركة

وفي العمل الخارجي مع وديع حداد، وفي عمله في مكتب التحقيق في الجبهة لشعبة لتحرير فلسطين.

ولا يعني إلا أن أشكر الاستاذ حلمي شعراوي مدير مركز البحوث العربية في القاهرة والدكتور جابر عصفور الأمين العام للمجلس الأعلى للثقافة والفنون في مصر، والسيد الدكتور سليمان العسكري الأمين العام للمجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون، والروائي وليد الرجيب. والاستاذ أحمد الدين في الكويت، الذين مكنتني استضافاتهم الكريمة في إصار المؤسسات التي يديرونها من إتاحة الفرصة لي في جمع الوثائق وإجراء المقابلات الميدانية اللازمة. كما لا يعني أخيراً إلا أن أشكر الأخ الرئيس علي فاضل محمد المشرف على المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، الذي كان صاحب فكرة اكتاب وقدم كل الدعم لإعازة شكل مستقل وموضوعي، يسجّم مع طموحه لأن يحتل المركز موقعه العلمي اللائق والمستقل في الحياة البحثية العربية، وكذلك مستشاري المركز الدكتور فيصل درّاج والدكتور حامد خليل اللذين لولا متابعتهما الدؤوب، لما تمكن هذا البحث من أن يخرج إلى النور.

القسم الأول

الطور القومي التقني

الفصل الأول

الظهور الأول لـ "حركة القوميين العرب"

"كتائب الفداء العربي"

رُغم أن وثائق "حركة القوميين العرب" لا تُشير من قريب أو بعيد إلى صلتها بـ "كتائب الفداء العربي"، فإنه يمكن اعتبار "الكتائب: بمثابة الظهور الفعلي الأول لـ "الحركة". بل يذهب أحد أبرز قياديي "الحركة" إلى أن "حركة القوميين العرب" لم تكن سوى نوع من الامتداد لنشاط سواتها القيادية المؤسسة في "كتائب الفداء العربي"^(١). إذ كان اثنان من أبرز أعضاء النواة القيادية المؤسسة لـ "الحركة" من أعضاء القيادة الخماسية "الجماعية" لـ "الكتائب"^(٢)، كما كان عدد من أبرز الوجوه القيادية والسياسية لـ "الحركة"، ولاسيما في سورية والأردن "كتائبياً"^(٣). ومن هنا فـ "من غير الممكن إنكار تأثير كتائب الفداء العربي على البناء التنظيمي وفكر حركة القوميين العرب، وخاصةً خلال سنوات تكوينها"^(٤).

إد ليست "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" التي نشطت "الحركة" خفف واجهتها في الطور التأسيسي سوى امتداد عميق لـ "كتائب الفداء العربي" التي كان "مقاومة الصلح مع إسرائيل من أبرز أهدافها، ويمسر ذلك أن "الحركة" ركزت في طورها التأسيسي على "مسألة العنف" أو "بناء منظمة كفاحية مسلحة تقارع العدو من خلال العنف"^(٥). فيتبني شعار "الثأر" الذي تنسبته "الحركة" في إطار منظومتها الرمزية الثلاثية: وحدة، تحرر، ثأر إلى العقيدة القومية العدائية لـ "الكتائب". ويتضح المضمون "العنفي" لهذا الشعار من خلال التزامنه في "التظاهرات" مع منظومة رمزية ثلاثية متكاملة معه هي: دم، حديد، نار. ولا أدل على الصلة العميقة ما بين "الحركة" و "الكتائب" سيميائياً أو رمزياً من أن اسم "شباب الثأر" الذي حملته التنظيم الفلسطيني لـ "حركة القوميين العرب" كان أحد الأسماء المقترحة لـ "الكتائب" عشية تأسيسها في آذار ١٩٤٩^(٦).

يستدعي ذلك الحفر في "كتاب الفداء العربي"، وتبيين الشروط التي حكمت نشوئها وانتهيارها وإعادة إنتاجها بشكل مختلف، وتحليل بنيتها الإيديولوجية والتنظيمية والسياسية بوصفها الظهور العملي الأول لما سيمى لاحقاً بـ "حركة لقوميين العرب" فممن تشكلت "الكتاب"؟ وكيف؟ وما أبرز عملياتها؟

أولاً- ممن تشكلت "كتاب الفداء العربي"؟

تشكلت "كتاب الفداء العربي" في اجتماع توحيدى انعقد في بيروت وأذار (١٩٤٩) من اتحاد ثلاث "مجموعات" قومية عربية ناشئة، هي مجموعة بيروت التي قادها كل من جورج حبش وهاني منطلي، وكانت تضم عدد من النشطاء القوميين في جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية ببيروت، والمجموعة السورية التي كان نقطة بيكارها جهاد ضاحي طالب الحقوق في الجامعة السورية، وكان منظم أعضائها من طلاب الجامعة السورية، والمجموعة المصرية التي قادها الفدائيون المصريون الذين توفيق ابن وكيل وزارة الدفاع المصرية يومئذ وعبد المقادر عامر حيث أنتمى لهما، وكانت تضم بعض الفدائيين المصريين اللاجئين سياسياً في دمشق إضافة إلى عدد من النشطاء الفلسطينيين والعراقيين والسوريين^١. فمما هي هذه المجموعات؟

١- المجموعة السورية:

تتمثل أهمية المجموعة السورية بالنشطاء القائمين بجهاد ضاحي ودوره الأساسي في تشكيل "الكتاب" ونزغته العملية. وقد حملت هذه المجموعة منذ بداية تشكيلها اسم "كتاب الفداء العربي" الذي سينتداه اجتماع آذار التوحيدي (١٩٤٩).

ضمت خلافاً لضاحي عدداً من النشطاء الذين اكتشفوا أنهم لا ينتمون أكثر من إلقاء المحاضرات، فترجعوا فيما بعد نحو البحث أقرب حزب إليهم الكتيبة فبرزت بداياتها على عملية صدامية صلبة جاهزة لإلقاء القنابل، ووقع عبء العمل تحديداً على هذه العملية التي كان أغلب "قذائبيها" من عريجي "الكلية الأميركية" بحلب.

لعبت مبادرة ضاحي وشخصيته العملية وتكوينه الاشتراكي دوراً حاسماً في إخراج تشكيله الفدائي إلى حيز العمل. ولد ضاحي في ٢٤ حزيران ١٩٢٨ في قرية "الحفر" جنوبي شرقي مدينة حمص السورية، في أسرة مسيحية أرثوذكسية. وجرباً على العادة الشائعة سمي

ضاحي بأحد أسماء المعمودية وهو عبد المسيح وأصبح عام ١٩٤٥ حين أسلم "جهاداً". وكان اختياره هذا الاسم ذي المعاني المتعددة محكوماً بدوافع قومية أكثر منها دينية بالمعنى الضيق. ويبدو أن كراس "ذكرى الرسول العربي" (١٩٤٣) لميشيل علق بغفته الساحرة والأخاذة التي حولته إلى إنجيل قومي في رمه قد لعب دوراً أساسياً في تحول عبد المسيح ابن مدرس اللغة العربية إلى جهاد. وقد أتى انفعال هذا الشاب الشرس بـ "ذكرى الرسول العربي" في أول تكوينه القومي والسياسي والفكري الجنبني حين التقى عام ١٩٤٣ بزميلين له على مقاعد الكلية الأميركية بحلب هما هاني الهندي ونديم البيطار (الدكتور نديم البيطار لاحقاً) ومن خلال هاني الهندي الذي كان والده المقدم محمود الهندي عضواً في التنظيم القومي السري للشهيد يونس السباعي في بغداد، وكان من الشخصيات البطولية لحركة أيار ١٩٤١ التحررية تعرف ضاحي لأول مرة على "حركة رشيد عالي الكيلاني" في العراق، فشكل لقاءه بالهندي (أحد القادة المؤسسين للكثائب وحركة القوميين العرب لاحقاً) منعطفاً في حياته ورهاناته. ومن خلال نديم البيطار، الصاب الدخ الذي حولته قدراته الفكرية المبكرة وتفوقها المدهش إلى مدار لشه حلقة قومية غير نظامية، انعطف ضاحي نحو السياسة، إذ كانت حقبة البيطار بحماسة القومي المتصرف الذي وصل يومئذ حد النازية حرفياً^١، حلقة طلاب متشبهين بطلاب الوحدة الألمانية في القرن التاسع عشر. وفي هذه الكلية التي كان أديب نصور مدرساً للغة العربية فيها وسيفدو من أنشط طلاب حلقات ربيع في الجامعة الأميركية ببغداد خلال النصف الأول من الأربعينات، تعرف جهاد ضاحي بشاب كردي ينحدر من أسرة أغوات هو فتحي كيتكاني الذي سيفدو لاحقاً من أنرز كوادر الخالاي الصدامية في "كثائب الغداء العربي".

بدأ ضاحي أو عمل له بمحاولة اغتيال ضابط فرسي عام ١٩٤٥ بالاشتراك مع عصمت هنانو الذي سيفدو لاحقاً من أبرز الوجوه "الحركية" في سورية. وفي هذا العام فصل مع رفيق عمره هاني الهندي من الكلية الأميركية بحلب إثر التظاهرات في حلب ضد الفرنسيين، ولم يتمكن إضراب الطلبة من إرغام الإدارة على التراجع عن قرار الفصل^٢.

وما يجذب الانتباه في شخصية ضاحي هو تكوينه القومي الانتلجنسوي، وكان حين انحرف في "الكثائب" متشعباً بشكل خاص بـ "نيتشه"، ونجد في أوراقه التي كتبها يومئذ "... وما كدت أخرج من طور المراقبة حتى أطبقت علي فلسفة نيتشه وانتزعتني من جذوري، كما لو كان قد نزل بي زلزال"^٣. من هنا وبتأثير هذه "النيتشوية" المفسرة بحماس الشباب يهديه هاني الهندي إبان العمل في الكثائب، الأعمال الكاملة لنيتشه باللغة الإنكليزية، ويكتب عليها الإهداء التالي: "إليك يا جهاد.. أقدم هذا الكتاب الذي آمنت به طريقاً للمجد العربي"^٤. ويعكس ذلك مصدراً أساسياً من مصادر التكوين الإيديولوجي لجهاد ضاحي، ومعلماً من معالم الصورة

"الانلجنسوية" لمعظم "الكتائبين"، أو لأولئك الذين يجيدون منهم إلقاء المحاضرات كإلقاء القنابل مثل المجموعة البيروتية في الجامعة الأميركية.

٢- المجموعة المصرية:

تألفت هذه المجموعة من إرهابيين محترفين يجيدون إلقاء القنابل وتفجيرها. وقد تبنى جميع أعضائها المصريين باستثناء واحد منها هو حسين توفيق في حزب "مصر الفتاة" و يمكن اعتبار هذا الحزب في جميع الوجوه شكلاً صاعباً متميزاً من أشكال حركات الشباب القومي التي نشطت في الثلاثينات والأربعينات. وقد برز هذا الحزب في مصر عام ١٩٣٧ الذي أخذ يظهر فيه لأول مرة بعد توقيع اتفاقية ١٩٣٦ بين إنكلترا ومصر طلاب غير "ومديين" متمردون على مفهوم الحزب التقليدي الذي يمثل الوفد، ويطرحون مواجهة الاحتلال الإنكليزي خارج إطار سياسته "المعتدلة" أو "التفاوضية" وضدها.

استغل القصر الذي سيطر عليه ثلوث: الباشا الأحمر كامل البنداري باشا والشيخ مرتضى المراعي شيخ الأزهر وعلي ماهر باشا تجيش "مصر الفتاة" للشباب، فدعمه في مواجهة "الوفد". إذ اتسع استقطاب "مصر الفتاة" للشباب الوطني المصري الساحط على السياسة التقليدية للوفد، إثر ما يسمى في التاريخ المصري الحديث بحادث ٤ فبراير ١٩٤٢ الذي فرض فيه الإنكليز على الملك تشكيل "الوفد" للحكومة برئاسة زعيمه النحاس باشا، بهدف استخدام حزب الأغلبية لمصر من الانجرار إلى المحور، وهو ما اعتبره "مصر الفتاة" و "الحزب الوطني" إهانة وطنية، تنزع الشرعية الوطنية عن الوفد، وتضعه في مصاف حكومة فرضتها حزاب المحتلين. إلا أن الضعف الشعبي لـ "مصر الفتاة" وهشاشة جذوره الشعبية بالقياس إلى الوفد. دفع بعض شبابه في منظمة "القمصان الخضراء" الصدامية إلى القيام بأعمال تأمرية إرهابية ذات دوافع وطنية راديكالية، تحلت في موجة من أعمال العنف والإرهاب والاغتيالات وقذف القنابل^{١٢}. وقد حدث وفي إطار هذا التوافق غير المعلن، سعي الملك إلى استخدام راديكالية الشباب وتوجيهها ضد خصمه اللدود: الوفد والنحاس باشا، في حين كان الشباب مدفوعين براديكاليتهم وحدها دون إدراك لشباك الملك وأفخاخه، أو عن قناعة ساذجة بتناقضه مع الإنكليز ومن دون تنسيق معه.

في هذا السياق قام ثلاثة من شبان منظمة "القمصان الخضراء" التابعة لمصر الفتاة عام ١٩٤٧ وهم: عبد القادر عامر وعبد الرحمن مرسي ومصطفى كمال الدفراوي، بسلسلة أعمال إرهابية، كان من أبرزها إلقاء القنابل على نادي الضباط الإنكليز في الإسكندرية. وقد تمكن

"الأبطال" الثلاثة الذين تشكلت لهم هالة وطنية في أوساط الشباب، من الفرار من المعتقل واللجوء السياسي إلى سورية، حيث انخرطوا جميعاً في "جيش الإنقاذ" الذي كانت دمشق مقر معتنثيه العامة، وكان حزب "مصر الفتاة" الذي ينتمي إليه هؤلاء "الأبطال" قد استنفر القوى الوطنية ضد قرار التقسيم، وشس حملة دعا فيها إلى "الموت للصهيونيين في كل مكان" وشكل "فرق الجهاد" وتطوع عدد من كوادره في جيش الإنقاذ، وكان على رأس المتطوعين أحمد حسين نفسه^{١٣}.

اكتملت المجموعة الإرهابية المصرية بهرب حسين توفيق من المعتقل واللجوء إلى سورية. ويبدو أن حسين توفيق لم يهرب بل تم تهريبه بواسطة سطوة والده توفيق أحمد باشا وكيل وزارة الدفاع. وكان حسين توفيق قريباً من شباب الحزب الوطني المعادي تقليدياً للإنكليز، قد اغتار في ٥ يناير ١٩٤٦ أمين عثمان وزير مالية الوفد في حكومة ٤ فبراير ١٩٤٢ الوفدية التي فرضها الإنكليز على الملك. وكان هذا لوزير يعتبر سفيراً للإنكليز في حزب الوفد^{١٤}.

يدور أن الدوافع الوطنية الراديكالية لحسين توفيق، قد وقعت في شباك الملك الذي كان يستهدف التخلص من أمين عثمان لدوره في حادث ٤ فبراير، كما أن التخلص من أمين عثمان يلقي تأييد المصريين بمن فيهم شباب الوفد نفسه. من هنا وبغض النظر عن مدى علاقة شباك الملك باغتيال أمين عثمان، فإن "اغتياله" في منظور الشباب كان عملاً وطنياً بحذ ذاته. وقد صعد هذا العمل لحسين توفيق هالة "بطولية" سرعان ما تخطت مصر إلى سورية، وأثرت في بعض اشباب الذي أخذ ينظر إليه بعين القدوة والإكبار^{١٥}.

حول القصر محاكمة حسن توفيق إلى محاكمة سياسية للوفد، قصد بها إدانة الوفد وطنياً وتشويه وطنيته وتصفيتهاء، وفيما بعد ذكرت عدة شهادات أن حسين توفيق كان عضواً في تنظيم إرهابي سري شكله الملك ويحمل اسماً فاشياً هو "الحرس الحديدي"^{١٦}، مما يدمغ عمل توفيق بالشبهة والريبة. غير أنه ورغم العنصر المقتنع في هذه الشهادات، فإنه لا يمكن اعتبار الأعمال العنيفة ضد الإنكليز وأدواتهم في مصر، مما فيها العمل "الأعظم" للإرهابيين الراديكاليين وطنياً وهو اغتيال أمين عثمان، من تخطيطات الملك وتوجيهاته، بقدر ما يمكن القول إن توافقاً معيناً مختلف الدوافع ما بين الملك ومعارضى الوفد من الشباب الوطني المصري في سياق معين ومحدد، جعل شباك الملك توظف تلك الأعمال ضد وطنية الوفد وشعبيته.

وبكلام أدق لم يكن هؤلاء الشبان عملاء للملك، بل وطنيين معادين للإنكليز، وإلا لما انقصوا عنه وساهموا مباشرة بإسقاطه في ٢٣ تموز ١٩٥٢، فكان بينهم يساري متطرف قرب من التروتسكية^{١٧}، وخرج منهم لاحقاً عدد من اليساريين^{١٨} وبعض من أفضل شهداء في

حرب فلسطين، مثل عبد الرؤوف نور الدين الذي سمي أحمد حسين ابنه من زوجته الشامية باسم "رؤوف" تيمناً به ووفاء له وتقديراً لبسالته في حرب فلسطين^{١٩}.

شكل حسين توفيق مع عبد القادر عامر قيادة المجموعة المصرية، التي تختلف عن المجموعتين السورية والبيروتية، في أنها تحيد إلقاء القنابل وتحتقر المحاضرات، وتمكنت هذه المجموعة بدعم من الأجهزة السورية، وعبر صلتها بالدكتور أمين رويحة رئيس الدائرة الطبية في "جيش الإنقاذ" وأحد عتاة القوميين العرب الذي كان يشارك الشباب إرادة "قطع رؤوس الخونة" من العمل وتشكيل بضع خلايا سرية، ضمت بشكل أساسي عدداً من الشبان العراقيين والفلسطينيين الساحطين على النكبة. وبينت الأحداث المتلاحقة خلال العمر القصير للكثاب عمق علاقته تلك بالمجموعة المصرية تسليحاً وتمويلًا.

٣- المجموعة البيروتية: "جمعية العروة الوثقى":

كان معظم أعضاء المجموعة البيروتية من نشطاء جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية بيروت. تأسست هذه الجمعية في مطلع الثلاثينات كجمعية ثقافية طلابية تعنى بشؤون الطلاب العرب في الجامعة وتؤطر أنشطتهم اللاصفية. وقد أصدرت الجمعية عام ١٩٣٦ ولأول مرة نشرة شهرية باسم "العروة الوثقى" شكلت نواة مجلة "العروة"^{٢٠} التي أخذ يحررها الطلاب العرب بإشراف أحد أساتذتهم.

كان للدكتور قسطنطين زريق بوصفه مستشار الجمعية، الدور الأبرز والفعال في رعايتها وإصدار مجلتها "العروة" منذ أواسط الثلاثينات. وارتبط هذا الدور إلى حد بعيد ببروزه كأحد أهم المفكرين القوميين العرب الشباب في أواخر الثلاثينات، إذ أصدر زريق عام ١٩٣٩ كتابه الأول "الوعي القومي" الذي سيغلو مرجعاً تكوينياً من مراجع أجيال عديدة من القوميين العرب.

سرعان ما تشكلت بتأثير الحوارات التي أثارها "الوعي القومي" في سياق أواخر الثلاثينات ومطلع الأربعينات حلقة قومية "انتلجنسوية" حول قسطنطين زريق في الجامعة الأمريكية بيروت. وما يهتّم من هذه الحلقة أن هواجسها وأسئلتها وإشكالياتها ومراجعها كانت ذاتها هواجس وأسئلة وإشكاليات ومراجع حلقات الشباب القومية "الانتلجنسوية" في الثلاثينات والأربعينات في المدن العربية.

كان زريق ينتقي في البداية أعضاء الحلقة ويصطفهم، إذ أنه وهو المؤمن بنظرية الحجة قد طمح إلى أن يلعب مستفيداً من وضعه كمستشار لجمعية، دور مرشد للشباب القومي، يستعيد من خلاله تحرته الأولى في تأسيس "جماعة القوميين العرب" في أواخر العشرينات، التي "لعت دوراً مهماً في تأسيس أكثر من منظمة قومية مثل حزب فلسطين العربي وعصبة العمل القومي"^{٢١}، إذ رأى في الحلقة التي شكلها في إطار "الجمعية" نواة لحركة قومية عربية لا سداها أن تتشكل بعد نهاية حرب العالمية الثانية^{٢٢}. وبهذا المعنى كان زريق على وعي "حركي" مسبق بإمكانية تسييس حلقة القومية الثقافية وتطويرها إلى نواة حزب قومي، وقد دعا علناً وبوضوح عام ١٩٤٨ إثر النكبة الشباب القومي إلى تشكيل هذا الحزب^{٢٣}. وفي إطار السجال الإيديولوجي ما بين شباب الحلقة وبين الشيوعيين والسوريين القوميين الناشطين في الجامعة كانت حلقة زريق توصف - 'القوميين العرب'^{٢٤}. وحرص زريق على فتح قنوات الحوار ما بين شباب حلقة وساطع الحصري وميشيل عفلق وكاظم الصلح^{٢٥}.

كان المناخ الفكري والإيديولوجي هذه الحلقة في الصف لأول من الأربعينات شديد التأثير بالنظرية التاريخية الألمانية، ومن هنا كانت الحلقة مُسلّمة بأن لكل أمة خصائص تاريخية ثابتة تنفرد بها عن الأمم الأخرى، وبأن للأمة العربية رسالتها المنبثقة من تلك الخصائص. والواقع أن مفهومي شخصية الأمة العربية ورسالتها هما من المفاهيم المركزية في "الوعي القومي" لزريق، وقد تأثر بهما عملياً لاحقاً لا العكس^{٢٦}. تأثر زريق بمفهومه عن شخصية الأمة ورسالتها بالرومانسية الألمانية التي تقول بأن لكل أمة رسالة يعينها الله أو القدر أو التاريخ، وأن الأمة توجد كي تحقق هذه الرسالة. وفي ضوء واقع التجزئة القومية العربية إلى دول حضر في الحلقة وباستمرار درس الوحدة الأوربية في ضوء النموذجين الألماني-البروسي والإيطالي، وكان يسمارك وغاريبالدي وماتريي يحضرون روحياً في نقاشات الحلقة إلى جانب فيخته وتيتشه وشينغلر وبرغسون^{٢٧}. وكفي بفهم روحية هذه الحلقة المشبعة بمفاهيم شخصية الأمة ورسالتها وقواها الروحية الخاصة علينا أن نضعها في سياق الحلقات القومية الانتعشوية الشاة الناشطة في الثلاثينات والأربعينات والتي لم يختلف مناحها الإيديولوجي والفكري عن مناخ حلقة زريق. وبهذا المعنى تنتمي حلقة زريق على نحو محدد إلى هذا النمط من الحلقات. وبالنسبة للجامعة الأميركية ببيروت تكاملت دروس الدكتور نبيه أمين فارس الذي كان يدرس القوميات مع دروس زريق.

لقد وصل من قوة هذه الحلقة وكفاءتها أنها سيطرت عام ١٩٤٥ على جمعية "اعروة الوثقى" وبلورت بشكل واضح شخصيتها القومية، فكانت مداخلات "نحن والغرب" الذي خصصته الجمعية للاحتفال بيوم الطالب العربي، مداخلات صالحة لجمعية قومية شبه حركية أكثر منها مداخلات يوم

احتمالي، وكانت جميع هذه المداخلات تتكلم بلسان "الوعي القومي" لزريق مع انفتاح على تطويعات عفلق لمفهوم "الانقلابية"^{٢٨} الذي نمده بدورنا عد زريق قبل أن يطوره عفلق.

يمكن القول إذن، إن الحلقة في طورها الأول ما قبل "النكبة" كانت حين تنظيم قومي مخبوي محتمل من طراز جديد مشع بالوظيفة الرسالية للنخبة القومية، ويتخطى مفهوم "الحزب لتقليدي" وسياساته، إذ كان في أصل نشوئها أن تكون هذا الجبر. غير أن هذا الجنين لن يولد إلا تحت وصاة قرار تقسيم فلسطين ومن ثم وقوع النكبة، الأمر الذي يفسر شكبه العاصف الذي أخذته للتو "كثائب الفداء العربي" التي يمكن اعتبارها بكلمة واحدة، وليدًا مباشرًا للنكبة.

ووسط هول "الكارثة" لم يتأخر الأستاذ-المُرشد عن توجيه "الحلقة"، إذ لن ينتظر يوم ٣٠ ت ١٩٤٨ حين تم طرد آخر فصائل "جيش الإنقاذ" (جيش المتطوعين العرب) من الجليل الأعلى، واستكملت النكبة دورتها المأساوية الأولى، ليشهد الفصل الدامي الأول من المواجهة العربية-الإسرائيلية عام ١٩٤٨، بل سيصدر في آب من العام نفسه إلى نشر كتابه "معنى النكبة" الذي سيشكل بدوره مرجعاً تكوينياً لأجيال عديدة من القوميين العرب.

وربما كان زريق أول من استخدم كلمة "النكبة"، ففي هذا الكتاب الخطير بكل المعايير، يطرح زريق بوصفه مرشداً قومياً عربياً، تحليلاً عميقاً لكارثة يهدف إلى تحديد صريق "محرقة الصهيونية"، واستتصال جذورها والتغلب التام عليها" ويرى أن المعركة ضد الصهيونية "لا تتم في معركة واحدة بل تتطلب حرباً مديدة الأفق، بعيدة الأجل" وأن "السييل إلى العلية التامة النهائية عليها هو تبدل أساسي في الوضع العربي وانقلاب تام في أساليب التفكير والعمل والحياة بكاملها. فما أحرزه الصهونيون، ليس مرده تفوق قوم على قوم، بل تميز نظام على نظام. سببه أن جذور الصهيونية متأصلة في الحياة الغربية الحديثة، بينما نحن لا نزال في الأغلب بعيدين عن هذه الحياة متكرين ها، ولا يرد الخطر الصهيوني إلا كيان عربي قومي متحد تقدمي. ولا يتم ذلك إلا بانقلاب أساسي في الحياة العربية، وبانقلاب أساسي في نظم العيش"^{٢٩}.

يمكن القول باختصار إن زريق ربط بوضوح "رد الخطر الصهيوني" بتحقيق "الوحدة العربية"، وهو ربط أساسي في وعي "الكثائب" وفي "حركة القوميين العرب" عموماً، وهو يشير إلى الوحدة العربية باسم "كيان عربي قومي متحد". وتصور زريق "الحرب المديدة الأفق" من أجل استتصال جذور [الصهيونية] والتغلب التام عليها" بقيام مثل هذا الكيان-كيان الدولة القومية الحديثة، التي تحقق "انقلاب" المجتمع العربي من أوضاع العصور الوسطى حسب تعبيرة إلى أوضاع العصر الحديث، وبناء المجتمع القومي الصناعي العلماني التقدمي. أي أنه ربط

استراتيجية تلك الحرب بما يمكن تسميته بالحدثة وفق مفهوم القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين لها.

غير أن ذلك بحس ما يسميه بـ "الحرب المديدة الأفق بعيدة الأجل" في حين أنه يحدد نقطة الانطلاق لذلك بمبادرة "الفئة المختارة المدعة" من الأمة التي حققت الانقلاب في صميمها على حد تعبيره بـ "تشكيل" "أحزاب ومنظمات محكمة تقوم على عقيدة صافية موحدة، وترتبط بولاء صحيح متين، تخضع كافة نزعاتها له، وأن تُبرز إلى الوجود الزعامة الحقيقية، وأن تولد أولئك الأفراد الذين يبنون الدول ويخلقون الأمم ويصنعون التاريخ"^{٢٠}. وظهر الأستاذ-المُرشد في ذلك وكأنه يدل الحلقة على الطريق، ويعطي إشارة البدء لتحويلها إلى "منظمة محكمة".

من هنا أخذت "الحلقة" كما باتت توصف في الجامعة الأميركية، وتحت وطأة آثار النكسة وصعوباتها المأساوية، تتحول بسرعة من حلقة قومية إيديولوجية ثربوية تقتصر على الدور التكويني إلى نوع من إطار "لتشكيل منظمة قومية فدائية سرية شه عسكرية تأخذ على عاتقها "قطع رؤوس الخوة"^{٢١}. فباتت محاضرات جمعية "العروة الوثقى" تدور حول موضوعات "الكماح المسلح"، مما حدا بإدارة الجامعة للتذكير بأن الجمعية "مرخصة كجمعية أدبية" وليس للحديث عن ضرورة الثورة والعمل المسلح"^{٢٢}. وكان ذلك أول احتكاك ما بين "الجمعية" و "الإدارة". غير أن مناخ "الحلقات" الفكرية التي أخذ يعقدها شان "الحلقة" من تلامذة رزيق ونبيه أمير فارس، ويحضرها حواني دزيتين من النشطاء، قد ينقصون أو يزيدون قليلاً، كان ساحاً بجيشاً برمته ويدفع نحو العمل.

تحول "النادي الثقافي العربي" ببيروت في هذا السياق إلى خلية قومية ناشطة، إذ كان شطاء النادي هم نشطاء "العروة الوثقى" في الوقت ذاته"^{٢٣}. واتصلت الحلقة من خلال جورج حبش رئيس جمعية "العروة الوثقى" في هذا المناخ بالأستاذ-المُرشد زريق الذي كان مستشار الجمعية، وفانتخته بأمر تشكيل منظمة فدائية سرية تستجيب لما طرحه من ضرورة تشكيل المنظمة العقائدية محكمة، غير أن الأستاذ-المُرشد، وربما في ضوء رغبة إدارة الجامعة وقفها من حوارات الجمعية قام بدور التهذئة وتثييط لعرائم، مما أبرر نهجه أمام الحلقة بمظهر النهج الإصلاحي"^{٢٤}.

وبهذا المعنى لم تجد المجموعة "الكتائبية" البيروتية لنفسها مكاناً وسط الأحزاب "التقليدية" في زمنها، كما لم تستطع الأحزاب القومية الشابة يومئذ كالعث أن تستوعب إلا عدداً محدوداً منها، فاحتارت شكل حركات الشباب على الطريقتين الألمانية والإيطالية في القرن التاسع عشر. وأعدت انتاجه في شكل منظمة قومية طلابية فدائية سرية شه عسكرية، تعبد فكرة "الأمة". وترى الأمة قدراً والوحدة مصيراً، وتعتبر تحقيق الوحدة العربية طريقاً وحيداً لاستعادة فلسفين

وتقدس العنف السياسي للنخبة الذي فرضته الدروس المرة للكارثة كطريق وحيد للنار، ومعاقبة "الحكام الخوة". وقد ولد هذا التكوين بالضرورة تمرداً على مفهوم "الحزب التقليدي" خصوصاً وعلى مفهوم "الحزبية" عموماً سيسم موقف حركة القوميين العرب لاحقاً، إذ جرى التمييز بين حملة الرسالة القومية والساسة المحترفين المنخرطين في "المؤسسات السطحية" البرلمانية، وكانت الحلقة البيروتية بشكل خاص أقرب إلى أحوية قومية من نوع الأخويات لقومية الإصالية أو الألمانية السرية في القرن التاسع عشر، فاستخدمت في ضوء قراءتها عن "الكاربوناري" الإيطالية الأسماء المستعارة وكلمات السر وأساليب المنظمات السرية^{٣٢}.

ثانياً - الكتابات : تأسيسها ، بنيتها ، خطتها

كان هاني الهندي طالب العلوم السياسية في الجامعة الأميركية، مهندس التعارف والاتصال واللقاء ما بين المجموعات الثلاث: البيروتية والسورية والمصرية، ويدين لقاء هذه المجموعات ببعضها إلى الهندي بالذات، بل تدين عملية دفع جورج حبش للتحول من طالب نجح مشغول بدروسه^{٣٣} إلى واحد من أهم الثوريين المحترفين الجدد في القرن العشرين، الذين غيروا بمسلكية يمانية صارمة وطهرانية ونقية إلى هاني الهندي وناجي لضلي الذي سيتم ترخيص محلة "الحركة" وهي "الرأي" في سورية باسمه^{٣٤}.

تميز الهندي بمواصفات عصفو المنظمة السرية "الكاربانورية"، المعرق بالخطر والصمت وحدية، وكان يطلق عليه في اجتماعات "الحركة" اسم الصامت الأكبر. ولد هاني الهندي في بغداد عام ١٩٢٧، حيث كان والده السوري المقدم محمود الهندي أحد ضباط "فيصل" القوميين إنسان الحكم العربي في سورية يعمل ضابطاً في الجيش العراقي. وكان محمود الهندي عضواً في التنظيم القومي السري للشهيد يونس السعاري الذي ارتبطت باسمه الحرب العراقية الإنكليزية الثانية سنة ١٩٤١، ودافع مع صبحي العمري اثني عشرة ساعة عن بغداد في وجه المحتل الإنكليز. وإثر تسريح محمود الهندي من الجيش العراقي عاد إلى سورية، فدرس انه هاني الثانوية في الكلية الوطنية بالشويفات ثم في الكلية الأميركية بحلب، وفي هذه الثانوية الأخيرة تم فصله، فأكمل دراسته في الجامعة الأميركية ببيروت وانخرط للتو في حلقة قسطنطين رريق قل أن تشهد أي تأسيس تنظيمي لها^{٣٥}، وفي الجامعة الأميركية تعرف على عصابة "القوميين" الثمانية الذين سيؤسسون بعد حل "الكتائب" "حركة القوميين العرب". وشكل هاني الهندي لاحقاً في قيادة "الحركة" أحد أطراف الرباعي القيادي المتناسك الذي كان أقرب إلى قيادة داخل القيادة، وهذا الرباعي هو: جورج حبش وهاني الهندي ووديع حداد وأحمد الخطيب.

وقد أهمل الهندي للاضطلاع بدور مهندس اتحاد "الكثائب"، إلى جانب تكوينه الانتلجنسوي القومي العميق، وكفاءته التنظيمية العملية المبكرة، وإيمانه "اليتشوي" بوظيفة النخبة القومية، ونشاطه في جمعية "العروة الوثقى" وفي هيئة تحرير مجلته "العروة"، معرفته بقيادة المجموعات الثلاث، إذ كان أخصاً روحياً "كاربونارياً" لجهاد ضاحي قائد المجموعة السورية، كما كان بوصفه من نشطاء "الحقة" في جمعية "العروة الوثقى" نقطة بيكار لمجموعة البيروتية. وبوصفه أحد الإداريين في معنسية "جيش الإنقاذ" حيث شغل والده منصباً قيادياً فيها ثم تحول إلى أمر "فعلي" لها، فإنه احتك بالمجموعة الإرهابية المصرية المنخرطة في هذا الجيش، عبر التعرف إلى عضو "مصر الفتاة" هارب من المعتقل في مصر واللاجئ سياسياً إلى سورية مصطفى كمال الدفراوي، أحد رماة القنابل على نادي الضباط الإنكليز في الاسكندرية، والذي ما لبث أن غير اسمه وانتسب إلى الجامعة الأميركية ببيروت.

أثمرت حيوية الاتصالات التي أجراها الهندي عن انعقاد الاجتماع التأسيسي في آذار ١٩٤٩ ما بين قادة المجموعات الثلاث وتوحيدها. وقد تداول الاجتماع ثلاثة أسماء رمزية دالة للتعبير عن هوية المنظمة هي أسماء: "العربية الفتاة" الذي قترحه حسين توفيق تيمناً على الأرحح باسم الجمعية التي دعمها مرشد الشباب الوطني الراديكالي المصري عزيز المصري ضد الأتراك الاتحاديين، أو كامتصاص لاسم "مصر الفتاة" وتحويله بشكل يكون فيه مُعبراً من الناحية القومية فوق المصرية، واسم "شباب الثار" الذي يُعبر عن العقيدة الانتقامية الثأرية لـ "الكثائب" بشكل فاقع، واسم "كثائب الفداء العربي". وإزاء إصرار جهاد ضاحي على أن تحمل المجموعات الثلاث اسم مجموعته، أقر الاجتماع لعمل تحت اسم "كثائب الفداء العربي" (١)، وهو اسم شديد التعبير رمزياً عن هوية "الكثائب" كمنظمة قومية فدائية شبه عسكرية، وشكل اجتماع وفق الحدود رقم (١) أدناه قيادة خماسية، ضمت كلاً من جهاد ضاحي (عن المجموعة السورية) وحسين توفيق وعبد القادر عامر (عن المجموعة المصرية) وهاني الهندي وجورج حش (عن المجموعة البيروتية):

الجدول رقم (١)

القيادة الحماسية لـ "كتائب الفداء العربي"

| الاسم | مكان وتاريخ الولادة | الأصل الاجتماعي | الوضع الدراسي في حينه | علاقته باللاحقة بحركة القوميين العرب |
|-----------------|----------------------------------|--|--|---|
| جهاد صاحي | قرية "الحفر"، ريف حمص ١٩٢٨ | ابن لمدرس لغة عربية | طالب حقوق في جامعة دمشق | وزير "الحركة" في أول حكومة لحركة ٨ آذار في سورية. |
| حورح حنش | السد، فلسطين، ١٩٢٥ | ابن لتاجر رز | طالب طب في الجامعة الأميركية | بمناوبة أمين عام لحركة القوميين العرب |
| هاني الهندي | بغداد، ١٩٢٧ | ابن لضابط في الجيشين العراقي والسوري | طالب علوم سياسية في الجامعة الأميركية | عضو مؤسس لحركة القوميين العرب. رئيس تحرير مجلة "الرأي"، ورئيس للحركة في حكومة ٨ آذار في سورية |
| حسين توفيق | - | ابن لوكيل وزارة الدفاع المصرية | طالب ثانوية | لا علاقة |
| عبد القادر عامر | - | من أحفاد أحمد عربي باشا | طالب ثانوية | لا علاقة |

ملاحظة تم اعتقال حسين توفيق وعبد القادر عامر لاحقاً بتهمة العلاقة بتنظيمات ١٩٦٥ في مصر وكانت التهمة ملفقة من أجهزة شمس بدران.

وتنع إلى هذه القيادة في أقصى التقديرات حوالي سبع عشرة حلية، يتألف كل منها من خمسة أعضاء، وكانت الخلايا التي تنبع إلى المجموعة المصرية هي الأكبر من الناحية العددية، وكان أعضاء الخلايا من الفلسطينيين والأردنيين والعراقيين والسوريين والمصريين واللبنانيين، كما كان معظمهم من الطلاب الجامعيين.

تلحست الترسمة السياسية لـ "الكتائب" بشكل مسط، في أن إزالة إسرائيل أمر مرهون بقيام الوحدة العربية، وذلك انطلاقاً من "بدهيتها" في أن اهدف من ررع إسرائيل هو منع قيام الوحدة العربية، فكانت الوحدة العربية وتحديداً الوحدة ما بين سورية والعراق والأردن حتى في ظل عرش هاشمي ثابتاً من ثوابت "الكتائبيين"، وقد فكر الكتائبيون على طريقة الشباب بأن يوجهوا إندازاً للحكام العرب بتحقيق الوحدة العربية أو الموت، وكان تفكيرهم سادجاً للعاية ومسطاً

يعكس ذلك أكثر ما يعكس رأي المجموعتين السورية والبيروتية، إذ أن الإرهابيين المصريين كانوا يحتقرون "الثروات" الإيديولوجية والسياسية. وفي إطار ذلك المهدف الأسمى: الوحدة العربية الذي سيتم من خلالها تحرير فلسطين، أجمع "الكتائبون" على تصفية الحكام العرب الذين اعتبروا مسؤولين عن ضاع فلسطين، واستهدفوا بشكل خاص كلاً من نوري السعيد والملك عبد الله.

وكان المشترك الأعظم ما بين سائر "الكتائبين" هو الإجماع على أسلوب العنف والانتقام والثأر، وشاركوا جميعاً بعدم التمييز ما بين اليهود والصهاينة، واعتبروا "اليهودي" هدفاً بحد ذاته لتأريضهم، وكانت لدى المجموعة المصرية تربية إيديولوجية صارمة في معاداة اليهود ورفض أي تمييز بينهم وبين للصهاينة.

كانت "الكتائب" من الناحية التنظيمية منظمة قومية فدائية شبه عسكرية تعتمد نظام الخلايا السرية، التي تقوم علاقاتها الدخية على الانضباط ونظام الطاعة: "نفذ ثم ناقش" الذي يتحول فعياً إلى "نفذ ثم نفذ"، فكانت أقرب إلى شكل محكم من أشكال فرق "الحرس الحديدي". ولم تكن الخلايا تستطيع أن تتصل ببعضها أفقياً إلا عن طريق قادة الخلايا، وافترض ألا يعرف عضو الخلية أي عضو آخر إلا عن طريق اسمه الحركي، وكان على كل عضو يتم قبوله في "الكتائب" أن يؤدي قسم الولاء على علم الثورة العربية الكبرى (التي قادها الشريف حسين عام ١٩١٦ ضد الأتراك الاتحاديين، وفوقه سيف وقرآن"^{٤١}). وهو ما يقترّب من أداء القسم على المصحف والمسدس في الجهاز الخاص للاخوان المسلمين في مصر.

أما من الناحية العسكرية، فقد تدرّب "الكتائبون" على وسائل إلقاء القنابل وتمحير الديناميت وطريقة حمل الصفائح المملوءة بالمتفجرات، وأين يجب وضع الصحيفة، بحيث يؤدي الانفجار إلى تحقيق الغرض المطلوب، وكيف يجب أن يتعد واضع الصحيفة عن مكان وضعها، وكيف يتم إشعال الفتيل، والرمي بالمسدس ورمي القنابل، ولقد تم كل ذلك في دورات خاصة وعلى أيدي أشخاص مدربين^{٤٢}.

تولى تدريب المجموعة البيروتية في بيت مري ضابط بيروتي، ترجع صلته بـ "حرب الساء القومي"^{٤٣} اللبناني الذي كان بعض قادة المجموعة البيروتية على صلة وثيقة به، إلا أنه وبسبب الخوف من اكتشاف "الدرك" اللبناني لمواقع "التدريب" فإن "كتائب" المجموعة البيروتية التحقوا بأماكن تدريب المجموعتين السورية والمصرية في كهوف جبل قاسيون بدمشق، حيث رقابة الدولة معدومة، كما يمكن الاعتماد على خبرات الفدائيين المصريين المحترفين^{٤٤}، والواقع أن المجموعة المصرية بحكم خبرتها السابقة، تولت تنظيم الشؤون العسكرية لـ "الكتائب"، فكان

كل حلية "حقبتها" التي تشتمل على رشاش طومسون وقنابل ومسدسات مرتبة بشكل مدروس، وكاد يتم إيداع الحقيقة في مكان سري مأمون.

كان اسم من سيتم اعتياله يخضع للمناقشة في شبه محكمة داخلية، وفي صوء إصرار المجموعة المصرية على أن يغطي ذلك بـ "فتوى" شرعية، لأنه يتعلق بـ "قتل نفس". تم تنسيب شيخ سوري من حزب إلى "الكتائب" يحضر المناقشات، وتحدد وظيفته بتقرير موقف الشرع من العملية ومدى جوازها من الناحية الشرعية الإسلامية. ويعكس وجود الشيخ "المفتي" من ناحية الصعلة التكوينية الإسلامي للمجموعة المصرية، والذي تلقته في "مصر الفتاة" و"الحزب الوطني" المصريين، إذ تم تنسيب "الشيخ" تحت ضغط المجموعة المصرية وإلحاحها.

وصعت "الكتائب" خطتي اغتيال تم الإجماع عليهما، إلا أنهما لم تنفذا، واستهدفتا اغتيال نوري السعيد والملك عبد الله. وكانت خطة اغتيال نوري السعيد بالنسبة لـ "الكتائب" الأسهل والأوفر حظاً بالنجاح، إذ كان على نوري السعيد أن يمر ببيروت ويظل في فندق معين، ثم يتم اعتياله في ساعة معينة في البار، غير أن نوري السعيد عدل لأسباب مختلفة بالطبع عن المبيت في بيروت فلم تنفذ الخطة. أما خطة اغتيال الملك عبد الله، فوضعت "الكتائب" أمام أول مشكلة واجهتها، وهي مشكلة تأمين السلاح الكافي والفعال لدريتين من "الكتائبين" المكلفين بالعملية. وبهدف تأمين التمويل اللازم لشراء الأسلحة، اقترح البعض مهاجمة بعض البنوك. وإزاء عدم استحسان هذه الوسيلة مع الأهداف النبيلة لـ "الكتائب"، عرض حسين توفيق أن يتولى بطرقه الخاصة تأمين الضاغطة والمفجر والديناميت والآليات بشرط عدم السؤال عن المصدر^{٤٥}. ولم يكن هذا المصدر سوى الدكتور أمين رويحة، الذي اعترف لاحقاً بأنه كان يخترن كمية من الأسلحة لأغراض قومية^{٤٦}. ورغم أن القيادة الخماسية وافقت على اقتراح حسين توفيق فإن هذا الاقتراح بذر أولى بذور الشك وضعف الثقة بين أطراف القيادة ووضع المجموعة المصرية في نطاق شبهة والعلاقات الخفية.

ثالثاً- عملياته الخفية : الرد على النخبة

تأحرت "كتائب الفداء العربي" حوالي أربعة شهور حتى شنت هجومها الأول في ٦ آب ١٩٤٩، ضد معبد يهودي في دمشق وضد مدرسة "الأيانس" اليهودية ببيروت في وقت واحد. وكان الهدف السياسي لهذا الهجوم هو تخريب اتفاقية الهدنة التي وقعها الدكتاتور السوري حسني الزعيم مع إسرائيل في ٢٠ - ٧ - ١٩٤٩. وتلقى هذه الاتفاقية أضواء كاشفة على دافع "الكتائب" لشن أول هجوم لها. إذ كانت هذه الاتفاقية بمثابة آخر اتفاقية للهدنة ما بين إسرائيل

والدول العربية، أنهت الفصل الدامي الأول من الحرب العربية-الإسرائيلية عام ١٩٤٨، فقد كانت هذه الاتفاقية تعني بالنسبة لـ "الكثائب" تصل آخر دولة مواجهة عربية من الاستمرار في الحرب ضد إسرائيل، والاعتراف الضمني بقيام دولة إسرائيل.

وبكلام آخر، لم تر "الكثائب" في اتفاقية "هدنة" والاتفاقيات التي سبقتها اتفاقه فصل عسكري تنشأ عادة في الحروب بل اتفاقية سياسية. ولم تكن "الكثائب" مألوفة بذلك، إذ منحت بمحمل اتفاقيات الهدنة الإسرائيلية-العربية إسرائيل بالمفاوضات ما لم تكسبه بالمعارك، وهو ما ييسره جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)

تلخيص اتفاقيات الهدنة الإسرائيلية-العربية

| اتفاقية الهدنة | المكان والتاريخ | ملخصها |
|----------------|-------------------------|--|
| مع مصر | رودس ١٩٤٩/٢/٢٤ | إخلاء جيب العذوة ونقاء القف بأسره في اتفاق دونه سرنيين، باستثناء قطاع غزة الممتد من رفح حتى بيت حنود، وتخريد مصفحة عوجا الحفير من السلاح |
| مع لبنان | رأس نافورة ١٩٤٩/٣/٢٣ | تخديد خط لانتداب البصاني حصاً للهدنة. |
| مع الأردن | رودس ١٩٤٩ ٤/٣ | صم سرنيين دون قتال لـ أم محم وعارة وعرة ورافة عربية في منطقة وادي عارة، الطيرة الواقعة بالقرب من بيت تكف وسب صفا وبتر والقو ولوحة جويي سكة الحديد، في مصفحة القفس (وهكذا أصبح كل خط سكة الحديد من الساحل إلى القدس بيد إسرائيل)، وفي مقابل ذلك أحيا الجيش الإسرائيلي مصفحة بصره في الطريق من بئر السبع إلى الخليل. |
| مع سورية * | مصفحة جبهة ١٩٤٩/٧/٢٠ | استعادة إسرائيل لـ "رأس بحر في ميشمار هايردين وهي لمصفحة الوحيدة التي حررها جيش عربي سحب الجيش السوري من مناطق حررها إلى حصن بئر الأردن و ستلام إسرائيل لمصفحة عبر عباد ودردر على أساس تخريدها من السلاح |

المصدر: حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨، الرؤية الإسرائيلية الرسمية، ترجمة أحمد حليفة، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ١، ١٩٨٤، ص ٧٠١-٧٠٧.

* بشكل تاريخي يرمع لاتفاق مع سورية. من منظور إسرائيلي نهاية لفظة حرب عام ١٩٤٨

كانت هذه الاتفاقيات مذنة عسكرياً ووطنياً للجيش العربية الفتية، التي قاتلت بشجاعة دون أي تكافؤ تقني على الإطلاق أحدث جيش "أوروبي" في منطقة هو الجيش الذي سيسمى يوم ١٥ أيار ١٩٤٨ باسم "خادع" ومضلل وكذاب: جيش دفاع الإسرائيلي. وبين هذه الاتفاقيات المذلة، كانت اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وسوريا. لأكثر دلالاً وإهانة، إذ تسلمت إسرائيل منطقة "رأس الجسر" بدعوى أهميتها العسكرية ولاقتصادية لإسرائيل، وكانت هذه المنطقة هي المنطقة الوحيدة التي تمكن الجيش السوري الفتي نذحيته لتنازعة وتجهيره السيء وحجمه المحدود من تحريرها بين الجيوش العربية السبعة، فسم ندكتاتور السوري إسرائيل بالمفاوضات ما كسبه الجيش السوري بالحرب.

لقد أصبحت إسرائيل بموجب اتفاقيات الهدنة التي توحيها لاتفاقية الإسرائيلية-السورية الأكثر إذلالاً وإهانة، دولة محققة في إطار حدود دولية اعترفت بها لدول العربية ضمياً، باستثناء العراق الذي لم يوقع اتفاق هدنة مع إسرائيل، إذ كُست قيامها في خطوط الانتداب البريطاني السابق على فلسطين تقريباً، وإذا كان صحيحاً أن سوريا العربية الموقعة على اتفاقيات الهدنة لم تعترف يومئذ دولياً قط بإسرائيل، فإن الأصح أنها قد أقرت خلال خمسة شهور استغرقها توقيع الاتفاقيات (من ١٤ شباط إلى ٢٠ تموز ١٩٤٩). بقيه إسرائيل الفعلي والمحقق في إطار حدود دولية.

من هنا ما إن تم توقيع آخر اتفاقية هدنة ما بين إسرائيل وسوريا العربية، حتى شرعت "الكتائب" بهجومها الأول في ٦ آب ١٩٤٩، أي بعد حوالي تسعين من تلك الاتفاقية، فاستهدف هجومها في وقت واحد معبداً يهودياً بدمشق ومدرسة يهودية في بيروت، ثم أتت "الكتائب" هذا الهجوم بمهاجمة مفوضيات إنكلترا والولايات المتحدة في بيروت ودمشق وعمان والقدس وبغداد ومهاجمة مقر وكالة الغوث الدولية^{١٤}. كما قام "الكتائبون" بمحاولة اغتيال الكولونيل ستارلنغ مراسل جريدة "التايمز" في ٦ آب ١٩٤٩^{١٥}. وبرز قائد العملية وأحد المشاركين بتنفيذها هذا الهدف، بأن الكولونيل كان جاسوساً إنكليزياً، وأحد الأعمدة السبعة لدى لورنس، وناشطاً في اختراق رؤساء العشائر ونوابها في البرلمان، ويتدخل في الانتخابات، ويتخذ من اسم وكيل شركة "هرقل" للدراجات العادية غطاءً لمهته الجاسوسية^{١٦}.

رابعاً- انشقاق "الكتائب" وانحيارها

نذرت خطة اغتيال الملك عبد الله أول شكوك بالجموعة المصرية عن اتصال لها مع أطراف خارج المنظمة، غير أن هذه الشكوك لم تصل إلى حد الاتهام. إذ يبدو أن "الكتائبين" الشباب

أبناء العشرينات، وقد أغراهم 'سمو' اهدف باغتيال أهم رمز "مسؤول" عن كارثة فلسطين، لم يفكروا كثيراً تحت تأثير ذلك بمعرفة تلك الأطراف. فلقد كانت المنظمة مجمعة على اغتيال ملث عبد الله مهما كان الثمن، وتحدث عن تأمين الوسائل المادية اللازمة لعمليتها، إلى حد تكبير بعض أعضائها بمهاجمة أحد البؤك. وحتى هذه اللحظة لم ينشأ أي خلاف في المنظمة.

برر أول خلاف في قيادة المنظمة، حين اقترحت المجموعة المصرية اغتيال أكرم الحوراني مدعوى معارضته الحادة لأي وحدة ما بين سورية والعراق، في حين كان "الكتابيون" يؤيدون أي وحدة ما بين القطرين حتى ولو تمت في ظل العرش الهاشمي. فمن هذا المنظور كان الحوراني "هدفاً" يمكن تبريره سياسياً، إذ يعود لتحالفه مع الزعيم أديب الشيشكلي ومجلس عقداة الدور لأساسي في إعاقة قيام الوحدة ما بين سورية والعراق عام ١٩٤٩. غير أنه في ضوء التاريخ الفلسطيني المشع والمشرّف لبطل الفلاحين السوريين، وأولوية مهاجمة الأهداف الصهيونية واليهودية والغربية والمسؤولين عن كارثة فلسطين، م يتم الاتفاق على اغتيال الحوراني.

ثم طرحت المجموعة المصرية عمليتين أخريين متناقضتين سياسياً، وتعكسان نوعية ارتباطاتها الخاصة بأجهزة الشيشكلي ومعارضيتها على حد سواء. وكانت العملية الأولى عبارة عن حطة جاهزة لاغتيال رشدي الكيخيا (رئيس حزب الشعب) وناظم القدسي (عضو قيادة حزب الشعب). وأثارت الحطة استغراباً تاماً بالنظر إلى أن الكيخيا-القدسي هما من رموز العمل من أجل الوحدة ما بين سورية والعراق، والتي اعتبرها الكتابيون السواة الأولى للوحدة العربية الشاملة. وتوضح أن هذه الحطة كانت لحساب أجهزة الشيشكلي، وتحديداً لحساب أجهزة العقيد إبراهيم الحسيني رئيس المكتب الثاني الذي تمكن من إقناع المجموعة المصرية بهذه الحطة عبر أحد مخبريه المصريين وهو عبد الرحمن مرسي الذي سبق للحسيني أن أوفده بمهمات خارجية خاصة. ويبدو أن المجموعة المصرية إثر استيعابها لما هو "مشبوه" في الحطة قد ابتعدت عن مرسي وعرضت عليه نوعاً من التحميد.

أما العملية الثانية، والتي كانت القشة التي قصمت ظهر البعير، فتمثلت في اقتراح حسن توفيق وعبد القادر عامر (ممثلاً المجموعة المصرية في القيادة الخماسية) اغتيال الزعيم أديب الشيشكلي معاون رئيس هيئة أركان الجيش السوري والرجل المتحكم فعلياً بزمم السلطة في سورية. وإزاء إصرار توفيق-عامر على تميذ العممية ومعارضة القادة الآخرين التامة لذت (حش- الهندي- ضاحي)، انقسمت "الكتائب" عملياً، ووصلت حدة الانقسام فيها إلى درجة تخوف كل طرف من تصفية الآخر وفق ما يتم عادة في أعراف حسم الخلافات في المنظمات

أسرية. وفي مثل هذا المناخ المتوتر من الشك والخدر والانهيال التام للثقة، لم يعد ممكناً لـ 'الكثائب' أن تعمل كمظلة موحدة^{٥٥}.

عارض ممثلو المجموعتين السورية والبيروتية العملية من منطق الشبهة بأهدافها، والشك الذي يبلغ حد الجزم بأنها تتم لحساب بعض اسياسيين السوريين، إذ لم يكن الشيشكلي في نظرهم أحد المسؤولين عن كارثة فلسطين^{٥٦}. وبالتالي فإنه لا يدخل في نطاق أولوية الأهداف.

أفردت المجموعة المصرية بتنفيذ الخطة، فقامت يوم الخميس ١٢ ت ١٩٥٠ بمحاولة اعتقال الزعيم الشيشكلي على طريق دمر في دمشق^{٥٧}. واهتدت الأجهزة الأمنية السورية بسرعة إلى المجموعة المنفذة، فتم القبض عليها، واعترف حسين توفيق قائد العملية بكل الأسماء التي يعرفها من 'الكثائب'. فاعتقلت هذه الأسماء، كما اعتقلت قيادة 'الكثائب' باستثناء جورج حش الذي كان في بيروت، وتمكن من التخفي بمساعدة أصدقاء من 'حرب النداء القومي'^{٥٨}.

كان ارتباط المجموعة المصرية بالدكتور أمين رويحة أبرز حصوم الشيشكلي هو سر إصدارها على الأفراد بتنفيذ العملية، ومن هنا تمت العملية لحسابه، ويبدو أن رويحة دفع بهذا الاتجاه انتقاماً لمقتل صديقه العقيد محمد ناصر قائد سلاح الجو السوري الذي اتهم في خطاته الأخيرة المكتب الثاني السوري باغتياله، وسمى اسمين منه. واستغلت أجهزة الشيشكلي محاولة الاغتيال لاعتقال بعض من أبرز حصومها السياسيين، وترامت محاكمة المتهمين باغتيال العقيد ناصر مع محاكمة 'الكثائبين'.

هل كانت عملية الاغتيال نوعاً من 'سيناريو' 'فكرته' أجهزة الشيشكلي كي يتمكن من التخلص من حصومه ومن مجلس العقلاء كما يجزم بعض من يفترض معرفتهم بالوثائق السرية؟^{٥٩} إن الوقائع المعروفة لا تساعد على تأييد هذا الجزم، لكنها تساعد على قبول فكرة اختراق الأجهزة السورية للمجموعة المصرية وحسب. إذ بلغ من شك أجهزة الشيشكلي بالعلاقة ما بين محاولة الاغتيال والانتقام للعقيد الناصر، أن مجموعة المكتب الثاني المعتقلة بتهمة اغتيال ناصر، قد تولت بنفسها، مسؤولية تعذيب 'الكثائبين' بطريقة وحشية لم تعرفها المعتقلات السورية منذ الاستقلال.. وبيع من حدة هذا الشك أن الزعيم الشيشكلي نفسه قام بزيارة 'الكثائبين' في المعتقل، واستفهمهم عن الصلة بين محاولة اغتياله ومقتل العقيد ناصر، وأقسم بشرفه أن أي شيء يقولونه لن يؤخذ عليهم^{٦٠}.

أبرز الشيشكلي تفهمه لدوافع 'الكثائبين' سيما وأن محاكمتهم قد شغلت أراي العام المتعاصف معهم تحت وطأة الكارثة. وهو ما يفسر تطوع أربعين محامياً من سورية ولبنان ومصر

والعراق للدفاع عن "الكتائب"^{٦٧}. وقدّر "الكتائبون" لاحقاً فيما بعد موقف الشيشكلي، بأن الشيشكلي كان مرأياً وذكياً، فلم يتشدد في مسألة محاولة اغتياله، ربما لأنه وجد أن المواطنين سيقفون في صف الدين رتبوا الاغتيال، وسيبررون لهم محاولتهم التي تمت في ظل الهزيمة^{٦٨}.

خامساً- مفترق الطرق: البعث أم الكتائب أم منظمة جديدة؟

بمحاكمة "الكتائبين" على الصورة التي تم وصفها، توقفت نشاطات "الكتائب" فعلياً قبل نهاية عام ١٩٥٠^{٦٩}. وانكشف سرها، وانفضح بين أعضائها اختراق الأجهزة والسياسيين التقليديين لها. فقد تم اعتقال ثلاثة عشر عضواً من أعضائها أو من المتهمين بالانضمام في حلاليها^{٧٠}، وكان بينهم أربعة من أعضاء القيادة الخماسية لـ "الكتائب" هم: جهاد ضاحي وهادي هادي وحسين توفيق وعبد القادر عامر، في حين تمكن جورج حبش وحده من التحصي في بيروت بمساعدة شخصيات قومية لسانية يرجح علاقتها بـ "حزب النداء القومي" الذي يمثل البورجوازية المدنية السنية البيروتية وعائلاتها الأساسية ولاسيما منها عائلة الصبح. وما إن انهي جورج حبش تخفيه بعد تأكده من أنه ليس مطلوباً من السلطات الأمنية اللبنانية، حتى عاد إلى وسط الشطء القومي الشباب في جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية، وقد أحيطت شخصية بهالة بطولية. ومكنته هذه الهالة التي اكتسبها من خوض انتخابات جمعية "العروة الوثقى" بعد أسابيع قليلة، وفوز قائمته على كل من الشيوعيين والسيوريين القوميين الاجتماعيين. ووجدت المنظمة القديمة نفسها أمام ثلاثة خيارات إما التآمر من سلطات الشيشكلي في عمليات مغامرة على الطريقة "الإرهابية" العقيمة التي ثبت فشلها واحترافها وحصادها المر، أو الانضمام بالبعث أقرب حزب قومي لها أو تشكيل إطار قومي جديد بأفق مختلف.

وفي حين دفع البعض بالاتجاه الأول أي اتجاه التآمر من سلطات الشيشكلي^{٧١}. انقسمت "المنظمة" حول الموقف من الانضمام في البعث، ففي حين رأى البعض أن البعث هو البديل الوحيد ممكن عن التجربة الإرهابية المرة لـ "الكتائب"، انصت ملاحظات جورج حبش وعدد من رفاقه على "تنجح" البعث أي تعدد تياراته، وقربه من النادي الثقافي السياسي أكثر من قربه من المنظمة الحديدية المحكمة وطرحه للاشتراكية^{٧٢}، في حين رأى البعض الآخر أن البعث هو البديل الوحيد الممكن عن التجربة الإرهابية المرة لـ "الكتائب"، وكحل وسط لذلك اقترح جورج حبش على ميشيل عفلق أن تكون المنظمة ذراعاً عسكرياً للحزب، غير أن عفلق لم يقبل التعامل مع "الكتائبين" كمنظمة بل كأفراد^{٧٣}، ولم يشأ على الأرجح يومئذ أن يوفق عسى

أساس لبعث لا تبنت من لثته ومن حليته الأول. ومن هنا انتظم قسم من "الكتائير" فعليا في "البعث"^{٦٥} في الوقت الذي توجهت فيه مجموعة جورج حبش صوب بناء إطار سياسي جديد هو إطار الذي سيتطور لاحقا إلى "حركة القوميين العرب".

دوامش الفصل الأول

- (١) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، (حركة القوميين العرب من العاشية إلى الناصرة)، تحليل ونقد، بيروت، دار الطليعة، ط١، شباط ١٩٧٠، ص١٦.
- (٢) هما جورج حبش (فلسطيني) وهاني المهدي (سوري).
- (٣) مثل: جهاد صاحي وباجي الصلبي وفتحى كيتكاسي (سورية)، ورسار جرداسي وعلي مكو (الأردن) وطارو الحصري (العراق) ويضاف إليهم حامد الجبوري (عراقي) عضو القيادة المؤسسة لحركة الذي شارك بشكل نابوي في العمليات كاختيار له.
- (٤) د. ياسل لكيسي، حركة القوميين العرب، تعريب مادرة الحصري الكيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت، ١٩٨٥، ص٥٨.
- (٥) فواد مطر، حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش، منشورات هاي لايت، لندن، ط١، ١٩٨٣، ص٨٤. أكد لنا الدكتور جورج حبش في مقابلة تمت معه بتاريخ ١١-٣-١٩٩٦ بدمشق، أن بشر فواد مطر للحوار معه قد فاجأه، إذ كان شرط حبش أن يذوق لاحقاً ما يقونه تسعيراً، وأن يتم استكمال الحوار الذي انتهى بذكريات حبش عن ثورة ١٩٣٦، وفي هذا السياق، لا يذكر حبش فيما إذا كان قد تكلم عن تركيز "الحركة" على "العنف"، ولكنه يؤكد أنه إذا ذكر ذلك، فإنه يعني به الكفاح المسلح المظم، وليس الإرهاب العردي.
- (٦) جهاد صاحي، مقابلة في ٢٤-٨-١٩٩٥.
- (٧) تدر بالكيبي، مصدر سبق ذكره، ص٦٠-٦٨.
- (٨) صاحي، مقابلة في ٢٤-٨-١٩٩٥ ومقابلات متعددة في تورين مختلفة خلال عام ١٩٩٥-١٩٩٦ بدمشق.
- (٩) المعلومات عن سماح الكلية الأميركية بحلب مستقاة من مقابلات شخصية مع جهاد صاحي، وفتحى كيتكاسي، وبحسب كالي، وحسين كيتكاسي تمت خلال عام ١٩٩٥ في دمشق وحلب.
- (١٠) من أوراق جهاد صاحي، أوراق مخطوطة اطبع عليها الباحث بتاريخ ١٨-١١-١٩٩٥.
- (١١) نص إهداء هاني المهدي بخطه إلى جهاد صاحي، وقد اطلع عليه الباحث في مكتبة صاحي بتاريخ ١٨-١١-١٩٩٥.
- (١٢) قارن ب. طارق الشري، الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٢ "مراجعة وتقديم جديد"، دار الشروق، ط٢، ١٩٨٣، بيروت-القاهرة، ص٢٧٠.
- (١٣) حزب البعث القومي العربي لحرب "مصر الفتاة" وموقعه من القضية الفلسطينية، انظر: د. أيمن صايغ، العكرة لعربية في مصر، مطبعة هيكل العرب، آدر، ١٩٥٩، بيروت، ص١٩٧ وحوار مشاركة أحمد حسين في جيش الإنقاذ، فإن مذكرات الدكتور فيصل البركي والدكتور عبد السلام العجوي (غير المنشورة ومجموعة لديها) اللذين كتبها يوماً فيوماً في فلسطين تؤكد هذه المشاركة.
- (١٤) البشري، مصدر سبق ذكره، ص٣٣ ومقابلة مع البشري تمت يوم ١٠-١٠-١٩٩٥ في القاهرة ومع د. رفعت السعيد تمت يوم ١١-١٠-١٩٩٥ في القاهرة.
- (١٥) جهاد صاحي، مقابلة شخصية، مصدر سبق ذكره، يقول صاحي في المقابلة حرب: "كانت قد حدثت عملية اعتقال حسين توفيق لأمين عثمان باشا، وتشكلت لحسين توفيق حالة قومية".
- (١٦) حمفي الخلاوي، باهد والملك فاروق، المرأة التي عرفت أسرار ثورة يوليو، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤، ص١٣٨-١٣٩.
- (١٧) البيروباشي مصطفى كمال صديقي، أحد أبطال حرب فلسطين والذي حاول اعتقال الملك فاروق، المصدر السابق ص٢٠.
- (١٨) من مقابلة مع رفعت السعيد، مصدر سبق ذكره، ومن هؤلاء أحمد مصطفى ونجيب مخري.
- (١٩) اتهم عبد الرؤوف نور الدين بعصوية "الحرس الحديدي"، ويجمع أسلحة لصالح متطوعي الجامعة العربية في حرب فلسطين. واستشهد في حرب فلسطين عام ١٩٤٨.

- (٢٠) العروة في عامها الثالث، مجلة "العروة" العدد الأول، السنة لثالثة، كانون الثاني ١٩٣٨، ص ٣.
- (٢١) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.
- (٢٢) نجم الدين رفاعي، مقابلة شخصية، في ٢٩ - ٨ - ١٩٩٥ بحسب.
- (٢٣) قسطنطين رريق، معنى النكبة، در العسم لملالين، بيروت، آب ١٩٤٨، ص ٥٤-٥٥.
- (٢٤) نجم الدين رفاعي، مصدر سبق ذكره
- (٢٥) طريف كيالي، مقابلة شخصية في ١١ - ٨ - ١٩٩٥
- (٢٦) قسطنطين رريق، الوعي القومي، بيروت، ١٩٣٩، ص ٣٨ - ٣٩ - ٤٠.
- (٢٧) نجم الدين رفاعي، مصدر سبق ذكره
- (٢٨) نجم والعرب، مجلة العروة، العدد الرابع، السنة العاشرة، حزيران ١٩٤٥، كلمة يس مفسر - هـ - ونجم الدين رفاعي ٤٣ - ٥١
- (٢٩) رريق، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤-٤٥.
- (٣٠) رريق، المصدر السابق، ص ٥٥
- (٣١) حبش، حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (٣٢) حبش، المصدر السابق، ص ٢٣.
- (٣٣) ابادي لثقافي العربي، عرض وتخبيل، (متابعة عمي ديوب)، الثورة الثقافي، عدد ٩٨١١، تاريخ ١٧ - ١٢ - ١٩٩٥، ص ٦
- (٣٤) حبش، حكيم الثورة، ص ٢٤.
- (٣٥) جدي اهدي، أورده الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٦١
- (٣٦) حول بعدام النشاط السياسي لجورج حبش قبل قرار تقسيم فلسطين: نجم الدين رفاعي. وناجي ضلي، مقابلات شخصيات سبق ذكرهما. فارق مع حكيم الثورة ص ١٩. "كنت مهتما جداً بالدراسة . كانت نشاطاتي وهوياتي في تلك الفترة عادية وليست جادة على الصعيد السياسي.
- (٣٧) ناجي ضلي، مقابلة شخصية سبق ذكرها
- (٣٨) محمد كشلي، مقابلة شخصية في ٢ - ٢ - ١٩٩٦ بيروت، وجهاد صاحي، مقابلة شخصية سبق ذكرها
- (٣٩) المعلومات الشخصية من هادي اهدي مستقاة مما أورده الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥، وحول عصوية ولده في تصميم السماوي الذي ارتبط اسمه بحركة أيار ١٩٤١ التحررية، انظر إبراهيم الجسوري، سموت من تاريخ لعراق، النشاط السياسي حربي لاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢ - ١٩٥٩، المكتبة العالمية، بغداد، دون تاريخ، ص ٢٦.
- (٤٠) صاحي، مقابلة شخصية سبق ذكرها.
- (٤١) صاحي، المصدر السابق وتحتي كيتكاني، مقابلات شخصيات تمت في تواريخ مختلفة خلال شهري تموز وآب ١٩٩٥
- (٤٢) حكيم الثورة، ص ٣٠.
- (٤٣) حول هذا الحرب، انظر: حرب الداء القومي / مجلة "العروة"، عدد خاص بالأحزاب السياسية في البلاد العربية، ص ٨٤ - ٩٢. تاريخ العدد ورقمه غير واضح.
- (٤٤) ناجي الضلي، مقابلة شخصية سبق ذكرها.
- (٤٥) جهاد صاحي وتحتي كيتكاني، مقابلات شخصيات سبق ذكرهما.
- (٤٦) بصر بصوح ايل، سورية في القرن العشرين، الحلقة ١٠٦، جريدة الشرق الأوسط، الأربعاء ١١ - ٦ - ١٩٨٦، ص ٦.
- (٤٧) "مقد صاحي في مقامه شخصية. ارتباص المفهوم الأول لـ "الكتائب" بتخريب اتفاقية الهدنة السورية- لإسرائيل في حين أن الكيسي يعتقد في سوء استفصاءاته أن المفهوم كان احتجاجاً على معاوضات السلم الفلسطينية تحت إشراف لجنة الصلح التابعة للأمم المتحدة في لوران بسويسرة ص ٦٩ حول معوضات لوزان: انظر وثائقها وعجراتها في: محمد حسن هيكل، "اتصالات السرية بين العرب وإسرائيل، الكتاب الثاني، الحلقة الأولى، جريدة تشرين، العدد ٦٤٩٧ تاريخ ١٣ - ٤ - ١٩٩٦، ص ٨ وقد بدأت المفاوضات في أيار ١٩٤٩ في حين أن تشكيل الكتائب كان في آذار من هذا العام، وقد لعبت معاوضات بورن دوراً بتحرير الكتائب على العمل إذ "كان معنى اشتراك العرب في مؤتمر لوران قبولاً بقرار التقسيم هيكل المصدر السابق

- (٤٨) صاحبي، مقابلة شخصية سبق ذكرها. قارن بـ: الكبيسي ص ٦٩- ٧٠ وبـ: باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمه سمير عبده ومحمود فلاحه، دار طلاس، دمشق، ص ١، ١٩٨٣، ص ١٣٥.
- (٤٩) سيل، المصدر السابق، ص ١٣٥.
- (٥٠) صاحبي وكيثكاني مقابلات سبق ذكرهما.
- (٥١) صاحبي وكيثكاني، المصدر السابق.
- (٥٢) حكيم الثورة، ص ٢٨- ٢٩.
- (٥٣) نصر بن البيان، الحكمي الرسمي عن المحاولة في مصوح بايل، مصدر سبق ذكره.
- (٥٤) حكيم الثورة، ص ٣٠- ٣١.
- (٥٥) نظر رأي العماد مصطفى طلاس في: هاني الخير، أديب الشيشكلي، صاحب الانقلاب الثاني، البداية والنهاية، ط ١، مكتبة الفيحاء دمشق، ١٩٩٤، ص ٧٥.
- (٥٦) صاحبي وكيثكاني، مقابلات سبق ذكرها.
- (٥٧) بايل، مصدر سبق ذكره.
- (٥٨) حكيم الثورة، ص ٢٩.
- (٥٩) الكبيسي، ص ٧٣.
- (٦٠) هم حسين توفيق وعبد القادر عامر وعباس خراسان ورهبر يوسف وبهجنت العلبي وعبد الحسيب العسبي وهاني الهندي وجهاد صاحبي وجودت صاحبي وفتحي كيثكاني وسماعيل كامل وعبد الرحمن الشرفاوي ونشأت شيع الأرض.
- (٦١) قارن بـ: حكيم الثورة، ص ٣١ وبـ: جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (٦٢) الكبيسي، ص ٧٣.
- (٦٣) ناجي الضلي، مقابلة شخصية سبق ذكرها، قارن بجورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢ وبـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢ و ٤٦.
- (٦٤) جورج حبش، أوردته الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠- ٧١.
- (٦٥) مثل عميف بهسي ومطاع صدي، قارن بـ: حكيم الثورة ص ٣٢. وقد أكد لي ناجي ضللي في مقابلات شخصية تمت في ٨- ٩ و ١٢- ١٩٩٥ أن الاجتماع مع عملي قد تم في يته بيروت، وحصره كل من: جورج حبش وهاني الهندي وعمر قطان وموسى حمدان وعلي متكو وعبد العلي البابسي وبرهان حماد وناسجي الصلبي وآخرون. قارن بـ: حكيم الثورة، ص ٣٢ و ٣٤.

الفصل الثاني

من "كتائب الفداء العربي" إلى "الشباب القومي العربي"
الطور التأسيسي

النواة المؤسسة

تألّمت النواة القيادية المؤسسة لما سيُعرف لاحقاً باسم "حركة القوميين العرب" من ثمانية طلاب قوميين، على أهبّة التخرج من الجامعة الأميركية في بيروت، كانوا جميعاً من نشطاء جمعية "العروة الوثقى" وقياديتها، ومن "مريدي" حلقات قسطنطين زريق ونبه أمين فارس فيها. وكانت هذه النواة مؤلفة من جورج حبش وهو فلسطيني من اللد وابن تاجر متوسط للمواد التموينية، وأحمد الخطيب وهو كويتي وابن عائلة كويتية متوسطة، ووديع حداد هو فلسطيني من صفد وابن مدرس للغة العربية، وهاني الهندي وهو سوري وابن ضابط كبير عمل في الجيش العراقي سابقاً ثم في الجيش السوري، وصالح شبل وهو فلسطيني من عكا وابن أحد تجارها المتوسّطين، وحامد الجبوري وهو عراقي من الحلة وابن لأحد شيوخ عشيرة "الجبور" في الفرات الأوسط^(١). وكان الثلاثة الأوائل يدرسون في كلية الطب البشري في الجامعة الأميركية في حين يدرس الثلاثة الآخرون في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في الجامعة. وفي صيف ١٩٥١ حين تم تدريس فكرة "الحركة" كان جميع هؤلاء الطلاب باستثناء جورج حبش الذي تخرج، على أهبّة التخرج وفي السنة الجامعية الأخيرة. ووفق محور العلاقة بـ "كتائب الفداء العربي" كان جورج حبش وهاني الهندي من أعضاء القيادة الخماسية لـ "الكتائب"، وشاركوا مباشرة في تخطيط عملياتها وتنفيذها، كما كان حامد الجبوري عضواً في "الكتائب" وتم إشراكه بعض عمليات المراقبة والمتابعة للأهداف المقرر مهاجتها^(٢).

اجتمعت هذه النواة صيف عام ١٩٥١ في مقهى "نجيو" في الروشة ببيروت، وتدارست في صوء الطريق المسدود الذي ارتطمت به تجربة "كتائب الفداء العربي" وحدها من الناحية الفعلية، "فكرة" خوص تجربة ذاتية، يتبين في ضوءها مدى إمكانية تأسيس تنظيم قومي سري جديد تعلق تجربته على تجربة البعث، ويوضع تحت التأسيس، وتجتمع نواته بعد التخرج دورياً لمناقشة مدى جدية الاستعدادات الذاتية لتحويل "الفكرة" إلى "عمل"^(٢).

كان أهم شيء اتفقت عليه النواة هو اختبار بناء ما يمكننا تسميته بـ "أخوية" قومية سرية، تكتف بحد ذاتها مجتمعاً قومياً غريباً مصغراً، لا نجد تعبيراً مناسباً عنه أفضل من تعبير "مجتمع المؤمنين". وكان "البعثيون" في الجامعة الأميركية الذين راعهم التزمت المسلكي للنواة قد أطنقوا عليها هذا التعبير في معرض السخرية منها، غير أننا نستخدم هذا التعبير هنا إجرائياً وليس بهدف تنتيج حكم قيمة.

تميزت هذه "الأخوية" القومية تبعاً لذلك، بما يتميز به أي "مجتمع مؤمنين" أي بالمسلكية الطهرانية، والسمو القومي الروحي، والترمت الإيماني، والانضباط التام. فكادت أدق تفاصيل الحياة الشخصية من زواج أو سفر تحتاج إلى قرار جماعي. وتعبيراً عن ذلك بقي جورج حبش في بيروت صيف عام ١٩٥١ رغم تخرجه نزولاً عند قرار النواة. ووصل تزمت "الأخوية" حداً أنها تحت هول كارثة فلسطين كادت أن تعتبر الضحك جرعة. وقد روى لنا جورج حبش كيف أن النواة كانت تنظر إلى مسرات الحياة اليومية الاعتيادية نظرتها إلى إثم يرتكب^(٣). ورأت فيها عبر صوت علي ناصر الدين: "ضحكاً في المأتم، وسفهاً في المصيبة، وتهتكاً في الدل، وقهقهة في العار! أناشيد غرام مبتذلة رخيصة!! وفخفخة فارغة زائفة مخزبة مجرمة! مآدب وحفلات وسكر وفجورا كأن شيئاً في دنيا العرب لم يقع"^(٤).

اقتربت هذه "الأخوية" كثيراً من شكل أخويات طلاب الوجدتين الألمانية والإيطالية في القرن التاسع عشر، واقتدت بها^(٥). ويفسر ذلك أن تلك الأخويات قد حكمت مفهوم النواة لنموذج التنظيمي الذي يجب أن تقوم عليه أخويتها. إذ لم يستهوها النموذج التنظيمي والأيدولوجي لـ "البعث" ورأت فيه تنظيمًا "مُتجنحاً" و"ضعيف الحديدية"^(٦).

وبهذا المعنى كانت "أخوية" النواة نوعاً من "طائفة مغلقة" في "مجتمع مفتوح" حافل بكل الإغراءات التي يمكن أن يوفرها يومئذ مجتمع مفتوح كالمجتمع السيوتي. وإذا كان "مجتمع المؤمنين" لا يكتمل بدون مرشد روحي. فمن هو مرشد "القوميين العرب" في طورهم التأسيسي؟

المرشد الروحي: من قسطنطين زريق إلى علي ناصر الدين

ما يرال تحديد دور الدكتور قسطنطين زريق - الأستاذ المستشار لجليل كامل من القوميين وفق تعبير صائب لألبرت حوراني^(٨)، في تشكيل ما سمي لاحقاً بـ "حركة القوميين العرب" خلافاً للغاية. ففي حين يذهب بعض الدارسين إلى أن دور زريق أهم مما يوصف به عادة وأنه وجد في "الحركة" الوعاء الملائم لتجسيد أفكاره^(٩). فإن دارسين آخرين يوثق بدقتهم قد أكدوا أنه لا يوجد أي برهان يدل على أن الدكتور زريق قد لعب أي دور يتعدى دور السلطة المعنوية، مع أن جورج حبش كان يستشير زريق بشكل دائم حول عمل جمعية 'العروة الوثقى' بوصف زريق مستشاراً لها^(١٠). وكان زريق مستشاراً للجمعية عملاً بنظامها الذي ينص على أن يكون للجمعية مستشار تختاره الجمعية من بين أساتذة الجامعة^(١١).

إذا كانت النواة القيادية المؤسسة قد تلقت تكوينها الإيديولوجي في الحلقات القومية الإيديولوجية التي كان يعقدها قسطنطين زريق في إطار "جمعية" أو "النادي الثقافي العربي" في بيروت، فإن زريق نفسه لم يكن بعيداً عن عالم الجمعية القومية المنظمة. لقد سبق له كما أشرنا سابقاً، أن ساهم بتشكيل "جماعة القوميين العرب" في أواخر العشرينات، التي لعبت دوراً مهماً في تأسيس أكثر من منظمة قومية مثل "حزب فلسطين العربي" و"عصبة العمل القومي"^(١٢)، وكان على وعي حركي مسبق بضرورة تحويل حلقاته القومية-الإيديولوجية إلى حلقة سياسية منظمة^(١٣) ودعا بعيد النكبة مباشرة الشباب إلى تشكيل "منظمة مُحَكَّمة" لـ "استتصال الصهيونية" تقوم على عقيدة صافية موحدة، وترتبط بولاء صحيح متين، تخضع كافة نزاعاتها له" و"تولد أولئك الأفراد الذين يسون الدول ويخلقون الأمم ويصنعون التاريخ"^(١٤) وتعمل بوصفها "الأداة التي توحد نزعات الأمة، وتصيب عودها، وتبعث روحها" و"تصهرها كلها في قالب واحد، وتخرجها أمة موحدة النزعات، متماسكة الأجزاء، تقف في وجه الأحداث كتلة واحدة"^(١٥).

يبدو مفهوم زريق لـ "المنظمة المُحَكَّمة" تعبيراً تنظيمياً عن مفهومه الكلوي المتجانس بالأمة الذي يجد مرجعيته في النظرية التاريخية الألمانية، ومن هنا تقوم هذه المنظمة على نخبة قومية يحكم نظام الطاعة علاقاتها. وتشكل "حركة القوميين العرب" في هذا المنظور استجابة شابة مباشرة لمفهوم الأستاذ-المرشد عن "المنظمة المُحَكَّمة". غير أن هذا لا يعني ضرورة أن لزريق دور مباشراً في تأسيسها أو في رعايتها. إذ سبق لمريديه وهم يترجمون بإخلاص الشباب واندفاعه وقابليته اللامحدودة للتضحية في تلك الأيام الكارثية، دعوة زريق لـ "المنظمة المحكَّمة" بـ "عمل"، أن اصطدموا بشييطانات الأستاذ المرشد،^(١٦) الذي لم يشأ أن يتجرف خلف "صبر"

الشباب. إلا أنه كان على ما يبدو يتصل بالنواة في طورها الكتابي بشكل غير مباشر عن طريق أحد أهم معارفيه في النصف الأول من الأربعينات، وهو الدكتور أديب تصور المدرس السابق لغة العربية في الكلية الأميركية في حلب في أواخر الثلاثينات والمعيد في الجامعة الأميركية في النصف الأول من الأربعينات، الذي كان على صلة بـ "الكتابيين" ومتابعة هم^(١٧).

نريد القول من خلف ذلك إنه إذا كان طرح تشكيل المنظمة الفدائية على زريق، وتشيطه ها، ثم متابعتها بشكل غير مباشر لمريديه فيها من خلال تصور، يشير إلى اتصال ما له بـ "كتائب الفداء العربي"، فإن مثل ذلك انقطع تماماً منذ عام ١٩٥١، فلم يعد له بدءاً من هذا العام أي دور فعلي يتخطى الدور المعنوي^(١٨). وقد اعترفت "الحركة" طوال طورها القومي التقليدي بسطة زريق المعنوية، فكان على كل مرشح لعضويتها أن يدرس كتابيه اهامين: "الوعي القومي" (١٩٣٩) و "معنى النكبة" (١٩٤٨) جنباً إلى جنب مع كتب ساطع الحصري.

بهذا المعنى كان زريق بالسبب لـ "الحركة" من الناحية الفعلية "رجل دعوة" أكثر منه "رجل تنظيم" و "استاذ" أكثر منه "قائد"، و "مُعَلِّماً" أكثر منه "مُنظِّماً". فلم يكن بالتأكيد بالنسبة لـ "الحركة" ما كانه أنطون سعادة بالنسبة للحزب القومي السوري الاجتماعي، وما كانه ميشيل عفلق بالنسبة لـ "البعث". بل كان نوعاً مما كانه زكي الأرسوزي بالسبب لـ "البعث".

في هذا السياق اتصت النواة التي تُحكِّم سيطرتها على جمعية 'العروة الوثقى' عام ١٩٥١ بعلي ناصر الدين (١٨٩٢-١٩٧٤)^(١٩) ودعته إلى إلقاء محاضرة، اشترط علي ناصر الدين لموضوعها أن يكون "الثأر" فألقى في نيسان محاضرتة "الثأر أو محو العار".

ومن الناحية الزمنية، اجتمعت النواة، صيف ١٩٥١، وتدارست فكرة "الحركة" بعد شهور قليلة من اتصافه بعلي ناصر الدين ومحاضرتة المدوية تلك، وقد وجدت السواة أن علي ناصر الدين يتكلم باسمها، ويعبر عنها، فاحتارت دون تردد منهجه العاطفي المؤثر منهاجاً تاماً ها، ويتلخص هذا المنهج في الترسمة التالية التي تشكل الوحدة الباراديفمية المولدة لكل أفكار ناصر الدين في المحاضرة وهي: "إن شيئاً واحداً يعينه، يحمو العار، وليس يحموه أي شيء آخر، على الإطلاق وهو الثأر" و "إن استعادتنا نحن العرب، لفلسطين، أمر فيه وحده معنى الثأر ومحو العار"^(٢٠).

من ها يمكن القول بدقة متناهية للغاية، إن "الحركة" استقت مفهوم "الثأر" ومضامينه من علي ناصر الدين، وحين أصدرت أواخر عام ١٩٥٢ أول نشرة تحريرية لها، فإنها اختارت ها عنوان 'الثأر'، وجعلت من "الثأر" الركن الثالث في منظومتها الرمزية الثلاثية: وحدة، تحرر، ثأر (ستوقف عند ذلك لاحقاً بالتفصيل). ويستفاد من الأعضاء الأوائل في الحركة أن قيادة

'الحركة' كانت توجههم فيما توجههم إلى ضرورة قراءة محاضرة ناصر الدين "الشأر أو محور العار"^(٢١) وبلغ من أهمية تأثير الحركة بعلي ناصر الدين أن استدعاه جورج حبش إلى عمّان (أوائل عام ١٩٥٤ على الأرجح) كي يحضر اجتماع النواة المؤسسة التي قررت نقل فكرة "الحركة" إلى عمل أي تنظيم، بهدف الاستماع إلى نصائحه وإرشاداته حول سياسة "الحركة" وتوجهاتها^(٢٢)، لا سيما بشأن مشروع اهللال الحبيب الذي تجدد طرحه بقوة أوائل ١٩٥٤.

لقد لعب علي ناصر الدين في توجيه "الحركة" دوراً أعظم أهمية وتأثيراً بكثير من دور رريق، هو على وجه الدقة دور المرشد الروحي. وقد استخدم جورج حبش في حوارنا معه هذا التعبير تحديداً لوصف دور علي ناصر الدين. فمن هو علي ناصر الدين؟ وما نوعية تأثيره، يحدد على "الحركة" في طورها التأسيسي؟

ولد علي ناصر الدين عام ١٨٩٢ في قرية دررية بجبل لسان، وفتتح وعيه في إطار الجيل القومي الذي ارتبط بـ "الثورة العربية الكبرى" (١٩١٦) وطمح من خلالها إلى إقامة دولة قومية في آسيا العربية. وقد انتف هذا الجيل حول "فيصل الأول" في سورية ثم في العراق، وكان ناصر الدين يصف فيصل دوماً بـ "فيصل الكبير". وإثر حصول العراق على "استقلاله" ودحوه عصبة الأمم عام ١٩٣٢، رأى القوميون العرب فيه إقليماً-قاعدة لتحقيق الوحدة العربية، يضطلع فيها بوظيفة روسيا في الوحدة الألمانية، فأسس فريق منهم "عصبة العمل القومي" في مؤتمر قربايل بجبل لسان عام ١٩٣٣. وكان التأثير الإيديولوجي لهذه "العصبة" أكثر أهمية من تأثيرها السياسي في مجرى الأحداث. وكان علي ناصر الدين أحد مؤسسي "العصبة" عام ١٩٣٣ ومؤسس فرعها اللبناني عام ١٩٣٦، ورغم تهوي العصبة 'إثر إنسلاخ الحرب العالمية الأولى، فإن ناصر الدين استمر في "عصبيته" وحصل من السلطات "الاستقلالية" اللبنانية أوائل عام ١٩٤٣ على ترخيص قانوني لـ 'العصبة' كحزب في لبنان، وبفصله استمر اسم العصبة في بيروت حتى أوائل الخمسينات، وحقق بعض حضوره بحكم رميته وليس بحكم قوته التنظيمية والسياسية.

إثر الاعتقالات والملاحقات الواسعة التي قام بها الفرنسيون والإنكليز في الأيام الأولى للحرب العالمية الأولى، في سورية والعراق ولبنان والكويت، وطالت القوميين العرب أينما وجدوا بدعوى "نازيتهم"، اعتقل الفرنسيون علي ناصر الدين، ولم يفرج عنه إلا في أوائل عام ١٩٤٣^(٢٣).

غدير علي ناصر لدين بظهوراته القومية، وبإيمانه "الصوفي" أو "الرسولي" احصى نصيبه الأمة العربية. وقد وصفه الشيخ الأكبر عبد الله العلابي بأنه تميز بـ "إيمان الأبياء يوم حسد".

وبراءة قلب القديسين، ومنعقد عزم الأبطال"^(٢٤). فقد ارتفع صاؤه بقضية العصبية إلى درجة فناء الصوفي في الله، ويصفه بعض عارفيه أنه لوحيد من "العصبيين" الذي مات بتعبير مجازي عسى دين "العصبية"^(٢٥).

منحت هذه الشخصية القومية الصهرانية اسم "العصبة" إشعاعاً رمزياً يتخطى بكثير هامشيتها التنظيمية والسياسية المحدودة للغاية إلى درجة قد لا تذكر. وقد تأثرت السواة المؤسسة لـ "الحركة" كثيراً بذلك الإشعاع الرمزي الذي كوّن لديها متخيلاً قومياً مقدساً عن العصبة، من خلال صهرانية ناصر الدين، ولا سيما أن النواة كانت قد رهنّت تحول فكرة "الحركة" إلى عمل عمدي قدرة أعضائها على تمثل المسلكية لطهرانية. وفي سياق ذلك، ويهدف إيجاد جذور لها أيضاً، فإنها "نسبت [للعصبة] الفضل في الإبقاء على الحركة القومية في وقت ابتعدت فيه المجموعات القومية السياسية عن مفاهيمها القومية"^(٢٦)، وذلك في إشارة صمنية لبعث. وكان مثل هذا الرأي محكوماً بتقديس ناصر الدين أي بالمتخيل أكثر مما هو محكوم بوزن العصبة الفعلي. لقد وجدت النواة فيه "رجلاً ذا نزاهة فكرية عالية وصرامة معنوية حادة بالإضافة إلى كونه قد نجح في تجسيد ما دعا إليه بثبات دون تكلف وبصفاء عقائدي خال من المراهين من المنفعة الشخصية. فـ "استمعت إليه بحماس وتشوّقت دوماً لسماع نصيحته، واثمة عدد من المراهين التي تؤكد أن ناصر الدين لعب دور المرشد الروحي لـ "الحركة" في أوائل الخمسينات" وأن تأثيره "كان أعظم تأثير مورش عليها من الخارج"^(٢٧).

لقد عدّى ناصر الدين فكرة النواة عن تصميم "الحركة" في شكل مجتمع عقائدي مُصَغَّر، يقوم على شكل 'الأحوية' أو "مجتمع المؤمنين" أي على نموذج الحارس القومي الذي يفنى في الأمة كما يفنى الصوفي في الله"^(٢٨). وهو نموذج سبق لـ "العصبة" في حياتها القصيرة في الثلاثينات أن التزمت به. إذ كانت التقاليد التنظيمية لـ "العصبة" تقوم على مراقبة مدى تقيّد أعضائها في سلوكهم الشخصي اليومي بالمسكية الطهرانية وقيمها"^(٢٩). وكانت النواة المؤسسة تعتبر السلوك لقومي الطهراني وفق فهمها المثالي لها أبرز ما يميزها عن البعث وأحد دوافع فكرة "الحركة" نفسها. ويعني السلوك الطهراني هنا أن يهب العضو نفسه بشكل مطلق للعمل القومي. ويفسر ذلك تهيّب عناصر الجيل الأول في الحركة حتى من مشاهدة فيلم سيمائي"^(٣٠)، أو من أية شبهة توحى بانغماسهم بمغريات الحياة اليومية. وكان ذلك تدريباً لاهوتياً صعباً إذا ما عرفنا أن معظم الجيل الأول كان من أبناء "الذوات" و"العائلات" الذين ولدوا أساساً في بيئات 'مترفة' قادرة على تلبية الملذات.

وإلى جانب فكرة "الأخوية" زوّد ناصر الدين "الحركة" بفكرة حملة المقاطعة للضائع الأجنبية. كان الجديد هنا ليس المقاطعة التي اتخذت الجامعة العربية قراراً بها بل القيام بحملة "شعبية"، ومن المعتقد أن ناصر الدين نفسه كان وراء حملة المقاطعة التي قادتها "الحركة" ضدّ الضائع الأجنبية وجعلتها تشتهر بكونها أكثر المجموعات تعصباً في ساحة الجامعة لأميركية بيروت^(٣١). ويفسر ذلك أن مشورات "الحركة" في الخمسينات مليئة بالمواد التحريضية التي تخصّص على المقاطعة. لم يكن مفهوم "المقاطعة" سوى استعادة في سياق آخر لمبدأ "المقاطعة" الذي تنهت "العصبة" في الثلاثينات، إذ ألزمت "العصبة" كل من "يدين بسياساتها" على حد تعبيرها "أن يستعني عن الحاجات الإفريقية وأن يستهيك المصنوعات العربية على وجه الحصر"^(٣٢).

في هاتين النقطتين تحديداً: الأخوية (نموذج الحارس القومي) والمقاطعة (السلبية تجاه الأجنبي) تندرج "الحركة" في طورها التأسيسي نوعاً من امتداد لنموذج "العصبة" في سياق مختلف يتميز بوقوع السكة وقيام إسرائيل. ومن هنا كانت "الحركة" التنظيم القومي الوحيد في النصف الأول من الخمسينات الذي واصل رهان "العصبة" على العراق كإقليم-قاعدة "بروسي" لتحقيق الوحدة العربية، التي تبدأ نواتها وفق فهم "الحركة" يومئذ وفهم ناصر الدين في آن واحد بالوحدة المشرقية ما بين العراق وسورية والأردن. ويعبر ذلك أن "الحركة" لم تعارض مشروع "الهلل الحبيب" (ستوقف عند ذلك لاحقاً) في النصف الأول من الخمسينات. وقد شجع ناصر الدين "الحركة" على اتخاذ هذا الموقف غير المعارض لمشروع "الهلل الحبيب". في الوقت الذي أدانته الحركة القومية ورأت فيه مشروعاً بريطانياً مشبوهاً، مع أن بريطانيا لم تدعّمه قط. غير أن تشجيع ناصر الدين كان يجد له في الأساس بيئة مسبقة لدى النواة التي كانت مسدّ طورها الكتائبي تؤيد الوحدة العربية حتى ولو كانت وحدة عروش، وترى أن أي وحدة يجب أن يكون إقليمها-القاعدة في العراق.

يعني ذلك أنه إذا كان قسطنطين زريق قد لعب دوراً استراتيجياً في التكوين التربوي والإيديولوجي لنواة القيادة المؤسسة حتى أوائل عام ١٩٥١ على الأكثر، فإن علي ناصر الدين قد لعب خلال الطور التأسيسي لـ "الحركة" على وجه الدقة والتحديد: دور المرشد لروحي. وتبين أية دراسة مقارنة بالتأكيد أن فكر "الحركة" السياسي والإيديولوجي في طورها القومي التقليدي هو فكر علي ناصر الدين أكثر منه بكثير فكر قسطنطين زريق.

مؤتمر عمّان

كفي نفهم أهمية مؤتمر عمّان (أوائل ١٩٥٤ على الأرجح) في نقل "حركة القوميين العرب" من حيز "الفكرة" التحريرية إلى حيز التنظيم والعمل. علينا أن نبين نوعية عمل النواة المؤسسة بعد تخرجها حوالي منتصف ١٩٥٢ إلى أقطارها. فقد حققت النواة خلال الفترة الفاصلة ما بين اجتماع مقهى محيو في الروشة صيف ١٩٥١ وأوائل عام ١٩٥٤ ثلاثة نجاحات مهمة نسبياً بالنسبة لها، في لبنان والكويت والأردن. ففي لبنان تمكنت النواة من السيطرة على جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية (مستوقف عند ذلك لاحقاً) وضمان استمرارها كـ "جمعية قومية" في حين أسس أحمد الخطيب مع عدد من الشخصيات القومية في الكويت النادي الثقافي القومي "الذي كان واجهة "الحركة" وسرعان ما حقق نفوذاً باهراً كما سيتم الوصف لاحقاً. أما في الأردن ففتح الدكتور جورج حبش حال عودته في أوائل عام ١٩٥٢ عيادة شعبية في شارع الملك طلال في عمّان تقدم خدماتها الطبية بشكلٍ شبه مجاني لأبناء المخيمات، ثم لحق به الدكتور وديع حداد إثر تخرجه حوالي منتصف العام وانضم إلى عيادة حبش^(٣٣).

نشطَ الطبيب الشابان في البداية بشكلٍ علني ضمن إطار "النادي العربي" في عمّان وحتى نهاية ١٩٥٤^(٣٤)، وسرعان ما تمكنا من وضع موطئ قدم في المخيمات في نهاية عام ١٩٥٢ من خلال تشكيل "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" ثم إصدار نشرة "الثأر" التحريضية باسمها، ومن تجنيد أول خلية من الشبان قاما بتسريبها إلى الأرض المحتلة، بهدف استكشاف مواقع العدو ومحاولة ضربها، غير أن الجيش الأردني الذي كان على رأسه يومئذ غلوب باشا كشف أمر المتسللين وقطع الطريق عليهم وقهرهم^(٣٥). ووقع حمد الفرحان فإن الطبيب الشاين أطراً تلك الخلايا يومئذ في إطار تنظيم فدائي حمل اسم "أبطال العودة" ومثل ذراعاً فدائياً لهم^(٣٦). وفي عام ١٩٦٥ شكل عدد من قياديي الحركة بناء على طلب أحمد الشقيري رئيس منظمة التحرير منظمة فدائية حملت اسم "منظمة أبطال العودة".

خلال ذلك كانت تنشط في الأردن بشكلٍ مستقل عن مجموعة حش-حداد مجموعتان من "القوميين العرب" وكان على رأس المجموعة الأولى حمد الفرحان في حين كان على رأس المجموعة الثانية الدكتور صلاح عبتاوي.

نشطت مجموعة عبتاوي التي ضمّت الدكتور صبحي غوشة من القدس وحاتم علوش وعدداً آخر من تلامذة قسطنطين زريق في الجامعة الأميركية، أوائل الخمسينات في الضفة الغربية، وكان الدافع المباشر إلى تجمعها وبشاطها هو مواجهة أخطار خطة جونستون لمياه الأردن^(٣٧). في حين أخذ حمد الفرحان يسعى إلى "تأسيس حركة قومية تنقذ الأردن من

لمعاهدة البريطانية، وتضمن استمراره في حظيرة المجموعة العربية في مواجهة الخطر الصهيوني بعد هزيمة ١٩٤٨.

ولد حمد الفرحان عام ١٩٢١ في منطقة النعيمة في شمال شرق الأردن، وكان والده مزارعاً متوسطاً، وتخرج من كلية العلوم في الجامعة الأميركية ببيروت عام ١٩٤١، ثم تابع دراسته عام ١٩٤٦ في كلية العلوم الاقتصادية في جامعة لندن^(٣٨). وينتمي الفرحان بهذا المعنى إلى الجيل الأول من تلاميذ زريق في جمعية "العروة الوثقى"، وكان في عداد هذا الجيل يومئذ وصفي التل الذي درس في الجامعة الأميركية ١٩٣٨-١٩٤١ وكان من أبرز تلاميذ قسطنطين زريق الشبطين، ثم شارك في إصدار صحيفة "الهدف" القومية عام ١٩٥٠ في القدس، وأصبح من كتّاب مجلة "الرأي" الناطقة باسم حركة القوميين العرب في الأردن. وقد دفع ذلك البعض استناداً إلى حيثيات معينة إلى الاعتقاد بأن وصفي التل كان عضواً في حركة القوميين العرب^(٣٩).

كان الوسيط ما بين مجموعتي حبش-حداد والفرحان هو عدد من الشبان القوميين الأردنيين الذي ينتمون إلى جيل حبش في الجامعة الأميركية، وكان من أبرزهم علي منكو ووزار جرداني اللذان يحدران من أغنى العائلات البورجوازية التجارية الأردنية نشاطاً ونفوذاً. وبواسطة منكو-جرداني تم وفق ما أورده حبش التعرف على حمد الفرحان واللقاء بمجموعته^(٤٠). وساعد على اللقاء ما بين المجموعتين اتصال حبش حداد وفق التقارير التي يحملها كوهين بوجهاء لـ "مؤتمر عمّال"^(٤١) القوميين الذين كان الفرحان يحكم جيله وحيوته ووضع الوظيفي كسكرتير لتوفيق أبو الهدى رئيس الحكومة الأردنية يملك نفوذاً مؤثراً فيهم.

في الوقت الذي بقيت فيه مجموعة عتباوي القومية مستقلة ولم تندمج مع أي من المجموعتين ثم تمركز عملها في غزة^(٤٢)، فإن اللقاء ما بين مجموعتي حبش-حداد والفرحان القوميين أثمر عن اندماجهما وتشكيل فرع حركة القوميين العرب عام ١٩٥٣، "على أساس تفهم كامل للأحداث والشعارات المشتركة"^(٤٣). وكان أهم عمل للفرع الجديد هو إصداره مجلة "الرأي" التي تم ترخيصها باسم الدكتور أحمد الطويلة (أردني) الذي أصبح من أبرز كوادر "الحركة" ومرشحاتها في انتخابات ١٩٥٦.

لعبت مجلة "الرأي" دوراً أساسياً في التعبير عن تطور "الحركة" في طورها الأول. وكانت هذه المجلة توزع مجاناً في الضفة الغربية، وشنت حملة قاسية ضد حلف بغداد ودعاة الأحلاف والنفوذ البريطاني في الأردن ولطرد غلوب باشا وإلغاء المعاهدة، مما دفع السلطات الأردنية إلى إيقافها عن الصدور في آب ١٩٥٥ بعد ثمانية شهور فقط من ظهورها، ولكنها صدرت مرة

ثانية في دمشق بعد ثلاثة شهور تحت الاسم ذاته، حيث دعت إلى إسقاط "الحكم الرجعي" في الأردن وتم ترخيصها في سورية باسم ناجي الضللي أحد أعضاء خلية حبش في "كتائب العداة العربي" وتولى هاني الهندي عضو النواة المؤسسة للحركة رئاسة تحريرها^(٤٤).

بهذا المعنى عبّر فرع "الحركة" الوليد عن توحيد جيلين من تلامذة زريق في جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية ببيروت، هما الجيل الذي ساهم بالتأسيس الفعلي لتوجهات "الجمعية" القومية بدءاً من عام ١٩٣٨ وتخرج من الجامعة أوائل الأربعينات، ومثله المرحان ووصفي النل الذي كان صديق "الحركة" بالتأكيد إن لم يكن نوعاً من عضو فيها. والجيل الذي كرس شخصيتها كـ "جمعية قومية" وتخرج من الجامعة حوالي عام ١٩٥٢، ومثله هنا حبش حداد.

من الضروري الإشارة هنا إلى أن تأسيس فرع "الحركة" في الأردن قد تم بمعزل عن النواة المؤسسة في اجتماع الروشة ببيروت، وبهدف التوفيق ما بين هذا الفرع الذي تم تشكيله وبين عمل بقية أعضاء النواة في الأقطار الأخرى دعا جورج حبش النواة المؤسسة إلى حضور مؤتمر عمان أوائل عام ١٩٥٤ على الأرجح.

كان هذا المؤتمر اجتماعاً قيادياً للنواة المؤسسة، وقد تم -مراعاة لمبدأ السرية الذي قرره النواة- عقده بمعزل عن معرفة مجموعة المرحان، وحضره إلى جانب النواة المؤسسة عدد من النشطاء القوميين الشباب في جمعية العروة الوثقى هم: الحكم دروزة (فلسطيني) وثابت المهاني (سوري) ومصطفى بيضون (لبناني) وعمر فاضل (ابن مغزب عربي في الكاميرون) كما حضره محمد زيات (لبناني).

وبغية الاسترشاد بنصائح المرشد علي ناصر الدين، بشأن التوجهات السياسية لعمل الحركة في الأردن، فقد دعا جورج حبش إلى حضور المؤتمر^(٤٥). ومن المعتقد في ضوء حيثيات معينة أن المؤتمر ناقش موقف "الحركة" من مشروع الاتحاد العربي "الذي طرحه في كانون الثاني ١٩٥٤ فاضل الجمالي رئيس الحكومة العراقية. كان هذا المشروع استباقاً عراقياً لإسقاط الشيشكلي في سورية الذي بات وشيكاً، وقد زجَّ العراق يومئذ بكل ثقته السوري كي يُرحّل الشيشكلي المسؤول فعلياً عن منع قيام الوحدة ما بين سورية والعراق. تلخص هذا المشروع في خطة عراقية عُرضت على جامعة الدول العربية وتقوم على قيام اتحاد فيدرالي عربي يتكون على مراحل، ويبدأ باتحاد سورية والعراق والأردن، وعرض العراق تمويل جيش الاتحاد من ميزانيته السيولة، غير أن محور الرياض-القاهرة الذي رأى في مشروع الاتحاد هذا خطة لتعزيز النفوذ البريطاني-الهاشمي وإيجاد "الهلل الخصب" أو "سورية الكبرى" عارض المشروع بشدة، وانتقل

الصراع حول الموقف منه إلى الشارع السوري^(٤٦). وقد نصح علي ناصر الدين الذي كان يمثل اتحاد سورية والعراق والأردن في منظومته الركن الأساسي والضروري لأية وحدة عربية النواة بتأييد مشروع "الاتحاد العربي" (اهلال الخصب) رغم الشبهات الدائرة حول دعم بريطانيا وتبنيها له، انطلاقاً من أن قيام هذا الاتحاد سيعجل بالتخلص من النفوذ الأجنبي وتحقيق التحرير^(٤٧). وكانت النواة تؤيد قيام أية وحدة بغض النظر عن مضمونها السياسي حتى ولو كانت وحدة عروش. من هنا لم تعارض مشروع "اهلال الخصب" هذا، فنشرت مجلة "الرأي" خلال نيسان وأيار ١٩٥٤ سلسلة مقالات تدعو إلى عدم معارضة هذا المشروع^(٤٨).

ربما يكمن في ضوء تطور الشعارات التي كانت تطرحها نشرة "النار" الاستنتاج بأن مؤتمر عمّان قد كرس المنظومة الثلاثية الرمزية: وحدة، تحرر، نار كشعار سياسي للحركة، يميزها عن البعث، ويحدد أولوية استعادة فلسطين عن طريق الكفاح المسلح. إذ من المؤكد أن شعار الحركة هذا قد تم وضعه خلال المناقشات القيادية الأولى، وقبل انعقاد المؤتمر التأسيسي الأول للحركة في ٢٥ ك ١٩٥٦ كما تم في هذا المؤتمر تصميم الخطوط الأساسية لـ "نظرية المرحلتين" (ساقشها لاحقاً بالتفصيل) التي "تفصل" ما بين النضال السياسي لتحقيق الوحدة والتحرر والنار (استعادة فلسطين) وبين النضال الاجتماعي^(٤٩) (ستتوقف عندها لاحقاً بالتفصيل).

بعد مؤتمر عمّان بقليل الذي تقرر فيه تأسيس فروع لـ "الحركة" في الأقطار العربية، تشكلت جنة رابعة مؤلفة من الدكتور جورج حبش وحمد المرحان ومن عضوين آخرين، نرجح في ضوء حيثيات معينة أن الحكم دروزة أحدهما نظراً لدوره الأساسي في ابهورة النظرية لـ "فكر" الحركة خلال هذه الفترة. وقد صمّمت هذه اللجنة مبادئ الحركة التنظيمية وبنيتها الهرمية.

تمّ على هذه الشاكلة نقل الفكرة إلى عمل وتشكيل "الحركة" كتنظيم قومي مركزي. فتزك حامد الجبوري، (عراقي) وصالح شمل (فلسطيني) عمّان حيث كانا يساعدان جورج حبش على بناء "الحركة" في الأردن، وأسساً بشكل جنيني فرعاً عراقياً للحركة عام ١٩٥٥^(٥٠) في حين عاد نشطاء "الحركة" في جمعية "العروة الوثقى" الذين حضروا الاجتماع [دروزة وبيصون وفاضل والمهايني] إلى عرينهم في "الجمعية" وبدؤوا بمحاولة استيعاب "منظمة الشباب القومي العربي" في كلية المقاصد البيروتية التي كان يرأسها محمد كشلي، ومحاولة إيجاد مجلس تنسيقي للحركة الطلابية اللبنانية^(٥١). أما أحمد الخطيب في الكويت فأسس فرعاً صلباً سيصبح دوراً استراتيجياً في الحياة السياسية في الكويت خصوصاً وفي الخليج والجزيرة العربية عموماً. بينما عاد هاني هندي إلى دمشق وتولى تحرير "الرأي" التي أخذت تصدر منها نشر عمّان.

والعمل من خلف واجهة "الادي العربي". وأخذ نشاط التنظيم الجديد يُعرفون في الأوساط المحيطة بهم بـ "الشباب القومي العربي" أو بـ "القوميين العرب".

واجهات "الحركة" في الطور التأسيسي

عملت "الحركة" خلال طورها التأسيسي، من خصف عدة واجهات، أهمها: جمعية "العروة الوثقى" في احامعة الأميركية بيروت، والنادي الثقافي العربي، وهيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل.

١- جمعية "العروة الوثقى":

أطبقت "الحركة" إطباقاً تاماً على "جمعية العروة الوثقى"، وذلك من عام ١٩٥١ حتى إغلاقها عام ١٩٥٥^(٥٣). وكان أهم ما قامت به هو تحويل "الجمعية" إلى واجهة لها، وتحويل مجلتها "العروة" من "مجلة علمية ثقافية" إلى "مجلة قومية".

لعل أبرز نشاط لنواة القيادة المؤسسة في هذا الطور هو تنظيمها لتظاهرة طلابية في ت ١٩٥١/ باسم "الجمعية"، تأييداً لإلغاء البرلمان المصري وحكومة الوفد في مصر لاتفاقية ١٩٣٦/ الأخلو-مصرية، ولدعوة جلاء القوات البريطانية عن القنال. وأرغم الضغط الطلابي إدارة الجامعة على لزاجع عن قراراتها التأديبية ضد بعض النشاط^(٥٤). أما نشاطها الثاني البارز، فكان تنظيمها لتظاهرة طلابية ضد "مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط". وقد مهدت "النواة" لذلك محاضرة جروح حبش باسم "الجمعية" اعتبر فيها حبش المشروع موجهاً لإهاء العرب عن هدفهم الرئيسي في تحرير فلسطين وإلجبارهم على القبول بالأمر الواقع^(٥٥). وكان هذا المشروع الذي وصفه "القوميون العرب" بـ "الاحتلال الرباعي" عبارة عن اقتراح بإنشاء شبكة دفاعية في الشرق الأوسط تطويق الاتحاد السوفيتي، تتخذ من القاهرة مركزاً لقيادتها، على أن تمثل مصر في هذه القيادة بالنيابة عن الدول العربية إلى جانب الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا، وأل تتواجد الوحدات العسكرية لهذه الدول الأربعة في قناة السويس^(٥٦).

أما النشاط الثالث البارز، فكان التظاهرة التي نظمها "الحركة" في أواخر عام ١٩٥٤ ضد "حلف بغداد" واستشهد فيها الطالب حسان أبو اسماعيل، حيث فصلت الجامعة خمسة طلاب قياديين من "الحركة" خلال العطلة الصيفية في تموز ١٩٥٤، وأتبعتها مع بدء العام الدراسي بفصل سبعة عشر طالباً دفعة واحدة^(٥٧). وكان من أبرز هؤلاء الطلاب الحكّم دروزة (فلسطيني). وقد قبلت الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، الطلاب المفصولين في الجامعات المصرية، وكان

ذلك أول صلة للحركة تلك الأجهزة. ويدلو أن هذه التظاهرة وما نتج عنها من تفاعلات قد أدت إلى إلغاء جمعية 'العروة الوثقى' نفسها عام ١٩٥٥.

تمكّنت "الحركة" خلال ذلك من الاتصال بشطاء الحركة الطلابية اللبنانية في الثانويات والمعاهد، لا سيما منهم نشطاء منظمة "الشباب القومي العربي الطلابية اللبنانية التي كان يرأسها الطالب البيروتي محمد كشلي، الذي سيتم تجنيده مع عدد من المعلمين والمدرسين الشباب، وكان من أبرز أولئك المعلمين محسن إبراهيم. وبفضل ذلك كان شعار "الحركة" وحده، تحرر، ثار، من أبرز الشعارات المرفوعة والمميّزة في التظاهرات الطلابية اللبنانية خلال أواخر ١٩٥٤ وعام ١٩٥٥^(٥٨).

٢- النادي الثقافي العربي:

تأسّس "النادي الثقافي العربي" بيروت في الأربعينات. وحدد وظيفته بشيئ عروبة لبنان المستقل، فاكسبت شخصيته الثقافية مضموناً قومياً عربياً، وجد تعبيراً من أبرز تعابيره في تكامله مع جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية، في طور تحويلها إلى "جمعية قومية"، فكان نشطاء "الجمعية" هم نشطاء "النادي" أنفسهم^(٥٩).

لعب "النادي الثقافي العربي" من خلال محاضراته وأنشطته، دوراً استراتيجياً في التكوين الإيديولوجي للنواة القيادية المؤسسة. إذ كان تشكيل هذا النادي نوعاً من الاقتداء بتجربة القوميين العرب الأوائل الذين كان نشاطهم يتم من خلف واجهة "النادي الثقافي" مثل "المنتدى الأدبي" الذي أنشأه القوميون العرب في استانبول إبان الحكم الاتحادي العثماني، و"النادي العربي" الذي أنشأته جمعية "العربية الفتاة" بدمشق إبان الحكم العربي (الفيصلي) في سورية، و"نادي المثني بن حارثة الشيباني" القومي في العراق الذي كان واجهة التنظيم القومي السري الذي قاد حركة أيار ١٩٤١ التحررية في العراق.

يمكن اعتبار "النادي الثقافي العربي" بمثابة النمط الأساسي للأندية الثقافية التي أخذت "الحركة" تشكلها أينما وجدت تنظيمياً أو تعمل من خلالها في حال وجودها، إذ عمّت "الحركة" أسلوب العمل من خلف واجهة "النادي الثقافي" على مختلف فروعها القطرية. وكان تأسيس الفرع يتم عادة من خلف واجهة النادي الثقافي.

شكل "النادي الثقافي" أينما تم تشكيله وحشماً وهداً، نوعاً، من مركز للتجمع ونشر أفكار الحركة، وإطاراً لتنظيم أعضاء جدد. وباللغة التنظيمية لـ "الحركة" تضمنت ما يسمى بمرحلة "التركيز" أي المرحلة التي يتم فيها التركيز على عنصر معين بهدف تجنيده في "الحركة".

زجَّ العضو المرشح في أنشطة النادي الثقافي، وكان نشاط العضو المرشح في إطار النادي يعميه أحياناً من شرط الانضمام إلى حلقة تثقيفية^(٦١).

٣- "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل":

شكّلت النواة هذه الهيئة في أواخر عام ١٩٥٢ كواجهة لها، تعمل بشكل خاص في أوساط من سُمّتهم "الحركة" بـ "النازحين العرب" أو "عرب فلسطين". وأصدرت "الحركة" باسم هذه الهيئة في مطلع عام ١٩٥٣ نشرة أسبوعية مؤلفة من ثماني صفحات حملت اسم "الثأر". وقد تعمّلت "الحركة" بواسطة هذه "الهيئة" ونشرتها التبوية التحضيرية في المخيمات والأوساط الطلابية، وما إن جندت عدداً من الشباب الفلسطينيين حتى أوفدتهم لتأسيس خلايا سرية في مخيمات سورية ولبنان والأردن، وكان من أبرز هؤلاء أبو ماهر اليماني (الذي سيصبح لاحقاً من أعضاء المكتب السياسي للجهة الشعبية) وأبو عدنان قيس (عضو المكتب للجهة الشعبية الديموقراطية لاحقاً)^(٦٢). ويدّو أنه تجمّع لـ "الحركة" يومئذ عدد يقارب المئة شاب لبناني وفلسطيني يوزعون نشرة الثأر بسرية تامة، ويقومون بتدريبات كشفية تحت ستار المعسكرات الطلاسة والشبابية والكشفية^(٦٣).

يعتقد آمون كوهين أن مقاومة خطة جونستون شكلت الدافع الرئيسي لتأسيس "القوميين العرب" في الأردن^(٦٤). ورغم أن دوافع تأسيس "الحركة" ترتبط كما يتّنا بالكارثة الفلسطينية نفسها، فإن هذه الخطة شكّلت مهمازاً لتفعيل النواة لعملها. ففي عام ١٩٥٣ أسندت وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة مهمة إرالة النزاعات الناشئة عن المشاريع المتضاربة لاستغلال مياه نهر الأردن، بما يسهم في توطين اللاجئين الفلسطينيين.

كان هذا المشروع هو الأساس الذي اتخذته المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص اريك جوستون عام ١٩٥٣ في مفاوضاته مع كل من الدول العربية وإسرائيل من أجل الخروج بمشروع مائي موحد. أسقط المشروع عامل الحدود من اعتباراته، ونظر إلى المنطقة كقطعة واحدة غير متأثرة بالاعتبارات السياسية. وتمثل الهدف السياسي الأميركي منه بإيجاد حل نهائي للقضية الفلسطينية لا يخل ببقاء دولة إسرائيل، وذلك عن طريق توطين اللاجئين، ومن هنا أسقط المشروع من حساباته النواحي السياسية والإنسانية المتعلقة بقضية فلسطين.

استمرت محادثات جونستون ثلاث سنوات، ونهت برفض إسرائيل والدول العربية المعنية لمشروعها، كل لأسبابه، وقد تم تعبئة المخيمات ضد المشروع، ووصلت هذه التعبئة إلى ذروتها في تموز ١٩٥٥ حين اعتصم ستون ألف لاجئ فلسطيني في جبال الخليل، وأضرّبوا عن الطعام احتجاجاً على المشروع^(٦٥).

شطت الهيئة في هذا المناخ المعبأ ضد مشروع جوستون الذي كان يتطلب تعاون دول العربية مع إسرائيل مما كان يعني لـ 'الحركة' "صلحاً مع إسرائيل" يقوم على الاعتراف بها. ويفسر ذلك أنه ما من عدد من أعداد نشرة 'الثأر' بين ١٩٥٣ و ١٩٥٥ يخلو من التعريض لمشروع جوستون.

طالبت 'الهيئة' من خلال نشرة 'الثأر' بتجنيد 'النازحين' أو 'عرب فلسطين' (متجنسة في البداية) استخدام تعبير الشعب الفلسطيني نظراً للكتلة القطرية في الجيوش العربية، وبوضعهم في معسكرات أو "مستعمرات" خاصة على خطوط المواجهة مع إسرائيل، وبتشديد المقاطعة الاقتصادية ضد إسرائيل^(٦٥). ثم أحدث تدعو "النازحين" إلى إيجاد 'الهيئة التي تمثلهم وتقودهم' بأنفسهم ومن بين صفوفهم و"تقود جميع النازحين" "من كل مخيم في كل جزء من لوطن العربي" "صمن القافلة العربية"^(٦٦).

شكلت الهيئة في سياق الدعوة الأخيرة لجنة "كل مواطن خفير". وأقامت اللجان المتفرعة عنها ندوات ومحاضرات ومهرجانات خطابية وافتتحت بعض الأندية الثقافية كما قامت بأنشطة اجتماعية في المخيمات. وفي ٢٥ آذار ١٩٥٦ تمكنت 'الهيئة' من أن تعقد باسم هذه 'الحجة' "مؤمراً عاماً" لفروعها في المخيمات، أذان بوصفه مؤمراً للنازحين، مشاريع الإسكان والصوير الاقتصادي كمشروع جوستون، وطالب بتجنيد النازحين وإلغاء القيود على تنقلاتهم وتشديد الحصار الاقتصادي حول إسرائيل^(٦٧). ثم عقدت "الحركة" في ١٤/١٢/١٩٥٨ ما تم تسميته بالمؤتمر العام للنازحين، وأعلن هذا المؤتمر مقاطعة خدمات وكالة العوث، وطالب بإبعاد عدد من موظفيها، وحصر عملها في المجالات 'الإنسانية'، واتخذ مقررات سياسية برفض مشاريع التقسيم والإسكان، وبالقضاء على دولة إسرائيل من خلال الثأر. وتجنيد الشباب العربي الفلسطيني وإعداده لخوض الجولة الثانية^(٦٨).

بهذا المعنى بحثت "الحركة" في هذا الطور رغم تشديدها على قومية القضية الفلسطينية، وتحديد طريق تحرير فلسطين بقيام الوحدة العربية، عن تشكيل أطر تنظيمية شعبية فلسطينية تعمل من خلال 'هيئة مقاومة الصبح مع إسرائيل' و"لجنة كل مواطن خفير" و"المؤتمر العام للنازحين" وتشكيلات "الشباب العربي الفلسطيني" في المخيمات.. إلخ

يمكن وصف تعدد الواجهات تلك بأنه نوع من تنويع القوى، يقوم على إكثار الهيئات التي تعمل من حلها "الحركة"، بشكل يحد فيه هذه الهيئات نفسها مرتبطة في النهاية بالحركة. وتنبثق أهمية أسلوب تنويع القوى بالنسبة للحركة من كونه قد أصبح نهجاً ثابتاً لها في فروعها

القوية مثل الكويت والأردن ولاحقاً في جنوب اليمن من خلال الهيئات التي شكلتها "الجهة القومية".

المؤتمر التأسيسي الأول: الشباب القومي العربي

اتصلت "الحركة" لأول مرة مع الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية في مطلع عام ١٩٥٥ حين قبلت السلطات المصرية نشاط "الحركة" المفصولين من الجامعة الأميركية ببيروت بسبب تظاهريهم ضد حلف بغداد في الجامعات المصرية. وكان لهذا الموقف أبلغ الأثر في "القوميين العرب"^(١٩).

اتضح للقوميين العرب جيداً أن مشروع "الاتحاد العربي" (المهلال الخنصيب) الذي أيده عام ١٩٥٤ كان حلقة دفاعية من حركات مشروع "حلف بغداد" الذي تنته حكومة نوري السعيد. وعبر نموذجياً عن المفهوم البريطاني لمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. وأدى موقف "الحركة" المعارض للعراق في ظل سياسة حكومة نوري السعيد، إلى فصح التيار الذي كان يمثلته وصفي التل وأكرم زعيتر في الأردن لتحالفه مع "الحركة" وانفصاله عنها، في حين أخذت الحركة تقرب أكثر فأكثر من عبد الناصر ومصر، وتغير نظرتها إلى عبد الناصر من ضابط مغامر إلى بطل قومي.

بعد أسابيع قليلة من فشل العدوان الثلاثي على مصر، كرّست "الحركة" التزامها بالتوجهات الجماهيرية التحررية التي ستحمل اسم "الناصرية". فبادرت النواة المؤسسة إلى عقد المؤتمر الأول لـ "الحركة" في ٢٥ ك ١٩٥٦ ببيروت، وكان هذا المؤتمر في حقيقته اجتماعاً قيادياً مصرياً تم تعيين أعضائه أكثر منه مؤتمراً بالمعنى الذي نفهمه اليوم من كلمة "مؤتمر". غير أن "الحركة" تعتبره بمثابة مؤتمرها الأول^(٢٠).

أقر المؤتمر حمل "الحركة" في عموم تنظيمها القومي لاسم "الشباب القومي العربي". وتقرر لأول مرة حمل اسم تنظيمي محدد يميز "الحركة" سياسياً كحزب مستقل عن الأحزاب لقومية الأخرى. لقد عُرفت "الحركة" في الوسط السياسي الذي يعرفها باسم "الشباب القومي العربي" تارة وباسم "القوميين العرب" تارة أخرى، غير أن النواة حين فكرت بـ "الحركة" لم تحسم اختيار اسم محدد لعملها^(٢١)، بل اختارت أن تعمل من حلف عدة أسماء تعبر عما سميناه بسياستها التنظيمية في توحيد القوى، وكان اسم "الشباب القومي العربي" بين هذه الأسماء.

ويعبر ذلك أن حريدة الحركة "الرأي" كانت تقدم نفسها بوصفها "صوت لشباب القومي العربي".

كان أهم شيء من الناحية السياسية عثر عنه المؤتمر هو تحول الحركة من شعار: وحدة العراق وسورية والأردن إلى شعار وحدة مصر وسورية والأردن، وكان مرشحو "القوميين العرب" إلى انتخابات ١٩٥٦ في الأردن قد رفعوا هذا الشعار الذي لم يتقبله حلماؤهم القوميون التقليديون من أمثال وصفي التل وأكرم زعيتر. وأصدرت "اللجنة التنفيذية القومية" المبنقة عن هذا المؤتمر "بيانها إلى الشعب العربي" دعت فيه إلى رفع شعار "وحدة مصر وسورية والأردن" (٧٢).

عملت هذه اللجنة كقيادة قومية جماعية لـ "الحركة". وتألفت من أحد عشر عضواً هم: جورج حبش (فلسطيني) ووديع حداد (فلسطيني) وصالح شبل (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي) وهاني الهندي (سوري) وأحمد الخطيب (كويتي) والحكم دروزة (فلسطيني) ومصطفى يعضون (لبناني) وثابت المهاني (سوري) ومحسن إبراهيم (لبناني) وعمر فاضل (سوري) مغترب عربي في الكاميرون).

كان ستة من القادة من أبناء تجار متوسطين (حبش وشبل ودروزة والمهاني ويعضون وفاضل) وكان الخمسة الآخرون من أبناء الموظفين أو المهنيين أو الطبقات الدنيا المتوسطة أو المتوسطة الدنيا (٧٣). ووفق المحور العلمي كان القادة الستة الأوائل من خريجي الجامعة الأميركية ببيروت عام ١٩٥٢ (باستثناء جورج حبش الذي تخرج عام ١٩٥١) أما الخمسة الآخرون فكانوا جميعاً باستثناء محسن إبراهيم الذي كان معلماً، من طلاب الجامعة الأميركية ببيروت وفي سواتهم الأخيرة، ما عدا الحكم دروزة الذي أنهى سنته الجامعية الأخيرة في القاهرة. ووفق محور العلاقة بجمعية "العروة الوثقى" كان جميع القادة باستثناء إبراهيم من قياديين وشباطائها. أما وفق محور التأسيس، فضمت اللجنة ستة فقط من أعضاء النواة المؤسسة التي تدارست لأول مرة فكرة "الحركة" في اجتماع الروشة صيف ١٩٥١. وهم القادة الستة الأوائل المبتنون أعلاه. أما الخمسة الآخرون فكانوا في عداد الكادر القيادي الأول الذي بنته النواة المؤسسة. ويعني ذلك أن اثنين فقط من أعضاء النواة (الثمانية الأولى) لم يستمر بالعمل.

اختلط اسم "الشباب القومي العربي" الذي حملته "الحركة" رسمياً مع أسماء منظمة قومية طلابية 'مستقلة' عن "الحركة" كانت تحمل الاسم نفسه، مثل منظمة "الشباب القومي لعربي (البيروتية) التي كان يرأسها محمد كشلي ومنظمة "الشباب القومي العربي" (الاستقلالية التي كانت إطاراً شبابياً لحزب الاستقلال في العراق، الذي كان يوصف أعضاؤه بـ "قوميين

العرب": وليس بـ "الاستقلايين" وكان من أبرز القادة الطلايين لهذه المنظمة الأخيرة عام ١٩٥٦ عبد الإله الصروي. وقد تمكنت منظمة "الشباب القومي العربي" (الحركية) من استيعاب المنظمة البيروتية قبيل المؤتمر التأسيسي الأول في حير م تستوعب كوادر المنضمة "الاستقلالية" العراقية إلا بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق مباشرة (سنيين ذلك بالتفصيل لاحقاً)^(٧٤). فكانت "الحركة" في هذا المنظور نوعاً من توحيد منظمات "الشباب القومي العربي" الناشطة في الخمسينات.

ويشير الدكتور حش إلى أن اسم "حركة القوميين العرب" قد تم إقراره في المؤتمر الأول (٢٥ ك ١٩٥٦ في بيروت)^(٧٥). غير أن وثائق "الحركة" لا تدعم هذه الإشارة. بل تؤكد هذه الوثائق أن الاسم المتواتر كان هو "الشباب القومي العربي"^(٧٦). وفي ضوء ذلك لم توقع الحركة بياناتها بشكل موحد في عموم تنظيمها القومي باسم "حركة القوميين العرب" إلا بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨. وكان الدافع إلى ذلك هو اختلاط اسم "القوميين العرب" في العراق مع اسم "القوميين العرب" الذي كان يوصف به أعضاء حزب الاستقلال، وإزالة لهذا الالتباس وافقت اللجنة التنفيذية القومية على تمييز فرعها في العراق حزبياً باسم "حركة القوميين العرب"^(٧٧) وتم حمل هذا الاسم في عموم التنظيم القومي فحملت "الحركة" اسم "حركة القوميين العرب".

هوامش الفصل الثاني

- (١) حول عضوية حش وحداد واهدي والحطيط في الواة المؤسسة، انظر: حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حش (حور مؤاد مطر)، منشورات هاي لايب، لندن، ١٩٧٥، ص ٤٠-٤١. قارن بـ جورج حش بتذكر (حور عساد شربل)، مجلة الوسط، عدد ١٩٦، تاريخ ٣٠ / ١٠ / ١٩٩٥، ص ٢١. وقد أصر جورج حش في المقابلات السابقتين أي على مدى عشرين عاماً على كتمان أسماء الأربعة الآخرين نرولاً عند رعبتهم، إلا أنه في مقابلة شخصه في ١١ / ٣ / ١٩٦٦ معه أكد لعضوية صالح شبل وحامد الجبوري في الواة، معتدراً عن ذكر الاسمين الآخرين بأنه لا يتذكرهما.
- (٢) مقابلة شخصية في ٢٤ / ٨ / ١٩٩٥ مع جهاد صاحي عضو القيادة الحماة للكتاب.
- (٣) حكم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠.
- (٤) مقابلة في ١١ / ٣ / ١٩٩٦ مع حش.
- (٥) علي ناصر الدين "النار أو نحو العار" نشرها في: هكذا كما نكتب، ح ١، مطبعة الاتحاد، بيروت، ١٩٥٢، ص ٢٨٨.
- (٦) قارن بـ: باسل الكيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الحصري الكيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ٤، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٥١-١٥٢.
- (٧) حكم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
- (٨) حول تقيم حوراني لرريق انظر: ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة (١٧٩٨-١٩٣٩)، ترجمه كريم عرفول، دار لهار للنشر، ط ٤، بيروت، ١٩٧٧، ص ٤٢٣.
- (٩) د. مع ريدة، نقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، بحث مقدم إلى ندوة: القومية العربية في الفكر والممارسة (بحوث ومناقشات)، مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣، بيروت، ١٩٨٤، ص ٣٢٧.
- (١٠) الكيسي، مصدر سبق ذكره.
- (١١) د. حليم بركات، القومية العربية في الفكر والممارسة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠.
- (١٢) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.
- (١٣) مقابلة شخصية في ٢٩ / ٨ / ١٩٩٥ مع د. نجم الدين رماعي (معاون رريق في جمعية العروة الوثقى خلال ١٩٤١-١٩٤٧).
- (١٤) قسطنطين زريق، معنى الكية، دار العلم للملايين، بيروت، اب ١٩٤٨، ص ٥٤-٥٥.
- (١٥) قسطنطين زريق، الوعي القومي، بيروت ١٩٣٩، ص ٣٨-٤٠.
- (١٦) حكيم لثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (١٧) د. جمال الشاعر، القومية العربية في الفكر والممارسة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٨.
- (١٨) مقابلة سبق ذكرها مع حش.
- (١٩) المصدر السابق.
- (٢٠) قارن بـ: علي ناصر الدين، النار أو نحو العار، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩، ٢٨٤، ٢٩١.
- (٢١) مقابلة في ٢ / ٢ / ١٩٩٦ مع محمد كشلي.
- (٢٢) مقابلة سبق ذكرها، مع حش.

- (٢٣) جميع المعطيات عن حياة ناصر علي الدين مستقاة مما أورده ناصر الدين من يبحر لعص محطات حياته في. قصة العرب، دار العلم للملايين، ط ١، بيروت، ١٩٤٦، ص ٩. قارن به علي ناصر الدين، حرب عصبة العمل القومي بيسان، مجلة "العروة"، عدد خاص بالأحزاب السياسية، سبختا دود رقم، دود تاريخ (يرجع أنه عام ١٩٤٦)، ص ٧٠.
- (٢٤) من كلمة الغلايلي، أوردها علي ناصر الدين، هكذا كنا نكتب، مصدر سبق ذكره، (من كلمات العلاف).
- (٢٥) مقابلة شخصية في ١١ / ٤ / ١٩٩٥ مع د.ير اسماعيل [تلميذ ركني الأرسوري أحد مؤسسي العصبة]
- (٢٦) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨١-٨٢.
- (٢٧) الكبيسي، المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
- (٢٨) عثر ناصر الدين عن هذه لفكرة في كراسه قصة العرب، مصدر سبق ذكره، ص ٩.
- (٢٩) د. مصطفى دندشلي، حرب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠-١٩٦٣، ج ١، دار الطليعة بيروت، ط ١، ت ١، ١٩٧٩، ص ١٥.
- (٣٠) مقابلة سبق ذكرها مع حش قارن به: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠-٥٢.
- (٣١) لكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.
- (٣٢) بيان المؤتمر التأسيسي الأول لعصبة العمل القومي المعقد في قربايل، مطبعة التقدم، حلب، خال فلكرور، نشره محمد كامل الحطيب في 'القومة والوحدة' القسم الثاني، (حوارات ومقالات)، ورقة النقطة، دمشق، ط ١، ١٩٩٤، ص ١٠٩٨.
- (٣٣) جورج حش يتذكر. مصدر سبق ذكره، ص ٢٢. قارن به: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.
- (٣٤) أمون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة الغربية في ظل النظام الأردني بين ١٩٤٩-١٩٦٧، ترجمة إبراهيم الراهب، دار دمشق، ١٩٨٦، ص ٩١.
- (٣٥) مقابله سبق ذكرها مع حش قارن به: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٦٠.
- (٣٦) رسالة في ٢ / ٤ / ١٩٩٦ من حمد العرحان إلى الباحث.
- (٣٧) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.
- (٣٨) رساله سبق ذكرها من العرحان
- (٣٩) قارن به: أشرف سسر، وب: جودت السعد في: الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية، ترجمة جودت سعد، دار أرسطة، ط ١، عمان، ١٩٩٤، ٢، ٨ و ١٥-١٩، ٢٤.
- (٤٠) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حش قارن به: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.
- (٤١) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.
- (٤٢) مقابلة في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع نايف حواتمة.
- (٤٣) رسالة من العرحان إلى الباحث سبق ذكرها.
- (٤٤) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣ و ٩٧. قارن به: الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧ وب: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٤١ و ٦١ وب: جورج حش، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.
- (٤٥) جميع الحقائق الواردة هنا مستقاة من مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حش ولم ترد في أي مصدر آخر.
- (٤٦) قارن به: باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عده ومحمود ولاحه، دار طلائع، دمشق، ط ١، دود تاريخ، ص ١٨٨-١٨٩.
- (٤٧) قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢ وب: مع ريادة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤-٣٣٣.
- (٤٨) أكرم رعيتر، "في موضوع الاتحاد"، سلسلة مقالات في "الرأي"، ٢٦ نيسان ٧ و ٢٤ أيار ١٩٥٤، أورده الكبيسي. مصدر سبق ذكره، ص ٨٢.

- (٤٩) حول هذه القصة قارن بـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
- (٥٠) رسالة من محمد العرناك إلى الناجث سبق ذكرها.
- (٥١) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حش و جهاد صاحبي في ١١ / ٣ / ١٩٩٦ في منزل جورج حبش. قارن مع أورده حسا بطاطو نقلاً عن هادي الهندي في: العراق، الكتاب الثالث، ترجمة: عفيف الرزق، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٤٤.
- (٥٢) مقابلة شخصية في ٢ / ٢ / ١٩٩٦ مع محمد كشي.
- (٥٣) زيادة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥-٨٦.
- (٥٤) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥-٨٦.
- (٥٥) حكيم الثورة، ص ٤١؛ قارن بالكيسي، ص ٨٥-٨٦.
- (٥٦) جورج مرج، الصراع الدولي العنيف على الشرق الأوسط، مصدع فارس سميا، بيروت، ط ١، ١٩٥٢، ص ١٠٤. قارن بـ: باتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عيدة ومحمود فلاح، دار طلاس، دمشق، ١٩٨٥، ص ٢٤٧.
- (٥٧) حكيم الثورة ص ٥٥ قارن بالكيسي ص ٩٥.
- (٥٨) مقابلة شخصية في ٢ / ٢ / ١٩٩٦ مع محمد كشي.
- (٥٩) الناجث الثقافي العربي، عرض وتحليل (متابعة على دبوب)، الثورة لنقائي، عدد ١٩٨١، تاريخ ١٣ / ١٢ / ١٩٩٥، ص ٦.
- (٦٠) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.
- (٦١) الكيسي، ص ٨٩، قارن بـ جورج حبش يتذكر ص ٢١.
- (٦٢) فيصل جلول، حركة القوميين العرب: قراءة جديدة لحرارة في دمة التاريخ، (مقال)، الفكر العربي، العدد ٢٨، السنة ٤، تموز-أيلول ١٩٨٢، ص ١٨٤.
- (٦٣) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٦١.
- (٦٤) حول هذا المشروع انظر: مجموعته من الدخيلين بإشراف: د. نيس صايغ، فلسطينيات، سلسلة كتب فلسطينية (١٢)، مطبعة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، تموز ١٩٦٨، ص ١٤ و ١٥ و ٢١٦ و ٢٢٢.
- (٦٥) الرأي، عدد ٦٤، السنة الثانية، ٩ / ٦ / ١٩٥٦، ص ٦ قارن بـ النأثر مشورات هيئة معارضة لصلح مع إسرائيل عدد ١٩ السنة الرابعة، ٢٩ / ٣ / ١٩٥٦، ص ٥.
- (٦٦) النأثر، عدد ١٠، السنة ٤، ١٦ / ١ / ١٩٥٦ ص ٢. والنأثر، عدد ٣٩، ص ٣، ١٨ / ٨ / ١٩٥٥، ص ٢.
- (٦٧) الرأي، عدد ٦٤، ص ٢، ٩ / ٤ / ١٩٥٦، ص ٦ قارن بـ النأثر، عدد ١٩، ص ٤، ٢٩ / ٣ / ١٩٥٦، ص ٥.
- (٦٨) الرأي، عدد ١٩٩، ص ٤، ٢١ / ١٢ / ١٩٥٨، ص ١٢.
- (٦٩) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥. قارن بـ حكيم الثورة، ص ٥٥.
- (٧٠) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.
- (٧١) حول نقطة عدم تحديد اسم للتنظيم. قارن بالمصدر السابق، ص ٤٣.
- (٧٢) بيان "الشباب القومي العربي" إلى "الشعب العربي"، الرأي، العدد ١٠١، السنة ٢، ٣١ / ١٢ / ١٩٥٦، ص ١-٩.
- (٧٣) حول هذه الأسماء انظر بطاطو، نقلاً عن هادي الهندي، العراق: الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٤. قارن بتحليل بطاطو لأصوب اللجة طبياً في الصفحة ذاتها.
- (٧٤) حول المنظمة العراقية مقابلة شخصية في ٢٦ / ١ / مع عبد الإله النصراوي.
- (٧٥) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢.

حركة القوميين العرب

القسم الأول

- (٧٦) كانت "الرأي" حتى عام ١٩٥٨ تستخدم تعبير "صوت الشباب القومي العربي"، وفي عام ١٩٥٨ أصدرت "الحركة" كتاب محس إبراهيم وهاني المهدي، إسرائيل فكرة، حركة، دولة، دار المحر الجديد، بيروت، وشكرت فيه ما سمته - "مطعمات الشباب لقومي العربي" لتعريبها إصدار لكتاب.
- (٧٧) مقابلة شخصية في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع نايف حواتمة (عضو قيادة إقليم العراق يومئذ) فاران بالكيسي (عضو قيادة إقليم العراق يومئذ) مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.

الفصل الثالث

الحرس الحديدي

أولاً- إدانة مفهوم "الحزبية"

انطلقت "حركة القوميين العرب" في طورها القومي التقليدي، على مدى الخمسينيات وحتى الانفصال السوري (١٩٦١) من 'إدانة التجربة الحزبية في المشرق العربي بشكل خاص ومن الحكم عليها بالفشل'^(١). وانطوت إدانة هذه التجربة صمناً على رفض مفهوم 'الحزب' بعد ذاته وتخصيه. ويُفسر ذلك حرص "القوميين العرب" حتى عام ١٩٥٨ على الأقل على تجنب استخدام أي اسم حزبي، وحين كانوا يضطرون لاستخدامه فإنهم كانوا يفضلون اسم "منظمة"^(٢)، على اسم "حزب".

لم يُستخدم "القوميون العرب" اسم "الحركة" ويصبحون بالتالي حركة القوميين العرب" إلا عام ١٩٥٨، حين اضطروا في العراق إلى استخدام اسم "حركة القوميين العرب" تمييزاً لهم عن أعضاء حزب "الاستقلال" العراقي الذي كان أعضاؤه يوصفون بـ "القوميين العرب" وليس بـ "الاستقاليين"^(٣).

انطوى اسم "الحركة" هنا في مآخٍ الأيديولوجيا الجماهيرية الناصرية المهيمّة المعادية لمفهوم "الحزب" على أن "الحركة" ليست هدفاً بذاته بل هي وسيلة لتحقيق الهدف، وتتميّز الحاجة إليها بتحقيق أهداف^(٤). ومن هنا لم يجد مصطفى بيصون (لبناني) عضو القيادة القومية حرجاً في أن يقترح عام ١٩٥٨ حلّ "الحركة" مادامت القيادة التي تحقق الهدف القومي قد وُجدت وحققته بالفعل من خلال عبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة. غير أن القيادة القومية وبدعم خاص من جورج حبش تمكّنت من تفادي اقتراح الحل، والحفاظ على الكيان التنظيمي -

الحركة عبر اعتبارها أداة تنظيمية طوعية لما سمته بـ 'القيادة الرسمية للثورة العربية' أو 'للوحدة العربية' أي قيادة عبد الناصر^٥.

ترتبط إدانة "الحركة" لمفهوم "الحزب" بمحد ذاته على مستوى البنية العميقة بالمفهوم القومي التقليدي لـ "الأمة" ككتلة واحدة أو متجانسة. من هنا قايت بين "حملة السياسة" الذين ارتبطوا لديها بنموذج السياسي المحزف في الأحزاب التقليدية وقرعاتها من طراز "الكتلة الوطنية" في سورية و "الوفد" في مصر و "الاستقلال" في العراق. وبين "حملة الرسالة" الذين ارتبطوا لديها بنموذج الحارس القومي الحديدي. ويفسر ذلك أنهم عابوا على 'العث' انغماسه في 'اللغة البرلمانية' و 'المؤسسات السطحية' على حد تعبيرهم^٦، مع أنهم أنفسهم 'سينغمسون' بعد فترة وجيزة من تأسيس "حركتهم" في "العبء البرلمانية" في الأردن عام ١٩٥٦ وفي لبنان عام ١٩٦٠ وفي الكويت عام ١٩٦٢، مبررين هذا "الانغماس" بهدف طرح برنامج 'الحركة' لا يهدف المشاركة في "المؤسسات السطحية".

وفق تصنيف دوفرجيه للأحزاب السياسية حسب النشأة، بين الأحزاب ذات النشأة 'الخارجية' أي الأحزاب التي تتشكل خارج 'الهيئة التشريعية' (البرلمان) وتنطوي على تحدٍ للحكم القائم، وبين الأحزاب "ذات النشأة الداخلية" أي الأحزاب التي تظهر تدريجياً من خلال الهيئة التشريعية. فإن "حركة القوميين العرب" هي من نوع التنظيمات ذات النشأة الخارجية، التي حاولت أن تشترك في "البرلمان" من دون أن تشكل "البرلمانية" سياسة لها. فليس "البرلمان" لها سوى وسيلة محتمة للوصول إلى السلطة والاستيلاء عليها وإلغاء "البرلمانية" نفسها.

ثانياً- الحارس القومي الحديدي

كان الفكر التنظيمي لـ "الحركة" من الناحية الإجرائية أو العملية هو فكر قيادتها المؤسسة. من هنا كان هذا الفكر محكوماً بمفهوم هذه القيادة للحارس القومي الحديدي، الذي يعنى في الأمة، كما يعنى الصوفي في الله. ويفسر ذلك أنها لم تُعَرِّب بـ "الكمية" حسب تعبيرها بل بـ 'الموعية'، فحاولت أن تبني في إطارها المحصوص مجتمعاً مكثفاً قائماً بمحد ذاته، لا يجد وصفاً أدق له من وصف "مجتمع المؤمنين" أو مجتمع "الأخوة" العقائدية. فتأثير كارثة "النبكة" كد "القوميين العرب" في طورهم التأسيسي أن يعترفون الضحك حريجة^٧، وما يزال بعض قدمائهم يتدرون حول أكثر من واقعة تتعلق بهيب الرفاق من مشاهدة فيلم سينمائي^٨. كما لم يرل بعض قياديي إقليمهم في مصر يتذكرون تواتر تلك التوجيهات المشددة بعدم انغماس "القوميين" في ملذات "القاهرة" وإغراءاتها^٩. وفي هذا المظور رأى بعض "القوميين" أن "حركتهم" كانت

تعليم "الأخلاق"^{١١}. كدرس ثابت من دروسها. والواقع أن عضو "الحركة" بالنسبة للمجتمع، كان في فهم القيادة المؤسسة أقرب إلى "الكاهن" بالنسبة للمؤمنين الكنائسية، فما كان يصح له أن يكون فاسقاً أو منحرفاً. فكادت المسلكية الشخصية وأخلاقياتها أن تكون درساً يُعَمِّم ويراقب وتُصحَّح غمارينه وتعطى له العلامات التي تتدخل في تحديد مستوى كفاءة العصور، وإذا كان "القوميون" قد وجدوا لاحقاً في "الغيفارية" تعبيراً يميز مسلكيتهم فإنهم في رفاستهم الأخلاقية الصارمة لسلوك العضو كانوا متأثرين بتقليد "عصبة العمل القومي" في الثلاثينات. وكان على "القومي العربي" أو "الحركي" إذا ما شئنا استعارة تعبير لآني كريغل "أن يتصرف كشمس صغيرة، أن يضيء ويدفئ ويجري في محراه طوقاً من الكواكب التابعة، جيرانه ورفاق عمله"^{١٢}.

لما كانت القيادة المؤسسة محكومة بهاجس تجربة تنظيمية تتخطى "عيوب" "البعث" و"تحفّحه" فإنه هاهنا ما في بعث الخمسينات من تيارات. من هاهنا ركزت على "مبدأ لا تيارات ولا أحجحة في التنظيم الثوري"^{١٣}. وارتبط بهذا المبدأ "مبدأ نقد ثم نقاش"^{١٤} إذ 'من حق الحركة أن تصدر في بعض الأوقات تعليمات إلى أعضائها تطلب منهم تنفيذها دون مناقشة ومهما كانت آراؤهم في تلك التعليمات"^{١٥} و"حق العضو بالنقاش بعد التنفيذ". وتصيف وثيقة المبادئ التنظيمية بـ 'أنا دون هذا السلاح قد نتحول إلى حركة تجيد الجدل والنقاش ولكنها لا تجيد التنفيذ'^{١٦}.

بهذا المعنى قامت "الحركة" على نظام الطاعة، وهو ما عبرت عنه نظريتها التنظيمية التي حملت اسم "المركزية المرنة". وبينت "الحركة" أن "المركزية المرنة" "أقرب بطبيعة الحال إلى المركزية"^{١٧}. وفي منظومة مغلقة كـ "حركة القوميين العرب"، يحكمها نظاما السرية والطاعة، لا يمكن لـ "المركزية المرنة" سوى أن تكون "مركزية" وحسب، إذ ليس "التظيم" بالنسبة لها سوى "جهاز" يُنفذ ما يطلب منه، وحين تعرض عليه شيئاً ما للمناقشة، فإن قيمة رأي "أجهار لا تتعدى القيمة" "الشورية". ولا تختف "المركزية المرنة" هاهنا من الناحية الإجرائية عن التطبيق الإجرائي الفعلي لمبدأ "المركزية الديمقراطية" في الأحزاب الشيوعية. ويصر ذلك أن "الحركة" لم تجد أي خلاف جوهري بين "مركزيتها المرنة" و"مركزية الشيوعيين الديمقراطية" فاستخدمت بدءاً من عام ١٩٥٧ مصطلح "المركزية الديمقراطية" في أدبياتها"^{١٨}. ويسدو أن "المركزية المرنة" أساساً لم تكن سوى ترجمة خاصة لـ "المركزية الديمقراطية"، دفعت صفة "المرونة" فيها، رادة التميز الإيديولوجي عن الشيوعيين وليس غير ذلك. ومن هنا يؤكد حمد الفرحان أن "الحركة" استقت معايير هذه النظرية وإجراءاتها من الحزب الشيوعي"^{١٩}. ويتصف هذا الرأي بأهميته

وصدقته إذ ما أخذنا بالاعتبار أن حمد العرحان كان قد وضع مع جورج حبش واثين آخرين المادئ تنظيمية لـ "الحركة" بعيد مؤتمر عمان، وفق دراسة مسبقة^{١٩}.

فكما هو الأمر في الحزب الشيوعي تقريباً، كان عضو "الحركة" يُعزل على مختلف المستويات. وكان على كل عضو أن يكتسب اسماً حركياً مستعاراً. وألا يسعى لمعرفة أية تفاصيل تتعلق بحياة مسؤوله. فمكان عمل هذا المسؤول وعنوان منزله واسمه الصريح هي كلها أمور يجهلها أعضاء المرتبة التي يكون مسؤولاً عنها، كما أن شخصية المسؤول باسمه الحركي هي محور ترتيب اللقاء أو الاجتماع^{٢٠}، ولأن هذا الأمر مخالفة لطبيعة الإنسان بوصفه إنساناً، فإن "الحركة" كانت تستدرك ذلك، بإلحاحها على "تمويت" العصور لأي معرفة له بالمسؤول عنه، وبضرورة التعود على مخاطبته باسمه الحركي وليس باسمه الحقيقي. في شكل تحول فيه إجراءات السرية إلى عادة. ومن هنا نشأ في "الحركة" ما يمكن تسميته بعبادة السرية التي تكتنف إلى الآن كثيراً من الأعضاء رغم حل "الحركة" وموتها كصيغة تنظيمية.

افترض ذلك قيام تنظيم حديدي لا تخنح ولا تيارات فيه، إلا أنه وكما هي العادة، في الأحزاب السرية، فإن الأجنحة فيها تتكاثر طرداً مع حدة الضغط المركزي البيروقراطي. وقد عبر عن ذلك "فؤاد" أحد أبطال رواية "شفقة الحرية" للروائي السعودي عازي عند الرحمن القصيبي. ورغم أن الرواية نص تخييلي لا بص وثائقي، فإنه في النقد الأدبي كثيراً ما نقول إن الحياة تقلد الرواية. ويعني ذلك أنه إذا لم تكن شخصية "فؤاد" حقيقية، فإن الشخصية الحقيقية تقليد "صادق" أو ربما "محاكياتي" لها. بكلام آخر لا تسمى الشخصية بواقعيتها ومعيتها واحتماليتها هنا، بقدر ما تسمى على نحو دقيق بمطابقة الشخصية النمطية الفعلية لها. يقول الراوي مستحضراً الكلام الداخلي لـ "فؤاد".

(يتمى فؤاد، الآن، لو لم يذهب إلى المؤتمر... خرج من مداولات المؤتمر التي استعرفت ثلاثة أيام وفي فمه، وفي قلبه شيء من المرارة. اتضح له أن الفروق بين البعث والحركة أضال بكثير مما كان يتعمى. هذه الحركة حزب فيه كل ما في الأحزاب من صراعات، وأجنحة متناحرة، ومؤامرات صغيرة وكبيرة، والقيادة الجماعية التي تنهاى بها الحركة قد توجد في أذهان أتباعها، ولكنها لا توجد في الواقع. في نهاية المطاف، يتخذ "الحكيم" الدكتور جورج حبش، كل القرارات الرئيسية. الروح الديمقراطية التي تغنى بها الحركة لا توجد، كل شيء بالتعيين. في كل مرة يعترض فيها عضو على قرار يقال له إن المبدأ هو "نفذ ثم ناقش". ما فائدة المناقشة بعد التنفيذ؟)^{٢١}.

والحقيقة أن المرجع الفعلي هذا النص التخيبي هو المؤتمر القومي الذي عقدته "الحركة" عام ١٩٦٣، وشهد في "الحركة" ما تشهده "الأحزاب" من 'صراعات وأجنحة متنافرة'.

ثالثاً- المبادئ التنظيمية

قامت "الحركة" نظرياً على مبدأ "القيادة الجماعية" الذي لا يختلف مضمونه هـا عن المضمون الذي أخذته في الأحزاب الشيوعية. غير أن "القيادة الجماعية" في منظمات حزبية غير ديمقراطية لا تتشكل فيها القرارات على قاعدة انتخابية، سرعان ما تؤول حقيقة إلى نوع من قيادة داخل القيادة تتحكم بالقرارات، كما تؤول هذه القيادة داخل القيادة إلى شخص مركزي محدد، فتكون إزاء شحصانية "السلطة" التنظيمية، وهذه هي وضعية 'القيادة الجماعية' في كل المنظمات السرية التي لا تتشكل فيها القيادات على أساس ديمقراطي انتخابي فعلي، مثل وضعيتها الفعلية في حركة القوميين العرب.

غير أن "الحركة" اجتهدت نسبياً في مبدئين ميّزاها هما: مبدأ القيادة للأكفأ^{٢٢}، أو ما كان يتم التعبير عنه في الثقافة الشفوية داخل أسوار "الحركة" بـ "الحركة الصاعدة المازلة". يعني ذلك وفق "الحركة" أنها في تحديدها للمسؤولين لقياديين ولأعضاء لمراتب القيادة، فإنها لا تأخذ أي مقياس بعين الاعتبار، غير مقياس الكفاءة القيادية، بمعزل عن السن أو الدرجة العلمية أو النفوذ العائلي أو القبلي أو المالي وغير المالي أو الأقدمية في "الحركة". وانسجاماً مع ذلك وضعت قيادة "الحركة" بالفعل شباناً في أوائل العشرينات كمسؤولين في قيادات الأقاليم، كما يعني هذا المبدأ تصعيد من تثبت كفاءته وتنزيل مرتبة من تنقصه الكفاءة. غير أنه في كل ذلك تتحكم المرتبة الأعلى بتقرير التصعيد أو التنزيل وفق معاييرها لكفاءة العضو وتقديراتها.

أما المبدأ الثاني: مبدأ القيادة في صف الأعضاء. فاعتمد على أن تعيش القيادة وسط الأعضاء لا أمامهم ولا فوقهم ولا بمعزل عنهم^{٢٣}. وانسجاماً مع ذلك كان عدد من أعضاء القيادة القومية مجرد أعضاء في قيادات الأقاليم. قد لا يعرف هؤلاء الأعضاء عنهم مهمتهم القيادية المركزية. وكان هؤلاء مكلفين من خلال وجودهم في أعلى مرتبة قيادية من جهة وفي قيادة الأقاليم في آن واحد، أن يضبطوا فعلياً آليات العمل ويكفوا سلامتها.

رابعاً- الصور التنظيمية

كانت "حركة القوميين العرب" هراً تنظيمياً تراتبياً، تحكمه العلاقات العمودية، وتخصص فيه القيادات أو المراتب الدنيا إلى القيادات أو المراتب العليا، وفق مبدئي: "لا تيرت ولا

"حجة" و "نقد ثم ناقش" وفي مثل هذه البنية الهرمية التي تحكمها مركزية شديدة للعامة، لا يمكن للقيادات الدنيا أن تحاسب القيادات العليا، فكانت القيادات تدبر "جهازاً" هو "خلايا" الحركة أكثر مما تقود، ومن هنا حمل ما يسمى عند الأحزاب الشيوعية بـ "المكتب السياسي"، اسم "خنة الإدارة" في "الحركة". وقد لاحظ مشروع النظام الداخلي الجديد الذي أقرته "الحركة" بعد مؤتمرها القومي في شباط ١٩٦٥ أن "الجهاز الذي يرسم النظام الداخلي (القديم-الباحث) هو جهاز تنفيذي إداري باستثناء المؤتمر"^{١٤}.

وبموجب تلك البنية الهرمية التي تقوم على المركزية الإدارية التنفيذية، عُزل الأعضاء عمودياً وأفقياً عن أية علاقات أو معلومات لا تعتبرها "الحركة" ضرورية للمرتبة التي هم فيها^{١٥}. فكان اهمر التصميمي يتدرج من 'الخلية' إلى 'الرابطه' ف 'الشعبة' ف 'قيادة الاقليم' ف 'لجنة الإدارة' (المكتب السياسي لاحقاً) ف 'اللجنة التنفيذية القومية' ف 'المؤتمر القومي'.

٩- الخلية :

تعتبر "الخلية" الوحدة الأساسية في "الحركة"، إذ أنها صلة الوصل ما بينها وبين الجماهير. وتتألف كل "خلية" من ثلاثة إلى سبعة أعضاء وفق تنظيم جغرافي (خلايا الأحياء) أو مهني (خلايا لعمل)، وتجتمع كل "خية" أسبوعياً، وتناقش جدول أعمال مقرر يتضمن البريد الوارد (الخطي أو الشفهي) من المراتب العليا، وجوانب سياسية وفكرية وتنظيمية، ومالية، وما تم إنجازها من عمل خلال الأسبوع المنصرم وخطة الأسبوع القادم، إضافة إلى بندي ما يستجد عرضه من أمور (المتفرقات) والنقد والنقد الذاتي^{١٦}. ولا يختلف جدول الأعمال هذا كثيراً عن جدول الأعمال الذي يعرفه في حزبي "البعث" و "الشيوعي".

كان عضو "الخلية" وهو ما يعادل العضو العامل في "البعث" يقود "خنة" تعادل "الأبصار" في "البعث". ويخضع هؤلاء "الأبصار" أو "الأصدقاء" إلى مرحلتين هما: مرحلة ما قبل التركيز ومرحلة التركيز، وتشمل مرحلة ما قبل التركيز دراسة من يتم ترشيحه للعضوية دراسة كاملة من مختلف الجوانب، وزجه في المحاللات العملية التابعة للحركة مباشرة أو جزئياً، سيما منها الأندية الثقافية. ثم تأتي مرحلة التركيز التي تقود على مخطط مدروس ومتكامل يتم بموجبه إشراك العضو المرشح في مجالات معينة أو تكليفه ببعض المهام وتوجيهه ومراقبته من دون أن يطلع على أي سر من أسرار الحركة. وكانت "الحركة" تقوم أحياناً بتكليفه بمهام وهمية للتأكد من مدى دقة تفيذه لها وجاهزيته^{١٧}. وفي ذلك كانت الاجتماعات التي يحضرها العضو المرشح منتظمة ودقيقة إلا أنه معزول

تماماً عن "داخل" الحركة^{٢٨}، إلى أن يتم ترفيعه في نهاية عملية التركيز إلى عضو خلية. ومن هنا كانت "الحلقة" نوعاً من "مصفاة" أي يعبر منها عدد من المنتسبين المؤقتين، ويتم تنظيم من تثبت كفاءته منهم، وافترض بمدة الاختبار أن تكون ستة أشهر إلا أنها قد تطول عملياً إلى ما هو أكثر من ذلك أو قد تقلّ في ضوء التقدير القيادي لكفاءة العصور المرشح وأهليته. والواقع أن عضو الخلية كان يتعلم آليات الاتصال، وكيفية استغلال مهرجان، وكيفية تنظيم الأعضاء المرشحين وفق شرات داخلية توصيحية يتم نقاشها في الخلايا بشكل منظم، ويعد بذلك كمي يكون إدارياً حرياً من نوع خاص في مجال مرتبته.

٢- الرابطة :

وتتكون من ثلاثة إلى سبعة أعضاء تعينهم الشعبة، وقد تكون رابطة جغرافية (في حي أو قرية أو عدة أحياء أو قرى أو ناحية) أو مهنية (في مؤسسة أو شركة أو معمل أو عدة شركات). وتنفذ خطط "الحركة" في مجال عمل مرتبتها، وتقود عمل "الخلايا"، إذ كان كل قائد خلية عضواً في الرابطة.

٣- الشعبة :

وتعادل نوعاً من قيادة فرع، غير أنه قد يوجد في محافظة واحدة أكثر من شعبة، كما يمكن لمحافظة أن تكون في إطار شعبة واحدة، وتتألف الشعبة كما هو الحال بالنسبة للروابط والخلايا من ثلاثة إلى سبعة أعضاء تعينهم "قيادة الاقليم"، ويشرف أعضاء الشعبة على الروابط، ويكونون مسؤولين عن قبول الأعضاء الجدد في "الحركة".

وقد اعتمدت "الحركة" في بعض الأقطار على سياسة تنظيم "وجوه" بارزة في المحافظة أو المدينة ووضعها في الصدارة أي في موقع الشعبة، غير أنه لم يكن ضرورياً أن تكون هذه الوجوه رغم وظيفتها الرسمية على دراية تامة بتفاصيل العمل، فكان هناك أحياناً أشبه ما يكون بجهاز خاص في كل شعبة^{٢٩}.

٣- قيادة الإقليم :

وتصطلح بوظائف قيادة قطرية لـ "الاقليم" أو "القطر"، ويتم تعيينها من قبل اللجنة التنفيذية القومية، وقد نصت بعض التعديلات التنظيمية اللاحقة على أن يكون مسؤول الاقليم معيناً من قبل المؤتمر الاقليمي في حين تُعين اللجنة التنفيذية القومية الأعضاء الآخرين إلا أن هذا المؤتمر قلما اجتمع، وفي بعض الفروع مثل سوريا والأردن لم يجتمع قص وبررت قيادات الأقاليم عدم عقد لمؤتمرات بالمخاوف الأمنية، وبعدم جدوى هذه

المؤتمرات، وهو ما يعكس العقلية الإدارية التنفيذية للحركة التي تقوم على "الإدارة" لا على "المؤتمر"^{٢٠}. غير أنه رغم المركزية الشديدة في "الحركة" فإنها أقرت بحق قيادات الأقاليم بوضع "المخططات لكل إقليم، ولكن لا تسمح لها بتنفيذها قبل أن تمر على المركز"^{٢١}. وكان "بدء العمل في إقليم جديد يخضع عادة إلى مراقبة وإشراف مركزي صارم"^{٢٢}. وبناءً على ذلك كانت القيادة القومية توفد مباشرة أعضاء تعينهم كي يتولوا تأسيس أو تطوير عمل "الإقليم"، كما تم في إفاد نايف حوامة (أردني) إلى العراق بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وفي إفاد محمد كشلي (لبناني) إلى ليبيا عام ١٩٥٩ لتأسيس فرع لـ "الحركة" هناك. وفي عدة أقاليم كان بعض أعضاء القيادة القومية يشرفون مباشرة على عمل "الإقليم" أو يقودونه، كما هو الحال بالنسبة لجورج حبش ووديع حداد في الأردن، وأحمد الخطيب في الكويت، والحكم دروزة وهاني الهندي في سورية، وصالح شبل وحامد الجبوري في العراق.

٤- لجنة الإدارة:

وتعتبر بمثابة مكتب سياسي منبثق عن اللجنة التنفيذية القومية، تضم المتفرغين الذين يقودون العمل في عموم التنظيم القومي، ويفضون قرارات "اللجنة التنفيذية".

٥- اللجنة التنفيذية القومية:

وهي بمثابة قيادة قومية لـ "الحركة" تميزت بهيمنة رباعي: الدكتور جورج حبش والدكتور وديع حداد والدكتور أحمد الخطيب وهاني الهندي عليها، الذين مثلوا القيادة المؤسسة لـ "الحركة"، وقد ظلت هذه القيادة مسيطرة على "الحركة" حتى مؤتمر ١٩٦٣ الذي سنتوقف عنده لاحقاً.

ومنذ أواخر الخمسينات، قسمت "اللجنة التنفيذية" أعضائها بين ثلاث لجان:

- ١- المكتب السياسي: وهو (لجنة الإدارة سابقاً).
- ٢- اللجنة الفكرية: ويرأسها أحد أعضاء المؤتمر القومي، وتشكل من أعضاء "الحركة" وأصدقائها.
- ٣- اللجنة المالية: وتتكون من الأعضاء الذين تعينهم "اللجنة التنفيذية". ويرأسها عضو مؤتمر قومي^{٢٣}.

٦- المؤتمر القومي:

اعتبر المؤتمر القومي أعلى سلطة في "الحركة"، وكان يجتمع دورياً مرة في السنة، ويدعى أحياناً إلى اجتماعات استثنائية. وكان يحدد أهداف الحركة المرحلية، ويرسم خططها العامة، ويدرس برامج قيادات الأقاليم، و"يتخب" محكمة "الحركة" و"اللجنة التنفيذية". وتم منذ انعقاد أول "مؤتمر" في تاريخ "الحركة" وحتى العام ١٩٦٤ تعيين أعضاء "المؤتمر القومي" بلقة من قبل انقادة المؤسسين الذين شكّلوا العاللية في "اللجنة التنفيذية". غير أن مجموعة من أعضاء الجيل الجديد الذين تم ترفيعهم إلى "اللجنة التنفيذية" في العام ١٩٦٣، تمكّنت من تعديل النظام الداخلي "للحركة" بحيث أصبح ينص على دعوة كافة أعضاء قيادات الأقاليم لحضور المؤتمرات اللاحقة^{٢١}. غير أن أولئك الأعضاء الذين تم ترفيعهم إلى اللجنة التنفيذية كانوا يشكون باستمرار من وجود قيادة داخل القيادة، ويعنون بذلك رباعي: حش - هندي - الخطيب - حداد^{٢٢}. وهو ما ستوقف عنه بالتفصيل في العصول اللاحقة.

خامساً - خلاصة

يمكن القول إن "حركة القوميين العرب" قد صُمّمت تنظيمياً خلال طورها القومي التقليدي في احساسات، بشكل تكون فيه "جهازاً" حديدياً مُحكّم الإغلاق والتماسك، وتحكمه أنظمة الطاعة والسرية. من هنا كانت القيادة "تدير" هذا "الجهاز" أكثر مما "تقوده"، وهو ما ينسجم مع صورته كـ 'جهاز إداري تنفيذي'، يعمل كـ "آذان" وكـ "سواعد" إدارية تنفيذية لرأس مفكر وحيد هو القيادة. ويُفسر ذلك أن عجر الإدارة البيروقراطية المركزية لهذا الرأس عن استيعاب التناقضات التي يمكن أن تنشأ أو عن امتصاصها أو عن منع تسربها إلى "الجهاز"، يهدد الحركة برمتها بالانهيار، ذلك أن قوام كل "الحركة" لا يقوم على المؤتمرات بل على القيادة، ومعجّر انهيار هذه "القيادة" فإن "الحركة" تنهار، وتصبح مرشحة لأن تكون حركات، وهو ما أحدث تشهده "حركة القوميين العرب" بعيد الانفصال، والذي ستوقف عنه بالتفصيل في العصول اللاحقة.

هوامش الفصل الثالث

- (١) الدراسة التحضيرية لتي قُدِّمَها لتقرير العام للحركة/ تقييم عام، ص ١
- (٢) قارن بشكر هادي الهندي وعمر، إبراهيم لما أسماه به "مخططات الشباب القومي العربي في الخليج"، في، إسرائيل فكرة، حركة، دولة، بيروت، دار الفجر الجديد، ١٩٥٨، ص ١
- (٣) مقابلة شخصية مع ديف حوالة في ١٨ - ١١ - ١٩٩٥ قارن بالكبيسي ص ١٠٤ وبصال البعث، ج ٧، دار الطليعة، ١٩٦٥، ص ٣٣٨
- (٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.
- (٥) حكيم الثورة، ص ٦٦ قارن به جورج حبش يتذكر، ص ٢٤.
- (٦) حبش، في دورة تدريبية للأعضاء المتقدمين في "حركة القوميين العرب" بتاريخ ٢٢ ك ١٩٥٩، أورده الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.
- (٧) مقابلة شخصية مع جورج حبش في ١١ - ٣ - ص ٩٩٦ بدمشق.
- (٨) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
- (٩) تابه شخصية مع محمد كشي في ٢ - ٢ - ١٩٩٦ بيروت.
- (١٠) مقابلة شخصية مع خالد الراسمي في ١٦ - ١٢ - ١٩٩٥ بالكويت
- (١١) جان بير كوت وجان بير مويه، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة أنطون حمصي، وررة الشفاعة، دمشق، ١٩٩٤، ص ٢٠٧.
- (١٢) حركة القوميين العرب، المبادئ التنظيمية، المبدأ رقم ٧
- (١٣) المصدر السابق، المبدأ رقم ٨
- (١٤) المصدر السابق
- (١٥) المصدر السابق
- (١٦) مصدر السابق، المبدأ رقم ٥.
- (١٧) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨
- (١٨) حمد العرجان، أورده الكبيسي ص ١١٨، قارن به آمون كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨
- (١٩) من رسالة وجهها حمد العرجان إلى الباحث في ٢ - ٤ - ١٩٩٦.
- (٢٠) احركات الأمن الداخلي، الشرطة الداخلية، العدد الخامس، ١٥ أكتوبر ١٩٦٠، ص ٣-٤
- (٢١) عاري القصبي، شقة الحرية، دار الرئيس، لندن، ط ١، كابول الثاني ١٩٩٤، ص ٥٧٧
- (٢٢) لمبادئ التنظيمية، المبدأ رقم ٢
- (٢٣) مصدر لسابق، المبدأ رقم ٢
- (٢٤) حركة القوميين العرب، مشروع النظم الداخلي، ص ١.
- (٢٥) مبادئ التنظيمية، مصدر سبق ذكره، المبدأ السادس
- (٢٦) كيف نفوذ حنة ص ٣-٥ و"رسالة إلى أعضاء خلايا" ص ١ ٥.
- (٢٧) عضو الحركة المنظمة، ص ١.
- (٢٨) كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤
- (٢٩) حوار مع عدد من أعضاء قيادات الشعب في الاقليم السوري رعبوا عدم ذكر أسمائهم
- (٣٠) مقابلة شخصية مع سامي صاحبي في ٤ ٤ ١٩٩٦ بدمشق قارن به: كوهين، مصدر سبق ذكره، ص ١٠١، وب الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.

- (٣١) المبادئ التنظيمية، المبدأ الخامس.
- (٣٢) المصدر السابق، المبدأ الخامس.
- (٣٣) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٦ - ١٢٧.
- (٣٤) الكيسي، المصدر السابق، ص ١٢٤ - ١٢٥.
- (٣٥) مقابلة شخصية مع محمد كشلي في ٢ - ٢ - ١٩٩٦. في بيروت.

الفصل الرابع

الطور القومي التقليدي

أولاً- مقدمة : الأطوار الإيديولوجية الثلاثة

يمكن القول في منظور التطور الإيديولوجي لـ: "حركة القوميين العرب"، من ظهورها الجسبي في آذار ١٩٤٩ تحت اسم "كتائب الفداء العربي" إلى إعلان "تصميماتها شكلاً ومحتوى" في شباط ١٩٦٩، إن الخطاب النظري 'الحركي'، قد مرّ بثلاثة أطوار إيديولوجية متميزة، هي الأطوار القومية التقليدية، والاشتراكية العربية، والماركسية^١.

كانت "الحركة" في كل طور من هذه الأطوار، تنمي ذاتها الإيديولوجية القديمة، وتعيد تأسيسها في فضاء اجتماعي-إيديولوجي مُغيّر، لا يبقى فيه من الذات القديمة سوى أطيافها. فكان الطور الاشتراكي العربي نعيماً لطور القومي التقليدي بقدر ما كان الطور الماركسي نعيماً للنمي.

إذا كان الطور القومي التقليدي قد ميّز "الحركة" حين كانت "أخوية" قومية نخبوية، سرّية ومنعزلة، محدودة الحجم تنظيمياً ومتواضعة الحضور سياسياً، وينحدر معظم كوادرها من أبناء الوجهاء وكبار الملاك والتجار المدنيين، فإن الطور الاشتراكي العربي، قد ميّز "الحركة" إيديولوجياً في طور انهيار شكلها "الأخوي" المغلق وانحلال روحها القومية التقليدية، وإعادة تأسيسها إثر الانفصال السوري (١٩٦١) في فضاء "المجرى الناصري" كمنظمة اشتراكية عربية طليعية للطبقات الوسطى. بينما عبّر الطور الماركسي إثر نكسة حزيران ١٩٦٧ عن إعادة تأسيس الكتلة الناصرية اليسارية في "الحركة" لوعيتها، في السياق العالمي غير المسفّت للماركسية، أو لما يمكن تسميته بالماركسية الجديدة، التي راجت طبعاتها المختلفة في شتى بلدان العالم الثالث.

كان لـ "الحركة" في كل طور من هذه الأطوار "أسطورتها" الإيديولوجية المركزية التي تحدّد سائر المستويات الأخرى. فكانت "الأمة" هي "أسطورة" الطور القومي التقديدي، في حين كان الشعب العامل هو "أسطورة" الطور الاشتراكي العربي، بينما أصبحت "البروليتاريا" العربية هي أسطورة الطور الماركسي.

ثانياً - مفهوم الأمة

نحايت "الأمة" وفق وثيقتي الحركة الإيديولوجيتين "التكاملتين" "مع القومية العربية"^١ (١٩٥٧) و"الشيوعية المحلية وقضية العرب القومية" (١٩٦١)^٢، ما بين "القومية" و"الأمة". فحينما يرد مصطلح "القومية" في "مع القومية العربية" علينا أن نفهم معانيته لمفهوم 'الأمة'. ينتج عن ذلك حقيقة أن "الأمة" "قومية" بطبيعتها، بوصفها أمة. تعدو "القومية" هنا منقوشة بشكل بدئي في "الأمة". ذلك أن "القومية" ليست سوى "لأمة" ذاتها. ومن هنا فإن 'ولاء العربي هو للأمة أولاً وقبل كل شيء'^٣ وهو ما يفسر وفق دروزة أن 'الشيوعية' هي "دوماً حركة أجنبية في جوهرها، وإن حاولت أحياناً أن تبدو عربية"^٤.

تغدو القومية-الأمة هنا كياناً واحداً متماسكاً أقوى وأكثر عمقاً من تصارب المصالح الاقتصادية فيما بينها^٥، ذلك أن اختلاف المصالح الذي قد يوجد في مجتمع الأمة "يخضع كله للتحديدات القومية"^٦. ومن هنا لا يشكل التناقض الاجتماعي في الأمة سوى تناقص فرعي أو ثانوي. وبكلام آخر لا يقر المفهوم "الحركي" للقومية-الأمة بـ "الصراع الطبقي"، ويرى مستعيراً تعبيراً من ميشيل عفلق أن "القومية حب قبل أي شيء"^٧.

يفسر ذلك أن "الحركة" تصع تناقضاً بنيوياً لا فكاك له بين الشيوعية والقومية، فالشيوعية تنطلق من الطبقة كأساس لتكوين المجتمع البشري، ومن هنا فإنها ترى أن الرابطة الصبقية وليست الرابطة القومية" هي التي توحد توحيداً حقيقياً بين أفراد الجماعات البشرية"^٨. في حين أن القومية "تنطلق من الأمة" بوصفها "كياناً اجتماعياً ووحدة اجتماعية تامة"^٩.

يتحدد التناقض إذن بشكل بنيوي، ما بين المفهوم الشيوعي لـ "المجتمع" الذي يقوم على الطبقة وعلى القول بصراع طبقي داخل الأمة نفسها وبين المفهوم القومي الذي يقوم على اعتبار الأمة، وحدة اجتماعية تامة لا يهدم كيانها "اختلاف المصالح داخل مجتمع الأمة"^{١٠}. تسمى "الحركة" هذا التناقض 'تناقضاً جذرياً أساسياً يستحيل معه قيام أي اتفاق متكامل (ما بين الحركة القومية العربية والحركة الشيوعية في الوطن) ويستحيل معه ألا تكون العلاقة بينهما إلا علاقة صراع وهذا التناقض الجذري وما يترتب عليه من صراع، حتمي بالنتيجة'^{١١}. بذلك فإن

التناقض ما بين "القومية" و"الشيوعية" هو تناقض أساسي ما بين بنيتين تنفيان بعضهما. إنه تناقض في نقطة الانطلاق، وبالتالي في الأهداف، وفي طابع عقيدة كل منهما، وفي المحط الصافي الذي تسترشد به كل منهما^{١٣}.

يتكون العالم وفق هذا المفهوم من قوميات - أمم يكون كل منها بطبيعته وحدة كيانية متعاضدة، ها واقعها التاريخي والديني والثقافي والنفسي والجغرافي، أي لاجتماعي خاص وفق ضرورة. ولكل أمة من هذه الأمم حتى وإن اشتركت أحياناً في بعض الأهداف مع بعض الأمم الأخرى دوافعها ومصالحها وأهدافها الخاصة بها، وبهذه الأمور مجتمعة، تتميز الأمم وتستقل بعضها عن بعض، كما يُقيم كل منها نظاماً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وأخلاقياً خاصاً به، يعبر عن طبعه ويتلاءم واحتياجاته^{١٤}.

تقوم القومية-الأمة العربية وفق ذلك على أساس الوحدة التاريخية الاجتماعية وليس على أساس الوحدة العنصرية. يجد هذا التمييز النظري "الحركي" ما بين 'الوحدتين' مرجعه في "الوعي القومي" لمسئطين زريق، إلا أن الخطاب "الحركي" وهو يمتص رريق يعيد تمويله مؤسساً إياه على مرجعيات أخرى نثر فيها على عففق وساطع الحصري وعلي ناصر الدين. ويبدو ذلك أكثر ما يبدو في حشد تعيينات هذه المراجع للروابط القومية في قول نظري واحد. تتحدد هذه الروابط التي تنتج الشخصية القومية عن تفاعلها في: وحدة اللغة والتاريخ والأرض والعادات والتقاليد والثقافة والمصالح والإرادة. وتكون الأمة العربية وفق ذلك أمة تامة التكوين لا أمة في طور التكوين، إنها وفق "الحركة" لم تولد في السوق البورجوازية بل هي متكونة منذ ما قبل ألف وأربعمائة سنة هي بالنسبة لـ "الحركة" عمر الاجتماع البشري، فيدخل في عدد الأمة العربية: الأكاديون والبابليون والآشوريون والكنعانيون والآراميون والفراعنة والبربر^{١٥}.

إذا كانت القومية-الأمة العربية لا تقوم على أساس وحدة "العنصر" أو "الطبقة" فإنها لا تقوم بوصفها "وحدة اجتماعية تامة- على "الدين". ذلك أن القومية-الأمة وجود اجتماعي والدين رسالة.

يُحدّد الخطاب "الحركي" الدين في حيز "الفضائل والقيم"، ومن هنا لا يرى أن هناك تضارباً ما بين القومية والدين. يحدث التضارب "حين يتحول الدين من مجموعة فضائل يتصل بالإسناد من خلالها بالمثل الأعلى إلى حركات سياسية تنفي القومية كوجود اجتماعي تاريخي، وتجاوز أن تذيب كل قوميات العام في بوتقة واحدة، بغض النظر عن لغاتها وتاريخها وأوطانها وثقافتها ومصالحها وأهدافها المختلفة"^{١٦}. فالوحدة القومية العربية هي المحرك الأول للأمة العربية وليس الوحدة الدينية، إلا أن الخطاب "الحركي" يعترف بالدين كعنصر حضاري، فيرى

أن ادس الإسلامى يختلف بالنسبة لعرب عنه بالنسبة للأمم الأخرى، ف "الإسلام تنفاضة عبّرت عن حقيقة الأمة، ومثلها العليا وعبريتها وإمكاناتها ورسالتها ونظرتها للحياة والكور والإنسان. قد كان رسالة الأمة العربية في الماضي نحو الإنسانية جمعاء " ولذلك فـ "حركة" 'تعتبر به كدين وثقافة وتشريع، وتفهمه على أنه نزعة الإنسان نحو المثل الأعلى، لا أنظمة اقتصادية و اجتماعية وثقافية ومحددة" ^{١٧}.

يشكل النموذج التنظيمي لـ "الحركة" الذي يقوم على مبدأ 'لا أنجحة ولا تيارات في التنظيم الثوري' ^{١٨} ترجمة تنظيمية لهذا المفهوم الكلوي للأمة بوصفها "وحدة اجتماعية تامة" لا يؤثر تضارب المصالح الاقتصادية في تمامها. ومن هنا تتجسد "وحدة الأمة" أكثر ما تتجسد على مستوى التعبير التنظيمي بالمنظمة الحديدية المتناسكة، التي تقوم على نموذج الحارس القومي الذي يفنى في الأمة كما يفنى الصوفي في الله، بل ليس "بمجتمع المؤمنين" أو شكل "الأخوية" الذي كانت عليه "الحركة" في طورها القومي التقليدي سوى مجتمع الأمة المكثف بحد ذاته في نفى حالات تجسيده.

تعدو الفروق بين المفهوم "الحركي" لـ "الأمة" وما يطابقه من نموذج تنظيمي يقوم على الحارس القومي أو النخبة المصطفاة وبين المفهوم "السعادي" لذلك (نسبة إلى انطون سعادة مؤسس الحزب السوري القومي الاجتماعي) مجرد فروق على مستوى البنية السطحية أو الظاهرة. إذ يصدر هذان المفهومان عن "باراديغم" أو نموذج بنيوي واحد هو "باراديغم" أو نموذج المفهوم الكلوي للأمة. بل إن كتاب 'مع القومية العربية' يحدد مثل سعادة تماماً أربع وحدات "في الوطن العربي هي: اهلال الخصيب ووادي النيل، والمغرب العربي، والجزيرة العربية. إلا أنه إذا كان سعادة يرى أن كل مجتمع طبيعي من هذه المجتمعات يشكل أمة، وفق ترسيمته في المجتمع-الأمة ومن هنا يقول بالأمة السورية في إطار الأمم العربية، فإن الخطاب "الحركي" يعتبر هذه "الوحدات" الأربع معاً متحداً اجتماعياً قومياً تاماً. ويقوم هذا المتحد عند "الحركة" وعند "سعادة" في أن على الوحدة التاريخية الاجتماعية وليس على الوحدة العنصرية أو الوحدة الدينية. ويرى كل منهما أن الأمة "وحدة اجتماعية تامة". والواقع أن دروزة يستعير هذا المصطلح من سعادة في "نشوء الأمم" ^{١٩}.

لقد تسرّت مفاهيم سعادة إلى الجهاز النظري "الحركي" عبر "الوعي القومي" لقسطنطين رريق فيردُ زريق في "الوعي القومي" على سعادة بقدر ما يمتصه ويحوّله قومياً عربياً. وكما يقول "لبرت حوراني" إنه غالباً ما يحدث في الجدل أن يتأثر طرف بالآخر، ويمتص أطروحاته مدرجاً إياها في خطابه من حيث أنه يتصدى لها فيصبح المجادل أقرب إلى خصمه مما يظن ^{٢٠}.

إلا أن هذا الامتناع في إطار الجدل يتأسس مرجعياً على حقيقة أن "باراديفم" أو نموذج مفهوم الأمة كـ "وحدة اجتماعية تامة"، هو واحد لدى رريق وسعادة، ويجد مرجعه في النظرية التاريخية الألمانية التي تشرب كل منهما بها، وأعاد إنتاجها في ضوء مفهوم "الوحدة التاريخية الاجتماعية" وليس مفهوم "الوحدة العنصرية".

إلا أن تمييز "الحركة" وإن كان هنا من الباب الاصطلاحي وليس من الباب الإيديولوجي، ما بين الوحدات الأربع: اهلال الحصيب، وادي النيل، الجزيرة العربية، المغرب العربي، مستقى من سعادة مباشرة. إذ انفرد الخطاب "الحركي" عن الخطاب القومي العربي في الخمسينات، باستخدامه التأييدي لمصطلح "اهلال الحصيب" في الوقت الذي كان فيه هذا المصطلح قد أحد يحمل في حد ذاته لدى البعث مثلاً دلالة مزدولة ومشبوهة قومياً بحد ذاتها. ولعله قد نشأ نوع من التوافق الإيديولوجي والسياسي الموضوعي ما بين مفهوم "السوري القومي الاجتماعي" لوحدة "اهلال الحصيب" ومفهوم "حركة" هذه الوحدة، فعلى المستوى السياسي لا يوحد أدبي تناقض. ونتيجة ذلك كانت فلسطين بالسمة "للسوري القومي الاجتماعي" هي سورية الجنوبية متلما هي في خطاب "الحركة" جزء لا يتجزأ من "اهلال الحصيب" العربي.

يفسر ذلك لنا أن بعض الشخصيات القومية التي كانت قريبة من "الحركة" في النصف الأول من الخمسينات، مثل شخصية وصفي التل الذي كان يكتب في مجلة "الرأي" ويعتقد البعض أنه كان عضواً في "الحركة"، لم يجد تناقضاً في مسح ولائه لـ "الحركة" ولـ "السوري القومي الاجتماعي" في آن^{٢١}.

ثالثاً - نظرية المرحلتين

يمكن احتزال الطور القومي التقليدي لـ "الحركة" إيديولوجياً بما يمكن تسميته تحاوراً بـ "نظرية المرحلتين". كانت هذه "النظرية" نتاج تفكير جماعي لسواة القيادية المؤسسة لـ "الحركة"^{٢٢}، إلا أن الصياغة المنظومية لهذا المفهوم ترتبط باسم الحكم دروزة عضو أول لجنة تنفيذية أو قيادة قومية لـ "الحركة". وقد كتب الحكم دروزة وثيقتين إيديولوجيتين من أهم الوثائق الإيديولوجية لـ "الحركة" هما: "مع القومية العربية"^{٢٣} (١٩٥٧) و "الشيوعية الخفية ومعركة العرب القومية" (١٩٦١). وبين هاتين الوثيقتين كان مع "القومية العربية" أول وثيقة إيديولوجية متكاملة أصدرتها "الحركة".

لا يوارى الدور الإيديولوجي الذي لعبه الحكم دروزة في صياغة الخطاب النظري للحركة طوال طورها القومي التقديدي في الخمسينات سوى الدور الذي لعبه محمد إبراهيم في صياغة هذا الخطاب خلال طورها الاشتراكي العربي في الستينات.

ولد الحكم محمد علي دروزة عام ١٩٣٣ في نابلس، واضطر والده للفرار مع شقيقه المناصل والمؤرخ الفلسطيني الكبير محمد عزت دروزة إلى دمشق، إثر قمع السلطات الانتدابية الإنكليزية لثورة ١٩٣٦ وتنكيلها بقادتها وبفيها هم. وفي دمشق حيث عمل والده في التجارة. تلقى الحكم دروزة دروسه الابتدائية في مدرسة "الفرير"، ودروسه الثانوية في الكلية الأميركية بدمشق، ثم انتسب عام ١٩٥٣ إلى الجامعة الأميركية ببيروت، حيث غدا للتو أحد قادة التنظيم السري لـ "الحركة" المسيطر على جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة. وبسبب مسؤوليته عن المظاهرات الطلابية ضد حلف بغداد، فإن إدارة الجامعة الأميركية فصلته في تموز ١٩٥٤ مع أربعة طلاب فياديين آخرين، حيث أتم دراسته في جامعة القاهرة، وتخرج من قسم علم الاجتماع فيها عام ١٩٥٦، وشرع بدراسة الماجستير من دون أن يكتمها. وفي المؤتمر الأول للحركة في ٢٥ ك ١٩٥٦ في بيروت، تم تشكيل الحكم دروزة في عضوية أول لجنة تنفيذية قومية لـ "الحركة". عمل دروزة إبان الجمهورية العربية المتحدة مديراً لمكتب الخليج العربي والجنوب العربي في الإقليم الشمالي، وحين قامت حركة ٨ آذار في سورية تولى رئاسة تحرير صحيفة "صوت الجماهير"^{٢٤} التي أصدرتها "الحركة" كصحيفة علنية ها في سورية، إلا أنه إثر اضطرابات ٨ - ١٠ أيار ١٩٦٣ "الناصرية" احتجاجاً على تسريح الضباط "الناصرين"، أقفل العميد أمين الحافظ الصحيفة وسحب ترخيصها واعتقل الحكم في سياق إعلاقه لمكاتب "الحركة"^{٢٥}.

تقوم "نظرية المرحلتين" على التمييز ما بين مرحلتين "النضال القومي" و"النضال الاشتراكي"، وتفصل "مراحلياً" ما بينهما في ضوء تحديدها للتناقض الأساسي. فتتمحور مرحلة "النضال القومي" أو "مرحلة التحرر السياسي" حول مهام تصفية "الاستعمار والتجزئة والاغتصاب اليهودي"^{٢٦} بقدر ما تتمحور مرحلة "النضال الاشتراكي" أو "مرحلة التحرر الاجتماعي": "حول مهام "بناء المضمون الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي اعام للمجتمع العربي"^{٢٧}.

وإذا كان "البعث" يربط ما بين "المرحلتين" فإن "الحركة" في اندفاعها لتتميز التنظيمي والإيديولوجي والسلوكي عن "البعث" "تفصل" ما بينهما "مؤقتاً" محددة "استراتيجية" "الحركة" بإحراز مهام "النضال القومي" أو "التحرر السياسي" وتعليق مهام "النضال الاشتراكي" أو

"التحرر الاجتماعي" على مدى إنجازها وإتمامها. إذ لا يمكن وفق [ذلك تحقيق] مهام 'التحرر الاجتماعي' / النضال الاشتراكي قبل تحقيق مهام "التحرر السياسي" / "النضال القومي". ف "لا نستطيع أن نتقل من هذه المرحلة الأولى [التحرر السياسي] إلى المرحلة الثانية >التحرر الاجتماعي> وإقامة المضمون الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي، قبل تحقيق الوحدة والتحرر وإثارة كهدف قرية لهذه المرحلة"^{٢٨}.

يعني ذلك أن "استراتيجية هذه المرحلة ما زالت تختم بوضوح كون الاستعمار والصهيوية والرجعيين والعملاء هم العدو الأول"^{٢٩} وأن "التخطيط النضالي السليم هو: عدم جعل القوى المعادية الداخلية هي العدو الأول والتناقض الفرعي هو التناقض الرئيسي لكيلا تتحول المعركة العربية إلى معركة داخلية"^{٣٠}. وبالتالي "يجب أن تحشد كافة إمكانات الأمة" "لإيجاد الكيان العربي الواحد المحرر" وتحقيق "تماسك الجبهة الداخلية" ف "لا يجوز للنضال في هذه المرحلة أن يتحول إلى نضال اقتصادي يدور في جدران المحتج أو يضطر لأن يحارب على جبهتين داخلية وخارجية" "يعتقد أن مشكلته الرئيسية مع صاحب العمل، بينما مشكلته الرئيسية مع الاستعمار"^{٣١}.

توحي "الحركة" أن "نظريتها" لا تنكر "النضال الاشتراكي" أو "التحرر الاجتماعي" حسب تعبيرها، بل تقوم على ما تسميه بـ "أسلوب المرحلة في النضال"^{٣٢}. غير أن "نظريتها" البسيطة هذه، كانت تضم موقفاً إيديولوجياً عدائياً من "الاشتراكية"، ويفسر ذلك أنها كانت تفضل باستمرار استخدام تعبير "تضارب المصالح الاقتصادية" و "النضال الاقتصادي" بدلاً من تعبير "تضارب المصالح الطبقية" و "النضال الطبقي". فقد كانت "الاشتراكية" من أبرز مآخذ النواة القيادية المؤسسة على "البعث" ومثار خلاف بينها وبينه^{٣٣}، كما وجدت هذه النواة أنه من السابق لأوانه رفع شعار الاشتراكية^{٣٤}. وتعكس هذه المآخذ والتعابير التكوينية الطبقية والاجتماعي-الإقطاعي-البورجوازي المدين لمعظم أعضاء النواة القيادية المؤسسة أكثر مما تعكس قولاً مؤجلاً بالاشتراكية. ويعتقد مصطفى دندشلي أن إحلال "الحركة" لـ "النار" محل "الاشتراكية" عند البعث، كان مدفوعاً بإظهار "الحركة" لمعارضتها لـ "البعث" وإعطائها الأولوية للقضية الفلسطينية، و"اعتبار الاشتراكية ضارة وخطرة في المرحلة الراهنة"^{٣٥}.

طبقاً لهذه "النظرية" البسيطة ذات المرحلتين، حددت "الحركة" أهدافها بالقضاء على التجزئة (وذلك بالوحدة العربية) والقضاء على الاستعمار (وذلك بالتحرر) والقضاء على إسرائيل (وذلك بالتأثر). من هنا جمعت "الحركة" هذه الأهداف في منظومتها الثلاثية: وحدة، تحرر، تأثر. تترابط هذه الأهداف وفق منطق "الحركة" إلا أن مقياس هذا الترابط هو "لوحة"

'بحيث يدور نضال التحرر والثأر في نطاق نضال الوحدة'^{٣٦}. ويفسر ذلك أن "الحركة" اعتبرت "الوحدة" تقدمية دائماً حتى لو كانت وحدة عروش، فارتفعت في أوساطها وأدبياتها شعارات "الوحدة بأي ثمن" و "الوحدة أولاً والوحدة آخراً، والوحدة قبل كل شيء وفوق كل شيء" و "الوحدة طريق التحرر ومفتاح لكل المعضلات التي يواجهها المجتمع العربي"^{٣٧}. إذ أن 'الكيانات علة النكبة وسببها الأساسي الأول'^{٣٨}.

رابعاً- الصهيونية والاستعمار

أبكرت 'الحركة' في طورها القومي التقليدي، أي فارق بين "اليهودية" و"الصهيونية" و"إسرائيل"، واعتبرت أن "اليهودية" محايثة لـ "الصهيونية" في وحدة بنيوية جوهرية لا تقبل الانفكاك، وأن اليهودي هو صهيوني بالضرورة، فـ "لا فرق بين اليهودية والصهيونية"^{٣٩}. بل هما "سमान لمسمى واحد ومضمون واحد"^{٤٠}. إذ أن 'الصهيونية ملتزمة باليهود وبديهم وهي جزء من تفكير أي يهودي، يرصعها طفلاً ويسير بهديها روحياً'^{٤١}، ووفق درس مرشدها الروحي علي ناصر الدين: "ليس في اليهود غير صهيوني". من هنا طالبت "الحركة" الحكومات العربية بطرد "اليهود الجواسيس من الوطن العربي، ومصادرة أموالهم والتكثيف لكل بذل منهم" بوصفهم "الأعداء التاريخيين"^{٤٢}، للأمة، بقدر ما طالبت "بطرد اليهود من فلسطين أو إفنائهم فيها"^{٤٣}، فـ "قضيتنا في فلسطين هي قضية وجود أو عدم وجود، إما أن نكون وإما أن نكونوا"^{٤٤}.

وقد طابقت "الحركة" ما بين "اليهودية" (وهي دين) و"الصهيونية" (وهي حركة قومية عصرية توسعية استيطانية) و"إسرائيل" (وهي دولة)، بقدر ما ميّزت بين اليهودية/الصهيونية/إسرائيل- وهم كل واحد في خطاب الحركة- وبين 'الاستعمار'. فـ "الاستعمار شيء واليهودية شيء آخر"^{٤٥}. واليهودية هي غير الاستعمار. إنها عدو آخر وليس صورة عنه أو ظاهرة من طواهره' وهما "شيئان مستقلان منفصلان عن بعضهما"^{٤٦}.

من هنا تشدّد الوثائق الإيديولوجية "الحركية" وحتى أواخر الخمسينات، على أننا نخطئ كثيراً إذا نحن اعتبرنا الاغتصاب اليهودي لأرضنا كالسيطرة الاستعمارية القائمة في الوطن العربي. لأن لسيطرة الاستعمارية والاغتصاب اليهودي يختلفان من حيث الأصول التي يتركز إليها كل منهما ويستمد بقاءه، كما يختلفان من حيث الأهداف التي يعمل كل منهما على تحقيقها"^{٤٧}. أما أساس التمييز بين "الاغتصاب اليهودي" و"الاستعمار"، فيكمن في اختلاف "الأصول التي يتركز كل منهما"^{٤٨} عليها. فالاستعمار نظام اقتصادي رأسمالي حديث سائر إلى

التفصيص والانكماش السريع والروا، أما "الاجتصاب اليهودي" فيجد أساسه في "دعوى قومية دينية، فهو يقوم على أساس أن الأرض العربية في فلسطين، بل والأرض العربية من الممرات إلى النيل هي حق تاريخي لليهود، وأن الشعب العربي فيها هو شعب دحيل عليها، يجب أن يصرد ليحل محله الشعب اليهودي الأصلي صاحب الشرعي لتلك الأرض"^{١٩}، فـ "الاجتصاب اليهودي لم يقم إذن نتيجة التضخم الرأسمالي والاقتصاد الاحتكاري .. وأساسه ليس مادياً صرفاً، وأهدافه ليست مادية صرفة كالاستعمار وإنما يستند .. إلى ارتكازات تختلط فيها العوامل سروحية الدينية بالعوامل القومية والمادية" و "كما تختلف أصول السيطرة الاستعمارية عن أصول الاجتصاب اليهودي، فكذلك تختلف أهداف الاجتصاب اليهودي عن أهداف السيطرة الاستعمارية"^{٢٠}.

أما العلاقة بين "الاجتصاب اليهودي" و "الاستعمار" فهي علاقة تقوم على "التشارك في المصالح". يعني ذلك أنها ليست علاقة ضرورية، إذ أن هذا "التشارك" "لا يعني مطلقاً أن الاستعمار والخطر اليهودي شيء واحد. إنه التقاء في المصالح الواحدة، وليس اندماجاً في بوعية واحدة"^{٢١}. ورغم أن مواجهة 'الحركة' للأحلاف الاستعمارية، وكشف العدوان الثلاثي عن الارتباط 'الفج' ما بين إسرائيل والدول الاستعمارية القديمة، وإمعان 'الحركة' بفصح "السياسة العربية-الأميركية في الخمسينات التي تهدف ومتى بعض تحليلات "الحركة" إلى ضمان 'أمن إسرائيل بـ 'فرض الصلح على العرب"^{٢٢}، كان يفترض نظرياً تعديل "الحركة" لـ "ترسيماتها" الماذجة المسطحة، فإن استمرار "الحركة" حتى عام ١٩٥٨ في تأكيد "ترسيماتها" والمضي بعيداً في التنظير لها وأدلتها وتأسيسها نظرياً ومنهجياً^{٢٣}، يبين أنها لم تر ذلك إلا في سياق ما تسميه بـ "التشارك في المصالح" ما بين "الاجتصاب اليهودي" و "الاستعمار". غير أن أحداث الخمسينات الساخنة نفسها كان لها في المقابل تأثير موضوعي على تشكيل الحيل الثاني من "الحركة" بالصلاحيات النظرية لمطابقة "الحركة" ما بين "اليهودية" و "الصهيونية" وهو ما انعكس في تقرير "لجنة الفكر" في "الحركة" عام ١٩٥٩ الذي تضمن لأول مرة تمييزاً بين "اليهودية" و "الصهيونية"^{٢٤}، مشككاً بالسلامة النظرية مسلمة "الحركة" في أن "كل يهودي صهيوني ولا يعكس". وكان هذا التقرير بمثابة نذير بانقلاب نظري في ترسيمة "الحركة" الإيديولوجية والسياسية، ستولى حركات "الحركة" اللاحقة وتناقضاتها إبان اندراجها في المجرى 'المصري' شرحه وتعيينه.

خامساً - الثأر

صاغت "الحركة" مفهوم "الثأر" تحت تأثير كتاب مرشدها الروحي علي ناصر الدين "الثأر أو محو العار" فيمثل الثأر/العار في هذا العنوان ثنائية قطبية يرتد كل طرف منها سيميويتيقاً إلى الطرف الآخر. أي يستدعيه وبطلنه ويتضمنه بشكل محايث من منظور النية العميقة المؤكدة له. من هنا ترادف "الحركة" سيميويتيقاً ما بين "النكبة" و"العار"، في نوع مما يمكن تسميته بالمرادفة المعكوسة، التي يدل فيها كل طرف من طرفي الثنائية القطبية على الطرف الآخر سلباً أي بما ينفيه.

طبقاً لهذه المرادفة السيميويتيقية، تؤكد "الحركة" أن "النكبة" كما يفهمها عار لحق أمتنا^{٢٦}، وهي "العار الذي أصاب كرامة الأمة في الصميم"^{٢٧}، ولن "يزيل العار عن جبين الأمة بأجمعها"^{٢٨}، سوى "الثأر" الذي يمثل "حلاً وحيداً لاستعادة الكرامة المهانة والشرف المهذور والحق المكتسب.. وآمنت به.. طريقاً نحو العار" فـ "الثأر شعور بالعار وانتفاضة لغسل العار"^{٢٩}. ويتضح جلياً هنا أن هذه المرادفة السيميويتيقية تمتص ترسيمة ناصر الدين: "الثأر أو محو العار" وتعيد انتاجها بشكل جديد، بشكل تغدو فيه "النكبة" "عاراً" شخصياً يتوجب على كل عربي محوه بـ "الثأر"، فيكون "الثأر" هنا بلغة الفقهاء فرض عيب على كل عربي لا مرض كفاية.

ينطوي مفهوم "الثأر" هذا في خطاب "الحركة" تبعاً لذلك على ثلاثة معانٍ أساسية هي: "الكرامة" و"القوة" و"الجزدية":

١ معنى "الكرامة" القومية الذي يجد أسسه الراسخة وفق خطاب "الحركة" في "التقاليد والعادات" العربية التي تؤكد على "غسل العار" فـ "إذا كان الثأر لا يعيد الحياة للمقتول، فإنه غسل للعار، واسترداد للكرامة" ولا تحفي "الحركة" المصامين القبلية التقليدية لهذا المعنى لـ "الثأر" بل تؤكد عليها فـ "كان العربي إذا ما قتل قريب له أو فرد من أبناء عشيرته -مثلاً- متأثر حياته كلها. كان لا يهدأ ولا يستقر ولا يستكين حتى يثأر من القاتل"، "كان العربي يشعر أن قتل أحد أفراد عشيرته هو استخفاف به واحتقار له.. كان يشعر أنه يظل دليلاً خافض الرأس ما لم يثأر"^{٣٠}.

٢ - "معنى القوة" فـ "الثأر" هو القوة بأعمق معانيها، والإيمان بالقوة طريقنا لتحقيق أهدافنا القومية. يتقاطب مفهوم "القوة" هنا سلباً مع مفهوم "الانحلال". فالواقع الذي هزم هو واقع "الضعف" و"الانحلال" و"التفسخ" في حين أن صورة الحارس القومي الفدائية هي صورة "التماسك" و"الصلابة" و"القوة" و"الثقة بالذات". من هنا فإن "أول درس نتعلمه من النكبة

هو الإيمان بالقوة والسعي لتحقيقها في مختلف مجالات الحياة ' حياة الفرد وحياة المجموعة " ويتج عن ذلك أن " القوة هي وحدها التي تحل قضية العرب في فلسطين وتقضي على الخطر اليهودي، وأنه من الغاوة أن نشد حلاً لمشكلتنا في فلسطين عن غير هذا الطريق " ^{٦٠} طريق "الحديد والدم والنار". ويعني ذلك قلب الوطن العربي إلى معسكر يكون فيه كل -رجل وامرأة- جندياً قوياً مستعداً للمعركة'. ويفسر ذلك أنه كانت تعلقو كلمة "الثأر" في اسم المجلة التي كانت تصدرها "الحركة" بهذا الاسم، صورة فدائي، يمتشق بندقية، وعلى رأسه خوذة، وفي وجهه تقاسيم احناف والغضب

٣- معنى الراديكالية أو "الإيمان بالحلول الحذرية الحاسمة" و "استئصال المشكة من جذورها" وليس من "أمورها الثانوية المرعية". "وتترجم "الحركة" هذا المعنى بـ "استئصال الخطر اليهودي وحفظ الحق العربي كاملاً غير مقوص" ^{٦١}. وذلك عن طريق "سحق الدولة اليهودية وقذف اليهود خارج فلسطين أو إفناؤهم فيها" ^{٦٢}.

من هنا تتواتر في خطاب "الحركة" تعابير مثل "الثأر شعور بالعار وانتفاضة لعسل العار، الثأر وعي سليم لطبيعة الخطر اليهودي، وإدراك عميق لمعنى النكبة" ^{٦٣}. و"الثأر هو الحل الوحيد" و"لا حل إلا بالثأر" و"الثأر لا الصلح هو الحل الوحيد لقضية فلسطين"، ويتضح جلياً الوضيفة التحريضية والإثارية والتعوية هذه التعابير-الشعارات، التي تستمد قوتها التأثيرية من اعتمادها على أسلوبية التوتر العاطفي والروحي والنفسي في سياق الآثار الكارثية التي حلفتها النكبة". ويفسر ذلك أن البنية النفسية للطلاب كانت الأكثر تداولاً وتصريفاً لهذه الشعارات، التي تحولت إلى نوع من العملة الرمزية ميزت "حركة" عن غيرها. إذ لم تكن "حركة القوميين العرب" في طورها القومي التقليدي سوى نمط نموذجي من أنماط "حركات الشباب" القومية منغمسة في جو الطلاب.

يتضح الطابع الوظيفي لـ "البراديفم" "الحركي" الإيديولوجي. ومن هنا تتحدد حملة منتجات هذا "البراديفم" بالوظيفة الأساسية التي تصدت "الحركة" لها وهي وظيفة: الثأر أو استرجاع فلسطين بتحقيق الوحدة العربية. ويفسر ذلك بساطة الجملة النظرية "الحركية" ومباشرتها وعاطفيتها وتوحيها القصدي لتحقيق تأثير انفعالي، يترتب عليه أداء سلوكي. إذ كان هاجس "الحركة" وظيفياً صرفاً يُعنى بـ "إحادة التنفيذ" أكثر من "إحادة الجدل والنقاش" ^{٦٤}. ويفرض مثل هذا الهاجس عادة في المنظمات الحوية السرية الصغيرة من طراز "الحركة" احتقاراً ضمياً للفكر النظري بوصفه ثرثرة إيديولوجية، وإعلاءً لشأن السلوك والعمل والتنفيذ، واعتناءً

خاصاً بإجراءاته إلى درجة أن "الحركة" تخطت المفهوم الإجرائي لـ "السرية" إلى "عبادة السرية" ذاتها.

هوامش الفصل الرابع

- (١) د. مع ريادة، تقويم حركة القوميين العرب في مراحلها الأولى، ندوة: القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٣، غور ١٩٨٤، ص ١٩٨٤، ص ٣٣٠. قارن: حسين معلوم، الليبرالية في الفكر العربي، المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ص ١، ١٩٩٢، ص ٧٦.
- (٢) اتحاد بحثات الكويت، مع القومية العربية، القاهرة، ١٩٥٧.
- (٣) الحكم درورة، الشيوعية المحمية ومعركة العرب القومية، دار المحرر الجديد، بيروت، ط ١، ١٩٦١ - تركد الثقافة الشعبية الداحلة المتواترة أن "حركة" كُتبت الحكم درورة بكتابة هـ الكتاب بآء على طبع عند الناصر وقد كتبه برصعه رئيساً لـلجنة الفكر في "الحركة" عام ١٩٦١ وهي لـحة ميثقة عن اللـحة الشعبية القومية، ويؤنسها أحد أعضائها. وكان هـذا الكتاب مع الكتاب الآخر الذي كتبه درورة "مع القومية العربية" جزءاً من البرنامج التنفيذي الداخلي في الحركة حول التطور القومي التنفيذي.
- (٤) درورة، المصدر السابق ص ٢٣.
- (٥) درورة، المصدر السابق ص ٩٧.
- (٦) درورة، المصدر السابق، ص ٢١.
- (٧) درورة، المصدر السابق، ص ٢١.
- (٨) درورة، مع القومية العربية، ص ١٠.
- (٩) درورة، الشيوعية المحمية، ص ٢٣ - ٢٤.
- (١٠) درورة، المصدر السابق، ص ١٩.
- (١١) درورة، المصدر السابق، ص ١٩.
- (١٢) درورة، المصدر السابق، ص ١٣.
- (١٣) قارن: درورة، المصدر السابق، ص ١٦.
- (١٤) المصدر السابق.
- (١٥) مع القومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ - ٧٩.
- (١٦) درورة، مع القومية العربية، ص ١١١.
- (١٧) درورة، المصدر السابق، ص ١١٥.
- (١٨) حركة القوميين العرب، المبادئ التوجيهية، لمنذ السابع
- (١٩) من رسالة وجهها محمد المرحان إلى الباحث في ٢ ٤ ١٩٩٦.
- (٢٠) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٣٩٨ - ١٩٣٩، دار النهار، ص ٣، بيروت ١٩٧٧، ص ١٧٨.
- (٢١) قارن: أشرف سرور، الخطر الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي النـل السياسية، ترجمه عن العربية، جودوت سعيد، أرمسة، ط ١، عمان، ١٩٩٤، ص ٧ - ٨.
- (٢٢) مؤاد مصر، حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (حوار)، هاي لايت، لندن، ١٩٨٣، ص ٤٦.
- (٢٣) صدر "مع القومية العربية" لأول مرة عام ١٩٥٧ باسم "اتحاد بحثات الكويت" وتمويلها في القاهرة. وطبقاً لمقالة شخصية مع عبد الله البليازي، في ١٠ - ١٢ - ١٩٩٥ في الكويت، فإن من كتبه هو الحكم درورة ولم يكن لحامد الجبوري عصر القيادة القومية دور فيه إلا أن الحركة أصدرت الطباعات الجديدة للكتاب باسمي الحكم درورة وحامد الجبوري، ويشير د. مع ريادة إلى أن الدافع لإصافة اسم الجبوري، هو محاولة الحركة إبراز وجه عراقي لها. انظر: مع ريادة: مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
- (٢٤) قارن: بـ: محمد عمر حمادة، أعلام من فلسطين، ج ٢، دار فنية، دمشق، ط ١، ١٩٨٨، مدفـة لحكم درورة
- (٢٥) رهبر مارديني (رسالة صحفية)، الأسبوع العربي، العدد ٢٠٥، الاثـنبر ١٣ أيار ١٩٦٣، ص ١٥.

- (٢٦) درورة، مع القومية العربية، ص ١٧١ قارن محسن إبراهيم وهاني الهدي، إسرائيل، فكرة، حركة، دولة، دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٥٨، ص ٤.
- (٢٧) درورة، مع القومية العربية، ص ١٦٩.
- (٢٨) درورة، مع القومية العربية، ص ١٦٦-١٦٧.
- (٢٩) درورة، الشيوعية محلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠.
- (٣٠) درورة، المصدر السابق، ص ١٠.
- (٣١) درورة، مع القومية العربية، ص ١٦٩.
- (٣٢) مع القومية العربية ص ١٦٩، قارن محسن إبراهيم، لماذا منطحة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من العاشية إلى الناصرية، دار الصبغة، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٨ وبحكم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ وبالكيس، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.
- (٣٣) جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
- (٣٤) حكيم الثورة، ص ٤٦.
- (٣٥) د. مصطفى دندشلي، حرب البعث العربي الاشتراكي: ١٩٤٠ - ١٩٦٣، ح ١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ث ٢، ١٩٧٩، ص ١١٢.
- (٣٦) درورة، مع القومية العربية، ص ١٦٦.
- (٣٧) رمانة مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٤ قارن به محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (٣٨) هاني الهدي ومحسن إبراهيم، إسرائيل، فكرة .. حركة .. دولة، دار الفجر الجديد، بيروت ١٩٥٨، ص ٤.
- (٣٩) أ. ب. لعدد ٦٩، السنة الثانية، الثلاثاء ١٥ أيار ١٩٥٦، ص ٧.
- (٤٠) هاني الهدي ومحسن إبراهيم، ص ٣٠ و ص ٩٤.
- (٤١) الهدي - إبراهيم، المصدر السابق، ص ٣٠ - ٣١.
- (٤٢) الثأر، عدد ٣، الخميس ١٢/٤/١٩٥٤، ص ٨.
- (٤٣) الثأر، عدد ١٨ حزيران ١٩٥٣، أوردته الثأر، عدد ٢، السنة الثالثة، ١٢/٤/١٩٥٤.
- وقارن ب. الثأر، عدد ٥١، السنة ٥٥، الخميس ٢٧/٤/١٩٥٧، ص ١ قارن بالثأر، عدد ٥٠، السنة ٥٤، الخميس ٢٧/٤/١٩٥٦، ص ١.
- (٤٤) مع القومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢.
- (٤٥) الهدي - إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٩٧.
- (٤٦) الهدي - إبراهيم، المصدر السابق، ص ٩٧.
- (٤٧) درورة، مع القومية العربية، ص ١٠٠.
- (٤٨) درورة، المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٤٩) درورة، المصدر السابق، ص ١٠١.
- (٥٠) درورة، المصدر السابق، ص ١٠٢. قارن بهدي - إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٩٦ - ٩٧.
- (٥١) درورة، المصدر السابق، ص ١٠٣.
- (٥٢) الثأر، عدد ١٤، ٢١/٢/١٩٥٧، ص ٦، والثأر، العدد ٢٠، السنة ٣، الخميس ٧/٤/١٩٥٥، ص ٥ والثأر، عدد ٧، السنة ٣، الخميس ٦/٤/١٩٥٥، ص ٥.
- (٥٣) نصر كتاب بهدي - إبراهيم، مصدر سبق ذكره، والذي صدر عام ١٩٥٨.
- (٥٤) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ - ٧٥.
- (٥٥) بهدي - إبراهيم، إسرائيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣.
- (٥٦) درورة، الشيوعية محلية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.
- (٥٧) الثأر، عدد ١٠، ٢٤/١/١٩٥٧، ص ٥.
- (٥٨) الثأر، عدد ٦٩، ١٥ أيار ١٩٥٦، ص ١ و ص ٨.
- (٥٩) الثأر، ٣٢، السنة الرابعة، الخميس ٢٨ حزيران ١٩٥٦، ص ٤١.
- (٦٠) الثأر، ٤٩، السنة الرابعة، ٧ حزيران ١٩٥٦، ص ٥.

حركة القوميين العرب _____ القسم الأول

(٦١) الثأر، ٤٩، المصدر السابق.

(٦٢) الثأر، ٣/، السنة الرابعة، خميس ١٢/ ١٩٥٣، ص ١.

(٦٣) الرأي، عدد ١١٩، السنة الثالثة، ١٣/ ٥/ ١٩٥٧ ص ٨. قارن بالثأر عدد ١٩، السنة الرابعة، ٢٩/ ٣/ ١٩٥٦ ص ٥.

(٦٤) حركة القوميين العرب، للنادي التنظيمية، المبدأ الثامن.

الفصل الخامس

مفهوم الإقليم - القائمة

من العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة

سلط المد الناصري الجماهيري "العاتي" الذي أطلقه فُشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ في سياق الحرب الباردة ووصل إلى أوجه بقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ ما بين سورية ومصر، الضوء على ضعف "حركة القوميين العرب" ومحدوديتها التنظيمية وهامشيتها السياسية في الخمسينات. فباستثناء الأردن والكويت ظلت "الحركة" حتى عام ١٩٥٨ على الأقل كائناً تنظيمياً سرياً، تجهله الحياة السياسية المضطربة في المشرق العربي. ولا تظهر منه سوى أطراف محدودة، تظهر تارة هنا وتخبو هناك. ففي سورية لم يتجاوز حجم التنظيم حتى عام ١٩٦٠ أكثر من خمسة عشر عضواً^١، ومن خمسين عضواً في أقصى التقديرات، وكان معظمهم يطرح ضرورة حل "الحركة" وعدم جدواها بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة^٢. مما حدا بجورج حبش الذي كان متخفياً في عمان أن ينقل مركزه إلى دمشق كي يحافظ على نواة "الحركة"^٣. وفي العراق لم يتجاوز حجم التنظيم يوم قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عشرين عضواً^٤، في أقل التقديرات وسبعة وعشرين عضواً في أقصاها^٥، كان بعض مهم لما يزل في مقيماً في بيروت. وفي لبنان ظلت عناصر "الحركة" حتى عام ١٩٥٧، عبارة عن امتداد لنشاط الحركة الفلسطيني^٦، وانحصرت بفريق من طلبة الثانوية النشطاء الذين استهوهم الطقوس شبه العسكرية من مجيمات كشمية ونعثة شبه عسكرية^٧. وفي مصر كان تنظيم "الحركة" طلابياً محدوداً أسسه الطلاب "القوميون" الذي فصنتهم إدارة الجامعة الأميركية بيروت في أواخر ١٩٥٤ وأوائل عام ١٩٥٥، وقلبتهم الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون

العربية^٨. وتمكّن هؤلاء الطلاب من السيطرة على "اتحاد طلاب بعثات الكويت" الذي تحول إلى واجهة تنظيمية لـ "الحركة"^٩.

وبإيجاز، لم تكن "الحركة" حتى عام ١٩٥٨ حين قامت الجمهورية العربية المتحدة وتعتها ثورة تموز في العراق أكثر من "أخوية" معلقة، متواضعة الحجم تنظيمياً، ومحدودة الحضور سياسياً، بالاستثناء النسبي لفرعها في الكويت خصوصاً وفي الأردن. وقد استخدم جورج حبش تعبير 'تنظيم طلابي'^{١٠} لوصف ما نسميه بـ 'الأخوية' الخبوية السرية المغفلة.

أحسّت قيادة "الحركة" بعزلة "أخويتها" وهامشيتها السياسية، في يجتمع سياسي مفتوح، أخذ فيه "العامة" لأول مرة يتصدرون المشهد السياسي ويساهمون في صنع الأحداث "الكبرى" وتوجيهها، ومن هنا طالت قيادات الأقاليم أو الأقطار بالمصطلح البعثي، بالبحث عن وسائل جديدة لتحجيد أعمال والفلاحين والعسكريين^{١١}. وكان ذلك إيذاناً بانهايار شكلها الحسوي القديم كـ "أخوية" مغلقة مشغولة بعبادة السرية، وإعادة تأسيسه في "المجرى الناصري" الذي سيغير جذرياً بنيتها الطبقة والإيديولوجية والسياسية، ويفرضها كحركة جماهيرية، بعد الانفصال السوري (٢٨ أيلول ١٩٦١). وبكلام أحر أخرج "المجرى الناصري". "الحركة" من عزلتها النخبوية الخائفة ورجّحها في معمعان الحركة الجماهيرية لـ "العامة".

يُفسر ذلك أن أول مؤتمر لـ "الحركة" نتج عنه أول "لجنة تنفيذية قومية" عملت بمثابة قيادة قومية لـ "الشباب القومي العربي" قد انعقد في ٢٥ كانون الأول ١٩٥٦ بيروت، أي بُعيد أقل من شهر على فشل العدوان الثلاثي على مصر. وتأكيد 'العرب' لذاتهم كأمة ذات مصير واحد. وقد بنى هذا المؤتمر "شعار" وحدة مصر وسورية والأردن^{١٢}، بدلاً من شعارها التقليدي الذي يقوم على "وحدة العراق وسورية والأردن"، والذي كان يضرب جذوره في مفهوم القوميين العرب في الفترة الواقعة بين الثلاثينات وأواخر الأربعينات، لـ "العراق" كإقليم - قاعدة أو كإقليم "بروسي" لتحقيق "الوحدة العربية". وهو ما يتطلب تحليل هذه المقلّة النوعية في نمكر السياسي لـ "الحركة".

أولاً - مفهوم الإقليم - القائمة: من العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة

١ - العراق (بروسيا) العرب:

عين ميشيل عفلق عام ١٩٦٣ ما سماه بـ "الشعار التاريخي" لـ "حركة القوميين العرب" في "اتحاد سورية والعراق" وتحقيق الوحدة بأي ثمن حتى مع وجود الاستعمار ووجود المعاهدة^{١٣}. ولم يكن ما عيّنه عفلق بعيداً عن الصواب، سوى أن هذا التعبير يصح أدق ما يصح على لفكر

السياسي لـ "الحركة" في النصف الأول من الخمسينات، في حين لم يبق منه في تصور حركة سوى نوع من "طيف" أو "هوى" يشد النواة القيادية المؤسسة "نوستالجيًا" إلى مفهومها السياسي الأول لـ "العراق" كإقليم - قاعدة لتحقيق الوحدة العربية. ويُفسر هذا الطيف أو ذلك هوى، حرص جورج حبش بشكل خاص على الكيان التنظيمي المستقل لـ "الحركة" عن الجمهورية العربية المتحدة، رغم اندراجها "الطوعي" في "البحر الناصري" وتوجهها للعمل كأداة طوعية اختيارية لما سبق أن سُمّاه حبش بـ "القيادة الرسمية للثورة العربية". ومن هنا تأخر لقاء حبش ذاته بعبد الناصر إلى عام ١٩٦٤^{١٤} في حين أن فريقاً من قيادة "الحركة" التقى رسمياً بعبد الناصر نفسه لأول مرة وعرفه حبش بالطبع بعيد الانفصال، بغية طرح وجهة نظر "الحركة" بأسباب "الانفصال" وسبل تخطيه والعودة سورية إلى الجمهورية العربية المتحدة^{١٥}.

وما لا شك فيه أن تلكؤ "الحكيم" بلقاء عبد الناصر، يحد تفسيرات تتخطى التفسير الرسمي بانشغال "الحكيم" في سورية للنضال ضد "الانفصال"^{١٦} إلى حذر "الحكيم" من أية علاقة بالأنظمة بما فيها نظام عبد الناصر. وقد أكد لنا "الحكيم" هذا الحذر^{١٧}، الذي يعسر في منظورها "تلكؤه" المتعمد بقاء عبد الناصر شخصياً، وتفضيله أن يتم اللقاء بالواسطة عبر فريق قيادي تنقيته "الحركة" ولا يكون "الحكيم" في عداده. وشكل هذا التلكؤ أحد حقائق "كواليس" الصراع الناشب ما بين الجيل الثاني في "الحركة" الذي طرح "الالتحام بالناصرية" وترغمه في القيادة القومية لـ "الحركة" محسن إبراهيم وبين النواة القيادية المؤسسة التي يشكل حبش "نقطة بيكارها". وهو الصراع الذي احتدم في مؤتمر أواخر آذار - أوائل نيسان الاستثنائي الذي هدّد بشق "الحركة" بهائياً. فتبنى "الحكيم" استقلالية "الحركة" من داخل اندراجها في "البحر الناصري" بقدر ما تبنى محسن إبراهيم ومعه الجيل الثاني في "الحركة" "الالتحام بالناصرية" وبكلام آخر فإن "وساوس" الصراع في مؤتمر ١٩٦٣ كانت ما بين "الهوى العراقي" سنواة القيادة المؤسسة ونقطة بيكارها حبش وبين "الهوى الناصري" للجيل الثاني^{١٨}.

ما يهمنا من ذلك هو مناقشة جذور هذا "الوساوس" أو "الهوى" أو "الطيف" عراقي. وما لا شك فيه وفق تحليلنا أنه يضرب جذوره في النشأة الأولى للفكر السياسي للنواة القيادية المؤسسة، الذي كان يتحصر بالمراهمة على العراق كإقليم - قاعدة للوحدة العربية. يجد هذا الفكر مرجعيته في خطاب الحلقات القومية الانتلجنسية في المشرق العربي في الثلاثينات، التي رأت في اعراق منذ حصوله على "الاستقلال" ودخوله "عصاة الأمم" عام ١٩٣٢ "بروسيا" العرب. أي يصطلح بالنسبة للوحدة العربية، بما اضطلعت به "بروسيا" بالنسبة للوحدة الألمانية، وما اضطلعت به "بيمونت" بالنسبة للوحدة الإيطالية. فكانت الوحدة الألمانية درساً تتعلمه القيادة المؤسسة حين قررت "فكرة" "الحركة" صيف عام ١٩٥١^{١٩}، كما كانت الدولة النازية حتى

عام ١٩٥٦ في فكر بعض أعضاء قيادتها المؤسسة هي الدولة القومية التي لم يكن لها مستعمرات في الوطن العربي^{٢٠}.

تدو "حركة القوميين العرب" من هذه الزاوية تحديداً وحلال النصف الأول من الخمسينيات، نوعاً من امتداد للحلقات القومية الانتلجسية، التي رأت خلال الفترة الواقعة بين الثلاثينات والأربعينات في العراق إقليماً-قاعدة بروسياً للوحدة العربية، من "عصبة العمل القومي" إلى "البعث" حتى أواخر عام ١٩٤٩. ويفسر ذلك أن الراية الرمزية لهذه الحلقات برمتها، بما في ذلك "حركة القوميين العرب" لاحقاً، كانت هي راية "الثورة العربية الكبرى" (١٩١٦). إذ رأت "عصبة العمل القومي" عبر صوت علي ناصر الدين أحد مؤسسيها وقادتها، والذي عمل كمرشد روحي لـ "الحركة" في طورها التأسيسي أن "القوميين العرب يعتقدون مخلصين أن العراق سيكون بروسيا العرب" وأن "كل اتحاد لا يكون بين سورية والعراق والأردن .. وكل قطر عربي في آسيا من أركانه، يكون اتحاداً مشوشاً غير منتظم"^{٢١}. وبالتالي فإن الولاء لها للعراق كبولة "بروسية" عربية وليس لـ "الحكومة"^{٢٢}. في حير تشكل "البعث" أول ما تشكل تحت اسم "حركة نصرة العراق" (١٩٤١)، وأعلن في ١٤ كانون الأول ١٩٤٥ أن مسألة "توحيد سورية الطبيعية بمحاذاة انتزاع لحق" وأغفل "دستوره" (٧ نيسان ١٩٤٧) شكل نظام الحكم في الدولة العربية الواحدة، كي يفتح الباب أمام الوحدة ما بين "العراق" (الملكي) و"سورية" (الجمهورية)^{٢٣}. وكان يجلب مكتبه في دمشق حتى عام ١٩٥٠ تمثل نصفي لفصل الأول الذي اعتبره "القوميون العرب" "ببسماركهم"^{٢٤}. كما وقع عميد "البعث" ميشل عفلق في أواخر عام ١٩٤٩ بياناً مشتركاً مع وفد من حزب "الاستقلال" العراقي، حزب "القوميين العرب" في العراق، طالب فيه بتحقيق الوحدة السورية-العراقية^{٢٥} التي كانت مطروحة يومئذ بقوة في سورية، إنان حكم الحناوي-حزب الشعب، ويفسر ذلك تشكيل عفلق كوزير في حكومة الحناوي الداخلية للوحدة مع العراق. ومن المفيد أن نذكر هنا أن إحدى حيثيات تفكير "كتائب الفداء العربي" سلف "حركة القوميين العرب" باغتيال أكرم حوراني، كانت إعاقته للوحدة ما بين سورية والعراق^{٢٦}.

فسرت "حركة القوميين العرب" عشية انعقاد مؤتمرها الأول في ١٩٥٦ الذي تبنت فيه صيغة "وحدة مصر وسورية والأردن" بدلاً من "وحدة العراق وسورية والأردن" هوها "العراقي" أو هوى "الوحدة المشرقية" بأن العراق "كان الدولة العربية المتحررة الوحيدة، التي تعاصد بشعبها وحكومتها كل الحركات والثورات، التحررية العربية، معاضدة، ناشطة، جادة، بالدعم السياسي أو العسكري أو المالي أو الدعاوي الفكري، أو بكل أولئك معاً" و "كانت

العقيدة القومية التي يُدين بها الأحرار العرب في العراق من رجال الشعب والجيش والحكم حافظاً لتوثيق صداقتهم مع الدولة الألمانية القومية، الدولة التي كانت عدوة المستعمرين من أعداء العرب، والتي لم تكن مستعمرة لأي قصر عربي^{٢٧}.

إن وراثته النواة القيادية المؤسسة لهذا الاعتقاد، تفسر إلى حد بعيد، اقتراب الساسنة القوميين الأردنيين والفلسطينيين ممن ينتمون إلى ميراث "الثورة العربية الكبرى" من "الحركة" وكتابتهم في مجلتها "الرأي" من أمثال وصفي التل^{٢٨} وأكرم زعيتر^{٢٩}. فرغم أن "الحركة" أخذت تنفي بعد عام ١٩٥٦ صفة وصفي التل بها وأنه كان مجرد كاتب يكتب في مجلتها^{٣٠}، فإن ما كان ينشره التل كان يعبر إلى حد بعيد عن فكرها السياسي في ذلك الطور. وهو ما يفسر لنا أيضاً اندفاع فرع الحركة الأردني في البداية لتأييد الاتحاد الهاشمي^{٣١} ما بين العراق والأردن، الذي أريد له أن يكون محوراً مقابلاً لجمهورية العربية المتحدة ما بين سورية ومصر.

يمكن القول إذن إن "حركة القوميين العرب" كانت أوضح وريث في الحمسيات لمفهوم تلك الحلقات القومية الانتلحنتسوية عن الوظيفة "البروسية" للعراق. وهو ما يفسر تركيز "الحركة" حتى منتصف الخمسينات، على أن نواة الوحدة العربية تبدأ من الوحدة بين العراق وسورية والأردن، فراحت نشراتهم تشرح وتدفع عن أية وحدة بين العراق والأردن أو بين سورية والعراق أو بين الأقطار الثلاثة مجتمعة^{٣٢}. وهو ما دفع عقلت إلى وصف شعار الوحدة داك، بأنه "الشعار التاريخي" لـ "الحركة".

٢- الموقف من مشروع "الهلل الخصب":

يُفسرُ تقديس "حركة القوميين العرب" لـ "الوحدة" عموماً ولـ "الوحدة الشرقية" خصوصاً كـ "كماشة قوة" تطوق إسرائيل وتجهز عيها، عدم اعتراضها على مشروع "الهلل الخصب" أو مشروع "سورية الكبرى". ومن هنا لم تعترض "الحركة" على هذا المشروع، باعتبار أن إنحازه سيعجل في التخلص من النفوذ الأجنبي عن طريق خلق دولة عربية كبرى، فكانت مجلتها "الرأي" منبراً لهذا الرأي^{٣٣}.

ولعل ذلك يساعدنا على فهم أن مصطلح "الهلل الخصب" يتواتر عام ١٩٥٧ في أول وثيقة إيديولوجية متكاملة لـ "الحركة" هي: "مع القومية العربية" الذي كتبه الحكم درورة عضو قيادتها القومية. ويتواتر هذا المصطلح دون أية عقدة إيديولوجية أو سياسية^{٣٤}، من نوع تلك العقدة التي كانت تسم خطاب "البعث" و"الشيوعي" حين يستخدم مصطلح "الهلل

الخصيب". فإذا كان "الهلل اللخصيب" مشروعاً لـ "القوميين العرب" في أربعينيات القرن يتواصل مع الخطاب القومي العربي الذي أنتجته "الثورة العربية الكبرى (١٩١٦) فإنه بسبب ما اعتبر دعماً بريطانياً له، قد أصبح في الخمسينات مشروعاً مشبوهاً.

بهذا المعنى كان مصطلح "الهلل اللخصيب" في النصف الأول من الخمسينات، يُستخدم دون أية عقدة في خطاب حركتين متنافستين هما: "حركة القوميين العرب" و"الحزب السوري القومي الاجتماعي". وإذا كانت "الحركة" لم تعترض على مشروع "الهلل اللخصيب" باسم الأمة العربية ووحدةها، فإن "الحزب السوري القومي الاجتماعي" كان يرى فيه الإطار السيادي للدولة-الأمة السورية. يُفسّر ذلك لنا جملة التوافقات ولا نقول التحالفات التي قامت ما بين "الحركة" من جهة و"السوريين القوميين" من جهة ثانية، وبين السياسة الأردنية التي تبنت "الهلل اللخصيب" كسياسة قومية عربية لها.

كان هذا التوافق موضوعياً أكثر من أي شيء آخر، وتجسدت أطرافه بشكل مكثف، على سبيل المثال في شخصيتي وصفي التل وأكرم زعيتر في الخمسينات اللذين كانا قريين من "الحركة" وإن كان البعض يعتقد بعضوية التل فيها. ومن هنا تحددت القطيعة ما بين التل-زعيتر وبين "الحركة" في عام ١٩٥٦ حين اختارت "الحركة" إثر مؤتمرها الأول في ٢٥ ك ١٩٥٦ شعار 'وحدة مصر وسورية والأردن'. وتمخضت هذه القطيعة لاحقاً عن تحندق التل-زعيتر إلى جانب "الاتحاد الهاشمي" مقابل تحندق "الحركة" في جانب "الجمهورية العربية المتحدة" بينما ارتلق فرع الحركة الأردني في البداية إلى تأييد الاتحاد الهاشمي.

لقد كانت 'الوحدة العربية' بالنسبة لـ "الحركة" ديناً كما جاء في أحد نشراتها^{٣٦}، ومما لا شك فيه أنها كانت مؤمنة بشكل لا لبس فيه، بأن الوحدة تقدمية دائماً حتى لو كانت وحدة عروش أو وحدة حماية عروش. فأيدت رغم كل "تخوينها" للملك عبد الله، ومحاولتها إبان مرحلة "كتائب الفداء العربي" التآمر على حياته، خطوته في ضم الضفة الغربية إلى الأردن، واعتبرت ذلك "خطوة قومية صحيحة لأنها وحدت بين جزأين عربيين" و"لأن وحدة الكل تبدأ من وحدة الأجزاء"^{٣٧}. والواقع أن إجراءات الملك عبد الله في ضم الضفة الغربية إلى الأردن لم تواجه بمعارضة "فلسطينية"، إذا استثنينا الاعتراضات الجزئية والمحدودة التي عادت وتكيفت مع المضم^{٣٧}. وشكل 'القبول' الفلسطيني مصدراً من مصادر الأساس المعلن لـ "قداسة" وحدة الضممين في السياسة الأردنية، والتي تجلّت أكثر ما تجلّت في شخصية وصفي التل الحازمة، التلميذ القديم لقسطنطين زريق في الجامعة الأميركية ببيروت، وأحد كتاب مجلة "الرأي" التي أصدرتها الحركة ورجل الدولة الأردني المعروف، والقنيل الذي اغتالته رصاصات فدائسي

منظمة "أيلول الأسود" عام ١٩٧١ أمام فندق الشيراتون في القاهرة، ثاراً لـ "محارز" شهر أيلول" ضد المقاومة الفلسطينية.

٣- عبد الناصر من ضابط مغامر إلى بطل قومي

لم يكن عبد الناصر في وثائق "الحركة"، سوى ما كانه في وثائق "البعث" و"الشيوعي"، أي سوى ضابط انقلابي، معاصر، يُدكر "الحركة" أكثر ما يذكرها سمادح الديكتاتورين العسكريين السوريين من أمثال حسني الزعيم وأديب الشيشكلي. وفي الوقت الذي تظاهرت فيه "الحركة" في الجامعة الأميركية ببيروت، تأييداً لإلغاء البرلمان المصري عام ١٩٥١ لاتفاقية ١٩٣٦ البريطانية، ولحلاء القوات البريطانية عن منطقة 'القتال'، لم تزد عام ١٩٥٤ بوصف الاتفاقية المصرية-الإنكليزية حول "الحلاء" بعملية بيع للامبرياليين^{٣٨}. وكان شجب هذه "الاتفاقية" يعكس رهان "الحركة" على إلغاء الاتفاقية البريطانية-الأردنية التي شكل إلغاؤها هدفاً ستراتيجياً من أهداف مجموعة محمد الفرحان التي اندمجت في "الحركة" وساهمت بوضع نظامها لدخلي والأساسي^{٣٩}.

كان أول لقاء لـ "الحركة" بالأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، قد تم كما ذكرنا سابقاً، إثر قبول عبد الناصر لكوادر التنظيم الطلابي لـ "الحركة" الذين فصلتهم إدارة الجامعة الأميركية ببيروت، في أواخر آذار ١٩٥٤ وفي مطلع ١٩٥٥، لتظاهروهم ضد "حلف بغداد". وتوَّج عبد الناصر سياسته المناهضة لـ "حلف بغداد" بصفقة الأسلحة التشيكية في ٢٧ أيلول ١٩٥٥، لبي رأت "الحركة" فيها، موقفاً قومياً سليماً "ينقل المعركة مع الاستعمار من موقف سلبي إلى موقف هجومي عنيف" كما يشكل "انعطافاً كبيراً في تاريخنا" "تنصلب ما تأييداً شعبياً وحكومياً شاملاً لحكومة مصر"^{٤٠}.

وأخذت "الحركة" تدعو لتحويل الاتفاق والتنسيق والتضامن ما بين الدول العربية المناهضة لـ "حلف بغداد" خصوصاً وللسياسة البريطانية عموماً، مثل سورية ولسعودية ومصر والأردن ١٩٥٦، إلى اتفاقية "وحدة"، ومن هنا تحفظت على معاهدة التضامن العربي في مطلع عام ١٩٥٧ بين من أسّتهم بالأربعة الكبار أي مصر وسورية والأردن والسعودية، ورأت في بود هذه الاتفاقية "خطوات ومحاولات عرجاء لا تعني ولا تكفي، ولا تتجاوب مع إرادة الأمة الطاغية في إنجاز الوحدة الناعمة الكاملة"^{٤١}. فإثر فشل العدوان الثلاثي على مصر رأت "الحركة" أن نواة لتحقيق الوحدة العربية بدءاً من وحدة أو اتحاد مصر وسورية والأردن، أمر ممكن وضروري في آن، لتطويق "إسرائيل" والإجهاز عليها، وفق ترسيماتها: الوحدة العربية هي طريق تحرير فلسطين أو طريق الثأر بحسب تعابير الحركة. وكان إحلال "الحركة" لمصر كذقيبه-

قاعدة لوحدة العربية مكان العرق، يعكس اندراجها في "المجرى الناصري" أي في حركة الجماهير التي انبثقت عن فشل العدوان الثلاثي. فكيف تعاملت "الحركة" مع العدوان.

ثانياً- حركة القوميين العرب والعدوان الثلاثي

الانحراف في "المجرى الناصري"

إذا ما أخذنا يعير الاعتبار محدودية تنظيم "الحركة" عام ١٩٥٦ وهامشيته السياسية، فإن دور "الحركة" الجماهيري لم يحضر إلا في "إقليمين" وفق تعابير الحركة هما الكويت والأردن. اللذين تميزت فيهما بحضورها السياسي بالقياس إلى ضحالة هذا الحضور أو اعدامه في الأقطار أو الأقاليم الأخرى.

ففي الكويت، حيث كانت "حركة القوميين العرب" قد تحولت إلى غمطٍ كويتيٍّ نموذجيٍّ من أنماط "حزب أمة"، يُذكر بنوع من طبعة كويتية خاصة لـ "الكتلة الوطنية" السورية ولـ "الوفد" المصري، دعت "الحركة" باسم واجهتها الجمعياتية "لجنة الأندية الكويتية"^{٤٢}، إلى "يوم مصر" تأييداً لتأميم عبد الناصر لقناة السويس. فحشدت "الحركة" تجمعاً شعبياً حصره أكثر من ٤٠٠٠ شخص، وأرسل المجتمعون برقية تأييد للرئيس جمال عبد الناصر، عبّروا فيها عن تأييدهم لصالح الشعب العربي في مصر ضد الاستعمار العربي. ونظّمت "الدجنة" إضراباً عاماً ومظاهرات. وبثت إذاعة "صوت العرب" أخطر وسيطة اتصال جماهيري مؤثرة وفعالة في الخمسينات والستينات، البرقية التي أرسلها الدكتور أحمد الخطيب، والتي يعلن فيها نجاح الإضراب والمظاهرات التي قامت في الكويت تأييداً لمصر^{٤٣}.

لقد برز عبد الناصر في الشارع الكويتي كما في كل بلاد العرب كنوع من أولئك "القادة" العظام" الذين ينون الدول ويخلقون الأمم ويصنعون التاريخ" بلغة قسطنطين زريق المشهورة لظهور "بطل" قومي. ومن هنا وسط رياح الإيديولوجيا الجماهيرية التحريرية التي هيّجها الانتصار السياسي العربي على المعتدين، تحركت "أشعة" "الحركة" في الكويت. فقامت بتعبئة الكويتيين والعرب المقيمين في الكويت جماهيرياً ضد العدوان، ووجهت نداء إلى جميع التجار والمؤسسات التجارية بمقاصعة البضائع الإنجليزية. واعتبرت كل شخص لا يستجيب لهذا النداء حائناً وعدواً للأمة العربية. وشكّلت لجنة للإشراف على إجراءات المقاطعة، فاجتمعت بمدرء الإدارت الحكومية، وحثتهم على قطع كل أشكال التعاون مع المعتدين، وفصل جميع الإتحالير من جميع القطاعات الحكومية، وإلغاء جميع الاتفاقيات التجارية الكويتية-الإنجليزية، كما شكّلت لجنة لدعم الجيش المصري، واستطاعت هذه الدجنة خلال ثلاثة أيام أن تجمع ٢٥,٠٠٠

جبهة استرلينيًا. وقامت "الحركة" بدور كبير في قطع النفط عن الدول التي شاركت في العدوان، واستجابة لدائها، نفذ عمال ميناء الأحدي الإضراب العام. وفي العاشر من نوفمبر ١٩٥٦ حدثت عدة انفجارات قُدِّرَ عددها عشرة انفجارات في ميناء الأحدي وفي مدينة الأحدي والمقوِّع، مما أدى إلى حظر التجول ليلاً في مناطق حقول النفط^{٤٤}.

تحوّلت عيادة الدكتور أحمد الخطيب إلى مركز لتسجيل المتطوعين من الكويتيين والعرب. وتقدم الخطيب نفسه للتظاهرات التي انطلقت من مركز "الحركة" في "النادي الثقافي القومي" ومن مسجد السوق، ويذكر شاهد عيان: "والخطيب يقود الجماهير ويسير معها إلى مواقع آبار النفط وصماماته ليتأكد أن نقطة من البترول لا تسير في عروق الأنابيب. ولقد شاهدته بأمر عيني والجماهير من ورائه، وكنت معهم نسير على الأقدام في الصحراء الممتدة. والخطيب أمامنا يصحبه الشيخ عبد الله الجابر الصباح يطمئنه ويؤكد له أن نوايا الحكومة من نوايا الناس وأنهم لن يبيعوا النفط لأعداء العرب"^{٤٥}.

خلال موجة الإضرابات والتظاهرات الشعبية الكويتية ضد المعتدين، وعجز الإدارة الحكومية عن فعل أي شيء، رفض جاسم القطامي مدير عام شرطة الكويت قمع التظاهرات، وقدم استقالته للشيخ الذي قبلها بشرط عدم إعلان نصها، إلا أن القطامي أعلن الصر، وورد فيه "... لا أستطيع أن أحارب هذه الأفكار التي أنا شخصياً مؤمن بها، ومستعد للتضحية بالنفس والمال في سبيل استمرارها وبلوغ ما تصو إليه"^{٤٦}. وتضامناً مع القطامي، قدم ١٦ ضابطاً هم أكثر من نصف ضباط قوة الشرطة الكويتية استقالاتهم من الخدمة. وبهذه الاستقالة تعزرت "حركة القوميين العرب" بانتساب القطامي رسمياً إليها، وتحوله إلى واحد من أبرز الوجوه القيادية الوطنية والقومية للحركة^{٤٧}.

وفي الأردن حدثت تحولات هامة، تجلّت في استقالة أربعة وزراء من حكومة سعيد المفتي في ١٣ ك ١٩٥٥ احتجاجاً على قبول رئيسها لشروط الانضمام إلى حلف بغداد، مما أدى إلى سقوط الحكومة، وتشكيل حكومة جديدة برئاسة هزاع المجالي متحمسة للانضمام إلى حلف بغداد. غير أن حكومة المجالي في سياق الجو الوطني الأردني الساحط على حلف بغداد والاتفاقية البريطانية لم تعش أكثر من خمسة أيام، فدفع ذلك غلوب باشا وزمرة اللات إلى القيام في ٢ ك ١٩٥٦ بإقلابٍ ضد الحركة الشعبية، حل فيها البرلمان، وأتى بحكومة سعيد الرفاعي التي قامت باعتقالات واسعة في أوساط القوميين والوطنيين، أدت إلى احتدام الصدامات ما بين الحركة الوطنية و بوليس، وتشكيل محكمة عسكرية استثنائية برئاسة غلوب باشا لمحاكمة جنود جيش العربي الذين رفضوا إطلاق النار على المتظاهرين. إلا أنه وتحت ضغط تنظيم "الضباط الأحرار

في الجيش الأردني الذي كان قوامه الأساسي مرتبطاً من الناحية التنظيمية بالبعث^{٥٨}، كما كانت "الحركة" على اتصال به^{٥٩}، وتمكنت من تجنيد بعض ضباطه المتنفذين الذين سرعان ما سرحوا من الجيش إثر الانقلاب الفاشل في أواخر الخمسينات^{٦٠}، وفق متابعة الكبيسي، فإن الملك الشاب حسين أقال في ٢ آذار ١٩٥٦ غلوب باشا، وصرف الضباط الإنكليز من الخدمة، وعين في ٢٤ أيار ١٩٥٦ علي أبو نوار رئيس تنظيم 'الصباط الأحرار' رئيساً لأركان الجيش.

أيّدت "الحركة" السياسة الوطنية الحكومة الأردنية بعد إقالة غلوب باشا، والتي تجلّت في توقيع اتفاقية عسكرية مع سورية ومصر، واتفاقية للتعاون الاقتصادي مع السعودية ومصر وسورية^{٦١}. وأخذت "الحركة" تتحدث بتأثير ذلك عن "الكتلة العربية المتحررة" المؤلفة من مصر وسورية والأردن^{٦٢}. وفي هذا المناخ شاركت "الحركة" بقائمة رابعة في انتخابات ٢١-١٩٥٦. ونشطت هذه القائمة علناً تحت الشعار التقليدي للحركة: وحدة، تحرر، ثار. وتوجهت إلى "الناخبين" بوصفهم "شعباً عربياً في الأردن. وأكد بيان القائمة أن الاستعمار خلق بالنتيجة من الأردن كياناً هزلياً ضعيفاً مصطنعاً" وأنها "في الأردن لسنا أمة وللسنا وطناً، بل نحن جزء من أمة وجزء من وطن. أمتنا هي الأمة العربية، ووطننا هو الوطن العربي، وسقّى في حالة سيئة ما بقينا جزءاً مفصولاً من الأمة والوطن، لأن هذا الجزء المصطنع الذي هو الأردن غير قادر على الصمود في الحياة .. معرولاً عن الأمة الواحدة والوطن الكبير .. فالوحدة هي أول شعار من شعارات الانتخابات السيئة"^{٦٣}.

لم ينجح أحد من "القائمة" حيث اتّهم "القوميون العرب" السلطات بتزوير الانتخابات، وهو إدعاء لا يخلو من الأساس والصحة^{٦٤}، بالنسبة لقائمة حددت هدفها بوحدة الأردن مع سورية ومصر. إلا أن حكومة النابلسي الوطنية التي تشكلت إثر هذه الانتخابات كانت نصراً لنقوى الوطنية بما فيها "حركة القوميين العرب". كان برنامج حكومة النابلسي وطنياً تحررياً ويصب في إطار المحور العربي الماهض للسياسة الاستعمارية في المنطقة، فصادف مع أيامها الأولى وقوع العدوان الثلاثي على مصر، حيث أعلنت الحكومة التعبئة العامة، وقطعت علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا، ومنعت الطائرات البريطانية من استعمال المطارات الحربية الأردنية. ووضعت القواعد العسكرية البريطانية تحت رقابة الجيش الأردني، وسمحت بدخول قوات عربية سورية وسعودية إلى الأردن لمواجهة أي عدوان إسرائيلي محتمل، في حين تم إبعاد الوحدات العراقية عن الأردن التي رفضت أن توّسع تحت إمرة القيادة السورية-المصرية-الأردنية المشتركة. كما تم بموجب مرسوم تشكيل منظمات الدفاع العام التي شملت جميع الذكور ممن تجاوزوا الثامنة عشرة من العمر. وبهذا المعنى كان الوقوف ضد العدوان الثلاثي على مصر سياسة رسمية في الأردن تولت حكومة النابلسي الوطنية تنفيذها. فوجدت "الحركة" الأمر ممكناً

ل طرح وحدة أو اتحاد ما بين الأردن وسورية ومصر^{٢٢}. إلا أنه في سياق الصراع المصري- الإنكليزي في النصف الثاني من الخمسينات، قام الملك بانقلابه على الحكومة الدستورية وأقاعها في ١٠ نيسان ١٩٥٧، وكلف حسين فخري الخالدي بتشكيل حكومة جديدة، كان النابلسي نفسه وزيراً للحارحية فيها.

أُسكنت "الحركة" زمام الاحتجاج الشعبي احتجاجاً على الانقلاب، وكان جورج حبش من أبرز قادة هذا الاحتجاج وخطبائه^{٢٣}. وخلال أقل من أسبوعين شاركت "الحركة" في المؤتمر الوطني الذي عقد في ٢٢ نيسان ١٩٥٧ في نابلس، وانتخب لجنة تنفيذية ضمت ممثلي الأحرار الوطنية المعارضة، وكان جورج حبش ممثلاً لحركة القوميين العرب فيها. ودعا إلى رفض مشروع إيزنهاور، والالتزام بسياسة الحياد الإيجابي، وتكوين اتحاد مع سورية ومصر^{٢٤}.

ردّت قوات "البدو" التي استدعاهما الملك، بقسوة على إضرابات وتظاهرات المعارضة، مما أدى إلى إخماد "المعارضة" وتواري أحزابها^{٢٥}. وورد في مفكرة أحد أعضاء "الحركة" بصدد هذه الإضرابات والتظاهرات: "لم أشاهد في حياتي أبداً مظاهرة قوية كالتّي حدثت اليوم. لقد شارك الطلاب والعمال والموظفون جميعهم وتدخل الجيش مستخدماً المراتات والأسلحة الدارية. سيطر الشعب على الدوائر الحكومية واستوديو الإذاعة. استمرت هذه المعركة ساعة ونصف وقتل خلالها ١١/ إنساناً وجرح ١٥٠/ واعتقل ٣٠٠/، ولقد أعلنت الجماهير في نابلس الثورة، وأعلنت نابلس: هنا عاصمة الجمهورية الأردنية، وارتفع عدد القننى إلى ٣٠٠/"^{٢٦}.

من هنا وفي سياق الرد على قمع أجهزة الملك، قامت "الحركة" بسلسلة تمحيّرات عسكرية، أدت إلى اعتقال عدد من وجوها القيادية البارزة، وفرار البعض الآخر إلى دمشق وبيروت والكويت. وألقى الدكتور وديع حداد عضو القيادة القومية لـ "الحركة"، ومهندس حطة التفجيرات، دفاعاً عنه وعن الشباب القومي المعتقل، أمام المحكمة العرفية التي نظرت بقصبتهم في تموز ١٩٥٧. وأكد حداد أن أسباب محاكمتهم تستدعي محاكمة كل عربي، وأن الحرمة التي تستحق "المحاكمة" هي إنكار الوحدة العربية لا العمل من أجلها، وأن الأحداث الأخيرة ليس فيها أي جرم بسبب دواعيها القومية. وتحدى حداد هيئة المحكمة، حين رفض الاعتراف بالذنب، وأكد أن الشعور بالذنب يكمن في أن الشباب لم يعملوا بما فيه الكفاية. وختم دفاعه "السياسي" بالدعوة إلى اتحاد فيدرالي يشكل نواة لـ "الوحدة العربية الشاملة، ويعني به وحدة الأردن وسورية ومصر، كما أنهى الدفاع بدعوته لتحقيق أهداف الأمة العربية في: الوحدة والتحرر والتأثر. أي أنهاء بشعار "الحركة"^{٢٧}.

يتضح من ذلك أن "حركة القوميين العرب" لم تحقق قبل قيام الجمهورية العربية المتحدة أي حضور سياسي إلا في قطرین وحسب، هما الكويت والأردن، واستمد هذا الحضور أهميته بالنسبة لـ "الحركة" من اندراجہ فیما سيمى بـ "المجرى الناصري" الذي نتج عن فشل العدوان الثلاثي، ودعوتها لقيام وحدة أو اتحاد فيدرالي على الأقل ما بين الأردن وسورية ومصر. وقد أثمر هذا "المجرى" بسرعة بعد عام ونيف من العدوان الثلاثي عن قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين سورية ومصر التي رأت فيها "الحركة" نواة للوحدة العربية الشاملة، وأحدثت تعمل كأداة طوعية ها في الوطن العربي.

هوامش الفصل الخامس

- (١) محسن إبراهيم، لماد منظمة الاشتراكيين السليبيين، حركة القوميين العرب من العاشية إلى الناصرية، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٢٣.
- (٢) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤ و ٦٦. قارن بـ: جورج حش يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
- (٣) مقابلة شخصية في ١١/٣/١٩٩٦ مع جورج حش.
- (٤) محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (٥) مقابلة شخصية في ١٨/١١/١٩٩٥ مع نايف حواتمة (أؤعدته القيادة القومية بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ للعمل في إقليم العراق).
- (٦) د. معن ريادة، تقوس تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، في إطار الحوث: القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣/ ١٩٨٤، ص ٣٤١.
- (٧) محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.
- (٨) حكيم الثورة، ص ٥٥ و ٥٦.
- (٩) مقابلة شخصية مع محمد كشلي في ٢/٢/١٩٩٦ بيروت (كشلي لاحقاً عمزوله قيادة إقليم مصر). ومقابلة شخصية مع عبد الله الباري في ١٠/١١/١٩٩٥ بالكويت (كان الباري أحد قادة اتحاد بعثات طلاب الكويت).
- (١٠) حكيم الثورة، ص ٥٧.
- (١١) الكبيسي، حركة القوميين العرب، بعرب نادرة القصيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ص ٤، ١٩٨٥، ص ١٢٨.
- (١٢) بيان "الشباب القومي العربي" إلى الشعب العربي، الرأي، العدد ١٠١، السنة الثانية، ٣١ ك ١٩٥٦، ص ٩.
- (١٣) رياض طه، محاصر محاذات الوحدة، دار الكفاح، بيروت، ١٩٦٣، ص ٨٩.
- (١٤) حكيم الثورة، ص ٨٩.
- (١٥) قارن بـ: حكيم الثورة، ص ٨٧-٨٨.
- (١٦) حكيم الثورة، ص ٨٧.
- (١٧) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حش.
- (١٨) يعتمد تحليلها على مقابلة نقاشية مع محمد كشلي تمت يوم ٢/٢/١٩٩٦ بيروت، وقد نوقشت نتائج المقابلة من قدام مع نايف حواتمة في مقابلة تمت في ١٨/١١/١٩٩٥ ومع عبد الإله الصراوي في مقابلة تمت في ٢٦/١/١٩٩٥ في دمشق و ٢/٢/١٩٩٦ وفي بيروت، وفي مقابلة مع أسامة العربي تمت في ٢/٢/١٩٩٦ بيروت. وطويقت نتائج هذه المناقشات مع وثائق "الحركة" التي تسمح بالقول إنها بدأت تعتق نوعاً من "ناصرية عبد الناصر" أو ما سيطور لاحقاً إلى اليسار الناصري ومع تأكيد حش المستمر برفضه لـ "الائتحام بالناصرية" وفق صيغة الجبل الثاني التي تعني "حل الحركة" تطبيعاً.
- (١٩) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حش.
- (٢٠) العراق بين الأمس واليوم، الرأي، العدد ١٠١، السنة الثانية، ٣١ ك ١٩٥٦، ص ٩.
- (٢١) علي ناصر الدين، قصة العرب، منشورات عويدات، بيروت، ط ٣، ١٩٦٣، ص ٤٣.
- (٢٢) ناصر الدين، قصة العرب، دار العلم للملايين، ط ١، ١٩٤٦، ص ٢٨.
- (٢٣) د. مصطفى دندشي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠-١٩٦٣، ج ١، الإيديولوجيات والتاريخ السياسي، ط ١، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٣٦.
- (٢٤) إن إحلال فيصل قاسم مشترك لدى العديد من المعركين القوميين العرب التقليديين، وبالنسبة لمن كان هم تأثير في "الحركة" فإن علي ناصر الدين كان من أبرز الذين يجول فيصل.
- (٢٥) د. مصطفى دندشي، المصدر السابق، ص ١٣٧.

- (٢٦) مقابلة شخصية مع جهاد صاحي في ١٩٩٥/٨/٢٤ في دمشق.
- (٢٧) العراق بين الأسس واليوم، الرأي، مصدر سبق ذكره.
- (٢٨) أشر سر، الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، سيرة وصفي التل السياسية، ترجمة عن العربية: جودت السعد، دار أرمسة، ط١، عمان، الأردن، ص٨.
- (٢٩) أكرم رعيتر، في موضوع الاتحاد، سلسلة مقالات نشرتها "الرأي" بتاريخ ٢٦ نيسان و١٧ و٢٤ أيار ١٩٥٤، أورده باسل الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص٨٧.
- (٣٠) جودت السعد، مقدمة ترجمة لأشر سر، مصدر سبق ذكره، ص٨.
- (٣١) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اليساريين، مصدر سبق ذكره، ص٢١.
- (٣٢) معن ريادة، تقويم حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص٣٣٣-٣٣٤.
- (٣٣) أكرم رعيتر، مصدر سبق ذكره.
- (٣٤) قارن بـ مع القومية العربية: ص٤٥ و٩٧ و١٠٥ و١١٨ على سبيل المثال لا الحصر.
- (٣٥) الثأر، العدد ٨٥، السنة ٥، الخميس ١٠/٢/١٩٥٧، ص٢.
- (٣٦) الثأر، عدد ٢٣، السنة ٥، ٤/٢٥/١٩٥٧، ص٣.
- (٣٧) ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، دار النهج، قبرص ١٩٩٥، ص٤٧.
- (٣٨) أورده الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.
- (٣٩) رسالة شخصية من حمد الفرحان إلى الباحث في ١٩٩٦/٤/٢.
- (٤٠) ١٤٠، عدد ٤٦، السنة الثالثة، ١٠/٦/١٩٥٥، ص٢ و٦.
- (٤١) وحدتنا في بيان الكبار، الثأر، العدد ١٦، السنة ٥، الخميس ٧ آذار ١٩٥٨، ص١ و٢.
- (٤٢) حول هذه الواجبة انظر د فلاح عبد الله المدير، ملامح أولية حول نشأة التجمعات التنظيمات السياسية في الكويت، دار قطاف، الكويت، ١٩٩٤، ص٢٣-٢٦.
- (٤٣) المصدر السابق، ص٢٤.
- (٤٤) المصدر السابق، ص٢٥.
- (٤٥) حاتم سعود المديد، أدباء الكويت في فريين، ج٣، شركة الريعان، الكويت، ص٣٠٥.
- (٤٦) سطر نص الاستقالة في المصدر السابق، ص٣٠٦.
- (٤٧) مقابلة شخصية في ١٩٩٥/١٢/١٦ مع جاسم القطامي في الكويت.
- (٤٨) مقابلة شخصية في ١٩٩٥/٣/٢٨ مع الدكتور نشأت حمارنة.
- (٤٩) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حش.
- (٥٠) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٢٩.
- (٥١) الثأر، العدد ١٧، السنة ٣، تاريخ ١٧/٣/١٩٥٥ ص٢ قارن بالثأر العدد ١٠ الخميس ٢٤/٢/١٩٥٧، ص١ و٢.
- (٥٢) مع القومية العربية، مصدر سبق ذكره، ص٥٨.
- (٥٣) بيان لدكتور جورج حبش وقرار عبد الرحيم جردانه مرشحي القوميين العرب في عمان، الرأي، العدد ٨٨، السنة الثانية، ١٠/١/١٩٥٦، ص٤.
- (٥٤) آمون كوهين، الأحزاب السياسية في الضفة العربية، القوميون العرب، الحرب الشيوعي، ترجمة إبراهيم الراهب، دار دمشق، ط١، دمشق، ١٩٨٦، ص٩٣.
- (٥٥) بيان "الشباب القومي العربي" إلى "الشعب العربي"، الرأي، العدد ١٠١، ٣١/١/١٩٥٦، ص٩.
- (٥٦) حوار في ١٩٩٦/٣/٢٠ مع د. بيه ارشيدات (أحد الخطباء الشيوعيين في الاجتماع).
- (٥٧) قرارات المؤتمر، الرأي، ٢٩ نيسان ١٩٥٧، ص١٠.
- (٥٨) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص٩٩.
- (٥٩) أورده آمون كوهين، مصدر سبق ذكره، ص٩٣-٩٤.
- (٦٠) القوميين العرب أمام المحاكم العرفية (دفاع وديم حداد)، الرأي، العدد ١٢٧، السنة الثالثة، ١٥/٧/١٩٥٧، ص٤.

الفصل السادس

حركة القوميين العرب والجمهورية العربية المتحدة

١٩٥٨ - ١٩٦١

أداة طوعية لـ "القيادة الرسمية للثورة العربية"

ما إن قامت الجمهورية العربية المتحدة ما بين سورية ومصر (شباط ١٩٥٨) حتى رأت فيها "حركة القوميين العرب" نواة للوحدة العربية الشاملة. و"كماشة قوة" لـ "محو إسرائيل"^١. وفي الآن الذي رحّبت فيه "الحركة" بحل الأحزاب في الإقليم الشمالي (آذار ١٩٥٨)، فإنها تمكّنت بفصل صلابة جورج حبش الذي كان متخفياً يومئذ في عمّان، من تطويق اقتراح "حلّها" الذب تقدم به مصطفى بيصون عضو قيادتها القومية، باسم بعض "الحركيين" في سورية ولسان. فتفادت "الحل" باعتبار نفسها أداة طوعية لـ "القيادة الرسمية للثورة العربية"^٢ أي لقيادة عبد الناصر. وكان ذلك يعني تطلع "الحركة" للاضطلاع بوظائف حزب ناصري، والتعويض عن العياب الفعلي لهذا الحزب في الوطن العربي. إذا كانت الناصرية في الوطن العربي تياراً شعبياً أكثر منها حزبياً.

كان اقتراح حلّ "الحركة" سبباً مباشراً في تحويل جورج حبش لمركز إقامته من عمّان إلى دمشق، بغية الحفاظ على تماسك النواة "الحركية" الصلبة فيها والحيلولة دون انحلالها^٣. غير أن تفادي حل هذه "النواة" وتحويل نفسها إلى أداة طوعية لـ "القيادة الرسمية" في المحرّى الناصري، وصعها من الناحية الإجرائية في قبضة أجهزة رجل الإقليم الشمالي القوي عبد الحميد السراج، التي كان يحكمها المنطق البيروقراطي الأمني للجهاز الرسمي.

غضت أجهزة السراج النظر عن عدم حل "الحركة" لتنظيمها في سياق غضّ الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، عن نشاط "الحركة" في جامعة القاهرة. وكان الطلاب القياديون "الحركيون" الذين فصلتهم إدارة الجامعة في بيروت أواخر عام ١٩٥٤ وأوائل عام ١٩٥٥ بسبب قيادتهم للتظاهرات الطلابية ضد حلف بغداد قناة هذا الاتصال^{١٤}.

كان غض النظر هذا بالنسبة للإقليم الشمالي محكوماً بمحدودية تنظيم "الحركة" وهامشيتها السياسية، ونوعية العلاقة الخاصة التي قامت منذ عام ١٩٥٧ ما بين أجهزة السراج و"الحركة" والرغبة في الاستفادة من كوادر "الحركة" في مواجهة البعث الذي أخذ يتعرض إلى عملية إصعاف منهجية بعد حل تنظيمه في الإقليم الشمالي.

وقد نشأت هذه العلاقة ما بين السراج و"الحركة" خلال عام ١٩٥٧، حين توتت أجهزته يومئذ تدريب أعضاء "الحركة" من سورية ولبنان والأردن، ومدّهم بالسلاح من أجل مقاومة الحكم الهاشمي في الأردن^{١٥}. من هنا ما لبث الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة حين غدا السراج رجله القوي، أن تحوّل إلى ملاذ وقاعدة تدريب لأعضاء "الحركة" من الأقطار العربية المجاورة^{١٦}.

عوضت "الحركة" عن محدوديتها التنظيمية وهامشيتها السياسية في الإقليم الشمالي بعلاقتها الوطيدة بأجهزة السراج بقدر ما وجدت فيها هذه الأجهزة نواة "صبية" يمكن الثقة بها والاعتماد عليها في مواجهة "البعث". فتبوأ عدد من كوادرها، ووجوهها السياسية، عضوية مجلس الأمة، ومناصب قيادية بارزة في "الاتحاد القومي" الذي شكّل ليحل محل الأحزاب المحلولة.

أدت نوعية هذه العلاقة الخاصة ما بين "الحركة" وأجهزة السراج، إلى تكوّن نوع من "كتلة سراجية" في "الحركة" في سورية، أثبت السياق اللاحق للصراع الذي نشب ما بين السراج والمشير عبد الحكيم عامر حول السلطة في الإقليم الشمالي، أن ولاءها للسراج كان أكبر من ولاءها لعبد الناصر. والواقع أن السراج أبدى حرصاً خاصاً على إبراز نوعية تلك العلاقة الخاصة ما بينه وبين "الحركة"، إلى الدرجة التي كان يفتح فيها بيته لاستقبال المهتمين بزواج أحد "الحركيين"، وكان مأثوراً عنه في أوساط "الحركة" قوله إن عضويته في "الحركة" شرف لا يدعيه^{١٧}. وأدى ذلك، لاسيما بالنسبة لأولئك الذين لم ترق لهم سياسة السراج وإجراءاته، إلى تكوين صورة سلطوية عن النماذج "الحركية" في سورية، لم يعد التمييز فيها ممكناً ما بين رجل "الحركة" ورجل "السراج".

لقد أفلت اختراق أجهزة السراج لـ "الحركة" جورج حبش الذي كان حريصاً على استقلالية "الحركة" من داخل عملها كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" أو لـ "القيادة الرسمية"، إذ وصل هذا الاختراق إلى القيادة القومية نفسها، فأدى إلى إخراج ثابت المهدي من "الحركة"^{١٠}. وثبت هذا الاختراق أن التوفيق ما بين استقلالية "الحركة" واضطلاعها بوظيفة أداة طوعية، كان نوعاً من ماء يكذب الغطاس. إذ لم تكن الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية سوى أجهزة مخبرات.

غير أن اندراج "الحركة" في "البحر الناصري" وتحويلها إلى أداة طوعية للجمهورية العربية المتحدة، أخرجها من عزلتها النخبوية ومن هامشيتها السياسية ومحدوديتها التنظيمية، ووضعها في قلب الأحداث، ليصوغها هذا البحر بشكل تطبيقي وإيديولوجي مختلف بنوياً عن شكلها التقني في الخمسينيات. وهو ما توضح على نحو نموذجي خلال فترة ١٩٥٨ - ١٩٦١ في كل من لبنان والعراق والكويت وفي تأسيس فروع قومية جديدة.

الخروج من العزلة

أولاً - أحداث ١٩٥٨ في لبنان

شكلت أحداث أيار ١٩٥٨ في لبنان، التي اندلعت بعد أقل من شهرين من إعلان الجمهورية العربية المتحدة، فرصة لاختبار فعالية "الحركة" كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" و"قيادتها الرسمية". وبفضل الدعم العسكري والسياسي الذي قدمته أجهزة السراج لـ "الحركة" فإن "الحركة" تمكنت من لعب دور أساسي في أحداث ١٩٥٨^{١١}، التي اندلعت أول ما اندلعت في طرابلس ثم انتشرت وشملت لبنان الشمالي والشمال الشرقي ثم لبنان الجنوبي^{١٢}.

أخرجت هذه الأحداث "الحركة" من هامشيتها وعزلتها وتسرتها بالطوقس السرية العربية والمخيمات الكشفية إلى ميدان الفعل الجماهيري، فلب فرعها اللبناني الذي تم رفضه بكوادر "حركية" مدرسة مقيمة في الأردن وسورية^{١٣}، لأول مرة دوراً جماهيرياً عسكرياً يتخطى حجمه التنظيمي المحدود الذي لا يتعدى العشرات، والذي كان محصوراً بصورة أساسية في فريق من طلبة الثانوية.

وكان الفرع "لبناني" أقرب إلى ما يسمى في علم الاجتماع السياسي بالحزب المصفاء. ويعني هذا التعبير "حزباً" يمر به كثير من المنتسبين المؤقتين^{١٤}. ويفسر محسن إبراهيم هذا اسيرف التنظيمي المستمر في الفرع اللبناني بنمو مدارك الطلاب المنخرطين في "الحركة" وتعرفهم بعد

التخرج على تجارب فكرية وسياسية مختلفة^{١٢}. في حين يفسره ناسل الكيسي بأن الخريجين من "الحركة" كانوا يفضلون تحريب حظوظهم مع ما يتيحها النظام الليبرالي "الحزب" في لبنان أكثر من رهن مصيرهم بمنظمة صدامية^{١٣}. وما يهمنا من ذلك أن هذا التزيف التنظيمي المستمر هو الذي دفع قيادة "الحركة" للتعويض عنه بكوادر من الفروع الأخرى.

حققت "الحركة" خلال أحداث ١٩٥٨ حضوراً مهماً في ثلاث مناطق هي: طرابلس وصور وبيروت. ففي طرابلس تمكنت من تحقيق حضور في الميناء، ووضعتها بقوة على الخارطة السياسية لمدينة. وفي صور، استفادت من انهيار السلطة، واحتدام الصراع التقليدي ما بين أقطاب الإقطاع السياسي في المنطقة (الأسعد والخليل)، فاضطلعت بدور سياسي، عسكري وضعتها على قمة القيادة السياسية في المدينة^{١٤}. وبسبب فاعليتها في الجنوب، فإن محمد الزيات قائد تنظيم "الحركة". في صور تمكن من الحصول على بضعة آلاف من الأصوات في انتخابات ١٩٦٠ في لبنان^{١٥}. أما في بيروت فوجدت البورجوازية المدينية السنية البيروتية التي نأت عن المعتنقين والشيوعيين سبب راديكاليته، ضالتها في "الحركة" فوضعت "الحركة" قواها تحت زعامة سياسيينها التقليديين، الذين سرعان ما جرّوها إلى وحل البنية الطائفية اللبنانية، فأصحت معارك الأوقاف والإفتاء وحقوق المسلمين على رأس هموم فرع "الحركة" اللبناني^{١٦}.

أخرجت أحداث ١٩٥٨ "الحركة" من عزتها وهامشيتها بقدر ما أحقتها بالسياسيين اللسانيين التقليديين الذين استغلوا "الحركة" حل خصوماتهم مع بعضهم البعض. ومن المعتقد أنه لولا ضغط الجمهورية العربية المتحدة لما قبلت "الحركة" هذا الانضواء^{١٧} الذي حولها إلى سوع من "فرق عملة" تم التعبير عنه بإبرام أولئك السياسيين لتسوية "لا غالب ولا مغلوب". ومن هنا أثبتت أحداث ١٩٥٨ في لبنان بما لا يدع مجالاً للشك، أن شعار الأداة الطوعية لـ "القيادة الرسمية لثورة العربية" قد تحول من الناحية الفعلية إلى أداة بأيدي الأجهزة المصرية، لا تمتلك في المحصلة النهائية أي دور مستقل في صنع القرار، إذ كان تصور هذه الأجهزة لـ "الحركة" "أدواتياً" صرفاً.

ثانياً- الصراع ما بين "القوميين" و "العراقيين" في العراق

١- انضمام جيل ١٩٥٦ إلى "الحركة"

ما إن تم تسوية الحرب الأهلية اللبنانية وفق صيغة "لا غالب ولا مغلوب"، حتى تهيأت "الحركة" لمعركة ضارية في العراق، ما بين "القوميين" و "العراقيين" حول مشكلة انضمام العراق

إلى الجمهورية العربية المتحدة. وقد ارتبط تطور فرع "الحركة" العراقي إلى حد بعيد بهذه "المعركة"، وحقق في سياقها أول حضور تنظيمي وسياسي فاعل لـ "الحركة" في العراق.

لا يعود تشكل الخلايا الأولى لـ "حركة القوميين العرب" في العراق إلى أكثر من عام ١٩٥٥ حين نظمها بشكل حبيبي كل من حامد الجهوري (عراقي) وصالح شبل (فلسطيني)^{١٩} عضوي النواة القيادية المؤسسة لـ "الحركة" صيف ١٩٥١^{٢٠}. ولم يتجاوز عدد أعضاء الخلايا "الحركية" المتكونة عشية ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ عشرين عضواً^{٢١}، أو سبعة وعشرين عضواً عني الأكثر^{٢٢}، كان بعضهم لا يزال حتى ثورة تموز مقيماً في بيروت، وينحدرون جميعاً باستثناءات محدودة من طبقات الأعيان وأقرانهم من الموظفين الكبار في إدارة العهد الملكي^{٢٣}.

إثر قيام ثورة ١٤ تموز، وبروز مخاوف "الحركة" من توجهات عبد الكريم قاسم السببية تجاه الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، أوفدت القيادة القومية لـ "الحركة" أحد كوادرها الشابة الذي أثبت كفاءة قيادية مسكرة للعمل في فرع "الحركة" العراقي. ولم يكن هذا الكادر سوى نايف حواتمة الذي لعب دوراً أساسياً في تطور فرع "الحركة"^{٢٤} من دخوله العراق بعيد ثورة تموز إلى آذار ١٩٦٣ حين أخرجته سيطرات حركة ٨ شباط من العراق.

كانت الهوية السياسية لفرع "الحركة" العراقي الذي يحمل اسم "الشباب القومي العربي" محتلطة ما بينه وبين اسم منظمة طلابية نشيطة يقودها حزب الاستقلال في العراق، هي منظمة "الشباب القومي العربي"، التي كان أهم ظهور عنيها في التظاهرات الطلابية التي قادتها، وأحر عام ١٩٥٦ احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر^{٢٥}.

تستدعي أهمية هذه المنظمة من منظور استيعاب "الحركة" لاحقاً لمعظم نشاطاتها التوقف قليلاً عندها. يمكن اعتبار هذه المنظمة بمثابة المنظمة الطلابية الشبابة لحزب "الاستقلال" في العراق، وريث نادي المثني القومي وحركة أيار التحررية ١٩٤١. وكان يقودها من حزب "الاستقلال" القديم كل من أحمد الجزائري وأحمد الحبوبي، وهما ابن وقريب لاثني من القادة العظام لثورة ١٩٢٠ في العراق هما الشيخ عبد الكريم الجزائري والشيخ سعيد الحبوبي^{٢٦}.

وقد انتظم في "الحركة" بعيد ثورة تموز مباشرة أربعة من أعضاء القيادة الخماسية هذه المنظمة^{٢٧}. وانضم ثلاثة منهم مباشرة إلى اللجنة القيادية "الحركية" في النجف، ولم يكن شيع لهذه اللجنة قليل ذلك سوى خلية محدودة مؤلفة من أربعة أعضاء. وبانضمام حوالي ٧٥ عضواً من تلك المنظمة إلى "الحركة" أصبح لـ "الحركة" ولأول مرة تنظيم فاعل في "النجف"، ولأهميه هذا الفرع تولى نايف حواتمة قيادته مباشرة^{٢٨}.

أدى الالتباس ما بين منظمة "الشباب القومي العربي" (الحركية) ومنظمة "الشباب القومي العربي" (الاستقلالية) إلى اعتار "القوميين العرب" خطأً من حزب الاستقلال^{٢١}. إذ كان سائداً قبل ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وصف أعضاء حزب "الاستقلال" بـ "القوميين العرب"، فلم يكرّ يشار إليهم باسم "الاستقلاليين" نسبة إلى اسم الحزب بل باسم "القوميين العرب"^{٢٢}. ويفسر ذلك حرص "الشباب القومي العربي" (الحركي لاحقاً) على إزالة هذا الالتباس بينه وبين "الشباب القومي العربي" (الاستقلالي). وكانت إزالة هذا الالتباس مدفوعة بإرادة "الشباب القومي العربي" للعمل كتنظيم مستقل ومميز في خريطة العمل السياسي الحزبية في العراق بعيد ثورة تموز.

ومن هنا تم اختيار اسم "حركة القوميين العرب" بدلاً من "الشباب القومي العربي". وساعدت هذه الخطوة "الحركة" على إثبات وجودها كحزب سياسي في العراق^{٢٣}. وقد تبنت منظمة "الشباب القومي العربي" هذا الاسم في كل الأقاليم، وأصبحت تُعرف منذ أواخر عام ١٩٥٨ رسمياً باسم "حركة القوميين العرب". ومن هنا جاء الاختصار الرمزي لـ "القوميين العرب" بـ "الحركيين"، والذي استخدم أول ما استخدم في العراق^{٢٤}.

وقد تم تفضيل اسم "الحركة" على اسم "الحزب" على الأرجح في سياق تأثر "الشباب القومي العربي" في مرحلة تحوله إلى أداة طوعية اختيارية للجمهورية العربية المتحدة، بموقف "الناصرية" السلبي من ظاهرة "الحزبية"^{٢٥}. كان أبرز شيء وافقت عليه القيادة القومية لـ "الحركة" من خلال مبعوثها هاني الهندي بالنسبة لخطة عمل فرعها "العراقي" هو إصدار صحيفة سرية باسم "الوحدة"، والعمل في القطاع العسكري، وحمل اسم "حركة القوميين العرب" واتساع سياسة التحالف الجبهوي مع القوى القومية^{٢٦}.

٢- شعار الوحدة الفورية

عُمر اسم "الوحدة" الذي اختير كاسم لجريدة "الحركة" رمزياً عن الهوية السياسية لـ "الحركة" برمتها. فكات أبرز نشرة أصدرها فرع "الحركة" هي نشرة "الوحدة طريقنا" (تشرين الأول ١٩٥٨). دعت النشرة وبالخط العريض إلى "الوحدة فوراً" ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وحددت النشرة طريق "الحركة" بأنه طريق "الوحدة الفورية التامة مع نواة الوحدة العربية المتمثلة بالجمهورية العربية المتحدة. من هنا رفضت النشرة مفهوم "الاتحاد الفيدرالي" الذي تمسك به العراقيون، ورأت فيه "شكلاً وحلواً مشوهاً" و"تجسيداً مطناً للتجزئة" وبمجرد "تكثيف مقابل لنضال الوحدة، يهدف لامتصاص القمة الشعبية ضد التجزئة"

و"لم يبق بعض الرواج الشعبي" إلا لارتباطه بـ "فئات عرف عنها معاداتها للاستعمار وبراعتها التقدمية"^{٣٥}. وذلك في إشارة صمنية إلى الحزب الشيوعي العراقي الذي طرح منذ ١٤ تموز في مذكرته إلى عبد الكريم قاسم "الاتحاد الفيدرالي" مقابل "الوحدة القومية التامة" ودعم هذه المذكرة بمظاهرة كبرى في ٧ آب ١٩٥٨ عبرت عن "أسه" صدرت هذه النشرة في أجواء تفجر الصراع ما بين عبد الكريم قاسم وعبد السلام عارف في شهر أيلول ١٩٥٨ حول الموقف من الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، والذي أخذ يكتسب شكل صراع ما بين "القوميين" (دعاة الوحدة الاندماجية) و"العراقويين" (دعاة الاتحاد الفيدرالي والجمهورية الحالدة). وقد أفضى هذا الصراع إلى إعفاء عارف في ١٢ أيلول من منصب نائب القائد العام، وإلى إعفائه في ٣٠ منه من كافة مناصبه، ومن ثم ترحيله في ١٢ ت ١ كسفير للعراق في بون، وتصنيع لقب "الرعيم الأوحّد" في تشرين الأول نفسه، والذي تلقفه الشيوعيون فوراً ونشروه على أوسع نطاق ممكن. إن لم يكن هم الذين أطلقوه لمواجهة زعامة عبد الناصر القومية بزعامة وطنية عراقية.^{٣٦}

تدفع الوقائع المتسارعة التي حدثت خلال شهري أيلول وتشرين الأول ١٩٥٨ إلى اعتبار نشرة "الوحدة طريقنا" رداً على بيان الحزب الشيوعي العراقي في ٣ أيلول بخصوص الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة واليمن كبديل للوحدة الاندماجية. إذ حذر فيه الحزب الشيوعي مما يبيته "مؤيدو الاندماج مع الجمهورية العربية المتحدة" لتنفيذ "مخططاتهم بمعزل عن الشعب" ووضع "القوى الوطنية وال جماهير أمام الأمر الواقع. رغم عدم وجود أي قرار أو ميل عند حكومة الجمهورية أو عند قادة الجيش" لذلك^{٣٧} صدر البيان في أجواء إسقاط عارف وإقصائه عن السلطة، ويبدو أنه في تحديده مما "يبيته" "القوميون" كان يستتبع النتائج المحتملة عن عملية إسقاط عارف التي تم انتهيتها وتفيذها خلال شهر أيلول. وبالفعل لم تتأخر ردة فعل "القوميين" إذ تظاهر القوميون في ٣ ت ١ أمام منزل عارف تأييداً له بعد إقصاء قاسم له من كافة مناصبه^{٣٨}، كما حاول الضباط "القوميون" بقيادة أحمد حسن البكر القيام في الشهر نفسه بانقلاب ضد قاسم تم كشفه وقمعه على الفور^{٣٩}. كما اتهم القومي الجليل رشيد عالي الكيلاني في الشهر نفسه بتنظيم مؤامرة بالتنسيق مع الجمهورية العربية المتحدة^{٤٠}.

٣- تموية مؤقّنة

جرت محاولة لنزع الفتيل عن احتمال انفجار الصدام ما بين "العراقويين" و"القوميين". الذي كانت نذره المهلكة بادية للجميع. حيث جرت محاولة لإحياء "جهة الاتحاد الوصي".

أثرت عن إصدار أطرافها البعث (فؤاد الركابي) والوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي) ومحمد حديد) والاستقلال (محمد مهدي كه) ومحمد صديق شنتل) والشيوعي (عامر عبد الله)، لبيان تهدة في ١٢ ت ١٩٥٨، دعا إلى "الكف" عن التظاهرات القائمة. وحذر من تحول "الخلافة في الرأي" إلى "نخسومة" وأكد عزم الجهة على دراسة "السياسة الجديرة بالاتباع خدمة اقومية العربية وإعلاء شأنها وبوجه خاص تحقيق أفضل وأتم شكل من أشكال الارتباط بالجمهورية العربية المتحدة الشقيقة" و "إيجاد نقاط الوفاق التي تصون الجمهورية"، "نظامنا العتيد"^{٤١}.

عبر البيان عن نوع من تسوية صمنية غائمة ومؤقتة ما بين "العراقويين" و"القوميين"، ما كان لها سوى أن توحد انفجار الصمام إلى حين، ثم تم في ١٩ ت ٢ إصدار تلك الأطراف نفسها لميثاق عمل جهوي يحل محل الميثاق السابق للجهة، وكان استمراراً لـ "التسوية" في البيان الأول، إذ أقر بأن العرب أمة واحدة وأن العراق جزء منها، وركز على التحديد بشكل خاص لأفضل شكل للارتباط ما بين الجمهوريتين: العراقية والعربية المتحدة من جهة، وعلى صيانة استقلال العراق وتبني سياسة عربية تحررية من جهة ثانية^{٤٢}.

لم تؤيد "حركة القوميين العرب" هذه "التسوية" التي تعني تأييد "القوميين" لـ "استقلال العراق" مقابل تأييد "الشيوعيين" لـ أفضل شكل للارتباط ما بين الجمهوريتين، فقد كان مطلبها يتلخص بـ "الوحدة القورية التامة". إلا أن برنامج النقاط الثلاث عشرة التي نشرها حاد بكداش الأمين العام للحزب الشيوعي السوري في ١٤ ك ١، مستقوياً بنجاحات "الشيوعيين" في العراق، عجل في انهيار هذه "التسوية" ودمارها، وفتح الباب على مصراعيه أمام العف.

٤- الترجمة العراقية لبرنامج خالد بكداش

تركز برنامج خالد بكداش على استبدال الوحدة الاندماجية القائمة بالفعل بـ "اتحاد فيدرالي" فصفاض. وكان هذا البرنامج بكلمة واحدة، وثيقة "انفصالية" تامة^{٤٣}، لم يجرؤ على مثلها أي سياسي سوري حتى ذلك الوقت.

ترجم "العراقويون" الذي كان الحرب الشيوعي العراقي ركنهم الأساسي، برنامج بكداش "الانفصالي" المقنع بـ "الاتحاد الفيدرالي" بإعادة محاكمة رشيد علي الكيلاني أحد الآباء الكبار لـ "القوميين العرب" في ١٥ ك ١٩٥٨، أي في اليوم التالي مباشرة لذلك البرنامج، وحكم في ١٧ منه على الكيلاني بالإعدام لـ "تآمره" على "الجمهورية" "بالتعاون مع دولة أجنبية"^{٤٤} هي دولة الجمهورية العربية المتحدة. وكانت المحاكمة من حيث طبيعتها وظروفها ووظيفتها سياسية

صرفة لا لبس فيها لكافة دعاة الوحدة ما بين العراق وجمهورية العربية المتحدة. في الوقت نفسه الذي يبادر فيه الحزب الشيوعي العراقي مع أطراف "جبهة الاتحاد الوطني" إلى إصدار بيان جديد في ١٦/٢٩/١٩٥٨، أي بعد أسبوعين ونيف على برنامج بكداش وبعد حوالي أسبوع من إدانة عبد الناصر له، يدعو لتصدي لمؤامرات الاستعمارية التي تتعرض لها الأمة العربية، والتي تهدف للإيقاع ما بين الجمهوريتين العراقية والعربية المتحدة^{٤٥}.

ولكن هذا البيان الذي احتقره "الحركيون" أتى متأخراً كثيراً وبعد فوات الأوان. إذ كان عبد الناصر قد أدان في ٢٣/١٦/٥٨ البيان. وتفاعلت هذه الإدانة في العراق، في عنف سياسي متبادل كما بين "القوميين" و"العراقيين" استخدمت فيه الخناجر والمسدسات والقبضات، فأخذت الصحافة "العراقية" تتهم "عصابة مجرمة" بالوقوف خلف ذلك في حين تحدثت بيانات القوميين عن "عصابات فاشية مجرمة" يقف خلفها الشيوعيون^{٤٦}.

لم تكن المبادرة إلى تعميم الصراع مبادرة جمال عبد الناصر، كما يتصور كثيرون، بل مبادرة خالد بكداش، الذي كان متورطاً دوماً في أحداث بغداد، ولكن عن بعد ومداورة^{٤٧}. وقد أفرغ الحزب الشيوعي العراقي، باستملاكه لثورة تموز، وسيطرته على النقابات والاتحادات ولجان "المقاومة الشعبية"، "القوميين". إذ أتت في شهر شباط وبالارتباط مع حكم "المهداوي" في ٥ شباط بإعدام عبد السلام عارف أنه قوة كلية القدرة والحضور. وإزاء ذلك لم يجد الورراء القوميون مفرّاً من الاستقالة من الحكومة، فتشكلت في ٧ شباط أي بعد يومين من الحكم بالإعدام على عارف وزارة: "عراقية" سياسياً سيطر عليها الجناح "العراقي" في الحزب الوطني الديمقراطي (كامل الجادرجي). كما أحدثت الصحافة الشيوعية تصف "القوميين" بـ "العناصر الخائفة والموتورة" وبـ "المؤامرات" وبـ "الامتزعات" وبـ "العطف المباشر أو غير المباشر على النشاطات المعادية للجمهورية في الداخل والخارج"^{٤٨}.

أصدرت "حركة القوميين العرب" في العراق في هذا السياق نشرة -كراًساً بعنوان تحريضي: "أيها الشيوعيون أين إيمانكم بالاتحاد الفيدرالي" (شباط ١٩٥٩)^{٤٩}. وإذا كان صحيحاً أن عبد الناصر حتى شهر شباط لم يُدين سوى الشيوعيين السوريين، وقام باعتقالات في صفوفهم في ٢٣/١٦/٥٨، بل وحاول أن يخفف في هذه اللحظة من بيرة العداء ضد الشيوعيين مؤكداً أنهم عرب أولاً وشيوعيون بعد ذلك، فإن كلماته حرّضت الناصريين ضد الشيوعيين حيثما كان للناصرية وزن يذكر^{٥٠}. وكانت نشرة "الحركة" في العراق نموذجاً مدرسياً لهذا التحريض.

يمكن اعتبار هذه النشرة رداً مباشراً على محاضرة عامر عبد الله عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، التي ألقاها يوم ١٣ شباط في "جمعية الخريجين" تحت عنوان "المرئق

التاريخي لوحدة الأمة العربية". وتلخص رأي "القوميين" فيها بأن عبد الله "أقر التحرنة ورضي بالإقليمية"^{٥٠}. وكان هجوم الشيوعيين على احتفال أقيم في سمارة الجمهورية العربية المتحدة يوم ٢٢ شباط ١٩٥٩، بمناسبة الذكرى الأولى للوحدة^{٥١}، تطويراً سافراً للصراع إلى الطريق القتال: طريق العنف السياسي، وبات واضحاً أن جميع يتعطشون لدماء الجميع ويستعجلونهم.

لقد حاول عبد الكريم قاسم أن يمسك "العصا" من وسطها، وأن يعزز سلطته في ظل هذا الانقسام القطبي ما بين "القوميين" و"الشيوعيين". من هنا كان طبعاً أن يفكر العسكريون القوميون والشيوعيون في أن يطرح فكرة التخلص منه وحسم الصراع، فبادر الضباط القوميون بقيادة العقيد الركن رفعت الحاح سري مؤسس تنظيم "الضباط الأحرار" ومعونه المقدم أركان محمد خالد بإعادة بناء تنظيمهم العسكري^{٥٢}. أما المكتب العسكري للحزب الشيوعي الذي عرف بذلك، واعتبره جزءاً من خطة لاغتيال قاسم في شهر شباط في وزارة الدفاع، فأخذ يضغط على المكتب السياسي للحزب من أجل إقصاء قاسم غير أن مثل هذا القرار الخطير في ظل تفاهات الحرب الدائرة ما كان ملكاً للمكتب السياسي بل لموسكو. فأدى كشف أجهزة قاسم لمداولات المكتب العسكري الشيوعي إلى اعتقال آمري كتيبي الدبايات الثالثة والرابعة في معسكر "أبو غريب" الهام لأي انقلاب، واللذين تبنيا إسقاط قاسم والاستيلاء على السلطة^{٥٣}.

أثمر شهر شباط العاتي المندر بالدم عن مأساة "الموصل" التي استنفر "القوميون" قواهم فيها، عما في ذلك "الحركة" التي كان تنظيمها العسكري "موصلياً"، فكان نايف حواتمة "الدينامو" الفعلي في فرع "الحركة" العراقي حاضراً إبان "حركة الشواف"، واضطر للتحفي في الموصل ثم لتركها نتائج فشلها^{٥٤}.

أجهزت هزيمة الموصل نهائياً على التوازن داخل الجيش واجتمع ما بين "القوميين" و"العراقيين"، فلا أحد ينكر أن هزيمة الموصل كانت انتصاراً "شيوعياً بالضربة القاضية على القوميين". وكان ما أعقب هذه الضربة من مجازر قبيحة مدعاة إلى جعل العلاقة ما بين "القوميين" و"الشيوعيين" في النقطة القتالة: نقطة اللاعودة. ودفع قبح هذه المجازر ثبات حبيب العابي سكرتير لجنة التنظيم العسكري الشيوعي التي وضعت خطة سحق حركة الشواف عن طريق الجو للقول: "... إن التصفيات التي رافقت إلحاق الهزيمة بحركة الشواف من قبل منظمة الحزب الشيوعي العراقي في الموصل لم تكن مبررة" وأن "مجزرة الدلملماجة، كانت جريمة ارتكبت ولا لزوم لها"، واستكمل الحزب الشيوعي العراقي تورطه بأمر ترأس عضو لجنة مركزية عسكرية له هيئة التحقيق التي أشرفت على تعذيب لمعتقلين^{٥٥}.

الواقع أن قاسم نفسه ارتاع من هول ما حدث، فأحال المتهمين بمجازر "الموصل" إلى المحاكمات مع أنهم ادعوا الاستجابة لندائه بسحق "المتآمرين" وحكم عليهم بالإعدام، ليفذ "البعثيون" صيحة الأيام الثأرية الدموية "القييحة" الأولى لحركة ٨ شباط، حكم الإعدام بالمعتقدين الشيوعيين بوصفهم "شيوعيين".

٥- "القوميون العرب" في مواجهة قاسم: خطط اغتيالات

قرّر 'البعثيون' و'الحركيون' اغتيال قاسم في مطلع حزيران ١٩٥٩. وكان البعث هو الذي وضع الخطة واتصل بحركة القوميين العرب بشأنها، بهدف التنسيق المشترك. إلا أنه تم تأجيل الخطة بسبب تلميحات قاسم بإمكانية توجيه ضربة ضد "الشيوعيين" كنوع من التوازن، وتخوفاً من استيلاء الحزب الشيوعي على السلطة^{٧٧}. إلا أنه إثر فجر ٢٠ أيلول الدامي الذي صب الزيت على آخر نقطة في النار بإعدام الدفعة الثانية من الضباط المتهمين بحركة الشواف وعددهم ١٣ صابراً في ميدان أم الطبول في ضواحي بغداد. لم يبق أمام "القوميين" سوى التهيؤ لـ "الثأر" من قاسم. ولم يتأخر "الثأر" إذ قام فريق اغتيال بعثي بمحاولة اغتيال قاسم في عرض الشارع في ٧ ت ١٩٥٩ أي بعد ثلاثة أسابيع من ذلك الفجر الدامي. وطبقاً لما أعلمنا به أحد أعضاء القيادة التي اتخذت قرار العملية، فإنه قد تم إعلام "حركة القوميين العرب" بالعملية^{٧٨}، التي توضح فيما بعد أنها قد تمت بتنسيق تام مع أجهزة المتحدة.

اعتقل نتائج العملية مباشرة ١٢٠ متهماً من البعثيين والحركيين^{٧٩}. وكان على رأس المعتقلين من 'الحركيين' باسل الكبيسي عضو قيادة إقليم العراق. غير أن قاسم غلب مبدأ "لرحمة فوق القانون" الذي ارتبط به، فلم يقيم بتنفيذ أحكام الإعدام، بل شرع بحل سياسي، يقوم على إجازة تشكيل أحزاب سياسية، وتبين بوضوح أن قاسم لن يسلم "رقبته" للشيوعيين، فرفض إجازة الحزب الشيوعي العراقي وأصر على ترخيص حزب شيوعي بديل عنه (مجموعة الصايغ).

إثر فشل العملية، تولت "حركة القوميين العرب" في العراق، وبشكل مستقل عن "البعث" الإمساك بزمام المبادرة، فسقت مع اللواء الركن عبد العزيز العقيلي (كتلة الموصل العسكرية) الذي كانت وعوده أكثر من إمكانياته، مما اضطرها للتنسيق مع كتلة الضباط "القوميين" (كتلة صحي عبد الحميد)^{٨٠}، التي أعادت بناء تنظيمها بعد إعدام الحاح سري ورفاقه وتمكين لتنظيم.

٦- "الجبهة القومية" مع "البعث"

كان التوافق السياسي ما بين "الحركة" و"البعث" تاماً حتى أواخر ١٩٥٩ حين انسحب الوزراء البعثيون من حكومة الجمهورية العربية المتحدة وأجهزتها. وكان مصدر هذا التوافق، هو توافق "الحركيين" و"البعثيين" التام مع الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت أجهزتها تدعم "البعث" في العراق مالياً وتسليحياً وسياسياً^{٦١}. والواقع أن معظم قواعد "الحركة" و"البعث" في العراق يومئذ كان "ناصرياً"، وكان جمهورهما هو الجمهور الناصري بدرجة أساسية.

كان مبدأ "الجبهة القومية" في أساس خطة عمل فرع "الحركة" العراقي حين أخذ يعمل لأول مرة باسم "حركة القوميين العرب"^{٦٢}. إلا أن المبادرة لتشكيل هذه الجبهة، كانت من الناحية العملية مبادرة "البعث"، الذي دعا في أيار ١٩٦٠ القوى القومية إلى التحالف في "جبهة قومية لإسقاط قاسم ومقاومة الشيوعيين".

نعكس انسحاب الوزراء البعثيين من حكومة الجمهورية العربية المتحدة سلباً على العلاقة ما بين "الحركة" و"البعث". إذ كانت العلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة هي التي تصبغت نغمة تلك العلاقة، وباتت نشرات "البعث" في أيار ١٩٦٠ تشكو من حملات "حشوم الحزب" التي تركز على "كونه قد بدأ يتخلى عن شعار الوحدة، وأخذ يعمل ضد الجمهورية العربية المتحدة وصعد عبد الناصر"^{٦٣}. وطرح البعث في مواجهة هذه "الحملات" التي كان يعني بها "الحركة" بشكل أساسي، أنه يقف إلى جانب "العمل على وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة عن الصديق الشعبي الديمقراطي، ولكنه لن يقف دون الوحدة الفورية، وإنما لا يلتزم بما يترتب على حدوثها كل الحزب مثلاً"^{٦٤}. من هنا لم يعد الوفاق "تاماً" ما بين "البعث" و"الحركة"، فتلخص الوفاق بينهما على نقطتين أساسيتين هما: إسقاط حكم قاسم ومقاومة الشيوعيين^{٦٥}.

تشكلت "الجبهة القومية" بشكل أساسي من ثلاثة أطراف حزبية هي: حركة القوميين العرب والبعث والاستقلال^{٦٦}. وكانت "الجبهة القومية" من ناحية وزن القوى مؤلفة من "الحركيين" و"البعثيين"، إذ أن حزب الاستقلال كان قد فقد تنظيمه بصورة شبه فعلية، ولكن لم يفقد هائلته وتاريخه المعنوي، كما لم تفقد جوهه القيادية من أمثال صديق ششيل وفائق السامرائي ومحمد مهدي كبة ألقها وحضورها. وإزاء إصرار "البعث" وإلى حد كبير "الاستقلال"، تم استبعاد ما كان يصفه البعث بـ "التكتلات القومية المشوهة"^{٦٧} التي تم تحديدها بـ "الرابطة القومية" وهي تنظيم محدود يرأسه قومي شبه نازي وابن لأحد شيوخ العشائر هو هشام الشاوي، وبالحزب "العربي الاشتراكي" الذي ترأسه المحامي عبد الرزاق شبيب، واشتق

عن حرب الاستقلال وورثه من الناحية الفعلية^{٦٨}، و"الحزب الإسلامي" الذي كان يقع في سياق التناقض ما بين "القوميين" و"العراقيين" في إطار "القوميين". وكان هذا الحزب يُعبر عن مصالح طلامية وعلى ارتباط مع صباط محافظين أقوياء، وتولى عملية إبادة بضع مئات من الشيوعيين، عن طريق استئجار عصابة من الأوغاد المحترفين، تحول قتل الشيوعيين لديها إلى مهنة أو نوع من الاحتراف^{٦٩}.

غير أن هذه "الجهة" كانت من الناحية الفعلية صيغة دنيا متخبطة وضعيفة من صيغ التنسيق وإصدار بعض البيانات المشتركة^{٧٠}. ويعكس تحبطها وضعفها، عدم نضج مفهوم "التحالف القومي" لدى القوى القومية العراقية. وقد أشار نايف حوامدة الذي كان ممثلاً لـ "الحركة" في الجهة المذكورة، إلى "أن الائتلافات والتحالفات في ذلك السياق كانت غير ثابتة، ذلك أن الحركة الحزبية لم تكن على درجة من النضج حتى تشتق قواسم مشتركة تضمن ثبات الائتلافات والتحالفات، فكانت تبنى بنوع من السرعة"^{٧١}. ومن هنا لم تفتقد "الحركة" لإقامة الصلات مع الكتل القومية الأخرى التي كان البعث يصفها بـ "المشبوهة"، فقد كان إسقاط قاسم ومعاقبة الشيوعيين هو هدف الجميع.

استمرت "حركة القوميين العرب" بالتحالف مع "البعث" في العراق في إطار "الجهة القومية" بصيغتها "الائتلافية" الدنيا تلك حتى ٢٨ أيلول ١٩٦١ يوم الانفصال السوري، إذ انسحبت من "الجهة" إثر توقيع أستاذي البعث صلاح الدين البيطار وأكرم الحوراني على وثيقة الانفصال، رغم مسارعة "البعث" في العراق في ٢٩ أيلول لإدانة "الانفصاليين عملاء الاستعمار والرجعية"^{٧٢} وكان هذا الانسحاب استجابة لرغبة القاهرة أكثر منه قراراً "مستقلاً" لـ "الحركة"، حيث تم في ضوء ضغطها، واتخاذها لقرار إسقاط قاسم بالاعتماد على "الحركة" والضباط "القوميين" دون "البعث"^{٧٣}. وترتب على انسحاب "الحركة" من "الجهة القومية" انهيار "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" وانشقاقها إلى لجنة "بعثية" مرتبطة بـ "البعث" و"قومية" أو "ناصرية" متحالفة مع "حركة القوميين العرب" وهو ما ستوقف عنده بالتفصيل لاحقاً.

ثالثاً- حول انضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة

١- وراثـة حركة ١٩٣٨

ورثت "حركة القوميين العرب" في الكويت، من الناحية الموضوعية "الكتلة الوطنية" التي شكّلها في الثلاثينات عدد من التجار القوميين الليبراليين الكويتيين، على شكل جمعية قومية سرية ترى في العراق إبان حكم الملك غازي إقليماً-قاعدة لمجمل القوميين العرب. يمكن اعتبار هذه الجمعية في وجوه عديدة صدى لـ "نادي المثني"^{٧٤} القومي في العراق، الذي كان واجهة التنظيم القومي السري الذي ترأسه في العراق يونس السبعلاوي وقاد حركة أيار ١٩٤١ التحررية ضد الإنكليز.

برز أول نشاط علني لهذه الجمعية القومية السرية، حين تشكلت "جنة أكتوبر" لنصرة فلسطين عام ١٩٣٦، ثم شكلت "كتلة الشباب الوطني" (شباب الكويت) كواجهة، علنية لها. وضمت كتلة "شباب الكويت" جميع أعضاء اللجنة الكويتية لنصرة فلسطين. وقام ميثاقها على الإيمان بأن الأمة العربية واحدة، وأن الوطن العربي وطن واحد، ومن حق الأمة العربية ممارسة سيادتها التامة واستقلالها وأن "الكويت بلد عربي وجزء لا يتجزأ من الوطن العربي الأكبر". ودعا البرنامج الذي نشره "شباب الكويت" عام ١٩٣٨، في إشارة واضحة للهجرة الإيرانية المتنامية إلى: "إغلاق أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب، والسماح المطلق للعرب بزيارة الكويت، والتعاون مع العراق"^{٧٥}. وبذلك انفردت الحركة الإصلاحية في الكويت عن الحركتين الإصلاحيتين في البحرين ودبي اللتين قامتا في سياق الحركات الإصلاحية عام ١٩٣٨ في الخليج العربي، بتقديم مطالب قومية واضحة: أعني المطالبين الأخيرين الخاصين بضرورة فتح البلاد للعرب والتعاون مع العراق الذي كان ينحو منحى قومياً تحت حكم الملك غازي^{٧٦}.

ارتبط باسم الحركة الإصلاحية في الكويت تشكيل أول مجلس تشريعي عام ١٩٣٨ في كل منطقة الخليج والجزيرة العربية. وكان من حيثيات حل هذا المجلس، وحظر نشاط "الكتلة" دعوة بعض كوادرها الملك غازي لضم الكويت إلى العراق. وتبع عن أحداث ما سياتي يسمى في تاريخ الكويت المعاصر بـ "سنة المجلس" دفاع الكويتيين الشباب عن المجلس بقوة السلاح وإعلانهم العصيان، مما أدى إلى إعدام أحدهم، واعتقال بعضهم، وإرغام البعض الآخر على اللجوء إلى الدول المجاورة^{٧٧}. وشكل من لجأ منهم إلى العراق مع اللاجئين البحرينيين إثر قمع حركة ١٩٣٨ الإصلاحية في البحرين ما عرف باسم "اتحاد عرب الخليج"^{٧٨}.

أضعف ظهور الربيع النفطي، وما نتج عنه من الشروع بإرساء آليات الدولة، من الساحة الموضوعية، طبقة التجار. وحداً من النفوذ الذي كانت تتمتع به، فاستقل "الحاكم" لأول مرة عن دعمها المادي واستبدله بعوائد النفط.

أخذ إرساء آليات الدولة شكل إحداث أجهزة حكم محلي للأوقاف والبلدية والمعارف والصحة عام ١٩٥٤ تنسجم مع وضعية "الكويت" يومئذ كمحمية بريطانية مستقلة ذاتياً أو شبه مستعمرة. وقد أدارت هذه الأجهزة/الدوائر الحكومية الوليدة هيئة من "الشيوخ" الشباب حملت اسم "هيئة الشيوخ العليا". كان ذلك يعني نوعاً من مأسسة العائلة الحاكمة في أجهزة الدولة، ذلك أن مركزية الدولة في مثل منطقة الخليج والجزيرة تعني مركزية العائلة الحاكمة.

قادت "حركة القوميين العرب" المعارضة الأهلية ضد مركزية العائلة الحاكمة وتأسيسها في أجهزة دولة، فحشدت لاجتماع جماهيري شكل نوعاً من برلمان شعبي، وانتخب هذا الاجتماع "الهيئة التنفيذية الأهلية"، و"كنفها" بأن تحضر للدستور وأن تجري انتخابات مجلس تشريعي^{٨٠}. يحاكي اسم "الهيئة التنفيذية الأهلية" ضدياً اسم "الهيئة التنفيذية العليا" التي سماها الكويتيون سنو باسم "هيئة الشيوخ العليا". وفي هذا السياق تحديداً برزت "حركة القوميين العرب" كوريثي لحركة ١٩٣٨ الدستورية في شرط جديد يتمير أول ما يتميز بإرساء أولي لآليات الدولة "الحديثة". حيث استطاعت "الحركة" عام ١٩٥٦ أن ترغم الشيوخ على إجراء انتخابات مجلس مشترك للأجهزة الحكومية، وقبل الشيوخ بمبدأ الانتخابات شرط استبعاد ثلاثة من قياديي "الحركة" عنها وهم: الدكتور أحمد الخطيب وحاسم القطامي وعبد الرزاق خالد الزيد. غير أن الأنظمة كانت تجيز انتخاب غير المرشحين، فنجح القياديون الثلاثة، وحين استبعدهم الشيوخ، قدم جميع أعضاء المجالس المنتخبة استقالاتهم^{٨١}.

وجد التجار القوميون الليبراليون، لاسيما أولئك الذين قادوا حركة ١٩٣٨ في "الحركة" تعويضاً سياسياً عن ضعفهم إزاء تأسس الشيوخ في الدولة^{٨٢}، في طور أخذت فيه "الحركة" إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ تمثل نوعاً من حزب أمة في الكويت. فتكرس الزواح ما بين "الحركة" وقادة حركة ١٩٣٨، بانصواء هؤلاء التجار في إطار تنظيمي خاص شكلته "الحركة" لهم هو "الرابعة الكويتية" التي تولى الرجل الثاني في "الحركة" حاسم القصامي رئاستها. وضمت هذه الرابعة ثلاثة من قياديي "الكتلة الوطنية" عام ١٩٣٨ هم: عبد اللطيف ثيان الغانم الرئيس الفخري للكتلة الوطنية، وأحمد زيد السرحان سكرتير واجهتها العلنية "كتلة الشباب الوطني" أو "شباب الكويت"، وعبد العزيز حمد الصقر أبرز نشطاءها^{٨٣}.

٢- المطالبة بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة

أضعف انخراط العراق في حلف بغداد كثيراً من مسألة الوحدة ما بين الكويت والعراق، فطرح فرع "الحركة" الكويتي إرجاء هذا الانضمام إلى حين يتحلص العراق من ظروف الهيمنة الاستعمارية التي كان يعيشها أثناء حكم حوري السعيد^{٨٦}، وكان ذلك رداً على صعوبات العراق الملكي على الكويت للانضمام إلى فيدرالية الاتحاد الهاشمي العربي الذي كان سيضم الكويت والعراق والأردن^{٨٧}، من هنا ما إن تم إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة، حتى وجدت "الحركة" فيها مخرجاً للتحرر من ضغوطات العراق الملكي. فطالبت عام ١٩٥٨ شيخ الكويت باسم "الرابطة الكويتية" انضمام الكويت كعضو ثالث إلى الجمهورية العربية المتحدة، ومن هنا طالبت بوضوح تام بإلغاء معاهدة الحماية البريطانية التي تعرف بمعاهدة ١٨٩٩، وتحرير الثروة النفطية من سيطرة الإنكليز، وتسويق البترول وطنياً وتكوين مجلس إدارة KOC وإنشاء شركة ملاحية وطنية لتسويق البترول، وتكوين المؤسسات الحكومية، وسحب الأرصدة الكندية من البنوك الإنكليزية، وإنهاء وجود الشركات الإنكليزية الخمس التي تشرف على تنفيذ المشاريع^{٨٨}.

لا يعني طرح "الحركة" لانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة "نهرباً" من الوحدة مع العراق بقدر ما يعني رفضها لهذه الوحدة مع العراق في ظروف انخراطه في حلف بغداد، بدليل أن "الحركة" طالبت عام ١٩٦٣ رسمياً بانضمام الكويت إلى الوحدة الثلاثية الذي أعلنت ما بين مصر وسورية والعراق^{٨٩}، إذ كانت الوحدة مع العراق مطلباً كلاسيكياً لـ "القوميين" في الكويت منذ الثلاثينات.

انسجماً مع اضطلاع "الحركة" بموظيفة الأداة الطوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" بادرت "الحركة" عام ١٩٥٩ لمطالبة شيخ الكويت بانضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة. وبعية تحقيق هذا الهدف عقدت "الحركة" في الأول من شباط ١٩٥٩، اجتماعاً شعبياً في ثانوية الشويخ احتمالاً بالذكرى الأولى لقيام الجمهورية العربية المتحدة. وحضر هذا التجمع أحمد سعيد مدير إذاعة "صوت العرب" والشيخ عبد الله الحابر الصباح. نددت الخطب الحماسية علناً بـ "الأنظمة الرجعية" "التي تشكل عائقاً أمام الوحدة العربية" وحس حساس انقطامي بالذكر "الحكم العشائري" في الكويت، وطالب بأن يصح موقع "الكويت" في الجمهورية العربية المتحدة كموقع "حصص أوحماة يرفرف عليها علم الوحدة الحبيب شامخاً".

لم تتأخر ردة فعل السلطات الكويتية، حيث جرى صدام مباشر بين المحتجين وقوات الأمن، فاعتقلت السلطات العديد من شخصيات "الحركة" ووجهها، وسحبت جواز سفر

بعضهم، وطردتهم من الوظائف الحكومية، وأبعدت أعضاء "الحركة" العرب غير الكويتيين من الكويت، وتحلت حملتها بإعلاق كافة الأندية والصحف^{٨٩}، فانتقل النشاط برمته إلى المؤسسة الأهلية التي لا تستطيع السلطة التحكم بها وهي اليونانية التي تسمى في أوقات الأزمات.

بالغت "الحركة" في الكويت من خلال مهرجان شباط كثيراً بالقفز على حقيقة الرقم البريطاني في القرار الكويتي، وتصرفت وكأن الكويت، مستقلة بالفعل، كي تستطيع الانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، من هنا طابت بإلغاء المعاهدة، فأصبحت الوحدة طريقاً للتحرر الوطني. فيستفاد من أنها حددت موعد الاجتماع في الأول من شباط وليس في ٢٢ منه، من أجل أن يكون شهر شباط شهر الضغط على العائلة الحاكمة لإلغاء اتفاقية ١٨٩٩ والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة.

٣- لجان مقاومة الشيوعية

اغترطت "الحركة" في الكويت، كما في كل مكان آخر تمتع فيه بوزن يذكر بحمة مقاومة الشيوعية إثر فتح خالد بكداش النار على عبد الناصر بوثيقته "الانفصالية" (١٩٥٨). وقد حرت هذه الوثيقة الويال عبي الشيوعيين العرب، بما في ذلك الكويت. إذ تطوع "الحركيون" مع "البعثيين" بحكم تغلغهم في أوساط العمالة العربية في الكويت ومعرفتهم بنشاطاتها، بتقديم أسماء النشطاء الشيوعيين العرب المقيمين في الكويت إلى السلطات بغية ترحيلهم. وتنتج عن هذه الخدمة التطوعية "القذرة"، طرد السلطات الكويتية لمائتي لاجئ أردني، يعملون في خدمة الحكومة والشركات الخاصة، لجأ أغلبهم إلى الكويت بعد إطاحة الملك حسين بحكومة النابلسي (يسان ١٩٥٧) حيث اتهم هؤلاء بالشيوعية وسلموا إلى السلطات الأردنية^{٩٠}.

وإذا كانت هذه الخدمة التطوعية مرتبطة بتحول "الحركة" إلى رأس حربة "ناصرية" في مواجهة الشيوعيين، ولا سيما في العراق، الذي وصل فيه الصراع ما بين "القوميين" و"الشيوعيين" إلى الطريق القاتل: طريق العنف السياسي، فإن سببها المباشر ربما يرتبط برد "الحركيين" على محاولة الحزب الشيوعي العراقي إبان حكم قاسم مد نشاطه إلى الكويت^{٩١}.

كانت ضربة شباط ١٩٥٩ ضد "حركة القوميين العرب" ضربة "بريطانية" لا لبس فيها، ونوعاً من طبعه كويتية خاصة عن ضرب حركة "الهيئة" في البحرين إثر تظاهرات ٢٤ و١٩٥٦ واعتقال قادتها ومحاكمتهم ونفيهم^{٩٢}، حيث اتهمت مصر في البحرين كما اتهمت في الكويت بالوقوف خلف التظاهرات. إذ لم تكن "الحركة" في الكويت من زاوية تمثيلها الفعلي لـ "الأمة" سوى نسخة كويتية من تمثيل "الهيئة" لشعب البحرين.

٤- الحركة و "أزمة الكويت"

لم تؤثر صربة شباط ١٩٥٩ على "العلاقة الطيبة" بين "الشيخ" (عبد الله السام الصباح) وبين "حركة القوميين العرب" وبالذات بيه وبين قياداتها من أمثال الدكتور أحمد الخطيب وحاسم القطامي^{٩٣}. إذ عمل هذا الشيخ المستنير الذي يعتبر أب التطور السياسي الحديث في الكويت (٩٤)، دوماً بوصفه رجل الكويتين وليس بوصفه رجل الإنكليز، فأدخل تجديداً هائلاً في فقه الحكم والسياسة في منطقة الخليج والجزيرة العربية، من خلال تأسيسه للشرعية التقليدية على نوع من الشرعية العقلانية-الإدارية الممثلة بالطموح لبناء المؤسسات. ولم يتوان هذا الشيخ المستنير عن توسيع سيطرة حكمه الذاتي إلى أقصى مدى ممكن، وحاول دوماً أن ينقص من معاهدة ١٨٩٩، مشككاً بجدوى استمرارها، وأثبت في أكثر من مجال لـ "الحماة" البريطانيين صحة تقييمهم السابق له كمعادٍ للسياسة البريطانية. من هنا اتخذ الشيخ من أحداث شباط نفسها التي قمعها بناء على ضغط البريطانيين، وسيلة ضغط من أجل إلغاء اتفاقية ١٨٩٩، وكان ذلك يتوافق مع الإجماع الوطني الكويتي بتصفية الحماية البريطانية للكويت. وبتأثير ذلك، وإعادة تكييف بريطانيا لسياستها الاستعمارية مع الوقائع الجديدة، سمحت بريطانيا للكويت في كانون الثاني ١٩٦٠ بفتح ممثلات لها في عدد من البلدان العربية، كما تخلت عن صيانة حقوق الأحاب القاطنين في الكويت^{٩٥}. وأثمرت حملة الوقائع الجديدة عن إلغاء اتفاقية ١٨٩٩ في ١٩ حزيران ١٩٦١ وحصلت الكويت على الاستقلال. وكان مسح البريطانيين الاستقلال بمثابة اللون اختصار لاستراتيجيتهم الجديدة في منطقة الخليج.

أعلن عبد الكريم قاسم في مرحلة أيلول شعبته نعيه الكويت للعراق وبطلان استقلالها، مدعياً أن الكويت ليست إلا قضاء وجرء لا يتجزأ من ولاية البصرة-الإقليم الجنوبي للعراق.

وضع إعلان استقلال الكويت، "حركة القوميين العرب" أمام مرحلة جديدة، فقد كان هذا الاستقلال من منظورها ثمرة من ثمرات حملتها ضد المعاهدة البريطانية، وتحقيقها للتحرر لوطني من الاستعمار الإنكليزي، كما كانت أولويتها السياسية تقوم على تحقيق الوحدة العربية. وإذا كانت أولوية الوحدة قد طرحت في "برنامج" الحركة خلال النصف الأول من الخمسينات مع العراق، فإن جملة المستجدات الناتجة عن حلف بغداد، وعن الصراع "القومي" "العراقي" بعد ذلك، قد أدت إلى ربط مسألة وحدة الكويت مع العراق بموقف نظامه السياسي من الجمهورية العربية المتحدة. ومن هنا دفعت "الحركة" في نشرتها-كراسها 'نحن وأزمة الكويت' (تموز ١٩٦١) عن استقلال الكويت في مواجهة إدعاءات الحكم القاسمي^{٩٦}. أما باسل الكبيسي ففسر ذلك أن "الحركة". رغم أنها اعتبرت نفسها قوة وحدوية، فإنها لم

تصكر في إمكانية قيام أية وحدة خارج نطاق الجمهورية العربية المتحدة خشية أن تقود هذه الوحدة إلى تحويل مركز القوة في المنطقة إلى خارج إطار الجمهورية العربية المتحدة^{٩٧}. ولا يخفى ذلك من صحة، غير أن الموقف الأساسي الذي حكم "الحركة" هنا في اعتقادنا كان موقف الجمهورية العربية المتحدة من إدعاءات قاسم أكثر منه تفكير "الحركة". وهو ما ينسجم مع وضعية "الحركة" كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة".

التجأ الشيخ عبد الله السالم الصباح في مقاومته لادعاءات قاسم، ضمن ما لجأ إليه، إلى الجمهورية العربية المتحدة مستفيداً من مواجهتها مع الحكم القاسمي. وكان ذلك يعي اعتماده على "حركة القوميين العرب" في الكويت، وهو ما تم فعلاً بدعوة الشيخ قيادة الحركة للمشاركة في الحكومة، وبوعده بقيام حكم برلماني، وبجعل وزارة الخارجية تعمل في إطار سياسة "الحركة" من خلال تكليفه لأحد قادتها بتأسيسها وتعيين كوادرها، الذين كان قسم مهم منهم من كوادر "الحركة"^{٩٨}.

أثمر هذا التحالف ما بين "الحركة" و"لشيخ" عن إجراء انتخابات المجلس التأسيسي يوم ٣ ديسمبر ١٩٦١، ودعي ١١٢٨٨ ناحباً مسجلاً إلى انتخاب عشرين نائباً من أصل ٧٣ مرشحاً. وحصلت "الحركة" وحلفاؤها من التجار القوميين المؤطرين في "الرابطة الكويتية" على أعلى الأصوات في الدوائر التي حاضوا فيها الانتخابات. وحصل بينهم الدكتور أحمد الخطيب "نقطة بيكار" "الكتلة القومية" الليابية على أعلى نسبة يبر جميع الناجحين. وتولت هذه الكتلة قيادة المجلس، إذ أصبح عبد اللطيف محمد ثيان الغانم نائباً للرئيس. وشاركت "الحركة" بفعالية من خلال ممثلها التاجر يعقوب الحميضي في وضع الدستور وتضمنه مكاسب ديمقراطية هامة^{٩٩}. وبذلك ساهمت "حركة القوميين العرب" في بناء الحياة الدستورية في الكويت، وكانت مسؤولة إلى حد كبير من خلال سيطرتها على الخارجية الكويتية عن السياسة القومية العربية للكويت في الستينات والسبعينات.

رابعاً - الموقف من الاتحادات المضادة للجمهورية العربية المتحدة

١- الاتحاد الهاشمي

استبق المحور الهاشمي قيام الجمهورية العربية المتحدة بأن أعلن في ١٤ شباط ١٩٥٨ عن تشكيل "الاتحاد العربي" ما بين العراق والأردن في محاولة واضحة لتفادي تأثير الرياح "الناصرية" التي عصفت بالمنطقة وبهدف إيجاد محور مقابل للجمهورية العربية المتحدة في المشرق العربي. وكان مقررًا للكويت أن تدخل طرفاً ثالثاً إلى الاتحاد، إلا أن "الحركة" في الكويت أخذت تربط الوحدة مع العراق بتحرره من الظروف الاستعمارية التي كان يعيشها في ظل بوري السعد. في

حين أن مرع "الحركة" الأردني بتأثير تكوينه القومي التقليدي، ارتبك وعجز عن اتخاذ موقف فوري من "الاتحاد العربي" (الهاشمي)، وانزلت إلى تأييد هذا الاتحاد معتبراً أن كل خطوة اتحادية أو وحدوية بصرف النظر عن مضمونها هي خطوة إلى الأمام يسغي القبول بها والنصار من داخلها^{١١١}. ويعكس هذا الارتباك الموقف القومي التقليدي "الأصيل" لمرع "الحركة" الأردني من مسألة الوحدة بأي ثمن حتى ولو كانت وحدة عروش. لاسيما إذا كانت مع العراق، والواقع أنه سبق لهذا الفرع أن حثّ مبادرة الملك عبد الله بضم الضفة العربية إلى الأردن معتبراً إياها خطوة وحدوية رغم كل تخويه للملك عبد الله^{١١٢}. من هنا انخرق القوميون التقليديون الذين كانوا في محيط "الحركة" أو قريين منها أو ربما أعضاء فيها لفترة ما إلى تأييد هذا الاتحاد، بما في ذلك المرشد الروحي للحركة في النصف الأول من الخمسينات علي ناصر الدين، وقوميان عريان بارزان من كتاب "الرأي" جريدة "الحركة" في الأردن هما وصفي التل وأكرم زعيتر. فقد كانت الوحدة بالنسبة لهؤلاء وأشباهم تستمد قيمتها، ليس من دوافعها أو وظيفتها بل من معنى الوحدة ذاته.

لم يطل ارتباك "الحركة" من موضوع "الاتحاد الهاشمي"، إذ سرعان ما هبطت وقائع الصراع الصند بروميتيكيتها القومية إلى أرض الواقع وتناقضاته. ومن هنا نظمت عبر أحد كوادرها الأساسيين في العراق وهو موظف الخارجية الكبير باسل عبد الرؤوف الكيسبي (١٩٣٣-١٩٧٣) الذي اغتاله الموساد الإسرائيلي لاحقاً في باريس، محاولة في ٨ آذار ١٩٥٨ لقتل أعضاء الوفدين العراقي-الأردني^{١١٣}، وكان المقصود بالعملية بشكل أساسي بوري السعيد.

أخذت "الحركة" بدءاً من عام ١٩٥٩ على وجه التحديد، تواحه من داخلها أول تحد إيديولوجي وسياسي لتكوينها القومي التقليدي. وذلك إثر تقرير "اللجنة الفكرية" التي كان يرأسها محسن إبراهيم عضو القيادة القومية، وتأسفت بصورة أساسية من "اللبنايين". ومن الناحية التنظيمية كانت "اللجنة الفكرية" إحدى لجان اللجنة التنفيذية القومية، ويرأسها أحد أعصائها.

كان هذا التقرير في مختلف وجوهه، انقلاباً إيديولوجياً وسياسياً، طرح إعادة النظر جذرياً بنية الخطاب القومي التقليدي لـ "الحركة" ومنطلقاته النظرية-السياسية، فطالب باستبدال شعار "النار" بشعار أساسي من نوع "تحرير فلسطين"، ونقض مطابقة الحركة ما بين اليهودي والصهيوني، ورفض نظرية المرحلتين مؤكداً على التشابك بينهما، وأكد على ضرورة إعادة النظر بمبدأ الوحدة بأي ثمن، وجعل الموقف من الوحدة رهناً بمضمونها السياسي^{١١٤}. ومن هنا

يمكن اعتبار هذا التقرير نوعاً من إرهاب مكر بالطور الاشتراكي العربي الذي ستدخله "الحركة" إثر الانفصال السوري.

كان من أبرز معالم هذا الإرهاب عام ١٩٥٩، هو إدانة "الاتحاد الهاشمي" من دون تردد ووصفه بـ "الاتحاد المزيف" "الذي جاء، رداً وحدوياً، ممسوخاً على البناء الحدودي السليم الذي قام بقيام الجمهورية العربية، وتكتلاً رجعياً للوقوف في وجهها"^{١٠٤}. وما هو المهم هنا ليس إدانة هذا "الاتحاد" وحسب، بل الأساس النظري-السياسي الجديد الذي ينطلق منه. إذ تحدد "الحركة" لأول مرة بوضوح أن "للوحدة العربية الحقيقية طريق واحد: ذلك هو طريق الشعب، وهدف واحد: ذلك هو مصلحة الشعب"^{١٠٥}، فتربط ما بين "التجزئة والاستعمار" وتؤكد أن الوحدة العربية بحد ذاتها ثورة تحررية كبرى، وأن كل خطوة وحدوية تتضمن طاقة تحررية معينة" ومن هنا أدرك الاستعمار هذا الترابط، فحاول أن يفرض نماذج "ممسوخة وهياكل مشوهة" عن الوحدة مثل 'الاتحاد الهاشمي المنهار'. فكان الاستعمار "دوماً يستند إلى التفاعل المزدوج الكائن بين التجزئة والاستعمار، هذا كنا نرى أن كل اقتراح أو مشروع "وحدوي" من هذا النوع يقوم دوماً على تحالف الاستعمار والرجعية، وبالمقابل، فإن كل خطوة وحدوية حقيقية لا بد أن تتم بعز الاستعمار والرجعية، وبأن تأخذ القوى الشعبية قضية الوحدة بيدها. والاتحاد الهاشمي المهار من جهة والجمهورية العربية المتحدة من جهة أخرى، يعطيان في هذا الصدد صورتين وأنموذجين متقابلين"^{١٠٦}. وبهذا المنطق الإيديولوجي-السياسي الجديد العربي عن مطلق الحركة القومي التقيد، حددت "الحركة" موقفاً حاسماً من اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية" أو ما سمي بـ "اتحاد الإمارات" وأصدرت في تشرين الأول ١٩٥٩ وثيقتها المهمة "اتحاد الإمارات المزيف" مؤمرة على الوحدة العربية.

٢- اتحاد الإمارات

أ- ظروف إعلان الاتحاد ووظيفته:

تعود فكرة "توحيد" إمارات جنوب الجزيرة العربية في نوع بسيط من "اتحاد فيدرالي" تابع لأكثراً إلى المقيم السياسي البريطاني رالي الذي طرح هذه الفكرة عام ١٩٢٥. وقد حاول حاكم عدن البريطاني هيكينوتام والمستشار في الحميات الغربية تريفيا سكيس عام ١٩٥٤^{١٠٧}، أن يفرض شكلاً بسيطاً لـ "اتحاد فيدرالي، ففصاض، يقوم على ثلاثة "كيانات" هي: اتحاد الإمارات الغربية (لحج- الفضلي- يافع- الضالع- الخوشي- ييحان- العواذل- ديشة) واتحاد الإمارات الشرقية: حضرموت (الكثيري والقعيطي) والواحدي. وعدن ككيان خاص مستقل

ويرأس هذه "الكيانات" بجماعة حاكم عدن الإنكليزي^{١١٨}. أما عدن نفسها فكانت قد أصبحت منذ أول نيسان ١٩٣٧ مستعمرة تابعة للتاج البريطاني وخاضعة مباشرة للحكومة البريطانية (وزارة المستعمرات). وكان يخضع للإدارة البريطانية لهذه المستعمرة السلطنات المحمية التي أُرغمت عام ١٩٣٨ على تشكيل: محميّ عدن الغربية والشرقية.

اضطرت وزارة المستعمرات البريطانية إلى طي مشروع عام ١٩٥٤، بتأثير الحركة 'اللاحجية' المعادية له، والتي تقدمت تحت ضغطها عدد من الأمراء بمشروع آخر مضاد، اكتفى حاكم عدن الإنكليزي برفض مناقشته. كانت "الحركة اللاحجية" تعبيراً عن توافق موضوعي ما بين السلطان الوطني علي عبد الكريم سلطان لحج وبين عدد من الشخصيات الوطنية اليمنية التي كانت تطرح إقامة دولة جنوبية عربية موحدة مستقلة، تشمل مسقط وعمان. ولم تكن تلك الشخصيات سوى الشخصيات التي تشكلت منها قيادات "رابطة أبناء الجنوبي العربي"^{١١٩}، التي شكلت بشعارها "لا استقلال بدون اتحاد" و"لا اتحاد بدون عدن" مقابلاً لـ "الجمعية العديّة" التي ضمت الانفصاليين العدنيين الذين كانوا في الواقع رجال "الإنكليز" وصنائعهم.

اتخذت اليمن المستقلة أي المملكة اليمنية موقفاً سلبياً متطرفاً من مشروع اتحاد ١٩٥٤، واعتبرته حرقاً لمعاهدة ١٩٣٤ الأنكلو-يمنية. وفي سياق هذا الرفض التفت السياسة اليمنية مع المحور العربي المناهض للسيطرة الاستعمارية البريطانية في الخمسينات، والذي توافقت فيه مصالح: مصر والسعودية بشكل أساسي، وقد استقطب هذا المحور في إطار الهوض العربي ضد الاستعمار كلاً من سورية واليمن إلى مداره، كما استقطب الأردن جزئياً في سنوات ١٩٥٥-١٩٥٦.

تحالفت اليمن المستقلة مع الجمهورية العربية المتحدة في إطار "اتحاد الدول العربية" عام ١٩٥٨ في هذا السياق. وشكل هذا التحالف رغم قيمته الرمزية من الناحية الفعلية، دافعاً مباشراً، لإحياء البريطانيين لمشروع "اتحاد الإمارات" والتسريع بإعلان قيامه، بهدف إقامة سد أمام الامتداد اليمني لـ "الجمهورية العربية المتحدة"، التي تشكل لها نفوذ جدي في جنوب اليمن، حين مزج عمال عدن مطالبهم النقابية بالاحتجاج على العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦، ففقدوا حوالي ٣٣ إضراباً منفصلاً خلال فترة خمسة أسابيع^{١٢٠}. والواقع أنه بعيد شهور قليلة من إعلان الجمهورية العربية المتحدة، استدعت لندن في حزيران ١٩٥٨ سلطان لحج علي عبد الكريم باعتباره أكثر الأمراء تنفذاً في القسم الغربي من المحميات، ورغبت إليه بلهجة إنذار أن يوافق على انضمام لحج إلى الاتحاد المرتقب. إلا أن علي عبد الكريم رفض الحصوع وعارض الاتحاد

على رؤوس الأشهاد، فافتحمت القوات الإنكليزية السلطنة، وفرضت إزاحة عبد الكريم واستبداله بسلطان آخر^{١١١}، وافق لاحقاً على الانضمام إلى الاتحاد.

بهذا المعنى كان "اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية" أو "اتحاد الإمارات" من زاوية بواعثه المباشرة، رداً "إنكليزياً" على الجمهورية العربية المتحدة، فقد تعجله الإنكليز إثر قيام هذه الجمهورية، وقبلوا أن يبدأ إعلانه بست سلطنات من المحمية الغربية (من بين ٣٠ إمارة في المحميتين)، مما يعني أنهم قرروا إعلان الاتحاد بأي ثمن وبأي شكل ممكن. إذ أن "رابطة أبناء الجنوب العربي" التي ما كان ممكناً تحامل ورنها. والتي كانت تطرح وحدة واستقلال الجنوب العربي مستتية شمال اليمن، قد أخذت تطرح إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، وحدة اليمن الطبيعية، وانضمامها إلى الجمهورية العربية المتحدة^{١١٢}. وبهذا المعنى تم ترجمة قيام الجمهورية العربية المتحدة بمنياً بدعوة واضحة من قبل أهم تنظيمات الحركة الوطنية في جنوب اليمن في الخمسينات إلى وحدة اليمن الطبيعية، وأبرز ذلك حقيقة الجدل ما بين القومي والوطني في الخمسينات.

ب- "اتحاد الإمارات المزيف":

أصدرت "حركة القوميين العرب" وثيقة هامة في تاريخ الحركة الوطنية اليمنية خصوصاً وفي تاريخ "الحركة" عموماً هي "اتحاد الإمارات المزيف/ مؤامرة على الوحدة العربية". كتب هذه الوثيقة من الناحية الفعلية قحطان الشعبي^{١١٣}، أحد مؤسسي "رابطة الجنوب العربي" وقيادتها، وتولى على الأرجح، الحكم دروزة عضو القيادة القومية لـ "الحركة" ومدير مكتب "الخليج والجنوب العربي" في الإقليم الشمالي، الإشراف الإيديولوجي عليه.

كان السياسي المحارب قحطان الشعبي متنبئاً سياسياً في القاهرة ومختلفاً مع الأمين العام للرابطة شيخان الحبشي الذي كان بدوره مفيماً في القاهرة، وكانت الرابطة يحكم انحلال التوافقات التي أدت إلى "اتلافها" أخذت تشهد حركات اشتقاقية حادة، تجلّت في خروج المجموعات الإيديولوجية المتجانسة منها وتشكيلها لـ "تنظيمات" مستقلة، مثل مجموعة عبد الله باذيب الذي شكل "الاتحاد الشعبي الديمقراطي" أو ما يعادل الحزب الشيوعي في اليمن. ومثل قحطان الشعبي أبرز اسم ينشق عن "الرابطة" ويلتحق بـ "حركة القوميين العرب" ليغدو أحد أبرز مؤسسي فرعها في اليمن^{١١٤}.

كان فرع "الحركة" في اليمن حين أصدرت وثيقة "اتحاد الإمارات المزيف" قيد التأسيس، إذ تمكنت قيادة إقليم "الحركة" في مصر، من تنظيم عدة روابط طلابية عربية، في "الحركة". وكانت أول دورة إعداد "قيادية" تجريها قيادة "الحركة" لعدد من الخريجين بهدف إعدادهم

لتأسيس فروع لـ "الحركة" في أقطارهم، هي الدورة السرية التي أجزتها في دمشق عام ١٩٥٩ وحاصر فيها جورج حبش والحكم دروزة وهاني الهندي وغيرهم.

وضمت هذه الدورة عشرة كوادر حريجين، من أقطار مختلفة، كان من أبرزهم بالنسبة لليمن فيصل عبد اللطيف الشعبي^{١١٥}، (الذي قتله رفاقه في المعتقل عام ١٩٧٠)، وقحطان الشعبي السياسي المحارب، العضو المؤسس لرابطة "أبناء الجنوب العربي"^{١١٦}.

تحدثت الوثيقة على العموم بلغة الجليل "الحركي" الذي انتسب إلى "الحركة" إبان أو بعيد العدوان الثلاثي على مصر، ومن هنا التقت هذه اللغة بلغة تقرير اللجنة الفكرية عام ١٩٥٩. وهي لغة جديدة على لغة القيادة المؤسسة، إلا أن هذه القيادة استوعبتها وتقبلتها وأدرجتها 'جدلاً' في منظومتها. فلأول مرة تتحدث وثيقة نظرية "حركية" عن الترابط ما بين المرحلتين لسياسية^{١١٧} و'الاجتماعية'^{١١٨}، وتحدد الموقف من أية وحدة أو اتحاد في ضوء مضمونها والقوى الصاعدة ها، والوظيفة المتوخاة منها(١١٨). إلا أن القيادة المؤسسة في راقبتها على الوثيقة ثبتت على ما يبدو عدم الإخلال بالمحايدة ما بين اليهودي والصهيوني، ولم يكن ذلك على أية حال يشكل أي عائق. وبكلام آخر كانت هذه الوثيقة نوعاً من خلاصة نظرية لتمخضات تحول "الحركة" إيديولوجياً من طورها القومي التقليدي إلى طورها الاشتراكي العربي أو الشعوي. غير أنها اقتصرت بالنسبة لـ "اليمن" أهمية خاصة، وهي أهمية الدليل النظري من الناحية الفعلية لـ "الفرع" اليمني الوليد. ومن هذه الزاوية أعلنت الوثيقة عن ولادة الفرع اليمني لـ "الحركة".

أدانت الوثيقة "اتحاد الإمارات" باعتباره "اتحاداً زائفاً" يمثل رداً إنكليزياً على "اتحاد الدول العربية" الذي قام ما بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة، ومن هنا كان استعجال الانكлиз لإقامته مرتبطاً بتخوفهم من احتمال أن يشكل "اتحاد الدول العربية" جسراً تعبر عليه القيادة العربية الرسمية [عبد الناصر] لتدفع النصال العربي فيه، كما كان الاستعمار [الإنكليزي] يحشى بشدة المد الشعبي النضالي العظيم الذي سيولده قيام دولة اتحادية تنتصب على حدود المنطقة التي يحتلها بالقوة"^{١١٩}. من هنا لا تختلف طبيعة هذا الاتحاد ووظيفته عن طبيعة 'الاتحاد الهاشمي' المهيار ووظيفته الاستعماريتين. فـ "كل خطوة وحدوية" تأتي من خلال الاستعمار، لن تكون إلا "وحدة" كادبة هي في جوهرها مؤامرة على الوحدة"^{١٢٠}.

لا تصدر أهمية هذه الوثيقة عن إدانة "اتحاد الإمارات" بقدر ما تصدر عن انطلاقها من مبدأ وحدة اليمن الطبيعية وتحررها في إطار الوحدة العربية. وتشمل اليمن الطبيعية وفق ذلك إقليم اليمن (بشماله وجنوبه)، وجنوب الجزيرة العربية، بما فيه مسقط وعمان وساحل عمان المسمى حالياً بالإمارات العربية المتحدة. من هنا طرحت الوثيقة "وحدة قوى النصال الشعبي في

اليمن المحتل وفي إقليم اليمن جنوبه وشماله، وفي جنوب الجزيرة والخليج، في وحدة نصابية متماسكة^{١٢١}. ويفسر ذلك تلخيصها الرمزي لهذه الوحدة بشعار "وحدة نضالية متماسكة من عدن إلى البحرين"^{١٢٢}.

أما العنصر الثاني في تلك الأهمية، فيكمن في التأكيد على "التفاعل والتشاك والتداخل بين اليمن المستقل والمحتل. واعتبار "أن معركة التحرير في الجنوب ليس من السهل أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة وفاصلة ما لم تدعم وتعزى من شمال اليمن"^{١٢٣}. الانطلاق من "وحدة إقليم جريته ضمن الدولة العربية الواحدة"^{١٢٤}. وافتقرت "الحركة" في ذلك عن برنامج "رابطة أبناء الجنوب العربي" التي كانت ضد فكرة الوحدة مع الشمال^{١٢٥}، فلم ترفع "الرابطة" شعار وحدة شطري اليمن إلا بعيد قيام الجمهورية العربية المتحدة حين بدأت المجموعات الإيديولوجية المتحاسة تغادرها وتنشق عنها، بما في ذلك مجموعة القوميين العرب وعلى رأسها قحطان الشعبي.

أما العنصر الثالث المهم، فتحدد في طرح "الحركة" لاستراتيجية "الكفاح المسلح" كاستراتيجية وحيدة لتحقيق تحرر اليمن الطبيعية ووحدتها، إذ أكدت "الوثيقة" أن معركتنا في اليمن المحتل وجنوب الجزيرة العربية عامة، إنما هي أولاً وأخيراً معركة كفاح مسلح يقرر فيها منطق الثورة والقوة النتيجة النهائية"^{١٢٦}. "معركة كفاح مسلح، عنيد لا لين فيه ولا مهادنة، ومعركة دماء وبطولات لا تراجع فيها ولا مساومة"^{١٢٧}. وقد دفع ذلك ناضو ومكين إلى التركيز على هذا العنصر بل وتحديد به إلى أن "الفضل الرئيسي لفرع حركة القوميين العرب في اليمن الجنوبية <جنوب اليمن حالياً> الباحث <ينحصر في أنها أعطت حركة التحرر الوطني في اليمن الحنوية <جنوب اليمن> طريقة نضال جديدة: الطريقة المسلحة"^{١٢٨}.

أما العنصر الرابع المهم، فيحدد في تركيز الوثيقة على: "توضيح الأساس القومي العربي والإطار القومي العربي للمعركة التي نخوضها في هذا الجزء من الوطن العربي"، ومن هنا فإنها تعتبر معركة اليمن المحتل والجنوب الكبير عامة، جزءاً لا يتجزأ من معركة الوحدة العربية الشاملة"، فـ "ليست أدباً معركة إقليمية محلية، إنها جزء من معركة قومية شاملة"^{١٢٩}. "تخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار والتجزئة والاحتصاب اليهودي"^{١٣٠}.

خاتمة

يمكن القول أنه قد حدث انسجام تام بين استراتيجية "حركة القوميين العرب" واستراتيجية عبد الناصر، في الطور الذي كانت فيه أكثرية الجماهير، ولا سيما في المشرق العربي بما في ذلك

صمناً الخليج والجزيرة العربية ناصرية^{٣١}. ويفسر هذا الانسجام التام تحول "الحركة" لأول مرة في مجرى عملها كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة" وسط تلك الأكتريية الناصرية غير المنظمة، من "أحوية" قومية نخوية، هامشية ومعزولة إلى "تنظيم جماهيري" وفق تعبير لجورج حنتش، أو بكلمة أدق، إلى منظمة طليعية صلبة ومتماسكة تضطلع بمهام حزب ناصري وتعوّض عن غيابها الفعلي. ومن هنا كان طبيعياً أن يصدر طرح "الالتحام بالناصرية" عن الحيل الثاني في "الحركة" وليس عن حيل النواة القيادية المؤسسة، إذ يمكن اعتبار ذلك الحيل بأنه حيل "ناصري" وانضم إلى "الحركة" على خلفية عملها كأداة طوعية للجمهورية العربية المتحدة.

ويفسّر هذا الانسجام التام ما بين "الحركة" و"الجمهورية العربية المتحدة؛ التوسع اتصيمي لـ 'الحركة' إبان الجمهورية العربية المتحدة. ففي جامعة القاهرة حيث غضت الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية، أي أجهزة المخابرات المصرية في نهاية المطاف، النظر عن نشاطها، فإن 'الحركة' تمكنت من السيطرة على 'اتحاد بعثات طلاب الكويت' الذي أصبح واجهة طلابية لعملها التنظيمي في أوساط الطلبة العرب، مشكلت عدة "روابط" حركية يمنية وكويتية وفلسطينية، يصم كل منها عدة حلايا، كما تمكنت من تنظيم خلية أو خليتين مصريتين، ومن تجنيد عدد من الطلاب البحرينيين والليبيين والسودانيين^{٣٢}.

وفي عام ١٩٥٩ تخرج بعض هؤلاء الطلاب "الحركيين" من جامعة القاهرة، فبادرت القيادة القومية لـ "الحركة" التي كان مقرها في دمشق (الإقليم الشمالي) بإجراء دورة تنظيمية سرية لعشرة منهم، كلفتهم في نهايتها بتأسيس فروع لـ "الحركة" في أقطارهم^{٣٣}.

ففي البحرين تمكن أحمد حميدان من تأسيس أول خلية لـ "الحركة"^{٣٤}، سمستطور إلى فرع من أفرع فروع "الحركة" في إقليم الخليج والجزيرة العربية. أما في السودان فلم يتمكن العضو السوداني من تشكيل سوى خلية لم يقض لها اتوسع^{٣٥}. وفي اليمن حقق فيصل عبد الطيف الشعبي نجاحاً باهراً، حيث تمكن من تأسيس الخلية اليمنية الأولى لـ "الحركة" في منطقة الشيخ عثمان (عدن) أواخر عام ١٩٥٩، التي توسعت بسرعة إلى "رابطة" ضمت موطفين ومعلمين وتلامذة^{٣٦}، وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل.

وجرباً على تقيدتها في إحصاء الفروع "المحدثة" إلى رقابة مركزية صارمة، أوفدت القيادة القومية مسؤولها في الإقليم الجنوبي الطالب محمد كشلي، لتأسيس الفرع "الليبي"، حيث تمكن كشلي مع 'الحركيين' الليبيين الذين كان على رأسهم عمر المنتصر (وزير الخارجية الليبي لاحقاً) من تأسيس أول حية في مدينة "مصرانة" الليبية، وإبان ذلك تم جذب الشاب معمر القذافي إلى "الحركة" الذي سرعان ما التحق بالكلية العسكرية، ليقود لاحقاً حركة القاتح من أيلول (١٩٦٩)^{٣٧}.

وإذا كانت ليبيا تقع جغرافياً في المغرب العربي، في حين أنها تقع إيديولوجياً في المشرق العربي، فإنه يمكن القول إن تنظيم "الحركة" لم يتمكن من الامتداد خارج منطقة المشرق العربي، بما فيها منطقة الخليج والجزيرة العربية. فكانت "حركة القوميين العرب" بهذا المعنى وحتى تاريخ "حلها"

تنظيماً مشرقياً ارتبط تحوله من "أخوية" مغلفة إلى "حركة" ذات حضور سياسي بتبنيها الطوعي للسياسة الناصرية، وخوضها معارك عبد الناصر.

هوامش الفصل السادس

- (١) الرأي، العدد ١٥٥، ص ٤، ٢٥ ١٩٥٨، ص ١، قارن به: محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبانيين، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٧٠، ص ٢١.
- (٢) فؤاد مطر، حكيم الثورة (حور)، هادي لايت، لندن ١٩٨٣، ص ٦٠-٦٦ قارن به: جورج حبش بتذكر، حوار عماد شربل، مجلة الوسط، عدد ١٩٦ (١٩٩٥/١٠/٣٠) ص ٢٣-٢٤.
- (٣) مقابلة شخصية في ١١/٣/١٩٩٦ مع جورج حبش.
- (٤) ناسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريف مادرة الحصري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ٤، ١٩٨٥، ص ٩٥.
- (٥) الكبيسي، المصدر السابق، ص ١٠٠.
- (٦) من مقابلة شخصية مع عبد الحميد السراج، أوردتها الكبيسي المصدر السابق ص ٢١.
- (٧) مقابلة شخصية في ٢٤/٨/١٩٩٥ مع جهاد صاحي في دمشق.
- (٨) مقابلة شخصية في ١١/٣/١٩٩٦ مع جورج حبش وجهاد صاحي معاً في منزل جورج حبش في دمشق.
- (٩) حكيم الثورة، ص ٦٢، قارن بالكبيسي، ص ١٠٣.
- (١٠) عدد من المؤرخين، تاريخ الأقطار العربية لنعاصر، ج ١، دار التقدم، موسكو ١٩٧٥، ص ١٨٤.
- (١١) كان نايف حواتمة بين هؤلاء الكواد، حيث امتدعت الحركة من الأردن إلى صربيا لسان لمشاركة في قيادة الثورة ضد حكم كميل شمعون. مقابلة شخصية في ١١/١١/١٩٩٥ مع نايف حواتمة.
- (١٢) جاد بيدر كوت و جاد بيدر موييه، عناصر من أجل علم اجتماع سياسي، ترجمة أنطون حمصي، وررة للقاعة، دمشق، ١٩٩٤، ص ١٩٨.
- (١٣) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبانيين، مصدر سبق ذكره ص ٣٨-٣٩.
- (١٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره ص ١٣١.
- (١٥) إبراهيم، مصدر سبق ذكره ص ٣٩، قارن به: مع زيادة، تقويم تجربة حركة القوميين العرب في مرحلتها الأولى، القومية العربية في الفكر والممارسة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ٣، تموز ١٩٨٤، ص ٣٤٢.
- (١٦) حكيم الثورة مصدر سبق ذكره، ص ٦٢ قارن به: إبراهيم، مصدر سبق ذكره ص ٤١.
- (١٧) إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ - ٤٣ قارن به: زيادة، مصدر سبق ذكره ص ٣٤٢ وبالكبيسي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٣.
- (١٨) الكبيسي مصدر سبق ذكره، ص ١٠٣.
- (١٩) هاني اهدي، أوردته حيا بطاطو، العراق، الكتاب الثالث: الشيوعيون والعنثيون والفساط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، بيروت ١٩٩٢، ص ٣٤٣.
- (٢٠) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش.
- (٢١) إبراهيم مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (٢٢) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع بديع حواتمة أما هاني اهدي بتذكر، كما نقل بطاطو، في مصدر سبق ذكره ص ٣٤٣، أن عدد أعضاء الفرق كان محدوداً مني عصر.
- (٢٣) مثل ناسل الكبيسي وغاري قصاب وعبدان الكيلاني ورهبر عطية وحامد الجبوري وكان هؤلاء باستثناء الكيلاني أعضاء قيادة إقليم العراق بعيد ثورة تموز ومن بين الاستثناءات سلام أحمد الذي حار بعصل تعوقه الدراسي على منحة حكومية للدراسة في الجامعة الأمريكية في بيروت، وانتسب إلى الحركة هاشم ليعود ويعمل في قيادة إقليم لعراق، وتبعد الأمراء عنه عام ١٩٦٣. ابروي من الناحية الفعلية جانباً وضعف نشاطه كثيراً بسبب التعديت الشديد الذي تعرض له في معتقل سلطات شاطئ. (مقابلة شخصية مع حواتمة سبق ذكرها).

- (٢٤) مقالة شخصية في ١/٢٦/١٩٩٦ مع عبد الإله الصراوي في دمشق وبيروت. هناك في المصادر غير احركية إشارة واضحة إلى نشاط حوامة لاسيما بشأن حطة اعتيال عبدالكريم قاسم. انظر مثلاً: عبد الكريم الفرحان، حصاد ثورة، (مذكرات) تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، دار المراق لندن، ط١، ١٩٩٤، ص٦٥، غير أن المصادر الحركية تسدل نعتياً تاماً حول دور حوامة وتتجاهل دوره الأساسي كمؤسس حقيقي للمرع العراقي، دلاً يشير بأسل الكيسي إلى دوره، كما يتجاهله الدكتور جورج حبش، وهدني اهدي تماماً. قارن بـ حكيم الثورة مصدر سبق ذكره، وبـ حديث الهندي إلى بطاطو في مصدر سبق ذكره، ص٣٤٣.
- (٢٥) حول هذه التطاهرات، انظر مصاطو، مصدر سبق ذكره، ص٥٩-٦٤ ومقابلة مع عبد الإله الصراوي أوبر الدين قادوا هذه التطاهرات.
- (٢٦) حول هديس الشبيح انظر: د. وميض جمال عمر بطي، اخذور السياسية والفكرية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، ط١، بيروت، آذار ١٩٨٤، ص١٢٥ و ٣٠٥ و ٣٣٩ و ٣٥٨، ٣٧٤ و ٣٩١ و ٣٩٣ حتى ٣٩٦.
- (٢٧) هم عبد الإله الصراوي وعلي كمونة وعبد الأمير احلو وعني مصور.
- (٢٨) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع الصراوي.
- (٢٩) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.
- (٣٠) انظر على سبيل المثال: التوجهات التي عتمتها القيادة القطرية لـ "ليث" في العراق في أواخر حزيران ١٩٥٣، والتي يرد فيها وصف لشباب الاستقلاليين بـ "القوميين العرب" (الاب من لمت نظر الأعضاء إلى الشدود في التفكير والسلوك عند بعض الشباب الذين يسمون أنفسهم بـ "القوميين العرب" في هذه المقابلة - العراق - بالذات هؤلاء الشباب هم نواح لأسس الحاطلة التي سار عليها حزب سياسي معروف ينسب القومية هو حزب الاستقلال إهم يدورون في ملكه وعه بصدرون) سلسلة: نصال اليت، ح٧، دار الطليعة، بيروت ط١، لك ١٩٦٥، ص٣٣٨.
- (٣١) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.
- (٣٢) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٤.
- (٣٣) قارن بتعميم حركة القوميين العرب: تعميم حول اسم الحركة، ص١-٣.
- (٣٤) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٤.
- (٣٥) حركة القوميين العرب في العراق، الوحدة طريقتنا، ت١ ١٩٥٨، ص١٣-١٤.
- (٣٦) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص١١٩.
- (٣٧) أورده بطاطو، المصدر السابق، ص١٤١.
- (٣٨) د. مجيد خديري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط١، بيروت، ١٩٧٤، ص١٣٤-١٣٩.
- (٣٩) ثابت حبيب العاني يتذكر، مجلة رسالة العراق، العدد ٨، تموز ١٩٩٥، ص١٩. قارن بـ: خديري المصدر السابق ص ١٣٤.
- (٤٠) خديري، المصدر السابق ص ١٣٩-١٤٤. قارن مع العاني، المصدر السابق ص ١٩.
- (٤١) انصر نص اليان عد. ابراهيم الخديري، سوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي المشترك لحربي الاستقلال والوطني المتكوفّر ص١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة العالية، بغداد، دون تاريخ، ص٤٨٦-٤٨٨.
- (٤٢) انظر الخديري المصدر السابق ص ٣٨٩.
- (٤٣) تقوم الثقافة الشعبية داخل الحزب الشيوعي السوري على تحديد صدور هذا البيان قبل إعلان الجمهورية العربية المتحدة، في حين أنه قد تم الإعلان عنه بعد إعلان الجمهورية بخوالي تسعة أشهر.
- (٤٤) خديري، مصدر سبق ذكره، ص١٣٩، ١٤٤ ويشير خديري إلى أن عبد الكريم قاسم جعل من "مؤامرة" الكيلاني دريمه للشهر تمصر.
- (٤٥) خديري مصدر سبق ذكره، ص ٣٩٠ و ٣٩١.
- (٤٦) قارن بـ بطاطو مصدر سبق ذكره، ص ١٦٩.
- (٤٧) بطاطو مصدر سابق، ص ١٧٣.

- (٤٨) يشير "القوميون عادة إلى حرية اتحاد لشعب في ٩ شباط ١٩٥٩. قارن بـ عبد الكريم مرحد، حصاد ثورة، مذكرات، تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨)، دار البراق، لندن، ط١ ١٩٩٤. ص١٦.
- (٤٩) حركة القوميين العرب في العراق، "أيها الشيوعيون". أين إيمانكم بالاتحاد الفيدرالي" شباط ١٩٥٩.
- (٥٠) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.
- (٥١) المرحد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥ قارن بـ بطاطو مصدر سبق ذكره، ص١٤٢.
- (٥٢) المرحد، مصدر سبق ذكره، ص١٥.
- (٥٣) المرحد، مصدر سبق ذكره، ص١٨.
- (٥٤) العبي مصدر سبق ذكره. ص ١٩-٢٠.
- (٥٥) مقابلات شخصيات سبق ذكرهما مع حوائمة والمصري
- (٥٦) العاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠.
- (٥٧) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٣.
- (٥٨) مقابلة شخصية في ١٩/١٠/١٩٩٥ مع طالب شبيب، وقد أكد لنا شبيب أنه قد تم التنسيق مع حركة القوميين العرب بواسطة صديق شغل عضو قيادة حرب الاستقلال.
- (٥٩) عاري لعياش (رسالة صحفية) الأسبوع العربي، عدد ١٩٤، س٤؛ (التي ٢٥ شباط ١٩٦٣.
- (٦٠) المرحد، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.
- (٦١) مقابلة شخصية في ١٩/١٠/١٩٩٥ مع طالب شبيب قارن بـ: هاني العكيكي، أوكار المرمعة، تجربتي في حرب البعث العراقي، دار الرئيس لندن ط١ آذار ١٩٩٣.
- (٦٢) قارن بالكيبي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤.
- (٦٣) لندن البعث، ج٧، مصدر سبق ذكره، ص٩١-٩٢.
- (٦٤) نصال البعث المصدر السابق ص ٩٥.
- (٦٥) هناك في المعلومات المكتبة حلاقات والسياسات واضحة حول تحديد لأطراف المشاركة في هذه الجبهة، ورسن قيامها وانعراطها. مومع مصطفى دندشلي: حرب البعث العربي الاشتراكي، دار الصليحة، بيروت، ط١ ٢٠٢٩، ص٢٣٥. فإن هذه الأطراف هي: البعث، الاستقلال والقوميون العرب، والعربي الاشتراكي، أما هاني العكيكي فيذكر في "أوكار لغزعة" مصدر سبق ذكره، ص١٧٨ أن اسم الجبهة هو "الجبهة القومية التقدمية" وأنها صممت إلى جانب البعث كلاً من حركة القوميين العرب، والاستقلال والعربي الاشتراكي، وبعض الوجوه الناصرية والقومية. وفي حين يشير الدندشي إلى أن الجبهة تشكلت في أواخر ١٩٥٩، ثم انسحب منها كل من الحركة والعربي الاشتراكي حوالي أواخر آب ١٩٦٠ فإن ابراهيم الجبوري في مصدر سبق ذكره ص٤٠٣ يشير إلى أن الجبهة تأسست عام ١٩٦١ ثم بقوا. إن الحركة انسحبت من الجبهة لتتصم إلى جبهة أخرى قام على تأليفها عبد الله الريماوي وولاد الركابي بعد انفصالها عن حرب البعث، ويتعاون مع الحزب العربي الاشتراكي وعناصر مستقلة أخرى. ويندو أن الجبوري يعني هنا التجمع القومي الذي تأسس في القاهرة بدعم من الجمهورية العربية المتحدة، وتولى فائق السامرائي رئاسته لفترة عديدة أن أطراف الجبهة في الداخل يحددها الجبوري بـ: البعث، الحركة، الاستقلال
- (٦٦) مقابلة شخصية في ٢٦/١/١٩٩٦ مع مهدي عبيدي "معني" و مع عبد الإله المصري "حركي".
- (٦٧) نصال البعث ج٧، مصدر سبق ذكره، ص٨٩.
- (٦٨) حزب العربي الاشتراكي انظر: عبد الله خيراني، حرب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ - ١٩٥٨، دون در نشر، دون مكان، ط١ ١٩٩٤، ص١٣٠-١٣١. قارن بـ: جبوري، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠١.
- (٦٩) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٤. قارن بـ: خلوري، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦.
- (٧٠) مقابلة سبق ذكرها مع شبيب.
- (٧١) مقابلة سبق ذكرها مع حوائمة.
- (٧٢) انظر نص البيان في نصال البعث ج٧، مصدر سبق ذكره، ص١٧٨ ١٧٤.
- (٧٣) مقابلة سبق ذكرها مع المصري.

- (٧٤) لتتصلي في طيبة نادي المشي وتركته وأهداه . أنظر عبد الله الجبراني ، حزب الاستقلال العراقي ١٩٤٦ - ١٩٥٨ ، التجربة العسكرية والممارسة السياسية ، ط١ ، دون مكان ، ١٩٩٤ ص ٣٦-٥١
- (٧٥) لتتصلي في الكتلة الوطنية وفي وجهتها "شباب الكويت" انظر : د. فلاح عبد الله المديرس ، ملامح أولية حول نشأة الجمعيات والتطبيقات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥) دار قرطاس للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٤ ، ص ٦
- ١٢ قارن به الدكتور عام الحجار ، مدخل لتطور السياسي في الكويت ، دار قرطاس ، الكويت ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ٢٠-٢١
- (٧٦) د. حمدون حسن النقيب ، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية ، مصدر سبق ذكره ، ص ١١٦-١١٨
- (٧٧) الحجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨-٢٩ و ٦١ .
- (٧٨) د. جمال ركريا ، الخليج العربي دراسة لتاريخ الإمارات ، ١٩١٤ ، ١٩٤٥ . ص ٢٢١ أوردته الجبهة الشعبية لتحرير عُمان و خليج العربي ، وثائق الضلال الوطني ١٩٦٥-١٩٧٤ ، دار الطليعة بيروت ط٢ ت ١ ١٩٨١ ، ص ١٢٩
- (٧٩) الحجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٢
- (٨٠) المديرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٤ . قارن بالحجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٥-٥٠ .
- (٨١) المديرس ، ص ١٤-١٥ ، والحجار ص ٤٨-٤٩ .
- (٨٢) قارن به . ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٤ .
- (٨٣) لتتصلي حول الرابطة الكويتية انظر المديرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٧-٢٨ .
- (٨٤) ريادة ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٤١
- (٨٥) الحجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٥٧ .
- (٨٦) بيان الرابطة الكويتية حول انضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة ، ١٩٥٨ ، الكويت أوردته المديرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٨
- (٨٧) المديرس ، المصدر السابق ص ١٥
- (٨٨) خور تقيت حجة الكويت في علم الجمهورية العربية المتحدة ، الطليعة ، العدد ٢٨ ، الأربعاء ١٠ نيسان ١٩٦٣ ، ص ١٣ .
- (٨٩) مقابلة شخصية في ١٦/١٢/١٩٩٥ . مع حاسم القطامي في الكويت . قارن بوصف حي بالاجتماع في : خالد سعود الديد ، أدباء الكويت في قريش ، ج ٣ ، شركة الربيعان للنشر ، الكويت ، ط١ ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠٥ . وب المديرس ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٦-٢٨ والحجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٤٩ و ب : د. شفيق الفواز : الكويت ، دراسة في آليات الدولة القطرية والسطة والمجتمع ، مركز ابن خلدون ، الاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص ١٠٤ .
- (٩٠) أوردته ، د هاشم بهبهاني ، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي ، ١٩٥٥-١٩٧٥ ، ترجمة د. سامي مسلم ، مؤسسة الأبحاث العربية ، ط١ بيروت ١٩٨٤ ص ١٩١ .
- (٩١) أندريس ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٣ .
- (٩٢) لتتصلي في ذلك انظر : حسين موسى البحرين ، النضال الوطني والديموقراطي ، ١٩٢٠-١٩٨١ ، الحقيقة برس ، ط١ ١٩٨٧ ، دون مكان نشر ، ص ٦٧-٦٩ .
- (٩٣) الحجار ، مصدر سبق ذكره ، ص ٦٢-٦٣ .
- (٩٤) بهبهاني ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٨٩ .
- (٩٥) مجموعة مؤرخين : تاريخ الأنظار العربية المعاصر ج ١ دار التقدم ، موسكو ، ١٩٧٥ ، ص ٥٩٣ .
- (٩٦) حركة القوميين العرب ، نحن وأزمة الكويت ، تموز ١٩٦١ ، قارن بالكيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ١٠٦ .
- (٩٧) الكيسي ، المصدر السابق ص ١٠٦ .
- (٩٨) مقابلة سبق ذكرها مع القصاني .
- (٩٩) يعتمد هذا التحليل على البيانات الإحصائية التي نشرها الحجار في مصدر سبق ذكره ، ص ١٢٧ ١٢٩
- (١٠٠) ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٥ .
- (١٠١) في ذكرى انضمام الصمة العربية إلى الأردن ، الثأر ٢٣ ، ص ٥ ، ٢٥/٤/١٩٥٧ ، ص ٣ .
- (١٠٢) أسعد عبد الرحمن في مقدمة كتاب الكيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٠ .

- (١٠٣) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤-٧٥.
- (١٠٤) حركة القوميين العرب، اتحاد الإمارات المريف، مؤامرة على الوحدة العربية، ت ١ ١٩٥٩ ص ٤
- (١٠٥) المصدر السابق ص ٩.
- (١٠٦) المصدر السابق الصفحة ذاتها.
- (١٠٧) فيثالي ناؤوميكي، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديموقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص ١٤.
- (١٠٨) اتحاد الإمارات المريف، مصدر سبق ذكره، ص ١
- (١٠٩) تاريخ الأنظار العربية المعاصر مصدر سبق ذكره، ص ٥١٦.
- (١١٠) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة ' حارم صاعية، وسعد عيبر، دار ابن خلدون، ط ١ بيروت ١٩٧٥، ص ١٣٢.
- (١١١) تاريخ لأنظار العربية المعاصر، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٦.
- (١١٢) اتحاد الإمارات المريف، مصدر سبق ذكره، ص ٤.
- (١١٣) مقابلة شخصية في ٢/٢/١٩٩٦. مع محمد كشلي
- (١١٤) ناؤوميكي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨-٤٩
- (١١٥) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦-٥٧.
- (١١٦) مقالتان سبق ذكرهما مع كشلي والصروت.
- (١١٧) اتحاد الإمارات المريف، مصدر سبق ذكره، ص ١٠-١١.
- (١١٨) المصدر السابق ص ٩
- (١١٩) المصدر السابق ص ٦
- (١٢٠) المصدر السابق ص ٩
- (١٢١) المصدر السابق ص ١٤.
- (١٢٢) المصدر السابق ص ١٥
- (١٢٣) المصدر السابق ص ١٢.
- (١٢٤) المصدر السابق ص ٣٠.
- (١٢٥) ناؤوميكي: مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.
- (١٢٦) اتحاد الإمارات المريف، مصدر سبق ذكره، ص ١
- (١٢٧) المصدر السابق ص ١١
- (١٢٨) ناؤوميكي مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.
- (١٢٩) اتحاد الإمارات، مصدر سبق ذكره، ص ١٣
- (١٣٠) المصدر السابق ص ١٠.
- (١٣١) حكم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.
- (١٣٢) مقابلة سبق ذكرها مع كشلي.
- (١٣٣) حكم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦-٥٧
- (١٣٤) مقابلة شخصية في ١٨/١٠/١٩٩٥. مع عبد الرحمن بعيبي.
- (١٣٥) حكيم الثورة مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.
- (١٣٦) ناؤوميكي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢-٧٣
- (١٣٧) مقابلة سبق ذكرها مع كشلي

القسم الثاني

من الانفعال إلى نخسة حزيان
"الطور الاشتراكي العربي"

الفصل الأول

الانفصال السوري

مفاجأة الانفصال:

فاجأت حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ الانفصالية قيادة الجمهورية العربية المتحدة، التي كانت أحهرتها في الإقليم الشمالي، منهمكة في أجواء "الصراع" "الملعن" ما بين "السراج" و"المشير" (عبد الحكيم عامر) من هنا لم تكثر أجهزة "المشير" بالمعلومات التي سريها معاوون السراج عن حيوط "حركة" يعدها بعض الضباط "الشوام"، واعتبرت ذلك درا للرماد في العيون، وتعمية على "حركة" تعدها أجهزة السراج^(١).

كان الاستياء من السراج قد وصل إلى دروته. إذ كان السراج مسؤولاً من الناحية الفعلية عن بناء الدولة بمعناها الضيق في الإقليم السوري، أي بناء أجهزتها القمعية والقهرية، التي فرصت بسيطرتها وانتشار وظائفها صورة "يوليسية" عاتية للدولة، لم يعرفها "السوريون" في أية مرحلة من مراحل "الكيان السوري" الحديث. تمثل هذه السيطرة. ومن هنا حققت الإجراءات^(٢) التي شرع "المشير" باتخاذها ضد كتلة "السراج" بعيد إقالته ارتياحاً شعبياً عاماً، إلا أنها نشرت في الآن ذاته حالة ترقب ورصد لردة فعل السراج واحتمال قيامه بمغامرة ما. لاسيما أن كتلته كانت تحضه على القيام بهذه المغامرة.

وكان "البعث" من أبرز الذين التقطوا بسرعة رائحة "الانقلاب" المحتمل، فعقدت قيادته القومية عدة اجتماعات لمتابعة ما يجري في دمشق، كان من أهمها مجلس "برمانا" التشاوري المصغر، الذي انعقد قبيل أربعة أيام من وقوع الانقلاب، ودرس الإشارات القادمة من دمشق. وإبان المؤتمر وصلت أكثر من رسالة بضرورة احتصار الاجتماع والعودة إلى دمشق.^(٣)

الانفصال: دافع أم نتيجة؟

لا يمكن فهم "الانفصال" ونحو مواقف الضباط الذين قاموا بالعصيان الذي أدى إليه، بمعزل عن حقيقة أنه لم يكن هدفاً مسبقاً من أهداف حركة ٢٨ أيلول بقدر ما كان نتيجة لها. غير أن هذا العصيان قد تم في ظروف تكاثرت فيها القوى المحلية والإقليمية التي تطالب برأس الجمهورية العربية المتحدة، وتخص على "الانفصال".

لا تعني الدوافع المركبة لضباط "الحركة" أنها حركة عسكرية صرفة، تذرعت بإصلاح الأوضاع القيادية العسكرية لضباط "لسوريين" في الإقليم الشمالي أكثر منها حركة سياسية استهدفت بشكل مسبق فصل سورية عن مصر. ويفسر ذلك أنها قد استقطبت إلى مجراها كتلة عسكرية مختلفة المشارب والتكوين، وكان بين بعض ضباط هذه الكتلة بالتأكيد ضابط أو أكثر متصل بالقوى الإقليمية التي تطالب برأس "المتحدة"^(٤). وهو ما لا يشكل سبباً كافياً لاعتبار "الانفصال" "ثمرة تأمر امبريالي رجعي انتهازي"^(٥). إذ عودت مرارة "الانقلابات" وحدة الصراع الإقليمية والدولية على تفسير كل شيء بنظرية "المؤامرة".

لعل ذلك ما يفسر أن الليان رقم ٩ الذي اتفق عليه ما بين "لضباط" و"المشير" والذي كان محتملاً له أن يفض "الأزمة" ويعيد الضباط إلى ثكناتهم أو يدخل "حركتهم" في طور جديد غير مسيطر عليه، يعكس إلى حد بعيد تلك الطبيعة العسكرية المطيلية الأساسية للحركة ومحدوديتها السياسية المعلنة. فقد كانت كتلة الضباط "الشوام" المحافظة التي قادت "الحركة" ونسبت "الحركة" إليها، مع أنها تضم ضباطاً "غير شوام"، من أقل كتل "الضباط" تسيماً في الجيش السوري. من هنا لم تتعرض طيلة فترة الوحدة إلى ما تعرضت له كتل الضباط المسيسين من خريجي "كبة حمص" (الكبة العسكرية) وفي مقدمتهم الضباط "البعثيون" من تفكيك منهجي، الذي كان من الناحية العملية الطريقة الوحيدة لإعادتهم إلى الثكنات، وتحرير الدولة من العادة التي أدمنها الضباط السوريون في الخمسينات وهي عادة الانقلاب.

تقع مسؤولية تحويل حركة ٢٨ أيلول من عصيان عسكري "مطبي" أفضت إليه دوافع متناقضة ومركبة ومعقدة الخيوط، وأجمع فقط على نقطة ما يمكن تسميته بالإصلاح العسكري الداخلي إلى حركة سياسية أجهزت على أول تجربة وحدوية اندماجية حقيقية ما بين "دولتين" في تاريخ العرب المعاصر، على عاتق السياسيين السوريين الذين أضفوا عليها شرعية سياسية بتوقيعهم لـ "وثيقة الانفصال"^(٦) أكثر مما تقع على عاتق الضباط.

وتولت حكومة الدكتور مأمون الكزبري التي تألف طاقمها من ممثلين للعرف الصناعية والتجارية والسياسيين القدامى^(٧) الهندسة الدستورية والقانونية لعملية "الانفصال" وبعث الكيان

"السوري" بالدعوة إلى انعقاد مجلس تأسيسي واستفتاء على دستور جديد في الأول من كانون الأول عام ١٩٦١. ومنحت هذه الحكومة بحد ذاتها وقبيل اتخاذها لأي إجراء "الانفصال" مضمون الرد على قوانين تمور ١٩٦١ "الاشتراكية"، التي كانوا في مقدمة المتضررين منها.

لولا تلك الشرعية السياسية التي تهافت عليها السياسيون السوريون وأسبغوها على عصيان الصباط، لطلت حركتهم على الأرجح حركة عصيان عسكري محدود سياسياً، يمكن تطويقه بيسر.

فربما كان ممكناً لعصيان الصباط في إطار طبيعته العسكرية المحدودة أن يحظى بعطف "السوريين" وتفهمهم، غير أنه ما كان ممكناً له أن يحظى بالشرعية. وقد برهن تطور الأحداث - كما سنبين بالتفصيل لاحقاً - أن الضباط أنفسهم لم يكونوا مقتنعين بالشرعية السياسية لما تمخضت عنه حركتهم أي: الانفصال.

فإزاء تراجع "المشير" (في ضوء قرار عبد الناصر بالطبع) عن اتفاقه مع الضباط الذي أعلنه البيان رقم "٩"، لم يبق أمام هؤلاء الذين حركتهم دافع متناقضة ومختلفة لقيام بالعصيان، سوى أن يُحاكَمُوا كـ "عصاة" أو أن يتورطوا في "الانفصال". فلم يكن "الانفصال" ها في كل الأحوال واقعاً أو محرماً بقدر ما كان طريقاً إجبارياً حُشرت فيه حركة الضباط وأرغمت على السير فيه.

لعل ذلك ما يُفسر أنه بعد تفسير "المشير" إلى القاهرة، وجد الضباط أنفسهم مرتكبين، وفي حيرة من الأمر الذي لم يفكروا به تماماً وهو أمر الحكم. ولم ينقذهم من هذا الارتباك سوى موافقة الأمين العام السابق لـ "الاتحاد القومي" وأحد الوجوه "المحرقة" شعبياً لتعاونها السابق مع الشيشكلي، على تشكيل الحكومة. وهو الدكتور مأمون كزبري الذي يمكن القول اليوم بكثير من الجزم إنه قد أصبح رئيساً الحكومة بالصدفة^(٨).

أعدّ الكزبري الذي كان وثيق الصلة بالقصر الهاشمي في عمان، خطة إضفاء الشرعية الدستورية على حركة الضباط بالدعوة إلى انتخاب مجلس تأسيسي والاستفتاء على دستور جديد. غير أن الضباط استيقظوا - وهو ما يحدث دوماً لدى صاع الأحداث في التاريخ - على حقيقة أن الحركة التي أرادوها هي غير الحركة التي اقترحتها أيديهم، واستولى عليها السياسيون واستملكوها. من هنا سرعان ما قام مجلسهم وقبل عشرة أيام من الانتخابات التي ستأسس الانفصال دستورياً، ولما يمض أكثر من شهر واحد ونيف على الحركة، باعتقال المقدم حيدر الكزبري أحد رؤوس الحركة بتهمة قبض أموال من الملك حسين لقاء الاشتراك في حركة ٢٨ أيلول. وبمذعة أنيقة تم إيداع المقدم الكزبري في السجن، ثم تم في اليوم التالي مأسرة برعم

قريبه الدكتور الكزبري على تقديم استقالته وتكليف الدكتور عزت النص بتشكيل حكومة مؤقتة، كما تم بعد ذلك وبالثبته نفسها توقيف عضو المجلس وأحد رؤوس الحركة العميد فيصل سري الحسيني الذي لم تتأكد التهم الموجهة إليه^(٩).

وفي كل الأحوال، كان الاعتقال سياسياً صرفاً، وهدف في ضوء التطورات القريبه اللاحقة المتمثلة بحركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ -التي ستوقف عندها بالتفصيل- إلى تبيض صفحة مجلس الضباط و"تبرئته" من "العمالة" التي راجت كحقيقة "شعبية" بتأثير إعلام "القاهرة". وكان هذا "التبيض" نوعاً من تهية لانقلاب على نتيجة الانقلاب الأول أي على الانفصال، من حيث أن مجلس الضباط كان يصر على أن الانفصال لم يكن دافعاً مسبقاً له. من ها أفضى ذلك إلى نوع من ازدواجية السلطة ما بين الضباط والماسه.

ازدواجية السلطة :

كرّس المجلس التأسيسي بانتخاب مأمون الكزبري رئيساً له (يوم ١٢ / ١٢ / ١٩٦١) وانتخاب الدكتور ناظم القدسي (حزب الشعب) رئيساً لجمهورية (يوم ١٤ / ١٢ / ١٩٦١) وتكليف الدكتور معروف الدواليبي (حزب الشعب) بتشكيل الحكومة (يوم ٢٢ / ١٢ / ١٩٦١) الانفصال ومأسسه دستورياً، رغم فيتو الضباط على الكزبري والدواليبي اللذين انتخبا خلافاً لإرادتهم. مما أوجد للتو وعلى نحو واضح نوعاً من ازدواجية سلطة ما بين الضباط والسياسيين، تذكر على نحو ما بازدواجية السلطة في عهد الشيشكلي ما بين الضباط وحزب الشعب.

حوّ المجلس التأسيسي الذي انتخب عدد من أعضائه بواسطة التزوير، وجاء أغب أعضائه من السياسيين التقليديين، ومن المشمولين بقوانين التأميم والإصلاح الزراعي حركة الضباط برركة عسكرية انقلابية لعودة السياسيين التقليديين إلى السلطة بعد أن فقدوا بتأثير صعود الفئات الوسطى بريقهم ونفوذهم. فكان إلغاء المجلس لقوانين التأميم وتعديسه لقانون الإصلاح الزراعي بشكل لم يبق منه سوى الاسم^(١٠)، مدعاة إلى اعتبار حركة ٢٨ أيلول على أنها كانت من تدبير "الإقطاعيين والبورجوازيين" الذين ضربت قرارات تموز "الاشتراكية" مصالحهم. في الآن ذاته الذي تذر فيه ضباط الحركة وبوضوح من التركيبة الطبقية والسياسية التقليدية المهيمنة

على المجلس ومن قراراتها بشأن التأميم والإصلاح الزراعي^(١١). وكان تدمير الضباط استجابة أو حصوعاً على الأقل لحركة المقاومة الشعبية التي بدأت فعلياً ضد "الانفصال".

ومع الأخذ بعين الاعتبار، بكل التحليلات الممكنة لازدواجية السلطة ما بين الضباط والساسة، فإن هؤلاء الساسة لم يشكلوا نموذجاً للضباط. إذ عجز هؤلاء الساسة عن صياغة نموذج سياسي خاص يستجيب الضباط له ويعبر عنهم إلى حد ما.

يُفسر ذلك إلى حد بعيد حركة ٢٨ آذار التي قادها ضباط حركة ٢٨ أيلول أنفسهم بهدف إعادة "الوحدة"؛ فمن غير الممكن فهم تلك الحركة بمعزل عن حقيقة أن "الانفصال" لم يكن هدفاً مسبقاً لحركة الضباط بقدر ما كان نتيجة من نتائجها. وهي الحقيقة التي استثمرتها "حركة القوميين العرب"، فوقع عليها العبء الأساسي في تحريض مجلس الضباط على القيام بهذه الحركة.

القوميون العرب والبعثيون عشية الانفصال

وحدثت 'حركة القوميين العرب' بحكم عملها كأداة طوعية لـ "الجمهورية العربية المتحدة"، وتسيقها التام مع أجهزة "المتحدة" في الإقليم الشمالي، وتبو عدد من أفرادها مناصب قيادية في الاتحاد القومي وفي عضوية مجلس الأمة، نفسها وسط الصراع الذي نشب ما بين السراح والمشير عام ١٩٦١ وأدى إلى إقالة السراح. وفي الوقت الذي استقطب فيه السراح عدداً من ابوجه "الحركية" إلى كتلته، فإن الوجوه "الحركية" الأخرى لعبت دوراً مهماً في ثني السراح عن الاعتصام ومحاولة القيام بمغامرة ما، وافقته بالسفر إلى القاهرة تلبية لدعوة الرئيس وتصفية الخلاف، حتى وإن كانت هذه التصفية ستتم على حساب السراح نفسه، ذلك أن بقاء الوحدة واستمرارها هو الأهم الذي لا تعلو عليه أية أهمية أخرى^(١٢)، ويفسر ذلك لنا أن "القوميين العرب" لم يؤيدوا ردات الفعل "الاحتجاجية" التي قامت بها بعض رموز أجهزة السراح احتجاجاً على إقالته، كما أن السراح نفسه الذي وجد نفسه فعلياً دون قوة وعضلات لم يؤيد ردات الفعل هذه^(١٣)، مقدراً على ما يبدو عواقبها، ومفضلاً في النهاية استمرار الولاء للرئيس على احتفاظه بسلطاته. وأثبت السراح في تاريخه اللاحق أن هذا الولاء كان عميقاً ولا يشوبه شك.

ورغم تواضع قوتهم التنظيمية في سورية عشية الانفصال، فإن نواتهم الصلبة التي لم تحل نفسها، قد تمكنت من التحريض على بعض التظاهرات احتجاجاً على الانفصال. والواقع أنه في اليوم الأول للانفصال قد قامت تظاهرات محدودة وهامشية مؤيدة للانفصاليين قادها الشيوعيون

كما قامت في اليوم نفسه تظاهرات "ناصرية" عفوية غير منظمة، لا سيما في حلب، وحاصرت تظاهرة مدخل مبنى الإذاعة والتلفزيون.

كانت التظاهرات المنظمة الوحيدة في الأيام الأولى هي التظاهرة التي حرض عليها "القوميون العرب"، وشكل الفلسطينيون قوامها. ومن هنا تحدث البيان رقم "٢١" الصادر عن قيادة الجيش في أول ث ١ عن "الأجانب واللاحيث" الذين تظاهروا بهدف الإطاحة بـ "سلطتنا" وهدد البيان باعتقالهم وطردهم خارج سورية^(١٤). وقد مكن "الحركة" على ما يبدو من تنظيمها هذه لتظاهرة، شروعا مد عام ١٩٥٩ بتكوين نوع من جهاز قيادي فلسطيني خاص بالحركة أخذ يعمل في "المخيمات"^(١٥).

"وثيقة الانفصال":

حملت الوثيقة اسم "ميثاق الوحدة الوطنية في سورية: وحدة عربية شاملة واشتراكية مع إصلاح زراعي وحكم ديمقراطي" غير أن الاسم الذي شاع لها، حتى لدى الموقعين عليها، كان هو اسم "وثيقة الانفصال". وكان هذا الاسم بمثابة اسمها الحقيقي الذي حاولت بلاغة السياسيين السوريين التلمويه عليه.

كتب الوثيقة بنفسه كل من صلاح البيطار والسفير السابق نجيب الأرماني^(١٦)، ومن هنا كانت لكتبتها الإيديولوجية ترطى بالوحدة العربية والاشتراكية والحكم الديمقراطي. ولم تكن هذه الكلمة عفوية بل مدروسة وترد على القاموس الناصري بمفرداته. ووافق السياسيون السوريون المجتمعون في بيت أحمد الشراياتي وهو وزير دفاع سابق فقد اعتبره واحترامه ومنصبه إبان حرب فلسطين على هذه الوثيقة، غير عابئين بكتبتها الإيديولوجية التي اعتبرها معظمهم بغرض الاستهلاك لا أكثر. وحملت الوثيقة تأييد الساسة لـ "القوات المسلحة في ثورتها الماركة" ووصفت حركة ٢٨ أيلول بأنها "تلبية لنقمة الشعب واستجابة لإرادته" بل وصل البيان حداً ادعى فيه أن "الوحدة العربية باتت مهددة بخطر فشل التجربة المصرية السورية، لولا ثورة الجيش العربي الناسل في سورية التي انبثقت في الثامن والعشرين من أيلول ١٩٦١"^(١٧). وقدم الساسة السوريون في ذلك مثلاً باهراً على مدة قدرتهم على خداع "العامة".

وقّع على البيان عدة بعثيين^(١٨)، كان من أبرزهم اثنان من الأساتذة الثلاثة للحزب، هما أكرم الحوراني وصلاح الدين البيطار. ولم يؤد توضيح البيطار، الذي تم نتيجة ضغط القيادة القومية عليه وتحديد عقول، لما يعنيه بالوثيقة، بعد يومين من كتابته ها وتوقيعه عليها، سوى إلى "ريادة الأدهان بليلة، وإثارة استياء الحدوديين والانفصاليين معاً من بين صفوف الحرب وحارجه"^(١٩). وحاول الأستاذ البيطار لاحقاً أن يجعل من حياته مثلاً في "التكفير" عن هذه

"الخطيئة"^(٢٠). إلا أن بومة مينرفا (إلهة الحكمة) طارت متأخرة، فكانت خطيئة الأستاذ البيطار مثل خطيئة "اللغام" الذي يمثل خطؤه الأول الخطأ الأخير. وأثبتت الأحداث اللاحقة وبشكل مباشر، أن خطيئة الأستاذين كانت من نوع خطيئة "اللغامين"، التي دشت موتهما السياسي في سورية.

والواقع، إن ما قيل لاحقاً من أن "الانفصال" كان من فعل القوى التي مستها قوانين لتأميم والإصلاح الزراعي (مع أن هذه القوى ابتهجت بحركة المضابذ واستخدمتها كمركة عسكرية لإلغاء تلك القوانين)، ومن أنها تمت كردة فعل على بوليسية إجهزة الدولة (مع أن كل المتضررين من هذه الأجهزة رحبوا بالحركة)، أو كرد على التسلط الإقليمي وما شابه ذلك، لا يعبر عن حركة ٢٨ أيلول عشية وقوعها، بل عن المضامين التي أخذتها لاحقاً.

وما يؤيد ذلك أن السوريين لن يتقسموا بدءاً من إعلان هذه لوثيقة حول الموقف من الديمقراطية أو من الاشتراكية بل حول الموقف من الوحدة. وفي إطار هذا لمشهد لانقسامي تغدو كافة الانقسامات الأخرى انقسامات فرعية. فسينشأ بعد حركة ٢٨ أيلول مشهد انقسامي قطبي، يقابل فيه "الوحدويون" "الانفصاليين"، وبالتالي ليس صحيحاً أن الوحدويين هم الاشتراكيون وأن الانفصاليين هم أعداء الاشتراكية. فقد كان بين الوحدويين العتاة أعداء للاشتراكية أو لا يحدونها مثل أكثرية الجيل التقليدي في "حركة القوميين العرب" كما كان بين الانفصاليين قائد الفلاحين السوريين أكرم الحوراني وقائد الشيوعيين خالد بكداش.

انسحاب "الحركة" من "الجبهة القومية" مع البعث في العراق وانهيار "اللجنة القومية للضباط الأحرار":

وضع توقيع "الأستاذين" على "الوثيقة" "حركة القوميين العرب" وجهاً لوجه أمام البعث. كان موقف "الحركة" من "البعث" تعاملاً لتوعية وظيفتها كأداة طوعية لـ "عبد الناصر" محكوماً بمدى التوافق ما بين "عبد الناصر" و "البعث".

أبلغت القيادة القومية الوفد المصري كمال رفعت أحد مستشاري عبد الناصر، الذي جاء إلى بيروت في اليوم الثاني للانفصال، كي يبحث على عمل أي شيء^(٢١) من أجل الوحدة "قدس الأقداس"، أن انفصال سورية عن مصر أصبح الآن "حقيقة" و"من المتعذر قيام أي حركة شعبية للدفاع عن الوحدة ما دامت مقترنة في أذهان الجماهير بالحكم الإرهابي الذي لازمه" وإذا كان "لابد لحماية الوحدة من عمل ثوري يجمع القوى الوطنية في داخل الجمهورية حول الوحدة من جديد" فإنه من الضروري "إعطاء ضمانات لحماية الوحدة من التسلط الإقليمي وإخكم الديكتاتوري والمفهوم المنحرف للوحدة" كما أن على الرئيس عبد الناصر "أن يبادر إلى الإعلان

عن تغييرات أساسية في نظام الحكم" وأن يعلن أن حماية الوحدة يجب أن تكون فوق كل اعتبار وفوق كل مطلب، حتى أنه مستعد للاستقالة، إذا كان في استقالته الحل الأخير لحماية الوحدة^(٢٢).

لقد حمل البعث (القيادة القومية) عبد الناصر و "حكمه الإقليمي الفردي" مسؤولية الانفصال، فظهر في بيانه الذي أصدره في ٥ ت ١ ١٩٦١، مبرراً للانفصال أكثر منه داعية للوحدة. والواقع أنه لم يكن لديه يومئذ شيء يفعله ضد "الانفصال" أكثر من الموقف السياسي. فبرزت مواقف عفلق "التعجيزية" وكأنها تغطي عجزه عن فعل شيء، فتتظيمه محلول في سورية، كما أن البعثيين المنظمين الذين رفضوا قرار الحل واستمروا بتنظيمهم كابوا ممن سيسمون لاحقاً - "القصرير" - الحاقدين على عبد الناصر والوحدة^(٢٣)، كما أن عدداً من الضباط البعثيين سببهم في حركة ٢٨ أيلول^(٢٤).

ضغطت إزاء ذلك القيادة المصرية على "حركة القوميين العرب" ولما يعض على وقوع الانفصال سوى أقل من أسوع، كي تنسحب من التحالف مع البعث في "الجهة القومية" في عراق. التي شكلت أساساً لإسقاط نظام عبد الكريم قاسم والشيوعيين (رغم التناقضات الواضحة التي ظهرت خلال هذا العام فاقعة ما بين قاسم والشيوعيين). وأدى ذلك فعلياً إلى انهيار الجهة^(٢٥).

كان قرار "حركة القوميين العرب" بالانسحاب من "الجهة القومية" في العراق، رغبة مصرية أكثر منه قراراً "حركياً"^(٢٦). إذ لم يكن هناك داعٍ "عراقي" يفرض هذا الانسحاب. فقد بدرت قيادة قطر العراق البعثية يوم ٢٩ أيلول متخطية بشكل حازم موقف القيادة القومية العاجز والمرتك من الانفصال، إلى إصدار بيان يدين "الانفصال" بحدة، ويحمل عنوان: "لترفع عالياً راية الجمهورية العربية المتحدة ولتقف مؤامرات الانفصاليين عملاء الاستعمار والرجعية"^(٢٧).

أثار هذا الانسحاب القيادة القومية للبعث فوصفته بأنه "دعم لحكم عبد الكريم قاسم المعادي للاتحاد الوحدوي"، و"استغلال انتحاري للأحداث" واتهمت قيادة البعث قيادة "حركة" دون قواعدها بأنها "أصبحت جزءاً من الحاشية التي ساهمت في خلق ظروف نكسة الوحدة. ووصفتها بـ "الأداة الملحقه"^(٢٨).

أما "البعث" في العراق الذي صدمه انسحاب "الحركة" من "الجهة القومية"، رغم إدانته الواضحة المباشرة دون أي تنكؤ للانفصال، فإنه وصف في بيان مطول أصدره في أوائل تشرين الأول ١٩٦١ ولما يعض سوى أيام على وقوع الانفصال موقف "الحركيين" ضمناً بأنه "افتراءات

وتهجمات تُسيء لمعركة العراق. ومعارك العرب القومية، فجدد إدانته الحاسمة للانفصال، ووصفه له بـ "الانقلاب الرجعي الانفصالي" وأكد دعوته للاستمرار بـ "النضال الجبهوي لإنهاء حكم قاسم الدكتاتوري" (٢٩).

انهارت "الجبهة القومية" وتم ترجمة هذا الانهيار عسكرياً، بانشقاق "اللجنة القومية العليا مضطاط الأحرار، التي كانت نوعاً من ذراع عسكري لـ "الجبهة"، إلى لجتين "قومية" (ناصرية) تربطها روابط خاصة بحركة القوميين العرب، و"بعثية" تابعة لـ "المكتب العسكري" لـ "البعث". وتم الطلاق ما بين "اللجتين" وفق اتفاق تعاهم ضمني يقضي بدعم كل طرف للطرف الآخر حال قامه عمل مستقل ما ضد قاسم (وسنحلل لاحقاً بالتفصيل تلك اللجنة).

استفزز إبرار "حركة القوميين العرب" اللافئات التي تحمل اسمها وتوحي بـ "بأسها" التنظيمي واجماهيري، في التظاهرات الشعبية العارمة التي بدأت فعلياً ضد "الانفصال" في سورية، القيادة القومية لبعث، فوصفت هذه القيادة أسلوب الحركة في تنظيم هذه التظاهرات بـ "التعبئة الدعاية الدماغوجية" (٣٠). وأعلنت صراحة رفض "البعث" المساهمة في المعركة القومية التي تقودها القاهرة، ولم تر فيها معركة "من أجل المحافظة على الوحدة، وإما من أجل المحافظة على هبة الحكم، من أجل الدفاع عن الحكم الدكتاتوري" (٣١). أما "حركة القوميين العرب" فقد قرأت في موقف البعث من "الوحدة إبان الانفصال وبعده" "موقفاً لا عقائدياً" "جاء ليضيف نقطة ضعف جذرية خطيرة إلى واقعه السابق بحيث أصبح هناك صعوبة كبرى إن لم نقل استحالة عملية لأن يكون حرب البعث العربي الاشتراكي قادراً في هذه المرحلة على ممارسة أي دور إيجابي في عملية التصحيح العقائدي الشعبي" (٣٢). ورأت "الحركة" في إشارة ضمنية للبعث أن الموقف الذي اتخذته من الوحدة باسم "النقد الذاتي" قد تحول "إلى عملية تهديم ولم يعد يخدم أهداف الحركة العربية بل أصبح في خدمة أعدائها" و"كان في مؤداه العملي انحيازاً لأعداء الحركة العربية الثورية" و "مساهمة غير واعية في مخطط التخريب" (٣٣).

غير أن موقف "راهب البعث" عفلق كان أسير ظروف ضاغطة داخل "البعثيين". إذ حاول عفلق أن يتخذ موقفاً يعبر عما يمكن تسميته برؤية "بعثية" للوحدة. فخلال الفترة الواقعة بين توقيع "وثيقة الانفصال" وأواسط أيار ١٩٦٢ (التي انعقد فيها المؤتمر القومي الخامس للحزب المعروف باسم مؤتمر حمص والذي سيتمخص عنه ما سمي يومئذ بالبعث القومي)، كانت الاتجاهاات الأساسية بين "البعثيين" هي:

١- الاتجاه الذي سيعرف لاحقاً باسم "القطريين" وكان هذا الاتجاه قد نظم نفسه بصورة مستقلة عن "القيادة القومية" وضدها بعد حلها للحزب، وكان معادياً بشكل هستيري بعد

لناصر، ومن خلاله للجمهورية العربية المتحدة، وسيتم رسمياً فصله من الحرب في مؤتمر حمص.

٢- الاتجاه العكسي لـ "القطريين" والذي يدعو إلى العودة العورية للجمهورية العربية المتحدة دون قيد أو شرط برئاسة عبد الناصر، وقد أعلن هذا الاتجاه رسمياً عن نفسه بتأسيس خمسين شخصية "بعثية" في ١٩٦٢، ولما يمض شهر على الانفصال لـ "الطليلة الوحدية الاشتراكية" التي ستتحول إلى "حركة الوجدويين الاشتراكيين".

٣- لاتجاه "التركيبي" ما بينهما الذي يرفض انفصالية "القطريين" كما يرفض وحدوية "البعثيين" الناصرية (الوجدويون الاشتراكيون)، ويتبنى رؤية "بعثية" لوحدة تقوم على الوحدة لاتحادية^(٣٤) مثل غفلق وما سمي لـ "البعث القومي" تحديداً هذا الاتجاه الثالث، الذي أخذ يعي منذ أواسط أيار ١٩٦٢ النضال ضد الانفصال والدعوة إلى لوحدة مع مصر على أسس جديدة، تختلف كلياً عن دعوة العودة للوحدة الفورية إلى الجمهورية العربية المتحدة، التي تبنتها ثلاث منظمات قومية في سورية هي: حركة القوميين العرب، والجبهة العربية لمتحدة، والطليلة الوحدية الاشتراكية.

حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢

بين "القوميين العرب" و"البعث" و"الناصرين"

لا يمكن فصل حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ التي قام بها ضباط حركة ٢٨ أيلول ١٩٦١ أنفسهم بقيادة النحلاوي، بهدف إعادة الوحدة مع مصر، عن حقيقة أن الانفصال لم يكن دافعاً مسبقاً لضباط حركة ٢٨ أيلول بقدر ما كان نتيجة مرّة ها، فاجأت الضباط أنفسهم، وشككت لبعض أبرر قادتهم، ولا سيما منهم المقدم مهيب اهندي سيب النحلاوي وابن عم هاني اهندي عضو القيادة لقومية لـ "الحركة"، عقدة دنب و"حقيقة" حاولوا التصهر منها والتكفير العملي عنها.

يُفسر ذلك أن هؤلاء الضباط لم يعتبروا حركة ٢٨ آذار انقلاباً على حركة ٢٨ أيلول بقدر ما اعتبروها "استمراراً" ها، فحمل بلاع حركة آذار الرقم (٢٦)^(٣٥)، وكان هذا الرقم لاحقاً للبلاغ رقم (٢٥) الذي وقفت عده آخر بلاغات حركة أيلول. من ها كان حلّ لمجلس التأسيسي والنيابي، وإرغام رئيسي الجمهورية والحكومة على الاستقالة، ومن ثم اعتقالهما، من قيل تصل الضباط من مسؤولية الانفصال، وتحميلها للسياسيين. فتّمت حركة آذار بدعوى

حروح "السياسيين" عن "أهداف ثورة الثامن والعشرين من أيلول سنة ١٩٦١ التي هي أهداف ومصدر السلطات" حسب البلاغ رقم (٢٧).

يستدعي ذلك الحديث عن ملابسات هذه "الحركة" و"كوايسها"، إذ سبقها قيام وفد عسكري رسمي يمثل مجلس الضباط بريرة القاهرة يوم ١٣ ك ١٩٦٢، والاجتماع بالرئيس عبد الناصر، حيث أظهر الوفد للرئيس أن "الانفصال" لم يكن من بويا الضباط بل الإصلاح^(٣٦)، وبرهن الضباط على رنين الصدق في كلامهم ببيكانهم كالأطفال أمام عبد الناصر.

تألف الوفد من ثلاثة من كبار ضباط حركة ٢٨ أيلول هم: زهير عقيل ومحمد منصور وفايز الرفاعي. ورافق الوفد بشكل غير رسمي هاني الهدي عضو القيادة القومية لـ "حركة القوميين العرب" الذي لعب دور الوسيط ما بين مجلس الضباط وعبد الناصر^(٣٧).

تحددت مهمة الوفد حسب مصادر التشكيلات السرية في الجيش السوري- بإعادة الوحدة مع مصر، في الذكرى الرابعة لقيامها أي في يوم ٢٢ شباط ١٩٦٢. مما دفع قيادة التشكيلات: البعني (محمد عمران) والناصري (حاسم علوان) إلى تعليق القيام بالانقلاب الذي تم توقيته في منتصف شباط ١٩٦٢، وكان الدافع لهذا التعليق هو انتظار نتائج اتصال "حركة القوميين العرب" بمجلس الضباط عن طريق العقيد مهيب الهندي^(٣٩). أما د. سامي اجندي الذي لعب دور منسق ما بين هذين التشكيلين وعبد الناصر مباشرة، فيفسر الإرجاء بأن "القوى لم تكن كافية فتأجلت"^(٤٠)، غير أن إرجاء القيام بهذا الانقلاب، لا يعود في اعتقادنا، إلى نقص القوى، بقدر ما يعود إلى توجيهات القاهرة لتشكيل حاسم علوان "الناصري" بتعليق "الانقلاب" في ضوء احتمال القيام بانقلاب من أعلى. وخوفاً من أن تقمر كتلة الحوراني العسكرية إلى السلطة.

التكتيك المزدوج:

لا يمكن فهم الآلية التي أدت إلى حركة ٢٨ آذار بمعزل عن دور "حركة القوميين العرب" بتنسيق الاتصالات التي سبقتها، ما بين مجلس الضباط والقاهرة. إذا تبعت "الحركة" تكتيكاً مزدوجاً، يقوم على التطويق الشعبي لمجلس الضباط بواسطة التظاهرات والضغط في الشارع وعلى شق مجلس الضباط في آن. وفي إطار الشق الأول سقت الحركة من خلال هاني الهدي مع قادة المجموعات القومية التي تعمل من أجل الوحدة الفورية للجمهورية العربية المتحدة، وتحديدًا مع قيادات "الطلعة الوحديّة الاشتراكية"^(٤١) (البعثيون الناصريون) و"الجهة العربية

المتحدة" (الخماسي الناصري). أما الشق الثاني فتمثل في كفاءة استثمارها لدعوى مجلس الضباط بأن الانفصال لم يكن من نواياهم وأنهم كانوا ينشدون الإصلاح لا أكثر، فنححت "الحركة" شق هذا المجلس وتحريضه على القيام بانقلاب من أعلى، بهدف إعادة الوحدة.

كانت الخطوة العمية الأولى التي مهدت لهذا الانقلاب هي تنسيق "الحركة" لزيارة وفد مجلس الضباط إلى القاهرة يوم ١٣ ك ٢١ ١٩٦٢، التي تم فيها على ما يبدو نوع من الاتفاق على قيام الضباط بانقلاب على انقلابهم ويؤكد رئيس جهاز الأمن السوري يومئذ أن "من الكتل التي لعبت دوراً هاماً في تغيير مواقف الضباط الذين قاموا بالانفصال، لجعلهم بالاتجاه لمضاد، كتلة القوميين العرب، ومن أعضائها الشقيقان مناف وهاني الهندي، اللذان كان لهما تأثير قوي وفعال على قريههما المقدم مهيب الهندي ونسيب المقدم عبد الكريم النحلاوي. وقد لعبت هذه الكتلة بأشخاص جورج حبش والحكم دروزة ومنيب الرفاعي (الذي كان رئيساً للدائرة السياسية في قوى الأمن الداخلي، وأبعد عنها عندما اكتشف ارتباطه (بالحركة) وجهاد صاحي ووديع حداد وممدوح رحمون وعدنان عنایت وثابت مهاني ومأمون الطاع ومحمد حليفة (أبو عبد الله) وآخرين في هذا التنظيم، أدواراً أدت مع غيرها من تنظيمات أخرى^(٤٢)، إلى قيام حركة ٢٨ آذار.

لعب هاني الهندي عضو القيادة المؤسسة لـ "حركة القوميين العرب" دوراً استراتيجياً في هدم حركة ٢٨ آذار. وكان هذا الدور مبنياً على حلفية موضوعية إجرائية، تمثلت في أن النواة "الحركية" الصلبة في سورية أيام الوحدة، كانت على صلات اجتماعية وعائلية وتقيدية بكتلة بضاط "الشوام" التي قادت حركة ٢٨ أيلول "الانفصالية". فقد كانت هذه النواة مؤنفة من "أساء العائلات البورجوازية والارستقراطية الدمشقية"^(٤٣) التي تربطها بالتكوين "الشامي" التقليدي روابط معقدة من مصاهرات وقربات ومصالح. ويفسر ذلك أن المقدم مهيب الهندي أحد الضباط الأساسيين لحركة ٢٨ أيلول كان ابن عم هاني الهندي (عضو القيادة القومية للحركة) ونسيب المقدم عبد الكريم النحلاوي (قائد كتلة الضباط "الشوام") في آن واحد، من هنا لم تكن تحذيرات "الحركة" للمشير عامر من احتمال انقلاب يخطط له النحلاوي مستمدة من الفراغ. والواقع أن النواة "الحركية" الدمشقية، بفضل تلك العلاقات التقليدية "الشامية" كانت عني معرفة وصلة وطيدتين بكتلة الضباط "الشوام"، غير أن قسماً مهماً منها كان في محيط السراج إبان صراعه مع المشير عامر، وغاطساً في تفاصيل الصراع.

في إطار هذه العلاقات المتشائكة والمعقدة، كان طبعياً أن يكون عدد من أبرز كتلة الضباط "الشوام" الذين قاموا بـ "الانفصال" أو أدوا إليه أصدقاء لـ "الحركة". وكان من بين

هؤلاء عدد مهم من الضباط الذين يعتمدون التحلاوي ويثق بهم. تمثل نموذج أولئك الضباط بمايز الرفاعي ومهيب الهندي ومحمد منصور الذين كان ولاؤهم للتحلاوي فوق أي شك وأصدقاء مقرين لـ "حركة" في آن واحد، وأصدقاء مقربين تحديداً هاني الهدي. وقد كى اثنين منهما هما محمد منصور وبمايز الرفاعي أمام عبد الناصر، نتائج ما اقترفت أيديهما دون وعي، كما أعلن مهيب الهدي حين تقرر نفيه مؤكداً أنه لم يهدأ له ضمير منذ أن وقع الانفصال، وأنه أخذ يفكر منذ تلك اللحظة بإزالته.

لقد كان واضحاً أن معظم قادة "الانفصال" السوري، لم يروا في "لانفصال" سوى "عار" تلطخوا به حلفاء لإرادتهم ولنواياهم. ومن هنا لم يجدوا حرجاً في "غسله" رغم كل العواقب المحتملة. وعبر هؤلاء في الواقع عن نوع من الانتحار في رأس مجلس الضباط الذي قاد "الانفصال".

التقط "القوميون العرب" رغم رومنتيكهم القومية هذه الواقعة الصلدة وساروا بها إلى نهايتها: إلى حركة ٢٨ آذار. ومن هنا ميزوا بين "ضباط" و "ضباط"، بين "ضباط" تصرفوا عن وعي لحقيقة الأمر أي الانفصال، وضباط تصرفوا "عن براءة وعن لا وعي وعن حسن نية"، وتحدث هؤلاء القوميون بأن الانفصال "وجهان وفتتان، وجه خير لئمة خيرة دفعته رغبة صحيحة في تصحيح الأوضاع وتقويم الاعوجاج وإصلاح الأخطار" و "وجه آخر يمثل الشر كله، والتآمر حله، أغراضه، أهدافه، دوافعه، كلها تأمر يستهدف القضاء على كيان الوحدة، وحدة لجمهورية العربية المتحدة". وفي ضوء هذا التمييز تحدثوا عن "القسم الأكبر من الضباط الشرفاء" الذين غرر بهم، وأرادوا بحركة ٢٨ آذار أن يكفروا عن هذا التمييز^(٤٤). إلا أن "القوميين" لم يتسامحوا مع التحلاوي، رغم أن نوعية علاقته بالضباط وآلياتها لا تختلف عن نوعية علاقتهم به وآلياتها، ورغم أن عدداً من هؤلاء الضباط كان يمتنع ولاءه لـ "الحركة" و "القوميين" في آن واحد. وتفسير ذلك أن التحلاوي لم يعد المقدم الذي قاد كتلة "الضباط الشوم" بل رمز "عار" و "نكسة الانفصال". ومن هنا كان هناك شه إجماع على الانتقام من التحلاوي ليس بوصفه شخصاً بل بوصفه رمزاً، ولربما تم ذلك في ضوء رغبة عبد الناصر. وكان ما حدث هو دفع "القوميين العرب" للتحلاوي إلى القيام بحركة ٢٨ آذار ثم التوصل معه ومعاقبته. وقد وقع التحلاوي في هذا الفخ. إذ كتب بنفسه البيان رقم (٢٦) الذي أعلن قيام حركة ٢٨ آذار، ولئمة إشارات إلى أن عبد الناصر قد اطلع بشكل مسبق على هذا البيان ووافق عليه^(٤٥).

ويعني ذلك بشكل مؤكد أن النحلاوي ما كان ممكناً له أن يقوم بحركة ٢٨ آذار بمعمل عن التنسيق مع القاهرة، ومع عبد الناصر شخصياً. ومن هنا لم يكن مصادفة أن يكون هابي الهندي عضواً غير رسمي في وفد مجلس الضباط الذي قابل عبد الناصر.

لقد تحددت أهداف حركة ٢٨ آذار من الناحية الإجرائية الصرفة بالاتفاق مع القاهرة، ويصر ذلك أن أهداف هذه الحركة تحددت بما يلي:

١- الإطاحة بالأوضاع الدستورية في البلاد واعتقال جميع ممثليها والقائمين عليها ومسانديهم.

٢- حل المجلس النيابي واعتقال النافذين من أشخاصه والبارزين من رجاله.

٣- تشكيل حكومة ثورية يذهب وفد منها مع ممثلين للقيادة العسكرية إلى القاهرة، حيث يعلنون إعادة الوحدة معها^(٤٦).

حركة ٢٨ آذار: انقلاب "الانفصاليين" على الانفصال:

نُفذ النحلاوي تعهده، وقام بالفعل، بحل المجلس النيابي، وإرغام رئيسي الجمهورية والحكومة على الاستقالة، واعتقلهما مع عدد من النواب والسياسيين النافذين، وكلف الأمناء العامين للورارات بإدارة سلطات واختصاصات الوزير في وزاراتهم، ريثما يتم تشكيل حكومة انتقالية. وكان على الدكتور فريد زين الدين أحد مؤسسي "عصبة العمل القومي" في الثلاثيات، والذي عمل كنوع من مستشار غير رسمي لحركة الضباط، أن يجري اتصالاته لتشكيل تلك الحكومة.

إلا أن فريق النحلاوي أخذ يفقد السيطرة على الموقف، إذ عقد اللواء عبد الكريم زهر الدين قائد الجيش، مساء يوم ٣٠ آذار مؤتمراً صحفياً في نادي ضباط حامية دمشق، وألقى بيانياً مطولاً، أكد فيه بقاء الجمهورية العربية السورية واستمرارها في الحقل الدولي بسياستها السابقة وتبرئة حركة ٢٨ آذار من أي اتهام لها بـ "الارتماء في أحضان العير والتقرب من دولة عربية معيبة"^(٤٧) في إشارة ضمنية إلى الجمهورية العربية المتحدة.

وإذا ما شئنا الدقة، فإن مؤتمر زهر الدين كان مؤتمراً سياسياً أكثر منه مؤتمراً صحفياً، إذ تم بالتنسيق مع عدد من النواب والساسة الناقمين على خطة النحلاوي، وإجراءاته لإعادة سورية إقليمياً شمالياً للجمهورية العربية المتحدة، فانبتت عنه ما يعرف بـ "ميثاق ضمان حرية

الانتخابات^(٤٨). وبهذا المعنى كان مؤتمر زهر الدبس تطويقاً لا لبس به لحركة ٢٨ آذار وأهدافها.

اعتبر التشكيلات السرياء: تشكيل العقيد المسرح جاسم علوان (الناصرى) المرتبط بالقاهرة، وتشكيل الرائد محمد عمران (البعثى المستقل ذاتياً عن القيادة القومية)، أن البيان الثاني الذي ألقاه زهر الدين مناقص للبيان الأول الذي أعلنته حركة ٢٨ آذار، فقررت قيادتهما المشتركة انتهاز تحبط "قيادة دمشق" وضعف سيطرتها على الجيش، وذلك بالقيام ببعض أعمال عسكرية تم تحديد مواعده في ٢ نيسان^(٤٩).

كانت المفاوضات ما بين التشكيلين شاقة، ففي حين رأى تشكيل "علوان" إعلان الوحدة الفورية مع البيان الأول، فإن تشكيل عمران رأى إرجاء ذلك إلى حين نجاح الانقلاب وتطهير الجيش من الانفصاليين ومحاسبة العسكريين والسياسيين المسؤولين عن الانفصال. واحتدم الخلاف حول موضوع الضباط المسرحين (قائمة الثلاثة والستين ضابطاً)، إذ رأى تشكيل علوان وضع ذلك في يد عبد الناصر باعتباره الرئيس الشرعي، في حين أصر تشكيل عمران على إعادة هؤلاء الضباط إلى الخدمة في البيان الأول حتى يتسنى لهم استلام قطعات عسكرية. وبغية كسب ولاء القطعات التي يقودها ضباط "انفصاليون" ارتأى تشكيل عمران "تكتيكياً" أن يتم إيهام هذه القطعات بأن الحركة موجهة ضد التحلوي فقط^(٥٠).

حلف هذا التناقض حساسية وشكوكاً كثيرة متبادلة ما بين التشكيلين، فتم الاتفاق في سياق هذه الشكوك على أن تبدأ الحركة من حمص/٢٣ نيسان/ ثم تنضم إليها حلب واللاذقية وتؤيدها الحبيشة، في حين تزحف قطعات السويداء باتجاه دمشق. وأن يقوم خلال ذلك عمليات إشغال في دمشق تزرع الفوضى، فيضطر الحكم إلى التسليم^(٥١).

يبدو واضحاً تماماً أن القاسم المشترك ما بين التشكيلين هو إسقاط الانفصال وحسب. من هنا استبق العقيد علوان ساعة الصفر المقررة فسيطر فجر ٣١ آذار لفترة مؤقتة على اللواء المدرع الخامس في حمص^(٥٢).

وما فاجأ شركاءه البعثيين، الذين تحركوا مباشرة، فسيطر الرائد البعثي حمّد عبيد على حلب، كما انضم العقيد لؤي الأناسي في دير الزور إليها، في حين لم يتحرك الرائد صلاح جديد في السويداء^(٥٣). وفي الوقت نفسه كان عصيان حمص قد فشل، بسبب انسحاب العميد بدر الأعسر قائد المنطقة الوسطى منه، بتأثير ضغوط عديدة، كان من أبرزها ضغوطات كتلة "الحواسي" العسكرية، التي تدخلت لتفشيّل علوان خوفاً من نجاحه وإعادته سورية إلى الجمهورية العربية المتحدة، فاضطر علوان للتوجه إلى حلب.

فاحاً عصيان حمص وحلب النحلاوي الذي أحس بوقوعه في فخ، فحاول أن يقنع الضباط الدين اعتمد عليهم، ولكن بعد قوات الأوان، بأن عبد الناصر قد غرر بهم، وأبرم اتفاقاً من حلف طهورهم مع العقيد علوان^(٥٤). من هنا بادر عدد من كبار الضباط "الانفصاليين" في اليوم نفسه، إلى عقد اجتماع عسكري، في قاعة المالكى بدمشق، استمعوا فيه إلى اتهام قائد جيش لعد الحميد غالب سفير الجمهورية العربية المتحدة ببيروت بوقوفه خلف العصيانات. وتم في هذا الاجتماع تطوير النحلاوي تماماً، بالدعوة إلى "مؤتمر حمص" العسكري. الذي انعقد في الساعة الخامسة من مساء الأحد ١ / ٤ / ١٩٦٢ بحضور مندوبين عسكريين عن كافة الوحدات، بما في ذلك مندوبون عن وحدات حلب (الملازم إبراهيم العلي) ودير الزور (العقيد لوي الأتاسي) استي شاركت بالعصيان.

قرر المؤتمر في جلسة صاحبة إعادة تشكيل قيادة الجيش، ودراسة خطوات عودة الوحدة مع مصر، وتشكيل حكومة جديدة، والنظر بوضع الضباط الذين أحاهم النحلاوي على التفاعد، وإصدار عفو عام عن الذين اشتركوا في الحوادث حتى ٣١ / ٣ / ١٩٦٢. وكان أهم قرار للمؤتمر على الإطلاق هو تسفير سبعة ضباط إلى خارج القطر وهم: عبد العي دهمان، وعبد الكريم النحلاوي، ومهيب اهندي، وهشام عبد ربه، وبسام العسلي وعادل حج علي وممدوح حناوي وكلهم من ضباط حركتي ٢٨ أيلول ١٩٦١ و ٢٨ آذار ١٩٦٢^(٥٥).

كانت النتيجة الجوهرية لـ "مؤتمر حمص" هي إبعاد العقيد النحلاوي ورفاقه، وبالتالي إقصاء القيادة التي قامت بحركة ٢٨ آذار، وهو ما كان يعني بوضوح تام إخفاق تلك الحركة.

إلا أنه ما كاد المؤتمر ينفض حتى كان العقيد المسرح حاسم علوان يعلن من إذاعة حلب وسط غلبان شعبي لا مثيل له، عودة الجمهورية العربية المتحدة بإقليمها برئاسة عبد الناصر وتعيين حاسم علوان قائداً للجيش الأول في الإقليم الشمالي، ثم طلب التحدة من المتحدة.

لم يتأخر رد القيادة العامة الجديدة، فحسم الطيران واللواء المدرع الخامس الموقف، مما أدى إلى إحفاق ما يدعى تقليدياً بـ "ثورة حلب"، وتخفي علوان، في حين أخذت القيادة الجديدة تعتقل وتلاحق المشاركين في "الثورة".

أما بشأن الضباط المرحلين، فقد دخل العقيد مهيب الهندي الذي كان صدة الوصل ما بين "حركة القوميين العرب" ومجلس الضباط^(٥٦) إلى مكتب قائد الجيش وأقسم "بأنه كان لا ينأى الليل شعوراً بذنب الانفصال وأنه ورفاقه قاموا بالاعتقالات الجديدة لأعضاء الحكومة وكنار رجال السياسة بالاتفاق مع القاهرة، من أجل إعادة الوحدة معها، وأنه كان عازماً على إعادة رفع علم الوحدة مجدداً في قلب العاصمة السورية^(٥٧)."

وبهذا الشكل باءت حركة ٢٨ آذار التي نسقتها "حركة القوميين العرب" في شكل انقلاب من داخل القصر بالفضل، وتشكلت حكومة بشير العظمة "الائتلافية". غير أن القاهرة اعتبرت أنها "حكومة لا تمثل إرادة الشعب" ورفضت الاعتراف بوجودها، وشنت أجهزة إعلامها حملة عاتية عليها، وطالبت بالتحقيق مع قادة انقلاب ٢٨ أيلول ومحاکمتهم^(٥٨). وما إن حل شهر تموز ١٩٦٢، ولما يكن قد مضى على "ثورة حلب" سوى ثلاثة شهور ونيف، حتى كانت "الحركة" تطلم أخطر عصيان مدني ضد الحكم الانفصالي. فما هو هذا العصيان؟

من إضرابه تموز إلى مؤتمر شتورا

يمكن اعتبار إضراب ٧ تموز ١٩٦٢ العمالي في سورية، عصياناً مدنياً سياسياً أكثر منه إضراباً نقابياً مطلبياً بالمعنى "التريديوني". إذ كان مقراً لهذا الإضراب أن ينتهي مع إسقاط النظام الانفصالي، فكان هذا الهدف شديد الوضوح في البيان الذي أصدره الاتحاد العام لقطاعات العمال يومئذ، مما دفع السلطات الانفصالية إلى اتخاذ قرار سياسي حاسم بحل الاتحاد واعتقال قياداته^(٥٩). ولم تجانب السلطات الأمنية الانفصالية حقيقة الأمر حين اعتبرت هذا الإضراب حلقة منهجية من حلقات خطة متكاملة لـ "القضاء على الانفصال ورجاله وإعلان عودة حكم الرئيس عبد الناصر"^(٦٠) على حد تعبير رئيس جهاز الأمن السوري يومئذ العميد مطيع السمان. من هنا كان قرار الإضراب سياسياً صرفاً، اتخذته القيادة القباية كقطاع شعبي لخطة كانت تعدها "الجبهة العربية المتحدة" (الخماسي الناصري) لإسقاط الانفصال^(٦١).

تشكلت قيادة هذه "الجبهة" من خمس شخصيات سياسية بارزة في سورية، وعرفت نسبة لذلك بـ "الخماسي الناصري". وتألف هذا الخماسي من نهاد القاسم (دمشقي من أصول صفدية فلسطينية) وعلي بوظو (كردي شامي) ودكتور الحقوق عبد الوهاب حومد (حلب) وعبد الصمد فتوح (دير الزور) وراتب الحسامي (حمصي) وكان جميع أعضاء هذا الخماسي باستثناء نهاد القاسم من النواب السابقين لـ "حزب الشعب" في البرلمانات السورية ما قبل عام ١٩٥٨، وكان الثلاثة الأوائل منهم وزراء سابقين^(٦٢).

مثل نهاد القاسم الوجه الأكثر حيوية للخماسي، وبفضل صلته الوثيقة بعبد الناصر وبالقيادة الاحوانيين السوريين، لاسيما منهم مصطفى السباعي ومحمد المبارك وعمر بهاء الأميري، فإنه لعب دور الوسيط ما بين عبد الناصر والإخوان السوريين إبان الانفصال^(٦٣). إذ تميز الآباء الاحوانيون السوريون بتأييدهم الحاسم لقرارات عبد الناصر "الاشتراكية" في تموز ١٩٦١.

وكانوا قد دعوا إليها "برنامجياً" وبوضوح تام منذ عام ١٩٤٩، على الأقل محملت كثلثهم البرلمانية اسم "الجبهة الاشتراكية الإسلامية"^(٦٤).

أما قيادة الاتحاد العام لقطابات العمال يومئذ فكانت يرمتها "حركية"، ومن هنا مثل اتحاد العمال واجهة نقابية من واجهات "الحركة" إبان الانفصال. إذ تعبرت التركيب الاجتماعية والطبقية لأعضاء "الحركة" في سورية جذرياً. فبفضل طليعة عمالية نشطة، تألف قوامها من حسن شوقل ومحمود سلامة ومصطفى عصفورة ومحمد خير دعبول وإبراهيم طبرنين. تمكنت "حركة القوميين العرب" في سورية من إيجاد موطئ قدم راسخة لها في الوسط العمالي، لاسيما وسط عمال النسيج، فكان عدد "الحركيين" في الشركة الخماسية بدمشق وحدها ١٣٠٠ عاملاً حركياً منظماً من أصل ١٨٠٠ عامل في الشركة^(٦٥).

كان "الدينامو" الأساسي هذه الطليعة النشطة حسن شوقل، وهو عامل نسيج ينحدر من عائلة فلاحية تقطن في كفر سوسة بدمشق. وقد أهلكته سماته الشخصية الفريدة، ليصبح بحماً نقابياً وسياسياً وأحد مراكز الاستقطاب المحورية لكل المواقف النقابية إبان الانفصال. وعرف عنه أن إشارة واحدة منه كافية لإيقاف العمل ولاستئنافه. وبسبب ذلك اختارته الحركة عضواً لقيادة إقليم سورية إبان الانفصال، وتشكل شخصية شوقل الفعالية المادة المرجعية الأساسية التي بنى من خلالها محمود سلامة شخصية أبو سليمان في رواية "الموح المر"^(٦٦). أما الوجه الآخر البارز في إضراب ٧ تموز فكان عامل النسيج محمود سلامة الذي سيغدو واحداً من أبرز الوجوه النقابية السورية. ولد سلامة عام ١٩٤١ في دمشق، في عائلة عمالية مدينية، وخلال إضراب تموز كان عضواً في قيادة الرابطة "الحركية" العمالية التي نسقت الإضراب وأعدت له. وكان مسؤولاً إلى حد بعيد بفضل كفاءته النظرية والسياسية المبكرة عن جعل الإضراب عصياناً مديناً سياسياً يستهدف الإطاحة بنظام الانفصال نفسه^(٦٧).

قمعت أجهزة مطيع السمان الإضرابات بقسوة، وسط معركة حقيقية قامت ما بين عمال الشركة الخماسية ورجال الشرطة، أما في حلب فأدت الصدامات إلى استشهاد أحد عمال النسيج^(٦٨). وبلغ من درجة القمع أن توقفت الشركة الخماسية في دمشق عن العمل لمدة ٥٢ يوماً، إذ زج السمان "حوالي ألف وثمانمائة عامل، دخلوا جميعهم السجن باستثناء بعض موظفي الإدارة الموالين لأرباب العمل"^(٦٩). وبذلك اعتقل السمان كل العمال دفعة واحدة. ودفعت قسوة القمع الذي قام به السمان إلى إطلاق لقب "سالان دمشق" عليه، نسبة إلى الجنرال الفرنسي سالان الذي أخذ على عاتقه تصفية الثورة الجزائرية.

ظهور يوسف مزاحم ومؤتمر شتورا :

هل كان إضراب تموز الذي قامت به "حركة القوميين العرب" على صلة بحطة تنظيم يوسف مزاحم العسكري للقيام بانقلاب ضد نظام الانفصال في نهاية ذلك الشهر؟ وبالتالي هل كانت الحطة التي ادعتها "الجبهة العربية المتحدة" إبان تسيقها مع التنظيم العمالي "الحركي" حلقة من حلقات تلك الحطة؟ من المعروف أن بنية "الجبهة العربية المتحدة" رغم تبناها لأصول العمل السري وتشكيدها لقيادة سرية رديفة، كانت بنية تجمع شبه تقليدي أكثر منها بنية تنظيم حربي متماسك، ومن هنا فإنها ألحت على أن كافة أنشطتها تقوم في إطار القانون^(٧٢). ومن هنا ليس مستبعداً في إطار رحاوتها التنظيمية أن تكون كوادرها الشابة التي سقت مع "الحركة" بشأن إضراب ٧ تموز على صلة بالتهية لانقلاب يوسف مزاحم. فقد كانت جبهة أكثر منها حزباً، ويفسر ذلك مثلاً أن سامي الجدي كان عضواً في قيادتها السرية الخماسية الرديفة^(٧٣) في آن واحد، إضافة إلى صلته التقيدية بالبعث. فكان لجندي موطن قدم في كل مكان "وحدوي".

ثمّة إشارة إلى عضوية يوسف مزاحم في "الجبهة العربية المتحدة"^(٧٢)، على أن نهم من العضوية معاً العام الواسع الذي يحتمله مفهوم "العضوية" في "الجبهة". وكان يوسف مزاحم على كل حال إلى جانب محمد الجراح الوحيديين من السياسيين الناصريين الذين قادوا تطاهرات صيرة تضاماً مع إضراب عمال النسيج^(٧٣).

طبقاً لمصادر رئيس جهاز الأمن السوري يومئذ، فإنه يمكننا تخمين هذه العلاقة ما بين انقلاب مزاحم المزمع قيامه يوم ٢٩ تموز ١٩٦٢، وبين إضراب "حركة القوميين العرب" في ٧ تموز، إن لم يكن ممكناً الجزم بها. إذ كان إطار انقلاب مزاحم حسب المصدر الأمني، يقوم على تنفيذ إضرابات عمالية عيفة في دمشق وحلب تتطور إلى عصيان عام تعجز قوى الأمن الداخلي عن قمعه^(٧٤). أما وفق مصدر "اللجنة العسكرية" (تشكيل عمران البعشي) فإن يوسف مزاحم بالاعتماد على بقايا تشكيل جاسم علوان وتشكيل قام بتنظيمه نفسه، قد خطط للقيام في ٢٩ تموز ١٩٦٢ بانقلاب ضد الانفصال، واتصل بـ "اللجنة العسكرية"، طالباً منها وضع نفسها تحت قيادته لإنجاز ذلك الهدف^(٧٥).

كانت أجهزة السمان متغفلة في شبكة مزاحم، غير ضابطيين يعملان بشكل مردوح. وتمكنت بفضل ذلك، بعيد قمعه للإصرارات مباشرة أن تعتقل مزاحم بشكل أتيق مع ٢٣ ضابطاً^(٧٦)، وأن تضع يدها على خطته. واعتبر الانفصاليون خطاب عبد الناصر في ٢٢ تموز

١٩٦٢ الذي هاجم فيه الحكم الانفصالي بشدة تمهيداً لانقلاب سيتم أواخر عمور^(٧٧) في إشارة إلى مزاحم.

تحرأ النظام المهزوز في دمشق والمطوق شعبياً، على تقديم شكوى رسمية باسم الجمهورية العربية السورية إلى مجلس جامعة الدول العربية ضد الجمهورية العربية المتحدة، واستخدم انقلاب مزاحم كوثيقة من وثائق الشكوى السورية. وصفت دورة مجلس الجامعة العربية التي أطلق عليها اسم "مؤتمر شتورا" يومئذ بأنها "ستكون حاسمة في حياة الجامعة العربية، إن لم تكن حاسمة بصدد الفصل في شكوى دمشق"^(٧٨). فتأكداً على عدم اعتراف القاهرة بشرعية الحكم القائم في دمشق، فإن وفدها اشتمل على أربعة سوريين وثلاثة مصريين. وكان رئيس الوفد هو الضابط السوري والوزير السابق أكرم ديرى وبسبب اسحاب وفد المتحدة من الجلسة، لم يستطع المجلس الاستمرار بالنظر في الشكوى السورية. فاختارت الجامعة أن تلعب دور الأعرش، وأبقت جلساتها مفتوحة رغم انفضاضها، مما يعني أن شكوى دمشق لما تنزل قائمة^(٧٩). وكان أول قرار اتخذته حكومة صلاح الدين البيطار بعيد حركة ٨ آذار هو سحب هذه الشكوى واعتبارها كأنها لم تكن^(٨٠).

هوامش الفصل الأول

- (١) دكتور سامي عصاصة، أسرار الانفصال مصر وسوريا (أطروحة دكتوراة)، مطبوعات الشعب، القاهرة، ط١، ١٩٨٩، ص ٢٩٠. قارن بـ: مذكرات راشد الكيلاني (عسكرياً وديبلوماسياً)، دار مجلة الثقافة، دمشق، ١٩٩٠، ص ١٧٧. وقد استغل لشير عددٌ من أبرز وجوه الحركة وقيادتها في سورية وهم: هاني الهندي وجهاد صاحي وعصاف الحراكي وفتحي كبتكابي، وأعلمه هذا "اليوم" بالبعد القائم حول التعيرات واحتمال قيام حركة ما مقابلة شخصية في ١٩/٣/١٩٩٦ مع فتحي كبتكابي في حلب.
- (٢) تم المشير مد لحظة وصوله إلى دمشق لجمع موظفي أجهزة السراج الأمنية في دورة تدريبية في السبت، فأبعدهم بذلك عن دمشق، وأصدر قراراً بعدم توقيع أي مواضع إلا بقرار قصائي، عصاصة، أسرار الانفصال، ص ٢٦٨، كما حتم المشير مقرات محاورات السراج بالشمع الأحمر، ونقل عددًا من صباطها إلى الإقليم الحسبي، وأحلى سيل الموقوفين عراً أو بدون أحكام عرمة. قارن بـ: مصيع السمان، وطن وعكسر، قبل أن تدفن الحقيقة في الخراب، مذكرات ٢٨ أيلول - ٨ آذار ١٩٦٣، دار بيسان، دمشق، ص ١، ٢، ٢٤، ١٩٩٥، ص ٢٤ وبـ: مذكرات راشد الكيلاني، ص ١٧٦.
- (٣) مقابلة شخصية في ٧/١٢/١٩٩٥ مع د. عبد الرحمن ميع في دمشق.
- (٤) يشار عادة إلى كل من المقدم حيدر الكبري والعميد فيصل سري الحسبي اللذين قام مجلس الصباط ٢٨ أيلول باعتقالهما بتهمة قبض أموال من الخارج في إشارة إلى الأردن.
- (٥) انظر هذا الرأي في بحث جادل عوي عبد المحسن مرسخ، لوحدة في التجربة، دار المسيرة، ط١، بيروت، حزيران ١٩٨٠، ص ٤٠٧.
- (٦) انظر نص الوثيقة في أحمد عبد الكريم، حصاد سين حصة ولما مرة (مذكرات)، دار بيسان، ط١، دمشق، ت ٢ ١٩٩٤، وثيقة رقم (١)، ص ٤٦٥ - ٤٧٠.
- (٧) د بشير العظمة، جبل المرحمة بين الوحدة والانفصال (مذكرات)، دار الرئيس، لادن، ط١، ل ٢، ١٩٩١، ص ٢٢٣.
- (٨) عصاصة، أسرار الانفصال، ص ٣٣٢ قارن بشهادة مطيع السمان - وطن وعكسر ص ٦٤.
- (٩) بقول العميد فضل سري الحسبي أنه لم يعلم بأمر الحركة إلا حين وقوعها وأنه لم يضم إلى العميد مومن عصاصة إلا بعد أن أكد له أن الهدف هو التصحيح وليس الانفصال. وبعد أن أبرر له ورقة تبدأ بـ: الجمهورية العربية المتحدة جمهورية، والرئيس جمال عبد الناصر رئيساً، ولشير عبد الحكيم عامر قائدنا. أورده سامي عصاصة، أسرار الانفصال ص ٣١٨.
- (١٠) باشر المجلس الليبي نشاطه بتعديل قانون الإصلاح الزراعي، وكان في حقيقته إلغاءً كاملاً للقساوين، فقد أصبح بإمكان العائلة الاحتفاظ بستمائة هكتار في مناطق هطول ميعها ٥٠٠ ميعتر سويًا قارن بالعظمة، جبل المرحمة، ص ٢٢٨.
- (١١) قارن بأحمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢٥، ومذكرات راشد الكيلاني، ص ١٨١ وبياد عبد الكريم زهر الدين الذي نشر وثيقته أحمد عبد الكريم في ص ٥٠٩.
- (١٢) مقابلة شخصية في ٧/١٢/١٩٩٥ مع ناجي الضللي في حلب.
- (١٣) عصاصة، مصدر سبق ذكره ص ٢٧٣ قارن بالسمان: مصدر سبق ذكره ص ٢٥.
- (١٤) قارن بـ: الباعور بعيري، صراط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمة بدر الرفاعي، دار سباء، ط١، القاهرة، ١٩٩٠، ص ١٤١.
- (١٥) مقابلة شخصية في ١١/٣/١٩٩٦ مع جورج حبش في دمشق.
- (١٦) عصاصة، مصدر سبق ذكره ص ٣٣٠. قارن بالسمان مصدر سبق ذكره ص ٦٤ - ٦٥.

- (١٧) قارن بوثيقة "البيان" عند أحمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٥.
- (١٨) وقع من البعثين إلى حبيب الجوراني والبيطار كل من: رياض المالكلي، عبد الله عبد الدائم، عبد الفتاح رطل.
- (١٩) د مصطفى دندشلي، حرب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣، (أطروحة دكتوراة)، ج ١، دار الطبعة، بيروت، ث ٢، ١٩٧٩، ص ١٩٥ قارن بالدكتور سامي الجندي، البعث، دار النهار، ط ١، بيروت ١٩٦٩، ص ٨٧.
- (٢٠) شبيبي العيسوي، معاد المعارضة السورية (مقابلات مع الواردي)، مكتبة مدبولي، ط ١، القاهرة، ١٩٩٤، ص ١٩٧ قارن بالدكتور منيف الزرار، التجربة المرة، الأعمال العسكرية والسياسية، ج ٢، مؤسسة الزرار، ط ١، ١٩٨٦، ص ١١٠.
- (٢١) دندشلي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٥.
- (٢٢) القيادة القومية، تعميم إلى المنظمات الحزبية، الأحداث الأخيرة في ج. ع. م. أو خطتنا بعد الانفصال، نصال البعث، ج ٦، دار الطبعة، بيروت، أيار ١٩٦٥، ص ٣٢ - ٣٣.
- (٢٣) كان المالكلي من الموقعين على وثيقة الانفصال وهو شقيق عدنان المالكلي الذي اغتاله أحد القوميين السوريين عام ١٩٥٥ كما كان رياض المالكلي مرشح البعث في انتخابات ١٩٥٧ التكميلية في سورية ضد الدكتور مصطفى الساعي مرشح الاخوان المسلمين.
- (٢٤) من هؤلاء: القتيب بدر جمعة والقتيب اسكندر سلامة (وهما يعرفان بأمر الحركة قبل تعيدها)، الرائد شحود عطاسي، لرائد اسماعيل هلال ترماني، القتيب أحمد الصاع، القتيب رجب حيرة، الملازم أول مصطفى حاح عني، ملازم أول عني محمود صاخر، الملازم أول مصطفى عيسى، الملازم أول مصطفى الأهن، والقتيب محمد رباح الطويل، قارن بعصاة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٠.
- (٢٥) بيان للقيادة القومية، نصال البعث، ج ٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ - ١٩. قارن ب: هاني الفكيكي، أوكار الهرمكة، تجربتي في حرب البعث العراقي، دار الريس، لندن - قبرص، ط ١، آذار ١٩٩٣، ص ١٨٠.
- (٢٦) مقابلة شخصيتان في ٢٦ / ١ / ١٩٩٦ وفي ٢ / ٢ / ١٩٩٦ مع عبد الإله الصراوي في دمشق وبيروت.
- (٢٧) نصال البعث، ج ٧، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٤ - ١٧٨.
- (٢٨) نصال البعث، ج ٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٨ - ١٩.
- (٢٩) نصال البعث، ج ٧، ص ١٨٠ و ١٨٧.
- (٣٠) نصال البعث، ج ٦، ص ٣٤.
- (٣١) نصال البعث، ج ٦، ص ٤٢.
- (٣٢) حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام، ص ٢ (تعميم داخلي).
- (٣٣) محسن إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتظيم الشعبي، مشورات حركة القوميين العرب، بيروت، ١٩٦٢، ص ١٣.
- (٣٤) نصال البعث، ج ٦، ص ٧١ - ٧٩.
- (٣٥) ورد في البيان "ان القيادة العامة" تحقيقاً لرعات الشعب .. التي حققها الجيش في ثورة الشام والعشرين من أيلول سنة ١٩٦١، تعلن بأن الجيش استمرراً لهذه الثورة قد استلم رماح الأمور" اعطى النص عند السمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢ قارن بص كلمة اللواء عبد الكريم رهر الدين - القائد العام في المؤتمر العام في المؤتمر الصحفي في ٣٠ / ٣ / ١٩٦٢، بوثيقة رقم ٧، عند أحمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠٧ وما بعدها.
- (٣٦) دندشلي مصدر سبق ذكره، ص ٣٠١، والعظمة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٨ قارن بالسمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.
- (٣٧) مقابلة في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع جهاد صاخي في دمشق قارن بـ "مذكرة خطية مرفوعة إلى مقام محكمة أمن الدولة العليا الاستثنائية يقدمها الأستاذ جهاد صاخي بدفاع القصة رقم (٥) بشكل عام وبدفاع المتهم سعيد الدباح تحصيلاً"، ١٥ /

- ١٢/ ١٩٦٢ ص ١١ ويشتر صاحبي إلى قيام "الحركة" بالتوسط لدى عبد الصر كي يوافق على اللقاء بالصراط. (ص مثل من وثائق صاحبي).
- (٣٨) مصدر لم يرغب بذكر اسمه، الأسوع العربي، العدد ٢٠٧، السنة الرابعة، الاثنين ٢٧ أيار ١٩٦٣، ص ١٤ (يرجح أن المصدر هو محمد عمران).
- (٣٩) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
- (٤٠) سامي الجليدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٠ قارن بدندشني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣.
- (٤١) مقابلة في ٤/ ١١/ ١٩٩٥ في حلب مع فايز اسماعيل مقابلات عديدة مع فتحي كيتكاني خلال عام ١٩٩٥ في حلب.
- (٤٢) السمان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠٩ قارن بالكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣.
- (٤٣) عيسى إبراهيم، لدا، مطبعة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين لعرب، من العاشية إلى الناصرية، دار الطليعة بيروت، ١٩٧١، ص ٢٣ وحوار شخصي في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦ مع محمود سلامة.
- (٤٤) من مراجعة صاحبي، مصدر سبق ذكره، ص ٥ و٦. وقد كانت هذه المراجعة بشكل أساسي سياسية، وتنعكس إلى حد بعيد "جواء" الحوار داخل الحركة عن ملائسات الانعصال.
- (٤٥) الخدي، مصدر سبق ذكره، ص ٩٢ قارن بدندشني، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠٣.
- (٤٦) السمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.
- (٤٧) مؤتمر زهر الدين الصحفي، الوثيقة رقم ٧، أحمد عبد الكريم، مصدر سبق ذكره، ص ٥١٣.
- (٤٨) عبد الكريم، ص ٤٢٨ قارن بعض الميثاق في الوثيقة رقم ٨ عند عبد الكريم، ص ٥١٥ - ٥١٧.
- (٤٩) مصدر لم يرغب بذكر اسمه، الأسوع العربي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤. قارن مع أورده لعريق بؤي الأنسي "أحد المشاركين في العصان أمام عبد الناصر في محاصر معاديات الوحدة، بيروت، ١٩٦٣ (بشرها رياض طه) ص ٥١ - ٥٢.
- (٥٠) مصدر لم يرغب بذكر اسمه، الأسوع العربي، قارن بالجندي، ص ٩١ - ٩٢ وبدندشني ص ٣٠٣ والزرار، مصدر سبق ذكره ٨٥ - ٦٦.
- (٥١) الخدي، ص ٩٢ - ٩٣.
- (٥٢) الخدي، ص ٩٢ - ٩٣.
- (٥٣) الخدي ص ٩٤ قارن لؤي أناسي. مصدر سبق ذكره، ص ٥٢.
- (٥٤) من مراجعة صاحبي التي تذكر تفصيلات دقيقة.
- (٥٥) لسمان، ص ٤٢٧.
- (٥٦) مصدر لم يرغب بذكر اسمه، الأسوع العربي، مصدر سبق ذكره.
- (٥٧) السمان، ص ١٢٩.
- (٥٨) أحمد عبد الكريم ص ١٣٧ - ١٣٨ و ٤٣٨ قارن بالعظمة، ص ٢٣٨.
- (٥٩) محمود سلامة، وص وعسكر ولقراءة الوليومية للتاريخ، (ص رد سلامة على كما كتبه مطيع السمان وقد رُسمه إلى الباحث مكتوباً في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦).
- (٦٠) السمان ص ١٩٢ و ٢٠٣ - ٢٠٤ قارن بالعظمة ص ٢٤٠.
- (٦١) حوار مع محمود سلامة في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦.
- (٦٢) مقابلة شخصية في ٩/ ٩/ ١٩٩٥ مع د. عبد الرحمن عطية بحلب (حوار في ٢٠/ ٤/ ١٩٩٦ ومع د. عبد الوهاب حومد).
- (٦٣) مقابلة سبق ذكرها مع عطية.

- (٦٤) للتفصيل في ذلك انظر: محمد جمال باروت، حول الشعبية "الحوارية" في سورية، مجلة الفكر الديمقراطي، العدد ١١، ١٩٩٠، فريص، ص ٨١-٩٨. قارن ب. د. مصطفى السباعي، شراكة الإسلام، دمشق، ط ١، ١٩٥٩، وتحليل جمال باروت له في: ثرب الجذينة، الحركات الإسلامية الراهنة، دار الرئيس، لندن، ١٩٩٤.
- (٦٥) حوار سبق ذكره مع محمود سلامة ومقابلة شخصية في ١٤ / ٤ / ١٩٩٥ مع سامي صاحي بدمشق.
- (٦٦) محمود سلامة، الوح المر، دار الأهالي، ط ١، دمشق ١٩٩٥. وتعتبر هذه الرواية ثاني رواية تستند مواد عالمها التخيلي الواقعية من تجربة حركة القوميين العرب بعد رواية الروائي السعودي: غاري عبد الرحمن انصبي. دار الرئيس، ط ١، ١٩٩٤. وتخصر شخصية حسن شوقل القائد العمالي الحركي البارز لإصرابات تموز ١٩٦٢ في رواية سلامة تحت اسم شخصية أبو سليمان.
- (٦٧) مقابلة شخصية في ٢٠ / ٣ / ١٩٩٦ مع مصدر أمني مسؤول في شعبة التحقيق في جهاز الأمن السوري يومئذ م برعب بذكر اسمه.
- (٦٨) مقابلة شخصية في ٢٣ / ٤ / ١٩٩٦ مع محمد معاز أحد القادة العماليين الحركيين بخلب.
- (٦٩) سلامة، وطن وعسكر والقراءة البوليسية للتاريخ، مصدر سبق ذكره، قارن بالسماح ١٩٣-١٩٧.
- (٧٠) مقابلة شخصية مع عبد الرحمن عطية وعبد الوهاب حومد غير أن حومد يصبر على أن الجهة العربية المتحدة كانت تمتلك قوماً تنظيمياً متباطاً، وهو ما لا تؤكده الوقائع حسب استقصائنا الميداني.
- (٧١) سامي الجدي، ص ٨٨ و ١١٨ أكد ل حومد في حوار سبق ذكره معه أن الجندي كان عَصَواً في القيادة الحمدية لسرية ل "الجهة" وحومد هو أحد مؤسسي هذه الجهة.
- (٧٢) مقابلة شخصية مع ذكرها مع دابر اسماعيل.
- (٧٣) الجندي، ص ٩١-٩٢-٩٣.
- (٧٤) قارن مما أورده الجدي، ص ١١٨. ومن المبرر كثيراً عصوية مرحم إذ رغم أن تكتيكة عسكري صرف، مبره حاول أن يكون على صلة مع جميع التنظيمات الوحدوية، وعلى تسيق معها.
- (٧٥) حوار سبق ذكره مع محمود سلامة.
- (٧٦) السمان، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٢.
- (٧٧) مصدر لم يرغب بذكر اسمه، الأسبوع العربي، مصدر سبق ذكره.
- (٧٨) لمصدر السابق.
- (٧٩) العطية ٢٤٣ قارن بذكرات الكيلاني ص ١٨٣.
- (٨٠) لأسبوع العربي، عدد ١٦٨، السنة الرابعة، الأثنين ٢٧ آب ١٩٦٢، ص ٢٤.
- (٨١) الأسبوع العربي، عدد ١٦٩، السنة الرابعة، الأثنين ٣ أيلول ١٩٦٢، ص ١٤.
- (٨٢) مقابلة شخصية في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع جهاد صاحي الوزير في حكومة البيطار عن "حركة القوميين العرب"

الفصل الثاني

قاسم يسقط والانفصاليون يقرنحون

السباق بين "البعث" و"القوميين"

أولاً - ربط المرحبة بالعصان

يشكل المؤتمر القومي الخامس للبعث (أيار ١٩٦٢) أخطر مؤتمر للحزب من زاوية تهيئة الحزب للوثوب على السلطة في العراق وسورية. وقد شكّل ذلك الدافع المباشر لاعتقاد المؤتمر^(١). إذ كان المؤتمر القطري العراقي الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) قد تجاوز خلاف القيادة القومية وانقسامها بشأن انقلاب بعثي في العراق، واتخذ قراراً بإسقاط قاسم^(٢). وكان ذلك الانقسام إضافة إلى انقسامات أخرى تتعلق بالموقف من الانفصال ومن الماركسية، قد أدى من الناحية الفعلية إلى شل عمل القيادة القومية وتعطيل اجتماعاتها. وقد كان فريق معهم في القيادة القومية معارضاً لمثل هذا الانقلاب، انطلاقاً من أن أدواته العسكرية الضاربة لا بد أن تحول الحزب إلى لاقطة لانقلاب دموي يقوم به العسكر، في حين كان الفريق الآخر الذي يقف ميشل عفلق على رأسه إلى جانب قيام هذا الانقلاب. وفي مثل هذا الانقسام لم يكن ممكناً لعفلق تأمين الأكثرية بيسر^(٣).

في الوقت نفسه كانت "اللجنة العسكرية" في سورية، تضغط منذ أوائل شباط ١٩٦٢ بكل قواها على الأساتذة الثلاثة (عفلق - البطار - الحوراني) كي يعقدوا مؤتمراً حزبياً، ينقد الحزب من الجمود والشلل، ويتخذ موقفاً بشأن الإشكاليات المطروحة، ويعيد بناء الحزب في سورية. وشكل هذا الضغط عنصراً أساسياً لاعتقاد المؤتمر الذي تم في جو صاحب حلال شطاط ١٩٦٢. وبسبب انفجار الخلافات لم يؤد المؤتمر إلى أي شيء^(٤).

لا يمكن تفسير ضغط "اللجنة العسكرية" على الأساتذة الثلاثة لعقد هذا المؤتمر، بمعزل عن خطة الانقلاب التي أعدتها هذه اللجنة بالتنسيق مع تشكيل العقيد حاسم علوان (الناصرى) المرتبط بالقاهرة

صد حكم الانفصال. وكان مقررًا لهذا الانقلاب أن يتم في ٢٢ شباط ١٩٦٢^(٦). ويعني ذلك أن صعدت "اللجنة" كان محكومًا إلى حد بعيد باحتمال قفزها إلى السلطة.

أظهرت حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢ وما تلاها من أحداث الأول من نيسان ١٩٦٢ التي عرفت في التقويم الشعبي باسم "ثورة حلب" التنظيم العسكري البعني لأول مرة ميدانيًا بعد الانفصال. وقد انقسم التشكيلان البعني والناصر في هذه الثورة، على نفسيهما، بتأثير لحوء حاسم علوان إلى تسبيق موعد "الثورة" المتفق عليه ما بين التشكيلين (تمت في ١ نيسان بدلاً من ٢ نيسان). وقد لجأ علوان كما أشرنا سابقاً إلى ذلك على الأرجح في ضوء تعليمات القاهرة وغرفة عملياتها في سفارة "المتحدة" ببيروت، لشل حركة التشكيل البعني بالاتفاق معه على الحركة ومن ثم مفاجأته تسبيق مواعدها، وانفراذه عملياً بها. وكان سبب هذا الاتفاق سياسياً صرفاً، ما بين تشكيل علوان الذي يريد إسقاط الانفصال وإعلان الوحدة مباشرة في البيان الأول وما بين التشكيل البعني الذي يريد التخلص من الانفصال فوراً عسى أن تعالج قضية الوحدة فيما بعد^(٧). وغير ذلك يوضح عن قرار القاهرة النهائي باستبعاد البعث.

اعقد المؤتمر القومي الخامس في أيار ١٩٦٢ في حمص، بعد شهر ونيف من فشل "ثورة حلب" وبعد أقل من شهر من قرار المؤتمر القطري العراقي الاستثنائي بإسقاط قاسم. ولم يمثل القطر السوري في المؤتمر بسبب حل تنظيمه، كما أن القيادة القومية لم تعترف بتنظيم "القطريين" الذي كان قائماً بصورة مستقلة عنها وضدها^(٨). غير أن عدداً من البعثيين السوريين كان حول المؤتمر ويراقت جلساته، وكان من بين هؤلاء سليمان حداد عضو "اللجنة العسكرية".

وحدثت "اللجنة العسكرية" نفسها قرية من هذا المؤتمر، إذ تميزت بسخطها المردوج على عبد الناصر والانفصاليين في آن، وبطرحها لرؤية وحدوية مختلفة عن رؤية "الناصرين" غير أن السخط على عبد الناصر لم يجعلها "قطرية" أو في الموقع السياسي لـ "الحوريين" كما أن السخط على الانفصاليين لم يجعلها في موقع الرفاق السابقين من دعاة الوحدة العنصرية الادماجية الذين كانوا قد تجمعوا منذ أول ث ١ ١٩٦١ تحت اسم "الطلیعة الوحديّة الاشتراكية". وإذا كانت عواطفها الإيديولوجية أقرب إلى "القطريين" و"الحوريين" فإن عواطفها السياسية كانت أقرب إلى عقل رغام كل سخطها على "بطركيته" وقيادته "الرعوية" للحزب^(٩).

ربط المؤتمر ما بين الرجعية والانفصال، وما بين التقدمية والوحدة، فأدان الانفصال، ودعا إلى وحدة سورية ومصر على أسس جديدة تقوم على مفهوم "الوحدة الاتحادية"^(١٠). ودعت القيادة القومية المبتقة عنه والجمجمة في أواخر أيار في حمص القيادة القطرية العراقية إلى الإعداد لانقلاب يطيح بقاسم^(١١). أما بشأن سورية التي لم تكن عملية إعادة تشكيل الحزب قد بدأت

فيها بعد، فإن المقدم محمد عمران رئيس "اللجنة العسكرية" قد تمكن على هامش المؤتمر القومي الخامس من الحصول على موافقة غفلى "لدعم قيام الجبهة بالقلاب ضد حكم الانفصال"^(١٢).

وقد حاول أساتذة الحزب لاحقاً أن يترعوا الشرعية الحزبية عن حركة ٨ آذار في سورية. وكان أبرز من أشاع ذلك ونظر له الدكتور منيف الرزاز ثاني أمين عام للحزب وآخر أمين عام للحزب قبل انقسامه الدرامي في ٢٣ شباط ١٩٦٦. إذ أشاع الرزاز أنه لم يكن "للحزب علم رسمي بحركة ٨ آذار، كانت الحركة عسكرية محضة. هيأ لها وحطط عسكريون متحالفون، فيهم بعثيون وناصريون وضباط قوميون"^(١٣). في حين أن حركة ٨ شباط هي "ثورة" و"ثورة حزب البعث" القومي"^(١٤). ودفع ذلك بعض أبرز المتخصصين بالبعث، إلى التأكيد بأنه "لم يكن أحد من قيادات البعث باتجاهاته المتعددة على علم بتشكيلها (اللجنة العسكرية) ولا بأهدافها أو نشاطها" وأن هذه القيادات "كانت تجهل تماماً، كما ذكرنا وشددنا على ذلك، اسم ووجود هذا التنظيم للضباط البعثيين"^(١٥).

غير أن تنطير الرزاز المشحون بكرة "عصائية" لا يمكن فصله عن الصراع الدرامي اللاحق في الحرب بعد حركة ٨ آذار الذي أدى إلى حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦. إذ لم تكن "اللجنة العسكرية" نوعاً من تنظيم مجهول مفاجئ، فجأ الحزب بحركة ٨ آذار ودعاه من الإذاعة لاستلام السلطة. بل كانت لجنة عسكرية حزبية إلا أنها لجنة تتميز باستقلاليتها الذاتية النسبية عن القيادة القومية وقد عر عن ذلك أحد أعضائها بأن اللجنة "خصصت لإشراف قيادة حزب البعث القومية التي فوضت العسكريين بالتنظيم الداخلي العسكري دون اشتراط إطلاعها على تفاصيله"^(١٦).

يمكن تفسير هذه الاستقلالية الذاتية، محرض اللجنة على إبقاء تشكيلها بمنأى عن تناقضات الحزب المدني العاصفة، بالدواعي الأمنية، وتعبيرها عما يسمى تقيدياً في البعث بـ "الصف الثاني" الذي كان مفهومه لـ "الحزب" مختلفاً للغاية عن مفهوم القيادة التاريخية التقليدية له. وفي هذا السياق كانت "اللجنة العسكرية" كتلة من كتل الحزب المتعددة، إلا أنها تطمح لتجميعه في قاسم مشترك. ولا يمكن نزع الشرعية عنها إلا إذا تم نزع الشرعية عن الكتل والتيارات الكثيرة في حزب كان يومئذ ضعيف الانضباط والتماسك التنظيمي، أي إذا تم نزع الشرعية عن الحزب نفسه.

وقد قبلت القيادة القومية، التي كانت تدرك حجم تناقضات الحزب وصراعاته المركبة، الصيغة التي اختارها "اللجنة العسكرية" لنفسها. فكان المطلق الفعلي لهذه القيادة هو "أن العسكريين اختاروا هذه اللجنة، وهذا شأنهم"^(١٧). بل كانت ثقة هذه القيادة بـ "اللجنة

العسكرية" كبيرة، إذ وصفتها بأنها على "وفاق مع القيادة" وأن أعضائها "حزبيون وحيدون" و "لا يفعلون شيئاً دون استشارة الحزب فـ "قبلوا عني هذا الأساس" (١٨).

يفسر ذلك أن "اللجنة العسكرية" لم تكشف للقيادة القومية سوى بعض الأسماء حذراً من "اكتشاف أمرهم إذا حدث خلاف في القيادة" (١٩). وهو أمر مفهوم للغاية في ظروف الحرب الفعلية يومئذ. إذ وصلت حدة التناقضات إلى درجة أن اللجنة الثلاثية التي كلفها المؤتمر القومي الخامس بإعادة تشكيل الحرب في سورية، كانت يرمتها من الرفاق العراقيين. وقد اجتمعت اللجنة الثلاثية التي تتمتع بثقة مؤتمر قومي بـ "اللجنة العسكرية" أفراداً وجماعة، وحضرت جلساتها، على أن تلتزم بعدم نقل أي "معلومات" "خاصة" إلى عفلق وقيادته القومية، مع أن اثنين من أعضاء اللجنة هما عضوان في القيادة القومية.

لقد كان عمق نفسه متحمساً لـ "اللجنة" ووثاقاً بكفاءتها وقدرتها على إسقاط الانفصال. فكان رئيسها المقدم عمران يشارك في الاجتماعات التي يعقدها عفلق وعدد من أعضاء القيادة القومية إبان التحضير لانقلاب شباط في العراق، وكان عفلق يتحدث عن اللجنة فعلياً بوصفها لجنة الحزب، مثلما أن القيادة العراقية كانت على صلة مستمرة وشبه يومية بعد نجاح حركة شباط بـ "اللجنة العسكرية" وخطتها لإسقاط الانفصال (٢٠).

ويفسر ذلك أن صلاح الدين البيطار كلف بتشكيل حكومة اتحاد قومي قبل يومين من إعلان حركة ٨ آذار (٢١)، وقبل أكثر من أسبوع وفق بعض المصادر الأخرى (٢٢).

بهذا المعنى حطط "العث" لـ "انقلابين" في العراق وسورية، وتبين لاحقاً أنه كان ينتظر في ٨ نيسان ١٩٦٣ انقلاباً فعلياً في الأردن (٢٣). أما "القوميون العرب" من جهتهم، ولاسيما في العراق فكانوا على سياق مع العث.

ثانياً - إسقاط قاسم وترحيل الانفصاليين

كان سقوط قاسم مترقباً، إلا أنه وبسبب شل قيادة الحزب الشيوعي العراقي لكل خطط الانقلاب التي أعدها تنظيمه العسكري (٢٤)، فإن السباق عسى إسقاط حكم "الزعيم الأوحيد" الذي فقد بريقه، انحصر، من الناحية الفعلية بين "العث" و"حركة القوميين العرب" كل على حدة، ولكن وفق تعاهم ضمني يقضي بدعم كل طرف للطرف الآخر، حال قيامه بحركة ما.

ترقبت مجلة "الطلیعة" الحركية في ١٦ ك ٢ ١٩٦٣ سقوط قاسم، وبثت إشارات عن "شيء قد يحدث في المستقبل" (٢٥)، وحولت إشارتها في ٦ شباط أي قبل يومين من إسقاط قاسم إلى

تحريض واضح - "التعجيل بإنهاء حكم قاسم"^(٢٦). وربما كان ذلك على صفة بخطة انقلابية - "الحركة" كان مقرراً لها أن تتم في أول أيام عيد العطر، باغتيال قاسم في نادي انصاف بغداد^(٢٧) (ستتحدث لاحقاً عن هذه الخطة بالتفصيل).

تمكّن الشيوعيون على ما يبدو من معرفة ما يُبَيِّته المتآمرون، فوجهوا نداءً للحكومة بإجراء تطهير "واسع ومعلن" في صفوف الجيش، وأهابوا بـ "الجماهير الشعبية" أن تستعد لرد "كر حل واحد" على تهديدات "عملاء الامبريالية"^(٢٨).

غير أن إجراءات قاسم لم تمس قلب "المؤامرة" "البعثية" بل أصابت قلب "المؤامرة" الحركية، وهزت ضده بإحالة المقدم جابر حسن حداد في ٦ ت ١٩٦٣ على التقاعد وباعتقال القيادي الحركي نايف حواتمة المسنق السياسي لـ "المؤامرة" الحركية^(٢٩). وإذا كان ذلك قد جرد "الحركة" من دبابات جابر حسن حداد، فإنه لم يقص على حطنها الأصلية (ستتحدث عنها لاحقاً بالتفصيل) التي كانت تستند إلى دبابات كتلتي صبحي عبد الحميد "القومية" وعبد الهادي الراوي "القومية الإسلامية".

وعلى العكس من "حركة القوميين العرب" التي مسّت إجراءات قاسم قلبها فإن قلب مؤامرة البعث لم يُمس إلا أن خطته المزمع القيام بها يوم ١٨ ك ١٩٦٣ قد أُصيّبت عميقاً بالشلل نتيجة إجراءات قاسم التي همدت الدبابات كلياً من الناحية العملية، فأجل البعث خطته إلى ٢٥ شباط، إلا أن اعتقال علي صالح السعدي الأمين القطري والمقدم صالح مهدي عماش عضو المكتب العسكري البعثي وإحالة علي التقاعد لمزيد من الضباط في ٣ و ٤ شباط، دفع القادة البعثيين المدنيين والعسكريين الذين مازالوا طلقاء لتنفيذ ضربتهم يوم الجمعة في ٨ شباط ١٩٦٣^(٣٠).

تم الانقلاب على الشاكلة المعروفة، وزج فيه "الحزكيون" وحلفاؤهم قواهم منذ الساعات الأولى. ورغم ذلك فإن الحكومة التي شكلها أحمد حسن البكر خلعت من أي تمثيل لهم أو لأية قوة "قومية" أخرى (١٢ وزيراً بعثياً من أصل ٢٠) باستثناء تمثيل رمزي لحزب الاستقلال، ولبعض الشخصيات القومية المستقنة^(٣١).

كان المؤتمر القومي العراقي الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) الذي قرر إسقاط قاسم، قد اتخذ قرار بالسيطرة الحزبية التامة على السلطة وتمثيل القوى الرمزية بشكل رمزي^(٣٢). إلا أن "المنهاج المرحلي" لحكومة البكر في ١٥ آذار ١٩٦٣ تضمن تشكيل جبهة من المنظمات "التقدمية والقومية"^(٣٣). عبر هذا "المنهاج" في الواقع عن قرار القيادة القومية أكثر مما عبر عن قرار القيادة العراقية، إذ كان قد كتبه على عجل كل من ميف الرزاز وعبد الله عبد الدائم، عضوي القيادة

القومية، ولم يتسن على الأرجح لأي من قادة "البعث" في العراق أن يطلع عليه قبل الإعلان عنه^(٣٤). ومن هنا حلت حكومة الكر حتى من التمثيل الرمزي لقوى القومية باستثناء التمثيل الرمزي المحدود لحزب الاستقلال.

كان الشهر الأول ما بين "الحركيين" و"البعثيين" شهر غسل مشوب بالخذر والشك. فكان "حركيون" في الأيام الدموية الأولى "شباطين" أكثر من "شباطيين" "البعث" وحرصه القومي. فحرضوا على استباحة دماء الشيوعيين. فأعلن بيان لهم أن "تصفية هؤلاء" الشيوعيين والرجعيين الشعوبيين > جزء لا يتجزأ من تصفية النظام الإرهابي كله. واستمرار الثورة في خطها القومي وصفها الجماهيرية رهن بالقضاء على هذه القوى ويتناقض معها تناقض سافراً^(٣٥) وذهبت الصحافة "الحركية" إلى حد اعتبار بيان "المجلس الوطني لقيادة الثورة" بتحويل القادة العسكريين، حق الإعدام الميداني للشيوعيين بأنه "ثورة ثانية تعادل القضاء على حكم عبد الكريم قاسم"^(٣٦) وأد "تصفية الشيوعيين والرجعيين شرط لنجاح الثورة"^(٣٧).

وحينما كان لـ "الحركة" نفوذ فإنها نزلت إلى الميدان، وكانت أمام مبنى وزارة الدفاع بقيادة ناسل الكيسي^(٣٨)، وتولت في مناطق نفوذها السياسي تنظيم المظاهرات وفرق الحرس القومي وتأمين السيطرة على الموقف. واعتزت وثائقهم بأن هذا ما حدث في الموصل والفرات الأوسط وفي الكرخ وفي بغداد والرمادي والفالوجة والكركت وغيرها^(٣٩)، وهي أماكن تتميز بنفوذ "الحركة".

ورغم بعض النقد الخذر الذي وجهته "الحركة" لـ "البعث" بدءاً من الأسبوع الثالث للانقلاب، فإن شهر الغسل الطاهري كان يشير إلى "التوافق" ما بينهما، وانعكس ذلك بترخيص البعث منذ الأسبوع الثاني لنشرة "الوحدة" السرية، باسم ناسل الكيسي، وتحويلها إلى صحيفة يومية عليية^(٤٠). وقد صدر من هذه الصحيفة سبعة وعشرون عدداً، كان نايف حواتمة يكتب أغلب افتتاحياتها وصفحاتها الأولى^(٤١).

كانت مشاركة الحرب في احتفالات عيد الوحدة (٢٢ شباط ١٩٦٣) في القاهرة بوفد رسمي - شعبي على رأسه علي صالح السعدي، بمثابة أول اتصال مع الجمهورية العربية المتحدة ومع عبد الناصر^(٤٢). وقد طرح السعدي في اللقاء مع عبد الناصر أنه مع إيمانهم بالوحدة فإن الظروف الحالية لا تساعد على تحقيقها الآن، وأنهم يتوقعون انقلاباً قريباً في دمشق يقضي على حكم الانفصال، وأن السوريين الذين يعدون للانقلاب عرضوا عليهم تكوين وحدة أو اتحاد بين دمشق وبغداد، إلا أنهم رفضوا ذلك.

أبدى عبد الناصر تفهمه لما طرحه السعدي، وأكد الاكتفاء في هذه المرحلة بتحقيق وحدة الهدف والتنسيق المشترك، وعدم معارضة القاهرة لإقامة وحدة محتملة بين دمشق وبغداد، إلا أن أعضاء الوفد عارضوا ذلك بلهجة قاطعة مؤكدين على ضرورة قيام وحدة ثلاثية إذا تطلب الأمر ذلك^(٤٣). وفي ٥ آذار حظ أمين هويدي سفيراً للمتحدة في العراق ومسؤولاً أمام عبد الناصر وحده ومكلفاً بإزالة ترسبات الماضي^(٤٤). إلا أن ما كان يبدو على السطح شهر غسل سرعان ما تحول بعيد أيام، وإثر حركة ٨ آذار مباشرة إلى شهر مر بين "الإخوة الأعداء".

أصاب انقلاب شباط حكام دمشق الانفصاليين بالهلع، وزاد من ترنهم^(٤٥). وكان إغلاق الحدود بوجه وفد عسكري سوري رسمي لتهنئة الحكام الجدد مقابل فتحها أمام وفد البعث رسالة واضحة بالمصير الذي ينتظره ضباط الحكم وساسته من دون أن يكونوا قادرين على فعل شيء^(٤٦).

كان الرجل المريض في سورية هو الحكم نفسه وليس غيره، فالجيش كتل متصارعة، وقيادات الوحدات أشبه ما تكون بقطاعات شبه مستقلة، وليس من الممكن الحديث عن الجيش كجيش موحد، جيد التنظيم والانضباط^(٤٧). فكان نموذجاً لـ "جيش لا انضباط فيه ولا تسلسل"^(٤٨). أما الساسة الذين طالما فحروا بجنكتهم ودستوريتهم من طراز القدسي (رئيس الجمهورية) والعظم (رئيس الحكومة) فقد كانوا في الواقع يومئذ دمي مشلولة بأيدي صباط مدعورين، ويفتقدون لأي أفق.

وبكلام موجز، كان الحكم يتلمس رأسه وينتظر مصيره، ووراءه يستقيون، ويعيش آخر لحظات الاحتضار. "وأصبح الحديث عن انقلاب وشيك الوقوع على كل شفة ولسان إلى أن وقع"^(٤٩). "وأخذ الناس ينتظرون الانقلاب بين ساعة وأخرى يتناقلون أخباره لا تخفاهم خافية، يعلمون كل شيء عن القرارات السرية"^(٥٠). وكانت خيوط الحركة التي تمكنت الأجهزة من وضع يدها عليها، تتجمع في الأخير لدى العميد الاحتياطي راشد القطيبي الذي عين في الأول من آذار ١٩٦٣ رئيساً لشعبة المخابرات، فكان ينقلها أولاً بأول لشركائه في "الحركة"^(٥١). ولم تؤد الاعتقالات المحدودة لبعض الضباط البعثيين والمستقيين من جماعة العقيد زياد الحريري رئيس أركان الجبهة، سوى إلى تأجيل موت الرجل المريض يوماً واحداً، من ٧ آذار إلى ٨ منه. فلم تكن حركة ٨ آذار ١٩٦٣ سوى رصاصة رحمة، اتخذت شكل انقلاب حاطف وسريع، أتيق وأبيض، نفذته لواءان من الجبهة بأمرة العقيد زياد الحريري رئيس أركان الجبهة، هما لواء علي حماد وعادل حجج مراد^(٥٢).

اتخذ القرار بالانقلاب في أواخر شباط، وتم تبليغ القيادة القومية بتكليف صلاح الدين البيطار بتشكيل حكومة جبهة قومية قبل أسبوع منه وفق بعض المصادر^(٥٣) وقبل يومين وفق مصادر أخرى^(٥٤) مما أثار عفلق الذي اعتبر أن الضباط البعثيين قد أصيبوا بالجنون حتى يفكروا بانقلاب قبل أن تنضج عملية ناء الحزب^(٥٥). غير أنه لم يلتفت أحد إلى تحذيرات عفلق، فلقد كانت النقمة في الفم تماماً.

كانت الكتلة العسكرية التي حسمت أمر القيام بالانقلاب هي كتلة الضباط البعثيين (لحة عمران العسكرية) والناصرين (العميد راشد القطبي الرئيس المحدث لشعبة المخابرات والعميد محمد الصوفي آمر اللواء الخامس في حمص) و"المستقلين" (العقيد زياد الحريري رئيس أركان الجهة).

كانت الكتلة العسكرية البعثية الكتلة المنظمة الوحيدة والمتماسكة بين هذه الكتل. فاستطاعت أن تنزع من شركائها "أن تكون الأكثرية لبعث"^(٥٦) في "المجلس الوطني لقيادة الثورة". وقد رجّح العقيد زياد الحريري -على ما يبدو- الذي نقل ملحقاً عسكرياً إلى بغداد في ١/٣/١٩٦٣، إجراء تنفيذ قرار نقله لمدة شهر فقط^(٥٧) هذا الرأي، فقد كان في سباق مع مصيره، ويريد التغذي بمجلس الضباط قبل أن يتعشاه. ومن هنا كانت حركة آدار بالنسبة له خلاصاً أكثر منها قراراً.

حاولت الكتلة العسكرية الناصرية إراء ذلك، أن تقوم بمناورة تنفادي من خلالها استئثار "البعث" بالأكثرية. وقد تم ذلك في ضوء ضغوطات القوى الناصرية عليها التي كانت تتابع الأمور عن كثب. من هنا اقترحت الكتلة الناصرية إرجاء "الانقلاب" والسيطرة على الحكم من الداخل، مادام الحكم نفسه يعين "الوحدويين" في الأماكن الحساسة اتقاءً لـ "شرهم"، وفي محاولة لإشراكهم بمسؤولية الدفاع عن الحكم المهزوز.

هدفت الكتلة الناصرية من ذلك، تماماً كما حدث إثر حركة ٢٨ آذار ١٩٦٢، إلى استباق شركائهم البعثيين، والقيام في ١١ آذار ١٩٦٣ بانقلابها، ومن هنا لم يحضر العميد الصوفي الذي أصبح فريقاً اجتماع ١١ آذار الذي بُلغ فيه الوزراء كنه القيادة التي تحكم سورية، ولا توجد إلى الآن معطيات كافية للتثبت من علاقة هذا الانقلاب الذي عزم "الناصريون" على القيام به، بخطة أحد "الحركيين" لنسف مبنى الأركان بما فيه في ١٣ آذار والتي عطلها جورج حشش شخصياً^(٥٨).

لم تنطَلِ "الخدعة" على "اللجنة العسكرية" البعثية، فأجلت الانقلاب يوماً واحداً، في مناورة ذكية لخداع "الناصرين" الذين حاولوا أن يخدعوها، ذلك أن اعتقال الرائد محمود الحاج عمود ما كان ممكناً له أن يكون سبباً كافياً لإرجاء "الانقلاب" ورفعته.

وهكذا تمكّن البعثيون والمستقلون من دون فك ائتلافهم مع الناصريين، من تأمين الصريق إلى دمشق، والسيطرة على الموقف ببساطة صبيحة ٨ آذار. أما أهل الحكم، فلم يفكروا بالمقاومة، والذين فكروا بها أدركوا عبثها فتجنبوها، فكان أهم شيء لأهل الحكم هو لبحث عن ملاجئ وملاذات آمنة.

وكان على "الإذاعة" أن تعكس موازين القوى الفعلية الضاربة في الانقلاب، فأذيع البيان رقم "٩" الذي يعيد المسرحين من قيادة "اللجنة العسكرية" والاضطاد البعثيين ويحدد ماصهم الجديدة، التي كانت من الناحية العملية معاصر أساسية في الجيش.

هوامش الفصل الثاني

- (١) مقابلة شخصية في ٢/٧/١٩٩٥ مع د. عبد الرحمن سيف في دمشق.
- (٢) هاني العكيكي، أوكار المهرجة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٥-١٧٦ أم طالب شبيب يؤكد لنا في مقابلة شخصية في ١٩/١٠/١٩٩٥ في دمشق، أن القيادة القطرية العراقية المبتقة عن ذلك المؤتمر هي التي اتخذت القرار وليس المؤتمر.
- (٣) مقابلة سبق ذكرها مع سيف
- (٤) اللواء محمد عمران، تحريتي في الثورة، ج ١، دون مكان، ١٩٧٠، ص ٢٠ ويستعاد مما يورده عمران أنه كاد من ثلث اللجنة التي حددت أسماء أعضاء المؤتمر، قارن بالعكيكي، ص ١٩٠.
- (٥) مصدر لم يرعب ذكر اسمه، الأسبوع العربي، عدد ٢٠٧، السنة الرابعة، الاثنين ٢٧ أيار ١٩٦٣، ص ١٤.
- (٦) سامي الجدي، البعث، مصدر سبق ذكره، ص ٩١-٩٢ قارن بالمرار، التجربة المرة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥-٨٦
- (٧) العكيكي، أوكار المهرجة، ص ١٩٣ قارن بالمرار، التجربة المرة، ص ٧٤-٧٥
- (٨) مقابلة سبق ذكرها مع سيف
- (٩) قارن بعمران، تحريتي في الثورة، ص ١٩-٢٠
- (١٠) صان البعث، ج ٦، الوحدة الاتحادية، ص ٧١-٧٩ و ص ٨١-٨٧.
- (١١) حنا بعلصو، العراق، الشيوعيون والبعثيون والصباغ الأحمر، الكتاب الثالث، ترجمة عميف الرزور، مؤسسة الأنحاء العربية، ط ١، بيروت ١٩٩٢، ص ٢٨٢
- (١٢) باريك سيل، الأسد، الصراع على الشرق الأوسط، دار المسافي، لندن، ١٩٨٩، ص ١٢٨
- (١٣) الرزور، التجربة المرة، ص ٩٠.
- (١٤) الرزور، المصدر السابق، ص ٨٨.
- (١٥) د. صلاح دندشلي، حرب البعث العربي الاشتراكي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٩.
- (١٦) مصدر لم يرعب ذكر اسمه، الأسبوع العربي، المصدر السابق
- (١٧) شلي العيسمي، منفات المعارضة السورية، (مقابلة)، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩
- (١٨) العيسمي، المصدر السابق، ص ١٩٨-١٩٩
- (١٩) العيسمي، المصدر السابق، ص ١٩٩.
- (٢٠) العكيكي، أوكار المهرجة، ص ١٩٥-٢٠٠ ومقابلة سبق ذكرها مع طالب شبيب
- (٢١) دندشلي، حرب البعث العربي الاشتراكي، ص ٣٢٩.
- (٢٢) الجدي، البعث، ١١١-١١٢.
- (٢٣) الجدي، البعث، ١٢٣
- (٢٤) ثابت حبيب العاني يتذكر، مجلة رسالة العراق، العدد ٨، تموز ١٩٩٥، ص ١٩-٢٠.
- (٢٥) الطليعة، عدد ١٤، ١٦ يناير ١٩٦٣، ص ١.
- (٢٦) الصبيغة، عدد ١٧، ٦ فبراير ١٩٦٣، ص ١

- (٢٧) مقابلة شخصية في ١٦ / ١١ / ١٩٩٥ مع اللواء عمر حمدان (أحد أعضاء فريق الاعتقال). قارن بد: عبد الكريم الفرحان، حصاد الثورة، تجربة السلطة في العراق (١٩٥٨ - ١٩٦٨) [مذكرات]، دار العراق، لندن، ط١، ١٩٩٤، ص ٦٤ - ٦٦.
- (٢٨) قارن د. مصطفى، العراق، الكتاب الثالث، مصدر سبق ذكره ص ٢٨٧.
- (٢٩) مقابلة شخصية في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع نايف حواتمة في دمشق. أفرح عن حواتمة إثر حركة ٨ شباط ثم أعيد رجه من جديد، ولم يفرح عنه إلا في مطبخ أدر بشرط معادته للعراق.
- (٣٠) بظاظو ص ٢٨٧ قارن بانفكيكي ٢٣١ - ١٣٧ ومقابلة سبق ذكرها مع طالب شبيب.
- (٣١) انشغيات القومية هي عبد الستار عبي حسين (استقلال) وشكري صالح ركي وعمود شيت خطاب وساجي صائب بالإصافة إلى وربرين كرديين.
- (٣٢) الفكيكي، أوكار العزيمة، ص ١٧٥ - ١٧٦.
- (٣٣) قارن بتحليل هذا المهاج عبد مجيد خلدوري، العراق الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، ط١ ١٩٧٤، بيروت، ص ٢٧٣ - ٢٧٤.
- (٣٤) الررار، التجربة المرة، ص ٣٨ قارن بانفكيكي، أوكار العزيمة ص ٢٨٧ - ٢٨٨.
- (٣٥) الطبعة، العدد ١٨، السنة الأولى، الأربعاء ١ فبراير ١٩٦٣، ص ١ و ٣.
- (٣٦) الطبعة، العدد ١٩، الأربعاء ٢٠ فبراير ١٩٦٣، ص ٧.
- (٣٧) الطبعة، العدد ١٨، الأربعاء ١٣ فبراير ١٩٦٦، ص ١.
- (٣٨) د. سعد عبد الرحمن من مقدمته لكتاب باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب دائرة التحصيل الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط٤، بيروت، ١٩٩٥، ص ٢٢.
- (٣٩) مذكرة حركة القوميين العرب إلى المسؤولين في العراق، الطبعة، العدد ٣٤، الأربعاء ٦ حزيران ١٩٦٣، ص ٥.
- (٤٠) الطبعة، العدد ١٩، الأربعاء ٢٠ فبراير ١٩٦٣، ص ١.
- (٤١) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع نايف حواتمة.
- (٤٢) الررار، التجربة المرة، ص ٩٧.
- (٤٣) أمين هويدي، كت سمير في العراق ١٩٦٣ - ١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط١، ١٩٨٣، ص ١٧ - ١٩.
- (٤٤) هويدي، المصدر السابق، ١٩.
- (٤٥) مطبخ السماء، وطن وعسكر، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٢ قارن بالحدي، البعث، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.
- (٤٦) مقابلة شخصية في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع المقدم عادل حاج مراد عضو الوفد العسكري.
- (٤٧) دندشلي، البعث، ص ٣٠١.
- (٤٨) السماء، وطن وعسكر، ص ٢٣٧.
- (٤٩) السماء، المصدر السابق، ص ٢٦٢ و ٣٠٢.
- (٥٠) الحدي، ص ١١١.
- (٥١) السماء، ص ٢٩١ و ٢٩٧.
- (٥٢) قارن مذكرات الكيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦، ومصدر لم يرعب ذكر اسمه من التشكيل العثي، مصر سبق ذكره، ومقابله شخصية مع عادل حاج مراد سبق ذكرها.
- (٥٣) الحدي، البعث، ص ١١١.
- (٥٤) دندشلي، ص ٣٢٩ والحدي ص ١١١.

حركة القوميين العرب القسم الثاني

- (٥٥) الجندي ص ١١١، والرواز ص ٩٠.
- (٥٦) اللواء راشد القطيبي، محاضر مباحثات الوحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (٥٧) السحان، ص ٢٩٧ و ٢٩٥.
- (٥٨) مصدر حركي لم يرغب بذكر اسمه، وكان هو صاحب الاقتراح

الفصل الثالث

الإخوة الأعماء

من الجبهة القومية إلى الانفراد بالسلطة

أولاً- "الحركة" و"البعث" عشيّة مخرجتي شباط وأذار :

كانت "حركة القوميين العرب" في مختلف الوجوه، أهم منافس حزبي وسياسي للبعث في كل من العراق وسورية، عشيّة مخرجتي ٨ شباط و٨ آذار ١٩٦٣. ففي العراق توسعت حلايا "الحركة" من سبعة وعشرين عضواً عشيّة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ إلى أكثر من ٥٠٠٠ عضو حية عشيّة حركة ٨ شباط ١٩٦٣^(١)، في حين أن عدد الأعضاء العاملين (تنظيم الفرق) في البعث صبيحة ٨ شباط هو ٩٨٠ عضواً عاملاً وعدد الأنصار (التنظيم الحلقي) هو ٣٠,٠٠٠ بصيراً^(٢).

تعاذل كفاءة عضو الخلية في "الحركة" من الناحية التنظيمية المفترضة كفاءة العضو العامل (عضو الفرقة) في البعث، إذ كان عضو الخلية بدوره قائداً لحلقة أو أكثر من "الأنصار" أو الخاضعين إلى ما يسمى بمصطلحات "الحركة" بـ "مرحلة التركيز". وفي كلٍ من "الحركة" و"البعث" كانت مهام ووظائف ما يمكن تسميته بالتنظيم الحلقي متقاربة.

وم تقل نوعية التماسك التنظيمي لـ "الحركة" عن تماسك "البعث" في العراق، فإذا كان البعث بفصل هذا التماسك الذي ميزه عن نوعية التنظيم البعثي في سورية ولبنان قد استطاع أن يصوق انشقاق أميه القطري الركابي عام ١٩٦٠^(٣)، فإن "الحركة" بفضل تماسكها الحديدي التقليدي، تمكنت في العراق من تطوير انشقاق حامد الجبوري (عضو القيادة القومية وعصر قيادة الإقليم) الذي كان موجّهاً من الناحية الفعلية ضد نايف حواتمة^(٤)، إبان الصراع ضد قاسم.

منها شكلت "الحركة" عشية ٨ شباط، قوة يحسب حسابها إذ كانت تنظيماتها منتشرة في كافة أنحاء القطر، وكانت أبرز معاقلها في بغداد والموصل والفرات الأوسط^(٦). ففي بغداد مثلاً كان الطابع العام للرصافة وفيها الأعظمية بعثياً في حين كان الطابع العام للكرخ "حريكياً"^(٧).

أما في سورية فكان عدد "الحركيين" عشية الانفصال السوري ٢٨ أيول ١٩٦١ لا يتعدى الخمسين عضواً بكثير، يحدرون على غرار مجموعة السبعة والعشرين "الحركية" العراقية عشية ثورة تموز، من أبناء العائلات "الاريسقراطية" إذا جاز استخدام هذا التعبير^(٨)، في حين توسعت خلايا "الحركة" خلال الانفصال بشكل مذهل، ووصل عدد أعضاء خلاياها عشية ٨ آذار إلى عدة آلاف^(٩).

وكان هناك على سبيل المثال في ٧ تموز ١٩٦٢ في الشركة الخماسية بدمشق وحدها ١٥٠٠ حريكياً من أصل ١٨٠٠ عاملاً في الشركة، فاضطرت سلطات الانفصال إلى اعتقال جميع العمال إثر عصيان تموز^(١٠). بينما لم يتعد عدد الأعضاء المنظمين في "البعث" (القيادة القومية) صبيحة ٨ آذار، وفق مصادره العليمة، الـ ٤٠٠ عضواً في أقصى التقديرات^(١١). غير أن عدد من يعتبر نفسه بعثياً كان أكبر من ذلك. ومن هنا اتخذ المؤتمر القومي السادس (٥ - ٢٣ ت ١٩٦٣) قراراً بتنظيم البعثيين السابقين إفرادياً، وكان المعنى بذلك "أحورانيين" (العربي الاشتراكي) و"الوحدويين الاشتراكيين" و"القطريين"^(١٢). غير أن اللجنة المختصة لم تحج سوى في استقطاب "القطريين" الذين تميزوا بحقدتهم على عبد الناصر^(١٣)، والتفوا إلى حد بعيد بسياسية صلاح جديد المضادة للناصرية. ويمكن القول إن تنظيم "البعث" في سورية ظل حتى ١٦ ت ١٩٧٠ محدوداً للغاية، ويشوب علاقته بسلطته نفسها كثير من التناقضات، إذ كانت علاقة البعثي بأحد أجهزة الأمن مدعاة للعقوبة إن لم تكن مدعاة للفصل أحياناً. ووصل الأمر بأحد المؤتمرات القطرية إلى حد إدانة أجهزة الأمن^(١٤).

"المجلس" و"الحكومة":

ركز "البعث" سلطته في كل من العراق وسورية، في هيئة سرية حملت اسم "المجلس الوطني لقيادة الثورة". اضطلعت هذه "الهيئة" بمهام سلطة تشريعية تسن القوانين وتتابع تنفيذها، وكانت نمطاً معنياً من أطماع الشرعية الثورية التي راجت موضتها يومئذ في العالم لثالث. ولم تكن الحكومة تعاً لذلك سوى أمانة عامة، يصطلع فيها الوزير من الناحية الفعلية بصلاحيات الأمير العام للوزارة. ومكلام أدق كان أعضاء الحكومة أمناء عامين للوزارات برتبة وزراء^(١٥).

اصطدم أولئك الورراء، لا سيما غير البعثيين، بالحقيقة الصلدة للأمور، فكان على وزير المالية العراقي أن يستقيل لأنه رفض أن يصرف رواتب هيئة سرية، مغلفة الأسماء تحمل اسم "المجلس الوطني لقيادة الثورة"^(١٥) كما كان على وزير الدفاع السوري الفريق محمد الصوفي (رفع من مقدم إلى فريق دفعة واحدة) أن يوافق على تسريح الضباط الذين يدينون بالولاء له، استناداً إلى قرار مجلس قيادة الثورة ذي الأغلبية البعثية.

بعثت درجة سرية هذه "الهيئة" أن عبد الناصر إبان مباحثات الوحدة الثلاثية، والذي لم يشأ أن يتعامل مع أشباح، لم يتمكن من معرفة النسب السياسية لمجلس الثورة السوري إلا بعد جلستين من المحادثات^(١٦). وقد عرف ذلك في ضوء مبادرة فردية تمت على هامش المحادثات، من عبد الكريم زهور عدي البعثي الوجودي^(١٧).

كان المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق بعثياً برمته، باستثناء عصوين، هما رئيسه الدوري يومئذ عبد السلام عارف وعبد الغني الراوي (١٦ بعثياً من أصل ١٨). وعبرت تركيبة هذا المجلس عودجياً عن نبوءة فريق عبد الرحمن منيف الدرامية، في أن انقلاباً عسكرياً يصع الحزب في السلطة، لا بد أن يرهن الحرب بالعسكر ويجوله إلى لافتة "هم"^(١٨). وفي خطوة لاحقة، تم دمج جلسات القيادة القطرية التي هي المرجع الأعلى ومصدر السلطة مع جلسات مجلس قيادة الثورة. وكان علي صالح السعدي حين حسم اختيار الحرب لعبد السلام عارف كـ "نخب" لحكم البعث^(١٩) بعد شهور قليلة فقط، أول ضحايا هذا "النخب" الذي أراد أن يكون "ناصرًا".

أما "الحكومة" التي يديرها "المجلس" تشريعياً، فضمت ١٢ وزيراً بعثياً من أصل ٢٠ بينهم خمسة وزراء قوميين مستقلين، ووزيرين عن الأكراد، ومستقل واحد. ولم يمثل من الأحزاب بشكل "فردى" رمزي سوى حزب الاستقلال. فكانت حكومة البكر تبعاً لذلك حكومة بعثية، تحاهت جميع القوى القومية الأخرى وكأنها غير موجودة. وقد استمد الوزراء القوميون المستقلون في حكومة البكر أهميتهم، من استثمار فريق البكر لهم في صراعه مع فريق السعدي، في حين توافق هؤلاء الوزراء مع هذا الاستثمار انطلاقاً من قربهم من القوى القومية المقصاة عن الحكم، بالارتباط ما بين ذلك، وبين عدائهم لسلطة السعدي الحزبية والمليشياتية. وبذلك حدث توافق فيما بينهم وبين فريق البكر.

أما في سورية، فإن الأمر اختلف في التفاصيل وليس في المنهج. إذ كان المجلس الوطني لقيادة الثورة يقوم على نوع من التعددية السياسية، التي فرضها ضغط القوى الوجودية وإصرارها على التمثيل في المجلس. وإزاء هذا الضغط وسع البعث عصوية مجلس قيادة الثورة إلا أنه كفل لنفسه في

هذا التوسيع الأكتري^(٢٠). وكان يستثمر في ذلك إلى النهاية حقه في أن تكون الأكتري له وفق التفاهم الأول مع شركائه في ٨ آذار.

وحالاً للعراق الذي شكلت قيادته القطرية الحكومة منسجمة مع قرار مؤتمرها القطري الاستثنائي (نيسان ١٩٦٢) بالسيطرة التامة على السلطة، وتمثيل القوميين رمزياً، فإن من شكل الحكومة في سورية بتكليف من الضباط البعثيين هو صلاح الدين البيطار عضو القيادة القومية. كانت رؤية القيادة القومية للتحالفات تقوم نظرياً وبحكم الاضطرار العملي لموازين القوى على مفهوم احبة القومية، فشكل البيطار حكومته من أغلبية بعثية ومثل فيها بشكل متساو القوى القومية في سورية، بمعدل مقعدين لكل قوة، وكانت تلك القوى هي: حركة القوميين العرب، والوحدويون الاشتراكيون، والجبهة العربية المتحدة.

لم تعكس تركيبة حكومة البيطار الموازين الفعلية للقوى في الشارع. بل موازين القوى التي شاركت في حركة ٨ آذار. ومن هنا عبرت -حكومياً- عن اتفاق التفاهم ما بين العسكريين في أن تكون الأكتري للبعث. وإذا كانت هذه التركيبة قد خلطت ما بين قوة "الوحدويين الاشتراكيين" والعظمى "وقوة" القوميين العرب" المتوسطة إزاءهم، وقوة "الجبهة العربية المتحدة" الضعيفة قياساً إلى هاتين القوتين الأخريين، فإنها قد مثلت سياسياً كل القوى القومية في سورية. وأتاح ذلك لهذه الحكومة أن تدعي في أيامها الأولى أنها حكومة جبهة قومية.

كانت رؤية القيادة القومية لتحالفات الحزب تقوم على "الجبهة القومية" غير أن "جبهتها" كانت مجرد إعلان في بغداد، بحكم أن الذي شكل الحكومة هم العراقيون الذين كان لديهم قرار بالانفراد في السلطة، في حين كان ها في سورية درجة من درجات الحقيقة بحكم أن البيطار هو الذي شكلها.

من هنا كانت الحكومة في العراق لافتة بالفعل لمجلس قيادة الثورة، فتففس الوزراء غير البعثيين، عبر صراعات البعث الداخلية. أما في سورية فكان الوزراء ساسة بالمعنى الدقيق للكلمة وممثلين لأحزاب. وعبر أحدهم لنا بأننا كما ثواراً لا وزراء^(٢١). وبذلك اختلفت آلية العلاقة ما بين حكومة البيطار ومجلس قيادة الثورة في سورية نسبياً عن مثيلتها في العراق. غير أن هذا الاختلاف لم يغير من حقيقة تمركز السلطة في سورية في مجلس قيادة الثورة، وتقييداً في قصة أغليته البعثية.

كان الفريق لؤي الأناسي (رُفع من عقيد إلى فريق) رئيس المجلس في سورية مثل المشير عبد السلام عارف رئيس المجلس في العراق غير بعثي. وإذا كان الاثنان يدينان بسلطتهما لـ "البعث"

الذي اختارهما كـ "نجيب" له، فإن الأتاسي لم يكن عند السلام عارف، فتمكن المجلس من التخلص منه بأناقة، في حين تمكن "نجيب" العراق من إسقاط حكم البعث برمته.

كانت السلطة الحقيقية في المجلس الوطني لقيادة الثورة في سورية، في قبضة "اللجنة العسكرية" البعثية، التي كانت تتخذ قراراتها بشكل مستقل وتصدرها باسم المجلس^(٢٢). في حين كانت الحكومة تظن نفسها في الأيام الأولى أنها صاحبة القرار. ولم تعترف القوى الوحدوية الممثلة في "الحكومة" بهذه الحقيقة، من هنا صعدت بكل قوتها لإرغام حكومة اليطار على تشكيل وفد حكومي يعيد الوحدة الفورية ما بين مصر وسورية. أما البعث فكان موقفه منذ مؤتمره القومي الخامس (أيار ١٩٦٢) من هذه المسألة واضحاً لا لبس فيه ويقوم على مفهوم الوحدة الاتحادية "المدروسة"، الذي اعتبره الوحدويون انفصالية جديدة.

وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق:

ما إن قامت حركة ٨ آذار في سورية حتى أصدرت "حركة القوميين العرب" في العراق بياناً دعت فيه إلى "وحدة سورية ومصر فوراً" مما يفتح الباب على مصراعيه أمام العراقيين للتلاصق بوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة" انطلاقاً من "أن الدعوة للوحدة العربية لا يمكن أن تكون عملاً جاداً تقدماً إلا بالتوجه نحو الوحدة مع الجمهورية المتحدة"^(٢٣). ولم يتأخر رد "البعث" في العراق على ذلك، إذ قام مباشرة بمصادرة صحيفة "الوحدة" الناطقة بلسان حركة القوميين العرب، وصحيفة "لواء العرب" الناطقة بلسان حزب العربي الاشتراكي لمطالنتهما بالوحدة الفورية بين سورية ومصر، في حين حذفت الرقابة المقال الذي يطالب بعودة سورية إقليمياً شمالياً في الجمهورية العربية المتحدة، من صحيفة "الثورة" الناطقة بلسان الرابطة القومية، فأصدر رئيس تحرير الصحيفة العدد وترك مكان المقال حالياً^(٢٤). أما "البعث" في سورية فرد على شعار "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق" - "أن الشعار العملي المرحلي للوحدة قد تعبر تغييراً كاملاً بعد ثورة (٨) شباط في العراق فبعد هذه الثورة لم يعد شعار وحدة سورية ومصر د موضوع .. لقد تخطته الأحداث وخلفه تطور النضال العربي وراه" وأن هذا الشعار يستهدف عزل العراق والثورة^(٢٥). أما علي صالح السعدي، إثر ما حدث في بغداد، فهبط فوراً في ١٠ آذار في مطار المزة بدمشق وأعلن للتو عن مشروعه لـ "التعاون بين الدول العربية المتحدة" ويعني بها الدول الخمس: سورية ومصر والعراق والجزائر واليمن. واستهدف هذا المشروع تجميع شعار "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق" الذي طرحته "حركة القوميين العرب" بوضوح تام، وعبر في الآل ذاته عن موقف يحمل القوى الوحدوية في سورية والعراق

معاً. إذ لم يكن هذا المشروع سوى ارتساق من السوع القفضاض جداً وأدنى بكثير من الفيدرالية. ولذا رفضه عبد الناصر فوراً، فعاد الوفد العراقي الذي طار إليه وبحث معه لمشروع إلى بغداد^(٢٦).

سقطت القوى الحدودية في سورية فوراً مواقعها، فعقدت يوم ١٠ آذار اجتماعاً طالبت فيه الحكومة بـ "ضرورة المزيد من الوضوح في الخط الحدودي للثورة التحررية"^(٢٧). وكان المقصود بذلك تحديد موقف واضح من شعار الوحدة الفورية ما بين سورية ومصر.

لم يكن ممكناً لبعث القومي، أن يوافق تحت أي ظرف على شعار "الوحدة الفورية"، فقد حدد منذ مؤتمره القومي الخامس (أيار ١٩٦٢) موقفه من هذا الشعار، بوضوح تام لا لبس فيه، وطرح بالحرف الواحد "مخاربة شعار الوحدة الفورية"^(٢٨) ووصف الاتجاه المعبر عن هذا الشعار بـ "الاتجاه العاطفي السطحي اللاواعي الذي يدعو للوحدة بمجرد أنها وحدة... ومؤيدو هذا الاتجاه المخرب هم القائلون بالوحدة الفورية"^(٢٩) وما لاشك فيه أن استيلاء البعث على السلطة في العراق قد أضاف عنصراً جديداً لهذا الموقف هو عنصر القوة، وأدخل طرفاً ثالثاً في معادلة البعث الحدودية هو طرف العراق. ويفسر ذلك إعلانه في ١٤ آذار "أن الشعار العملي المرحلي للوحدة قد تغير تغييراً كاملاً بعد ثورة (٨) شباط في العراق، فعند هذه الثورة لم يعد شعار وحدة سورية ومصر ذا موضوع. لقد تخطته الأحداث وخلفه تطور النضال العربي وراءه"^(٣٠). ومن هنا طرح "البعث" في مواجهة شعار: "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق" شعار "تحقيق وحدة بين مصر وسورية والعراق ملتقية إلى أقصى حد مع الجزائر واليمن"^(٣١) الذي تفوح منه ظلال مشروع السعدي.

أما موقف "اللجنة العسكرية" المسككة بزمam المجلس الوطني لقيادة الثورة، من شعار "الوحدة الفورية" فلم يفاجئ شركاءها العسكريين الناصريين، إذ سبق لها أن أكدت هذا الموقف منذ ٣٠ آذار ١٩٦٢ إبان اتفاقها مع تشكيل العقيد جاسم علوان البصري على الإطاحة بنظام الانفصال (ثورة حلب الفاشلة)، فرفضت إعلان إعادة الوحدة في البيان الأول وطرحت مرحلة انتقالية تسبق إعلان الوحدة، يتم خلالها السيطرة على الجيش وتطهيره من الانفصاليين ومحاسنة العسكريين والسياسة المسؤولين عنه^(٣٢). ومن هنا أيدت هذه اللجنة قرارات المؤتمر القومي الخامس (أيار ١٩٦٢) بشأن الموقف من الوحدة، وعملت كذراع عسكري مستقل له^(٣٣). إلا أن قيام حركة ٨ شباط ١٩٦٣، أدخل عنصراً جديداً شجّع الرائد صلاح جديد الرجل الثاني في "اللجنة العسكرية" بعد عمران، على طرح فكرة وحدة ما بين سورية والعراق بعد إسقاط

حكم الانفصال، وهو ما صرح القادة العراقيون لاحقاً بأنهم لم يرحبوا به، مع أن عبد الناصر أبدى عدم معارصته لمثل ذلك في حال حدوث الانقلاب المتوقع في سورية^(٣٤).

انقسم المجلس الوطني لقيادة الثورة تجاه شعار "الوحدة القومية" ما بين العنثيين والناصرين. وقد آيد المستقلون (لا سيما منهم الفريق الأتاسي واللواء الحرييري) جانب البعث، مما جعل الموقف "الناصري" معزولاً على مستوى المجلس. ويبدو أنه إنان هذا الانقسام، اتخذ العسكريون الناصريون قرارهم بالانقلاب على الانقلاب في ١١ آذار وهو ما منح البعث كشمه وإحاطه^(٣٥) كما رفض جورج حبش بشكل مستقل خطة تقدم بها أحد الوجوه الحركية المقربة لها لتسف مبنى الأركاد في ١٣ آذار^(٣٦).

أما على مستوى حكومة البيطار نفسها، فطرح ممثلو القوى الوحدوية: حركة القوميين العرب وحركة الوحدويين الاشتراكيين واجبهة العربية المتحدة، تشكيل وفد حكومي يسافر إلى القاهرة ويعلن إعادة الوحدة فوراً. وتحفظ البيطار وشلي العيسمي على ذلك وطالبا بالتريث، إلا أن تهديد بهاد القاسم (اجبهة العربية المتحدة) بالاستقالة، بل وتقديم الورياء الوحدويين لاستقالاتهم فعلياً^(٣٨)، أرغم المجلس الوطني لقيادة الثورة على الموافقة على تشكيل الوفد على أساس صيغة "الوحدة الثلاثية"^(٣٩) بدلاً من صيغة "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق". فوجد المجلس نفسه مضطراً لذلك إزاء مظاهرات "لشارع"^(٤٠) التي أحاطت بمبنى الأركاد نفسه، مطالبة بالوحدة لفورية^(٤١). غير أن اللجنة العسكرية حرصت على الاستحكام بعريها، ولم توفد أيًا من أعضائها إلى المحادثات التمهيدية لوحدة، كما لم يكن في الوفد أي عنثي وبما كان راديو دمشق يقطع برامجه ظهر يوم ١٤ آذار ويعلن طيران وفد السوري إلى القاهرة، كانت طائرة تقل وفداً عراقياً تلحق بها، لتبدأ المحادثات التمهيدية لوحدة الثلاثية (مس ١٤ - ١٧ آذار). وبلغ من سذاجة الوفد السوري "الوحدوية" التي تعكس الروح الشعبية الناصرية في سورية، أنه كان عليه أن يعلن الوحدة ويعود ليحضر اجتماع مجلس الوزراء الذي تقرر عقده في اليوم نفسه، غير أن الواقع كان أكثر صلادة من هذا "الحكم".

حركة القوميين العرب :

من "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق" إلى "الوحدة الاتحادية الثلاثية"

تكيفت "حركة القوميين العرب" بسرعة مع الوقائع الجديدة، فأعلنت في ١٧ آذار ١٩٦٣ برنامج "وحدة اتحادية" يقوم على شعار: "وحدة اتحادية جديدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق"^(٤٢) حل مكان شعارها السابق: "وحدة سورية ومصر أولاً ثم العراق".

كان شعار "الوحدة الاتحادية" خصوصاً و"الوحدة الاتحادية الثلاثية" عموماً، شعاراً "بعثياً" أكثر منه "حركياً"، ومن هنا ظهرت "الحركة" وكأنها تستعير شعار "البعث" وبرنامجها لـ "الوحدة الاتحادية"، في محاولة لإمساك البعث من يديه، والسير معه إلى آخر الباب. ويفسر ذلك أن برنامج "الحركة" الجديد لم يختلف جوهرياً عن برنامج "البعث" الذي سبق له أن أعلن مبادئه الأساسية يوم ١٨ أيار ١٩٦٢ تحت اسم "الوحدة الاتحادية"^(٤٣)، بل يمكن القول إن برنامج "الحركة" في كثير من الوجوه امتصاص وتحويل لبرنامج "البعث" بصيغة "حركية".

ويتكلم برنامج "الحركة" لغة جديدة، لم يألّفها الخطاب القومي التقليدي لـ "الحركة". هي لغة فريق مجلة "الحرية" أكثر منها لغة القيادة التقليدية المؤسّسة (وسنحلل عوامل ذلك بالتفصيل في مكان لاحق). فتنى "البرنامج" فعلياً مبادئ "البعث" لـ "الوحدة الاتحادية" وكد على تأسيس الوحدة على الإيمان بالدور التاريخي الحاسم للجماهير المنظمة، وإطلاق حرية التنظيمات الحزبية والنقابية المتزمة بالاتجاه القومي الاشتراكي وحجب الحرية عن القوى الرجعية والشعوبية واللاقومية، والسير بنضال الجبهة القومية الممثلة لتحالف الجماهير في طريق إنجاز الثورة الاشتراكية الديمقراطية، ومراعاة اختلاف الظروف بين الأقاليم وضرورة ملاحظة "الوجود الإقليمي"^(٤٤). وتصور "البرنامج" صيغة الدولة الاتحادية، على أساس دولة واحدة ذات سيادة قومية واحدة ورئاسة واحدة، تمثل فيها الخارجية والدفاع والأمن القومي والسياسة الاقتصادية والمالية والتربوية والثقافية وقوانين العمل شؤوناً اتحادية. وتخضع السلطة التنفيذية الاتحادية إلى رقابة هيئة تشريعية منتخبة، يتحقق فيها تمثيل ديمقراطي حقيقي، وتضمن التعبير عن الظروف الخاصة بكل إقليم معاً لأي تسلط إقليمي، على أن تكون جميع الشؤون غير الاتحادية من اختصاصات المجالس الإقليمية التشريعية المنتخبة وهيئاتها الحكومية التنفيذية^(٤٥).

ثانياً - ميثاق ١٧ نيسان

جرت المحادثات التمهيدية للوحدة الثلاثية في القاهرة (من ١٤ إلى ١٧ آذار ومن ١٩ آذار إلى ٢٠ آذار ١٩٦٣) على الصورة المعروفة. وتمخض عنها الاتفاق على المحادثات النهائية، التي بدأت فعلياً يوم ٧ نيسان وانتهت في ١٧ منه بإعلان ما عرف بـ "ميثاق ١٧ نيسان".

ففي العراق انتهرت "حركة القوميين العرب" إعلان حكومة أحمد حسن البكر في ١٥ آذار ١٩٦٣ لـ "المنهاج المرحلي" الذي تضمن إقامة "جبهة من المنظمات القومية والتقدمية" فتقدمت في ١٧ آذار بمذكرة احتجاجية إلى المجلس الوطني لقيادة الثورة في العراق، طالبت فيه بإيقاف الاضطهاد الذي تتعرض له القوى القومية، وتضافر هذه القوى في جبهة قومية^(٤٦).

وكان الدكتور منيف الرزاز والدكتور عبد الله الدائم قد أعدا هذا البيان في شباط ١٩٦٣ على عجل، إلا أنه لم يتسنَ لأحد من قادة "البعث" في بغداد أن يطلع عليه. أما قادة بغداد الذين وحدوا أنفسهم في لجنة الصراع ما بين القاهرة ودمشق، فقد اضطروا كتعبير عن التزام شكلي بما اتفق عليه في المحادثات التمهيدية أن يطلبوا من المئات القومية في العراق التقدم باقتراحاتهم عن المشروع العراقي للوحدة الثلاثية إلى اللجنة الحكومية التي شكلت هذا العرض. وبلغ من شكلية هذه اللجنة أن عضوها طالب شبيب وريز الخارجية لم يحضر أية جلسة من جلساتها. من هنا دعمت "حركة القوميين العرب" وبالارتباط مع ما يحدث في دمشق مذكرتها بسلسلة تظاهرات طلابية "وحدوية" ضخمة، أدت إلى صدور تعليمات رسمية بحظر التظاهرات خطراً تاماً، كما أصدر وزير لإرشاد العراقي في يوم ٢٤ آذار تعليمات بعدم الإشارة إلى أية أحبار تتعلق بموضوع الوحدة^(٤٧).

وفي سورية، كان على الوفد السوري الذي سيشارك في المحادثات النهائية أن يكون وفد جبهة قومية يمثل كافة القوى القومية في سورية وليس البعث وحده. إذ أن عبد الناصر في ضوء المبدأ المملوكي الشرقي الذي يقضي بأن "دست السلطنة لم يقتل السلطان" قد سلّم حداً في المحادثات التمهيدية باحتكار البعث للسلطة في العراق، بوصفه قد انتزعها بسيفه، إلا أنه لم يسلم بذلك بالنسبة لـ "البعث" في سورية، الذي كان أحد المشاركين في قتل السلطان. أي الإطاحة بنظام الانفصال. بل وأعلن عبد الناصر صراحة أنه إذا كانت الوحدة مع سورية هي الوحدة مع البعث فإنه غير راغب بهذه الوحدة، بسبب ما اعتبره من مسؤولية البعث من الانفصال. وفي ضوء هذا الشرط وافق البعث في المحادثات على أن يكون الوفد السوري للمحادثات النهائية وفد جبهة قومية، إلا أنه في هذا المناخ الذي يخلو بالتأكيد من علاقات الثقة، نشرت صحيفة "البعث" في دمشق عدة افتتاحيات بين ١٤ و ٢٧ آذار، تضمنت دفاعاً عن مفهوم الحزب لوحدة ونقداً لادعاء للقوى الناصرية في سورية^(٤٨)، التي لم تتوقف فعلياً دقيقة واحدة عن التشكيك بوحدوية البعث والتعريض به. واعتبرت القاهرة هذه المقالات تهجماً على الجمهورية العربية المتحدة، وخرقاً لما تم الاتفاق عليه في اجتماعات القاهرة من وقف الحملات الإعلامية.

"إني أعترض":

كانت "الافتتاحية" التي نزع الصاعق عن القنبلة، هي "ملكيون أكثر من الملك" (٢٣ آذار) التي وصفت الناصريين الذين استمروا برفع شعار "وحدة سورية ومصر" بعد أن أقر عبد الناصر "الوحدة الثلاثية ما بين سورية ومصر والعراق" بأنهم "ملكيون أكثر من الملك"، ويمثلون "انفصالية جديدة هي امتداد سيء أعمى للانفصالية القديمة". ومائلت الافتتاحية

بنبياً بين موقف ما سمته بـ "عميد الزمرة الانتهازية المرتدة أكرم الخوراني" الذي طرح بعد حركة شباط وحدة سورية والعراق بمعزل عن المتحدة، وبين موقف "الانفصاليين الجدد" في إشارة إلى الناصريين الذين يستمرون بطرح "وحدة سورية ومصر" بمعزل عن "العراق". فاعتبرت الافتتاحية أن "الانفصاليين الجدد" يريدون قتل وحدة ثلاثية جديدة أمتن وأرسخ وأعلى من الوحدة الثنائية القديمة^(٤٩).

كان استخدام تعبير "الملك" لوصف عبد الناصر مجازياً استفزازاً لا حد له لقدسية ناصر في المشاعر الوحدوية السورية. ولم تتأخر القاهرة بالرد إلا قليلاً، متزقة ما يحدث في دمشق، إذ نشر محمد حسين هيكل في ١٩٦٣/٣/٣١ مقالاً في الأهرام بعنوان "إني أعترض" بثه راديو "صوت العرب" فوراً، وشكا صلاح الدين البيطار من أنه بُث ١٢ مرة في يوم واحد. وكانت فعلة المقال فعلة النار في الهشيم، فلم تنتشر حملة رمزية في سورية على كل فم ولسان كما انتشرت هذه الحملة وذاعت. لقد هزت البعث في دمشق وأربكت بغداد تماماً^(٥٠)، وقطعت آخر روابط الثقة الواهية.

حشر محمد حسين هيكل بهجومه الشنيع على علقق والبيطار التيار "الوحدوي" في البعث في رواية قاتلة، ووضع تحت رحمة الصقور، الذين يقولون ببناء تجربة الحزب الخاصة، وعدم التساهل مع الوحدويين، واستبعادهم من المشاركة في السلطة^(٥١). ومن هنا أصبحت التهمة التي تكال لمثلي هذا التيار في البعث هي "الناصرية"^(٥٢). وبهذا المعنى أضعف عبد الناصر إلى حد بعيد من قوة التيار الوحدوي في البعث.

الضغط الشعبي - تظاهرات أوائل نيسان:

في سياق فتح هيكل للنار ضد البعث، اهتزت سورية بالتظاهرات "الوحدوية". وكانت تظاهرتا دمشق وحلب هما الأخطر، ففي دمشق استفاد "الوحدويون": من زيارة هوارى بومدين إلى دمشق، فملؤوا الشوارع، واحتشدوا أمام مبنى الأركان الذي تركز فيه السلطة فعلياً. أما تظاهرة حلب فكانت أخطر المظاهرات وأشدّها ضغطاً. وقد نظمها الوحدويون الاشتراكيون بقيادة فائز اسماعيل. وبلغ من خطورة هذه التظاهرة أن حط وفد من المجلس الوطني لقيادة الثورة برئاسة العميد أمين الحافظ وزير الداخلية، وساق معه فائز اسماعيل مخفوقاً إلى دمشق^(٥٣).

أدت هذه التظاهرات "الوحدوية" إلى دفع العميد أمين الحافظ وزير الداخلية إلى مقدمة المشهد، وتعيينه قائماً بمهام الحاكم العربي. ولم يتأخر الحافظ بإجراءاته إذ فرض منع التجول في جميع المدن السورية لمدة ١٨ ساعة يومياً، وأصدر بياناً نسب فيه التظاهرات إلى "بعض المغرصين

والانتهازيين" الذين "اندمجوا بين أفراد الشعب وقاموا باستفزات وأعمال شغب. ولكن سعدن اليقظ كان لهم بالمرصاد، فأسكت الفتنة في مهدها"^(٥٥). وأدى تهور الحافظ إلى اشتهاه في سورية كدكتاتور شعوي صعي "يركبه" الآخرون ويقوم بالقمع لحسابهم من حيث أنه يتوهم أنه صاحب السلطة، فقبه السوريون باللقب الشائع الذي لما يزل سارياً إلى اليوم بـ "أبو عدو الجحش". ولم يبق من الحافظ في سورية بعد إقصائه عن السلطة عام ١٩٦٦ من الناحية الرمرية سوى هذا القب، الذي يردده أبناء مدينة حب كثير من السخرية والتهكم.

تشكيل الوفد:

تحددت وظيفة هذه التظاهرات في الصغط الشعبي على مجلس الثورة من أجل عدم التسوية بالوحدة، وتشكيل الوفد الذي سيوقع ميثاقها. وقد طالبت القوى الوددية وفي مقدمتها "حركة القوميين العرب" من خلال هذه التظاهرات تطبيق مبدأ القيادة الجماعية في الحكم، وقيام الجهة القومية.

برزت "حركة القوميين العرب" بفصل كفاءتها التنظيمية والدعائية، بوصفها من أبرز ممثلي مفهوم "الجهة القومية". ولا يمكن القول إن هذا المفهوم كان تردداً لما أقرته مباحثات القاهرة من ضرورة تشكيل جهة قومية في كل من سورية والعراق تتكامل مع صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، إذ سبق لمحسن إبراهيم أن صاغ المقومات الأساسية لهذا المفهوم طيلة عام ١٩٦٢ وعنى مدى الربع الأول من عام ١٩٦٣ على صفحات مجلة "الحرية" الناطقة باسم "الحركة". غير أن موافقة البحث في اجتماعات القاهرة على تشكيل هذه الجهة قد روت "القوميين العرب" بأساس شرعي للمطالبة بتشكيل هذه الجهة. أما البحث من جهة فيه لم يكن مبدئياً ضد "الجهة القومية" بدليل أن المنهاج المرحلي الذي وضعه لحرمة ٨ شاطئ قد اشتمل على ضرورة تشكيل هذه الجهة، بغض النظر عن تحويل قادة بغداد لها إلى مجرد إعلان لا يتعدى حره. إلا أن البحث أخذ ينظر إليها من زاوية فهمه لوظيفتها الفعلية، إذ لم يفهم من صيغة القوى الوددية لها، ولا سيما منها "حركة القوميين العرب" التي بلورت هذا المفهوم بشكل منظومي، سوى محاولة تستهدف إضعافه ومن ثم التخلص منه، ومن هنا رفض أن تكون مركزية فيها محل تعديل.

إلا أن البحث بتأثير الضغط الشعبي الذي كان ولاؤه تاماً لعبد الناصر، وتهديد ممثلي القوى القومية في الحكومة بالانسحاب منها، بل واتخاذ حركة القوميين العرب قراراً بسحب وزيرها جهاد الضاحي وهاني الهندي من الحكومة^(٥٦). اضطر في اللحظات الأخيرة إلى اتخاذ موقف من والنزول مبدئياً عند رغبة القوى الوددية.

كان رأي "حركة القوميين العرب" خلال هذه الساعات الحرجة، أن يتم تمثيل كافة القوى الحدودية بشكل متكافئ ومتوازن، كي لا يقال بأن البعث هو الذي يتحكم بالسلطة. ومن هنا تم الاتفاق الأولي على تعديل حصة القوى الحدودية في حكومة البطار، بضم وزراء جدد. وكان مرشحاً الحركة لهذه الحصة ناجي ضللي عضو قيادة إقليم سورية وعماد الحراكي، خريجي الجامعة الأمريكية في بيروت في أوائل الخمسينيات. وبفصل ذلك أعلنت إذاعة دمشق عن قيام الجبهة القومية في سورية، وتضمن الإعلان وضع ميثاق لها ونظام داخلي وتشكيل مكتب سياسي لتنسيق عملها وقيادته. وعلى هذا الأساس تم تشكيل الوفد السوري إلى المباحثات النهائية، وأعلن عن تشكيله وسفره إلى القاهرة بعد ساعتين من إعلان قيام "الجبهة القومية".

كان الوفد العراقي مؤلفاً من ستة أعضاء، جميعهم من البعث، باستثناء اللواء الإسلامي النزعة محمود شيت خطاب الذي اقترح ضمه إلى الوفد لتفصيل الوحدة^(٩٧). أما الوفد السوري فتألف من ١٧ عضواً عسكرياً ومدنياً يمثلون الأطراف القومية الأربعة والمستقلين في سورية. ووصف عضو الوفد سامي الجندبي تناقضات الوفد بأنها كانت "بحاجة للشرطة حتى نحل المشاكل بيننا" أما "اللجنة العسكرية" التي "كان لها دور أول في التحريض على [حركة أدار] وفي التخطيط والتنفيذ أيضاً"^(٩٨)، فكتفت بإرسال اللواء محمد عمران، الذي كان حضوره هامشياً في المحادثات رغم كل المؤهلات التي يتمتع بها بوصفه مثقفاً في زي الضابط، وأخذت تمهد بكل حزم وكفاءة لتطبيق مبدأ دست السلطنة لمن قتل السلطان، بالتخلص من الضباط الناصريين في الجيش، مما كادت المفاوضات تنتهي ويوقع ميثاق ١٧ نيسان حتى كان الضباط الناصريون يُسرَّحون من الجيش، وإذا عيثاق الوحدة ينهار في الأسبوع الذي وقع فيه^(٩٩). أما صلاح الدين البطار فوجد نفسه حين عودته أمام تهمة قاتلة هي "بيع الحزب لعبد الناصر"^(١٠٠).

ثالثاً - وجهاً لوجه :

بينما كانت التظاهرات المتهجة بإعلان "ميثاق ١٧ نيسان" تقمع بقسوة في دمشق وبغداد، كانت منشورات "حركة القوميين العرب" في الأردن، تنتشر بكثافة، مطالبة بانضمام الأردن إلى الدولة الجديدة، فسقطت في الأردن خلال أسبوع من إعلان "ميثاق ١٧ نيسان" وزارتان، وحل البرلمان، وفرضت الأحكام العرفية^(١٠١). وأجبر المتظاهرون متصرف أربد على اغتاف للجمهورية العربية المتحدة وتقبل صورة عبد الناصر، وقتلت الشرطة عدداً من الحركيين والحركيات، كما اعتقلت بعض النواب^(١٠٢)، أما في الكويت فطالبت "الحركة" من خلال كنتتها النيابية التي تحمل اسم "نواب الشعب" بانضمام الكويت إقليمياً رابعاً إلى دولة الوحدة، وبلغ من

قوة صعقتها أن المجلس قد واجه احتمال الحل^(٦٤). وفي ساحل عُمان (دولة الإمارات العربية حالياً) عمّت التظاهرات التي ترفع صور عبد الناصر. أما الميثاق نفسه فكان قد بدأ بالتساقط على يد القادة الذين وقعوه. فما كاد شهر أيار يصرم حتى تعرضت القوى الناصرية في بغداد ودمشق إلى ضربة منهجية متكاملة، وضعت البعث في الطريق القاتل. طريق احتكار السلطة.

اضطرابات ٨ أيار وانهيار حكومة البطار في سورية:

ما إن عاد الوفد إلى دمشق، وبدأت الأطراف القومية تطالب باستحقاق "الجبهة القومية" الذي نصّ عليه "ميثاق ١٧ نيسان" رسمياً كأساس للقيادة الجماعية، حتى كان المجلس الوطني لقيادة الثورة يقوم بحملة تطهير منهجية للحيش من الضباط "الناصرين" باسم "الحفاظ على وحدة الحيش ومنعته". وقد صدرت كل إجراءات التطهير باسم المجلس، الذي هيمنت عليه الأكثرية المؤلفة من العسكريين البعثيين والمستقلين (الفريق لؤي الأتاسي واللواء زياد الحريري). ودعم المستقلون هذه الإجراءات وشاركوا فيها، فطالت تبعاً لذلك عدداً من الضباط "الناصرين" ممن هم أعضاء في المجلس ذاته. وبين ٢٨ نيسان و٢ أيار ١٩٦٣ فقط أي بعد حوالي أسبوع من توقيع الميثاق سرح "المجلس" أكثر من خمسين ضابطاً "ناصرياً"^(٦٥). ولم ينتهِ شهر حزيران حتى كان عدد المسرّحين ٧٠٠ ضابطاً^(٦٦) ما عدا التسريح شبه الجماعي لدورات "المدرّسين" العسكرية. وقد تم إملاء هذه الشواغر بضباط بعثيين مسرّحين واحتياطيين، ومتمنسين جُدد رشحتهم الفرق الحزبية. فشرعت "اللجنة العسكرية" بصربة رشيقة لتحويل أضرار الجيش إلى أضرار "بعثية". مما دفع الفريق محمد الصوفي (ناصرى) وزير الدفاع واسواء راشد القطيبي (ناصرى) نائب رئيس هيئة الأركان، المحسوسين على "الحركة الوحدوية الاشتراكية" إن لم يكونا من أهم الأعضاء فيها وفق بعض المعلومات إلى الاستقالة. فقد تأخر وزير الدفاع حتى اقتنع حقاً أنه مجرد أمين عام بمرتبة وزير.

شكّلت هذه الإجراءات السبب المباشر لاندلاع اضطرابات ٨ أيار في حلب ودمشق ودرعا وغيرها من المدن السورية، حيث أخذت شكل تظاهرات عنيفة. واستمرت الاضطرابات كما يستفاد من مقتل عبد القادر أبو فياض عضو حركة القوميين العرب في ١١/٥/١٩٦٣^(٦٧) برصاص الشرطة في درعا، أكثر من ثلاثة أيام على الأقل. مما أدى إلى انسحاب ممثلي القوى الوحدوية الثلاث: حركة القوميين العرب، والحركة الوحدوية الاشتراكية، والجبهة العربية المتحدة، من حكومة البطار وسقوطها في العاشر من أيار. ولم يشذ عن ذلك سوى

سامي الجندي (الوحدوي الاشتراكي) الذي عاد إلى "العث" حزبه القديم، فصلته "حركة الوحدوية الاشتراكية" من عضويتها^(٦٨).

أنت أمين الحافظ الملقب بـ "أبو عبدو الجحش" كفاءته إذ فوضه مجلس قيادة الثورة بقمع الاضطرابات، ونالت "حركة القوميين العرب" حصّة من إجراءاته، بإغلاق مكاتب الحركة وإقفال صحيفة "صوت الجماهير" الناطقة بلسان الحركة، واعتقال رئيس تحريرها الحَكَم درورة^(٦٩)، ومقتل أحد أعضاء "الحركة" برصاص الشرطة، واعتقال عدد كبير من كوادرها ولاسيما في المعتقل العمالي لـ "الحركة" في "الشركة الحماسية" بدمشق، الذي كان يقوده القيادي الحركي البارز محمود سلامة أحد الذين وضعت "الحركة" من خلاله موطئ قدم واسعة لها في القطاع العمالي.

ابهار بذلك أول شكل من أشكال حكومة جهة قومية، مثلته حكومة البيطار، وهي أول حكومة للحركة ٨ آذار، فكلف مجلس قيادة الثورة الدكتور سامي الجندي (وهو وحدوي اشتراكي عاد إلى حزبه القديم العث فصلته الحركة) بتشكيل الحكومة وكان على سامي الجندي أن يشكل حكومة جهة قومية جديدة في حين كان على "الناصرين" أن يلعبوا تسريحات ضباطهم.

إخفاق تشكيل "جهة قومية" في سورية:

واجه سامي الجندي عقبة تشكيل المكتب السياسي للجهة القومية. وبلغ من استحالة تشكيله هذا المكتب أن وصف القوى الوحدوية الثلاث بـ "رفاق الأُمس"^(٧٠). عكست المناورات التناقض ما بين هذه القوى والبعث بقدر ما عكست التناقض فيما بينها. توصل الجندي إلى اتفاق مبدئي اقترحه الوحدويون الاشتراكيون، ويقضي بأن يكون في الحكومة، للبعث (٦ حقائب) وللوحدويين الاشتراكيين (٦ حقائب) وللجهة العربية المتحدة (حقيبتان) ولحركة القوميين العرب (حقيبتان). وكان هذا الاقتراح غير مقنع، إذ لم تكس سسه المفردة تعكس الأوزان التنظيمية للقوى.

كانت "حركة القوميين العرب" تبني مدأ التكافؤ والتوازن في تمثيل الأطراف على أساس القيادة الجماعية، من هنا رفضت هذه الصيغة، وأعلنت قرارها بعدم المشاركة في الحكومة. غير أن القوى الوحدوية الأخرى استغلت ذلك، فطرح "الجهة العربية المتحدة" الاستئثار بمقعدي الحركة، ثم عادت وارتأت أن يكون لها ست حقائب وزارية أسوة بالبعث والوحدويين الاشتراكيين بعد انسحاب "الحركة"، وهو ما كان له أن يقنع أحداً بالمرّة^(٧١). ومن هنا وصف الجندي ذلك بـ "نغمة الحصص"^(٧٢).

اصطر مجلس قيادة الثورة بتسائع اعتذار الجدي عن مهمته، إلى إعادة تكليف البطار بتشكيل الحكومة، فواجه العقبات نفسها. إذ اقترح إحدى صيغتين للجهة: أن تتخذ القرارات بالإجماع أو أن يكون للبعث ثلاثة ممثلي في المكتب السياسي مقابل ثلاثة ممثلين للأصناف الثلاثة الأخرى، على أن يجري اختيار عضو سابع مستقل. كانت الصيغة الأولى تعني إعطاء البعث حق النقض في حين كانت الصيغة الثانية تعني اعتراف القوى الوجودية الثلاث بقيادة البعث وبوزن مكافئ لها بمجموعة. وبات واضحاً أن البعث يطرح نفسه بشكل غير مباشر كقائد للجهة القومية، إذ رأت صحيفة "البعث" أن الجهة القومية كي تكون ثورية، فإنه يجب عيها أولاً أن تلتف حول مركز، وأن يتم استقطابها حول عمود فقري. وبدون هذا المركز - العمود الفقري - ستبقى الجهة سديماً لا حدود له ولا صوابط، أي فوضى منظمة^(٧٣). ولم يكن المقصود بـ "العمود الفقري" سوى البعث نفسه.

أما "حركة القوميين العرب" فإنها لم تر في صيغة البعث للجهة القومية سوى "واجهة شكلية يخفي وراءها تسلط حزبي حقيقي"^(٧٤). والواقع أنها لم تتوقف عند حدود الجدل حول "نغمة الحصص" بتعبير سامي الجندي بل مسّت المشكلة الأساسية، مشكلة التسريجات.

كان الخلاف حول هذه المشكلة، الأكثر استعصاءً وجوهرياً، إذ أصبح الموقف من تشكيل الجهة القومية مرهوناً بتراجع البعث عن الإجراءات التنظيمية التي اتخذها في الجيش^(٧٥) وفق تعبيره، أو إعادة الضابط المسرحين بلعة "الوجوديين". وقد تبنت القاهرة ذلك، حيث ربطت اعتراضها على طريقة البعث برسم وحدة الجهة القومية بالاعتراض على الإجراءات الداخلية في الجيش والعودة عنها. واطلقت القاهرة من أن "ميثاق ١٧ نيسان" تكريس لكل الأطراف التي وقعت عليه، وأنها لا تقبل تغييراً أو تدليلاً لها، في حين ردّ البعث على ذلك، بأن جميع إجراءاته قد اتخذها مجلس قيادة الثورة، بهدف تحقيق وحدة الجيش ومنعته، وتطهيره من المتأمرين على الثورة، وأن مسألة وحدة الجهة القومية مسألة داخلية سورية لا يجوز الربط ما بينها وبين مصير ميثاق ١٧ نيسان. فأصبح واضحاً دون أي لبس المصير المحتوم للميثاق، فلقد كان مجرد ميت ينتظر إعلان الجنازة والدفن.

عبّرت "حركة القوميين العرب" بشكل نموذجي عن هذا الربط ما بين الموقف من "الجهة القومية" وبين الموقف من تسريجات الضباط الناصريين. فاعترفت "الحركة" بوضوح، أن العامل الأساسي الذي سرّع في انفجار الأزمة مع البعث هو "مخططات السيطرة الحزبية البغنية بانقوة على الجيش وأجهزة الدولة" وأوها "تسريح الضباط الوجوديين من الجيش"، وأن رد البعث على مطالبة القوى الوجودية بإيقاف السيطرة بالقوة لم يفعل سوى مضيه بـ "الدكتاتورية الحزبية

بقوة البوليس وأجهزة القمع". واتهمت "الحركة" البعث بتصميمه على فرض "دكتاتورية الحزب الواحد" و "النهج الدكتاتوري الفاشستي" مما ينسف التزامه بميثاق ١٧ نيسان. وحددت "الحركة" قواعد التعامل مع "البعث" بـ:

١ - إيقافه لمخططات السيطرة الحزبية على الجيش والدولة وقيام تعايش إيجابي بينه وبين القوى القومية.

٢ - أن يستند قيام الجبهة القومية إلى قاعدة ديمقراطية فعلية كاملة ضمن الاتجاه القومي الاشتراكي.

٣ - قيام الجبهة القومية على الصعيد الشعبي والرسمي على أساس التكافؤ، مما يعني إعادة تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة.

ونفت "الحركة" ادعاء سامي الحندي بـ "نغمة الحمص" وأكدت أن "القضية لم تكن قضية مقاعد وزارية" بل قضية القدرة على المشاركة الفعلية في قيادة الثورة تشريعياً وتفيدياً، بما يضمن تحسيد المبادئ التي تصنّنها ميثاق الوحدة الاتحادية^(٧٦).

"هل ضاعت الوحدة من جديد؟ هل انتهى كل شيء؟ أحقاً ما تقوله الفئات الوجودية أن قادة البعث هم المسؤولون عن ذلك أم ترى المسؤول هو هذه الفئات الوجودية" الانتهازية العميلة" كما يقول زعماء البعث وصحفه^(٧٧).

بهذه النبرة المأكية، تساءلت "الحركة" عن مصير ميثاق ١٧ نيسان. أما البعث الذي لم يصير أصحاب "الوجوديين" من الحكم، فقد سرّ بذلك، وشكّل حكومة البيطار الجديدة، من أغلبية بعثية. وضمت حكومة البيطار سبعة وزراء فقط من حكومتها السابقة، إذ رفض الوزراء الثلاثة عشر المتبقون الاشتراك فيها، وكان بين هؤلاء عدد من ألع أسماء البعث مثل: سامي الدروبي وجمال الآتاسي وعبد الكريم زهور عدي وطالب ضما^(٧٨). فكان واضحاً أن البعث قد احتار مبدأً: سورية مجتمع بينه العسكريون الحزبيون، الذين هم اتلجنسيا بزي المضاص، يتميزون عن الاتلجنسيا بشظيمهم ويختلفون عن الضباط التقليديين بثقافتهم الانتلجنسوية. التي تستدعي تطبيقاً إجرائياً للمبادئ التي يعتنقونها. وفي هذا السياق التقت الاتلجنسيا بزي الضباط مع الضباط الذين لا يحملون شارات ولكن بزي الاتلجنسيا، وأثمر هذا اللقاء المركب المرید الذي لم يخلُ من تناقضات جدية، عن انقلاب منظومي في البعث اسمه "المؤتمر القومي السادس"، روّد من خلاله ياسين الحافظ المعد الأساسي لهذه الوثيقة الخطيرة، لضباط بزي الاتلجنسيا،

مفاهيم كثيرة، كان أهمها بالنسبة لهم عملياً مفاهيم: الحزب القائد والحيش العقائدي والديمقراطية الشعبية.

مؤامرة ٢٥ أيار في العراق: ضرب "الحركيين" والانفراد بالسلطة:

وقّع العراق على ميثاق ١٧ نيسان من قبيل "فصل العتب". غير أن ذلك ألزمه شكلياً بتشكيل "جبهة قومية" سبق لبيان حكومة الكرك أن تضمّنها في "البرنامج المرحلي" الذي لم يطلع عليه قادة البعث في العراق. وإذا كان البعث في العراق مقتنعاً بتوقيعه الشككي على ميثاق ١٧ نيسان، فإن تناقضاته الداخلية وليس الالتزام بالتوقيع، هي التي أوجدت انقساماً ما بين فريقين فيه حول الموقف من إنتراك "الناصرين" في السلطة. فأيد كل من حازم جواد وطالب شبيب المعروفين بقربهما النسبي من الجمهورية العربية المتحدة تشكيل هذه الجبهة في حين رفضها السعدي^(٧٩).

كان ميثاق ١٧ نيسان موضوعاً للحلاف وليس سبباً. وقد دعم عبد السلام عارف والورراء غير البعثيين في حكومة البكر موقف جواد - شبيب ليس لإيمانهم بالجبهة، بل بهدف إضعاف سلطات السعدي المتحكمة بالحزب وبالداخلية وبالحرس القومي. ولم يكن جواد - شبيب بتأييدهما لقيام "الجبهة القومية" ببعيدين عن هذا الهدف "التكتيكي"، غير أن نظرتهم لـ "القوميين" في العراق اختلفت بالتأكيد عن نظرة السعدي العدوانية ها، فكانت أكثر مرونة ورحابة، إذ لم يريا في هذه الجبهة خطراً يهدد سلطة الحزب المستقرة، فلم يتقبلا رأي السعدي بضرورة توجيه ضربة لـ "القوميين" وتطهير الحيش من ضباطهم. في حين كان السعدي مسكوناً بسياسة إضعاف "ناصريين" عراق فكان يُشجّع على مادّة القوميين بصربة استباقية وقائية. وقد وفر له القوميون هذه الذريعة بمخطط تمكن السعدي من الكشف عنه وحمل اسم "المؤامرة السطحية" "مؤامرة ٢٥ أيار".

يعني ذلك أن السعدي كان مصمماً على الصربة الوقائية فوجد عنصراً لها يررها. والواقع أن سياق ذلك كان معقداً للغاية. فقد كان السعدي بوصفه المرجع الفعلي لـ "الحرس القومي" الأكثر تحسناً وانفعالاً بين رفاقه من جراء التوترات بين "الحرس القومي" والصباط القوميين، ولا سيما في الموصل، حيث اضطر السعدي للموافقة على إجراءات عبد الكريم فرحان باعتقال أقطاب "الحرس القومي" الذين كانت هم صلة بالاعتداء على طيارين^(٨٠). ويعكس ذلك مقطعاً نموذجياً من مقاطع التضاد بين "الحرس القومي" و"الحيش" في العراق، بين منطق الثورة على الطريقة العراقية وبين منطق الدولة على طريقة الجيش.

كان "القوميون" يصفطون من أجل تشكيل "جبهة قومية"، وبحكم الالتزام الشكلي عما تضمه ميثاق ١٧ نيسان، فإن السعدي وافق على الاتصالات بشأن تشكيل هذه الجبهة. إلا أنه أصر على استبعاد "حركة القوميين العرب" أخطر منافس للبعث عنها^(٨١)، وتولى تنسيق ذلك الشخصية القومية الجليلة فائق السامرائي، حيث انتهى التنسيق وفق مصادر السعدي إلى قرار الإعلان عن تشكيل هذه الجبهة في ٢٧ أيار^(٨٢).

في هذا السياق، تطورت الأمور داخل البعث، إذ تمكن المعارضون البعثيون في الحكومة لسلطة السعدي من إبعاده في ١١ أيار ١٩٦٣ من وزارة الداخلية إلى وزارة الإرشاد، وتعيين منافسه حارم جواد بدلاً منه. وقد تذرع هؤلاء باستقالة الوزراء غير البعثيين احتجاجاً على سياسة السعدي. من هنا تم هذا الاستبعاد بضغط حازم من عبد السلام عارف والضباط القوميين والوزراء غير البعثيين، وهو ما توافق معه البكر. الذي وضع السعدي وهو الأمين القطري موضع "اليك" أي إما يقبل أو يُصرف. وكان تكليف السعدي بوزارة الإرشاد نوعاً من تسوية لإنقاذ ماء وجهه بوصفه أميناً قوطياً للحزب في قطر يحكمه الحزب^(٨٣).

لا يمكن عزل ذلك، رغم ديناميته العراقية الخاصة وإخراجه بشكل عراقي عما يحدث في سورية. ففي الوقت الذي أدى فيه ضغط "لقوميين" إلى إقصاء السعدي من وزارة الداخلية والانتصار عليه بالنقاط في ١١ أيار، كانت حكومة صلاح الدين البيطار في سورية قد سقطت في ١٠ أيار. وكان العنصر الأساسي في الأزمة، في كل من الحكومتين هو موقف الوزراء القوميين منهما.

وبعبر هذه العلاقة الوثيقة بين ما يجري في دمشق وبغداد في آن واحد، وبشكل متبادل، لا يمكن تفسير زيارة الوفد البعثي السوري المفاجئة إلى بغداد، والذي ضم كلاً من العقيد محمد عمران (رئيس اللجنة العسكرية) والمقدم صلاح جديد (رئيس دائرة شؤون الصباط) وميشيل عفلق الأمين العام للحزب. وكان هذا الثلاثي متناقضاً بما فيه الكفاية، إلا أن ما جمع بينه على الأرجح في تلك اللحظة، كان التوافق على صرب "الناصرين"، ولا سيما وأن السعدي الذي كان على تنسيق مستمر مع صلاح جديد في سورية، قد اعتبر على الأرجح إبعاده عن وزارة الداخلية "مؤامرة" يقف خلفها الصباط "لقوميون" في العراق، وحيوط العلاقة ما بين بعض الوزراء غير البعثيين في حكومة الكر وبين الفئات القومية في العراق.

طرح الوفد كشف المكتب الثاني السوري لخيوط مؤامرة انقلابية ضد "الثورة" في العراق، وأنهم حارم جواد وطالب شبيب وعد السلام عارف وعد الكريم فرحان بالضلوع فيها^(٨٤). وكان جميع هؤلاء من خصوم السعدي، ومؤيدين للحوار مع "القوميين" في العراق. ويبدو أنه لم

يكن مهماً "فعلية" هذه المؤامرة بقدر ما أن المهم هو مبادأة "القوميين" في العراق بضربة استباقية، تتكامل مع ما حدث في سورية. إذ قرر "البعث" في أيار نفسه إثر سقوط حكومة البيطار وإقصاء السعدي من الداخلية في حكومة البكر إلى الإرشاد، تنسيق خطواته ضد "الناصرين" في كل من بغداد ودمشق بشكل منهجي متكامل. إذ في حين أبدت بعض القوى "الوحدوية" في سورية قابليةً للتعاطي بشكلٍ مستقل ومنفرد عن "حركة القوميين العرب" مع "البعث"، فإن "حركة القوميين العرب" حسمت موقفها بشكل حارم، ورهنت أي حوار مع البعث بإعادته للضباط المسرحين، وإطلاق سراح المعتقلين الوحدويين، وقيام جهة قومية متكافئة ومتوازنة شعبياً ورسماً، وإطلاق الحريات الديمقراطية للقوى الوحدوية في الإطار القومي الاشتراكي. فأعلن ناطق رسمي باسمها حوالي ١٤ أيار هذه الشروط، وحدد في نهاية إعلانه، استعداد الجماهير التي أسقطت نظام الانفصال لإسقاط دكتاتورية البعث الويسية والانفصالية^(٨٥). وفي حدود ١٨ أيار أي قبل كشف السعدي عن "المؤامرة" "الحركية" بأسبوع على الأقل وصفت "الحركة" "البعث" بأنه "يتحدث عن الوحدة ويمارس سياسة الانفصال" وأنه تكريس لـ "نظام ديكتاتوري بقوة البوليس والإرهاب على كل من سورية والعراق"^(٨٦). فجرى وصف "٨ آذار العسكري" بأنه "٢٨ أيلول يعني"^(٨٧).

وفي سياق هذا الجو المشحون، كان الجميع يتقنون ما سيقوله عبد الناصر بشأن مصير ميثاق ١٧ نيسان، في خطابه في ٢٠ أيار بمناسبة عودة بعض الوحدات المصرية من اليمن. إلا أن عبد الناصر لم يعن سقوط الميثاق، بل اكتفى باتهام "البعث" ضمناً بالتلاعب بـ "الأهداف الكبرى" ووصف ذلك بأنه ليس "تورطاً سياسياً أو حزبياً بل إساءة إلى شرف التضحيات"^(٨٨).

أعلن علي صالح السعدي يوم ٢٥ أيار ١٩٦٣ وقيل ٤٨ ساعة من إعلان بيان تشكيل "الجهة القومية" في العراق، عن كشف "مؤامرة سوداء" ضد "الثورة" أعدت لها، ففادت ربطت مصيرها بالثورة في يومها الأول ثم ارتدت عليها بعد نجاحها. وبُعيد ساعات من إعلان السعدي كشف هذه "المؤامرة" أعلن مجلس قيادة الثورة في سورية تأييده التام لشقيقه في العراق.

حدّد السعدي الفئات المتأمرة بـ "حركة القوميين العرب" (سلام أحمد) و"الحزب العربي الاشتراكي" (عبد الرزاق شبيب) و"الرابطة القومية العربية" (هشام الشاوي) وجماعة "المجاهد العربي" (محمد مشح الحردان وطالب السهيل) المحسوبين على العهد الملكي. وأضاف إليهم فؤاد الركابي (أمين الحركة الوحدوية الاشتراكية الديمقراطية) وإياد سعيد ثابت (أمين حركة الوحدويين الاشتراكيين). وادعى السعدي أنه كان هناك اتجاه في مجلس قيادة الثورة يقول باتخاذ الإجراءات سراً، والاكتفاء بسحق المؤامرة دون إذاعة تفاصيلها "حتى لا تتدخل الاعتبارات

الخارجية" في إشارة واضحة إلى الجمهورية العربية المتحدة. ووصف السعدي سلام أحمد عضو قيادة اقليم العراق بأنه "رأس الحركة وضابط اتصاها"^(٩١).

أما ما جرى في مجلس قيادة الثورة الذي عرض عليه السعدي خطوط المؤامرة "الحركية"، وكان قد اعتقل "المتهمين" بها، فإن المجلس لم يقتنع بالمعطيات التي قدمها السعدي، ولم يسمع سوى كلام عام عن اتصالات بالضباط القوميين وأحاديث في المقاهي^(٩٢) وفق ما أفاد به طالب شبيب عضو المجلس وخصم السعدي. أما هاني الفكيكي عضو القيادة القطرية والذي يُعتبر من كتلة السعدي فإنه أكد أن "البعث" اتخذ "إجراءات احترازية في العراق ضد الضباط القوميين والتنظيمات الناصرية التي لم تتحرك فعلياً ضد السلطة"^(٩٣).

أما بالنسبة لـ "حركة القوميين العرب"، فسارعت إلى اتهام "البعث" بـ "تلفيق المؤامرة" بالاتفاق مع البعث في سورية، وأعلن ناطق بلسانها أن هذه "المؤامرة المزعومة" ما هي "إلا محاولة لتعطية مخطط للتصفية يُراد تنفيذه في الجيش وخارجه ضد عناصر وحدوية تقدمية معروفة بصلابتها القومية وبضالها" وأن "هناك مخططاً مشتركاً يجري تنفيذه في سورية والعراق للتخلص من العناصر الوحدوية على أساس اتهامها بالتآمر ومحاولات انقلابية" وأتبعت "الحركة" تصريح ناصفها الرسمي ببيان استنكرت فيه افتعال "البعث" لـ "هذه المسرحية المكشوفة لتعطية موقفه التأمري من القوى الوحدوية"^(٩٤). ووصفت نهج البعث بـ "النهج لديكتاتوري المعادي للجماهير وقواها الوحدوية" وبـ "الإرهاب الفاشي" و"بفرض نظام دكتاتوري فاشي شرس"^(٩٥) في الوقت الذي تحدثت فيه الصحف "الحركية" عن "تصفيات دموية للقوميين العرب، وصُور رهبة لوحشية البعث في تعذيب المعتقلين [يهدف انزعاج] التوقيع على اعترافات مكتوبة"^(٩٦). وقدرت صحف "الحركة" عدد المعتقلين من مدنيين وعسكريين بـ ١٢٠٠ معتقلاً^(٩٧)، كما تحدّثت البعث في العراق أن يجري محاكمة علنية للمتهمين، وفي أن يُبرز السعدي الاعترافات المكتوبة التي ادعى استكماها^(٩٨). أما السعدي من جهته فعرض "متهمين" مدنيين وعسكريين على تلفزيون بغداد، اعترفوا بـ "المؤامرة". ولم يكن هذا الاعتراف بطبيعة الحال سوى حصيلة التعذيب الفظيع الذي تعرضوا له^(٩٩).

أما حقيقة "المؤامرة" التي نفتها "حركة القوميين العرب" كلياً، فقد كانت حطة فعلية أعدتها قيادة الاقليم بموافقة القيادة القومية لـ "الحركة". واعتمدت هذه الحطة عسكرياً على التنظيم "الحركي" في الجيش وعلى كتلة العميد عبد الهادي الراوي - المقدم جابر حسن حداد القومية. فلم يكن للضباط القوميين (كتلة صبحي عبد الحميد) دور فيها، إذ كانت هذه الكتلة في إطار السلطة وتسيطر على مفاصل عسكرية ضاربة. وقطعت الحطة شوطاً أساسياً بتشكيل

حكومة قومية، يتزأسها الشيخ القومي الجليل محمد مهدي كبة (حزب الاستقلال) ويصطلع فيها العميد عبد الهادي الراوي بوزارة الدفاع، وسلام أحمد بوزارة الخارجية. إلا أن الخطة تسرت إلى أجهزة السعدي قبل تنفيذها، بسبب مفاتحة النقيب "الحركي" عبد الرحيم العابي لأحد الضباط غير "الحركيين" بها، بهدف كسبه، ووشى هذا الأخير بما عرفه^(٩٨). وفي ضوء ذلك تمت الاعتقالات والإعلان عن المؤامرة التي كانت خطة ولم تدخل حيز التنفيذ^(٩٩).

أصاب اعتقالات السعدي قلب التنظيم المدني والعسكري لـ "الحركة"، مما اضطر "الحركة" للاعتماد على كوادر حركية كويتية مثل علي رضوان وسليمان العسكري وعبد العال، وقد اعتقل هذان الأخيران في حين اضطر الطلقاء من قيادة اقليم العراق مثل عبد الإله النصراوي ووليد قريها (الباحث المعروف لاحقاً) إلى مغادرة بغداد^(١٠٠). أما كتلة العميد عبد الهادي الراوي القومية الحليف العسكري القوي لـ "الحركة" وأداتها الضاربة في "الخطة" فقد تعرضت للتفكيك، إذ اعتقل عدد مهم من قياداتها، على رأسهم العميد الراوي والمقدم جابر حسن حداد^(١٠١) في الوقت نفسه الذي كان فيه السعدي يعتقل "الحركيين" وحلفاءهم على قدم وساق في العراق، كان عدد من قادة "الحركة" في سورية مثل الحكم درورة رهن الاعتقال، في حين اضطر هاني الهندي للإختفاء بسبب ملاحقة الموقعين على مذكرة القوى الوحشية في سورية^(١٠٢). أما مشروع "جبهة القومية" المحك الأساسي لتطبيق ميثاق ١٧ نيسان، فقد تم وأده تماماً. فغداً "اليك" في مواجهة "اليك" تماماً، وأصبحت الكلمة الأخيرة للمنازلة في الميدان. وفي هذه المنازلة تمكن البعث من إلحاق هزيمة دموية بـ "رفاق الأمر" إثر فشل حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ العسكرية الناصرية في حين تمكن الناصريون في العراق عبر ائتلاف عسكري من إسقاط البعث في حركة ١٨ ت ١٩٦٣ في العراق، فظهرت حركة ت ٢ ١٩٦٣ في وجه من أهم وجوهها وكأنها رد على محنة الناصريين في سورية بعد حركة ١٨ تموز الفاشلة.

القوميون العرب: نخسة في سورية ونصر في العراق

من حركة ١٨ تموز في سورية إلى حركة ١٨ ت ١٩٦٣ في العراق

أولاً- حركة ١٨ تموز

ما إن تمكنت "اللجنة العسكرية" بالتوافق مع المستقلين (كتلة اللواء زياد الحريري) من اقتلاع الضباط الناصريين، ضرساً بعد ضرس، حتى حانت ساعة كتلة اللواء زياد الحريري وزير

الدفاع ورئيس الأركان. كانت حركة ٨ آذار من الناحية الفعلية نتاج استعجال اللواء الحريري و"اللجنة العسكرية" لها في الوقت الذي طلب فيه الشركاء الناصريون تأجيلها^(١٠٣)، وتبين أنهم كانوا يُعدُّون لانقلاب، جرى توقيته في ١١ آذار. وكان استعجال الحريري للحركة مرتبطاً إلى حد بعيد بتفادي نفيه ملحقاً عسكرياً إلى بغداد. وقد أهله هذا الاستعجال كي يكون أبرز عنصر تلتف حوله الكتل العسكرية المضادة للانفصال^(١٠٤). ومن هنا لعبت الألوية التي بأمرته دوراً حاسماً في حركة ٨ آذار^(١٠٥). وإثر استقالة الصريق الصوي (ناصر) في ٨ أيار ١٩٦٣ احتجاجاً على التسيّجات، أصبح الحريري وزيراً للدفاع. إلا أنه في مجلس وطني لقيادة الثورة م يعد فيه سوى البعثيين، كان مثل غراب البين، فرفض عدة مرات الانتساب إلى احرب، وكان ذلك يعني ترحيله^(١٠٦) ونُقل حوالي ٢٥ ضابطاً من أهم مؤيديه^(١٠٧)، وعيّن رجل سوريا القوي كما يبدو علي السطح اللواء أمين الحافظ بدلاً منه. وحين هبط الحريري في مطار المرة العسكري عائداً من الجزائر أوقفته بهدوء قوة صغيرة من الجنود^(١٠٨). وحاول الحريري يائساً أن يُرحّل مصيره ويتفاداه على غرار ما اتبعه حين تم نقله إبان الانفصال ملحقاً عسكرياً، فاتصل بالضباط الناصريين الذين كان منذ أسابيع فقط يشارك بتطهير الجيش منهم، إلا أن الضباط الناصريين الذين يصفونه بالانتهازية رفضوا التعاون معه^(١٠٩).

ما كان ممكناً لمحاولة الحريري أن تنطلي على "اللجنة" التي أقالته، وهكذا كان عليه أن يواجه مصيره ويرحل إلى باريس سفيراً دون سفارة، لتحاول كتلته أن تجد مكاناً لها في الخطة التي أعدها الضباط الناصريون، ونفذوها صباح ١٨ تموز ١٩٦٣ الذي عاد بالكسّة عليهم.

ويُشكل ما نُشر من أقوال واعترافات المشاركين في الحركة أمام المجلس العربي العسكري تحت عنوان "خفايا فتنة تموز" مصدرنا الوحيد المنشور. وهو مقتطفات مقتضبة من مدف الحركة، يتميز بعضه باغترافٍ عن الحقيقة، إلا أن قسماً منه يتصف بالصحة وبرنين الصدق، ولا سيما ما أورده القادة الأربعة للحركة. الذين لم يقولوا أمام المجلس العربي كل ما يريدونه لكنهم في الآن ذاته لم يقولوا سوى ما أرادوه، فلم يتهربوا من عملهم ولم يستعطفوا المجلس العربي بشكل مذل.

ووفق ما يمكن استنتاجه من إفادات القادة الأربعة، وبعض المعلومات الأخرى التي يمكن الركون إلى صحتها، قامت بالحركة منظمة عسكرية خلوية سرية حملت اسم "منظمة أنصار الوحدة". تألف الجهاز القيادي في سورية، من العقيد جاسم علوان والعقيد رائف المعري، والمقدم محمد نيهان، ومن المدني ذوقان قرقوط أحد أقطاب حركة الوجدانيين الاشتراكيين والوثيق الصلة بأجهزة الجمهورية العربية المتحدة.

بدأ الجهاز القيادي الرباعي عمده الخلوي بشكل فعال في منتصف شهر حزيران، أي قبل أربعين يوماً تقريباً من القيام بالحركة. ثم انضم إليه الضابطان الناصريان البارزان راشد القطيبي ومحمد الصوفي^(١١٠)، وذلك بهدف تنظيم العسكريين الوجوديين وتكثيهم لإقصاء البعث عن السلطة وتحقيق الوحدة. وافترض بالبيان رقم (١) الذي أعدّه ذوقان قرقوط أن يشتمل على النقاط التالية:

١- إن الحركة هي تنمة لحركة ٨ آذار (في إشارة ضمنية إلى ما اعتبره الناصريون "اعتصاماً" بعثياً للثورة وسرقة لها).

٢- إزالة الانحراف والتسلط (في إشارة صمنية للبعث).

٣- إعادة الوحدة الثورية مع الجمهورية العربية المتحدة^(١١١).

وكان مقررًا للحكومة أن تمثل القوى الوجودية الثلاث في سورية: حركة القوميين العرب، وحركة الوجوديين الاشتراكيين، والجهة العربية المتحدة، وبعض الرموز البعثية الوجودية مثل سامي الدروبي وعبد الكريم زهور عدي^(١١٢). وبهذا الشكل كان الجهاز القيادي الرباعي على صلة بهذه القوى، حيث مثل اللواء راشد القطيبي قناة الاتصال الرئيسية مع حركة القوميين العرب^(١١٣) التي كان لها بدورها قنواتها المستقلة مع القاهرة وسفارتها في بيروت. وصُمِّمَت الحركة بشكل انقلاب عسكري تقليدي يسيطر على الإذاعة ومبنى الأركان في حين تتولى العناصر الأخرى ترتيب الأمور في وحداتها والسيطرة على الموقف حين يتم الإعلان عن الحركة.

أما عن علاقة "حركة القوميين العرب" بحركة ١٨ تموز، فإن التحقيق الرسمي لم يكشف عن تفاصيلها، غير أنه عثر على اسمي هاني اهندي وجهاد ضاحي في التشكيلة الحكومية التي أعدها جاسم علوان. ففر الهندي في حين تم التمكن من اعتقال ضاحي، الذي سلم نفسه في الواقع خوفاً من تصفيته بوصفه فاراً^(١١٤).

إن العلاقة ما بين "حركة القوميين العرب" وانقلاب ثمر العاشل أكثر أهمية مما يُظن، فقد كان "الفدائيون الفلسطينيون" المسرحون هم القوة الضاربة الأساسية للانقلاب الذي ارتبط بمحاحه برمته بنجاح مهمتهم^(١١٥). وكان معظم هؤلاء إن لم يكونوا بمرتهم تقريباً من "الحركيين". وقد تولى قيادتهم العقيد أكرم صفدي الذي تم استدعاؤه من القاهرة خصيصاً لهذه المهمة، وكان صفدي نوعاً من عضو "مرتبط" بـ "الحركة" وفق تعابير الحركة. وليس عسواً منظماً منتسباً إليها، فكانت علاقة "الحركة" به من نوع ما يسمى في الأحزاب الشيوعية

بالعلاقة "الفردية". أما القائد الآخر فكان المقدم الهيثم الأيوبي الذي عمل لاحقاً مسؤولاً عسكرياً في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ومن هنا فإن من المستحيل زحّ ذلك العدد الكبير نسبياً من الفدائيين الفلسطينيين. (بين ٩٠ و ١٢٠ فدائياً) بمعزل عن "حركة القوميين العرب" وعن قرار جورج حبش شخصياً الذي كان متخفياً في سورية حين وقوع الانقلاب^(١١٧) إذ كانت سياسة "الحركة" السابقة تقوم على تطويع عدد من أعضائها الفلسطينيين في تشكيل "الفدائيين الفلسطينيين" في الجيش السوري.

تم إحباط الانقلاب فوراً، وسقط في يوم ١٨ تموز وحده وفق تحديد وزير الإعلام السوري يومئذ حوالي ١٧٠ قتيلاً.^(١١٨) وكان ذلك رقماً فظيعاً إذ لم تكن سورية معتادة على هذا الحجم من الصحايا، وجرى في اليوم التالي إعدامٌ نموذجي لمجموعة من صباط ورتباء سلاح الإشارة، كان على رأسهم العقيد هشام شبيب رئيس أركان سلاح الإشارة^(١١٩) وصهر العقيد الصفدي. ولولا حكمة سامي الجندي وزير الإعلام وهروغ البيطار إلى مبنى التلفزيون، لكان العيلم الذي يُصور مشاهد الإعدام من المهجع إلى الخشبة، قد تم عرضه على شاشة التلفزيون السوري^(١٢٠).

أقامت أحداث ١٨ تموز "جداراً لا يُتخطى بين الحكم في سورية وبين عبد الناصر"^(١٢١)، تبعاً لذلك جداراً دموياً ما بين "البعث" والقوى الوجودية في سورية. ووصفت "حركة القوميين العرب" ذلك بأن "البعث" "سرق ثورة الثامن من آذار باسم الوحدة وحرية والاشتراكية"^(١٢٢) ونفذ "مأساة انفصالية جديدة أدت بسورية إلى عهد انفصالي جديد أكثر دموية وإجراماً من سابقه"^(١٢٣). غير أن "الحركة" وإن طرحت دون تردد في هذه اللحظة شعار "الإطاحة بحكم البعث" فإنها راهنت على ما سمته بـ "طلائع عربية مؤمنة في حزب البعث ستقضي على القيادة الانتهازية أو ترند عليها"^(١٢٤).

أطلقت أحداث ١٨ تموز سياسة صلاح جديد الحاكمة على عبد الناصر "إلى آخر مدى بدون ترح" ^(١٢٥) في الوقت نفسه الذي حُشرت فيه رموز التيار البعثي الوجودي في زاوية هامشية قاتلة. وتمكن صلاح جديد في هذا السياق من استيعاب قسم من "القطريين" الحاقدين على عبد الناصر في الحرب، في حين فشلت مفاوضات استيعاب "الاشتراكيين" (جماعة أكرم الخوراسي) والوجوديين الاشتراكيين^(١٢٦). ولم يكن صلاح جديد على كل حال يرحب باستيعاب أي وجودي اشتراكي. وفي الوقت نفسه أخذ جديد يُهمّش محمد عمران الذي كان قريباً من التيار البعثي الوجودي، ويُهندس عملية عزله تمهيداً لإسقاطه، في إطار صراع مركب متعدد المستويات والوظائف.

أما الفريق لؤي الأناسي (مستقل) فلم يعد بإمكانه الاستمرار فتقدم باستقائه من رئاسة مجلس قيادة الثورة، لينعرد اسعث بالسدطة، ولينشعل بصراعاته الداخلية التي فجرها زوال الخطر الذي وحّده لفترة ما: خطر الناصريين. ومما عبد الناصر فألقى من جهته إثر أحداث تموز ادمامية، بنبرة مريرة، حصابه الذي اعتبر بمثابة تشييع لميثاق ١٧ نيسان وإعلان لموته. في حين اختار البعث أن يخوض تجربته الوحدهوية الخاصة فاستعاض "عن الدعوة إلى الوحدة الثلاثية ما بين مصر وسورية والعراق بدعوة إلى وحدة بعثية بين كل من سورية والعراق"^(١٢٦). واتخذ المؤتمر القومي السادس (٥-٢٣ ت ١٩٩٣) على أنغام أحكام المجلس العربي بإعدام المشاركين في "مؤامرة تموز" والتي صدرت في ١٧ ت ١، قراره بإقامة الوحدة الثنائية خلال شهرين على الأكثر تحت اسم "الجمهورية العربية الديمقراطية الشعبية"^(١٢٧). غير أنه وبعد أقل من شهر على هذا اقرار، كان حكم البعث في العراق قد سقط بشكل مسو من خلال حركة ١٨ ت ١٩٦٣، التي سرعان ما اكتسبت مضموناً "ناصرياً" عوض عن بكسة "الناصريين" في سورية.

حركة ١٨ ت ٢: السقوط المدوي للبعث

ازدواجية السلطة ما بين "الحركيين" و"العارفين"

كان الصراع في العراق بين جناحي حازم جواد- طالب شبيب والسعدي على أشده، واستمرت "حركة القوميين العرب" هذا الصراع إلى حد بعيد بدفع التوتر القسائم ما بين كتلة عبد السلام عارف وكتلة "الضباط القوميين" (كتلة صبحي عبد الحميد) من جهة وبين جناح علي صالح السعدي بشكل خاص إلى أقصاه، في حين استخدم الجناح المضاد لسلطة السعدي، عارف والضباط القوميين، للحد من نفوذ السعدي وتقليم أظافره. أما كتلة عارف-صبحي عبد الحميد على تناقضاتها فأخذت من داخل هذا الصراع تعمل لحسابها الخاص. وخلال ذلك أعاد عبد السلام عارف بناء جسور الثقة مع "حركة القوميين العرب"، إذ كان يعتبر هذه العلاقة شرطاً لكسب ولاء "الضباط القوميين" (كتلة صبحي عبد الحميد) وتعاونهم، فقد كان مؤمناً حتى تاريخ موته بأن هذه الكتلة "حركية"^(١٢٨)، وأن مفتاح العلاقة معها هو العلاقة مع "الحركة".

نفخت الحركة في التناقضات، وساهمت بعد حوادث ١٨ تموز في سورية، بدفع أربعة ورراء "قوميين" من حكومة البكر إلى الاستقالة في أوائل آب ١٩٦٣^(١٢٩)، وحاول البكر من جهته أن يستثمر هذه الاستقالة لإضعاف السعدي، فطرح ولكن بعد فوات الأوان تشكيل

جهة قومية من الفئات القومية، ثم استعاد "حركة القوميين العرب" عنها نهائياً^(١٢). ولم تر الحجة السور، ذلك لأن منيرفا "بومة" الحكمة قد طارت متأخرة للغاية.

حرق عبد الناصر علي صالح السعدي تعليق الساجر الشهير عن أن بغداد كلها تعرف من هو رجل المذات. في حين أحدث كتلة السعدي تصف عارف "بقنبلة ناصرية" موقوته وتطالب بعزله^(١٣). وكان المؤتمر القطري العراقي الذي عقد في ١٣ أيلول ميداناً للمواجهة ما بين كتلة السعدي وكتلة جواد-شبيب، فتم إسقاط شبيب في حين تم إشباح حارم جواد تحت ضغط الصراط العثيين بأغلبية ضئيلة. وأخذ "الحركيون" يروجون محاولة اغتيال تعدها كتلة السعدي صد عارف والبكر^(١٤). ولم يكن ما روجه "الحركيون" دون أساس، إذ باتت الكتلتان المتنافستان تحسان بترتيبات عارف، واستثماره العمال للصراع، فبلغ من اهتزاز الثقة بينهما أن كل كتلة كانت تخاف من اغتالات تبيتها الكتلة الأخرى^(١٥).

إنهاء أعمال المؤتمر القومي السادس، دعت القيادة القومية المنيقة عنه، إلى عقد اجتماع استثنائي للمؤتمر القطري العراقي، تقرر أن يكون في ١١ ت ٢ وذلك لانتخاب خمسة أعضاء تكميلين للقيادة القطرية العراقية بدلاً من الأعضاء الخمسة الذين انتخبوا إلى عضوية القيادة القومية في المؤتمر القومي السادس. ولما كانت النتائج معروفة سلفاً بحكم موارس القوى، فقد بادرت كتلة جواد-شبيب ومعرفة عبد السلام عارف^(١٦) قبل خمسة أيام من انعقاد المؤتمر، بعقد اجتماع حضره إلى جانب جواد وشبيب كل من الكرك والعتيد عبد الستار عبد اللطيف والرعي طاهر يحيى، وكانوا جميعاً أعضاء في مجلس قيادة الثورة. وفي هذا الاجتماع الذي كان البكر مهندس الأول كما أفادنا طالب شبيب تم التخطيط للانقلاب، وتم تفيذه على الصورة المعروفة، بتزحيل كتلة السعدي إلى خارج العراق، ثم ترحيل شبيب - جواد إثر تسرب أخبار الانقلاب وانفجار الوضع في بغداد. وكان عفلق مؤيداً بشكل تام لتخلص من كتلة السعدي وإن لم يكن ضلعاً مباشراً بالتخطيط لذلك^(١٧)، كما اتهمه معارضوه لاحقاً.

انتقط عارف المقدام اللحظة المناسبة، فأوفد الدكتور حير الديرس حسيب إلى القاهرة كي يحصل على الضوء الأخضر، وأبلغ "الضباط القوميين" بساعة الصفر، وأعلم "حركة القوميين العرب" بالخطوة، فقامت "الحركة" للتو بإرسال كوادرها العراقية الموجودة في بيروت إلى بغداد. وفي تمام الساعة السادسة من صباح ١٨ / ١١ / ١٩٦٣، بدأ تنفيذ خطة "سلام"، واكتمل الانقلاب مساءً بإخضاع القوى الجوية لمعسكرات الحرس القومي ونقاط تمر كزته، لتبدأ مرحلة جديدة، تُشكّل "حركة القوميين العرب" شريكاً أساسياً فيها.

المضمون "الناصري" لحركة ١٨ ت ٢

تعويض نكسة الناصريين في سورية

كانت المركبة العسكرية التي قادها عبد السلام عارف يوم ١٨ ت ٢، ائتلافاً عسكرياً غير متجانس ما بين كتلة "عارف" نفسها التي تدين له بالولاء القلبي الشخصي قبل أي شيء آخر، وكتلة الضباط "التكارتة" في قيادة المكتب العسكري للبعث، الذين كان أغلبهم بعثيين بالاسم وكتلة الضباط القوميين^(١٣٦).

كان الدافع الأساسي الذي أدى إلى ائتلاف هذه الكتل غير المتجانسة وتوافق مصالحها مؤقتاً، هو سحق "الحرس القومي" وحله، والتخلص من قيادته المتطرفة بعد أن أصبح البعث العراقي فعلياً بدون قيادة. ويعبر ذلك أن البيان رقم (١) للانقلاب قد ركز فقط على ذلك الهدف المشترك للكتل الثلاث، حين أكد أن الأسباب التي دعت إلى "الحركة" هي "ما قام به العابثون الشعوبيون وسفاحو الحرس اللاقومي من اعتداء على الحريات، وانتهاك للحرمات .. وأخرها التمرد المسلح"^(١٣٧). ومن دون أن يذكر البيان اسم الحزب أو يشير إليه، أعلن تركيز السلطة في مجلس عسكري بقيادة الثورة، وهو ما كان يعني التخلص من المجلس السابق الذي كان يسيطر عليه الحزب، على أن يستشير المجلس الجديد مجلساً "مدنياً" لم يحدد البيان هويته أو طريقة تشكيله، ومنح عارف نفسه صلاحيات خاصة لمدة عام تمديد تلقائياً عند الحاجة، كما أعلن حلّ الحرس القومي واتحاد الإجراءات القانونية والفورية بحق المتمردين والمسيبين لتمرّد ١٣ / ١١ / ١٩٦٣.

ومن خلال هذا البيان لا يظهر انقلاب ١٨ ت ٢ في أيامه الأولى، سوى أنه إجراء عسكري، تم ما بين عارف رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة وبين الرعيم الجوي حردان التكريتي الذي عُيّن البيان بالاسم نائباً للقائد العام، اعترافاً بدور طائراته بسحق "الحرس القومي". وبالتالي تلبس "الحركة" وكأنها موجهة ضد "الحرس القومي" وليس ضد "الحزب" أملت ضرورة استعادة الأمن.

من هنا يعطي البيان لوهلة أولى انطباعاً عن انقلاب بعثي من داخل حركة ٨ شباط، متمم للانقلاب الداخلي الأول في مؤتمر الحزب. ويُفسّر ذلك أن القيادة القومية تبنت في البداية، ووصفته بـ "الحركة التصحيحية" قبل أن يتم ترحيلها نفسها من بغداد. وقد عزز تشكيل الحكومة هذا الانطباع، فصرح الدكتور السوري أمين الحافظ بأن الثورة قام بها "أبطال رمضان"، إذ أُعطي أحمد حسن البكر منصب نائب رئيس الجمهورية، كما أُعطي طاهر يحيى منصب رئاسة الحكومة، ومُنحت أربع حقائب وزارية هي: الدفاع والداخلية والمواصلات والصحة، وبينها وزارتان من وزارات السيادة إلى ضباط بعثيين. وكان جميع هؤلاء الضباط من الذين حططوا وشاركوا في انقلاب مؤتمر الحزب، كما شاركوا جميعاً -دون السكوت وحده- في قيادة حركة ١٨ ت ٢. وبالتالي فإن جانباً أساسياً من وجه

العلبة كان يبدو بعثياً. أما كتلة "الضباط القوميين" التي اعتقد عبد السلام عارف على الدوام وبشكل ثابت أنها "حركية" فنالت حقائب الإرشاد والخارجية والزراعة.

أخذ انقلاب ١٨ ت ٢ يكتسب مضموناً ناصرياً في ضوء توجيه عارف لطاهر يحيى رئيس الحكومة بتشكيل الحكومة من قوميين ناصريين اهوى، فتعهد يحيى (وهو الرئيس الانقلابي) للمؤتمر القطري التكميلي) بأن تنفذ حكومته اتفاق الوحدة الثلاثية (ميثاق ١٧ نيسان)، كما رحّب بتشكيل جبهة قومية لم يُحدّد أطرافها. وكان من شأن مباركة عبد الناصر هذه الحكومة أن يمنحها إضافة إلى ما أعلنته بعداً "ناصرياً"^(١٣٨)، كلنته الحكومة بالإفراح عن "القوميين" المعتقلين، وكان من بينهم "حركيون" قياديون من أمثال سلام أحمد وعبد الأمير الحلبي وهاشم علي محسن^(١٣٩).

وفي سبيل تحجيم شركائه العسكريين "البعثيين" الذين أضحووا بدون حزب، اعتمد عارف على كتلة الضباط "القوميين"، حيث تمكن بالتعاون مع هؤلاء، وخلال شهور ثلاثة امتدت من تشرين الثاني ١٩٦٣، إلى شباط ١٩٦٤، من تنفيذ قراره بالتحلص من الضباط "البعثيين" في الحكومة وقيادة الجيش^(١٤٠).

فأحال كبارهم إلى التقاعد، وسرح أو أحوال إلى التقاعد كافة الضباط الوقيتين والاحتياطيين البعثيين (٤١٢ ضابطاً) وأبعد من تبقى عن العاصمة إلى مراكز غير حساسة ورخّل بعض الضباط بدورات عسكرية إلى الخارج. وأحال طلبة الكلية العسكرية إلى التقاعد، وهي أول دفعة خُصّصت كلها للبعثيين لانشاء الجيش العقائدي^(١٤١). فاتبع عارف مع البعثيين حرفياً ما اتبعه البعث في سورية مع الضباط الناصريين. ورداً على انقلاب فاشل خطّط له العميد البكر والعميد الركن المقلبي عبد الكريم مصطفى نصرت^(١٤٢) يوم ٤ أيلول ١٩٦٤، أودع عارف المتآمرين في السجن رقم ١ في معسكر الرشيد^(١٤٣)، وطلب قوة دعم مصرية مؤلفة من ٦٠٠٠ جندياً تمركزت في معسكر الناجي الذي تعسكر فيه دروع موالية للبعثيين، فاستكمل هزيمة البعث، بشكل أخذ فيه انقلاب ١٨ ت ٢ ١٩٦٣ يكتسب مضموناً ناصرياً، وكأنه رد على نكسة ١٨ تموز ١٩٦٣ الناصرية في سورية.

تعرّض المضمون الناصري لانقلاب ١٨ ت ٢ بزيادة حصة "القوميين" إثر التعديل الوزاري في حكومة طاهر يحيى في ١٤ ت ٢ ١٩٦٤، من ثلاث حقائب إلى ست حقائب ضمنوا فيها حقبة الداخلية الهامة^(١٤٤)، واشتمل برنامج الحكومة الجديدة على "تحقيق نصوص اتفاق الوحدة مع الجمهورية المتحدة" الذي حدّد موعداً أقصاه سنتان لتحقيق الوحدة ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة.

غير أن إفصاء "المعتبين" جعل الصراع الأساسي في السلطة يدور ما بين الكتلة "العارفية" و"القومية" مما أوجد نوعاً من اردواجية السلطة بين التنظيم المياسي الوحيد وهو "الاتحاد الاشتراكي العربي" وكتلة "عارف". وتأسيس "الاتحاد الاشتراكي العربي" في كل من سورية والعراق في آن واحد. تدخل "حركة القوميين العرب" في صور جديد. فما موقع "الحركة" في هذا الاتحاد؟

قل أن نبيّن ذلك علينا أن نحمل الطور الإيديولوجي الجديد الذي مرت به "الحركة" بين ١٩٦١ و١٩٦٧، إذ تم خلال هذا الطور -الذي سيحمل اسم "الالتحام بالناصرية"- الانخراط في الاتحاد الاشتراكي والانسحاب منه في آن.

هوامش الفصل الثالث

- (١) مقدمة في ١٨ ١١-١٩٩٥ مع نايف حواتمة في دمشق
- (٢) مقابلة في ١٩ ١٢ ١٩٩٥ مع طائب شب في دمشق أما الررار في التجربة المرة، مصدر سبق ذكره، فحدد عدد الأعضاء العاملين بـ ٨٠٠ عضواً، ص ٩٠
- (٣) العككي، أوكار المغرمة، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠-١٧١
- (٤) مقابلة في ١٩٩٦ و ٢/٢ مع عبد الإله الصراوي في بيروت شارك في هد الإشقاق عصام السرطاوي (فلسطيني)، ويوسف الخراسان (محم من المغرب)
- (٥) سلام أحمد، أوردته لكيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩
- (٦) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي
- (٧) حور في ٢٠ ٤-١٩٩٦ مع محمود سلامة في دمشق.
- (٨) مصدر السابق
- (٩) مصدر السابق
- (١٠) شبي العيسمي، معات المعارضة السورية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٨ ويقدر العدد بـ ٤٠٠ عضواً قارن بمنيف الررار، التجربة المرة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩ الذي يذكر أن العدد كان صغيراً قارن به. يقولان حال دام، الصراع على السلطة في سورية، دار مدبري، ط ٢، القاهرة، ١٩٩٥، ص ٤٥
- (١١) حرب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي السادس، ص ٥٧
- (١٢) الررار، التجربة المرة، ص ١١١ قارن بالعيسمي، مصدر سبق ذكره ص ٢٠١.
- (١٣) حرب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القطرية، نشرة حول علاقة الحرب بالسلطة انطرم أوردته من قرارات مؤتمر لقطري الاستثنائي (١٩٦٩) بإدانة أجهزة الأمن ومع الحزبيين من الاتصال بها، ص ١٠ ١٢
- (١٤) سامي الجدي، البعث، دار النهار بيروت ١٩٦٩ ص ١١٦
- (١٥) أمين هويدي، كت سمير في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥
- (١٦) محاصر محادثات لوحدة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤ قارن بهويدي، المصدر السابق، ص ٥١-٥٢
- (١٧) قال عبد الكريم زهور عدي أن ستة المندوبين هم ١٠ يشكل البعثيون منهم ثمانية، المصدر السابق
- (١٨) مقابلة في ٧-١٢-١٩٩٥ مع عبد الرحمن منيف في دمشق.
- (١٩) مقابلة في ١٩-١٢-١٩٩٥ مع صائب شب في دمشق
- (٢٠) محمد عمران، تجربتي في الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٢١.
- (٢١) مقابلة في ٢٤-٨-١٩٩٥ مع جهاد صاحبي في دمشق.
- (٢٢) مقابلة في ١٨-١١-١٩٩٥ مع عابد حاح مراد قارن بالجدي، البعث، ص ١٢١
- (٢٣) بيان حركة القوميين العرب في العراق، الطليعة، العدد ٢٣، لأربعاء ١٣ مارس ١٩٦٣، ص ١١
- (٢٤) هويدي كت سمير في العراق، مصدر سبق ذكره ص ٣٨.

- (٢٥) جريدة البعث، العددان ١٥-١٦ في ١٤، ١٥ آذار ١٩٦٣، أوردهما، نضال البعث، ج٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥-١٣٩.
- (٢٦) هويدي، ص ٣٩.
- (٢٧) الطليعة، العدد ٢٣، الأربعاء ١٣ آذار ١٩٩٣، ص ١.
- (٢٨) نضال البعث، ج٦، ص ٨٥.
- (٢٩) المصدر السابق.
- (٣٠) نضال البعث، ج٦، ص ١٣٩.
- (٣١) نضال البعث، ج٦، ص ١٣٩، ١٣٨.
- (٣٢) الحديدي، البعث، ص ٩١-٩٢.
- (٣٣) اللواء عمران، تجرّيتي في الثورة، ص ٢٠.
- (٣٤) هويدي، كتب سفيراً في العراق، ص ١٧-١٨.
- (٣٥) الحديدي، البعث، ص ١١٧ ونحباها فتنة عموز، منشورات دار الحياة، دمشق، ١٩٦٤، ص ١٥، وأحمد عبد الكريم، حصاد سيرة خصصة وثمار مرة، ص ٤٦١.
- (٣٦) مصدر لم يرغب ذكر اسمه.
- (٣٧) مقابلة في ٢٤-٨-١٩٩٥ مع جهاد صاحي في دمشق فارز أمين هويدي، ص ٣٩.
- (٣٨) نحباها فتنة عموز، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
- (٣٩) نضال البعث، ج٦، ص ١٣٧.
- (٤٠) الررار، التجربة للمرة، ص ٩٧.
- (٤١) الطليعة، العدد ٢٤، الأربعاء ٢٠ آذار ١٩٦٣، ص ١.
- (٤٢) الطليعة المصدر السابق، ص ٧-١٠.
- (٤٣) نضال البعث، ج٦، ص ٧١ وما بعدها.
- (٤٤) انظر نص البيان في الطليعة، العدد ٢٤، مصدر سبق ذكره، ص ٧-١٠.
- (٤٥) أخفت صحافة الحركة مشروعها بنسروحات مطولة لمشروعها للوحدة الاتحادية.
- (٤٦) الطليعة العدد ٣٤، ٦-٦-١٩٦٣، ص ٥.
- (٤٧) أمين هويدي، كتب سفيراً في العراق، ص ٥٦، ٥٧، ٥٨.
- (٤٨) انظر نضال البعث، ج٦، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٥-١٥٢.
- (٤٩) نضال البعث، ج٦، ص ١٤٨-١٤٩.
- (٥٠) صلاح الدين البيطار في محاصر معادلات الوحدة، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣-١٤٤.
- (٥١) قارن بهويدي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩-٦٠.
- (٥٢) قارن عمران، تجرّيتي في الثورة، ص ٢٠-٢١.
- (٥٣) قارن بالررار، التجربة للمرة، ص ١٠٠.
- (٥٤) مقابلة في ٢٧-٨-١٩٩٥ مع موري إبراهيم ومقابلة في ١١/١١/١٩٩٥ مع مائر اسماعيل في حلب.
- (٥٥) الطليعة العدد ٢٦، ٣ نيسان، ص ١٠٩.

- (٥٦) مقالة سبق ذكرها مع جهاد صاحبي .
- (٥٧) حول سلبية القيادة العراقية من معادلات الوحدة، انظر التفاصيل التي أوردتها (الفكيكي) بشأن ذلك في أوكار المرحمة، ص ٢٨٨-٢٩٠.
- (٥٨) جدي، البعث، ص ١٢٠.
- (٥٩) محمد عمران شحري في الثورة، ص ٢١.
- (٦٠) الررار، التجربة المرة، ٩٧-٩٨.
- (٦١) الررار، المصدر السابق ص ١٠٠.
- (٦٢) الطليعة، العدد ٢٩، الأربعاء ٢٤ نيسان ١٩٦٣، ص ١.
- (٦٣) الطليعة، عدد ٣٠، الأربعاء ١ أيار ١٩٦٣ ص ١.
- (٦٤) الطليعة، عدد ٢٩، الأربعاء ٢٤ نيسان ١٩٦٣ ص ١.
- (٦٥) سيل، مصدر سبق ذكره ص ١٣٩.
- (٦٦) مان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص ٦١.
- (٦٧) الصليعة، العدد ٣٢، الأربعاء ٢٢ يار ١٩٦٣، ص ٦.
- (٦٨) مقابلة، سبق ذكرها مع مائر اسماعيل قارن باجدي، البعث، ص ١٢٥. أما سامي جدي فأعس فصل القيادة .
- (٦٩) الأسبوع العربي، عدد ٢٠٥، الاثنين ١٣ أيار ١٩٦٣، ص ١٥ قارن بـ: باثريك سيل، مصدر سبق ذكره ص ١٣٩.
- (٧٠) الأسبوع العربي، عدد ٢٠٦، الاثنين ٢٠ أيار ١٩٦٣ ص ١٥.
- (٧١) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
- (٧٢) اجدي، البعث، ص ١٢٤.
- (٧٣) قارن بالطليعة عدد ٣٣، الأربعاء ٢٢ أيار ١٩٦٣ ص ٥.
- (٧٤) الطليعة، العدد ٣١، الأربعاء ١٥ أيار ١٩٦٣، ص ٧.
- (٧٥) الأسبوع العربي، عدد ٢٠٦، سيل، مصدر سبق ذكره ص ١٥ قارن بتوفيق عدي البعث في دروب الصال ط، دار الحبة، دمشق ١٩٦٥ ص ١٦١-١٦٢.
- (٧٦) الطليعة العدد ٣١، سيل، مصدر سبق ذكره ص ٧ قارن في العدد عسه بمقل عسان كسماني: إلى أن سمر في عمية التوحيد ص ٥.
- (٧٧) الطليعة، المصدر السابق، ص ١.
- (٧٨) الصليعة، المصدر السابق، ص ١.
- (٧٩) قارن بـ . سيل، مصدر سبق ذكره ص ٣٣٣ بخسوري، العراق الجمهوري ص ٢٨١ وبالفكيكي، أوكار المرحمة، ص ٢٨٦.
- (٨٠) عبد الكريم الفرحان، حصاد ثورة تجربة السلطة في العراق ١٩٥٨-١٩٦٨، (مذكرات) دار البراق لندن، ط ١ ١٩٩٤ ص ١٠٤.
- (٨١) أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق، ص ١٠٤.
- (٨٢) من حديث علي صالح السعدي لغازي العياش مراسل الأسبوع العربي في بغداد، الأسبوع العربي، عدد ٢٠٨، الاثنين ٣ حزيران، السنة الرابعة ١٩٦٣، ص ٢٠.
- (٨٣) الفكيكي، أوكار المرحمة ص ٣١٢-٣١٥ قارن بهويدي، مصدر سبق ذكره ص ١٠٨، بالطليعة، عدد ٣١، الأربعاء ١٥ أيار ١٩٦٣، ص ١.

- (٨٤) المكيكي، أوكار الهرجمة، ص ٢٩١.
- (٨٥) الطبعة عدد ٣٣، الأربعاء ٢٢ أيار، ص ٦.
- (٨٦) المصدر السابق، ص ٥.
- (٨٧) المصدر السابق، ص ١.
- (٨٨) هويدي مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩-١١٠ قارن بالطبعة، العدد ٣٣ المصدر السابق، ص ١.
- (٨٩) عبي صاحب السعدي، من حديثه لعلازي عياش، الأسبوع العربي، العدد ٢٠٨، الاثنين ٣ حزيران، ص ٢٠-٢١.
- (٩٠) مقابلة سبق ذكرها مع طالب شبيب. والواقع أن السعدي لم يكن لديه سوى المعلومة التي نقلها له بحره عن عخطط انقلابي لحركة. وقد ربط في حديثه للأسبوع العربي، المصدر السابق، هذا المخطط بأحداث الحركيين في المقاهي وإشاعاتهم التي كانت تنابحها السلطة.
- (٩١) المكيكي، أوكار الهرجمة، ص ٢٩٢.
- (٩٢) الطبعة، عدد ٣٣، الأربعاء ٢٩ أيار ١٩٦٣، ص ١٥، ١.
- (٩٣) الطبعة، عدد ٣٤، الأربعاء ٦ حزيران ١٩٦٣-١٩٧٣.
- (٩٤) المصدر السابق، ص ١.
- (٩٥) المصدر السابق، ص ٢.
- (٩٦) الطبعة، عدد ٣٦، الأربعاء ١٩ حزيران ١٩٦٣، ص ٧.
- (٩٧) الطبعة، عدد ٣٤، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
- (٩٨) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الإله الصراوي قارن بتلميح ناسل الكسي إلى عملية المخطط الانقلابي، في كتابه عن حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٩.
- (٩٩) مقابلة في ١٦-١١-١٩٩٥ مع اللواء عامر حمدان أحد المعتقلين بتائج كشف الخطة يومئذ.
- (١٠٠) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي.
- (١٠١) حوّن أبرز أسماء الصباط المعتقلين، قارن بتسريع عدد من المعتقلين وإحالتهم إلى التقاعد مع القائمة التي بشرتها الطليعة في عددها رقم ٣٤، الأربعاء ٦ حزيران ١٩٦٣، ص ١١ وبالطبعة، عدد ٣٣، الأربعاء ٢٩ أيار ١٩٦٣، ص ١.
- (١٠٢) الطبعة، عدد ٣٣، الأربعاء ٢٩ أيار ١٩٦٣، ص ١.
- (١٠٣) انظر تبريرات اللواء راشد القصبي والفرق محمد الصوفي لاقتراحهما تأجيل موعد حركة ٨ آذار في: خفايا فئة تمور، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٨، ١٠٤ وإقرارهما بهذا الإقترح.
- (١٠٤) مصدر لم يرعب ذكر اسمه، الأسبوع العربي، عدد ٢٠٧ الاثنين ٢٧ أيار ١٩٦٣، ص ١٥.
- (١٠٥) مذكرات راشد كيلاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٦ ومقابلة في ١٨-١١-١٩٩٥ مع عادل حاج مراد قائد أحد اللواءيين.
- (١٠٦) احدي، البعث/ ص ١٣٠.
- (١٠٧) باتريك سيل، مصدر سبق ذكره.
- (١٠٨) مقابلة في ١٣-٩-١٩٩٥ مصدر لم يرغب بذكر اسمه كان من الذين أوقفوا الحريري في المطار العسكري.
- (١٠٩) قارن بما أورده الصباط الناصريون في: خفايا فئة تمور، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤ وقد وضعه جاسم علوان بالرجل الانشعاري وقارن بإعادة الصباط محمد سهاد ص ٤٤ وإفادة رائف المعري ص ٥٧ وقد أجمع العادة العسكرية بأن الثلاثة على وفص التعاون مع الحريري.

- (١١٠) الرائد محمد بهاء، المصدر السابق ص ٣٥.
- (١١١) المصدر السابق، ص ٢٨٠.
- (١١٢) بهاء المصدر السابق، ص ٤٩.
- (١١٣) رئيس المجلس العربي، حيثيات الحكم، ص ٢٥٠. ومقابلة في ١٨-١١-١٩٩٥ مع جهاد صاحي حيث أكد له صاحي تسبق القطيبي مع الحركة ومتبعة لحركة لأهم مايندور بين العسكريين من حلاله.
- (١١٤) مقابلة سبق ذكرها مع صاحي.
- (١١٥) بيان رئيس المجلس العربي، المصدر السابق ص ٢٣٧.
- (١١٦) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (حوار مؤد مطر) منشورات هاني لايت، ط ١، لندن، ١٩٨٣، ص ٨٩.
- (١١٧) الجدي، البعث، ١٣٠-١٣١.
- (١١٨) بيان اللواء أركان حرب أمين احافظ، دعاءا فئة لمحور، ص ٢٨.
- (١١٩) الجدي، البعث، ص ١٣٢.
- (١٢٠) الرزاز، التجربة المرة، ص ٩٨.
- (١٢١) الطليعة، العدد ٤٢، الأربعاء ٣١ تموز ١٩٦٣، ص ١.
- (١٢٢) الطليعة، المصدر السابق، ص ٥.
- (١٢٣) الطليعة، المصدر السابق الصفحة بعضها.
- (١٢٤) الرزاز، التجربة المرة، ص ٩٦.
- (١٢٥) الرزاز، المصدر السابق ص ١١١. أما مائر اسماعيل (الأمين العام الحالي لحركة الوجدانيين الاشتراكيين) فقد أكد لنا في مقابلة شخصية سبق ذكرها، أنه أبلغ محمد عمران باستحالة عودة الوجدانيين الاشتراكيين إلى البعث بسبب صدور قائمة تسريح جديدة، والغاء كل اتفاق تم بينهما بصدد ذلك. وقد صنف المؤتمر القومي السادس (ب ١٩٦٣) الوجدانيين الاشتراكيين كحاقدين على الحزب.
- (١٢٦) اللواء عمران، تجربي في الثورة، ص ٢٢.
- (١٢٧) القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي السادس، ص ٢٢-٢٤.
- (١٢٨) انظر تصريح عبد السلام عارف لياسر هوراي في الأسبوع العربي، عدد ٣٢١، ١٢ آب ١٩٦٥، ومقابلة سبق ذكرها مع البصري. كما يؤكد الفرحان في مذكراته أن كتلة عارف كانت تعتبر كتلة الصراط القوميين كتلة حركة
- (١٢٩) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الإله بصراوي.
- (١٣٠) الطليعة، عدد ٤٤، الأربعاء ١٤ آب ١٩٦٣، ص ١. قارن بأمين هويدي، كست سفيراً في العراق ص ١٥٩-١٦٠.
- (١٣١) الطليعة، عدد ٤٤، الأربعاء ١٨ أيلول ١٩٦٣، ص ١.
- (١٣٢) الطليعة، عدد ٤٨، الأربعاء ١١ أيلول ١٩٦٣، ص ١. قارن بالطليعة، عدد ٥٠، الأربعاء ٢٥ أيلول ١٩٦٣، ص ١.
- (١٣٣) أورده الجندي في: البعث، ص ١٥٠.
- (١٣٤) هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١.
- (١٣٥) انظر رواية الفكيكي التفصيلية لذلك في: أوكار المرحمة ص ٣٤٥-٣٦٢. ولم يكن الفكيكي متأكداً من هدية أحما حسن البكر للإنتقلاب إلا أن طالب شبيب في مقابلة شخصية سبق ذكرها، أكد لنا أن التخطيط تم بقيادة البكر نفسه. وأكد لنا شبيب أن علق لم يكن له ضلع في التخطيط لكنه كان موافقاً بشكل تام على ماحدث، كما أشار إلى أن يعيه مع حارم جواد كان قراراً اختيارياً وليس قراراً لعلق كما يشير الفكيكي

- (١٣٦) قارن بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤١-٣٤٢.
- (١٣٧) بظر نص «بيان عبد هويدي في كت سمر» في العراق، ص ١٦٦-١٦٧ قارن بتحليل مجيد خديري لبيان في العراق الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٤-٢٩٥.
- (١٣٨) خديري، المصدر السابق، ص ٢٣٦.
- (١٣٩) مقاله سبق ذكرها مع عبد الإله النصراوي. كان هاشم علي محسن قد اعتقل قبل حركة ١٨ ت ٢ بقليل أما سلام أحمد والحلو و فاعتقلا نتيجة مؤامرة ٢٥ أيار ١٩٦٣ وقد شكل هذان الاخيران إلى جانب النصراوي أعضاء في قيادة اقليم العراق بعد حركة ١٨ ت ٢ ١٩٦٣
- (١٤٠) حتى شاط ١٩٦٤ كان عارف قد تخلص من الصايط البعثيين في الحكومة والقيادة العليا للجيش، وألغى منصب نائب رئيس الجمهورية فأصبح الكرك دون عمل .
- (١٤١) هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٠.
- (١٤٢) عبد الكريم لمرحون، حصاد ثورة، ص ١٦٤، قارن بطاطو، ص ٣٤٦.
- (١٤٣) المرحون الصفحة ذاتها.
- (١٤٤) بطاطو، العراق، ص ٣٤٦ قارن بخديري: العراق الجمهوري ص ٣٢٠.

الفصل الرابع

الالتحام بالناصرية

أولاً- محسن إبراهيم وفريق "الحرية"

لم يستطع البعث أن يدرك عمق التغيرات البنوية التي عصفت بـ "حركة القوميين العرب" بعد الانفصال، وحوّلتها من "أخوية" قومية تقليدية مخبوية ومغلقة، تضم بضع مئات من أبناء "العائلات" إلى منظمة طليعية صلبة ذات حضور جماهيري وسياسي تضم الألوف من أبناء الفئات الوسطى والعمالية. ومن هنا قِيم مؤتمره القومي السادس (٥-٢٣ / ت ١ / ١٩٦٣) "حركة القوميين العرب" بأنها منظمة "محدودة وصغيرة" تتمير بـ "تركيبها الإقطاعي البورجوازي" وـ "تبعيتها المطلقة لعبد الناصر" إلا أنها "المنظمة الوحيدة الأكثر تماسكاً" بين التكتلات الناصرية الرجوة وغير المتجانسة^(١). أما ميشيل عفلق فلم ير من "القوميين العرب" سوى "كبار التحار" بينما رأى فيهم صلاح الدين البيطار "شباباً عاطفياً"، ورأى الفريق لؤي الأتاسي حليف "البعث" و"نجليه" في سورية، بأن موقف الحركة الايديولوجي غامض من الاشتراكية وتضم أعضاء من "الرجعيين والرأسماليين"^(٢).

إذا ما قشّرنا هذا التقييم من بثرته الايديولوجية التزديلية، فإنه يصدق إلى حد بعيد على الصورة القومية التقليدية لـ "حركة القوميين العرب" في الخمسينات. إلا أن هذه الصورة تغيرت جذرياً وبشكل بنوي بعد الانفصال. وكان هذا التعرير مرتبطاً بما عاينه البعث على "الحركة" من ارتباطٍ مطلق بعبد الناصر. إذ بفضل عملها كأداة تنظيمية طوعية للناصرية وسط الجماهير، تمكنت "الحركة" خلال فترة الانفصال من استيعاب الألوف من أبناء الفئات الوسطى والعمالية الشعبية "الناصرية"، التي كانت معبأة بشكل عفوي حلف عبد الناصر، فرأت شرائح واسعة منها في "الحركة" إطاراً تنظيمياً متماسكاً وصلباً للعمل الفعال ضد الانفصال، تفتقد إليه التكتلات الناصرية الأخرى. التي كانت بافعل كما قِيمها مؤتمر البعث رجوة وغير مجاسه،

وكتلاً أكثر منها أحزاباً، وأقرب إلى عفوية الحركة الجماهيرية منها إلى الحركة الجماهيرية المنظمة.

كأن انهيار الصورة القومية التقليدية لـ "حركة القوميين العرب" وإعادة تأسيسها من قبل كوادر حينها الثاني في الحزب الناصري كحركة قومية-اشتراكية للفئات الوسطى التي أصبحت أفكارها الإيديولوجية والسياسية "ناصرية"، نتاجاً مباشراً هذا التعبير البنيوي في صانعها الطبقي، كما يفسر في الآن ذاته أن هذه الكوادر رمت انطلاقاً "الحركة" الجماهيرية بمدى قدرتها على تعبير ذلك الطابع الطبقي الذي صنع صورتها في الخمسينات وعزلها "جماهيرياً".

٩- بين ياسين الحافظ ومحسن إبراهيم:

يدور الدور الذي لعبه محسن إبراهيم في إعادة تأسيس "حركة القوميين العرب" في فضاء إيديولوجي وسياسي مغاير جذرياً لفضائها القومي التقليدي، متماثلاً بيوتياً مع الدور الذي لعبه ياسين الحافظ في إعادة تأسيس "البعث" في فضاء إيديولوجي مغاير لفضائه التقليدي العقائدي. من هنا وجد عدد مهم من جيل ما سمي في البعث تقليدياً بـ "الصف الأول" في التقرير العقائدي الذي أقره المؤتمر القومي السادس (٥-٢٣ ت ١٩٦٣) فكر "بعث" جديد، لا علاقة له بـ "البعث" القديم سوى الاسم^(٣) بقدر ما وجد جيل القيادة التقليدية المؤسسة لـ "حركة القوميين العرب" في التقارير العقائدية التي حاول أن يفرصها فريق مجلة "الحرية" على المؤتمرات القومية بين ١٩٦٢ و ١٩٦٥ فكر "حركة قوميين عرب" جديدة، لا علاقة له بـ "فكر" الحركة التقليدية. وقد حاولت القيادة التاريخية لـ "البعث" أن تحتوي "تقرير العقائدي" الذي أقره المؤتمر "السابع" وأن تعيد تقيحه تحت اسم "بعض المطلقات النظرية"^(٤) بقدر ما حاولت القيادة التقليدية المؤسسة لـ "حركة القوميين العرب" أن تحتوي قرارات مؤتمر ١٩٦٢ وأن تجمد قرارات مؤتمر ١٩٦٣ وأن تضطر بعد فوات الأوان للتسليم بمؤتمر ١٩٦٥.

وإذا ما جار لنا استخدام تعبير 'الصف الثاني' الذي كان رائجاً في "البعث"، فإنه يمكن القول إن الممثلين الراديكاليين لـ "الصف الثاني" في "البعث" أو في "حركة القوميين العرب" على حد سواء قد رهنوا مفاهيمهم العقائدية والإيديولوجية الجديدة بإزاحة القيادة التقليدية عن عرش السلطة الحزبية والتطويع مرجعيتها.

لقد حاولت "حركة القوميين العرب" أن تعيد تأسيس نفسها في صورة راديكالية جديدة بالقدر نفسه الذي حاوله البعث، وبشكل متزامن. غير أن كلاً من هاتين المحاولتين كان مرهوناً بنيتها. فإذا كانت محاولة "البعث" -على مستوى المقارنة- أكثر راديكالية من محاولة "الحركة"،

فإن راديكالية المحاولة "الحركية" يجب أن تؤخذ بالمقارنة مع تقليديتها السابقة في الحمسيات. وبكلام موجز، نحن في هاتين المحاولتين - كل وفق بنيته - إزاء إطاحة بما يمكن تسميته بالدستور التقليدي الذي صمّمته القيادة التاريخية.

ترتبط الصياغة النظرية لراديكالية "حركة القوميين العرب" باسم محسن إبراهيم بقدر ما ترتبط تلك الصياغة بالنسبة لـ "البعث" (في المؤتمر القومي السادس) باسم ياسين الحافظ، ولد محسن إبراهيم في بلدة أنصار في قضاء النبطية في جنوب لبنان. وعمل في بداية حياته معلماً. وكان حده من علماء الجنوب الكبار، أما والده فكان موظفاً في المحكمة الشرعية بصيدا، إلا أنه يحدر من فئة "السادة" التي تضم الأريستقراطية الدينية الشيعية، ولم يكن إبراهيم في عداد النواة القيادية المؤسسة لـ "الحركة"، أي نواة القوميين الثمانية الذين قرروا "فكرة" "الحركة" لأول مرة صيف عام ١٩٥١ في بيروت، بل من الحيل الثاني لتلك النواة، الذي تم ضم خمسة من أبرز كوادره^(٥) إلى عضوية أول لجنة تنفيذية قومية شكلتها الحركة في مؤتمرها الأول في ٢٥ ك ١٩٥٦ في بيروت^(٦). ويعني ذلك أن محسن إبراهيم لم يكن مسؤولاً عن وضع المنطلقات النظرية الأساسية لـ "الحركة" التي تعتبر من تصميم النواة القيادية المؤسسة، فكانت مسؤوليته تجاه هذه المنطلقات أقل بكثير من مسؤولية تلك النواة المصممة لها.

وفي عام ١٩٥٩ أصبح محسن إبراهيم رئيساً لـ "اللجنة الفكرية" في "الحركة"^(٧). وتمثل هذه اللجنة إلى جانب لجنة الإدارة (المكتب السياسي لاحقاً) واللجنة المالية، اللجان المركزية الثلاث التي يتفرع إليها عمل اللجنة التنفيذية القومية^(٨)، وهي بهذا المعنى هيئة سرية مرتبطة بالقيادة القومية مباشرة، وتعمل كمجلس إيدولوجي استشاري، وقد تأخر الإعلان عنها داخل الفريق المركزي القيادي لـ "الحركة" إلى عام ١٩٦٣^(٩).

كان محسن إبراهيم وراء التقرير الذي رفعته "اللجنة الفكرية" إلى القيادة القومية عام ١٩٥٩. وتمثل أهمية هذا التقرير في أنه أول بادرة من بوادر المراجعة النقدية للبنية القومية التقليدية لـ "حركة". إذ طرح لأول مرة أسئلة تطال الصلاحية النظرية لمفاهيم "الحركة"، وفي مقدمتها نظرية "المرحلتين" التي "تفصل" ما بين مهام مرحلة "النضال القومي" (في سبيل الوحدة والتحرر والثأر) وبين مهام مرحلة "النضال الاجتماعي" (في سبيل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي)، فأكد على الترابط ما بين المرحلتين، كما شكك بمردفة "الحركة" ما بين الصهيونية واليهودية، وطرح ضرورة عقلنة الفكر السياسي لـ "الحركة" باستبدال شعار "الثأر" المستيري العاطفي الذي أمّلته الصدمة الكارثية للكبة بشعار سياسي من نوع تحرير

فلسطين^(١٠). غير أن هذه المراجعة ظلت محصورة بين أسوار القيادة القومية، فلم يكن ممكناً أن يتسرب عنها شيء.

٢- فريق مجلة "الحرية":

لم تأخذ تلك المراجعة مداها وتأثيرها إلا بعد الانفصال، من خلال مجلة "الحرية" الناطقة باسم الحركة (صدر عددها الأول في ٢٤ ١٩٦٠) التي حلت مكان جريدة "الرأي" التي كانت "الحركة" قد أصدرتها في الخمسينات. إذ تبنى المشرفون على هذه المجلة خطأ نظرياً تناول الانفصال بمنظور طمقي، واعتبر الحدث نتاجاً للموقف المعادي الذي اتخذته طبقة الإقطاعيين والرأسماليين والبورجوازيين تجاه الوحدة والاشتراكية^(١١).

فاجأ هذا المنظور الكوادر التقليدية لـ "الحركة" التي اشتبّت منه روائح "ماركسية" غريبة عن لغة الحركة المحصورة بلغة قسطنطين زريق وساطع الحصري والحكم دروزة ونبه أمين فارس وعلي ناصر الدين وهاني الهندي.. الخ بالقدر نفسه الذي تحولت فيه "الحرية" إلى حيز إيديولوجي لقواعد "الحركة" التي ينحدر معظمها من أبناء الفئات الوسطى والعمالية "الناصرية". فقد عبرت "الحرية" نموذجاً عن وعي تلك القواعد ونزواتها بقدر ما عبرت "الرأي" و"النار" عن عقلية الكادر القومي التقليدي في الخمسينات.

وما إن بدأت "الحرية" تشكل المصدر الأساسي لتغذية التناقضات الإيديولوجية ما بين الجيل القومي التقليدي في الحركة وبين الجيل الشعبوي الجديد، وتمثل تياراً في حركة تقوم على مبدأ "لا أحنح ولا تيارات"، حتى حاولت القيادة المؤسسة أن تخضعها دون جدوى إلى رقابتها الإيديولوجية^(١٢)، فظهرت "الحرية" وكأنها دليل نظري لـ "حركة قوميين عرب" لا علاقة لها بـ "الحركة" المثالية القديمة، سوى الاسم، في الوقت الذي أخذ فيه فريق "الحرية" يشكو من عدم اهتمام قيادات الأقاليم باعتماد [المجلة] كمادة تثقيفية رسمية أساسية^(١٣). ومن الواضح أن الشكوى تنصب هنا فعلياً على القيادة المؤسسة التي تمتلك وحدها مثل هذا الحق، فغلقت الشكوى من تلك القيادة بشكوى من قيادات الأقاليم.

استفحل عدا الكوادر القومية التقليدية لـ "الحرية"، مع استفحال خطر الانشقاقات وتفاقم احتمالاته إلى درجة أن وديع حداد الذي رأى فيها ثروة إيديولوجية تفكك "الحركة" وتحق تيارات فيها، هدد بتفجير مقرها^(١٤). كما عرض بعض هؤلاء الكوادر الذين ساءهم تغذية "الحرية" للتناقضات الإيديولوجية والتنظيمية في "الحركة" على جورج حبش تصفية محس إبراهيم بوصفه عميلاً شيوعياً سوفيتياً، وهو ما رفضه حبش بشكل قاطع^(١٥).

والواقع أن تفاعل الصف الثاني في "الحركة" في طور تحولها من "أخوية" غيبوية إلى تنظيم صعيبي، مع لغة "الحرية"، وصياغة محملة لمراجحة النظري، قد حوّل الكوادر التقليدية إلى سوع من كوادر عربية عن الحركة التي عرفتها في الخمسينات، فتهاوت هذه الكوادر وتخلّت عن "الحركة" أو جمّدت عصويتها فيها. فلم تكن مجلة "الحرية" سوى مؤشر بالمعنى السوسيولوجي أو دال بالمعنى الألسني على انهيار الطور القومي التقليدي لـ "حركة القوميين العرب" والتحول إلى طور جديد هو: الطور الاشتراكي العربي الذي سيتبنى "الالتحام بالناصرية".

جمع محسن إبراهيم سلسلة المقالات التي نشرها في "الحرية" إبان الانفصال في كتابين هما 'في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي' ^(١٦) (١٩٦٢) و "مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري" ^(١٧) (١٩٦٣).

سوف محسن إبراهيم في هذه المقالات المتكاملة، التي أخذت شكل سجال مصرم مع أطروحات النسق القومي التقليدي للحركة، النظرية الأساسية التي تُميّز "الحركة" بها نفسها نظرياً عن "البعث" وهي نظرية "المرحلتين"، ففي ضوء الدروس المستخلصة من تجربة "الانفصال" المرة، لا تعود "الثورة العربية المعاصرة" هنا وفق "إبراهيم" "ثورتين" "منفصلتين" بل ثورة واحدة مركبة، تتمثل بالمضمون الطبقي الاشتراكي للقومية العربية ^(١٨). وبذلك لا يمكن "الفصل" المرحلي ما بين "القضية السياسية" و"القضية الاقتصادية". وتعني "القضية الاقتصادية" هنا "القضية الاشتراكية"، غير أن المنظرين القوميين التقليديين للحركة كانوا يستخدمون تعبير "القضية الاقتصادية" و"تصادم المصالح الاقتصادية" تفادياً لاستخدام تعبير "الاشتراكية" و"الصرع الطبقي".

وفي إطار ذلك لا يمكن بناء الاشتراكية من دون اشتراكيين ^(١٩)، ومن دون حزب اشتراكي يحوّل الجماهير من قوة اشتراكية بالقوة إلى قوة اشتراكية بالفعل ^(٢٠). إذ لا يمكن وفق إبراهيم بناء الاشتراكية دون العزل السياسي للطبقات المستغلة ^(٢١)، وبذلك تتكلم الحركة لأول مرة في أديباتها عن رجعية طبقية داخل المجتمع القومي نفسه، بعد أن كانت تحصر صفة الرجعية بالعمالة للاستعمار ^(٢٢).

يتطلب ذلك تحرير القومية العربية من رومنطيقيتها وضبايتها وغموضها، ومن شوائب تأثرها بمدارس قومية أوربية متطرفة ^(٢٣) في إشارة ضمنية لنشأة أعضاء القيادة المؤسسة في "كتائب الفداء العربي". ولا يتم هذا التحرير إلا بتأكيد المحتوى الطبقي للقومية العربية، حيث يبين إبراهيم في إشارة ضمنية أخرى للطابع الطبقي للكوادر "الحركية" التقليدية، أن قوى الإقطاع ورأس المال تحاول أن لا تعطي لمناهضتها لفكرة الاشتراكية صيغة مصلحة اقتصادية

سافرة. إنها تتجنب طرح نفسها كقوى تدافع عن مصالح اقتصادية مستغلة ومفصوحة، فتحاول الاحتباء وراء أحزاب سياسية وتيارات فكرية ومؤسسات تعلن ارتباطها بمذهب وإيديولوجيات فكرية و "أخلاقية" لا بمصالح اقتصادية معينة، فخلط مثل هذه الأحزاب السياسية تقف قوى الإقطاع ورأس المال^(٢٤). من هنا يلجّ إبراهيم عليّ اهبط بالقومية العربية من السماء إلى الأرض، ومن النخبة إلى الجماهير، ومن التصور الكُلوي الذي يرى الأمة "وحدة اجتماعية متجانسة" إلى التصور التاريخي الذي يراها وحدة محكومة تناقض طبقي لا سبيل لحله سلمياً، بدليل انقصاص قوى الإقطاع ورأس المال على إجراءات "تموز" "الاشتراكية" وقيامها بحركة الانفصال على حدّ تعبير إبراهيم.

وبكلام آخر، إذا كان المفهوم التقليدي لـ "الحركة" يقوم على "الفصل" ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي في مرحلتين "مستقلتين"، فإن مؤدّى كل تحليل إبراهيم هو الربط العسوي ما بينهما، فتصح قضية الوحدة هنا قضية الجماهير الشعبية الكادحة لا قضية كل طبقات الأمة، ويحقق النضال القومي وحدته واشتراكيته في آن. وفي الآن الذي كان فيه محسن إبراهيم على مدى عام ١٩٦٢ يبلور ملامح هذه النظرية الجديدة، كان ياسين الحافظ في المؤتمر القومي السادس للبعث (٥- ٢٣ ت ١٩٦٣) يصوغ هذه النظرية بشكل راق نظرياً ويضمّنها في جوهر الانقلاب النظري الذي مثّته وثيقة "بعض المطلقات النظرية" في البعث.

ثانياً - استتزاز الحركة

١- مؤتمر ١٩٦٢: نذر الانقسام :

حاول محسن إبراهيم عضو القيادة القومية أن يفرض نظريته التي نسميها بظريّة التلازم العسوي ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي (أحدثت في الحركة سيمياء أو رمياً شكل شعار الوحدة الاشتراكية) على مؤتمر ١٩٦٢ القومي. وقد ساعده على ذلك "الميثاق" الذي قدّمه جمال عبد الناصر إلى المؤتمر الوطني للقوى الشعبية (يوم ٢١ أيار ١٩٦٢) وتأكيداً على حتمية الحس الاشتراكي.

يرى محسن إبراهيم أن مؤتمر ١٩٦٢ القومي قد شهد أول انقسام واضح بين هريقتين ضمن الإطار القيادي المركزي للحركة. ويضم الفريق التقدمي الذي طمح إلى تصفية النية التقليدية، الطبقة والإيديولوجية للحركة وتحويلها إلى فصيل تقدمي يلتزم بالصيغة الناصرية، كلاً من: نايف حواتمه ومحسن إبراهيم ومحمد كشلي، في حين يضم الفريق اليميني الممثل للقيادة التقليدية

المؤسسة، والمشدود إلى البرنامج السياسي اليميني الأصلي لحركة، عناصر من أبرزها: جورج حبش وهاني الهندي وأحمد الخطيب ووديع حداد. وقد كان المؤتمر وفق شهادة إبراهيم ميدانا للصراع بين هذين الفريقين، وانتهى بالاتفاق بين الكواليس على مواقف نظرية وسياسية مشتركة طرحت في تقرير داخلي، لم يعط الأعضاء أية صورة حقيقية عن المناقشات. فكان هذا التقرير في حقيقته إجهاضاً للموضوعات التي طرحها الفريق التقدمي على حد تعبير إبراهيم^(٢٥).

غير أنه من الصعب على الباحث أن يوافق محسن إبراهيم على تكون "تيارين" يؤمض بهذ الوصوح، وربما يكون من الأدق القول إن القيادة التقليدية المؤسسة قد أعادت بتحريض من محسن إبراهيم النظر جذرياً ببرنامجها السياسي ذي المرحلتين، لتسبب بسلطٍ هو اثبات الانفصال لتهاقت هذ البرنامج وسقوطه، وطرح عبد الناصر لـ "الميثاق"، فإذا كانت تلك القيادة، حريصة على استقلال "الحركة" التنظيمي عن عبد الناصر، إلا أنه ما كان ممكناً لها تحت أي ظرف أن تصع الحركة في موقع يخالف موقع عبد الناصر، وهي وإن كانت تؤكد على عنصر المؤامرة في الانفصال، فإنه ما كان لها أن تبقى على الدوام غاضة النظر عن تأييد القوى الوري حوارية والإقطاعية له وركوبها له. ومن هنا أعادت القيادة التقليدية المؤسسة النظر ببرنامجها، وتنت برنامجاً يقوم على الصراع الطبقي بتوصيفات هاني الهندي أحد القادة المؤسسين، إلا أنها أكدت على ضرورة التطبيق السلمي للاشتراكية^(٢٦).

كانت القيادة التقليدية رغم عسر هضمها لانهايار برنامجها الأساسي لقديم، واضطرارها لـ "بلع" الاشتراكية، منسجمة في ذلك مع ما طرحه عبد الناصر في "الميثاق" من ضرورة 'حل' الصراع الطبقي سلمياً، وربما يتجه "الطريق الاشتراكي" من إمكانية تذويب الموارق بين الطبقات^(٢٧). من هنا ما كان ممكناً لها أن تقل أكثر مما ذهب عبد الناصر إلى قوله، إلا أن محسن إبراهيم كما تبين مساجلاته لمناقشات اللجنة التحضيرية لـ "الميثاق" قبيل إقراره، ومحمل ما نشره في الحرية خلال عام ١٩٦٢، كان على يسار الميثاق، ويؤكد على عنصر الصراع الطبقي في التحويل الاشتراكي، مبيّناً أن لا اشتراكية بدون اشتراكيين.

إذا ما تمحصنا "الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة" في شكل "تقييم عام"، فإنه لا يوجد أدنى مجال للشك في أن هذه الدراسة تتكلم بلغة محسن إبراهيم في 'الحرية'. وقد بلغت القيادة المؤسسة واستوعبتها لتصدر كدراسة باسم "الحركة". إذ تؤكد الدراسة على ضرورة اتباع "خطوة ملموسة في طريق توضيح وبلورة شخصية الحركة العقائدية في أذهان المواطنين، وبشكل خاص هوية الحركة الاشتراكية الديمقراطية.. وطريق تمييز نفسها كحركة شعبية اشتراكية ديمقراطية"^(٢٨). وكان أهم شيء حدّدته الوثيقة نعتاً لذلك، هو ضرورة نقل

الحركة من وضعها الراهن كـ "حركة طلاب ومتقنين" إلى حركة شعبية اشتراكية ديمقراطية، تتميز بالجماهيرية والركيب الشعبي والقاعدة الشعبية^(٣١)، وتحررها بالتالي من طابعها العام الذي مازال إلى الآن بعيداً عن الصورة الشعبية الجماهيرية في تركيبها الشعبي وتوجهها التنظيمي^(٣٢). وهو ما تطلب حسب الوثيقة ضرورة إعادة النظر بالبنية التنظيمية للحركة، من بنية صُممت بما يتلاءم والانسجام مع الأوساط الطلابية والمتقنة إلى بنية جماهيرية شعبية، تبرز قادة شعبيين^(٣٣).

إن طرح بذل خطوات عملية لتمييز "الحركة" كـ "حركة شعبية اشتراكية ديمقراطية" يمثل مؤشراً أو دالاً على اعتمال معالم انقلاب جذري في بنية حركة القوميين العرب، غير أن طرحه في "وثيقة" معزول عن إحاطة القواعد محمل الشروط والمناقشات التي أفضت إليه كان يحوسه في الواقع إلى "كلام". وقد كان محسن إبراهيم نفسه متقيد بطرح هذه الوثيقة الناطقة باسمه فعلياً، بالأطر والعلاقات التنظيمية^(٣٤)، فلم يكن يتكلم بمجريات ما يتم داخل أسوار القيادة القومية^(٣٥)، كما أن بناء الحركة التنظيمي مصمّم على التلقي والتميز لا على الأسئلة والنقاش. غير أن الوثيقة عبرت عن المزاج الإيديولوجي والسياسي والسوسيولوجي لقواعد الحركة التي أصبح معظمها ينحدر من الفئات الوسطى "الناصرية"، وانتسب إلى "الحركة" بوصفها حركة ناصرية.

٢- تعمّق الانقسام (مؤتمر ١٩٦٣) :

حدث أول تناقض جدي في الفريق المركزي للحركة إثر مؤتمر ١٩٦٣^(٣٦) (نهاية آذار - أوائل نيسان)، إذ دعت "اللجنة التنفيذية" إلى مؤتمر قومي غير اعتيادي (ستثنائي)، لمناقشة حركتي ٨ شباط و ٨ آذار عام ١٩٦٣ في كل من سورية والعراق^(٣٧). إذ كانت "الحركة" قد أصبحت يومئذ على حزم بأن يعني دمشق وبغداد يسوقون بمسألة الوحدة ويماطبون بها، تمهيداً لسيطرتهم على الوضع الداخلي والتحكم به. وكان هذا المؤتمر في حقيقته اجتماعاً قيادياً موسعاً أكثر منه مؤتمراً، فهو قد ضم لأول مرة مندوبين عن قيادات الأقاليم، ورغم أنه لم يتشكل على قاعدة اتحائية فإنه اعتبر خرقاً لكل التقاليد التنظيمية المعمول بها في حركة القوميين العرب، وحروهاً عن مألوفها^(٣٨).

حصر هذا المؤتمر عدد من كوادر الصف الثاني مثل عبد الإله نصرأوي ونايف حوامة ومحمد كشبي ووليد قريها الذين سيتحولون إلى رموز مهمة في الحركة^(٣٩). غير أن عدداً من أعضاء القيادة المؤسسة لم يتسنّ له حضوره لأسباب عملية^(٤٠) فأخذ الشباب راحتهم و استطاعوا أن يفرضوا مواقفهم وآراءهم على الحركة^(٤١).

برز في هذا المؤتمر تياران: أحدهما يدعو إلى تبني الاشتراكية العممية والتيار الآخر يتمسك بالمثالية ويرفض الاشتراكية هدفاً لنضاله^(١٠)، ويبدو أن جيل الصف الثاني، مدعوماً من محسن إبراهيم، قد وجد في إقرار "الميثاق" (٢١ أيار ١٩٦٢) لمصطلح 'الاشتراكية العممية' بوصفها 'الصيغة الملائمة لإيجاد النهج الصحيح للتقدم. وإن أي منهاج آخر لا يستطيع بالقصع أن يحقق التقدم المنشود'^(١١)، سنداً مرجعياً له كي يطرح صيغة "الاشتراكية العلمية" والالتحام بالآفاق الراديكالية الممكنة للناصرية. فقد كان المزاج الإيديولوجي العام لرموز هذا الجيل أكثر راديكالية من تصور "الميثاق" لإمكانية حلّ الصراع الطبقي سلميًّا، ويؤكد على أنه لا اشتراكية بدون اشتراكيين. من هنا حمّدها جورج حش بعد إطلاعه عليها.

يفسر محمد كشلي التناقض الداخلي في المؤتمر بخفية "كواليسية" لم يتم الاعتراف بها وتتلخص بـ:

١- أن تحليل القيادة التقليدية لأسباب الانفصال كان يغلب عنصر المؤامرة الخارجية في حين أن تحليل الراديكاليين من جيل الصف الثاني كان يغلب العنصر الطبقي الداخلي.

٢- الصدام الخفي بين "أهوى العراقي" للقيادة التقليدية و"أهوى المصري" للصف الثاني، إذ كانت القيادة المؤسسة أكثر انشداداً لمفهومها التقليدي في الخمسينات عن الوحدة الشرقية (العراق وسورية والأردن) في حين كان الصف الثاني منشداً إلى الجمهورية العربية المتحدة^(١٢).

وإذا ما صحَّ ذلك -سبباً على الأقل- فإن علينا أن نضيف إليه عنصراً شديداً الأهمية، وهو تطلع الصف الثاني الذي يقع عليه فعلياً عبء العمل وعقاييله لتي لا تميز، للمشاركة في صنع القرار، وللاضطلاع بدور فاعل في رسم سياسة الحركة وتوجهاتها، فكان المؤتمر من هذه الزاوية مطالبة -أخذت شكلاً إيديولوجياً باعتراف القيادة المؤسسة بكوادر الصف الثاني.

وفي مناقشة الخلفية التي يَبْنِها كشلي، فإنه مما لا شك فيه أن التكوين "الأصيل" نوعي القيادة المؤسسة، كان هو التكوين القومي التقليدي، الذي رأى في الخمسينات أن العراق "بروسيا" العرب، والقاعدة - الإقليم لتحقيق وحدتهم. وإذا كان انخراط العراق في حلف بغداد وظهور عبد الناصر كـ "بطل قومي" لكل العرب قد غيّر مراهاتها، فإنه لم يكن ليغير بالضرورة روابطها العاطفية، فهذه الروابط العاطفية بالعراق هي أشد مما نظن. لقد سكّت مثلاً علي ناصر الدين مرشد الحركة الروحي في النصف الأول من الخمسينات، إلا أن انضمام العراق إلى محادثات الوحدة الثلاثية أحياء، وجدّد له الحدم، فاعتبر أن العراق في أية وحدة هو القاعدة

وليس الاستثناء^(٤٣). ومن الناحية الجيلية كان وعي القيادة المؤسسة قد اكتسب خصائص وعي متكوّن أكثر من اكتسابه ديناميات وعي يتكون كما كان وعي الصف الثاني.

وفي تقديرنا فإن حدة هذا التناقض ما بين الصف الثاني والقيادة المؤسسة، دفعت الصف الثاني للبحث عن تفسيرات لموقف القيادة المؤسسة. ففسّر هذا الصف حرص جورج حبش على استقلالية "الحركة" تنظيمياً، من داخل إطار عملها كأداة طوعية ولكن مستقلة تنظيمياً - للجمهورية العربية المتحدة، بـ "الهوى العراقي" الدفين. وبكلام أوضح فسّر الجيل الثاني حرص جورج حبش على "الانفصال التنظيمي" بين "الحركة" وبين عبد الناصر غاية التاريخ العربي أو أداتها بشكل أدق، بهوى حبش العراقي الدفين. في حين أن مراجع الصف الثاني، كان يتجه لإزالة هذا "الانفصال" و"الالتحام" بأداة الغاية القومية العظمى للتاريخ أي عبد الناصر. ولا أدلّ على هذا المزاج من أن هذا الصف حين أتيح له أن يفرض قراراته بهدوء في مؤتمر ١٩٦٥ فإنه أكد على "إزالة الانفصال التنظيمي بيننا وبين عبد الناصر بحيث يصبح هناك اشتراك كامل وواضح في مناقشة كل شؤون وجودنا التنظيمي الخاص وتقرير كافة مبادراتنا"^(٤٤). وهو ما حمل اسم "الالتحام بالناصرية". وقد وجد الصف الثاني في تأخر لقاء جورج حبش بعبد الناصر شخصياً إلى أوائل عام ١٩٦٤^(٤٥) دليلاً على هواه العراقي^(٤٦). إذ كانت الأسئلة الحانية تثار عن سبب عدم مبادرة الحكيم إلى اللقاء برجل التاريخ وأداته: عبد الناصر، وتفضيله الحوار مع عبد الناصر عن طريق وفود ليس عضواً فيها.

كان "الهوى العراقي" الدفين يعني في المزاج الإيديولوجي الملتهب للشباب ناصرية ناقصة، أو ربما نقصاً في الإيمان القومي. أما الحكيم فكان يبرر على الدوام تأخر لقاءه المباشر بعبد الناصر بظروف إجرائية صرفة^(٤٧). إلا أنه أكد لنا في وقت لاحق أنه كان حذراً من أية علاقة مع الأنظمة بما فيها عبد الناصر، ومن هنا حين اقترح مصطفى بيضون (عضو القيادة القومية) حلّ الحركة عام ١٩٥٩، فإنه ترك عمّان حالاً وتمركز في دمشق كي يحول دون ذلك^(٤٨).

ربما يمكن في ضوء ذلك على نحو ما، تفسير موقف جورج حبش الحازم من وثيقة مؤتمر ١٩٦٣، وتجميده إياها. إذ شعر جورج حبش، وهو أحد أمهر رجال التطييمات في العالم الثالث الذي يعرف المآلات الفعلية للأفكار وترجماتها الواقعية، أن ما تطرحه الوثيقة "لم يعد مسألة أفكار جديدة، وإنما هو أبعد من ذلك. فالوثيقة ترى ضرورة الالتحام الكامل بالناصرية. وقد وقفا ضد ذلك لأن معنى الالتحام هو حل الحركة وتذويبها. وقلت للرفاق إن التحالف مع الناصرية ممكن، أما الالتحام بها فغير ممكن"^(٤٩).

غير أن تناقضات الاجتماع - المؤتمر تسربت بسرعة إلى قيادات الأقاليم، ولا سيما منها تلك التي كان الصف الثاني في المؤتمر على صلة بها. ولم يكن ذلك ممكناً بدون خرق هذا الصف للتقاليد التنظيمية الصارمة. فيذهب محسن إبراهيم إلى أن استمرار التقيد بهذه التقاليد كان يعني عدم القدرة على 'اكتساب مواقع أساسية'^(٥٠)، أما نايف حواتمة فقد أكد أن نتائج هذا المؤتمر كانت على صلة وثيقة بعموم الفروع^(٥١). وكان مفهوماً تفاعلاً قيادات الأقاليم مع أطروحات الصف الثاني، إذ كانت تلك القيادات تتطلع لممارسة دور أكبر في الحركة يتحظى الدور الإداري التنفيذي، فجاء اقتراح الصف الثاني لإشراك كافة أعضاء قيادات الأقاليم في المؤتمرات^(٥٢) القومية اللاحقة معبراً عن طموحاتها الحزبية والسياسية والجيلية.

هل يعني ذلك أن اجتماع-مؤتمر ١٩٦٣ قد شهد تكون "تيارات" مميرة على قاعدتي "يمين" و"يسار" اللتين راج استخدامهما في الحركة بعدئذ ؟ .. تؤكد مقابلاتنا مع عبد الإله البصري ومحمد كشني أن مثل هذا الشيء لم يكن قائماً، أما نايف حواتمة فلم يذهب إلى أبعد من تصويره هذا المؤتمر كتعبير عاصف عن تكون أولي لما سيمسى لاحقاً بالخط اليساري في الحركة وبهذا الاسم.

لقد أدى تجميد القيادة المؤسسة لقرارات المؤتمر إلى تصعيد الحديث عن "يسار" و"يمين" في الحركة، وكانت المقومات الموضوعية هذه البيرة متوفرة، كما أن هذه البيرة قد اجتاحت جميع الأحزاب وفي مقدمتها - على مستوى القرابة الإيديولوجية للحركة - البعث.

إذا لم يكن هذا المؤتمر قد عبّر عن "تيارات" بالمعنى الخاص للكلمة، فإنه أفضى إليها بشكل مفتوح. فلم تعد المؤتمرات القومية بقيادة على امتصاص الخلافات والخروج بتسويات تحفظ وحدة التنظيم. إذ أصبحت تلك المؤتمرات ميداناً لصراع مكشوف، كان يدفع بأزمة الحركة التكوينية نحو مزيد من التبلور والتضجج على حد تعبير محسن إبراهيم^(٥٣).

رسم الروائي السعودي غازي عبد الرحمن القصيبي في روايته "شقة الحرية" صورةً تحليلية محازية تصدق موادها المرجعية أكثر ما تصدق على المؤتمرات القومية التي عقدتها "الحركة" بعد عام ١٩٦٢ ورغم أنه ليس من وظيفة الرواية أن تحاكي الواقع، فإن النسق الروائي لقصصه يقوم على الإيهام بواقعية ما تروييه الحكاية الروائية، مما يوفر لها عنصر المقروئية في ضوء المواد المرجعية التي تستند عليها. وفي إطار ذلك علينا أن نتعامل مع هذا المقطع التحليلي الذي يحدّد الروائي رمزه تعالٍ لخضوعه لقانون المتن الزمني في الرواية وليس لقانون المتن الزمني في الوقائع بـ "أغسطس ١٩٦١". يعني ذلك أنه يمكن للزمن أن يتم في الرواية عام ١٩٦١ في حين أنه يصدق على مستوى الحكاية على زمن آخر. يقول الراوي على لسان فواد:

"يتمني فؤاد، الآن، لو لم يذهب إلى المؤتمر. صحيح أن التجربة كانت من أكثر تجارب حياته حصناً وإثارة. صحيح أنه قابل كل القادة وجهاً لوجه. صحيح أنه دخل في مناقشات عاصفة ومفيدة. صحيح أنه اطلع على كيفية تنظيم المؤتمرات القومية. إلا أنه رغم هذا كله، حرج من مداولات المؤتمر التي استغرقت ثلاثة أيام وفي فمه، وفي قلبه، شيء من المرارة. اتضح له أن الفروق بين العث والحركة أصال بكثير مما كان يتمنى. هذه الحركة حزب فيه كل ما في الأحزاب من صراعات، وأجنحة متناحرة، ومؤامرات صغيرة وكبيرة. والقيادة الجماعية التي تنهاى بها الحركة قد توجد في أذهان أتباعها ولكنها لا توجد في الواقع. في نهاية المطاف يتخذ "الحكيم" الدكتور جورج حش، كل القرارات الرئيسية. الروح الديمقراطية التي تغشى بها الحركة لا توجد، كل شيء بالتعيين. في كل مرة يعترض فيها عضو على قرار ما يقال له ان المسأله هو 'نفذ ثم ناقش'. ما فائدة المناقشة بعد التنفيذ؟! .. م يقل أحد هذا الكلام صراحة ولكنه كان محتفياً في المداولات"^(٥٤).

اتخذ الحكيم فعلاً بشأن مؤتمر ١٩٦٣ القرار النهائي، فجمّد قرارات المؤتمر. إلا أن هذا التجميد لم يحل دون تسرب أخبار المؤتمر إلى الفروع. فرفضه وجهاء "الحركة" في الأردن حالاً^(٥٥) وكانت القيادة المؤسسة قد أعادت الصلة بهم، بعد ترنخهم بتأثيرات انقلاب نيسان ١٩٥٧ الملكي في الأردن ضد حكومة سليمان النابلسي وما تبعه^(٥٦).

أما عريس الحركة في الجامعة الأميركية ببيروت، والذي ضم كوادر ستصبح رموزاً مثل عبد الرحمن النعيمي (البحرين) وسلطان أحمد عمر (اليمن) وعبد الله الأشتر (اليمن) .. الخ، فقد تفاعل للتو مع أطروحات المؤتمر، وحدث في قيادته نوع من الانشقاق، خرج بنتائجه عدد مهم من الكوادر المرتبطة بالتيار القومي التقليدي من "الحركة" .. ولم يكن ذلك ممكناً دون مبادرة رموز الصف الثاني التي حضرت المؤتمر مثل محمد كشبي ونايف حواتمة خصوصاً للاتصال مباشرة بالكوادر القيادية القاعدية واستشارتها^(٥٧).

وجهاً لوجه: مؤتمر ١٩٦٤:

عثر مؤتمر ١٩٦٤ القومي لأول مرة عن تبلور التناقضات الإيديولوجية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية ما بين جيل القيادة المؤسسة وجيل الصف الثاني في تيارين متضادين. ويصف ناسل الكبيسي أهم مؤرخ للحركة من داخلها هذا المؤتمر، بأنه نقطة انعطاف في تاريخ الحركة، طرحت فيه للمرة الأولى أفكار واتجاهات ومفاهيم تنظيمية جديدة^(٥٨) في حين يصف محسن إبراهيم حدة تناقضاته بـ "أزمة عنيفة كادت تصل بالحركة إلى الانشقاق العلي، فانتهى عن صوغ أية مواقف مشتركة معترفاً بأن الحركة تجابه "أزمة خطيرة" تتناول وجودها من

الأساس، وأنه لا بد من عقد مؤتمر آخر -خلال عام- تتقابل فيه وجهات النظر بصورة رئيسية ليصبح ممكناً الخروج بنتائج حاسمة تحدد خط سير الحركة مستقبلاً^(١١)، أما جورج حبش فيصفه بأنه "أكثر المؤتمرات التي عقدتها حركة القوميين العرب حدة. وفي هذا المؤتمر شعرنا أن داخل حركة تياران: التيار الذي يدعو إلى الالتحام بالناصرية والتيار الآخر المعارض للفكرة" ومنذ ذلك الوقت بدأت الحركة تشهد نوعاً من التناقض الحقيقي وأصبح الرفاق الذين دعوا إلى الالتحام بالناصرية وحلّ الحركة يعتبرون أنفسهم اليسار وأن القيادة المؤسسة هي اليمين .. وتمازياً لحدوث انشقاق اتفقا على الدعوة إلى مؤتمر ١٩٦٥^(١٢).

ثالثاً- "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة"

انعقد هذا المؤتمر في الأسبوع الأول من شباط ١٩٦٥- واعتبر قراراته حصيلة للحوارات الدائرة في الحركة خلال العامين السابقين^(١٣). وأنهت قراراته بشكل هادئ مواجهة مؤتمر ١٩٦٤. وقد تبنت القيادة التقليدية المؤسسة هذه القرارات، معتبرة إياها "وثيقة موحدة، ومثابة محصلة لوجهي النظر"^(١٤) على حد تعبير جورج حبش، في حين اعتبرها تيار الصف الثاني عبر صوت محسن إبراهيم بأنها تكريس نهائي لسيطرة الفريق التقدمي على الحركة، وتتوافق مع المضمون النظري والطبقي الجديد للحركة.

يُفسر محسن إبراهيم رضوخ القيادة المؤسسة هذه القرارات، بأنه كان تعبيراً عن مخرج لأزمة وجودها الذاتي يمنحها الفرصة الوحيدة والأخيرة للبقاء ضمن عالم الواجهة السياسية، فأعلنت تلك القيادة موافقتها على قرارات المؤتمر بقدر ما تراجعت نحو المعقل التنظيمي الوحيد الذي بقي تحت سلطتها، وهو فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية-الأردنية، فأحكمت قبضتها على هذا الفرع، وراحت تمارس من خلاله أفكارها الحقيقية بعد أن خرجت العروق الأخرى من تحت وصايتها التقليدية^(١٥).

كان استسلام "القيادة التقليدية المؤسسة في مؤتمر ١٩٦٥ أمام الصف الثاني، على المستوى العمقي، نتاجاً لانهايار "حركة القوميين العرب" كما صمّمها الآباء المؤسسون في الخمسينات، فأطاح المؤتمر فعلاً بالنسق القومي التقليدي للحركة. ومن هذه الزاوية تحديداً، تعادل أهمية مؤتمر ١٩٦٥ في "الحركة" أهمية المؤتمر القومي السادس (١٩٦٣) في البعث.

لقد كانت الصورة القومية التقليدية لـ "الحركة" تنهار بقدر إعادة تأسيسها وتجديدها في الفضاء الناصري، وفي ما هو الأكثر راديكالية في هذا الفضاء، أي في ناصرية عبد الناصر تمييزاً

لها عن ناصرية الناصريين التقليدية. فبين عامي ١٩٦٢ (بدء طرح الحركة لنفسها كحركة شعبية اشتراكية ديمقراطية) و ١٩٦٥ (الالتحام بالناصرية) كانت الكوادر القومية التقليدية، بما فيها عدد من قيادات الصف الأول، تغادر "الحركة" وتتساقط تنظيمياً، مفسرة ذلك على الأرجح بسيطرة "عناصر شيوعية معادية للقومية تنفذ مؤامرة لتصفية [الحركة] وإزالتها انسجاماً مع مخططات هدامة مشبوهة"^(٦٤). ولم يبقَ مثلاً من مجموعة السبعة وعشرين عضواً في فرع الحركة العراقي عشية ثورة ١٤ تموز ومن مجموعة الخمسين عضواً في فرع الحركة السوري عشية الانفصال، إلا عدد محدود للغاية، لا وزن له ولا تأثير.

وبهذا المعنى كان مؤتمر ١٩٦٥ مصادقة على الحقيقة الصلبة، وهي حقيقة انهيار 'حركة القوميين العرب' كما صممها القيادة المؤسسة، فتمثلت قرارات هذا المؤتمر تعبيراً نموذجياً عن "حركة القوميين العرب" الشابة الجديدة الناهضة من ركام الحركة القديمة وانهيارها. وتتمحور هذه القرارات بما يلي:

١- نقل مركز الثقل إلى الأقاليم:

قلب المؤتمر آلية إنتاج السلطة القيادية في "الحركة" رأساً على عقب، فقرر لأول مرة نقل مركز الثقل من القيادة القومية المركزية إلى قيادات الأقاليم، أي من المركز إلى الفروع، فأخذ بذلك شكل انقلاب قاعدي على قيادة مركزية بيروقراطية لا تعترف بدور القيادات الإقليمية والقاعدية في صنع القرار. ومن هنا أطاح المؤتمر بسطة القيادة القومية التي كانت هي كل شيء في الحركة، وحدد صلاحيتها بـ "الإسهام في إطلاق الإشارات العامة" وحسب، في حين أحال الشؤون الفكرية والسياسية والإدارية إلى الفروع، ضمن التجارب القطرية الخاصة التي تخوضها^(٦٥). أما القيادة المركزية الجديدة للحركة، فأكد المؤتمر على ضرورة تشكيلها على شكل لجنة مركزية مؤلفة من مندوبين عن الأقاليم، وفق نسبة معينة يحددها المؤتمر لكل إقليم، وانتخب أمانة عامة متفرعة لتنفيذ ما يصدر عن اللجنة المركزية^(٦٦). وقد وصف لنا عبد الله النيباري هذا الشكل التنظيمي الجديد الذي أخذته "الحركة" بشكل صائب، بأنه أقرب إلى الفيدرالية^(٦٧).

إذا افترض بالفروع أن تتمتع في إطاره باستقلال تنظيمي نسبي، وأن تُبنى المؤسسات التنظيمية لكل فرع بشكل متكامل، على مستوى المؤتمر واللجنة المركزية والمكتب السياسي ولجان الفكر والإدارة^(٦٨). ومن الطبيعي في مثل هذه الهيكلية الجديدة أن يكون المؤتمر القطري أو الإقليمي أعلى هيئة في القطر أو الإقليم، وبذلك تم تخفيف الصلاحيات المطلقة التي كان يملكها المؤتمر القومي والقيادة القومية المركزية بموجب النظام الداخلي القديم^(٦٩).

٢- انتخاب القيادات من القاعدة إلى القمة: (الديمقراطية المركزية):

كان مدور الخنوب العربي أول من أثار في المؤتمر القومي لعام ١٩٦٤، انتخاب المراتب لقيادية وفق نظرية الديمقراطية المركزية. وألح هؤلاء المدورون على حاجة الفرع اليمني لتطبيق للديمقراطية أكثر من أي فرع آخر، وشكوا من وجود عناصر في القيادة القومية المركزية تعيق خططهم الثورية المستقبلية. وفي ضوء إلحاح مندوبي الجنوب العربي وافق المؤتمر على إعادة النظر بالمبادئ التنظيمية للحركة، وتكليف قيادات الأقاليم بإعداد دراسات دقيقة عن كيفية تطبيق الديمقراطية في أجهزة الحركة^(٧٠).

أقر مؤتمر شباط ١٩٦٥ مشروع نظام داخلي جديد. كانت أبرز الملاحظات التي وجهت للنظام الداخلي القديم تقوم على أنه يرسم صورة تنفيذية إدارية للجهاز باستثناء المؤتمر، وأنه لا يبيّن حقوق الإيجابية النابتة للعضو، ويقيم العلاقات الحزبية على أساس الثقة فقط، كما أنه يحصر المسؤولية في أقلية ضئيلة، ولا يحدد الصلاحيات والواجبات، ويعاني من ثغرات شديدة.

حفل مشروع النظام الداخلي بجميع المراتب القيادية الإقليمية والمركزية، خاضعة لمؤتمراتها ومستخة منها في آن^(٧١). غير أن القيادة القومية المركزية القديمة لم تتخذ إلى حين انقراط عقدها أية خطوات فعلية لتنفيذ ذلك^(٧٢) وربما كان الفرع العراقي هو الفرع الوحيد بين فروع الحركة الذي أجرى مثل هذه الانتخابات^(٧٣)، أما بقية الفروع فلم تجر مثل هذه الانتخابات قط.

٣- الحركة الاشتراكية العربية الواحدة:

كان أهم قرار للمؤتمر القومي هو اعتبار "حركة القوميين العرب" مجرد كيان تنظيمي مرحلي في طريق ساء "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" تحت قيادة عبد الناصر. من هنا أقر المؤتمر رسالة الانفصال التنظيمي بين "الحركة" وبين عبد الناصر، بحيث يشترك عبد الناصر بشكل كامل وواضح في مناقشة كل شؤون الوجود التنظيمي الخاص بالحركة، وتقرير كافة المبادرات التي ينبغي على الحركة التحرك ضمنها على صعيد المنطقة^(٧٤).

بهذا المعنى تشكل "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" المضمون التنظيمي الإحرائي لصيغة "الالتحام بالناصرية" التي تبناها المؤتمر. وهي نوع من ترجمة حركية راديكالية أو يسارية ناصرية لما اعتبرته الحركة ناصرية عبد الناصر إزاء ناصرية الناصريين التقليدية المحكومة بعقلية وأساليب الفئات الوسطى فحدّد المؤتمر جدل الناصرية بين ما يمثله عبد الناصر والطبقات الشعبية المسحوقة باتجاه تحويل الناصرية إلى حركة اشتراكية وحدوية ذات تكوين اجتماعي كادح وبين ما تمثله التنظيمات والقيادات السياسية الناصرية من انشداد إلى مطلق حركة الطبقات الوسطى فكرباً

واجتماعياً. وأعلن المؤتمر انحياز "الحركة" إلى القطب الذي يمثل عبد الناصر والطبقات المسحوقة^(٧٥) أي ما اصططحنا على تسميته مصرية عبد الناصر اليسارية.

تتحدد إذن وظيفة "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" في البناء التنظيمي والإيديولوجي والسياسي لليسار الناصري في أداة ثورية واحدة يقودها عبد الناصر. وليس المضمون الاجتماعي الطبقي الذي تعبّر عنه هذه الحركة، في حقيقته العميقة سوى مضمون صيغة 'تحالف قوى الشعب العامل' في "الميثاق"، من هنا اعتبرت "الحركة" أن دخولها في الاتحاد الاشتراكي العربي في كل من مصر وسورية، وفي إطار الجبهة القومية في جنوب اليمن، واستعدادها للدخول ضمن الكيان الفلسطيني ومنظمة تحرير فلسطين يندرج في الأفق الاستراتيجي لتجاوز نفسها وإعادة بنائها مع القوى اليسارية الناصرية في "حركة اشتراكية عربية واحدة"^(٧٦).

ورغم أن المؤتمر كان يتصور "الحركة العربية الواحدة" بشكل أكثر راديكالية من شكل "الاتحاد الاشتراكي العربي"، فإن "الاتحاد الاشتراكي العربي" مثل له الصيغة الملموسة لشكل هذه الحركة، فافترح أن يكون اسم هذا الشكل في الأردن "الاتحاد الاشتراكي العربي" مثلاً^(٧٧).

تفسر وظيفة "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" تلك، أن المؤتمر أعلّس النهاية التاريخية للصيغة الفكرية والاجتماعية والتنظيمية التي مارس من خلالها التيار القومي القديم، على حد تعبير المؤتمر، عمله السياسي، بما في ذلك التيار القومي القديم الذي مثله 'حركة القوميين العرب'، وضرورة خوض "حركة القوميين العرب" في كل فروعها لتجارب قطرية ثورية، تُشكّل "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" أفقها الاستراتيجي^(٧٨).

من الواضح أن التأكيد على الاشتراكية في اسم "الحركة العربية الواحدة" هو بمثابة تأكيد على هويتها الطبقية اليسارية. وتتشكّل روافد "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" حسب المؤتمر من كافة القيادات السياسية القابلة للانسجام والتحرك يسارياً مع تفهم عبد الناصر لتحويل الاشتراكي الوجداني، سواء كان ذلك في مصر أم في أقطار المشرق، وحدّد المؤتمر هذه الروافد المرشحة لذلك بالجناح الناصري اليساري في سلطة عبد السلام عارف في بغداد، وبالعناصر اليسارية في سورية، وبالضباط الأحرار في الأردن، وبالتقدميين الشباب في الكيان الفلسطيني، وبما يفرره البعث من انشقاق يساري، وما يفرزه الشيوعيون من قيادات يسارية^(٧٩). وأناط المؤتمر بهذا "الحلف الثوري" مهمة استلام السلطة لسياسة كعامل موضوعي أساسي له دوره البارز في تسهيل تحول الحركة الوطنية إلى حركة ثورية قادرة على التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي الشامل^(٨٠).

وبكلام موجز كان جوهر مؤتمر ١٩٦٥ هو المراهنة على تطوير الحركة الناصرية إلى حركة اشتراكية، تتطلب قيام حزب اشتراكي عربي موحد في كل قطر، يقوم على أنقاض الحركات والأحزاب القومية والشيوعية التي اعتبرها المؤتمر تجمعات قومية قديمة مأزومة، لا خلاص لها من أزمتها وتجديد إسهامها الثوري إلا من خلال صيغة "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" المرتبطة بـ "قيادة عبد الناصر التي تمثل رأس اليسار تاريخياً"^(٨١) على حد تعبير محسن إبراهيم.

موقف عبد الناصر:

عرض وفد قيادي "حركي" مؤلف من الدكتور جورج حبش وهاني الهندي ومحسن إبراهيم في شباط ١٩٦٥ على جمال عبد الناصر قرار "حركة القوميين العرب" بـ "الالتحام بالناصرية"، وتنظيم التيار الناصري في الوطن العربي في حركة اشتراكية عربية واحدة، بحيث تصبح الناصرية حركة ثورية منظمة، تمتد فروعها في مختلف أقطار الوطن العربي، وتقود العمل الموحد. إلا أن عبد الناصر لم يُعلق كثيراً، وأحال الاقتراح إلى اجتماع يُعقد بين وفد "الحركة" وزكريا محي الدين وعلي صبري من الجانب المصري. وفي هذا الاجتماع اعترض زكريا محي الدين على المشروع "الحركي"، وأشار إلى سلبياته طارحاً عدم قدرة الجمهورية العربية المتحدة على تحمل هذه المسؤولية، مما دفع عبد الناصر في ضوء تقارير حاشيته إلى إبلاغ الوفد "الحركي" بالترتيب، والاكتفاء بالحوار والتعاون^(٨٢). وكان قادة "الحركة" لا سيما منهم ممثلو الجيل الراديكالي الناصري مثل محسن إبراهيم، سذجاً في توقعهم النجاح لهذا المشروع. إذ أن الناصرية خارج الجمهورية العربية المتحدة كانت تياراً سياسياً ولم تكن حزباً. واندماج "الحركة" بالناصرية خارج المتحدة يعني بالتالي حل "الحركة" ووضعها في يد المحابر الناصرية، وكان هذا بالفعل تفسير الأجهزة الميوقراطية الناصرية لـ "الصفقة الجديدة" مع "حركة القوميين العرب"^(٨٣).

رابعاً- الحركة الاشتراكية العربية الواحدة

من المشروع النظري إلى الترجمة العملية

شككت 'الحركة الاشتراكية العربية الواحدة' ترجمةً حركية راديكالية لدعوة تشكيل "الحركة العربية الواحدة" التي أطلقها جمال عبد الناصر خريف ١٩٦٣، إثر أحداث تموز الدامية في سورية (حركة حاسم عوان الثانية) ووقوع القطيعة الدموية ما بين 'الناصرين' و'البعثيين' في كل من سورية والعراق. ويتمثل المضمون الراديكالي للترجمة الحركية هنا في الإلحاح على الصفة الاشتراكية للحركة لعربية الواحدة، التي راهنت من خلالها الحركة على نقل الحركة الناصرية من حركة فئات وسطى على حد تعبيرها إلى حركة اشتراكية عربية

ورغم كل الجهود الفكرية والدعائية الحادة التي بُدلت من أجل تحديد مفهوم "الحركة العربية الواحدة" فإن الذين تبناها لم يعرفوا كيف يمتازون نقطة البداية إليها: اللقاء الأول^(٨٤). فطست "الحركة العربية الواحدة" من الناحية الفعلية تسمية أخرى لـ 'الاتحاد الاشتراكي العربي' في صيغته التي أقرها المؤتمر الوطني للقوى الشعبية يوم ٢١ أيار ١٩٦٢ في القاهرة. من هنا باتت العروق الفعلية بين "الحركة العربية الواحدة" و"الاتحاد الاشتراكي العربي" فروقاً لفضية أو شكية. ويمسر ذلك أن حركة القوميين العرب وهي تطرح صيغة "الحركة الاشتراكية العربية" قد اقترحت أن يكون تشكيل "اتحاد اشتراكي عربي" في الأردن إطاراً لها^(٨٥)، كما اعتبرت أن 'ندماحها' في "الاتحاد الاشتراكي العربي" في كل من سورية والعراق هو في إطار 'السلوك العملي' لصيغتها عن "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة"^(٨٦). ولا أدل على العروق الشكية ما بين صيغة "الحركة العربية الواحدة" وصيغة "الاتحاد الاشتراكي العربي" من الناحية الفعلية، وغموض الحدود المميزة ما بينهما، من أن اللجنة التحضيرية في العراق قد قامت بكل عملها على أساس إعلان تشكيل "الحركة العربية الواحدة" ثم تم في اللحظات الأخيرة الرجوع عن ذلك وإعلان تشكيل "الاتحاد الاشتراكي العربي" بدلاً منها^(٨٧). بل يذهب أمير هويدي إلى أن الاتجاه في البداية نحو إعلان "الحركة العربية الواحدة" وليس "الاتحاد الاشتراكي العربي" في العراق، كان مدفوعاً بتفادي الانتقادات التي يمكن أن توجّه إلى "الاتحاد الاشتراكي العربي" كجهاز تابع للقاهرة^(٨٨). غير أننا نعتقد أن الأمر لم يكن محكوماً بهذه المخاوف وإن أثبتت بهذه الدرجة أو تلك من بعض أوساط الفئات القومية في العراق، بقدر ما كان محكوماً بتحقيق التجانس ما بين نوع التنظيم السياسي في العراق ونوعه في مصر كي يتم الإسراع في تحقيق الوحدة ما بين البلدين.

من الواضح أن 'الحركة العربية الواحدة' هي بديل عن 'الجبهة القومية' التي بصّر ميثاق ١٧ نيسان على تشكيلها في كل من سورية والعراق. ورغم أن تشكيل 'الجبهة القومية' كان مطلباً أساسياً ومفصلياً من مطالب "حركة القوميين العرب" في كل من سورية والعراق، كما اعتُبر تشكيلها خطأً لمدى التزام البعث بنود ميثاق ١٧ نيسان، فإن "الجبهة القومية" كانت فكرة البعث أكثر منها فكرة عبد الناصر، وقد قبل بها عبد الناصر إثر إقراره خطأ فكرة حل الأحزاب، لبي ركّز عليها البعث كثيراً في معرض تحليله للانفصال.

ربما يُفسر ذلك حرص عبد الناصر على إيهام عبد السلام عارف (إنان اجتماعهما في ك ٢٤ ١٩٦٤ في القاهرة على هامش مؤتمر القمة لعربي) ضرورة استبدال صيغة "الجبهة القومية" (التي تم الإعلان عنها في ١٨ ك ٢٤ ١٩٦٤ في بغداد) بوصفها صورة ائتلافية من أضعف صور العمل السياسي، بصيغة "حركة عربية واحدة" على غرار "الاتحاد الاشتراكي العربي" في مصر، تؤخذ الاتجاهات القومية في تنظيم سياسي واحد^(٨٩). وهو ما رَحَّب به عبد السلام عارف المعادي لمفهوم "الحزبية" في العمل السياسي، وأوجد له سنداً شرعياً، مرجعه عبد الناصر لاستبدال 'الجبهة القومية' التي يحكمها مفهوم العمل الحزبي بـ "الحركة العربية الواحدة" التي يحكمها مفهوم حل الأحزاب وتشكيل تنظيم سياسي وحيد. وساعد تخطيط الأطراف التي تشكلت منها "الجبهة القومية" وعجزها عن بناء علاقات ثقة تسهّل وضع ميثاق الجبهة، على رجوع عبد السلام عارف عن "الجبهة القومية".

كان تشكيل "الجبهة القومية" في العراق تطبيقاً لما نص عليه بيان حكومة طاهر يحيى (وهي أول حكومة بعد حركة ١٨ ت ٢ ١٩٦٣ العارفية-الناصرية في العراق)، من تشكيل "جبهة قومية" تعبر عن التزام الحكومة بـ "ميثاق ١٧ نيسان" الذي كان قد نص على تشكيل هذه الجبهة. رغم أنه كان واضحاً تماماً أن ذلك الميثاق إذا ما قيُض له التطبيق فإنه سيكون ثنائياً ما بين العراق والمتحدة وليس ثلاثياً.

تم استبعاد "الشيوعي" و"البعث" و"الوطني الديمقراطي" (كامل الجادرجي) عن "الجبهة" فانحصرت أطرافها بـ "حركة القوميين العرب" و"حزب الاستقلال" و"الحزب العربي الاشتراكي" و"حركة الوحدةيين الاشتراكيين" و"الرابطة القومية" وبعض القوميين المستقيمين^(٩٠). وكانت "حركة القوميين العرب" أقوى هذه الأطراف، من هنا كانت مرشحة بحكم قوتها التنظيمية والسياسية لأن تشكل القوام الفقري لـ 'الجبهة القومية'.

أصدرت هذه الأطراف في ١٨ ك ٢٤ ١٩٦٤ بياناً يعلن عن تشكيل "الجبهة القومية" في العراق، وورد في البيان أن "الجبهة القومية" ليست بديلاً عن 'الحركة العربية الواحدة' بل تهيئة

ها، وحددت في أهدافها، إقامة وحدة حقيقية مع الجمهورية العربية المتحدة كخطوة ليلوع الوحدة العربية الشاملة، ورفض أي وحدة لا تكون الجمهورية العربية المتحدة قاعدة لها. وربما تم النص على أن "الجهة القومية" ليست بديلاً عن "الحركة العربية الواحدة" التي أطلق عليها عبد الناصر دعوتها، في ضوء الخلاف الذي نشأ ما بين هذه الأطراف. ففي حين أرادت منها بعض الأطراف صيغة نهائية تحمي وجودها التنظيمي من الانحلال، رأت "حركة القوميين العرب" التي كانت واثقة من قوتها أن "الجهة" إعاقة لقيام الحركة العربية الواحدة، وتميزت مواقف تلك الأطراف الغيورة على كياناتها "الحزبية" بفهم إصلاحي معتدل للاشتراكية في حين طرحت حركة القوميين العرب على حد تعبير أمين هويدي الشعارات الماركسية في التطبيق الاشتراكي^(٩١). ويقصد هويدي بذلك على الأرجح إلحاح "حركة القوميين العرب" على المنطور الطبقي للاشتراكية.

كان مشروع "الجهة القومية" في العراق قصير العمر، ولم يقيص له أية حياة، فلم يتمخض عنه سوى بيان أو إعلان. أما حركة القوميين العرب التي يعينها البحث هنا بشكل أساسي، فإنها قد تخلت إثر دعوة عبد الناصر لتشكيل الحركة العربية الواحدة خريف ١٩٦٣ عن مفهوم "الجهة القومية" وتنت مفهوم "الحركة العربية الواحدة".

وبذلك تحولت "حركة القوميين العرب" من مفهوم "الجهة القومية" الذي بورته نظرياً على صفحات "حرية" إبان الانفصال إلى مفهوم "الحركة العربية الواحدة". انطلقت حركة القوميين العرب في طورها القومي التقديدي من "إدانة التجربة الحزبية العربية في المشرق العربي بشكل خاص ومن الحكم عليها بالفشل"^(٩٢)، ثم أعادت بعد الانفصال النظر حديراً بإدانة مفهوم "الحزبية"، وتبنت منظوراً "عقائدياً شعبياً" له عسى حد تعابرها، يحصر حرية العمل الحزبي في الأحزاب القومية-الاشتراكية، فاعتبرت أن التعدد التنظيمي للأحزاب القومية في المشرق العربي، ليس ظاهرة عرضية مصطعة، تُعزى عن انقسامات ذات دوافع فردية وشخصية بل هي ظاهرة موضوعية، تتطلب الاعتراف بها والإقرار بشرعيتها^(٩٣). وبالتالي فإن "نظرية الأداة التنظيمية الشعبية يجب أن تُبنى في هذه الدورة من التاريخ العربي على أساس هذا التعدد .. وكل نظرية ... لا تنطلق من ملاحظة ظاهرة التعدد في تجربة التنظيم الشعبي ... إنما هي نظرية تتلخ في الفراغ ... وحتى الاتجاه الذي يربط نظرياً مصير الثورة العربية القومية لاشتراكية في النهاية بفكرة الحزب مسوق في هذه المرحلة بالذات إلى اعتبار التنظيمات والتجارب القائمة بمجموعها، الأداة الواقعية للعمل العربي الثوري"^(٩٤)، وبلورت "الحركة" الصيغة الإحرائية هذه التعددية السياسية القومية بمفهوم "الجهة القومية"، وحاولت أن تبرز في أدبياتها على أن مفهومها لـ "الجهة القومية" مبدئي يتخطى حدود الشعار السياسي المحدود. بل أنه بعد شهور

قليلة فقط من استكمال تلك البلورة النظرية لمعهوم "الجبهة القومية"، تبنت "الحركة" صيغة "الحركة العربية الواحدة" التي تنسف أهم عنصر في "الجبهة" وهو عنصر التعددية الحزبية. وكان "الاتحاد الاشتراكي العربي" في صيغته المصرية بوصفه الشكل السياسي لـ "تحالف قوى الشعب العامل" هو أقرب نموذج تنظيمي متعين ومسموس لما يمكن أن يكون عليه شكل "الحركة العربية الواحدة" تنظيمياً وإجرائياً، في إطار أفق راديكالي وتنظيم قومي شامل، ومن هنا اعتبرت "الحركة" في مؤتمر شباط ١٩٦٥ أن انخراطها في "الاتحاد الاشتراكي العربي" في كل من سورية والعراق (تموز ١٩٦٤) وفي "الجبهة القومية" في جنوب اليمن ثم استعدها للدخول ضمن الكيان الفلسطيني ومنظمة تحرير فلسطين، تجسيدا لفرضيتها حول "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة"^(٩٥).

أخذت فروع الحركة عن صيغ عملية لتحسيد شعار "الالتحام الناصري" تنظيمياً، أشكالاً متعددة ومختلفة في مصمومها. ففي العراق تم تشكيل "الحركة لاشتراكية العربية" بما سمته "الحركة" بالجناح اليساري الناصري في السسطة العارفية، أما في لبنان فأخذ شكل حوار إيديولوجي حاد على صفحات "الحرية" و"الأخبار" ما بين حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي اللبناني حول موضوع "تحديد اليسار السباني وتوحيده"، فكان الدليل لـ "وحدة اليسار" هو الانسواء في "جبهة الأحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لبنان" التي صممت كلاً من: الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الشيوعي اللبناني وحركة القوميين العرب وبعض شحصبات التيار الشهابي. وفي جنوب اليمن وافق الفريق المركزي في الحركة بعريقيه الراديكالي الناصري والتقليدي على إجراء ما يعرف (انقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦) الذي تم بموجبه دمج اجهة القومية ومنظمة تحرير الجنوب المحتل في صيغة جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل (ستتوقف عند ذلك بالتفصيل لاحقاً). وفي الساحة الفلسطينية قررت الحركة انسواء كفه تشكيلاتها الفلسطينية تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية، ودعت إلى ضماد اندماج التنظيمات الثورية الفلسطينية كافة في إطار المنظمة (ستتوقف عند ذلك لاحقاً) كما شجعت قيام "التجمع الوطني" في الأردن وانخرطت فيه. غير أن أبرز شكل متجانس إلى حد بعيد مع صيغة "الالتحام بالناصرية" تنظيمياً من خلال تشكيل "حركة اشتراكية عربية واحدة" في كل قطر، كان هو شكل "الاتحاد الاشتراكي العربي" الذي تم تشكيله في كل من سورية والعراق (تموز ١٩٦٤) وكانت الحركة طرفاً أساسياً ومركزياً فيه. إذ افترض بـ "الاتحاد الاشتراكي العربي" أن يكون صيغة شفافة ونقية لـ "الالتحام بالناصرية" كونه يتكون من اندماج مجموعات ناصرية "صرفة". فما ظروف نشأة هذا الاتحاد؟ وما موقع الحركة ومآلاتها فيه؟

خامساً - الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق وسورية

(تموز ١٩٦٤ - تموز ١٩٦٦)

أولاً - في العراق:

تم نتيجة محادثات عارف-عبد الناصر على هامش مؤتمر القمة العربي (كانون الثاني ١٩٦٤) في القاهرة، صرف النظر عن تشكيل "الجبهة القومية" والاتجاه لتشكيل "الحركة العربية الواحدة" كتنظيم سياسي وحيد يتحانس مع طبيعة التنظيم السياسي القائم في الجمهورية العربية المتحدة. وتشكلت لجنة تحضيرية مؤلفة من ١٣ عضواً، ضمت أربعة وزراء ورئيس جامعة بغداد وقوميين مستقلين وممثلين عن الأحزاب والتنظيمات القومية. وتحددت وظيفتها بإعداد مشروع القانون الأساسي لـ "الحركة العربية الواحدة" وميثاقها ونظامها الداخلي، واستغرق عمل اللجنة الفرعية المكلفة بذلك حوالي شهر (من ٨ شباط إلى ٩ نيسان ١٩٦٤)^(٩٦).

و: استفاد من تحليل الجدول الاسمي لأعضاء اللجنة التحضيرية، أنها ضمت على مستوى الأحزاب والكتل القومية ممثلين لكل من "حركة القوميين العرب" (سلام أحمد) والوحدويين الاشتراكيين الديمقراطيين (فؤاد الركابي) والحركة الوحدوية الاشتراكية (إياد سعيد ثابت) والرابطة القومية العربية (هشام الشاوي)، والحزب العربي الاشتراكي (عربي الحاح أحمد) وبقايا 'حزب الاستقلال' (عبد الستار حسين) وكتلة "الصباط القوميين" (صبحي عبد الحميد وزير الخارجية وعبد الكريم الفرحان وزير الإرشاد) وكتلة العميد عبد الهادي الراوي القومية استقيدية (عبد الهادي الراوي)^(٩٧).

أقرت لجنة فرعية عن هذه اللجنة الميثاق الذي اشتمل على ستة أبواب في وحدة الثورة العربية، وفي القومية والوحدة العربية، وفي الاشتراكية العربية، وفي الحرية والديمقراطية، وفي الحقل الدولي وفي الشؤون القطرية. وهاجم الرئيس عارف هوراً الميثاق المقترح، ووصفه بأنه ميثاق علماني، وأنه يريد اشتراكية إسلامية لا ماركسية لينينية، في الوقت نفسه الذي تكشف فيه أنه كان قد كلف في إطار مناوئاته المعهودة بشكل جانبي لجنة من بعض أساتذة الجامعة لإعداد ميثاق مواز للميثاق الذي تعده اللجنة التحضيرية، عُرف باسم "ميثاق الدكتوراة"^(٩٨).

انتحست اللجنة العامة التي ناقشت الميثاق لجنة تنفيذية للاتحاد اختارت بدورها أمانة عامة مؤبقة من عبد الكريم الفرحان (كتلة صبحي عبد الحميد) أميناً عاماً، وعبد الإله الصراوي (حركة القوميين العرب) وفؤاد الركابي (الوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون) وعبد اللطيف

الكمالي (قومي مستقل) لنتيئة لانعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الذي تقرر عقده في ١٤ تموز ١٩٦٤^(١٩).

وبغية تحقيق التحانس ما بين الاقتصاديين العراقي والمصري، عُهد بشكل سري إلى فريق من الخبراء الاقتصاديين برئاسة الدكتور خير الدين حسيب محافظ المصرف المركزي، بإعداد مشروع القرارات "الاشتراكية". وتعود فكرة اتخاذ إجراءات تكاملية اقتصادية تؤدي إلى الوحدة الاقتصادية إلى أسابيع حركة ٨ شباط الأولى، حين أعلن وزير التجارة العراقي في أوائل آذار ١٩٦٣ "أن خطة العراق الاقتصادية ستؤدي خلال زمن قصير إلى تحقيق التكامل الاقتصادي والوحدة الاقتصادية بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق"^(٢٠). ويبدو أن حسيب قد شرع منذ ذلك الوقت بإعداد مشروعه، غير أن فشل ميثاق ١٧ نيسان دفعه إلى انتظار ظروف أكثر ملائمة لتنفيذه^(٢١). ووفق قيام حركة ١٨ ت ٢ التي كان حسيب نفسه صلة الوصل ما بينها وبين عبد الناصر مثل هذه الظروف.

كانت الوظيفة السياسية لمشروع حسيب هي تحقيق "الوحدة الاقتصادية" ما بين الاقتصاديين العراقي والمصري، إذ أعلن الرئيس عبد الناصر أن على أي بلد عربي يريد الانضمام إلى مصر في وحدة عربية أن يتحول إلى دولة اشتراكية وفق المبادئ الاشتراكية العربية، وأنه يجب تصفية القوى الرجعية التي تضعف الوحدة قبل أن يصبح أي بلد عربي مهياً للوحدة^(٢٢). وقد أكد حسيب لاحقاً عام ١٩٦٥ "إن الخطوات الثابتة في السياسة الاقتصادية التي مشى عليها العراق منذ ١٤ تموز ١٩٦٤ قد حققت تقارباً كاملاً في المنهج الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة" و"بدون أدنى شك" فإن "الوحدة الاقتصادية جاهزة، والفروق البسيطة التي لا تزال موجودة، لا تذكر، وهي في طريق التلاشي"^(٢٣).

من هنا وفي إطار الوظيفة السياسية الوحدوية لمشروع حسيب، ادعى عبد السلام عارف حين أصبح متكرراً هذا المشروع ولا يدخر أي مناسبة للتوصل منه والتعريض عليه، أن هذا المشروع قد استند إلى أسباب سياسية وليس إلى أسباب اقتصادية. وإذا كان ذلك صحيحاً من الناحية الإجرائية أو الوظيفية السياسية المباشرة، فإن مشروع حسيب في العمق كان قد تم في إطار نظرية التنمية اللارأسمالية أو نظرية الطريق اللارأسمالي إلى الاشتراكية التي ازدهرت في الستينات في العالم الثالث، ومن هنا كان حسيب يشدد في إطار تلك النظرية على أن "الاشتراكية" هي الحل الوحيد لمعضلة التنمية في العراق ولتحقيق العدالة الاجتماعية. والواقع أنه بذل جهداً خاصاً كي ينتزع من عارف الموافقة على المشروع^(٢٤)، الذي كان ترجمة إجرائية أو عملية لمفهوم "الناصرية" عن "الاشتراكية".

لا أدل على وضوح الوظيفة السياسية القومية لمشروع حسيب من أن قراراته قد صدرت في اليوم نفسه الذي بدأت فيه أعمال المؤتمر العام التأسيسي للاتحاد الاشتراكي العربي في العراق، أي يوم ١٤ تموز ١٩٦٤. إذ تم بصربة واحدة تأميم كل المصارف وشركات التأمين وانتير وثلاثين مؤسسة صناعية وتجارية كبيرة، وعُهد إلى المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف اللتين يترأسهما حسيب بإدارة التأميمات ومراقبتها، واتخذت الإجراءات اللازمة لتخصيص ٢٥ بالمائة من أرباح الشركات المؤتممة للعمال والموظفين، وتمثيلهم في مجالس إدارتها. وبدافع تحقيق التجانس ما بين الاقتصاديين العراقي والمصري حرص حسيب أن يستند قانون المؤسسة الاقتصادية العراقية من قانون مثيلته المصرية مع بعض التعديلات، ودفع ذلك إلى القول بأن هذا القانون يكاد يكون مقتبساً بحرفيته من القوانين "الاشتراكية" المصادرة في الجمهورية العربية المتحدة^(١٠٥).

انعقد المؤتمر التأسيسي من ١٤ تموز ١٩٦٤ في جو صاحب، تم فيه تبادل لاتهامات والاستمرازمات وتخلته عمليات شغب، ونقد شديد للأمانة العامة. وانبثقت أربع لجان عن المؤتمر (لجنة الثورة العربية والوحدة العربية، ولجنة النظام الأساسي ولجنة الاشتراكية والديمقراطية والبنحة السياسية) وضمت كل لجنة من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ عضواً^(١٠٦).

وقاطع المؤتمر كل من "الرابطة القومية العربية" (هشام الشاوي) وكتلة العميد عبد الهادي الراوي، سبب عدم الأخذ باقتراحاتهما بإبان التعديل الوزاري الذي صدر ليلة ١٧-١٨ حزيران ١٩٦٤^(١٠٧) وكانت "الرابطة القومية" هامشية ومحدودة وضعيفة أما كتلة راوي فكانت قد صغفت كثيراً بتحجيد "حركة القوميين العرب" لعدد مهم من ضباطها، وقضّم قاعدتها من الصباط الصغار، وبذلك لم يكن لمقاطعتها وزن يذكر، مع أن بعض شخصيات "الرابطة القومية" عادت وتعاونت مع الاتحاد الاشتراكي العربي من هنا كانت المنظمات التي حلت نفسها وأعلنت اندماجها في الاتحاد الاشتراكي العربي هي: "حركة القوميين العرب" و"الحرب العربي الاشتراكي" و"الوحدويون الاشتراكيون الديمقراطيون" (فؤاد الركابي) و"حركة الوحدويين الاشتراكيين" (إياد سعيد ثابت)^(١٠٨). وخلال فترة وجيزة، انتعدت حركة الوحدويين الاشتراكيين والعربي الاشتراكي عن الاتحاد، فأصبح القوام الفقري للاتحاد مقتصرًا على كتلة الصباط القوميين وحركة القوميين العرب والمثقفين القوميين المستقلين من أمثال أديب الجادر والدكتور حير الدين حسيب، أما الركابي فكان شخصية أهم منه بكثير حركة. ويضاف إلى هؤلاء العارفيون الذين يدينون بالولاء لعارف وسبق لهم أن أعدوا "ميثاق الدكاترة"^(١٠٩). وخلال فترة قصيرة تولّت "الحركة" من خلال سلام أحمد رئاسة تحرير جريدة "الثورة العربية" الماطقة بلسان الاتحاد.

أحدث التزامن ما بين قيام الاتحاد الاشتراكي العربي والقرارات "الاشتراكية" موقفاً جديداً في الحزب الشيوعي العراقي خلال عام ١٩٦٤. إذ وضع ما يُعرف في أوساط الحزب باسم "خط آب" أو "خط حزيران-آب ١٩٦٤" تقييماً جديداً للناصرية، نظر فيه الحزب إلى مسألة الوحدة العربية في ضوء ظاهرة التطور اللارأسمالي كمحتوى تقدمي للوحدة العربية. وكان طبعياً أن يؤدي هذا التقييم الجديد إلى مباركة الحزب للجناح الناصري في حركة ١٨ ت ٢٠، الذي يقوّي خط التأميم، ويمهّد بدوره الطريق أمام العراق للتقدم في الطريق اللارأسمالي، ومن هنا تضمن الخط بشكل أو بآخر التخلي عن سياسة الاستيلاء على السلطة فيما إذا كان ممكناً لعراق أن يتطور على أساس ذلك الطريق، وثبتت إحدى منشورات الحزب موقفاً جديداً من لاتحاد الاشتراكي العربي، يقوم على التسلل إلى الاتحاد على مستوى جماهيري والنضال الإيديولوجي من داخله باتجاه الاشتراكية. مما دفع القاعدة الشيوعية التي استنكرت الخط إلى وصفه بالتوجه نحو جماعة حاكمة "أيديها ملطخة بدماء الحزب والشعب"^(١١٠). وفي هذا السياق اعتبر عزيز الحاح أن ناقر الموسوي قد كان من أبرز أقطاب الخط التحريفي لعام ١٩٦٤، خط التبعية لكتاتورية عارف والاتحاد لتذويب التنظيم الشيوعي في "الاتحاد الاشتراكي" العارفي على حد تعبيره^(١١١).

غير أن الاتحاد الاشتراكي العربي لم يكن منظمة عارفية بقدر ما عكس التناقض ما بين "القوميين" و"العارفين" سواء في داخله أم على مستوى السلطة والمجتمع. وكان خط آب مدرّكاً بشكل مكر لطبيعة التناقض في سلطة ١٨ ت ٢٠ ما بين الجناح العارفي والجناح الناصري في حين أن صفوف القاعدة الشيوعية المأخوذة بما تعرضت له من مأس إبان حكم شباط لم تستطع أن تتقبل ذلك.

كان الجناح الناصري في سلطة عارف مؤلفاً من التحالف الوثيق بين كتلة الضباط القوميين القوية والمتنفذة (كتبة صبحي عبد الحميد) وحركة القوميين العرب والمثقفين القوميين الناصريين من أمثال أديب الجادر وخير الدين حسيب الواضع الفعلي للقرارات "الاشتراكية". وقد وصف المؤتمر القومي لحركة القوميين العرب لعام ١٩٦٥ هذا الجناح بأنه الجناح الناصري اليساري في سلطة بغداد واعتبره المرتكز الأساسي لبناء الحركة الاشتراكية العربية الواحدة في العراق^(١١٢). وتشكلت من هذا الجناح عملياً "الحركة الاشتراكية العربية" عام ١٩٦٥، قبل أن تنقسم بعد النكسة إلى تنظيمين يحملان نفس الاسم أحدهما يقوده عبد الإله النصراوي وثانيهما يقوده خير الدين حسيب^(١١٣). في حين أن القوى والشخصيات القومية اليمينية التي شاركت في التحضير للاتحاد الاشتراكي العربي أو في تأسيسه، سرعان ما انتقلت إلى الجناح العارفي اليميني في سياق التناقض العارفي-القومي، مثل أحمد الحبوبي (يمثل العربي الاشتراكي) والعميد عبد الهادي

الراوي الذي ترجّح صلاته السابقة برموز الحزب الإسلامي في العراق، وشامل السامرائي عضو لجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي العربي. إذ قام هؤلاء مع ثلاثة آخرين من الوزراء العارفيين بضعوطات هائلة على عارف وعلى الأرحح بالتنسيق معه لإلغاء المؤسسة الاقتصادية، مما دفع حيدر الدين حسيب إزاء الحملة الضارية التي شنت عليه، إلى الاستقالة من رئاسة المؤسسة، ثم إلى احتدام أزمة البراز-حسيب التي لعب فيها القومي التقليدي شكري صالح زكي دوراً بارزاً^(١١٤) وهي الأزمة ما بين حكومة الدكتور عبد الرحمن البراز وبين ما سمته "حركة القوميين العرب" بالجناح المصري اليساري في السلطة. وكان حسيب دريقة هذا الجناح الأخير في مواجهة العارفيين.

أدت مقاومة الكتلة العارفية ولا سيما منها العارفين: عبد السلام وعبد الرحمن، للكتلة اليسارية الناصرية التي تشكل القوام الفعلي لـ "الاتحاد الاشتراكي العربي" إلى جعل هذا الاتحاد مجرد مسى ولافتة وحريدة مرتجع أعدادها يزيد أحياناً على المصنوع منها، كما كان يقال في معرض السخرية منها^(١١٥). وكان العارفان يتهمان هذه الكتلة علماً بعضويتها في "حركة القوميين العرب"، ويخصان بالاتهام كتلة الصباط القوميين^(١١٦) وإذا ما حذف العارفيين من "الاتحاد الاشتراكي العربي" فإن ما تبقى من قوامه القيادي المسيطر هو تحديداً ذلك الجناح الناصري اليساري. وقد مثل هذا الجناح بالنسبة لعارف نوعاً من "شر" دائم إلا أنه كان شراً لا بد منه، إذ معز عن شريكه اللدود هذا لن يجد نفسه إلا في طريق الانفراد بالسلطة، التي كانت قاعدة عارف فيها ضعيفة للغاية، ولا تعتمد - كما ساد القول يومها في بغداد - إلا على "أقلية الأقلية" بمعنى أنها لا تتمتع إلا بدعم الجزء الأصغر من السنة، الذي كانوا مجموعهم لا يشكلون أكثر من خمس السكان^(١١٧).

كانت الانقسامات الطائفية والجهوية والعشائرية ذات أساس موضوعي في النسق الفسيفسائي للمجتمع العراقي، إلا أنها لم تلعب دوراً محدداً أول في الانقسامات القوى السياسية العراقية، وكان هذا الدور حين يظهر ثانوياً. غير أن وجود شخصية مثل شخصية عبد السلام عارف تتميز بتعصبها الديني والمذهبي والعشائري والجهوي في إطار قومية تقليدية عامة، كان من شأنه أن يكون رمزاً لتوتر هذه الانقسامات. فقد افتقدت شخصية عارف لتمثيل الأبعاد الأساسية في الشخصية الوطنية العراقية، التي كان قد مثلها عبد الكريم قاسم، فكان وجود جورح حبش على رأس حركة القوميين العرب مثلاً مثاراً لاستغراب عارف أن يفقد بصارى شباب محمد^(١١٨).

وكان من شأن انفراد عارف بالسلطة بمعزل عن جناحها اليساري الناصري أن يُعزّز المضمون "الناصري" لنظامه من محتواه، وأن يفقده أحد مصادر شرعيته الايديولوجية، مثلما أنه كان سيعني توتراً في علاقاته مع القاهرة، لا سيما وأنه حدّد السياسة الخارجية للعراق كسياسة مصرية دون أي لبس.

مرّ مشهد التوتر ما بين العارفيين والقوميين بـ "بروفات" عديدة، كان محورها حرص القوميين على منع عارف من إشباع شهوته للانفراد بالسلطة، ومحاولة إرغامه على تشكيل مجلس قيادة ثورة، وافق عارف على تشكيله باليد اليمنى ثم استطاع أن يجمّده في الآن ذاته باليد اليسرى، وضغط القوميين على عارف كي يُسرّع بتنفيذ خطوات جادة للوحدة الفعلية مع الجمهورية العربية المتحدة، وهو ما أثبت عارف بشكل فح عزوفه كأسلافه عنه.

تحوّل عارف إلى أهم حصص للإجراءات "الاشتراكية" في العراق التي توخى منها القوميون^(١١٩) توفير مقومات الوحدة الاقتصادية ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. ووصل توتر هذا المشهد الانقسامى إلى ذروته بإخفاق الانقلاب الذي قامت به حركة القوميين العرب بالتعاون مع كتلة الضباط القوميين في ١٥ أيلول ١٩٦٥ والذي انتهى بانفراد عارف بالسلطة وإقصاء القوميين عنها (وهو ما ستوقف عنده لاحقاً بالتفصيل). وقد سبق هذا الانقلاب بقليل استقالة الأمين العام للاتحاد والأمين العام المساعد وعدد من أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد مما حوّلته إلى جهاز حكومي هش "تابع للسلطة"^(١٢٠). وبُعيد انسحاب الكتلة اليسارية الناصرية من "الاتحاد الاشتراكي العربي" وتركه ليواجه مصيره احكومي البائس، حاولت بعض أطراف الكتلة اليسارية الناصرية المعارضة لعارف أن تنظّم صفوفها من خلال تشكيل "التنظيم الطبيعي" اقتداءً بتشكيل التنظيم الطليعي في الاتحاد الاشتراكي المصري. وتألّفت القيادة العراقية هذا التنظيم من خير الدين حسيب وأديب الجادر وعبد الكريم العرمان، وشكّل التنظيم الطليعي لنفسه جناحاً عسكرياً^(١٢١). غير أن "الحركيين" لم ينخرطوا في هذا التنظيم، إذ كان لديهم جهازهم السري الخاص^(١٢٢).

ولكن هل حلّت "الكتلة" نفسها حين نخرطت في "الاتحاد الاشتراكي العربي"؟ يؤكد الأمين العام للاتحاد عبد الكريم فرحان أن "حركة القوميين العرب كانوا أول من حلّ نفسه فعلاً وقولاً، والتزموا بجميع قرارات اللجنة التنفيذية، وعملوا بإخلاص وصدق لباء الاتحاد الاشتراكي العربي"^(١٢٣). غير أن وثائق مؤتمر شباط القومي ١٩٦٥ لحركة القوميين العرب، تؤكد أن "الحركة" أنقّت جهازاً سرياً خاصاً، يحتفظ بتنظيم خاص ضمن الاتحاد الاشتراكي العربي^(١٢٤) كما حافظت على تنظيمها العسكري الخاص في الجيش، غير أن هذا الجهاز السري

الخاص، الذي انتقي أفراده بعناية، ضمَّ بعض الكوادر القومية والتقدمية غير "الحركية" سابقاً وكان أحد هؤلاء عضواً في قيادة الجهاز، ومثل هذا الجهاز بشكل مستقل نوعاً خاصاً من تنظيم طليعي لحركة داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، يطمح إلى استقطاب القوى القومية والتقدمية حوله، انسجاماً مع التوجه لناء "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة"^(١٢٢).

بهذا المعنى تشكلت مجموعتان "مستقلتان" عن "الاتحاد الاشتراكي العربي" هما "التنظيم الطليعي" و"الجهاز الخاص"، فما كان ممكناً لـ "الاتحاد الاشتراكي العربي" أن يبقى منه سوى اللاحقة، إلا أن هاتين المجموعتين مع كتلة صبحي عبد الحميد (الضباط القوميين) كانت مؤتلفة في الآن ذاته في إطار "الحركة الاشتراكية العربية" التي مثلت نوعاً عراقياً خاصاً متميزاً من أنواع "الحركة العربية الواحدة".

ثانياً - في سورية :

واجهت القوى "الناصرية" في سورية محنة قاسية إثر فشل حركة جاسم علوان الانقلابية (١٨ تموز ١٩٦٣)، التي تم إثرها تشييع ميثاق ١٧ نيسان رسمياً. غير أن قيام حركة ١٨ ت ٢ ١٩٦٣ في العراق واكتسابها بسرعة لمضمون "ناصري" عوضاً نسبياً عن هذه المحنة، واستحثت القوى الناصرية كي تقوم بحركة انقلابية جديدة، تكمل ما تم إنجازه في العراق، وتعيد الحياة إلى الوحدة الثلاثية. كانت الناصرية في سورية تياراً شعبياً جارفاً أكثر منها حركة حزبية منظمة. وإذا ما استثنينا "الجبهة العربية المتحدة" (الخماسي الناصري) التي كانت وجوهاً أهم من تنظيمها المحدود، وتنظيم "الاتحاد الاشتراكي العربي" في حلب الذي كان تنظيمياً محلياً أسسه المحامي نهاد الجراح، وكان أضعف بكثير من قوة التيار الشعبي الناصري في حلب، فإن من تقاسم التعبير المنظم عن التيار الشعبي الناصري هو "الحركة الوحدوية الاشتراكية" و"حركة القوميين العرب".

كانت قيادات "الوحدويين الاشتراكيين" المؤسسة برمتها بعثية، غير أن قواعدها كانت ناصرية، ووصل توسعها التنظيمي الأفقي إلى حد أنها ضمت في ذاتيتها التنظيمية حتى عموز ١٩٦٣ حوالي ٣٠,٠٠٠ عضواً، كما اعتبر إيباد سعيد ثابت في العراق "حركته الوحدوية الاشتراكية" التي كانت تنظيمياً محدوداً وصغيراً في العراق فرعاً للحركة - الأم في سورية التي أرادت أن تعيد للبعث وجهه الوحدوي بالدعوة إلى الوحدة الفورية دون قيد أو شرط مع الجمهورية العربية المتحدة بقيادة عبد الناصر^(١٢٥). غير أن "الحركة" رغم تنظيمها "الخلوي" السري، واعتمادها رسمياً لقواعد السرية، كانت فعلياً أقرب إلى "تجمع" ناصري منه إلى حزب

يستطيع العمل فعلياً تحت الأرض. وكان لفتح البعث قبيل مؤتمره القومي السادس (ت ١٩٦٣) لمحاور معها للعودة إلى الحزب، ولعودة بعض وجوهها القيادية مثل سامي الجندي إلى حزبه القديم، أثره في سسية تقييم "الحركيين" هـ، بوصفها تضع قدماً في "البعث" وقدماً أخرى في "الناصرية"، في حين أن المؤتمر القومي السادس للبعث قد قُسم الوندويين الاشتراكيين بأنه "قد ثبت نهائياً حقدهم على الحزب كما ثبت أيضاً ارتباطهم المباشر بعبء الناصر. وكانت محاولات الحزب المخلصة لإدخالهم في صفوفه، بالنسبة إلى عناصرهم القيادية مجرد تكتيك يوجهه عبد الناصر. فقد كانوا في فترات المفاوضة بينهم وبين الحرب يريدون توزيع الأدوار في العملية. وكانت بالنسبة إليهم مجرد تمثيلية. فقد قرروا أن يقسموا أنفسهم قسمين: قسم يدحل الحزب على أساس محاولة قلب الحرب من الداخل وتمسيحه، والقسم الآخر كان مقررراً به أن يبقى خارج الحزب استمراراً للتنظيم"^(١٢٦).

أما "حركة القوميين العرب" فكانت عددياً أقل من أعداد "الحركة الوندوية الاشتراكية" إلا أنها كانت أكثر قوة وتماسكاً وصلابة من الناحية التنظيمية وما لا يقاس، وكانت آفاقها جهازاً منيعاً يمكن تحريكه وتوجيهه بشكل موحد. وكان على رأس هذا الجهاز عدد من القادة الفعّالين من أمثال أسامة الهندي وسامي ضاحي، ويدين جزء أساسي من فعالية الجهاز وحيوية توسعه إلى كفاءة أسامة الهندي عضو قيادة الإقليم"^(١٢٧).

من هنا كانت "حركة القوميين العرب" من الناحية التنظيمية هي المهيأة للتفكير العملي بحركة انقلابية ترد على محنة ١٨ تموز وتقيم جسراً مع حركة ١٨ ت ٢ في العراق. وهكذا كانت "الحركة" ربيع ١٩٦٤ على موعد مع حركة انقلابية، نسقتها قيادة أسامة الهندي وسامي ضاحي للإقليم في سورية، ووجهها جورج حبش بالتنسيق مباشرة مع القاهرة من خلال هاني الهندي، الذي تم إيفاده إلى هناك هذا الغرض. وافترض بالحكومة المستقبلية أن تضم الورداء السوريين العسكريين زمن الوحدة إضافة إلى هاني الهندي وناجي ضلي. وكانت حرب الانقلاب مؤلفة من ضباط سوريين منفين في العراق سيدخلون إلى سورية عن طريق الحدود العراقية وعلنون إعادة الوحدة"^(١٢٨). ويبدو أن عميد الجو العراقي عارف عبد الرزاق رأس كتلة "الضباط القوميين" في العراق كان على صلة بهذه المحاولة الانقلابية، إذ كان شديد الحماس لتصعيد الموقف العسكري ما بين سورية والعراق بمحادث استغرافية ومهاجمات للمخافر والقرى الحدودية، يتلوها توغل عسكري في الأراضي السورية، وحينئذ تحدث انتعاضة لوححدات العسكرية التي ظلت على ولائها لعبد الناصر"^(١٢٩). غير أن المحاولة كُشفت قبل التنفيذ، وحمل بعض قياديتها الأجهزة العارفية مسؤولية تسريبها"^(١٣٠). وربما تم كشفها عن طريق الصراط البعثيين العراقيين الذين كانوا مايزالون في بعض المواقع الهامة، لاسيما منهم العقيد المظلي عد

الكريم نصرت مصطفى، أو عن غير هذا الطريق. إلا أن ما يهم هنا أنه قد "اعتقل بنتائج هذه المحاولة حوالي مئتين من الحركيين"^(١٣١).

في هذه الظروف من الضربات المهجية التي تعرضت لها "حركة القوميين العرب" أقوى تنظيم نصري من الناحية الحزبية في سورية، تم في ١٩ تموز ١٩٦٤، وبعد خمسة أيام من بدء أعمال مؤتمر "الاتحاد الاشتراكي العربي" في العراق، إصدار أربع مجموعات وحدوية لتصريح بتأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية. وكانت هذه المجموعات هي: حركة القوميين العرب، والحركة الوحدوية الاشتراكية، والجبهة العربية المتحدة، والاتحاد الاشتراكي العربي في حلب.

غير أن عدداً من أبرز الأقطاب القيادية لحركة الوحدويين الاشتراكيين في سورية، مثل قطيها في المنظمة الجوسية ذوقان قرقوط، وقطيها في اللاذقية مصطفى الحلاج وقطيها في حمص أبو النور طيارة، وقيادتها البارز المحامي إبراهيم العيسى في حلب، وأمينها العام نفسه سامي صوفان، قد عارضوا الاندماج مع حركة القوميين العرب، وفضلوا الاسحاب من الحركة أو تجميد عملهم فيها على هذا الاندماج^(١٣٢).

نعقد المؤتمر التأسيسي في بيروت وانتخب نهاد القاسم (الجبهة العربية المتحدة) رئيساً للمكتب السياسي^(١٣٣)، وافترض بالتنظيمات أن تحل نفسها وتندمج، فأعلنت حركة الوحدويين الاشتراكيين بلسان أمينها العام الرديف فايز اسماعيل حل الحركة فعلاً والاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي^(١٣٤)، كما أعلنت "حركة القوميين العرب" رسمياً ذلك، وتم تشكيل قيادة مؤقتة في الداخل للاتحاد. غير أن هذه القيادة لم تتمكن عام ١٩٦٥ من حضور المؤتمر الأول للاتحاد الاشتراكي. وفي هذا المؤتمر انتخب جاسم علوان أميناً عاماً للاتحاد، فاعتذر نهاد القاسم عن متابعة مسؤوليته^(١٣٥).

كان "الوضع الداخلي (في الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية) انفصالياً فكرياً وسياسياً"^(١٣٦). وكانت جميع الأطراف الأخرى تتحوف من "الحركيين" وتشك في صدقية حيزهم لـ "الحركة". وقد فسر ذلك لنا الدكتور عبد الرحمن عطية أحد أقطاب الاتحاد الاشتراكي يومئذ بأن الأكثر قوة من الناحية التنظيمية يخيف الأضعف، وأن الأطراف الأخرى كانت أضعف تنظيمياً من "الحركة"، ومن هنا رأت أن اندماج "الحركة" في الاتحاد كان رسمياً وليس فعلياً^(١٣٧) في حين أن عضواً "حزبياً" في قيادة الاتحاد هو ناجي الصلبي، يقول: إن عبد الناصر قد فوّض "الحركة" في أن تكون العمود الفقري للاتحاد الاشتراكي العربي، وأن تقبل من تشاء من الحركات والشخصيات الوحدوية الأخرى^(١٣٨). وبغض النظر عن مدى صحة ذلك، فإن

مثل هذا التأكيد يعكس العقيدة الوصائية التي مارستها "الحركة" على المجموعات الناصرية الأخرى، فلقد كانت فعلاً الأرقى تنظيمياً. ومن هنا ليس صحيحاً ما يذكره محسن إبراهيم من أن الحركة 'حلت' نفسها واندجبت في الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية^(١٢٩)، فـ "الحركة" لم تحل نفسها تنظيمياً قط، واستمرت كوادرها في حضور اجتماعات مزدوجة، خاصة بها وفي إطار الاتحاد في آن واحد^(١٣٠). من هنا سرعان ما انسحب الوجدويون الاشتراكيون وأعادوا بناء تنظيمهم بسرعة وخرجوا من الاتحاد الاشتراكي العربي، لينتقلوا بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ في سورية مع البعث، وليتم تمثيلهم بوزيرين كشخصيتين تقدميتين^(١٣١).

تشكّلت إبان ذلك قيادة في الداخل مستقلة عن الخارج، لعدم قدرة الخارج على القيادة، واستمر نوع من التنسيق السياسي الرمزي ما بين الطرفين. تألفت هذه القيادة من د. جمال الأناسي وناجي الضللي أحد قدامى أعضاء الحركة وعضو قيادة الاقليم واللواء السابق محمد الحراح. وقد حلّ ناجي الضللي ممثلاً للحركة في الاتحاد (إثر اعتقال أسامة المهدي عام ١٩٦٥)^(١٣٢).

حدثت خلال هذا العام الذي اعتقل فيه دينامو الحركة أسامة المهدي تحولات هامة في سورية هي التأميمات التي أُنحِت الصراع ما بين "يسار" البعث و"يمينه" وساهمت في إطار مشهد انقسامي مركب، بترحيل القيادة التاريخية وإعلان حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦. وكانت شرارة هذه الحركة قد اندلعت باعتقال مصطفى طلاس لقائد لواء في حمص محسوب على القيادة التاريخية^(١٣٣).

أربكت هذه التأميمات بشكل أو بآخر موقف المجموعة الراديكالية المسيطرة على مؤتمر شباط ١٩٦٥ لحركة القوميين العرب، إذ أثبتت هذه القرارات محد ذاتها، ورأت أنه بغض النظر عن دوافعها فإنها تفتح نظرياً أمام البعث فرصة نادرة لتحرير نفسه من العزلة القاسية التي عاشها منذ بداية حركة الثامن من آذار. وقرر المؤتمر القومي أنه إذا ما استطاع البعث أن يجعل من خطوة التأميم مدخلاً لمثل هذا التغيير الحاسم في مواقفه، فإنه سيتمكن عندئذ من تحويل نفسه إلى واحد من أبرز التجمعات القومية القديمة القادرة على تحديد إسهامها الثوري، ويصح الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية في مثل هذه الحالة، مطالباً بتأسيس علاقة إيجابية جديدة بينه وبين حكم البعث، علاقة تسير باتجاه تحقيق وحدة المعسكر الاشتراكي الوجدوي السوري - وصممه البعث - عبر طريق الحركة الاشتراكية العربية الواحدة الجديدة. غير أن المؤتمر رأى أن السلوك العملي لبعث بعد هذه القرارات لم يتغير، وبقي يطرح نفسه كديل لناصرية أولاً وفي الأساس، ولم يستطع أن يتجاوز هذه التجربة الاشتراكية البعثية الخاصة وممارسته الماشية

للحكم، ولم يغير موقفه من شعار وحدة سورية ومصر بشكل خاص^(١٤٤). من هنا ورغم العصر الجديد المتمثل بالتأميم، أكد المؤتمر على أن دولة البعث بحكم منطقتها المتعاكسة مع الناصرية في الأصل، ستبقى مهددة بأن تتحول إلى ظاهرة من ظواهر الثورة المضادة، التي تشكل خطراً على الناصرية في قيادتها وقاعدتها^(١٤٥) ووضع مؤتمر شباط القومي معياراً للتعامل مع البعث هو مدى موافقة البعث على الوحدة، واستعداده الفعلي لإنشاء علاقة إيجابية مع المعسكر الناصري^(١٤٦). ورسم المؤتمر سياسة الحركة تجاه البعث، بتأييد التأميم في حد ذاته، ورفض الانخيار إلى جانب اليمين السوري في معركته ضد البعث، وقرر إنهاء الصراع مع البعث حال تطويقه، وإرضاخه للناصرية^(١٤٧).

قيّم المؤتمر الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية إيجابياً، وعيّن الغياب التدريجي بشيخ منطق التكتلات الحزبية الذي خيم على التجربة، فهناك عمليات اندماج فعلية، تنسف فكرة الكسب الحزبي على حد تعبيره^(١٤٨). غير أن الواقع كان عكسياً تماماً وفي الزاوية المقابلة تماماً، فسم تحل الحركة تنظيمها في حين أن "الوحدويين الاشتراكيين" أعادوا بناء تنظيمهم بشكل مستقل، وتدهورت صورة "الجبهة العربية المتحدة" من الناحية التنظيمية بانسحاب بهاد القاسم.

وبهذا المعنى كانت "حركة القوميين العرب" وحدها بشكل فعلي القوة المنظمة المستقلة التي تشكل حزباً داخل الحزب، أي تنظيمياً مستقلاً داخل "الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية".

الانسحاب من الاتحاد الاشتراكي العربي

من "الالتحام بالناصرية" إلى استقلال "اليسار الناصري"

كان الالتحام بالناصرية يعني من الناحية الإجرائية وضع الحركة في قبضة الأجهزة الأمنية المصرية التي كانت تدير العمل العربي. وكان الراديكاليون "الحركيون" قد طرحوا الاندماج التام بينهم وبين عبد الناصر وإزالة أي مظهر من مظاهر الاستقلال التنظيمي عنه، من دون أن يفتنوا إلى ذلك الوجه المزدوج في الناصرية أي الوجه البيروقراطي والشعبي في آن. وكان زكريا عي الدين نائب عبد الناصر أكثر حكمة من الراديكاليين الشباب، حين رفض صيغة الاندماج وفضل عليها التنسيق والتعاون، إذ حدث ما توقعه عي الدين تماماً، وهو انفجار أخطر تناقض ما بين "الحركة" والجهاز البيروقراطي الناصري، من خلال ما بات يسمى في أديبات "الحركة" تقليدياً بـ "انقلاب يناير ١٩٦٦" داخل "الجبهة القومية"، وفرض "دمج قسري" لها مع "منظمة

تحرير الجنوب المحتل" (ستتوقف عند ذلك لاحقاً بالتفصيل). إذ جُمّد نايف حواتمة مثلاً نشاطه القيادي وأُخذ يعمل بشكل مستقل مع الفروع^(١٤١) في حين تمرد قادة الداخل في "الجهة القومية" على قرار الدمج، أما فرع الحركة في شمال اليمن الذي عانى كثيراً من تسلط أجهزة صلاح نصر الأسمية، فقطع في كانون الثاني ١٩٦٦، وبتأثير هذا الانقلاب روابطه بهائياً مع القيادة المركزية (الوحدة التنفيذية القومية للحركة)، وأُخذ ينسّق مع كوادرات الصف الثاني في قواعد "الجهة القومية" في "الداخل"^(١٤٢). أما في المروع الخليجية للحركة ولاسيما فرعها المهم في البحرين، فقد كان الاتجاه طاعياً لتشكيل قيادة مستقلة للجزيرة العربية والخليج، إلا أنه بسبب وجود عضو في الأمانة العامة من البحرين هو عبد الرحمن كمال تم الحفاظ على روابط "شككية" مع القيادة المركزية ومقرها القيادي في الكويت، في الوقت نفسه الذي حدثت فيه تشققات كبرى في تنظيم الحركة الخليجية^(١٤٣). وفي الكويت نفسها أخذت النشريات الداخلية للحركة، تشير إلى أنه قد "نفشت في صفوف التنظيم روحية تحريض لا نقد الآخرين من الأعضاء، وقد اتخذ التحريض طريقة خطيرة بعيدة عن روح الحركة وسلوكها"^(١٤٤). وفي العراق أصبحت القطيعة نهائية ما بين "الحركة" ونظام عارف إثر إحقاق انقلاب الحركة الأول ضد عبد السلام عارف في ١٥ أيلول ١٩٦٥، وإثر إحقاق انقلاب ٣٠ حزيران ١٩٦٦ الذي كان صبحي عبد الحميد عضو المكتب السياسي لـ "الحركة الاشتراكية العربية" من أبرز مسّقيه وقادته^(١٤٥).

في هذا السياق الذي فقدت فيه "الحركة" وحدتها وتماسكها التنظيميين. وتحوّل فيه "الالتحام بالناصرية" إلى ارتطام بأجهزتها البيروقراطية الأمية وسياساته، كما تمخضت ترجمته التنظيمية "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" إلى تشققات وتمردات وعصيانا تنظيمية سياسية داخل الحركة، عقدت اللجنة التنفيذية القومية للحركة في تموز ١٩٦٦ اجتماعاً راجعت فيه شعار "الالتحام بالناصرية" وما آل إليه فعلياً، وخرج الاجتماع بنتائج من أهمها:

١- ضرورة التمييز في تحليل الحركة الناصرية بين فصائلها وقواها المختلفة: أي التمييز بين ممسّكين بالأجهزة البيروقراطية البورجوازية وامتداداتها الطبقية والإيديولوجية والتنظيمية في المنطقة العربية، وبين "يسارها" ممسّكين بالعناصر والقوى التقدمية المتواجدة ضمن التيار الناصري.

٢- ضرورة انتهاج اليسار الناصري خط "استقلال" إيديولوجي وسياسي وتنظيمي يحرره من تسلط اليمن ويربطه بالجمهورية الناصرية العريضة من ناحية، وبقيادة عبد الصاصر التي تمثل رأس اليسار تاريخياً من ناحية ثانية.

٣- ويزترتب على ذلك أن تخرج حركة القوميين العرب من الاتحادات الاشتراكية العربية التي دخلتها في سورية والعراق وأن تتوجه في كبل منطقة المشرق العربي وجهة جديدة تستهدف هذه المرة الالتحام سياسياً وتنظيماً بالجيوب التقدمية ضمن التيار الناصري، والافتتاح على جماهيره وتوثيق الارتباط بقيادة عبد الناصر دون المرور عبر الأجهزة الميروقراطية البورجوازية التي اعتبرت حركة القوميين العرب مسؤولة عن الأزمة التكوينية التي تعانيها الناصرية^(١٥٤).

ومما يدعو للعجب أن "الحركة" كانت تعتقد بإمكانية تجاوز الأجهزة الميروقراطية الناصرية والتواصل المباشر مع عبد الناصر من دون أن تتأثر علاقتها الودية مع عبد الناصر^(١٥٥). مع أن هذه الأجهزة مرجع عبد الناصر الفعلي في علاقته بالحركة^(١٥٦). وقد ترجم محمد كشلي تلك الإمكانيات نظرياً في سلسلة مقالات، حملت عنوان "نقد التجربة الناصرية"، وبشرها خلال شهري آب وأيلول في مجلة "الحرية"، ووضعت عبد الناصر فوق نظامه الميوقراطي^(١٥٧).

انسحبت "حركة القوميين العرب" إذن بنتائج قرار اللجنة التنفيذية القومية (في تموز ١٩٦٦) من الاتحاد الاشتراكي في العراق وسورية. وكان هذا القرار بالنسبة للعراق مصادقة على واقع انسحاب قائم منذ أواسط عام ١٩٦٥، أما بالنسبة لسورية فكان يعني إحراج "الحركة" - التي لم "تندمج" إلا شكلياً - من الاتحاد. وردت قيادة الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية على ذلك بعقد مؤتمر لفصل "حركة القوميين العرب" من الاتحاد، ولم يحضر ممثلو الحركة المؤتمر، فاعتبر تعيينهم فصلاً لهم^(١٥٨).

أما في الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، فكان مؤتمر شباط القومي ١٩٦٥ الذي تنسّى "الالتحام بالناصرية" والاندماج فيها، قد دمج نواته الحركية المصرية الصغيرة في الاتحاد الاشتراكي، وتم مفاخرة عبد الناصر بأمر هذه النواة وتحديد موقع عمل لها في الاتحاد الاشتراكي العربي، إلا أن الأجهزة الأمنية المصرية، قامت بعد فترة وجيزة باعتقال أحد أعضاء هذه النواة، وانهت في تقرير رفعته لعبد الناصر، "الحركيين" المصريين. بعبارة اتصالاتهم بـ "حركة القوميين العرب" وبأمرهم على النظام. واعتبر عبد الناصر ذلك قضية كادت تنسف كل علاقاته بالحركة، لولا إعادة التحقيق الذي انتهى إلى نتائج مخالفة^(١٥٩). ولقد كانت وظيفة هذا الاعتقال واضحة، وتحددت في اصطلاح معطيات تؤثر العلاقة ما بين عبد الناصر والحركة وترشحها للنسف، وهو ما كاد يحدث بالفعل.

خلال هذا التغير الجذري لسياسة "الحركة" من الاندماج بالناصرية إلى تأكيد حط الاستقلال التنظيمي والسياسي والإيديولوجي عن أجهزتها والالتحام بعبد الناصر فقط بوصفه رأس اليسار تاريخياً، والوهم بإمكانية وضع عبد الناصر فوق هذه الأجهزة، عمّت الطبعات

الماركسية اليسارية غير المُسَفِّتة في كل فروع الحركة. من الماركسية الأسبوية إلى أفكار الثورة الفيتنامية والظاهرة "الغيفارية" في أمريكا اللاتينية، إضافة لدروتسكية والماوية ومؤلفات لبين والاشتراكية التيتوية. وأصبحت الحركة نوعاً من "بابل" ماركسية تعج بمحتف اللغات الماركسية غير المُسَفِّتة ووصل الأمر مثلاً في سورية إلى حد تكون أنصار لـ "الميشية"^(١٦٠). كما تغيّر المهاج الثقفي الداخلي جذرياً، فحتى في الكويت نفسها التي كانت تحكمها قيادة وصفها الراديكاليون على الدوام بقيادة بعينة، كان المهاج الثقفي يتضمن دراسة كتب عن حرب العصابات والتجربة الصينية والاشتراكية التيتوية والأسبوية والبيان الشيوعي وكتب ماو تسي تونغ وبعض كتب لبين إضافة إلى كتاب نُور عبد الملك "مصر مجتمع بينه العسكريون"^(١٦١).

وفي ١٤ تشرين الأول ١٩٦٦ تدهورت العلاقات ما بين 'الحركة' والأجهزة الناصرية في جنوب اليمن وشماله، من خلال انسحاب الجبهة القومية علناً وتحت ضغط قادة العدائين من "جبهة التحرير" التي شكلتها المحاربات المصرية، وتوقفت كل مساعدة من جانب الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية^(١٦٢).

ورغم استمرار اللقاءات ما بين بعض قيادات 'الحركة' وعبد الناصر^(١٦٣)، فإنه خلال الأشهر القليلة التي تست انسحاب الجبهة القومية من جبهة التحرير، ومع حلول العام ١٩٦٧، كانت علاقة الحركة مع عبد الناصر قد تدهورت إلى حد متدن جداً^(١٦٤) لتكون الأمة العربية في ٥ حزيران أمام كارثة النكبة الثانية التي تم سُميت باسم النكسة.

هوامش الفصل الرابع

- (١) حرب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي السادس، (كرس رسمي) ص ٣٣
- (٢) محاصر مخادعات الوحدة، (بشرها رياض صه)، مطابع در الكفاح، بيروت، ١٩٦٣، ص ٨٢-٨٣
- (٣) قارن مثلاً برأي د سامي الجدي، البعث، دار النهار، بيروت، ١٩٦٩، ص ١٤٠
- (٤) حرب البعث العربي الاشتراكي، القيادة لقومية، بعض المطلقات الطرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس، ص ٧٧، مصعة القيادة القومية، دمشق- تموز ١٩٨٢.
- (٥) هم لعدم محس إبراهيم، والصلاب. الحكم درورة (فلسطيني) وثبت لمهايني (سوري) ومصطفى بيصون (لبناني) وعمر فاضل (ابن معزب عربي في الكامبيرون). مقابلة في ١١/٣/١٩٩٦ مع جورج حبش بدمشق.
- (٦) قارن بهاني الهندي، أورده حنا بباطو في: العراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاز، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، بيروت، ١٩٩٢، ص ٣٤٤
- (٧) حكيم لثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (حوار مؤاد مصر)، منشورات هادي لايت، لندن، ط ١، ١٩٨٣، ص ٧٤
- (٨) محس إبراهيم، أورده بامل الكيسي، حركة القوميين العرب، تعريف: ندرة، الحصري الكيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٥، ص ١٢٦-١٢٧
- (٩) مقابلة في ٢/٢/١٩٩٥ مع محمد كشلي في بيروت
- (١٠) حكيم لثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤-٧٥.
- (١١) د. ويد قريها، الأسس الاجتماعية السياسية لنمو الحركة القومية العربية المعاصرة في لمشرق العربي، عنة المستقل العربي، العدد رقم ٦، آذار ١٩٧٩، بيروت ص ٦٨
- (١٢) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي. قارن بمحس إبراهيم، لماذا مصمة الاشتراكيين لسايبين؟ حركة القوميين العرب من العنشة إلى العاصرة، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٠، ص ٥٠
- (١٣) قارن بـ حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام، (تقرير داخلي) ص ٢١
- (١٤) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي.
- (١٥) مقابلة مع مصدر لم يربع ذكر اسمه، وكان هو صاحب هذا الاقتراح.
- (١٦) محس إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، منشورات حركة القوميين العرب، دون دار نشر، ١٩٦٢
- (١٧) محس إبراهيم، مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري، منشورات دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦٣
- (١٨) إبراهيم، في الديمقراطية والثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٥١-٥٢
- (١٩) إبراهيم، المصدر السابق، ص ٥٠
- (٢٠) قارن بـ إبراهيم، المصدر السابق، ص ٢٠٠.
- (٢١) إبراهيم، المصدر السابق، ص ٥٤.
- (٢٢) إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٨
- (٢٣) إبراهيم، المصدر السابق، ص ٥٠.
- (٢٤) إبراهيم، المصدر السابق، ص ١٣٧-١٣٨
- (٢٥) إبراهيم، لماذا مصطمة الاشتراكيين لسايبين؟، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨-٤٩ في حين يشتر الدكتور جورج حبش إلى أن محمد كشلي ودايف حوتمة لم يحصر هذا المؤتمر، وحصر أول اجتماع قيادي موسع مؤتمر عام ١٩٦٣، حكيم لثورة،

مصدر سبق ذكره، ص ٧٣ وفي مقابلة شخصية تمت بتاريخ ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع نايف حوائجة أكد لنا حوائجة أن مؤتمر أدار نيسان القومي ١٩٦٣، كان أول مؤتمر قيادي يحضره أما محمد كشلي فقد أضافنا في مقابلة شخصية تمت معه في ٢ / ٢ / ١٩٩٥ بيروت أن محس إبراهيم كان يومئذ حذراً بطرح ما يدور داخل جدران القيادة القومية ولا يتكلم إلا بما هو عام كما أنه لم يتم توقيع عدد من أعضاء الجليل الجديد إلى اللجنة التنفيذية إلا في العام ١٩٦٣ قرار بالكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٢٦) قدر برأي هامي الهدي، أورده الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٢٧) الميثاق وقانون الاتحاد الاشتراكي، الدر القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٢، ص ٦١.

(٢٨) حركة القوميين العرب، الدراسة التحليلية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩.

(٢٩) المصدر السابق، ص ٢٣.

(٣٠) المصدر السابق، الصفحة نفسها.

(٣١) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٣٢) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧.

(٣٣) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي ومقابلة في ١٩ / ٢ / ١٩٩٦ مع أسامة العربي في بيروت.

(٣٤) حكيم الثورة، ص ٧٦.

(٣٥) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٣٦) مقابلة في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع نايف حوائجة في دمشق.

(٣٧) قرار ب حكيم الثورة، ص ٧٦ مقابلات شخصية في فترات متباينة مع نايف حوائجة وعبد الإله الصراوي ومحمد كشلي.

(٣٨) حكم الثورة، ص ٧٦ قرار إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، ص ٥١.

(٣٩) إبراهيم، المصدر السابق، ص ٥١.

(٤٠) د فلاح عبد الله المدبرس، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، دار قرطاس، الكويت، ط ١، ١٩٩٤، ص ٣٩.

(٤١) الميثاق، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٤٢) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي.

(٤٣) علي ناصر الدين، قصة العرب، منشورات عويدات بيروت، ط ٣، ١٩٦٣، ص ٤٣.

(٤٤) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (مؤتمر شاطئ ١٩٦٥)، ص ٤٩.

(٤٥) حكيم الثورة، ص ٨٩.

(٤٦) أشار إلى ذلك محمد كشلي في مقابلتنا له، مقابلة سبق ذكرها.

(٤٧) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٨٧.

(٤٨) مقابلة مع حبش سبق ذكرها.

(٤٩) حكيم لثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.

(٥٠) محس إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩.

(٥١) مقابلة سبق ذكرها مع نايف حوائجة.

(٥٢) الكيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٥٣) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٥٤) عاري عبد الرحمن القصبي، شقة الحرية، دار الرئيس، لندن، ط ١، ١٩٥٤، ص ٥٧٨.

(٥٥) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشلي كان كشلي مودع القيادة القومية وتحديد مودع جورج حبش لشرح ما تم في المؤتمر من وجهة "الحركة" في الأردن، متقبلوه بواجب الصبغة التقليدي لا أكثر وعلى مصطلح صاهر، وأبشروا له عدم موافقتهم على ما تم.

(٥٦) مقابلة سبق ذكرها مع حوامة

(٥٧) مقابلة في ١٨ / ١٠ / ١٩٩٥ مع عبد الرحمن عيسى في دمشق.

(٥٨) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

(٥٩) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٦٠) حكيم الثورة، ص ٧٧ قارن ب. ميتي باؤوميكي، المحبة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، دار التقدم موسكو، ط ١، ١٩٨٤، ص ١٢٦. ويذكر باؤوميكي خطأ أن القيادة التقديرية انصهرت في مؤتمر بني نبي وجهة نظر الراديكاليين

(٦١) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (مؤتمر شباط ١٩٦٥)، ص ٩

(٦٢) حكيم الثورة، ص ٧٧-٧٨.

(٦٣) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ مصدر سبق ذكره، ص ٥٢-٥٤.

(٦٤) قارن بإبراهيم، المصدر السابق، ص ٥١-٥٢.

(٦٥) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٦٦) المصدر السابق، ص ٥٢.

(٦٧) مقابلة في ١٠ / ١٢ / ١٩٩٥ مع عبد الله البياري في الكويت.

(٦٨) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٦٩) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ مصدر سبق ذكره، ص ٥٣.

(٧٠) قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٧١) حركة القوميين العرب، مشروع النظام الدخلي (شرة داخلية).

(٧٢) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

(٧٣) مقابلة في ٢٦ / ١ / ١٩٩٦ مع عبد الإله نصراري في دمشق وبيروت

(٧٤) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، ص ٤٨-٤٩.

(٧٥) المصدر السابق، ص ١٧-١٨.

(٧٦) المصدر السابق، ص ٢ و ١٧. قارن محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥-٥٦.

(٧٧) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.

(٧٨) المصدر السابق، ص ١٢.

(٧٩) المصدر السابق، ص ٤٦-٤٧-٤٨.

(٨٠) المصدر السابق، ص ١٦.

(٨١) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

(٨٢) قارن شهادة جورج حبش في حكم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣-٩٤-٩٥ بشهادة محسن إبراهيم التي أوردها الكبيسي في حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

(٨٣) قارن بالكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١١١.

(٨٤) د عصمت سيف الدولة، وحدة القوى العربية التقدمية، دار الطليعة، ط ١، ١٩٦٨ بيروت، ص ٦٢.

(٨٥) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي لحركة، ص ٣٥.

- (٨٦) المصدر السابق، ص ٢
- (٨٧) عبد الكريم فرحان، تجربة السلطة في العراق ١٩٦٣-١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٣، ص ١٨٢.
- (٨٨) هويدي، كت سفيراً في العراق (١٩٥٨-١٩٦٨) (مذكرات)، دار الرافد، لندن، ط ١، ١٩٩٤، ص ١٨٢.
- (٨٩) حميد حدوري، العراق، الجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ط ١، ١٩٧٤، ص ٣٠٢. قارن بهويدي: كت سفيراً في العراق، ص ١٨١. حيث بين هويدي الذي كان حاضراً للقاء ما بين عبد الناصر وعارف بحري النقاش وما يخصه من اتفاق الرجوع عن فكرة "الجهة القومية".
- (٩٠) الفرحان، حصاد الثورة، ص ١٣٧.
- (٩١) قارن بهويدي، كت سفيراً في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٧-١٨٠.
- (٩٢) الدراسة التحضيرية التي قدمها التقرير العام للحركة، تقييم عام، ص ٤ (١٩٦٢).
- (٩٣) قارن بهويدي، محسن إبراهيم، مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري، منشورات دار الفكر الجديد، بيروت، ١٩٦٣، ص ١١٥-١١٧.
- (٩٤) إبراهيم، المصدر السابق، ص ١١٩-١٢٠.
- (٩٥) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (شباط ١٩٦٥)، ص ٢.
- (٩٦) هويدي، كت سفيراً في العراق، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٢-١٨٣. قارن بالفرحان، حصاد ثورة، مصدر سبق ذكره، ص ١٨٣-١٨٢.
- (٩٧) هذا ما يستفاد من تحليل جدول الأسماء الذي نشره هويدي، المصدر السابق، ص ١٨٢.
- (٩٨) قارن هويدي، ص ١٨٣، بالفرحان، ص ١٣٨.
- (٩٩) الفرحان، ص ١٣٨-١٣٩. قارن بهويدي ص ١٨٦.
- (١٠٠) شكري صالح ركي حورير التجارة العراقية، الطبعة، عدد ٢١، تاريخ ٦ مارس ١٩٩٦، ص ١. أصبح ركي لاحقاً من ألد خصوم القرارات الاشتراكية، ولم يدخر وسعاً لاتحاد أي إجراء يعيقها ويدفع للعودة عنها.
- (١٠١) حدوري، العراق الجمهوري، ص ٣١٣. قارن بهويدي، كت سفيراً في العراق، ص ١٩٦.
- (١٠٢) حدوري، المصدر السابق، ص ٣١٢-٣١٥.
- (١٠٣) أورده ياسر هوارى في الأسبوع العربي، عدد ٣٢١، السنة السابعة، لثاني ٢ آب ١٩٦٥، ص ١٤.
- (١٠٤) حدوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣١٢-٣١١.
- (١٠٥) بطاطو، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٥. قارن مع حدوري، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣-٣١٥. مع عبد الكريم الفرحان، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤-١٤٥. مع تفصيلات أمين هويدي، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦-٢١٩.
- (١٠٦) الفرحان، ص ١٣٩. قارن بهويدي ص ١٨٦-١٨٧.
- (١٠٧) هويدي، ص ١٨٦.
- (١٠٨) الكبسي، حركة القوميين العرب، ص ١١٠. أما هويدي فيذكر أن حركة الوجدانيين الاشتراكيين قد قاصعت المؤتمر ولم تشارك فيه، ص ١٨٦. في حين يؤكد الفرحان مشاركة الحركة في أول مؤتمر وإعلانها حل نفسها ص ١٣٩. كما أن البيان الذي أعلن قيام الاتحاد الاشتراكي يشب مشاركة الوجدانيين.
- (١٠٩) مقابلة في ٢٦ / ١ / ١٩٦٦ مع عبد الإله الصراوي.
- (١١٠) انظر التفاصيل عند بطاطو: مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٠-٣٥٢ و ٣٥٨.
- (١١١) د. عزيز الحاح، مع الأعمى، صفحات من تاريخ الشيوعية في العراق بين ١٩٥٨ و ١٩٦٧، المؤسسة لعربيه لندر ساب والنشر، بيروت، ص ٢، ١٩٩٤، ص ١٧٣.
- (١١٢) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، ص ٢٣.
- (١١٣) هويدي، ص ١٩٩. قارن بالفرحان، ص ١٤٥.

- (١١٤) فيصل حسون، مصرع المشعر، الركن عبد السلام عارف، دار المحكمة، ط١، ١٩٩٥، لندن، ص١٩.
- (١١٦) قارن مثلاً طلب عبد الرحمن عارف من عبد الكريم المرحان أن يقسم بشره أنه ليس عضواً في حركة القوميين العرب، المرحان ص١٤١-١٤٢ وعوقف العقيد الركن محمد مجيد من الأسماء التي رشحها المرحان بوصفه أميناً عاماً للاحاد الاشتراكي العربي، حين وصف هذه الأسماء بأنها من القوميين العرب، المصدر السابق ص١٤٢، كد مجيد معاون رفعت الحاح سري من أقطاب كتلة الصباط القوميين إلا أنه يبدولوجياً في الموقف من الاشتراكية والحرية أقرب إلى المعارضة.
- قارن ب: اتهام عبد السلام عارف للوزراء المستقيلين من حكومة طاهر يحيى عام ١٩٦٥ بأبهم حريون أعضاء في حركة القوميين العرب، من حديث عارف لياسر هوارتي في: الأسبوع العربي، عدد ٣٢١، ١٢ آب ١٩٦٥.
- (١١٧) بطاوص، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٦.
- (١١٨) مقابلة في ١٩٩٥/٨/٢٤ مع جهاد صاحي في صوء حوار بينه وبين عبد السلام عارف.
- (١١٩) المرحان، مصدر سبق ذكره، ص١٨٥.
- (١٢٠) المصدر السابق، ص١٨٦ ١٨٧.
- (١٢١) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي.
- (١٢٢) المرحان، مصدر سبق ذكره، ص١٤٠.
- (١٢٣) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، مصدر سبق ذكره، ص٢٥.
- (١٢٤) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي.
- (١٢٥) مقابلة في ١٩٩٥/١٠/٢٠ مع فايز اسماعيل في حلب.
- (١٢٦) حرب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مقررات المؤتمر القومي لسادس، ص٣٣ ٣٤.
- (١٢٧) مقابلة في ١٩٩٦/٤/٤ مع سامي ضاحي في دمشق.
- (١٢٨) مقابلة في ١٩٩٥/١٢/٧ مع ناجي الصلبي في حلب.
- (١٢٩) المرحان، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.
- (١٣٠) مصدر م برعب ذكر اسمه.
- (١٣١) مقابلة سبق ذكرها مع سامي صاحي.
- (١٣٢) مقابلة في ١٩٩٥/٨/٢٧ مع فوزي إبراهيم في حلب.
- (١٣٣) محمد الجراح، مفعات المعارضة السورية، (مقابلة)، تمام البراري، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط١، ١٩٩٤، ص٢٢٤.
- (١٣٤) مقابلة سبق ذكرها مع فايز اسماعيل.
- (١٣٥) الجراح، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٤.
- (١٣٦) الجراح، المصدر السابق، ص٢٢٦.
- (١٣٧) مقابلة في ١٩٩٥/٩/٩ مع د عبد الرحمن عطية في حلب.
- (١٣٨) مقابلة في ١٩٩٥/١٢/٧ مع ناجي الصلبي.
- (١٣٩) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين السائرين؟ مصدر سبق ذكره، ص٧٥.
- (١٤٠) مقابلة سبق ذكرها مع سامي ضاحي عضو قيادة الإقليم يومئذ. ومقابلات متعددة مع فتحي كيتكانلي وساجي الصلبي، ومع عدد من أعضاء الخلايا والروابط يومئذ.
- (١٤١) مقابلة سبق ذكرها مع فايز اسماعيل ومقابلة سبق ذكرها مع موري إبراهيم.
- (١٤٢) الجراح، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٥-٢٢٦ ومقابلة سبق ذكرها مع الصلبي.
- (١٤٣) سيف الررار، التجربة المرة، سلسلة الأعمال العسكرية والسياسية، ج٢، مؤسسة منيف الررار للدراسات القومية، ط١ ١٩٨٦، ص١٦٦-١٦٧.

- (١٤٤) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، ص ٢٦.
- (١٤٥) المصدر السابق، ص ٢٨.
- (١٤٦) المصدر السابق، ص ٢٩.
- (١٤٧) المصدر السابق ص ٣١-٣٢.
- (١٤٨) المصدر السابق، ص ٤٨.
- (١٤٩) مقابلة سبق ذكرها مع نايف حواتمة.
- (١٥٠) ناؤوميكين، الجبهة القومية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨-١٢٩.
- (١٥١) مقابلة في ١٨/١٠/١٩٩٥ مع عبد الرحمن نعيم.
- (١٥٢) حركة القوميين العرب، الشرة الداخلية، العدد الخامس، ٥ أكتوبر ١٩٦٥ (الكويت).
- (١٥٣) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي.
- (١٥٤) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، ص ٧٦-٧٧.
- (١٥٥) الكبيسي، المصدر السابق ص ١١٣.
- (١٥٦) قارل بالوقائع التي يوردها حش في حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢ و ٩٤ و ٩٧-٩٨-٩٩ و ١٠٤-١٠٥.
- (١٥٧) مقابلة سبق ذكرها مع محمد كشفي قارن بإبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.
- (١٥٨) البواء محمد لجراح، منعات المعارضة السورية (مقابلة)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦.
- (١٥٩) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٤-١٠٥.
- (١٦٠) مقابلة سبق ذكرها مع سامي ضاحي.
- (١٦١) قائمة كتب المظالعة في، الشرة الداخلية، العدد التاسع، ٤ إبريل ١٩٦٦.
- (١٦٢) ناؤوميكين، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧.
- (١٦٣) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٥.
- (١٦٤) الكبيسي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣.

الفصل الخامس

انقلابات حركة القوميين العرب

-العراق نموذجاً-

لقد بدأت حركة القوميين العرب أول ما نشأت كحركة هدائية، تؤمن بأسلوب "حديد والنار" لاستعادة فلسطين "طاهرة مطهرة من أي يهودي". ومن هنا كانت ولادتها الأصلية انقلابية عنفية، وحافظت طوال طورها القومي التقليدي في الخمسينات على عبادة اطقوس شبه العسكرية. وحلال هذا الطور لم تنقطع عن مصالبتها بتجنيد عرب فلسطين في احيوش العربية ووضعهم في خطوط المواجهة، وتطبيق نظام "الفتوة" على أساء "الزاحين" في المدارس. غير أن الجيوش العربية بعيد النكبة مباشرة التفتت إلى معاقبة السياسيين، وأخذت تتسييس بوضوح، وينشأ فيها كتل من ضباط ساسة، أو من ساسة بري الضباط على عرار عمودج "النصايط الأحرار" في مصر.

وربما كان تنظيم "الضباط الأحرار" في الجيش الأردني الذي شكله اليعث^(١)، أول تنظيم عسكري ميسس جذب اهتمام "الحركة" فأحرزت اتصالاً به، غير أن هذا الاتصال لم يصل إلى حد التجديد^(٢). وإثر الخراط "الحركة" في الأردن بعيد انقلاب نيسان ١٩٥٧ الذي أطاح فيه الملك بحكومة النابلسي الوطنية، اندفعت "الحركة" في سلسلة أعمال عنفية، أدت إلى تقديم شبانها وعلى رأسهم الدكتور وديع حدد عضو قيادتها المؤسسة أما المحاكم العرفية. ووجدت "الحركة" إبان ذلك في معسكرات العقيد عبد الحميد السراج رئيس الشعبة الثانية في الجيش السوري، ملاذاً للتدريب والتزود بالسلاح. وأثبت هذا الملاذ أهميته في كفاءة الدور العسكري الذي اضطلع به "الحركيون" إبان محاولة إسقاط حكم كميل شمعون في لبنان عام ١٩٥٨.

غير أن أول قرار رسمي له "الحركة" في العمل تنظيمياً داخل الجيش، كان هو قرار المؤعر القومي لعام ١٩٥٨. وكان هذا القرار على ما يبدو مرتبطاً بالتوسع المفاجئ لصراع الحركة

العراقي بعيد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق مباشرة، حيث تم توجيه قيادة اقليم العراق إلى العمل لتنظيمي في الجيش وتكوين دراع عسكري حركي خاص^(٣).

ورغم أن "الحركة" تمكنت لاحقاً من تحديد عدد من الضباط في اليمن ولفار وسورية وربما في السعودية، فإن تنظيمها العسكري لم يحقق نجاحاً في أي مكان كما حققه في العراق. إذ تمكنت هنا في العراق من تشكيل تنظيم عسكري خلوي كامل العضوية في "الحركة" ومن تأطير أبرز الكتل العسكرية القومية في الجيش العراقي. وقد أشار لنا نايف حواتمة دينامو فرع الحركة العراقي من الناحية الفعلية، إلى أن قيادة الإقليم قد جمعت ما بين العمل الحزبي الجماهيري وبين العمل العسكري، وكانت لها صلات وتحالفات وثيقة بكتل الضباط القوميين^(٤). إن الحضور السياسي لمؤسسة العسكرية العراقية قديم قدم تأسيس الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١، إلا أن الحديد في هذا الحضور بعيد ثورة ١٤ تموز وإقصاء عبد السلام عارف في أيلول ١٩٥٨ عن السلطة، هو بروز صراع قطبي حاد داخلها ما بين اتجاه "قومي" واتجاه "عراقي" لم تشهد المؤسسة العسكرية المشرقية مثيلاً له.

وفي سياق هذا الصراع تمكنت "حركة القوميين العرب" من إيجاد موطئ قدم مكنية في الجيش العراقي، ووضعها ذلك على الخارطة السياسية بقوة بقدر ما ورطها في سلسلة من المؤامرات والانقلابات الفاشلة. ومن هذا المنظور يمكن القول إن تاريخ حركة القوميين العرب العراقي هو تاريخ انقلابات، بحكم أن فرعها العراقي كان الفرع الوحيد الذي تمكن بشكل مبكر من رزع أضرار عسكرية في الجيش، وإقامة تحالفات وثيقة مع كتلة القومية.

كانت الكتلتان العسكريتان القوميتان اللتان جذبتهما حركة القوميين العرب من بين الكتل العسكرية الأخرى في الجيش العراقي، هما كتلتا "الضباط القوميين" (صبحي عبد الحميد) وكتلة العميد عبد الهادي الراوي-المقدم جابر حسن حداد القومية المحافظة.

"كتلة الراوي-حداد القومية" المحاذية

كانت القاعدة الأساسية للكتلة المؤلفة من عدد مهم من الضباط الصغار. وقد انجذب الضباط الصغار إليها، نتيجة عوامل عديدة، يأتي في مقدمتها رفض العميد الراوي حين كان عضواً في محكمة الشعب لقرار إعدام الزعيم ناصم الطبقجلي ورفع الحاج سري ورفاقهما بنتائج حركة عبد الوهاب الشواف (٨ آذار ١٩٥٩) في الموصل. وكان العميد الراوي بسبب شخصيته المحبوبة والجذابة والمهادنة وصدقته في تحدي قاسم مدار استقطاب عدد مهم من

الصباط الصغار، في حين أن جابر حسن حداد تميز بروحه العملية المادية والماشيرة، وأهله ذلك إلى أن يكون القلب العملي لكنة الراوي ومهمازها الدائم.

تمكّنت "الحركة" من استيعاب جابر حسن حداد في إطارها السياسي دون إطارها التنظيمي. وبكلام آخر لم يكن حداد عضواً منتسباً بل أقرب إلى ما يسمى بتعابير الحركة عضواً مرتبطاً أي لا تنطبق عليه الواجبات التنظيمية التقليدية المطلوبة من العضو المنتسب، غير أن هذا الشكل من العلاقة لم يجمع أن تكون نوعيتها من نفس نوعية العضو المنتسب، فكان "حركياً" بمعنى ما^(٢). كانت العلاقة بجابر حسن حداد تعني العلاقة بكتلة الراوي نفسها، وتمكين الحركة من نسج علاقة وثيقة مع قاعدتها المؤلفة من الضباط الصغار. من هنا سرعان ما تمكّنت "الحركة" من قضم هذه القاعدة وتنظيم عدد منها في تنظيمها العسكري الخلوي. ويشير أحد أولئك الضباط إلى أن لاسحاب من كتلة الراوي والانتظام في الحركة، قد تم إثـر تكشف البرنامج الإسلامي الخفي لكتلة الراوي حداد. وطبقاً لهذا المصدر فإن هذا البرنامج كان يقوم على المبادئ التالية:

١- دستورنا القرآن.

٢- لا يصلح آخر المسلمين إلا ما صلح أوهم.

٣- أن يوافق العلماء المسلمون في العراق والجمهورية العربية المتحدة على الوحدة ما بين القطرين^(٣).

وإذا لم يتأكد خلاف ذلك فإن هذا يعني افتراض نوع من العلاقة الخفية ما بين قيادة هذه الكتلة و"الحزب الإسلامي" الذي نشط علناً عام ١٩٦٠ في العراق. وما يفترض هذه العلاقة هو التطابق ما بين برنامج كتلة الراوي البعيد وبرنامج احزب الإسلامي، ووجود أحد الضباط البارزين المنظمين في حزب التحرير الإسلامي في إطار كتلة الراوي وهو محمد فرج الذي أعده البعث بعد عودته إلى السلطة عام ١٩٦٨. ومعنى آخر فإن برنامج كتلة الراوي هو برنامج الحزب الإسلامي نفسه. غير أنه لم يتم استقطاب الضباط الصغار على قاعدته بل على قاعدة إسقاط قاسم والشيوعيين. التي شكلت قاسماً مشتركاً بين كل من يشملهم مصطلح "القوميين" من بعثيين وقوميين وإسلاميين في مواجهة القاسمين والشيوعيين والوطنيين الديقراطيين. وكانت السمة العامة للشرائح العسكرية العليا من الكتل القومية تقليدياً سمة إسلامية محافظة تمتزج فيها العروبة بالإسلام^(٤).

كان "الحزب الإسلامي" العراقي فرعاً من فروع حزب "الاخوان المسلمين". وأخذ يمارس نشاطه بصورة ملحوظة قبل ثورة تموز، ولاسيما في الموصل بزعامة عبد الله النعمة الشخصية

الدينية المرموقة في تلك المدينة. ومن الموصل انتشر "الإسلاميون" حتى بلغت دعايتهم العاصمة بغداد ومطقة الفرات ولاسيما الرمادي، موطن قبيلة الحُميلة التي قدم منها الكثير من الحوود والرتاء والضباط في اللواء العشرين الذي قاده عبد السلام عارف صبيحة يوم ١٤ تموز في بغداد. غير أن العنصر الجديد في هذا الحزب عن أشقائه من فروع الاخوان المسلمين هو ضمه للشيعة والسنة معاً، من هنا قدم الحزب الإسلامي طلب ترخيصه في ٢٢ شباط ١٩٦٠ باسم **الجهتهد الأكبر للشيعة السيد محسن الحكيم** وبصفته راعياً للحزب^(٨). ورغم أن مرلة اعلماء قد تراجعحت ولم يعد الناس يهتمون كثيراً بأقوالهم كما كان الأمر قبل عقود حمت. فإذ فتاوى شيوع الحرب الإسلامي قد أفادت اليمين و"زيتت" عجلات الحملة ضد الشيوعيين. فقد أصدر الشيخ مرتضى الياسين في النجف يوم ٣ نيسان ١٩٦٠ فتوى نشرها في جريدة "الفيحاء" الناطقة بلسان الحرب الإسلامي أعلن فيها الشيخ أن "لائتساء إلى الحزب الشيوعي أو تقديم الدعم له من أكبر الأثام التي يستكرها الدين" وفي الشهر نفسه، وفي النجف أيضاً، أعلن ميرزا مهدي الشيرازي أن صلاة المسلمين الذين يعتنقون الشيوعية وصومهم "غير مقبول" وعاد الشيرازي في حزيران وأكد عدم الجواز شرعياً لشراء اللحم من لحام يؤمن بالشيوعية، وأنه لا يجوز للشباب ندي يحمل هذه القناعات أن يرث أباه.

تمتع الحزب الإسلامي تبعاً لذلك بارتباطات مع ضباط أقوياء. ومثل يميناً متطرفاً وعمد تجار الموصل المحافظون، إلى استتجار عصابات من الأوغاد المخترفين (القبضايات) لقتل الشيوعيين وتهجيرهم من بيوتهم ومن الأحياء التي يقطنون فيها^(٩).

وبهذا المعنى من المحتمل كثيراً الارتباط الوثيق ما بين كتلة الراوي-حداد والحزب الإسلامي. غير أن علاقة "الحركة" مع هذه الكتلة لم تقم على أساس تبنيها الخفي غير المعلن والمحصور عملياً بين عدد من ضباطها الأساسيين لأفكار الحزب الإسلامي الإيديولوجية، بل كان مبنياً على عدائتها الشرس لقاسم وللشيوعيين ولكل من في إطارهم، واستعدادها لدائم للعمل والمبادرة. وربما يفسر ذلك التقاء "الطرفين" ببعضهما في الطريق الدمي لإسقاط قاسم والشيوعيين، إذ لم يكن السبق القومي التقليدي لـ "حركة القوميين العرب" يستمر كتلة الراوي كما يستفزها النسق الاشتراكي والطبقي والعلماني في أفكار البعث، في الآن ذاته الذي كانت فيه كتلة الراوي بالنسبة لـ "الحركة" هي الكتلة الأساسية الفعالة التي طلت بمنأى عن البعث، إذ تحالف الضباط القوميون (كتلة صبحي عبد الحميد) لفترة مع البعث. ومعنى آخر وجدت الحركة قبيل الانفصال الدرب السالك أمامها في الكتل التي لم يستطع البعث شذها وجديها إليه. ولم تستطع الحركة تبعاً لذلك أن تجتذب كتلة "الضباط القوميين" وتشذها إليها إلا بعد

انشقاق "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" (حوالي تشرين الأول ١٩٦١) إلى لجنتين "قومية" (ناصرية) و "بعثية".

١- محاول اغتيال قاسم: (٢٥ شباط ١٩٦٣):

كانت أهم مؤامرة انقلابية سبقتها "حركة القوميين العرب": هي مؤامرة ٢٥ شباط ١٩٦٣ "أول أيام عيد الفطر"، حيث تقرر اغتيال قاسم في نادي الضباط إبان استقباله للمعائدين. ويدّو أن "الحركة" من خلال قياديتها الشابين البارزين نايف حواتمة وباسل الكبيسي، قد اتصلت بمحمل الكتل العسكرية القومية في الجيش في وقت واحد، كل على انفراد، فاتفقت مع كتلة اللواء الركن عبد العزيز العقيلي الموصية الصغيرة، ومع كتلة "الصباط القوميين" (صبحي عبد الحميد) المهمة، وكتلة العميد الراوي-المقدم حداد.

طبقاً لمصادر كتلة صبحي عبد الحميد فإن خطة "الحركة" اعتمدت على كتلة "الصباط القوميين"، وكان فريق الاغتيال بأمره الرئيس الأول الركن فاروق صري عبد القادر^(١)، إلا أنه طبقاً لمصادر كتلة الراوي-حداد الداخلية، فإن فريق الاغتيال كان مؤلفاً من عشرة صباط صغار، جميعهم من كتلة الراوي-حداد وتولى تدريبهم على العملية المقدم جابر حسن حداد نفسه. غير أن هذه المصادر تشير في الآن ذاته إلى أنه تم الاتصال بكتلة صبحي عبد الحميد وإحاطتها علماً بالعملية من قبيل تنسيق الجهد^(٢).

ومهما يكن الأمر، فإن "الحركة" حددت ٢٥ شباط موعداً للعملية، وهو اليوم نفسه الذي كان البعث قد قرره موعداً لعمليته^(٣). من المؤكد أنه لم يكن هناك تنسيق مسبق ما بين "الحركة" و"البعث" إلا أن الموعد الذي قرره البعث قد تسرب على الأرجح، فحددت الحركة موعداً لها، لضمان نجاح العملية وتسييد الضربة ضد قاسم من أكثر من جهة ولاستباق البعث في السيطرة على السلطة.

ولم يكن الشيوعيون بغافلين عن ذلك، فحذروا قاسم رغم كل الضربات التي كالمها لهم، من تهديدات "عملاء الاميرالية"، واستتبع ذلك إحالة قاسم لعدد من الضباط القوميين إلى التقاعد في ٦ ك ٢١ ١٩٦٣، كان من أبرزهم بالنسبة لـ "الحركة" المقدم جابر حسن حداد نفسه^(٤) كما اعتقل نايف حواتمة دينامو الفرع العراقي، ولم يفرج عنه إلا صبيحة يوم ٨ شباط ١٩٦٣ بتهمة اشتراكه في مؤامرة ضد نظام قاسم^(٥). ويعني ذلك أن إجراءات قاسم منعت عملياً قلب العملية "الحركية" إلا أنها لم تمس قلب عملية "البعث" الذي استمر بالعمل إلى أن وجه قاسم له ضربة قاسية باعتقال علي صالح السعدي الأمين القطري والمقدم صالح مهدي عماش أحد الأطراف الأساسية في العملية يوم ٣ و ٤ شباط وعدد آخر من الضباط. واستتحت

عفلق قيادة قطر العراق ابعثية كي تعجل بتمفيذ العملية، وأن المحاطرة تكمن في التأجيل وليس في التعجيل، وأكد أن أي تأجيل سيعني تسلّم عبد الناصر للعراق وسيطرته عليه، وقار بأن ذلك كارثة على الحزب في لعراق وسورية^(١٥). وكانت مدهمة قاسم لمقر قيادة العملية ونصّها لكمين فيه قد دفعت القادة الضمقاء لتعجيل في العملية، مهما كانت النتائج، وهكذا وقعت حركة ٨ شاط قبل حوالي أسبوعين من الموعد المقرر ها في خططي "حركة القوميين العرب" و"البعث".

محاولة إسقاط البعث: مؤامرة ٢٥ أيار ١٩٦٣:

رغم أن أنباء عن حسم البعث لتمديد ساعة الصفر وتعجيله بالانقلاب مهما كانت النتائج، معترضاً ضمناً في ضوء اتفاق التفاهم الضمني ما بين "البعثيين" و"القوميين" سياسياً وعسكرياً بدعم كل طرف للطرف الآخر حال قيامه بانقلابه، قد تسربت إلى "القوميين"، إلا أن تسربها كان غامضاً وعجل قيام البعث بانقلابه فعياً من عدم توفير وقت كافٍ لاتضاح حقيقة نواياه، ففاجأ انقلابه "القوميين"، وبشكل خاص ضباطهم، الذين التحقوا لتو بمسى لإذاعة وأدار العقيد الركن محمد مجيد أحد أبرز ضباطهم، المعركة عند مبنى وزارة الدفاع^(١٦) كما قتل ضابطهم المقدم إبراهيم جاسم التكريتي قائد كتيبة الدبابات في معسكر الرشيد إبان تحركه لاجدة الانقلاب برصاص أحد مساعدي قاسم^(١٧). وفيما بعد بقليل نسبت "حركة القوميين العرب" دوراً مباشراً محتفناً لكل من عميد الجو عارف عبد الرزاق والعميد عبد الهادي الراوي في الانقلاب.

غير أن البعث بحكم وجود الضباط القوميين والتحاقهم الفوري بالإذاعة ومشاركتهم الفعلية في تأمين السيطرة على الموقف وإكمالها، وحاجته لرتبهم الكبيرة، اضطر للاعتماد عليهم فكلمهم عنانصب عسكرية حساسة، في قيادة الفرق وفي هيئة الأركان وفي الطيران، في حين م يحصل العميد عبد الهادي الراوي وكننته على أي موقع مهم. وحين باشر البعث شكلياً اتصالاته لتشكيل "الجبهة القومية" مصراً بشكل مسبق على استبعاد "حركة القوميين العرب" منها، كان لابد لهاتين اكتلتين السياسية (حركة القوميين العرب) والعسكرية (كتلة الراوي) أن تنسقا العمل من جديد لإسقاط البعث ومنع افراده بالسلطة، في سياق الصراع الضاري الذي نشأ ما بين "القوميين" و"البعثيين" بعد توقيع ميثاق ١٧ نيسان والذي حللناه سابقاً بالتفصيل.

كان القوام العسكري للمؤامرة مؤلفاً من تنظيم الحركة الذي كانت قوته الأساسية موصلية، ومن تنظيم العميد الراوي، ولم يكن لكثلة الضباط القوميين علاقة بالأمرة، إذ كانوا من الساحة الفعلية شركاء لـ "البعث" في استتباب الانقلاب وتولوا مفاصل هامة. أما المسبق

السياسي لهذه المؤامرة فكان قيادة إقليم العراق التي أخذت موافقة القيادة المركزية على تنفيذ العملية. وكان من شأن نجاح العملية أن يطوق "البعث" في سورية، إن لم يتم إخراجه فعلياً من السلطة. إلا أن أجهزة عني صالح السعدي التي كانت تتابع أنفاس "الحركيين" وصاغت كتمة الراوي الدين استبعدتهم عن السلطة، تمكنت من وضع يدها على العملية، وإحباطها وهي في طور الخطة.

وكان السبب المباشر لذلك هو تسريب أحد الضباط الحركيين الأساسيين في الخطة وهو القيب عبد الرحيم العاني (كان سلام أحمد مسؤولاً عنه) للمؤامرة إلى أحد الضباط المرتططين به فردياً عامل الصداقة الشخصية الوثيقة، فوشى هذا الضابط بالمؤامرة، وسرعان ما تم اعتقال القيب العاني، ونتائج إرغامه على الاعتراف بأطراف الخطة التي كان قائداً أساسياً فيها، اعتقل القوام الأساسي والعسكري للعمية، في حين اختفى القادة الآخرون تحت الأرض^(١٨). أما سلام أحمد فاضطر للجوء إلى مكتب الملحق العسكري في السفارة المصرية بـبغداد، غير أن فهمي هويدي طرده خارج السفارة، ليتم اعتقاله على طريق بغداد-البصرة ويتعرض لتعذيب وحشي سيؤثر بشكل حاسم عليه. وانتهت "الحركة" رسمياً بتخطيط المؤامرة في الوقت الذي نفت فيه ذلك واعتبرته ضربة استباقية موجهة ضد القوميين. غير أن الخطة كانت حقيقية، وقامت على إلقاء منصب رئيس الجمهورية مما دفع عبد السلام عارف لاحقاً إلى اعتبار نفسه هدفاً - "الحركيين"، وروعي في التشكيلة الحكومية التي رتبها قيادة الإقليم أن تكون تشكيلة جبهو قومية، تمثل البعثيين الناصريين المنشقين (فؤاد الركابي وإياد سعيد ثابت) وجزب الاستقلال القديم (عبد الستار علي حسين) والعربي الاشتراكي (عبد الرزاق شبيب) والرابطة القومية (هشام الشاوي) في حين يتولى العميد عبد الهادي الراوي وزارة الدفاع وسلام أحمد وزارة الخارجية وباسل الكبيسي حقيبة أخرى. وتم تعيين الشيخ محمد مهدي كبة رئيس حزب الاستقلال القديم رئيساً للحكومة، وهذا الحزب رغم الوهن الذي أصابه وحوّله إلى شخصيات كان وريت نادي المثني وحركة رشيد عالي الكيلاني التحررية عام ١٩٤١.

وإذا كان البعث قد تمكن من التخلص من "الحركة" ومن كتلة "الراوي"، فإنه كان أمام مواجهة داخلية عاتية ما بين جناحي السعدي وحازم جواد-طالب شبيب من جهة، في صل وجود قبلة كتلة "الضباط القوميين" المتوافقين وقتياً مع عبد السلام عارف، والذين دعموا جناح جواد- شبيب ضد السعدي بأمل استغلال التناقضات ما بينهما والتخلص من الجناحين معاً. وقد استغلت "حركة القوميين العرب" ذلك، وحاولت من جهتها أن تعيد الاتصال بعارف وبالضباط القوميين وبالوزراء القوميين غير البعثيين لتأجيج التناقضات، فتمخض عن مشهد الصراع المعروف بين جناحي البعث من جهة وبين البعث وحلفائه القوميين المشاركين في

السلطة من جهة ثانية، وبصوء أخضر من جمال عبد الناصر معه إسقاط البعث في حركة ١٨ ت ١٩٦٣، واضطرار عارف للاعتماد على كتلة "الصباط القوميين" وعلى "حركة القوميين العرب" في سلطته الجديدة.

كانت "حركة القوميين العرب" على علم مسبق بحركة ١٨ ت ١٩٦٣، فعادت كوادرها العراقية من بيروت إلى العراق عن طريق الكويت وبمساعدة الحركيين الكويتيين^(٢١). وحلال فترة وجيزة للغاية، ولاسيما حين تم الشروع بتشكيل لجان "الاتحاد الاشتراكي العربي" (٨ شباط ١٩٦٣)، تحولت كتلة "الصباط القوميين" (صبحي عبد الحميد) إلى أقوى حليف عسكري لحركة في العراق. ودعت منهجية التحالف الوثيق ما بينهما عبد السلام عارف إلى التعامل مع كتلة صبحي عبد الحميد بوصفها كتلة منظمة في "حركة القوميين العرب"^(٢٢).

صعفت خلال هذه الفترة الصلة بين كتلة العميد عبد الهادي الراوي وحركة القوميين العرب، إذ تمكنت "الحركة" من سرقة عدد مهم من قاعدة الصباط الصغار الموالية له، وكان عدد مهم من هؤلاء الصباط قد حسموا مصير علاقتهم بكتلة الراوي وأنهوها حين تم مفاسحتهم ببرنامحها الإسلامي الخفي^(٢٣)، كما أن بروز فرع الحركة العراقي كفرع اشتراكي عربي لا علاقة له بحركة القوميين العرب التقليدية القديمة سوى الاسم كان يستفز المشاعر الإيديولوجية التقليدية والمحافظ للعميد الراوي. وفي الوقت نفسه كان قد توضح تحلي "الحركة" عن كتلة الراوي وتوجهها للتحالف مع كتلة صبحي عبد الحميد "الناصرية"، مما دفع الراوي إلى البحث عن حلفاء سياسيين جدد له، فحاول في أواسط أيار ١٩٦٣ أن يتبنى إباد سعيد ثابت (البعثي المنشق) وهشام الشاوي (القومي المتطرف من الرابطة القومية) ويضغط لتمثيلهما في التعديل الحكومي المقرر، مثلما بنى جسوراً وثيقة ما بين كتلته وكتلة اللواء عبد العزيز العقيقي الموصلية، وطالب بتمثيل العقيلي في الحكومة. وكان الراوي قد وضع شرطاً لمشاركته في الحكم وهو إعادة كتلته من الصباط الذين أحيلوا للتقاعد، إلا أنه لم يتم الاستجابة إلى أي طلب من طلباته العسكرية أم السياسية، فامتنع عن حضور اجتماعات اللجنة التحضيرية للاتحاد الاشتراكي العربي وسافر إلى القاهرة مدعياً العلاج.

وحين عاد العميد عبد الهادي الراوي إلى بغداد، حاول عبد السلام عارف أن يستوعب الراوي ويرضيه، فعين الراوي وزيراً كما عين جابر حسن حداد محافظاً لكربلاء. ومما لاشك فيه أن الراوي كان من الناحية الإيديولوجية أقرب بكثير إلى العارفين منه إلى القوميين (كتلة صبحي عبد الحميد وحركة القوميين) الذين أصبحت أفكارهم اشتراكية، وأخذوا يطرحون من موقع القوة الجديد الذي حازوه، الوحدة الفورية ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة،

وصورة تحقيق التجانس السياسي والاقتصادي ما بين العراق ومصر والتمهيد لذلك. بتأسيس اتحاد اشتراكي عربي وتطبيق القرارات "الاشتراكية" في حين كان الراوي ميالاً إلى أن تكون كمسألة الوحدة مرهونة بمباركة العملاء المسلمين في العراق ومصر بشكل مُسقٍ. والتقت نزعة الراوي الإرجائية لمسألة الوحدة وحذره الفعلي منها مع نزعة الكتلة العارفية التي أصبحت عدوة لدودة لمسألة الوحدة عملياً. ومن هنا حين احتدم الصراع ما بين "القوميين" (صباطاً وحركة قوميين) والكتلة العارفية اليمينية حول مصر "المؤسسة الاقتصادية" التي اضطلعت بالإشراف على عملية التحويل الاشتراكي، فإن الراوي انضم دون تردد إلى الكتلة العارفية، ووقع على مذكرة تطالب بإلغاء المؤسسة الاقتصادية أو تجريدتها من صلاحياتها^(٢٣).

بهذا المعنى، يمس القول إن علاقة قد انقطعت ما بين كتلة الراوي و"حركة القوميين العرب"، في حين تحالفت "الحركة" بشكل تام مع كتلة "الضباط القوميين". فكيف نشأت هذه الكتلة؟ وما نوعية تحالفها مع الحركة؟ وما أبرز الوقائع لاسيما الانفلاقية منها المرتبطة بهذا التحالف؟.

ثانياً - كتلة "الضباط القوميين"

تعود كتلة "لصباط القوميين" بشكها الذي عرفته الحياة العسكرية والسياسية العراقية بعد حركة ١٨ ت ١٩٦٣ إلى انشقاق "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" في ١ ت ١٩٦١، إلى لجنتين "قومية" و"بعثية". فكيف تشكلت هذه اللجنة وانشقت؟ وما نوعية علاقتها بتنظيم "الصباط الأحرار".

١- اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار وتشكل "الضباط القوميين":

تشكلت هذه اللجنة على الأرجح أول ما تشكلت، إثر إعدام عبد الكريم قاسم (في ٢٠ أيلول ١٩٥٩) للعقيد رفعت الحاج سري ورفاقه، أي أنها تشكلت في حدود نهاية أيلول - أوائل تشرين الأول ١٩٥٩^(٢٤). واعتبرت هذه اللجنة نفسها كما يشير اسمها ورثاً "قومياً" لتنظيم "الضباط الأحرار" الذي كان الحاج سري أول مؤسس له. فقد كان جميع أعضائها من الضباط الأحرار^(٢٥). وكان أحدهم وهو العقيد الركن عبد الكريم فرحان الذي سيتواتر ذكر اسمه لاحقاً في البحث، عضواً في اللجنة العليا للتنظيم، كما كان حمزة أعضاء منهم أعضاء في "اللجنة الاحتياطية العليا للضباط الأحرار"^(٢٦).

تشكلت اللجنة الأخيرة في ظل نفوذ رفعت الحاج سري، وكان ملاكها الحلوي يقترب من ثمانين صابطاً صغيراً، تقودهم لجنة قيادية مؤلفة من تسعة ضباط. وقد انضمت هذه اللجنة في

تشرين الثاني ١٩٥٧ إلى الحركة الرئيسية في التنظيم، وتم اعتبارها "لجنة احتياطية" لـ "اللجنة العليا". نظراً لحذر "اللجنة الأساسية" من اندفاع "اللجنة الاحتياطية" فإن العلاقة ما بين اللجنتين اتصفت بالتوتر، إلى درجة رفض "اللجنة العليا" حضور مندوبين عن "اللجنة الاحتياطية" في اجتماعاتها. وفي هذا السياق المتوتر وجدت "اللجنة الاحتياطية" نفسها قريبة من العقيد المقدم والجسور عبد السلام عارف الذي كان يتميز مثلها باستعجال "الثورة". فعمل هذا الأخير منذ أيار ١٩٥٨ كصلة وصل بينها وبين "اللجنة العليا"^(٢٧).

أعاد الحاج سري بالاعتماد على "اللجنة الاحتياطية" بشكل أساسي بناء تنظيم "الضباط الأحرار" في شباط ١٩٥٩، وكون فريق عمل من ثلاثة من الضباط هم العقيد الركن عدنان عبد الجليل والعقيد الركن محمد مجيد والرئيس الأول الركن صبحي عبد الحميد للعمل على اغتيال قاسم في وزارة الدفاع^(٢٨) والاستيلاء عليها، فالذي يستولي على وزارة الدفاع يستولي على السلطة. وبهذا المعنى يمكن دون أي تردد اعتبار "اللجنة القومية العليا" الأساسية ورثاً مباشراً لتنظيم الحاج سري واستمراراً به، ولكن في سياق انقسام "اللجنة العليا" الأساسية للضباط الأحرار إلى قوميين وعراقويين.

وبعية تحقيق التماسك التنظيمي وإيجاد قوة سياسية قومية داعمة في مواجهة الدعم الشيوعي لـ "عراقوية" قاسم. التقت "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" بالبعث الذي كان يومئذ أهم قوة "قومية" مواجهة للحزب الشيوعي العراقي. فانضم عدد منها إلى "البعث" وأصبح عدد أعضاء اللجنة "البعثيين" (٨ من ١٠). وكان من بين هؤلاء الذين أصبحوا بعثيين بالاسم نزولاً عند رغبة صالح عمّاش اثنان من أبرز كتلة "الضباط القوميين" لاحقاً هما: العقيد الركن عبد الكريم فرحان والمقدم الركن صبحي عبد الحميد.

إلا أنه إثر انسحاب "حركة القوميين العرب" من "الجبهة القومية" مع "البعث" في العراق، نتائج توقيع البطار-الحواراني على وثيقة الانفصال، انشقت "اللجنة القومية العليا للضباط الأحرار" إلى لجنتين "قومية" و"بعثية"^(٢٩). غير أنه نشأ اتفاق تفاهم ضمني ما بينهما، يقضي بدعم أي طرفٍ للطرف الآخر حال قيامه بعمل ما صدق قاسم. وكان اتفاق التفاهم هذا تويهاً ملطفاً للشكوك والاتهامات المتبادلة ما بين اللجنتين، فتم تفسيره عملياً بمسارعة أي طرف لنجدة الطرف الآخر كي لا يستأثر وحده بدست السلطة^(٣٠). وقد وازى اتفاق التفاهم هذا ما بين اللجنتين "القومية" و"البعثية"، اتفاق تفاهم ما بين أعضاء من القيادتين القوميتين لبعث وحركة القوميين العرب، على ضرورة استمرار التنسيق والعمل ضد قاسم رغم انهيار "الجبهة

القومية^(٣٢). إذ كان انسحاب "الحركة" من "الجبهة القومية" في العراق رغبة مصرية أكثر منه قراراً حركياً^(٣٣)، فلم يكن هناك أي خاص عراقي لقيادتي القطر الحركية والبعثية يدفع إلى ذلك.

ضمّت الدحنة القيادية لـ "الضباط القوميين" أحد عشر ضابطاً^(٣٤)، بينهم خمسة ضباط من أعضاء الدحنة السابقة المنشقة إلى "قوميين" (ناصرين) و"بعثيين"، كانوا من المعاونين الأساسيين لرفعت الحاج سري مؤسس تنظيم الضباط الأحرار في الجيش العراقي. وعُرفت هذه الكتلة تقليدياً باسم "كتلة صبحي عبد الحميد".

كان صبحي عبد الحميد نموذجاً مثقف أو لسياسي بزي صابط. ولد عام ١٩٢٤ في مدينة بغداد في أسرة عربية سنية، وكان نسياً لعائلة القصاب البغدادية التي خرج منها أكثر من عصور في الحركة، وترتبط هذه العائلة الأخيرة بصلات عائلية مع عائلة باسل الكبيسي الذي يعتبر من أقدم أعضاء حركة القوميين العرب. ويشير ذلك إلى نوعية العلاقات العائلية المتداخلة داخل العلاقات التحالفية ما بين شخصيات الحركة والضباط القوميين. وكان والد صبحي عبد الحميد صابطاً في الجيش. فورث صبحي مهنة أبيه، وعمل يُعيد ثورة تموز ضابط ركن في وزارة الدفاع، ثم كان من أبرز معاوني رفعت الحاج سري لدى إعادة نائه لتنظيم الضباط الأحرار على أساس قومي، واعتقل بنتيجة حركة الشوآف، ثم عينه البعثيون إثر حركة ٨ شباط في منصب عسكري هام هو منصب مدير الحركات العسكرية. وحين حسم عبد السلام عارف ساعة صفر حركة ١٨ ت ١٩٦٣ كان عبد الحميد مكثفاً بالاتصال بكتلته داخل الجيش لتأمين نجاح الحركة، وتم تعيينه بعد حركة عارف وريراً للخارجية. وتولى عبد الحميد تسويق مشروع "الحركة العربية الواحدة" الذي تمخض عنه "الاتحاد الاشتراكي العربي" في العراق. وقُدّم استقالته من الحكومة إثر أزمة نيسان ١٩٦٥ التي استقال فيها الضابطان الأساسيان في كتلته محمد مجيد معاون رئيس الأركان وهادي خمّاس مدير الاستخبارات العسكرية بدرية نقل أحد الضباط دون أسباب موضوعية مبررة. وارتبط اسم عبد الحميد بانقلابي ١٩٦٥ وحريران ١٩٦٦ ضد العارفين عبد السلام وعبد الرحمن على التوالي. وكان عضواً في المكتب السياسي للحركة الاشتراكية العربية، ثم شكّل إثر التناقضات في الحركة الاشتراكية العربية حزب الوحدة بالاشتراك مع القيادي البعثي المنشق خالد علي الصالح أحد أعضاء الفريق العدائي الذي حاول اغتيال قاسم.

ارتبطت كتلة الضباط القوميين تقليدياً باسم صبحي عبد الحميد. وبرر منها إضافة إلى عبد الحميد أربعة ضباط هم: عميد الجو عارف عبد الرزاق والزعيم الركن عبد الكريم فرحان والعقيد الركن هادي خمّاس والزعيم الركن محمد مجيد. وصف عارف هذا الخماسي البارز الذي

أعصرت به المعارضة في مجلس قيادة الثورة تهكماً بـ "الشركة الخماسية"^(٣٥)، واعتبرها أخطر كتلة عسكرية منظمة تهدد سلطته، نظراً لاقتناعه النهائي بعضويتها في حركة القوميين العرب. فكان تعامله معها - بالنسبة له - بمثابة تعامل مع حركة القوميين العرب ذاتها^(٣٦). من هنا حاول في آب ١٩٦٤ حين تهاوى إليه بناء هذه الكتلة لجهاز سري خاص بها أن ينظم في مواجهتها كتلة موصلية موازية^(٣٧).

لم يكن هذا الخماسي حركياً بالمعنى التنظيمي بل بالمعنى السياسي، ولم تكن مواقف كل أعضائه من الحركة على درجة واحدة. ففي حين كان العقيد الركن محمد محيد إسلامي عارض إجراءات تموز الاشتراكية علناً، حذراً من العلاقة بالحركة، ومتخوفاً من سيطرتها على الاتحاد الاشتراكي العربي^(٣٨). فإن عارف عبد الرزاق ارتبط بعلاقات شخصية وثيقة بالحركة عبر ابن عمه باسل الكبيسي، بينما كان عبد الكريم فرحان يتباهى بتحالفه مع حركة القوميين العرب وبصدقيتها قولاً وسلوكاً والتزاماً^(٣٩).

كانت "الناصرية" بالفعل وليس بالاسم هي الأساس الإيديولوجي للتحالف ما بين هذه الكتلة والحركة. فلم يكن صباط هذه الكتلة ناصريين بمعنى أنهم رجال عبد الناصر في العراق، بل بمعنى كونهم ناصريين بالاختيار: ليس اختيار عبد الناصر هم بل اختيارهم له. وكانت ناصريتهم تختلف عن ناصرية عارف الاسمية المتقلبة، برسوخها من حيث أنهم وقفوا إلى جانب وحدة سورية مع الجمهورية العربية المتحدة، ومه بمجانسة النظام العراقي اقتصادياً وسياسياً بنظام عبد الناصر^(٤٠). وفي إطار ذلك الموقف كانت الكتلة والحركة واحداً من الناحية السياسية.

مشاهد التوتر بين 'الصباط القوميين' و'الصباط عارفين':

لم يكن عبد السلام عارف يقل أن يلعب دور "نجيب" أي دور واجهة للصباط القوميين أو لأي من حلفائه. من هنا ورغم أن إعلان حركة ١٨ ت ٢ قد تم باسم مجلس قيادة الثورة، فإنه حرص على أن يضمه مادة تمنحه صلاحيات خاصة لمدة سنة تحدد تلقائياً عند الحاجة. غير أن هذا المجلس نفسه لم يكن مشكلاً، وماطل عارف طويلاً بتشكيكه. إلى أن اضطره ضغط الصباط القوميين لتشكيكه.

انتصر الصباط القوميين على عارف بإرغامه على تشكيل المجلس، إلا أنه انتصر عليهم بضم أعضاء كتلته وبعضهم لم يشارك في حركة ١٨ ت ٢ ١٩٦٣ إليه. وأرغمه أولئك الصباط على إلغاء مادة لصلاحيات الخاصة إلا أنه جمد المجلس فعلياً^(٤١) ولم يكن يدعو إلى الاجتماع إلا مضطراً. وواصل عارف تحديه لـ "الشركة الخماسية"، فأصدر بشكل مستقل عن المجلس ائدستور المؤقت في ٣ أيار ١٩٦٣ وضمه مادة الصلاحيات، وهكذا كان يضع في حبه

الشمال ما يرغم على إعطائه باليمين. وكان إصدار هذا الدستور استجابة لما تم الاتفاق عليه مع عبد الناصر في كانون الثاني، على وجوب إعادة تنظيم الأجهزة الدستورية في كل من مصر والعراق والنص في الدستور على الاشتراكية قبل اتخاذ أي خطوة لربط ما بين البلدين في طريق الوحدة^(٤٢).

كان القوميون دون أي لبس إلى جانب الوحدة الفورية، في حين نُتت عارف بشكل مكر للعاية عزوفه عنها مثل أسلافه السابقين. ورغم أن العوامل الموضوعية التي تدفع عارف بتأييد الوحدة الفورية كانت قائمة فإنه لم يتذرع بهذه العوامل، بل كان يبرر عزوفه عنها بلغة الصايط الأحمق المباشرة معلناً بشكل فج أنه سيخسر بها سلطته الشخصية. من هنا حين أرق عبد الكريم الفرمان بوصفه أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي العربي في العراق إلى عارف كي يعرض الوحدة الفورية إبان اجتماعه مع عبد الناصر في القاهرة، فإن عارف وقع في ٢٦ أيار ١٩٦٣ اتفاقية تنسيق تنص على مجلس رئاسة مشترك بمحدد الوظائف^(٤٣). وفي ضوء معرفة القوميون بهوايا عارف الحقيقية، والتخوف من استغلاله لعنصر الوقت كي يعزز كئلته وسلطته رأى القوميون أن هذه الاتفاقية "لم تحقق الحد الأدنى من أمالي الجماهير العراقية وطموحاتها، وفصلت تطمين عبد السلام عارف الذي أصبح من ألد أعداء الوحدة الفورية خوفاً على مستقبله وبقائه في منصبه^(٤٤)".

وفي اجتماع مجلس الرئاسة المشترك في أيلول ١٩٦٤ طرح الوفد العراقي إعادة النظر باتفاقية التنسيق، كونه لا تبي مطلب لوحدة الفورية التامة^(٤٥). ثم في اجتماع تار كرر الوفد العراقي مطلبه بالوحدة الفورية، وقدم مشروع وحدة اتحادية، يذكر إلى حد بعيد بمشروع الوحدة الاتحادية الذي قدمته حركة القوميين العرب في ١٧ آذار ١٩٦٣، غير أن عارف الذي كان ميالاً إلى اتحاد شكلي لا أكثر لم يعرض المشروع بل وقع بدلاً من الوحدة الاتحادية على "اتفاقية إنشاء قيادة سياسية موحدة بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة" وبصت هذه الاتفاقية على تحقيق الوحدة خلال سنتين أي في موعد أقصاه ١٦ ت ١٩٦٩، وألحق بها مواد سرية نصت على وحدة القيادة السياسية، ووحدة الجيش وإبعاده عن الحزبية والتكتلات السياسية ودعم الاتحاد الاشتراكي وفعالية القيادة السياسية الموحدة، واهتمام عبد الناصر شخصياً بدعم الاتحاد الاشتراكي ووضعه تحت رعايته^(٤٦).

كان من شأن الترجمة العملية لهذه القرارات أن يعزز دور التحالف القومي ما بين كتلة الضايط القوميون والحركة والمثقفين الناصريين من أمثال حير الدين حسيب وأديب الجادر، فقد كان هذا التحالف قاعدة راسخة في الجيش والحكومة والاتحاد الاشتراكي.

غير أن عارف شلّ عمل القيادة السياسية الموحدة فعلياً، ولم يعقد أول اجتماع لها إلا في ١٩ أيار ١٩٦٥ أي بعد حوالي ستة أشهر. وكانت تلك فترة كافية لاحتدام الصراع ما بينه وبين القوميين ووصوله إلى الذروة. فهمش الاتحاد الاشتراكي رغم وضعه تحت رعاية عبد الناصر شخصياً، وتنصل من القرارات "الاشتراكية"، ثم حاول في النصف الثاني من كانون الأول ١٩٦٤ أن يستعين بمجلس شوري معين إلا أن الاتحاد الاشتراكي رفض أن يستخدم ستاراً شرعياً لهذا المجلس، بسبب نوعية الأعضاء الذين كان يريد عارف من تعيينهم فيه، مثل بعض شيوخ العشائر^(٤٧).

وفي هذا السياق المتوتر انفجرت أزمة نيسان ١٩٦٥، حين قرر عارف في سبيل الحد من نفوذ كتلة الضباط القوميين نقل المقدم الركن فاروق صيري عبد القادر كمعاون مدير الاستخبارات وأحد أبرز الضباط القوميين إلى الشمال. واعتبرت كتلة الضباط القوميين أمر النقل إبعاداً، وبداية سياسة لتخلص منهم بالتقسيت. فقدمت استقالتها من عضوية مجلس قيادة الثورة، ودعمها الوزراء القوميون في الحكومة باستقالات مماثلة. واحتاج فض الاشتباك إلى تدخل عبد الناصر نفسه، فتم التراجع عن نقل الضابط أو إبعاده في حين تم الاتفاق على تصفية الكتل في الجيش وإبعاده عن السياسة^(٤٨). غير أنه ما كان بإمكان العطار أن يصلح ما أفسده الدهر وهكذا كانت ندر القطيعة بين الائتلاف العارفي-القومي أوضح من أن تخطئها العين، وكان بإمكان أي امرئ أن يبصر ذلك و"أصبح الأصدقاء أعداء ألداء، كما ملئت ليالي بغداد بالخناجر الحادة التي تترق وتلمع وهي تسحب من أغمادها في انتظار أن تهوي"^(٤٩).

لم بعد عارف في نظر التحالف القومي أكثر من دكتاتور فردي مشع بالتعصب الطائفي والعشائري والجهوي، ومن ضابط مغامر يسعى لتثبيت حكمه الشخصي، ومن "قاسم" حديد بمسلك لفظي وحدوي شكلي. وكان في عارف الكثير من ذلك. من هنا كانت دراماتيكية المشهد الانقسام المترك تبث عن ذريعة لإشهار الخناجر، وتوفرت هذه الذريعة للتو بمشكلة "خبر بن بيل" واستقالة عبد الكريم الفرحان المدوية من الحكومة والأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي العربي، لتفاعل هذه الاستقالة بسرعة وتفضي إلى استقالة الوزراء الخمسة ومن ثم انقلاب ١٥ أيلول ١٩٦٥ الذي قطع آخر ما تبقى من شجرة معاوية. ولم تتأخر حركة القوميين العرب في العراق عن الإمساك بهذا التطور الدراماتيكي وتفعيله إلى نقطة الذروة: نقطة الانقلاب والتخلص دفعة واحدة من عارف.

من استقالة الفرحان إلى استقالة الوزراء الخمسة: عارف في مواجهة القوميين العرب:

يثر تكشف بويا عارف بمحاولة تفكيك كتلة الضباط القوميين وتوجيه ضربة احنارية لدى ردة فعلها على نقل فاروق صبحي عبد الحميد أو إبعاده بكلمة أدق، بادر الضباط القوميون إلى إعادة بناء تنظيمهم لأول مرة في شكل خلوي، وفق القواعد التنظيمية للكتل العسكرية، التي تحتل فيها الرتبة الأعلى الموقع الأعلى تلقائياً^(٥٠)، وذلك كتنظيم عسكري ناصري، جاهر للعمل والرد على عارف، والتغدي به قبل أن يتعشاه.

في هذه الأثناء، تقدم عبد الكريم فرحان أمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي ووزير لإرشاد والحليف القومي لحركة القوميين لعرب استقالته من كافة مناصبه السياسية والحكومية، وعاد إلى القاهرة. وكان الدافع المباشر للاستقالة، هو إذاعة نص خير مطول أرسله القصر الجمهوري بشأن عزل بن بيل في الجزائر وسعي عارف مع عبد الناصر لصمان سلامة حياته، بشكل محتصر، وحين ساءل القصر مدير الإذاعة والتلفزيون التابع وظيفياً إلى الفرحان بحكم كونه وزيراً للإرشاد، عن سبب ذلك، أجاب المدير بأن الخير فيه دعاية شخصية للرئيس عارف، وأنه ليس من مهمة الإذاعة ذلك. ولم يكن ممكناً لذلك أن يتم لولا تزايد هيبة عارف واحداً إلى أدنى الدرجات. فرد القصر وأداع الخير نصه الكامل عن طريق أحد المديعين ماسرة. وتدحل عارف شخصياً ووجه بطريقته البلدية إهانات لعبد الكريم الفرحان تمكن من سماعها. فما كان منه إلا أن استقال فوراً في ٢٣ / ٦ / ١٩٦٥^(٥١).

م تكن استقالة الفرحان مخططة مسبقاً أو متفقاً عليها ما بين التحالف القومي^(٥٢)، لكنها فعلت الصراع القومي-العراقي ونقلته إلى مرحلة جديدة. إذ يشير نص الاستقالة بوضوح إلى أنها استقالة سياسية صرفة أكثر منها استقالة بالمعنى التقليدي، وهي بهذا الشكل كانت موجهة لتفعيل الصراع ضد عارف أكثر مما هي رسالة استقالة مرفوعة إلى رئيس الحكومة.

و كانت استقالة الفرحان من هذا المنظور بياناً مدوياً لـ "المعارضة" القومية داخل السلطة، إذ حدد الفرحان فيها اثني عشر سبباً دفعته للاستقالة. ومن أخطر هذه الأسباب سياسياً في المجال التداولي يومئذ لها، ما سماه الفرحان بـ "بداية انحراف على الخط القومي وأهداف الثورة" تنحى في "السلوك والأقوال" و"شل المجلس الوطني" لقيادة الثورة و"اتجاه الحكم إلى دكتاتورية فردية تكره المناقشة والنقد" و"اضطهاد العمال" في إشارة إلى حملة العارفين ومن حولهم ضد الإضرابات "الاشتراكية" وضعف الحكومة وتردي سمعتها وانعدام الثقة بين أعضائها، و"نشر ما يمزق الوحدة الوطنية ويثير الطائفية والفتن والأحقاد" و"إسناد مناصب قيادية في الجيش" على أساس الولاء العائلي والشخصي والجهوي، و"وضع العراقيين بوجه الاتحاد الاشتراكي والكيد له، وفقدان الحكومة لهيبتها، وتزعزع ثقة المجتمع بها"^(٥٣).

وبعد أسبوع من ذلك وفي ٣٠ حزيران ١٩٦٥ تقدّم العقيد الركن صبحي عبد الحميد باستقالة مماثلة من منصب وزير الداخلية ومن عضوية المجلس الوطني لقيادة الثورة، ولم تكن استقالة عبد الحميد أقلّ حدة من استقالة الفرحان، إلا أنه جاء فيها وصف فرحان بـ "وزير فائز ومكافح معروف" وحدّد أسباب استقالته بفقدان الثقة والانسجام، وانعدام الحكم الجماعي والائتلاف نحو الحكم الفردي وتفتت الوحدة الوطنية وتشجيع التكتلات والانقسامات في الجيش، وعدم الالتزام ببرنامج العمل المتفق عليه في اتفاقية القيادة السياسية الموحدة في إشارة إلى البنود السرية للاتفاقية، فأصبح "الطريق إلى الوحدة بعيد المنال .. لذلك أصبح مبرر وجودنا كوزراء وحدويين غير وارد"^(٥٤). وتنع ذلك تقديم أربعة وزراء وحدويين لاستقالاتهم.

كان تفعيل استقالة الفرحان وتطويرها إلى انسحاب جماعي من الحكم بتنسيق ودفع من حركة القوميين العرب وقد تبنت الصحافة "الحركة" هذه الاستقالات، وحددت وظيفتها بأنها رد على تعبير العراق لخطه الموحدوي وترثه بتحقيق الوحدة الفورية ما بين لعراق وجمهورية العربية المتحدة^(٥٥). وتم إدخال عنصر جديد في الصراع وهو الاعتراض على الاتفاق الذي كاد أن يتم مع شركة نفط العراق بشأن النفط^(٥٦). أما عارف من جهته فعين ستة وزراء اشتبهوا بولائهم له، وفتح المدفع على أقصى عباراته ضد ما اعتبره خصمه الحقيقي وهو "حركة القوميين العرب" فاتهم الحركة بوصح لا لبس فيه بأنها وراء الاستقالات، وميّر بين "الحركيين" وبين "القوميين الحقيقيين" قائلاً: "أريد أن أصحح .. ليس القوميون، وإنما حركة القوميين العرب .. هؤلاء حزبون .. أما القوميون الحقيقيون فهم كل عرسي مؤمن بقوميته وعروبته وبعيد عن احزبية"^(٥٧). أما "حركة القوميين العرب" من جهتها ففعلت الصراع، مسجحة مع قرار مؤتمرها القومي في شباط ١٩٦٥ بدعم ما سماه المؤتمر بـ "الجناح الناصري اليساري في السلطة الحاكمة" ببعداء، كمرتكز لساء "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" في العراق. وحدد المؤتمر أطراف هذا الجناح بالضباط القوميين، و"المهنيين" أو "المثقفين الثوريين الاشتراكيين" (مثل الجادر وحسيب) والحركة نفسها^(٥٨). وبالفعل تمكنت "حركة القوميين العرب" قبل أيلول ١٩٦٥ من تشكيل تنظيم "الحركة الاشتراكية العربية" كـ "حزب الناصرية في العراق" من تلك الأطراف الثلاثة أو من الجناح الناصري اليساري في السلطة على حد تعبيرها، مع استيعاب للبعثيين الناصريين المنشقين عن البعث أمثال فؤاد الركابي وخالد علي صالح^(٥٩).

انقلاب أيلول ١٩٦٥

١- حكومة عارف عبد الرزاق:

لحق عبد السلام عارف إزاء ذلك، إلى الأسلوب الذي عرف بإتقانه وهو أسلوب المنورة. فكلف عميد الجو عارف عبد الرزاق بتشكيل الحكومة خلفاً لحكومة طاهر يحيى التي تم ترجيلها. ولقد عارف عبد الرزاق عام ١٩٢٤ في بلدة "كبسة" بلواء الرمادي، في عائلة تربعت على قمة اهم الاقتصاد الاجتماعي في المنطقة، وتنحدر من قبيلة "بو حيدر"، وكانت له مساهمة في ثورة ١٤ تمور، ثم أصبح بعد ٨ شباط قائداً للقوة الجوية إلا أنه استقال بسبب عدم تعيينه في مجلس قيادة الثورة، وأصبح وزيراً لأول مرة مع عدد من كتلة الضباط القوميين في أول حكومة بعد حركة ١٨ ت ٢، وكان يعتبر أحد أبرز الوجوه العسكرية القيادية في هذه الكتلة، وأعلى رتبة فيها. وكان بوصفه ابن عم لاسل الكيسي أحد أبرز مؤسسي فرع الحركة العراقي على صلة بحركة القوميين العرب، من دون أن يعني ذلك إيمانه بالحزبية، فكانت صلته العامة بالسياسيين كانت ضعيفة. وبغية نسج هالة له، نسبت له الدعاية الحركية دوراً في حركة ٨ شباط مع أنه لم يكن على علم بها، فتمكن الطيارون البعثيون بمعزل عنه من استخدام طائراته في قاعدة احبانية التي كان أمراً لها صبيحة ٨ شباط بينما كان يعط في النوم. وتميز هذا الصابط السكير المقامر سمات مركبة تتداخل فيها العروبية بالشحاعة، والشهامة بالصلف والعنحية. وارتبطت باسمه محاولتان انقلابيتان ضد العارفين، عهد السلام (في ١٥ أيلول ١٩٦٥) وعهد الرحمن (في ٣٠ حزيران ١٩٦٦)، وكان سجله في هذه الحرفة الانقلابية سيئاً للغاية ولا يبعث على التقدير^(٦٠).

كان أسلوب شق الكتل واللعب بتناقضاتها ثم الضربة المفاجئة مهارة عارفية تُمَرَّس بها عارف واعتز بها علناً. من هنا كانت كل مبادراته موضع شك وحذر وتخمين من قبل معارضيه. وقد لعبت عيون عارف على عارف عبد الرزاق، وأثارت لديه شهية استخدامه في مساوراته، فقد كان عارف عبد الرزاق في النهاية بالسبة لعبد السلام عارف من لواء الدليم، فتعمد عارف أن يكون الوسيط بينه وبين عبد الرزاق العميد سعيد الصليبي الجميلي آمر الانضباط العسكري الشديد الولاء لعارف والصديق الحميم لعبد الرزاق في آن. وكان الثلاثة في الحسانات العشائرية واجهوية من لواء الدليم الذي اعتمد عليه عارف في سلطته العسكرية. من هنا إثر أزمة نيسان ١٩٦٥ الشهيرة التي تدخل عبد الناصر شخصياً بتسويتها، كلف عبد السلام عارف في أيار بواسطة سعيد الصليبي عارف عبد الرزاق سراً بتشكيل حكومة، إلا أن عارف عبد الرزاق شعر أنه يراد له أن يكون مخلب قط في لعبة عارف ضد كتلته العسكرية

نفسها أي كتلة الضباط القوميين، فحكم الأمر إلا أنه أبلغ كتلته بضرورة التخلص من عارف حين سيحضر مؤتمر عدم الاختيار في حزيران في الجزائر^(٦١).

وقبل أسبوعين تقريباً من تكليف عبد السلام عارف لعارف عبد الرزاق رسمياً بتشكيل الحكومة في ٥ أيلول ١٩٦٥، كان عارف قد حلّ معيّناً في ١٤ آب مجلس قيادة الثورة بتصريح صحفي منه ثم ألغاه رسمياً في ١٩ آب بعد أن تخلص من "الشركة الخماسية" التي كانت وراء إرغامه على تشكيل المجلس.

قدم عبد السلام عارف لعارف عبد الرزاق عرضاً مغرياً، إذ وافق على أن يحتفظ عبد الرزاق بوراة الدفاع إضافة إلى رئاسة الحكومة، وأن تكون مهمة حكومته وضع أسس جديدة للاتحاد الاشتراكي العربي، والالتزام ببيان القيادة السياسية الموحدة. وضرب عارف بهذا الحجر أكثر من عصفور، إذ أعلم السفير المصري في بغداد مسبقاً بهذا التكليف^(٦٢) كشكل من أشكال أخذ موافقة ضمنية من القاهرة، تحسن علاقاته المهترئة بها، مشمأ حاول أن يظهر شكياً نوعاً من تسوية ما بينه وبين "القوميين" بتسليم الحكومة إلى أحد أبرز وجوههم القيادية، ودعوتهم للعمل على تنفيذ بيان القيادة السياسية الموحدة حول إقامة الوحدة ما بين العراق ومصر، التي كان مفترضاً الإعلان عنها في ١٦ ث ١٩٦٦. وحول عارف صلاحيات مجلس قيادة الثورة الذي تم حله إلى حكومة عارف عبد الرزاق، فقدّم شكلياً كل التنازلات الممكنة التي تنفذ تحالفه مع القوميين وثبت وحدويته.

غير أن القوميين لم يأخذوا ثروة عارف على محمل الجد، واعتبروها مناورة تكتيكية من مناورات عارف. إلا أنهم دفعوا عارف عبد الرزاق إلى قبول المنصب، على أساس تحضير انقلاب عسكري يطيح بعارف. وبهذا المعنى كان قبول عارف عبد الرزاق بهذا المنصب جزءاً من خطة انقلابية أعدها القوميون^(٦٣). وأعدتها بشكل محدد كتلة صبحي عبد الحميد العسكرية وحركة القوميين العرب.

ويبدو أن عارف عبد الرزاق لم يحفز نية الانقلاب، فأباح بها لصديقه الحميم العميد سعيد صليبي أمر الانضباط العسكري ورجل العارفين القوي. وكان الصليبي بالأصل صلة الوصل ما بين عبد السلام عارف وعارف عبد الرزاق إلا أن ولاءه كان مطلقاً للعارفين. واتفق الصديقان: الصليبي وعبد الرزاق على إعطاء عارف فرصة ثلاثة شهور لتصحيح سلوكه في الحكم، وإن لم ينجح عارف في الاختبار فحينذاك ينضم الصليبي إلى عبد الرزاق ويزيخان عارف^(٦٤).

وإذا لم يثبت خلاف ذلك فإن هذا يعني أن عبد السلام عارف كان على معرفة مُسبقة بنوايا رئيس وزرائه من خلال رجله القوي الصليبي. غير أنه ربما وهذا هو الأرجح لم يقدر عبد السلام عارف أو الصليبي نفسه أن انقلاب رئيس الوزراء سيتم بعد ثلاثة أيام من مغادرة عارف في ١٢ أيلول إلى الدار البيضاء لحضور مؤتمر القمة. وحاول عبد السلام عارف قبيل سفره أن يحتج مباشرة رئيس وزراءه الصلف والمغرور والشديد الثقة بنفسه، فطلب منه إبعاد العقيد محمد مجيد عن منصب معازن رئيس الأركان، ونقل العقيد عرفان عبد القادر وجدي أمر الكية العسكرية والعقيد محمد يوسف مدير الحركات العسكرية في الأركان إلى خارج بغداد، وكان جميع هؤلاء من القياديين في تنظيم "الصباط القوميين" ومن الذين سيعتمد عليهم عارف عبد الرزاق في الانقلاب.

اطمأن عارف نسبياً إلى نجاح رئيس وزرائه بالاختبار، وحمله على أداء قسم الولاء له إبان غيابه في الدار البيضاء بحضور رجله القوي سعيد صليبي. غير أن تنظيم الضباط القوميين وحركة القوميين العرب عارصاً إبعاد الصباط الثلاثة، مما أوقع عبد الرزاق في مأزق بين تنظيمه وبين عارف. وتقدمت "حركة القوميين العرب" بحل هذا المأزق، وهو التسريع بالانقلاب ولقيهم به فوراً إبان غياب عارف، انطلاقاً من أن خطة عارف الحقيقية هي التخلص من الضباط القوميين وإحانتهم على التقاعد^(٦٥). وكان التنظيم العسكري للحركة المؤلف من ضباط صغار متحمسين يضغط باتجاه التسريع بإعلان الانقلاب، إذ لم يكن الانقلاب يحتاج سوى إلى إداعة بياد بإراحة عارف، بسبب سيطرة الضباط القوميين والضباط "الحركيين" على أهم المفاصل القيادية والعسكرية وقيادات الوحدات^(٦٦) وستفرت "الحركة" تنظيمها العسكري ضاغطة باتجاه التسريع، ويبدو أنها كانت وراء تظاهرات طلابية وعمالية تمت في ١٢ أيلول يوم سفر عارف نادت بالوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة^(٦٧) إذ كانت الحركة قد أعدت خطة إسناد جماهيري وسياسي بالقيام بالتظاهرات^(٦٨).

كان مقررًا للانقلاب أن يتم يوم الخميس ١٥ أيلول وأن يتم الإعلان عنه في الساعة الثانية من ظهر هذا اليوم، في شكل إلغاء منصب رئيس الجمهورية وتشكيل مجلس قيادة ثورة وحكومة قومية تقوم بخصوات وحدوية جدية مع مصر. ويذكر هذا السيناريو إلى حد بعيد بسيناريو خطة الحركة في انقلاب ٢٥ أيار ١٩٦٣ ضد البعث من ناحية إلغاء منصب الرئيس وتشكيل المجلس والحكومة.

غير أنه تم تعديل الخطة من ظهر الخميس ١٥ أيلول إلى ظهر الأربعاء ١٤ أيلول، وربما يعود هذا التعديل إلى انتشار حبر الانقلاب المزمع القيام به، فتم التعجيل به كي يتم قطع الطريق على أي احتمال لتحرك "العارفين".

٢- الانقلاب بين الخطة والواقع:

تألفت الخطة الانقلابية من شقين، ويتلخص الشق الأول في السيطرة بين الساعة ١١-١٠ بعد منتصف الليل على معسكر أبي غريب، الذي يبعد حوالي ١٧ كم عن بغداد؛ ثم يتم بين الساعة ١-٢ بعد منتصف الليل، وضع الدبابات في الشارع العام، والتحريك في تمام الساعة الثانية صباحاً لاحتلال الإذاعة في منطقة الصالحية في بغداد. أما الشق الثاني فيتلخص في أن يستدعي عارف عبد الرزاق - قبيل الاستيلاء على معسكر أبي غريب - سعيد صليبي ليلاً ويقوم باعتقاله.

تم بالنسبة للشق الأول تكليف الرئيس عبد الأمير ريبيعي والنيقيب الحركي مبدر الويس بعملية الاستيلاء على المعسكر، وتم وضع حوالي ثمانية ضباط تحت تصرفهما، كان معظمهم حركياً، كما كانوا جميعاً برتبة ملازم. وتم تكليف الريبيعي والويس بذلك، بسبب أن الريبيعي كان أمراً لمدرسة الدروع في المعسكر، في حين أن الويس سبق له أن عمل عدة سنوات في كتيبة الدروع في المعسكر، وكان أقدم صابط بعد أمرها المقدم حاتم حسن الياسين، الذي كان محسوباً على القوميين. أما بالنسبة للشق الثاني، فكان عارف عبد الرزاق مكلفاً بتنفيذه، وبغية ذلك، تم وضع مجموعة من الضباط الحركيين الصغار في القوات الخاصة، تحت تصرفه بقيادة الرائد الركن أحمد الحديثي^(١٩).

اضطلع التنظيم العسكري الحركي بدور أساسي في تنفيذ الخطة بشقيها، وكانت تعليمات قيادة الإقليم للتنظيم، بأن يضع نفسه تحت أمرة عارف عبد الرزاق قائد الانقلاب^(٢٠). أما ما حدث فعلاً فيستحق نظراً لتضارب المعلومات عنه لدى مؤرخيه، التوقف قليلاً عنده، وقد تم هذا الحدث وفق قراءتنا بالشكل التالي:

قامت مجموعة الريبيعي - الويس باعتقال المقدم "صبري خلف" (قومي محسوب على الكتلة العارفية) أمر المعسكر، والسيطرة عليه، وفق الخطة المقررة، غير أنه وقيل إخراج الدبابات إلى الشارع العام وفق الخطة المقررة، اتصل سعيد صليبي، أمر الانصباط العسكري من مقره بورارة الدفاع، بالمقدم حاتم حسن الياسين قائد كتيبة الدروع لإفشال الحركة، إلا أن المقدم الياسين الذي كان على صلة وثيقة بالريبيعي - الويس لم يستجب له، وأخبره بسيطرة الريبيعي - الويس على المعسكر، والواقع أنه لم يرغب في المواجهة مع الانقلابيين، بل ربما تواطأ معهم.

فتحدث الصليبي مع الويس طالباً منه الرجوع عن العملية، سبب تخلي عارف عبد الرزاق عنها، إلا أن الويس اعتبر المكالمة فحاً، وأكمل الخطوة، فأخرج مع الربيعي الدبابات إلى الشارع العام وورع السلاح الخفيف على الجنود، وباتت الدبابات بانتظار الساعة الثانية بعد منتصف الليل، للتوجه إلى بغداد واحتلال الإذاعة وفق الخطة المقررة.

يدور في ضوء رواية الويس، أن عارف عبد الرزاق استلم مكالمة هاتفية لفقها سعيد صبي، بالتأكيد، تعلمه بفشل الشق الأول من الخطة، وعدم التمكن من السيطرة على معسكر أبي غريب، واعتقال الضباط الذين قاموا بالعملية، وكان ذلك خلاف الواقع، يدور أن المكالمة انتهت اسم أحد الذين يعتمد عارف عبد الرزاق عليهم، فتخلى عبد الرزاق عن إكمال الخطة، وهرع رشيد محسن مدير الأمن العام بسيارته الخاصة وملابسة المدنية إلى معسكر أبو غريب، وأعلم في حدود الساعة الواحدة صباحاً الضباط الذين كانوا قد سيطروا على المعسكر وأخرجوا الدبابات، وورعوا الأسلحة بأمر المكالمة، وعدول عارف عبد الرزاق عن الخطة.

قرر الضباط الثلاثة في ضوء كشف زيف المكالمة، إقناع عارف عبد الرزاق بمتابعة التنفيذ، فاستدعى عبد الرزاق بعدئذ سعيد صليبي لأخذ موافقته على الحركة، وبعد اجتماع دام أكثر من نصف ساعة بين عارف عبد الرزاق وهادي حماس ورشيد محسن من جهة وبين سعيد صليبي أمر الانضباط العسكري من جهة أخرى، رفض سعيد صليبي التعاون، ولم يعتقله عارف عبد الرزاق - كان صديقاً حميماً له - وفق الشق الثاني للخطة ففر الطائر من القفص، في حين أعمن عارف عبد الرزاق بإيقاف تنفيذ الخطة، وأعدم ضباط الشق الثاني منها بأن صبي سيتوب إقناع عبد السلام عارف بأن الضباط القوميين ذهبوا إلى معسكر أبي غريب كي يخلدوا ثمرداً شيوعياً^(٧١). فصدرت التعليمات إلى الضباط المشاركين في العملية بإيقاف التنفيذ، وإعادة كل شيء إلى وضعه السابق، والاتحاق بشكل اعتيادي بقطعاتهم كأن شيئاً لم يحدث.

تحدد عوامل فشل الانقلاب في: تيقظ العارفيين، وغياب عصر المفاجأة، وسوء الاتصالات ما بين الانقلابيين، وهردية قائد الانقلاب وارتحالته، واستعداد صليبي لرد على الحركة في الوقت نفسه، الذي أغرى فيه عارف عبد الرزاق بأنه سيتكتم على الحركة ولن يسمح بمعاينة أحد. وقد تصافرت هذه العوامل وأحطت انقلاباً كان يبدو بالنسبة للانقلابيين ناجحاً مائة بالمائة.

لم يعرف البغداديون بالمحاولة الانقلابية إلا صباح الجمعة من راديو لندن حين أذاع نبأ وصول عارف عبد الرزاق إلى القاهرة، وكان يرافقه في طائرة الفرار - النجاة التي قادها نصير مختار السعدون كل من العقيد الركن هادي حماس والعقيد الركن عرفان عبد القدر وجندي

والمقدم الركن رشيد محسن^(٧٣). وفي مساء الجمعة صدر ملحق صغير من جريدة "العمل والعمال" الموالية لعارف تحمل عناوين مثيرة بارزة، تكشف عن وقوع محاولة انقلابية فاشلة قامت بها حركة القوميين العرب^(٧٤).

توجه الدكتور عبد اللطيف البدري وزير الصحة بطائرة خاصة إلى الدار البيضاء، وقدم لعارف تقريراً من عشر صفحات بتفاصيل الانقلاب الفاشل. أما البعث فأنذر قواعده وعرض التعاون مع السلطة للقبض على الحركيين المتآمرين. وأما بالنسبة لعارف نفسه فقطع المؤتمر، وحين توقف في القاهرة وقع بصره على الطائرة التي أحضرت عارف عبد الرزاق. وكى يتأكد من أن شيئاً لن يحدث له في الطريق، طلب أن يقوم النقيب الطيار حسين عبد الناصر بقيادة طائرته حتى بغداد. ولم يكن هذا الطيار "الرهينة" المؤقتة سوى شقيق عبد الناصر وصهر المشير عبد الحكيم عامر^(٧٥).

أما بالنسبة للضباط "الحركيين" فتم اعتقال بعضهم، وأودعوا في السجن رقم (١)، وكان بينهم الملازم أول حامد عبد الصالح والملازم الأول مشعل عواد الساري والنقيب عامر حمدان والنقيب مبدل الويس والنقيب مطر عبد الحسين والنقيب مظفر عبد الكريم .. وغيرهم، إضافة إلى عدد من كتلة "الضباط القوميين".

لقد برّ سعيد صليبي بوعد الشرف لعارف عبد الرزاق في ألا يتم الإساءة للمتآمرين، فاعتقل أقل عدد ممكن منهم، وكان المعتقل أقرب إلى الحجز الاعتيادي، كما كان بإمكان الموقوف أن يمر على بيته إبان مراجعته للمشفى العسكري وأن يستقبل الزيارات، وأن يحتفظ بمرتبه العسكرية، ووصلت بسلطة الاعتقال حداً أن النقيب مبدل الويس تمكن من الهرب بيزته العسكرية^(٧٦).

أما عارف بعد عودته، فوضع السفير المصري أمين هويدي تحت المراقبة، ورغب إليه إقفال داه، وإعلامه بالفئات والشخصيات التي تتصل به، وأبلغه بضلوع القاهرة في المؤامرة^(٧٧). وفي ٢١ أيلول كلف عارف الدكتور عبد الرحمن البرار بتشكيل حكومة جديدة بعيدة عن التيارات السياسية المنتسبة للأحزاب والكتل كما ورد في نص التكليف^(٧٨).

قاطع الحركيون النزاع ولم يُبدوا له على خلفية إخفاق الانقلاب وتقييمهم له كقومي تقليدي إصلاحياً مشاعراً ود رغم محاولته الاتصال بهم في محاولة لتطبيع العلاقات^(٧٩). أما الحزب الشيوعي العراقي فأدان حكومة النزاع ووصفها بأنها ناعية "من إرادة رجل واحد" ومن نفوذ "الشخصيات المستورة" للانكليز، و"الاحتكارات النفطية" ثم طرح الحزب في ١٠/٩/١٠

١٩٦٥ مسألة "عمل الحاسم" واستيلاء الحزب على السلطة^(٨٠) في حين نزل احرس القومي المعني إلى الشوارع^(٨١).

وما إن تخلص عارف من معارضيه القوميين (كتلة الضباط وحركة القوميين العرب) بنتائج فشل انقلاب ١٥ أيلول، حتى شرع بتوجيه الدكتور عبد الرحمن البزاز في كتاب تكييفه في ٢١ أيلول لتسمية الحساب مع الشخصيات القومية الناصرية المسؤولة عن برنامج "الاشتراكية العربية" وبشكل خاص الدكتور خير الدين حبيب حاكم المصرف المركزي ورئيس المؤسسة الاقتصادية والواضع المعلي للقرارات "الاشتراكية"، والذي كان يصفه الرأسماليون العراقيون بـ "شاخت العراق"^(٨٢). وكان حبيب قد صرح أواخر تموز ١٩٦٥ في أجواء تكييف عارف عبد الرزاق بتشكيل الحكومة بأن "الخطوات الثابتة في السياسة الاقتصادية التي مشى عليها العراق منذ ١٤ تموز ١٩٦٣ [تاريخ إصدار القرارات الاشتراكية-الباحث] قد حققت تقارباً كاملاً في النهج الاقتصادي بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة" وأكد أن "الوحدة الاقتصادية جاهزة بدون أدنى شك .. والفروق البسيطة التي لا تزال موجودة، لا تذكر، وهي في طريق التلاشي"^(٨٣).

كانت أول نقطة في الكتاب الذي كلف فيه عارف البزاز في ٢١ أيلول ١٩٦٥ هي "الاشتراكية الرشيدة". ولم تكن "الاشتراكية الرشيدة" سوى اسم اشتراكي لإلغاء قرارات تموز "الاشتراكية" التي ارتبطت باسم حبيب. من هنا ميّز البزاز في تصريحاته الأولية بوصوح بين "الاشتراكية الرشيدة" التي تناسب العراق وتنشق من الطبيعة العربية للشعب العراقي" وبين "الاشتراكية العربية". إلا أنه في برنامج حكومته الذي أعلن في ٦ ت ٢ ١٩٦٣ تبني تعبير "الاشتراكية العربية الرشيدة". وكانت "الاشتراكية العربية" التي طبقت في العراق منذ إجراءات ١٤ تموز ١٩٦٣ تعني بالنسبة للبزاز اشتراكية تستند في أساسها "إلى الماركسية والصراع الطبقي". وأصبح حبيب هدفاً لحملات الصحافة ورجال الأعمال، وحوصل إلى درجة تركه لإدارة المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصارف، كما قيدت صلاحياته في المصرف المركزي. وتنت الحكومة دراسة شكري صالح ركي وزير المالية الذي طالب بإلغاء القرارات "الاشتراكية" لأنها تناقض الدستور المؤقت. ولم يكن لرد حبيب أي وزن لدى حكومة البزاز، إذ كان رأس المؤسسة الاقتصادية والقرارات "الاشتراكية" قد بات مطلوباً، فأرغم ذلك حبيب في ١٣ ت ٢ ١٩٦٥ على الاستقالة^(٨٤).

اعتبر ما سمته "حركة القوميين العرب" بـ "الجناح الناصري اليساري في السلطة" سدي خرج من السلطة - وكان حبيب يمثل آخر الرموز المهمة خارج حكومة البزاز - وجرأتها

انقلاباً عُميقاً مهجياً تاماً. من هنا فَعَلَّتْ أطراف هذا الجناح تحالفها في إطار "الحركة الاشتراكية العربية" التي يمكن اعتبارها من منظور حركة القوميين العرب "حركة": نفسها وقد حولت نفسها طبقاً لقرارات مؤتمر شباط ١٩٦٥ من "تجمع قومي قديم" إلى مرتكز — "حركة اشتراكية عربية واحدة" تمثل "حزب الناصرية الحقيقي" في العراق حسب تعابير الحركة.

كانت الأطراف الأساسية لـ "الحركة الاشتراكية العربية" هي نفسها أطراف "الجناح الناصري اليساري" الذي خرج من السهبة وأرغم على تركها لعارف وكتلتها، فتألفت هذه الأطراف من ممثلين عن تنظيم الضباط القوميين (صبحي عبد الحميد وعبد الكريم الفرحان للندن تم رفع الإقامة الجبرية عنهما) ومن عدد من أعضاء قيادة إقليم الحركة في العراق (عبد الإله النصراوي والنفائي هاشم علي محسن ونفزة قصيرة سلام أحمد) ومن العثيين الناصريين المشفقين عن البعث (فؤاد الركابي وحالد علي صالح) .. الخ ومن ممثلي التنظيم الطليعي في الاتحاد الاشتراكي العربي (خير الدين حسيب وأديب الجادر)^(٨٥).

وقد تأسس "التنظيم الطليعي" في العراق كفرع للتنظيم الطليعي في لاتحاد الاشتراكي العربي في مصر وتألفت قيادته العراقية من أديب الجادر وعبد الكريم فرحان وحير الدين حسيب، وحضر اجتماعاً مصغراً له. عبد الستار علي الحسين (من الاستقلال القديم) وفؤاد الركابي (من العثيين الناصريين الذين سموا أنفسهم سابقاً بالوحدويين الاشتراكيين الديموقراطيين) ومن قوميين ناصريين مستقلين (عبد اللطيف الكمالي مدير لإذاعة والتنفيذون الذي أعدم القصر بأنه ليس من واجبات الإذاعة الدعاية لرئيس، فكان الكمالي في أزمة الفرحان واستقالته) ومن "حركيين" (سلام أحمد وهاشم علي محسن) ومن ضباط قوميين (صبحي عبد الحميد) وغيرهم^(٨٦).

يمكن القول إذن، إن "الحركة الاشتراكية العربية" هي "التنظيم الطليعي" زائد "حركة لقوميين العرب" التي أنهت — كما هو مفترض — صورتها كـ "تجمع قومي قديم" وانخرطت في تجربة "الحركة الاشتراكية العربية" كصورة جديدة لها مخنفة عن صورتها السابقة. ومن هنا أكد عبد الإله النصراوي أن مشاركة سلام أحمد وهاشم علي محسن في التنظيم الطليعي كانت فردية وليست باسم "الحركة" التي كان لديها "الجهار الخاص"^(٨٧). ومن الواضح أن التداخلات ما بين الأطراف الثلاثة لـ "الجناح الناصري اليساري" كانت كبيرة وتميزت بنوع من الحراك المتبادل.

التنظيمات العسكرية (القومية):

أدى إحقاق انقلاب ١٥ أيلول إلى تصدع التحالف القومي ولاسيما في جيش، فصدرت نشرات سرية تتهم الضباط القوميين بالهرب والجبن والافتقار إلى مؤهلات القيادة^(٨٨). وفقد

الصباط الشباب ثقتهم بقيادة تنظيم "الصباط القوميين"، وكان من الطبيعي أن تنصب القمة على عارف عبد الرزاق بشكل حاص الذي أثبتت أسئلة شك وارتباب كثيرة حول عدوله عن متابعة الانقلاب وفق الخطة المقررة. من هنا اجتمع ستة ضباط "حركيين" شباب على رأسهم الملازم الأول "الحركي" حامد عبد الصالح، واتهموا قيادة انقلاب ١٥ أيلول بالتقصير والحياة ونقص الشعور بالمسؤولية، وطرحوا تنظيماً جديداً مستقلاً، ورفضوا رسالة فاروق صبري (مس) تنظيم الصباط القوميين) التي يعرض فيها وضع الضباط حركيين الشباب تحت قيادة جديدة مؤلفة من فاروق صبري ورشيد محسن ومستقلة عن قيادة عارف عبد الرزاق -صبحي عبد الحميد^(٨٩). وكان التنظيم العسكري "الحركي" مؤلفاً من حوالي مائة ضابط. أغلبهم من الصباط الصغار، ووقع عليه عبء المهمات الخاصة في انقلاب ١٥ أيلول^(٩٠).

أما تنظيم الضباط القوميين فتعرض إلى تصدعات وشروحات عميقة، وبرز فيه توجه قوي لإعادة النظر بالانتخابات السابقة، وتعيين أمين عام جديد^(٩١). في حين أن التنظيم الطليعي اندى ضم عدداً من تنظيم الصباط القوميين مثل عبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد، شكل مكتباً عسكرياً، تحدت وظيفته في إعادة استيعاب الضباط القوميين على مختلف كتلهم في إطار "التنظيم الطليعي" وتجاوز اشتباكاتهم وتناقضاتهم. من هنا انبثقت عن التنظيم الطليعي لجنة مصالحة وتنسيق هذا الغرض، تستهدف استعادة ثقة الضباط الشباب وحثهم على العمل من جديد^(٩٢).

انقلاب ٣٠ حزيران ١٩٦٦

هوت طائرة المشير عبد السلام عارف مساء ١٣ نيسان ١٩٦٦ وقتل من فيها. وعقد عبد الرحمن البراز الذي تولى سلطات الرئيس بموجب الدستور المؤقت، مؤتمرًا صحفياً نقله التلفزيون، واعتبر الضباط القوميون أنه يغمز من قناتهم محدثه عن تفتح شهية البعض للحكم بعد مقتل عارف. ولم يكن ما غمز منه البراز بعيداً عن الصحة، إذ ستشير إليه الأيام القليلة القادمة. فقد بادر تنظيم الضباط القوميين إلى عقد اجتماع للتداول في الموقف بعد انتخاب أمير اللواء عبد الرحمن عارف رئيس الأركان خلفاً لشقيقه كرئيس للجمهورية، وفق الإجراءات التي ينص عليها الدستور المؤقت. ورغم أنه كان للقاهرة في سياق تلك الإجراءات التي كان لا بد لها أن تتم، دور أساسي في حسم انتخاب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية^(٩٣)، فإن تنظيم الصباط القوميين قدر القيام بانقلاب جديد، وكلف لجنة ثلاثية بوضع خطته. وفي الاجتماع الثاني تم صرف النظر عن الخطة، ولعل ذلك تم في ضوء اعتراض القاهرة التي لم تجد مبرراً لمثل

ذلك، ولا سيما أنها هي التي رجحت من الناحية العملية انتخاب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية.

افتترست القاهرة من عبد الرحمن عارف أن يلتزم بمضمون رسالة عبد الناصر التي نقلها المشير عبد الحكيم عامر إلى عبد الرحمن عارف إبان تشييع جثمان عبد السلام، والذي يشدد على الوحدة، والسير في السياسة المتفق عليها ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. غير أن البرار كان أكثر استقلالية في برنامجه الذي رأى فيه "القوميون" برنامجاً يمينياً صرفاً. وكان من شأن استمرار البرار تطبيق برنامجه بثبات في ظل ضعف الرئيس وصعوبة اتخاذ قرار، أن يثير المصاط القوميين خصوصاً. من هنا أخذوا يضغطون على الرئيس لترحيل البزاز، غير أن الرئيس لم يُقلّ البزاز كما أن البزاز لم يستغل. أما الدوائر السياسية في القاهرة فاعتبرت "اشتراكيته الرشيدة" رجعية. كما اعتبرت محاولاته إقامة علاقات ودية مع جارتَي العراق غير العربيتين - تركيا وإيران - مهادنة للسياسة العربية، وهذا لا يتفق والسياسة الناصرية. وكلام موجز لم تكن سياسة البرار الداخلية والخارجية مقولة بأي شكل من الأشكال من "القوميين": ضباطاً وحركة اشتراكية عربية وتطبيعاً طليعياً. وفي هذه النقطة كان هناك توافق فعلي ما بين رأي الدوائر السياسية في القاهرة ورأي القوميين.

يدو أن الرئيس عارف لم يستحب لضغوطات الضباط بترحيل البزاز، ليس لصعفه بل لتوقعه احتمال حدوث حركة انقلابية. ويذهب محمد خدوري إلى حد أن الرئيس عارف كان مطلعاً على خطة انقلاب ٣٠ حزيران ضده قبل أسبوعين من تنفيذها، غير أن مبدئ الويس أحد المضاط الأساسيين في الخطة ينفي ذلك، ويرجح أن الرئيس ربما توقع قيام حركة انقلابية، بسبب شيوع تسرب عدد من ضباط الحركة الأولى إلى العراق، وقيامهم باتصالات كثيفة^(٤١).

موقع الحركة بين أطراف انقلاب ٣٠ حزيران ١٩٦٦:

من المستحيل عزل هذا الانقلاب عن القاهرة، إذ ما كان ممكناً التخطيط بمعزل عن الدراية النامة لأحهرتها به، ولا سيما إن قاداته هم من تنظيم "الضباط القوميين" الذين لجؤوا إلى القاهرة إثر فشل انقلاب ٣٠ حزيران. ومن هنا حين أرسلت الحكومة العراقية صباح الأول من تموز أي في اليوم التالي لفضل الانقلاب وفداً سياسياً عسكرياً للاستفسار من القاهرة عن صلعتها في الانقلاب فإنها كانت تجاملها وتحاول احتواء ما حدث^(٩٥) إذ كانت أضعف من أن تواجه القاهرة.

كان الذراع العسكري الأساسي للانقلاب هو تنظيم "الضباط القوميين"، الذي خطط لصرف عبد الرحمن عارف بعيد انتخابه رئيساً للجمهورية ثم صرف النظر عن الحطة في ضوء اعتراض القاهرة على الأرحح، ثم بعد مغامرته بعد أقل من شهرين ونصف على انتخاب عبد الرحمن عارف رئيساً للجمهورية في ضوء قرار القاهرة بالتخلص من عارف الذي يُنظر إليه كـ "بدل ضائع" عن الرئيس الذي يجب أن يحكم العراق.

من هنا تسلّ الضباط القوميون اللاجئون في القاهرة في أوائل حزيران سراً إلى العراق، وكان على رأسهم عميد الجوّ عارف عبد الرزاق بطل انقلاب ١٥ أيلول الفاضل. وسرعان ما التّم شمل تنظيم "الضباط القوميين" في "الداحل" وقرروا ساعة الصفر^(٩٦). واتخذوا من بيت أحد الضباط مدنية المأمون الغربية، القرية من معسكر أبي غريب مركزاً للبدء بالانقلاب، وكان من شأن رعاية القاهرة للانقلاب وتبنيها لقيادة عارف عبد الرزاق له أن يجعلها تماسكاً وتجاوز تناقضاتها. وتحسدت هذه الرعاية بإيفاد أجهزة القاهرة لعبد الحميد السراح^(٩٧) كي يشرف على الانقلاب ويضمن نجاحه، غير أنه جرى وظل دوره الحقيقي إلى الآن طيّ الكتمان.

كان من أبرز الضباط "الحركيين" اللاجئين سياسياً في القاهرة الذين تسللوا إلى العراق مع عارف عبد الرزاق الرئيس أول عبد الأمير الريعي والنفيع مبدر الويس، وعرفان عبد القادر وحدي، ورشيد محسن، وفاروق صبري.

لم تكن "حركة القوميين العرب" كتنظيم طرفاً في الانقلاب، إلا أنها لم تكن ضده، وتسربت إلى قياداتها المعلومات عنه من خلال الضباط "الحركيين" الذين اتصل بهم تنظيم "الضباط القوميين" للمشاركة في الانقلاب^(٩٨). ولم يكن كل هؤلاء الضباط "الحركيين" على الاستعداد للمغامرة من جديد مع قيادة عارف عبد الرزاق التي حكموا عليها بضعف الكفاءة، وارتابوا بسلوكها إبان انقلاب ١٥ أيلول ١٩٦٥، رغم أن الضباط "الحركيين" المشاركين في الانقلاب قد حاولوا دفع التنظيم العسكري "الحركي" للانخراط فيه.

كانت "حركة القوميين العرب" من الناحية الرسمية في إطار "الحركة الاشتراكية العربية"، وقد كان صبحي عبد الحميد عضو المكتب السياسي لهذه الحركة من القادة الأساسيين لانقلاب ٣٠ حزيران^(٩٩)، غير أن المكتب السياسي لـ "الحركة" لم يكن طرفاً في الانقلاب، ومن هنا يبدو الأقرب إلى الإقناع هو أن صبحي عبد الحميد قد انخرص في الانقلاب بوصفه قائداً أساسياً في تنظيم "الضباط القوميين" وليس باسم "الحركة الاشتراكية العربية"^(١٠٠). أما التنظيم العسكري الخاص بـ "التنظيم الطبيعي" فكان من ناحية فعلية مؤلفاً من ضباط سبق لهم أن كانوا في تنظيم "الضباط القوميين" وافترض بهم قطع علاقاتهم التنظيمية به، ويفهم من رواية عبد الكريم فرحان مسؤول قطاع الضباط في التنظيم الطبيعي أن التنظيم العسكري لهذا التنظيم بوصفه تنظيم "الطليعة" لم يكن طرفاً. غير أن التداخلات ما بين هذه التنظيمات كانت قائمة فعلاً وتميزت بالحراك المستمر والمتبادل، وفي إطار ذلك لم يكن متيسراً لقيادة الساسة في أطراف "الحركة الاشتراكية العربية" أن يتحكموا بشكل دقيق بسلوك أعضائهم العسكريين.

وما كان استبعاد "حركة القوميين العرب" عن الانقلاب جزءاً من الطبيعة العسكرية الصرفة لهذا الانقلاب، وعدم اهتمام قادة الانقلاب بموضوع إسناد جماهيري. فقد كان نظام عارف-الراز ضعيفاً. وكان منهاج البزاز المحافظ متناقضاً مع الميول السياسية لإحمايي العراقيين الواعين سياسياً^(١٠١) والتي هي في هذا الجانب الميول الأساسية لروح العصر في العالم الثالث في الستينات. غير أن "حركة القوميين العرب" لم تكن مجرد تنظيم سياسي بل تنظيمياً سياسياً يمتلك ذراعاً عسكرياً قادراً على العمل. وقد اهتم مخططو الانقلاب باستقطاب هذا الذراع مباشرة من الحربية، على أرجح التقديرات، بسبب التوتر الحاد الذي نشب ما بين الأجهزة الأمنية المصرية وبين حركة القوميين العرب في منتصف كانون الثاني ١٩٦٦ على إثر "انقلاب ١٣ ك ٢ ١٩٦٦" داخل "الجبهة القومية" في جنوب اليمن. ويمكن القول هنا إنه إذا كانت العلاقة ما بين "الحركة" وعبد الناصر قد استمرت، وأثبت الرئيس عبد الناصر حرصاً عليها وتفهماً لموقف "الحركة" مما سمي بـ انقلاب ١٣ ك ٢ ١٩٦٦، فإن العلاقة ما بين "الحركة" والأجهزة الأمنية المصرية التي نظمت ذلك الانقلاب أصبحت متزدية تماماً ومشوبة بالتحدي.

نتج عن فشل المحاولة الانقلابية الثانية اعتقال الضالعين فيها، ووجه الرئيس عارف في التحقيق الأولي، سؤالاً محدداً إلى مبدّر الويس عن علاقة جورج حبش بالانقلاب، وفيما إذا كان قد التقى معه في بيروت. وكان الذين حجزهم في عرف مجاورة للقصر الجمهوري يرسم الاعتقال هم: عارف عبد الرزاق و رشيد محسن و نهاد فخري و عبد الأمير الربيعي و صبحي عبد الحميد و فاروق صيري و الطيار ممتار السعدون و الطيار نعمة الدليمي و القيب مدر الويس و عبد الكريم فرحان. ثم أفرج عن قرحان بعد أسبوع لعدم علاقته لا بالمحاولة الأولى

ولا بالمحاولة الثانية، أما بقية الضباط فقد تم سجنهم في معسكر الرشاش وكان الاعتقال هماً أيضاً أقرب إلى الحجز، ولم يتسم التحقيق بالعنف أو بالقسر أو بالإهانة، وفي الأول من تشرين الأول ١٩٦٦ تمكن مدير الويس ورشيد محسن وعبد الأمير الربيعي وممتاز السعدون وفاروق صري من الهرب والتخفي في بغداد^(١٠٢)

حاول عارف الضعيف أن يحتوي ديول الانقلاب، وأن يرضي الذين انقلبوا عليه في ٣٠ حزيران بترحيل البزار من الحكومة، فجمد قرارات مجلس الوزراء ولم يصدق عليها، واستجاب أخيراً لضغوط الضباط التي وصلت إلى ذروتها في أوائل آب كي يرحل البرار، وبالفعل أفهم الرئيس البزار بضرورة استراحتته، وكشف في ٦ آب الزعيم ناجي طالب بتشكيل حكومة جديدة، ثم أفرج عن جميع الموقوفين بقضية انقلاب ٣٠ حزيران باستثناء عارف عبد الرزاق، وأصدر عفواً عن جميع المشاركين في الانقلاب بمن فيهم الهاربون من المعتقل. وما كادت الأطراف المتنافسة والمختلفة تختبر هذه التسوية الجديدة وتطبع علاقاتها فيما بينها حتى وقعت نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧. فوضعت العراق كما كل العرب في مرحلة جديدة.

هوامش الفصل الخامس

- (١) مقابلة في ٣١/٣/١٩٩٦ مع د. نبأت حمادة في حلب.
- (٢) مقابلة في ١٣/١١/١٩٩٦ مع د. جورج حبش في حين يذكر ياسل الكبيسي في. حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ أن الحركة حدثت في أوساط الخمسينيات بعض الضباط المتقاعدين.
- (٣) الكبيسي ص ١٢٨ وص ١٠٤-١٠٥. قارن مع نبي جورج حبش، في حكيمة الثورة/ مصدر سبق ذكره، ص ٨٥-٨٦. انتراف الحركة في مسألة التنظيم العسكري وأنها لم تهتم بالمؤسسة العسكرية، وتوجست خيفة منها. عبر أن حقيقة الأمر هي غير ذلك.
- (٤) مقابلة في ١٨/١١/١٩٩٥ مع نايف حواتمه.
- (٥) مقابلة في ٢٦/١/١٩٩٦ مع عبد الإله الصراوي.
- (٦) مقابلة في ١٥/١٠/١٩٩٦ مع اللواء عامر حمدان كان حمدان في إطار كتلة الراوي، وأكد لنا أنه حين كشف جابر حسن حمدان البرنامج الإسلامي للكتلة إلى مدير الويس، فإنه تم ترك الراوي والانضمام في الحركة. أما عن عضوية حمدان والويس في التنظيم العسكري للحركة فقد أكد لنا الصراوي لذي كان مسؤولاً تنظيمياً عنهم.
- (٧) قارن بـ ثابت حبيب العاني يتذكر، رسالة العراق، العدد ٨، تموز، ١٩٩٥، ص ١٩.
- (٨) د. محمد حروري، العراق الجمهوري، المدر المتحددة لسحر، ط ١، ١٩٧٤، بيروت، ص ١٩٦-١٩٧.
- (٩) حنا بطاطو، لعراق، الكتاب الثالث، ترجمة عفيف الرزاق، مؤسسة الأنشأت العربية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢، ص ٢٦٤-٢٦٥.
- (١٠) عبد الكريم حنا، حصاد ثورة (مذكرات)، در العراق، ص ١٩٩٤، ص ٦٥-٦٦. قارن بـ أمين هويدي، كنت سفيراً في العراق، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٢٨.
- (١١) مقابلة سبق ذكرها مع اللواء حمدان، كان مدير سمدان وعامر حمدان وعبد الرحيم سمعان وعبد الأمير الربيعي صمم فريق الاعتناء وكان المكلف بالتدريب هو المقدم جابر حسن حمدان.
- (١٢) مقابلة في ١٩/١٢/١٩٩٥ مع طالب شبيب. يطابق هذا اليوم أول أيام عيد الفطر في التقويم الهجري.
- (١٣) بخصاص، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٧.
- (١٤) مقابلة سبق ذكرها مع نايف حواتمه.
- (١٥) هاني المكبيكي، أوكار اهريمة، تجرني في حرب البعث العراقي، دار الرئيس، لندن، ط ١، دار ١٩٩٣، ص ٢٢٦-٢٢٧.
- (١٦) مرحان، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩ حول دوره أيضاً من وجهة نظر الحرب الشيوعي. قارن بـ ثابت حبيب العاني يتذكر، مصدر سبق ذكره، ص ١٨.
- (١٧) المكبيكي، المصدر السابق، ص ٢٤٥. اتهم النقيب كنعان حمدان بقتله، واعتقل حمدان مع قاسم وحاول الإنكار إلا أن شهود العيان أجمعوا على إدانته. المصدر السابق ص ٢٥١.
- (١٨) جميع الحقائق هـ مستقاة من مقابلة مع عبد الإله الصراوي، أعيد تدقيق معلوماتها معه من جديد كما طوبقت مع مقابلة أخرى جرت مع عامر حمدان أحد المشتريين فيها والمعتقل بتاتبعها. ودرعم أن الأدبيات الرسمية تعني ذلك بذلك نجد تأكيداً لها بشكل غير مباشر عند الكبيسي، ص ١٠٩، وعد أمين هويدي كنت سفيراً في العراق، ص ١١٦.
- (١٩) قارن بـ هويدي، المصدر السابق، ص ١١٦.

- (٢٠) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي.
- (٢١) مرجان ص ٤٢ قارن بتصريح عبد السلام عارف لياسر هوارى، رئيس تحرير الأسبوع العربي، عدد ٣١، السنة السابعة، لانتين ٢ آب ١٩٦٥، ص ١٣.
- (٢٢) كان من بينهم مدير اللويس وعامر حنظل.
- (٢٣) هويدي، ص ١٨٥ - ١٨٦.
- (٢٤) يشير هويدي إلى أن اللجة تشكلت في أيلول ١٩٦٠، ص ٢٦ في حين يهيم من فرحان ص ٥٥ - ٥٦ أنها تشكلت أواخر ١٩٥٩ - ١٩٦٠.
- (٢٥) تألفت اللجة من العقيد الركن أحمد حسن البكر، وهو من مواليد ١٩١٤ في مدينة تكريت، وابن ملاك، والعقيد الركن عبد الكريم فرحان وهو من مواليد ١٩١٩ في الصويرة وابن ملاك، والمقدم الركن عبد الستار عبد اللطيف وهو من مواليد الأعظمية عام ١٩٢٦ في بغداد، وابن لموطف في وراوة الدغاي، والمقدم الركن خالد مكى الهاشمي وهو من عائلة احمدية من الهاشمي. ومن مواليد ١٩٢٦ في بغداد، وابن لضابط في الجيش العراقي، والمقدم الركن صالح مهدي عماس وهو من مواليد ١٩٢٥ في بغداد وابن صمان رزاعي والمقدم الركن إبراهيم حاسم التكريتي وهو من مواليد ١٩٢٥ في تكريت وابن تاجر أخشاب، والمقدم الركن صبحي عبد الحميد وهو من مواليد ١٩٢٤ في بغداد وابن لصابط والمقدم الركن حاسم العزاوي وهو من مواليد ١٩٢٤ في بغداد وابن لتاجر والمقدم الجبوري حردان التكريتي وهو من مواليد ١٩٢٥ في تكريت وابن لشخصي والمقدم خالد حسن فريد وهو بغدادى وكانت اللجة متصلة مع صراط يصعب عليهم حضور جلساتها مثل رجب عبد الحميد وعارف عبد الرزاق ومحمود شيت خطاب وغيرهم.
- (٢٦) هم الرئيس أبو الركن حاسم العزاوي، والرئيس أول ركن خالد مكى الهاشمي، والرئيس الأول الركن عبد الستار عبد اللطيف، والرئيس أول الركن إبراهيم حاسم التكريتي والرئيس أول الركن صبحي عبد الحميد كما كان المقدم الركن محمد مجيد أحد أركان كتلة الصراط القوميين عضوا في هذه اللجة.
- (٢٧) قارن مع بطاظر ص ٩٨.
- (٢٨) قارن مع العالمي ص ١٩ - ٢٠ (من وجهة نظر المكتب العسكري للحزب الشيوعي العراقي).
- (٢٩) جميع أعضاء اللجة ماعدا المقدم خالد حسن فريد والرئيس أول إبراهيم حاسم التكريتي وحول انساب المرجان وصبحي عبد الحميد انظر المرجان ص ٥٧ - ٥٨ والعكبيكي ١٧٩ - ١٨٠ ويذكر العكبيكي أن فريد قبل الانساب للعت إلا أن المرجان يستثيه.
- (٣٠) المرجان ص ٧٥ والعكبيكي ص ١٧٩ - ١٨٠ وهويدي ص ٢٨.
- (٣١) انظر مقطعا نموذجيا لذلك عند العكبيكي ص ١٨٢ - ١٨٣ توفرت بقيادة البعث معلومات عن انقلاب لكثرة صبحي عبد الحميد فاستمر البعث قواعده للمشاركة في العملية إذا ما حصلت كي يكون للحزب حصة.
- (٣٢) مقابلة مع صائب شيب وذكر شيب أنه وعفلق قابلا حش والمهدي في بيروت، وطرح حش ضرورة استمرار التعاون رغم انهيار الجبهة رسميا.
- (٣٣) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي.
- (٣٤) هم عبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد وعارف عبد الرزاق وخالد حسن فريد ومحمد مجيد وإبراهيم حاسم التكريتي وحاسم العزاوي وهادي خماس وعمران وجدي وعدنان أبوب صبري وفاروق صبري. هويدي ص ٢٨.
- (٣٥) هويدي، ١٨٠ قارن بالمرحان ص ١٣٤.
- (٣٦) مقابلة مع الصراوي قارن مع تصريح عارف لياسر هوارى في الأسبوع العربي، عدد ٣٢١، ٢ آب، ١٩٦٥، ص ١٣، وبعد الرحمن عارف عند المرجان ص ٤٢.
- (٣٧) هويدي ١٨٠.

- (٣٨) الفرحان ١٤١ - ١٤٢.
- (٣٩) الفرحان ١٤٠. وفق معلومات الصابط الحركي مبدئ الويس (الدكتور لاحقاً) فإن بعض صباط كتلة صحي عبد الحميد كانوا أعضاء في الحركة. من رسالة مبدئ الويس إلى الباحث بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢
- (٤٠) بطاطو، العراق، الكتاب الثالث ١٤٢ - ١٤٣.
- (٤١) قارن بالفرحان ١٣٣ - ١٣٤ وبهويدي ١٩٠ - ١٩١
- (٤٢) حدودي، ص ٢٠٣ والفرحان ص ١٤٣
- (٤٣) بشر هويدي النص الكامل للاتفاقية، كت سفيراً في العراق، ص ٢١٦ - ٢٢٠ قارن بفهم الصابط القوميين لها في عيد الكريم الفرحان، حصاد ثورة ص ١٥٠، و.....؟ عند حدودي، العراق الجمهوري ص ٣٠٧ - ٣١١ وبطاطو، العراق الكتاب الثالث، ص ٣٤٦
- (٤٤) الفرحان، حصاد ثورة ص ١٥٠.
- (٤٥) الفرحان، المصدر السابق ص ٢٢١ قارن بهويدي، المصدر السابق، ص ١٥٠.
- (٤٦) بشر هويدي النص الكامل في كت سفيراً في العراق، ص ٢٢٢ - ٢٢٩ وبالفرحان، حصاد ثورة، ص ١٥٠ - ١٥٢
- (٤٧) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي قارن بخندوري، ص ٣٢٢
- (٤٨) انظر التفاصيل عند هويدي ص ٢٤٣ - ٢٤٦ قارن بخندوري ص ٣٢٢.
- (٤٩) انظر وصف هويدي لذلك في، كت سفيراً في العراق، ص ٢٢٩.
- (٥٠) الفرحان، ص ١٧١. يؤكد الفرحان أنه قد جرت انتخابات لقيادة التنظيم إلا أن مبدئ الويس وعامر حمدان يعبان منذاً وجود انتخابات في الكتلة العسكرية.
- (٥١) انظر التفاصيل عند هويدي: ٢٤٨ - ٢٥٠ ورواية الفرحان لها في. حصاد ثورة ١٧١ - ١٧٢
- (٥٢) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي قارن بهويدي ص ٢٤٩ - ٢٥٠
- (٥٣) الفرحان، حصاد ثورة ص ١٧٣ - ١٧٤.
- (٥٤) انظر نص استقالة عبد الحميد عند هويدي، كت سفيراً في العراق، ص ٢٥٠ - ٢٥١
- (٥٥) قارن نأسلة ياسر هوارى لعبد السلام عارف، الأسبوع العربي، عدد ٣٢١، ٢ آب، ١٩٦٥ ص ١٣.
- (٥٦) حدود، العراق الجمهوري، ص ٣٢٢.
- (٥٧) عبد السلام عارف (مقابلة ياسر هوارى)، الأسبوع العربي، مصدر سبق ذكره.
- (٥٨) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة (شباط ١٩٦٥) ص ٢٣ - ٢٥.
- (٥٩) مقابلة مع الصراوي.
- (٦٠) المعلومات مستقاة من مراجع عديدة، أسعد عبد الرحمن في مقدمة كتابه لباسل الكبيسي، ص ١١ - ١٣ وفيه معلومات مهمة عن عائلة الكبيسي والفرحان ص ١٧٦ حيث يشير إلى موائد قمار عارف عبد الرزاق ومقابلة سبق ذكرها مع طالب شبيب والعكيكي ص ٢٦٨.
- (٦١) انظر التفاصيل عند هويدي ٢٤٧ - ٢٤٨.
- (٦٢) هويدي، ص ٢٥٥.
- (٦٣) مقابلة مع عبد الإله الصراوي. أكد لنا أن هذه المعلومات مؤكدة في ضوء تسميته الانقلابي مع صحي عبد الحميد إلا أن الفرحان يقول إن المعركة لمعت فجأة في ذهن عارف عبد الرزاق، وأراد أن يكفر بانقلابه عن تورعه بقبول المنصب، ص ١٧٦، وفي ضوء التحقق يعتقد كلام الفرحان إلى ما يؤيده

- (٦٤) قنن بهريدي، ص ٢٥٦-٢٥٧
- (٦٥) مقابلة مع الصراوي.
- (٦٦) هذه هي مثلاً قناعة القيب عامر حمدان في مقابلة سبق ذكرها معه وكان حمدان من المشاركين في الانقلاب واعتقل نتيجة مثله أم صعط المصاط الصعار على رشيد محسن فقد أعسماه به صدر الويس في رسالة بتاريخ ١٩٩٦/٦/٢.
- (٦٧) حدوري، ص ٣٢٥
- (٦٨) مقابلة مع الصراوي.
- (٦٩) جميع الحقائق الواردة هنا مستقاة من رسالة أرسلها صدر الويس (أحد قادة العملية) إلى الساحت بتاريخ (١٩٩٦/٦/٢) وتتفق رواية القيب الحركي عامر حمدان (المشارك في العملية) مع الحقائق التي أوردها الويس (مقابلة شخصية سبق ذكرها مع عامر حمدان)
- (٧٠) مقابلة سبق ذكرها مع عد الإله الصراوي، سكرتير قيادة الإقليم.
- (٧١) لويس، رسالة سبق ذكرها، وحمدان مقابلة سبق ذكرها. هناك التباسات وتناقضات عديدة لدى مؤرخي الحدث وشهوده بشأن مجرى الحدث، إلا أن جميع الروايات تتفق على القطعين الأساسيين. الاستيلاء على معسكر أنسي عريب، واستدعاء عارف عبد الرزاق لسعيد صبيبي وعدم اعتقاله. قارن روايتنا المستقاة من عدة مصادر مدائية مساهمة في الحدث ومخططة له، وبين روايات المرحان، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٦ ١٧٧ وهويدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٠ ٢٦١، ورواية حدوري، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥، ورواية لعازر بعيري، صراط الحيش في السياسة والمجتمع العربي، ترجمه بدر الرديعي، دار سباء، ط ١، القاهرة، ١٩٩٠، ص ٢٠٠.
- (٧٢) مقابلة سبق ذكرها مع حمدان.
- (٧٣) الأسوع العربي، عدد ٣١٩، لآين ٢٧ يول ١٩٦٥، ص ١٤-١٥
- (٧٤) الأسوع العربي، المصدر السابق، ص ١٥ قنن حدوري، ص ٣٣١.
- (٧٥) بعيري، مصدر سبق ذكره ٢٠٠.
- (٧٦) مقابلة مع حمدان الذي كان معتقلاً مع الويس
- (٧٧) انظر تفاصيل ذلك عد هويدي ٢٦٩-٢٧٥ والذي كان يومئذ سفير المتحدة في العراق.
- (٧٨) الأسوع العربي، عدد ٣١٩، مصدر سبق ذكره، ص ١٧ قارن مع حدوري ص ٣٣٩
- (٧٩) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي
- (٨٠) أورده بطاطو ص ٣٥٩ في سياق بشره محاصر الاجتماع.
- (٨١) هويدي، ص ٢٦٩
- (٨٢) الأسوع العربي، عدد ٣٢١، السنة السابعة، لآين ٢ آب ١٩٦٥، ص ١٤ (ريپورتاج عن بغداد)
- (٨٣) المصدر السابق
- (٨٤) قارن حدوري ص ٣٤١-٣٤٨ ويطاطو ٣٧٩ وبعيري ص ٢٠١. والمرحان ١٤٥-١٤٦.
- (٨٥) مقابلة سبق ذكرها مع النصراوي.
- (٨٦) المرحان ١٨٦.
- (٨٧) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي.
- (٨٨) المرحان ١٨٦.
- (٨٩) مقابلة سبق ذكرها مع حمدان. كان حمدان ضمن مجموعة التي وجهت إليها الرسالة.
- (٩٠) مقابلة مع النصراوي وحمدان. يفسر ذلك اتهام عارف للحركة بتطعيم الانقلاب.
- (٩١) المرحان، ص ١٨٥.
- (٩٢) المرحان، ص ١٨٦.

حركة القوميين العرب

القسم الثاني

- (٩٣) حدوري ص ٣٥١ و ٣٥٢ ومقابلة سيق ذكرها مع جهاد ضاحي في ضوء حوار مباشر بينه وبين عبد الحكيم عامر قارن بتحليل بطاوة ووجهة نظره في ص ٣٨٩ - ٣٩١
- (٩٤) حدوري، ص ٣٥١ وص ٣٦٧ وص ٣٧١. ووجهة النظر الثانية هي من رسالة سيق ذكرها أرسلها مدير الويس إلى الباحث
- (٩٥) قارن بعوري، ص ٢٠٢.
- (٩٦) نظر مقطعا من هذه لاجتماعات عبد الفرحان ص ١٨٩.
- (٩٧) الفرحان ١٤٨.
- (٩٨) مقابلة سيق ذكرها مع الصراوي.
- (٩٩) قارن بعوري ص ٢٠٢.
- (١٠٠) أعلنا الصراوي أن صبحي عبد الحميد تعيب يوم الانقلاب عن اجتماع المكتب السياسي للحركة لاشتراكه العربية، فاضطر في ضوء معلوماته عن الانقلاب أن يكشف أمام المكتب سبب تعيب صبحي.
- (١٠١) بطوطو، ص ٣٧٩.
- (١٠٢) من رسالة الويس إلى الباحث، مصدر سيق ذكره.

الفصل السادس

تشكيل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب

منظمة "شباب الثأر"

١٩٦٤ - ١٩٦٧

تعود الجذور الحقيقية لمنظمة "شباب الثأر" التي حمل اسمها الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب إلى "كتائب الفداء العربي". وكان اسم "شباب الثأر" نفسه أحد الأسماء المقترحة لـ "الكتائب" عشية تأسيسها في آذار ١٩٤٩. من هنا ورغم استدال "الحركة" في أوائل الستينات لشعار "الثأر" بشعار سياسي هو "تحرير فلسطين"، وإسقاطه من منظومتها الشعارية، فإن حمل الفرع الفلسطيني لهذا الاسم يعبر عن ارتباط سيمائي أو رمزي بالتكوين الفدائي الأول لـ "الحركة".

لم تكن "الكتائب" سوى تنظيم فدائي لشباب قومي يطرح تحرير فلسطين من خلال "الثأر" أي من خلال ما يسمى لاحقاً بـ "الكفاح المسلح". ويفسر ذلك أن النشرة التي أصدرتها "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" (تشكلت الهيئة أواخر عام ١٩٥٢) في مطلع عام ١٩٥٣ قد حملت اسم "الثأر" واختارت رمزاً دالاً لها، هو صورة فدائي يعتمر حوذة ويمتشق بندقية.

كان قرار جورج حبش الحازم حين استقر أواخر عام ١٩٥١ في عمان هو اتباع أسلوب العنف المسلح ضد إسرائيل^(١). من هنا شرع ولاسيما بعد التحاق الدكتور وديع حداد به عام ١٩٥٢ بتأسيس أول نواة فدائية قام بتسريبها إلى إسرائيل، إلا أن قوات غلوب باشا تمكنت من

تطوير التسلسل^(٢). من هنا وفي حدود هذا العام حين التقى جورج حبش ووديع حداد محمد الفرحان (أردني) الذي كان يفكر بدوره بتشكيل حركة قومية تحرر الأردن من المعاهدة البريطانية وتضعه في مواجهة إسرائيل، كانت هذه الخلايا قد شكلت نواة ذراع فدائي عامل حمل يومئذ كما أكد لنا محمد الفرحان اسم "أبطال العودة"^(٣). وهو نفس اسم تنظيم "أبطال العودة" الذي سيندمج عام ١٩٦٧ في إطار "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، وتعتبر وثائق جبهة أن هذا التنظيم الأخير "مشتق أصلاً عن فرع الحركة"^(٤)، الفلسطيني.

كانت "الحركة" في الخمسينات تشدد بشكل مطلق على قومية القضية الفلسطينية، ووصل تشدها إلى حد إصرارها على تجنب ذكر الشعب الفلسطيني واستبداله بالسازحين العرب أو بعرب فلسطين. إلا أنها باتت مع مرور الوقت تستخدم تعبير الشباب العربي الفلسطيني وفي مرات محدودة الشباب الفلسطيني العربي.

فكرت "الحركة" عام ١٩٥٥ لأول مرة بإيجاد إطار فلسطينية لعملها، فدعت السازحين العرب إلى "أن يوجدوا الهيئة التي تمثلهم وتقودهم" "وتُكثّل حوها شباب السازحين من كل محيم"^(٥). وتمثل "طلبة الأمة في معركة الثأر"^(٦). غير أن هذا التفكير، ورغم انطوائه على بذور نزعة قطرية فلسطينية مبكرة فإنه لم يتخط يومئذ الإطار الإجرائي. من هنا واصلت "حركة القوميين العرب" بعيد قيام الجمهورية العربية المتحدة تشكيل أطر فلسطينية إلا أنها شكلتها في إطار وهما القومي للقضية الفلسطينية الذي يتخصص برسمية: "الوحدة هي طريق تحرير فلسطين". فعمدت عام ١٩٥٩ إلى تشكيل لجنة من بعض كوادرها الفلسطينية لبحث الأطر المناسبة لتنظيم الفلسطينيين. ويعتبر جورج حبش تشكيل هذه اللجنة إطاراً أولياً لمنظمة "شباب الثأر"^(٧).

يبدو أن هذه اللجنة كانت استجابة إجرائية لواقع جديد أكثر منها نزعة مسقة لإيجاد تنظيم قطري فلسطيني، غير أن تطورات هذه الاستجابة انطوت عملياً على تلك النزعة. فقد كانت "الحركة" مضطرة لتشكيل هذه اللجنة وتفعيل عملها كي تتمكن من الاتصال بتشكيل 'الفدائيين الفلسطينيين' في جيش الاقليم الشمالي (الجيش السوري سابقاً). وبكلام آخر كانت 'لجنة فلسطين' "لجنة" وليس تنظيمًا.

كان على الفرع القطري الفلسطيني لحركة القوميين العرب أن يتأخر بالظهور ويمر بمراحل عديدة، بسبب انحياز الحركة التام إلى سياسة عبد الناصر ومواقفه من مسألة الكيان الفلسطيني. فلعل هذا الانحياز يفسر تأخر إيجاد الأطر المناسبة لتنظيم الفلسطينيين الناشطين في ساحات 'العمل' المختلفة^(٨). ومن هنا تدل الأدبيات الصادرة عن حركة القوميين العرب في مصع

استبيات على أن مساهمة لحركة في الجدل الدائر حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني بقيت محدودة، فظلت تعتبر، كما ذكر أحد وجوهها الفلسطينية في أواخر آذار ١٩٦٢، أن المهم هو البحث في "كيفية تجنيد عرب فلسطين تجنيداً منظماً يجعلهم طاقة ثورية فعالة في معركة فلسطين" وليس "المهم هذا لهدف عن طريق بحث كيان فلسطين" (١).

إذا كان جدل "الحركة" حول مسألة إحياء الكيان الفلسطيني محدوداً خلال هذه الفترة، فإن وجود حوالي ٣٦ تنظيمًا فلسطينياً في العام ١٩٦١ - ١٩٦٢ (١٠) كان يفرض عليها إجراءً أو تفكيراً سوع من عمل فلسطيني في إطار حركة القوميين العرب يستطيع أن يحقق حضوراً للحركة في سياق الوقائع الجديدة غير أنها وبعامل انخراطها التام في معركة إسقاط الانفصال وإعادة الجمهورية العربية المتحدة "كماشة القوة" التي ستطوق إسرائيل لم ترتق بفكرة هذا العمل الفلسطيني إلى إطار فرع قطري فلسطيني على غرار فروع الحركة في الأقاليم أو الأقطار. فأنقذت شأن هذا العمل إجراءات تنظيمية سريعة، وضعت من خلالها الأعضاء الفلسطينيين في فروع لبنان والكويت وسورية في قطاع تنظيمي خاص، يكونون فيه خاضعين لقيادات أقاليمهم ومرتبطين في الآن ذاته باللجنة القيادية للعمل الفلسطيني في الحركة (١١).

الكيان الفلسطيني: مقطع جدل داخلي في الحركة:

ما إن تم اتحاد هذه الإجراءات حتى حدث جدل حدي في أوساط "الحركيين" الفلسطينيين ومحيطهم من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني. ووصل هذا الجدل إلى دروته خلال النصف الأول من عام ١٩٦٣، لاسيما على صفحات مجلة "الطليلة" الحركية في الكويت، حيث تواجد نسبة كبيرة من الفلسطينيين الحركيين. ورغم أن الخلة نشرت المناقشات بوصفها تعبر عن وجهات نظر خاصة، فإن هذه المناقشات تمثل مقطعاً هاماً من مقاطع الجدل في أوساط "الحركيين" الفلسطينيين حول هذه المسألة ويستمد هذا لمقطع أهميته من كونه أخذ يطرح لأول مرة أفكاراً "جديدة" عن النسق الأيديولوجي التقليدي للحركة بخصوص هذه المسألة، والذي تلخص ترسيمته بـ "الوحدة هي طريق تحرير فلسطين".

وفي حين طرحت المناقشات إحياء الكيان الفلسطيني وعزله عن التدخل في الخلافات العربية (١٢) فإن رأياً آخر يعكس موقف المجلة طرح مرور طريق فلسطين بعمان ودمشق وبعداً (١٣). غير أن الجديد في هذه المناقشات هو بروز نبرة قطرية فلسطينية واضحة، تقوم على ضرورة "إبراز الكيان الفلسطيني إلى الوجود، والوقوف في وجه كل من يعارض ذلك بل محاربه دون هوادة ولا رحمة" و"لا عودة لفلسطين إلا بوضعها في يد الطليعة الثورية

الفلسطينية" (١٤). ذ "شعب فلسطين تقع على عاتقه المسؤولية الأولى في المعركة بقدر ما تتحمل الأمة العربية مسؤولية مشاركته" ذ "أبناء فلسطين أولاً" أما العرب ذ "مشاركة" وفق ما يحدده أبناء فلسطين. ومن هنا "يجب الفصل فصلاً تاماً" بين "الدولة القومية التي تعتبر قضية فلسطين جزءاً من مسؤوليتها التاريخية" وبين "دور الفلسطينيين الطلائعي". ويعني ذلك 'رفص' أن ترتبط قضية فلسطين بقضية الوحدة الشاملة، على أساس أن الوحدة الشاملة قد تأخذ وقتاً طويلاً حتى تتم' من دون أن ينفي ذلك "أهمية الوحدة بالنسبة لقضية فلسطين" (١٥).

يدو مضمون هذا الجدل أقرب إلى المضمون "الفتحي" أو الذي ارتبط باسم فتح حول مسألة "الكيان الفلسطيني" مه إلى التسمية القومية التقيدية لحركة القوميين العرب. غير أن النزعة الكيانية ها ليست برعة مَقُومَة بقدر ما هي أقرب إلى نماذج البرعة القطرية العربية المتعينة، مع فارق أساسي وهو وزن العامل الإجرائي هنا أي اضطلاع الشعب الفلسطيني بمسؤولية تحرير أرضه وعدم انتظاره ذلك إلى حين تحقيق الوحدة العربية، في حين أن النزعة القطرية العربية تتميز بوزن إيديولوجي.

شكّل مجمل الجدل الدائر في الوسط الفلسطيني على مختلف تياراته بشأن مسألة الكيان الفلسطيني، مما في ذلك التيار الذي تمثله حركة القوميين العرب، حافزاً لمطالبة بعض كوادر اللحة القيادية الفلسطينية بتشكيل فرع قطري فلسطيني لحركة قوميين العرب. وهو ما عبر عنه الشهيد غسان كنفاني في نيسان ١٩٦٣ بوضوح تام حين طرح بماسبة المباحثات القائمة حول الوحدة الثلاثية بين سورية ومصر والجمهورية العربية المتحدة، إلى إيجاد وضع استقلالي للفلسطينيين في إطار الدولة الاتحادية المزمع قيامها، فدعا كنفاني "الدولة الاتحادية إلى إيجاد صيغة للارتباط بمجموع الجماهير الفلسطينية عن طريق آخر غير طريق الأحزاب العضوة في الجبهة القومية. ولكن عن طريق الجماهير الفلسطينية نفسها: تنظيمها وإعدادها وإشراكها فعلياً في تقرير مصيرها" (١٦).

تشكيل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب:

إثر قرار القمة العربي في مطلع العام ١٩٦٤ بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في ٢٨ أيار ١٩٦٤ في مدينة القدس بمشاركة قرابة ٤٠٠ مندوب معين، كان بينهم عدد قليل من ممثلي حركة فتح والبعث وحركة القوميين العرب. وكانت "الحركة" إبان التحضير لتشكيل هذا المجلس قد أصدرت في منتصف آذار ١٩٦٤ بياناً شددت

فيه على أن يكون الكيان الفلسطيني تنظيمًا ثوريًا للشعب الفلسطيني يستهدف تحرير فلسطين، وأن يكون صاحب الحق بتمثيل الشعب الفلسطيني والناطق باسمه، وأن يكون له قطاعه العسكري النظامي، وأن ينبثق عن انتخابات "حرة أو عن تمثيل لمنظمات الثورية والقوى العاملة". وانتقدت الحركة في بيان أصدرته بعد أسبوعين من انعقاد المجلس شكل انعقاده و"رضوح" الشقيري لمطالب الحكم الأردني، مما أدى إلى قيام "منظمة لا علاقة لها باجماهير" وإلى إلغاء قاعدة التنظيم العسكري" وبرز دلائل على "اعتزام الشقيري مواصلة عزل المنظمات الثورية" وخلصت الحركة إلى أن هذه المنظمة وذلك المؤتمر لم يستطيعا تحقيق الحد الأدنى المقبول من قبل اجماع الفلسطينيين (١٧). غير أن "الحركة" تفهمت بعد فترة وجيزة رضوح المجلس الوطني الفلسطيني الأول للضغوط الرسمية الأردنية حتى لا تعارض الحكومة الأردنية إقامة الكيان الفلسطيني، على أن يتم التغيير الحدي في مضمون هذا المجلس بعد قيام الكيان (١٨). فاعتقدت الحركة أنه بعد إعلان إقامة هذا الكيان أصبح الأمر مواتياً للقيام بذلك التعبير.

قررت "الحركة" العمل من داخل إطار منظمة التحرير الفلسطينية وبرعايتها، كي يتم إحداث انعطاف جذري في بنيتها. وفي هذا السياق تحولت "لجنة فلسطين" في الحركة إلى "قيادة العمل الفلسطيني"، فتأسس الفرع القطري الفلسطيني للحركة أواخر عام ١٩٦٤، وأصبح هناك "فرع فلسطيني وقيادة فلسطينية مهمتها العمل الفلسطيني والتهيئة للكفاح المسلح في الساحة الفلسطينية وإعداد مقاتلين وتدريبهم"، واتباع سياسة توريث الجيوش العربية في حرب مواجهة مع إسرائيل، وتولى الدكتور وديع حداد بشكل أساسي مسؤولية الإعداد للعمل العدائي على حد تعبير جورج حبش، ونجح الفرع الفلسطيني للحركة تعاضدًا في هذا نعام تسريب أول مجموعة فدائية إلى إسرائيل، استشهد فيها الرفيق خالد الذي اعتبر الشهيد الأول من الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب (١٩).

ولد وديع حداد عام ١٩٥٧ في مدينة صفد بفلسطين، وكان أخواله ملاكين كباراً للأراضي الواقعة بين الحولة وبحيرة طبريا، أما والده فكان مدرساً شهيراً للغة العربية في الكلية الاسكتلندية بصعد. وفي الجامعة الأمريكية كان في عداد القوميين الثمانية الذين قرروا فكرة احركة لأول مرة في صيف عام ١٩٥١، والتحق عام ١٩٥٢ إثر تخرجه من الجامعة الأميركية بعبادة الدكتور جورج حبش الشعبية في عمان، وساهم الحكيمان بالتنسيق مع حمد الفرحان بتأسيس الفرع الأردني لـ "الحركة" ثم عمل حداد عام ١٩٥٦، طبيباً في مخيم عقبة الجمر والكرامة، وحمل السلاح ضد الملك إثر انقلاب نيسان ١٩٥٧ ضد حكومة النابلسي، فاعتقلته السلطات وأودعته معتقل الجفر الصحراوي الشهير، إلا أنه تمكن عام ١٩٦١ من الفرار والمحوء إلى سورية (٢٠). كانت شخصية حداد تعبيراً مباشراً عن التكوين العدائي لحركة القوميين العرب،

وعمل لاحقاً على تكوين أهمية فدائية في العالم، تسعى من خلال الصدمات العفيفة للفت انتباه الرأي العام العالمي إلى مأساة الشعب الفلسطيني. وتشكلت لحداد في إطار الروحانية الفدائية العيمارية لشباب العالم في الستينات هالة سبقتة إلى كل مكان، مما جعله هدفاً ثانياً للموساد، إلا أنه كان هدفاً صعباً، وفصلته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من عضويتها ثم أعادت الاعتار له لاحقاً، وتوفي في ٢٨ / ٣ / ١٩٧٨ إثر مرض عضال.

الطريق إلى فلسطين عبر عمان: (البحث عن فيتنام شمالية):

كان تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية أخطر تحدٍ واجهه الملك. وقد عارضت أحجرة الملك في البدء عقد المؤتمر الفلسطيني الأول في القدس، ثم وافقت على عقده على أن تكتب عبارة القدس-المملكة الأردنية الهاشمية وليس فلسطين، وأخيراً وُوفى على كتابة القدس-الأردن.

لم يتخذ المؤتمر الفلسطيني الأول قرارات تتعلق بالسيادة بل قرارات تتعلق بإبراز الشخصية الفلسطينية. ونتج ذلك عن الضغوط الأردنية التي أدركت ما ينطوي عليه إحياء الكيان الفلسطيني من تهديد للأسس التي قامت عليها المملكة. ومن المعتقد أن الملك حسين استدعى وصفي التل وكلفه في ١٣ شاط ١٩٦٥ بتشكيل حكومة جديدة، كي يواجه بشخصيته الحازمة تحديات المنظمة (٢١). وكان وصفي التل الذي ولد في مدينة إربد عام ١٩١٩ من مريدي قسطنطين زريق في الجامعة الأميركية ببيروت بين أعوام ١٩٣٨-١٩٤١ وهي الفترة نفسها التي كان فيها حمد الفرحان أحد مؤسسي فرع حركة القوميين العرب في الأردن يدرس فيها في الجامعة الأميركية. وإبان حرب فلسطين كان التل قائداً لفوج من المتطوعين في جيش الإنقاذ، ثم أخذ يكتب عام ١٩٥٣ في مجلة "الرأي" التي أصدرتها "حركة" في عمان. وراعى التل في حكومته أن تشتمل على وجوه قومية مثل أكرم زعيتر الذي كان أحد كتاب مجلة "الرأي" وعبد الحميد شرف الذي كان عضواً في "اللجنة الفكرية" للحركة عام ١٩٦٣.

كان عام ١٩٦٥ عام مفاوضات صعبة ما بين التل والمنظمة، وصلت إلى القطيعة في أيلول من هذا العام إثر قمة الدار البيضاء العربية. وتخلل هذا العام انعقاد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني في أيار ١٩٦٥ في القاهرة. ومناسبة انعقاد هذا المؤتمر أعدت "قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب" مذكرة مطولة، تطالب فيها تحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى منظمة

ثورية تقوم على تنظيم شعبي يستوعب المنظمات الثورية الفلسطينية العاملة والتنظيمات الشعبية المهنية ويظم من هو غير منظم من الفلسطينيين، ويتسلح بتنظيم عسكري يقوم على جيش نظامي وجيش شعبي، وتنبثق أجهزته القيادية على مختلف مستوياتها عن طريق الانتخابات. بل وتقدمت "قيادة العمل الفلسطيني" في ضوء ذلك بمشروع نظام داخلي لهذا التنظيم الشعبي، استمدت أسسه من النظرية الليبية في التنظيم، ويعكس هذا المشروع تصوراً لمنظمة التحرير الفلسطينية كمنظمة حزبية ثورية (٢٢). ودعمت "الحركة" مذكرتها بمذكرة "المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية" (٢٣) الذي وقعت عليه ثمانية تشكيلات فدائية ماعدا فتح. كما ألقى عضو اللواء القيادية المؤسسة لحركة القوميين العرب صالح شبل في الوقت ذاته، طالب فيها بتحويل منظمة التحرير الفلسطينية من حكومة منفى تذكر بالتجربة البائسة لـ "حكومة عموم فلسطين" البائسة التي كانت تتبع لـ "الهيئة العربية العليا" (الحاج أمين الحسيني) إلى منظمة ثورية تدمج فيها الحركات الفلسطينية الثورية وتشكل عمودها الفقري (٢٤).

تخطت أهمية الحضور السياسي لممثلي هذه الحركات في المجلس تمثيلها العددي المحدود في عضويته، إذ كان أغلبية أعضاء المؤتمر من القوى الفلسطينية التقليدية، المنضوية إما في إطار الحكومات أو التي تمثل الواجهات التقليدية الفلسطينية. ويشير أحد الأعضاء القياديين للفرع الفلسطيني للحركة، إنه لولا حصور ممثلي الحركات الثورية في المؤتمر "لا انتهى المؤتمر في اللحظة الأولى من بدء أعماله وتحول إلى مهرجان تقليدي على غرار المهرجانات التي شهدتها القضية في العشرينات والثلاثينات، دون أي تغيير على الإطلاق" (٢٥). أما "قيادة العمل الفلسطيني" في الحركة، فقيمت تركيب المؤتمر بأنه نفس تركيب المؤتمر الأول، إلا أن "العناصر والقوى الحادة والمنظمة" لعبت دوراً مرموقاً فيه رغم ضغوط الأكثرية العديدة المحافظة، التي يرتبط رمورها بـ "جهات رسمية". وقد حاول المحافظون أن يظهروا كل رأي لتغيير مضمون المنظمة إلى مضمون ثوري بأنه ذو "صبغة حزبية" ومحاولة سيطرة حزبية على المنظمة. ويفهم من تقييم قيادة العمل الفلسطيني أن "الحزبية" كانت تهمة في المؤتمر يسعى عدد كبير لتجنبها، وخلص التقييم بضرورة عمل ما أسماه "العناصر والقوى الجدية" من داخل المنظمة (٢٦).

كان المقصود بـ "الحزبية" بشكل أساسي "حركة القوميين العرب"، إلا أن حملة القوى التقليدية المحافظة لم تأخذ شكل حملة على "الحركة" بحد ذاتها بل على "الحزبية" عموماً. إذ كانت كواليس المؤتمر وقبيل انعقاده معبأة بشكل صاحب صد الحزبية، وأنها سبب مشاكل الشعب الفلسطيني، ومن هنا يجب استبعادها كلياً عن المنظمة، إذ أن هدف الحزبيين هو السيطرة على المنظمة، وربطت الصحافة "الحزبية" في المؤتمر الوطني الثاني بحركة القوميين العرب، التي ألحت على وحدة الأداة الثورية (٢٧) وقدمت من الناحية الفعلية مشروعاً يحول المنظمة إلى حزب طليعي، وهو ما

كان يعي استفار الأصابع الأردنية للحيلولة بين الحزبين عموماً وحركة القوميين العرب خصوصاً وبين أي نموذ لهم في المنظمة يساعد على سيطرتهم عليها.

الملك في مواجهة المنظمة:

كانت السياسة التقليدية للملك هي تدوين الفلسطينيين في الكيان الأردني، والنظر إلى الكيان الفلسطيني كأمر يتعلق بإبرار الشخصية الفلسطينية لمقتضيات دبلوماسية ودولية، ومن هنا كان طبيعياً أن يستمد الملك الشرعية الإيديولوجية لكيانه من الخطاب التوحيدي القومي، ويعتبر هذا الكيان ورثاً للثورة العربية الكبرى. واستخدم عدد من قياديي حركة القوميين العرب وأصدقائها، الذين شكلوا مصدراً ثابتاً لتمويل حكومات الملك وأجهزته والكوادر والورراء، ذلك الخطاب لرسمي كتبرير إيديولوجي لوضع أنفسهم في خدمة الملك، والحقيقة أنهم لم يكونوا مدفوعين بالمصلحة وحدها بل بعنصر إقناعي إيديولوجي يبررها.

انعقد المؤتمر الفلسطيني الثاني في أحياء هادئة شكياً ما بين الملك والمنظمة، تتميز بالموضوعات والأخذ والرد والتصريحات الإيجابية. إلا أن العلاقة ما بين الطرفين سرعان ما وصلت صيف عام ١٩٦٥ إلى طريق مسدود، فالاتفاقات لم تنفذ، ووصل الخلاف حد انقطعية أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في شهر أيلول في الدار البيضاء بالمغرب. فقد رفض الملك حسين مرة أخرى وبشدة مطالب المنظمة/الشقيري الخاصة بالتدريب العسكري، وتشكيل جيش التحرير الفلسطيني في الأردن، كما رفض مؤتمر القمة طلب المنظمة منحها حرية إنشاء وحدات لحيش التحرير في الدول العربية دون التشاور مع حكوماتها، ولم يلزم مؤتمر قمة الدار البيضاء الأردن بما هو أكثر من مواصلة الاتصالات مع منظمة التحرير، لذا كانت قرارات القمة بحية لآمال الشقيري (٢٨).

حاول وصفي التل بشخصيته الحازمة ودهائه السياسي ومانوراته بعيد مؤتمر القمة أن ينقذ الموقف، وأن يسحب السياط من تحت المنظمة، بتوزيع الأسلحة الخفيفة على الطلاب وتدريبهم عسكرياً، غير أن خطواته كانت تطاهرية، وعرض التل تشكيل وحدات لمنظمة التحرير من خلال الحيش الأردني، فما كان يوافق بأي شكل على أن يكون الكيان الفلسطيني كياناً داخل الكيان الأردني، ودولة ظل داخل دولة. غير أن الصراع وحتى نهاية عام ١٩٦٥ لم يفجر، واستمر التحايل على الطريق المسدود بين الملك والمنظمة.

استهزت الحركة الطريق المسدود فعلياً ما بين الملك والمنظمة، وطالبت الشقيري بأن تشرق المنظمة طريقها خارج مؤتمرات القمة ببناء التنظيم الشعبي والتشكيلات الفدائية، وإقامة حوار حقيقي مع المنظمات الفلسطينية (٢٩).

كان لا بد للطريق المسدود أن ينتهي إلى نقطة المتوقعة: الاصطدام. وهو ما بدأ يظهر هذه المرة بوضوح، إذ أعلن الملك حسين في دكانون الثاني ١٩٦٦ في قصر بسمان رداً على مطالب منظمة التحرير، أن "استمرار الحملة الغريبة المريبة التي وجهها ويوجهها إلينا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية وأجهزته لا يمكن أن تفسر بغير كونها تستهدف ضعفة الأوصاع في الأردن وتمريق شمل الأسرة الواحدة" و"أن الأردن هو فلسطين وفلسطين هي الأردن" وأن "الجيش العربي في الأردن هو جيش فلسطين" وبذلك "فلا مجال ولا مكان لأية تشكيلة عسكرية أخرى مهما صغرت لا تخضع لقيادته ولا تحمل شعاره ولا تضوي تحت رايته. ولا مجال لتشيت الولاء وتوزيع المسؤولية" (٣٠). وحاول الشقيري في ٢٣ شباط ١٩٦٦ أن يؤكد للملك عدم اعتزام المنظمة ممارسة أية سلطة إقليمية في الأردن بصفته، وأنها لاتنوي إقامة حكومة فلسطينية لا في الوطن ولا في المنفى، وأنه ليس من سياستها سلاح الضعة العربية عن الضعة الشرقية، وأن شعب فلسطين هو الذي يقرر ذلك بعد التحرير، وأن المنظمة لن تعرض للكيان الأردني من قريب أو بعيد، غير أنه اعتبر المنظمة ممثلة لجميع الفلسطينيين أينما وجدوا في الأردن وخارجه، وطالب بحذف تعبير أنهم من أصل فلسطيني (٣١).

توصل الطرفان في آذار إلى اتفاق أجل إجابة أكثر مما حقق تسوية. من هنا ورداً على الاتصالات التي أخذت تتم في الأردن لإقامة جبهة، ورعاية الشقيري منذ أوائل كانون الثاني ١٩٦٦ للقاءات ما بين حركة القوميين العرب والبعث والمكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية وبعض المستقلين، فإن حكومة التل قامت في نهاية آذار وبداية نيسان بحملة اعتقالات واسعة ضد حركة القوميين العرب، والأحزاب العقائدية الراديكالية الأخرى. ووصف التل هذه الأحزاب بـ "الأحزاب الهدامة" من دون أن يهاجم منظمة التحرير مباشرة.

حاولت المنظمة أن تبني تحالفات مع القوى والشخصيات الأردنية وأن تضم بعضها إلى كادرها القيادي بقدر ما حاول التل أن يعزز نفوذ الحكومة في المنظمة. فقامت المنظمة في محاولة للحد من النفوذ الأردني فيها بتخصيص ستين مقعداً للفلسطينيين في الأردن، في دورة المؤتمر الوطني الفلسطيني الذي سيعقد في ٢٠ أيار ١٩٦٦ من أصل ١٥٠ مقعداً يتألف منها المؤتمر، فاحتج التل بأن هذه النسبة لا تعبر عن حجم الفلسطينيين في الأردن الذين يجب أن يشكّلوا غالبية المجلس، فرد الشقيري أنه لا يحق لأي شخص خارح المنظمة التدخل بشؤونها (٣٢). وفي

هذا السياق انعقد المؤتمر الوطني الفلسطيني الثالث بين ٢٠ - ٢٤ أيار في غزة، في أجواء انهيار جو الوفاق بين أطراف القمة العربية.

وصفت "حركة القوميين العرب" الصراع داخل المؤتمر بين من سمتهم بـ "ممثلي الأردن" وبالعاصر "الأردنية" وبين "القوى الفلسطينية الفاعلة"، الصراع ما بين "معسكرين واحد رجعي والآخر تقدمي" (٣٢). أما وصفي التل الذي لم يتمكس من السيطرة على المؤتمر، فوصفه بـ "مضاهرة صد الأردن وليس من أجل فلسطين" وأن المؤتمر "أظهر تسلط الحزبين على الشقيري وعلى المنظمة" وأن الشقيري تحول إلى "آلة طيعة" في يد "القياديين الحزبيين من حركة القوميين العرب والشيوعيين" وأن ذلك "ندشة للقضية" (٣٤). وبرر التل قطع العلاقة ما بين الأردن والمنظمة بأنه "بعد أن تكشفت لنا وللعالم نوايا الشقيري والحزبيين وجدنا أنه لا بد لنا من قطع العلاقة مع المنظمة، وأن نعود من جديد لنطلب تعريف الكيان الفلسطيني وشخصيته وصلاحياته" (٣٥). وبسّ الملك حسين أن "الصدام حصل مع رئاسة المنظمة، لأن القائمين عليها، .. سمحوا للعناصر المتطرفة وغير المؤمنة بالقضية أن تسيطر عليها، ولمسنا نحس في الأردن قيام المنظمة بنشاط يعرّض وحدة شعنا واستقراره .. للخطر" (٣٦) وشجب مجلس الأمة الأردني في ١٦ تموز "كل كلمة قاهها الشقيري" وأكد أن "الكيان الفلسطيني" يجب أن يكون سيلاً منافساً للكيان الأردني" (٣٧) كما أكد التل "إن الحكومة لن تتعامل مع الشقيري ولا مع مطمته الحالية" (٣٨).

لعلّ المقصود بـ "العاصر الحزبية المتطرفة" التي تحول الشقيري إلى "أداة طيعة" لها وفق خطاب الحكم، هو حركة القوميين العرب والبعث بشكل أساسي، إذ أعلن هذا التنظيم أن الاشتراك مع المكتب السياسي للقوى الثورية الفلسطينية، عن لقاءات لـ "توحيد العمل برعاية منظمة التحرير" وقد عقدت هذه القوى الثلاث اجتماعاتها بدءاً من ١٥ ك ١٩٦٦ وأعلنت نتائج انصالاتها قبيل انعقاد مؤتمر غزة. وكان بين هذه النتائج المتفق عليها "دمج التنظيمات الثلاثة" "دمجاً كلياً يخضعها لقيادة واحدة ولخطة واحدة" (٣٩).

كانت حركة "فتح" وحدها هي التي قاطعت عمل تلك اللجنة بسبب موقعها من 'الحرية' على أساس أنها 'تفرق شعب فلسطين'. ومن هنا كانت 'الحزبية' محاربة بشكل أساسي من طرفين هما طرف الملك وطرف فتح ورأى غسان كنفاني في إشارة ضمنية لحركة فتح وموقفها السلمي من الحرية، أن هذا الموقف يصدر عن "حزبيين" جدد، إذ كانت كوادره قد انصمت سابقاً إلى أحزاب دينية أو اقلية، وقلة منهم لا تذكر هي التي كانت تنضم إلى أحزاب قومية عربية، من هنا حملوا إلى الحو الفلسطيني عقدة فشل أحزابهم السابقة وعمموها بوصفهم "حزبيين قدامى". واعتبر كنفاني أن

العداء للحرية هو "أكبر دعوة مشبوهة". وأن تعير الشرط الذي دفع تنظيمات بدأت فلسطينية وتطورت إلى تنظيمات عربية، بعد إحياء الكيان الفلسطيني هو الذي أدى بهذه التنظيمات إلى "فرر أعضائها الفلسطينيين في أجهزة قطرية فلسطينية خاصة منفصلة عن تنظيماتها القطرية الأخرى" (٤٠)، وبهذا المعنى برزت "حركة القوميين العرب" في هذه العترة كأبرز مدافع عن "الحزبية".

تحرير عمان "الأردن أولاً والأردن آخراً":

لم يكن الملك محطاً في تقدير خطورة ما أسماه بـ "العناصر الحزبية المتطرفة" من قوميين عرب وبعثيين على استقرار كيانه ومصيره. إذ ما إن عادت الحرب العربية الباردة بين المعسكرين الرسميين العربيين "الرايديكالي" و"المحافظ" (٤١)، حتى أخذت هذه العناصر تطرح "تحرير عمان" (٤٢)، أولاً. بل ستنقر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في ٢٥ / ١٠ / ١٩٦٦ دعمها "بكل ما أوتيت من قوة وعزم لكل التحركات الشعبية في الأردن التي تقف الآن للحكم القائم بالمرصاد" (٤٣)، وذهب غسان كنفاني إلى "أن ساحة الأردن ليست جبهة ضرورية فحسب، وإنما هي جبهة فلسطين الوحيدة" و"أن كل شهيد فلسطيني نفقده على الحدود مع إسرائيل، قبل الانتهاء من حكاية الأردن هو هدر سيحاسبنا عليه التاريخ. وكل فدائي - كي نكون أكثر حسماً - يخطو نحو الحدود مع إسرائيل الآن لا يكون قد خطا نحو طريق الفداء الحقيقي. فـ "الطريق إلى عمان هو ثلثا الطريق إلى تل أبيب" ومن هنا "لا ينبغي أن يكون هناك أي اعتراض على وحدة الضفتين، بل على العكس فإن إرادة التغيير يجب أن تنطلق من تكريس هذه الوحدة. إن حق الضفة الغربية بالضفة الشرقية هو حق مشروع - كما كان العكس صحيحاً في ١٨ سنة - كرسه مؤتمر أريحا الذي ينبغي أن تتمسك بدوافعه المعلنة متجاهلين دوافعه الهاشمية السرية" (٤٤). وربما يشير كنفاني في ذلك إلى تأييد "حركة القوميين العرب" لضم الضفة الغربية إلى الأردن بوصفها خطوة وحدوية يجب عدم الاستهانة بها (٤٥). فإذا كان ذلك الضم قد تم تبريره باسم الوحدة فإنه يجب تبريره اليوم باسم فلسطين. وعبر برهان الدجاني عن ذلك بشكل آخر "إن فلسطين وحدها هي التي توصلنا إلى الوحدة العربية والاشتراكية العربية، والحرية بدونها ستكون "وحدات" لا "وحدة" وبدونها قد تكون "اشتراكيات" لا "اشتراكية" وبدونها لن تكون حرية" (٤٦). وتشكل أطروحة "فلسطين وحدها طريق الوحدة" قلباً لأطروحة الحركة التقليدية "الوحدة هي طريق تحرير فلسطين". وشدد كنفاني على أن الكيان الأردني "هو في الأصل كيان فلسطيني، قومياً وتاريخياً واجتماعياً وعسكرياً" (٤٧).

لا يختلف المنظور هنا لـ "فلسطينية" الكيان الأردني عن منظور الملك. إذ سبق الملك في طار الأسس التقليدية للمملكة أن أكد: "إن الأردن بصفته هو فلسطين، وهو منطلق تحريرها وطلية جيشها وكيانها وإن قضية فلسطين هي قضية الأردن" في "معركة الثأر" على حد تعبير الملك، و"لمدأ الأساسي الذي نؤمن به: إن الأردن هو فلسطين وفلسطين هي الأردن" (٤٨).

غير أن حركة القوميين العرب ربطت منظورها بـ "تعبير جذري في النظام الأردني" يربل 'الجدار الأردني أمام فلسطين' ويحول الأردن إلى "فيتنام شمالية تعتبر الحرب حربها حملة وتفصيلاً" كما يحول الفلسطينيين إلى "فيتكونغ". و"قبل أن نحمل العدد الوافر من الفلسطينيين .. إلى الجبهة، ليس من حقنا على الإطلاق أن نسأل مواطناً عربياً أن يتم دعوته إلى الميدان" أما الذي "ينبغي له أن يحدث التغيير في النظام الأردني. فالجواب بلا جدال أيضاً "الفلسطينيون" وتلخص ذلك بتسمية "إن الطريق إلى عمان أكثر من نصف الطريق إلى حيفا ويافا والقدس المحتلة (٤٩) فـ "هدف التحرير الأول: عمان. العودة لا يمكن أن نسير في طريقها إلا إذا مرت في عمان" (٥٠) و"الأردن أولاً والأردن أخيراً" (٥١).

ردت حكومة التل على ذلك بمحكمة اعتقالات جديدة، وتحدثت مصادر حركة القوميين العرب عن اعتقال أكثر من ٥٠٠ شاب قومي في تموز ١٩٦٦ (٥٢). أما العمليات الفدائية المطلقة من الأردن فزادت حدة في الأشهر الأخيرة من عام ١٩٦٦، ولم تحقق محاولات الأمن الأردني لإحباط هذه العمليات سوى نجاح محدود. وانفجر في ١١ ت ٢ لغم تحت سيارة عسكرية إسرائيلية على طريق عراد، وقتل بنتيجة ذلك ثلاثة جنود إسرائيليين. ورداً على ذلك قام الجيش الإسرائيلي يوم ١٣ ت ١٩٦٦ وفي وصح النهار بهجوم ضد قرية السموع جنوب الخليل ولقن المدنيين العزل درساً. هز العدوان الكيان الأردني، إذ اضطرت الضفة الغربية للتو، وتظاهرت القدس ونابلس والخليل ورام الله وحبر وطولكرم، وحدثت مظاهرات عنيفة يوم ١٩ ت ٢ استمرت أربعة أيام، وفي ٢٣ ت ٢ جرت مظاهرات عنيفة في القدس وأحيطت الخليل بالحواجر، كما قام مخيم الحارون قرب رام الله بتاريخ ٢٤ ت ٢ بمظاهرات صاحبة، وأغضت الحكومة المدارس في القدس، وفرضت بتاريخ ٢٥ ت ٢ نظام حظر التجو. وفي ٢٩ ت ٢ أعلن الملك حبر عن عودة الهدوء (٥٣).

أصدرت حركة القوميين العرب بيانها حول عدوان السموع، دعت فيه إلى إسقاط النظام العميل و"التمأمر" الذي يمنع الشعب في الأردن .. من الالتفاف حول قيادته الحقيقية منظمة التحرير الفلسطينية" وتني مطالب الشعب بـ "التسلح" و"التصدي لقضيته بنفسه والتوقف عن

مطاردة العدائين" و"حقه بالتفاف حول قيادته والسماح لمنظمة التحرير بالعمل داخل الأردن بكل حريتها" (٥٥).

رفض التل دخول قوات عربية إلى الأردن، وهدد باستخدام القوة ضد سورية إذا ما أغلقت حدودها مع الأردن، وكرر إصرار حكومته على منع أية عملية فداية من الأردن. ودعا الملك إلى عقد مؤتمر جماهيري في القدس لممثلي الضفتين لتدارس أحداث السموع، إلا أنه لما شعر أن المؤتمر سيكون موجهاً ضد التل، صرف النظر عنه، وفرض الإقامة على الشخصيات المدعوة. غير أن الاهتزاز وصل إلى البرلمان الأردني فقرر أكثر من ٤٠ عضواً في مطلع كانون الأول سحب الثقة من حكومة التل، ورفض الملك إقالة التل، وكلفه بتشكيل الحكومة مرة أخرى (٥٥). ولم تتأخر الأجهزة الأمنية، مضايقت تسلات الفدائيين، وطوقت مجموعة نفذت عملية في القدس، ومنعت مجموعة أخرى في طريقها نحو التسل، وكانت هاتان المجموعتان من "منظمة أبطال العودة" التي ينحدر قاداتها من حركة القوميين العرب (٥٦). وقد تم تشكيل المنظمة الأخيرة استجابة لطلب أحمد الشقيري بتشكيل ذراع فدائي يعمل مكملاً للذراع العسكري النظامي ممثلاً بـ 'جيش التحرير الفلسطيني'.

أغلق التل مكتب منظمة التحرير في ٣ ك ٢ ١٩٦٧ واعتقل من فيه، وفي نهاية هذا الشهر، أبلغ الجامعة العربية سحب اعترافها بمنظمة التحرير برئاستها الحالية، واتهم الشقيري و"زمرة" بأنهم أحد "فروع المحابر المصرية" وفي ١٨ شباط سحب الأردن اعترافه بالنظام الجمهوري في اليمن وفي ٢٣ شباط سحب سفيره من القاهرة، وسن قانوناً جديداً للصحافة مستغلاً حل البرلمان. واتهمت صحافة الحكم عبد الناصر بالتخبي عن لقضية الفلسطينية، واتفاقه سرّاً مع إسرائيل على إبرام اتفاقية سلام، ودعت عبد الناصر إن كان صادقاً أن يعد قوات الأمم المتحدة من سيناء ويغلق المضائق.

"يا أهلاً بالمعارك": حركة القوميين العرب تفرع طبل "معركة التحرير":

أغلق عبد الناصر المضائق ورأت "فلسطين" الواقعة تحت نفوذ كوادرات حركة القوميين العرب في ذلك رداً على "طابور المشككين والعملاء" و"قضاء نهائياً على أسطورة التشكيك التي أطلقها البعض" في إشارة لأجهزة عمّان. ورأت "فلسطين" في زاوية حمت عنوان 'يا أهلاً بالمعارك' أن عبد الناصر "وضع المنطقة بأكملها على حافة حرب مصيرية حاسمة، يملك العرب فيها رمام الموقف، إذا ما فكرت إسرائيل .. في إطلاق رصاصة واحدة باتجاه الحدود العربية" و"هذا ما يضع المنطقة على شفير معركة ضارية، قد تكون هي معركة التحرير، إذا ما تجرأت

إسرائيل على المبادأة بالحرب. أما إذا لم تحرر إسرائيل على ذلك فإن التنظيمات العدائية الفلسطينية قادرة على جرّها" (٥٧). وفي اليوم نفسه الأول من حزيران ١٩٦٧ أصدرت "مظمة شباب الثأر" (الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب) بيانها رقم (١). وأفاضت "الحركة" عن "جو لتخبط والهلع" الذي تعيشه إسرائيل (٥٨). كما أصدر الفرع الفلسطيني للحركة بياناً حمل عنوان "القوميون العرب في المعركة"، وورد في البيان أن "القائد الثائر جمال عبد الناصر، قام بـ "خطوة جبارة" أرغمت إسرائيل على الانتقال السريع من موقف الهجوم والتبجح إلى موقف الذل والاستجداء" فأحدثت "إسرائيل ومن ورائها أمريكا وباقي دول الاستعمار والامبريالية العالمية ومعها عميلتها الرجعية العربية، تتراجع بسرعة لتتم صفوفها المبعثرة وتنظم صفوفها التي شلتها المعاناة" ودعا البيان الشعب العربي "للمشاركة الفعالة بالمعركة فهذه هي الساعة التي انتظرناها طيلة عشرين سنة" (٥٩). بعد أيام قليلة وفي الخامس من حزيران، كانت "حركة القوميين العرب" على موعد مع الفجر، وكان فجرًا كارثيًا كادياً، خرجت منه النكبة الثانية المسماة بالنكسة، وأما الضفة الغربية التي دعته الحركة للقيام بدورها وتحرير عمان فقد حررها "الإسرائيليون من "ال فلسطينيين". وكانت النكبة الثانية كارثة الكوارث العربية المعاصرة، وأدت إلى زلزال في حركة القوميين العرب قلبها رأساً على عقب وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل في القسم الثالث.

هوامش الفصل السادس

- (١) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش، منشورات هاتي لايب، لندن، ص ١٨٣، ص ٨٤ و ٦
- (٢) مقابلة في ١١/٣/١٩٩٦ مع جورج حبش
- (٣) رسالة من حمد الفرحان إلى الباحث بتاريخ ٢/٤/١٩٩٦
- (٤) الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة . وقصة الاشتقاق، لجنة الإعلام المركزي، بيروت ١٩٧٠، ص ٥٥ وحول الأصول الحركية لكاثرها القيادي الأول قارن بـ: الاستراتيجية التنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، مؤتمر شاطئ ١٩٦٩، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة اللبنانية بيروت، بيروت، ط ١، ١٩٧١، ص ٩٢
- (٥) التار، ٣، ٣٩، تاريخ ١٨/٨/١٩٥٥، ص ٢
- (٦) التار، ٣، ٣٦، تاريخ ٢٨/٧/١٩٥٥ ص ٢، ٤، ١٠، تاريخ ٢٦/١/١٩٥٦، ص ٧.
- (٧) مقابلة شخصية سبق ذكرها مع حبش.
- (٨) د ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٩-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، قرص، ط ١، ١٩٩٥، ص ٨٧
- (٩) طاهر الخضر، على أبواب معركة التحرير، عاصرة أقيت في نادي فلسطين بدمشق في ٢٦ آذار ١٩٦٢.
- (١٠) حكيم الثورة، ص ١١٥ قارن بعسان كفاي، دعاءاً عن الحريين، فلسطين العدد ٣١، ملحق المهر ٣٠/٣/١٢/١٩٦٥ يدكر كفاي أن عدد كل منظمة يتراوح بين بضع مئات إلى عشرين وآلة كاتبة
- (١١) قارن بحكيم الثورة، ص ١١٦
- (١٢) حمد كامل عبد السلام، حول التنظيم الشعبي الفلسطيني، حققة ٢، الطليعة، العدد ٢٤، الأربعاء ١٣ آذار ١٩٦٣، ص ٦
- (١٣) من المرجح أن أول من طرح شعار الصديق إلى تل أبيب عمر بعماد هو الشهيد وديع حداد.
- (١٤) حول التنظيم الشعبي، حققة ٣، الطليعة ٢٤، ٢٠ مارس ١٩٦٣، ص ٦
- (١٥) الطليعة، عدد ٢٧، ٢٠/٢/١٩٦٣، ص ٦
- (١٦) غسان كفاي، المهر، أوردته الطليعة، العدد ٢٨، الأربعاء ١٠ نيسان ١٩٦٣، ص ١٣.
- (١٧) أوردته الشريف، البحث عن كيان، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٦-١٠٧.
- (١٨) قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب، المؤتمر الوطني الفلسطيني الثاني، تقييم فلسطين العدد ١٨، ملحق المهر رقم ٦٠٢، ١٠/٧/١٩٦٥.
- (١٩) حكيم الثورة، ص ١١٦ وحول الفرع الفلسطيني قارن حبش بكفاي في دعاءاً عن الحريين، فلسطين العدد ٣١، ملحق المهر، مصدر سبق ذكره.
- (٢٠) قارن بالموسوعة الفلسطينية (القسم العام) المجلد الرابع، ط ١، ١٩٨٤، هيئة الموسوعة الفلسطينية، دمشق، مادة وديع حداد
- (٢١) أشرف سسر، الخط الأخضر بين الأردن وفلسطين، ترجمة جودت السعد، در أرملة، عمان، ص ١، ١٩٩٤، ص ٧٣.

- (٢٢) قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب، طريق الثورة أمام منظمة التحرير ومشروع التنظيم الشعبي، فلسطين، العدد ١٦٦، ١/٦، ١٩٦٥.
- (٢٣) مذكرة المكتب السياسي لنقوى الثورة الفلسطينية، المصدر السابق.
- (٢٤) صالح شبل، منظمة التحرير هل هي حكومة معني أم أداة للتنمية الثورية، المصدر السابق.
- (٢٥) برهان الدجاني، المؤتمر الوطني الفلسطيني، تقييم (١)، المصدر السابق.
- (٢٦) تقييم قيادة العمل الفلسطيني في حركة القوميين العرب لمؤتمر الفلسطيني الثاني، المصدر السابق.
- (٢٧) قارون عسار كنعاني، منظمة التحرير بين المواقفات الطارئة والعمل الثوري، فلسطين ٢٢، ٢٦/٨/١٩٦٥.
- (٢٨) أشرف سمر، مصدر سبق ذكره ص ٨٠.
- (٢٩) مطوب من الشقيري تجوز الشكوى وترجمة الكلام إلى عمل، فلسطين رقم ١٢٥، ملحق المحرر ٦٨٦، ٧/١٠/١٩٦٥.
- (٣٠) خطاب الملك حسين في قصر بسمان حول مطالب منظمة التحرير الفلسطينية من الأردن، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ح ٢، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت ١٩٦٧.
- (٣١) المذكرة الإيضاحية لمنظمة التحرير الفلسطينية إلى الحكومة الأردنية، المصدر السابق، ص ٨٤-٨٥.
- (٣٢) سمر، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.
- (٣٣) بعد انتهاء المؤتمر الثالث للمجلس، فلسطين ٤٣، ملحق المحرر ٨٩٥، ١٦/٦/١٩٩٦.
- (٣٤) بياد السيد وصفي التل في مؤتمر صحفي في ٤/٧/١٩٦٦، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص ٣٠٠-٣٠٣.
- (٣٥) بياد وصفي التل أمام مجلس الأمة في ١٦/٧/١٩٦٦، المصدر السابق، ص ٣١٩.
- (٣٦) أجوبة الملك حسين على أسئلة المعهد الملكي للشؤون الدولية بدم، المصدر السابق، ص ٣٤٧.
- (٣٧) بياد مجلس الأمة الأردني في ١٦/٧/١٩٦٦، المصدر السابق، ص ٣٢٠-٣٢١.
- (٣٨) تصريح وصفي التل حول ضرورة انعقاد مؤتمر القمة في حينه، المصدر السابق، ص ٣٦٠.
- (٣٩) ملاحظات حول بإجمات اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد، فلسطين ٣٩، ملحق المحرر ٨٤٩، تاريخ ٢١/٤/١٩٩٦ قارن بـ "اللجنة التحضيرية للعمل الفلسطيني الموحد، فلسطين رقم ٣٥، ملحق المحرر ٨٠٣، ٢٤/٢/١٩٦٦.
- (٤٠) عسار كنعاني، دفاعاً عن الحريين، فلسطين ٣١، مصدر سبق ذكره.
- (٤١) لشريف/ مصدر سبق ذكره، ص ١٣٣ قارن بـ: سمر ص ٩١-٩٥.
- (٤٢) فلسطين، رقم ٤٨، ملحق المحرر، ١٩٥٥، ١٥/٨/١٩٩٦.
- (٤٣) مقررات اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ٢٥/١٠/١٩٦٦، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص ٤٧١.
- (٤٤) عسار كنعاني، فلسطين رقم ٤٥، ملحق المحرر ٩١٩، ١٤/٧/١٩٦٦ (ورد خطأ في ١٤ حزيران ١٩٦٦).
- (٤٥) في ذكرى انضمام الضفة الغربية إلى الأردن، الثار، ٢٣، سنة ٥، ٤/٢٥/١٩٥٧، ص ٣.
- (٤٦) برهان الدجاني، قضية فلسطين اليم عربياً وعالمياً، فلسطين رقم ٤١، ملحق المحرر ٨٧٣، ١٩/٥/١٩٦٦.
- (٤٧) عسار كنعاني، الجدار الأردني أمام فلسطين، فلسطين رقم ٤٤، ملحق المحرر ٩٠٧، ٣٠/٦/١٩٦٦.
- (٤٨) خطاب الملك حسين في ٥/١/١٩٦٦، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص ٣٤-٣٥.
- (٤٩) كنعاني، الجدار الأردني أمام فلسطين، مصدر سبق ذكره.
- (٥٠) كنعاني، فلسطين رقم ٤٦، المحرر ٢٨/٧/١٩٩٦.

حركة القوميين العرب

القسم الثاني

- (٥١) فلسطين رقم ٥٧، ملحق المحرر، العدد ١٠٥٨، ٢٩ / ١٢ / ١٩٦٦.
- (٥٢) اردباد حملة الاعتقالات في الأردن، فلسطين رقم ٤٥، ملحق محرر ٩١٩، ١٤، ٧، ١٩٩٦.
- (٥٣) سر، الخطر الأحصر، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٠ و ١٠٢.
- (٥٤) بيد حركة القوميين العرب حول أحداث الأردن التي تمت الهجوم على قرية لسموع في ٢٨ / ١١ / ١٩٦٦، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص ٥٩٥ - ٥٩٦.
- (٥٥) سر، ص ١٠٠ و ١٠٢.
- (٥٦) رلاع رقم (٢) صادر عن القيادة العامة لمصلحة أبطال العودة، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٦، ص ٦٩٠.
- (٥٧) با أهلاً بالعارك، فلسطين رقم ٦٧، ملحق المحرر عدد ١١٨، ١ / ٦ / ١٩٦٧.
- (٥٨) المصدر السابق.
- (٥٩) القوميون العرب في المعركة (بياب)، المصدر السابق.

القسم الثالث

الحرب العربية البارحة

القسم الثالث

حركة القوميين العرب والعرب العربية البارحة في الستينيات الخليج وشبه الجزيرة العربية

مقدمة:

القاهرة والرياض: من الوفاق إلى الحرب العربية الباردة

تميّز المشهد الانقسامى الرسمى العربى فى الخمسينيات بالوفاق السياسى ما بين الرياض والقاهرة فى مواجهة بغداد. مثل هذا الوفاق ثابتاً تقليدياً من ثوات السياسة المصرية - السعودية فى العالم العربى بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ لتحجيم الطموحات الهاشمية بالسيطرة على سورية وتحقيق مشروع الهلال الخصيب فى المشرق العربى.

كانت سورية مسرحاً مكشوفاً لصراعات هذا المشهد الانقسامى منذ عام ١٩٤٩ حين سيطر دعاة الوحدة ما بين سورية والعراق (انقلاب سامى الخناوي وتحالفه مع حزب الشعب) على السلطة فى سورية، فجاء انقلاب أديب الشيشكلي - أكرم الحوراني (كانون الأول ١٩٤٩) على وجه الدقة لتعطيل ذلك.

دعمت القاهرة النظام الجديد فى دمشق سياسياً بينما خصصت الرياض جزءاً متصاعداً من عائداتها النفطية لمنع حدوث تفاهم ما بينه وبين العراق. وحين حانت ساعة الشيشكلي رجعت بغداد فى خريف عام ١٩٥٣ بكل نفوذها الرسمى والسياسى القوي فى سورية، لترحيل هذا "الدكتاتور" الذى كان خصماً لدوداً لمشروع الهلال الخصيب. وبينما كان الدكتاتور يترنج، قدمت بغداد فى بداية كانون الثانى ١٩٥٤ مشروع اتحاد فيدرالى إلى الجامعة العربية، يتكون على مراحل ويبدأ باتحاد سورية والعراق والأردن، ويؤمن العراق جيشه من عائداته النفطية.

وقد عارضت القاهرة والرياض هذا المشروع، ووجه الرئيس محمد نجيب وأنور السادات عصور مجلس قيادة الثورة في مصر في شباط ١٩٥٤ نداءً إلى السوريين لرص صفوفهم في وجه "عملاء الإمبريالية ومؤيديهم من الإنكليز القذرين"^(١). إلا أن الصراع في سورية كان قد حدّد قدر الشيشكلي، فتم ترحيله في ٢٥ شباط ١٩٥٤ إلى المصم.

أيدت "حركة القوميين العرب" في هذه الآونة بادفع من مرشدها الروحي علي ناصر الدين دون قيد أو شرط مشروع الاتحاد الفيدرالي الذي طرحه العراق في كانون الثاني عام ١٩٥٤، انطلاقاً من أن هذا الاتحاد وإن كان سيتم في إطار النفوذ البريطاني إلا أنه سيعمل بالتححرر من هذا النمود، عبر تشكيل كماشة قوة تحيط بإسرائيل وتطبق عليها.

حدث خلال هذا العام تناقض ما بين السياستين الأميركية والبريطانية حول مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط. فإثر فشل هذا المشروع عام ١٩٥١ ومعارضة حكومة "حزب الوفد" المصري له، وربط إنكلترا لجلاتها عن القناة بانضمام مصر إلى شبكتها الدفاعية^(٢). أنشأت الولايات المتحدة الأميركية عام ١٩٥٤ الحلف التركي-الباكستاني في إطار خطة التطويق الشمالي للاتحاد السوفيتي، وطرحت الولايات المتحدة ضم إيران إليه، مما يشكل خطأ دفاعياً لها على الحدود الروسية الجنوبية، يستكمل خطوط تطويق الاتحاد السوفيتي واحتوائه، والتي تم تركيز طرفها العربي عند الأطلسي.

اصطدم مشروع "الحلف الشمالي" (الأميركي) بالسياسة البريطانية التي كانت تعتبر الشرق الأوسط مجال نفوذ تقليدي لها. إذ أن هذا الحلف لم يعط وزناً لهذه المنطقة في شبكتها، الدفاعية، وفتح المجال فقط أمام احتمال إضافة العراق إليه كشريك ثانوي. وحين أبدى العراق استعداده للدخول في الحلف الشمالي ضغطت عليه بريطانيا كي يترتب في ذلك، انطلاقاً من أن هذا الدخول سيعني سيطرة النفوذ الأميركي في العراق على حساب النفوذ البريطاني، ومن أنه سيعني تلقائياً عدم تجديد معاهدة ١٩٣٠ البريطانية العراقية التي ينتهي أمدها في عام ١٩٥٧.

داحل هذا التناقض الأميركي-البريطاني، تفتت ذهن السياسة البريطانية عن حلف بغداد كبديل لـ "الحزام الشمالي". فيقوم حلف بغداد على جعل مركز ثقل الحلف الشمالي في الشرق الأوسط حيث النفوذ البريطاني، عبر ربط الموقعين على ميثاق الأمن الجماعي العربي (دول الجامعة العربية) بذلك الحزام، وتحول العراق بالتالي إلى همزة وصل بين الدول العربية من جهة وبين تركيا والقوى الغربية من جهة ثانية. ولما كان حلف بغداد سيتم تحت الإشراف البريطاني وليس الأميركي، فإنه كان سيعطي العراق تبعاً لذلك وزناً مركزياً قديماً في العالم العربي، ما كان ممكناً للوفاق المصري-السعودي أن يقل به بأي شكل من الأشكال.

تخطم حلف بغداد -على مستوى اللاعبين الرسميين- على صحرة الوفاق المصري السعودي. إذ تمكن هذا الوفاق نر استغلال التناقض الأنكلو-أميركي حول حلف بغداد، فحاول توجيه صربات. قاسية للنفوذ البريطاني في المنطقة. من ها وطردها مع الضغط العراقي لربط الدول العربية بحلف بغداد أخذ الوفاق المصري-السعودي يكتسب شكلاً تعاهدياً، فوقعت الرياض في ت ١ ١٩٥٥ على اتفاقيتين دفاعيتين مع كل من سورية ومصر كما وقعت اتفاقية ثلاثية مماثلة مع مصر واليمن. وفي هذا السياق وجهت مصر ضربة ماحقة للنفوذ البريطاني، بتأميم قناة السويس عام ١٩٥٦، وتحقيق نصر سياسي على دول العدوان الثلاثي، وضع العالم العربي برمته في مرحلة جديدة.

أدانت حركة القوميين العرب حلف بغداد، ووقفت إلى جانب الوفاق المصري-السعودي ضد حلف بغداد، وطالبت بتطوير الأشكال التعاهدية ما بين مصر وسورية والسعودية واليمن إلى وحدة تامة، واستبدلت برنامجها الوحدوي التقليدي الذي يقوم على الوحدة أو الاتحاد ما بين العراق وسورية والأردن برنامج جديد يقوم على الوحدة أو الاتحاد ما بين مصر وسورية والأردن. وبدأت منذ ذلك الحين أول علاقة ما بين الأجهزة المصرية المسؤولة عن الشؤون العربية وحركة القوميين العرب، ستطور إلى تحالف ومن ثم "التحام بالناصرة".

تمكن الوفاق المصري-السعودي ضد حلف بغداد من استقطاب سورية، ومن جرّ الأردن خلال أواخر عام ١٩٥٦ وحتى نيسان ١٩٥٧، إلى فضائه السياسي. فألقى الملك الشاب حسين الاتفاقية الإنكليزية، وأجرى انتخابات برلمانية، وعهد إلى حكومة النابلسي الوطنية بإدارة البلاد، وصرف الضباط الإنكليز من الخدمة في الجيش، واستعاض عن الإدارة المالية الإنكليزية بإعانة عربية، ووافق على مرابطة وحدات عسكرية عربية في الأردن. وانضم إمام اليمن المعادي تقليدياً للبريطانيين إلى الأشكال التعاهدية ما بين مصر والسعودية وسورية، في الوقت نفسه الذي اهتزت فيه مراكز النفوذ البريطاني الخليجية في عدن والكويت والبحرين بالتظاهرات والإضرابات المتضامنة مع مصر والمعسكر التحرري العربي ضد الاستعمار البريطاني. أما بالنسبة لحركة القوميين العرب فإن دورها -خلال هذا الوقت- اتضح تماماً في الكويت دون عدد أو البحرين، التي لم تكن الحركة قد امتدت إليهما بعد.

كانت الأشكال التعاهدية بين أطراف ما سمته حركة القوميين العرب عام ١٩٥٧ بـ "الكلمة العربية المتحررة" نوعاً من تطويق سياسي لمشروع حلف بغداد، تم رسمياً في إطار الوفاق المصري -السعودي ضد السياسة البريطانية، وشعبياً في إطار التركة القومية التحررية المعادية للاستعمار. وكان حلف بغداد آخر وسيلة أمام بريطانيا للحفاظ على نفوذها في المنطقة.

أثبت ذلك الوفاق أهميته العملية في الميدان حين اندلعت الثورة العُمانية في حزيران ١٩٥٧ ضد سلطان مسقط، بدعم سياسي وعسكري ومالي مباشر من الرياض والقاهرة، وتم تقديم الثورة العُمانية في العالم العربي على أنها ثورة ضد المستعمرين الإنكليز، ومن هنا حظي ثمة عُمان أينما حلّوا في العالم العربي بالتأييد والدعم. فتوترت العلاقات السعودية - البريطانية واكتسبت طابع العداء المباشر.

تعرّض الوفاق المصري - السعودي للاهتزاز بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة ما بين مصر وسورية في ٢٢ شباط ١٩٥٨، وانضمام المملكة المتوكلية اليمنية إليها في إطار "اتحاد الدول العربية"، فأعنت الرياض حيادها تجاه المتحدة واتحاد الدول. إلا أنها رفضت "الاتحاد العربي (الهاشمي) مابين العراق والأردن، في إطار ثوابتها التقليدية ضد النفوذ الهاشمي. وتوافق موقفها من الاتحاد الهاشمي مع موقف الجمهورية العربية المتحدة. غير أن اتهام الملك سعود بالتآمر على حياة الرئيس عبد الناصر عرّض الوفاق المصري-السوري للاهتزاز. وتم إنقاذ هذا الوفاق بمبادرة الأمير فهد بن عبد العزيز باسم كتلة الأمير فيصل بتوجيه إنذار للملك سعود، يطالبه بتسليم السلطة إلى فيصل. وتحتية مستشاريه الضالعين في محاولة اغتيال عبد الناصر، وطرد السفير الأمريكي المتهم بتنظيم المؤامرة من الرياض.

رضخ سعود، وعيّن في ٢٣ آذار ١٩٥٨ فيصل رئيساً للوزراء وقائداً عاماً ومنح مجلس الوزراء صلاحية تامة. وقُدّم الأمير فيصل نفسه بأنه من أنصار الإصلاحات والتقارب مع عبد الناصر. ورُحِّبت المعارضة السعودية في البداية بحكومته واعتبرتها حكومة قومية تحررية، غير أنها سرعان ما بدّدت في نيسان ١٩٥٨ بها. أما الملك سعود فزار القاهرة صيف عام ١٩٥٩ كي يدفع عن نفسه شبهات العداء لعبد الناصر^(٣).

خلال ذلك احتدمت التناقضات بين كتل العائلة الحاكمة، ولا سيما ما بين كتلة فيصل - فهد وكتلة الأمراء الدستوريين الشباب، المتأثرين بالناصرية الذين سيحملون اسم 'الأمراء الأحرار' وسيعرفون بكتلة الأمير طلال. ووجد الملك سعود في هذا الصراع مفداً لإناس وجوده، فأجبر فيصل في ١٨ ك ١٩٦٠ على الاستقالة، وترأس الحكومة الجديدة بنفسه، وضمت الحكومة أربعة من الأمراء الأحرار تولوا حقائب: المالية، والدفاع، والداخلية، والمواصلات، إضافة إلى الوجه القومي السارر، الشيخ عبد الله الطريقي أول وزير سعودي للنمط.

اقترن حذر الملك سعود من الأمريكيين، الذين خذلوه إبان إنذار كتلة الأمير فيصل له، بالتحلي عن السلطة مع النزعة القومية الإصلاحية للأمراء الأحرار. وأثمر هذا الزواج المؤقت عن عدم تجديد السعودية لاتفاقية القاعدة الجوية الأميركية في الظهران، بسبب مساعدة الولايات

المتحدة لإسرائيل، فسلمت الولايات المتحدة القاعدة إلى الحكومة. وتم الإعلان عن إجراء انتخابات وتشكيل مجلس وطني منتخب جريئاً، وبشر في بيروت مشروع دستور. وترخعت البلاد نحو اليسار في ظل قيادة سعود والأمراء الأحرار. وكان موقف الشيخ الطريقي الأكثر تماسقاً، فدعا ليس إلى السيطرة السعودية على الإنتاج وحسب، ولكن على النقل والتسويق، واتهج خطأً ضد أرامكو.

غير أنه في سياق متغيرات مراكز القوى داخل العائلة التي كانت تعكس التناقض حول الهوية السياسية في السعودية، تفاهمت كتلة فيصل مع الملك سعود قبيل اضطرره للسفر إلى الخارج للعلاج، فأقال سعود في ١١ أيلول الأمراء الأحرار من الحكومة وبعد أقل من أسبوعين حدث الانفصال السوري، فتأزمت العلاقة المصرية - السعودية وتسلم فيصل رسمياً رئاسة الحكومة وأقال الطريقي، وبذلك خُصَّ أرامكو من عدوها اللدود. واضطر الأمراء الأحرار في ١٥ آب ١٩٦٢ للفرار إلى بيروت ثم القاهرة. ورداً على احتضان القاهرة للأمراء المنشقين وقفت الرياض إلى جانب شكوى الحكومة الانفصالية في سورية ضد الجمهورية العربية المتحدة لتدخل هذه الأخيرة في الشؤون السورية، وكانت المتحدة لا تعترف بالكيان القائم في سورية فاعتبرت الشكوى جريمة فانسحب الوفد المصري من جلسة مجلس جامعة الدول العربية، وبقيت الجلسة مفتوحة في حين استمرت الشكوى السورية ضد مصر إلى يوم ٨ آذار ١٩٦٣ حين تم إسقاط حكومة الانفصال. وعُرفت جلسة الجامعة العربية باسم مؤتمر شتورا.

أما فيصل فاستمر في هجومه المعاكس على القاهرة ومدّ يده إلى الملك حسين الخصم التقليدي للسعودية ووقع معه في ٣٠ آب ١٩٦٢ اتفاقية الطائف التي اشتملت على التنسيق في مجال السياسة الخارجية وفي المجالات العسكرية والاقتصادية والثقافية. وكانت هذه الاتفاقية موجهة ضد الجمهورية العربية المتحدة التي لم تتأخر بالرد، فتبنت الضباط اليمينيين الأحرار الذين كانوا يعدون للتخلص من الإمامة الزيدية ودعم ثورتهم في ٢٦ أيلول ١٩٦٢ لتبدأ الحرب العربية الباردة بين القاهرة والرياض بعد أكثر من عشر سنوات على الوفاق.

أدى إعلان الجمهورية في شمال اليمن بالصراع العربي - العربي إلى أن يكتسب بُعداً نوعياً من طراز أيديولوجي سياسي جديد هو بعد الصراع المُعَسَّك ما بين تقدميين ورجعيين أو ما بين راديكاليين ومحافظين فأصبحت القاهرة في الستينات نقطة بيفكار المعسكر التقدمي أو الراديكالي بقدر ما أصبحت الرياض نقطة بيفكار المعسكر الرجعي أو المحافظ. وهو ما استخدم المؤرخ الفرنسي هنري لورانس مصطلح الحرب العربية الباردة^(٤)، لوصف نوعية البعد

الإيديولوجي السياسي الجديد الذي اكتسبه الصراع العربي - العربي في سياق الحرب العربية الباردة.

انتقلت القاهرة والرياض إذن منذ إقالة الأمراء الأحرار والشيخ الطريقي من الحكومه، والقضاء على النفوذ الناصري في سلطة العائلة الحاكمة وما تبع ذلك من وقوع الانفصال السوري، من الوفاق السياسي الذي ميّز علاقات القاهرة مع الرياض في الخمسينيات إلى سياسة الاستقطاب والمواجهة في الستينيات. وأخذت هذه المواجهة إثر ثورة ٢٦ ايلول ١٩٦٢ في شمال اليمن وإعلان الجمهورية شكل حرب عربية باردة ما بينهما. فدخلت القوات المصرية إلى اليمن في حين عادت الطائرات الأمريكية إلى الظهران، وأعاد فيصل العلاقات الدبلوماسية والعسكرية المقصوعة مع بريطانيا، واستقدم خبراء بريطانيين. وتحوّلت صنعاء إلى مركز لمعارضة في الخليج والجزيرة العربية يطالب بقيام جمهورية الجزيرة العربية. وأصبحت القاهرة والرياض وجهاً لوجه.

عملت حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية كأداة طوعية للاستراتيجية الناصرية في هذه الحرب، ووقفت ضد الجهود التي بذلت لتهديتها وتخفيف حدة التوتر فيها. وبُعيد النكسة اعتبرت الحركة أن "اتفاقيات التسوية" التي عقدها عبد الناصر مع فيصل تعكس التكتيك الناصري المتقطع والمتذبذب في مواجهة الأنظمة الرجعية والاستعمار الجديد. ويُشكل ذلك خلفية ضرورية لفهم تطور الحركة في الخليج والجزيرة العربية. مما أبرز محطات هذا التطور؟.

هوامش المقدمة

- (١) ماتريك سيل، الصراع على سورية، ترجمة سمير عده ومحمود ملاح، دار طلاس، دمشق ط١ ١٩٨٥ ص. ١٩٠- ١٩١
- (٢) حول هذه الشبكة الدفاعية، نصر، جورج فرح، الصراع الدولي على الشرق الأوسط، مطابع مارس سنيا، بيروت ط ١ ، ١٩٥٢ ص، ١٠٤
- (٣) فاسليف، تاريخ الغربة السعودية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص، ٢٤٧
- (٤) هري لورانس، اللعبة الكبرى مشرق عربي ومباعدات دولية منذ ١٩٤٥، باريس أرمان كولان، ١٩٩١ ص ١٨٣ و ١٩٤، أورده د ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، دوائر النهج، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، طبعة ١، قرص، ص، ٩٥ ٩٦

الفصل الأول

ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢

من الإمامة إلى الجمهورية القبلية

مثل الانقسام الزيدي-الشافعي ما بين الجبل الشيعي الهاشمي الزيدي الفقير في وسط وشمال اليمن وبين السهل الحضري القحطاني السني الشافعي الغني في جنوب البلاد وغربها، أهم الانقسامات العمودية في البنية الاجتماعية القبلية في شمال اليمن^(١). وقد حكم الأئمة الريديون العلويون الفاطميون اليمن المستقل من عام ١٩١٨ حين أحلت القبائل الريدية بقيادة الإمام يحيى آخر حدي تركي عثماني من اليمن إلى عام ١٩٦٢ حين قامت ثورة ٢٦ أيلول. فتحوّلت الإمامة الريدية من إمامة دينية قضائية في اليمن العثماني إلى إمامة مركزية سياسية في اليمن المستقل. اضطلع الفقهاء بوظائفها الإدارية والإيديولوجية، فكان التخمين الزراعي وقبص الزكاة وقيادة الوحدات العسكرية وإحضاع التمردات القبلية من صلب عمل الفقهاء.

فرضت الإمامة الريدية تبعاً لمنطقها المركزي الفقه الزيدي الهدوي سياسياً ومدنياً وحقوقياً على كافة المناطق بما في ذلك المناطق الجنوبية والعربية الشافعية. وكان على القضاة الشافعيين الدين عادلو، شريحة السادة لدى الهاشمين الريدين، أن يحكموا في كافة قضايا القصاص الشرعي والجنائي على المذهب الزيدي الهدوي، إذ كان التمسك من الفقه الزيدي الهدوي شرطاً أساسياً خدمة الدولة الإمامية والعمل في أحجزتها^(٢).

استمد ذلك الانقسام العمودي أهميته من تحكمه بأشكال التعبير الإيديولوجي عن سائر الانقسامات الاجتماعية. ففي مجتمع يفتقد الاندماج الاجتماعي وتحكمه الروابط العمودية مثل المجتمع اليمني، فإن المستوى الإيديولوجي يحدّد سائر المستويات الأخرى، في حين يحدّد المستوى

الاقتصادي في المجتمعات المندمجة اجتماعياً والمنتكامة وطنياً أو قومياً، التي تحكمها الروايد الأفقية الطبقية سائر المستويات الأخرى.

يفسر ذلك أن أخطر تحدٍ واجهته سلطة الإمام لتحويلها من سلطة مطلقة إلى سلطة دستورية في أواخر الأربعينات قد تمَّ في إطار ذلك الانقسام العمودي الريدي-الشافعي المركب. إذ لم تكن "الجمعية اليمنية الكبرى" التي قامت بانقلاب شاطئ ١٩٤٨ بمعونة صابط العنة العسكرية العراقية الرئيس جمال جميل، وقتلت الإمام يحيى ونصبت إماماً زيدياً من آل الوزير بدلاً منه، على المستوى العملي سوى هيئة سنية شافعية التقت معها مطامح آل الوزير في الإمامة. وكانت هذه الهيئة قد تأسست لأول مرة عام ١٩٤٤ في شكل جمعية "أمر بالمعروف ونهي عن المنكر" ثم غيّرت اسمها إلى "حزب الأحرار" و "الجمعية اليمنية الكبرى" وعرفت باسم "الأحرار الدستوريين". وحين تمَّ ضربها إثر فشل انقلاب ١٩٤٨، تحولت عام ١٩٥٣ في القاهرة إلى "الاتحاد اليمني". ولا تدل كلمة الاتحاد هنا في اعتقادنا على وحدة شطري اليمن بل تعني الاتحاد الداخلي بين الريدود والشافيع من أجل إصلاح الإمامة. إذ كان الدستوريون يحدّدون ليمن دوماً ما بين قعطبة وصعدة دون الشطر الجنوبي. وكانت دستوريتهم على المستوى العميق اسماً عصرياً للمعارضة السنية الشافعية التجارية المدنية^(٣).

وبهنا من "الاتحاد اليمني" هنا وريث الأحرار الدستوريين الشوافيع، الدور السياسي الأساسي الذي لعبه إبان الحرب الأهلية والذي أفضى إلى تكوّن ما يمكن تسميته بلغة هوليداي بالجمهورية القليلة أو ما كان يسمى بلغة الراديكاليين الجمهوريين، وتحديدًا حركيين منهم بالحمروكية دعماً من جمهورية ومملكة.

نشوء حركة القوميين العرب في شمال اليمن بعثيون زيود وحريون شوافع

إذا ما استثنينا "الاتحاد اليمني" الذي تمركزت وجوهه في القاهرة، وحاول أن يشكل هيئة معارضة للإمام، الذي كان في إمامته كثير من الاستبداد وقليل من الإمامة الريدية الهدوية نفسها. فإن القوى السياسية الحديثة المنظمة في اليمن المستقل (شمال اليمن) عشية إسقاط الإمامة، وإعلان الجمهورية، كانت محصورة في ثلاثة تنظيمات، ضعيفة عددياً لكنها قوية تنظيمياً وتمركزت في المدن. وتنبت أهميتها من كونها أول ممارسة حزبية بالمعنى الحديث الذي نفهمه من كلمة حزب.

وهذه التنظيمات هي الاتحاد الديمقراطي الشعبي الذي تألف من شيوعيين تعلموا في الخارج، ودعموا الدور "التقدمي" للإمام في الخمسينات، الذي تميز بسياسة خارجية "يسارية"

وبإقامة أوطد العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية مع الاتحاد السوفياتي ومظومته والصين الشعبية وباحتضانه لطلاب اليمين الذين فصتهم جامعة القاهرة بسبب شيوعيتهم ومن ثم إيفادهم على نفقته إلى ألمانيا الديمقراطية^(٤). وكانت سياسة الأئمة هذه حصيلة عدائهم التقليدي للسياسة البريطانية. كان حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي مثل شقيقه في الشطر الجنوبي حزباً قوطياً لا يطرح وحدة اليمن المستقل واليمن المحتل. أما التنظيم الثاني فكان البعث وعلى رأسه محسن العيني، وتأسس في شمال اليمن عام ١٩٥٨ في حين تأسس في الجنوب عام ١٩٥٦، وكان له نفوذ تنظيمي وسياسي مهم في المؤتمر العمالي بعدن وفي الجناح السياسي هذا المؤتمر حزب الشعب الاشتراكي الذي كانت جُلّ قياداته وقواعده من أبناء شمال اليمن^(٥). أما التنظيم الثالث، فكان حركة القوميين العرب.

كانت التناقضات ما بين هذه التنظيمات الثلاثة حادة تعاً لتناقضات منظماتها الأم المركزية في المشرق. فقد أدانت 'حركة القوميين العرب' في اليمن منذ أواخر عام ١٩٥٩ الشيوعيين وأعلنت أنها "تحارب بلا هوادة الشيوعيين الأجراء" فوصعتهم في صف واحد مع 'العملاء'^(٦). في حين كانت علاقة الحركة بالبعث شديدة التوتر ووصلت إلى درجة كبيرة من العداء^(٧)، تبعاً للتوتر ما بين عبد الناصر والبعث في المشرق.

وفي منظور الانقسام العمودي الآنف الذكر، كان معظم البعثيين في شمال اليمن من الزيديين في حين كان معظم الحركيين من الشافعيين السنة^(٨).

بات متفقاً عليه أن الخلية الأولى لحركة القوميين العرب قد تشكلت في منطقة الشيخ عثمان عام ١٩٥٩ بعدن، ثم نشأت بعد قليل حبة مماثلة في شمال اليمن^(٩). وعلى غرار ما تم في كافة الأقطار باستثناء الكويت، كان البعث هنا أسبق بالظهور والعمل عن الحركة. غير أن الحركة سرعان ما بدأت تنافس النفوذ العمالي للبعث في مؤتمر عدن العمالي الذي كانت جُلّ قياداته وعماله من شمال اليمن، فتمكنت خليتها في شمال اليمن من السيطرة إبان حكم الإمامة على نقابة العمال الوحيدة في شمال اليمن، والتي تشكلت من العمال الذين شقوا طريق تعز- صنعاء خلال ١٩٥٩-١٩٦١، وهو أول طريق معبد للسيارات في الشمال. وبفضل هذه السيطرة تمكنت الحركة في تعز من تشكيل لجنة شعبية استولت على المدينة عشية إعلان الجمهورية في ٢٦ أيلول ١٩٦٢، ثم افتتحت نادياً ثقافياً في تعز، لنشر أفكار الحركة واستخدامه كإطار تجنيد لأعضاء جدد. وخلال عام ١٩٦٣ أسست الحركة في تعز الاتحاد العام لعمال تعز الذي تحول بعد ذلك إلى الاتحاد العام للعمال اليمنيين، والذي اعترف به الاتحاد العام لنقابات العمال العرب عام ١٩٦٥^(١٠). وكان يرأس هذا الاتحاد الأخير في هذا العام شحصية

عراقية الحركية البارزة هاشم علي محسن. ومثلما حققت الحركة نجاحاً مهماً بتنظيم سياسي عرّب في صفوفها هو قحطان محمد الشعبي أحد القادة المؤسسين لـ "رابطة الجنوب العربي"، فإنها نظمت في الشمال وبنان حكم الإمامة وجهاً، اجتماعياً وعائلياً وثقافياً بارزاً من الوجوه الشافعية السنية هو عبد الكريم الإرياني^(١١) الذي سيعب لاحقاً دوراً سياسياً مهماً في محاصرة التمرد الانفصالي الذي قام به جناح علي سالم البيض في الحزب الاشتراكي اليمني في جنوب اليمن عام ١٩٩٤. وكان لتنظيم الحركة في الشمال والجنوب يومئذ قيادة إقليمية واحدة.

يُفهم من أحد قادة الضباط الأحرار الذين قاموا بثورة ٢٦ أيلول أنه كان للحركة نفوذ في تعز عشية الثورة، وأن أهمية هذا النفوذ بلغت حداً أن تعز كانت مرشحة لقيادة بالثورة^(١٢). استوعبت الحركة في تعز عدداً مهماً من الطلاب اتعزيين الذين غمروا من أيام الدراسة على التطاهر ضد الإمام، فملأوا الشوارع عام ١٩٥٥ احتجاجاً على إعدام الضابط أحمد الثلاثي الذي كانت وحدته في تعز منفذة لانقلاب آذار ١٩٥٥ ضد الإمام أحمد، ثم تطاهروا عام ١٩٦١ ضد الإعدام الشيع الذي لاقاه عبد الله اللقية من وحدات تعز الذي حاول اغتيال الإمام. وموّل هؤلاء التلاميذ والطلاب الحركة بالأعضاء والكوادر.

رعى يُفسّر ذلك قوة الحركة تنظيمياً وسياسياً في تعز، وكانت تعز في الواقع المركز الأكثر حداثة في محيطها. فكانت هذه العاصمة الثانية على صلة تجارية وثيقة بعدد، فكان في أسواق تعز ما في أسواق عدن، وكانت المكتبات فيها تورّع ما تطبعه بيروت ودمشق والقاهرة بعد شهور قليلة وأحياناً بعد أسابيع. وعكس توسع المكتبات والمدارس وانتشار الترانستور وتطوره من دون استئذان مستوى رفيعاً من تطور تعز وحدتها بالقياس إلى محيطها. فكانت محالّس تعز التقليدية مسيّسة، ومن راية التطور النسبي ذلك كانت تعز أشبه ما يكون بسمياً بنوع من عدن الشمال. من هنا لم يكن مستغرباً أن تضطلع بحكم تطورها النسبي ومحاذاتها لحدود الجنوب الإنكليزية بدور قاعدة لثورة في الجنوب، وأن تكون مركزاً للتواصل ما بين اليمن المستقل واليمن المحتل^(١٣).

خلال الشهور القليلة التي تلت الثورة، تعز العمل التنظيمي والسياسي للحركة في اليمن بوصول دفعة كبيرة نسبياً من الطلاب والعمال اليمنيين الذي غادروا الكويت خلال شهر آذار ١٩٦٣ إثر اصطدام العمال اليمنيين بالشرطة الكويتية واعتقال هذه الأجهزة للكوادر الحركية النشيطة بينهم. فاتخذ جميع الطلاب اليمنيين سواء كانوا من الشمال أم من الجنوب قراراً جماعياً بترك لدراسة في الكويت، ومتابعتها في القاهرة أو الالتحاق بالكلية العسكرية في صنعاء^(١٤).

ومن خلال انتساب الطلاب الحركيين إلى كلية صنعاء العسكرية تشكل نفوذ الحركة في أسس الصاعقة والمظلات والمدفعية، وظهرت أهمية هذا النفوذ إبان حصار صنعاء عام ١٩٦٨. كما ساهمت المجموعة العمالية الحركية النشيطة والمؤهلة قيادياً ونقائياً التي تركت الكويت مقتدية بقرار الطلاب، في تعزيز لحركة بالكوادر، فأُسست خلال عام ١٩٦٣ الاتحاد العام بعمان تعر.

الحرب الأهلية - اندلاع الحرب

استمرت الحرب الأهلية في شمال اليمن من أيلول ١٩٦٢ حين تم إعلان الجمهورية إلى حزيران ١٩٧٠ حين تم وقف إطلاق النار نهائياً. ورغم أن القبائل الزيدية الرئيسية من اتحاد "حاشد وبكيل" قد دعمت الجمهورية بشكل حاسم وقاومت دفاعاً عنها، بسبب احتراز الإمام لرؤوس شيوخها وإهانتها، فإن الحرب الأهلية من الناحية الجهوية، وتعا للإقسام العمودي الأساسي في شمال اليمن، كانت حرباً ما بين الجبال الشرقية الزيدية وبين السهول الحضرية الشافعية، فكان تمرركز الملكيين في الجبال، ولاسيما في شمال الشمال حيث ثقافة الإمامة سائدة، في حين كان تمرركز جمهوريين في المدن الساحلية ومناطقها.

ارتبطت حدة الحرب الأهلية هذه باندلاع الحرب العربية الباردة ما بين القاهرة والرياض. وفي إطار الانقسام العمودي القطبي الملكي - الإمامي الزيدي والجمهوري - المديني الشافعي، حاولت "الحكمة" اليمنية أن تأخذ شكل "القوة الثالثة" التي تألف قاداتها من قادة "الاتحاد اليمني" سيف الأحرار الدستوريين في الأربعينات ومن القبائل الزيدية الجمهورية ووجدت دعماً سياسياً من البعث الذي كانت قواعده زيدية.

إذا كانت الحرب العربية الباردة قد اكتسبت بعد فترة قليلة من إعلان الجمهورية شكلاً إقليميًّا من أشكال الحرب العالمية الباردة، فكان للجسور الأميركية مع الرياض ما يقابلها من جسور سوفيتية مع القاهرة، فإنه كان للدinاميات الإقليمية الخاصة بالصراع ما بين "الريديكاليين" و"المحافظين" فاعلية مستقلة نسبياً. فكانت الجمهورية من منظور الجمهورية العربية المتحدة رداً على الانفصال (أيلول ١٩٦١) ومؤتمر شتورا (تموز ١٩٦٢) في حين كانت من منظور الرياض تهدد الكيان السعودي نفسه.

كانت الولايات المتحدة تدعم الأمير حسن المعروف بصلته الوثيقة بها وذلك للحد من السياسة الخارجية "اليسارية" للإمام، وقبيل اعترافها بالجمهورية، دعمت الأمير حسن كبديل

للإمام البدر إبان غموض مصيره في الأسابيع الأولى. غير أن الرياض لم تعترف على غرار الولايات المتحدة بالجمهورية، ولم تدعم الأمير حسن بل دعمت خصمها التقليدي الإمام "الشرعي".

رما كان اتجاه الولايات المتحدة لاستيعاب قيام الجمهورية، انعكاساً لسياسة كينيدي الخارجية الأقل عدوانية وتأجيجاً للحرب العالمية الباردة، والناشئة عن تغيير بعض أسس السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط يومئذ، وتفهم المطالب العربية^(١٥). غير أن فيصل مارس صغطاً جدياً، لإعادة بناء العلاقة بين الرياض وواشنطن من جديد، وانتزاع دعم الولايات المتحدة. فلم تكن الرياض مجرد تابع للأميركيين، بل تمتعت سلطتها باستقلالية مهمة. وسبق لها قبل عام فقط من إعلان الجمهورية أن أخلت قاعدة الظهران من الأميركيين واستلمتها كما شرعت بتقليم أطراف نفوذ أرامكو ومحاولة السيطرة على تسويق النفط ونقله. فمن الخطأ، تعاملاً لذلك، اعتبار السعودية مجرد 'مستعمرة أميركية' لها مظاهر الاستقلال الشكلية. إذ أن غنى السعودية والطابع السياسي للعائلة الحاكمة مكنها من إبرام تحالف مع الولايات المتحدة، مارست عبره الطبقة الحاكمة درجة من السلطة الحقيقية المترافقة مع الحفاظ على المصالح الأميركية^(١٦).

في هذا السياق حسمت كتلة الأمير فيصل الصراع داخل العائلة الحاكمة حول الموقف من الوضع الجديد في شمال اليمن. فلم يكثر بتوقيع ستة أعضاء من الحكومة على مذكرة توصي بالاعتراف بالجمهورية، بل شرع فعلاً بدعم الملكيين، في حين كان الملك سعود متذبذباً بين الموقفين. نظر فيصل إلى الجمهورية من زاوية تهديدها للكيان السعودي نفسه، ولم يكن محطاً في هذا التقدير أبداً، فقرع طبول الحرب، وجمّد الملك المتذبذب سعود ثم عرله، وحاول في ٣١ ت ١٩٦٢ أن يطرح برنامجاً إصلاحياً داخلياً يستوعب مطالب كتلة الأمراء الأحرار (الأمير طلال) التي أعلنت في ٢٣ ت ١ في بيروت عن تشكيل جبهة التحرير العربية. وكانت القاهرة في بداية تشرين الأول قد شرعت بإزالة قواتها في اليمن بناء على طلب السلال، وردت الرياض على ذلك بسماحتها في ١٥ ت للملكيين بتشكيل حكومة منفي في الرياض^(١٧). وحلال هذا الشهر هرب الطيارون السعوديون المكلفون بنقل شحنات عسكرية إلى الملكيين بطائراتهم إلى القاهرة، فأصبح سلاح الجو السعودي فعياً دون طيارين، مما اضطر فيصل للاستعانة بطياري الملك حسين، ففر قائد الطيران الأردني بدوره إلى القاهرة^(١٨).

كان هذا الفرار "صدمة" سياسية، غير أنه كان فعياً نوعاً من تطهير ذاتي طوعي لطيارين السعوديين من سلاح الجو. ويبدو أن القاهرة كانت تراهن على هذه الصدمة لمنع الرياض من المغامرة والتورط كلياً في الحرب ضد الجمهورية، غير أن فيصل كان قد حسم قراره نهائياً

وأعاد بناء السياسة السعودية كلياً وفق هذا القرار، فقطع في ٦ ت ١٩٦٢ علاقاته الدبلوماسية بالقاهرة. أما صنعاء فتحوّلت كما توقع فيصل تماماً إلى مركز لكل قوى معارضة في شبه الجزيرة العربية الطبيعية، مما فيها المعارضة السعودية (ناصر السعيد). وأصبحت صنعاء في منظور هذه القوى "مركزاً يمس أن يمتد اللهب الثوري منه، ومنه يمكن حشد صافات والإمكانيات الثورية" فدعا عبد الله السلال وناصر السعيد إلى إقامة جمهورية الجزيرة العربية وإسقاط نظام آل سعود، وذلك الوحد البريطاني في عدن والخليج العربي. وشنت إذاعة 'أولياء الشيطان' هجوماً مستمراً على العائلة الحاكمة^(١٩). أما قيادة إقليم اليمن لحركة القوميين العرب التي تبنت الكفاح المسلح فتكررت في شمال اليمن، وشغل رئيسها قحطان الشعبي منصب مستشار رئيس الجمهورية العربية اليمنية لشؤون جنوب اليمن المحتل^(٢٠).

اندلعت الحرب وعادت الطائرات الأميركية إلى قاعدة الظهران بعد أن أخذتها في نيسان ١٩٦٢ بناء على طلب الحكومة التي سيطر يومئذ عليها الأمراء الأحرار والشيخ القومي الطريقي، وبات السلاح الأميركي، بكلمة مجازية، بيد الملكيين أكثر من الحصى، كما أعادت الرياض علاقاتها الدبلوماسية والتقنية العسكرية ببريطانيا خصمها اللدود في الخمسينات.

ليس في خطتنا تحليل مجريات هذه الحرب إلا بقدر تأثير هذه المجريات على موقف حركة القوميين العرب. غير أنه يمكن القول عموماً إن هذه الحرب مرت بثلاث مراحل: من ١٩٦٣ إلى ١٩٦٥ حيث اندلعت أشد المعارك ومن ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧ حيث برزت 'القوة الثالثة' من الجمهوريين المنشقين ومن ١٩٦٧ إلى ١٩٧٠ حيث حصار صنعاء وسحق الجمهورية الثانية (جمهورية الجمهوريين المنشقين أو القوة الثالثة) لمقاومة حركة القوميين العرب وتشكيلاتها في الجيش.

الحركة والجمهورية الأولى: "من عدن حتى البحرين":

استولت الحركة يوم إعلان الجمهورية على مدينة تعر باسم لجنة شعبية مدنية، ثم فتحت نادياً ثقافياً في تعر، وشكلت عام ١٩٦٣ الاتحاد العام لعمال تعر، وزجت بكوادرها في كبة صنعاء العسكرية. ثم احتلت تعراً للدعم المصري ودعم السلال مواقع أساسية في الإذاعة الجمهورية أخطر أداة إيديولوجية يومئذ، واحتلت حيشاً أمكنها ذلك مناصب في الإدارة، وأخذت تني خلاياها في الجيش من خلال انحراطها مع الآلاف لا سيما من جنوب اليمن في الحرس الوطني.

وقد تركزت قيادتها منذ قيام الثورة في الشمال، وعمل قحطان الشعبي مستشاراً للسلال، ويشير البردوني إلى أنه كانت "جماعة القوميين العرب [يعني الحركة] أعنف نشاطاً وأكثر أعداداً لكثرة رفاقهم في قيادة الثورة. وهو نفوذ تحقق في البدء بدعم المصريين إبان التوافق ما بينهم وبين الحركة.

كفي نفهم أهمية الجمهورية بالنسبة للحركة، علينا أن نفهم أهمية "اليمن المستقل" كإقليم-قاعدة لـ "اليمن المحتل" في الاستراتيجية التي طرحتها أواخر عام ١٩٥٩، والتي تحسنت تحرير "اليمن المحتل" "من عدن حتى البحرين"^(٢١) وتحقيق وحدة اليمن الطبيعية. وكفي نفهم هذه الاستراتيجية لا بد لنا من تعيين مدلول مصطلح اليمن لدى الحركة. إذ طرحت الحركة وحدة الشطرين: الشمالي المستقل والجنوبي المحتل، أما الجنوب المحتل فحدده كإقليم جنوب الجزيرة العربية وشرقها أي الخليج العربي، بما في ذلك عُمان وهو ما يشكل بالنسبة لها إقليم اليمن أو عموم اليمن الطبيعية^(٢٢).

وفي ضوء نموذج الثورة الجزائرية^(٢٣) أدخلت حركة حركة القوميين العرب عنصراً جديداً على الفكر لسياسي اليمني "الحديث" هو عصر الكفاح المسلح كأسلوب وحيد لتحرير اليمن الطبيعية وتحقيق وحدتها، فانعزلت عن سائر القوى اليمنية بتسي هذا العصر. وتقصد به الحركة حرب عصابات متكاملة تنطلق من اليمن المستقل (المملكة اليمنية) كإقليم-قاعدة في "ثورة متصلة" تشمل كافة مناطق جنوب الجزيرة والخليج العربي في معركة واحدة^(٢٤). وهو ما يتطلب "جبهة نضالية قومية تديرها قيادة قومية مغلقة" و"تجعل مصلحة المعركة هي الأساس الأول والمقياس الأول للعمل"^(٢٥) (سنحلل في الفصل القادم بالتفصيل مفهوم الجبهة القومية).

كما ركزت الحركة في وثيقتها الأولى تلك، على "التفاعل والتشابك والتداخل بين اليمن المستقل والمحتل" فأكدت صعوبة "معركة تحرير اليمن المحتل" ما لم "تُدعم" و "تُعَدَّى من شمال اليمن". وربطت الحركة ما بين أداء 'اليمن المستقل' لدوره كإقليم-قاعدة بـ "ضرورة تحرير المملكة اليمنية من طابع الاعزال" مما يضمن أداء "التزامات وواجبات واضحة تجاه معركة الحرية التي يحوضها الشعب في جنوب اليمن" واعتبرت أن كل خطوة تدفع المملكة نحو المساهمة في معركة الجنوب، وكل خطوة لخروجها من "العزلة والسلبية" و"كل تطوير للأوضاع الداخلية" سيؤدي إلى التفاعل مع "قوى التحرر والتقدم في المملكة" في إطار 'التفاعل المزدوج بين الأوضاع القائمة في شمال اليمن وجنوبه'^(٢٦).

يشير قادة الحركة في اليمن إلى أن الحركة رهت "البدء بالثورة" بـ 'إسقاط النظام الإمامي الكهوتي في صنعاء'^(٢٧). غير أن ذلك يفتقد لدقة، إذ لم تطرح الحركة مثل ذلك إلا بعد

قصيدة الإمام أحمد الشهيرة، التي ندد فيها بالاشتراكية إثر وقوع الانفصال عام ١٩٦١، فاعتبرت هذه القصيدة بمثابة بيان انسحاب من "اتحاد الدول العربية" مع الجمهورية العربية المتحدة.

بين أواخر ١٩٥٩ وأواخر ١٩٦١ لم تطرح "حركة القوميين العرب" إسقاط الإمامة بل إصلاحها. وراهنّت في ذلك على تعميق مضمون ارتباط الإمامة بـ "اتحاد الدول العربية"^(٢٩) ويبدو في ضوء الوثائق اليمنية للحركة أن الحركة غيرت موقفها "الإصلاحي" من الإمامة إلى موقف 'راديكالي' أو "انقلابي" إثر قصيدة الإمام أحمد، فتشير نشرة "الثورة" التي كانت تصدرها حركة القوميين العرب في اليمن في ١ يناير عام ١٩٦٢ إلى أن الهدف قد أصبح 'تخطين الرجعية في الشمال وتخطين الاستعمار في الجنوب، على اعتبار أن موقف الجمهورية العربية المتحدة من حكومة اليمن قد تغير وألغى اتحاد الدول العربية. وهذا الموقف الثوري من الجمهورية العربية المتحدة قد أتى ليكون دفعة للعناصر المناضلة أن تتحرك بقوة"^(٣٠).

غير أن هذا لا ينفي أن موقف الحركة من الإمامة إذا كان إصلاحياً أواخر ١٩٥٨ فإنه أخذ في آذار ١٩٦١ يكتسب ببرة راديكالية من خلال قحطان الشعبي والسياسي المحرب المنشق عن 'رابطة الجنوب العربي' والذي تميز بحماسة للكفاح المسلح^(٣١)، غير أن هذه النبذة لم تصل إلى حد إسقاط الإمامة والمطالبة بالجمهورية، فقد كانت هذه النقطة غير واردة في "برامج" الحركة، بل كانت راديكالية إلى حد دعوة قحطان الشعبي لـ "خوض معركة فاصلة لسحق الرجعية وتغيير الأوضاع الفاسدة في الشمال" "حتى يستطيع الجهاز الحاكم في الشمال بل والشعب العربي هناك أن يعي دوره الكامل نحو تحرير المنطقة المحتلة"^(٣٢). من هنا كان انهيار "الدول العربية المتحدة" أواخر ١٩٦١ بمثابة إطلاق لهذه النبذة إلى محصلتها النهائية: إسقاط الإمامة نفسها. ورغم ذلك فإن طرح البدء بالثورة انطلاقاً من إسقاط الإمامة كان عرضة لخلاف بين وجهات نظر القادة، إذ برز رأي يلح على أولوية بدء الثورة من الجنوب^(٣٣).

وسط هذا لنقاش الداخلي، وبينما كانت الحركة تستكمل بناء تشكيلاتها التنظيمية وقعت ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢. فحققت تلقائياً أول ركن مطلوب في استراتيجية الحركة لتحرير حبوب الجزيرة العربية "من عدن إلى البحرين" بالمرهنة على تحويلها لإقليم-قاعدة لذلك. وانطلاقاً من ذلك ووسط ارتفاع النداءات الراديكالية لإقامة جمهورية الجزيرة العربية، التي حذّ المصريون منها لأنهم رأوها راديكالية أكثر من اللازم^(٣٤)، وضعت حركة القوميين العرب فعلياً أول لبنة لتشكيل "الجبهة القومية" وذلك من خلال عقد مؤتمر ٢٤ شباط ١٩٦٣، الذي كان بمثابة تمهيد لإعلان الجبهة في ١٩ آب ١٩٦٣ وهو ما سنتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل.

الحركة والأجهزة المصرية: التوتر والصدام:

حقق قيام الجمهورية في الشمال والوجود العسكري المصري، عنصراً أساسياً في استراتيجية الحركة التي عملت لها في البدء كما في كل مكان كأداة طوعية لجمهورية العربية المتحدة أو لما تسميه الحركة بـ "القيادة الرسمية للثورة العربية"^(٣٥). غير أن الوجود المصري تورط في تصدعات الانقسامات العمودية في شمال اليمن وتلاعياتها. كانت هذه التصدعات قد وصلت بإعلان الجمهورية إلى ذروتها، فاستثار الملكيون العصبية الريدية في مواجهة الوجود المصري الذي اعتبروه وجوداً شافعياً^(٣٦) في حين اتبع المصريون سياسة شافعية من خلال موكب الشيوخ المصريين الشافعيين الذين أتوا بهم إلى اليمن. وقد حاول السلال أن يرد على الاتهامات الموجهة إلى شافعية ثورة ٢٦ أبول وأن ينفيها، غير أن الطائفية الشافعية في الثورة كانت فحة وقوية، لاسيما لدى عبد الرحمن البيضاني رحل أنور السادات في الثورة، كما أصدر نجل النعمان أحد قادة "الاتحاد اليمني" وممثلي "القوة الثالثة" عام ١٩٥٦ كتاب "الأطراف المعنية في اليمن" الذي يستفيض فيه بالحديث عن التسلط اليزيدي^(٣٧).

ووصف بعض الراديكاليين المعارضة التي مثلها "الاتحاد اليمني" ومحيطه بأنها معارضة تقليدية تمثل "الجناح اليميني" "الإصلاحي" لذي لاهمة له سوى "إنهاء حكم العدانيين على القحطانيين وإنهاء حكم الزيدود على الشوفع"^(٣٨). من هنا جيش الملكيون العصبية الريدية ضد الجمهوريين، لكنهم كانوا قد خسروا نهائياً دعم قبائل الأحمر الريدية الجمهورية، مثلما جيش المصريون العصبية الشافعية ضد الملكيين اليزيديين.

كان التوافق ما بين الحركة والمصريين تاماً في الأيام الأولى. إلا أن موافقة المصريين في ٣٠ نيسان ١٩٦٣ على وقف إطلاق النار، والوعد بالانسحاب من اليمن مقابل توقف السعودية عن دعم الملكيين، أثارت مخاوف "الحركة" من العواقب السلبية المحتملة لهذه "التسوية" المنتصرة على مصير الجمهورية كإقليم-قاعدة للكفاح المسلح. فقد كان الوجود المصري ضرورياً للحركة لتحقيق ذلك وتأمين السلاح والتدريب اللازمين له، لا سيما وأنها أعلنت في ٢٤ شباط ١٩٦٣ عن تشكيل "جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل". على هدير "هجوم رمضان" الذي بدأ في ١٨ شباط ١٩٦٣ ضد مواقع الملكيين. وقد استطاع هذا الهجوم أن يستولي على مأرب وحريب وأن يتقدم باتجاه الجبال، فكانت معنويات الجمهوريين مرتفعة للغاية بإمكان نشر السنة للهيب إلى كل مكان في الجزيرة.

تمكن الملكيون من امتصاص هجوم رمضان واحتوائه، وشرعوا بكسب أراض جديدة، غيرت الموقف في الميدان. وهو ما دفع المصريين إلى إعلان وقف إطلاق النار في ٣٠ نيسان

١٩٦٣ بإشراف الأمم المتحدة. ووصلت في تموز بالفعل لجنة مراقبة من الأمم المتحدة لمراقبة وقف إطلاق النار. مما عزز ارتباط الحركة برغبة المصريين في التوصل إلى سلام يحفظ ماء الوجه، خصوصاً وأن بعض الوحدات المصرية جندت خلال هذا الوقت استسلاماً "لائقاً"^(٢٩).

تلقت أنصار التسوية من ممثلي "الاتحاد اليمني" ومحيطهم وقف إطلاق النار، ووصول لجنة الأمم المتحدة، ففقدوا مؤتمر عمران في أوائل أيلول ١٩٦٣، وصمّ وفوداً من القبائل والعلماء، وأدّاع في ٩ أيلول قراراته، التي نصت على حماية الجمهورية وتشكيل جيش شعبي من القبائل حمايتها، ومطالبة القاهرة بتحديد موقف مما سمّاه المؤتمر بـ "العمليل البيضاني". وعيّن المؤتمر حكومة جديدة قيّدت سلطات السلال، وطالب برفع الإدارة العسكرية المصرية عن المناطق الهادئة، ومن هنا لم ترحب القاهرة بهذا المؤتمر، إذ كانت فيه بنود تهدف للحدّ من سلطتها في اليمن^(٣٠).

اندلع القتال في نهاية أيلول، وأعلن عبد الناصر إثر ثورة جبال ردفان في ١٤ ت. ١٩٦٣ ومحاولة تنكيل البريطانيين بها، الحرب على بريطانيا، وقد تلقت الحركة ذلك وحوّلت هذا العصيان القبلي إلى ثورة منظمة تكللت أخيراً بطرد البريطانيين. إذ عبّر عبد الناصر عن دعمه لوجهة القومية وتقديمه السلاح لها وافتتح لها مكتباً في تعز، ففتحت جبهة ضد البريطانيين في جنوب اليمن.

أما على الجبهة فتردى الوضع العسكري للمصريين والجمهوريين، إذ تمكن الملكيون في أوائل آذار عام ١٩٦٤ من استعادة المناطق التي خسروها في "هجوم رمضان" (شباط ١٩٦٣)، ومن قطع الطرق التي تصل صنعاء بالحديدة وتعز، وأخذوا بالإغارة على المصريين وإبهاكهم والاستيلاء على قوافلهم. مما دفع المصريين وقبائل عبد الله حسين الأحمر الزيدية الجمهورية إلى شن هجوم شامل في حزيران ١٩٦٤ منّي في آب من هذا العام بانتكاسة قاسية. فبات المصريون بحكم وقائع الميدان، أكثر رغبة، من ذي قبل بالتوصل إلى تسوية. وكان مؤتمر القمة العربي الثاني المعقد في أيلول ١٩٦٤ في الاسكندرية، الإطار السياسي لهذه التسوية ما بين طرفي الحرب العربية الباردة: القاهرة والرياض. فوجه عبد لناصر وفيصل في ١٤ أيلول نداءً لإيقاف الحرب وتشكيل حكومة ائتلافية.

كانت كل تسوية محتملة ما بين هذين الطرفين ترجم نفسها يمياً لتعزيز دور "القوة الثالثة" على حساب عملاء الملكيين وعملاء الجمهوريين أو الراديكاليين في آن واحد. ومن هنا تم ترجمة تسوية عبد الناصر يمياً بعقد اجتماع "أركويت" في السودان، (مس ٢٩ / ١٠ إلى ١١ / ٢ ١٩٦٤) وقرر الاجتماع، وقف إطلاق النار بدءاً من ١١/٨ وعقد مؤتمر وطني في ٢٣ مه يمثل

العلماء والشيوخ والعسكريين وأهل الحل والعقد. وبذلك استبعد الاجتماع القوى السياسية الحديثة من حساباته، ومن ضمنها "حركة القوميين العرب" التي كانت في الأصل مرتابة بالتسوية برمتها.

لم تدم الهدنة أكثر من يومين، واندلع القتال مجدداً، وتمكن الملكيون من إلحاق كارثة بالجمهورية، فسيطروا عام ١٩٦٥ على خمسين بالمائة من أراضي شمال اليمن، وأوصلوا عدد صحابيا المصريين فقط إلى ١٥,٠٠٠/ جندي^(٤١). غير أنه منذ مطلع عام ١٩٦٥ حين ظهر اليأس من إمكانية نصر عسكري مبهر على الملكيين، أخذت القوة الثالثة تتبلور بوضوح كقوة مستقلة عن غلاة الملكيين وغلاة الجمهوريين. ومثلت على وجه الضبط قوة جمهورية منشقة، تبحث عن تسوية رضائية ما بين الملكيين والجمهوريين، من دون إمامة أو من عائلة حميد الدين ومن دون مصريين ورايديكاليين جمهوريين في آن واحد.

كان القادة السياسيون لهذه القوة من "الاتحاد اليمني" سلف أحرار الأربعينات الدستوريين. من أمثال محمد محمود الزبيري وعبد الرحمن الإرياني وأحمد محمد نعمان، وقد بدأ هؤلاء خطهم الثالث حين استقالوا في ٢ أيلول ١٩٦٤ من حكومة السلال، فلجأ الزبيري إلى قسائل الأحمر الجمهورية التي سبق لها أن آوت جماعته إبان انقلاب ١٩٤٨ وأخذ يعمل لدعم خطه المستقل^(٤٢)، وكان ثمن ذلك حياته، إذ تم اغتياله^(٤٣). في حين قام تلامذته بتشكيل ما سمي بـ "وفد القوى الشعبية" وعقد مؤتمر حمر (من ٢ إلى ٥ أيار ١٩٦٥) بعيداً عن السلطة الرسمية والمصريين. وفرض المؤتمر لجنة مرجعية بزعامة قادة الاتحاد اليمني، عملت فعلياً كبرلمان يقيد سلطة السلال ويخضعها إليه، وتبنى المؤتمر مطالب ما سمي بـ "شهيدنا العظيم أبو الأحرار" أي الزبيري، ورفض على السلال حكومة النعمان خلافاً لإرادة القاهرة. وكان المؤتمر سلبياً تجاه صنعاء والقاهرة كما كان حاسماً في الموقف النهائي من الإمامة وأسرّة حميد الدين^(٤٤). وبذلك تحقق الانشقاق النهائي بين الجمهوريين القبلين السلميين والجمهوريين الراديكاليين الحرييين، الذين ما كانوا يرون بديلاً عن سحق الملكيين، أما الجمهوريون القبليون فأرادوا تسوية لا يعنى فيها الديب ولا يموت الغنم وتجسد حكمة يمانية تستجيب لحقائق الاجتماع اليمني.

رأى الجمهوريون الراديكاليون الذين شكلت حركة القوميين العرب نواتهم الأساسية، في مؤتمر حمر نقضاً لمؤتمر عمران فتظاهر طلابهم عام ١٩٦٥^(٤٥). وفسروا على الأرجح انتكاسات الجمهورية بالسلوك الانهزامي والبيروقراطي للأجهزة المصرية في اليمن^(٤٦). أما البعثيون فدعموه من حيث أنه رد على سياسة عبد الناصر "المتمثلة بالتعاون مع عدد محصور من العملاء والانتهازيين"^(٤٧).

كانت الأجهزة المصرية في اليمن أجهزة أمنية بيروقراطية تعاملت مع راديكالية الحركيين الجمهورية بحس مخابراتي وإلخافي، ومن هنا مثلت بالنسبة هم الوجه القبيح للناصرية. ويفسر ذلك تردّي العلاقة ما بين حركيي شمال اليمن الذين اختاروا الانفصال عن المصريين وبين قيادة الجبهة القومية التي كانت تعتمد عليهم، وبذلك حدث نوع من اشفاق بين حركيي الشمال الذين كانوا أكثر عرضة لبيروقراطية الأجهزة المصرية وتحسّساً لما وصفوه "بانهراميتها" وتأثيرها "المدمر" على الجمهورية وبين حركيي الجنوب. ويفسر ناؤومكين ذلك بأن تردّي هذه العلاقة يعود إلى تأييد وفد الجبهة القومية برئاسة قحطان الشعي للقيادة التقليدية للحركة في مؤتمر شاطئ القومي عام ١٩٦٥ في حين أن حركيي الشمال أيدوا كتلة الراديكاليين^(٤٧).

غير أن الاهتزاز الفعلي كان اهتزاز علاقة حركيي الشمال برمتهم بالحركة، إذ أقر المؤتمر القومي لعام ١٩٦٥ سياسة "الالتحام بالناصرية" وإشراك عبد الناصر في كافة قرارات الحركة، وكان ذلك يعني تدويب الحركة في الأجهزة المصرية. وقد رفض حركيو الشمال هذه القرارات، إذ اختبروا ميدانياً على الأرض في اليمن النتائج العملية للمرّة هذه السياسة^(٤٨). ومن هنا يعود أول اصطدام هؤلاء بالحركة إلى عام ١٩٦٤ حين حدث احتمال انشقاق جدي في مؤتمر الحركة القومي لعام ١٩٦٤ بين التيار الذي يدعو إلى "الالتحام بالناصرية" وتيار القيادة الذي يدعو إلى مجرد التحالف معها لا الذوبان فيها، وكان هذا الاصطدام ترجمة لانفصال حركيي الشمال نفسياً وسياسياً عن المصريين عام ١٩٦٤ بتأثير ما اعتبروه تسويات انهزامية مصرية مع المنكبين. ومن هنا رد المصريون على حركيي الشمال بشكل بوليسي فطردوهم من الإدارة ومن محطة الإذاعة الجمهورية وأعلّقوا ناديتهم في تعز^(٤٩).

في هذه الفترة اجتمع الزعماء الملكيون والجمهوريون المنشقون الذين أسسوا أنفسهم بـ "القوى الشعبية" (القوة الثالثة) وطلبوا من حكومي القاهرة والرياض الكف عن تقديم أية مساعدة لأي فئة في اليمن، كما طالبوا بانسحاب المصريين. وكان ذلك هو مؤتمر الطائف (١٤ آب ١٩٦٥). فطار عبد الناصر في ٢٢ آب ١٩٦٥ إلى السعودية ووقع مع فيصل اتفاقية جدة. لم يكن حركيو الشمال مسرورين ببيروقراطية الأجهزة المصرية، لكنهم رأوا في الاتفاقية في مثل هذا الظرف الذي وضع الجمهوريين القليلين المنشقين في الواجهة، عملية تسليم للجمهورية إلى القبائل. إلا أنه ما كان بإمكان مصر أن تحتل الحرب إلى ما لا نهاية ولا سيما في ظل الانتكاسات العسكرية المتتالية. والواقع أن مصر دفعت ثمناً باهظاً لنجدة الجمهورية، ووصل بعبء الحملة اليمنية عليها، أنها اضطرت عام ١٩٦٥ إلى اقتراض ٥,٥/ مليون ديناراً من العراق، وضعها خير الدين حسيب محافظ البنك المركزي تحت تصرف القاهرة فوراً، كما تلقت هبة عراقية من القمح تقدر بـ ٥٠,٠٠٠ طناً دون أية إجراءات بيروقراطية^(٥٠). كما كان

المصريون قد خسروا بمنياً دعم القبائل والقوى المحيطة بـ "الاتحاد اليمني" الذي احتل مقدمة المشهد.

كان مقررًا وفق اتفاقية جدة^(٥١) بدء انسحاب المصريين ابتداءً من ٢٣ / ١١ / ١٩٦٥، وفي هذا اليوم انعقد مؤتمر حرض ما بين الملكيين والجمهوريين المنشقين، وفشل، فتم تأجيله إلى ٢٠ شباط. خلال ذلك استؤنف القتال بين المصريين والملكيين في كانون الثاني ١٩٦٦، واحتدمت الحرب العربية الباردة من جديد حين أعلن عبد الناصر أن قواته ستبقى في اليمن حتى انسحاب الجيش البريطاني من عدن. فاستقالت حكومة مؤتمر حمر (القوة الثالثة) وتم تكليف اللواء العمري بتشكيل حكومة جديدة. وفي آب ١٩٦٦ تم إطلاق السلال من الاحتجاز في القاهرة وعودته إلى اليمن، وحين سافر العمري إلى القاهرة ليحتج على إدخال السلال تم احتجازه بدلاً عنه، وشكل السلال في ١٩ أيلول ١٩٦٦ حكومة موالية للقاهرة وقرية من الراديكاليين الجمهوريين.

^{٥١} سحر المصريون في هذا الجو المتخبط، فعلياً في مثلث صنعاء-تعز-الحديدة. وهذا المثلث حاولوا أن يفرضوا سيطرة بوليسية تؤدب الجميع، فأعدموا بعض أعضاء 'مؤتمر حمر'، كما أعدموا بعض أعضاء اليسار المعارض للاستسلام^(٥٢). وانتقلت أجهزة صلاح نصر في اليمن بهذا الإعدام الأخير لليساريين. شرّ انتقام من حركتي شمال اليمن، الذين تبنى يومئذ فريق منهم الماوية. وأخذ يعتمد صيغة تنظيمية جديدة مستقلة له عن حركة القوميين العرب. أخذت في البداية شكل 'الجبهة الثورية اليمنية'. وقد أذان هؤلاء الوجود المصري بوصفه "استعماراً" كما أدانوا السلال وجماعة مؤتمر حمر^(٥٣). ثم عادت الأجهزة المصرية وصفت حساباً جديداً مع الحركيين في ٢٦ أيلول ١٩٦٦ وقتلت ثلاثة نقابيين حركيين قادوا تظاهرة بمناسبة الذكرى الرابعة للإطاحة بالإمام^(٥٤).

وبهذا المعنى كان فرع الحركة في الشمال من الفروع التي استقلت تنظيمياً بصورة مبكرة عن الحركة بالقياس إلى الفروع الأخرى^(٥٥). وقد كان هذا الاستقلال مترافقاً طرداً مع الاصطدام بالأجهزة المصرية والطلاق الإيديولوجي مع الناصرية. إلا أن هذا الفرع ورعّم أنه قطع علاقته نهائياً بقيادة الجبهة القومية في الجنوب التي ساربت ما يعرف في تقويم الحركة بـ "انقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦" في "الجبهة القومية" "الدمج القسري" (ستوقف عنده بالتفصيل لاحقاً)، فإنه استمر بعلاقاته الوثيقة مع قيادات الصف الثاني في الجبهة القومية، وساهم في تحريضها للانقلاب على الانقلاب المصري^(٥٦) وهو ما تكلل أخيراً في ت ١٩٦٦ بانسحاب الجبهة القومية رسمياً من جبهة التحرير، ووصول العلاقة مع الأجهزة المصرية إلى درجة الصفر

والقطيعة. وهو أمر لم تعفره أجهزة صلاح نصر للحركة. وفي ٣ ت، ١٩٦٧ نظمت "حركة في الشمال المظاهرات المناوئة لناصرية ضد لجنة السلام الثلاثية التي شكّلها مؤتمر القمة العربي في الخرطوم"^(٥٧). وكانت هذه المظاهرات قد انطلقت من معمل النسيج الذي بناه الصينيون وتركوا تأثيرهم في العمل وتسييسهم تأثيرات مادية فيه، وقد اصطدم المتظاهرون بالمصريين وفتح عن الصدام مقتل خمسة جنود مصريين^(٥٨) ووفق تقرير آخر ثلاثين جندياً، إذ انضم الطلاب مما فيهم الطالبات إلى تظاهرات العمال "الحركة"^(٥٩).

رفض السلال التعاطي مع اللجة العربية الثلاثية في الوقت الذي سمح فيه لمركب "القوة الثالثة" القلبي الجمهوري بدخول صنعاء^(٦٠). وتبين أنه قد استقبل حفاري قبره السياسي. إذ سيتم تسفيره لمشاركة باحتفالات ثورة أكتوبر في موسكو، وتولى السياسي المحنك والداهية القاضي عبد الرحمن الإرياني أحد الأحرار الدستوريين في الأربعينات رئاسة الجمهورية باوكالة. وإبان سفر السلال وبينما كان في بغداد، وقع انقلاب ليلة ٤-٥ ت، ١٩٦٧، فأقيل وشكّل مجلس رئاسة وهو ما يسمى بانقلاب نوفمبر الذي سيطر فيه الأحياء من حركة ١٩٤٨ الدستورية على كل محاور السلطة^(٦١).

أيد البعث انقلاب نوفمبر ١٩٦٧ وتحالف معه، في الوقت الذي حاول فيه الحركيون أن يفتحوا حواراً معه أي مع البعث. إلا أن البعث رهن اللقاء بأنه يجب أن يكون في الشمال والجنوب^(٦٢). وكان هذا الرهن بهدف إيجاد منفذ لجماعة الأصنج-المكاوي حليفة البعث في الحبوب التي حاصرتها الجبهة القومية ففشل الحوار.

كانت الجمهورية الثانية هي جمهورية مؤتمر خمر "القوة الثالثة" قبل أي شيء آخر. وقد أرادت أن تكون جمهورية سلام أهلي على قاعدة تشكيل حكومة وطنية تمثل المكيين ولكن بدون عائلة حميد الدين كما تكرر الجمهورية نهائياً. وقد قاطعت الحركة هذه الحكومة (٦٣) أما غلاة المكيين فاستعدوا إمكانية الاتفاق معها باعتذار أن رجالها هم رجال سبتمبر أنفسهم حسب تصريح ناطقهم الرسمي^(٦٤). كانت هذه الجمهورية الثانية هي الجمهورية القبلية في تاريخ اليمن الحديث. فحاصر غلاة المكيين صنعاء في حين تولى غلاة الجمهوريين من الحركيين مواجهتهم. وأُتت الحركيون هنا في حصار صنعاء سائلة لا حد لها، غدتها إيديولوجية الكفاح المسلح التي كانوا مشبعين بها.

الحركة وحصار صنعاء:

أعلن الملكيون في كانون الأول عام ١٩٦٧ جميع الطرق المؤدية إلى صنعاء. ونظمت الحكومة النوفمبرية الدفاع عن صنعاء، غير أن عبء المواجهة الصدامية وقع على عاتق الجمهوريين الراديكاليين، الذين شكّل الحركيون قاعدتهم الأساسية. وإذا كانت الحكومة النوفمبرية قد عثّت صنعاء للدفاع عن الجمهورية فإن رأس الحربة الفعلي كان هو حركة القوميين العرب في ظل حراكها الجديد.

كان عدد المدافعين عن صنعاء ٣٠٠٠ مقاتلاً نظامياً، أقام السوفييت جسراً جويّاً لدعمهم، كما وضع المهندسون الصييون خبرتهم الفعالة تحت تصرفهم. وكان هؤلاء المدافعون فعلياً بأمر الضابط "الحركيين" من أمثال عبد الرقيب عبد الوهاب قائد سلاح الصاعقة ومحمود ناجي قائد سلاح المظلات وعلي مثني جبران قائد سلاح المدفعية^(١٥) وهي الأسلحة المناط بها فعلياً فك الحصار.

عززت "الجبهة القومية": في الجنوب في كانون الثاني المقاومين بـ ٦٠٠ متطوع مع أسلحتهم وذخائرهم^(١٦). كما قامت فرقتان من جيش جنوب اليمن المستقل حديثاً مع فرقة من الميليشيا وفصيلة من الجيش الجمهوري في شمال اليمن بهجوم مشترك على القبائل الملكية عند حدود بيحان^(١٧). وزجّت "الحركة" بصغار طلاب الكلية العسكرية في صنعاء وبالمطليين وبالكوماندوس حيث نفوذها العسكري للدفاع عن التلال المحيطة بصنعاء.

استمر حصار صنعاء سبعين يوماً، ووصف قائد الحصار الملكي المقاومين بأنهم "قاتلوا كالأسود"، ولم يُرفع الحصار إلا في شباط ١٩٦٨ عندما شقت قوات نجدة، تدعمها بشط وحدات المهندسين الصينيين الذين أصلحوا الحسور، طريقها نحو صنعاء من الحديدة. وخلال الحصار استطاعت الحركة السيطرة على قوات المقاومة الشعبية التي جندت كل الطلاب كما يشير البردوني تحت شعار سياسي واضح: الدفاع عن الجمهورية. ومن هنا ورغم أن مقاومة حصار الملكيين قد تمت رسمياً برعاية لجمهورية الثانية، فإن الحركة بهدف الحفاظ على المضمون الراديكالي للجمهورية، قادت في شباط وقبيل نهاية الحصار بقليل نشاطاً سياسياً لمعارضة التسوية مع الملكيين، ورفض قرارات قمة الخرطوم، وتعزيز دور لجان المقاومة الشعبية. وشكلت الحركة لجاناً فلاحية ثورية معارضة للجمهوريين القَبَيين في الجنوب الشافعي وفي صواحي تعز، ولكن على نطاق ضئيل، وحاوت أن تشكل سلطة ثورية في هذه المناطق، قامت باعتقال لشيوخ، وألغت وظيفة المحاماة، أما صنعاء فأصبحت بقيادة عبد الرقيب وهاب. وفي ٢٠ آذار ١٩٦٨ قامت قوات المقاومة الشعبية وعبد الرقيب وهاب بإغلاق ميناء الحديدة

استعداداً لاستقبال سفينة سوفيتية محملة بالأسلحة، كان عليها أن تصل في ١٢ آذار، فقصع اللواء العمري رحلة كان يقوم بها في الخارج، وعاد وأعلن عن كشف مؤامرة اتهم بها الجبهة القومية بالضنوع فيها. واحتدمت المعركة في المرفأ، غير أن قاتل الأحمر الجمهورية (الدعمة لنوفمبرين) سحقت المقاومة، وكان ٢٠ آذار نكسة لحركة في الشمال، التي أصبحت يسارية ذات منحى ماوي.

نفذ "النوفمبريون" في سبيل ضرب القوى المعادية للتصوية مع الملكيين، ضربة مهجية ضد الضباط الحركيين السابقين، وألغوا لجان المقاومة الشعبية واستبدلوها بجيش شعبي (من القبائل)^(٦٨).

وبعيد ضربة ٢٠ آذار بشهور قليلة، أعاد الحركيون بناء أنفسهم، وعقدوا في منتصف عام ١٩٦٨ مؤتمراً أقر تحليلاً طبقياً لأوضاع اليمن و طرح برنامجاً يسارياً وكرس انفصال فرع "اليمن عن مجموع حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى، وقرر أن يشكل مع عناصر تقدمية أخرى "الحزب الديمقراطي الثوري اليمني" بقيادة سلطان أحمد عمر، وأعلن استعدادة لإقامة علاقات مع المصائل اليسارية ضمن حركة القوميين العرب إذا ما استطاعت حسم علاقاتها بالحركة شكلاً ومحتوى^(٦٩).

حاول "الحزب الديمقراطي الثوري اليمني" أن يستعيد رمام المبادرة، وأن يسقط الجمهورية الثانية بانقلاب ٢٣ آب ١٩٦٨. كان انقلاب النوفمبريين ضد السبتمبريين أبيض، أما انقلاب الحركيين السابقين فاكتمس قمعه طابعاً دمويًا. ورغم أنهم اعتمدوا اسماً جديداً، فإن وصفهم في المنتدى السياسي بقي هو وصف الحركيين، وخلال ٢٤ ساعة تم وأد الانقلاب وقصفت منزل عبد الرقيب وهاب، وقتله، وحظر الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، وإلغاء النقابات والقيام بحملة تطهيرات جديدة واتهام الجبهة القومية بالوقوف خلف الانقلاب، وصلوع عبد الرقيب بمؤامرة لاغتيال الرئيس الإرياني، فاندفع "الديمقراطيون الثوريون" الذين مثلوا ما هو راديكالي في السبتمبريين في حرب عصابات متفرقة طوال الشهور الأخيرة من عام ١٩٦٨ والأولى من عام ١٩٦٩، وكان اتهام النوفمبريين منصباً دوماً ضد الجبهة القومية^(٧٠). وبفضل إبراهيم الحمدي وكيل وزارة الداخلية تمكن النوفمبريون من كشف معظم التنظيم الخلوي العسكري للحركة، إذ كان الحمدي حركياً سابقاً، ومكنته معرفته بالتنظيم من توجيه ضربة له إثر انقلاب ٢٣ آب^(٧١).

أثمر انتهاء الحرب الأهلية، عام ١٩٧٠، عن تشكل جمهورية "سلام" يمنية، بدون غلاة جمهوريين أو غلاة ملكيين. وتبدأ هنا مرحلة جديدة في تطور الحزب الديمقراطي الثوري

اليمني بقيادة الدكتور سلطان أحمد عمر، تتميز بترسخها اليساري المتطرف، المتأثر بالماركسية الآسيوية أساساً، بمذهبيتها الجذابة آنفً عن استراتيجية حرب الشعب. واشتق عن الحزب إبان ذلك ناصر السعيد (وهو غير ناصر السعيد، الشخصية الناصرية السعودية الشهيرة) وشكل منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، التي اعتبرت نفسها على يسار الحزب الثوري اليمني.

تولى سلطان أحمد عمر، الأمين لعام للحزب لديموقراطي الثوري اليمني، في السبعينات والثمانينات، أمانة الجبهة الوطنية الديمقراطية في الجمهورية العربية اليمنية، التي تركز برامجها على إسقاط النظام، ووصفت الجبهة حكومة صنعاء بـ "النظام الرجعي" الذي "يلعب دوره في تسهيل المهمات للاحتكارات الأجنبية والمستشارين والخبراء الأمريكيين والألمان الغربيين، ومطاردة كافة القوى الوطنية والديموقراطية"، وفي الاضطلاع بدور "الأداة الأساسية لتوجيه صربات للنظام التقدمي في اليمن الديمقراطية" (٧٢).

اندمج الحزب الديمقراطي الثوري اليمني (سلطان أحمد عمر) و منظمة المقاومين الثوريين ايميين (ناصر السعيد) المنشقة عنه، في آذار ١٩٧٩، بشكل عضوي وسري في الحزب الاشتراكي اليمني، الذي كان قد عقد مؤتمره الأول في ١ ١٩٧٨. غير أن سلطان أحمد عمر استمر مدعوماً من سلطات الجنوب، برؤس الجبهة الوطنية الديمقراطية في الشمال. وقيل إعلان دولة الوحدة اليمنية بيومين، تم الإعلان رسمياً عن اندماج كل من الحزب الديمقراطي الثوري ايميني و منظمة المقاومين الثوريين اليمنيين في إطار الحزب الاشتراكي اليمني، ليتعرض اشتراكيو الشمال إلى أقسى محبة واحهوها، وذلك إثر التمرد الانفصالي الذي قام به حجاج سالم عني البيض عام ١٩٩٤.

هوامش الفصل الأول

- (١) وجد بن حجاب الريديين والشاميين مجموعة إسماعيلية صغيرة فطنت في منطقة حرر عرب صعاء.
- د محمد علي الشهاري، طريق الثورة المسية، دار اهلال، القاهرة دون تاريخ ص ٦٨ قارن ب: د. محمد جابر الأنصاري، تكريس العرب سياسي ومعري الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط ١، أيار ١٩٩٤، ص ١٥٤.
- (٢) عبد الله البردوني، الفن الجمهوري، مطبعة الكتائب العربي، دمشق، ط ١، ١٩٨٣، ص ٣٤٣ - ٣٤٧.
- (٣) حول تفاصيل ذلك انظر الأقسام التحليلية والرسمية لمطولة في كتب البردوني لمصدر السابق، ص ٢٠٩ و ٢٤١ و ٣٢٣ و ٣٣٩.
- (٤) هيئة من الأكاديميين السوفييت، تاريخ الأقطار العربية معاصر، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص ٤٧٥ - ٤٧٨.
- (٥) حول البحث قارن ب: حرب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، دراسة عن القصر اليمني، مكتب الدعاية والشر والإعلام، دمشق، دون تاريخ ص ٧ و ٨.
- (٦) حركة القوميين العرب اليمن، اتحاد الإمارات المريف مؤامرة على الوحدة العربية، نشر في الأول ١٩٥٩، ص ١٢ قارن ب: قحطان الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتها في جنوب اليمن، دار النصر، القاهرة، دون تاريخ، ص ٢٤٢.
- (٧) عبد الفتاح إسماعيل، حول «ثورة الوصية الديمقراطية» وأفاقها لاشتراكية، دار الفارابي، ط ١، أيار ١٩٧٩، بيروت، ص ١٧.
- (٨) فرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حارم صاعية وسعد عجمو، دار ابن خلدون، بيروت، ط ١، ١٩٧٥، ص ٦٤.
- (٩) فيثالي ناؤومكيو، الجبهة القومية في الكماح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية لوصية، دار التقدم، موسكو، ط ١، ١٩٨٤، ص ٣٢ - ٧٣.
- (١٠) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٤ - ٦٦ و ٦٧ و ٧٧.
- (١١) مقابلة في ٢ / ٢ / ١٩٩٦ مع محمد كشفي في بيروت.
- (١٢) اللواء عبد الله جزيلاب، التاريخ السري لثورة المسية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٢، مشورب العصر الحديث، ص ٣، ١٩٨٧، بيروت، ص ١٧٤.
- (١٣) البردوني، اليمن الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص ٦٨ و ٦٩ و ١٨٥ و ١٨٦ و ٢٤٨ و ٢٣٩.
- (١٤) الكويت بلاد العرب أم تعد بلاد العرب، الطبعة، عدد ٢٣، ٢٣، در، ١٩٦٣، ص ٤.
- (١٥) جاك دومان وماري لوروا، جمال عبد الناصر، تقديم كمال جلاط، ترجمة رمون نشاطي، دار لاداب، بيروت، ص ١، ١٩٨٨، ص ١٢٣.
- (١٦) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
- (١٧) فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة حمري الضامن وجمال مشبطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص ٤٤٨ - ٤٤٩ و ٤٥٠ و ٤٥١ و ٤٥٧.
- (١٨) انظر التفاصيل في، محمد صادق عقل وهيام أبو عافية، أصواء على ثورة اليمن، سلسلة كتب قومية، القاهرة، دون تاريخ، ص ١٧٥ و ١٨٩ و ١٩١.
- (١٩) الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، ط ١، ١٩٨١، دون مكان، ص ١١٦.
- (٢٠) ناؤومكيو، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢ و ٢٧٥.
- (٢١) البردوني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٦.
- (٢٢) حركة القوميين العرب، اتحاد الإمارات المريف، مصدر سبق ذكره، ص ١٥.
- (٢٣) بالمصدر السابق، ص ١٢.
- (٢٤) عبد الفتاح إسماعيل، حول لثورة الوطنية الديمقراطية، ص ١٦.
- (٢٥) اتحاد الإمارات المريف، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.

- (٢٦) المصدر السابق، ص ١٤-١٥.
- (٢٧) المصدر السابق، ص ١٢.
- (٢٨) قارن بوجهة نظر إسماعيل، المصدر السابق، ص ١٦.
- (٢٩) انظر النص الكامل للأخاد في، عقل وأبو عاصم، أصواء على ثورة اليمن، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨-١١٦.
- (٣٠) الثورة، نشرة حركة القوميين العرب في اليمن، تاريخ ١ يناير ١٩٦٢. أوردته: قحطان الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا في جنوب اليمن، دار لنصر، القاهرة، دون تاريخ، ص ٢٤٦.
- (٣١) قارن بريور تاج الأسوع العربي، عدد ٤٣٢، الأثين ١٨ أيلول ١٩٦٧، ص ٢١.
- (٣٢) قحطان الشعبي، مصدر سبق ذكره ص ٢٣٩-٢٤٠.
- (٣٣) مقالة في ٢/٢/٢٩٩٦ مع محمد كشفي.
- (٣٤) هوليدي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٩.
- (٣٥) انظر نعيم القيادة العربية الرسمية في اتحاد الإمارات المريف، مصدر سبق ذكره، ص ٦.
- (٣٦) دراسة عن القصر اليمني، مصدر سبق ذكره، ص ١١.
- (٣٧) البردوني، مصدر سبق ذكره، ص ٥٨.
- (٣٨) شهاري، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٣.
- (٣٩) هوليدي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠-٧١ قارن ب: ناؤومكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.
- (٤٠) قارن بدراسة عن القطر اليمني، مصدر سبق ذكره، ص ١٣-١٤.
- (٤١) دسيلييف، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦٧.
- (٤٢) البردوني، ص ٥٧٩-٥٨٠.
- (٤٣) حول قرارات المؤتمر وجوه الداخلي، انظر دراسة عن القطر اليمني، مصدر سابق، ص ١٩-٢٧.
- (٤٤) قارن مع البردوني، ص ٢٩٣.
- (٤٥) قارن ب: هوليدي، ص ٧١.
- (٤٦) انظر تقييم البعث في دراسة عن القطر اليمني، مصدر سابق، ص ٢٦.
- (٤٧) ناؤومكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.
- (٤٨) قارن ب: بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص ٣٧.
- (٤٩) قارن بهوليدي، ص ٧٧-٧٨.
- (٥٠) أمين هويدي، كت سعي في العراق، ١٩٦٣-١٩٦٥، دار المستقبل العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٨٣، ص ٢٣٩.
- (٥١) انظر بود الاتفاقية في، دراسة عن القطر اليمني، ص ٢٩-٣٢.
- (٥٢) هوليدي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢-٧٣.
- (٥٣) دراسة عن القطر اليمني، مصدر سبق ذكره. ص ٤١ قارن ب: بيان سياسي تاريخي لحركة لقوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩-٤٠.
- (٥٤) هوليدي، ص ٧٨.
- (٥٥) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧-٣٨.
- (٥٦) ناؤومكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٩ و ١٥٦-١٥٧.
- (٥٧) هوليدي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.
- (٥٨) قارن بالأسوع العربي، عدد ٤٤٠، السنة التاسعة، الأثين ١٣ ت. ١٩٦٧، ص ١٤.
- (٥٩) قارن بالبردوني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦.
- (٦٠) لأسوع العربي، عدد ٤٣٦، الأثين ١٦ ت. ١٩٦٧، ص ١٤ قارن بالأسوع العربي، عدد ٤٤٠، لاثين ١٣ ت. ١٩٦٧، ص ١٤.
- (٦١) البردوني، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤٨ قارن بالتفاصيل في الأسوع العربي، عدد ٤٤٠، لاثين ١٣ ت. ١٩٦٧، ص ١٤.
- (٦٢) انظر موقف البعث في، دراسة عن القطر اليمني، مصدر سبق ذكره، ص ٤١.

(٦٣) المصدر السابق، ص ٤٧.

(٦٤) الأسبوع العربي، عدد ٤٤١، الاثنين ٢٠ ت ١٩٦٧، ص ٢٠.

(٦٥) البردوني، اليمن الجمهوري، ص ٦١٠.

(٦٦) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

(٦٧) ناؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٦. قارن به هوليداي، المصدر السابق، ص ٧٧.

(٦٨) هوليداي، ص ٧٦-٨٠. قارن بناؤومكين ص ٢١٦ وبـ. البردوني، ص ٦١٠-٦١١ وبتاريخ الأقطار لعربية معتبر. ص ٤٩٦ ٤٩٧.

(٦٩) مقابلة شخصية في ١٨، ١١، ١٩٩٥ مع نايف حوامقة، قارن ببيات سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص ٣٨.

(٧٠) لردوني ص ٦١٠-٦١١ وص ٦٨-٦٩ قارن بهوليداي ص ٨١.

(٧١) البردوني، ص ٥٩٩.

(٧٢) قارن ببيات اللجنة الوطنية الديمقراطية المشترك حول الأوصاع في الجزيرة والخليج، نُورد من بيات، اللجنة «شعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، اب ١٩٨١، ص ١٤٣.

الفصل الثاني

الجبهة القومية في جنوب اليمن

يُشكل سقوط عدن عام ١٨٣٩ وإحاقها بالإدارة الامبراطورية البريطانية في الهند، مفاح تحويل منطقة الخليج والجزيرة العربية، إلى منطقة نفوذ ثابتة لبريطانيا حتى نهاية الحرب العالمية الثانية على الأقل. وقد بلور اللورد كروون ملامح هذه "الخطة الامبريالية العظمى" في تلك المنطقة على أساس أن المنطقة الممتدة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران لا بد أن تكون حلقات متصلة للامبراطورية البريطانية في غرب ووسط آسيا، ممثلة بأحد، مرتطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات التي تضمن وتنظم وجود بريطانيا وإشرافها على "أمن واستقرار" هذه المنطقة أو ما يعرف بـ "السلام البريطاني". ومن هنا ربطت بريطانيا إثر احتلالها لعدن الوحدات القبلية في المنطقة بمعاهدات حماية و"صداقة"، كان نصيب ساحل عدن وحضرموت منها حتى عام ١٩٢٨. فقط أكثر من مائتي معاهدة حماية واتفاقية، تم توقيعها مع ٢٦ سلطنة ومشيخة وإمارة^(١).

حاول إيليا حريق أن يرهس على أن دول منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي قد ظهرت تاريخياً حصيلة لعوامل داخلية أصيلة وإقليمية لا علاقة لها بالاستعمار ومعظمها سابق لظاهرة الاستعمار الأوروبي، وتمتع بشرعية أساسية نابعة من القيم الأساسية في المجتمع ومس حضارته الخاصة^(٢). غير أن حريق لا يكتفّر بانفرق ما بين مفهوم السلطة القبلية ومفهوم الكيان السياسي، إذ أن ما فعلته معاهدات "السلام البريطاني" على وجه الضبط هو تحويل هذه الوحدات القبلية التي تشكل أساس الانقسامات العمودية في السنية الاجتماعية إلى نوع من وحدات كيانية سياسية لا تستند على حقائق الجغرافيا والتاريخ والاجتماع في المنطقة. فقد عززت تلك المعاهدات الانقسامات العمودية القبلية، وجمّدت العلاقات داخل القبائل عبر تعزيز الحق السلالي بالسبطة للأمرء

أو الشيوخ الذين صادف وجودهم على رأسها إبان توقيع تلك المعاهدات وحماية هذا الحق، وتوسيع سلطة الحاكم وإيجاد نوع من إطار سيادي كياني لها لم تعرفه المنطقة بهذا الشكل من قبل^(٣). وبالسمة للسلطنات والمشيخات والإمارات في جنوب اليمن أو ما سمي لاحقاً بـ "المحميات"، فإنها لم تتخذ شكل المناطق الخاضعة لإدارة موجهة، بل كان نظامها قَبلياً، وكانت القبائل لا تدين لسلطان المنطقة أو أميرها إلا اسمياً أو شرفياً أو رمزياً^(٤). في حين اتخذت في مرحلة متأخرة شكلاً كيانياً له حدود جغرافية ووحدات أمن وغير ذلك بفضل معاهدات "السلم البريطاني" التي حاولت أن تحوّل الوحدات القبلية إلى وحدات سياسية كيانية. ويُفسر ذلك أن حاكم عدد البريطاني نفسه السيد هيكتوتام حين تطلعت المصححة البريطانية عام ١٩٥٤ تشكيل اتحاد فيدرالي من محميات جنوب اليمن، كما تطلبت سابقاً الحفاظ على تجزئتها، قد خاطب السلاطين بـ "إنكم يا رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد وجنس واحد ووطن واحد، ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة، وكل واحد منكم يفرد بقوة أنه وبتشكيلاته الصحية ومدارسه وجماجمه"^(٥). وبالتالي عترف هيكتوتام ضمناً بأن "المحميات" لا تقوم على أي أساس من حقائق الاجتماع أو التاريخ أو الجغرافيا، وأنها 'أقاليم منفصلة' لـ "وطن واحد".

كانت الإدارة البريطانية في الهند التي ألحقت بها عدن والمحميات أكثر من مجرد إدارة استعمارية، كانت على وجه الدقة إدارة إمبراطورية موكلة بالتوسع والسيطرة، وكانت حكومتها في بعض النحطات أقوى من حكومة لندن في صنع القرار البريطاني. وقد دخل مركز الإدارة الإمبراطورية في الهند في تنافس شديد مع المركز البريطاني الثاني في القاهرة. إذ كان مركز الهند يرى أنه الطرف الأقدر على ضمان السيطرة البريطانية بحكم مواقع نفوذه الممتدة حتى شواطئ بحد أما مركز القاهرة فكان يرى أنه مقر السياسة البريطانية في البحر الأبيض المتوسط وفي البحر الأحمر. فلم تكن حكومة الهند راضية بالمرّة عن سياسات مركز القاهرة. إلا أنه مع اندلاع الحرب العالمية الأولى استعاد المركز الإمبراطوري في القاهرة ثقته ووزنه في صنع السياسة البريطانية، في حين أخذ مركز الهند يضعف^(٦).

وتفسر قوة المركز الإمبراطوري في القاهرة أن الكولونيل جيلبرت كلايتون المسؤول عن مكتب القاهرة والمنافس لشديد للكولونيل بيرسي كوكس المسؤول عن مكتب دلهي، قد تولى إدارة الصعوبات على الإمام يحيى عام ١٩٢١ كي يخلي مدينة الصالح وجبل جحاف^(٧).

في هذا السياق ألحقت بريطانيا عام ١٩٣٧ عدن مباشرة بوزارة المستعمرات في الحكومة البريطانية، وأعادت تنظيم "المحميات" إلى ما سمي بمحميات عدن الشرقية ومحميات عدن الغربية. وصمّت المحميات الغربية ١٩ سلطنة وإمارة كما ضمت الإمارات الشرقية سلطات

حضر موت الأربع. وكان هذا التقسيم بريطانياً، لا يعني أكثر من مدلوله الجغرافي بالنسبة لمركزية مستعمرة عدن تجاه محمياتها^(٨).

ورغم أن زراعة القطن أدخلت إلى أبين عام ١٩٤٧ وإلى الحح عام ١٩٥٤، ونشأ فيهما محلجان يضمنان حواري ألين من العمال، كما أُرسِيَ شيء من آليات إدارة حديثة في سبضنة الحح، وبنيت بعض السدود، وتم في حضر موت الري بواسطة المضخات، فإن التطور ما بين عدن ومحمياتها العربية والشرقية كان غير متكافئ بالمرة، وعلى مختلف المستويات، فبدت عدن من منظور مستعمرها والنخب المتكونة في إطارهم نوعاً من "هونغ كونغ" بالنسبة للمحميات، فكان في عدن المدرستان الثانويتان الوحيدتان في كامل جنوب الجزيرة العربية، كما كان فيها شبكة من القابات والوادي الثقافية والرياضية والاجتماعية، وصحف وسياسة معنى حديث، وكانت مثلاً مرتبطة في كل أجزائها بشبكة طرق حديثة في حين لم يكن في المحميات كلها أي طريق مُسفلت على الإطلاق. وفي إطار ما نفهمه من مدلول مفهوم اجتماع المدي الحديث، كان في عدن درجة من درجات هذا اجتماع بالقياس إلى غيرها في المنطقة.

شكل هذا التطور اللامتكافئ ما بين عدن والمحميات، والناتج عن آليات السيطرة البريطانية وليس عن أي شيء آخر، أساس النزعة الانفصالية العدنية. وهو ما يفسر أن حاكم عدن البريطاني هيكتوتام قد وضع عدن خارج مشروع الاتحاد الفيدرالي لذي عرضه في ٨ كانون الثاني ١٩٥٤ على سلاطين وأمرأ ومشايع المحميات الغربية التي ترتبط بمعاهدات استشارية مع بريطانيا.

ومن خلال تحليل خطاب هيكتوتام أمام السلاطين، يمكن تلخيص هذا المشروع، بأنه يقوم على إزالة الحدود الجمركية ما بين إمارات المحميات العربية، وإيجاد أجهزة اتحادية تدبر شؤون التعليم والصحة والمواصلات والبنك والبرق والبريد بشكل مركزي من دون أن يبال ذلك من "سيادة" السلاطين داخل سيطارتهم. وتصور المشروع تشكيل مجلس رؤساء ومجلس تنفيذي (مماثلة حكومة) ومجلس تشريعي (مماثلة برلمان معين يوافق على تشريعات المجلس التنفيذي) على أن يكون الاتحاد برمته برئاسة حاكم عدن البريطاني الذي تنحصر به شؤون الخارجية والأمس^(٩).

وافق علي عبد الكريم سلطان الحح على الاتحاد، إلا أن السلاطين الآخرين عارضوه، تخوفاً من ترؤس سلطان الحح له، فاضطر حاكم عدن إلى إرجائه وصرف النظر عنه، ثم أوجد الحاكم حلاً في عام ١٩٥٦ بأن تكون رئاسة الاتحاد دورية ومتناوبة بين السلاطين، فرفض سلطان الحح ذلك، وتم تأجيل المشروع مرة أخرى، لا سيما إثر وقوع العدوان الثلاثي على

مصر وتفاعلاته الصاخبة في عدن العمالية. ليفرضه البريطانيون في أوائل شباط ١٩٥٩ ويعنونون قيام "اتحاد ولايات جنوب الجزيرة العربية".

إذا ما حللنا تطورات هذا المشروع في سياق السياسة البريطانية في الخمسينات في منطقة الخليج والجزيرة العربية، فإنه يمكن القول إن هذه السياسة قد انجذبت في كل من الكويت والبحرين وجنوب اليمن في عام ١٩٥٤ نحو تشكيل أجهزة حكومية مؤسسية، تمثل نوعاً من إدارة محلية ذاتية في ظل الحماية. إذ كان الرأي الرسمي للحكومة البريطانية أن هذه الأجهزة هي التي تقود فعلاً إلى الإصلاح، وتشرك المواطنين في الإدارة العامة^(١١). ومن المهم ربط سياسة وراثة المستعمرات البريطانية هنا بإعادة بناء السيطرة البريطانية وفق آليات جديدة تقوم على "الحكم الامباشر" وتشرك بعض "الأهالي" في السلسلة وتكون منهم نخبة إدارية جديدة، تحتوي اختيارات الجديدة التي أخذت تظهر بشكل فاعل في كل من الكويت (من خلال حركة القوميين العرب) وفي البحرين (من خلال حركة الهيئة) وفي جنوب اليمن (من خلال رابطة أبناء الجنوب العربي). ومن هنا لم تطبق هذه السياسة سوى في هذه البلدان الثلاثة.

في أوائل شباط ١٩٥٩ فرص البريطانيون اتحاد الإمارات العربية بالقوة، متدئين بست إمارات فقط من المحميات العربية، وأدرجوا سلطات حاكم عدن هذه المرة في اتفاقية مستقلة^(١٢). وعارض عبيد الكريم سلطان لحج أهم هذه المحميات وأكثرها تطوراً الاتحاد على رؤوس الأشهاد، فدعاه الإنكليز وفرّ إلى القاهرة^(١٣). وتحالف للتو مع "رابطة أبناء الجنوب العربي" (محمد علي الحفري وحمادي شبحان الحبشي) التي كانت تنادي بإقامة دولة جنوبية مستقلة.

انضمت الإمارات الأخرى بما فيها الإمارات الشرقية تبعاً للاتحاد، وبدءاً من نيسان ١٩٦١ شرعت بريطانيا بضم عدن للاتحاد، ووافق قسم من الانفصاليين العدنيين المنشقين عن الجمعية العدنية على هذا الضم على أن يكون موقع عدن ممير فيه، وأعلنت بريطانيا في ٢٢ يناير ١٩٦٢ أن سياستها هي الجمع بين الاتحاد وعدن، وتم في ١٦ آب ١٩٦٢ توقيع معاهدة انضمام عدن إلى الاتحاد، ما بين الحكومة البريطانية وحكومة "اتحاد إمارات الجنوب العربي" وتشكيل "اتحاد الجنوب العربي". اعتبرت الاتفاقية ملحقاً لمعاهدة الصداقة وحماية المرفعة في ١١ فبراير ١٩٥٩، ومنحت عدن وضعاً مميزاً بما في ذلك حق الانسحاب من الاتحاد. وكانت الاتفاقية بشكل موجه إدارة بريطانية غير مباشرة لـ "الجنوب العربي"^(١٤)، واستمر هذا الاتحاد إلى أن دكته "الجبهة القومية" دكاً منهجياً متسارعاً، بطريقة تحويل عدن إلى جحيم عمليات عسكرية، و"تحرير" السلطنات الواحدة تلو الأخرى، وحصار "عدن" انطلاقاً من الأطراف،

وهو ما تمخض عنه إعلان ولادة جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية المستقلة في ٣٠ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٧.

التنظيمات السياسية ونشوء حركة القوميين العرب

تشكلت في أواسط الأربعينات الجمعية الإسلامية التي طرحت توحيد جميع مسلمي جنوب الجزيرة العربية وكان ذلك دعوة قومية بصيغة إسلامية، مما دفع النخبة الاجتماعية والاقتصادية العدنية العليا التي ارتبطت تكوينها ارتباطاً عضوياً بوضعية عدن كمستعمرة خاضعة مباشرة للناح البريطاني، إلى تشكيل "الجمعية العدنية" التي عبرت سياسياً عن التطور اللامتكافئ ما بين عدن و"المحميات" في شكل قومية انفصالية عدنية مستقلة^(١٤).

وردت على الجمعية العدنية الانفصالية، تشكلت "رابطة أبناء الجنوب العربي" عام ١٩٥٠ برئاسة رجل الدين محمد علي الجفري والحامي شيخان الحبشي، وكانت الوريث القومي الجنوبي للجمعية الإسلامية السابقة. ومثلت الرابطة طوال النصف الأول من الخمسينات رأس الحركة الوطنية الجنوبية. وتمركزت أهدافها في إنهاء الاستعمار البريطاني من الجنوب العربي، وضمان وحدة الجنوب دون تقسيم ولا تجزئة في إطار "الوحدة العربية". وكان طرح "الوحدة العربية" لها فعلياً بمثابة هروب من الوحدة اليمنية ما بين جنوب اليمن وشماله، ولم تموه "الرابطة" ذلك بل أعلنت بوضوح أنها تطرح رداً على "إذكاء الروح اليمنية" "الوحدة القطرية" و "الوحدة العربية"^(١٥). ومن هنا طورت الرابطة إثر قيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨، تصورهما لفضاء السيادي للدولة الجنوبية العربية، وطرحت وحدة جنوب الجزيرة العربية بما فيه مسقط وعمان وإمارات ساحل عمان صمناً، وليس "وحدة عدن والإمارات" فقط، كما طرحت صممه إلى الجمهورية العربية المتحدة^(١٦)، ولكن من دون إشارة محددة لشمال اليمن في إطار "وحدة اليمن الطبيعية". وكان هذا التغييب لشمال اليمن مقصوداً، ويُعبر عن نزعها الحسوية.

لم تعكس هذه النزعة إيديولوجياً في أدبيات الرابطة مضموناً وطنياً قوطياً، إذ حرصت الرابطة على تأكيد مبدأ الوحدة العربية واستخدام تعبير الشعب العربي في الجنوب^(١٧) لكنها عبرت عنه من منطق طائفي شافعي عن رفض خضوع الجنوب الشافعي للشمال الذي يسيطر عليه الزيدون. ومن هنا فإننا لا نوافق ناؤومكيين على تفسيره لـ "جنوبية" الرابطة بمنظورها إلى أن شمال اليمن أدنى تطوراً من الجنوب^(١٨). فقد كانت القيادة المتنفة للرابطة وتحالفاتها الفعلية مع الداخل القبلي، ولا سيما منه ما سمته بـ "الشيوخ الأحرار" أي السلاطين المتمردين من أمثال

سلطان الحح، تقليدية للغاية، وتدهن تقليدتها القبليّة العميقة بمسحة وطنية جنوبية عروبية. وتحد هذه التقيدية مرجعها في منظور تمكيني - في التناقص ما بين شافعية قبائل الجنوب وسلطاته، وبين ريدية القبائل المتسلطة في الشمال، ذلك أن التمرد الشافعي الجنوبي على سلطة الإمام الريدي في الشمال قديم ويعود إلى ما قبل احتلال عدن.

تعرضت الرابطة إلى أول انشقاق خطر، حين انشقت عنها "الجبهة الوطنية المتحدة" عام ١٩٥٥، احتجاجاً على مشاركة الرابطة في الانتخابات الجزئية لمجلس عدن التشريعي التي استعد منها يمينيو الشمال بوصفهم أجنب في حين تم منح حق التصويت والترشيح الفعليين للأحزاب الفعليين^(١٩)، وفي أيار ١٩٦٠ فقدت بريقها، باستقالة أهم قياديينها، بسبب "نزعتها الانفصالية" بشكل أساسي، فانحصرت في تركيبة شخصيات على رأسها الحفري حشبي والسلطان المتمرد عبيد الكريم^(٢٠).

أما الجبهة الوطنية المتحدة المنشقة عن الرابطة فم تعش سوى فترة قصيرة، إذ انشقت عنها المستحدم عبد الله الأصنج ومحمد سعيد سواط، وشكلاً مؤتمر عدن العمالي في ٦ آذار ١٩٥٦. ثم أصبح الأصنج رئيساً للمؤتمر إثر اغتيال الإنكيز لرئيسه سواط، وفي ١٢ تموز ١٩٦٢ أسس حزب الشعب الاشتراكي كجناح سياسي للمؤتمر العمالي^(٢١). أما الماركسيون فانشقوا عنه كما انشقوا عن الرابطة نهائياً عام ١٩٥٧ وكونوا الحلاب الأولى للاتحاد الشعبي الديمقراطي، ولم يجدوا مكاناً لهم في مؤتمر عدن العمالي ذي السياسة "الزيديونية" المتأثرة بحزب العمال البريطاني^(٢٢). وبسبب موقف الشيوعيين العرب من الجمهورية العربية المتحدة إثر برنامج خالد بكداش الانفصالي في ١٤ ك ١٩٥٩ حوَصر ماركسيو جنوب اليمن، ولم يحققوا خلال هذا العام نفوذاً، إذ ما إن حاولوا العمل على الجبهة الثقافية وشكلوا رابطة الكتاب الأحرار حتى جرى تشكيل الرابطة القومية للكتاب العرب التي أدانت الشيوعيين^(٢٣). في الوقت الذي حقق فيه المؤتمر العمالي نفوذاً فعالاً في أوساط الطبقة العاملة المؤلفة في أغلبها من عمبي الشطر الشمالي، وساهم في هذا النفوذ السياسة "الزيديونية" للمؤتمر التي تركز على القضايا المطبئة والتي اجتذبت الطبقة العاملة المسحوقة المندفعة نحو أي تحسين ممكن لشروط حياتها البائسة، إذ كان الوعي السياسي هذه الطبقة يومئذ محدوداً. ووجد المؤتمر العمالي في البعث الذي تأسس تنظيمه في جنوب اليمن عام ١٩٥٦ والذي كان المؤتمر يحتمل شراكته غير الماركسية، حليماً سياسياً قوياً، تقبل الطبقة العاملة في عدن يومئذ أطروحاته. ويعبر ذلك قوة تيار البعث في المؤتمر^(٢٤) وتحول محسن العيني (من شمال اليمن) أبرر مؤسس للبعث في اليمن إلى واحد من قياداته^(٢٥).

في هذا السياق المحدد للغاية، الذي انشقت فيه رابطة أبناء الجنوب الغربي، ونشأت من انشقاقها كوادر التنظيمات الجديدة: المؤتمر العمالي الذي وجد في النواة البعثية الوليدة حيف سياسياً له، وإخلاقاً الأولى للاتحاد الشعبي الديمقراطي، ثم انضم أحد مؤسسيها وهو قحصر الشعبي أواخر عام ١٩٥٩ إلى حركة القوميين العرب^(٢٦). نشأ فرع حركة القوميين العرب في اليمن.

تشكلت الخلية الأولى لـ "الحركة" في اليمن في منطقة الشيخ عثمان بعدن أواخر عام ١٩٥٩، وتألقت أساساً من موظفين وتلامذة ومعلمين، ونشطت في البدء تحت ستار نادي "الشباب الثقافي" في عدن، الذي استقطب طلاب المدرسة الثانوية الوحيدة للنين في عدن، وهي كلية عدن التي كان يدرس فيها أساساً عدد من أولاد الشيوخ. وفي هذه الثانوية تم تأسيس أولى الخلايا^(٢٧).

كان المؤسس الأول للحركة في اليمن هو فيصل عبد اللطيف الشعبي، الذي أحررت له القيادة المركزية لحركة القوميين العرب في دمشق عام ١٩٥٩ دورة إعداد تنظيمية شملت عشرة حريجين حركيين من اليمن وليبيا والسودان والبحرين، وكلفتهم في النهاية بتأسيس فروع للحركة في أقطارهم^(٢٨). عمل فيصل الشعبي في البداية سكرتيراً لوزير الاقتصاد في حكومة اتحاد الجنوب، وكان أحد أبرز قادة الجبهة القومية بصفتها المؤسسة للحركة، ثم أصبح وزيراً للاقتصاد بعد الاستقلال، وقتل في عام ١٩٧٠ إثر اتهام رفاقه له بالضلوع في مؤامرة انقلابية، وأدعى مقتله يومئذ قلوب كل رفاقه الذين عرفوه، ورأوا في ذلك مأساة^(٢٩) ومنذ مقتله المأساوي يستخدم جورج حبش دوماً لقب الشهيد حين يذكره^(٣٠).

كان كراس "اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية" هو الدليل النظري لفرع الوليد، وأول وثيقة نظرية وأهمها، تعبر عن تكوينه الإيديولوجي والسياسي الأول. والمقصود باتحاد الإمارات المزيف هنا اتحاد المحميات الغربية الذي فرضه البريطانيون في أوائل شباط ١٩٥٩ على ست إمارات وسلطنات من محميات عدن الغربية.

أكد الكراس على وحدة "اليمن المحتل" (جنوب اليمن) مع "اليمن المستقل" (شمال اليمن)، غير أن جديده هو في اعتباره "اليمن المستقل" إقليمياً-قاعدة لـ "اليمن المحتل" وتأكيده على ضرورة اضطراره بهذا الدور، بكسر عزله وتطويره، كما حدد الكراس تحرير اليمن الطبيعية ووحدها، وقصد باليمن الطبيعية، شمال اليمن وكامل جنوب الجزيرة العربية "من عدن إلى البحرين" مروراً بمسقط وعمان، حيث كانت عُمان تعيش يومئذ مناخ معركة أئمتها "الإمامة" ضد سعيد بن تيمور "السلطنة في مسقط". وكان أخطر شيء في الكراس، وأكثره

حدة على برامج جميع التنظيمات السياسية هو طرح الكفاح المسلح على النمط الجزائري كوسيلة وحيدة لتحرير "الجنوب المحتل" "من عدن إلى البحرين" وتوحيده مع "اليمن المستقل" في إطار الوحدة لعربية (ونواتها الجمهورية العربية المتحدة). وفي هذا الكراس تم لأول مرة طرح مفهوم "الجمعة القومية" بشكل جيني. وأراد الكراس بمدلول "القومية" لها جهة حالية من لتعامل مع "الشيوعيين الأحرار" والذي أعلن أنه "يحاربهم بلا هوادة"^(٣١). وبذلك صرحت 'الحركة' هوية إيديولوجية-سياسية-صالية مميزة لعمها عن سائر التنظيمات السياسية لأخرى. وكاس نقطة الكفاح المسلح أخطر ما في برنامجها، غير أنها وإن طرحت من منظور حديث متأثر بالنخبة الجزائرية^(٣٢) الكفاح المسلح فإن هذا الطرح كان يقبل تداولاً بديهاً له في وسط اجتماعي يشكل حمل السلاح الفردي سمة تقليدية قسبة ثابتة لمفهوم الشاب لديه. وبهذا المعنى كان مفهوم الكفاح المسلح تطويراً نوعياً وحذرياً لتقليد ثابت في ائقاليد القبيلة، وتحدد نوعيته وحذربته في أنه يدرج التقليد العسكري القبلي في إطار 'مخطط نصالي مدروس'^(٣٣) فحديده لا يكمن إذن فيه بحد ذاته بل يكمن تحديداً في الوعي التنظيمي الإيديولوجي السياسي الذي يوطعه ويحوله من وعي قائل متعلق بتمرد محدود إلى وعي قومي متعلق بشورة أو بحرب عصانات طويلة الأمد. وهو ما طقته الجبهة القومية حرفياً.

حتى عام ١٩٦٢ حصرنا لم تكن البنية التنظيمية للحركة في اليمن عموماً وفي جنوبه خصوصاً قد أُنجزت بعد، وكان يوجد في المنطقة فقط حقائق وخلايا وروابط وشعب^(٣٤). غير أن الحركة أثبتت قبل ذلك حضوراً سياسياً، فوق سكرتير ناديبها الثقافي في عدن انتقاسي البارز طه مقبل مع المؤتمر العمالي (الأصنج) والاتحاد اليمني (الأسودي) ونوادٍ أخرى في تموز ١٩٦٠ على رقية مطولة وجهت إلى عبد الناصر والجامعة العربية والإمام والاتحاد الدولي لئقابات العمال العرب وإداعة صوت العرب والملك سعود والعراق، تتلخص في "عدم شرعية تمثيل رابطة أبناء الجنوب" لـ "قضية الشعب القومية" و"فضح أهدافها الانفصالية"^(٣٥). وفتح ذلك مواجهة مديدة ما بين "الرابطة" ومعارضبها الأشداء، انقسمت القوى السياسية في جنوب اليمن تبعاً لها إلى محورين. ويتمثل المحور الأول في الرابطة والاتحاد الشعبي الديمقراطي ومنظمته الشبيبية^(٣٦) في حين يتمثل المحور الثاني في "تحالف" حركة القوميين العرب والمؤتمر العمالي و البعث والاتحاد اليمني^(٣٧). ومن الواضح أن المشترك في الانقسام لدى الطرفين، هو الموقف من وحدة 'اجنوب المحتل' مع 'الشمال المستقل'. فالتقى في هذا الإطار التنظيمان القطريان الجنوبيان: "الرابطة" و"الاتحاد الشعبي" في حين اصطفت القوى القومية في مواجهتهما، مع أن 'الاتحاد اليمني' قد أصبح من جديد فقط، من الذي يقبلون بالوحدة اليمنية الشاملة بعد أن كان تنظيمًا قطرياً شمالياً يطرح اليمن من قطعة إلى صعدة وحسب^(٣٨).

كانت "الحركة" في عام ١٩٦٠ قد طرحت مشروع "التجمع القومي"، ويعكس هذا المشروع بشكل واضح وجهة نظر حركة القوميين العرب أكثر من أي فصيل آخر. ويعيننا منه أنه نواة مفهوم "الجبهة القومية" الذي طرحته الحركة لأول مرة بشكل جنيني في وثيقتها النظرية الأولى "اتحاد الإمارات المزيّف". وقد تطور هذا المفهوم حين كلفت قوى: الحركة والبعث والاتحاد السني والمؤتمر العمالي **قحطان الشعبي**، في آذار ١٩٦١، بإعداد دراسة عن واقع الحركة التحررية في إقليم اليمن وسبل العمل "لبناء حركة ثورية تحررية سليمة"، على أن تشمل اقتراحات "أحرار شمال اليمن" في إشارة إلى مجموعة الزيري. وقد قدّم قحطان الشعبي يومئذ وثيقته التي تتمحور حول تكوين "جبهة قومية" تكون إطار الوصول "إلى تنظيم ثوري واحد"، وتضم فقط كل العناصر القومية المحلصة و"تستبعد بالطبع العناصر العميلة ودعاة الانفصالية والشيوعيين والعناصر الرجعية والإقطاعية والانتهازية". وحدد الشعبي وظيفة "الجبهة القومية" بـ "خوض المعركة الفاصلة في الشمال ضد الرجعية. وبالتالي خوض المعركة الفاصلة في الجنوب" واعتبرت وثيقته أن "جنوب اليمن جزء لا يتجزأ من إقليم اليمن" وأن على "إقليم اليمن" أن يكون جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة "النواة الحقيقية للوحدة العربية الشاملة ومقياس التحرر".

وفي أعقاب حل "اتحاد الدول العربية" ما بين اليمن والجمهورية العربية المتحدة، شكلت القوى الأربع لجنة مشتركة، حددت نفسها أنها القوى المعنية بالعمل. وطرحت "عقد مؤتمر وطني" لـ "الفئات الوطنية في إقليم اليمن، شمالاً وجنوباً، وينبثق عن هذا المؤتمر بميثاق قومي يجمع هذه الفئات في شكل جبهة أو منظمة"^(٣٩).

تشكيل "الجبهة القومية"

بادر فرع الحركة اليمني إلى استلام زمام المبادرة لتشكيل "الجبهة القومية" إثر قيام الجمهورية في شمال. وتمكّن في ٢٤ شباط ١٩٦٣ من عقد مؤتمر في دار السعادة بصنعاء، حضره أكثر من ١٠٠ ممثل للوطنيين المستقلين، والضباط الأحرار، والحركة القوميين العرب. وأقر المؤتمر تشكيل جبهة موحدة وتكليف مكتبها السياسي بإعداد مسودة ميثاق مؤقت على هيئة نداء إلى جميع القوى التي تؤمن بالكفاح المسلح. واستقرت التسمية على "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل". وتضمن الميثاق-النداء وحدة إقليم اليمن والدفع عن الجمهورية في مواجهة الرجعية والانتهازية

والشيوعية المحلية والكفاح ضد الكيانات الاستعمارية وتصفية القواعد الاستعمارية وإلغاء الوجود الاستعماري، والانطلاق من الجمهورية في الشمال كـ "قاعدة كفاح في شبه الجزيرة".

ورغم أن عضواً من حزب الشعب الاشتراكي (الجناح السياسي للمؤتمر عدى العمالي) هو عيدرروس حسين قاضي كان في قيادة هذه الجبهة، فإن الجبهة اتخذت موقفاً عدائياً من حرب الشعب، وأقمت السلال بإغلاق مقر الحزب في الشمال، غير أن قرار السلال لم يفد بسبب معارسته شخصيات متنفذة في الحكومة وترابطها علاقة وثيقة بحزب الشعب^(٤١).

وفي ١٩ آب ١٩٦٣ وبدعم من الجمهورية العربية المتحدة، تم الاحتماع محدد، وتشكيل قيادة "الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل" من ١٢ عضواً، بينهم ستة ممثلين لحركة القوميين العرب وستة ممثلين لقطاع القبائل. وكان شكل الجبهة المعلن "لا حزبياً"، وانخرطت فيها تناعاً وبدءاً من آب سبعة "تنظيمات" سرية هي:

- ١- 'جبهة الإصلاح اليافعية': وكانت نوعاً من جمة إصلاح قبلية تقودها الحركة في يافع.
- ٢- الجبهة الوطنية، وتضم حركيين وأعضاء من حرب الشعب الاشتراكي ومستقلين، وقد حدث في قيادتها صراع ما بين ممثلي الحركة وممثلي حزب الشعب، ثمكنت في محصلته الحركة من وضع أقدام ثابته لها في قيادتها.
- ٣- تشكيل القبائل.
- ٤- الجبهة الناصرية: وقيادتها في قبضة الحركة وتمتلك قاعدة من المستقلين.
- ٥- المنظمة الثورية لتحرير جنوب اليمن المحتل، وكانت فعلياً واجهة للحركة.
- ٦- التنظيم السري للضباط والجنود الأحرار. وهو فعلياً واجهة للحركة.
- ٧- حركة القوميين العرب.

ثم انضم في وقت لاحق إلى هذه التنظيمات السبعة: التنظيم العدني للطليعة الثورية، ومنظمة شباب المهرة، والمنظمة الثورية لشباب جنوب اليمن المحتل، فأصبح قوامها عشرة تنظيمات^(٤٢).

كان معظم هذه التنظيمات نوعاً من واجهة تنظيمية للحركة، شكلتها في إطار ما يمكن تسميته بسياسة تنويع القوى، وتكوين إطارات تنظيمية سرية غير حزبية في طابعها، للعمل من خلالها في أوساط "المستقلين". من هنا وجدت هذه القوى نفسها داخل الجبهة القومية هروعاً

لحركة القوميين العرب. إذ شكلت الحركة العمود الفقري للجهة^(٤٢)، وكانت أكبر مؤثر عسى بنيتها التنظيمية^(٤٣).

انتفاضة ردفان: من تمرد قبلي إلى كفاح مسلح

كانت الحركة منذ عام ١٩٦١ على الأقل قد اعتبرت القبائل التي يشكل حملها لسلح عنصراً تقليدياً في تأكيد استقلاليها، مستودعاً لـ "الكماح المسلح"، ومن هنا طرحت تحويل العصيانات القبليّة إلى ثورة منظمة مسلحة ترتبط بأهداف تحررية قومية. وجاءت انتفاضة قبائل ردفان في ١٤ آب ١٩٦٣ لتطرح اختبار تلك السياسة ميدانياً.

كانت الانتفاضة عمرداً قلياً قامت به قبائل ردفان احتجاجاً على تصفية البريطانيين لاستقلالها القبلي وإلحاقها بإدارة عملهم أمير الضالع. إلا أن القوام الأساسي هذا العصيان كان الفصائل الردفانية التي قاتلت في إطار "الحرس الوطني" الذي شكلته الجمهورية في الشمال للقتال ضد الملكيين. فإثر وقف إطلاق النار مع الملكيين في ت ١ ١٩٦٣، تفكك الحرس الوطني وساد نوع من الفوضى، عادت في إطاره الفصائل الردفانية إلى منطقتها بأسلحتها، وحاولت السلطات البريطانية نزع الأسلحة من الردفانيين ثم أخضعتهم إلى إدارة أمير الضالع، فتمردت القبائل واستشهد شيخ ردفان الشيخ راجع بن غالب لبوزة^(٤٤). واعتقد البريطانيون أن الأمر مجرد تمرد قبلي غير أن العفريت لم يعد إلى قممه بل تولت الجهة القومية تحطيم هذا القمم وتحويل تمرد العفريت إلى ثورة.

غير أن هذا التحويل لم يكن بهذه البساطة، إذ خضع تحديد طبيعة تمرد قبائل ردفان ومدى إمكانية تحويله إلى جهة منظمة إلى حوار جدي داخل حركة القوميين العرب. فقرر تياران في قيادة الحركة ومكتبها السياسي في بيروت. يعتبر الأول انتفاضة ردفان مجرد تمرد قبلي تقليدي في حين يعتبر الثاني أنه يمكن تحويله إلى كفاح مسلح بقيادة الحركة. وأدت اجتماعات اللجنة الثلاثية المركزية (كان من ضمنها الدكتور أحمد الخطيب و عبد الإله النصراوي) التي كلفت بدراسة ذلك، مع قيادة الجهة القومية إلى تبني مبدأ تحويل التمرد إلى ثورة^(٤٥)، في حين أن محسن إبراهيم ممثل التيار الراديكالي في القيادة المركزية للحركة لم ير أي حظ لهذه المراهنة، وكان يرى أن القوة الفعلية في الجنوب هي قوة الأصنح أي حزب الشعب الاشتراكي^(٤٦).

ساعد على حسم القرار تسي الجمهورية العربية المتحدة لثورة، واستعدادها التام لدعمها، إذ كانت الحركة ملتزمة طوعاً وبالعزم في إطار الاستراتيجية الماصرة، بل وأخذ فريقها الراديكالي يطرح خلال ذلك العام "الانتقام بالناصرة". فاعتبرت الجهة القومية انتفاضة ردوان بدء الثورة المسلحة ضد البريطانيين في الجنوب، وأودعت عضواً قيادتها الشيخ عبد الله المجعلي (م شيوخ القبائل الوطنيين) لقيادة جهة ردفاً، وكان اعتراف قسائل ردوان بممثل الجهة القومية قائداً لها بمثابة كسر للتقاليد القبلية، ساعدت عليه الروحانية الجديدة التي اكتسبها ردفانيون إبان القتال ضد المكيين. واتصلت الجهة القومية بحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي والبعث وكانت هذه القوى الثلاث الأخيرة فعلياً في إطار تحالف وتداخل تنظيمي، كما اتصلت برابطة أبناء الجنوب العربي، إلا أن جميع هذه القوى رفضت الإسهام بالثورة ورأت انتفاضة الردفانيين مجرد تمرد قبلي. ويصف قحطان الشعبي موقف عبد الله الأصح بقوله: "اتصلنا بالأصنج قبل بدء الثورة. ثم عند اشتعالها. في البداية كان يعتقد أننا غير جادين. وعندما اندلعت الثورة اعتقد أننا غير مستعدين، وعندما توسعت الثورة اتهمنا بأننا مخانين، وفي المرة الثالثة قال لنا توكلوا على الله .. ولكن أسلوبنا في النضال غير أسلوبكم" (٤٧).

اعتبر الأصنج الذي كان يقود أهم قوة سياسية حديثة منظمة وفعالة هي حزب الشعب الاشتراكي بعلاقته الجوهرية مع المؤتمر العمالي وبتحالفه مع البعث، أن هذه الثورة "ثورة درويش" تنتهي إلى الفشل (٤٨). كان أسلوب الأصنج الذي صبغ حزب الشعب الاشتراكي هو أسلوب الكفاح المدني السلمي، فقد كان هذا المستخدم النقابي النشط ابن تجربة نقابية حديثة، اعتقدت أنه يمكن تحقيق الاستقلال بمختلف الوسائل المدنية السياسية، ولم ير في الكفاح المسلح في اليمن القبلي سوى مجرد عصيانات قبلية لا تكسر الاحتلال الإنكليزي ولا تدفعه لرحيل. وظل الأصنج حتى عندما توسعت الثورة وامتدت يعطي الأولوية لما سماه بـ "الكفاح السياسي" ويقبل شكلياً الكفاح المسلح إذا تم استنفاد إمكانيات العمل السياسي. ومن هنا فإن موقفه كان يقوم على أنه يجب "أن نجرب كل الطرق السلمية أولاً قبل أن ندفع بالشعب إلى معركة دموية، ونحن نستطيع أن نستفيد دائماً من الظروف الدولية ومن الظروف في بريطانيا نفسها محاولة تحقيق الاستقلال دون التضحية بالدماء" فـ "نحن لا نؤمن بسفك الدماء حيث يمكن حقنها" ووصف الأصنج ثورة الجبهة القومية بأنها "حرب إقلاق لا حرب تحرير فاصلة" وأن "النضال المسلح وسيلة رئيسية للضغط على الاستعمار من أجل الوصول إلى حلول سياسية أفضل وليس لإحراز انتصار عسكري حاسم على غرار انتصار دولة على دولة" (٤٩).

لقد كان الأصنج معروفاً بما سمي بـ "اعتداله" وبسياسته التفاوضية، والوصول إلى تسويات (٥٠)، سواء في منهجه النقابي التريديوني الذي يستوحي عمل اتحاد النقابات الحرة و

حزب العمال البريطاني أم في منهجه السياسي. فلقد كانت قوته الفعلية عمالية مدنية محصورة في عدن ولا تملك امتدادات تنظيمية في الداخل القبلي. غير أن هذه القوة كانت مؤلفة بشكل أساسي من العمال المنحدرين من شمال اليمن الذين وإن اسرج قسم مهم منهم في العمل النقابي المدني الحديث فإنهم لم ينقطعوا عن جذورهم القبيلة، وكانوا أصحابا الاستغلال والتمييز الذي اتبعته سلطات مستعمرة عدن ضدهم. من هنا كان طبيعياً أن يتكون تيار راديكالي في المؤتمر العمالي وفي حزب الشعب ينادي باتباع الأساليب نفسها التي تطرحها الجبهة القومية^(٥١). ويفسر ذلك عضوية أحد الوجوه القيادية لحزب الشعب وهو عيدروس حسين قاضي في قيادة جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل التي أعلن عنها في ٢٤ شباط ١٩٦٣، كما يفسر انحراط بعض كوادر الحزب في "الجبهة الوطنية" التي اندمجت في آب ١٩٦٣ بالجبهة القومية، واضطلاع عدد منهم مثل عبد الله عبيد بقيادتها^(٥٢). بل إن الأقلية الراديكالية في قيادة المؤتمر كانت وراء محاولة اغتيال المندوب السامي الإنكليزي في مطار عدن في ١٩٦٣^(٥٣) وقد قاد حزب الشعب-المؤتمر العمالي عمياً في عدن بعامل قوته في عدن إصرارات كانون الأول ١٩٦٣ احتجاجاً على قمع سلطات المستعمرة للحركة الوطنية واعتقالاتها المنهجية لكوادرها، الذين كان من بينهم الأصنج نفسه^(٥٤).

يمكن القول إن قوة حركة القوميين العرب بعد انتفاضة ردفان تركزت في الداخل القبلي في حين طلت قوة الأصنج محدودة بشكل أساسي في عدن، غير أن الأصنج بالتأكيد لم يقدّر الأبعاد المحتملة لانتفاضة ردفان، إذ شملت هذه الانتفاضة في تـ٧ قبائل الحوشي والصيحي، وأدى فشل عملية "كسارة اللوز" البريطانية عشية عيد الميلاد عام ١٩٦٤ صد الردفانيين^(٥٥) وحملة إداعات صنعاء وتعز والقاهرة الموجهة للكفاح المسلح، وعدم إثمار سياسة الأصنج عن شيء مثمر، ليعزز من قوة الجبهة القومية. وكانت قوة الجبهة هنا على حساب ضعف حزب الشعب الذي أخذ يظهر بوضوح. من هنا استطاعت الجبهة أن تسخ في تشرين الثاني ١٩٦٥ وكانت جهاتها قد وصلت إلى إحدى عشرة جبهة، وشملت كل البلاد عملياً ما عدا حضرموت، ست نقابات عن المؤتمر العمالي هي نقابات عمال النفط والمعلمين وعمال الميناء وموظفي المصارف وعمال البناء وعاملي الطيران المدني التي انحازت إلى الجبهة القومية والكفاح المسلح. وسدد هذا الانشقاق ضربة منهجية إلى نفوذ حزب الشعب والبعث في المؤتمر العمالي، حيث شكلت هذه النقابات الست نفوذ الجبهة القومية في الوسط العمالي^(٥٦).

في مطلع عام ١٩٦٤ نقلت الجبهة عملياتها إلى داخل عدن، واستهدفت المؤسسات الحكومية وبيوت الضباط الإنكليز ونواديهم، وتصفية المخبرين وصراط المخابرات^(٥٧). في الوقت الذي كان فيه الأصنج يصدر بياناً يستنكر فيه 'عمليات إراقة الدماء التي لا فائدة منها في

الوقت احاضر^(٥٨). إذ وصل العماليون الذين تربطهم بحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي علاقة وطيدة إلى الحكم في بريطانيا. فداعب ذلك برنامج الأصنج، لا سيما وأن وزير المستعمرات هو غرينوود في ت، ١٩٦٤، في تحقيق اتفاق تفاهم على تسليم السلطة إلى حزب الشعب المؤتمر العمالي، غير أن الأصنج بقي حريصاً على ألا يذكر شيئاً عن ذلك^(٥٩). أما الجبهة القومية فلم تر أي فرق بين "العماليين" و"الحفاظيين" في الموقف من قضية الجنوب، فقامت بعملية إبان زيادة غرينوود نفسه لعدن، استهدفت سهرة له مع رسمي الجنوب، وانصح تماماً أن ما كان يستبعده الإنكليز وهو العمليات في عدن قد بدأت بذره تتحقق. إذ أكد السيد كينيدي تريفاسكيس حاكم عدن البريطاني في أواخر عام ١٩٦٤ أن لا خطر من استمرار الثورة في الجبال ما دامت عدن آمنة، وأن لا شيء يغري للبقاء فيها سوى الضرورة الاستراتيجية التي يجب التمسك بها^(٦٠). فقد اتسعت عمليات الجبهة في عدن نفسها، وأهكت الإنكليز وحطمت فعالية جهاز أمنهم السري بتصفية الجبهة للمحبرين وضباط المخابرات على مدى عام ١٩٦٥، ومهاجمة الأهداف الإنكليزية والحكومية الاتحادية. وبلغ مجموع العمليات عام ١٩٦٥ وفق المعطيات الإنكليزية ٢٨٦ عملية (مقابل ٣٦ عمية عام ١٩٦٤) قتل أو جرح من جرائها ٢٣٩ شخصاً (مقابل ٣٩ شخصاً عام ١٩٦٤). وظهر مع نهاية هذا العام أن كل شيء تقريباً قد أفلت من قصة الإكسبر^(٦١). وفي ٢٢-٢٥ حزيران منه، عقدت احبة القومية مؤتمرها القطري الأول في مدينة تعز^(٦٢).

المؤتمر الأول للجبهة (حزيران ١٩٦٥):

رغم أن مبعوثي الجنوب العربي في مؤتمر ١٩٦٤ القومي للحركة، الذي شهد احتدام الصراع ما بين الفريق الراديكالي الناصري الشاب في الحركة والفريق التقليدي بقيادة المؤسسة حول موضوع "الالتحام بالناصرية"، قد طرحوا ضرورة ديمقراطية العلاقات التنظيمية وقيامها على أساس انتخابي، ولا سيما في فرع اليمن^(٦٣). فلان المؤتمر الأول للجبهة القومية لم يُعقد على قاعدة انتخابية، كما لم يُعيّن أعضاؤه على قاعدة تمثيلية للجبهات، بل عينت القيادة أعضاءه من الشطاء^(٦٤).

كان مؤتمر الجبهة القومية أول مؤتمر يعقده فرع من فروع حركة القوميين العرب، إثر مؤتمر شاطئ القومي للحركة في شباط ١٩٦٥ في بيروت، إذ أقر هذا المؤتمر لأول مرة في تاريخ الحركة، "نقل مركز الثقل من المركز إلى الأقاليم"، واستكمال كل فرع لمؤسساته التنظيمية القيادية الإقليمية، عبر مؤتمر إقليمي ينتخب لجنة مركزية ومكتباً سياسياً^(٦٥). وبهذا المعنى فإنه

يجب وضع النزعة الاستقلالية لـ "الجبهة القومية" التي عبّر عنها هذا المؤتمر الأول في صلب السياسة التنظيمية القومية للحركة نفسها، إثر مؤتمر شباط القومي، من هنا انتخب المؤتمر لأول للجبهة القومية، مجلساً وطنياً تألف من ٤٢ عضواً، انتخب بدوره مجلساً تنفيذياً مؤلفاً من تسعة أعضاء يقود الجبهة ما بين دورات المجلس الوطني ويتوزع على مكاتب إقليمية أو قطرية أو قطاعية^(٦٦). فأصبح بالتالي لفرع الحركة في جنوب اليمن (الجبهة القومية). مؤتمر قصري أو إقليمي، وما يعادل لجنة مركزية ومكتباً سياسياً، وذراع عسكري ميليشيائي هو الجيش الشعبي وذراع ضارب هو الفدائيون، وميثاق وطني.

عبّر الميثاق من الناحية الإيديولوجية عن الترابط ما بين النضال ضد الاستعمار البريطاني وصعد الحكام الإقطاعيين من سلاطين وأمراء ومشايخ وبورجوازية استقلالية. وكان هذا التعبير صيغة راديكالية في شروط اليمن عن الربط الذي أخذت تقيمه حركة القوميين العرب ما بين النضال القومي والنضال الطبقي، والتأكيد على المضمون الطبقي لشعاراتها القومية. وعيناً في هذا السياق أن نستوعب مدلول مصطلح "الاشتراكية العلمية" الذي استخدمه الميثاق. فالميثاق يلح على استخدام المنظور الطبقي في تحليل كل المشكلات التي يتصدى لها، وهو ما يشكل أساس وصفه لاشتراكيته بـ "الاشتراكية العلمية" التي سبق لنا أن وجدنا مصطلحها في ميثاق الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر. وقد دفع ذلك عبد الفتاح إسماعيل لاحقاً من منظور التحذير الماركسي إلى القول إن التزام ميثاق الجبهة بـ "الاشتراكية العلمية" كان التزاماً مشوباً بالضبابية والزوع البورجوازي الصغير^(٦٧).

من هنا ورغم النبرة الراديكالية الخاصة في ميثاق الجبهة، فإن هذه النبرة تندرج في فضاء الوعي الاشتراكي العربي الجديد الذي حكم قرارات مؤتمر شباط القومي، والذي يعكس من الناحية الإيديولوجية نوعاً من ناصرية يسارية، وهو ما يفسر طرح الميثاق لمهام "الوحدة الاشتراكية العربية" حيث يمثل هذا التلازم بين الوحدة والاشتراكية في صيغة "الوحدة الاشتراكية" مفتاحاً إيديولوجياً رمزياً من أبرز مفاتيح حركة القوميين العرب في فضائها الاشتراكي العربي.

كان مؤتمر شباط القومي قد أقر استراتيجية العمل التنظيمي والسياسي للحركة في مختلف فروعها على أساس إعادة بناء كل فرع لنفسه في إطار حركة اشتراكية عربية واحدة، وهو ما يتطلب دخول هذا الفرع في سلسلة اندماجات جديدة مع القوى "الثورية الاشتراكية" الأخرى في القطر الذي يعمل فيه.

تمثل العنوان الإيديولوجي لهذه الإستراتيجية بصيغة "الالتحام بالناصرية" التي طرحها الفريق الراديكالي الشاب في مؤتمر شباط، في حين كان الفريق التقليدي الذي يضم القيادة المؤسسة مع صفة التحالف وليس صيغة الالتحام التي تعني الذوبان والاندماج. ومن هنا ليس دقيقاً ما يورده هوليداي من أن الفريق الراديكالي كان يصدر عن وجهة نظر انتقادية للناصرية ولوعية العلاقة بها. بل العكس هو الصحيح تماماً^(٦٨).

ما يهمنا من عنوان "الالتحام بالناصرية" في قرارات مؤتمر شباط القومي، هو نوعية ترجمة المؤتمر الأول للجهة القومية له بمينا. إذ أن الفريق الراديكالي المسيطر على المؤتمر والذي طرح ترجمة "الالتحام بالناصرية" إلى شكل "حركة عربية واحدة" في كل قطر، لم يتقبل إلا على مضض البرنامج الذي تقدمت به قيادة الجهة القومية حول هذه النقطة، وربما ربط ما بين هذا البرنامج وبين تقليدية قيادة قحطان الشعبي وفصل عبد اللطيف الشعبي للجهة، فوصف مؤتمر شباط برنامج الجهة بأنه "برنامج مبسط". وتحدث عن "أخذ ورد" بين "المركز" وفروع الحركة حول هذا البرنامج. إلا أنه اضطر إزاء ضغط وفد الجهة القومية لتبني هذا البرنامج "كأساس لتحركاتنا في المنطقة" و"دعم الجبهة القومية ودعم العمل من خلالها وباسمها"^(٦٩) وكان ذلك يعني أن "الجبهة القومية" هي الصيغة اليمينية الجبوية لشكل "الحركة العربية الاشتراكية الواحدة" التي أقرها المؤتمر. ويبدو أن محسن إبراهيم أبرز ممثلي إستراتيجية "الالتحام بالناصرية" كان يطالب "الجبهة القومية" بالاندماج مع حزب الشعب الاشتراكي إذ كان إبراهيم يعتبر أن هذا الحزب هو القوة الاشتراكية العربية الفعالة في جنوب اليمن^(٧٠) التي تمثل مرتكزاً لبناء ما أسماه المؤتمر بـ "حزب الناصرية الحقيقي"، وهو ما لم يكن ممكناً لقحطان الشعبي أو فيصل عبد اللطيف الشعبي وحتى بالنسبة لبعض قيادات الصف الثاني أن يوافقوا عليه، بسبب رفض حزب الشعب الاشتراكي لاستراتيجية الكفاح المسح الذي تحوصه الجبهة القومية.

يُفسر ذلك أن المؤتمر الأول للجهة القومية قد أدا من منظمة تحرير الجنوب المحتل (كان حزب الشعب الاشتراكي يشكل قوامها الحقيقي) واعتبرها "تنظيماً غير ثوري لا يملك الحق في الوجود" وأن "وقوف الأحزاب السياسية موقف العداء من الثورة المسلحة قد أفضى بها إلى معسكر انقوى الرجعية والإقطاعية والبورجوازية الكمرا دورية المتكئة حول الاستعمار"^(٧١). وإذا كان مؤتمر شباط قد طالب بإزالة الفواصل التنظيمية ما بين الحركة وعبد الناصر وإشراكه في كل المبادرات التي تفرزها الحركة، فإن الفريق التقليدي الذي يتسمي إليه قحطان الشعبي وفصل عبد اللطيف والذي كان يعارض ذلك، قد وجد نفسه فعلياً على احتكاك مباشر بهذه السياسة، من خلال اعتماد الجهة القومية بشكل تام في مرحلتها الأولى على الجمهورية العربية المتحدة. فاعتبر مؤتمر تعز أن "وجود قوات الجمهورية العربية المتحدة للدفاع عن مكاسب الثورة سيقلب الوضع في المنطقة، ويخلق

الصروف المؤتية للطاقة الثورية في الحسوب التي تفجرت من خلال الثورة المسلحة في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣^(٧٢). غير أن "التحام" الجبهة القومية بالأجهزة المصرية العامة في شمال اليمن كانت به تناقضاته الحادة ما بين عقلية الجهاز وعقلية عضو الجبهة القومية. من هنا أثار مؤتمر تعز بطبيعة الحال جدلاً حدياً حول هذه التناقضات. كما أثار في الوقت نفسه جدلاً إيديولوجياً حول أهوية الإيديولوجية والاجتماعية للجبهة القومية. وأدى هذا الجدل في ظل اتفاقيتي الاسكندرية عام ١٩٦٤ وجدة عام ١٩٦٥ ما بين عبد الناصر والملك فيصل بشأن اليمن، إلى دخول القيادات الثورية على الخط، ورفعها لصوتها، مستقوية بأنها هي التي يقع عليها عبء العمل الفعلي. فقدت هذه القيادات مؤتمراً خاصاً في تعز في أكتوبر ١٩٦٥ رفض المجلس التنفيذي (ما يعادل المكتب السياسي) الاعتراف به. وطرح المجتمعون في خطوة تحد متمرة على التقاليد التنظيمية للحركة ٣٨ سؤالاً على المجلس التنفيذي وصمموا على ألا يرحلوا تعز إلا بعد الحصول على أحوبة عليها. فاضطر المجلس التنفيذي لموافقة على الاقتراح بعقد المؤتمر الثاني للجبهة القومية، وتم تحديد تاريخ ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٦٦ موعداً لعقده^(٧٣).

وقبيل انعقاد المؤتمر بحوالي عشرة أيام، سارعت الأجهزة المصرية التي أثار قلقها تحرك القيادات الثاوية وتبجحها بالماركسية، وانتقاداتها القاسية لمنظمة التحرير والأصنح، إلى دمج "الجبهة القومية" بـ 'منظمة التحرير' في ١٣ يناير ١٩٦٦، وهو ما عرف في روزنامة الحركة بـ "انقلاب ١٣ يناير" الذي هز جذرياً علاقة الحركة بالناصرية. وقيد الجدل الإيديولوجي داخلها، من يناير ١٩٦٦ حتى نوفمبر ١٩٦٧، حيث لم يعد ذلك الجدل وموضوع حسمه من المهام المطروحة أمام الجبهة القومية^(٧٤) في صل "دمجها" مع 'منظمة التحرير'. فما هو 'انقلاب يناير' هذا...!

"انقلاب ١٣ يناير" أو "الدمج القسري":

يقصد بـ "انقلاب يناير ١٩٦٦" في روزنامة حركة القوميين العرب ومصطلحاتها، عملية ما تسميه بـ "الدمج القسري" ما بين "الجبهة القومية" و "منظمة تحرير الجنوب المحتل" في إطار "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل" التي أعلن عنها في ١٣ يناير ١٩٦٦ في القاهرة برعاية الجمهورية العربية المتحدة. وكما نستوعب هذه العمية وتناقضاتها، التي فجرت أول أزمة حادة ما بين حركة القوميين العرب والناصرية، علينا أن نعرف ظروف تشكيل "منظمة التحرير" ونوعية علاقة "الجبهة القومية" بها.

بدأ تشكيل "منظمة تحرير الجنوب المحتل" في ٥ تموز ١٩٦٤ عبر رعاية جامعة الدول العربية، لاجتماع ممثلي مختلف الأحزاب السياسية في جنوب اليمن، وهي: حرب الشعب

الاشتراكي (عبد الله الأصنج) ورابضة ألباء الحبوب العربي (محمد علي الجفري وشيخان الحشني) والمؤتمر الشعبي بحصرموت والاتحاد الشعبي الديمقراطي (عبد الله باديب) والسلطانان المتمردان على الإنكليز علي عبد الكريم وأحمد عبد الله الفصلي والشيخ محمد أبو بكر بن فريد، وعصو مجلس عدن التشريعي عبد القوي مكاوي وعمر شهاب. وقد شجب هذا الاجتماع مؤتمر لندن ووصفه باللا دستوري، وطالب بتنفيذ قرارات الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب، والوقوف في مواجهة الاستعمار بدأ واحدة^(٧٥). وإثر قمة أيلول العربية عام ١٩٦٤ انعقد الاجتماع التأسيسي لهذه القوى وابثق عنه "منظمة تحرير الجنوب المحتل" وكان حزب الشعب الاشتراكي برئاسة عبد الله الأصنج قوامها الفقري. وفي ت، ١٩٦٤ وصل "العماليون" إلى الحكم في إنكلترا، فأنعش ذلك أوهام حزب الشعب الاشتراكي وحلفائه، بإمكان تحقيق استقلال الجنوب بالوسائل السياسية، لا سيما وأن نوعية علاقة حزب الشعب الاشتراكي ومؤتمر العمالي بحزب العمال البريطاني واتحاد النقابات الحرة، كان قريباً من نوعية علاقة الأحزاب الشيوعية فيما بينها.

وقد ترجم الأصنج أوهامه تلك، بشجب العمليات التي تشنها الجبهة القومية، ووصفها بأنها 'عمليات' إراقة دماء لا فائدة منها في الوقت الحاضر^(٧٦). إذ حاول غرينوود رعيم حرب العمال ورئيس اتحاد النقابات "العمالي" البريطاني سابقاً، ووزير المستعمرات أن يغير جياد السياسة البريطانية في الجنوب من الاعتماد على السلاطين إلى الاعتماد على "شقيقه" حزب الشعب الاشتراكي ومؤتمره العمالي، ومن المحتمل أن غرينوود قد أبرم إبان ريارته لعدن في ك، ١٩٦٤ مثل اتفاق التفاهم الأولي هذا مع الأصنج^(٧٧). غير أن الأصنج لم ينعم ذلك ولم يؤكد^(٧٨) في آن بل سكت عما دار في محادثاته الشفهية مع غرينوود.

كان يأس الأصنج من أسوب الكفاح المسلح الذي تخوضه الجبهة القومية وعدم ثقته به، وخوفه منه، تماماً، فلم ير في حدث ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في ردفان سوى تمرد قبلي تقليدي، وحين كان يضطر جداراً لقبول بالعمل المسلح فإنه كان يرى فيه تمرد وسيئة ضغط سياسي لا أكثر فلخص الأصنج منهجه بـ "الكفاح السياسي أولاً ثم المسلح"^(٧٩). وأبدى بأسه من إمكانية توفر ظروف موضوعية للكفاح المسلح في عدن، ومن السيطرة عليه بعد إطلاقه، لأنه سينحول تلقائياً إلى تمرد قبلي يصعب ضبطه السياسي^(٨٠). في حين كانت الجبهة القومية عبر صوت قحطان الشعبي تعلن بأن رصاصات الفدائيين هي الرد على زيارة غرينوود وبأننا "نؤمن فقط بأن الكفاح المسلح هو طريق الخروج الوحيد لبريطانيا"، ومن هنا استقبلت الجبهة القومية غرينوود بتفجير عدة قنابل في عدن ومهاجمة حفل الاستقبال الذي أقيم احتفاءً به^(٨١).

كانت القاهرة ترى أن خروج بريطانيا من الجنوب قد بات قريباً في ظل إعلاها عن استراتيجيتها الجديدة شرقي السويس وانسحابها من الجنوب خلال عام ١٩٦٨. من هنا ضغطت على "الجبهة القومية" كي تنقي بـ "منظمة التحرير". وتم اللقاء فعلاً في ١١ آذار ١٩٦٥، إلا أن الجبهة القومية حرصت أن يكون وفدها في اللقاء عسكرياً، فألفته من اثنين وعشرين قائداً لجبهات القتال في الجبال حاوروا "منظمة التحرير". وقد أقرت لجنة الجنوب في الجامعة العربية الميثاق الجديد، وركزت فيه على مقاطعة المؤتمرات التي تعقدها بريطانيا لحل مشكلة الجنوب، قبل اعترافها المسبق بتفيذ قرارات الأمم المتحدة بشأن الجنوب، وجلاء الإنكليز عنه، وإزالة القاعدة في عدن. غير أن بعض قوى منظمة التحرير اعترضت على ذلك باستبدال تعبير "الكفاح المسلح" بـ "الكفاح بشقيه السياسي والمسلح"^(٨٢).

يفسر ذلك أن وفد "الجبهة القومية" برئاسة قحطان الشعبي، قد رفض ما طرحه محسن إبراهيم أحد أهم ممثلي الفريق الراديكالي في مؤتمر شباب القومي لحركة القوميين العرب من ضرورة اندماج الجبهة القومية مع حزب الشعب الاشتراكي تجسيدا لصيغة "الالتحام بالناصرية" في الساحة اليمنية. كما يفسر في الآن ذاته إدانة المؤتمر الأول للجبهة القومية (حزيران ١٩٦٥) لمنظمة التحرير التي يقودها الأصنج واعتبارها تنظيمًا غير شرعي بسبب عداوته العلني لأسلوب الكفاح المسلح. وقد لعب المنظور الطبقي الذي ميّز حركة القوميين العرب في طورها الاشتراكي العربي دوراً إيديولوجياً أساسياً في هذا التقييم، إذ أدان مؤتمر الجبهة حزب الشعب الاشتراكي ومؤتمره العمالي ليس بوصفهما صد أسلوب الكفاح المسلح وحسب، بل وبسبب انتماء عدد من القياديين فيهما إلى عائلات بورجوازية عدنية^(٨٣).

من هنا اصطدم تقييم كوادر الجبهة لحزب الشعب الاشتراكي مع تقييم "الجهاز العربي" في تعز له، وأخذت هذه الكوادر تحتج أكثر فأكثر بشكل معلن على علاقات "الجهاز العربي" اليمنية واتصالاته وتقييماته وأساليب تعامله البيروقراطي والأمني معها^(٨٤). واحتدم التوتر ما بين كوادر الداخل التي كانت تقود العمليات في الجبهات وبين الجهاز العربي، إثر توقيع عبد الناصر في ٢٤ / ٨ / ١٩٦٥ لاتفاقية جدة مع الملك فيصل، وريية كوادر الجبهة باشتمال تلك الاتفاقية على بنود سرية خاصة بالجنوب. ولم يستسغ الجهاز العربي الثورة الماركسية التي أخذت بعض هذه الكوادر "تبتجح" بها، كما أقلقته "عصيانها" على المجلس التنفيذي بعقد مؤتمر غير نظامي في تعز أرغم المجلس على قبول الدعوة إلى عقد المؤتمر الثاني للجبهة في ٢٣ ك ١٩٦٦.

أما سياسة عبد الناصر في الجنوب، فكانت تقوم على تشكيل جبهة وطنية تضم جميع القوى الوطنية في الجنوب، وقد عرض عبد الناصر سياسته هذه على الأمانة العامة للحركة، ولم

يحد اعتراضاً عليها^(٨٥). وكانت الأجهزة المصرية تبعاً لبنية النظام الناصري البيروقراطية والاممية هي المسؤولة عن تنفيذ هذه السياسة، من هنا أخذت هذه الأجهزة تضغط على قيادة الجبهة القومية كي تلنقي مع "منظمة التحرير" فانقسمت قيادة الجبهة القومية تبعاً لمسألة الوحدة مع منظمة التحرير إلى فريقين، فريق يؤيد تلك الوحدة دون أي قيد أو شرط ويضم طه مقبل و علي السلامي و سالم زين، وفريق يرفضها بشكل قاطع ويضم قحطان الشعبي وعيصل عبد الطيف الشعبي. في حين كان أغلب كوادر الصف الثاني في الداخل يرفضون هذه الوحدة، في الوقت نفسه الذي كان فيه هناك من يؤيدها بينهم.

لم يكن تبلور الاتجاه الذي يدعو للوحدة ما بين الجبهة القومية ومنظمة التحرير مجرد انعكاس بسيط لضغوط الجهاز العربي الذي ينفذ سياسة عبد الناصر في تحقيق تلك الوحدة بقدر ما كان ناتجاً أيضاً عن تعير موقف عبد الله الأصنج من الكفاح المسلح وقبوله له بعد انقشاع الأوهام التي علقها على "العماليين" في بريطانيا. وتأييد عبد القوي مكايي كبير وزراء عدد علنا للكفاح المسلح بوصفه أقصر الطرق للحصول على الاستقلال حسب تعبيره، ورفضه إدانة اغتيال أي إنكليزي في الجنوب ودعوته للاعتراف بالجمهورية في الشمال، مما دفع الحكومة البريطانية إلى حل مجلس عدن التشريعي وإقالة حكومتها، والعودة إلى الإدارة المباشرة ها على الطريقة القديمة. فانضم مكايي إلى الأصنج في منظمة التحرير.

في ضوء هذا العنصر الجديد، وضغط الأجهزة المصرية لإقامة جبهة وطنية، وتكون تيار داخل قيادة الجبهة يتبنى ذلك، اتخذت قيادة الجبهة قراراً بالاتصال مع قيادة حزب الشعب الاشتراكي وعبد القوي مكايي، وعدد من المستقلين بهدف انخراطهم في الجبهة القومية، وضرورة أخذ مكانتهم بعين الاعتبار.

كانت القاهرة تتابع التطورات الداخلية في الجبهة القومية عن كثب، فدعت في كانون الأول ١٩٦٥ قيادة الجبهة القومية للبحث مع منظمة التحرير في مسألة الوحدة الوطنية. إلا أن الأمين العام قحطان الشعبي رفض الاجتماع بالأصنج-مكايي، فأكمل فريق علي السلامي مباحثات الوحدة بشكل منفرد مع منظمة التحرير، وتم في ١٣ يناير ١٩٦٦ إعلان دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير في "جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل"^(٨٧). أي قبل عشرة أيام من انعقاد المؤتمر الوطني الثاني للجبهة القومية. وتم تشكيل قيادة "جبهة التحرير" بأمانة عبد القوي مكايي ورئاسة عبد الله الأصنج، وعصوية عدد من السلاطين المتعربين على الإنكليز، وعضوية أربعة أعضاء من قيادة الجبهة القومية هم علي السلامي وطه مقبل وسالم زين وعبد الله المجعلي^(٨٨).

أردت مجموعة السلامي أن تضع الأمين العام قحطان الشعبي أمام الأمر الواقع^(٨٧). إلا أن الشعبي أعلن فوراً عن عدم شرعية هذا الإجراء، وأن القادة الذين وقعوا عليه غير مخولين بذلك، وأن صاحب القرار بهذا الشأن هو المؤتمر الوطني للجبهة، في حين أن مجلة "الحرية" الناطقة باسم الحركة والتي تعبر عن رأي الفريق الراديكالي قد تبنت الدمج^(٨٨). إذ كان هذا الدمج مسجماً مع استراتيجية "الالتحام بالناصرية" التي تبناها هذا الفريق. ووفق محسن إبراهيم فإن الفريق لقيادي المركزي في حركة القوميين العرب قد وافق بشقيه التقليدي والراديكالي على الدمج^(٨٩). ولم يعترض على ذلك سوى نايف حواتمة الذي انفرد بإصدار بيان شجب فيه "الدمج" وأعلن تجميد عضويته في الأمانة العامة للحركة^(٩٠) وأخذ ينسق للتو مع فرع حركة القوميين العرب في شمال اليمن الذي قطع علاقته بالقيادة المركزية للحركة وأخذ يحرض كوادر الصف الثاني في الجبهة القومية على إحباط ما تم تسميته بـ "انقلاب يناير".

أما بالنسبة لكوادر الصف الثاني في الجبهة القومية في الداخل أي في الجهات، الذين كانوا يستعدون لتصفية حسابهم مع قيادة الجبهة وترحيلها في المؤتمر الثاني الذي كان مقرراً عقده في ٢٣ ك. ١٩٦٦، فقد باعته قرار الدمج، ورأت فيه "إعلاناً عن مخطط صمني بغرض لوي الثورة أو تصويقها"^(٩١) وتسليمها لمنظمة التحرير والسلطات. ولم تر هذه الكوادر في قبول الأصحاح عهداً الكفاح المسلح سوى نوع من هروب إلى الأمام أملت اعتبارات تكتيكية صرفة.

كان موقف كوادر الصف الثاني المعادين لـ "الاندماج" متطابقاً مع موقف فريق قحطان الشعبي المحسوب في معادلات الصراع الحركية الداخلية على الفريق التقليدي أو "اليمني" في حركة القوميين العرب. من هنا بادرت كوادر الداخل، بناء على دعوة عدد من أعضاء المجلس التنفيذي المقيمين في تعز إلى عقد مؤتمر هوري، أبلغ "الجهاز العربي" في تعز شجبه لـ "الدمج القسري"، كما حشد عضوية أعضاء المجلس التنفيذي، وانتخب قيادة جديدة من كوادر الصف الثاني على رأسها عبد الفتاح إسماعيل. واتخذت هذه الكوادر من "الدمج القسري" ذريعة لتنفيذ الخطة التي يبتئها مسبقاً بترحيل المجلس التنفيذي عن قيادة الجبهة، والتي كان مقرراً لها أن تتم في ٢٣ ك. ١٩٦٦. وفي إطار التقاليد التنظيمية المعمول بها في حركة القوميين العرب يومئذ، كان ذلك تمرداً وعصياناً إلا أن هذه التقاليد كانت قد وهنت للغاية، لا سيما بعد قرار مؤتمر شباط القومي بتحويل مركز الثقل في الحركة من "المركز إلى الأقاليم" ومن الأمانة العامة إلى المؤتمرات الإقليمية.

استجابت الأمانة العامة للحركة لرغبة عبد الناصر في تطوير هذا التطور الجديد في الداخل، فأوفدت لجنة مركزية ثلاثية مؤلفة من جورج حبش وهاني الهندي ومحسن إبراهيم،

احتمعت بكوادر "الداخل"، ولمست التناقض السياسي ما بين كوادر الجبهة والجهاز العربي، ونقلت ذلك إلى عبد الناصر الذي كان في الواقع محكوماً بالمعلومات المضللة التي قدمتها له أجهزته عن الحفنة الضئيلة التي تعارض الدمج^(٩٤).

كان محسن إبراهيم من المتحمسين لدمج باعتباره تجسيدا لصيغة "الالتحام بالناصرية" في حين كان موقف حبش واهندي ضد هذه الصيغة وإن التزما بها، غير أنهما كانا حريصين على عدم وضع الحركة في مواجهة عبد الناصر. من هنا "أقنعت" اللجنة الثلاثية قيادة كوادر الداخل بابقاء إطار جبهة التحرير. وتعزيز الموقع القيادي لجبهة القومية فيها. أما فرع الحركة في الشمال الذي لم تكن لديه أية أوهام حول "الالتحام بالناصرية" بتأثير تجربته المرة مع أجهزتها واعتراضه على سياساتها التي وصفاها بـ "المهادنة" .. فقد تقدم بموقف مؤلف من أربع نقاط:

١- إن الخلافات بين جبهة التحرير والجبهة القومية خلافات طبقية، فالأولى تمثل السلاطين والبورجوازية العرقية، والثانية تمثل العمال والفلاحين والفئات التقدمية من البورجوازية الصغيرة.

٢- مما أن الأمر على هذا الحال فليس ثمة مجال لتعاون بين الجبهتين.

٣- يتوجب على قادة الجبهة القومية إن يغادروا عزز ويعودوا لشن النضال في الجنوب.

٤- إن الجبهة القومية ستبدأ بتثقيف كوادرها وتدريبهم لتعزيز عملياتهم^(٩٥).

غير أن قيادة الجبهة القومية في الداخل ظلت مرتبكة لمدة شهرين بين بقائهما في إطار جبهة التحرير وبين رفضها لذلك. وكان خروجها من جبهة التحرير يعني فقدان الدعم المصري وتجريد الجبهة القومية فعليا من أسنانها. وفي ١٨ آذار اعترفت الجامعة العربية بجبهة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعب الجنوب. وتم التوصل إلى تسوية مؤقتة ما بين الجبهة القومية ومنظمة التحرير بتشكيل مجلس قيادة لـ "جبهة التحرير" بالمناصفة ما بينهما^(٩٦). وفي الشهر نفسه تم فصل السلطانين الفضلي والعودلي لاتصاهما بشقيقيهما في حكومة الجنوب.

غير أن الجبهة القومية استمرت بالعمل في الداخل بشكل مستقل، ففعليا لم يكن لمنظمة التحرير يومئذ أي وجود فعلي عسكري في الداخل القبلي، وتحت هذه الاستقلالية في اجتماع قادة الفدائيين في أيار ١٩٦٦ في المنصورة بضاحية عدد، وسعيهم للعودة إلى النشاط المستقل وتنشيط الكفاح المسلح وتشكيل فصائل مسلحة جديد هو الحرس الشعبي.

من هنا ولاعتبارات تكتيكية أقر المؤتمر الوطني الثاني للجبهة القومية المنعقد بين ٧-١١ حزيران ١٩٦٦، في بلدة حلة في شمال اليمن البقاء في إطار جبهة التحرير ولكن على أساس

جبهوي يستثني السلاطين من التحالف. وتم في هذا المؤتمر تسجيل ٢٨ خطأً للقيادة السابقة وادانتها لإقامتها في الخارج، وتحاولها لأطر الصف الثاني، واضطهادها لمن يطالب منهم بتصحيح الأوضاع، واختيار القيادات وفق الولاء الشخصي، وعدم تنفيذ مقررات المؤتمر الأول، وغياب النظرة السليمة للمعركة وأبعادها.

علق المؤتمر عضوية أعضاء المجلس التمييزي في الجبهة القومية وهم: قحطان الشعبي، فيصل عبد اللطيف الشعبي، علي الشعبي، جعفر علي عوض وسالم زين وطه مقبل وعلي سلامي. وتم تعليق عضوية قحطان و فيصل بدعوى أنهما نددا بالدمج بالأقوال فقط. وشكل المؤتمر قيادة عامة جديدة، انتخب اثني عشر منها وعين ثلاثة. وكان بينهم أحد عشر عضواً من قيادة انصف الثاني في الداحل^(٩١) وانبثق عن هذه القيادة لجنة تنفيذية مؤلفة من خمسة أعضاء. وشكل المؤتمر وفداً من أجل مباحثات الوحدة الوطنية في القاهرة، كلف بالتأكيد على رغبة الجبهة القومية بالبقاء في إطار جبهة التحرير ولكن على أساس جبهوي. وكان هذا القرار مخرجاً في الواقع من ارتباك الشهرين الأولين بين الاندماج والاستقلال^(٩٢).

احتدم في أواخر حزيران ١٩٦٦ صراع ضار ما بين الجبهة القومية وجبهة التحرير بصدد مسألة دعوة المجلس الوطني جبهة التحرير إلى الانعقاد. ولم تعترف الجبهة القومية بالانتخابات التي أحررتها جبهة التحرير، فوجه قادة جبهات القتال وهم: علي ناصر محمد عن جبهة المنطقة الوسطى، و عبد الكريم محسن عن جبهة ردفان و محمد البيشي عن جبهة الصالغ و أحمد الشاعر عن جبهة عدن و علي محضار عن جبهة يافع و صالح مصلح عن جبهة الشعب، بركة إلى الرئيس عبد الناصر يعلنون فيها أن الوحدة الوطنية في خطر. ودعمت ست قيادات نقابية والمعتقلون السياسيون في سجن المنصورة عدن بركة قادة الجهات، وجررت في عدن والشيخ عثمان عدة تظاهرات.

في هذه الظروف تم توقيع اتفاقية الاسكندرية بين الجبهة القومية و منظمة التحرير في آب ١٩٦٦ وأقر فيها تشكيل تنظيم جبهوي مشترك وليس تنظيماً موحداً. وشارك فيه إلى جانب طه مقل وسالم زين وعلي السلامي الذي استمروا ممثلين للجبهة القومية في جبهة التحرير رغم تحميد المؤتمر الثاني لعصويتهم كل من سيف الضالعي و عبد الفتاح اسماعيل. وتم في الاتفاقية إقرار جبهة التحرير كممثل شرعي وحيد لشعب جنوب اليمن مقابل حصول الجبهة القومية على ثلث المقاعد في الهيئات القيادية للجبهة ووضع القيادات العسكرية تحت أمره قيادة مشتركة.

أثارت الاتفاقية استياءً عاصفاً في الداخل. فعُقد في أيلول ١٩٦٦ اجتماع موسع شارك فيه ممثلو فرع شمال اليمن لحركة القوميين العرب. وأخذ زمام المبادرة في الاجتماع سام ربيع علي وعلي عتر بدعم من فرع الحركة في لشمال الذي طلب بفسخ اتفاقية الاسكندرية والخروج نهائياً من جبهة التحرير^(٩٩).

وفي ١٤ ت ١٩٦٦، قام قادة الفدائيين العديدين بما يسمى في بعض الدراسات — 'انقلاب ١٤ أكتوبر'. وكان هذا الانقلاب نوعاً من انقلاب منظمات القواعد، إذ شاركت فيه المنظمات القاعدية للجهة وإطاراتها الجماهيرية، وجرى تصعيد العمليات العسكرية. ولا يوجد إلى الآن دليل قاطع يؤكد أن هذا الانقلاب قد تم بالاتفاق ما بين قادة الفدائيين والقيادة التي انتخبها المؤتمر الثاني للجهة، فقد كانت هذه القيادة ومن بينها سيف الصالحي وعد الفتاح اسماعيل مسؤولة عن اتفاقية الاسكندرية التي شجعها قادة الفدائيين ومحمل المنظمات القاعدية للجهة. غير أن ما فعله هؤلاء القادة كان منسجماً على الأرجح مع مقاصد هؤلاء القادة، من دون أن يسمي ذلك ما يسميه عد الفتاح اسماعيل بـ 'التلملل والقلق الذي ساد قواعد الجهة القومية' على حد تعبيره أو مقاطع انقلابية في الجهة كما هو الأدق في تقديرنا. وقد أيد قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي القائدان السابقان للجهة هذا الانقلاب أو التمرد القاعدي، وشكل ذلك مدحلاً لعودتهما إلى قيادة الجهة. وكان هذا الانقلاب مهمار العودة إلى مؤتمر خمر الاستثنائي، الذي انعقد في الواقع بطريقة الاستدراج وإدعاء سام ربيع علي أن لديه قراراً بشأن ذلك أكثر مما انعقد بقرار مركزي. وهو ما يشير إلى حجم الفوضى التنظيمية التي أصابت الساحة القومية يومئذ. وعلى الرغم من أن أكثرية الحاضرين في المؤتمر أبدت الانفصال عن جبهة التحرير فإن خصوم الانسحاب كانوا كثيرين. ومن هنا انسحبت الجهة القومية من جبهة التحرير إلا أنها طرحت مسألة إقامة وحدة وطنية. وفي هذا المؤتمر تم إعادة قحطان الشعبي وفيصل الشعبي إلى القيادة، فانسحبت الجهة القومية في ١٢ / ١٢ / ١٩٦٦ نهائياً من جبهة التحرير في حين حددت الأمانة العامة المركزية لحركة القوميين العرب علاقاتها مع الجهة^(١٠٠).

كانت الفترة بين يناير (الدمج) وأكتوبر ١٩٦٦ (الاستقلال عن جبهة التحرير)، فترة عصية بالنسبة للجهة القومية، استلم فيها قادة الجهات وقادة الفدائيين زمام المبادرة باسم منظمات القاعدة، وسط تناقضات حادة أثارها الموقف من مصير الجهة القومية، فكان هذا النصير الموضوع الأساسي لكل النقاشات والصراعات والمبادرات الانقلابية الداخلية. فخلال تلك الفترة ضعف العمل العسكري لكوادر الداخل وبرز العمل الانقلابي الداخلي، إذ وضع 'الجهاز العربي' قيوداً جديدة أمام تزود الجهة القومية بالسلاح، وحاول سحب السلاح الثقيل منها، وانخفضت العمليات الفدائية العسكرية بشكل ملحوظ^(١٠١). أما من الناحية السياسية فكاد اسم

الحبهة القومية يحتفي في حدود بياناتها المكتوبة في حين برزت جبهة التحرير في كل مكان بوصفها ممثلاً شرعياً معترفاً به لشعب جنوب اليمن. وبممتلك قاداتها الخبرة السياسية، "فلم يكن أحد يسمع شيئاً عن الحبهة القومية بسبب الحصار المضروب حولها"^(١٠٧) أي عدم الاعتراف القانوني بها كتنظيم مستقل في ظل الدمج.

وبع من نقمة الأجهزة المصرية على الحبهة إثر انسحابها من جبهة التحرير أن اعتدلت عن تدريب دفعة مقررة في الكلية الحربية في القاهرة كما يشير علي ناصر محمد^(١٠٨) فاضطرت الحبهة القومية للاعتماد على الذات وتأمين تمويلها الذاتي بوسائل متعددة، منها عمليات السطو على البنوك والمؤسسات الأجنبية^(١٠٩).

أما بالنسبة لـ "جبهة التحرير" فقد أصبح لها تنظيمها العسكري الذي صم عدداً من الفدائيين السابقين في الجبهة القومية، إذ جرى تشكيل التنظيم الشعبي للقوى الثورية، بدعم من الجهار العربي كجناح فدائي يعمل تحت شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة. وهو نفس التنظيم الذي شكل ولكن وفق وظائف أخرى في الشمال^(١١٠)، وكان نوعاً من اتحاد اشتراكي عربي في اليمن. وخلال عام ١٩٦٧ وقع الصدام الدامي ما بين التنظيمين، وتكلم بسير الجبهة القومية في الطريق القاتل: طريق احتكار السلطة إثر الاستقلال.

الاستيلاء على "محرتر"

كان القرار البريطاني الحاسم بالإنسحاب من الجنوب وتصفية القاعدة مدفوعاً باعتبارات استراتيجية قبل أي اعتبارات أخرى. فقد بقي المركز البريطاني الأساسي في الجنوب وهو القاعدة آمناً من هجمات الأطراف رغم تعرضه لبعض الهجمات غير الفعالة عسكرياً ولكن الفعالة سياسياً. ولم يكن تردّي الأمن في الأطراف يثير خوف الإنكليز بل كان ما يثير ذلك هو تردّي الأمن في عدن نفسها حيث القاعدة.

خلال عام ١٩٦٧ كان كل شيء ما عدا القاعدة غير آمن، وأثبتت الحكومة الاتحادية التي شكلتها بريطانيا أساساً لإدارة الأطراف ثم ضمت إليها عدن لاحقاً وفق نظام خاص، يؤس إدارتها ومحدودية فعاليتها. وفعلت الحبهة القومية بعد انفصالها التام عن منظمة التحرير عملياتها. وكان عام ١٩٦٧ هو عام هذا التفعيل، بهدف إرغام الإنكليز على الاعتراف بالجبهة القومية ممثلاً وحيداً لشعب جنوب اليمن وإجبارهم على الجلوس إلى مائدة المفاوضات^(١١١).

من هنا انتقلت عمليات الجبهة القومية من عمليات إنهاك إلى مواجهات وجهات والتحام مباشر في عدن نفسها، وتميزت هذه العمليات من الناحية العسكرية بالتحرك المكشوف والتمركز على أسطح المنازل وخوض معارك الشوارع ضد الدوريات والمشاة^(١٠٧). والحديد في هذه العمليات هو وضعها في إطار عصيان مدني سياسي، فعرضت الجبهة القومية عضلاتها بقوة في إضرابي ١٩ ك ٢ و ٨ شباط ١٩٦٧. وكان الإضراب الأول بمناسبة الذكرى ١٢٩ لاحتلال عدن في حين كان الإضراب الثاني بمناسبة مرور ثمانية أعوام على تشكيل اتحاد الحبوب العربي. وفي الإضرابين تكرر المقطع نفسه: تظاهرات تحمل أعلام الجبهة القومية ووجهة التحرير والجمهورية العربية المتحدة، وتهتف باسم: ناصر، وصدامات مع القوات الحكومية الاتحادية والبريطانية، وعشرات العمليات العسكرية. وفي أوائل نيسان ١٩٦٧ تكرر المقطع نفسه، إذ وافق الإنكليز على استقبال بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب، وفي البداية تعاطت الجبهتان: القومية والتحرير مع ذلك إلا أنهما قاطعتا في النهاية أعمال البعثة، وفضلتا الإجابة في الميدان وهو ما يطلق عليه اسم معارك نيسان التي حاولت فيها الجبهتان الاستيلاء على الشيخ عثمان. ويصفها عبد الفتاح اسماعيل: "استمرت هذه المعركة في الشوارع والأحياء طوال الأيام التي بقيت فيها اللجنة في عدن، وبشكل متواصل. وكان سلاحنا فيها الرشاشات والقنابل ومدافع الساروكا فقط بينما استخدمت القوات البريطانية الطائرات والدبابات وقوات المشاة .. وإذا بعدن تتحول -فعلاً- إلى ساحة معركة دموية ضارية بين الثورة والقوات الاستعمارية"^(١٠٨).

توجت الجبهة القومية هذه الاستراتيجية بالاستيلاء في ٢٠ حزيران ١٩٦٧ على حي كريتر في عدن، والاحتفاظ به لمدة أسبوعين. وشكل هذا الاستيلاء عنصراً حاسماً في تحول الجبهة نحو المرحلة الأخيرة في استراتيجيتها وهي إسقاط عدن انطلاقاً من إسقاط السلطانات الواحدة تلو الأخرى وتدمير الحكومة الاتحادية، وتم هذا الاستيلاء في ظل السخط الحاد على الهزيمة التي ألحقتها إسرائيل بالعرب في ٥ حزيران ١٩٦٧.

كانت معركة كريتر استثماراً بارعاً للتمرد في الجيش الاتحادي. ففي الأول من حزيران قام الإنكليز بتعريب الجيش ووضعوا العقيد ناصر بريق العولقي المعروف بولائه للسلطين على رأسه. فاحتج كبار الضباط غير العوالق على ذلك، مما أدى إلى تسيبهم عن مناصبهم، ونتيجة لشيوخ أمر توقيف العقلاء الأربعة، تمرد طلاب الجيش في معسكري "تشميون لاينز" و"ليك لاينز"، وامتد التمرد إلى الحامية التي تتولى حماية الحكومة في مدينة عدن، وتم قتل عدة جنود إنكليز ثم انضمت الشرطة الاتحادية إلى التمرد وقامت بمساندة الجماهير بنزع الأعلام الاتحادية البريطانية على المؤسسات الحكومية وتخريب هذه المؤسسات ثم امتد التمرد إلى حي كريتر، وتم اقتحام سجن المنصورة وتخريب ٥٠٠ سجين سياسي، كما تم قتل جنود الدوريات الإنكليزية،

وتحدثت الصحف يومئذ عن مقتل ٢٤ جندياً إنكليزياً ومقتل ستة وعشرين من الوطنيين. وبفضل نقل المتمردين لكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة أصبحت كريت ترسانة عسكرية، وحاصر الإنكليز مداخلها من دون اقتحامها^(١٠٩).

حوّلت الجبهة القومية كريت فعلياً إلى مدينة محررة لأكثر من أسبوعين، وأكست التمرد القبلي العسكري مصموناً وطنياً تحريراً ضد الإنكليز والحكومة الاتحادية التي أصبحت أسانها أي الجيش والشرطة مخلّعة ومنحورة، وخاصة لنفوذ الجبهتين: القومية والتحرير أكثر مما هي خاصة لسلطة الحكومة.

إثر المقطع الساهر الذي حققتة الجبهة القومية في كريت، بدأت تنفيذ حطتها بإسقاط السلطنات والإمارات في أطراف عدن الريفية الواحدة تلو الأخرى. فتم بين ٢٢ حزيران و١٤ تشرين الأول عام ١٩٦٧ إسقاط ١٥ منطقة وطرد السلاطين والشيوخ منها وإقامة سلطة وطنية. ثم تم بين ٢٧ و٣٠ أ من العام نفسه تحرير الصعيد ونصاب وسقطرة^(١١٠).

كان الإنكليز يدركون الضعف السياسي والإداري للحكومة الاتحادية، إلا أن انهيارها بهذا الشكل وتساقطها الذريع كان فيه كثير من المفاجأة. والواقع أن الجيش الاتحادي في الأطراف لم يقاوم الجبهة القومية حين شرعت بإسقاط السلطنات بل ساعدها ضمناً، وعزا جعفر عوض وعبد الله الخامري ذلك إلى التنظيم السري للجبهة داخل الجيش الاتحادي^(١١١)، والذي كان قوياً في مجموعة العسكريين غير العوائل. والواقع أنه منذ آذار ١٩٦٥ شهد هذا الجيش عمليات التحاق بعض الضباط والجنود إلى الجبهة القومية ومعهم أسلحتهم إبان الصدمات في الجبال^(١١٢). وأدى ذلك إلى اعتراف بريطانيا رسمياً في ٦ ت ٢ بالجبهة القومية ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب جنوب اليمن، واعترف جيش الاتحاد بالجبهة، وكان ذلك يعني بدء بريطانيا لمفاوضات الاستقلال ومغادرة البلاد. وكان اعتراف بريطانيا بالجبهة القومية وليس بجبهة التحرير مصادقة على الأمر الواقع في الميدان، وهو تمكن الجبهة القومية من سحق إحتوها الأعداء في جبهة التحرير، وحدث الاقتتال الأهلي بين التنظيمين الوطنيين قبيل الإستقلال.

الاقتتال الأهلي بين القومية والتحرير :

قبل انشقاق النقابات الست عن مؤتمر عدن العمالي عام ١٩٦٦، كانت قوة الجبهة القومية فعلياً في الأطراف (الريفية) في حين كانت قوة حزب الشعب الاشتراكي في المركز (المديني) أي عدن. إلا أن الجبهة القومية ولا سيما بعد تنفيذها لاستراتيجية المواجهة العسكرية والسياسية

المباشرة مع الإنكليز في عدن نفسها منذ إضراب كانون الثاني ١٩٦٧ بشكل أساسي وما تلاه، أحدثت تحت مواقع حزب الشعب الاشتراكي وتقصم أنصاره وقواعد مؤيديه.

لا يعني ذلك أن جبهة التحرير قد فقدت قوتها السياسية والعسكرية في عدن بقدر ما يعني دخول الجبهة القومية كمنافس شديد لها في عرينها وإثبات حضورها بقوة. فمن ناحية توزيع القوى عام ١٩٦٧، كانت قوى الجبهتين متعادلة عسكرياً في عدن. وتم تقدير قوى جبهة التحرير بـ ١٢٠٠ مقاتل وفق أدنى تقديرات خصومها وبـ ١٧٠٠ مقاتل وفق تقدير الصحافة البريطانية. وفي عدن كان يمكن القول إن عدن الصغرى هي للجبهة القومية أما المنصورة فهي لجبهة التحرير في حين أن نفوذ الجبهتين متعادل في الشيخ عثمان. وفي الداخل القلبي كان للجبهة بعض النفوذ في بعض المناطق وبشكل أساسي في سلطنتي الواحد والكثري وبيز القائل العوذلية أما في الجيش الاتحادي حيث كان لكل من الجبهتين نفوذ تنظيمي وسياسي، فإن نفوذ جبهة التحرير كان واضحاً في مجموعة العوالم العسكرية في حين اجتهدت الجبهة القومية صباط المجموعات القبلية الأخرى التي كانت مستاءة من نفوذ العوالم في الجيش^(١١٣) غير أنه نشأت بين بعض مقاتلي الجبهتين اتصالات وعلاقات^(١١٤)، ويعود ذلك في تقديرنا إلى أن معظم مقاتلي التحرير كانوا مقاتلين سابقين في القومية.

كانت جميع عناصر الاقتتال ما بين الجبهتين قائمة بالقوة. ومن هنا لم تكن تحتاج سوى إلى دريعة أو شرارة تحولها إلى عناصر قائمة بالفعل. فخلال النصف الأول من عام ١٩٦٧ كان مشهد الاقتتال الأهلي يتكون بشكل متسارع، على خلفية التناقض الحاد ما بين الجبهتين، وتنافسهما على التمثيل. كانت جبهة التحرير قوية دبلوماسياً وتتمتع بدعم الجامعة العربية والقاهرة بوصفها ممثلاً شرعياً وحيداً لشعب جنوب اليمن، وشكلت حكومة منفى تستعد لاستلام مقاليد الأمور بعيد الاستقلال الوشيك، وقد استبعدت منها الجبهة القومية. في حين أن الجبهة القومية استخدمت الميدان لفرض الاعتراف بها، خلافاً لرغبة القاهرة ولندن في آن واحد.

ويبدو أن حفنة من القتلة الأوغاد المحترفين الذين يأثمرون بأوامر السلاطين وربما الإنكليز أنفسهم قد استخدمت لتسعير التناقض ما بين الجبهتين وإيصاله إلى حافة الانفجار. غير أن هذا لا ينفي أن كلا منهما كان يستعد للتغدي بالآخر قبل أن يتعشاه.

وفي ٢٧ شباط تم تفجير منزل عبد القوي مكاوي الأمين العام لجبهة التحرير، وقتل ثلاثة من أبنائه الأربعة، وشيخ المغدورين عشرة آلاف شخص في عدن، كما اعتيل في اليوم نفسه أحد الكوادر القيادية للجبهة وهو سعيد محمد محسن. ووجهت أصابع الاتهام إلى الجبهة القومية التي نفت ذلك واستنكرته. وربما استثمرت الجبهة المنفذة لعملية القتل اقتراح الأصنج تشكيل

حكومة منفى للتباحث مع بعثة الأمم المتحدة المقرر وصولها في ٢/ نيسان إلى عدن، وإعرايه عن موقف مسالم تجاه السلاطين، ورغته في نقل بريطانيا السلطة سلمياً. ورغم أن الجبهتين قاطعتا في اسهاية البعثة، وتدحت الجامعة العربية لتهدة العلاقة ما بينهما وتطبيعها فإن ما كان يجري في الميدان كان غير ما يجري على الورق.

وإبان حصار كريت في حزيران-تموز اغتيل عبد النبي مدوم أحد قادة فدائبي الجبهة القومية، واتهمت الجبهة القومية جبهة التحرير بذلك، واعتقلت أربعة من المتهمين. ويعتبر عبد الفتاح اسماعيل ذلك بمثابة الشرارة التي فجرت الاقتتال الأهلي في تموز ١٩٦٧، وأدى إلى سقوط العشرات من الضحايا^(١١٥).

وإثر مباشرة الجبهة القومية بالاستيلاء على السلصات، الواحدة نلوا الأخرى، لا سيما خلال شهر آب الذي سقطت فيه خمس مناطق^(١١٦) بينها منطقة العواذل التي يوجد فيها نفوذ مهم لجبهة التحرير، فإن هذه الجبهة الأخيرة انخرطت في عملية الاستيلاء على بعض السلطات، فشن جيشها المربط قرب تعز والمؤلف من حوالي ألف مقاتل هجوماً كبيراً في الحج، وسيطرت في ١٦ آب على كرش الحدودية واعتقلت عدداً من كوادر الجبهة القومية^(١١٧) وفي ٢ أيلول ١٩٦٧ كانت عشر سلطنات قد سقطت بيد الجبهة القومية، فأعلنت هذه الأخيرة أنها الممثل الشرعي الوحيد لشعب الجنوب، مما كان يعني إقصاء جبهة التحرير. وحدث بعد ذلك أن رميت قنلة على مقر قيادة الجبهة القومية في حي الهاشمي بالشيخ عثمان، واتهمت جبهة التحرير بذلك، وبدأ الاقتتال الثاني وشمل المحافظة الأولى ومنطقة الحج^(١١٨).

وتدخل الجيش الاتحادي الذي برز منذ تمرد حزيران وحصار كريت كقوة ذات وزن في الصراع الداخلي ما بين القومية والتحرير، وفرض إيقاف الاقتتال في ١٣ أيلول في الشيخ عثمان، وإطلاق سراح المعتقلين وتشكيل لجنة مصالحة بإشرافه. وإبان ذلك أصدر علي عبد الرحمن الأسودي رئيس المؤتمر العمالي في عدن بالنيابة وأحد أركان جبهة التحرير بياناً ندد فيه بالجبهة القومية ووصفها "بأنها تضم حفنة من الذين خدعتهم السياسة البريطانية" واتهم الاستعمار البريطاني بأنه "حاك حول الجبهة هالة مزيفة من النضال بعدما فشلت أساليبه القديمة في الاتكال على السلاطين" كما اتهم البريطانيين "بتدبير هروب السلاطين وتسليم دويلاتهم إلى الجبهة القومية"^(١١٩).

وبسبب تدخل الجامعة العربية، وقّع عبد القوي مكاوي (عن جبهة التحرير) و فيصل عبد اللطيف الشعبي (عن الجبهة القومية) في ٢٧ أيلول اتفاق سلام نص على عقد مفاوضات ما بين الجبهتين لتشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة تتسلم السلطة من بريطانيا. وبعد أسبوع من ذلك تمت

في الأول من تشرين الأول المفاوضات ما بين الجبهتين لتشكيل حكومة ائتلافية مؤقتة، واستمرت المباحثات لمدة أسبوعين دون أن تشرع عن شيء. وخلال المحادثات حاصرت الجبهة القومية ولايقي العوالي والواحدى اللتين أعين حاكمهما عن تأييدهما لجبهة التحرير^(١٢١). ويرى هوليدي أن عبد الله الحامري وعبد الفتاح اسماعيل عارضا اتفاق ٢٧ أيلول مع أن اسماعيل كان عضواً في الوفد المفاوض إبان محادثات تشرين الأول، كما يشير إلى أن القوى المناوئة للاتفاق شكلت قيادة عامة مؤقتة بديلة عن قيادة قحطان الشعبي، وصمت محمود عيشي و مقبل والحامري و فارس و علي سالم البيض و حسن علي (عبد الله الأشطل) أي نوعاً من قيادة ظل^(١٢٢).

إثر فشل الاتفاق في منتصف تشرين الأول أصدر في ٢٠ منه فريق من صباط الجيش الموالي لجبهة التحرير بيان اتهموا فيه بريطانيا بالتواطؤ مع الجبهة القومية، وأثار هذا البيان تفاقم اصراع في الجيش^(١٢٣). وكان تكراراً لنفمة دأبت عليها جبهة التحرير منذ وقت، مستعنة بالتناقض بين القاهرة والجبهة القومية، لتوحي بأن بريطانيا تدعم الجبهة القومية المناوئة لعبد الناصر على حساب جبهة التحرير التي تبناها القاهرة.

وفي ٢٢ ت ٢ قررت الحكومة البريطانية مسح الاستقلال للجنوب قبل نهاية شهر تشرين الثاني، وأكد البريطانيون أن انسحابهم في نهاية الشهر حتمي، وأنه إذا لم يتم الاتفاق مع أحد، فإنهم سينسحبون من طرف واحد، ويعتبرون جنوب اليمن دولة مستقلة^(١٢٤). وفي مساء اليوم ذاته وقعت اشتباكات عنيفة ما بين الجبهتين في عدن وضواحيها، واستمرت الاشتباكات خمسة أيام استولت فيها الجبهة القومية على كافة مواقع جبهة التحرير وحاصرت معقلها الأخير في المنصورة، ولعب دوراً بارزاً في حسم المعركة انحياز قادة الجيش والشرطة إلى الجبهة القومية واعترافهم بها وتعيين أحد أعضائها وهو العقيد حسين عثمان عشال قائداً للجيش ومن هنا فإن من حسم معركة المنصورة كان هو الجيش وليس الجبهة القومية^(١٢٥). وبذلك حسرت جبهة التحرير آخر معقلها الحصينة.

إثر الواقع الجديد في الميدان، أعلن المندوب السامي في ٦ ت ٢ اعترافه بالجبهة القومية ممثلاً وحيداً لشعب الجنوب، واستعداده للتفاوض معه حول تنظيم الانسحاب النهائي. فشرعت الخبية لقومية للتو بعد انحياز الجيش الاتحادي لها واعترافه بها وتشكيل قيادة عسكرية موالية لها، إلى "تطهير الجيش"^(١٢٥) مما أسمتهم بـ "ضباط السلاطين وعملاء بريطانيا والمخابرات الأميركية". أما عبد الله الأصنج فوصف الضباط الذين طهرتهم الجبهة القومية بأبهم "ضباط جبهة التحرير في جيش الاتحاد". ووصف ما تم بأنه "اغتياب للسلطة بإيعاز من بريطانيا" وأن

جبهة التحرير لا تعترف بأي اتفاق يبرم مع الجبهة القومية. واتهم الأصنج بريطانيا بالتواطؤ مع الجبهة القومية وتسليمها "مناطق الجنوب على غرار تسليمها حيفا ويافا لإسرائيل عام ١٩٤٨" ووصف الجبهة القومية بـ "وريث للسيد الإنكليزي قبل مماته" (١٢٦). من هنا رفض الأصنج دعوة الجبهة القومية للتفاوض، وأعلن تمسكه باتفاقية القاهرة التي نسفتها وقائع الميدان الجديدة، إذ تمت هذه الدعوة فعلياً من قبيل "فضّ العتب" و"المنافرة" بعد تحرير الجبهة من أضرارها وتهشيمها. ففي الوقت الذي رُجّحت فيه الدعوة للأصنج للتفاوض أعلن عبد الفتاح اسماعيل بوصوح تام أن الجبهة القومية مضطرة للسير في "طريق الانفراد بالسلطة" و"أنه يستحيل اللقاء من جديد مع جبهة التحرير" (١٢٧).

تحوّل مقاتلو "الجبهة القومية" إلى ساسة، وخلال مفاوضات حنيف ما بين ٢٢ و ٢٧ ت ١٩٦٧ تم الاتفاق على تنظيم الاسحاب البريطاني النهائي وفي ٢٨ ت ٢، ودّع هممري تريفليان عدن على عزف أوركسترا حامية الطائرات "إيجل" للحن "إن الأمور تسير ليس كما في السابق". وفي ٣٠ ت ٢ تم إعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وتولى الجبهة القومية فيها مهام السلطة العليا، وعين قحطان الشعبي رئيساً لمدة سنتين، وتم تشكيل حكومة، أما المكايي والأصنج فوجها اندثاراً بأن "جبهة التحرير ستقاتل الحكومة الجديدة في الجنوب وتعتبرها امتداداً للوجود البريطاني" ودّعوا إلى إجراء انتخابات حرة في الجنوب ومنح الشعب حرية الاختيار (١٢٨). غير أنهما كانا قد أصبحا بدون أسنان.

من الاستغلال إلى قتل الأبرار:

ورثت الجبهة القومية جهاز دولة بسيط منحور بالانقسامات السياسية القبلية والجهوية، ومحدود الانتشار والوظائف خارج عدن والمناطق الأغنى مثل الحج والمكلا، إذ ظل جنوب اليمن حتى أواخر الخمسينات مجموعة "سلطات" و"إمارات" مستقلة داخلياً وجمركياً، فلم يعرف طعم السلطة المركزية إلا بشكل محدود في إطار "اتحاد الجنوب العربي". وقد أعادت الجبهة القومية منذ أيامها الأولى بناء الحدود الإدارية لهذه السلطنات من جديد في شكل محافظات، حُدّفت منها أية إشارة جهوية أو قبلية، وسُمّيت رقمياً بشكل محافظة أولى وثانية وهلم جرأً.

أما الوضع الاقتصادي الذي ورثته الجبهة فكان مخفوقاً بالمخاطر، فالقطاع الخدمي يهيمن على ٨٠٪ من النشاط الاقتصادي، وكان هناك ٢٢٠ ألف فدان مزروعاً، تملك الأسر السلاطينية بين ٧٠٪ و ٨٠٪ من مساحتها، وتقلص عدد عمال مصفاة عدن من ٩٧٥٠، ٨٠ ألف عامل عام ١٩٦٥ إلى ألفي عامل عام ١٩٦٨، وانخفضت أهمية مرفأ عدن بسبب إغلاق

قاة السويس، وحسر ٧٥٪ من تجارته، وأدى إغلاق القاعدة البريطانية إلى عطالة نحو ٢٥ ألف عامل، وكانت الميزانية عام ١٩٦٨ هي ٣٣ مليون جنيه في حين أن الدخل هو ثمانية ملايين جنيه استرليني^(١٢٩).

من هنا شكّلت المسألة الاقتصادية- الاجتماعية أخطر مسألة واجهت الجبهة. وربط الحناح الذي يصف نفسه بـ 'اليساري' حل هذه المسألة بتحصيل جهاز الدولة القديم نفسه، وفتح طرق تطور لا رأسمالي في التنمية. ويفسر ذلك أن الجدل 'الإيديولوجي' الذي تم تحميده داخل الجبهة بين ١٣ ك ١٩٦٦ (الدمج القسري) و ٣٠ ت ١٩٦٧ (الاستقلال)، يعامل أولوية التلاحم حول مصير الجبهة القومية في إطار جبهة التحرير^(١٣٠). قد تم بعته وبشكل دراماتيكي، منذ الأيام الأولى للاستقلال.

أخذ هذا الجدل المحتدم شكلاً إيديولوجياً حاداً هو شكل صراع ما بين 'يمين' و'يسار' وفق وصف أدبيات الجبهة القومية والحزب الاشتراكي اليمني له. غير أنه لم يكن لا 'اليمين' ولا 'اليسار' مجموعتين متحاضنتين، متلاحمتين وثابنتين، فتدخلت في حقل بينهما عوامل قلبية وجهوية وتنظيمية وحيدة مركبة، إذ كان المتجادلون يمينيين في النهاية.

ورغم أن العلاقة التنظيمية ما بين الجبهة القومية والأمانة العامة المركزية لحركة القوميين العرب كانت محدودة منذ عام ١٩٦٦، فإنه يمكن وضع هذا الجدل الذي تم داخل الجبهة القومية في سياق الجدل احاد ما بين 'اليمين' و'اليسار' الذي عمّ كل فروع حركة القوميين العرب إثر نكسة حزيران وحلال عام ١٩٦٨ على وجه التحديد، وانتهى بإعلان يسار الحركة في شباط ١٩٦٩ محل حركة القوميين العرب، والانفصال عنها شكلاً ومحتوى، و"مصادرة" الجيوب اليمينية" و"تصميمها" أينما كانت^(١٣١).

احتلت الكوادر "اليسارية" منذ البداية مواقع قيادية في عدة محافظات، مثل المحافظة الأولى أي عدن والخامسة أي حضرموت والسادسة أي المهرة. وأعاق وجود السلطة المركزية في عدن حرية سيطرتها على المحافظة الأولى، في حين أنها سيطرت على حضرموت والمهرة. فصرحت هنا منذ أوائل عام ١٩٦٨ ما عُرف بالتجربة الحضرمية. وكانت هذه التجربة على صلة وثيقة بالتجربة في ظفار المخاضية لحضرموت والمهرة من جهة وعلى تسبق تام مع أحد أبرز ممثني اليسار في العريق المركزي لحركة القوميين العرب وهو نايف حوائمة الذي جمّد عضويته في الأمانة العامة للحركة منذ دمج يناير ١٩٦٦، واستقر لفترة في عدن بغية تفعيل الصراع داخل الجبهة القومية. ويُفسر ذلك أن إذاعة حضرموت ومجلتها الشرارة كانتا نوعاً من جهاز إعلامي لتورة ظفار نفسها، فاضطرت السلطة المركزية إلى تجميد إصدار "الشرارة"^(١٣٢).

وعما أن الكوادر الرئيسية مسيطرة هنا، فقد بادرت وطرحت برنامجها، الذي يقوم على إصلاح زراعي جذري، وتأمين المؤسسات الخاصة، وإنهاء العمل المأجور، وتشكيل مجلس شعب تحمل محل إدارات جهاز الدولة القديم، المحدود والصغير على كل حال، واعتدلت التشكيلات العسكرية لجهة أجنحة الدولة الجديدة، وكان من ضمن ما شمله التأمين في هذه التجربة دار للسبينا^(١٣٣).

طرح "اليساريون" في المؤتمر العام الرابع لجهة (٢ آذار في مدينة رنجبار) بمشاركة ١٦٧ مندوباً وستة ضباط عن الجيش دعوتهم قيادة لجهة القومية، برنامجهم. وقد أعدت وثائق هذا البرنامج الراديكالي لجنة تحضيرية يسارية متطرفة ضمت كلاً من اليساري المتطرف علي صالح عباد (مقل) و عبد الله الحامري و سلطان أحمد عمر و عبد الله الأشطل. وتم هذا البرنامج بتنسيق تام مع نايف حواتمة.

طرح هذا البرنامج تدمير جهاز الدولة القديم، وحل الجيش والبوليس وتأمين المؤسسات الأجنبية والخاصة، وإجراء إصلاح زراعي جذري بدون تعويض للملاك، وتخفيض رواتب الموظفين، واختصار الوظائف الإدارية، وإغلاق الميناء آخر في عدن وجعله ميناءً جمرانياً، وتسليم السلطة بحال العمال والفلاحين الفقراء والجنود، وتابع "الطريق اللارأسمالي للتنمية، الذي كان سائداً في خطاب اليسار في العالم الثالث في الستينات. وقد وصفت القيادة التقليدية ومن هو في محيطها يومئذ، هذا البرنامج بأنه برنامج "طفولي يساري" لا يحترم حقائق الاجتماع اليمني. وكانت صفة "الصعولة اليسارية" هي الصفة التي ألصقها من تم تصنيفهم بـ "اليمنيين" في حركة القوميين العرب، بأطروحات 'يسار' الحركة. كما أن هذه القيادة عارضت تحويل "الجهة القومية" إلى 'حزب طليعي' "يعتقد بصراع الطبقات ويفرض دكتاتورية واحدة" وفق تعبيرها، ودافعت عن شكل اتحادي ائتلافي شعبي للجهة القومية يقوم على تحالف الشعب العامل.

أثار هذا البرنامج، ولا سيما إثارته لمسألة حل الجيش والبوليس واستبدالهما بجيش شعبي وبمليشيا، سخط ضباط الجيش، ووقعت في الأيام الأولى التي تلت نهاية المؤتمر عدة مبادرات ليساريين استدعت تدخل الجيش. كان على رأس الجيش حسين عثمان عشال المعروف بتحالفه الوثيق مع الجهة القومية إبان حرب الاستقلال. وفي ليلة ١٩-٢٠ آذار قام الجيش بقيادة عشال بالسيطرة على الإذاعة وتطويق عدن واعتقال بصع دزينات من الكوادر اليسارية، وحاول أن يرغم رئيس الجمهورية فحطان الشعبي على الإذلاء ببيان يؤيد مادرة الجيش لإنقاذ البلاد من "الخطر الشيوعي الأحمر". إلا أن ستة عشر من القادة "اليساريين" المتمرسين بحرب العصابات والمسيطرين على منظمات الفدائيين والتشكيلات القتالية للجهة، هربوا من معتقلهم،

وقادوا هجوماً معاكساً، وأحبطوا عملية استيلاء الجيش على السلطة. فتقدم قحطان الشعبي مساء ٢٠ آذار بمبادرة مصالحة، أظهرته بمظهر المعتدل ما بين الفريقين، وأداع بياناً أدان فيه "المتطرفين" كما أدان "أخطار الجيش"، ووصف التمرد بأنه "رد خاطئ على خطأ"^(١٣١).

سرح لشعي بعض الضباط وأعلن في محاولة لاحتواء 'اليسار' قانون إصلاح رراعي، صادر بموجبه بعض الأراضي، إلا أن 'اليسار' طالب بتصفية قادة التمرد وإسقاط حكومة الشعي 'اليمينية' نفسها. غير أن 'اليسار' أثار الشغب ضد كميات ممثلي الحكومة التي هي حكومة الجبهة في احتفال أول أيار بعدن بمناسبة عيد العمال، وحرّض فريقاً من الجنود على التمرد، فاستولى هذا الفريق على أسلحة ووزعها على الطلاب والكلية العسكرية، وقتل صابصا وحديد، ودعا بقية المعسكرات إلى مساندة "مبادرته الثورية"، غير أن الجيش طوّق المتمردين واعتقل أحد عشر شخصاً منهم بتهمة القتل.

وفي ١٤ أيار وقّع ثمانية عشر عضواً من القيادة العامة للجبهة بياناً طالبوا فيه بتصفية صابصا انقلاب ٢٠ آذار وأنهم سيستخدمون القوة المسلحة للنضال ضد الجيش ولبوليس، وردّ قحطان الشعبي على هذا البيان، ووصفه بـ "انتهازية يسارية" وطالب لمتمردين بالاستسلام، وأعلن أن الجيش سيعيد الأمن في أئين وشقرة.

كان اليساري المتطرف مقبل الوثيق الصلة بايف حواتمة هو الرأس المنظم لحركة ١٤ أيار. وكانت هذه الحركة واقعة تحت تأثير الطبقة "الظفارية" للماوية (تطويق الريف للمدينة)، ومفهوم "البؤرة الثورية" في نظرية حرب العصابات في الستينات. من هنا انطلقت حركة أيار من مبدأ "توسيع البؤرة الثورية في أئين". بمجرد إعلانها، واحتيرت المحافظة لثالثة مركزاً تنتشر من خلاله الحركة وتعم سائر محافظات. واعتقد قادة حركة في ضوء تنسيقهم مع قادة ايوحدات العسكرية في الجيش، أن الجنود سرفضون تنفيذ أوامر الضباط في قمع "المبادرة الثورية"، غير أن الجنود أثبتوا أنهم جنود، ونفذوا أوامر لضباط وسحقوا حركة ١٤ أيار في أعقاب معركة ضارية استمرت لمدة يومين^(١٣٢).

ما إن سحقت حكومة الشعي حركة أيار، حتى وجدت نفسها متورطة في الصراع القلبي في الجيش بين المجموعتين القبئيتين العسكريتين: العوالق ودثينة. وكان محمد عبي هيثم وزير الداخلية يدعم ضباط دثينة سياسياً وقبلياً، بحكم أنه من دثينة، وكان مسؤولاً عن الاتصال بصابصا إبان حرب الاستقلال. وبين حزيران وت ١٩٦٨ غذى الجمهوريون القبليون في الشمال والسعوديون عدة عصيانات قليلة حركتها السلاطين و"التحريريون" و"الرابطيون" و الصباط العوالقة المنشقون عن الجيش، وقد دعمت قبائل العوالقة ضباطها ورفضت أي حوار

مع الحكومة، وكادت العصيانات أن تؤدي إلى كارثة، لولا تدخل فصائل "اليسار". وعترف بذلك، أعاد قحطان الشعبي الاعتبار لهم، وأفرج عن المعتقلين، وتمت تسوية سياسية دحل الحجة أبرمها فيصل الشعبي رئيس الحكومة وعدد الفتح اسماعيل عن اليسار، واختار اليسار هب العمل من داخل القيادة العامة للجبهة القومية. من هنا وفي أيار ١٩٦٩ أقال قحطان الشعبي وزير الداخلية محمد علي هيثم الوثيق الصلة قليلاً بقبائل دثينة وضباطها. واعتبر اليساريون ذلك حرقاً لمبدأ القيادة الجماعية واتجاهاً نحو الأوتوقراطية، في حين أصر الرئيس على الإقالة بوصفها حقاً من حقوقه الرئاسية. وفي حمى الجدل وقّع الشعبي في غلطة الشاطر وأدى استعداده لتقسيم الاستقالة، فقبلتها القيادة العامة للتو، وقبل أن يتمكن الشعبي من إذاعة بيان إلى الشعب، سيطر "اليسار" على السلطة وأعلن الكشف عن مؤامرة انقلابية. وكان ذلك هو ما يسمى بحركة ٢٢ حزيران التصحيحية عام ١٩٦٩^(١٣٦) التي حولت ثوار الجبال إلى ساسة في قمة السلطة. وتم تشكيل مجلس رئاسة خماسي، ثم تم تخفيضه إلى ثلاثة، وضم علي ناصر محمد عضو القيادة العامة وفائد الجبهة الوسطى عام ١٩٦٦ إلى المجلس وتسميته رئيساً لمجلس الوزراء خلفاً لهيثم الذي أقيل.

تولى ثوار الجبال "تطهير" الجبهة القومية من "الجيوب اليمينية"، وقاموا بـ "إجراء عملية تطهير واسعة للمؤسسة العسكرية (الجيش والشرطة)" و"تصفية القيادات العسكرية"^(١٣٧) وإعادة تركيب الجبهة القومية رأساً على عقب في المدن والأرياف^(١٣٨). وفي إطار هذا "التحذير" التطهيري الذي يعني وفق الخطاب اليساري للجبهة تفعيل الصراع الطبقي في كل مكان، أعنت القيادة العامة للجبهة القومية في آذار ١٩٧٠ عن "محاولة انقلاب" ووصفتها بـ "حلقة من حلقات الصراع بين القوى القديمة والجديدة" واتهم البيان "القوى الامبريالية والرجعية" بالضلوع في الانقلاب، غير أنه لم يحدد أطرافه، إنما أشار إلى "العناصر التقليدية المتحلقة التي جاءت خطوة ٢٢ يوليو ١٩٦٩ لتصفيتها" في سياق "إزاحة وكس كافة القوى القديمة"، وقدم إشارات عامة عن "تجنيد المرتزقة على الحدود"، و"هجوم عسكري مباشر على الودعة" و"حصار اقتصادي ومالي"^(١٣٩). وكان واضحاً أن المقصود بالحديث عن "الانقلاب" هو إكمال تصفية "العناصر التقليدية المتحلقة" من الجبهة، على حد تعبير البيان، من هنا وفي هذا السياق نقلت القيادة العامة للجبهة في نيسان ١٩٧٠ قحطان الشعبي وفيصل عبد اللطيف الشعبي إلى المعتقل. للتحقيق في أمر محاولة قيام تنظيم معاد للجبهة ومحاولة انقلابية^(١٤٠).

وفي المعتقل، تم قتل فيصل الشعبي، وكان لمقتله "وقع المأساة الفاجعة بالنسبة لمن عرفوه" إذ دفع الشعبي ثمناً باهظاً لمحاولة "لعب دور الوسط المعتدل في صراع المواقف في الجبهة القومية"

واعتبر مصيره تعبيراً عن "مأساة هذا الجيل في حقل العمل الوطني"^(١١١). وكأن ثوار الحمال بقتلهم لعصل الشعبي مؤسس أول خلية لحركة القوميين العرب في اليمن، كانوا يشتون حكمة مرويد الرمزية: لا ينضج المرء حقاً إلى أن يقتل والده.

ارتبط التجذير اليساري للجهة القومية طردياً بتصفية علاقتها التنظيمية والإيديولوجية بحركة القوميين العرب، وإثر ثلاث سنوات من العمل التنظيمي الموحد ما بين الجبهة القومية وحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي (الشيوعي) وحزب الطليعة الشعبية (البعث سابقاً) اندمجت هذه الأحزاب الثلاثة فيما بينها، وانبثق عن اندماجها انعقاد المؤتمر الأول للحزب الاشتراكي اليمني في ت ١ ١٩٧٨.

دخل الحزب الجديد في حوار توحيدى مع الأحزاب اليسارية الشقيقة العاملة في شمال اليمن وانتهى هذا الحوار في آذار ١٩٧٩، بدمج المنظمات اليسارية العاملة في الشطر الشمالي من اليمن، في إطار الحزب الاشتراكي اليمني (١٤٢). وتألقت تلك المنظمات من حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي (الشيوعي) وحزب العمل اليمني (يسار البعث السابق، ويعتبر امتداداً لحزب الطليعة الشعبية في الجنوب) والحزب الديمقراطي الثوري اليمني بقيادة الدكتور سلطان أحمد عمر أمين عام الجبهة الوطنية الديمقراطية في الشمال (ويتمثل يسار فرع حركة القوميين العرب السابقة في شمال اليمن) ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين (بقيادة ناصر السعيد، وهو منظمة يسارية متطرفة منشقة عن الحزب الديمقراطي الثوري).

كان الدمج عضوياً وسرياً على مستوى كافة الهيئات، وتحول فيه الحزب الاشتراكي اليمني إلى حزب اشتراكي يمني لكل الإقليم بالفعل وليس بالاسم. وقد أنكرته سلطات الحزب في الجنوب تفادياً لإثارة الحساسيات مع السلطة في الشمال، ونتيجة لتحفظ السوفييت والألمان الشرقيين عليه، نظراً لما يمكن أن يشكله من إحراج سياسي بالنسبة لمسألة توحيد ألمانيا، في حين أيدته فيتنام وكوبا فقط. من هنا تم إعلان حزب "الوحدة الشعبية اليمنية" (حوشي) في الشطر الشمالي كنوع من التمويه على الدمج العضوي. ولم يتم الإعلان عن حقيقة الدمج وعضويته إلا قبيل إعلان دولة الوحدة اليمنية بيومين^(١١٣).

إثر التمرد الانفصالي الذي قاده جناح علي سالم البيض في الحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٩٤، تعرض الحزب الاشتراكي اليمني إلى نكسة نبوية، لما يزل يعاني من آثارها المدمرة إلى اليوم وتبدو استعادة الحزب لدوره محفوفة بالعوائق والصعوبات ما لم يتخلص من ديول ذلك التمرد كلياً ويأخذ في التطور من جديد.

هوامش الفصل الثاني

- (١) قارن د. خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ٢٤، ١٩٨٩، ص٥٩ و٩٦.
- (٢) د. إلياس حريق، مشوء نظام الدولة في الوطن العربي، بحوث كتاب "الأمة والدولة والاندماج في الوطن العربي"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٤، ١٩٨٩، ص٢٩.
- (٣) مرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حارم صاعية وسعد عيبر، دار العارابي، بيروت، ط١، ب ١٩٧٥، ص١٠٨-١٠٩. قارن بالنقيب الذي يحلل ذلك بالتفصيل في مصدر سبق ذكره، ص٩٦-١٠١.
- (٤) كامل لمشاهدي، حقائق عن احوب العربي ونصال عدن، بغداد، ١٩٦٣، ص٩٤.
- (٥) انظر نص خطاب هيكورتام في 'فحطال الشعبي، الاستعمار البريطاني في احوب اليمن، القاهرة، دار النصر، ١٩٦٢، ص١٣٣-١٣٧.
- (٦) انظر التحليل المطول لـ محمد حسين هيكل، الاتصالات بين العرب وإسرائيل، جريدة تشرين، العدد ٦٤٨٢ تاريخ الأحد ٢٤/٣/١٩٩٦. حلقة ٥، ص٦. ولعدد ٦٤٨٣ تاريخ الاثنين ٢٥/٣/١٩٩٦، حلقة ٦، ص٥.
- (٧) المشاهدي، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.
- (٨) حول تفاصيل هذه التحقيقات انظر المشاهدي، مصدر سبق ذكره، ص٨٧-٨٨ قارن د. فيتالي ساؤومكين، الجهة لقومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، در التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص١٢ وقارن د. حسين فوزي الحجار، برصايا والحب العربي، وراة الثقافة، در الكاتب العربي، القاهرة، دون تاريخ، ص٤٤.
- (٩) انظر انص الكامل لخطاب عند الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣-١٣٧. قارن بحسين فوزي الحجار، مصدر سبق ذكره، ص٦١-٦٦.
- (١٠) قارن د. حسين موسى، البحرين، حقيقة برس، ط١، ١٩٨٧، ص٥٣.
- (١١) انظر موقف حركة القوميين العرب في اليمن من المشروع في. اتحاد الإمارات المريف ت١ ١٩٥٩. قارن بانص الكامل للمشروع عند المشاهدي، ص١٤١-١٥٨.
- (١٢) هيئة تحرير، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، در التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص٥١٦.
- (١٣) انظر النص الكامل للاتفاقية، عند المشاهدي، ص٦٣-٨٣.
- (١٤) قارن د. باؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٢٩-٣٠ وقارن بحسين الحجار مصدر سبق ذكره، ص٨١.
- (١٥) انظر وثائق وبيانات الرابطة في الكتاب الوثائقي، المشاهدي، مصدر سبق ذكره، ص٩-١٩ و٤٨.
- (١٦) قارن د. حركة القوميين العرب في اليمن، اتحاد الإمارات المكزيف، ت١، ١٩٥٩، ص٤.
- (١٧) وثائق الرابطة، عند المشاهدي، ص٤٨-٥٠.
- (١٨) باؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.
- (١٩) فحطال الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص٢١٩ قارن بالحجار، مصدر سبق ذكره، ص٨٣ وباؤومكين، مصدر سبق ذكره، ص٤٧.
- (٢٠) الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٢١.
- (٢١) الحجار، مصدر سبق ذكره، ص٨٤.
- (٢٢) باؤومكين، ص٤٧ و٦٣.
- (٢٣) باؤومكين ص٦٣.
- (٢٤) حرب البعث العربي الاشتراكي-القيادة القومية، دراسة سياسية عن القطر اليمني، مطبوعات مكتب الدعاية ولشعر والإعلام، دمشق، دون تاريخ، ص٨٧.
- (٢٥) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٦.

- (٢٦) مقابلة في ٢ / ٢ / ١٩٩٦ مع محمد كشلي في بيروت.
- (٢٧) ناؤوميكي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢ و ٧٨. قارن بـ: هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٩.
- (٢٨) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (مقابلة فؤاد مطر)، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٣، ص ٥٦.
- (٢٩) فيصل عبد اللطيف الشعبي (الطليعة)، عدد ٢٧٥، س ٩، الأربعاء ١٥ نيسان، ١٩٧٠، ص ٥.
- (٣٠) جورج حبش يتذكر، حوار غسان شريل، الوسط، عدد ١٩٦ (٣٠ / ١٠ / ١٩٩٥).
- (٣١) اتحاد الإمارات المريف، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (٣٢) عبد العناح اسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية، دار العارابي، بيروت، أيار ١٩٧٩، ص ١٧.
- (٣٣) الشعبي مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٢.
- (٣٤) ناؤوميكي، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.
- (٣٥) أورده الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠-٢٢١.
- (٣٦) قارن بـ "بيان إلى الرأي العام"، أورده المشاهدي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣-٣٥.
- (٣٧) الشعبي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨.
- (٣٨) حول الاتحاد اليمني وقطريته الشمالية، انظر: الردوي، اليمن الجمهوري، مطبعة الكاتب العربي ط ١ دمشق، ١٩٨٣، ص ٢٠٩ و ٢٤١ و ٣٣٩ - ٣٥٥.
- (٣٩) انظر التفاصيل في الشعبي، مصدر سبق ذكره، فصل الحركة الوطنية في المنطقة، ص ٢١٦ - ٢٥٥.
- (٤٠) ناؤوميكي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٢-٨٣.
- (٤١) س مقابلة لسمير صير مع قحطان الشعبي، نشرتها الأسبوع العربي، عدد ٣٠٦، السنة ٦، الاثنين ١٩ نيسان ١٩٦٥، ص ٢٦. قارن بـ: ناؤوميكي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥-٨٦.
- (٤٢) مقابلة لعسان شريل مع علي ناصر محمد، مجلة الوسط، العدد ١٨٣، (٣١ تموز - ٦ آب) ١٩٩٥، ص ٣٢.
- (٤٣) علي ناصر محمد، أورده ناؤوميكي، ص ١٢١.
- (٤٤) قحطان الشعبي، حوار سمير صير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦ قارن ناؤوميكي مصدر سبق ذكره، ص ٨٨.
- (٤٥) مقابلة في ٢ / ٢ / ١٩٩٦. مع عبد الإله نصراري في بيروت.
- (٤٦) جورج حبش يتذكر، مصدر سبق ذكره.
- (٤٧) قحطان الشعبي، حوار سمير صير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦-٢٧.
- (٤٨) عبد العناح اسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية، دار العارابي، ط ١، ١٩٧٩، بيروت، ص ١٩. قارن بـ: حرب الشعب الاشتراكي، قياداته، إيديولوجيته، نهائيه، الطليعة، عدد ٢٦١، س ٧، الأربعاء ٢٨ كانون الأول، ١٩٦٩، ص ٩.
- (٤٩) عبد الله الأصح (مقابلة أجراها سمير صير)، الأسبوع العربي، عدد ٣٠٦، س ٦، الاثنين ١٩ نيسان ١٩٦٥، ص ٢٩-٣٠.
- (٥٠) عدن حصص الاستعمار ومقبرته، الأسبوع العربي، عدد ٨٤٤، الاثنين ١٦ آب ١٩٦٤، ص ٤١.
- (٥١) المصدر السابق ص ٤١ قارن بالشعبي، حوار سمير صير، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨.
- (٥٢) قارن ناؤوميكي، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣ و ٨٥.
- (٥٣) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٠.
- (٥٤) ناؤوميكي، مصدر سابق، ص ٩٦.
- (٥٥) حول تفاصيل هذه العملية: قارن ناؤوميكي، ص ٩٢ و ٩٥ بهوليداي، ص ١٤٣.
- (٥٦) عبد العناح اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ قارن ناؤوميكي، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧.
- (٥٧) اسماعيل، المصدر السابق، ص ٣٠.
- (٥٨) قارن بـ: تدليل الحياض قبل الشوط الأخير، الأسبوع العربي، عدد ٢٩٠، الاثنين ٢٨ كانون الأول، ١٩٦٤، ص ١٩.
- (٥٩) قارن باعتذاره عن الجواب على سؤال صير في الأسبوع العربي، عدد ٣٠٦، مصدر سبق ذكره، ص ٣٠.
- (٦٠) أورده الأسبوع العربي، عدد ٢٨٤، الاثنين ١٦ آب ١٩٦٤، ص ٣٥ قارن بمطابقة عبد العناح اسماعيل حول عدم اكتمال بریطابا بالعمليات في الريف، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.

- (٦١) لماذا نقل الثوار معركتهم إلى قلب عدن؟ الأسبوع العربي، عدد ٣٣٣، الاثنين ٢٥ ت ١٩٦٥، قارن باؤومكي، مصدر سبق ذكره ص ١١٤ وباسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣١.
- (٦٢) يحدد باؤومكي مكان تقاعد المؤتمر خطأ أو سهواً في مدينة جبلة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٨.
- (٦٣) باسل الكيسي، حركة القوميين العرب، تعريب مادرة الحصري الكيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ٤، بيروت، ١٩٨٥، ص ١٣٦.
- (٦٤) باؤومكي، ص ١١٨.
- (٦٥) حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، (شباط ١٩٦٥) ص ٥٢.
- (٦٦) قارن باؤومكي، ص ١٢٣ وبعلي ناصر محمد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
- (٦٧) سماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠ و ٢٦.
- (٦٨) قارن بهوليداي، ص ١٥٢.
- (٦٩) تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.
- (٧٠) جورج حبش يتذكر
- (٧١) باؤومكي، مصدر سبق ذكره، ص ١٣١-١٣٢.
- (٧٢) قارن بهوليداي، ص ١٤١.
- (٧٣) باؤومكي، ص ١٣٠.
- (٧٤) سماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
- (٧٥) قارن باؤومكي، ص ١٤١.
- (٧٦) قارن بيان الأصبح في ما أورده الأسبوع العربي، عدد ٢٩٠، الاثنين ١٨ ك ١٩٦٤، ص ١٩.
- (٧٧) تبديل الحيد قبل الشوط الأخير، الأسبوع العربي، المصدر السابق.
- (٧٨) انظر اعتذار الأصبح عن الجواب عن هذا السؤال في حوار سمير صير معه، الأسبوع العربي، عدد ٣٠٦، السنة ٦، الاثنين ١٩ نيسان، ١٩٦٥، ص ٢٩.
- (٧٩) المصدر السابق، ص ٣-٧.
- (٨٠) عدد تشعل نار الاستقلال، الأسبوع العربي، عدد ٣٣٠، ص ٧، الاثنين ٤ ت ١٩٦٥، ص ١٧.
- (٨١) فحطان الشعبي، مقابلة سمير صير، مصدر سبق ذكره، ص ١٧.
- (٨٢) الشعبي، المصدر السابق، ص ٢٩.
- (٨٣) قارن باؤومكي، ص ١٣٢.
- (٨٤) حكيم الثورة، حياة الدكتور جورج حبش (حوار فؤاد مطر)، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٣، ص ٩٩.
- (٨٥) حكيم الثورة، المصدر السابق، ص ٩٧.
- (٨٦) وردته الأسبوع العربي، عدد ٣٣٠، ص ٧، الاثنين ٢ ك ١٩٦٩، ص ٩.
- (٨٧) قارن باؤومكي، مصر سبق ذكره، ص ١٤٠-١٤١ و ١٤٤.
- (٨٨) حرب الشعب الاشتراكي، الطليعة، عدد ٢٦١، الأربعاء ٨ ك ١٩٦٩، ص ٩.
- (٨٩) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
- (٩٠) باؤومكي، مصر سبق ذكره، ص ١٤٢ و ١٤٣.
- (٩١) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ص ٧٥.
- (٩٢) مقابلة في ١٨ / ١١ / ١٩٩٥ مع نايف حوالمة.
- (٩٣) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢.
- (٩٤) حور جو ذلك انظر، حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٩.
- (٩٥) هوليداي، مصر سبق ذكره، ص ١٥٤.

- (٩٦) كان منزلو احياء القومية هم علي السلمي وطه مقل وسالم المزين وعبد الله يحيى (من مؤيدي السماح القسري) وعبد الفتاح اسماعيل وسيف الصالحي (من معارضيهم)، قارن بناؤومكيين، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٧.
- (٩٧) هم عبد الفتاح اسماعيل ومحمود عتيش وأحمد صالح لشاعر وعبي سام الييبي وعبد أحمد الييبي وعلي عزت وبصل العطاس وعلي صالح عماد (مقل) وسالم ربيع عبي.
- (٩٨) حول مؤتمر الكتي اطر اسماعيل، ص ٢٣، قارن بناؤومكيين، ص ١٥٠-١٥٤ وبهوليداي، ص ١٥٥ وبسيف حوامجة، رمة الثورة في الجنوب الليبي، بيروت، ١٩٦٨، ص ٤٥.
- (٩٩) بناؤومكيين، ص ١٥٩، قارن بهوليداي، ص ١٥٥.
- (١٠٠) اسماعيل، ص ٢٣، قارن بناؤومكيين ص ١٦٧-١٦٨ وبخاتمة، رمة الثورة في الجنوب الليبي، بيروت ١٩٦٨ ص ٥١-٥٣.
- (١٠١) اسماعيل، ص ٢٣.
- (١٠٢) حرب الشعب الاشتراكي، الطبيعة، عدد ٦١، الأربعاء ٨ ش ١٩٦٩، ص ٩.
- (١٠٣) عبي ناصر محمد، مقابلة، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
- (١٠٤) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣.
- (١٠٥) عبد الله لردوي، اليس الجمهوري، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٨.
- (١٠٦) سيف علي مقل، دراسات في التاريخ الليبي، دار اهلداني، عدد، ط ١، ١٩٨٨، ص ١٩٣.
- (١٠٧) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
- (١٠٨) سيف مقل، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣ قارن بناؤومكيين، مصدر سبق ذكره ص ١٧٥-١٧٦ واسماعيل مصدر سبق ذكره، ص ٣٣.
- (١٠٩) حول وصف تفاصيل التمرد العسكري ومعركة كريت انظر: الأسوع العربي، عدد ٤٢١، الاثين ٣ تموز ١٩٦٧ ص ١٥ والأسوع العربي، عدد ٤٣١، الاثين ١١ أيلول ١٩٦٧، ص ١٥، والأسوع العربي، العدد ٤٣٢، الاثين ١٨ أيلول ١٩٦٧، ص ٢٥-٢٦ قارن بسرد بناؤومكيين للأحداث في مصدر سبق ذكره، ص ١٨٩ ١٩٣ وحول تقييم احياء القومية السياسي للاستيلاء عبي كريت انظر اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣-٣٤ وسيف مقل، مصدر سبق ذكره ص ١٩٤ وهوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٩-١٦٠.
- (١١١) أوردته الأسوع العربي، عدد ٤٣٢، الاثين ١٨ أيلول ١٩٦٧، ص ٢٦.
- (١١٢) فحطان الشعي (حوار مع صبر)، الأسوع العربي، عدد ٣٠٦، الاثين ١٩ نيسان ١٩٦٥، ص ٢٨.
- (١١٣) اعتمدت ها بشكل أساسي على تحليل المعلومات المدققة التي يوردها بناؤومكيين، ص ١٦٢-١٦٦.
- (١١٤) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤.
- (١١٥) اسماعيل، مصدر السابق، الصفحة داتها.
- (١١٦) قارن مع مقل، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٤.
- (١١٧) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٠.
- (١١٨) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ١٤.
- (١١٩) نشرت الأسوع العربي هذا التصريح، عدد ٢٣١، الاثين ١١ أيلول ١٩٦٧، ص ١٥.
- (١٢٠) هوليداي، ص ١٦٠. وبناؤومكيين ص ٢٠٢ ٢٠٣.
- (١٢١) هوليداي، ص ١٦٠-١٦١.
- (١٢٢) بناؤومكيين، ص ٢٠٣.
- (١٢٣) أوردته الأسوع العربي، عدد ٤٤١، الاثين ٢٠ ت ١٩٦٧، ص ١٨.
- (١٢٤) بناؤومكيين، ص ٢٠٤-٢٠٥ قارن بهوليداي ص ١٦١، وبالصفحة، عدد ٢٦١، الأربعاء ٢٨ ش ١٩٦٩، ص ٩.
- (١٢٥) تصريح عبد الفتاح اسماعيل، نشرته الأسوع العربي، عدد ٤٤١، الاثين ٢٠ ت ١٩٦٧، ص ١٩.
- (١٢٦) بيان عبد الله الأصح، المصدر السابق، ص ١٩.
- (١٢٧) الأصح واسماعيل، المصدر السابق، الصفحة داتها.
- (١٢٨) الأسوع العربي، عدد ٤٤٣، الاثين ٤ لك ١٩٦٧، ص ١٩.

- (١٢٩) فيصل عبد اللطيف الشامي (وزير الاقتصاد)، من محضر جلسة ١٩/٩/١٩٦٨ ما بين الحاسين اليميني والصيني، نشرها هاشم بهبهاني في: سياسة الصين الخارجية في لعام العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، ص ١، بيروت، ١٩٨٤، ص ٢٧٣. قارن بهوليداي، ص ١٦٧-١٦٨.
- (١٣٠) اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧.
- (١٣١) بان ساسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شاط ١٩٦٩.
- (١٣٢) قارن بالأسوس العربي، عدد ٤٦٧، الاثنين ٢٥/١٩٦٨، ص ٢٢.
- (١٣٣) حون محريبات التجربة احصرمه، انظر الأسوس العربي، المصدر السابق، قارن بالتوصيف العلمي الملتق لـ 'ناؤوميكي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٤-٢٤٣.
- (١٣٤) ناؤوميكي، ص ٢٣٤-٢٣٩ قارن لـ هوليداي، ص ١٦٩ و ١٧١. سيف مقبل، ص ٥٨ و اسماعيل، ص ٧٢. وثائق لثورة الوطنية الديمقراطية في اليمن، سلسلة وثائق، دار ابن خلدون، ط ١، ١٩٧٢، بيروت، ص ٦٧، وبالأسوس العربي، عدد ٤٦٧، مصدر سبق ذكره.
- (١٣٥) انظر تفاصيل عند ناؤوميكي، ص ٢٤٦-٢٤٨ قارن بالأسوس العربي، عدد ٤٦٧ المصدر السابق، وقد اعتبر الحرب الاشتراكي اليمني نفسه وريثاً لهذا التمرد، انظر الثورة الوطنية الديمقراطية، سلسلة وثائق، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩ وقارن بتقرير المؤتمر الخامس للجهة القومية في المصدر السابق ص ٦٧، وبعد التفاح اسماعيل، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦ و ٧٢.
- (١٣٦) اسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧ و ص ٧٢-٧٣.
- (١٣٧) الجهة القومية، برنامج التنظيم السياسي للجهة القومية لمرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية، من قبل المؤتمر العام الخامس المعقد بين ٢/٦ آذار ١٩٧٢، دار ابن خلدون، ط ٢، ١٩٧٢، ص ٩٩.
- (١٣٨) عبد الله الحامري، (مقابلة)، الطبعة، عدد ٢٧١، الأربعاء ١٨ آذار ١٩٧٠، ص ١١.
- (١٣٩) بيان 'قيادة العامة للتنظيم السياسي للجهة القومية، نشرت نصه الكامل، الطبعة، عدد ٢٧١، الأربعاء ١٨ آذار ١٩٧٠، ص ١٨ و ١٩.
- (١٤٠) فيصل عبد اللطيف الشامي، الطبعة، عدد ٢٧٥، الأربعاء ١٥ نيسان ١٩٧٠، ص ٥.
- (١٤١) انظر نموذجاً لهذا الموقف في، الطلعة، المصدر السابق.
- (١٤٢) لتتصل انظر الوثائق في المؤتمر الأول للحرب الاشتراكي اليمني، أكتوبر ١٩٧٨، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧١.
- (١٤٣) قارن بـ حسين أبو طالب، الوحدة اليمنية، الحلقة رقم (٦)، ومجلة الشراخ، العدد ٦٢٠، الاثنين ٢١ آذار ١٩٩٤، ص ٢٨ و ٤١.

الفصل الثالث

الثورة العُمانية وتطوراتها

١٩٥٩-١٩٧٥

مقدمة:

كفي نفهم الثورة العُمانية وتطورها، لابد لنا من مدخل تاريخي مكثف، يُركّز على جذور الصراع ما بين الداخل القبلي والموانئ التجارية في منطقة الخليج والجزيرة العربية. إذ يمثل هذا الصراع الجذور المحلية البعيدة لإستراتيجية حركة القوميين العرب في حصار الريف للمدينة وتخطيم المركز انطلاقاً من الأطراف. ومن هنا فإن هذا الصراع البعيد الجذور يمثل السياق المحلي الحقيقي الذي تفاعلت في إطاره تأثيرات الترسمة الصينية الماوية: حصار الريف لتمدّد مع إستراتيجية الكفاح المسلح الذي اعتنقته حركة القوميين العرب في منطقة الخليج والجزيرة. وبكلام أدق فإن الترسمة الصينية الماوية وجدت سياقاً محلياً مسبقاً يقلل تأثيراتها ويعيد إنتاجها من جديد. ولم تعتنق حركة القوميين العرب للتو هذه الترسمة لكنها عثرت عليها وتأثرت بحد بالغ بها في سياق كفاحها المسلح الذي اندلع من الداخل القبلي و الجبلي ضد السلطة في المركز.

وبالنسبة لسلطنة عُمان موضع بحثنا، فقد تألفت من حزّين مميزين هما: المنطقة الشمالية الشرقية وتضم اهلال الساحلي والجبّال الداخلية، وأبرزها الجبل الأخضر، والمنطقة الجبلية الجنوبية التي تضم ظفار. ولم تلحق سلطنة مسقط قبائل ظفار بها إلا في سبعينيات القرن التاسع عشر، وهو ما يفسر تحوّل ظفار إلى مستودع دائم للعصيان والتمردات القبلية ضد السلطة.

فقد كان يفصل ظفار عن عُمان من جهة الجنوب الغربي صحراء تمتد عبر ٥٠٠ ميل، وهو ما جعل تفاعل تحارة البخور الظفارية العريقة محدوداً ما بين ظفار وعمان، وكفل بقاء ظفار 'بمأى' نسبياً عن سلطة مسقط. بل يمكن اعتبار منطقة ظفار رعم بمجموعاتها الإثنية المتعددة امتداداً ثانياً وقبلياً وسلامياً ومذهبياً وحتى لعوياً بعضاء منطقة حضرموت والمهرة الواقعة حياً في الحدود الجنوبية لليمن، فكادت المجموعات القبلية (الكثيري) و(المهرة) مثلاً تغطي المنطقة ما بين حضرموت والمهرة وظفار^(١).

أما المنطقة الشمالية الشرقية فتميزت بالصراع التقليدي ما بين الجبل (مركز الإمامة الإباضية الخارجية وعاصمته نزوى) والساحل (مركز السطنة وعاصمته مسقط) وحكمت الآليات الداخلية هذا الصراع كما سنين لاحقاً الثورة العُمانية (حزيران ١٩٥٧ - كانون الثاني ١٩٥٩). وكانت عُمان الدحل الإمامية مستقلة ذاتياً عن سلطنة عُمان، واعترف سلاطين مسقط باستقلاليتها ولم يحتاجوا إلى أية ضريبة منها، ما دامت اميراطوريتهم محافظة على ازدهارها التجاري. ولم يحدث الصراع ما بين السلطنة (مسقط حيث المياء التجاري) والإمامة (عُمان حيث الداحل القبلي الجبلي) إلا بُعيد انهيار اميراطورية مسقط واضطرار سلاطينها لفرض ضرائب على عُمان الداحل، مما يتطله ذلك من تدخل في استقلالها التقليدي ومن انتهاك له. إذ كان لمسقط في القرن الثامن عشر اميراطوريتها المردهرة، وامتد سلطانها على صور الشاطيء الأفريقي، وامتدت أعظم أسطول لدولة غير أوروبية في المحيط الهندي، ومن هنا وقع عليها وعلى سلسلة موانئها في ساحل عُمان الذي تشغله حالياً دولة الإمارات العربية المتحدة عبء مواجهة الأطماع والأساطيل البرتغالية الشرهة والمشحونة بروح صليبية عنائية ضد إسلامية المنطقة.

مع انهيار هذه الاميراطورية في سياق جرّها إلى السوق الرأسمالية العالمية، وخراب موانئها التجارية، وإفقارها، حولت بريطانيا في القرن التاسع عشر منطقة الخليج والجزيرة العربية إلى منطقة نفوذ ثابتة لها، في إطار خطتها الامبريالية العظمى التي أكمل اللورد كرزور صياغتها وقامت على أن المنطقة من وادي النيل عبر الشرق الأدنى والجزيرة العربية إلى إيران، لا بد أن تكون حلقات متصلة للإمبراطورية البريطانية في غرب ووسط آسيا، ممثلة بالهند، ومرتبطة مع بريطانيا بسلسلة من المعاهدات والاتفاقات التي تضمن وتنظم وجود بريطانيا وإشرافها على أمن واستقرار هذه المنطقة (السلام البريطاني)^(٢).

من هنا تم تكبيل أمراء المنطقة وشيوخها وسلاطينها في الموانئ التجارية بسلسلة معاهدات واتفاقيات حماية^(٣)، جمّدت التداول القبلي للسلطة وحصرته في ذرية من صادف أن كان يومئذ

على رأس القبيلة ووقع على المعاهدة. ومن هنا تحدر العائلات الحاكمة في منطقة الخبيج العربي من هذه الذريات. أما الداخل القبلي فقد تأخرت بريطانيا نسبياً بربطه، فحتى أواخر الخمسينات من هذا القرن كانت هناك مجموعات قبلية داخلية لم تكن بريطانيا قد وقعت معها بعد مثل هذه الاتفاقيات. وأدى ذلك إلى تحول مركز الثقل السياسي المعادي لبريطانيا من الموالي التجاري التي تم تكبيدها بالمعاهدات إلى الداخل القبلي، في الوقت الذي كان فيه هذا الداخل نفسه محكوماً بانقسامه العمودية الخاصة به. وفي إطار آليات هذا الصراع ولكن في سياق جديد، اندلعت الثورة العُمانية.

أولاً - الثورة العُمانية: ثورة الإمامة على السلطنة:

إن صدامات دامية ما بين السلطنة (مسقط) والإمامة (عُمان) تدخلت بريطانيا وهرضت عام ١٩٢٠ توقيع معاهدة السيب بينهما. فوقع القنصل البريطاني في مسقط باسم حكومة مسقط والإمام عيسى بن صالح الحارثي باسم أهل عُمان معاهدة تم فيها ضمان الاستقلال الذاتي لأهل عُمان. إلا أن ظهور النفط والمزاحة الأنكلو-الأمريكية حول التنقيب عنه، غير حذريا من التوازن ما بين الإمامة والسلطنة والذي كفلته معاهدة السيب.^(١) إذ استغل الإمام المُنحك غالب الذي انتخبه مشايخ القبائل الإباضية إماماً لعمان خلفاً للإمام الخليلي الذي توفي عام ١٩٥٤. هذا الصراع، وتناقض السياستين الأميركية والبريطانية بشأن مشاريع الدفاع عن الشرق الأوسط، والوفاق المصري-السعودي في الخمسينيات ضد بريطانيا. فتقدم الشيخ عاب إلى الجامعة العربية بطلب انضمام إمامة عُمان كدولة مستقلة إليها. وم يتأخر رد البريطانيين حيث قامت القوات البريطانية في ١٩٥٥ بطرد المفردة العسكرية السعودية الصغيرة من المنطقة المتنازع عليها في واحات البريمي. وادعت أن لادخلها بذلك بل إن من قام به هو قوات مسقط وأبو ظبي في حين ردت السعودية بعنف مؤكدة أن خلافها هو مع بريطانيا وليس مع مسقط أو أبوظبي ورفعت شكوى ضد بريطانيا إلى الأمم المتحدة.^(٢) واستكملت القوات البريطانية حطتها، فانتهكت معاهدة السيب، واحتلت في ١٥ ك ١٩٥٥ نزوى نفسها عاصمة الإمام من دون إطلاق رصاصة واحدة، وسيطرت على كامل عُمان الداخل بعد أن كانت سيطرة السلطنة مقتصرة على الساحل العُماني الذي يشكل سلطنة مسقط ووزر السلطان سعيد بن تيمور عُمان لأول مرة منذ نصف قرن، وعقد سلاماً مع الإمام الإباضي وأمير الجبل الأخضر، غير أن طالب بن علي شقيق الإمام وصالح بن عيسى الحارثي شكلاً مكتب إمامة عُمان في القاهرة، وحشداً أنصارهما في الدمام في العربية السعودية.

لعت ثلاثة عوامل دوراً حاسماً في الثورة العمانية: الصراع بين مؤسسي السلطنة والإمامة، والنصارح الأنكلو - أمريكي حول نفط عُمان وحول السياسة الدفاعية في الشرق الأوسط بين مشروع الحرام الشمالي الذي تنته الولايات المتحدة ومشروع حلف بغداد الذي تبنته بريطانيا، والوفاق المصري - السعودي الموجه ضد الوجود البريطاني الاستعماري، لاسيما بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر (أواخر ١٩٥٦). وقد لاقت وفود الإمامة أيما حلت في العالم العربي تضامناً عميقاً، إذ أنها صوّرت صراعها ضد السلطنة في شكل كفاح ضد الاستعمار البريطاني، فأصبحت عُمان قضية عربية، يشعل بها التحرريون لعرب انشغالهم بقضية الجزائر^(٦).

تمكن المنفيون العُمانيون بقيادة طالب بن علي، بدعم سعودي-مصري مباشر، من تسريب الأسلحة إلى عُمان الداخل، وأعلنوا في حزيران ١٩٥٧ بعث الإمامة من جديد، واستعاد أمتهم العاصمة نزوى، وبسطوا نفوذهم على كثير من مقاطعات ومدن الجبل الأخضر، ودانت القنائل لإمامها بالولاء، وهو ولاء عميق الجذور إيديولوجياً في المذهب الإباضي. إلا أن القوات البريطانية تمكنت في كانون الثاني ١٩٥٩ من سحق المقاومة، ففر الإمام الإباضي وإخوته مع أمير الجبل الأخضر وعدد من المقاومين إلى السعودية وشكّلوا حكومة منفى في الدمام. اعترفت بها الجامعة العربية كممثل لشعب عُمان، ووضعت قضيتها عام ١٩٦٠ على جداول عمل الامم المتحدة^(٧).

أدى اندلاع الحرب العربية الباردة بين المعسكر الراديكالي العربي بقيادة الجمهورية العربية المتحدة والمعسكر المحافظ بقيادة المملكة العربية السعودية إثر ثورة ٢٦ أيلول ١٩٦٢ في اليمن، إلى الإحهاز التام على الوفاق المصري - السعودي ضد بريطانيا. وفي سياق تلك الحرب، تمكنت حركة القوميين العرب، لاسيما فرعها النفذ والنشيط في الكويت - حيث توجد نسبة مهمة من العمال العُمانيين، الذين يتحدر معظمهم في الحقيقة من قبيلة المهرة في ظمار من صياغة برنامج سياسي راديكالي لـ حكومة المنفى العُمانية، إذ تم في أيلول ١٩٦٣ تشكيل جبهة تحرير عمان، وحددت الحجة برنامجها السياسي بتحرير عمان داخلياً وساحلاً من الاستعمار البريطاني، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي الأكبر الممتد من الخليج إلى المحيط، وتنظيم الكفاح لشعب في عُمان مما ينسجم مع هذه الأهداف، والعمل لإقامة دعائم الجمهورية العربية العُمانية. وعهد المجلس الوطني لقيادة إلى الأمير صالح بن عيسى الحارثي بأن يكون ممثلاً له، كما أسندت الأمانة المؤقتة للجبهة إلى إبراهيم بن حمد الحارثي^(٨).

لا يعبر هذا البرنامج السياسي عن عقيدة الإمامة التقليدية البالية بقدر ما يعبر عن عقيدة جديدة اكتسبها العمانيون الشباب من خلال زح حكومة المصطفى باعتبارها دولة معترف بحوارات سفرها وتمثيلها، هم في السياسة، ومن خلال تفاعلهم مع الخطاب الراديكالي في المشرق إبان تلقي قسم مهم التدريب في المعسكرات السورية والعراقية خلال ١٩٥٩-١٩٦٤، ومن خلال اتصافهم بوصفهم عمالاً في شمال الخليج بالحركة النقاوية التي كان لحركة القوميين العرب نفوذ هام فيها، وسيطرة تامة عليها في الكويت^(١).

اتخذ العمانيون الشباب الذين أصبحت أفكارهم السياسية راديكالية، من الإمامة واجهة لهم بحكم تمثيلها الرسمي للعمانيين في الخارج، وقوة الولاء القبلي العماني في عماد الداخل لشرعيتها التقليدية. ورغم أن هذا البرنامج كان حرة راديكالية لا تستطيع العروق الإيديولوجية التقليدية للإمامة أن تتحملها، فإن الإمام وافق في البداية على البرنامج، إلا أنه إزاء الضغط السعودي، وفي سياق اندلاع الحرب العربية الساردة حشد موفقه، ولم يوقع عليه قط. وأدى ذلك بجهة تحرير عُمان أن تصبح بلا حول ولا قوة. ومن هنا انهارت في أيلول ١٩٦٤، استمر الإمام بالمقاومة محكوماً بالتوافق المصري السعودي الذي أجهزت عليه الحرب العربية الباردة، بل وحوّلت بريطانيا من خصم تقليدي للعربية السعودية بعيد الحرب العالمية الثانية إلى شريك لها في الحرب ضد الجمهورية في شمال اليمن. من هنا ما إن انهارت جبهة تحرير عُمان وتهمش دور الإمام وتراجع إلى الطل حتى بادر فرع الخليج والجزيرة العربية لحركة القوميين العرب، والذي كان مقره في الكويت، بالاعتماد على كوادره العُمانية الثابتة، للعمل على بدء الثورة من جديد.

ثانياً جبهة تحرير ظفار.

قرّر فرع الخليج والجزيرة العربية لحركة القوميين العرب، في اجتماع داخلي انعقد عام ١٩٦٤ في الكويت التحضير لشن الكفاح المسلح في منطقة ظفار بالتحالف مع تنظيمين يُعدان لذلك هما: الجمعية الخيرية الظفارية و تنظيم الجنود الظفاريين وقد تم اختيار ظفار لعدة اعتبارات متكاملة من أهمها: ظفارية معظم الكوادر العُمانية الحركية، وطبيعة ظفار الجبلية الملائمة لحرب العصابات، واستثمار العداء القبلي لظفاري التقليدي ضد السلطنة، ويهدف إقامة جسر يصل بين الكفاح المسلح في جنوب اليمن وبينه في عُمان والخليج العربي^(٢).

كان العراق قد درّب ١٦٠ عنصراً عُمانياً عام ١٩٦٤،^(٣) هم في معظمهم من الظفاريين الذين تمكن فرع الخليج من استقطابهم إلى الحركة عبر نشاطه النقابي في وسط العمالة الظفارية

في الكويت. أما تنظيم الجنود الظفاريين فكان يتألف من الظفاريين العامين في أجهزة أمن الجيوش المحلية في المنطقة. وكان معظم هؤلاء يخدم في قطر، حيث قدرت في إحدى المرات نسبة الظفاريين الذين يخدمون في قوات قطر بما يزيد عن الربع. وكان لهذا التنظيم خيبة بين الجنود الظفاريين الذين يعملون في خدمة السلطان في ضفر. أما الجمعية الخيرية لطفارية فكانت تجمع التبرعات اللازمة لشراء الأسلحة تحت ستار بناء المساجد^(١٢). وكان هذه الجمعية مكتب في القاهرة يرأسه يوسف علوي، وعلى صلة وثيقة بالأجهزة المصرية. وطبقاً لبعض المصادر دفعت تلك الأجهزة الحركة للتخالف مع الجمعية كشرط مسبق لتقديم المساعدة^(١٣).

أخذت الحركة تسرب كوادرها المدربة إلى مسقط وصلالة عاصمة طفار. إلا أن أجهزة السلطان التي تعتمد قيادتها على عسكريين بريطانيين، مرتزقة ونظاميين، وجهت في نيسان وأيار ١٩٦٥، ضربة استباقية، واعتقلت ما يزيد على الستين مقاتلاً في مسقط وصلالة. ثم اعتزست سفينة حربية إيرانية في شهر أيار من هذا العام شحنة أسلحة في طريقها إلى طفار واستولت عليها^(١٤) وكانت هذه الشحنة في الحقيقة مرسلّة من قيادة الاقليم في الكويت، وتم صرف كل رصيد الحركة المالي البالغ يومئذ ٣٠٠٠ ديناراً من أجل شرائها ونقلها^(١٥).

سحبت الفصائل الثلاث كوادرها من المدن إلى الجبال وعقدت في الأول من حزيران ١٩٦٥، في وادي نخيز في المنطقة الحدية الوسطى من طفار المؤتمر التأسيسي لـ "جبهة تحرير طفار وانتق عن المؤتمر لجنة تنفيذية مؤلفة من ١٨ عضواً، كان بينها يوسف علوي أحد قادة الجمعية الخيرية الطفارية ومحمد أحمد العساني (حركي) وهو من سكان صلالة عاصمة طفار وسيمثل هذان الكادراون لاحقاً الجناحين المتصارعين في الجبهة.

تمت العملية الأولى لـ "الجبهة" في ٩ حزيران ١٩٦٥، واعتبر هذا اليوم تاريخاً لبدء الثورة في صغار. وكانت العملية عبارة عن كمين لدورية عسكرية في شمالي غرب طريق ترميت، وسقط في هذه العملية شهيد الجبهة الأول سعيد الرويع^(١٦).

حركة وطنية أم حركة انفصالية ؟

يُشير بيان إعلان الكفاح المسلح (٩ حزيران ١٩٦٥) في طفار، أسئلة عن الهوية الإيديولوجية السياسية لـ "جبهة تحرير طفار". إذ تميز هذا البيان بلعته القومية المشرقية الصرفة، التي تعيد إنتاج البلاغة القومية الإيديولوجية للخطاب الحركي المشرق بقدر ما تميزت الجبهة - بإفطتها الإقليمية" وفق تعابير الجبهة لاحقاً أو الجهوية بكلمة أدق. وبمضمونها الانفصالي الضمني.

يركز البيان على الهوية العربية لظفار، فيخاطب باسم الأمة العربية والوطن العربي الشعب العربي في ظفار العربية "بوصفه جزءاً من الوطن العربي الكبير". ويستصرخ فيه "الروح العربية الأصلية" لنصرة الثورة التي "تستمد قوتها من أهداف القومية العربية التي آمن بها جيش التحرير العربي في ظفار" كما يخاطب لبيان "الحماهير العربية المناهضة" بأن جبهة تحرير ظفار "تؤمس إيماناً واسعاً بوحدة الأمة العربية ووحدة نضال أبناء العروبة من المحيط إلى الخليج" وينتهي بشعار "عاشت ظفار حرة عربية عاشت الأمة العربية"^(١٧).

يعكس هذا البيان بوضوح لا لبس فيه اللغة النمطية لحركة القوميين العرب، أكثر مما يعكس لغة الجمعية الحيرية الظفارية أو منظمة الجنود الظفاريين إذ كانت إيديولوجية هذين الطرفين الآخرين، إيديولوجية جهوية ظفارية تصرب جذورها في تربة العصيانات الظفارية التقليدية ضد القبائل العُمانية وتروى في السلطنة رمزاً لتحكم القبائل العُمانية بالقبائل الظفارية. ومن هنا فإنهما قتلا السلطان بوصفها ظفاريين. قبل أي شيء آخر، ويتوقان إلى استقلال ظفار وانفصاها عن عُمان. من هنا فإنهما قبلًا تحديد الهوية العربية لظفار مقابل عدم رؤية الحركة الظفارية في إطار السلطنة ككل، وعدم اعتبارها كمرحلة أولى من نضال شامل لتحرير عُمان الداخل والساحل.

يرى هوليداي أن تشديد البيان على الهوية العربية لظفار قد أتى لموازنة المفهوم الانفصالي الضمني في اسم جبهة تحرير ظفار إذ كان من شأن هذا التشديد أن يؤكد مساواة الظفاريين بالعُمانيين الذين كانوا ينظرون إلى الظفاريين نظرة دونية، تغذيها الفروقات القبلية والمذهبية.

كانت ظفار من منظور جهوي محتففة على مستوى المحاور المذهبية والقبلية والاثنية وحتى اللعوية بشكل كبير عن عُمان، ولايربطها بالعُمانيين سوى أن سلطانهم يحكمها، ولايمير هذه الرابطة سوى رابطة العصيان والتمرد، فمنذ سبعينات القرن التاسع عشر فقط خضعت ظفار إلى سلطنة مسقط، إذ كان يفصل بينها وبين عُمان ٥٠٠ ميل من الصحراء. ويفسر ذلك أن جبهة تحرير ظفار قد اعتبرت سلالة البوسعيد عملاء محليين للاستعمار البريطاني في عُمان، وكان هذا الاعتبار صائباً، إلا أنها في تشخيصها للاضهاد في ظفار، ألقت القسط الأكبر من اللوم على سلاطين مسقط والقسط الأصغر منه على الإمبريالية البريطانية.

بهذا المعنى كان تركيز الجبهة على الهوية العربية لظفار نوعاً من تهرب مقصود أو تنصل من تحديداتها في إطار الهوية العُمانية. إذ لو حددت الجبهة الهوية العُمانية لثورتها لكان عليها أن ترى الحركة الظفارية كجزء من الحركة العامة في عمان الداخل والساحل (أي الخنيح

العربي). وقد استغل السطان ذلك وحرض القبائل العمالية على جبهة تحرير طعار مصوراً إياها في شكل تمرد قبلي ظفاري صد القبائل العمالية.

برّر فضيل حركة القوميين العرب المشارك في اجهة ما سماه بـ "الفاصة الإقليمية" لـ "الجهة" بأنه كان "نتيجة طبيعية لإرضاء النزعة الإقليمية لدى الشريكين الآخرين [الجمعية الخيرية ومظمة الجنود الظفاريين-الباحث] كتنكيت سيتبعه فيما بعد، وعندما تثبت جذور الكفاح المسلح، مسألة الخليج العربي وعمان".^(١٨) غير أن حركة القوميين العرب حين غيرت اسم جهة تحرير ظفار إلى اسم الجهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل (أيلول ١٩٦٨) تهرت من ذكر عمان، وكان الاسم الجديد يُعبّر رمزياً عن هروب نحو ساحة أوسع لاتساقت مع الدوافع الظفارية لثورة ٩ حزيران ١٩٦٥.^(١٩) في حين ستمر الانفصاليون الظفاريون يحمل اسم جهة تحرير ظفار، ثم وضع قادتهم أنفسهم لاحقاً في خدمة سلطان عمان.

إن الجذر الحقيقي للنزعة الظفارية في جهة تحرير ظفار هو جذر قبلي تقليدي، أعادت الجهة إنتاجه بلغة إيديولوجية مختلفة: لغة التحرر الوطني. وقد وقت القبائل الظفارية في البداية موقفاً سلبياً من الجهة، غير أنها سرعان ما أيدتها في ضوء مضمونها الانفصالي الظفاري. الموجه صد سعيد بن تيمور.

كان يهيمن على ظفار كل من قبيلتي الكثيري والقرى. كانت قبائل الكثيري والمهرة تسكن الساحل والمنحدرات الشمالية من الجبال وأطراف الصحراء وتعتمد أساساً على الزراعة الرعوية وجمع البخور. وتنحدر هذه القبائل من قبائل الكثيري والمهرة المنتشرة في منطقتي حضرموت والمهرة اليمنيتين، أما قبائل القرى فكانت تقطن المنطقة الجبلية الوسطى، وينتسب إليها جبل قرى، وتتميز بأنها الأكثر غنى والأكثر استقرارية بين قبائل ظفار. فكانت قبائل القرى تمتلك معظم الماشية وموارد المياه وأشجار لبخور^(٢٠). واعتمدت جهة تحرير ظفار في إطار هذا الانقسام العمودي في الهرم القبلي الظفاري على الدعم القبلي لـ "الكثيري" و"المهرة" ويفسر ذلك أن بعض قادة الجهة قد فكروا في أول السبعينيات بتشكيل دول ظفارية تضم ظفار ومنطقتي حضرموت والمهرة في جنوب اليمن، استناداً إلى المشترك القبلي.

لقد كان التكوين الاثنى والقبلي والثقافي واللغوي الظفاري معقداً ووجد هوليدي حين زار مواقع الجهة مقاتلين يتكلمون لغة شفوية خاصة ذات أصول حِميرية ولا يفهمون اللغة العربية. ويقود ذلك كله إلى ربط النزعة الجهوية الانفصالية في جهة تحرير ظفار بخصوصية الفصيماء القبلية والإثنية واللغوية الظفارية، كما تفسر هذه النزعة المتجذرة في القبائل الظفارية ضد عمان قيادة رجال القبائل للجهة^(٢١).

كان أبرز عملية للحجة منذ انطلاقها في ٩ حزيران ١٩٦٥، قيام خلية عسكرية سرية هـ مرروعة بين قوات السلطان في ظفار بمحاولة اغتيال السلطان سعيد بن تيمور في ٢٦ نيسان ١٩٦٦ في قلعة أرارات إبان حفل وداعي لأحد الضباط الباكستانيين المتقاعدين. وقد أدى ذلك إلى ملازمة السلطان لقصره في صلالة عاصمة ظفار، وتنكيله بالظفاريين، وطردهم من قواته، واستبداهم بمصائل عُمانية قبلية، صور لها السلطان الصراع بين الجبهة والسلطنة على أنه صراع ما بين القبائل الظفارية والقبائل العُمانية، وكان من شأن استخدام الفصائل العمانية في التنكيل بالظفاريين أن يعزز موقع رجال القبائل في قيادة الجبهة وأن يشح مضمونها الانفصالي محررة إضافية، إذ تم التنكيل هنا بالظفاريين بوصفهم ظفاريين.

ثالثاً - انشقاق الجبهة

من تحرير ظفار إلى تحرير الخليج.

تضافرت ثلاثة عوامل مترابطة في تطور جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج المحتل هي: انتصار الجبهة القومية في حروب اليمن في ٣٠ ت ١٩٦٧ وتحقيقها الاستقلال، والاتصال بالصين وصك طبعة ظفارية عن الماوية في فترة الثورة الثقافية الصينية، والتجديد اليساري لحركة القوميين العرب بعد نكسة حزيران ١٩٦٧.

١- انتصار الجبهة القومية في جنوب اليمن:

عانت جبهة تحرير ظفار من توقف المساعدة السعودية في نهاية عام ١٩٦٦ والمساعدة العسكرية المصرية إثر انسحاب الجيش المصري من اليمن بعيد نكسة حزيران. إذ قطعت قوات السلطان خطوط التموين على الطريق البرية التي تصل ظفار بالعربية السعودية كما أخذ البريطانيون يشنون هجماتهم انطلاقاً من جنوب اليمن، فحاصروا في إحدى المرات قرية صوفي الحدودية واعتقلوا ٢٢ ظفاريًا.

غير انتصار الجبهة القومية في ٣٠ ت ١٩٦٧ هذا الوضع جذرياً. إذ تدفقت الأسلحة إلى جبهة تحرير ظفار، وضمت خطوط تمويها من جهة الحدود اليمنية، وتم من الناحية الفعلية تطوير استراتيجية متبادلة ما بينها وبين الجبهة القومية، في مواجهة التهديدات العسكرية السعودية والعُمانية بعيد الاستقلال وتؤكد عدة معطيات أنه لولا هذه الاستراتيجية المتبادلة ما بين الجبهتين لكان ممكناً لسلطان مسقط أن يسيطر على مساحات واسعة من منطقتي حضرموت والمهرة^(٢٢).

غير أن هذه الاستراتيجية كانت مؤسسة على خصوصية العلاقة التنظيمية الوثيقة ما بين الجبهتين في إطار حركة القوميين العرب. وقد حاولت حكومة قحطان الشعبي أن تنتهج تجاه الحجة سياسة اسمية مستقلة اتقاء للمخاطر العُمانية السعودية وكبحاً لها، في حين أن التيار الراديكالي في الحجة الذي كان يهدف إلى بناء جمهورية ثورية من طرار جديد يتخطى شكل الجمهورية التقليدية، ضرب بهذه السياسة المتحفظة اسماً عرّض الحائط. ولاسيما أن هذا التيار كان منذ الأيام الأولى للاستقلال يُحكّم سيطرته على المحافظين الخامسة والسادسة في حُبوب اليمن أي حضرموت والمهرة. وفي هاتين المحافظتين حاول هذا التيار أن يُطبّق مفهومه للجمهورية الثورية بمسلسلة إجراءات اصطدمت بالحكومة المركزية. وعُرفت هذه الاجراءات بـ"التجربة الحضرية" وقد وصع التيار الراديكالي إذاعة حضرموت وجريدة الشرارة في خدمة جبهة تحرير ظفار مما أدى إلى إيقاف الحكومة لإصدار الجريدة^(٢٣).

أكمل وصول التيار الراديكالي في الحجة القومية إلى السلطة تحويل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية إلى قاعدة خلفية آمنة بشكل تام للجبهة الظفارية، فقدّمت عدن للجبهة كل أشكال الدعم المادي والعسكري والسياسي وعلى مختلف مستويات سياستها كحرب وكدولة في آن واحد^(٢٤). فاعترضت مع ليبيا على قبول عمان عضواً في الجامعة العربية في ٢٩ أيلول ١٩٧١، وكانت الدولة الوحيدة التي اعترضت على عضوية عُمان في الأمم المتحدة.

٢- الاتصال بالصين وبماوية الثورة الثقافية :

تمّ أول اتصال لجبهة تحرير ظفار بالصين الشعبية إثر نكسة حزيران ١٩٦٧. وأثمر الاتصال عن استقلال الصين في ٢٣ تموز ١٩٦٧ لوفد رسمي من الجبهة برئاسة أحد أبرز مؤسسيها وقادتها وهو محمد أحمد الفساني. وقدم الصينيون للجبهة مساعدة رمزية من وجهة نظرهم اشتملت على أسلحة حفيفة وكتب ماوية وماركسية و٣٥ ألف دولار لتغطية أحور الشحن عن طريق تانزايا^(٢٥). أما بالنسبة للظروف الفعلية التي كانت تمر بها الجبهة يومئذ، فإن هذه المساعدة كانت قيمة للغاية وتخطت حدود الرمزية.

شكّلت هذه المساعدة بداية التورط الصيني في حرب ظفار واستمر هذا التورط حتى عام ١٩٧٢ حين لجأت الصين إلى إقامة علاقات دبلوماسية واقتصادية مع دول منطقة الخليج بدلاً من دعم استراتيجية حرب الشعب. وخلال هذا التورط، وفي سياق التحذير اليساري لحركة القوميين العرب في مختلف فروعها، احتكت الحجة بالنموذج الصيني للماركسية وأنحت نوعاً من طبعة ظفارية خاصة له. والواقع أن النموذج الصيني خصوصاً ونماذج ماركسيات اليسار الجديد غير المسّقيت عموماً قد استقطبت التيارات اليسارية في حركة القوميين العرب

و ستهوتها إيديولوجياً وسياسياً غير أن الماوية كانت سائدة بشكل خاص في طفار^(٢٦). فعمت علاماتها السيمائية أو الرمزية من نوع صور ماو والكتاب الأحمر قواعد الجبهة. وحضر المؤتمر الثاني للجبهة (أيلول ١٩٦٨) الذي تقرر فيه تغيير اسم الجبهة من جبهة تحرير طفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل مندوب عن الحزب الشيوعي الصيني. وتم إثر المؤتمر مباشرة تدريب وفد عسكري وسياسي من الأعضاء الطفاريين في الجبهة في الصين. وعاد أعضاء هذه الدفعة ليشعروا مهمة معوضين أوامر شديدين سياسيين وإيديولوجيين في قواعد الجبهة ووحدها، وهو ما يفسر أن كتاب مختارات من ماوتسي تونغ كان الكتاب الرئيسي للعسكريين في المخيمات.

أخلصت الجبهة تبعاً لذلك للماوية، وعبرّت عن التزام ثابت بالخط السياسي الصيني على المستوى العالمي، حتى أنها رفضت في إحدى المرات المساعدة المقدمة من الاتحاد السوفييتي^(٢٧) إذ كان الاتحاد السوفييتي يومئذ بالسنة يحمل التيار اليساري في فروع الحركة في الخليج تحريضاً^(٢٨) واعتبرت الوثائق الداخية للجبهة أن أبرز ما يمثل هذه التحريفية في المجال العالمي هو اتحاد مواقف استسلامية متزدة من قوى الثورة المضادة العالمية والتمسك الخائن بسياسة التعايش لسلمي^(٢٩).

إن المقصود بالتحريفية هنا هو الاتحاد السوفييتي، ومن هنا لم يعترف يسار حركة القوميين العرب، ومن ضمنه التيار الذي يمثله الطفاريون بدور الاتحاد السوفييتي كقائد للكتلة الاشتراكية في العالم. وحين كانت الجبهة مضطرة في نشراتها التوجيهية لتحديد دول المعسكر الاشتراكي فإنها كانت تذكر الاتحاد السوفييتي في السطور الأخيرة وتلحق ذلك نقداً للتحريفية، مركزة على موقع الصين الشعبية وكوريا الشمالية وألبانيا وفيتنام في دول المعسكر الاشتراكي^(٣٠). غير أن الموقف من الاتحاد السوفييتي على العموم كان أقل حدة من الموقف الصيني.

كانت الفترة التي احتلّ بها يسار حركة القوميين العرب عموماً ويسار جبهة تحرير طمار خصوصاً بالماوية هي فترة الثورة الثقافية الصينية. في هذه الفترة أعطت الصين دعم حركات التحرر الوطني في العالم الثالث على قاعدة الكفاح المسلح أولوية على علاقاتها الدبلوماسية بدول هذا العالم، واستثنت في منطقة الخليج جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. ومن هنا استخدم قادة هذه الجمهورية في الصف الأول من السبعينات علاقاتهم بالصين لإعادة دعمها للطفاريين الذين تبنا استراتيجيات تحرير الخليج.

قدم لين بياو إبان الثورة الثقافية في سياق نظرية "العوالم الثلاثة" الصينية التي ستنتزع بطراً خلال ١٩٧١-١٩٧٥، ترسيمة بسيطة تقوم على أن أميركا الشمالية وأوروبا الغربية تمثل

"مدن العالم" بينما يُكوّن العالم الثالث "المناطق الريفية في العالم". وأن حركات التحرير بقيادة الأحزاب الرولنارية الملتزمة بالماركسية- اللينينية يمكنها أن تنجح فقط من خلال الريف الذي يُقدم "المناطق الواسعة التي يستطيع الثوار المناورة فيها بحرية".

وحدت الجبهة في هذه الترسمة صياغة إيديولوجية مُسبقة لاستراتيجية كفاحها المسلح الذي أطلق فعلياً من الداخل القلي والحلي والفلاحي صوب مراكز "العدو" في المدن. وكان يساريو التجربة الحضرية في جوب اليمن وتحديدًا تيار (مقبل) الذي يرتبط باسمه تخطيط حركة ١٤ أيار ١٩٦٨ إضافة إلى يساري الجبهة الظفارية يشتركون باعتناق هذه الترسمة.

ترجّحت اجبهة هذه الترسمة سيميائياً أو رمزياً من خلال انتشار أغنية "من الجبال إلى المدن، من ظفار إلى الخليج" في قواعدها. وطرحت في بيان لها في أيار ١٩٧٠ "إن حربنا الثورية المسية على أسس علمية ثابتة، والمنطلقة من الريف لضرب المدن وتطويقها تسير سيراً حثيثاً نحو النصر "مسترشدة نظرية الطبقة العاملة"^(٣١). وحاولت اجبهة أن تؤسس ذلك في وثائقها الإيديولوجية، فركرت على أن الامبريالية وحلفاءها من الحكام المحليين وسائر الرجعيين يركزون أكثر قوتهم ونشاطهم في المدن والمدن الرئيسية، لذلك وبالمنطق البسيط فإن على الثورة أن تركز على المناطق الريفية الأكثر تأخرًا وتعمل على تحويلها إلى قواعد انطلاق قوية وإلى مواقع ثورية كبرى في كافة المحلات من دون أن يعي ذلك أن "الثورة التي عليها أن تنطلق من الأرياف" تستغني عن دعم النصار في المدن". أما أسلوب تحقيق ذلك فهو "استخدام العنف في كل الأقاليم" إذ أن الحرب الشعبية الطويلة الأمد هي الطريقة التي نستطيع بها تحويل قوة العدو المؤقتة إلى ضعف وضعف المؤقت إلى قوة متعاضمة باستمرار^(٣٢).

كان العصر الذهبي لنفوذ الماوية في اليسار العربي غير المُسفّيت لاسيما منه الذي تعود أصوله إلى حركة لقوميين العرب هو ١٩٦٥-١٩٧٥، إذ أخذ هذا النفوذ يخفت بعد ذلك ويضمحل لصالح النموذج الماركسي السوفييتي، إثر تعيير الصين لأولوياتها من دعم حركات التحرر التي تنهج طريق حرب الشعب إلى المراهنة على العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية مع دول العالم الثالث، وتعزيز استقلالها عن الامبريالية، فتحالفت السياسة الصينية فعلياً مع لدول التي خاضت حركات التحرر والكفاح المسلح ضدها ولاسيما في منطقة الخليج. ففي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية لم يتم حسم اختيار النموذج الماركسي السوفييتي وتأسيس الحزب الاشتراكي اليمني على قاعدته إلا عام ١٩٧٨ حين تم السحق الدموي لجناح سالم ربيع علي في الحزب والدولة. ويُفسر ذلك انتشار ظاهرة "التسفيت" والاقتراب من نموذجها الماركسي، لدى

اليسار المنحدر بأصوله من حركة القوميين العرب، بشكل يمكن القول معه إن هذا اليسار عشية انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة كان مُسَفِّتاً بشكل عام.

رابعاً التحضير اليساري لمرحلة القوميين العرب

تعود جذور التحضير اليساري في حركة القوميين العرب إلى ما قبل نكسة حَرِيران. فقد أخذ التحضير في مرحلة ما قبل لنكسة صيغة ناصرية يسارية كان عنوانها "الاتحاد بالناصرية". وسرعان ما طوّحت نكسة حَرِيران بهذه الصيغة وقلبتها رأساً على عقب. وكان بداية ذلك هو التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب (أواخر تموز ١٩٦٧) والذي أعلن سقوط دور البورجوازية الصغيرة في قيادة حركة الثورة العربية^(٣٣) (سنتوقف لاحقاً بالمزيد من التفصيل عند مرحلة التحضير هذه).

آ - المؤتمر الإقليمي الأول لفروع الخليج والجزيرة العربية:

انعقد في سياق هذا التحضير اليساري، في ٣٠ ك ١ في بيروت، أول مؤتمر إقليمي من نوعه لفروع حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربي (السعودية، الكويت، البحرين، قطر، عُمان الداخل وعُمان الساحل). وشارك في المؤتمر مراقبون عن الجبهة القومية في جنوب اليمن (عبد الله الأشتر) ومندوب "حركي" من جبهة تحرير ظفار. ورغم أن مندوباً كويتياً يمثل قيادة الاقليم في الكويت حضر المؤتمر فإن انعقاده قد تم فعلياً من خلف ظهر قيادة الإقليم وتنسيق تام مع نايف حواتمة الذي سيلعب دوراً أساسياً في التحضير اليساري لفروع الحركة في اليمن بشطريه وفي الخليج العربي. وناقش المؤتمر على مدى ثلاثة أيام "مستقبل الحركة الثورية في الخليج". وتحدد هدف المؤتمر على المستوى التنظيمي من خلال المشاورات التي سبقتها بتشكيل قيادة مستقلة لإقليم الخليج والجزيرة العربية عن قيادة الكويت.

يُفسّر ذلك أن هجوم المؤتمر تركّز على ما تم وصفه بأوتوقراطية القيادة الكويتية وأسلوبها الأبوي، وعدم أهيتها بسبب "بورجوازيته" لقيادة منطقة ثورية، وإهمالها التنظيمي، وقصورها القيادي، وعلاقتها البيروقراطية بالفروع. ولما كان المؤتمر مؤتمر راديكاليين فإنه طالب بتبني الماركسية-اللينينية كإيديولوجيا للكفاح المسلح في الخليج والجزيرة، انطلاقاً من الثورة الناشئة في ظفار. ولم يوافق الدكتور خالد الوصفي رئيس مكتب الخليج العربي في قيادة الاقليم في الكويت ومندوب هذه القيادة إلى المؤتمر على تبني الماركسية-اللينينية، وطلب إعطاء فرصة كافية للتعرف عليها، أما بشأن حرب العصابات فإنه لم يعارضها واعتبرها استراتيجية ملائمة

لتحرير الخليج غير أنه عارض تطبيقها في الكويت بسبب انعدام أي من مقوماتها. كان الوسمي في الواقع مكملاً بنقل رسالة إلى المؤتمر، وغير مفوّض باتخاذ قرار باسم قيادة الإقليم، كما كان عني خلاف مع قيادة الإقليم ومع طريقة الطرح الراديكالية في المؤتمر في آن واحد، ومن هنا فإنه يفهم هذه الطروحات، غير أنه لم يكن بوسعها الموافقة على تطبيقها في الكويت^(٣٢). أما المؤتمر فرأى في موافقة المندوب الكويتي على مدأ الكفاح المسلح خارج الكويت، محاولة لإعفاء القيادة الكويتية من الالتزام بالإستراتيجية الجديدة المسلحة، فأدان ذلك. غير أن القيادة الكويتية سبق لها أن أثبتت التزامها بدعم هذه الإستراتيجية من خلال الثورة الظفارية ودعمها المالي للحبهة لقومية.

وقد فسر عبد الله النيباري عضو قيادة الإقليم يومئذ ذلك بأن الخلاف حول مدى استخدام العنف الثوري الذي نشأ في الحركة إثر ثورة ظفار كان وسيلة لتعميق الخلاف ما بين المروع وقيادة الإقليم، والإدعاء بأوتوقراطية القيادة وأوتيتها^(٣٣). لقد كانت القيادة الإقليمية في الكويت، مدركة لحقيقة انقلاب المروع على سلطتها، وقد حاولت أن تمتص بحبرتها التنظيمية والمحرية ذلك وأن تستوعبه، لكن من دون أن تقوم بأية خطوة جدية لإشاعة الحياة الديمقراطية داخل التنظيم وتفسر تلك الحقيقة، التي كانت دافعاً أساسياً من دوافع انعقاد المؤتمر، تحجيم المؤتمر لقيادة الكويت، وتحاشياً لحساسية الماركسية-اللينينية تبنى المؤتمر الاشتراكية العلمية والكفاح المسلح لتحرير المنطقة وإسقاط الأنظمة العنصرية، واعتبر الخليج والجزيرة من الناحية لتنظيمية إقليمياً واحداً، شكّل له مكتبين سياسيين:

١- مكتب سياسي للخليج يشكّل لقيادة الفعلية الداخلية للخليج ويتكوّن من مندوب واحد عن كل من البحرين-قطر-الكويت بالإضافة إلى ثلاثة مندوبين عن عمان (على أساس وحدة التنظيم في عمان كلها الساحل والداخل وطفار).

٢- مكتب سياسي يكون القيادة الفعلية لجميع مناطق العمل داخل السعودية وأقر المؤتمر تشكيل لجنة مركزية مشتركة من المكتبين، مؤلفة من ١٢ عضواً بالمناصفة كانت ثورة ظفار في تفكير المؤتمر هي قاعدة انطلاق الكفاح المسلح في الخليج والجزيرة العربية. ومن هنا كان عني الفصل الحركي في قيادة هذه الجبهة أن يغيا يافضتها الإقليمية الجمهورية، ويُعيد تأسيسها بشكل جديد إذ كان هذا الفصل فرعاً ليسار حركة القوميين العرب في مؤتمر دبي. وهو ما تم في مؤتمر حميرين الشهير (أيلول ١٩٦٨).

أما على صعيد الموقف من قيادة الإقليم فقرر المؤتمر "إدانة اتجربة التنظيمية لسابقة والقيادات البورجوازية المهترئة التي مارست الوصايات على مُجمل العمل شورى في المنطقة، والعقلية الثورية التي قادت عمل الحركة في هذه الساحة".^(٣٧)

ب- مؤتمر حميرين وتحويل جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل.

انعقد هذا المؤتمر في السياق الذي تواترت فيه المؤتمرات اليسارية لصروع حركة القوميين العرب. ولاسيما منها المؤتمر الرابع للجبهة القومية (آذار ١٩٦٨) في جنوب اليمن ومؤتمر دبي الاستثنائي (٢٣ تموز ١٩٦٨) (ستوقف عنه لاحقاً بمزيد من التفصيل). واستغرقت أعمال هذا المؤتمر عشرين يوماً (من ١-٢٠ ١٩٦٨) في وادي حميرين في المنطقة الوسطى في ظفار وحضره ٦٥ مندوباً يمثلون جبهة تحرير ظفار، ومرافق عن الحرب الشيوعي الصيني، وم ينتخب نتائج الانشقاق في هذا المؤتمر من القيادة القديمة لجبهة تحرير ظفار المؤلفة من ثمانية عشر عضواً سوى ثلاثة قادة، على رأسهم محمد أحمد الغساني وهو ظفاري من سكان صلالة عاصمة ظفار. في حين انشق عنه الانفصاليون الظفاريون بقيادة يوسف بن علوي (الجمعية الخيرية الطفارية) ومسلم بن نفيل أحد شيوخ القبائل في وادي "نخيز"^(٣٨). وكان أهم قرار اتخذه المؤتمر كتمبير رمزي أو سيميائي عن إعادة بناء الجبهة على أسس راديكالية جديدة، هو تغيير اسم "جبهة تحرير ظفار" ذي الصموم القبلي الانفصالي إلى اسم الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. أما الانفصاليون فإنهم احتفظوا بالعمل تحت اسم "جبهة تحرير ظفار" ثم انضموا لاحقاً رغم انفصالياتهم إلى سلطان مسقط. غير أن عبد الرحمن نعيمى ينهنا إلى أن الحساسنة الظفارية في مؤتمر حميرين تجاه مسألة الارتباط بعمان ظلت قائمة بشكل ضمني، ويقدر النعيمى بأن إطلاق اسم "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" كان مدفوعاً بتحاشي ذكر اسم عماد وهروباً إلى ساحة أوسع^(٣٩).

اعتبر مؤتمر حميرين نفسه ورثاً شرعياً لـ "جبهة تحرير ظفار" ولرصاصتها الأولى في ٩ حزيران ١٩٦٠، إلا أنه وجه نقداً حاداً للجبهة ووصفها بأنها "عاشت في مناحات وأجواء غير صحية. و"مریضة" شكلت مجموعها عوامل الانغلاق والجمود" في إشارة إلى اليافطة الانفصالية للجبهة. واعتبر المؤتمر أن مهمته هي "انتشال الجبهة من عوامل الجمود والانغلاق"^(٤٠). وتم لاحقاً نقد "جبهة تحرير ظفار" من جديد واعتبار أنها استمرت منذ انطلاقتها حتى مؤتمر حميرين "ضمن ممارسات عفوية وخاطئة وقيادة غير مؤهلة لقيادة نضال مسلح"^(٤١) وأن الجبهة تميزت بـ "انعدام الوضوح والرؤيا الثوريين" و "عاشت أسيرة الواقع المغلق مغلفة عن نفسها"^(٤٢).

انتخب المؤتمر على المستوى التنظيمي قيادة جديدة، وأقر على الصعيد الاستراتيجي "الالتزام بالعنف الثوري المنظم" و"تبني استراتيجية ثوري ذات أبعاد شمولية على مستوى الخليج العربي المختل.. بربط نضال ظفار بنضال الجماهير في الخليج" وتبنى على الصعيد الإيديولوجي "الاشتراكية العلمية" وأعلن إطلاق "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المختل"^(٤٢). وبذلك تخلصت الجبهة من الجناح القلبي والانفصالي في قيادتها، وانتقلت إلى مرحلة نوعية جديدة، سيطرت فيها على ظفار.

ج- سيطرة الجبهة على ظفار:

تحولت "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المختل" إلى نوع من جبهة "ماوية" إيديولوجياً، حددت ساحتها بمحمل الخليج العربي، وهو ما عبرت عنه رمزياً بصيغة "من ظفار إلى الخليج". وكان هذا التحول محكوماً طرداً بتحالفها التام مع الصين التي أملت أن تحد في ثورة ظفار منفذاً لاستراتيجيتها في الخليج العربي. والواقع أن الصين قامت بعد تبنيها التام للجبهة، بالتدريب السياسي والعسكري لكوادرها، وبعدها بالأسلحة، بما فيها الأسلحة المضادة للطائرات، وكانت هذه الأسلحة "استراتيجية" بالنسبة للجبهة الشعبية، إذا ما أحدا بعين الاعتبار مراهنه السلطان على فعالية قوات الجو.

فسمت الجبهة الشعبية ظفار على غرار تقسيم الجبهة القومية للجنوب إلى مناطق جغرافية، وكانت هذه المناطق في ظفار هي المناطق الشرقية والغربية والوسطى. ويحمل التقسيم من الناحية الإيديولوجية رفضاً للتقسيم القبلي. ولأول مرة تتعرض القاعدة الجوية البريطانية في صلالة إلى هجمات متلاحقة.

وشهدت أعوام ١٩٦٨، ١٩٧٠ تكثيفاً كمياً ونوعياً لعمليات الجبهة، سقطت فيها ظفار برمتها في أيدي الجبهة، باستثناء العاصمة صلالة. وكانت صلالة هنا بالنسبة لريفها تشبه ما كانته عدن بالنسبة لريفها. غير أن قاعدتها الحصينة كانت هنا معرضة للهجمات، وللضحايا أحياناً. وفي الأماكن المحررة أقامت الجبهة الشعبية نوعاً من إدارة جمهورية عسكرية، إذ عأت القادريين على حمل السلاح إما في جيش التحرير الشعبي أو في الميليشيا، ووجدت في المحافظتين الخامسة والسادسة من جنوب اليمن قاعدة مأمونة لمشافيها ومدارسها ومنشأتها الخدمية.

خامساً - ٢٣ تموز ١٩٧٠: انقلاب أم ثورة من فوق؟

أصبح سعيد بن تيمور العائق الوحيد أمام التغيير. ولم يعد صالحاً للبقاء في السلطة، فلقد قاوم بعناد كل الضغوط الانكليزية والعائلية، فانشق شقيقه طارق بن تيمور وتبنى "مملكة

عُمان الدستورية"، ومثل الجناح الإصلاحي في العائلة السلطانية. وفي عام ١٩٧٠ تقرر مصير السلطان وأصبح الجميع بانتظار دقائق ساعته الأخيرة.

١- الجبهة الشعبية واحتمالات إسقاط السلطان من فوق:

اتصل طارق بن تيمور صاحب مشروع "مملكة عمان الدستورية" في كانون الثاني ١٩٧٠ بمكتب الجبهة الشعبية في القاهرة، وطلب تأييد الجبهة لانقلاب يتم من الأعلى، غير أن الجبهة رفضت أي تعاطٍ سياسي مع طارق وشجبت أي تأييد له. ولم يكن هناك معنى هذا الرقص سوى التزمت العقائدي، إذ لم تنشأ في ذلك الوقت أية بؤرة مسلحة في عُمان الداخل، كما كانت ظفار معقل الجبهة الشعبية تبعد عن عُمان خمسمائة ميلاً صحراوياً، وكان طارق بن تيمور معروفاً بميوله المضادة للإنكليز، وهو ما قد يمسّر دعم الأمريكيان له، ودعم تحار الساحل الوطنيين له. فكانت هاوية الجبهة الشعبية هنا أكثر تزمناً بكثير من هاوية الصينيين فمفهوم الصينيين للثورة الوطنية الديمقراطية لم يستبعد أبداً التحالف مع السلاطين والشيوخ الوطنيين في منطقة الخليج، بل كان ينصح بذلك دوماً^(٤٥). ولم يكن طارق بن تيمور مرغوباً من البريطانيين، فتوجهوا نحو ابن السلطان أي قابوس بن سعيد الذي سجنه والده فور إنبائه لدروسه في لندن في قصر الحريم في صلالة عاصمة ظفار. وكانت أم قابوس ظفارية فتعاطفت الشرائع العليا للإدارة السلطانية في ظفار مع قابوس وكان أبرز هؤلاء الشيخ طريق الغفاري ابن حاكم ظفار، الذي اقتحم القصر يوم ٢٣ تموز ١٩٧٠ وأزاح سعيد بن تيمور لصالح ابنه قابوس.

كانت الجبهة الشعبية على معرفة تامة بأن مصير سعيد بن تيمور قد تقرر وأن ساعته قد حانت، غير أنها لم تستثمر ذلك سياسياً. وفي هذا السياق سارعت "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي" وهي الاسم الراديكالي الجديد لفرع حركة القوميين العرب في عُمان والخليج الذي صفى علاقته بحركة القوميين العرب، إلى إعلان اندلاع الكفاح المسلح في ١٢ حزيران ١٩٧٠ في عُمان الداخلية نفسها، وأصدرت بياناً تحليلياً مطولاً تعلن فيه انبثاق "الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي" من أربعة قوى عُمانية هي:

١- الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي.

٢- الطلائع الثورية لطلبة عُمان والخليج العربي.

٣- منظمة الخنود الوطنيين في عُمان.

٤- تشكيلات القبائل في عُمان^(٤٦).

غير أن هذا التعداد يحدع كثيراً، فقد كانت "الاطلاع" تنظيماً طلابياً محزبياً في بيروت وبغداد ليس له أي نشاط في عُمان، كما أن "مطمة الجنود" لم يسبق لها أبداً أن كانت موجودة. أما تشكيلات القبائل فكلمة عامة لم تُشير إلى مدلول تنظيمي محدد. وبذلك تم تكرر الجبهة الوطنية الديمقراطية من الناحية الفعلية سوى الفرع اليساري الخليجي السابق لحركة القوميين العرب^(٤٧). وقد دفع اندلاع الكفاح المسلح في عُمان وقمع السلطان له على الفور، إلى التعجيل بالتحصن من السلطان إذ يرتبط هذا التغيير باستراتيجية الأمن البريطانية الجديدة التي أعلنت عن انسحاب بريطانيا من لمطقة عام ١٩٧١ وانتهاء وضعية إمارات المنطقة "كدول محمية"، ومن الناحية الشككية لم تعترف بريطانيا قط بأن عُمان محمية بل كانت تلج باستمرار على أنها دولة مستقلة ذات سيادة. غير أنها كانت تريد ترتيب أوضاع السلطة في المنطقة بشكل مناسب قبل انسحابها، فَرَعَت اتحاداً لإمارات ساحل عُمان عام ١٩٦٨ شجبه فرع الخليج حركة القوميين العرب للتو ووصفه بالاتحاد المزيف، وكان هذا الاتحاد يذكر "الحركة" باتحاد إمارات جنوب اليمن عام ١٩٥٩.

أيدت الجبهة الشعبية وهي الوريثة الراديكالية لجبهة تحرير طوفار رصاصاً "الحركة الثورية الشعبية" في ١٢ حزيران ١٩٧٠ واعتبرتها "امتداداً لثورة التاسع من يونيو الحادثة"^(٤٨) "ي لثورة طوفار، ودعت إلى اللقاء لسريع بين الخمينين لتحقيق الوحدة والاتحاد بينهما" إلا أنه قبل أن يتم هذا اللقاء كان مخطط إقصاء السلطان قد اكتمل. فمُنذ نيسان ١٩٧٠ كانت الجبهة شعبية تتربّع تعبيراً أكيداً في القمة، فكتبت "الطليلة" في ضوء معلومات الجبهة في نيسان ١٩٧٠: "أن عُمان الداخل قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من طخنة انقلابية مرتبة جيداً، للإطاحة بالسلطان المحروق شعبياً.. والمستهلك استعمارياً"^(٤٩). وأعادت "الطليلة" في أوائل أيار ١٩٧٠ بناءً على معلومات "مصدرها الموثوق" الذي هو الجبهة الشعبية، وصف السيناريو القادم، وكان وصفها واقعياً مائة بالمائة. فتوقعت أن يتم انقلاب القصر خلال أيار وربما قبل متصعه، وأن يتم تنصيب قابوس بن سعيد سلطاناً بديلاً عن أبيه أو احتمال تنصيب طارق بن تيمور. ورصدت تحركات الانفصاليين الطوفاريين من القادة السابقين لجبهة تحرير طوفار، مثل يوسف س عنوي ومسلم بن نقل، الذين طرحوا إقامة دولة ظفارية تشمل حضرموت والمهرة الواقعيين في إحصاء الحدود السيادية الدولية لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية^(٥٠).

تم انقلاب القصر في ٢٣ تموز ١٩٧٠، ورُحِّل سعيد بن تيمور وأصبح ابنه قابوس سلطاناً، كما أصبح شقيقه طارق بن تيمور رئيساً للحكومة وثويني بن شهاب مستشاراً للسلطان الجديد. شجحت الجبهة الشعبية في بيان لها في ٢٩ تموز التغيير ووصفته بـ "مؤامرة إجرامية"^(٥١) أما "الجبهة الوطنية الديمقراطية" فرأت في ذلك مجرد "مسرحية تقليدية تكرر مسرحيات

بريطانية سابقة"^(٢٧). غير أن هذا الموقف أحدث صراعاً داخلياً مسلحاً داخل الجبهة الشعبية تمثل بحركة ١٢ أيلول ١٩٧٠.

٢- حركة ١٢ أيلول ١٩٧٠:

كان مجرد ترحيل سعيد بن تيمور ثورة من فوق، دمرت فيه في لحظة واحدة كل قيود السلطان السائد، ولأول مرة بات العُماني يشعر أن لبس الضاربة ليس جدياً، ووضع قسم من عائدات النفط في خدمة التنمية وأُغري الظفاربيون الملتحقون بالجبهة الشعبية بالتواطؤ في السهل والحصول على بيت ومررعة وقرص.

يتم عادة في أديبات الجبهة وصف حركة ١٢ أيلول بـ"مؤامرة اقسامية رجعية قامت بها قوى الثورة المضادة في المنطقة الشرقية"^(٢٨). غير أن ما حدث كان صراعاً داخلياً حول الموقف من الوضع الجديد وليس "مؤامرة"، إذ تبسّى قادة القطاع الشرقي التعاطي مع السلطان الجديد، فاتهمتهم القيادة بأنهم جواسيس ومعادون للثورة وكان يعني احتمال تعرضهم لخطر التصفية. فاعتقلوا الكوادر المحسوبة على القيادة من جيش التحرير الشعبي والمليشيا، وشنوا حملة ضد الإيديولوجية "الشيوعية" للجبهة. كان هؤلاء القادة وفق المعلومات الداخلية المستقاة، قد تحفظوا على ماركسية الجبهة واستهدفوا بإحرااتهم كوادر "الحركة الثورية الشعبية" المسيطرة على الجبهة.

استغل السلطان ذلك ودخلت أحهرته على الخط، محاولة إطالة عمر الأزمة وتفجير الجبهة من داخلها. غير أن قيادة الجبهة تحركت وحاصرت القطاع الشرقي، وأعدمت عدداً من القادة دون محاكمة، فاضطر "المتوردون" إلى الالتحاق بقوات السلطان، ومن ثم تورط قادتهم بشكل تام مع السلطان ضد الجبهة، وتولى القائد السابق للقطاع الشرقي قيادة قوات السلطان في مرباط، مما دفع الجبهة إلى محاولة النيل منه بهجوم كبير في ١٩ تموز ١٩٧٢، لم يكلل بالنجاح، وكان آخر هجوم كبير يقوم به وحدات جيش التحرير في القطاع الشرقي"^(٢٩).

كانت تصفية الحساب مع القائد السابق للقطاع الشرقي والقوات المنشقة عن الجبهة التي وضعت نفسها في خدمة السلطان، من أبرز أهداف هجوم ١٩ تموز. إذ رغم أن الجبهة كانت في عام ١٩٧٢ أقوى من قوات السلطان فإنها أخذت تخسر تدريجياً بعض قوتها البشرية، ومن هنا أصدرت في ١٥ ت ١٩٧١ عفواً عاماً عما ستمهم بـ"المضلل" و"المغرر بهم"^(٣٠). غير أن بومة مينيرفا إلهة الحكمة استيقظت متأخرة، إذ كان الاستقرار الذي منحه السلطان لمن وصفتهم الجبهة بـ"المتساقطين" أكثر إغراءً من جمهورية المحاربين الثورية المعسكرة.

سادساً - اندماج الجبهتين:

تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي.

عوامل الاندماج :

يعود مبدأ "اللقاء" ما بين الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل (جهة تحرير ظفار سابقاً) و الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي (الحركة الثورية الشعبية أو الفرع اليساري حركة القوميين العرب السابقة في عُمان والخليج العربي) إلى أيدون ١٩٧٠ بمناسبة اندلاع "الكفاح المسلح" في عُمان الداخل. وكان انبثاق "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان الخليج العربي" عن اندماج الجبهتين في أوائل كانون الأول ١٩٧١ تجسداً لشعار "الجبهة المتحدة العريضة" الذي رفعته "الحركة الثورية الشعبية". وقد قاد فرع الحركة النافذ في قيادة الجبهة الشعبية هذه العملية.

في إطار هذا المبدأ، لعبت ثلاثة عوامل أساسية في تعجيل الاندماج ما بين الجبهتين، وتجاوز التناقضات التأبوية ما بينهما. ويمكن تحديد هذه العوامل بـ:

١- حمة الاعتقالات الواسعة التي شملت البحرين والكويت ودبي ورأس الخيمة ومسقط إضافة إلى السعودية. وتمت هذه الحملة في السلطنة والإمارات في أيلول ١٩٧١ بشكل متزامن. وتم تقدير عدد الذين اعتقلوا في البحرين من العسكريين فقط بـ ٦٠ حديداً وضابط صف. وكان من أبرز المعتقلين في عُمان الكويتي أحمد الربيعي، العقل المنظم لحركة ١٩٦٩ اليسارية المسلحة في الكويت^(٥٦).

٢- انضمام أعداد مهمة من جيش التحرير والمليشيا الشعبية إلى قوات السلطان إثر حركة ١٢ أيلول ١٩٧٠ واستجابة مجموعات قبلية عديدة موالية للجبهة لنداءات السلطان بترك مناطق الجبهة. من هنا بادرت قوات السلطان التي تم تعزيزها بأول هجوم كبير لها ضد مواقع الجبهة الشعبية في أول أكتوبر ١٩٧١. واستخدمت في الهجوم القوات البرية والجوية والطائرات العمودية ومجموعات من الكوماندوس الانكليزي. وتتفق المصادر الأكاديمية المستقلة مع ما جاء في بيانات الجبهة عن فشل حملة أكتوبر وتكبد قوات السلطان خسائر فادحة، حيث أدى وقوع ضحايا من الضباط الانكليزي إلى إثارة جدل حاد في بريطانيا عن تورطها في حرب سرية في ظفار، ووضع ذلك الحكومة البريطانية في موقف دبلوماسي حرج^(٥٧).

٣- حصول دول المنطقة على الاستقلال. والاعتراف الرسمي بها كدول مستقلة ذات سيادة. ففي ٢٩ أيلول ١٩٧١ قبلت عُمان في عضوية الجامعة العربية وفي ١٧ تمّنت في عضوية الأمم المتحدة، ولم يعترض على عضويتها في المنظمة الدولية سوى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية. كما تم في ٢١ كانون الأول ١٩٧١ استكمال المشروع الاتحادي في ساحل عُمان وإعلان قيام دولة الإمارات العربية المتحدة كدولة مستقلة ذات سيادة، وكدست "استقلال" قطر والبحرين. ومن هنا لم يعد الخليج العربي من الناحية الحقوقية "محتلاً". لقد حاز على استقلاله السياسي.

اندماج الجبهتين والبرنامج السياسي:

سرّعت هذه العوامل الاندماج ما بين الجبهتين. وانعقد المؤتمر التوحيدي ما بينهما في أوائل كانون الأول ١٩٧١ على خط هوشي منه في منطقة إهيش انحررة في ظفار. ومن الملاحظ أن الدمج لم يشمل لاحتزب العمل العربي في عُمان ولا جبهة التحرير الوطني البحرانية (الحرب الشيوعي). إذ لم ترّ جبهة التحرير الوطني إمكانية خلق جبهة متحدة على صعيد الخليج برمته، في حين أن حرب العمل العربي في عُمان، كان يركز على أولوية تشكيل جبهة عُمانية مقاتلة، تسج علاقات كعاحية وليس اندماجية مع التنظيمات الوطنية في البحرين والكويت. ورأى الحرب في اجهة صرّفاً للإطار عن عُمان، وإلحاقاً لإمارات ساحل عُمان بقية الإمارات. من هنا تأخر التحالف ما بين الجبهة الجديدة وحرب العمل العربي حوالي العام، حيث تم في أواخر ١٩٧٢ تشكيل لجنة مركبة مشتركة بينهما تعمل "الإقامة الجبهة الوطنية المتحدة العربية"^(٢٨). وكانت هذه اللجنة مشتركة بالاسم فقط.

وصف المؤتمر استقلال دول المنطقة بـ "استقلالات مزيفة" واعتبر "دولة الإمارات العربية المتحدة في الجزء الشمالي من عُمان" "كياناً رائفاً". وشخص نشوء فراغ ناتج عن انسحاب بريطانيا العسكري "من بعض الأقاليم" أخذت تمسوه الولايات المتحدة الأميركية والسعودية وإيران التي كانت قد احتلت في ٣٠ تمّنت ١٩٧١، أي قبل يوم واحد من نهاية الحماية البريطانية الرسمية، جزر طمب الكبرى وطمب الصغرى وأبو موسى.

حدد المؤتمر الطبيعة التاريخية للثورة في المنطقة بالثورة الوطنية (الإطاحة بالامبريالية) الديمقراطية (الإطاحة بحلفاء الامبريالية من أنظمة حكم عشائرية وإقطاع وكونبرادور)، وطرح القضاء على التجزئة وتحقيق وحدة المنطقة السياسية كمهمة أساسية من مهام الثورة الوطنية الديمقراطية. وركز المؤتمر على "العنف الثوري" كشكل استراتيجي وأساسي للعمل في كل

الأقاليم، وحدد نظريته في ضوء امتصاصه لنزسيمة الماوية بأنه يصق "من المناطق الريفية والمناطق الريفية الأكثر تأخرًا" باتجاه "تطويق المدن" واقتحامها.

دعا المؤتمر إلى تشكيل "الجبهة المتحدة العريضة" وتشمل هذه الجبهة كافة الطبقات والقوى بعض الطر عن انتماءاتها الطبقية باستثناء الإقطاع والكومرادرور والأسر العشائرية الحاكمة. وتصور هذه الجبهة مستقلاً في إطار جبهة واحدة عريضة تضم الجبهة القومية في اليمن الديمقراطي.

إذا ماتفحصنا هذا البرنامج، فإنه ينسجم كثيراً مع التصور الذي وضعه القادة الصينيون الماويون في فترة الثورة الثقافية لطبيعة الثورة الوصية الديمقراطية في منطقة الخليج ولمهامها وتحالفاتها. وكانت الجبهتان: الشعبية والوطنية الديمقراطية، اثنتان ادبجتا في الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، متقاربتين إيديولوجياً. غير أنه في حين كانت الجبهة الشعبية مابوية فإن المواقف المابوية للجبهة الوطنية الديمقراطية لم تكن بمحدة مابوية الشعبية، فكانت الرؤى الإيديولوجية لهذه الأخيرة أكثر رحابة وتشمل حتى التروتسكية. إلا أن الجبهتين اشتركتا برفض "التحريفية السوفيتية" وإدانة سياستها في التعايش السلمي.

كانت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي من ناحية التوصيف "توحيداً" ما بين "تنظيمين صليبيين" أكثر منها "جبهة". إذ كانت "الجبهة العريضة المتحدة" تفترض التحالف مع لتجار الوطيسير في ساحل عُمان. وقد أثار الطرح جدلاً حاداً داخل المكتب السياسي لحركة الثورية الشعبية، التي كانت تضم تيارات يسارية متطرفة مغامرة^(٦١). وتم لاحقاً تحميل "انتشار الأفكار والممارسات المتطرفة في المرحلة الأولى" مسؤولية "إرباكات عديدة مع التحالفات التي نسجتها "الحركة" في الساحل أو عُمان الداخل أو ظفار. فقد فهمت التحالفات على أنها إلحاق الأطراف الأخرى والشخصيات الأخرى ببرامجها وأطروحاتها، وعكست ذلك في مواقفها السياسية من الأطراف والشخصيات الوطنية: الإمامة، تجار الساحل، القوى الوطنية في الكويت... الخ^(٦٢). وقد وصف لنا عبد الرحمن عيمي أحد أبرز قادة الجبهة بوعية انتشار الطفولة اليسارية في ساحل عُمان، بأنه تم إيفاد أحد العناصر للعمل في منطقة فلاحية، فبدأ يقرأ على الفلاحين كتاب يعلم عن تحول القرود إلى انسان، مما أدى إلى محاولة قتله^(٦٣).

لقد كانت الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي مبالغة في تطرفها اليساري، ولم تُجد لها الصالح الصينية الدقيقة، التي أوصت الرفاق في اليمن والخليج بضرورة احترام الجماهير المسلمة وسحب سلاح الاتهام بـ "الكفر" و"الإلحاد" من يد القوى الرجعية، وأن المهم ليس الكلام الثوري اللعطي بل الممارسة. بل حذر الصينيون من خطورة لمواقف الطفولة اليسارية وأوصوا بعزلها

وفضحها وتحدد هذه المواقف الطفولية وفق رؤية الصينيين في التأكيد والإصرار على ساء لاشتركية مما يقود إلى طريق مسدود وخطر في حين أن المهام هي مهام الثورة الوطنية الديمقراطية، وقبول التحالف مع البورجوازية الوطنية والمثقفين والضباط والأمراء والشيوخ الطيبين من الناحية السياسية^(١٣).

كانت المواقف الماوية للجهة ضيقة ومتزمنة للغاية بالمقارنة مع رؤى الصينيين. فلم تستطع الجهة أن تفهم أهمية التعاطي السياسي بل والتحالف مع الشيوخ المعادين للإنكليز من أمثال طارق بن تيمور أو إمامة عُمان، بل جرى على الدوام وصف إمامة عُمان بأنها "إمامة مجرمة". ومن هنا كان طرح الجهة العريضة المتحدة رغم كل هذه العوائق الإيديولوجية الضيقة الأفق شيئاً متقدماً للغاية، بالمقاييس إلى ممارسات الجهة الشعبية والجهة الوطنية الديمقراطية السابقتين. غير أن العبرة هنا بالممارسات، وقد كانت الممارسات الجبهوية فعلياً إدماجية وإلحاقية ووصائية أكثر منها تحالفية.

سابعاً - تشكيل "الجبهة الشعبية لتحرير عُمان"

الانكفاء من الطليع إلى عُمان

كما نفهم انكفاء الجهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي من الإطار الخليجي إلى الإطار القطري العُماني، علينا أن نعرض السياق الذي تم فيه ذلك وحتى حَزيران ١٩٧٢ كانت قوات اجهة مائزات أقوى من قوات السلطان، وتسيطر على ما يقارب من ٩٠٪ من الأرياف والمدن باستثناء صلالة. وفشلت كل محاولات قوات السلطان لإقامة نقاص تمرکز عسكرية ثابتة ومستقرة وأمنة. غير أنه مع تعزيز السلطان لقواته، وكسبه لمزيد من المنشقين عن الجهة، أخذ الموقف العسكري يتغير، وكان آخر هجوم عسكري كبير شنه حوالي ٢٥٠ مقاتلاً من جيش التحرير الشعبي ضد البلدة الساحلية الشرقية مرباط قد تم في ١٩ تموز ١٩٧٢. وادعت الجهة أنها سيطرت لمدة ١٨ ساعة على المدينة، ودمرت قلعة حاكمها وبيت العملاء وقتلت ١٢٥ جندياً وضابطاً وغنمت مدفعية كتب عليها المملكة الأردنية الهاشمية^(١٤).

كان الهجوم على مرباط يهدف إلى النيل من قائدها. إذ كان هذا القائد هو نفسه القائد العسكري للجهة في القطاع الشرقي الذي قام بحركة ١٢ أيلول ١٩٧٠ ثم التحق بقوات السلطان. ووفق دراسة أكاديمية مستقلة، فإن نتائج هذا الهجوم كانت وحيمة بالنسبة للجهة الشعبية، إذ خلفت ٢٩ قتيلاً و١٢ أسيراً في حين سحبت وفق تقدير متحفظ حوالي ٦٠ قتيلاً. وكان الأسوأ من ذلك هو ماحدث بعد هذه المعركة، إذ حدث نزاع داخلي في الجهة قتل فيه

٢٥ مقاتلاً، ونتج عنه فرار مجموعات واسعة من رجال القبائل وانضمامهم إلى قوات السلطان، وبدأت سلطة السلطان تتحسن في القطاع الشرقي تدريجياً^(٦٥). أما الجبهة فحاولت أن تعيد تنظيم إدارتها للمناطق "المحررة" فشككت "المجالس الشعبية" وأشركت الأهالي فيها بدءاً من منتصف آب ١٩٧٢^(٦٦). وأحدثت الجبهة تتحدث أكثر فأكثر عن المتساقطين والمتردين، وكان ذلك يعني هروب أعداد معينة من نطاق سلطتها أو عضوية وحداتها إلى السلطان. وساعدت المعلومات التي حملها المشقون على شن أجهزة السلطان الحملة اعتقالات كبيرة في نهاية ١٩٧٢، وشملت الاعتقالات أحد أفراد العائلة الحاكمة حيث اتهم بعضوية الجبهة، وحددت الجبهة عدد المعتقلين في عُمان بـ ١٣٠ معتقلاً وفي ساحل عُمان بما يزيد عن ٨٠ معتقلاً^(٦٧). وفي ضوء ما أفادنا به عبد الرحمن نعيمة عن معاناة الجبهة المزمنة من اختراقات الأجهزة الأمنية لها واختراقها حتى لأعضاء في القيادة، فإننا نستطيع أن نفهم تزامن الاعتقالات في عُمان الساحل، و عُمان الداخل، وحجمها الواسع، بشكل كانت فيه ضربة منهجية أكثر منها اعتقالاً فردياً.

تم إلى جانب هذه الضربات تعزيز قوات السلطان بوحدات مظلية إيرانية وأردنية. وجرى في البداية تكتنه شديد حول نشاط الوحدات الإيرانية، نظراً لما يشهده ذلك من استفزاز في المنطقة، وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٧٣ قامت الوحدات المظلية الإيرانية والقوات السلطانية بأخطار هجوم، استهدف المنطقة الوسطى في ظفار. وتم تحديد أهداف المرحلي لفتح الخط الأحمر لذي يربط صلالة بسمريت والشمال وبقية المراكز العسكرية المتواجدة على الحدود السعودية، وحرمان الجبهة من خطط إمدادها الوحيد وحرمانها من كل القطاع الشرقي. واختيرت المنطقة الوسطى بسبب إشرافها على المدن الأساسية في ظفار وبالتحديد صلالة^(٦٨) وخلال أسبوع من المعارك، تم تخطيط سيطرة الجبهة وإرغامها على الإنسحاب إلى حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

أبررت السلطنة الحرب ضد الجبهة على أنها حرب ضد تدخلات اليمن الجنوبي في الشؤون الداخلية للسلطنة ودعمه للمتمردين. وأعلن وزير الإعلام في جمهورية اليمن الديمقراطية أن القوات الإيرانية تتقدم باتجاه المحافظتين الخامسة والسادسة وفي مواقع كان التقدم في المنطقة الوسطى في ظفار^(٦٩). إلا أن الجامعة العربية اختارت بشأن التورط الإيراني أن تلعب دور الأعمى والأطرش، وشككت في أواخر آذار ١٩٧٤ لجنة لاستقصاء الحقائق ببر الأطراف المعنية بالصراع، وحددت هذه الأطراف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وبسلطة عُمان، ولم يتم الاعتراف بالجبهة أبداً^(٧٠).

بعد "عملية الكشتبان" الإيرانية، أصبح تسلل الجبهة إلى ظفار مكثفاً ومحاطاً بالمخاطر، وفقدت الجبهة كلياً سيطرتها وتوحيدها العسكري، وشكلت هذه الهزيمة العسكرية الأساس الموضوعي للملحوس لانكفاء الجبهة من الإطار الخليجي إلى القطري العُماني. ومن هنا عقدت الجبهة مؤتمراً عاماً في ١ تموز ١٩٧٤ تبنت فيه ثلاثة قرارات هامة:

١- استقلال مروع الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، تنظيمياً في لبيانات السياسية المختلفة في المنطقة، والحق في تكوين سياسات وبرامج محددة كما تتطلب ذلك الأوضاع السياسية الإقليمية.

٢- تصميم مروع الجبهة في منطقة عُمان ضمن إطار منظمة وطنية مستقلة تحت اسم الجبهة الشعبية لتحرير عُمان.

٣- انتخاب قيادة مركزية للجبهة الشعبية لتحرير عُمان.^(٧١)

كانت وحدات الجبهة قد اضطرت للانسحاب إلى حوف، خلف حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وأصبح مركزها في عدن، فتوقفت عملياتها العسكرية كليا عام ١٩٧٤، في حين أخذ السلطان يستوعب المعارضة في الخارج ويدمجها في أجهزته. إلى أن ماتت الجبهة سياسياً وأضحت مجرد معارضة في الخارج نجح السلطان في استيعابها وقضمها، وتطبيع العلاقات بين جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وسلطنة عُمان بموجب اتفاق أكتوبر (ت ١) ١٩٨٢ في الكويت، لم يبق لما تبقى من المعارضين العُمانيين أي دعم جديد، إذ سحبت عدن دعمها^(٧٢). وأسدل الستار على آخر فصول الحرب العُمانية.

استوعب السلطان عدداً كبيراً من معارضيهِ بما فيهِم كوادِر أساسية في الجبهة، أما بقية المعارضين فعقدوا عام ١٩٩٣ مؤتمراً في المنفى، قرروا فيه شطب كلمة التحرير من اسم الجبهة، وتسميتها باسم جديد هو "الجبهة الشعبية الديمقراطية العُمانية".

هوامش الفصل الثالث

- (١) هرد هوبدي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة، حارم صاعة وسعد محبو، دار ابن خلدون، بيروت، ط١، تب ١٩٧٥، ص ١٩١-١٩٦.
- (٢) د خلدون حسن القيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ك، ١٩٧٩، ص ١٠٦ و ١٠٨.
- (٣) جون لمدهدث مع شيوخ الموانئ التجارية في الخليج، انظر موصوها الكاملة، في علي محمد رشيد، الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عُمان وبريطانيا ١٨٠٦-١٩٧١، منشورات اتحاد أدباء وكتاب الإمارات، شارقة، ط١، ١٩٨٩. قارن بتحديثها المعقّد عند خلدون القيب، المصدر السابق، ص ٨٣-١٠١.
- (٤) انظر بود معاهدة السيب في، الثورة العُمانية ١٩٥٧-١٩٥٩، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٤، ص ١٧-٢٠.
- (٥) فاسيليف، تاريخ العربية السعودية، ترجمة حيوي الصامس وجمال الماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص ٤٢٧.
- (٦) مقابلة في ١٠-١-١٩٩٥ مع النجاشي قاتع اسير رئيس جمعية مكافحة الاستعمار في حنب، وموافق الوفود لإمامة.
- (٧) د هاشم بههاني، سياسة لصير الخارجية في العالم العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأخت العربية، بيروت، ط١، ١٩٨٤، ص ١٤٠-١٤١. قارن مع الثورة العُمانية. مصدر سبق ذكره، ص ٢٩.
- (٨) قارن ب. بههاني، سبق ذكره، ص ١٤١.
- (٩) قارن ب. الثورة العُمانية، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩-٤٠.
- (١٠) أخيه الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني ١٩٦٥-١٩٧٤، دار الطليعة بيروت، ط٢، نشر في الأول، ١٩٨١، ص ٦ قارن ب. بههاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣-١٤٤ ١٤٥.
- (١١) بههاني، مصدر السابق، ص ٢٣٣.
- (١٢) وثائق النضال الوطني، ص ٦ قارن ب. هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣١-٢٣٢-٢٣٤ وبههاني المصدر السابق، ص ٢٣٣.
- (١٣) بههاني، المصدر السابق ص ١٤٢.
- (١٤) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.
- (١٥) مقابلة في ١٦-١٢-١٩٩٥ مع د. حامد الوسمي في الكويت (مسؤول مكتب الخليج العربي يومئذ في قيادة الاقليم).
- (١٦) وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ٦ قارن ب. هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.
- (١٧) انظر النص الكامل للبيان في وثائق النضال الوطني، المصدر السابق ص ٩-١١.
- (١٨) انظر رأي الحبهة، المصدر السابق ص ٦.
- (١٩) مقابلة في ١٨-١٢-١٩٩٥ مع عبد الرحمن عيمي.
- (٢٠) بههاني مصدر سبق ذكره، ص ١٤٤ قارن ب. هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٥.
- (٢١) هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٣.
- (٢٢) حزب حركة الثاني عشر من ستمير الانقسامية، وثائق النضال الوطني ص ٩٢ قارن ٥ ب. بههاني مصدر سبق ذكره، ص ١٥٦-١٥٧.
- (٢٣) قارن بالأسبوع العربي، عدد ٤٦٧، الاثني ٢٠ أيار ١٩٦٨، ص ٢٢.
- (٢٤) عبي ناصر محمد (مقابلة عسان شربل) الوسيط، العدد ١٨٣ (٣١ تموز-٦ آب) ١٩٩٥، ص ٢٩.
- (٢٥) بههاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٨-١٧٩.
- (٢٦) مقابلة في ١٨-١٢-١٩٩٥ مع عبد الرحمن عيمي.
- (٢٧) بههاني، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧٩، ٢٣٥.
- (٢٨) مقابلة سبق ذكرها مع عيمي.

- (٢٩) اللوحة العسكرية لجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، الارشاد السياسي، ص ٤٣-٤٤.
- (٣٠) المصدر السابق، ص ٣٧-٣٨.
- (٣١) دلائل جبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتلة، الطليعة، عدد ٢٧٩، الأربعاء ١٣ أيار ١٩٧٠، ص ١٦.
- (٣٢) الجبهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، برنامج العمل الوطني الديمقراطي، ص ٢٤ ٢٥.
- (٣٣) حركة القوميين العرب، التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع لجنة لتنفيذية، مقومة لحركة القوميين العرب في اواخر تموز ١٩٦٧، الثورة العربية أمام معركة المصير، ص ١٩-٢٠.
- (٣٤) مقابلة ١٨-١٢ ١٩٩٥ مع عبد الرحمن عيسى.
- (٣٥) مقابلة في ١٦ ١٢ ١٩٩٥ مع د. خالد الوسمي في الكويت.
- (٣٦) مقابلة في ١٠-١٢-١٩٩٥ مع عبد الله الباري في الكويت.
- (٣٧) حركة القوميين العرب، يقيم الخليج العربي الشرة الداخلية، العدد الرابع يونيو ١٩٦٨، قرار يقررت المؤتمر وتفصيلاته في الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، ط ١، ١٩٨١، دون دار نشر، ص ١٢١ - ١٢٢. قرار بقرارات المؤتمر كما نشرها تقرير داخلي عن احوال بين حرب العمل العربي في عُمان والحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، دون تاريخ (وثيقة داخلية) ص ١٠-٢.
- (٣٨) هوليدي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧١.
- (٣٩) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الرحمن عيسى.
- (٤٠) قرارات مؤتمر حبرين (أيلول ١٩٦٨)، وثائق الصال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١١-١٢.
- (٤١) بيان الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي، المصدر السابق ص ١٨.
- (٤٢) وجهة نظر الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتلة (جبهة تحرير قطار سابقا)، قرار ب: الطليعة عدد ٢٨٣، ١٠ حزيران ١٩٧١، ص ٩.
- (٤٣) قرارات مؤتمر حبرين، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (٤٤) تعضي الدلائل التي بشرتها الجبهة عن عملياتها العسكرية من ذلك، وبعض النظر عن مدى دقة بعض التفاصيل، فإن تمركز قوات السلطان والبريطانيين خارج صلالة كان دوماً لغز صالحها، إذ كانت مجرد استيعاب عسكرية في منطقة معادية لها، وهو ما لم يسمح لها بالاستقرار. انظر مثلاً بلاغات الجبهة المنشورة في الطليعة عدد ٢٦٤، الأربعاء ٢٨ ٢٥ ١٩٧٠، ص ٨ وعدد ٢٦٥، ٤ شباط، ١٩٧٠، ص ٥، وعدد ٢٧١، الأربعاء ٨ آذار ١٩٧٠، ص ١١، وعدد ٢٧٣، الأربعاء ١ نيسان ١٩٧٠، ص ٥، وعدد ٢٧٩، الأربعاء ١٣ أيار ١٩٧٠، ص ١٦، وعدد ٢٨٠، الأربعاء ٢٠ أيار ١٩٧٠، ص ٧. قرار ب: هوليدي استناداً إلى تحقيقاته الميدانية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٦-٢٤٥.
- (٤٥) انظر مصبحة القادة الصبيين، وآراءهم في أضراف الثورة الوصية الديمقراطية في منطقة الخليج. في محاصر اجتماعاتهم مع وفد جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية في أيلول ١٩٦٨ محاصر كتبها تحفظ يده الشهيد فيصل عبد النظيف الشعبي، رئيس الوفد اليمني، ونشرها بهيمني في الملحق الثالث من كتابه. "سياسة الصين الخارجية"، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٩-٣١٧.
- (٤٦) بيان من الجبهة الوصية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي، وثائق الصال الوطني مصدر سبق ذكره، ص ١٩.
- (٤٧) قرار ب: بهيمني، مصدر سبق ذكره ص ٣٣٩ ومناقشته لوجهة نظر برين.
- (٤٨) الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتلة، تأييد الثورة المسلحة في عُمان، وثائق الصال الوطني، ص ٣٣-٣٥.
- (٤٩) أحداث خطيرة متوقعة في عُمان الداخل والساحل، الطليعة، عدد ٢٧٦، الأربعاء ٢٢ نيسان/ ١٩٧٠، ص ٢٠-٣.
- (٥٠) تطورات خطيرة في عُمان الداخل والساحل، الطليعة، عدد ٢٧٨، الأربعاء ٦ أيار ١٩٧٠، ص ٧.
- (٥١) حول إعلان بريطانيا حلع العمل سعيد بن تيمور، وثائق الصال الوطني مصدر سبق ذكره ص ٣٦ ٣٩.
- (٥٢) بيان سياسي حول خلع العمل سعيد بن تيمور صادر عن الجبهة الوصية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي المصدر السابق ص ٣٩-٤٢.
- (٥٣) حول حركة الثاني عشر من ستمير الانفصالية الرجعية، المصدر السابق ص ٨٧ ٩٢.
- (٥٤) حول حركة ١٢ أيلول في منظور الجبهة وفي منظور المتمردين المناقص له، قرار بين: وثائق الصال الوطني ص ٨٧ ٩٢ وبين بهيمني، مصدر سبق ذكره ص ١٥٦-١٥٧ و ١٦٠. ويعتمد بهيمني على مقابلات أجراها مع عدد من الذين قادوا حركة أيلول. قرار برواية هوليدي، من وجهة نظر الجبهة، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤٨.

- (٥٥) بيان حول العموم العام عن المعرر بهم، وثائق الصال الوطني، المصدر السابق، ص ٩٣ ٩٤
- (٥٦) فاروق - بيانات الجبهة الشعبية والجبهة الوطنية الديمقراطية وثائق الصال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١١٣-١١٧
- (٥٧) فاروق ج. د. في الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي من أحداث المسألة السابعة للشورة، ص ٦-٥ و ١٠-١٢ مع مصدر أكاديمي مستقل وهو بهباني مصدر سبق ذكره ص ١٥٩
- (٥٨) جبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره ص ١٢٣-١٢٥
- (٤٩) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، برنامج العمل الوطني الديمقراطي [مع البيان السياسي] ص ١-٣١
- (٦٠) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الرحمن عيسى
- (٦١) الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية، مصدر سبق ذكره ص ١٢٥-١٢٦.
- (٦٢) مقابلة مع العيسى
- (٦٣) انظر وجهة النظر الصبغة معصلة في محاصر جلسات الوفد اليمني الجنوبي والوفد الصيني (أيلول ١٩٦٨) وقد دون الشهيد فيصل عبد المطيف الشعبي هذه المحاصر خط يد. نشر بهباني بعضه الكامل في سياسة الصين الخارجية، مصدر سبق ذكره فاروق بصفحة ٢٧٥-٢٧٨ و ٢٩٨-٢٩٩.
- (٦٤) من رسالة موجهة من الجبهة إلى الأمين العام جامعة الدول العربية، وثائق الضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢.
- (٦٥) الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، اللائحة الداخلية للمجالس الشعبية "إقليم طفار"، وثائق الصال الوطني، مصدر سبق ذكره ص ٩٤ ٩٧
- (٦٧) مذكورة حول الاعتقالات الواسعة في عُمان، وثائق الضال الوطني، ص ١١٩ - ١٢١ وبيان سياسي حول المعتقلين السياسيين في ساحة عُمان والخليج العربي، المصدر السابق ص ١٢١-١٢٣.
- (٦٨) حول العرو الإيراني للصالحات المخررة، المصدر السابق، ص ٥٣-٥٥ فاروق ب. الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، "تدخل الإيراني في عُمان (كراس)، ص ٥-١٩.
- (٦٩) فاروق بالتدخل الإيراني، المصدر السابق، ص ٨٥.
- (٧٠) فاروق بذكرتي الجبهة بيان سياسي هام حول لجنة الجامعة العربية، وثائق الصال الوطني، ص ٥٦ ٥٩ ومذكورة حول المجهود الأجنبي فيما يسمى سلطة عُمان وحول أبعاد تكوين لجنة الجامعة العربية في مؤتمر تونس، المصدر السابق، ص ٨٠-٨٦ وبأجوبة مصدر مسؤول في الجبهة عن أسئلة مجلة "الحرية" المصدر السابق، ص ١٥٤.
- (٧١) بهباني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٢.
- (٧٢) علي ناصر محمد، (مقابلة عماد شربل)، الوسط ١٨٣ (٣١ تموز - آب) ١٩٩٥، ص ٢٩

القسم الرابع

مبادئ حركة القوميين العرب

الفصل الأول

موضوعات ٥ حزيران

أربكت الصيغة اتفاقية للنكسة لحركة القوميين العرب، وانعكس هذا الارتباك في مقال نشره محسن إبراهيم بعد أسبوع من الهزيمة تحت عنوان: ((كلام لم يخطئ عبد الناصر ولم يهزم العرب)). وقد قال فيه محسن إبراهيم "إن الدخول في الحرب لم يكن خطأ، وإن نتائجها لم تكن هزيمة، بل نكسة عسكرية لا تعني أن هزيمة نهائية قد حصلت وإن "البطولة التاريخية" لقيادة عبد الناصر تكمن بأنها قبلت تحدي المعركة^(١)، ولم يتم تحاور هذا الارتباك إلا في الاجتماع القيادي الموسع الذي عقدته اللجنة التنفيذية القومية للحركة (أواخر تموز ١٩٦٧) وأصدرت فيه أول تقرير رسمي يتضمن تحيلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير" وعُرفت إشكالياته باسم 'موضوعات/٥ حزيران'^(٢).

كان هذا التقرير وفق مفهوم التقرير في الحركة متفقاً عليه ما بين فريقَي القيادة المركزية: الراديكالي (رموزه الأساسية محسن إبراهيم، نايف حواتمة، محمد كشلبي) والتقليدي (برموره الأساسية: جورج حبش ووديع حداد و هاني الهندي و أحمد الخطيب). إلا أنه وفي سياق الصراع الداخلي الحاد ما بينهما، حاول كل منهما أن يستملكه إيديولوجياً وسياسياً وتنصيحياً. ففي حين اعتبر الفريق الراديكالي أن التقرير يمثل وجهة نظر اليسار وأن القيادة التقليدية المؤسسية وجدت نفسها مضطرة للرضوخ إليه والإقرار اللفظي به^(٣) فإن جورج حبش يعتبر نفسه مسؤولاً عن هذا التقرير^(٤). وتبرير وثيقة رسمية تعكس رأي حبش مباشرة أن الفريق 'اليساري الطفولي' على حد تعبيرها حاول "بجراً انتهازية ساذجة، أن يقلب الحقائق رأساً على عقب وأن يصور التناقض... وكأنه تناقض بين وجهتي نظر في هزيمة حزيران مثل فيه هو الفريق الأكثر ثورية وحذرية". إذ يؤكد حبش من خلالها أن اللجنة التنفيذية القومية قد وصفت تقرير تموز ١٩٦٧ أساساً، كي تضع حداً نهائياً لنمط مقالات محسن إبراهيم التي تعكس استراتيجية الانحياز

بالناصرية" وما خلفته تلك الاستراتيجية من ربط ذليلي للحركة ودورها بالاستراتيجية الرسمية للجمهورية العربية المتحدة و"حقن كل المادرات التي كانت تحاول تجاوز هذا الإطار"^(٥).

يمكن القول إن النكسة مثلت بالنسبة للحركة بهريقها هزيمة تامة فاقعة لاستراتيجية "الالتحام بالناصرية" التي تنتهت الحركة منذ عام ١٩٦٤-١٩٦٧ وكان الفريق الراديكالي مسؤولاً عن الساحة المطرية والإجرائية عن فرص هذه السياسة على القيادة التقيدية وإرغامها على الالتزام بها. إذ كانت هذا القيادة، رغم كل مصداقية حرصها على عدم وضع الحركة تحت أي ظرف من الظروف في مواجهة عبد الناصر، تفضل مطلق التحالف مع الناصرية على نط الالتحام بها.

تعرضت هذه الاستراتيجية في تموز ١٩٦٦ إلى نوع من تجذير طبقي إيديولوجي يميز ما بين يمين الناصرية مثلاً بأجهزتها البيروقراطية وبين يسارها مثلاً "بقيادة عبد الناصر رأس اليسار تاريخياً"^(٦). وتوهمت الحركة خلال هذه الفترة، أنه يمكنها الالتحام مع قيادة عبد الناصر دون المرور عبر أجهزته. غير أن الماء كذب الغطاس إذ كانت الأجهزة هي التي تحكم مصر وتتولى ترجمة سياسة عبد الناصر العربية. فنشأت خلال عام ١٩٦٦ في إطار الرموز الأساسية لفريق الراديكالي الذي يبنى استراتيجية "الالتحام بالناصرية". ثلاثة مواقف:

- ١- موقف نايف حوائمة الذي ودع بشكل مبكر أو هام هذا الإستراتيجية، إثر ما يسمى في روزنامة الحركة بانقلاب ١٣ يناير ١٩٦٦ المصري في الجهة القومية في الجيوب، فجمّد عضويته في الأمانة العامة للحركة، وأخذ يدفع باتجاه تبني الماركسية اللينينية^(٧).
- ٢- موقف محمد كشلي الذي نشر خلال آب وأيلول ١٩٦٦ سلسلة مقالات تحت عنوان 'نقد التحرر الناصرية' "ونحو يسار عربي جديد" حل فيها النموذج الناصري من منظور طبقي وحاول أن يحدد خصائص أزمنة النيوية، مميّزاً بين هذا النموذج البيروقراطي وبين قيادة عبد الناصر.

- ٣- موقف محسن إبراهيم الذي حافظ على ثوابت طرحه المبكر لإستراتيجية الالتحام بالناصرية وتحميدها في شكل. "الحركة الاشتراكية العربية الواحدة" تحت قيادة عبد الناصر^(٨).

من هنا لم يعد موقف الفريق الراديكالي أو اليساري موحداً تحاه تلك الإستراتيجية، واشتمل على تمايزات وتناقضات ثانوية^(٩)، إلا أنه كان موحداً تجاه القيادة التقليدية المؤسسة. بينما كانت هذه القيادة المتحفظة على تلك الإستراتيجية تحاول استيعاب أطروحات الفريق الراديكالي واحتوائها، بهدف تعادي الانشقاق.

وفي أوائل عام ١٩٦٧ اتفق الفريقان على تشكيل لجنة تحضيرية سداسية بالمناصفة ما بينهم لعقد مؤتمر قومي، ضمت من الفريق الأول كلاً من محسن إبراهيم وبايف حواملة ومحمد كنسي وضمت من الفريق الثاني كلاً من جورج حبش وهاني اهندي ووديع حداد^(١١). إلا أن هذه لجنة لم تتفق على شيء، وداهمتها، النكسة لتضعها وتضع الحركة برمتها على عتبة تجديد جسد

استلم جورج حبش في سياق ذلك المبادرة، ودعا إلى عقد اجتماع موسع للجنة الشعبية القومية، في تموز ١٩٦٧، أقر تقرير "الثورة العربية أمام معركة المصير"، الذي أجهز نظرياً ومسبباً من الناحية الفعلية على استراتيجية الالتحام بالناصرية ووضع الحركة أمام مهمات إعادة سبب وتحذيرها على أساس يساري ينطلق إيديولوجياً من تبني "الاشتراكية العلمية" "إيديولوجية الطبقة العاملة" فما أبرز نقاط هذا التقرير؟ وما النتائج النظرية التي خرج بها؟

التحليل الطبقي للنكسة: (موضوعات ٥ حزيران):

ناقشت الوثيقة ماسمته بـ النكسة العسكرية في حول الأيام الستة. ورأت أن النكسة لا تكمن في الهزيمة العسكرية بقدر ماتكمن في اضطراب حركة الثورة العربية إلى إيقاف الحرب مع إسرائيل عند حدود جولة الأيام الستة وعدم المضي فيها بحيث تتحول إلى حرب شاملة صد الاستعمار بكل قواعده ومصالح كل القوى المرتبطة به، فتأخذ معناها التاريخي كحرب تحرر وطني على امتداد الأرض العربية، ولا تعود مجرد عملية صدام بالجيوش محدودة بيسا وبيسر إسرائيل^(١٢).

أولاً- فسرت الوثيقة عجز قيادة الثورة لعربية عن ذلك، بتكوينها الطبقي والإيديولوجي والسياسي البرجوازي الصغير. فحكم هذا التكوين مواجهتها "المتقطعة" و"المتذبذبة" لاستراتيجية الاستعمار الحديدي الفجومية بقيادة الولايات المتحدة. وقد قامت هذه الاستراتيجية على تطويق الجمهورية العربية المتحدة منذ خمس سنوات (في إشارة ضمنية إلى الحرب اليمنية) والضغط عليها ومحاولة إرغامها على الإنكفاء إلى داخل حدودها، وصولاً إلى الغزو العسكري المباشر في ٥ حزيران ١٩٦٧. في حين لم تنطلق الثورة العربية في مواجهتها لتلك الاستراتيجية على امتداد الأرض العربية^(١٣). وقد حكم التكوين الطبقي البرجوازي الصغير أزمة قيادة الثورة العربية بقدر ما حكم أزمة الفصائل القومية الأخرى التي ليست في السلطة، في إشارة ضمنية إلى حركة القوميين العرب. وفي هذا التكوين تكمن الجذور الموضوعية للنكسة^(١٤).

ثانياً- من هنا استنتجت الوثيقة نظرياً في ضوء تحليلها الطبقي للنكسة، أنه إذا كانت البورجوازية الصغيرة، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم على حد تعبير الوثيقة فإنها "لم تعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية في هذه المرحلة الجديدة من نضالها". فقد كانت "حرب التحرر الوطني الطويلة النفس مع الاستعمار" تتطلب إحداث تحولات هامة في مسيرتها، يقوم على بناء نظام اشتراكي، قادر بالتصنيع الثقيل على حماية استقلاله الاقتصادي، وتوسيع إطار الديمقراطية، السياسية الشعبية لتمكين جماهير الطبقة العامة والعناصر المثقفة الملتزمة بالاشتراكية العممية أساساً من خوض معركة بناء الأساس المادي للاشتراكية وعلى تحوّل أجيال الدولة إلى أداة صارمة في يد الجماهير الكادحة لتتزم بإيديولوجية الطبقة العاملة^(١٦) عبر أن القيادة البورجوازية الصغيرة لم تنتج سوى سياسة متقطعة ومتذبذبة في محاربة الاستعمار الجديد أم الرجعية العربية، وأنظمة بيروقراطية متكلسة تخاف من الجماهير، وتعيّب أية تعبئة شعبية لها من شأنها استنزاف قوى الاستعمار كما هو حاصل في "فيتنام"^(١٧).

ثالثاً- يتطلب ذلك ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات ولغثات الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بالاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة ونحت هذه القيادة سوف يكون على البورجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية أن تسهم بدورها في معركة التحرر الوطني^(١٨).

رابعاً- وفي إطار محاربة التقرير مابين الولايات المتحدة وإسرائيل، فإنه يربط مهام معركة التحرر الوطني الراهن بـ إزالة آثار العدوان بالدخول في مرحلة الصدام النهائي الحاسم. مع الاستعمار الجديد، وجرّ هذا الاستعمار إلى تفجير الحرب الشاملة معه وحلّ أكثر من فيتنام واحدة وذلك باتباع أسلوب الكفاح الشعبي المسلح والعنف الثوري المنظم وتحقيق وحدة القوى الثورية العربية قوطياً وقومياً^(١٩).

خامساً- من هنا دعا التقرير على المستوى العالمي إلى تعميم نموذج الثورة على الفرار الفيتنامي في العالم الثالث، وتجديد وحدة المعسكر الاشتراكي مابين الصين والاتحاد السوفيتي، وإعادة النظر في سياسة التعايش السلمي التي مكنت الولايات المتحدة من تطويق ثورات الشعوب وصرها^(٢٠).

من الملاحظ أن التقرير يتحاشى تعبير الماركسية اللينينية ويستخدم بدلاً منه تعبير الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة، كما تدعو إلى وحدة المعسكر الاشتراكي مابين الصين والاتحاد

السوفييتي، إلا أنه يقف بشكل قاطع ضد سياسة التعايش السلمي السوفيتية في مرحلة الحرب الباردة ويحمل هذه السياسة مسؤولية، استفراء الولايات المتحدة بـ ثورات الشعوب وضربها، ويحدد الكفاح الشعبي المسلح وفق النموذج القيتنامي أو ما يسمى لاحقاً بـ حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد أسوباً وحيداً في مقارعة "الاستعمار الجديد".

رغم أن التقرير لم يحدد شخص عبد الناصر بل القيادة البورجوارية الصغيرة للثورة العربية، أنظمة وحركات سياسية، فإن تلك القيادة كانت تسمية طبقية محددة لقيادة عبد الناصر التي اعتبرتها الحركة تقليدياً، كما اعتبرها التقرير نفسه رأس قيادة الثورة العربية. ويكمن أخطر استنتاج نظري للتقرير في تحميل تلك القيادة مسؤولية النكسة، وتفسيره لذلك، بتكوينها البورجوارية الصغير المتذبذب، وفي الدعوة إلى انتقال مقاليد القيادة من البورجوارية الصغيرة إلى الطبقات الملتزمة - الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة.

مشروع التجذير اليساري للحركة :

شكل تقرير عموز الأساس النظري لإعادة بناء حركة القوميين العرب وتجهيزها سياسياً^{٩١}. من هنا أقرت اللجنة التنفيذية القومية في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨ برنامج التصور الديمقراطي الذي يحدد آليات ووظائف عملية إعادة البناء اليسارية تلك. ويقوم هذا البرنامج على أربع نقاط:

١- طرح موضوعات ٥ حزيران على جمهرة الأعضاء في كل الأقطار لاستشارة حوار واسع حوها في صفوفهم.

٢- التقدم انطلاقاً من تلك الموضوعات.. بصوغ تحليل طبقي سياسي للأوضاع القطرية المتنوعة، واستخراج برنامج يحدد مهمات النضال الوطني الديمقراطي وأساليب الكفاح المتطابقة مع الظروف الموضوعية السائدة في كل قطر.

٣- التقدم عملياً على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة مناقضة للممارسات السياسية السائدة التي كان يعرضها التكوين الطبقي والإيديولوجي البورجوازي الصغير للحركة.

٤- الانطلاق عبر ذلك كله نحو تصفية البنية التقليدية للحركة وإحداث عملية فرار تنظيمي حاسمة في صفوفها، وتأهيل الاستقطابات اليسارية للتحويل إلى فصائل ماركسية لينينية جديدة.^(٩٢)

لم يطرح برنامج التطور الديمقراطي الداخلي إذن حل حركة القوميين العرب، بل إعادة بنائها تنظيمياً في نوع من فيدرالية تنظيمية قومية، ملتزمة إيديولوجياً بـ الاشتراكية العلمية إيديولوجية الطبقة العاملة. وتصور البرنامج قيادة جماعية تتمثل فيها الأقاليم، وتتخذ قراراتها بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية، سواءً تمثلت على شكل إقليم واحد أو أكثر بحققها في طرح

وجهة نظرها باسمها وليس باسم حركة القوميين العرب كنها، وهو ما يتطلب إنهاء وطيفة الأمانة العامة، وإعادة بناء الفروع على أساس النظرية اللينينية في التنظيم، وبشكل تكون فيه القيادة الإقليمية هي القيادة السياسية المركزية اليومية، الفعلية والوحيدة بالنسبة للإقليم^(٢١).

أقرت القيادة التقليدية هذا البرنامج، الذي يعني فعلياً إحداث فرز تنظيمي وبيدولوجي قطبي في الحركة ما بين العناصر التي تقبل التحذير اليساري للحركة والعناصر التي تحتفظ على ذلك أو لا تقبله. غير أن الفريق الراديكالي يتهم تلك القيادة بأنها وافقت لفظياً على هذا البرنامج، وعارضته علناً في التطبيق^(٢٢)، بينما تنكر القيادة التقليدية المؤسسة ذلك، وتؤكد أنها هي أصلاً المسؤولة عن صياغة موضوعات ٥ حزيران التي يجب أن يُعاد بناء الحركة وفقاً لها، ومن هنا طبقت ذلك باستدعاء الكوادر اليسارية من فروعها وزجها في الفرع الفلسطيني الأردني كي تتم عملية البناء اليساري للجبهة الشعبية^(٢٣).

إذا ما حفرنا في الجانب التنظيمي للبرنامج، فإننا نعثر فيه دون شك على صياغات الفريق الراديكالي اليساري فيمكن اعتبار هذا البرنامج من الناحية التنظيمية استعادة مطوّرة لبرنامج التطور التنظيمي الذي أقره مؤتمر شباب القومي عام ١٩٦٥، ولم تتخذ القيادة التقليدية المؤسسة أي إجراء عملي لتنفيذه، مما جعل ذلك موضع مناقشة مرات الحركة وأعضائها^(٢٤). ويفسر تعطيل القيادة التقليدية لقرارات مؤتمر ١٩٦٥ في إعادة بناء فروع الحركة وتنظيماتها وفق نظرية الديمقراطية المركزية، ترتيب الفريق الراديكالي بمدى مصداقية القيادة التقليدية في قرارها بذلك البرنامج، والتفسير في سوء وقائع معينة أن هذا الإقرار كان لفظياً، ليس إلا.

لقد كانت مواقف القيادة التقليدية المؤسسة من المسائل التي تتعلق بإشاعة الديمقراطية في الحياة لداخية للحركة، وقيامها بممارسات سلطوية، مثل تجميدها لقرارات مؤتمر ١٩٦٣، لا تشجع على الثقة بولائها الحقيقي لبرنامج التطور الديمقراطي. فاعتبر الفريق الراديكالي بحكم رسوخ آليات الصراع ما بينه وبين القيادة التقليدية منذ أوائل الستينيات، أن القيادة التقليدية المؤسسة هي العائق الوحيد أمام التطبيق الفعلي والملموس لبرنامج التطور الديمقراطي. من هنا لم يؤد إقرار تلك القيادة لبرنامج سوى إلى زيادة ارتياحه وتصعيد شكّه وعدم ثقته بها. في الوقت الذي كانت فيه هذه القيادة تعرف جيداً النوايا الحقيقية للفريق الراديكالي في الإطاحة بها والاستيلاء على السلطة التنظيمية القيادية في الحركة. وبالفعل لم يحفز الفريق الراديكالي قراره بحوض حرب المواقع ضد القيادة التقليدية وإضعاف سلطتها وصولاً إلى تقويضها.

تم في سياق هذا المناخ الانقسام المتوتر، قيام فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية، مما يمكن تسميته بانقلاب تنظيمي داخلي ضد قيادتها الإقليمية الكويتية لتي كان يقف على رأسها الدكتور

أحمد الخطيب أحد أعضاء القيادة التقليدية المؤسسة. وقد تم هذا الانقلاب من خلال عقد هذه الفروع في ٣٠ كانون الأول ١٩٦٧ لمؤتمر إقليمي في بيروت بالتنسيق مع نايف حواتمة وليس مع قيادة الإقليم أو الأمانة العامة كهيئة قيادية إعتبارية. وكانت نقاشات المؤتمر وسجلاته كما بينا سابقاً هجوماً منهجياً على القيادة الإقليمية.

وتكّلت هذا المؤتمر بقرار نقل السلطة التنظيمية من قيادة الإقليم الكويتية إلى لجنة مركزية مشتركة خصّص فيها لفرع الكويت مقعد واحد.

لقد ضعفت سلطة القيادة التقليدية المؤسسة إلى حد بعيد داخل الحركة بعد النكسة، فقد كان فرعاً الحركة في شمال اليمن وجنوبه قد أنهيا صلتها التنظيمية "الرسمية" بها منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٦ في الوقت الذي حافظا فيه على علاقة وثيقة بالفريق اليساري في القيادة المركزية.

في حين كان فرع الحركة العراقي قد استكمل بدءاً من عام ١٩٦٦ استقلاليته التنظيمية الذاتية فعلاً تحت اسم الحركة الاشتراكية العربية التي كان يقودها فعلياً أحد رموز الفريق الراديكالي في العراق وهو عبد الإله النصراوي. وفي فرع الحركة السوري كان الفريق الراديكالي يمتدّد عضوين فعالين في قيادة الإقليم هما سامي ضاحي وأسامة الهندي، لاسيما هذا الأخير الممسك فعلياً بكافة حيوط التنظيم في سوريا. أما الفرع اللبناني فكان وثيق الصلة بمحمّد إبراهيم ومحمّد كشلي وبفريق مجلة الحرية عموماً. وفي أواخر عام ١٩٦٧ فقدت القيادة التقليدية سلطتها الفعلية في إقليم الخليج والجزيرة العربية، وأصبحت القيادة الفعلية لهذا الإقليم في قبضة الفروع وبكلام موحّد ودقيق اقتصرت السلطة الحقيقية للقيادة التقليدية على الفرع الأردني الفلسطيني.

تُفسّر هذه الخريطة، أن الفريق الراديكالي اليساري في سياق حروب المواقع التي حاضها صد القيادة التقليدية، قد تمكن من السيطرة على كافة المؤتمرات الإقليمية أو القطرية للفروع عام ١٩٦٨ باستثناء الفرع الأردني الفلسطيني، التي أثبتت فيه القيادة التقليدية سلطتها المافدة.

وتُتمثل هذه المؤتمرات سلسلة مترابطة من المشاهد الانقسامية، أفضت إلى سيطرة الفريق اليساري على الحركة ومن ثم تصفيتّها شكلاً ومحتوىً واسماً. فما أبرز خصائص هذه المشاهد؟

هوامش الفصل الأول

- (١) قارن بـ محسن إبراهيم، لمادا منظمة الإشتراكيين اللبنانيين، دار الطليعة، بيروت، ط ٢، ١٩٧٠، ص ٨ وقد اعتمد إبراهيم في مقدمه، للاطلاع مقاله تحسيدا ل لإدلائس النهائي للعسكر الإشتراكي. الإنتقائي الذي لم يعد لديه مايعطيه. سوى شجحات المكابرة العاصفة والمواقف الدماغوجية التحديرية المصدر نفسه ص ٨-٩ قارن بتقييم يعكس رأي القيادة التقدمية المؤسسة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الإشتقاق، حجة الإعلام المركزي، بيروت، ١٩٧٠، ص ١١-١٣.
- (٢) لاتشير الوثائق اليسارية للحركة إلى هذا التقرير إلا بشكل صمني وعارص من خلال إشارتها إلى اجتماع اللجنة التنفيذية في تموز عام ١٩٦٧. غير أن موضوعات ٥ حريمان التي تعرضها هي نفسها وبشكل شبه حر في موضوعات تقرير تموز عام ١٩٦٧.
- (٣) قارن بـ بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية حركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص ٢١ و٦.
- (٤) مقالة في ١٥ ٥ ١٩٦٩ مع جورج حش.
- (٥) الجبهة. وقضية الإشتقاق، مصدر سبق ذكره، ص ١٤-١٥-١٦.
- (٦) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الحصري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ٤، ١٩٨٥، ص ١١٣ قارن بـ. لمادا منظمة الإشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ٧٦-٧٧.
- (٧) مقالة في ١٨-١١-١٩٩٥ مع نايف حواتمة، قارن مع إبراهيم، المصدر السابق ص ٧٦ وفي معادلة شخصية في ١٦-١٢-١٩٩٥ مع حاسم القطامي في الكويت (أحد ممثلي التيار الماصري التقليدي في الحركة، أشار لنا القطامي إلى بأن حواتمة كان مد ذلك الوقت يشرح تي الماركسية بعف وحدة.
- (٨) في ضوء مقابلة شخصية في ٢-٢-١٩٩٥ مع محمد كشلي في بيروت.
- (٩) مقالة سبق ذكرها مع نايف حواتمة.
- (١٠) محسن إبراهيم، مصدر سبق ذكره، ص ٧٩-٨٠.
- (١١) حركة القوميين العرب، الثورة العربية أمام معركة المصير، التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) لحركة القوميين العرب في أواخر تموز ١٩٦٧، ص ١٨.
- (١٢) المصدر السابق، ص ١٠-١٤.
- (١٣) المصدر السابق، ص ٢٣.
- (١٤) المصدر السابق، ص ٢٠ ٢١.
- (١٥) المصدر السابق، ص ٢٢ ٢٣.
- (١٦) المصدر السابق، ص ٢٤-٢٥.
- (١٧) المصدر السابق، ص ٢٩-٣١.
- (١٨) المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣.
- (١٩) الجبهة وقضية الإشتقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.
- (٢٠) إبراهيم، لمادا منظمة الإشتراكيين اللبنانيين، مصدر سبق ذكره، ص ١١٢-١١٣ قارن بـ: بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١-٢٤.
- (٢١) بيان سياسي تاريخي، المصدر السابق، ص ٢٥-٢٩.
- (٢٢) مصدر السابق، ص ٣٠.
- (٢٣) الجبهة الشعبية وقضية الإشتقاق، ص ٥٦-٥٨.
- (٢٤) الكبيسي، حركة القوميين العرب، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٦.

الفصل الثاني

خصائص المشهد الانتخابي وتطوراتها عام ١٩٦٨

محاولة توضيح وتحليل

كان يُفترض بالأمانة العامة التي يقف على رأسها جورج حبش، أن تشرف على عقد المؤتمرات القطرية أو الإقليمية لكافة الفروع المرتبطة تنظيمياً بها، على قاعدة "برنامج التطور الديمقراطي" (أقرته اللجنة التنفيذية القومية في مطلع كانون الثاني ١٩٦٨). غير أنه لم ينعقد حتى تموز ١٩٦٨ أي مؤتمر من هذه المؤتمرات، باستثناء المؤتمر القطري اللبناني (كانون الثاني ١٩٦٨) الذي كان من الناحية الفعلية فاتحة هذه المؤتمرات.

يفسر الفريق "اليساري" عدم عقد الأمانة العامة لهذه المؤتمرات بأن موافقة القيادة التقليدية المؤسسة على البرنامج كانت "لفظية وشكلية"^(١) بهدف احتوائه والالتفاف عليه في الممارسة العملية. ويمثل ذلك جانباً واحداً من الحقيقة، لتبرير انفراد الفريق "اليساري" بعقد هذه المؤتمرات تحت إشرافه، والتي تمخض عنها في النهاية حلُّ الحركة القوميين العرب.

لقد كانت القيادة التقليدية مضطرة بالتأكيد لإقرار هذا "البرنامج" بالشكل الذي صاغه الفريق "اليساري" وقدمه، غير أنها كانت مستعدة لتقبله واستيعابه بهدف تحديد الحركة وإنقاذ وحدتها، فلم يكن إحساسها بالأزمة البنيوية التي تواجه الحركة وتتحدى مصيرها، بأقل من إحساس الفريق "اليساري"، في حين أن الفريق "اليساري" انطلق أساساً من إدانة "أسلوب الإفناع الإيديولوجي"^(٢) و"مطاردة" "الجيوب اليمينية" و"تصفيتها" أنى كانت^(٣). فقد تخيل الفريق اليساري أنه يحوض في الحركة معركة "الصراع الطبقي والإيديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية-لينينية بروليتارية وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة"^(٤) في الوقت الذي كان يعترف فيه أن هذه "الأفكار والممارسات" ليست مكونة بل مدعوة للتكون. ولتأهيل الاستقطابات اليسارية في الحركة للتحويل إلى فصائل ماركسية-لينينية.

بهذا المعنى لا يمكن تفسير عدم عقد القيادة التقليدية للمؤتمرات الإقليمية بنواياها "الانقلابية" المسبقة ضد "رناج التطور الديمقراطي"، إذ أثبتت خلال فترة وجيزة مصداقية كبيرة في تبني مبادئه الأساسية، وأخرجت هذه المصداقية الفريق "اليساري" ودفعته للتصريح بأن "اليمين" يتظاهر بالماركسية خلافاً لحقيقته "اليمينية"^(٥). وحين نتحدث عن القيادة التقليدية هنا فإننا نعني أساساً التيار الذي مثله جورج حبش. إذ كما ووجه هذا التيار من الفريق اليساري لمتطرف براديكالته بتهمة التظاهر اللفظي باليسارية، فإن الوجوه الأكثر تقليدية ومحافظاً في الحركة فهمت من يسارية حبش ذلك^(٦).

لعل تحليل مجرى سير العمليات بتعابير علم الاجتماع، يبرز معرفة أرقى بحركة الظاهرة الانقسامية من خلال المتغيرات الواقعة من تلك التغيرات الإيديولوجية المقدمة. إذ حدث في آذار ١٩٦٨ صارئ خطير بالنسبة للحركة، وهو مصادرة أجهزة العقيد عبد الكريم الجندي في سورية لشحنة أسلحة خاصة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. ووفق مصادر الحركة كانت الشحنة مرسلة إلى الأراضي المحتلة عن طريق سورية، في حين أن أجهزة الجندي التي لم يكن لديها اعتراض على مثل ذلك مبدئياً، ارتابت بهدفها السياسي، وربطت على الأرجح ما بين "تهريبها" وبين النشاط المعارض للحركة في سورية، الذي كانت تتابعه تلك الأجهزة عن كثب، وإنان مراجعة الدكتور جورج حبش في ١٩ آذار ١٩٦٨ للجندي بشأن استعادة الأسلحة المصادرة، تم اعتقاله مع رفيقه فائز قدورة وعلي بشناق. وبعد ثمانية شهور تقريباً، وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٦٨ تحديداً، تمكنت مجموعة من الجبهة بقيادة الدكتور وديع حداد عصر الأمانة العامة للحركة من اختطاف حبش وتحريره ونقله إلى بيروت^(٧).

خلال الفترة التي سبقت اعتقال حبش، انخرط فرع الحركة في سورية في الاتصالات القائمة ما بين قوى المعارضة لتشكيل "جبهة وطنية تقدمية" معارضة. وأثمر ذلك عن توقيع الحركة على الميثاق الوطني للجبهة التي تم الإعلان عنها في أيار ١٩٦٨^(٨). إلا أن هذا التوقيع أثار في سياق تمزق وحدة المعايير في الحركة أزمة تنظيمية-سياسية حادة ما بين القيادة الإقليمية والقيادة التقليدية المؤسسة. فقد وقع هاني الهندي عضو القيادة المؤسسة للحركة و جهاد ضاحي أبرز وجوه هذه القيادة في سورية على ميثاق الجبهة خلافاً لرأي الفريق اليساري في القيادة الإقليمية، الذي كان يضم بشكل أساسي كلاً من أسامة الهندي (وهو شقيق هاني الهندي) و سامي ضاحي (وهو شقيق جهاد ضاحي). فبادرت القيادة الإقليمية ممثلة بأسامة الهندي و سامي ضاحي إلى نشر حبر باسم الحركة في مجلة "الحرية" يعلن عدم وجود أية علاقة ما بين هاني الهندي و جهاد ضاحي و بين حركة القوميين العرب^(٩). مما اضطر مجلة "الهدف" التي كان على

رأسها غسان كنفاني إلى نفي ما نشرته "الحرية"^(١١). وبعد حوالي شهرين أعلن الفريق اليساري في الحركة عن انسحابها من "الجبهة" في سورية.

في الوقت نفسه أخذ تطور الأحداث في اليمن منحىً خطيراً. (يجب أن نعرف هنا أن الصلة التنظيمية الرسمية ما بين فرعي الحركة في شمال اليمن وجنوبه -الجبهة القومية- كانت مقصعة، إلا أنها وثيقة للغاية مع الفريق اليساري في الإطار القيادي المركزي للحركة). فأخفقت حركة ١٤ أيار المسلحة التي حاضها يسار الجبهة القومية ضد ما اعتبر توطؤاً ما بين حكومة الجبهة القومية وعقداً الجيش الذين نفذوا انقلاب ٢٠ آذار ١٩٦٨ العاقل ضد اليسار. كما تمكنت الحكومة "الوفيمرية" في الشمال في آذار -أيار عام ١٩٦٨ من حل لجان "المقاومة الشعبية" التي كانت تحت نفوذ الحركة، ولعبت دوراً أساسياً في الدفاع عن صنعاء إبان حصار السبعين يوماً (ك ١٩٦٧-١٩٦٨). وأائل آذار ١٩٦٨). ويعتقد فلاح عبد الله المدرس أن فضل حركة ١٤ أيار ١٩٦٨ قد دفع فروع الحركة في عُمان الساحل وعمان الداخل -وهي فروع وثيقة الصلة بيسار الجبهة القومية في جنوب اليمن- إلى عقد مؤتمر استثنائي في تموز عام ١٩٦٨ (ستوقف عنده لاحقاً بالتفصيل) "تحقق فيه انتصار حاسم على الجناح اليميني"^(١٢).

إذا كان الحدثان السوري واليميني تظاهرتين أساسيتين من تظاهرات الحدة التنافسية ما بين "يسار" الحركة و"يمينها"، فإن غياب جورج حبش إبان اعتقاله عن المشهد الانقسام، وتطويق هاني الهدي، إلى حد إعلان الفريق اليساري عن انعدام علاقته بالحركة، قد ساعد الفريق "اليساري" على التفرد بعقد المؤتمرات الإقليمية. إذ لم يبق من القيادة التقليدية المؤسسة سوى الدكتور أحمد الخطيب المرابط في "حصنه" في الكويت، ووديع حداد المنهمك في عمله الفدائي. كان الخطيب من الناحية الجغرافية بعيداً عن حدة المنافسة الانقسامية المتمركزة في بيروت، أما وديع حداد فلم يرَ في أطروحات الفريق "اليساري" سوى ثروة إيديولوجية لا طائل منها^(١٣). ويبدو أنه هدد خلال هذه الأزمة بنفسه بحملة "الحرية"^(١٤) التي اعتبرها مسؤولة عن تفسحات الحركة.

يعني ذلك أن الطريق قد أصبح أمام الفريق "اليساري" خالياً من أصعب وأخطر عاصر يواجهه، وهو جورج حبش. والحقيقة أنه لو كان حبش حاضراً، لصعب على الفريق اليساري، كثيراً أن ينفرد بعقد المؤتمرات الإقليمية التي عقدها باسم الحركة، وبالصورة التي عقدها فيها. وقد استثمر الفريق اليساري هذه النقطة جيداً لتطبيق برنامج التطور الديمقراطي باسمه، إذ سبق له أن اكتشف أهميتها عام ١٩٦٣ حين غاب جورج حبش لأسباب اضطرابية عن مؤتمر آذار-نيسان القومي، فطرح وثيقته التي بورت لأول مرة ملامح انقسام ما بين حيل النصف

الثاني في الحركة والقيادة المؤسسة. من هنا كان اجتماع اللجنة التنفيذية القومية في أيار ١٩٦٨ هادئاً ومستقراً بالنسبة للفريق اليساري، فأخذ يعمل بسرعة لإحراج "برنامج التطور الديمقراطي" وفق فهمه له. وفي هذا السياق انفرد هذا الفريق بعقد المؤتمرات القطرية أو الإقليمية باسم الحركة.

أولاً - المشاهد الانقسامية: مؤتمرات تموز:

كانت المؤتمرات القطرية أو الإقليمية التي عقدها "يسار" الحركة في تموز عام ١٩٦٨ في مختلف العروق، اجتماعات قيادية موسعة أكثر منها مؤتمرات بالمعنى الذي يمكن أن يفهمه من كلمة المؤتمر، وتمثل هذه المؤتمرات مشهداً انقسامياً نموذجياً^(١) انقسمت أطرافه على مستوى الوظائف المتشابهة والمتعارضة في السق الانقسامي، إلى "قطبين متضادين" إيديولوجياً هما قصا "اليمن" و"اليسار".

دفعت الطبيعة الإيديولوجية للموضوعات التي "ناقشتها" هذه المؤتمرات، بالمستوى الإيديولوجي للإقسام إلى مقدمة المشهد، وشكل برز فيه هذا المستوى كمحدد لسائر المستويات الأخرى. وكان العائق الإيديولوجي بالنسبة لمن تم اعتباره "يمينياً"، يتمثل بالتحفظ على موضوعات "الماركسية-اللينينية" والموقف من الناصرية ومن العلاقة تماضي الحركة وتاريخها. كانت الكوادر اليمينية المتطرفة قد غادرت في معظمها الحركة عند حدود عام ١٩٦٥، ولم يبق منها في الحركة كوادر فعالة، في حين أن الكوادر التي يصفها الفريق "اليساري" بـ "اليمينية" كانت تقبل "الاشتراكية العلمية" وإن كان على مضض، غير أنها لم تقبل "الماركسية-اللينينية"، وكانت لها وجهات نظر نقدية بـ "الناصرية" غير أنها لم توافق على عصف الموقف "اليساري" منها، مع أن هذا الموقف كان يتبنى قبيل السكسة "الالتحام بالناصرية". أما قواعد الحركة فكانت في مجملها "ناصرية" انتسبت إلى الحركة على قاعدة ناصريتها، ولا سيما في المشرق. غير أن الانقسام وإن أخذ شكلاً إيديولوجياً مهماً، فإن آلياته الفعلية كانت أكثر تركيباً من العصر الإيديولوجي بمفرده، فقد تدخلت في الانقسام الإيديولوجي آليات تنظيمية وحيوية وسياسية وعاطفية مركبة، يعود اشتغالها داخل الحركة إلى ما قبل النكسة. وكانت أخطر آلية من هذه الآليات هي الآلية التنظيمية، إذ اعتبرت القيادة التقليدية مسؤولة عن إهمال قرارات مؤتمر شباب القومي ١٩٦٥ التنظيمية، التي تنقل الثقل من المركز إلى العروق، وترسي قواعد حياة ديمقراطية داخلية على أساس نظرية الديمقراطية المركزية. والواقع أن القيادة التقليدية لم تبذل أي جهد لتطبيق النظام الداخلي الجديد الذي أقره ذلك المؤتمر^(٢). وكان ذلك أخطر مقتل لها

لم تكنشف نتائجه المرة إلا بشكل متأخر. حين طارت بومة -مينيرفا- إلهة الحكمة كالعادة بعد فوات الأوان.

يفسر ذلك أن آليات المشهد الانقسامى قد اكتسبت بُعد الصراع ما بين "فروع" و"مركز" بين جيل ثانٍ في الحركة وجيل القيادة التقليدية المؤسسة. وكانت قيادات الجيل الثاني -تقليدياً مدفوعة برغبة المساهمة في رسم خطط الحركة المركزية وتقرير سياساتها بقدر رفض القيادة التقليدية أو عجزها في أدنى الأحوال عن إيجاد آلية تنظيمية فعالة ومحدية لتلك. فارتبط الاستبداد التنظيمى بالقيادة التقليدية بقدر ما ارتبطت الديمقراطية الداخلية بالفريق "اليسارى"، وهو ما يفسر بالنسبة لنا الأسس الفعلية وليس الموهومة لنفوذ الفريق "اليسارى" واستقطابه لـ "الجيل الثاني"، في الحركة وقياداته. من هنا طرح الفريق اليسارى في برنامجه للإصلاح الديمقراطى الذى أقرته القيادة التقليدية رسمياً، إلعاء "الأمانة العامة" كمؤسسة قيادية مركزية، واستبدالها بلجنة تنفيذية موسعة تتمثل فيها كافة الفروع على أساس القاعدة السنية، وتكون في الآن ذاته نتاجاً هذه الفروع.

انعقدت هذه 'المؤتمرات' خلال شهر تموز، وناقشت برمتها جدول أعمال ثلاثى النقاط، أقرت فيه موضوعات "حزيران وما بعد النكسة، وتبنت تحليلاً طبقياً- سياسياً لأوضاعها القصرية من مطلق ماركسي-لينينى، واتخذت إجراءات تنظيمية من أهمها انتخاب قيادات جديدة ملتزمة بـ "برنامج التطور الديمقراطى" على طريق تأهيل لاستقطابات "اليسارية" للتحول إلى فصائل ماركسية-لينينية، تصفى التزكية الطبقيّة والإيديولوجية والسياسية البورجوازية الصغيرة لحركة القوميين العرب. يشير ميزان القوى في هذه المشاهد الانقسامية، إلى أن الفريق "اليسارى" هو الذى لعب تمثيل دور البطل على المسرح. غير أن المسرح افتتح بمعزل عن الجمهور، أي تمت المؤتمرات بمعزل عن القواعد التى انهار اضطباطها بتأثير احتدام اللعبة، فقد كانت اجتماعات قيادية موسعة، وفي بعض الفروع كانت أدنى من ذلك. وبكلام آخر حرصت القيادات اليسارية حينما استطاعت أن تقصر عضوية هذه المؤتمرات على من سيصادق على تقاريرها أو توجهااتها.

كان المؤتمر القطري اللبناني ساقاً لجميع هذه المؤتمرات، إذ انعقد في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨، وأقر الالتزام المبدئى والرسمى بالماركسية-اللينينية، ووافق على موضوعات ٥ حزيران، وقدم تحليلاً طبقياً للوضع اللبناني من منظور فهمه للماركسية-اللينينية. ودرس هذا التحليل الخصوصية التاريخية لنشأة الاقتصاد الرأسمالى في لبنان، والنية الطبقيّة التى تشكلت على قاعدته، وخرج باستحالة أي تناقص أساسى ما بين البورجوازية الوطنية اللبنانية والبورجوازية المصرفية "الوسيطه" ما بين لبنان والسوق الرأسمالية العالمية. وربط إنضاج الأزمة الطبقيّة-الاجتماعية ودفعها للانفجار الثوري باستغلال التناقضات الظرفية ما بين البورجوازيين، لصالح تحمّل

طبقي جديد، تبرز فيه المبادرة الذاتية لليسار، وتعوض بإراديتها عن الميوعة الاجتماعية والطبقية اللئانية^(١٦).

وحوالي منتصف تموز ١٩٦٨ عقدت "الحركة الاشتراكية العربية" في العراق مؤتمرها القطري في بيروت بحضور محسن إبراهيم كعضو مراقب عن اللجنة التنفيذية. كانت هذه "الحركة" قد تشكلت عام ١٩٦٥ كصيغة تنظيمية عراقية لـ "الحركة العربية الاشتراكية الواحدة" التي طرحها مؤتمر شباط ١٩٦٥ القومي لحركة القوميين العرب. فتألفت من "حركة القوميين العرب" وسمي ستم "الحركة" - "الجناح الناصري اليساري في سلطة بغداد" في إشارة إلى تيار الدكتور خير الدين حسيب و أديب الجادر وكتلة "الصباط القوميين" (كتلة صبحي عبد الحميد والبعثيين الناصريين من أمثال فؤاد الركابي الأمين القطري السابق للبعث في العراق حتى عام ١٩٥٩). وإثر بكسة ٥ حزيران، خرج تيار الدكتور حسيب وعمل تحت الاسم نفسه "الحركة الاشتراكية العربية" ثم استقل عنه الصباط القومي صبحي عبد الحميد وشكل حزب "الوحدة"، فاقصر مؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية" على "الحركيين" والبعثيين الناصريين بقيادة فؤاد الركابي (كان قد شكل سابقاً حركة الوحدةيين الاشتراكيين الديمقراطيي). وكان الثقل الحركي هنا مهيمناً، من هنا تم وصف المؤتمر بمؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية" (فرع حركة القوميين العرب في العراق) تمييزاً لها عن "الحركة الاشتراكية العربية" الناصرية بقيادة الدكتور حسيب والجادر.

وقبل انعقاد المؤتمر، رفض المكتب السياسي للحركة بالأغلبية اقتراحاً تقدم به فؤاد الركابي بالتحالف مع العقيد عبد الرزاق النايف رئيس الاستخبارات العسكرية لتحيل حكم عبد السلام عارف. وكان هذا الاقتراح عبارة عن نقل لاقتراحات النايف ولبعض البعثيين الناصريين (من أمثال المقدم عبد الستار لطيف مهندس الانقلاب ضد قاسم) بالتحالف مع "الحركة". واحتتم مؤتمر "الحركة" أعماله في بيروت في اليوم نفسه الذي وقع فيه انقلاب ١٧ تموز ١٩٦٨ صد حكم عبد الرحمن عارف^(١٧).

أقر مؤتمر "الحركة الاشتراكية العربية" (فرع حركة القوميين العرب في العراق) موضوعات ٥ حزيران، وقدم تحليلاً طبقياً-سياً أولاً للوضع العراقي ولمهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في العراق، وأساليب الكفاح المتطابقة معها. ثم حدد فهمه لبرنامج التطور الديمقراطي، بتأهيل الحركة لإفراز طليعة سياسية جديدة تلتزم بإيديولوجية الطبقة العاملة وتلتحم بها.

لم يتحدث المؤتمر عن ماركسية-لينينية إنما عن إيديولوجية الطبقة العاملة والاشتراكية العلمية. ويعود ذلك إلى وطيس الصراع فيه، فقد تم وصفه بأنه محصور في "قطبين متضادين" أولهما "تقدمي ذو طموح يساري جذري" وثانيهما "يميني" يمثل "العناصر اليمينية العاجزة عن الانفصال عما مثلته

الحركة في العراق من تكوين طبقي وإيديولوجي بورجوازي صغير، ومن ممارسات سياسية انتهازية ديماغوجية عبر مسيرتها التاريخية".

انتخب المؤتمر لجنة مركزية تمثل الإطار القيادي الملتمزم بالقرارات، فاحتج عليها هاشم علي محسن (الحركي القديم) وفؤاد الركابي (البعثي القديم). واعتبرها المؤتمر "أقلية يمينية" رفضت استمرارها في "الحركة" على شكل "أقلية"، ففصلها "مع الجيوب والعاصر اليمينية المتعاطفة مع اتجاهاتها" وكان على رأس "المفصولين" هاشم علي محسن وفؤاد الركابي^(١٨).

أما في سورية، فكان الوضع شديد الخصوصية، إذ أن عدداً من أعضاء قيادة الإقليم ومن القيادات الثانوية معتقل بنتائج التوقيع على ميثاق "الجبهة الوطنية التقدمية" المعارضة. فكان ما حدث في سورية هو اجتماع لأطر يسارية أكثر منه اجتماعاً أو مؤتمراً قيادياً موسعاً. وفي هذا الاجتماع طرحت الأطر اليسارية بقيادة سامي ضاحي تحليلاً مطولاً تحت عنوان "نقد ذاتي لحركة القوميين العرب في سورية"، تبست فيه موضوعات ٥ حزيران، وقدمت منظوراً طبقياً سياسياً للنكسة. وكان المهم في هذا التحليل هو موقف الأطر اليسارية من "الجبهة الوطنية التقدمية" إذ رأى التحليل أنه كان مطلوباً من الحركة بعد الهزيمة أن "تعلن إفلاس طبقة الحكم" وأن تقود "الجماهير لإسقاط هذه الطبقة وإقامة حكم الجماهير العقيمة بقيادة الطبقة العاملة" إلا أن الحركة بدلاً من ذلك "ساهمت بخلق جبهة ذات طبيعة تامة انقلاية قابلة للتعاظم مع الرجعية والاستعمار" و"لا تختلف في شيء عن جبهة الحكم" و"إن الجبهتين من طبيعة واحدة، وتقفان على نفس الأرضية الطبقة والإيديولوجية التي سقطت يوم ٥ حزيران" من هنا أعلن التحليل أن "حركة القوميين العرب تدين وتنفذ نفسها بشدة لمساهمتها بخلق الجبهة الوطنية التقدمية في سورية، وأن الاشتراك فيها، كان خطوة بورجوازية صغيرة وخاطئة" ولهذا فإنها تعلن "انسحابها من الجبهة" وتدعو "لإقامة حلمها الطبقي لإنقاذ الوطن"^(١٩). ثم أعلن سامي ضاحي حل حركة القوميين العرب في سورية للأسباب التالية:

- ١- ثبوت استحالة انتقال حزب قومي بورجوازي صغير إلى حزب ماركسي-لينيني عن طريق الإقناع الإيديولوجي.
- ٢- ظهور كذب تسمية حركة القوميين العرب. وبالتالي لن تزيد الحركة بهذا الاسم عن حزب بورجوازي صغير يدعي الماركسية-اللينينية ويمارس ممارسات بورجوازية صغيرة. على غرار الحزب الشيوعي الذي يحمل اسم الشيوعية ويمارس ممارسات البورجوازية الصغيرة.
- ٣- خروج الأطر الماركسية-اللينينية من الحركة لتشكيل تعبيراتها التنظيمية المستقلة^(٢٠).

كان اجتماع الأطر القيادية اليسارية في سورية، في مختلف المعابر اجتماع "أقلية"، تم عزل عن الأطر القيادية الأساسية المعتقلة، وأخذ من حلال رفضه لأساليب الإقناع الإيديولوجي شكلاً اشقاقياً انقلابياً. ووفق الاستقصاءات الميدانية، فإن هذه الحجة اليسارية لم تستطع أن تعذب إلى برابجها إلا نسبة محدودة من القواعد، بحكم باصرية هذه القواعد^(٢٢). كما أن من يعتبرهم 'اليساريون' "يمينيين" في قيادة الإقليم، قد رأوا في اجتماع تموز خطوة انشقاقية مرادية، تمت في ظروف محنة الحركة واعتقال قياداتها، وأنه ما كان ممكناً له أن يتم في ظروف عتيادية سبياً^(٢٣).

حلال ذلك، تفككت حركة القوميين العرب في سورية إلى أدنى درجة، وأصبحت تفقد إلى أهم شيء في بنيتها وهو الكادر القيادي، الذي اعتقل معظمه. ولم يفرج عن هذا الكادر إلا نتيجة صعوبات الفريق حافظ الأسد وزير الدفاع السوري يومئذ على قيادة صلاح جديد إسان ما عرف تقليدياً باسم "أزمة الحزب"^(٢٤). فخرجت الأطر القيادية الحركية "وعادت بالتجمع من جديد لتمثل امتداداً تنظيمياً لحركة القوميين العرب"^(٢٥)، ولكن بعد أن تهاوت الحركة تنظيمياً. وأصبحت بوضعية المنحلة في سورية.

وكي يستجلي خصائص المشهد الانقسامي في عام ١٩٦٨ فإننا سنتوقف بشكل تفصيلي عند مشهدين انقسامين تامين، هما مشهد المؤتمر القطري لفروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية، ومؤتمر آب ١٩٦٨ للجهة الشعبية لتحرير فلسطين (الفرع الأردني-العمسطيني).

ثانياً المشهد الانقسامي في إهتله الخليج والجزيرة العربية

١- المركز والأطراف:

تشبه عملية إسقاط فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية (الكويت- البحرين- قطر- السعودية- عُمان الطبيعية: الساحل والداخل وطفار) على مستوى البنية السطحية للمشهد الانقسامي، عملية تطوير "الأطراف" لـ "المركز"، واختراقه وإسقاطه. بهذا المعنى كان التناقض ما بين الأطراف والمركز أبرز محدد لتناقضات المشهد الانقسامي، التي اكتسبت هنا على مستوى السنية العميقة، أبعاداً تنظيمية وجيلية وإيديولوجية وسياسية وطبقية متداخلة ومركبة على نحو نموذجي.

كانت الكويت هي مقر قيادة الإقليم، وكانت هذه القيادة كويتية برمتها، وارتبطت بفروعها في الخليج والجزيرة العربية، عبر مكتب إقليمي خاص يرأسه أحد أعضائها، وهو

مكتب "الخليج العربي". وكانت فروع الحركة في المنطقة ممثلة في هذا المكتب الأخير، إلا أنه يمكن أيّ منها ممثلاً في القيادة الإقليمية. وكان على رأس هذه القيادة الأحيرة الدكتور أحمد الخطيب أحد أبرز أعضاء القيادة التقليدية المؤسسة لحركة القوميين العرب.

وقد لعب الصراع التنظيمي والإيديولوجي والسياسي ما بين قيادات "الصف الثاني" والقيادة التقليدية المؤسسة خلال مؤتمري ١٩٦٣ و ١٩٦٤ القوميين دوراً أساسياً في تخريض الكوادر الخليجية التي تدرس في جامعات بيروت والقاهرة وبغداد على التنسيق فيما بينها، بهدف تشكيل قيادة خاصة بمنطقة الخليج والحزيرة العربية، مستقلة عن القيادة الكويتية، إذ كانت تلك الكوادر على صلة وتنسيق وثيقين مع قيادات "الصف الثاني"^(٢٧). التي أخذت تخرق القواعد التنظيمية وتتوجه بخطابها إلى الكوادر القاعدية، بهدف استئثارها وإحداث استقطاب داخلها. فدون ذلك كانت أطروحاتها ستبقى حيسة جذران القيادة القومية المركزية. وكان البرنامج الديمقراطي الداخلي في الحركة أساساً برنامج قيادات "الصف الثاني". وشكل ذلك أحد أهم أسس اللقاء ما بين الكوادر الخليجية وتلك القيادات.

حدث في حزيران ١٩٦٥ إعلان "جبهة تحرير ظفار" لاندلاع الكفاح المسلح. وكانت لقيادة الكويتية مسؤولة من الناحية الإقليمية التنظيمية عن الفصل الحركي "المندمج" في "الجبهة". فكانت كل المساعدات الخارجية التي تلقتهما الجبهة منذ انطلاقها في ٩ حزيران ١٩٦٧ تأتيها من الحركة في الكويت وإلى حد ما أقل من باقي مناطق الخليج. وبُعيد حرب حزيران ١٩٦٥ بأيام قليلة تم أول اتصال رسمي ما بين الجبهة والصين الشعبية، وتتح عن هذا الاتصال تقديم مساعدة صينية للجبهة، عبارة عن شحنة من الأسلحة الخفيفة والكتب الماركسية والماوية. وأسفرت هذه المساعدة عن تحول فكري لدى الجبهة باتجاه الماوية^(٢٨).

غير أن مؤشرات هذا التحول تعود إلى ما قبل النكسة، فبتأثير اتباع الحركة لأسلوب الكفاح المسلح في جنوب اليمن ووظفار، تم إدخال مواد جديدة إلى المنهاج التنظيمي الداخلي في الحركة، وشملت هذه المواد عام ١٩٦٥ حرب العصابات ودراسة التجربة الصينية وبعض مختارات ماو تسي تونغ^(٢٩). وكان من نتائج شيوع المواد التثقيفية "الماركسية" أن اضطرت القيادة الإقليمية في الكويت إلى تحذير الأعضاء من خطورة المعالاة بإدانة البورجوازية الصغيرة^(٣٠). إذ أصبح شائعاً ومنذ عام ١٩٦٥ أن الكوادر الطفارية في القاهرة تتحدث علناً عن ضرورة تبني الماركسية-اللينينية، وتحاول فرصها على التنظيمات التابعة للقيادة الإقليمية الكويتية^(٣١).

كان الوضع الطبقي للكوادر الطفارية يمثل أرضاً مناسبة بشكل مسبق لنشوء ثقافة راديكالية تحمل معايير مغايرة ومختلفة عن معايير القيادة الإقليمية، إذ كانت هذه الكوادر ترى القيادة الإقليمية

وكوادرها "مزفة" و"بورجوازية"، فأخذت تطالبها بالتقشف وتسخير كل مقدراتها المالية الرسمية والشخصية لتلبية حاجات الكفاح المسلح في ظفار. والواقع أن القيادة الإقليمية قدمت دعماً مالياً كبيراً لفروعها، إلا أن هذا الدعم لم يوقف الشكوى الدائمة من التقصير المالي. وكانت الفجوة قائمة بشكل مسبق من الناحية الموضوعية، إذ كانت منحة الطالب الظفاري لا تتجاوز عشرة حنيهاً، وكان الطلاب الظفاريون مضطرين للسكن، كل عشرة، في شقة واحدة مقابل منحة الطالب الكويتي التي تصل إلى ٤٥ حنيهاً^(٣٠). أما فرع البحرين الذي كان احتكاكه مبكراً ووثيقاً بالأفكار الراديكالية، وكان من أهم فروع الحركة في المنطقة ومن أكبرها، فكان يشكو باستمرار من أن ساحة الخليج ساحة مهملة بالنسبة للقيادة الإقليمية في الوقت الذي تغطي فيه الاهتمامات المشرقية والعلمانية أساساً على عمل الأمانة العامة. واشتد وفق مصادر هذا الفرع الإحساس بتقصير القيادة الكويتية بعد قمع انتفاضة آذار في البحرين عام ١٩٦٥^(٣١). غير أن المؤشرات الفعلية تشير إلى أن القيادة الإقليمية قد قدمت مساعدات كبيرة ملموسة مادياً وسياسياً للانتفاضة ولضحاياها^(٣٢).

اتسعت الفجوة القائمة أصلاً ما بين الفروع وقيادتها الإقليمية في سياق اتساع الفجوات الثقافية والإيديولوجية والتنظيمية والجيلية والسياسية ما بين قيادات الصف الثاني في الحركة والقيادة التقليدية المؤسسة، ويربط عبد الله النيباري توتر تلك الفجوة بالصراع الحاد في القيادة المركزية ما بين الفريقين الراديكالي والتقليدي يومئذ^(٣٣).

إن وثيقة تموز ١٩٦٧ التي أعلنتها اللجنة التنفيذية القومية بشأن النكسة، ونشرها في أيلول من العام نفسه في مجلة "الحرية"، بادرت فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية، بالتنسيق مع الفريق الراديكالي في الأمانة العامة إلى عقد مؤتمرها الإقليمي الأول في أواخر كانون الأول ١٩٦٧. وتنسب المؤتمر في نهاية المباحثات الحادة التي احتدمت ما بينه وبين الدكتور خالد الوسمي مندوب القيادة الإقليمية، الاشتراكية العلمية واستراتيجية الكفاح المسلح ونقل السلطة التنظيمية من القيادة الإقليمية إلى لجنة مركزية مشتركة لعموم الفروع وأثار طرح استراتيجية الكفاح المسلح بشكل خاص، مباحثات حادة، إذ أيد المندوب الكويتي اتباع هذه الاستراتيجية في عُمان والخليج في حين لم يوافق على تطبيقها في الكويت لانتفاء شروطها وإمكاناتها.

وما يهمننا بهذا الصدد، على مستوى تخلخل العلاقة ما بين الفروع والقيادة الإقليمية أن المؤتمر ندد رسمياً بالموقف "الأبوي" الذي اتخذته الكويت تجاه سائر الفروع، وأدان اقتراح إعفائها من الالتزام بالاستراتيجية الجديدة، وأعلن المندوب العُماني الذي هو ظفاري في الحقيقة أن القيادة الكويتية غير مؤهلة بسبب بورجوازيته لقيادة المنطقة الثورية في الخليج^(٣٤).

يشكل مؤتمر بيروت من الناحية الإيديولوجية ترجمة مباشرة لوثيقة تموز ١٩٦٧، إلا أنه يشكل من الناحية التنظيمية انقلاباً داخلياً منهجياً قامت به الفروع ضد قيادتها الكويتية. و"استولت" فيه على السلطة التنظيمية في الإقليم. ومن هنا شكل هذا الانقلاب في سياق احتدام الصراع ما بين الفريقين الراديكالي والتقليدي في القيادة المركزية، ضربة منهجية لحدود سلطات القيادة التقليدية المؤسسة، التي كان أحد أبرز أعضائها هو الدكتور أحمد الخطيب مسؤولاً عن قيادة إقليم الخليج والجزيرة العربية.

كانت حدود انقسامية مشهد بيروت مع ذلك داخلية، ولم يتطور هذا المشهد إلى مشهد انقسامي تام ومكتمل إلا في المؤتمر الإقليمي الثاني لفروع الخليج والجزيرة العربية (٢٣ تموز ١٩٦٨) الذي يُعرف بمؤتمر دبي الاستثنائي. وقد انعقد هذا المؤتمر في سياق انعقاد مؤتمرات تموز ١٩٦٨ "اليسارية" في عموم فروع الحركة. ونظراً لما له من أهمية فإننا سنوِّف مشهده الانقسامي.

٢- توصيف المشهد الانقسامي: إعلان الحركة الثورية الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي:

تحكَّم في انعقاد المؤتمر الإقليمي الاستثنائي للخليج والجزيرة العربية في ٢٣ تموز ١٩٦٨ في دبي، ثلاثة عوامل أساسية:

- ١- فشل صيغة اللجنة المركزية المشتركة التي شكلها المؤتمر الأول في بيروت (ك ١٩٦٧) لمطقتي الخليج والجزيرة العربية، وعدم عمليتها.
- ٢- نكسة يسار الجبهة القومية إثر حركة ١٤ أيار ١٩٦٨ المسلحة ضد عقداء الجيش الذين قاموا بانقلاب فاشل في ٢٠ آذار ١٩٦٨، ولم تتخذ حكومة قحطان الشعبي إجراءات تأديبية بحقهم.
- ٣- احتدام الصراع ما بين يمين الحركة ويسارها في مختلف فروع حركة القوميين العرب، وانعقاد مؤتمرات تموز الإقليمية في سياق ذلك.

حضر مؤتمر دبي مندوبون عن (قطر- البحرين- عمان الساحل والداخل- الكويت)، كما حضرته بعض الكوادر الطلابية التي سبق لها أن شاركت في المؤتمر الأول لـ "جبهة تحرير ظفار" ولم يحصره مندوب عن السعودية، إذ حصل كأمر واقع فصل المنطقتين، ودُعي مؤتمر دبي للمصادقة على ذلك. وقد حاولت الكوادر الظفارية الشديدة التأثر بالأفكار الماوية أن تؤثر على

مسار المؤتمر، وأن تدفعه باتجاهات متطرفة في إطار استراتيجية الكفاح المسلح 'من ظفار إلى الكويت'. ومن هنا برز اتجاه يساري متطرف يدين التحالف السياسي مع التجار الكبار في عمان الساحلية والداخلية الذين كانوا يساهمون بتمويل الكفاح المسلح.

كان القوم التنظيمي الحركي للإقليم عشية انعقاد مؤتمر دبي، يتألف من ثماني خلايا في قطر (حوالي ٥٠ كادراً) ومن خمس خلايا في البحرين (حوالي ٣٥ كادراً) ومن ثماني خلايا مؤطرة في أكثر من رابطة في ساحل عُمان (حوالي مائة كادر)، وكانت كوادراً الساحل برمتها من عُمان الداخل باستثناء عدد قليل من دبي، التي كانت مركزاً تدريبياً وقيادياً للإقليم، أما في عُمان الداخل فكان هناك بصع خلايا أخرى تضم بضع دزينات من الكوادراً^(٣٦)، أما في الجزيرة العربية فكان التنظيم على مستوى منطقة^(٣٧)، وتعني قيادة المنطقة تنظيمياً قيادة فوق الشعبة ترأس عمل الحركة في منطقة كبرى أو أكثر. فهي أقل من قيادة إقليمية وأعلى من مستوى شعبة^(٣٨)، أما في الكويت نفسها فكان التنظيم مؤلفاً من ثلاث شعب: كويتية وفلسطينية وسورية، وكان قوام الشعبة الكويتية حوالي رابطتين تضمّان ما يفوق المائة عضو بقليل^(٣٩)، ولا أنهما تتمتعان بنفوذ قيادي وسياسي هائل في النقابات والأندية والجمعيات والبرلمان. أما في عربستان التي حاولت القيادة الإقليمية الكويتية أن تمد نشاط الحركة إليها، فلم يكن هناك سوى بقايا محدودة وغير فعالة لخيتين تمكنت الحركة من بنائهما في حدود عام ١٩٦٥^(٤٠).

من اللافت للانتباه أن القيادة الإقليمية في الكويت التي كان المؤتمر الأول في ٣٠ ك ١٩٦٧ موجهاً ضدها، لم تقم بأية خطوة للحوار مع فروعها، ولم توفد سوى خالد الوسمي عضو قيادة إقليمها الذي لم يكن مفوضاً بنقل أكثر من رسالة. ويرى خالد الوسمي أنه رغم أن قيادة الإقليم لم تكن متسطة فإنها لم تتحسس أمور لفروع ولم تدرك المتغيرات العميقة التي طرأت عليها^(٤١) في حين يرى عبد الله النيباري أن المؤتمر وهو في حقيقته اجتماع قيادي كان مجرد تغطية لنية مسبقة ومبينة بالاشفاق^(٤٢)، خلافاً للكوادراً الكويتية الراديكالية التي تحدر من الفئات الوسطى والتي كانت ترقب المؤتمر عن كثب.

في هذا السياق المحدد انعقد مؤتمر دبي الاستثنائي، وثار فيه المشكلة نفسها التي ثارت في مؤتمر بيروت وهي الموقف من شمل الكويت بحرب العصابات أو الكفاح المسلح. وأيد المندوب الكويتي دعم استراتيجية الكفاح المسلح في الخليج لتوفر مواصفاتها البيئية والجغرافية والسياسية غير أنه تحفظ على شمل الكويت بهذه الاستراتيجية، لابتعاد أي مقوم من مقوماتها، فسجل تحفظه على ذلك، ودون ذلك في المحضر مستخدماً تعبير: نحن لا نستطيع أن نقوم بحرب عصابات في فيلات الخالدية. مما أدى إلى انصباب الهجوم على قيادة الكويت.

فصل المؤتمر تنظيمياً ما بين منطقتي الخليج والجزيرة العربية، فأصبحتا منطقتين تنظيميتين مستقلتين، وجمّد عضوية فرع الحركة في الكويت، وأقر استمرار التعاون مع كبار التجار الوطنيين في عُمان الساحل والداخل، وتبى الماركسية اللينينية واستراتيجية الكفاح المسلح وانتخاب مكتب سياسي يكلف بوضع تسمية جديدة للتنظيم تفك ارتباطه بحركة القوميين العرب. وتم تحديد هذا الاسم لاحقاً بـ "الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي".

قرّر المؤتمر تعميم قراراته على كافة المروع، ورحمن عضوية أي فرع بإقراره ها، فرفضها فرع قطر حالاً، واعتبرها احتراقاً شيوعياً لحركة القوميين العرب، ودعا إلى تصفية العناصر الشيوعية المندسة في الحركة، وكان مندوب قطر قد تحفظ داخل المؤتمر على قراراته^(٤٢) أما في الكويت نفسها فنشأ نتيجة مؤتمر دبي وقراراته، ومتابعة الكوادر الكويتية "اليسارية" في قيادات الصف الثاني له عن كتب مشهد انقسامي آخر. فما خصائص هذا المشهد وما توصيفاته؟

٣- خصائص المشهد الانقسامي في الكويت وتوصيفاته:

كفي نفهم شروط تكون المشهد، علينا أن نشير إلى أن كوادر "الصف الثاني" في فرع الحركة الكويتي، قد أخذت تضغط على قيادتها لاتخاذ موقف أكثر حزمًا وفعالية من التروير الفاقع لانتخابات ٢٥ كانون الثاني ١٩٦٧ البرلمانية، وإزاء عنف التزوير، كانت آراء هذه الكوادر راديكالية للغاية. ويطرح بعضها ردّاً ثورياً عنيفاً على السلطة. والواقع أن هذه الكوادر لا سيما بعد استقالة نواب الحركة المدوّية عام ١٩٦٥ من مجلس الأمة م تشجع على لإغتراط في الانتخابات الجديدة، كما أن إيمانها بالعمل عن طريق المؤسسة البرلمانية قد وصل إلى أدنى درجاته، وأصبح احتكاكها بالأفكار اليسارية وباستراتيجية الكفاح المسلح الناجمة عن الثورة في جنوب الجزيرة العربية وانتعاش منهج الكفاح المسلح في العالم الثالث في الستينات، أكثر وضوحاً وتأثيراً عليها، فتميزت هذه الكوادر بطرحها للمظور الطبقي في رؤية مشكلات المجتمع الكويتي، مما أدى إلى إدخال الحركة في مأرق حدي مع حلفائها من التجار^(٤٣).

وإثر نكسة حزيران ونشر وثيقة تموز ١٩٦٧ في مجلة "الحرية" تلقت كوادر الصف الثاني حرعة إيديولوجية محرّضة على العمل، تفاعدت للتو مع تكوينها النقدي الراديكالي اعام، وعمّقت إحساسها بضرورة الرد الثوري على الطريقة الظفارية على النكسة، وإنهاء سياسة التحالف مع التجار والمعارضة السياسية التقليدية للسلطة، واستنهاض حركة معارضة جديدة تؤدي إلى إحداث صدمة جذرية. غير أنه ورغم وجود آلية داخلية كويتية خاصة لتناقض المعايير ما بين قيادة الحركة في الكويت وكوادر الصف الثاني، وشيوع الحديث عن إحقاقات اقيادة

التقليدية، فإن جزءاً كبيراً من المشهد الانقسامى كان على صلة بالحركات العامة للتنظيم القومى وتناقضاته ما بين "اليمن" و"اليسار" عموماً، وبحركات المشهد الانقسامى في الخليج والجزيرة العربية الذي تم توجيهه بمؤتمر دبي (تموز ١٩٦٨). فقد كان عدداً من هذه الكوادر على صلة وثيقة بيسار الحركة في المنطقة.

وعلى المستوى التوصيفى لتناقضات المشهد الانقسامى في فرع الكويت وفق قاعدتي "اليمن" و"اليسار"، تمرر "اليسار" بين قيادات "الصف الثاني" أي في الشعبة والرابطة والحلايا. ولم يكن هناك من مؤيد لهذا الاتجاه في قيادة الإقليم سوى ناصر الغانم الذي كان يعمل في حقول النفط ويقطن في منطقة الفحيحيل الشعبية. وكانت جميع تلك القيادات التي تبنت الطرح "اليساري" وفق فهمها له يومئذ من شأن الفئات الوسطى الكويتية، ومن المثقفين "الراديكاليين" أو القادة النقابيين.

وبهذا المعنى كان الانقسام محدوداً على مستوى قيادة الإقليم وواضحاً على مستوى القاعدة. واستطاع التيار اليساري الشاب أن يجذب وفق نسبة تقديرية قريبة كثيراً من الدقة حوالي ربع التنظيم ما عدا المتعاطفين. وقد ربط الانقسام اليساري في الثقافة الشفوية ما بين الاتجاه اليساري الذي اتجهت نحوه حركة القوميين العرب ما بعد النكسة وما بين إحقاقات القيادة التقليدية في الكويت، وعقم أساليبها الإصلاحية، وموقفها السلبي من التوجهات اليسارية لفروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية.

بادر الشبان "اليساريون" بمناسبة زيارة شاه إيران إلى الكويت، إلى تفجير السعارة الإيرانية، وأصدروا بياناً باسم "الحركة الشعبية الثورية-الكويت"، واستعادوا من فرصة غياب القيادة التقليدية النافذة في المجتمع والحركة والسياسة، في صيف عام ١٩٦٨ عن الكويت، وعقدوا في منتصف أكتوبر ١٩٦٨ مؤتمراً يسارياً قرر: الاسترشاد بالماركسية-اللينينية كدليل نظري والالتزام بالعنف الثوري والكفاح المسلح كخط استراتيجي و فصل القيادة التقليدية كإجراء تنظيمي^(٤٤). ولم يحدد المؤتمر أسماء المفضولين، غير أن بياناً نشر في مجلة "الحرية" حددتهم ب: الدكتور أحمد الخطيب و سامي المنيس و خالد الوسمي، عبد الله النيباري وعلي رضوان. وتم اختيار قيادة مؤقتة تتألف من النقابي البارز حسين اليوحة، والعصو اليساري في قيادة الإقليم ناصر الغانم، و ناشي سعد و راشد محارب و أحمد الربيعي و عبد العزيز دعيح، من أجل توي السلطة في الحركة حتى انعقاد مؤتمر تأسيسي في الكويت. واعتبر المؤتمر نفسه فرعاً لـ "الحركة الثورية الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي" التي تمحضت عن مؤتمر دبي^(٤٥)

التحق أحمد الربيعي العقل المظلم للمؤتمر "اليساري" بثورة ظفار. ثم تم اعتقاله لاحقاً. و م
يفرج عنه إلا بعد ضغوطات سياسية كبيرة^(٤٦). وخلال غياب لربيعي قرر فرع "حركة
التعامل مع الذكرى الثانية لتروير انتخابات برلمان ١٩٦٧، قسم في كانون الثاني، تفجير عدة
قابل احتجاجية، استهدفت مجلس الأمة باعتباره مروراً وغير شرعي ومبنى وزارة الداخلية
باعتبارها المنفذ لعملية التزوير، ومنزل وزير الداخلية باعتباره الذي أشرف على التزوير.
وكانت القابل سياسية بحتة، فروعها فيها أن تكون صوتية، وألا تؤدي إلى إيذاء أحد، ومن هنا
تم تحديد زمن التفجير بدقة عند الفجر^(٤٧). أدت هذه "المبادرة الثورية" إلى اعتقال كوادر
التنظيم وإجراء أول محاكمة سياسية في تاريخ منطقة الخليج والجزيرة العربية سنتوقف عندها
لاحقاً بوع من التفصيل.

وبذلك اكتملت استراتيجية فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية بتطبيق "الأطراف ل
المركز" واقتحامه وكأن هذه الآلية الإحرائية - كما تم بالفعل - كانت نوعاً من تطبيق غير
مباشر لاستراتيجية الكماح المسح وإيديولوجيتها التي قامت على اقتحام المركز انطلاقاً من
الأرياف أو الأطراف أو الجبال. فتحقق شعار "من ظفار إلى الكويت" ولكن بشكل حبيبي
وقصير النفس للغاية.

ثالثاً - المشهد الانقسامى في الساحة الأردنية - الفلسطينية:

الجهة الشعبية لتحرير فلسطين

تشكلت الجهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١٠ كانون الأول عام ١٩٦٧ من "اتلاف" ثلاث
منظمات فدائية هي: منظمة شباب الثار، ومنظمة أبطال العودة، و جهة التحرير الفلسطينية،
بالإضافة إلى عاصر من "المستقلين" شكلوا تجمعاً رابعاً في الجهة. وإذا ما نظرنا إلى هذا الائتلاف من
منظور الوظائف المتشابهة والمتعارضة، فإنه يمكن القول إن "الجهة" كانت ائتلافاً جهوياً اتحادياً ما
بين الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب ومنظماته الفدائية وحلفائه المستقلين وبين جهة التحرير
الفلسطينية التي يقودها الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري أحمد جبريل. إذ كانت "منظمة
شباب الثار" هي الفرع الفلسطيني للحركة، في حين أن كوادر الحركة هي التي شكلت عام ١٩٦٥
"منظمة أبطال العودة" بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية (إبان رئاسة أحمد الشقيري لها)، وذلك
في ضوء رغبة المنظمة بتشكيل ذراع فدائي لمنظمة يعمل إلى جانب الذراع النظامي المتمثل بجيش
التحرير الفلسطيني^(٤٨). بينما تألف المستقلون من العاصر الوطنية والناصرية الأردنية الذين تمثروا
بتعاونهم التقليدي مع الحركة، وكانوا على صلة وثيقة بـ "التجمع الوطني" في الأردن الذي شاركت

فيه حركة القوميين العرب، وكان على رأسه الشخصية الوطنية الأردنية البارزة سديمان السبسي، وعدد من الوجوه البورجوازية الوطنية الأردنية^(٤٩).

لعبت بعض كوادر القيادة الداخلية لفرع الحركة الفلسطيني-الأردني في الأردن التي كان على رأسها حمد المرحان أحد أبرز مؤسسي الفرع دوراً أساسياً في بناء تجربة الجبهة، ومهدت الطريق أمام الحركة كي تطب من كوادرها في الأقطار الأخرى إنهاء عملها التنظيمي ولاتحاق بـ "الجبهة" كي يتم نواؤها سياسياً وفق قرارات اللجنة التنفيذية القومية للحركة (وثيقة تموز ١٩٦٧)^(٥٠).

شهدت الجبهة خلال عام ١٩٦٨ وأوائل عام ١٩٦٩ وفق علاقات التشابه والتعارض في النسق الانقسامى مشهدين إنقساميين تامين. ونتج عن المشهد الأول خروج القوى المعارضة من الجبهة وهي جبهة التحرير الفلسطينية التي أخذت تعمل تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة" والعناصر الوطنية المستقلة. في حين تم المشهد الانقسامى الثاني داخل القوى "المتشابهة" ما بين "يسار" و "يمين" "الجبهة" بعد أن اقتصر قوامها على حركة القوميين العرب. ونتج عن المشهد الأخير خروج "يسار" الجبهة الذي عمل في البداية تحت اسم "الفريق التقدمي"، وتشكيل الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين في ٢١ شباط ١٩٦٩.

١- توصيف المشهد الانقسامى الأول:

نتجت تناقضات هذا المشهد عن "الخلافات في وجهات النظر حول قضايا سياسية وتنظيمية وعسكرية" إذ "كان كل فريق يريد تسيير اجبهة سياسياً وتنظيماً وعسكرياً وفق وجهات نظره وأفكاره" حسب تشخيص جورج حبش^(٥١).

لم يكن مقررًا لـ "الجبهة" حين تم تشكيلها أن تكون حزباً بل تحالفاً جهويًا، يشكل حط الكفاح المسلح قاسمه المشترك، ويسعى إلى أن يكون قاعدة للقاء ما بين التنظيمات الفدائية الفلسطينية التي كانت تطرح برمتها الكفاح المسلح. ومن هنا لم تطرح "رؤية سياسية يسارية منطلقة من نظرية الاشتراكية العلمية" بل "فكرًا تحرريًا عامًا". وشكل ذلك أساس التفاهم السياسى ما بين الأطراف الجبهوية المؤتلفة^(٥٢).

نشأت التناقضات ما بين أصراف الجبهة: المتشابهة والمتعارضة، حين برز اتجاه حركة القوميين العرب لتسييس الجبهة وتحذيرها إيديولوجياً بشكل تنتقل فيه من "الرؤية التحررية العامة" إلى "الرؤية اليسارية". والواقع أن حركة القوميين العرب لم تميز بين عملها الحربى وعملها الجبهوى، فاستدعت كوادرها الفلسطينية في الفروع الأخرى، وزجّتهم في الجبهة بهدف سائها السياسى وفق وثيقة تموز ١٩٦٧ "الحركية"^(٥٣) التي تنطلق من "رؤية سياسية

يسارية". ومن هنا احتدمت مشكلتان داخل حركة القوميين العرب، تحددت الأولى منها في احتدام الصراع بين "يمين" الحركة و"يسارها" حول تفسير تلك الوثيقة، وتحددت الثانية في احتدام الصراع ما بين الحركة ككل التي اعترفت بأن نيتها المضمرة هي بناء "الجهة" وفق وثيقة تموز، أي وفق "الرؤية اليسارية"، وبين حلفائها من جهة التحرير الفلسطينية والمستقلين المتمسكين بـ "الرؤية التحررية العامة" القرية للعاية من رؤية "حركة فتح".

م يوافق المستقلون على تقييم الحركة لنظام الأردني كنظام "معاد" للجهة، فانسحوا أحراراً في سياق التناقضات والتشققات الحادة من الجهة^(٥٤). أما جهة التحرير الفلسطينية (أحمد جبريل) المنخرطة في "الجهة" فأعلنت تمسكها بالأسس التي قامت عليها الجهة من حيث: حط الكفاح المسلح، والحياد السياسي في خلافات الدول العربية، وعدم التعرض لأي قطر عربي إلا بالقدر الذي يحس القضية الفلسطينية، وتنزيه العمل الفدائي "عن أي أعراض واعتبارات سياسية". من هنا أعنت جهة التحرير باسم الجهة الشعبية لتحرير فلسطين في ٢٢ نيسان ١٩٦٨ عن عدم وجود أية علاقة ما بين الجهة الشعبية وحركة القوميين العرب، وأن "التوحيد الذي تم، كان مع "منظمة شباب الثأر" المنظمة الفدائية ليس إلا، وقد وافق ممثلوها في حينه على حط سير الجهة واستقلاليتها"^(٥٥).

احتدمت تناقضات المشهد الانقسامي ما بين الأطراف المتشابهة والمتعارضة في التحالف الجبهوي، إثر عقد الجهة الشعبية لتحرير فلسطين لمؤتمرها العام الأول في آب ١٩٦٨، والذي شكله الفريق الراديكالي في فرع الحركة الفلسطيني^(٥٦). ومثلت قرارات المؤتمر (ستتوقف عنده لاحقاً بالتفصيل) انقلاباً منهجياً تاماً على كافة الأسس التي قامت عليها "الجهة الشعبية". من هنا وفي أحواء الصراع صاحب ما بين جناحي منظمة شباب الثأر أو فرع الحركة الفلسطيني حول قرارات المؤتمر والتركيب القيادية التي خرج بها، أعن ناطق باسم "الجهة الشعبية" (يعكس موقف تنظيم أحمد جبريل والمستقلين) في ١٠/٢/١٩٦٨ عن عدم وجود أية علاقة ما بين المنظمات التابعة للجهة، وتحديدًا "منظمة شباب الثأر" وبين حركة القوميين العرب، وأن "الجهة" لا "لا تعترف بأية صفة تمثيلية يتحلها أحد عناصرها القوميين العرب، ويدّعي أنه يمثل بهذا الجهة الشعبية" كما "لا تعترف بكل تصرفات تقوم بها عناصر القوميين العرب، ويقصد بها التدخل في الأمور الداخلية للدول العربية باسم الجهة"^(٥٧). أما فصيلاً "شباب الثأر" و"أبطال العودة" فأصدرا بعد يومين أي في ٤ ت ١٩٦٨ بياناً يؤكدان فيه أن البيان السابق الذي صدر باسم "الجهة" وينفي علاقة منظماتها بحركة القوميين العرب، قد صدر دون معرفتهما^(٥٨) فاتهم البيان ضمناً جهة التحرير الفلسطينية في الانفراد بإصداره. غير أن ممثلاً راديكالياً لـ "منظمة شباب الثأر" أعلن في ٦ آب ١٩٦٨، أن المنظمة "شبه مستقلة عن تنظيم" أحمد جبريل "خاصة من الناحية الإيديولوجية" وأنها تتعاون معه "عسكرياً فقط" في حين أن "الإيديولوجيا

الثورية" "إيديولوجية حزب البروليتاريا الثوري" وليس "التكتيك العسكري اليومي" هو محور الخلاف مع سائر المنظمات^(٥٩).

تم احتتام المشهد الانقسامى ما بين الأطراف المتشابهة والمتعارضة في "الجبهة" بعقد جهة التحرير الفلسطينية في ١٠ ت ١٩٦٨ ما سمته بمؤتمر عام، قررت فيه صرد شباب الثأر "القوميين العرب" من الجبهة الشعبية كتظيم، وقبول عناصرهم كأفراد، وما يهمننا من هذا البيان الذي كان مصادقة على أمر واقع أكثر منه إعلاناً لواقع جديد، هو رصد لعناصر المشهد الانقسامى، فقد حدد هذه العناصر، بعدم تغيير حركة القوميين العرب بين العمل الفلسطيني والعمل الحربى، ومحاولتها الاستيلاء الحربى على الجبهة الشعبية وتحويلها إلى ذراع عسكري لها، وحروجها عن مبدأ استقلالية الجبهة وشخصيتها الذاتية، وتحركها الحزبى في البلاد العربية تحت ستار العمل الفلسطيني وباسم الجبهة مما أدى إلى استعداء الدول العربية، وحروج "شباب الثأر" عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون القطرية العربية إلا بما يحس القضية الفلسطينية^(٦٠).

ينصح مما سبق أن جهة التحرير الفلسطينية حاولت أن تحصر أطراف المشهد الانقسامى بها وبـ "منظمة شباب الثأر" من دون أية إشارة إلى "منظمة أبطال العودة" التي كان معظم كوادرها القيادية من حركة القوميين العرب. فدخلت "منظمة أبطال العودة" على خط الإنقسام في المشهد، وأعلنت تمسكها بوحدة الجبهة بفصائلها الثلاث مع معارضتها لانفراد "جهة التحرير الفلسطينية" - في إشارة ضمنية ها- بفصل منظمة 'شباب الثأر' - و"تفجير الجبهة". وناشدت الطرفين المتناقضين العودة عن الإنقسام، لصالح وحدة الكفاح الفلسطيني المسلح^(٦١).

كانت "منظمة أبطال العودة" في هذا الموقف منسجمة مع خصوصية العلاقة التي تربطها بـ "حركة القوميين العرب" ومع فهمها لوحدة الكفاح المسلح في آن واحد. وقد عبرت في ذلك عن مواقف قطاع واسع من مقاتليها لم يؤيدوا أسلوب عمل "منظمة شباب الثأر" في الجبهة الشعبية. إذ رغم أن عدد من قياداتها هو في الأصل من حركة لقوميين لعرب فإن سسة المستقلين غير الحريين فيها كانت عالية، ومن ها تصفها 'الحركة' بأنها "من بعض المواصفات التنظيمية أقل صلابة وانضباطاً من تنظيم الحركة. وتفسر خصوصية علاقة "أبطال العودة" بـ "الحركة" واستقلالهم عنها في آن، اعتراف "الحركة" بمبدئياً بأن منظماتهم تمثل "موضوعاً تنظيمياً خاصاً"^(٦٢).

غير أنه مع حدة الإنقسام في المشهد، ووصول اللقاء ما بين طرفيه الأساسيين: جهة التحرير الفلسطينية وحركة القوميين العرب إلى درجة الصفر، انحارت قيادة "منظمة أبطال العودة" إلى "منظمة شباب الثأر" واستمرت بالعمل معها تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير

فلسطين". ولم ينته الالتباس ما بين الفريقين المتنافسين على احتكار تمثيل "الجبهة" إلا بحمل اسم فصيل أحمد جبريل لاسم "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين-القيادة العامة" الذي أصبح أكثر تمييزاً عن اسم "القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين".

٢- توصيف المشهد الانقسامى الثانى: من أزمة آب إلى انشقاق الجبهة الشعبية الديمقراطية:

يمكن من منظور وصفي بنوي حصر هذا المشهد الانقسامى في بيئة متزامنة، تشمل من الحركات التظيمية والإيديولوجية والسياسية في "الجبهة الشعبية" ما بين مؤتمر آب ١٩٦٨ (الذي انفجرت فيه الأزمة ما بين طرفي المشهد) مؤتمر شباط ١٩٦٩ (الذي كرّس انشقاق الطرف "اليسارى" وعمله تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية). ويتألف هذا المشهد من مقاطع انقسامية متوترة، تدخلت فيها فرقة السلاح وكرّست خاتمة درامية للمشهد.

انعقد المؤتمر الأول للجبهة الشعبية في آب ١٩٦٨ في سياق انعقاد مؤتمرات تموز ١٩٦٨ القطرية "اليسارية" في فروع حركة القوميين العرب في سورية والعراق وشمال اليمن والخليج والجزيرة العربية. وكان هذا المؤتمر في حقيقته مؤمراً قبطياً أو إقليمياً للفرع الفلسطيني-الأردني في حركة القوميين العرب، وليس مؤمراً للجبهة الشعبية بفصائلها الثلاثة التي تشكل أطراف التحالف الجبهوي.

وبهذا المعنى كان مؤتمر آب مؤمراً حزبياً، ومثل سائر المؤتمرات الإقليمية أو القطرية الأخرى في فروع الحركة، لم ينعقد على قاعدة انتخابية، بسبب عدم وجود نظام داخلي للجبهة ينظم قواعد حياتها الداخلية، ويُقرن الآلية الانتخابية. وقد تمكن الفريق "الراييكالي" الشاب من امتلاك "زمام المبادرة في الإعداد" له "إعداداً كاملاً من حيث تشكيكه، ومن حيث كافة الترتيبات التي تضمن له الخروج بالنتائج التنظيمية القيادية التي يريدّها. فكانت نسبة عالية من المؤتمريين من المراتب المسؤولة عن فروع الجبهة خارج الساحة الرئيسية -أي الساحة الفلسطينية الأردنية- آتية من فروع التنظيم في الجمهورية العربية المتحدة والعراق وسورية والكويت ولبنان وأوروبا"^(٦٣). وفق تشخيص الفريق المصاد الذي يصفه الفريق "الراييكالي" بـ "الفريق اليميني". ولا ينفي الفريق "الراييكالي" ضعف تمثيله للتنظيم الفلسطيني-الأردني، إذ يرى أن هذا الفرع كان واقعاً "تحت اهيمنة الكاملة لعناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة" ف "ظلّ حتى الأشهر الأولى من عام ١٩٦٨ بعيداً عن كل الموضوعات التي طرحها يسار الحركة" ولم يتم تفكيك "طوق العرلة المفروض على فرع الحركة الفلسطيني" نسبياً إلا من خلال "الإطارات الفلسطينية القادمة من الخارج للمشاركة في العمل"^(٦٤).

بهذا المعنى نستخدم مصطلحي "الداخل" و"الخارج" هنا. فإذا كان لكل مشهد انقسامي متغيره الداخلي والخارجي، فإنه يمكن إذاً في ضوء تشخيص الفريقين نفسيهما، ربط المتغير الداخلي في الجبهة، والذي يتمثل براديكالية المؤتمر وطبيعة تكوينه وقراراته بكوادر "الخارج" (الآتية من الخارج) التي كانت وثيقة التفاعل والتنسيق مع الحركات "اليسارية" في الصروع الأخرى، في حين يمكن ربط الاعتراض عليها بكوادر "الداخل" الحاصرين لـ "طوق العرلة المعروض على فرع الحركة الفلسطيني" وفق تعبير "الراديكاليين".

يعني ذلك في منظور حجم القوى في المشهد الانقسامي أن فريق "الخارج" (الراديكالي) كان "أكثريّة" في "المؤتمر" و"أقلية" في "القواعد" الداخلية للجبهة، في حين كان فريق "الداخل" المضاد "أقلية" في "المؤتمر" و"أكثريّة" في القواعد. وترتب على نتائج هذه المعاركة الانقسامية أن المؤتمر يحكم "أكثريته" الراديكالية قد انتخب لجنة مركزية تألفت ثلثها من فريق "الخارج". إلا أن فريق "الداخل" المضاد الذي يحكم سيطرته على الفرع، رفض الاعتراف بهذه النتائج. فلكم يكن هناك مفر من تسوية تنظيمية، نتج عنها تشكيل "قيادة توفيقية مؤقتة"، رهن الفريق "الراديكالي" مشاركته الرمزية فيها، بنأيف حوامة فقط بمدى التزام هذه القيادة بالتقرير السياسي الأساسي للمؤتمر^(٦٥) وتضمنت التسوية عقد مؤتمر آخر بعد ثلاثة أشهر على قاعدة انتخابية، تخرج الجبهة من خلاله بقرارات موحدة^(٦٦).

اكتسب المشهد الانقسامي بتناح ذلك آلية إنقسامية جديدة، تمثلت في اتهام الفريق "الراديكالي" لما يسميه بـ "اليمين" من أنه "انحنى لبرنامج اليسار انحناءً لفظية ليوافق على كل ما طرحه الفريق اليساري نظرياً ثم يرفضه عملياً من خلال الممارسة اليومية بدءاً من اليوم الأخير للمؤتمر^(٦٧)". في حين أن الفريق الآخر ينفي أية مشكلة له مع التحليل النظري والسياسي العام للتقرير السياسي الأساسي للمؤتمر، ويرى أن هذا التحليل ما هو إلا محاولة ترجمة فلسطينية لوثيقة تموز ١٩٦٧ التي أقرتها اللجنة التنفيذية القومية للحركة^(٦٨)، والتي تبين وفق فهم هذا الفريق الماركسية-اللينينية كمرشد ودليل، يجب أن تتحدد حركة القوميين العرب جذرياً على أساسه^(٦٩) وبالتالي فإنها تؤكد على ضرورة الحزب الماركسي-اللينيني لقيادة حرب التحرير الشعبية^(٧٠)، وأنها استدعت كوادر الفريق "المنشق" أساساً من الفروع الأخرى بهدف البناء اليساري للجبهة الشعبية وفق شروط وثيقة تموز ١٩٦٧ ومقرراتها^(٧١). ومن هنا يرى هذا الفريق "أن مؤتمر آب .. هو مؤتمر للجبهة قبل الانشقاق، وقراراته هي قرارات الجبهة الشعبية، وافق عليها المؤتمر بالإجماع"^(٧٢).

إلا أنه يستدرك ويشير إلى أن الفريق "المنشق" فق تعبيره، هو الذي قام من خلال نأيف حوامة بصياغتها "صياغة خاطئة" "محاولاً تفسير مواقف مؤتمر آب والتعبير عنه بشكل أقرب إلى

وجهة نظره^(٧٣). ويفسر ذلك أن قيادة "الجبهة" في ردها على ذلك الفريق، اعتبرت أنها ترد على تلك "الصياغة الخاطئة". غير أننا وفي ضوء معرفة أن اللغة ليست بمجرد صياغة لمفكر أو وعاء له، بل هي الفكر عينه، ندرك كيف تحول رد قيادة "الجبهة" على تلك "الصياغة" إلى رد على التقرير السياسي الأساسي لمؤتمر آب نفسه. إذ لا تدع قيادة الجبهة مجالاً للشك في أنها ترد على "الأسس النظرية للاشتقاق" مستندة إلى ذلك التقرير نفسه^(٧٤)، فتصفه في ختام ردها بـ "عموميات استراتيجية عامة وغامضة وفيها كثير من الضبابية والمزایدات" و"نظريتها وحيدة الخائب"^(٧٥). يفسر ذلك أن قيادة الجبهة ورغم إقرارها بأنه قد تم إقرار التقرير بـ "الإجماع" فإنها لم تكن راضية عنه بدليل أنها حددت مهمة المؤتمر القادم (كان مقرراً له أن يعقد بعد ثلاثة شهور من مؤتمر آب) بـ "البلورة بشكل واضح وسليم لقضايا العمل النظرية والقيادية والتنظيمية"^(٧٦).

تتمثل الهوية الإيديولوجية لهذا المشهد الانقسام من منظور الفريق الراديكالي بأنها تقوم على الصراع ما بين "يمين" و"يسار" الجبهة في سياق الصراع ما بينهما في إطار حركة القوميين العرب، في حين تدور في منظور الفريق المضاد أنها تقوم على الصراع ما بين "اليسار الحقيقي" و"الطفولة اليسارية". والواقع أن هذا الفريق الأخير لم يشأ أن يتقبل إطلاقاً وصفه بـ "اليمين"، بل ذهب إلى حد اعتبار نفسه مسؤولاً عن التوجه اليساري للحركة إثر النكسة من خلال إقراره لوثيقة عمور، ودعوته لبناء حركة القوميين العرب يسارياً على أساسها، في حين أن الفريق الراديكالي لم يرق فيه سوى "مدح اليسارية"^(٧٧). والواقع أن جورج حبش حين فرّ في ٢١ من معقله، ووجد الجبهة متحيزة في أزمة آب لم يعترض على المنطلقات النظرية الأساسية للتقرير، وإن اعترض على ما سمته الجبهة من منطلق يساري بـ "صياغاتها" "الطفولية اليسارية"، بقدر ما اعترض في تقديرنا على تقييم التقرير للجبهة وتحالفاتها وممارساتها السياسية وقيادتها، وللحركة وعجزها لينبوي عن التحول إلى منظمة يسارية ثورية^(٧٨). ففي منظور أولي مقارن، لا تختلف المنطلقات النظرية الأساسية لتقرير آب ١٩٦٨ (الذي كتبه نايف حواتمة) عن منطلقات تقرير عمور ١٩٦٧ (الذي صاغه جورج حبش)^(٧٩).

لقد صيغ التقرير بعد نهاية أعمال المؤتمر، وتضمن تقييمات راديكالية من شأنها أن تشق الجبهة فعلياً، فقد أدان التقرير مفهوم "اليمين الرجعي الفلسطيني" للوحدة الوطنية، وسيطرة هذا المفهوم على كافة فصائل المقاومة بما فيها الجبهة الشعبية وأعلن أن الجبهة "تدين وتنفذ علناً خطأ ممارستها لهذا الشعار"^(٨٠) "في ظل قيادة العناصر الإقطاعية والصبارفة والمليوية من أصحاب البنوك وكبار التجار وعنة الرجعية الفلسطينية. بدءاً من المشاركة "بالتجمع الوطني الأردني" الذي احتوى كل رموز الرجعية الفلسطينية والأردنية ... وانتهاءً بالمجلس "الوطني الفلسطيني

الذي جمع كل ممثلي الرجعية الفلسطينية وعلى رأسها شبة المليونيرية من أصحاب السوك وكبار المقاولين^(٨١). كما أدان ممارسه الجبهة لـ "شعار عدم التدخل في الأوضاع العربية"^(٨٢). مع أن الجبهة تنبت هذا الشعار جزئياً لإرضاء حليفها جبهة التحرير الفلسطينية، وبالتالي فإنه يعكس سياستها التحالفية أكثر ما يعكس نسقها في هذه المسألة، بينما ادعت الجبهة أنها لم ترفع قط هذا الشعار وأن هذا الشعار هو شعار فتح وليس شعارها^(٨٣). وقد وجدت الجبهة نفسها في مؤتمر شاطئ ١٩٦٩ مؤيدة لتقييمات تقرير آب فيما يتعلق بالموقف من المجلس الوطني في ظل التركيبة المكتبية لمطمة التحرير وبمشاركتها في التجمع الوطني الأردني^(٨٤)، الذي كان يضم وجوهاً وطنية وناصرية أردنية بارزة على رأسها سليمان الدالسي.

كان التقييم الذي ما كان ممكناً للجبهة أن تقره هو "إدانة تجربة حركة القوميين العرب باعتبارها تجربة يمينية ذات جذور فاشية، بتكوينها الفكري والسياسي واستقطاباتها الطبقية اليمينية التي شكلت الإطارات القيادية للحركة طيبة الخمسينات والتي انتقل فريق منها إلى صف الثورة المضادة" و"إدانة تجربة حركة القوميين العرب اليمينية نظرياً وممارسة وطبقياً" و"إدانة الرموز البشرية المهيمنة على الحركة حتى مؤتمر آب" و"الإدانة الكاملة للإطارات القيادية للحركة وللجبهة التي تحكمت باموقع القيادي الأساسي حتى مؤتمر آب والمحكوم عليها بالفشل التاريخي الذي أعطى الممارسات الفكرية والسياسية والتنظيمية الحاططة واليمينية ليخرج المؤتمر بإدانة كاملة للأدوات البشرية التي أعطت هذه الممارسات". وتوَّح تقرير آب تقييماته الراديكالية للجبهة (والحركة) ولرموزها وسياساتها وتحالفاتها بتأكيد "أنه لا يمكن تحوُّل مؤسسة برجوازية يمينية وبورجوازية صغيرة إلى موقع يساري ثوري بكاملها". وكان يعني بذلك على مستوى عمري العمليات أن العناصر اليسارية الثورية التي تفرها الجبهة الشعبية لا يمكن أن تزجم قرارات مؤتمر آب عملياً إلا إذا تمكنت من "الانفصال والاستقلال الإيديولوجي والسياسي والتنظيمي والعسكري التام عن الفريق اليميني الذي يرفض عملياً الالتزام بقرارات آب ويوافق عليها لفظياً"^(٨٥).

تُسَر تلك التقييمات الراديكالية، حجز قيادة الجبهة لتقرير بعد طباعته وعدم تعميمه^(٨٦). في الوقت نفسه الذي أعلنت تمسكها "الرسمي" به من حيث موافقة المؤتمر على قراراته بالإجماع، وليس على صياغته اللاحقة. والواقع أنه لا يمكن في هذه الآونة وصف تيار الدكتور جورج حبش باليمينية على طريقة وصف الفريق "اليساري" له. فقد كان حبش الذي كان مسؤولاً عن وثيقة تموز ١٩٦٧ "اليسارية" التي شرَّعت لعملية التحول اليساري في حركة القوميين العرب باتجاه "الاشتراكية العممية" "إيديولوجية الطبقة العاملة" و"الكفاح المسلح" على "الطريقة الفيتنامية" وفق تعبير الوثيقة، مقتنعاً في ضوء الدرس الكوبي بإمكانية إعادة التيار اليساري للجبهة والحركة القوميين العرب، وبإمكانات تطور تنظيم بورجوازي صغير إلى تنظيم ماركسي-لينيني^(٨٧)، بينما رأت العناصر الأكثر يمينية في

الحركة وفي الجبهة أل "يسارته" اسمية وأنها ليست أكثر من "ستار للتنمية" بهدف امتصاص المعارضة اليسارية^(٨٨).

في ضوء هذه الفجوة الحادة، وانتهيار وحدة المعايير كلياً، اكتسبت توترات المشهد الانقسامى مقاطع حادة، لا سيما إثر موافقة ممثل الجبهة الشعبية على توقيع اتفاقية اب ١٤ سداً مع السلطات الأردنية إثر حوادث ٤ / ١١ / ١٩٦٨، والتي أعلنت قيادة الجبهة للتو سحب توقيعها عليها^(٨٩). وأخذ التيار "الراديكالي" الشاب يميز نفسه تنظيمياً ولكن تحت راية الجبهة باسم "الفريق التقدمى فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، ثم عقد هذا الفريق "اجتماع عماد اليساري" الذي اعترفته قيادة الجبهة اجتماعاً انشقاقياً، وفشلت أية صيغة لعقد مؤتمر جديد.

تراكمت هذه المقاطع وأكسبت توترات المشهد الانقسامى طابعاً درامياً، حين قررت قيادة الجبهة الشعبية حسم الموقف ضد "الفريق التقدمى" وتأديبه بالقوة. فأقدمت فى ٢٨ ك ١٩٦٩ وبعده أيضاً بأيام قليلة على اعتقال أربعة عشر كادراً من كوادر "الفريق التقدمى". وفسرت مصادر "الفريق التقدمى" ذلك بأنه محاولة "فاشستية" لحا إليها "الفريق اليمى فى الجبهة الشعبية الذى يقوده الدكتور جورج حبش" كى يضرب "الفريق التقدمى" فى الجبهة إثر مؤتمر آب. وتحدثت هذه المصادر عن عمليات "تعذيب المقاتلين المعتقلين بطريقة يندى ها الجس" وطالت مكتب التنسيق الفدائى و"القوى التقدمية العربية" بالتدخل وإداة "العقلىة اليمىة الفاشستية، التى تحاول إخفاء عجزها الفكرى والسياسى بقوة السلاح"^(٩٠). أما مصادر "الجبهة" فاعتبرت الأمر إجراء انصباطياً مؤسماً كان لا بد منه، بحق عناصر قررت فعلياً "الانشقاق" وتعمل باسم الجبهة بشكل غير شرعى وتعرض من خلال نشر أسماء قادة الجبهة على البيانات، أمها للخطر. ولم تنف "الجبهة" أنها اتخذت قراراً سياسياً بحسم الموقف نهائياً وبالقوة ضد "الفريق التقدمى"^(٩١).

إثر تدخل منظمة التحرير الفلسطينية (التي تسيطر عىها حركة فتح) أصدر "العريقان" بيانين مستقلين ومتزامين ب "إنهاء الخلاف ما بيهما". وقرر "الفريق التقدمى" فى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فى ٢١ شباط ١٩٦٩ العمل بشكل مستقل تحت اسم "الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين"^(٩٢). وبذلك اختتم المشهد الانقسامى مقاطعه الدرامية برسيم الانشقاق.

٣- ربط المشهد الانقسامى بالمتغيرات الداخلية والخارجية:

لا نجد في وثائق "الطرفين" ربطاً لاحتدام المشهد وانقسامه الدرامى في ٢٨ كانون الثاني بالمتغيرات الداخلية والخارجية، ويتمثل التعبير الخارجى هنا بالنسبة لطرفي المشهد بمنظمة التحرير الفلسطينية التي تسيطر عليها حركة فتح، وبدعم المنظمة لـ "الفريق التقدمي" في العمل التنظيمي والسياسي والعسكري المستقل عن الجبهة الشعبية، وإرغام الجبهة خلافاً لإرادتها على بقاء نوع من التشاؤك بين اسمي الجبهتين، مما يعزز الموقع القيادي الرعوي لحركة فتح بين الفصائل، ويتيح لها التدخل باستمرار بخلافاتها، متخذة دور الحكم تارة ودور المشجع على نشوء انقسامات جديدة تارة أخرى، بشكل يبقى فيه "خصماً وحكماً" بالنسبة للجميع.

أما المتغيرات الداخلية التي دفعت حكام الجبهة الشعبية للتحويل عن موقف الحكمة ومحاولة استيعاب 'الفريق التقدمي' ودرء اشتقاقه أو "استيلائه" على الجبهة، إلى محاولة تأديبه باستخدام العصا الغليظة، ويرتبط باعتقادنا بحدوث متغير داخلي "تاريخي" في حركة القوميين العرب، ويتحدد هذا المتغير الداخلي في تفسير الحسم الدرامي لتناقضات المشهد الانقسامى في الجبهة الشعبية، بعقد الفروع اليسارية لـ "حركة القوميين العرب" لاجتماع باسم "اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب": في كانون الثاني ١٩٦٩ (ستوقف عنده لاحقاً بالتفصيل) أعلن "تصفيه حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" و"تصفية يسر الحركة ويسار الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الساحة الفلسطينية لعلاقاته مع يمين الحركة ويمين الجبهة". و"مطاردة وتصفيه لجيوب اليمينية". وقد وقع "يسار الجبهة" أو "الفريق التقدمي" على هذا البيان^(١٣). مما كان يعني الخاتمة الدرامية للمشهد الانقسامى باعتقال كوادر 'الفريق التقدمي' (أو آخر كانون الثاني الذي تم فيه اجتماع اللجنة التنفيذية) وترسيم خروج "الفريق التقدمي" (في ٢١ شاط الذي تم فيه إعلان قرارات اجتماع اللجنة التنفيذية) ليعمل تحت اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين".

وبغض النظر عن مدى هول الدراما، فإن حركة القوميين العرب تكون قد افتتحت فصلها الأول بمشهد درامى شاب هو "كتائب الفداء العربى" وعملياتها واختتمته بمشهد درامى آخر، ولكنه تم هذه المرة داخلها، من خلال مقطع ٢٨ ك ١٩٦٩. وكانت الحركة في كل من المشهدين تدفع ثمنها درامياً شابها العاصف، الذي كان مشدوداً سواءً في بداية الفصل أم في آخره إلى أهم ما يميز الشباب وهو الارتباط بما يراه مثلاً أعنى. فيشكل اجتماع الفروع اليسارية التي "حتت" الحركة وأعلنت "تصفيتها شكلاً ومحتوى" و"اسماً" (كانون الثاني ١٩٦٩) الذروة الدرامية لانقلاب الحركة على ذاتها، وكل انقلاب على الذات هو انقسام درامى فيها يتضمن سيميائياً أو رمزياً معنى اقتل. وكأن يسار الحركة في فصل الختام يثبت درس فرويد الرمزي: لا ينصح المرء حقاً إلا حين يقتل أباه.

هوامش الفصل الثاني

- (١) بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩، ص ٣٠.
- (٢) مقابلة في ٤/ ٤/ ١٩٩٦ مع سامي صاحي في دمشق.
- (٣) قارن بتواترات هذه التعابير في بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره.
- (٤) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٤. قارن بمحس إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين السياسيين، دار الطليعة، ص ١، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٢٤.
- (٥) قارن به هذا ما يدعو إليه جورج حبش، الطليعة، عدد ٢٧٢، الأربعاء ٢٥ آذار، ١٩٧٠، ص ١٣.
- (٦) اللجنة المركزية الوصية لحرب العمل الاشتراكي العربي-لبنان، (تقرير)، بيروت، ٢٠ ك ٢٠، ١٩٨٠، ص ١٢٦. ورد في التقرير أن "بعض عناصر حركة القوميين العرب المعروفة بتخلفها الفكري" ورأت في "الترام الماركسية-الليبية ستارا للتنمية وحملا لليبيا عن لعاصر التي رفضت الاشتقاق وعارصته" والواقع أن هذه "العاصر" كانت تؤول حبش وفق مطلقها ووعيتها، في حين أنها كانت مع حبش سواء كان يمينيا أم يساريا، وذلك تقديرا لما مثلته مسلكيته من قيمة مثلى.
- (٧) بيان اللجنة الشعبية لتحرير فلسطين عن قيام عناصرها باحتطاف الدكتور جورج حبش عن معتقله في سورية، مقلداً عن الحرية عدد ٤٣٨، تاريخ ١١/ ١١/ ١٩٦٨، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جامعة بيروت العربية، ح ٤، ط ١، ١٩٧٠، ص ٨٦٨.
- (٨) انظر نص 'الميثاق الوطني لجهة القوى والعناصر الوطنية والتقدمية في سورية، الحرية، العددان ٤١٣ و ٤١٤، بيروت، ٢٠ و ٢٧/ ٥/ ١٩٦٨، نشرته. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٠-٣٦٢.
- (٩) مقابلة سبق ذكرها مع أسامة ضاحي.
- (١٠) مقابلة في ٢٤/ ٨/ ١٩٩٥ مع جهاد صاحي.
- (١١) د. ولاح عبد الله المدرس، ملاح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥)، دار قرطاس، الكويت، ط ١، ١٩٩٤، ص ٣٨.
- (١٢) مقابلات مع بعض أصدقاء حداد المقريش، رغبو. عدم ذكر أسمائهم.
- (١٣) مقابلة في ٢/ ٢/ ١٩٩٦ مع محمد كشلي في بيروت. حو ما يشبه هذا الأسلوب المسبوب إلى حداد في حمى الصراع قارن به: بيان تأسيس اللجنة الشعبية-ديمقراطية لتحرير فلسطين، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط ١، بيروت، ١٩٧١، ص ٦٧. وتشير الوثيقة إلى رسالة مسبوبة لوديع حداد في أوائل كانون الثاني ١٩٦٨ "بضرورة العمل لسريع لتصفية اليسار. تجويع القواعد المذهبية التقدمية ومحاولة تصفيتهم". وبالسطع فإنه قد تم بسب هذه الرسالة إلى حداد في حمى الصراع الداخلي الدرامية.
- (١٤) حو مفهوم المشهد الانقسام، انظر د. عر الدين دياب، التحليل الاجتماعي لطاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، ط ١، ١٩٩٣، القاهرة، ص ٨٦-١١٢.
- (١٥) بسل الكيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الحصري الكيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ٤، ١٩٨٥، بيروت، ص ١٣٦.
- (١٦) قارن بمحس إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين السياسيين، مصدر سبق ذكره، ص ٨٣-١١١.
- (١٧) مقابلة في ٢٦/ ١/ ١٩٩٦ مع عبد الإله الصراوي.
- (١٨) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ٣١ و مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي.

- (١٩) قرن ب: وجهات نظر حركة لقوميين العرب، نقد ذاتي حركة القوميين العرب في سورية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٦-١٩٧.
- (٢٠) مقابلة سبق ذكرها مع سامي صاحي الذي كتب البيان وأعدته ولم يكن لأسامة المهدي علاقة بهذا البيان بسبب وجوده إن كان هذه المرة في المختل.
- (٢١) مقابلات مع عدد من الكوادر القاعدية الطلابية والعمالية في حلب.
- (٢٢) مقابلة في كانون الأول ١٩٩٥ مع باهي ضلي في حلب.
- (٢٣) مقابلة سبق ذكرها مع صلي فار ب. نقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، مكتبة مديوني، القاهرة، ط ٢، يونيو ١٩٩٥، ص ١٠٨-١٠٩. أيدت الأطراف المشاركة في الجبهة الوطنية التقدمية المعارضة الأسد في مواجهة جديد، كما وقف الوجوديون الاشتراكيون والمراقب السابق للأخوة المسلمين في سورية عصام لعطار إلى جانب الأسد. ولم يعارض الأسد سوى مجموعات المصحات الشعبية المهددة التأثير والتي هي مطامات حربية أكثر منها شعبية.
- (٢٤) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣، والمقصود هنا بالتجمع هو التجمع حول حرب العمل الاشتراكي العربي الذي شكله جورج حبش لاستيعاب فروع حركة القوميين العرب السابقة.
- (٢٥) مقابلة في ١٨/١٠/١٩٩٥ مع عبد الرحمن عيسى.
- (٢٦) د. هاشم بهياني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥-١٩٧٥)، ترجمة د. سامي مسم، مؤسسة لأبحاث العربية، ط ١، ١٩٨٤، ص ١٧٨.
- (٢٧) قرن مكتب المطالعة التي تصممتها البشارة الداخلية (الكويت)، العدد التاسع، ٤ أبريل ١٩٦٦.
- (٢٨) البشارة الداخلية، دون تاريخ، دون عنوان، ص ٤.
- (٢٩) مقابلة في ١٦/١٢/١٩٩٦ مع د. خالد الوسمي في الكويت. أكد لنا الوسمي أن فيصل المسعود (ضدري) مسؤول لإقليم في القاهرة، كان يطرح الماركسية-الليبية بصيغة إما أن تقبلوا بها وإما أن تخرجوا من الحركة.
- (٣٠) مقابلة سبق ذكرها مع الوسمي.
- (٣١) مقابلة سبق ذكرها مع العيسى.
- (٣٢) قرن ب: وثائق مصال جبهة التحرير لوطي البحرانية، ج ١، دون تاريخ، دون مكان نشر، ص ٨٧. تشير بشرة أغسطس ١٩٦٦ إلى أن السلطات الكويتية صادرت التبرعات والمعونات. وقد تمت هذه التبرعات التي تعنيها البشارة بجهود حركة القوميين العرب في الكويت.
- (٣٣) مقابلة في ١٠/١٢/١٩٩٥ مع عبد الله الباري في الكويت.
- (٣٤) ولید قریها، تحولات الثورة العربية (بالإنكليزية) لندن، ١٩٧٥، ص ٨٩-٩٠، أورده بهاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٥.
- (٣٥) جميع الحقائق الواردة هنا مستقاة من مقابلة مع العيسى.
- (٣٦) مقابلة في ١١/٣/١٩٩٥ مع جورج حبش.
- (٣٧) حور مفهوم المنطقة تنظيمياً قار ب: فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في لكفح من أجل استقلال اليمن الجنوبية، در التقدم، موسكو، ١٩٨٤، ص ٧٥.
- (٣٨) مقابلات في ١٠ و ١٦/١٢/١٩٩٥ مع خالد الوسمي وعبد الله الباري (عصوا قيادة الإقليم) في الكويت.
- (٣٩) مقابلة في ١٤/١٢/١٩٩٥ مع سامي المنيس في الكويت. قتل الكادر الكويتي الذي نظم حبس عربستان بسان قصص الخلفاء في حرب الخليج الثانية، وبرولا عدد رغبة دونه لم يتم ذكر اسمه.
- (٤٠) مقابلة سبق ذكرها مع الوسمي.
- (٤١) مقابلة سبق ذكرها مع الباري.
- (٤٢) مقابلة سبق ذكرها مع العيسى حول هذا المؤتمر قار ب. اندريس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٨ وب: تقرير حركة القوميين العرب حول المؤتمر الإقليمي لاستثنائي للخليج، دبي، ١٩٦٨، ص ٤.

- (٤٣) هذا التحليل مستقى من حوار مطول مع عبد الله التباري مع عدد من الكوادر الوسيطة في الكويت.
- (٤٤) مقابلة مع أحد قادة المؤتمر لم يرغب بذكر اسمه
- (٤٥) قارن بالمديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٣٩.
- (٤٦) انظر الجبهة الشعبية لتحرير عماد والخليج العربي، وثائق النضال الوطني، دار الطليعة، بيروت، ط ١، أيار، ١٩٧٤. ص ١١٤ كان ضغط الرأي العام الوطني في الكويت وتحديدًا ضغط الاتحاد الوطني لطلبة الكويت الذي تقوده الحركة وراء إرغام سلطات مسقط للإفراج عن الربيعي
- (٤٧) معادلات تمت خلال شهر كانون الأول في الكويت مع عدد من الذين كانوا على صلة بهذه العمليات لم يرغبوا بذكر أسمائهم
- (٤٨) حكيم الثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش (حوار مؤاد مطر)، منشورات هاي لايت، ط ١، لندن، ١٩٨٣، ص ١١٨ وحول صفة الحركة بتأسيس منظمة أبطال العودة قارن بـ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقصة الاشتقاق، لحنة الإعلام المركزية، بيروت، ١٩٧٠، ص ٥٥ وبـ الاستراتيجية التنظيمية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤ [هي الاستراتيجية التي أقرها المؤتمر الثاني للجبهة في شباط ١٩٦٩ إثر إخراج الفريق "اليساري" من الجبهة]
- (٤٩) حكيم الثورة، المصدر السابق، ص ١١٨ و ص ١٢٠.
- (٥٠) الجبهة . وقصة الاشتقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٤ ٨٥.
- (٥١) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.
- (٥٢) قارن بالاستراتيجية التنظيمية للجبهة، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
- (٥٣) الجبهة . وقصة الاشتقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٥.
- (٥٤) حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٩.
- (٥٥) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين يعني أية علاقة لها بحركة القوميين العرب (في ٢٢ / ٤ / ١٩٦٨)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٢٦٧-٢٦٧
- (٥٦) حول دور الفريق الراديكالي في تحديد تركيبة المؤتمر. قارن بـ: الجبهة الشعبية .. وقضية الاشتقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٩ - ٦٠.
- (٥٧) بيان لاطاق رسمي باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول عدم وجود أية علاقة ما بين المتطلبات التابعة للجبهة وحركة القوميين العرب: الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، ص ٧٦٢.
- (٥٨) بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول بيان صدر باسمها ومعنى علاقتها بحركة القوميين العرب، المصدر السابق، ص ٧٦٦-٧٦٧.
- (٥٩) مقابلة صحفية مع ممثلين لكل من حركة التحرير الفلسطيني "فتح" ومنظمة التحرير الفلسطينية، والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، النهار، الملحق، بيروت، ٦ / ١٠ / ١٩٦٨، نشرته الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، المصدر السابق، ص ٧٧٠.
- (٦٠) بيان القيادة العامة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول إخراج منظمة شباب النار من الجبهة (في ١٠ / ١٠ / ١٩٦٨)، المصدر السابق ص ٧٧٦-٧٧٧.
- (٦١) بيان منظمة أبطال العودة حول نمراد أطراف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بفضل طرف آخر من الجبهة، (١٥ / ١٠ / ١٩٦٨)، المصدر السابق، ص ٧٨٥-٧٨٦.
- (٦٢) الاستراتيجية التنظيمية للجبهة الشعبية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤.
- (٦٣) الجبهة .. وقضية الاشتقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٩.
- (٦٤) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠-٤١.

(٦٥) حول مجرى العمليات في هذا الجانب من المشهد، فإن رواية طرفي المشهد الانقسامى متوافقة في الخطوط العريضة، وتختلف في الجوانب التفصيلية، وقد أبررنا في تشخيص مجرى العمليات ما هو مشترك في الروايتين. قارن رواية الفريق الأول في بيان سياسي تاريخي، المصدر السابق، ص ٤٣-٤٥ برواية الفريق الثاني في: الجبهة .. وقصة الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٨٨، ٩١.

(٦٦) الجبهة .. وقصة الإنشقاق، المصدر السابق، ص ٩٢.

(٦٧) سان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٢١ شباط ١٩٦٩، أورد النص الكامل له عمس إبراهيم في: لمادنا منظمة الاشتراكيين اللاتين، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٧ وص ٢٠٢.

(٦٨) الجبهة وقصة الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٩١.

(٦٩) المصدر السابق، ص ٥٥، ٥٦.

(٧٠) المصدر السابق، ص ٣٠.

(٧١) المصدر السابق، ص ٨٥.

(٧٢) المصدر السابق، ص ٢٣.

(٧٣) المصدر السابق، ص ٢٤.

(٧٤) قارن بالمصدر السابق، ص ٢٣-٥٣.

(٧٥) المصدر السابق، ص ٩١.

(٧٦) المصدر السابق، ص ٩٢.

(٧٧) بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٠١ واستمر اتهام حش بادعاء البازية إلى عام ١٩٧٠. قارن بـ هذا ما يدعو إليه جورج حش، الطليعة، عدد ٢٧٢، الأربعاء ٢٥ آذار، ١٩٧٠، ص ١٣.

(٧٨) حول استعمار هذه القطعة الأخيرة لحش، قارن بـ: حكيم الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١ ويشير حش إلى أن هذه القطعة مثلت بالنسبة إليه نقطة خلاف رئيسي.

(٧٩) مقابلة في ١٦/٥/١٩٩٦ مع د جورج حش. أكد حش أنه هو المسؤول عن التقرير.

(٨٠) التقرير السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، آب ١٩٦٨ (كراس رسمي، آب، ١٩٦٨)، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٨، مصدر سبق ذكره، ص ٦٦٤ و ٦٦٦.

(٨١) المصدر السابق، ص ٦٦٤.

(٨٢) المصدر السابق، ص ٦٦٣.

(٨٣) الجبهة .. وقصة الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٧٢-٧٣.

(٨٤) المصدر السابق، ص ٧٥.

(٨٥) قارن بـ بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٩-٢٠١.

(٨٦) المصدر السابق، ص ٢٠٢.

(٨٧) الجبهة وقصة الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣-٦٤.

(٨٨) قارن بـ: تقرير اللجنة المركزية الوطنية لحرب العمل الاشتراكي العربي-لبنان، ٢٠/٢، ١٩٨٠، ص ١٢٦.

(٨٩) الجبهة .. وقصة الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.

(٩٠) تصريح الماثلر رسمي بلسان "الفريق التقدمي" في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول الخلافات ما بينه وبين "الفريق البيبي"، ١٠/٢/١٩٦٩، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مؤسسة الدراسات الفلسطينية/ ط ١، بيروت، ص ٥٣-٥٤.

(٩١) الجبهة وقصة الإنشقاق، مصدر سبق ذكره، ص ٦٢-٦٣ قارن بـ: حكيم الثورة. مصدر سبق ذكره، ص ١٢١.

- (٩٢) قرار بيان منظمة التحرير الفلسطينية حول إنهاء الحلف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ص ٢٠٠ ٢٠١ وبيان الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية، كل على حدة، بإنهاء الحلف ما بينهما واستنكارهما لاستخدام السلاح"، ص ٢١٠ ٢١٢. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره
- (٩٣) بيان سياسي تاريخي، مصدر سبق ذكره، ص ١ و ص ٥٣

الفصل الثالث

المصادر

حاص يسار حركة القوميين العرب عملية تصفية البنية التنظيمية والإيديولوجية والسياسية للحركة، بعقيدة "فصائلية" يحكمها مفهوم "الميدان". ومن هنا تتواتر في معرض وصفه لـ "انتصار اليسار تنظيمياً داخل صفوف الحركة"^(١) تعابير "الإطاحة بمواقع اليمين التقليدي" و"تصفية الجيوب اليمينية" و"عزها و"تطويقها" و"مطاردتها".

يمثل ذلك تظاهرة من تظاهرات امتصاص "لاهوت" "العنف الثوري" الذي راجت طبعاته اليسارية غير المُستفيدة في العالم الثالث خصوصاً في الستينات. إذ رهن اليسار تحذير الحركة اليسارية بمدى "فتح الصراع الطبقي والإيديولوجي داخل صفوفها على مصراعيه"^(٢) وتحويلها بالتالي إلى "ميدان" "صراع طبقي وإيديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية-لينينية برويتارية جديدة وبين أفكار وممارسات بورجوازية صغيرة سائدة". وبهذا المعنى أخضع اليسار "الحركة لقانون الصراع الطبقي والإيديولوجي" بهدف "تصفيتها كجسم طبقي وإيديولوجي بورجوازي صغير" من حيث أن ذلك "يشق" "الطريق الوحيد لفتح آفاق التطور أمامها"^(٣) "لتفرز بالصراع" وبـ "المطاردة" "العناصر والفصائل الطليعية من بين صفوفها"^(٤).

يُفسر ذلك أن المؤتمرات الإقليمية التي انعقدت على مدى عام ١٩٦٨، كانت نوعاً من "حرب مواقع" ضد "اليمين" انتهت في مطلع عام ١٩٦٩ بالإطاحة ببسطة القيادة التقليدية في معظم الفروع، باستثناء الفرع الأردني-الفلسطيني الذي تميز باستحكاماته ودفاعاته الصلبة، وقدرته على تصويق الاختراقات "اليسارية".

نتج عن "حرب المواقع" هذه مفارقة انقسامية، إذ أدى التحذير اليساري للحركة على الطريقة التي تم فيها إلى "خروج أو إخراج الفصائل والجيوب التقليدية، بينما بقيت فيها الإطارات القيادية والقواعد ذات التوجهات الماركسية-اللينينية الروليتارية". وتكمن المفارقة الانقسامية هنا في أن "الذين خرجوا هم الذين كان يتمثل فيهم -بطبيعة تكوينهم- الإيديولوجي وممارساتهم السياسية- الاستمرار التاريخي للحركة بقاط انطلاقها الأولى، بينما الذين بقوا لا تمت أفكارهم ونظرياتهم بأية صلة إلى حركة القوميين العرب بمعطيات نشأتها الأولى وصيغتها الأولى"^(٢). فلم يكن ما حدث "بمجرد انشقاق في صفوفها .. بل مرحلة تصفية وانتهاء"^(٣). من هنا أصبح استمرار العمل تحت اسم "حركة القوميين العرب" رمزاً "لمضامين متناقضة مع طبيعة التوجهات الحزبية التي يتحرك (اليسار) بوحيتها"^(٤). فكان لا بد لـ "اليسار" كي ينضج "حقاً" وفق حكمة فرويد الرمزية من أن يتم الانقلاب على الذات، بقتل الأب وإحراق آثاره وبقيائه.

من هنا عقدت العروغ اليسارية للحركة اجتماعاً "تاريخياً" باسم "اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب"^(٥). في كانون الثاني ١٩٦٩. ولم يحضر الاجتماع أي من ممثلي حركة القوميين العرب السابقة في اليمن، إذ تم اعتبار أن فرعي الحركة في اليمن قد شقا منذ النصف الثاني من عام ١٩٦٦ طريقهما المستقل عن الحركة، ولم تعد لهما صلة "تنظيمية" بها.

قررت "اللجنة التنفيذية" تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوىً والتحول إلى منظمات قطرية ماركسية-لينينية يعمل كل منها تحت اسم جديد مستقل، وتحديد العلاقة ما بين هذه المنظمات على أساس "علاقات بين منظمات مستقلة" تقوم على "لقاءات دورية تعقدتها هيئة مشتركة ممثلة لتلك الفصائل" وليس على أساس "علاقات بين فروع حزب واحد على الصعيد العربي العام"^(٦).

يؤكد نايف حواتمة أن اليسار لم يقم بحل الحركة بقدر ما أعلن واقعاً قائماً، يتمثل بتلاشي حركة القوميين العرب^(٧). ولا يخلو ذلك من الصحة، إذ كان فرع الحركة العراقي قد شق منذ فترة طريقه المستقل تحت اسم "الحركة الاشتراكية العربية"، في حين قرر مؤتمر الخليج العمل المستقل وفتح الباب أمام حمل اسم بديل عن حركة القوميين العرب، وفي الكويت خرجت الكوادر الراديكالية الشابة التي تمثل ربع التنظيم تقريباً وشكلت "الحركة الشعبية الثورية" في ت ١ ١٩٦٨، وفي سورية انحلت الفرع ولم تعد فيه أية حياة تنظيمية، وفي لبنان "استقل" الفرع فعلياً. ولم يبق من الناحية الفعلية شكل أساسي سوى الفرع الفلسطيني-لأردني "الجهة الشعبية لتحرير فلسطين" الذي انشق عنه من سمي نفسه يومئذ بـ "العريق التقدمي" وشكل في شباط ١٩٦٩ 'الجهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين'. غير أن هذا الواقع الجديد القائم

الذي يؤكد دون شك انهيار "حركة القوميين العرب" كان بدرجة أساسية على مستوى العوامل الداتية من صنع اليسار نفسه. ففقد اليسار عملية تدمير الحركة ومزق تنظيمها القومي الذي كان يباهي ذات يوم سائر المنظمات الأخرى بتماسكه وصلابته، ثم أعسن الواقع القوائم. وبهذا المعنى لم يكن قرار كابون الثاني ١٩٦٩ مجرد رصاصة رحمة في رأس الأب المحتضر المتقادم، بقدر ما كان تنويجاً لعملية التمزيق المهجحي لأطرافه وصولاً إلى المقدمة أي الرأس. ويعني ذلك أن قرار الإعدام لم يُفْعَدْ دفعة واحدة بل على مدى عام ١٩٦٨، فظهر قرار كابون الثاني ١٩٦٩ وكأنه رصاصة رحمة لا تعين عن واقع جديد بقدر ما تكشف عن واقع قائم كان قد وصل إلى أقصى نهايات التحلل. أم الأب نفسه المتمرس في "الجهة الشعبية لتحرير فلسطين" فأعلن في مؤتمر الجهة في شباط ١٩٦٩ عن تثبيت اهوية اليسارية للجهة، وتوجهها اقتداءً بالتجربة الكورية للتحويل إلى تنظيم ماركسي لينيني. وشكلت القيادة التقليدية المؤسسة في أواخر عام ١٩٦٩ "حزب العمل الاشتراكي العربي" ليؤطر منظمات حركة القوميين العرب التي رفعت الاعتراف بشرعية اجتماع كابون الثاني ١٩٦٩، ولكن على قاعدة تحويل تلك المنظمات إلى حزب ماركسي-ليني ي طرح قيام الحرب الشيوعي العربي الموحد كديل عن جميع الفصائل والأحزاب الماركسية-اللينينية القطرية. فما أبرز المنظمات التي تمخض عنها تلاشي الحركة؟

ستكون خطتنا في التوصيف والتحليل هي المتابعة المكثفة لنشوء هذه المنظمات، متوقفين عند المرحلة الأولى لنشوئها، التي تبدأ بعدها مرحلة تطور جديدة بالنسبة لها، ما عدا بعض المنظمات التي وصل تطورها إلى حاتمته وأصبح ممكناً الحديث عن مصائره النهائية.

في إقليم الخليج والجزيرة العربية

ظلت الكويت مسؤولة عن قيادة فروع الحركة في عُمان والخليج والجزيرة العربية إلى أواخر عام ١٩٦٧، حين قرر المؤتمر الإقليمي الأول لفروع الحركة، تشكيل مكتبين سياسيين لكل من منطقتي الجزيرة وعُمان والخليج العربي، يرتبطان معاً بـ لجنة مركزية مشتركة. وفي مؤتمر دبي الاستثنائي (٢٣ تموز ١٩٦٨) تم إنهاء العمل بصيغة اللحة المركزية المشتركة، والفصل ما بين المنطقتين، واعتبارهما منطقتين تنظيميتين مستقلتين لكل منهما حزب مستقل، فأعاد يسار الحركة في عُمان والخليج العربي بناء التنظيم تحت اسم "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي"، في حين أعاد يسار الحركة في الجزيرة العربية بناء التنظيم تحت اسم "منظمة الثورة

الوصنية". وسنبعث تشكل المنظمات المنبثقة عن انحلال الحركة وتلاشيها في هاتين المنطقتين، كل على حدة.

أولاً- في منطقة عُمان والخليج العربي

آ- "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي"

كان المؤتمر الإقليمي الأول (التأسيسي) لفروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية قد قرر 'رُفص أية وصاية تنظيمية من الخارج ولعمل المستقل في الساحة مع الاستمرار بتسمية حركة القوميين العرب'، ثم عُيِّن مؤتمر دبي الاستثنائي (٢٣ تموز ١٩٦٨) "المكتب السياسي بصلاحيّة تغيير تسمية لتنظيم في الوقت الذي يراه مناسباً على ضوء التطورات الداخلية لتنظيم"^(١١). وفي كانون الثاني ١٩٦٩ شارك مندوب عن المكتب السياسي لحركة القوميين العرب في عُمان والخليج العربي في اجتماع "اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب" لتي قررت "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" وتحول فروع الحركة إلى منظمات قطرية ماركسية-لينينية تعمل تحت أسماء قطرية مستقلة وبديلة عن اسم الحركة"^(١٢). من هنا وإثر ذلك "وفي نهاية يناير ١٩٦٩ اتخذ المكتب السياسي قراراً بتغيير اسم التنظيم من حركة القوميين العرب إلى الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، ليتوافق هذا الاسم مع تبني التنظيم لمواقف إيديولوجية وتنظيمية متناقضة تماماً مع حركة القوميين العرب" "وقطع كل علاقاته تنظيمية والإيديولوجية مع الحركة"^(١٣). وانتخب المكتب السياسي أحمد حميدان أول مؤسس لفرع حركة في البحرين عام ١٩٥٩ سكرتيراً له في حين عمل عبد الرحمن كمال المؤسس الآخر للفرع عام ١٩٥٩ وعضو الأمانة العامة المركزية السابقة للحركة في لجنة العلاقات الخارجية. وينطوي الاسم من الناحية السيمائية أو الرمزية السياسية على اعتبار منطقة عُمان والخليج العربي من ظفار إلى الكويت "قطراً واحداً، مجزءاً ومحتلاً، تعمل الحركة من أجل تحقيق وحدته الإقليمية، وتطبيق برنامجها بثورة الوطنية الديمقراطية فيه.

١- البؤرة الثورية في عُمان الداخل: (حزيران ١٩٧٠):

كان المؤتمر التأسيسي الأول (كانون الأول ١٩٦٧) قد تسمى "الكفاح المسلح" واعتبر أن "ساحة عُمان الداخل البؤرة لأساسية القادرة على تفجير الأوضاع المهترئة" وضرورة "تسخير كل الإمكانيات التنظيمية وغيرها لإنضاج الظروف الذاتية في تلك الساحة". ومن هنا قرر مؤتمر دبي الاستثنائي (تموز ١٩٦٨) "العمل الجاد والسريع لتمحير النضال المسلح في عُمان الداخل وخلق بؤرة

ثورية في عموم المنطقة ترتبط مع بعضها البعض لتصعيد النضال الوطني المسلح ضد الاستعمار وأعدائه.

في أوائل عام ١٩٧٠ بات تعبير السلطان سعيد بن تيمور، واستبداله إما بطارق بن تيمور أو قابوس بن سعيد وشيكاً. ف"عقدت قيادات عُمان الداخل مؤتمراً في الشهر الرابع عام ١٩٧٠ اتخذت موجه قراراً بتشكيل الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي من قبل التنظيمات الوطنية التي كانت مرتبطة بشكل أو بآخر بالحركة الثورية الشعبية في عُمان الداخل، ودعوتها للقوى لوطية الأخرى للالتحام بالجبهة"^(١٤). غير أن هذه التنظيمات باستثناء فرع الحركة الثورية الشعبية في عُمان الداخل كانت وهمية، ومقتصرة على أفراد، وبالتالي فإن "الجبهة الوطنية الديمقراطية" كانت مجرد اسم آخر لـ "الحركة الثورية الشعبية"، طمح إلى أن يتحول إلى جبهة يقودها حزب ماركسي-ليبي على الطريقة الجبهوية الفيتنامية"^(١٥). ويفسر ذلك أن حزب العمل العربي في عُمان قرر عدم اشتراكه في "الجبهة" ورأى "أن الجبهة الوطنية الديمقراطية واجهة سياسية للحركة أو منظمة حماهيرية أقرها مؤتمر الحركة الثورية الشعبية في عُمان الداخل"^(١٦).

وفي ١٢ حزيران ١٩٧٠ أعلنت "الجبهة الوطنية الديمقراطية" (أي الحركة الثورية الشعبية فعلياً) اندلاع الكفاح المسلح في عُمان الداخل، وقامت في ضوء منهج "البؤرة الثورية" بعدة عمليات عسكرية، ووجهت "الجبهة" نقداً إلى "جبهة تحرير ظفار" التي كان فرع الحركة الثورية الشعبية قد جذرها يسارياً تحت اسم "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" (مؤتمر حمير، أيلول ١٩٦٨)، واصفاً إيها بأنها استمرت من عام ١٩٦٥ إلى مؤتمر حمير "ضمن ممارسات عفوية وخاطئة وقيادة غير مؤهلة لقيادة نضال مسلح"^(١٧). غير أن قيادة "الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" (جبهة تحرير ظفار سابقاً) وإن كانت أيدت رسمياً "الثورة المسلحة في عُمان بقيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي" ودعت "إلى اللقاء السريع بين الجبهتين لتحقيق الوحدة والالتحام بينهما"^(١٨)، فإنها قد استاءت -رغم أن معظم قياديينها من الحركة الثورية الشعبية- من إعلان الثورة في عُمان، نتيجة لحساسيات الظفارية الجبهوية التقليدية تجاه عُمان، وخوفاً من انتقال مركز الثقل من ظفار إلى عُمان الداخل، وكانت المنطقتان تبعدان عن بعضهما ٥٠٠ ميل صحراوي.

كانت الأسلحة التي قاتلت بها "الجبهة الوطنية الديمقراطية" بدءاً من ١٢ حزيران ١٩٧٠ فاسدة، فقد اشترتها الحركة الثورية بواسطة العراق، وهناك ارتياب باستبدال القيادة البعثية العراقية لها بأسلحة فاسدة"^(١٩). ونتيجة لعملية الاعتقالات الواسعة في صفوف الجبهة، وللعديد من الأخطاء التكتيكية التي رافقتها" اتخذت قيادة عُمان الداخل لـ "الحركة الثورية الشعبية" قراراً بوقف العمليات العسكرية"^(٢٠).

كانت قيادة "الحركة الثورية الشعبية" مخترقة أمنياً، وتعاني من تصدعات إيديولوجية وتنظيمية حادة كما أكد لنا عبد الرحمن نعيم، فتمكنت السلطات البريطانية من توجيه عدة صربات منهجية ضد الحركة خلال عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ على مستوى المنطقة ككل، وبشكل متزامن.

انعقد المؤتمر الثالث للحركة الثورية الشعبية أواخر عام ١٩٧٠ في "ظروف بالغة الصعوبة والتعقيد" وتميز بمعاناة الحركة لـ "مشكلات تنظيمية حادة". وكان من أهم ما انتقده المؤتمر هو "عقلية الاستئثار بالعمل الثوري، وأساليب الوصاية على الجماهير وعقلية الثورة وما رافقها من إجراءات تنظيمية" ودعا المؤتمر إلى "تكتيل كل القوى الوطنية والديمقراطية لإنجاز مهمات الثورة"^(٢١).

٢- التكوين اليساري المتطرف:

ارتبطت عقلية "البؤرة الثورية" بالتكوين اليساري المتطرف الذي ميّز الحركة في مرحلتها الأولى، وأثر سلباً على تحالفاتها، وقادها إلى مواقف طفولية متطرفة من إمامة عُمان ومن التجار الوطنيين في ساحل عمان والكويت الذين كانوا يدعمون الكفاح المسلح ويمولونه. إذ تأثرت "الحركة" كثيراً بالتحريتين الصينية والفيتنامية، ولم تستطع التمييز ما بين العمل الحزبي والعمل الجبهوي، ومارست العمل الجبهوي كعمل إلحاقني ينفي عنه طبيعته الأساسية وهي التحالف^(٢٢).

وفي سوء الاستقصاءات الميدانية، طغت عبادة الحملة الثورية على هذا التكوين، إلى درجة أن أحد كوادر "الحركة" بدأ تنقيفه لبعض الفلاحين بكتاب انجلز عن تحول القرد إلى إنسان، فكاد يفقد حياته. ولم تكن ماوية "الحركة" بحدة ماوية "الطفايرين" الذين سيطرت على جهتهم الكوادر السياسية التي تلقت إعدادها العسكري والسياسي في الصين الشعبية، فكانت ممتزجة هنا بالثروتسكية ومفهومها عن الثورة المستمرة. إلا أنها كانت معادية بشكل ثابت لـ "التحريفية والسوفييت". فقد أدانت "الحركة" تحريفية البلدان الاشتراكية لـ "دورها الكبير في تفتيت وحدة البلدان الاشتراكية بتنازلاتها الكبيرة للامبريالية في العديد من المعارك وفي حطها السياسي" كما أدانت "المخططات التي تقودها التحريفية من سياسة التعايش السلمي إلى الطريق البرلماني إلى الاشتراكية إلى غيرها من المنظومات" ووصفت دور "الاتحاد السوفياتي في المنطقة" بـ "الدور الخطير الذي لا يمكن التغاضي عنه" من منطلق أن مساعداته للدول العربية هي مجرد "عامل ضغط ضد الامبريالية ... لا يقابلها تبين صحيح للحركة الجماهيرية ودعم للجماهير والحركات الثورية لتعزيز مواقعها، ورأت الحركة أن "الحركة العمالية في البلدان الرأسمالية تحررها الأفكار الإصلاحية والتحريفية وتستفيد من سيطرة بورجوازياتها على البلدان المتحللة وتحكمها أرستقراطيات عمالية لا ترى من مصلحتها تصعيد المعارك في بلدانها لحسم التناقض بينها وبين الرأسمالية"^(٢٣). غير أن الحركة في وثائقها اللاحقة خففت من حدة هجومها على

الاتحاد السوفيتي من دون أن تخفف نقدها للتحريفية ولسياسة "التعايش السلمي" "الجبانة" على حد تعبيرها، وأخذت تصنف الاتحاد السوفيتي ومنظومته ضمن قوى الثورة العالمية، ولكن من دون الاعتراف بدوره القيادي^(٢٤)، كما استطاعت أن تحذ من علواء التطرف اليساري قليلاً وأن تقرر استمرار التحالف مع التجار الوطنيين. ولا يمي ذلك أن السمعة العامة لـ "الحركة" حتى عام ١٩٧٤ كانت سمعة الوقوف في "أقصى اليسار"^(٢٥) على حد تعبير أحد قادتها. وبرز هذا الموقف في إدارة انتخابات المجلس التأسيسي والمجلس الوطني في البحرين ومقاطعتها هما عام ١٩٧٢ و ١٩٧٣^(٢٦). وإذا كان ذلك يمكن تفسيره بظروف القمع التي عانتها البحرين من عام ١٩٥٦ إلى عام ١٩٧١، فإنه لا يمكن عرله عن التكوين الإيديولوجي اليساري المتطرف لـ "الحركة" الذي يقوم على إدارة "البرلمانية".

٣- تحالفات الحركة: إشكالية الوحدة والصراع مع يسار البعث:

تميّزت العلاقات ما بين "الحركة" و"جبهة التحرير الوطني" (البحرانية) تقليدياً باستوتر على مدى الستينات والنصف الأول من السبعينات. وتعود أسباب هذا التوتر إلى نوعية الصراع احاد الذي نشأ ما بين "القوميين" و"الشبيوعيين" في المشرق، وإلى الصلة العضوية ما بين الجبهة وحرب نودة الايراني في ظل ظروف حساسية المسألة القومية في البحرين (النزعة القومية في مواجهة الإدعاءات الإيرانية)، وإلى خطاب "الحركة" اليساري المتطرف المعادي لـ "السوفييت".

وفي سياق هذه الحساسية المفرطة ما بين اليسار القومي واليسار الشيوعي، انقسمت القوى الوطنية عام ١٩٦٥ إلى تيار جبهة القوى القومية التي تشكلت أساساً من حركة القوميين العرب وتيار جبهة القوى التقدمية التي تشكلت أساساً من جبهة التحرير الوطني البحرانية. وفي عام ١٩٧٢ تعاونت "الحركة" و"الجبهة" معاً في إطار الحركة النقابية في البحرين، من خلال اللجنة التأسيسية للعمال والمستخدمين وأصحاب المهن الحرة التي ستعرف لاحقاً باسم اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، ومن خلال الاتحاد الوطني لطلبة البحرين الذي تشكل منذ شباط ١٩٧٢. ولم تشترك جبهة التحرير الوطني في أية جبهة على مستوى المنطقة ولم تكن ترى إمكانية خلق مثل تلك الجبهة المتحدة^(٢٧).

أما على مستوى اليسار القومي، فقد تكاثرت التنظيمات بعد عام ١٩٦٨، ولا سيما في البحرين كالفطر^(٢٨). إذ شهدت مظاهرات حزب البعث العربي الاشتراكي في عُمان والخليج والجزيرة العربية بعد النكسة نفس نوعية الحراكات اليسارية المتطرفة التي شهدتها حركة القوميين العرب. فانشق من يسار منظمة البعث في البحرين "جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية" (أواخر ١٩٦٩) التي

أسسها عوص اليماني وتألّفت من بعثيين يساريين قريين من نخط ياسين الحافظ في حزب العمال ثوري العربي الذي ورث حزب البعث العربي الاشتراكي اليساري (تيار علي صالح السعدي عام ١٩٦٤). ودعت هذه الجهة إلى ربط المعركة في البحرين بالمعركة في الجزيرة العربية، واعتبار البحرين جزءاً لا يتجزأ من شرق الجزيرة العربية، ومقاومة الادعاءات الإيرانية بالبحرين عن طريق الكفاح الشعبي المسلح. في حين شكّل كادران حركيان سابقان هما محمد بونصور (قتلته لسلطات البحرانية عام ١٩٧٣) وعلي ربيعة (أصبح نائباً معارضاً في برلمان ١٩٧٣) "جبهة تحرير الخليج" عام ١٩٦٩. وإثر الضربة الكبيرة التي تعرضت لها "جبهة تحرير شرق الجزيرة" عام ١٩٧٠، اندمجت هي و"جبهة تحرير الخليج" في "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي" (٢٩).

أما على مستوى عُمان، فقد انشق عن يسار البعث "حزب العمل العربي" في عُمان، الذي قاده عبد الله عيسى ثاني (من إمارة دبي)، وانحدر معظم أعضائه من شمال عُمان وبدرجة أقل من عُمان الداخل، وتولى بعض منهم إبان نشاط الإمامة تدريباً في المعسكرات العراقية. ونظراً لما شكّله هذا الحزب من قطبٍ مقابل لـ "الحركة الثورية الشعبية" فإننا سنتوقف عنده قليلاً، مركزين على التناقض في مفهوم الوحدة الإقليمية لدى كل منهما.

تعود البدايات الحلقية هذا الحزب إلى عام ١٩٦٦. وقد طرحت مجاميعه الأولى مشروع الحرب كبديل عن حركة القوميين العرب والبعث في آن. واستطاعت هذه المجموع أن تستوعب بعض الكوادر التي انسحبت من حركة القوميين العرب في ساحل عمان إضافة إلى يسار البعث. وتقترت هذه المجموع إيديولوجياً من نخط ياسين الحافظ في البعث: حزب العمال الثوري العربي، وتعتبر نفسها في إطار اليسار الجديد المناوئ لليسار التقليدي الممثل أساساً بالأحزاب الشيوعية التحريفية والدينية للأحزاب الشيوعية في أوروبا على حد تعبيرها. وبحكم الإعداد العسكري السابق لعدد من كوادرها في المعسكرات العراقية إبان حركة إمامة عُمان ضد السلطة، فإن العقيلة العسكرية طغت على عقلية بعض قياداتها وفق المصادر الداخلية للحزب. غير أن هذه الحلقات أرجأت إعلان الكفاح المسلح رغم حصولها على كمية من الأسلحة ريثما يتم بناء الحزب. وفي أوائل عام ١٩٧٠ انعقد المؤتمر التأسيسي لهذه المجموع وقرر حمل اسم "حزب العمل العربي" في عُمان كحزب ماركسي-لينيي يتحدد هدفه بتحقيق وحدة القطر العماني: أي وحدة عُمان الداخل وعُمان الجنوبية (ظفار) وساحل عُمان (دولة الإمارات العربية المتحدة حالياً).

إثر المؤتمر التأسيسي، اجتمعت لجنة حوار تمثل الحزب والحركة، وتم تشكيل بعض المراتب المشتركة للتظيمين، إلا أن إعلان الحركة الثورية عن اندلاع الكفاح المسلح في عُمان في شكل بؤرة ثورية في ١٢ حزيران ١٩٧٠ دون التنسيق مع "حزب العمل العربي" دفع هذا الأخير إلى

حل المراتب المشتركة وقطع العلاقة مع "الحركة" ريثما توضح العلاقة ما بينهما، والتحفظ على توقيت اندلاع الكفاح المسلح، وعدم الدخول رسمياً في "الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي" التي شكلتها "الحركة" كواجهة جهوية لها، ولكن من كوادرها فقط، وإثر إيقاف "الحركة" للكفاح المسلح عام ١٩٧٠ بعد انقلاب القصر الذي ذهب بسعيد بن تيمور وأتى بابنه قابوس إلى السلطة، تجدد الحوار بين التنظيمين، واتضح من خلال وثائق الحوار وجود تناقضات عديدة بينهما، إلا أن التناقض المركزي الذي لم يجد حلاً وحال دون أي لقاء حدي بين التنظيمين وكان مصدر صراع علني بينهما هو التناقض حول ما يمكن تسميته بمفهوم الوحدة الإقليمية.

يطلق "حزب العمل العربي" من ثابت مركزي لا يقبل أدنى تنازل، ويتحدد هذا الثابت في "أن عُمان قطر واحد يمتد من ظفار حتى أبو ظبي، وأن الاستعمار قد جزأها إلى كيانات مصطعة يسهل عليه استغلالها وتثبيت وجوده فيها، وبالتالي فإن المهمة الأساسية هي توحيد القطر للقضاء على التجزئة". ومن هنا يرى الحزب أن "تسمية (الكويت، البحرين، قطر، المنطقة الشمالية من عمان) بالخليج العربي هي تسمية استعمارية يقصد منها عزل وفصل شمال عُمان عن بقية القطر العُماني وإلحاق هذا الجزء الشمالي من عُمان بالمحططات الإمبريالية في ضمها إلى قطر والبحرين وخلق كيان سياسي استعماري منها (الاتحاد المشوه). إذن فيجب علينا النضال لإسقاط هذا المخطط عن صريق التركيز على وحدة عُمان، من ظفار حتى أبو ظبي كقطر متكامل"^(٣٠). أما العلاقة مع قطر والبحرين فإنها تقوم وفق الحزب على أساس علاقات كفاحية ما بين منطقتين، وبالنسبة للكويت هدفها الحرب من استراتيجيته ورأى الكويت تقع ضمن استراتيجية تحرير الجزيرة العربية"^(٣١). في حين أن "الحركة" تركز على الوحدة الإقليمية للمنطقة من ظفار إلى الكويت، وتربط عُمان والخليج في إطار قطر واحد. ومن هنا تُشكل هذه المنطقة ساحة واحدة.

تفسر عُمانية "حزب العمل العربي" الصرامة، استعداداً لحل الخلافات مع "الحركة" باستثناء الخلاف حول مفهوم الوحدة الإقليمية. ومن هنا رفض الحزب "وضع الخليج العربي في تسمية الجهة"^(٣٢) في حين أصرت "الحركة" على وحدة عُمان والخليج كقطر واحد، وعدم الفصل ما بين الحركة الوطنية الديمقراطية في الكويت ومثيلتها في سائر المنطقة.

بتأثير هذه العقدة التي لم تجد حلاً، لم يحدث أي تنسيق حدي ما بين "الحركة" و"الحزب" سوى لفظياً. فقد كانت عُمانية "حزب العمل العربي" فوق كل شيء، ويفسر ذلك قيام حملة تشهير متبادلة ما بين التنظيمين. وأورد تعميم داخلي لـ "الحركة" (صدر في أيار ١٩٧١) أن "حزب العمل العربي" في عمان، قد وقع بعد تغيير ٢٣ تموز ١٩٧٠ الذي أطاح بسعيد بن تيمور في نزعة "انهزامية ولا ثورية" تشكلت بجدوى الكفاح المسلح وتهمه بالمغامرة، وتؤيد وحدة عمان حتى ولو تمت في

طل قابوس، وأنه يتهم الكفاح المسلح الذي قامت به "الحركة الثورية" في ١٢ حزيران ١٩٧٠ بإحهاص التحركات الجماهيرية. وأشار التعميم إلى تجاهل حزب العمل العربي لثورة ظفار وما يمكن أن تفرزه من حالات ثورية، بل ذهب إلى حد أن الإسراع بتحول المجاميع إلى حزب يرتبط بطرح ثورة ظفار لتحرير الخليج العربي^(٣٣) بعد أن كانت يافطتها تحدد ساحة نضالها بـ "ظفار".

ب- الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي:

وضع اقتراب الموعد النهائي لانسحاب بريطانيا من منطقة الخليج تطبيقاً لاستراتيجية شرقي السويس المنطقة على عتة تحولات جديدة، إذ كانت بريطانيا متجهة بوضوح لاستكمال قيام الاتحاد الساعي أو التساعي ما بين الإمارات في كيان مستقل، وهو ما اعتبره حزب العمل العربي سلخاً لإمارات ساحل عمان السع عن القطر العُماني وإلحاقه بكيان مشبوه عميل ومصطنع في حين اعتبرت "الحركة" هذا المشروع استعمارياً. وإبان ذلك تجددت الأطماع الإيرانية بالبحرين، واستست هذه الأطماع في السياق البحراني، في شكل احتدام الانقسام الأهلي ما بين البحرينيين العرب وبين البحرينيين الذين هم من أصول إيرانية.

أصدرت "الحركة" في أوائل عام ١٩٧٠ دراسة بعنوان: "كيف نفهم الخطر الإيراني"، تعرّس حجم الانقلاب السياسي الذي حققه تحولها من حركة القوميين العرب إلى "الحركة الثورية"، إذ يحل هنا مكان الموقف الشوفيني السابق من الإيرانيين المتواجدين في البحرين، وتوتير التناقض العصري، منظور طفي، يرى الإيرانيين بصورة مختلفة جذرياً من رؤية "الحركة" السابقة فهم كـ "طابور حامس" مُجنّد في الخطط الإيرانية. وترى الدراسة أن الخطط البريطانية والرجعية الإيرانية والعربية تعمل على "إحداث فجوة واسعة وعميقة بين الإيرانيين والعرب في ساحة عُمان والخليج العربي" ودعت "الوُضيين العرب والإيرانيين" إلى توجيه "البنادق" ضد "عدوهم المشترك: الإمبريالية البريطانية والأميركية وحلفائها الرجعيين العرب والإيرانيين" كما أعلنت في سياق دفاعها عن عروبة البحرين وتشكيلها جزءاً لا يتجزأ من عُمان والخليج العربي أنها "ستقف وبشدة إزاء أي محاولة لزعج الجماهير العربية والإيرانية في صراع عصري واقتتال قومي"^(٣٤). وإبان إخراج عملية استقلال البحرين على الشكل المعروف للاستفتاء الذي رعته الأمم المتحدة، ربطت "الحركة" مسألة الاستفتاء "بمحمل الترتيبات الإمبريالية ودعت الكادحين العرب والإيرانيين إلى التلاحم لمواجهة المخططات الإمبريالية"^(٣٥).

مهدت بريطانيا لمنح الاستقلال السياسي للكيانات الجديدة في المنطقة بحملة اعتقالات منهجية واسعة في كامل منطقة عُمان والخليج العربي، شملت القوى الوطنية وفي مقدمتها كوادر

"الحركة"^(٣٦). فقد أرادت بريطانيا أن تُخرج الاستقلال بهدوء. وفي ١٤ آب ١٩٧١ محت الحريين استقلالها السياسي، ومنحت قطر استقلالها، وتم في الأول من ك ٢ منح الاستقلال لإمارات ساحل عُمان تحت اسم "دولة الإمارات العربية المتحدة". وقد وصفت "الحركة" و"الجهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل" (جبهة تحرير ظفار سابقاً) طبيعة هذا الاستقلال بأنه استقلال مريم يعبر عن التوجهات الجديدة للامبريالية. فقامت ببعض التشويشات الإعلامية والسياسية لإعاقة عزاف جامعة الدول العربية والأمم المتحدة بهذه الكيانات كدول مستقلة. ولم تستطع لا "الحركة" ولا "الجهة" إدراك المغزى الحقيقي لهذا الاستقلال السياسي من حيث أنه دشن دولياً دولاً مستقلة سياسياً ودات سيادة، يكفل النظام العالمي الذي تقوم وحدته الأساسية على نظام الدولة- الأمة أو الدولة الوطنية سلامتها الكيانية. ومن هنا لم تستطع أن تعيد ترتيب أولوياتها بما ينسجم مع هذا الواقع الجديد بل استمرت بشعاراتها القديمة.

شكّلت هذه المتغيرات الخطيرة في حياة المنطقة، مهمازاً لتوحيد "الجهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج العربي" (أي الحركة الثورية) و"الجهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. (التي تتمتع فيها الحركة بفوز كبير). وانعقد المؤتمر التأسيسي للجهة في ٨ ك ١٩٧١ على حط هوشي منه في منطقة اهبيش المحررة في ظفار، وأقر المؤتمر برنامجاً متكاملًا للعمل الوطني الديمقراطي. وما يهم هنا هو أن الجهة احديده طرحت في صلب مهماتها الأساسية "تحرير المنطقة من كافة أشكال الوجود الاستعماري وتحقيق الاستقلال الناحز والقضاء على أنظمة الحكم العشائرية الأتوقراطية" و"القضاء على التجزئة وتحقيق وحدة المنطقة السياسية"^(٣٧).

بعد عام تقريباً من مؤتمر "اهليش" التوحيدي، افتتح "حزب العمل العربي" في عُمان بعد سلاح إمارات ساحل عُمان عن القطر العماني وتشكيها في كيان مستقل، بضرورة ربط النضال من أجل الوحدة العمانية بعموم النضال في منطقة عُمان والخليج العربي. فالتقت "الجهة" والحزب" وأصدرا بياناً سياسياً أقر فيه تشكيل قيادات أقاليم مشتركة، والنصان ضمن إطار الجهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي وتشكيل لجنة مركزية مشتركة على طريق إقامة الجهة الوطنية المتحدة"^(٣٨).

حققت الجهة الجديدة صعوداً تنظيمياً في أوائل السبعينات، وتحديداً في إمارتي رأس الخيمة وأبو ظبي، غير أن الذين استقطبتهم كانوا من عُمان الداخل وقيمون في الساحل"^(٣٩). واستطاع الربيع النمطي أن يمتص "الحالة الثورية"، وأن يفرض عليها حالة تنازلية بالتدريج.

إثر تشكيل "الجهة" الجديدة، قامت الحكومة البحرانية بالتنسيق مع حكومات عمان والإمارات وقطر والبحرين، في سياق متراس، بحملة اعتقالات شاملة طالت مئات من عناصر الجهة الشعبية وأنصارها، حيث انتهت بإعدام البعض واعتقال المئات. وفي أعقاب التحرك العمالي في البحرين في

أذار ١٩٧٢ جرت عملية اعتقالات جديدة، وفي أوائل عام ١٩٧٣ تمت حملة ثالثة أدت في تموز ١٩٧٣ إلى قتل محمد بونعور أحد كوادر الجبهة واعتقال العشرات^(٤٠). وفي هذا المناخ لم يكس ممكناً للجبهة الشعبية التي ترفض أساساً الطريق البرلماني في العمل السياسي أن تطور مواقفها ولو تكتيكياً تجاه "اللعبة البرلمانية" فشجبت انتخابات المجلس الوطني (البرلمان) في ٣٠ آب ١٩٧٣، ومثلت أقصى اليسار، واستمرت أطروحاتها حتى عام ١٩٧٤ مرتبطة بتعميم الثورة المسلحة في عُمان على عموم الخليج^(٤١).

في تموز ١٩٧٤ أجبرت الجبهة الشعبية على تراجع لا سابق له، وتم طردها من كل المناطق التي تسيطر عليها في ظفار إلى حدود جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، وأصبح التسلل إلى ظفار مكلّماً وغير محدد. وفي هذا السياق وجدت الجبهة نفسها مضطرة في تموز ١٩٧٤ إلى عقد مؤتمر "استقلال تنظيمي"، تحولت فيه إلى منطمتين قطريتين هما: الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والجبهة الشعبية في البحرين^(٤٢). فتطورت الجبهة الشعبية في البحرين وفق سيرورة مستقلة معنية بالشأن البحراني، وبإعادة ترتيب التحالفات. غير أنها تعرضت لضربة جديدة في ٢٣ آب ١٩٧٥ قبل حلّ البرلمان في البحرين، وتم اعتقال ١٥٠ معارضاً من جبهة التحرير الوطني والجبهة الشعبية، ووصفهم بيان لوزارة الداخلية أن المعتقلين "من الجهتين" "يروجون لمبادئ ومخططات تتعارض مع القيم والمعتقدات الدينية للمجتمع وتستهدف إثارة الفتن بين طبقات الشعب" وفي تشرين الثاني ١٩٧٦ تمت حملة اعتقالات جديدة اتهمت فيها "الجبهة الشعبية" من قبل وزارة الداخلية بـ "عصابة كافرة" من "المفسدين"^(٤٣) أما الجبهة العمانية فحددت استراتيجيتها بـ "تحرير" عُمان دون ربط ذلك بتحرير الخليج العربي، وأجبرت على التركز في المنفى في حين استطاعت إصلاحات السلطان أن تستقطب معظم كوادرها، وفي عام ١٩٩٣ عقدت مؤتمراً، شطبت فيه كلمة "التحرير" من اسمها واستبدلته بـ "الجبهة الشعبية الديمقراطية العُمانية".

ج- المنظمات المتمخضة عن تلاشي حركة القوميين العرب في الكويت

تمخض عن تلاشي حركة القوميين العرب، ثلاثة تنظيمات في الكويت، هي: "الحركة الثورية الشعبية في الكويت" و"حركة الديمقراطيين التقدميين الكويتيين" (أحمد الخطيب) و"التجمع الوطني" (جاسم القطامي).

١- الحركة الثورية الشعبية في الكويت:

تشكلت "الحركة الثورية الشعبية في الكويت" كما وصفنا سابقاً صيف عام ١٩٦٨ من قيادات "الصف الثاني" الراديكالية، التي مزجت تفاعلها مع الحركات اليسارية في حركة القوميين العرب

بقدها الراديكالي لموقف القيادة التقليدية المتحاذل" إزاء تزوير السلطة لانتخابات ٢٥ ك ١٩٦٧. إذ قامت القيادة التقليدية يومئذ بتهدئة التوتر الناتج عن عملية التزوير، في ضوء تخوفها من إطلاق السلطة النار على المتظاهرين في حين وصفت القيادات الراديكالية الشابة هذا الموقف بـ "التصليل والخيانة"^(٤٤).

تشككت "الحركة" من معظم تلك القيادات التي عارضت موقف القيادة التقليدية بـ "الجنوح إلى السلم إزاء تزوير الانتخابات"^(٤٥). وظهرت الحركة أول ما ظهرت تحت اسم "الحركة الشعبية الثورية-الكويت" في ت ١ ١٩٦٨ حين صدر بيان بهذا الاسم، أعلن مسؤوليتها عن تفجير قنابل في السفارة الإيرانية احتجاجاً على زيارة شاه إيران للكويت. والمهم هنا أن البيان أعلن الحركة أكثر مما أعلنته، إذ أملت ضرورة إصدار بيان يحدد المسؤولية عن العملية ذلك الاسم، فتم تحديد الاسم على عجل ودون اتفاق، غير أن القيادات الراديكالية قبلته^(٤٦)، وفي ٢٥ ك ٢٠ وبمناسبة الذكرى الثانية لتزوير انتخابات ١٩٦٧، قامت "الحركة" بتفجير عدة قنابل صوتية "سياسية" استهدفت مجلس الأمة (باعتباره غير شرعي) ووزارة الداخلية (باعتبارها المفند لعملية التزوير) ومنزل وزير الداخلية (باعتباره المسؤول عن التزوير).

يؤكد فلاح عبد الله المديرس أن "الحركة" قامت بهذه العمليات استجابة للشرط الذي وضعه المكتب السياسي لـ "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي" بعدم قبول فرع الكويت في عضويتها إذا لم يبرهن على التزامه باستراتيجية الكفاح المسلح، بالقيام بعمليات مسلحة ضد النظام"^(٤٧) في حين يؤكد عبد الرحمن نعيم عضو المكتب السياسي لـ "الحركة" يومئذ، أنه لم يكن هناك قرار بهذه العمليات، وأنها مبادرات ذاتية، مثلت ترجمة حاطة لقرار مؤتمر دبي باتباع أسلوب الكفاح المسلح"^(٤٨). في حين يؤكد أحد مخططي هذه العمليات ومنفذيها أن "الحركة" في الأساس قد أقرت منذ أكتوبر ١٩٦٨ انتهاج أسلوب الكفاح المسلح كاستراتيجية لها، غير أن ما حكم هذه العمليات هو ضرورة التعامل "الثوري" مع الذكرى الثانية لتزوير الانتخابات. وبالتالي كانت هذه العمليات نوعاً مما كان يسمى باللغة الراديكالية اليسارية يومئذ "مبادرة ثورية"^(٤٩).

الواقع أن التكوين الإيديولوجي والسياسي لوعي هذه "الحركة" في الكويت كان محكوماً بعقلية "الثورة الثورية" فمنذ عام ١٩٦٥ كانت المناهج التحقيقية الداخلية في حركة القوميين العرب في الكويت تشتمل على كتابات ماو تسي تونغ ومواد عن حرب العصابات. وقد أذكت ثورة طفشار وانتصار الكفاح المسلح في جنوب اليمن، والصلة الوثيقة بيسار حركة القوميين العرب، وقوانين السلطة الكويتية عام ١٩٦٥ للمقيدة للحريات والتجمعات وتسفير النشطاء "القوميين العرب" من غير كويتيين، ومحاولة السلطة الاستيلاء على البرلمان ومن ثم تزوير انتخاباته في ٢٥ ك ١٩٦٧ شكلاً

فالق، عقبة "ابؤرة" الثورية في ذلك التكوين. ويعني ذلك أن الاستعدادات الذاتية لشباب الكوئيين الراديكاليين كانت قائمة بشكل مسبق وتنتظر فرصة العمل.

قِيم المكتب السياسي لـ "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي" حركة ١٩٦٩، بأن السلطة استطاعت عن طريق إيجاد "نظام المجلس النيابي" استملاك كل الحركة الوطنية نتيجة للبنية الطبقية هذه الحركة وقيادتها المتذبذبة. فشكت حركة ١٩٦٩ موقفاً طقياً حدد موقفها من كافة الأوصاع القائمة في الكويت، وكانت تمرداً ثورياً من عناصر فقيرة من العمال والطلبة، ومع أن الطاهرة البارزة هذه الحركة كونها غير مرتبطة ببرنامج طقّي كلاسيكي، إلا أنها كانت تعبيراً حياً عن التناقض الطبقي الذي تحال السلطة تغطيته وراء برنامجها البرلماني، وأكد إفلاس برنامج القوى الوطنية الكلاسيكية وعجزها^(٥٠).

انعقد في ١١ شباط ١٩٦٩ المؤتمر التأسيسي لـ "الحركة الثورية الشعبية في الكويت"، بحضور مندوب عن المكتب السياسي للحركة. وقرر المؤتمر ربط "الحركة الثورية الشعبية في الكويت" مع المكتب السياسي لـ "الحركة" والالتزام باستراتيجيتها التنظيمية والإيديولوجية والعسكرية وتغيير اسم "الحركة الثورية الشعبية في الكويت" إلى "الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي-منطقة الكويت"^(٥١).

كانت هذه القيادة الجديدة لـ "الحركة" في الكويت نوعاً من قيادة أمر واقع، إذ غادر عدد من أعضاء القيادة التحضيرية الأول الكويت والتحق بالثورة في ظفار وباجهة اشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (تشكلت في ٢١ شباط ١٩٦٩). وكان من أبرز هؤلاء الذين تركوا فراغاً قيادياً أحمد الربيعي الذي اعتقل بعد عام من ذلك في مسقط، ولم يُفرج عنه إلا بعد ضغط مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة الكويت^(٥٢).

افتقدت حركة ١٩٦٩ إلى برنامج ملموس للنضال الوطني والاجتماعي في الكويت، إذ كانت يساريته يسارية شباب راديكالي جامح مندفع للعمل ولحقق "البؤر". وبكلام أدق كانت هذه الحركة 'تمرداً شبابياً' اصطبلع بلاهوت الثورة في الستينات. من هنا سرعان ما دت التناقضات في قيادتها الجديدة، وأخذت العضوية تنحسر كما انسحب منها بعض الأعضاء. وتم تويح هذه التناقضات باستقالة القيادة نفسها إزاء عجزها عن العمل. فوصل الانضاط التنظيمي إلى أدنى درجاته^(٥٣).

تمكنت السلطات في ٢١ حزيران ١٩٦٩ من مداهمة المقر السري للحركة في مزرعة سلوى، واتهمت ٢١ عضواً، اعتقلت ١٧ منهم. وكان من أبرز المعتقلين القائلين بالقابلي البارز حميد اليوحة وأحمد الدين وعبد العزيز دعيح وعامر التميمي وإبراهيم جمعان والحوطي وعد

العرير الشامي^(٥٤). وكان المثقفون من بين المعتقلين قد اشتهروا بعلاقاتهم الوثيقة بالنقابات الكويتية مثل أحمد الدين والتيمي^(٥٥).

كانت هذه هي المرة الثانية في تاريخ الكويت المعاصر التي يلجأ فيها شبان راديكاليون إلى مقاومة عسف السلطة بالعنف. تمثلت المرة الأولى بشبان ١٩٣٩ القوميين الدستوريين الذين حملوا السلاح ضد قرار الحاكم بحل المجلس التشريعي. غير أن قضية شباط ١٩٦٩ أفرزت شيئاً جديداً وهو قيام أول محاكمة سياسية تميزت بالاستقلالية والعنسية، وسجل من خلالها القضاء الكويتي ماثرة نادرة في منطقة لا تعرف استقلالية القضاء وعليته. وأما القيادة التقليدية التي اتهمها الشبان بـ "التضليل والخيانة" و"العجز والإفلاس"، فاتهم موقفها بالبل والتسامح والتضامن العميق، وتنظيم الدفاع القانوني والشعبي عن المعتقلين^(٥٦)، فقد كان الرأي العام الكويتي، متأثر عسف السلطة إثر تزوير انتخابات ٢٥ ك ١٩٦٧ وقوانينها المكبلة للحريات يتفهم الدواعي النبيلة للشبان وإن لم يكن يقر بأسلوبهم في الرد، ذلك أن اليسارية على طريقة هؤلاء الشبان كانت جرعة راديكالية للغاية لا تحتفلها عروق المجتمع الكويتي^(٥٧).

تولى ثمانية محامين الدفاع عن المتهمين، وكان دفاع خالد خلف بينهم قانونياً وسياسياً، أو كلمة أدق هجومياً ضد السلطة، إلى درجة أنه طالب بمعاينة وكيل وزارة الداخلية المسؤول عن مدهمة المقر السري للحركة، وتطبيق بعض المواد القانونية عليه التي تنص على الحكم بالسجن المؤبد^(٥٨). واعتبرت قضية المعتقلين "قضية البلد الأولى"^(٥٩).

أُفرج عن المعتقلين بموجب عفو أميري اعتباراً من شباط ١٩٧٠، وكان السلطة أرادت من ذلك أن تثبت قوتها أو تسامحها، وكان العموم يحتمل الرسالتين. غير أن أولئك الشبان الدير دحوا المعتقل وهم معزولون جماهيرياً، سرعان ما برزوا في الحياة الاجتماعية والسياسية الكويتية، وتحول بعضهم إلى شخصيات مهمة فيها مثل النقابي القديم حسين البوحه وعبد اللطيف دعيج وعامر التيمي وأحمد الدين^(٦٠).

حاولت "الحركة الثورية الشعبية" أن تعيد بناء نفسها، فانسحب عدد من أعضائها وأسس "عصبة الشيوعيين الكويتيين" التي سيطرت على قيادة الاتحاد الوطني لطلبة الكويت وعلى مجلته. غير أن كواد "الحركة" المعادية لـ "التحريرية" ولـ "السوفيت" تمكنت من سحب الثقة منها، وانتهمتها بتحويل الاتحاد إلى واجهة سياسية وإعلامية للاتحاد السوفييتي وللأحزاب الشيوعية العربية. وسيطرت على القيادة الاتحادية.

إثر نقد "الحركة الثورية الشعبية" في عمان والخليج العربي "لاستراتيجيتها السابقة، وتبيير مرالقها، حرحت مجموعة من كواد الحركة وساهمت بتأسيس "حزب الشعب الديمقراطي

الكويتي . وتبنى الحزب برنامجاً عقلياً يركز على دعم الثورة العمانية، وتحرير كامل منطقة عُمان والخليج العربي، واستبدال الكفاح المسلح في الكويت بالتطور الديمقراطي، وأسس الحزب واحدة هي "حركة العمل الديمقراطي" كان من أبرز وجوهها د. أحمد الربيعي الذي يمثل للدماغ لفعلي لحركة ١٩٦٩^(١١).

تراجعت اللجنة الماوية لحركة ١٩٦٩ طرداً مع اسحاب الصين نهائياً من دعم الثورة العمانية، وإعادة ترتيب أولوياتها في المنطقة على أساس توطيد العلاقة مع دول منطقة الخليج والجزيرة العربية وليس مع حركات التحرر فيها. وشكل ذلك الخلفية الموضوعية لإحساس حركة ١٩٦٩ تنظيمياً وسياسياً. وفي هذا السياق يادر أحمد الدين وهو من الوجوه البارزة في الحركة مع عدد من النقابيين والمثقفين اليساريين الكويتيين إلى عقنئة الخطاب اليساري وتأسيس "حزب اتحاد الشعب" كحزب شيوعي كويتي مستقل، وفق المفهوم السوفييتي، فاستوعب الحزب الجديد عدداً من نشطاء حركة ١٩٦٩ ومن نشطاء يسار حركة القوميين العرب عموماً. ثم انضم الحزب في ٢٦ شباط ١٩٩١ إلى "المنبر الديمقراطي" الذي ضم إضافة إليه كلاً من "حركة التقدميين الديمقراطيين" (أحمد الخطيب) و"التجمع الوطني" (جاسم القطامي) وبعض الشخصيات الوطنية المستقلة، فتحقق شكل ائتلافي بين كافة القوى التي ابتقت عن تلاشي حركة القوميين العرب^(١٢).

٢- حركة التقدميين الديمقراطيين:

تحقق الفريق القيادي الذي رفض منطق "الانشقاق" اليساري، واستبدال التنظيم القومي بمظلمات ماركسية-لينينية قطرية بديلة، حول الدكتور جورج حبش، وشرع في أواخر عام ١٩٦٩، بإعادة بناء منظمات حركة القوميين العرب كفروع لحزب قومي ماركسي-لينيني بديل عن "الحركة"، وتحويلها في آن واحد، حمل اسم "حزب العمل الاشتراكي العربي" وطرح قيام "الحزب الشيوعي العربي الموحد" كبديل عن كافة الأحزاب والفصائل الماركسية-اللينينية لقطرية^(١٣).

من هنا عقدت حركة القوميين العرب في الكويت (جناح الدكتور أحمد الخطيب) مؤتمراً لمن تبقى من كوادرها القيادية. وبرز في هذا المؤتمر تياران: تيار أول يُصرّ على الهوية الماركسية-اللينينية للتنظيم كحزب مستقل للطبقة العاملة، وتيار ثان يرى الاسترشاد بفكر الطبقة العاملة ومصالحها في التكتيك والاستراتيجية ولكن من دون الإدعاء بأن الحركة تمثل حزبها المستقل، انطلاقاً من أن مسؤولية إفراز هذا الحزب تقع على عاتق الطبقة العاملة نفسها، وأن الحركة لا تعارضه في حال إفرازه^(١٤).

تبنى المؤتمر وجهة نظر التيار الثاني، وأقر الاستقلال التنظيمي عن حركة القوميين العرب التي لم يعد لها وجود تنظيمي بهذا الاسم، والعمل تحت اسم "حركة التقدميين الديمقراطيين". ويرى عبد الله النيباري، أبرز ممثلي هذا التيار، أن تكوين الحركة وسياساتها لا يسمح لها بالادعاء أنها يمكن أن تصبح حركة ماركسية-لينينية، وأن أقصى ما يمكن أن تدعيه هو أنها حركة ديمقراطية تقدمية قابلة للتطور المستقبلي إلى حركة اشتراكية أو ربما ماركسية. ومن هنا اختير اسم "حركة التقدميين الديمقراطيين" ليعبر بدقة عن ذلك، إذ تشير صفة "التقدميين" إلى إمكانية التطور المفتوح نحو آفاق أكثر راديكالية في حين تشير صفة "الديمقراطيين" إلى قرار الحركة بتحقيق أهدافها عن طريق النضال السياسي والعمل البرلماني^(٦٥).

بهذا المعنى تحولت "حركة القوميين العرب" (جناح أحمد الخطيب) إلى "حركة التقدميين الديمقراطيين" كحزب قطري كويتي مستقل، يؤمن بأسلوب النضال السياسي في الكويت لتحقيق أهداف برنامجه في التحرر الوطني الديمقراطي، مع الاعتراف بحق أي تنظيم سياسي آخر بانتهاج وسائل أخرى في نضاله^(٦٦).

تحدد الأهداف الرئيسية لهذا البرنامج تحقيق السيادة السياسية الكاملة والتخلص من النفوذ الاقتصادي الأجنبي بتصفية جميع مظاهر التبعية الاقتصادية للإمبريالية، وتحقيق المزيد من الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. من هنا وانطلاقاً من استراتيجيات التغيير السياسي والاجتماعي والاقتصادي عن طريق العمل البرلماني والسياسي والنقابي من داخل النظام الدستوري القائم وليس عن طريق الثورة، تقدمت الحركة ببرنامج العمل الوطني الديمقراطي إلى الناخبين (تم وضعه في ك ٢٠ ١٩٧٠ وإعلانه من جديد في ك ١٠ / ١٩٧١ كدليل برنامجي انتحائي للحركة في مجلس الأمة الثالث). وتبنى البرنامج سياسة تقدمية في كافة المجالات، وحدد بالنسبة لساحة الخليج العربي "إننا نعتبر أنفسنا جزءاً من هذه المنطقة، وأن كافة الأخطار المحدقة بها تهددنا معها بصورة جدية"، وركز البرنامج على "محرابة الأطماع الإيرانية التوسعية وضرورة مجابهة الخطر الإيراني المتمثل بالغزو المستمر المحطط" و"ضرورة إقامة الجبهة الوطنية العريضة على امتداد ساحة الخليج ودعم الطلائع الثورية المناضلة والمتمثلة بجهتي الكفاح المسلح في منطقتي ظفار وعمان الداخل" و"تأييد كفاح الشعب العربي في عربستان ودعم نضال طلائعه الثورية وتقديم كافة المساعدات لها"^(٦٧).

يمكن القول إن "حركة التقدميين الديمقراطيين" هي الوريث الشرعي لحركة القوميين العرب في الكويت، فقيادتها وكتلتها البرلمانية هي نفسها بشكل أساسي قيادة حركة القوميين العرب السابقة وكتلتها البرلمانية التي عملت منذ مجلس الأمة الأول (١٩٦٣) تحت اسم "نواب

الشعب". غير أن "حركة التقدميين الديموقراطيين" ورثت "حركة القوميين العرب" السابقة في الكويت بقدر ما نفتها، إذ عانت الحركة من "التناقض" بين شعاراتها القومية الراديكالية غير المعبى بالشأن القطري وبين ممارساتها القطرية فعلياً. فكانت ترفع شعار "الاشتراكية" وتتخالف فعلياً مع البورجوازية، وتدين على مستوى خطابها النظري السياسة البرلمانية ومؤسساتها السطحية في الوقت الذي انخرطت في ممارسات برلمانية صرفة، وتدعم الكفاح المسلح في الجزيرة العربية تخطيطاً وتمويلًا وتنفيذاً في حين تعارضه في الكويت، وتطرح إسقاط الأنظمة في الخليج عن طريق الثورة والانقلاب في الوقت الذي كانت تعمل فيه من داخل الإطار الدستوري للنظام الكويتي. وتطرح الوحدة الإقليمية والقومية في الوقت الذي كان فيه خطابها القومي الشوفيني يُؤثر انقسامات البنية الاجتماعية الكويتية ما بين السنة والشيعة، فلم تصع في كل تاريخها في الكويت موطئ قدم لها بين الكويتيين الشيعة. غير أن اعتناقها للناصرية التي مثلت روح الستينات كان يوازن يومئذ هذه الممارسات القطرية.

إذا نظرنا إلى حركة القوميين العرب في الكويت انطلاقاً من هذا "التناقض"، فإنه يمكن القول إن الشأن القطري الكويتي قد لعب دوراً حاسماً في تحول جسمها الأكبر إلى "حركة التقدميين الديموقراطيين"، إذ برزت الحركة في الخمسينات كوريث شرعي لحركة ١٩٣٨ الدستورية التي تمحض عنها أول دستور في تاريخ الجزيرة العربية، واستوعبت ما تبقى من كوادر تلك الحركة في إطاراتها الجماهيرية مثل "الرابطة الكويتية" التي أظّرت التحار القوميين الليبراليين. ومن هنا برزت الحركة كنوع من حرب وهدأ أمة كويتي يطرح المطلبين الأساسيين للمعارضة الأهلية الكويتية: مجلس تشريعي منتخب ودستور يقيد سلطة الحاكم. ثم ربطت ما بين هذا المطلب الديموقراطي وإلغاء اتفاقية الحماية واتخاذ سياسة وطنية حارمة تجاه شركات النفط. ويفسر ذلك أن فرع الحركة الكويتي انفرد عن سائر فروع حركة القوميين العرب بممارسته للسياسة كفعل مدني حديث. ومعنى آخر إذا كنا نعرّف اليوم مفهوم المجتمع المدني بأنه جملة المؤسسات والجمعيات والروابط الطوعية المستقلة نسبياً عن الدولة، وهذا هو أحد التعاريف الأساسية للمجتمع المدني - فإنه يمكن القول بدقة إن بناء المجتمع المدني الكويتي قد ارتبط على نحو محدد بحركة القوميين العرب، التي ارتبطت بها تأسيس شبكة جمعياتية من المؤسسات والنوادي والروابط والاتحادات المهنية والثقافية والرياضية، ولا سيما تأسيس النقابات العمالية الكويتية والطلائية. وفي كل ذلك عملت "الحركة" من خلال هذه الشبكة الجمعياتية أكثر مما عملت من خلال "الحزب". وكانت هذه الشبكة الجمعياتية تعويضاً عن غياب الأحزاب ومن هنا كانت برمتها ميسّسة وحلبة للتنافس السياسي.

في ضوء ذلك يمكن فهم الدور الذي سبق لقيادات "حركة التقدميين الديمقراطيّين" - حين كانت في قيادة حركة القوميين العرب - أن لعبته في تطوير الحياة المدنية والدستورية والسياسية في الكويت. ففي ٣٠ كانون الأول ١٩٦١ سيطرت تلك القيادات من خلال تحالفها مع التجار، واتفاق توجهاتها السياسية يومئذ مع توجهات الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت وأبرز تطورها السياسي الحديث، على المجلس التأسيسي الذي صاغ الدستور. فكان عبد اللطيف ثيان الغانم أحد أبرز قادة حركة ١٩٣٨ وحليف الحركة رئيساً للمجلس التأسيسي في حين كان الدكتور أحمد الخطيب نائباً له. وفي مجلس الأمة الأول (انتخب في ٢٣ يناير ١٩٦٣) تمكنت الحركة من خلال كتلتها البرلمانية المتحالفة مع التجار من إسقاط حكومة الشيخ صااح السالم عام ١٩٦٤، ومن إحراز نصر كبير للحركة الوطنية بإسقاط اتفاقية تنقيع العوائد النفطية، إلا أن الحكومة أخذت تستغل التناقضات الناشئة ما بين طرفي التحالف القومي في البرلمان، فاستطاعت أن تنظم تحالف الـ "٣١" وسيطرت من خلاله على الأغلبية، فمررت تشريعات وقوانين ماقضة للدستور وتستهدف الحريات، مما دفع الحركة في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٥ إلى استقالة نوابها الثمانية من مجلس الأمة^(٦٨) وحين بات متوقفاً أن تحصل "الحركة" على مقاعد أكثر في مجلس الأمة الثاني الذي دعي الناحيون الكويتيون إلى انتخابه في ٢ ك ١٩٦٧، فإن الحكومة قامت بتزوير بدائي وفاضح للانتخابات، شكل أحد عوامل تكون حركة ١٩٦٩ الراديكالية المسلحة.

بهذا المعنى كانت "حركة التقدميين الديمقراطيّين" نوعاً من عودة بـ "حركة القوميين العرب" إلى حقيقتها التقدمية الديمقراطية في الكويت التي عبرت عنها في ممارساتها الفعلية أكثر مما عبر عنها خطابها الإيديولوجي والسياسي. وبهذا المعنى أيضاً تُشكّل "حركة التقدميين الديمقراطيّين" بعبارة "حركة القوميين العرب" وورثاً شرعياً لها في آن.

إذا كانت طبيعة الخطاب الإيديولوجي والسياسي قد مؤهت الطبيعة الليبرالية التقدمية لحركة القوميين العرب في الكويت أو للوظائف الفعلية التي اضطلعت بأدائها، فإن "حركة التقدميين الديمقراطيّين" قد نرعت هذا التمويه ووجهت نقداً جذرياً له، وأعادت بناء "الحركة" من جديد بما ينسجم مع تلك الطبيعة ويعززها في سياق برنامج وطني ديمقراطي ملموس من التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في الكويت. وقد خاضت "الحركة" على أرضية هذا البرنامج انتخابات مجلس الأمة الثالث (انتخب يوم ٢٣ ك ١٩٧١)، وشكل دورها في هذا المجلس علامة فارقة في تاريخ الكويت السياسي والاقتصادي، تمكنت من خلال نواتها البرلمانية الصلبة (أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبد الله النيارى وأحمد النفيسي) وتحالفاتها الوطنية في البرلمان، من تعبئة البرلمان ضد اتفاقية المشاركة النفطية، وطرح السياسة النفطية نفسها للنقاش، وضرورة تشكيل جهاز وطني يقوم

بعمليات إنتاج النفط وتسويقه وتحديدته وضرورة تأميم اغار^(٧٩). وفي انتخابات مجلس الأمة الرابع (٢٧ ك ١٩٧٥) تقدمت الحركة باسم كتلة "نواب الشعب" ببرنامج عمل وطني متكامل^(٨٠) بُسّث لدى متابعي الشؤون الكويتية صورة راديكالية عن القوى الكويتية الحديثة. ووصل إلى برلمان ١٩٧٥ ثلاثة من قياديي "الحركة" هم أحمد الخطيب و سامي المنيس و عبد الله النيباري الذي مثلوا في الواقع رموز المعارضة الكويتية. وفي ٢٩ آب ١٩٧٦ حلت السلطة المجلس، وقامت على غرار ما قامت به عام ١٩٥٩ بصربة منهجية ضد جمعيات النفع العام التي تسيطر عليها المعارضة، فحلت مجالسها الإدارية المنتخبة، وحظرت نادي الاستقلال وريث النادي الثقافي القومي، الواجهة التي تم لأول مرة تأسيس حركة القوميين العرب من خلفها في الكويت^(٨١).

إثر ذلك شكلت "الحركة" "التجمع الديمقراطي" الذي ضم القوى اليسارية والبعثيين وبعض الشخصيات الوطنية، غير أنه لم يستمر لفترة طويلة. وفي شباط ١٩٨١ أعنت الحكومة عن إجراء انتخابات مجلس الأمة الخامس، ولم ينجح فيها أي من مرشحي "الحركة"^(٨٢). دفع ذلك الحركة إلى المشاركة في إحياء "التجمع الديمقراطي" وقصره على القوى اليسارية: الحركة واتحاد الشعب (الشيوعي) ومجموعة الدكتور أحمد الربيعي وبعض الشخصيات اليسارية. وفي انتخابات مجلس الأمة السادس (كانون الثاني ١٩٨٥) وصل ثلاثة مرشحين من التحالف اليساري إلى المجلس هم الخطيب والمنيس والربيعي، وفقدت الحكومة لأول مرة الأغلبية في المجلس. وبعد عام واحد حلت السلطة المجلس.

ندد "التقدميون الديمقراطيون" بتعطيل الحياة الديمقراطية، وشاركوا في تأسيس تحالفات جديدة من أهمها لجنة الـ "٤٥" و "الحركة الدستورية" (نواب المعارضة في مجلس الأمة المنحل) و "ديوانيات الاثنين" وعرائض الاحتجاج، وضغطوا من أجل إرجاع مجلس الأمة والعمل بدستور ١٩٦٢، فاعتقلت السلطة المعارضين، وكان المعتقلون من "حركة التقدميين الديمقراطيين" ثلاثة من أبرز قادتها هم الدكتور أحمد الخطيب و عبد الله النيباري وأحمد النفيسي^(٨٣). وفي جو التوتر احاد ما بين السلطة والمجتمع وقع الاجتياح العراقي في آب ١٩٩٠، وأدخل العالم العربي كنه في مرحلة جديدة مختلفة بنويها عما قبلها.

٣- "التجمع الوطني" في الكويت

مثل "التجمع الوطني" المجموعة الناصرية التي تمحضت في الكويت عن تلاشي حركة القوميين العرب. ويحدّد جاسم القطامي مؤسس التجمع الدافع الأساسي للاشفاق عن حركة القوميين العرب وتشكيل "التجمع الوطني"، في انحراف الحركة بعد نكسة حزيران عن الترامها

بالناصرية، وتخطيها الاشتراكية العربية إلى الماركسية-اللينينية. ويرى القطامي أن جناح الدكتور أحمد الخطيب قد مالاً اليسار فأخذ يصف "التجمع الوطني" باليمينية^(٧٤).

لا تكمن أهمية "التجمع الوطني" بحجم الكوادر "الحركية" التي انضمت إليه بقدر ما تكمن في تمثيله السياسي للناصرية في الكويت، التي يشكل القطامي أبرز رموزها وأهمها، وهو ما يتطلب التوقف قليلاً عند شخصية القطامي.

ولد جاسم القطامي عام ١٩٢٧ في أسرة تجّارين كويتية، وتخرج من كلية الشرطة في القاهرة ثم عمل مديراً لشرطة الكويت. وفي عام ١٩٥٦ رفض قمع التظاهرات الاحتجاجية التي قادتها حركة القوميين العرب في الكويت صد العدوان الثلاثي على مصر، فقدم استقالته وانضم إلى حركة القوميين العرب ليشكل الوجه القيادي الثاني فيها بعد الدكتور أحمد الخطيب^(٧٥).

في عام ١٩٥٧ وإزاء ضغط المعارضة على السلطة لتشكيل مجلس رقابي منتخب ومشترك للأجهزة الحكومية الوليدة، وافق الشيوخ على انتخابات المجلس بشرط امتناع ثلاثة من قادة ووجوه حركة القوميين العرب عن ترشيح أنفسهم. ولم يكن هؤلاء سوى أحمد الخطيب و جاسم القطامي و عبد الرزاق خالد الزيد. إلا أنه ونظراً إلى أن قانون الانتخاب لا ينص على الترشيح، فقد فاز القادة الثلاثة، مما دفع السلطة إلى إلغاء نتائج الانتخابات وعدم إجراء أية انتخابات أخرى^(٧٦).

ترأس جاسم القطامي في ١٩٥٨ "الرابطة الكويتية". وهي إطار جمعياتي من إطارات 'الحركة' في الكويت، ضم في عضويته التجار الكبار المعارضين للعائلة الحاكمة والذين انصروا سياسياً تحت قيادة الحركة، وقد شكلت "الحركة" هذه الرابطة نظراً لصعوبة التزام التجار بالتقاليد التنظيمية الصارمة للحركة. وكان بين الأعضاء المؤسسين للرابطة ثلاثة من قادة حركة المجلس التشريعي عام ١٩٣٩ وهم عبد اللطيف ثيان الغانم و عبد العزيز حمد الصقر و أحمد زيد السرحان. وقد قادت "الرابطة الكويتية" عام ١٩٥٨ حملة الضغط على السلطة كي توافق على انضمام الكويت إلى الجمهورية العربية المتحدة^(٧٧).

قررت الحركة أن تجعل من شهر شباط عام ١٩٥٩ شهر ضغط شعبي على السلطة كي تنضم إلى الجمهورية العربية المتحدة، فنظمت في الأول من شباط ١٩٥٩ ومناصرة الذكرى الأولى للوحدة، حشداً جماهيرياً، خطب فيه جاسم القطامي، وطالب بأن يكون موقع الكويت في الجمهورية العربية المتحدة كموقع مدينتي حمص وحماه السوريتين فيها، وهاجم القطامي العائلة الحاكمة وطالب بإسقاط الأنظمة العشائرية التي تعيق الوحدة، مما أدى بالسلطة إلى توحه

صربة منهجية للحرية، طالبت نواديها وصحفها وأعضاءها وأنصارها، وحلّت السلطة في إطار هذه الضربة "الرابطة الكويتية" التي يرأسها القطامي^(٧٨).

إنّ مطالبة عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق عام ١٩٦١، ومعارضة الجمهورية العربية المتحدة لذلك، تحالف الشيخ عبد الله السالم حاكم الكويت مع حركة القوميين العرب، فكلف جاسم القطامي بتأسيس وزارة الخارجية، كما وافق على شرط الحركة بانتخاب مجلس تشريعي. حوّل القطامي وزارة الخارجية إلى وزارة ناصرية يتحكم القوميون العرب بمفاصلها الأساسية. وفي عام ١٩٦٢ دعا وفداً حكومياً بحرانياً للمشاركة في احتفالات عيد الاستقلال، مما أثار احتجاج إيران التي كانت ترى البحرين جزءاً لا يتجزأ منها، فكان رد القطامي أن الحكومة تتعامل مع الوفد البحراني كوفد رسمي مدعو بشكل رسمي^(٧٩).

ووجه القطامي وزارة الخارجية لدعم الحركة القومية في عربستان وإقامة اتصالات بقادتها من خلال أحد كوادرها المتواجدين في الكويت والذي شكل همزة الوصل. ويقول القطامي عن ذلك "إن عربستان كانت ديدناً"^(٨٠). ويبدو أن هذه الاتصالات أثمرت عن وضع الحركة لموطئ قدم لها في عربستان خلال عام ١٩٦٤، إلا أنها لم تتمكن من تنظيم أكثر من خليتين، لم تستطيعا العمل بسبب سحق المقاومة العربستانية، والشكوك الكبيرة ما سير أطرافها^(٨١). إلا أن الحركة دعمت تشكيل "الجبهة القومية لتحرير عربستان" كوريث لـ "جبهة تحرير عربستان" التي سحقته السلطات الإيرانية وأعدمت كامل قيادتها في ١٤ / ٦ / ١٩٦٤^(٨٢).

قدّم جاسم القطامي استقالته من وزارة الخارجية كي يتمكن من خوص انتخابات مجلس الأمة الأول (٢٣ ك ١٩٦٣) وحصل على نسبة ٦٠٪ من أصوات الناخبين وهي أعلى نسبة في دائرة كيمان التي ترشح فيها^(٨٣)، فشكّل أحد الوجوه البرلمانية الأساسية للحركة في الكويت.

إنّ التجدير اليساري لحركة القوميين العرب بعد بكسة حزيوان، اشق القطامي عن الحركة وشكّل مع عدد من أعضائها وقيادتها "التجمع الوطني" كمنظمة تمثل الناصرية في الكويت، وكان جزء مهم من كادره القيادي من الكادر الذي عمل معه إبان تأسيس وزارة الخارجية مثل: عبد المحسن الدويسان وعبد الله زكريا الأنصاري. وركز برنامج التجمع على مهج الطريق السلمي لإصلاح نظام الحكم ورفض الدعوات المتطرفة لقلبه، والمحافظة على الديمقراطية وتدعيمها، والعمل من أجل الملكية الدستورية، وحماية قواعد النظام الاقتصادي الحر.

شعل الصراع ما بين "التجمع الوطني" بقيادة القطامي و"حركة التقدميين الديمقراطيين" بقيادة أحمد الخطيب المشهد السياسي في الكويت طوال السبعينات. وكان الموقف من عبد

الناصر أبرز محاور هذا الصراع، إذ أصرت "حركة التقدميين الديمقراطيون" في اجتماع لمهيشات الشعبية الكويتية عام ١٩٧٠ على إدانة مشروع روجرز بسبب دعوته إلى حل القضية العسطينية بالطرق السلمية. غير أن "التجمع الوطني" عارض ذلك بسبب انطواء الإدانة على إدانة نعبد الناصر الذي قبل المشروع، مما أدى إلى صدور بيانين مستقلين. وتفجر الصراع بعد فترة وجيزة حين صدرت مجلة "الطلعة" بعد أيام من وفاة عبد الناصر (٢٨ أيلول ١٩٧٠) من دون الإشارة إلى هذا الحدث الذي هز العالم العربي، بل وجهت "الطلعة" نقداً للنظام الناصري بهذه المناسبة^(٨٤).

انتقل الصراع بسرعة إلى الجمعيات، فسيطر "الوطنيون" على "جمعية الخريجين" في حين احتفظ "الديموقراطيون" بسيطرتهم على "نادي الاستقلال"، وكانا من أهم الجمعيات المؤسسة في الكويت. وفي حين قاطع "الوطنيون" انتخابات مجلس الأمة الثالث عام ١٩٧١ فإن "الديموقراطيين" نخرطوا فيها، مما أدى إلى اتهام "الوطنيين" لـ "الديموقراطيين" بالانخراط في حطط السلطة، أما في انتخابات مجلس الأمة الرابع عام ١٩٧٥، فاتهمت الجمعيات التي تعكس رأي "الديموقراطيين" مرشحي "الوطنيين" بالاسم بأنهم يعملون لصالح السلطة^(٨٥). وظل الصراع محتدماً ما بين الطرفين إلى نهاية السبعينات، حين فرضت مواجهة السلطة والعمل للحد من نفوذ الإسلاميين في الجمعيات نوعاً من التنسيق بينهما. وفي أيار ١٩٩٠ اعتقلت السلطة جاسم القطامي في سياق حملة الاعتقالات التي طالت رموز المعارضة الديمقراطية. وإثر إخراج الخلفاء للعراق من الكويت انصم "التجمع الوطني" إلى "المنبر الديمقراطي"، وشكل طرفاً فيه إلى جانب "حركة التقدميين الديمقراطيون" (اليسارية الديمقراطية) و"اتحاد الشعب" (الشيوعي)، والشخصيات اليسارية المستقلة. ولما يزل في إطار "المنبر".

في الجزيرة العربية

من "منظمة الثورة الوطنية" إلى "الحزب الديمقراطي الشعبي"

كان التنظيم الحزبي لحركة القوميين العرب في السعودية على مستوى منطقة، وهي وسط ما بين الشعة وقيادة الإقليم^(٨٦). ورغم أن التنظيم حقق بعض الحضور السياسي من خلال بيانات ومشتورات التعبئة لا سيما في منطقة الطهران، فإنه لم يصل إلى مستوى التنظيم الجماهيري كما لم يتمكن من تجنيد عدد كبير من السعوديين^(٨٧).

استنقت منطقة الجزيرة العربية تنظيمياً بشكل فعلي عن القيادة الإقليمية لحركة القوميين العرب التي كان مقرها في الكويت في مطلع عام ١٩٦٨، وفي أواخر تموز من هذا العام صادق مؤتمر دبي الاستثنائي نفروع الحركة في عُمان والخليج العربي على الفصل التنظيمي ما بين منطقتي الخليج وجزيرة العربية. فأعاد يسار الحركة بناء نفسه تنظيمياً تحت اسم "منظمة الثورة الوطنية" التي تبنت الاشتراكية العلمية واستراتيجية الكفاح المسلح وتحقيق وحدة اليسار الثوري في الجزيرة العربية. وفي الوقت نفسه الذي شهد فيه تظيم الحركة هذا التحول اليساري، شهد البعث تحولاً مماثلاً، ففك يساره الارتباط لتنظيمي بالقيادة القومية وأعاد بناء نفسه تنظيمياً في منظمة ماركسية-لينينية ماوية تؤمن بالكفاح المسلح وتعمل من خلال شكل "الجهة" الفيتنامي الممثل لـ "ثورة تحالف الديمقراطية الشعبية"^(٨٨). من هنا حملت هذه المنظمة اسم "الجهة الديمقراطية الشعبية-الجزيرة العربية" وكان أبرز قائد فيها هو الدكتور أنور ثابت (فهد دغيسر).

يعرض القسم السري لإحدى الوثائق الداخلية، تقييماً لواقع العلاقة ما بين المنظمات السعودية المعارضة عام ١٩٦٨. وتنشأ أهمية هذا التقييم من كونه يؤشر إلى النوعية الفعلية هذه العلاقة. إذ يشخص التقرير ما يسميه بـ "مرض الأنانية المفرطة" الذي يتميز بـ "ضيق الأفق في النظر للمنظمات الأخرى وانتهاج سياسة حاكمة تجاه أي بادرة عمل وطني يضطلع بها الغير، منتهجين في سبيلها ممارسة التشهير، وتشويه المواقف والأغراض والكذب الرخيص في سبيل تحقيق غرض انتحاري هو إيقاف ما تعتبره منافساً، في موقف أشبه ما يكون بموقف القبائل من بعضها، صراعها وحروبها الدائمة من أجل السلطة واغتنام العناثم وبأن الثورة ملكية خاصة لمنظمة معينة"^(٨٩).

يشير تفكيك هذا التقييم إلى إشارات المرجعية لثاوية فيه، أن المقصود به هو المنظمات السعودية المعارضة التي تعمل كفروع قطرية لتنظيم قومي مركزي خارج السعودية. ويعبر عنها بتقييم بأنها "بقيت أسيرة الدفاع عن موقف بعض الأحزاب والدول خارج القطر والدعاية لها، بل بقيت إلى حد ما أسيرة محاكمات المواقف النضالية لتلك الأحزاب والدول وتوجيهاتها، مما أسهم بصورة فعالة في شل قدرتها على الغوص في واقعها ومعاناته بصورة مستقلة حرة"^(٩٠). إذ يرى التقييم في مكان آخر أن الارتباط بـ "تجربة العمل السياسي في المشرق حيث تحيط سا وتغزونا على أرضنا، قد حمل الكثير من البوادر السلبية التي تتمثل في العفوية في العمل النضالي، وانتهاج سياسة بورجوارية صغيرة .. كذلك فقد كانت تلك التجربة تمثل حاجلاً بين التجربة الثورية الناجحة في أكثر من بلد"^(٩١). من هنا يصف التقرير التجريبتين الماركسيتين في المشرق: التجربة الناصرية والتجربة البعثية بانقلابي تمور ١٩٥٢ (في مصر) وشباط ١٩٦٦ (في سورية)^(٩٢). إذ كان مفهوماً صمناً أن القيادتين الناصرية والبعثية هما المسؤولتان عن النكسة، وتفسر هذه العقبة القطرية اعتبار كل من يسار البعث ويسار حركة القوميين العرب في

السعودية، أن أحد عوامل الأرضية المشتركة لاندماجهما يكمن في "أن كلا من المنظمين كانت تعمل خلال الفترة الماضية بشكل مستقل وحارج نطاق أي ارتساط عضوي بالأحزاب العربية ولأهمية القلبية"^(٤٣) في إشارة إلى فك كل منهما لعلاقاته التنظيمية مع قيادته المركزية في لمشرق.

اندمجت "منظمة الثورة الوطنية" و"الجبهة الديمقراطية الشعبية" في ١٦ شباط ١٩٧٠ تحت اسم "الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية". ويعبر الاسم سيمائياً أو رمزياً عن الهوية الإيديولوجية السياسية المأوية التروتسكية للحزب الجديد. إذ تنطلق صفة "الديمقراطي الشعبي" هنا على نحو محدد من "نظرية الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية المتواصلة" التي تقوم على شعار "تحالف الديمقراطية الشعبية، وتحالف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والطلبة وكافة فصائل البورجوازية الصغيرة عبر طليعة ماركسية، ... في سبيل مهام ثلاث متواصلة ومتشابهة ومستمرة منها، التحرر الوطني، الديمقراطية، الاشتراكية .. عبر "حرب التحرير الشعبية".

تتميز وفق التكوين النظري للحزب "الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية المتواصلة" ها عن "مقولة الثورة البروليتارية" التي "لا تتوفر ولي تتوفر عوامل قيامها في ظل الوضع العالمي الجديد" والمهمة الثورية التاريخية الكلاسيكية للبروليتاريا، مهمة غير واردة التة على مستوى العالم الثالث المستعمر" كما تتميز ضرورة عن "الثورة الديمقراطية البورجوازية بقيادة البورجوازية الوطنية".

يطلق مفهوم "الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية المتواصلة" هنا تعاملاً لتمييزه عن مفهوم "الثورة الديمقراطية البورجوازية" و"الثورة البروليتارية" من "ترسيمة تنقل الثورة العالمية من أوروبا إلى العالم الثالث المستعمر، وإلى أكثر مناطقه تخلفاً، في سياق التناقض العالمي الجديد الناتج عن العصر الإمبريالي ما بين العالم الثالث والإمبريالية و"الأمم الصناعية الكبيرة". فـ "كافة تلك الثورات [في العالم الثالث] هي ثورات أقطار متخلعة ومستعمرة" لا يمكن أن تحقق أهدافها المركبة في التحرر الوطني والديمقراطية الشعبية إلا من خلال "تحالف الديمقراطية الشعبية" بقيادة "طليعة ماركسية"^(٤٤) وعبر "حرب التحرير الشعبية المتواصلة" (الشكل الفيتنامي للجبهة وشكل التجربة الصينية في حرب التحرير).

كان الفصل الأساسي في هذا الحزب الجديد وهو فصيل "الجبهة الديمقراطية الشعبية" قد وضع عام ١٩٦٨ خطة سرية لـ "حرب عصابات" تقوم على "التشكيلات المسلحة الصغيرة وعلى شكل وحدات في بادئ الأمر، والمعارك الصغيرة وتكتيك الضرب والفرار السريع تحت جنح الظلام"

انطلاقاً من "المناطق الجبلية الوعرة والمناطق الكثيفة بالشجر والنبات"^(٩٦). وحددت الخطة نقطة انطلاق "حرب العصابات" في مرحلتها الأولى، في المنطقة الجنوبية لجبال سروات التي تشمل عسير ونجران حتى اليمن. وتم اختيار هذه النقطة بسبب "بيئتها الصالحة لعمل رجال العصابات على أن يتم نقل حرب العصابات لاحقاً، إلى "المنطقة الشرقية المحايدة" رغم نقص مواصفاتها البيئية الصالحة لحرب العصابات، ويهدف استثمار التناقض التقليدي ما بين قبائل هذه المنطقة (شمر، الحويطات والعجمان في المنطقة الشرقية ونجد) ضد العائلة الحاكمة"^(٩٧). وقد تم وفق هذه الخطة بعض عمليات حرب الغوار إلا أنها بالتأكيد ما كان ممكناً لها أن تطيح بالنظام بل عكست التوتر الحاصل في البلاد لا أكثر"^(٩٨)، رغم أنه تم إيمان الكوادر إلى المنطقة الشرقية بهدف تهيتها لنشوب حرب غوار فيها.

لعبت عدة عوامل في تسريع الدمج ما بين "منظمة الثورة الوطنية" و"الجهة الديمقراطية الشعبية" أي ما بين يسار الحركة والبعث السابقين. كان هذا الاندماج "نتيجة لسلسلة لقاءات سابقة وقديمة تمت بين كلتا المنظمين" على المستوى القاعدي والقيادي، ووجود "أرضية مشتركة واحدة تقف عليها المنطمتان" وتمثل "تجانساً تاماً في نظرهما ومعالجتهما لمختلف المسائل الفكرية والنضالية اليومية والتنظيمية"، واتفق الفصيلين على "فصل تجربة التجمعات والمنظمات اليمينية البورجوازية الصغيرة والإصلاحية اليسارية في أن تعطي جواباً حاسماً لمسألة الثورة في الجزيرة العربية" وانطلاقتهما من "الاشتراكية العلمية كدليل عمل"^(٩٩).

إذا كانت تلك العوامل قد وفرت إمكانية مسبقة للاندماج ما بين المنظمين، فإن فشل انقلاب حزيران ١٩٦٩ قد لعب دوراً حاسماً في تطوير اللقاءات الجبهوية، ما بينهما على أساس "الجهة الوطنية" إلى "الاندماج" على أساس "وحدة اليسار الثوري في الجزيرة العربية".

ففي الخامس من حزيران ١٩٦٩، حطمت "منظمة الثورة الوطنية" (يسار حركة القوميين العرب السابقة) ومنظمة "اتحاد شعب الجزيرة العربية" (الناصرية بقيادة ناصر سعيد) لانقلاب عسكري"^(١٠٠)، ضم مجموعة كبيرة من الضباط السعوديين، وعاليبتهم من سلاح الطيران. وزعم أن الضباط كانوا يعتزمون اغتيال الملك فيصل وأخيه الأمير سلطان ووزير الدفاع والطيران، والاستيلاء على العاصمة، ثم إعلان "جمهورية الجزيرة العربية". ويدعو أن الإنقلابيين قد وجدوا دعماً من إحدى القبائل الحجازية في منطقة الطائف حيث يقع المقر الصيفي للملك فيصل، ومن كبار التجار في جدة والمدن الحجازية الأخرى. وكان لـ "اتحاد شعب الجزيرة العربية" هنا نفوذ سياسي يستثمر العداء الحجازي التقليدي لأمراء نجد السعوديين الذين ضموا الحجاز إلى المملكة وقضوا على "استقلالها". ووفق بعض المصادر كانت حيوط المؤامرة تمتد إلى وزارة الدفاع وأمن الدولة ووزارة التعليم و"بترمين" وغيرها من مؤسسات الدولة، غير أنه وقيل ساعات من تنفيذها تمكنت السلطات عبر جاسوسها المزروع في شبكة المتأمرين من كشفها واعتقال نضع مئات من الضباط لا تزيد رتب

غالبيتهم عن رائد، وكان بين المعتقلين العميد داوود الرومي آمر قاعدة الظهران وسعيد العمري قائد حامية الظهران اللذان قُتلا إبان التعذيب. كما اعتقل عدد من عمال النفط والمستخدمين وموظفي المصارف وقدر عدد الذين تم إعدامهم في آب ١٩٦٩ بـ ٤٠ متهمًا، وتوالت أنباء عن حملات اعتقال وإعدام وتعذيب جماعية بعيد فشل الانقلاب، ورُبط توالي تلك الحملات بأنباء عن محاولات انقلابية أخرى فاشلة يرجح أن السلطات السعودية "فكرتها" لتبرير حملتها ضد المعارضين^(١٠١).

تُعرف تلك الاعتقالات في الوثائق الدخانية للمعارضة بـ "حملة حزيران"، وقد قُدرت وثيقة سرية مشتركة لـ "منظمة الثورة الوطنية" و"الجبهة الديمقراطية الشعبية" في الجزيرة العربية، أثر تلك الاعتقالات على المعارضة في أن السلطة "تمكنت معها من تصفية بعض المنظمات والتجمعات الوطنية التقدمية" تصفية شبه كلية^(١٠٢) وتم في هذه الوثيقة وصف الوضعية الفعلية لما تبقى من المنظمات بـ "الضعف والتعدد والتباعد"^(١٠٣).

كانت "الجبهة الديمقراطية الشعبية" في الأساس، تنطلق ومنذ عام ١٩٦٨ من رفض السيلين: السلمي والانقلابي العسكري. وإذا كانت تصمُّ السيل السلمي الإصلاحي بـ "الحياة" فإنها قد رفضت أن يكون "الانقلاب العسكري" منهجاً أساسياً لها، لكن من دون أن يعني ذلك "إصدار حكم قاطع بعقم الطريق العسكري" واتخاذ موقف عدائي "تجاه أي محاولة يضطلع بها الجيش"^(١٠٤). ورغم أن "الجبهة الديمقراطية الشعبية" كانت في عداد المتهمين بالانقلاب، واعتقل عدد من كوادرها، فإنه يمكن القول إن الانقلاب لم يكن سياستها، بل كان الكفاح المسلح والسور الثورية وحرب العصابات هو نموذجها الأساسي.

دفع فشل الانقلاب وما نتج عنه من تفكيك لمنظمات المعارضة، "منظمة الثورة الوطنية" و"الجبهة الديمقراطية الشعبية" إلى تأكيد "فشل الطريق العسكري لإسقاط النظام باعتباره الطريق الأسهل والمنفصل عن" مشاركة الجماهير الكادحة في إحداث التغيير ومن فوقها، والقاصر أساساً وبالضرورة عن أن يضطلع بمهام تصفية بنى ومؤسسات النظام القائم برمته، وإشادة النظام الجديد على أنقاضه. وفي ١٦ شاط ١٩٧٠ تم الاتفاق على "الدمج والتوحيد الكامل" ما بين الحزبين ونشوء منظمة جديدة عنهما تحمل اسم "الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية"^(١٠٥).

سرعان ما تعرض الحزب الجديد إلى هزة داخلية، تجلّت في انشقاق عدد مهم من كوادره القيادية، واتحاقهم بجهة التحرر الوطني السعودية. ووصفت قيادة الحزب المجموعة المنشقة، رمزياً بـ "العشرة المستقلين" والتحريفية المعاصرة. ويستخدم التعبير الأخير عادة في معرض ترديد ماركسية الأحزاب الشيوعية. إذ ساهم عدد من هؤلاء "التحريفيين المعاصرين" وفق وصف قيادة الحزب لهم، بتحويل جهة التحرر الوطني إلى الحزب الشيوعي في السعودية (آب ١٩٧٥).

بحلول عام ١٩٧٥ انحسر نشاط الحزب كلياً، وعاد كل ما تبقى من كوادره إلى السعودية بموجب العموم العام الذي صدر بعد اغتيال الملك فيصل في ٢٥ آذار ١٩٧٥، باستثناء أمينه العام الدكتور أنور ثابت (فهد دغيسر) الذي اختار البقاء في المنفى.

في المشرق

أولاً - الحركة الاشتراكية العربية في العراق

انشقت 'الحركة الاشتراكية العربية' في العراق بُعيد نكسة حزيران ١٩٦٧ إلى ثلاثة تنظيمات هي: "الحركة الاشتراكية العربية" بقيادة عبد الإله النصراوي وضمت بشكل أساسي فرع حركة القوميين العرب في العراق، و"الحركة لاشتراكية العربية" (تيار التنظيم الطيعي الناصري) بقيادة الدكتور خير الدين حسيب و'حزب الوحدة' بقيادة صبحي عبد الحميد (من كتلة الضباط القوميين)^(١٠٥). وفي منتصف تموز ١٩٦٨ عقدت "الحركة الاشتراكية العربية" (فرع حركة القوميين العرب) مؤتمرها القطري في بيروت. وتمحضر عنه تجديدها يسارياً، وتطهيرها مما سمي في لغة اليسار بـ "الحيوب اليمينية" التي كان هاشم عدي محسن وفؤاد الركابي من أبرز رمورها القيادية^(١٠٦). وفي كانون الثاني ١٩٦٩ شارك مندوب عن "الحركة" في اجتماع ١٩٦٩ الذي أعلن "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" وتحويلها إلى منظمات قفزية ماركسية-لينينية.

تشكلت 'الحركة الاشتراكية العربية' إذن بشكها الذي يمثل يسار حركة القوميين العرب في العراق يوم ١٧ تموز ١٩٦٨ أي في اليوم نفسه الذي تم فيه الانقلاب الذي أطاح بحكم عبد الرحمن عارف في العراق. وقبيل الانقلاب عرضت كتلة الناييف-الداوود على "الحركة" التحالف معاً في إطار هذا الانقلاب، غير أن المكتب السياسي لـ 'الحركة' بأغلبية أعضائه قرر عدم التحالف بسبب ارتباطات الناييف المشبوهة^(١٠٧)، فتم الانقلاب في إطار التحالف ما بين كتلة الناييف-الداوود والبعث.

في ٣٠ تموز ١٩٦٨ تمكن البعث من إبعاد كتلة الناييف-داوود عن السلطة الجديدة، والانفراد بها فعلياً، ولم يتجاهل البعث يومئذ القوى القومية المنافسة إلا أنه لم يظهر اهتماماً زائداً بكسها لصالح جبهة مشتركة. وكانت هذه القوى مشرذمة على الأقل إلى تسع منظمات قومية متصارعة ومنافسة للبعث. ومثلت "الحركة الاشتراكية العربية" بجناحيها المتصارعين: الماركسي اللينيني الذي يمثل يسار حركة القوميين العرب السابقة (عبد الإله النصراوي) والناصري اليساري (د. خير الدين حسيب) أكبر هذه المنظمات وأهمها وفق تشخيص حنا بطاطو. ولم يمض وقت طويل إلا وشعر الجساحان أن النظام كان يتلاعب بهما، أحدهما ضد الآخر، وبكليهما صد الشيوعيين. أما التيار الماوي في الحزب الشيوعي العراقي (جناح القيادة المركزية-عزيز الحاح). فكان قد شرع في مطلع

حزيران ١٩٦٨ أي قبل ستة أسابيع من وثوب البعث على السلطة، بخوض معركة الأنصار، الأور التي شجها الحزب الشيوعي العراقي "اللجنة المركزية" بوصفها مادرة "فردية" و"منعزلة عن الجماهي". وفي هذا السياق كان من الطبيعي أن يتوحد البعث إلى الحزب الشيوعي العراقي -اللجنة المركزية، ويسعى لتأمين تحالف معه. فأصدر كدليل حسن نية في ٥ أيلول عفو عن "كافة" المعتقلين السياسيين، وأعاد في ١٢ مه جميع الموظفين المطرودين لأسباب سياسية إلى أعمالهم، وسمح للشيوعيين بالعودة من المنفى، إلا أنه لم يظهر أي استعداد لتلبية المطلب الأساسي أحاص: حرية العمل الحزبي^(١٨). وأعلن البعث عسكره سياسة وطنية في المجال الفطفي، وتببها لاتفاقية ٢٩ حزيران لحل المسألة الكردية. وقد قُيِّمت صحافة "الحركة" هذه الخطوات واعتبرتها "خطوات إيجابية لتحسين علاقة [البعث] مع القوى الأخرى"^(١٩). وتم في الوقت نفسه تحول موضوع تشكيل "الجبهة الوطنية" إلى موضوع رئيسي لكافة القوى، إذ أخذت صحيفة "الثورة" الناطقة بلسان الحزب تفرّد صفحاتها في ت ١ ١٩٦٨ لمناقشة هذا الموضوع^(٢٠). غير أن نتائج الانتخابات النفاية التي جرت في هذا الشهر أثبتت أن الواقع هو عكس نوايا البعث المعلنة، وأن خطته هي إحكام السيطرة.

في تشرين الثاني ١٩٦٨ شرع جهاز الاغتيالات السري الخاص بالبعث، بتنفيذ حملة اغتيالات منظمة، استهدفت تأديب خصومه السياسيين. ووصفت صحافة "الحركة" ذلك بأن البعث "يسلك من جديد طريق الإرهاب القديم ضد خصومه السياسيين" و"شق القوى التي تختلف معه"^(٢١).

وفي أواخر كانون الثاني ١٩٦٩ أصدرت "الحركة الاشتراكية العربية" بالاشتراك مع الحزب الشيوعي العراقي بياناً دعت فيه إلى "بناء جبهة داخلية متينة، وقيام حكومة وطنية ثنائية تشارك فيها القوى والأحزاب الوطنية التقدمية جمعاء، لتستطيع كسب ثقة الجماهير وإطلاق طاقاتها الخلاقة لتصفية آثار العهود الدكتاتورية في شتى المجالات، ولتكون سنداً متيناً ودعامة راسخة للنضال الوطني في تصديه الحازم للاستعمار والصهيونية والرجعية والعدوان". ووصفت "الحركة" البعث بـ "استمرار الاستئثار، والتسلط، واحتكار الحكم من قبل أقلية ضئيلة، وحرمان القوى والأحزاب الوطنية وجماهير الشعب كافة من الحريات والحقوق الديمقراطية، واستمرار سيف الإرهاب مسلطاً"، واتهمته باستثناء "الألوف من العسكرين الوطنيين والقوميين التقدميين" من إعادتهم إلى "أعمالهم ووطناتهم" بل وقيامه بـ "إبعاد عدد من صغار المصايط القوميين والتقدميين من الجيش والطيران، ويعتزم ممارسة تصفيات جديدة مماثلة"^(٢٢).

وفي حزيران ١٩٦٩ تقدمت "الحركة" ببرنامج أولي حول إنشاء "جبهة وطنية تقدمية" في العراق ركزت سياسياً على رفض "الحل السياسي أو السلمي" للقضية الفلسطينية و"إدانة سياسة مؤتمرات القمة" و"إزالة الكيان الصهيوني الإسرائيلي، وإقامة جمهورية ديمقراطية شعبية عربية في

فلسطين، تنعاش فيها جميع الأديان" و"دعم المقاومة الفلسطينية المسلحة دون شروط ومعططات" و"معارضة قرار مجلس الأمن الصادر عام ١٩٦٧ حول مسألة العدوان الصهيوني-الإمبريالي" و"تقوية طاقات العراق العسكرية النظامية، وتدريب وتسليح الجماهير الشعبية، استعداداً للمعركة مع العدو الصهيوني"^(١١٢).

في ١٥ ت ١٩٧١ نشر البعث مسودة ميثاق لعمل وطني^(١١٤) ودعا جميع الأحزاب والقوى إلى مناقشته، واستغرق النقاش سنتين تقريباً في الاجتماعات والصحافة. وتكرر حوار الفعبي للبعث حول الجبهة مع الحزب الشيوعي العراقي. وفي آذار ١٩٧٢ تم إعلان "الجبهة" وتشكلت من البعث والحزب الشيوعي العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني ومستقلين، وشغل البعث ثمانية مقاعد فيها في حين شغل كل من الشيوعي والديمقراطي الكردي ثلاثة مقاعد، وأعطيت المقاعد الثلاثة الأخرى لمستقلين.

ورغم أن "الحركة الاشتراكية العربية" هي أكبر وأهم القوى القومية وتمثل يسار هذه القوى، فإنه تم استبعادها عن الجبهة، فقد اعتبر البعث تلك القوى تيارات، ووضع ممثلاً هامشياً لها هو الدكتور هشام الشاوي الذي كان قد شكّل في أواخر الخمسينات تنظيمًا محدوداً باسم 'الرابطة القومية العربية'^(١١٣). ولم تستمر هذه الجبهة، وتم إصعاف القوى المعارضة وسحقها وتفرغ المجتمع العراقي منها، وإجبارها على الإقامة في المنفى، وكان نصيب 'الحركة الاشتراكية العربية' في هذه الحركات أن تحولت إلى مجموعة معارضي وطنيين ديمقراطيين في المنفى.

ثانياً - "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" في لبنان

إثر قرار يسار حركة القوميين العرب في كانون الثاني ١٩٦٩ بـ "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى" قرر الفرع اللبناني للحركة القوميين العرب. تحوله إلى منظمة قطرية لبنانية تحت اسم "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين". ولم يكن هذا التحول فعلياً سوى تعبير في الاسم من "حركة القوميين العرب" إلى "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين". إذ أصبح الفرع اللبناني منذ مضع عام ١٩٦٨ مستقلاً رغم بقاءه شكلياً أو اسمياً تحت يافطة "حركة القوميين العرب".

اعتبر فرع الحركة اللبناني السابق تشكيله لـ "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" عام ١٩٦٩ تحسيماً لـ "انفصاله الكلي عن حركة القوميين العرب" و "تصفية حسابه مع ماضيه السياسي وانتمائه السابق إلى الحركة، تصفية قاطعة وواضحة وعلمية"^(١١٦). وقد جابهت هذا الفرع مسألة ترير نشوء منظمة ماركسية-لينينية في لبنان في ظل وجود الحزب الشيوعي اللبناني، السدي غير

مد عام ١٩٦٨ عن الأحزاب الشيوعية العربية باقتزائه من طرح اليسار القومي للمساواة القومية. وقد أدى ذلك إلى دخول المنظمة الوليدة في صراع إيديولوجي-سياسي حاد مع احزاب الشيوعي اللبناني خلال أواخر عام ١٩٦٩ وعام ١٩٧٠، على صفحات مجلتي "الحربة" و"الأحبار"، بعد تاريخ التحالف السابق ما بينهما من خلال "جبهة الأحزاب واهيئات والشخصيات الوطنية والتقدمية في لسان" التي انهارت بُعيد نكسة حزيران ١٩٦٧ عملياً.

حددت المنظمة بعدها للحزب الشيوعي اللبناني بأفكاره الاشتراكية الانتقائية وحطه السياسي اليميني وممارسته الأمية الحاططة وتنظيمه البيروقراطي المفلس على حد تعبيرها. ورأت أن عربة الحرب المتزايدة عن الماركسية-اللينينية الثورية، وتدحرجه نحو اتجاهات اشتراكية-ديموقراطية إصلاحية قد جعلت اشتراكيته لا تتميز كثيراً عن اشتراكية البورجوازية الصغيرة السائدة، كما أن الحزب قد مارس سياسة استسلام طبقي وإيديولوجي تجاه الأنظمة البورجوازية البيروقراطية العسكرية، وانضبط ضمن اتجاهاتها الاستراتيجية وحططها التكتيكية، والتزم بموضوعة قيادة البورجوازية الصغيرة للثورة الوطنية الديمقراطية، ونظر لطريقها اللارأسمالي في التنمية. أما في المجال اللبناني فسقط الحزب في "الاقتصادية العمالية" وتقوقع نضاله في "حدود انعزالية لبنانية حاققة" ولم يفهم جدل العلاقة ما بين النضال الوطني اللبناني وبين ما هو ثوري وجذري في الوضع العربي ممثلاً بالمقاومة الفلسطينية. وفي المجال الأممي تميز الحزب بذيلته لسوفييت وممارسته الحاططة واللائثورية للأمية، كما تميز بتكوينه القيادي البيروقراطي ذي الأفق البورجوازي الصغير.

من هنا رأت المنظمة أن "انحراف" الحزب الشيوعي اللبناني عن الماركسية-اللينينية ليس عارضاً بل "متأصلاً في تكوينه"، إذ "فقد [الحزب] قدرته على أن يكون حزباً طليعياً" وبالتالي بات على الماركسي-اللينيني في ظل عدم جدوى "النضال من داخله" أن "يشق طريقه" خارجاً^(١١٧). ورأت المنظمة أنها تمثل هذا الطريق، لإنشاء حزب ماركسي لينيني ثوري حديد في لبنان، يشكل في نظيرها فعلياً بديلاً عن الحزب الشيوعي اللبناني، فما خصائص هذا الحزب المأمول؟

يمكن تكليف هذا الحزب بأنه طليعة -أقلية ماركسية-لينينية ثورية متماسكة تقود عملية التأسيس الثوري للجمهور البورجوازي الصغير الذي يشكل أكرية السكان في لبنان، في ظل ضعف الطبقة العاملة والسمة البورجوازية الصغيرة للريف اللبناني. ولا يمكن وفق منطق المنظمة إضاج استقطاب طبقي -سياسي ثوري في لبنان، إلا بالارتباط ما بين النضال الوطني اللبناني وحركة التحرر الوطني، من حيث أن نمو الثورة الوطنية الديمقراطية في المنطقة العربية هو

"الرافعة التاريخية" لتلك العملية. وحددت المنظمة المقاومة الفلسطينية كممثل لهذه الرافعة. ورأت في حركتي نيسان (١٩٦٩) وتشرين (١٩٦٩)^(١١٨) التين نمطا في مجرى التلاحم مع المقاومة الفلسطينية، تعبيرا جذريا عن انفصال اليسار عن السى السياسية الطائفية التقليدية. وبذلك لا يستطيع اليسار اللبناني أن يكتسب جذريته ووضوحه واستقلاله عن تلك البسى إلا بمدى انحامه مما هو متقدم في حركة التحرر الوطني العربية أي المقاومة الفلسطينية^(١١٩).

يمكس القول في صوء ما سبق إن 'منظمة الاشتراكيين اللبنانيين' ترى في الوعي الماركسي-اللينيني الثوري وفق فهمها له تعويضا عن غياب انتبور الطقي البروليتاري في لبنان. وتبعاً لذلك لا يمكس التيسيس الثوري للجماهير اللناية البورجوارية الصغيرة إلا عبر الارتباط العضوي بما هو "طليعي" في حركة التحرر الوطني العربية، وتحديداً المقاومة الفلسطينية التي يمثل عنفها الثوري أرقى أشكال الثورة وفق فهم المنظمة. ومن هنا فإن المنظمة تركّز كثيراً على عنصر الإرادية وتصدر في مفهومها للطبيعة-الأقلية التماسكة عن منطلقات نظرية بحتة.

رداً للحرب الشيوعي الباني على أطروحات "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين"، وأعلن أن التعبير هو ما بين "اليسار الحقيقي" و"اليسار المعامر" الذي مثله بعض "الشلل اليسارية-الاشتراكية في تشويه مواقف الأحزاب الشيوعية وفي محاولاتها الدائمة لتقسيم احركة الثورة عندما تجد نفسها عاجزة عن جر الجماهير لتبني أفكارها والسير وراء شعاراتها" وهو ما يبرز في "الإفراط في الثورية" وفي "حميتها" لتعويض الافتقاد إلى الثورية الحقيقية التي يتطلها الواقع الموضوعي. وتم وصف هذه الأطروحات بأراء "فريق من التروتسكيين الجلد" أطلقوا على أنفسهم "اسم منظمة الاشتراكيين اللبنانيين تمييزاً لها عن حركة القوميين العرب التي كان أفرادها يتمون إليها"^(١٢٠). وانتهى "يساري لبناني" (هو الشهيد مهدي عامل) إثر سجال مفصل، إلى وصف هذه الأطروحات بـ "تبني الماركسية اللينينية بأسلوب انتقائي تمتاز فيه الحقائق الماركسية-اللينينية بالتشويهات والتعريفات التروتسكية والمغامرة والفوضوية وجميع الاتجاهات المعادية لشيوعية المغلفة بأردية "يسارية"^(١٢١). ورأى مهدي عامل في هذه الأطروحات تعبيراً عن "تبني لفظي للماركسية-اللينينية" كموضة و"قولبتها" في إطار عقلية البورجوازية الصغيرة الشوفينية. بما يعنيه ذلك من "خطر الانزلاق في طريق التحول من تيار سياسي إلى زمرة منعزلة من المنظرين"^(١٢٢).

خلال هذا السجال التقت "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" (أوريث اليساري لحركة القوميين العرب في لبنان) مع منظمة "لبنان الاشتراكي" وعقدت المنطمتان في أيار ١٩٧١ مؤتمراً توحيدياً تأسيسياً تمحصر عنه تشكيل "منظمة العمل الشيوعي" في لبنان.

تأسست منظمة "لبنان الاشتراكي" في منتصف الستينات في شكل حلقة اتلجنسوية، أخذت تعيد الطر نقدياً بتجربة الحركة القومية وايدولوجيتها. وكانت هذه الحلقة تضم بعشرين سائقين احتكوا بالماركسية والتصقوا بمنهجها. كانت منظمة "لبنان الاشتراكي" بوصفها حلقة نخوية اتلجنسوية غنية بالكوادر الايدولوجية في حين كانت "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" بحكم وراثتها لـ "جماهيرية" حركة القوميين العرب في بعض المناطق اللبنانية تمتلك قاعدة جماهيرية. ونسبة أقل من الكوادر الاتلجنسوية^(١٢٣). وانعكست الأهمية الأتلجنسوية لمنظمة "لبنان الاشتراكي" في "منظمة العمل الشيوعي" الجديدة، بتحول قرعة أحد أبرز رموزها النظرية لـ "رأس المال" لماركس إلى مصدر تقييمي داخلي أساسي في المنظمة وقاعدة لتجنيد الأعضاء الجدد، وكان ذلك الرمز هو وضاح شرارة إضافة إلى رموز أخرى تميزت بحضورها الأساسي مثل فواز طرابلسي^(١٢٤).

لم تكن ماركسية "منظمة العمل الشيوعي" بحكم أطرافها وطبيعة بشونها ومصادره ماركسية مكونة بل ماركسية في طور التكوين، وأدى ذلك إلى ريادة حدة الانشقاقات الايدولوجية-التنظيمية فيها، وكان أبرز هذه الانشقاقات، انشقاق "القطاع العمالي" وانشقاق جماعة بشرة "الماصل" وانشقاق "المجموعة المستقلة" المتمحورة حول "نضال الشعب" وانشقاق جماعة أخرى لم يستطع الانضمام إلى "لبنان الاشتراكي" أن يثبتها. غير أن هذه الانشقاقات لم تتمكن من الاستقلال في تعبيرات تنظيمية مستقلة مهمة تمتلك حضوراً سياسياً. ويُفهم من وصف المنظمة لبعض تلك الانشقاقات، إنها انشقاق ايدولوجي-سياسي يمثل "ارتداداً" وتعبيراً عن "انحراف نظري وسياسي كامل أخذ يعيد النظر بالماركسية-اللينينية وبدور الطبقة العاملة القيادي في المرحلة الوطنية الديمقراطية، ويستبدل التحليل الطبقي ووجهة النظر البروليتارية في قضايا الوطنية والقومية بنظرة قومية وعقوية تنتج ممارسة فوضوية انعزالية ومغامرة" في حين شحّص الفريق المستقل أزمة المنظمة بتكوينها الأتلجنسوي الوريثي الصغير، وأخذ عليها البعض نمط تحالفاتها اللبنانية^(١٢٥).

كانت مشكلة "منظمة العمل الشيوعي" الكبرى هي المشكلة ما بين قطريتها التي تتطلب "اللبننة" وفق الخصائص الموضوعية للواقع اللبناني وما بين ربطها لتثوير الواقع اللبناني بتوسيع حركة التحرر الوطني العربية وتجدرها وانتشارها ممثلة بالمقاومة الفلسطينية، إذ اعتبرت نفسها بوصفها "طلعة-أقية" متماسكة أداة لتثوير التركيبة الطبقة اللبنانية البورجوازية الصغيرة عبر الالتحام بحركة التحرر الوطني العربية ورافعتها الأساسية: المقاومة الفلسطينية.

تبعاً لذلك، انحطت المنظمة في الحرب الأهلية. كانت المنظمة وفق فواز طرابلسي قد شكلت نواتها القتالية منذ التأسيس بالارتباط مع المقاومة، إلا أنها اعتبرت نفسها منظمة مناضلين سياسيين بالدرجة الأولى. وربما يعكس قول طرابلسي رأي مجموعة "لبنان الاشتراكي" أكثر مما يعكس رأي "منظمة الاشتراكيين اللبنانيين" في منظمة العمل الشيوعي، إذ أن محسن إبراهيم ومنذ عام ١٩٦٩

أُلح على أن العنف الثوري هو أرقى أشكال النضال الوطني. من هنا كانت "المظمة" عضواً فعالاً في كافة الجبهات اللبنانية الداعمة للمقاومة، فشغل أمينها العام محسن إبراهيم منصب الأمين العام التنفيذي للمكتب السياسي المركزي للحركة الوطنية. ووفق طرابلسي الأمين العام المساعد، اشترطت المنظمة في الجبهات العسكرية للحرب الأهلية، وقاتلت في بيروت والحيل والشمال والجنوب والبقاع، وقدمت خمسة وسبعين شهيداً وشهيدة، إضافة إلى اعتمادها على قوات الميليشيا الشعبية^(١٢٦).

بئر التحولات التي نتجت عن نهاية الحرب الأهلية اللبنانية، أخذت مظمة العمل الشيوعي تصمحل سياسياً وتفقد أطرافها العسكرية، وتفكك كادرها السياسية، وتفقد حضورها السياسي وال جماهيري. فتمحض عن إهيارها الفعلي شخصيات وطنية مستقلة تعمل وفق تعقيدات الواقع احدث.

ثالثاً - الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين

نظراً إلى صعوبة حصر ومتابعة تطور كل من هاتين 'الجبهتين'، في حدود هذا الفصل الذي يعنى بمصائر حركة القوميين العرب، فإننا سنركز على موقفهما من "حركة القوميين العرب" بعد أن أعلن يسار الحركة في كانون الثاني ١٩٦٩ 'تصفيتها شكلاً ومحتوى'.

أ- الجبهة الشعبية الديمقراطية:

تم سابقاً وصف المشهد الدرامي الذي انشق فيه "الفريق التقدمي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين"، عشية حل اليسار لحركة القوميين العرب. فأعلن 'الفريق التقدمي' في ٢١ شباط عن استمرار عمله تحت اسم "الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين".

أعلنت "الجبهة" عن "الالتزام التام بقرارات مؤتمر آب والعمل على ترجمة برنامج آب السياسي والعسكري والثوري" (أي المؤتمر الأول للجبهة الشعبية ذو الأغلبية اليسارية). وتشكلت اللجنة المركزية للجبهة من اللجنة المركزية 'الأكثرية التقدمية' نفسها التي انتخبها مؤتمر آب، والتي لم يصادق أطراف الآخر في حيه عليها، فتم تشكيل لجنة مركزية جديدة يومئذ لم يمثل فيها من تلك "الأكثرية التقدمية" سوى نايف حواتمة كـ "تسوية مؤقتة" بين الطرفين المتنافسين، يعقد بعدها مؤتمر آخر بعد ثلاثة شهور على قاعدة انتخابية.

أدانت "الجبهة الشعبية الديمقراطية" ممارسات يمين حركة القوميين العرب الذي يقود يمين الجبهة الشعبية' وقرر "إنهاء كل علاقة مع يمين حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى، وإنهاء علاقة هذه الفروع والتنظيمات بيمين الجبهة الشعبية والعمل المستقل إيديولوجياً وتنظيماً وعسكرياً" وأكدت ابجبهة التزامها بـ "طريق تحرر السدال المتخلفة-أسية وأفريقيا وأميركا اللاتينية- في عصر الاستعمار والامبريالية وهو 'طريق واحد.. طريق الكفاح المسلح والعنف الثوري

المرتبط بإيديولوجية ثورية .. إيديولوجية الطبقة العاملة" وربط "مسألة تحرير فلسطين حدياً ويومياً بالنضال العالمي المشترك ضد الاستعمار والامبريالية والرجعية العالمية"^(١٢٧).

ومثل سائر المنظمات اليسارية الجديدة المنبثقة عن تلاشي حركة القوميين العرب، دخلت الجبهة الجديدة في سلسلة اندماجات جديدة، فاندمج فيها في ٩ حزيران ١٩٦٩ كل من "عصبة اليسار الثوري الفلسطيني" و"المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين". ودعت "العصبة" انطلاقاً من شعارها في "وحدة اليسار الوطني الفلسطيني" "البؤر الثورية اليسارية" الفلسطينية إلى "أخذ مكانها ضمن الجبهة"^(١٢٨).

أما "المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين" فعقدت مؤتمرها على أساس انتخابي في قاعدة الجبهة الشعبية الديمقراطية في وادي الرقء بالأردن، وأيدت غالبية أعضاء المؤتمر الاندماج في الجبهة الشعبية الديمقراطية. في حين عارضت "الأقلية" التي تتمركز في الكويت ذلك. وأعلنت الأغلبية أنها "تمثل كل التنظيم في الضفة العربية وكل التنظيم في سورية وغالبية التنظيم في الضفة الشرقية، وكل تنظيم لبنان، ورأت هذه الأغلبية أنه لا يمكن أن يكون في الساحة الفلسطينية الأردنية سوى يسار ثوري واحد". من هنا "أنه لم يعد هناك مبرر لوجود المنظمة المستقل، وهي لذلك تعلن أنها انضمت إلى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين .. وتعلن وقوع المطلق الديمقراطي بينها وبين الأقلية"^(١٢٩).

كانت هذه المنظمة قد تأسست عام ١٩٦٤ إثر مؤتمر القمة العربي الذي انعقد في الأول من كانون الثاني ١٩٦٤ واتخذ قرارات اعترفتها النواة المؤسسة اعترافاً ضمنياً بإسرائيل وقد تألفت هذه النواة من شيوعيين فلسطينيين سابقين أمثال يحيى حمودة (أول أمين عام للمنظمة ورئيس المجلس الوطني الفلسطيني لاحقاً) وعبد اللطيف أبو جبارة - بو موسى (آخر أمين عام لها بعد الانشقاق) ومن بعض الضباط الفلسطينيين الذين كانوا في إطار كتلة العريق عفيف الزري اليسارية في الجيش السوري، ثم انضم إليها عدد من البعثيين اليساريين المتمركسين أمثال يسار عسكري^(١٣٠). وقد أقامت المنظمة اتصالاً بالصين، وجملة دلائل مستقصاة ميدانياً تشير إلى التكوين الماوي لبعض أعضائها، ولنزعة المنظمة العامة المعادية للسوفييت. وكان للمنظمة قاعدة فدائية وحيدة قرب عجلون لم تتمكن من تنفيذ أية عملية فدائية^(١٣١). ولم يتم الاندماج ما بين الجناح الأعلى في المنظمة والجبهة الشعبية الديمقراطية إلا على المستوى الفلسطيني، إذ لم توافق قيادة الجبهة الديمقراطية على تنظيم أعضاء المنظمة غير الفلسطينيين فيها. وقد تلاشت بقايا المنظمة نهائياً في حدود عام ١٩٧٣^(١٣٢).

ارتبطت الجبهة الشعبية الديمقراطية بعلاقات وثيقة مع ما يمكن تسميته بالمنظمات اليسارية الجديدة غير المُسَمَّية التي تشكلت بعد نكسة ٥ حزيران وتأثرت بالتجارب الكويتية والصينية والفيتنامية، ولا سيما منها تلك المنظمات التي مثلت يسار حركة القوميين العرب السابقة في مختلف الأقطار. فقد كانت ماركسية الجبهة الشعبية الديمقراطية عند تأسيسها مزيجاً من أفكار الثورة الفيتنامية والظاهرة "الجيفارية" العصابية المنتشرة آنذاك في أمريكا اللاتينية، و"الروتسكية" المجالسية" التي روجت لها قطاعات من "اليسار الجديد" في أوروبا، وكان لزاماً أن يتمايز هذا الفكر من الطبقة السوفييتية من الماركسية-اللينينية، التي كانت تتناها الأحزاب الشيوعية العربية، حيث برز تفرده، ومنذ وقت مبكر، بالتركيز على الاختلاف في الممارسة معتبراً أنه إذا كانت الجبهة والأحزاب الشيوعية تحمل "لافتة واحدة" فإن المعضلة تمكن في "الممارسة الوطنية والأهمية الصحيحة لهذه اللافتة"^(١٣٣).

ب- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين:

اعتبرت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش) أن "الأساس النظري الذي انطلقت منه واستندت تجربتها إليه هو الأساس النظري الذي انطلقت منه حركة القوميين العرب في عملها بعد هزيمة حزيران"^(١٣٤). وتعني "الجبهة" بهذا الأساس النظري تقرير تموز ١٩٦٧ (أقرته اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب) والذي شكل قاعدة التجذير اليساري النظرية للحركة بعد النكسة. ومن هنا ترى الجبهة أن "ضرورة الحرب الماركسي-اللينينية لقيادة حرب التحرير الشعبية لم تعد موضوع خلاف أو نقاش في صفوف الجبهة أو صفها القيادي" بعد تقرير تموز ١٩٦٧ و"تبني اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب" للماركسية اللينينية كمرشد ودليل للعمل الوطني العربي في مرحلته الجديدة"^(١٣٥).

كان جورج حبش - كما أشرنا سابقاً - يعتبر نفسه مسؤولاً عن هذا التقرير، الذي صدر كي يضع حداً نهائياً لأوهام استراتيجية "الالتحام بالناصرية" التي شكّلت محور الصراع في الفريق القيادي للحركة منذ عام ١٩٦٢. فلقد أصبح جورج حبش بعد النكسة ماركسياً بالفعل وليس بالاسم. وكانت الماركسية التي فُكر بها هي وفق تعبيره "الماركسية الآسيوية، ماركسية الأحزاب الصينية والفيتنامية.. وماركسية الحزب الشيوعي الكويتي حيث الإصرار على أولوية الكفاح المسلح"^(١٣٦). ويفسر ذلك تأكيد مؤتمر شباط ١٩٦٩ (المؤتمر الثاني للجبهة الشعبية الذي عُقد عشية اشفاق "الفريق التقدمي" عنها) على شعار "هانوي العربية كقاعدة ثورية تحدث التلاحم بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية" انطلاقاً من أن "استراتيجية العمل

العربي الثوري تتطابق في خطوطها العريضة مع استراتيجية العمل الثوري الفلسطيني بوصفها استراتيجية "الثورة الوطنية الديمقراطية" التي "أصبحت واضحة من خلال التجربة الفيتنامية وقبلها التجربة الكوبية والصينية"^(١٣٧). ويخلق "اللقاء الاستراتيجي" ما بين هذه الاستراتيجية وتبني الصين الشعبية "العظيمة" لـ "نفس الاستراتيجية التحررية الثورية" "الأرض الموضوعية للقاء ثوري". إذ بينما يقتصر موقف الاتحاد السوفييتي ومنطوقه الأوربية الشرقية على منع إسرائيل من توسيع رقعتها ومد عدوانها دون أن يتناول هذا الموقف وجود إسرائيل العدواني من جذوره وأساسه فإن الصين "تبنى وجهة النظر الفلسطينية العربية في تحليلها لإسرائيل كقاعدة للإمبريالية، من الضروري تحطيمها والقضاء عليها". غير أن تقرير المؤتمر يستدرك ويشير إلى "أنه يبقى هناك تناقص بين هذا الفريق من المعسكر الاشتراكي [يعني الاتحاد السوفييتي وأوروبا الشرقية] وبين الوجود الصهيوني والإمبريالية في وطننا. وإن هذا التناقص يخلق بالشأن محالاً للتحالف بيننا وبين هذه الدول الاشتراكية"^(١٣٨).

دعت الهوية اليسارية التي تبنتها الجبهة الشعبية في مؤتمر شباط، نايف حواتمة أهرر رموز الفريق التقدمي المنشق عنها، وأكثرها رايكالية ونفوذاً في أوساط اليسار العربي الجديد، إلى القول إن جورج حبش يتظاهر بالماركسية ويريد أن يعطي الانطباع بأنه يساري مؤسس بالماركسية، مع أنه يسلك في السياسة مسلكاً غير ماركسي^(١٣٩). في حين أن بعض الرموز الحركية التقليدية اعتقدت أن تبني "النزاهة الماركسية-اللينينية ستار للتنمويه وإحفاء ليمينية عن العناصر التي رفضت الانشقاق وعارضته"^(١٤٠). إذ تحلقت تلك رموز إثر الانشقاق اليساري النهائي عن الحركة في كانون الثاني ١٩٦٩ حول جورج حبش في الجبهة الشعبية.

رأت الجبهة الشعبية في مؤتمر شباط أنه بانشقاق جبهة التحرير الفلسطينية (أحمد جبريل)، وبمجموعة المستقلين عنها، فإنه لم يبق في الجبهة سوى الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب ومنظمة أبطال العودة، التي رعت الحركة تأسيسها وتآلف معظم قادرها القيادي من الحركة. من هنا "أصبحت الصورة الجديدة، صورة تطابق شبه تام بين الحركة من ناحية وبين الجبهة من ناحية ثانية. ففكر الجبهة السياسي هو فكر الحركة كاملاً دون أي نقصان، وتكوينها إلى حد بعيد هو تكوين الحركة ... وإذا كان التطابق حاصلًا بين الفكر من ناحية والتكوين من ناحية ثانية، فإن أي تمييز استراتيجي محدد بين الحركة والجبهة لا يعود قائماً" وبالتالي لا يبقى هناك أي أساس للتمييز ما بين "الحركة" و"الجبهة". من هنا تبني مؤتمر شباط خط "انصهار تنظيم الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجبهة" وفق شعار "الحركة في خدمة الجبهة وليس الجبهة في خدمة الحركة"^(١٤١). وبهذا المعنى أصبحت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" حزباً يمثل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب وفق الاستراتيجية السياسية والتنظيمية التي أقرها مؤتمر شباط.

وكانت اجهزة الشعبية في ذلك التنظيم الوحيد بين سائر المنظمات التي اشقت عن تلاشي الحركة، ولدي اعتبر نفسه استمراراً لحركة القوميين العرب وفق تقرير لجنتها التنفيذية القومية (عوز ١٩٦٧) ووفق ترجمته الفلسطينية في مؤتمر شاطئ (١٩٦٩).

رابعاً - حزب العمل الاشتراكي العربي

من حركة القوميين العرب إلى حزب العمل الاشتراكي العربي:

شرعت هيئة قيادية حركية محدودة، التفت حول الدكتور جورج حبش في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بالعمل تحت اسم "القيادة المركزية العربية المؤقتة". وتحددت وظيفة هذه الهيئة بإعادة بناء منظمات حركة القوميين العرب المنهارة في إطار حزب جديد حمل اسم 'حزب العمل الاشتراكي العربي'. وقد بين الأمين العام للحزب الدكتور جورج حبش الذي هو في الآن ذاته الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "أن هزيمة حزيران، مثل كل هزيمة قومية، أوجدت ظروفًا موضوعية جديدة ... وإن تنظيم "حركة القوميين العرب" بتفاعله العملي مع هذه الظروف، وهذه الرؤية، يتحول اليوم إلى تنظيم سياسي جديد هو: حزب العمل الاشتراكي العربي، ليكون هذا الاسم معبراً عن حقيقة التغير الجذري في البنية النظرية والطبقية لحركة القوميين العرب^(١٤٢).

لم تتعد فكرة إنشاء الحزب في البداية حدود ردة الفعل على اشتقاق كانون الثاني-شباط ١٩٦٩، الذي أعين "تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى". من هنا وفي سياق ردة الفعل تلك التي تميرت باهتزاز القناعات وبالاضطراب العميق للأفكار كان العديد من عناصر قيادات الفروع لا يملك فكرة واضحة عن الحزب وحيثيات وجوده^(١٤٣). إلا أنه ما إن أصدر الحزب احديده محله "طريق الثورة" في حزيران ١٩٧٠ حتى اتضحت الوضعية الأساسية للحزب. وتكمن هذه الوظيفة في تحويل منظمات حركة القوميين العرب ومؤسساتها السابقة إلى منظمات ومؤسسات حركة ماركسية-لينينية بروتيتارية، وفرز كل العناصر "الحركية" التي لا تستطيع الاستجابة لهذه العملية من الحركة، إما بفصل العلاقة التنظيمية أو التحول إلى مجرد أصدقاء وأخصاء للحزب^(١٤٤). وقد سرّعت قيادة الحزب الدواعي المباشرة لتشكيله بالتحول الإيديولوجي الذي قاد الحركة إلى الشيوعية شكلاً ومضموناً على حد تعبيرها، مما أدى إلى "هلاك التعصب القومي الحزبي الحركي، الذي تربت عليه فروع حركة القوميين العرب" وبالتالي فقدان أي مبرر لـ "التشبث بحركة القوميين العرب"^(١٤٥).

بهذا المعنى كُرس تشكيل "حزب العمل الاشتراكي العربي" تصفية حركة القوميين العرب شكلاً ومحتوى واسماً، ومثل دالاً أو مؤشراً على حركة قوميين عرب مقلوبة أو معكوسة، تعمل على أساس الوحدة القومية للطبقة العاملة العربية. من هنا كانت ردود الفعل متباينة على تأسيس هذا الحزب. ففي حين اعتبرها يسار الحركة السابقة، المنشق عنها، مجرد عممية هروب متأخرة إلى الأمام بهدف لمدمة ما تبقى من إطارات الحركة حول مواقع اليمين المنهارة، فإن كوادر الجبهة الشعبية نفسها باستثناء عدد محدود من أعضاء قيادتها بوغنت بتشكيل هذا الحزب. كما رفضته بعض العناصر الحركية وقاومته، مما اضطر الحزب إلى فتح أبوابه أمام العناصر غير الحركية. في حين رأت فيها بعض العناصر الأخرى نوعاً من "التقية" خأ إليها جورج حبش لصد هجمات الفريق اليساري المنشق^(١٤٦).

— الحزب الشيوعي العربي الموحد:

تلخص استراتيجيّة الحزب في بناء "الحزب الشيوعي العربي الموحد" على أساس الوحدة القومية للطبقة العاملة العربية من المحيط إلى الخليج، كديل عن كافة الأحزاب الماركسية اللينينية القطرية والإصلاحية وفق تعبير الحزب، التي يتفني مرور وجودها المستقل مع تشكل هذا الحزب. ولم يعتبر الحزب نفسه، بخد ذاته، بديلاً عن الأحزاب الشيوعية العربية بل جزءاً من بديل الحزب الشيوعي العربي الموحد.

يرى حزب العمل أنه فضل نخط الأحزاب الصينية والفيتنامية والكوبية على نمط الأحزاب الشيوعية العربية، بسبب رفضه لإصلاحيتها وإقليميتها القطرية وسيطرة الأقلبيات عليها، ولطموحه الدائي لقيادة الثورة العربية على حد تعبيره، والتزامه بالعنف الثوري وبتكتيك "إشغال فتيل الحرب الأهلية" سواءً من موقع المعارضة (عبر حرب العصايات في رؤوس الجبال والغابات التي تتطور إلى حرب تحرير شعبية، أو من موقع السلطة الثورية [عبر الجيش والبوليس]^(١٤٧)، وبسبب أنه يرفض "التحلي عن طموحه القومي المستمد من إيمانه بكون العرب أمة واحدة. وأن الكفاح من أجل وحدتهم القومية واجب على الشيوعيين، ينبع من كونهم مسؤولين عن قيادة الثورة الوطنية الديمقراطية نيابة عن البورجوازية"^(١٤٨).

من هنا لا يمكن فصل العواطف "الماوية" الواضحة للحزب عن موقفه السلبي من الاتحاد السوفيتي، بسبب السياسة السوفييتية المؤيدة لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية، وهو الحل الذي يصفه الحزب بـ "الخيانة القومية"^(١٤٩) في حين أن الصين الشعبية كانت تؤيد إدارة دولة إسرائيل بأسلوب حرب التحرير الشعبية. والواقع أن الحزب ظل مشدوداً إلى "حلمه وأمنيته" في

عودة الصين عن انخراطها، وكان تحت تأثير هذا الانشداد ينتقط كل حادثة مهما صغرت كي يستخرج منها دليلاً على صحة أوهامه. ولم يتحل الحزب عن أوهامه الصينية إلا في عام ١٩٧٩ حين وقع الهجوم الصيني على فيتنام، فوجد نفسه مضطراً للالتحاق بـ "ركب الحركة الشيوعية العالمية التي أجمعت على إدانة السياسة الصينية، ونهج الرمرة الحاكمة في بكين" (١٥) على حد تعبيره. في الوقت نفسه الذي أخذت فيه الجبهة الشعبية، في ثقافتها الشفهية ترى أنه م يعد هناك مبرر حقيقي لبقاء حزب العمل مع وجود أحزاب شيوعية عربية، إلا أن هذا لا يعني أنه قد تم حلّ الحزب؛ إذ عقد فرعه اللباني مؤتمره الثاني في عام ١٩٨٠.

— حزب العمل والحرب الأهلية اللبنانية:

امتلك الحزب فروعاً، متفاوتة الحضور السياسي والأهمية في فلسطين ولبنان والأردن والعراق وسورية والسعودية ومصر، إلا أن أهم فرع له كان في لبنان. ورغم أن الحزب شارك في الانتخابات البرلمانية عام ١٩٧٢، بهدف طرح برنامجه السياسي فإنه كان من أكثر الأحزاب "اللبنانية" صقريّة وتطرفاً، وعلى يسار الحركة الوطنية اللبنانية التي وصفها الحزب بالإصلاحية، إذ كانت مآخذة الدائمة على الحركة الوطنية اللبنانية إبان الحرب الأهلية هو ما سماه بسياستها الدفاعية، في حين تبني الحزب في تلك الحرب سياسة هجومية تقوم على "قتال مستمر لا يعرف الهوادة أو الشفقة" انطلاقاً من يمامه "بالعنف الثوري وباستخدام السلاح والحرب الأهلية" (١٦).

شارك الحزب في معظم جولات الحرب الأهلية اللبنانية، وأبرز كفاءاته بإحداث "ثغرة" في عيب الرمانة، المحادية للشياع، واحتلها بشكل دائم (١٧). من هنا اصطدمت سياسته المغامرة التي تقوم على توتير الحرب الأهلية والمضي بها إلى نقطة النهاية: نقطة السحق والتصفير؛ بالقوات السورية التي تحدّد هدفها السياسي المركزي بإيقاف هذه الحرب. فغامرت تشكيلات الحزب بشن هجمات ماغته على الوحدات السورية. وكان البقاعان الأوسط والغربي الميدانين الأكثر عملاً لهذه الهجمات. ونتج عن ذلك إعدام القوات السورية لكادرين متطرفين من كوادرها قادة تلك الهجمات هما سمير شومان وحسين نصّار. ورداً على ذلك قام الحزب بهجوم انتقامي جديد نتج عنه إعدام ثلاثة كوادر أخرى. ولم تتوقف هذه الهجمات إلا في أوائل تشرين الأول ١٩٧٦ حين وقع الحرب على الهدنة. ثم ما لبث أن قاتل طوعياً إلى جانب الوحدات السورية ضد من تمّ تسميتهم بممردرات الحرب الأهلية العاتية بـ "الفاشستيين" وفي عام ١٩٨٠ حين اشتدت حرب العصابات الإغوانية في سورية اتخذ الحزب موقفاً إيجابياً من سورية، ودعا إلى دعم توجهات النظام السوري في تصديه لمعسكر داوود (١٨).

د- حزب العمل والجبهة الشعبية: حزب مستقل أم واجهة؟

تواجد "حزب العمل العربي الاشتراكي" في لبنان وسورية والعراق وفلسطين والأردن (حزب الشعب الثوري الأردني)، وبدرحة أقل في السعودية ومصر. إلا أنه لم يحقق حضوراً سياسياً سوى في لبنان وفلسطين. ويعود ذلك إلى نوعية علاقته الوثيقة والخاصة بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ودعمها المادي والمعنوي للحزب، إذ "تولت قيادة الجبهة مهمة تنظيم لقوميين العرب سابقاً والجماهير اللبنانية المتتفة حولها في إطار حزب العمل"^(١٤٤). ومن هنا تؤكد وثائق الفرع الساني أن "نجاح التجربة في لبنان يكمن في ارتباطها المباشر بالجبهة الشعبية"^(١٤٥).

كان حزب العمل "مستقلاً" من الناحية التنظيمية عن الجبهة الشعبية، إلا أن العلاقة بينهما اقترنت كثيراً من علاقة تنظيم واحد يعمل تحت اسمين مختلفين، ويمتد في كل ساحة استقلاليته النسبية عن شقيقه. ويعبر ذلك أنه حين انشقت "الجبهة الشعبية الثورية" بقيادة "أبو شهاب" عن الجبهة الشعبية في شباط ١٩٧٢، فإن الانشقاق كان فلسطينياً ولبنانياً وسورياً في آن واحد وبع من تأثيره أن الحرب وصفه بـ "الانشقاق العميق" وبـ "اهزة العيفة التي وجهت طعنة مميتة للتجربة" على حد تعبير الحزب^(١٤٦). ولولا تدخل الجبهة الشعبية لما تمكن الحزب من إعادة بناء تنظيمه قص، إذ حدث الانشقاق قبيل انعقاد مؤتمره الوطني الأول (١٩٧٢)، وهو ما يعني أن الحرب قد تعرض منذ طوره التأسيسي إلى الاهتزاز.

تعود العلاقة التنظيمية والسياسية الوثيقة ما بين حزب العمل والجبهة الشعبية إلى طبيعة حزب العمل نفسه ودور جورج حبش تأسيسه. إلا أنه تم طرح فكرة حزب العمل في البداية كحزب يضم منظمات حركة القوميين العرب التي رفضت الانشقاق ثم سرعان ما تطورت إلى صيغة حزب ماركسي-لينيني يقوم على أساس الوحدة القومية للطبقة العاملة العربية. ومن هنا كان جورج حبش "على رأس التجربة خاصة في بدايتها" ولولاه "لما وجدت فكرة حزب العمل الاشتراكي العربي طريقها إلى الترجمة العملية". ويفسر ذلك تأكيد وثائق الحزب على أن تجربته "قامت مستندة على تراث الجبهة الشعبية وخطها الكفاحي الثوري"^(١٤٧). يفسر ذلك دور بعض القياديين الماعدين في الجبهة الشعبية من أمثال أبو علي مصطفى وأبو ماهر اليماني وأبو عيسى في تأسيس الحزب، وإعطائه شكلاً "مستقلاً" عن الجبهة الشعبية.

أوحى وجود جورج حبش على رأس الحزب وإشغاله لمنصب الأمين العام أن حزب العمل مجرد واجهة عربية لعمل الجبهة الفلسطينية، أو ديكور سياسي لإرضاء قادة الحركة من غير الفلسطينيين. ولم يكن هذا الإجماع ناتجاً عن فراغ إذ سبق للجبهة الشعبية أن رفضت في مؤتمر شباط ١٩٦٩ شعار: الحركة في خدمة الجبهة وليس العكس. ومن هنا حين طرحت قيادة

حرب العمل فكرة أن "الجبهة الشعبية فرع من فروع الحزب" فإنها واجهت "أوسع دوائر الرقص والمعارضة" وفسرت قيادة حزب العمل ذلك بـ "طغيان التعارضات الثانوية" على نوعية العلاقة بين الحزب والجبهة، مما أدى إلى بروز ما يسميه الحزب بـ: "نزعة الاستقلال الإقليمية" لدى كوادر الجبهة الشعبية، التي بوغت في الواقع أول مرة بتشكيل الحزب مع أن قيادتها هي التي كانت وراء تأسيسه. غير أن هذه النزعة - كما يستفاد من وثائق الحزب الداخلية - لم تكن خاصة بـ: "الفرع الفلسطيني" للحزب بقدر ما كانت عامة، إذ تشبث بعض فروع الحزب الأخرى بـ "استقلالها التنظيمي والسياسي وحتى الإيديولوجي، الذي بلغ درجة أن بعض الفروع رفضت إلزام أعضائها بمطالعة العدد الثاني من طريق الثورة"^(١٥٨). ومن هنا من المشكوك جداً أن تكون قيادة الحزب التي حملت اسم القيادة المركزية العربية المؤقتة قد تمكنت من العمل كـ "هيئة أركان" قيادية لفروعها. وكان عملها العربي المركزي هو العنصر الأساسي الذي يبرها عن المنظمات الماركسية التي انبثقت عن تلاشي حركة القوميين العرب، وأحدثت تعمل كمنظمات قطرية أو إقليمية.

ومحکم اضطرار الحزب والجبهة لبعضهما في الساحة اللبنانية، فإن الجبهة دعمت الحرب بكل ثقلها المادي والعنوي، ومن هنا تولى جورج حبش وأبو ماهر اليماني وعدد آخر من قيادة الجبهة مسؤوليات مباشرة في عملية بناء الفرع اللبناني، انطلاقاً من الإيمان بضرورة العمل العربي. غير أن هذه العلاقة الوثيقة لم تنف بحكم الشكل "الاستقلالي" للحزب عن الجبهة، بروز "الخلافات الكثيرة والمتباينة، الأساسية والفرعية، الرئيسية الثانوية" و"التوترات" ما بين الحزب والجبهة"^(١٥٩).

لقد أبرزت الحرب الأهلية اللبنانية حزب العمل الاشتراكي العربي كمنظمة ماركسية متطرفة، تحكمها عادة العنف الثوري وتوتير تناقضات الحرب الأهلية إلى النهاية. وفي هذا السياق قام الحزب في مناطق نفوذه في الجنوب بمصادرة أملاك وبساتين كبار ملاك الأرض. وأدى ذلك إلى اعتناء بعض كوادره بسرعة^(١٦٠) وعخص مبالغ طائلة لسعة مشاريع زراعية لم تستطع أن ترى السور. وحاول الحزب في الجنوب أن يبي تجربته الاشتراكية بشكل مغامر وطفولي مستفيداً من غياب الدولة عن الجنوب، وكان يعتقد في ذلك أنه يبي ملامح الدولة البديلة عن الدولة الرجعية اللبنانية. غير أن الحزب تمكن من تشكيل لجان للعمال الزراعيين في لبنان، وحقق حضوره في مهرجان مزارعي التبغ في صور عام ١٩٧٤ وما يهما من ذلك أن هذه الممارسات كان من شأنها لبنته وربطه بالمشكلات الملموسة للشأن القطري، وتحويله إلى حزب لبناني بالفعل وليس بالاسم^(١٦١). وفي مؤتمره الوطني الثاني عام ١٩٨٠ حدد الحزب تأكيد هدفه بضرورة استلام السلطة بـ "استخدام القوة وأسلوب العنف الثوري المسلح"^(١٦٢).

وإذا كانت الحرب الأهلية والمخاطر المقاومة الفلسطينية فيها قد أبرزت حزب العمل كما أبرزت عشرات المنظمات المقاومة، فإن نهاية هذه الحرب وما تلاها من تعبيرات بيوية قد هُمّشت دور الحرب وجرّده من الوسيلة الأساسية لتحقيق برنامجه: وسيلة الحرب الأهلية التي جهد الحزب كي يصوغ متخيلاً ثورويًا وطبقويًا عنها، كان فيه كثير من الأوهام واقليل الأقل من الحقيقة.

محاولة تدرّج وتعليل

يستفاد من السرد الوصفي والتحليلي لمصائر حركة القوميين العرب، أنها قد تلاشت "شكلاً ومحتوى" و"اسماً" في سياق تحولها الإيديولوجي-السياسي العاصف من الناصرية إلى سوع من أنواع الفهم اليساري الحديدي للماركسية-اللينينية. وقد كرّس تمرّكس التيار الذي يُعتبر بشكل تقليدي يمينياً (فريق جورج حبش) تصفية حركة القوميين العرب نهائياً، بتشكيل حزب العمل الاشتراكي العربي (بدءاً من أيار ١٩٦٩ وإعلانه في حزيران ١٩٧٠).

تحوّلت جميع المنظمات المنبثقة عن تلاشي الحركة بنتائج ذلك التحول (كان عددها عام ١٩٧٠ اثني عشرة منظمة) إلى منظمات قطرية أو إقليمية (مثل الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، باستثناء حزب العمل الاشتراكي العربي الذي تمسك بمركزية العمل العربي لكافة الفروع المنضوية في إطاره في لبنان وسورية وفلسطين والأردن والعراق والسعودية وإلى حد أدنى مصر).

ننت جميع هذه المنظمات باستثناء "التجمع الوطني" (الناصري التقليدي بقيادة حاسم القطامي في الكويت) و"حركة التقدميين الديمقراطيين" (بقيادة أحمد الخطيب ونواب الشعب النيباري-المني-التميسي في البرلمان الكويتي) الماركسية-اللينينية.

تقع ماركسية هذه المنظمات برمتها في فضاء "اليسار الجديد". ونعني بـ "اليسار الجديد" هنا معنى واسعاً يتلخص في حزمة الظواهر والتيارات والأحزاب الماركسية غير المُسَفَّية (نسبة إلى الاتحاد السوفييتي) والتي انطوت جميعها على مناهضة "التحريفية" السوفييتية، وسياستها العالمية في التعايش السلمي، و"إصلاحية" منظومة أحزابها الشيوعية في العالم. ومن هنا يشمل "اليسار الجديد" وفق تعريفنا الواسع له حزمة إيديولوجية ماركسية متنوعة وغير متجانسة، تصم ماركسية الأحزاب الصينية والفيتنامية والكويتية مروراً بالحلسية (روزا لوكسمبورغ) والألمية الرابعة (الزوتسكية) ... الخ.

امتص اليسار المنبثق عن حركة القوميين العرب بعض تيارات هذا "اليسار الجديد"، في سياق تأثيرها العاتي في الستينات، ولا سيما بعد نكسة حزيران ١٩٦٧ على مجمل اليسار العربي المنشق عن حركة القوميين العرب أو عن البعث أو عن الأحزاب الشيوعية العربية نفسها المرتبطة إيديولوجياً وسياسياً بالمنظومة السوفيتية.

وبوصفه يساراً شاباً تكوّن تحت وطأة النتائج الكارثية للنكسة العربية الثانية: هزيمة حزيران ١٩٧٩، فإن امتصاصه للطبقات 'اليسارية الجديدة' كان مشبعاً بالراديكالية والإرادية والتطرف. وقد امتص هذا اليسار تلك الطبقات وحوها بشكل مركب، في طبعة ماركسية عربية راديكالية وشابة تحتلها "صورة كاسترو وجياب وماو تسي تونغ"^(١٦) كما ورد في وثائق إحدى منظماته، كما تحتل نسيجها المركب أيضاً وبدرجات متفاوتة صورة "تروتسكي".

ترتدّ الوحدة "الباراديغمية" الأساسية لماركسية مختلف تلك المنظمات التي انبثقت عن تلاشي حركة القوميين العرب إلى وحدة صغرى لا تقبل الانقسام إلى أصغر منها وبمكس تلخيصها بالترسيمة الثانية: إن تحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية في العصر الإمبريالي لا يمكن أن يتم إلا بقيادة البروليتاريا الثورية ممثلة بحزبها الماركسي-اللينيني الثوري (هنا تأكيد على الثوري وذلك تمييزاً عن صفة الإصلاحية الملتصقة بالأحزاب الشيوعية التقليدية) عبر "حرب الشعب" التي تعني: جماهير العمال والفلاحين والبورجوازية الصغيرة والوطنيين المناهضين للامبريالية في جبهة متحدة. ولو شئنا تلخيصاً إجرائياً أكثر اختزالاً لهذه الترسيمية لأمكننا صياغتها بشكل: حزب بروليتاري يقود حرب الشعب المسلحة عبر جبهة متحدة لتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية.

إذا كانت هذه الوحدة هي الوحدة 'الباراديغمية' الأساسية لمختلف تلك المنظمات، فإن الوحدات الفرعية تختلف وتمايز نسبياً، فنجد تأثيراً مهماً لعقيدة "البؤرة" (الكوبية) لدى بعض المصنّعات وتتلخص هذه العملية في خلق مبادرات ثورية انطلاقاً من حرب عصابات تشبه وحدات محدودة تحت جناح الظلام انطلاقاً من رؤوس اجبال أو الغابات. وتم اعتبار هذه "البؤر" التي جُرّبت في عُمان والسعودية واليمن (شمالاً وجنوباً) مقدمة لـ 'حرب الشعب'. غير أن عقيدة 'حرب الشعب' اصططعت بتأثيرات ماوية واضحة في طِفار وعُمان وإلى حد ما في السعودية. وتتلخص الصياغة الماوية لذلك في الانطلاق بحرب الشعب من الريف الفلاحي باتجاه المدن، ومحاصرة الريف للمدن ومن ثمّ اختراقها. وفي السعودية وظفار كانت عقيدة "حرب الشعب" ماوية خالصة. غير أن المنظمة اليسارية الوحيدة المنبثقة عن حركة القوميين العرب التي رمت نفسها كلياً وعلى مختلف المستويات بالصين وماويتهما كما تبنيتها صير الثورة الثقافية

رسمياً كانت هي الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل (جهة تحرير ظفار سابقاً). وقد كافأها الصين بشكل مأساوي حين تحلت عنها منذ عام ١٩٧٢، ولم تفلح كل توسطات عهد الفتح اسماعيل وسالم ربيع علي بإعادة الدعم الصيني إليها.

لقد أشرنا سابقاً إلى أن التشقيف الصيني الماوي في خلايا حركة القوميين العرب، كان أحد المصادر التشقيفية منذ عام ١٩٦٦. وقد احتكت الحركة من خلال أحد قياديينها بالصين حين استقلت هذه الأخيرة في نهاية آب ١٩٦٤ وفد الاتحاد العام لطلبة فلسطين برئاسة تيسير قبة الكادر الحركي البارز. غير أن نكسة حزيران ١٩٦٧ أجهزت على التكتيك الأساسي بقيادة حركة القوميين العرب، المتمثل بلعب دور "حافز" أو "المورط" لاصطدام الجيوش العربية بإسرائيل. فقد خرجت الحركة من دروس النكسة بإخفاق الحرب التقليدية الكلاسيكية الحاطفة في تحرير فلسطين وضرورة شن حرب تحرير شعبية طويلة الأمد على الغرار الفيتنامي والكوري والصيني.

لعبت عدة عوامل في اقتراب يسار حركة القوميين العرب السابقة من التجربة الصينية مما ترك بصمات صينية محورية على التوجهات السياسية العسكرية والإيديولوجية هذا اليسار. ويأتي في مقدمة هذه العوامل أن الصين الشعبية بدءاً من عام ١٩٦٥ أخذت تنتهز كل مناسبة لتأكيد تأييدها للقضية الفلسطينية وإدانة إسرائيل والدعوة إلى إزالتها بوصفها قاعدة امبريالية، بل أدانت دعوة الحبيب بورقيبة للتعايش السلمي والمفاوضات المباشرة مع إسرائيل. وكانت منذ عام ١٩٦٥ أول دولة تعترف بالمنظمة وتفتح لها سفارة صديقة في بكين.

وفي سياق احتدام الصراع الصيني-لسوفيتي (بدأ في حزيران عام ١٩٦٠ في المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي الروماني) ووصوله إلى الذروة في فترة الثورة الثقافية (١٩٦٠-١٩٧٠)، تنبت الصين الموقف الراديكالي العربي نفسه بإزالة إسرائيل في حين كان الاتحاد السوفيتي وأحزابه الشيوعية العربية يطرحون التسوية السياسية للصراع. وبعد نكسة حزيران مباشرة، فرقت الصين لأول مرة ما بين دور الدول العربية ودور الشعب، فطرحت نظريتها في حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد البديلة عن الحرب التقليدية النظامية أو حرب الحسم السريع، للقضاء على إسرائيل، وأدانت موقف "الزمرة القيادية التحريفية السوفيتية... الشريك رقم واحد للامبريالية الأميركية" على حد تعبيرها، الداعي لـ "صبط النفس" وحل الصراع بالطرق السياسية، مما دفع الاتحاد السوفيتي إلى تجذير دعمه العسكري والسياسي للعرب^(١٦٤).

بعد أقل من شهرين على النكسة، اجتمعت اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب (اجتماع تموز الموسع)، ودعت إلى وحدة المعسكر الاشتراكي ما بين الصين والاتحاد السوفياتي غير

أنها هاجمت وعنف سياسة "التعايش السلمي" ووصفتها بأنها تفويض لأمريكا بالاستعراذ بشورات الشعوب وخنقها.

ورغم أنها لم تهاجم الاتحاد السوفيتي بالاسم فإنها رفضت مفهومه لـ "إزالة آثار العدوان" عن طريق تطبيق قرارات الأمم المتحدة والمفاوضات وأكدت على "إزالة آثار العدوان" بـ "القتال" وبحرب تحرير شعبية' تنتهي بتطويق إسرائيل وإزالتها. وفي مؤتمر شباط ١٩٦٩ حيث أحيته الشعبية 'الصين العصمة' ورأت تطابقاً ما بين استراتيجية الثورة العربية واستراتيجية الصين يشكل أساس اللقاء الاستراتيجي ما بينهما، واعتبرت الاتحاد السوفيتي قوة يجب احتفاظ على التعاون معها، مع أنه يؤيد إزالة آثار العدوان دون الإقرار بحق بإزالة إسرائيل من الوجود. غير أن لسمعة العامة التي ميرت يسار حركة القوميين العرب السابقة كانت سمة الوقوف ضد التحريفية السوفيتية وسياسة التعايش السلمي. وفي سياق ذلك وجدت الماوية تأثيراتها الإيديولوجية والسياسية، وكانت تأثيراتها تامة في ظفار، إلى درجة أن الضفاريين انسجماً مع التزامهم الصيني التام رفضوا عرضاً سوفيتياً بالدعم العسكري والمادي.

تحكم عامل الصراع الصيني-السوفيتي باحتراق الصين للعالم العربي ونسجها لعلاقات فلسطينية-عثمانية-يمينية وطيدة معه، بقدر ما لعب الاختراق الصيني دوراً أساسياً في دفع الاتحاد السوفيتي لتحذير دعمه للعرب رغم إقراره بمبدأ المفاوضات وحقوق إسرائيل بالبقاء كدولة، وبهذا المعنى يجب قراءة تحذير الاتحاد السوفيتي لسياسته العربية الفلسطينية ليس في سياق حره الباردة مع الولايات المتحدة وحسب، بل وفي سياق تناقضه المحوري مع الصينيين، وبهدف تطويق اختراقاتهم للعالم العربي. ويفسر ذلك تنافس كل من الصين والاتحاد السوفيتي على كسب مواقع المعوذ في المنظمات الثورية المسلحة. وفي السياسة العربية عموماً. وفي كل ذلك كان منطق الدونة في سياق الحرب العالمية الباردة ومعضلاتها يحكم السياستين السوفيتية والصينية المتنافستين والمتصارعتين أكثر مما يحكمها منطق الإيديولوجيا، إذ يقع منطق الإيديولوجيا هنا في إطار منطق الدولة وليس بشكل مستقل عنه. فكانت الصين مثلاً تبتعد عن فتح وتضعف اهتمامها بها وتبرز اهتماماً أكبر بالمنظمات المعارضة لها طرداً مع توثق علاقات فتح الوطنية البراعماتية مع الاتحاد السوفيتي، في حين كان السوفيت يتوخون من دعمهم لـ "فتح" الخليف الأبرز الذي دعمته الصين بشكل مبكر، بإبعادها عن الصين، أما فتح فكان لها مشروعها المستقل.

في عام ١٩٧٤ وإثر طرح مؤتمر جنيف، وغموض قرارات المجلس الوطني الفلسطيني (١٠٨) حزيران) بشأنه، صرح جورج حبش بأن "هناك مخطط أميركي امبريالي للمنطقة، لكن الخط السوفيتي غير قادر على إحباط المخطط لأن الروس يبنون سياستهم على حق إسرائيل في

الوجود. على الاتحاد السوفييتي أن يتحمل عمره المسؤولية عن أخطائه السياسية التي سست تراجع الحركات الاشتراكية في المنطقة^(١٦٥). وفي تشرين الأول ١٩٧٤ وبينما كانت الجبهة الشعبية تبدأ أول اتصال رسمي لها بالصين من خلال وفد ترأسه تيسير قبة، حققت الدبلوماسية السوفييتية نجاحاً باهراً للعرب بدعوة منظمة التحرير للمشاركة في مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، بوصفها ممثل الشعب الفلسطيني. وأخذ قرب الصين من المسألة الفلسطينية يتقرر في ضوء توثق العلاقات السوفييتية-الفلسطينية.

إذا كانت سياسة الصين المناهضة لسوفييت قد فتحت الباب أمامها لتضع موطئ قدم لها في المنظمات اليسارية المشتقة عن حركة القوميين العرب القديمة في شروط ارتباط السياسة السوفييتية بإزالة آثار العدوان وارتباط السياسة الصينية بإزالة دولة العدوان. فإن هذه السياسة نفسها كانت مصدر انحسار دورها في النصف الثاني من السبعينات في ظروف تجذير السوفييت لسياساتهم العربية، ودورهم في تحقيق نجاحات عالمية باهرة للعرب. فأدى ثبات الصين بسياستها المناهضة للسوفييت، ومعارضتهم والتميز عنهم، بها إلى ترتيب أولوياتها على أساس العلاقات مع الدول بدعوى دعم التحرر من الهيمنة الإمبريالية وليس على أساس العلاقات مع حركات التحرر. فدعمت في هذه السياسة كل الأنظمة التي تقود حركات التحرر حربها المسحقة صدها من طراز شاه إيران وأشاهه.

لقد قادت هذه السياسة لا سيما إثر الصدام الصيني-الفيتنامي عام ١٩٧٩ إلى موت التأثير الصيني في المنظمات اليسارية التي كان بعضها لما يرل متشبهاً بأوهامه الصينية، في حين كانت الصين نفسها قد أعادت النظر جذرياً بتلك القاعات، وبصلاحياتها وحدوها، فتخنت عنها منذ زمن، تاركة حلماها من دون طهر.

في هذا السياق وقبل أن ينصرم عقد لسبعينات، تسفيت تلك المنظمات إلى حد كبير، ووصل تسفيت بعضها إلى حد الطموح للعب دور حزب شيوعي من طراز سوفييتي. ثم داهم انهيار الاتحاد السوفييتي ونهاية الحرب العالمية الباردة هذا التسفيت الطارئ الجديد.

لقد انهارت معظم تلك المنظمات وتحولت إلى أسماء رمزية وفقد بعضها حتى الاسم الرمزي نفسه. ولم يعد حالياً من حصور سياسي لها يؤخذ بعين الاعتبار سوى في فلسطين من خلال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، اللتين تواجها ظروف صعبة ومريرة، يمكن في شروط تفاقم الانهيار العربي أن تحدا نفسيهما أمام مواجهة المصير. وكذلك في البحرين من خلال الجبهة الشعبية البحرانية التي لما تزل تحتل موقعا في خريطة المعارضة السياسية البحرانية وتحالفاتها. أما في اليمن، فقد أدت مغامرة الجناح الانفصالي في قيادة الحزب الاشتراكي اليمني إلى إلحاق حنة بالحزب، كاد فيها الحزب أن يكون نوعاً من وريث لـ "رابطة أباء جنوب عربي" (انفصالية) أكثر مما هو وريث لـ "الجبهة القومية" وميراثها

المكافح في حرب الاستقلال في الستينات. وفي هذا السياق سيكون على الحزب الاشتراكي اليمني مواجهة ظروف صعبة للغاية، لن تكون ممكنة بدون تخطي ذبول تلك المغامرة. وفي الكويت، انحسر نفوذ المنظمين الأساسيين المتمخضين عن تلاشي حركة القوميين العرب (حركة التقدميين الديموقراطيين، والتجمع الوطني) إلى حد بعيد.

فاليوم ينهار في العالم العربي كل شيء ويُعاد تشكُّله من جديد على صورة متوترة فيند التكوُّن ومفتوحة أمام رهانات واحتمالات مختلفة ومتناقضة، فيها من وعيد الاضطراب أكثر بكثير من وعد الأمن والاستقرار. فقد ضعف الأمل القومي العربي وتهاوى إلى أدنى درجاته منذ رحيل عبد الناصر، وأصبح هذا الأمن عرضة لاحتراقات القوى الإقليمية الأجنبية المجاورة؛ إسرائيل وتركيا وإيران، وفقد العالم العربي توازنه وأصبح دون رأس. فبيست حقيقة العالم العربي اليوم، سوى حقيقة عالم فقد السيطرة على مصيره والتحكم به وتوجيهه بما يسجّم مع مصالح المجموعة العربية وأمسها القومي، وإمكانية أن يكون له رأس في هذا العالم. وفي مثل هذا السياق يمكن لبومة مينرفا الهيكلية أن تخلق وتصف لنا ما تم وتحقق واكتمل عسى أن يكون فيه معرفة نقدية لما يمكن أن يتم العمل له من جديد.

دوامش الفصل الثالث

- (١) بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب (كراس)، شباط ١٩٦٩، ص ٤٩.
- (٢) المصدر السابق، ص ٢٣.
- (٣) المصدر السابق، ص ٢٤.
- (٤) المصدر السابق، ص ٢٨.
- (٥) المصدر السابق، ص ٤٨.
- (٦) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.
- (٧) المصدر السابق، ص ٥٠.
- (٨) حصر هذا الاجتماع مثنون عن الحركة، الاشتراكية العربية في العراق، وحركة القوميين العرب في لبنان وفي سورية وفي الخليج، ويسار الحركة في الساحة الفلسطينية، ويسار جبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والمطامير الطلابية في الجمهورية العربية المتحدة وأوروبا.
- (٩) المصدر السابق، ص ٥٠-٥١.
- (١٠) مقابلة في ١٨/١١/١٩٩٥ مع نايف حواتمة.
- (١١) تقرير عن الحوار بين حزب العمل العربي في عُمان والحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، (تقرير داخلي) ص ١-٢.
- (١٢) مقابلة في ١٨/١٢/١٩٩٥ مع عبد الرحمن النعيمي.
- (١٣) تقرير عن الحوار، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (١٤) المصدر السابق، ص ١-٣.
- (١٥) كانت الأطراف التي ادعت الحركة الثورية الشعبية أن الجبهة الوطنية الديمقراطية مؤلفة منها هي: الحركة الثورية الشعبية والطلاليع الثورية لطلبة عمان والخليج العربي (وهي فعلياً تنظيم طلابي محاربي في القاهرة لا وجود له في عُمان) ومطبعة الحدود لوطيين في عُمان (التي لم توجد قط في عُمان) وتشكيلات القبائل في عُمان (التي تعاون أفرادها مع الحركة من دون أن تكون هم تشكيلات). حول هذه الأطراف قارن ب. بيان سياسي من الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي بمناسبة اندلاع الكفاح المسلح في ١٢ حزيران ١٩٧٠، بشرته الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني ١٩٦٥-١٩٧٤، دار لطيفة، بيروت، ط ٢، ١٩٨١، ص ١٩. وحول أهمية هذه الأطراف قارن بـ د. هاشم بهبهاني، سياسة الصين الخارجية في العالم العربي (١٩٥٥-١٩٧٥) ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ط ١، ١٩٨٤، ص ٣٣٩-٣٤٠.
- وقد أكد ل. عبد الرحمن نعيم عضو المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية يومئذ في مقابلة في ١٩/٥/١٩٩٦ أن الجبهة لم تكن سوى فرع الحركة في عُمان الداخلي.
- (١٦) وجهة نظر حزب العمل العربي، تقرير عن الحوار، مصدر سبق ذكره، ص ٥ و ص ١٧.
- (١٧) انظر النص الكامل لليباد في وثائق النضال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١٣-٢١.
- (١٨) انظر النص الكامل في، المصدر السابق، ص ٣٣-٣٥.
- (١٩) مقابلة سبق ذكرها مع النعيمي.
- (٢٠) تقرير عن الحوار، مصدر سبق ذكره، ص ٢.
- (٢١) المصدر السابق، ص ٢.
- (٢٢) اجهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، ط ١، ١٩٨١، دون مكان نشر، ص ١٢٥-١٢٦ (صاحب الكتاب هو عبد الرحمن نعيم).

- (٢٣) تقرير عن الحوار، ص ٩
- (٢٤) الجهة الشعبية لتحرير عمان والخليج العربي، الإرشاد السياسي، اللغة الفكرية، ص ٣٧-٣٨.
- (٢٥) عبد الرحمن النعيمي، مجلس الشورى المعين، آراء ومواقف، البحرين، ط ١، ١٩٩٣.
- (٢٦) المصدر السابق، ص ٣٢-٣٣
- (٢٧) الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣-١٢٤-١٢٥ قارن مع موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣-٩٤ ومقابلة سبق ذكرها مع النعيمي
- (٢٨) نعيم، مجلس الشورى المعين، مصدر سبق ذكره، ص ٣٧
- (٢٩) الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون. مصدر سبق ذكره ص ١٢٥. وموسى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣.
- (٣٠) تحليل حرب العمل العربي في عُمان حول الموقف الاستراتيجي، تقرير عن الحوار، مصدر سبق ذكره، ص ١٤-١٥.
- (٣١) المصدر السابق، ص ١٥.
- (٣٢) المصدر السابق، ص ١٦.
- (٣٣) اللجنة الشعبية للحركة الثورية في عُمان والخليج العربي، تعميم حول حزب العمل العربي في عُمان على ضوء المحادثات التي جرت معه، أيار ١٩٧١ (تعميم داخلي)، ص ١-٩.
- (٣٤) الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، كيف مهمم الخطر الإيراني، أوائل ١٩٧٠، ص ١-٤٠.
- (٣٥) أورده موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
- (٣٦) عن الاعتقالات في منطقة الخليج العربي، وثائق الصال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١١٥-١١٧.
- (٣٧) الجهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، برنامج العمل الوطني الديمقراطي، ص ٢٧
- (٣٨) بيان مشترك بين اللجنة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي وحزب العمل العربي في عُمان (٢٦/١١/١٩٧٢)، وداثق الصال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧-١١١
- (٣٩) مقابلة سبق ذكرها مع النعيمي.
- (٤٠) موسى، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٢-١٠٤.
- (٤١) النعيمي، مجلس الشورى، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢.
- (٤٢) بهبهاني، مصدر سبق ذكره، ص ١٦١-١٦٢ قارن بـ: موسى، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٩-٢٣٠.
- (٤٣) موسى، المصدر السابق، ص ١٠٣-١٠٤ و١٢٩-١٣٠ و١٤١-١٤٢.
- (٤٤) د. عام بخار، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، الكويت، ط ١، ١٩٩٤، ص ٨٣
- (٤٥) المصدر السابق، ص ٨٥.
- (٤٦) مقابلة مع مصدر لم يرغب بذكر اسمه.
- (٤٧) د. فلاح عبد الله المدبر، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت (١٩٣٨-١٩٧٥)، دار قرطاس، ط ١، الكويت، ١٩٩٤، ص ٣٩.
- (٤٨) مقابلة سبق ذكرها مع النعيمي.
- (٤٩) مقابلة في ١٢/١٢/١٩٩٥ مع مصدر لم يرغب بذكر اسمه في الكويت
- (٥٠) انظر هذا التقييم في 'وثائق الصال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١٧-١٨.
- (٥١) قارن بـ: مدبر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٠
- (٥٢) بيان سياسي عن الاعتقالات في منطقة الخليج العربي، ١٩/٧/١٩٧١، وثائق الصال الوطني، مصدر سبق ذكره، ص ١١٦.
- (٥٣) هذه المعطيات مستمدة من مقابلة في ١٢/١٢/١٩٩٥ مع عدة كوادر في الحركة لم ترغب بذكر اسمائها.
- (٥٤) قارن بـ: الطليعة، عدد ٢٦٤، الأربعاء ٢٨ يناير ١٩٧٠، ص ٩، ص ٦-٧.
- (٥٥) قارن بمدكرات حسين صقر، رحلة داخل الذاكرة، مع الحركة العمالية الكويتية، دار النهج الجديد، دون تاريخ، ص ٧٥.
- (٥٦) مقابلة مع بعض المعتقلين في القصبة لم يعرفوا بذكر أسمائهم.
- (٥٧) مقابلة في ١٠/١٢/١٩٩٥ مع عبد الله النجاري في الكويت

- (٥٨) قارن به: خالد حنف، بحث قانوني حول الإحراقات التحقيقية في أول قضية سياسية في الحرية العربية، الطليعة، عدد ٢٦٤، الأربعاء ٢٨ يناير ١٩٧٠، والمعدد ٢٦٥ الأربعاء ٤ شباط ١٩٧٠.
- (٥٩) الطليعة عدد ٢٦٤، المصدر السابق.
- (٦٠) قارن مع د. شفيق العوا، الكويت: دراسة في آليات الدولة القطرية والسلطة والجمتمع، مركز ابن خلدون ودار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، ١٩٩٥، ص ١٠٨.
- (٦١) قارن به: مديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٢-٥٤.
- (٦٢) مقابلة مع بعض مؤسسي الحرب رغبوا عدم ذكر أسمائهم.
- (٦٣) قارن بدراسة اللجنة المركزية لحزب العمل الاشتراكي العربي - لبنان، بيروت ٢٠ ك ٢٠، ١٩٨٠، ص ١٢٢-١٢٤.
- (٦٤) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٧-٤٨-٤٩.
- (٦٥) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الله البياري في الكويت.
- (٦٦) لمديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٨.
- (٦٧) بصر لنص الكامل لـ برنامج العمل الوطني الديمقراطي الذي أعتنح بواب الشعب "التقدميون الديمقراطيون"، يناير ١٩٧٠، في: الطليعة في معركة الديمقراطية، ط٢، ١٩٨٤، الكويت، ص ٤٩-٦٢.
- (٦٨) مقابلة سبق ذكرها مع عبد الله البياري. وقد لعب البياري الذي كان مسؤولاً في الحركة عن الاتصال مع السواب دوراً أساسياً في دفعهم إلى الاستقالة. حول هذه الاستقالة قارن به: د. عام الحجار، مصدر سبق ذكره، ص ٧٤-٧٩. وبـ د خلدون حسن القيب، اجمتمع والدولة في الخليج والحرية العربي، (من منظور مختلف)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢، ك ٢٠، ١٩٨٩، ص ١٤١.
- (٦٩) مقابلة سبق ذكرها مع البياري، لعب البياري بسبب خلفيته التحصينية الأكاديمية باقتصاديات المعط دوراً أساسياً في تمديد اتفاقية المشاركة، ودعم المجلس إلى اتحاد موقف وطني من مسألة السيطرة الكويتية على أمور النفط. وحول المحاور الأساسية للنقاش في البرلمان حول هذا الأمر قارن به: الطليعة في معركة الديمقراطية، مصدر ذكره، ص ٧٩-٨١.
- (٧٠) قارن بالنص الكامل للبرنامج في، الطليعة في معركة الديمقراطية، ص ٨٩-١١٨.
- (٧١) حول تفاصيل حل المجلس وأسباب ذلك من منظور الحركة قارن به: المصدر السابق، ص ١٢١-١٤٦ قارن به: عام الحجار، مصدر سبق ذكره، ص ٩٣-١٠٠.
- (٧٢) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٥٠-٥١ قارن بتحليل أسباب الإخفاق من منظور الحركة، في: الطليعة، في معركة الديمقراطية، ص ١٥٢-١٦٤.
- (٧٣) شفيق العوا، الكويت، مصدر سبق ذكره ص ٩٢-٩٣ قارن به: المديرس، مصدر سبق ذكره. ص ٥٠-٥١ وبه: الحجار، مصدر سبق ذكره، ص ١٠٧-١١٤.
- (٧٤) مقابلة في ١٦/١٢/١٩٩٥ مع جاسم لقطاعي في الكويت.
- (٧٥) انظر نص الاستقالة وتفاعلاتها في: خالد سعود الديد، أدباء الكويت في قرنين، ج ٣، شركة الربيعان، الكويت، ط١، ١٩٨٢، ص ٣٥.
- (٧٦) الحجار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٤-٤٨ قارن بمحاضرة الدكتور أحمد الخطيب في دار المعلمين، بشرته، الطليعة في معركة الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص ١٢.
- (٧٧) المديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٢٧-٢٨.
- (٧٨) الحجار، مصدر سبق ذكره، ص ٤٩-٥٠. قارن به: الربد، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥.
- (٧٩) قارن به: الطليعة، عدد ٣٠، الأربعاء ٢٧ حزيران ١٩٦٢، ص ١.
- (٨٠) مقابلة سبق ذكرها مع القطاعي.
- (٨١) مقابلة في ١٠/١٢/١٩٩٥ مع سامي الميس في الكويت.
- (٨٢) حول تفاصيل ذلك انظر تحليل العمي، الكفاح العربي في عربستان، منشورات الجبهة القومية لتحرير عربستان، دود تاريخ، ص ١٢٠-١٣٦.
- (٨٣) قارن به: ملحق إحصائي، الانتخابات الكويتية، ١٩٦٢-١٩٨١، نشره الحجار، مصدر سبق ذكره، ص ١٣٢.

(٨٤) لمديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٤١-٤٢.

(٨٥) المعراء، الكويت، مصدر سبق ذكره، ص ١٢١. قارن بانجار، ص ٨٧ والمديرس، مصدر سبق ذكره، ص ٤٣-٤٤-٤٥.

(٨٦) مقالة في ١٩٩٦/٣/١١ مع جورج حبش

(٨٧) حكيم لثورة، قصة حياة الدكتور جورج حبش، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٣، ص ٦٣.

(٨٨) عرض يسار البعث أطروحته في تقرير دحللي مطول حمل عنوان "انطلق الاستراتيجي لقضايا حرباً" وهو ما حرب

"الجبهة الديمقراطية الشعبية-الجزيرة العربية". يركز التقرير على انتقال الثورة من أوروبا إلى عدم الثالث ويعتبر الثورة

عصبية شعبية العروبة وتغارب حركة التحرر الوطني وحرب التحرير الشعبية التي أعقبتها، بذاتة تمشين نظرية الثورة

حدثية في العصر الإمبريالي. فتكون الثورة العالمية ثورة العالم الثالث وتؤكد شكل "ثورة تحالف الديمقراطية الشعبية" ويصف

التقرير منظمات الماركسية التقليدية بالمنظمات "ماركسية-اللاماركسية". قارن بـ: الجبهة الديمقراطية لشعبية-الجزيرة

العربية، لمنطلق الاستراتيجي لقضايا حرب، ١٩٦٨، ص ١-٢٠.

(٨٩) لمصدر السابق، القسم السري، ص ٢٠.

(٩٠) لمصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(٩١) المصدر السابق، ص ١٨.

(٩٢) المصدر السابق، ص ٨.

(٩٣) بيان هام (سري) حول توحيد "الجبهة الديمقراطية الشعبية" و"منظمة الثورة الوطنية" في الجزيرة العربية، ١٩٧٠، ص ٦

(٩٤) الجبهة الديمقراطية الشعبية-الجزيرة العربية، المنطلق الاستراتيجي لقضايا حزبها، ١٩٦٨، ص ١-٦ قارن بيان هام، المصدر

السابق، ص ٦-٥.

(٩٥) المنطلق الاستراتيجي، المصدر السابق، ص ١١.

(٩٦) تفاصيل هذه الحلقة في القسم السري من المصدر السابق، ص ١٥-٢٠.

(٩٧) قارن بـ: مرد هوليداي، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حرم صاعية وسعد محيو، دار بس حدود، ط ١،

١٩٧٥، ص ٣٥.

(٩٨) بيان هام (سري)، مصدر سبق ذكره، ص ١-٥.

(٩٩) عدة مؤلفين، تاريخ الأقطار العربية المعاصرة، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص ٥٦.

(١٠٠) لمصدر السابق، ص ٤٥٥-٤٥٦ قارن بـ: هوليداي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦-٣٧ وبـ: فاسبييف، تاريخ العربية

السعودية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦، ص ٤٦١-٤٦٢. وحول دور حركة القوميين العرب السابقة في الانقلاب

العاشق، مقابلة في ١٨/١٠/١٩٩٥ مع عبد الرحمن عيسى.

(١٠١) بيان هام (سري)، مصدر سبق ذكره، ص ٤.

(١٠٢) المصدر السابق، ص ٥.

(١٠٣) انطلق الاستراتيجي حزبها، مصدر سبق ذكره، ص ٥-٦

(١٠٤) بيان هام، مصدر سبق ذكره، ص ٥-٦

(١٠٥) مقابلة في ١٩٩٦/١/٢٦ مع عبد الإله الصراوي.

(١٠٦) بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية حركة القوميين العرب، شاطئ ١٩٦٩، ص ٣١-٣٢.

(١٠٧) مقابلة سبق ذكرها مع الصراوي

(١٠٨) حنا بطاطو، العراق، ترجمة عميف الرورار، الكتاب الثالث، مؤسسة الأبحاث العربية، ط ١، بيروت، ١٩٩٢، ص ٤١٢

٤١٤ ٤١٣

(١٠٩) حوار لجبهة الوطنية بين التوفيق والانتظار، الطبعة عدد ٢٤٨، الأربعاء ٢ ثا ١٩٦٨، ص ١٠-١١

(١١٠) المصدر السابق، الصفحة ذاتها.

(١١١) العراق إلى أين؟، الطبعة، العدد ٢٥٩، الأربعاء ١٨ ثا ١٩٦٨، ص ١٥

(١١٢) حركة الاشتراكية العربية والحرب الشيوعي العراقي (بيان مشترك أو حر كايتو الذي ١٩٦٩، الوثائق الفلسطينية للعرب

لعام ١٩٦٩) ص ٣٣

- (١١٣) برسم أولي للحركة الاشتراكية العربية في العراق لإنشاء "جبهة وطنية تقدمية"، الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٩، المصدر السابق، ص ١٨٠.
- (١١٤) انظر النص الكامل للميثاق في ملاحق عن كتاب د. مجيد خلدوري، العراق الاشتراكي، الدار المتحدة للنشر، ط ١ بيروت، ١٩٨٥، ص ٣٢٥ ٣٦٩.
- (١١٥) قارن ب. خلدوري، المصدر السابق، ص ١٦٥-١٦٥.
- (١١٦) محسن إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٧٠، ص ١٢٩.
- (١١٧) لتفصيل، انظر المصدر السابق، ص ١٣٠-١٤١.
- (١١٨) إشارة إلى تطهرات ٢٣ نيسان ١٩٦٩ الصلحة التي انطلقت في بيروت تحت شعار الدفاع عن العمل العدائي وحمائمه وقد قمعها المكتب الثاني اللبناني بقسوة. فسقطت حكومة رشيد كرامي وبقيت البلاد بدون حكومة حتى تشرين الثاني ١٩٦٩. واعتبر توقيع اتفاقية القاهرة بين السلطة اللبنانية والمقاومة، بمثابة سقوط لسلطة المكتب الثاني.
- (١١٩) إبراهيم، لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٣.
- (١٢٠) كريم مروءة، مقدمة: اليسار الحقيقي واليسار المعاصر، إعادة الاعتبار إلى الحقيقة في الخلاف مع جماعة الحرية، "كتبه يساري لبناني" هو الشهيد مهدي عامل، منشورات دار الفارابي، بيروت، ١٩٧٠، ص ٧-١٠.
- (١٢١) يساري لبناني، المصدر السابق، ص ١٣.
- (١٢٢) المصدر السابق، ص ٢١٨ وما بعدها.
- (١٢٣) سامي ديبان، الحركة الوطنية اللبنانية، الماضي والحاضر والمستقبل من مطور استراتيجي، دار المسيرة، ط ١، بيروت، ١٩٧٧، ص ٢١٩-٢٢٠.
- (١٢٤) مقابلة في ٤/٤/١٩٩٥ مع د. علي حرب.
- (١٢٥) ديبان، الحركة الوصية اللبنانية، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٠-٢٢١.
- (١٢٦) توره، المصدر السابق، ص ٢٢٢-٢٢٣.
- (١٢٧) بيان تأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ٢١ شباط ١٩٦٩، نشر نصه الكامل محسن إبراهيم في. لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، مصدر سبق ذكره، ص ١٩٣-٢٠٧.
- (١٢٨) بيان عصبة اليسار الثوري الفلسطيني حول انضمامها إلى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (٩/٦/١٩٦٩)، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٧-٢٣٨.
- (١٢٩) بيان المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين حول انضمامها إلى الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين (٩/٦/١٩٦٩)، المصدر السابق، ص ٢٣٧-٢٣٨.
- (١٣٠) من رسالة بتاريخ ٢١/٦/١٩٩٦ بعثها حمزة برقاري إلى الباحث.
- (١٣١) مقابلة في ١٩٩٦/٩/٢٠ مع أبو فادي أحمد كوادر المنظمة.
- (١٣٢) رسالة سبق ذكرها للبرقاري.
- (١٣٣) قارن ب. د. ماهر الشريف، البحث عن كيان، دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ط ١، ١٩٩٥، ص ١٦٦.
- (١٣٤) قارن ب. الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، الجبهة وقضية الانشقاق، لجة الإعلام المركزية، بيروت، ١٩٧٠، ص ٥٥.
- (١٣٥) المصدر السابق، ص ٣٠.
- (١٣٦) حديث للدكتور جورج حبش أمين عام اللجنة المركزية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، حول موجبات الحرب الشعبية، الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩، مصدر سبق ذكره، ص ٩٨.
- (١٣٧) الاستراتيجية السياسية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (مقتطفات)، (شباط ١٩٦٩)، المصدر السابق، ص ٨٥.
- (١٣٨) المصدر السابق، ص ٩٠.
- (١٣٩) قارن ب. هذا ما يدعو إليه جورج حبش، دولة فلسطينية ماركسية-لبنانية، الطليعة، عدد ٢٧٢، الأربعاء ٢٥ آذار ١٩٧٠، ص ١٣.
- (١٤٠) قارن ب. اللجنة المركزية الوطنية لحرب العمل الاشتراكي العربي لبنان (تقرير)، بيروت، ٢٠ ٢١، ١٩٨٠، ص ١٢٦.

- (١٤١) الاستراتيجية السياسية للجهة الشعبية، مصدر سبق ذكره، ص ٩٤-٩٥ وحول مخطمه أبعاد العودة، قارن ما أورده مصدر السابق به الجهة الشعبية. وقصة الاشتاق، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ وب حكيمة الثورة، مصدر سبق ذكره، ص ١١٧-١١٨.
- (١٤٢) طريق الثورة، العدد الأول، حزيران ١٩٧٠، الافتتاحية.
- (١٤٣) النحلة المركزية الوطنية حروب العمل الاشتراكي العربي، العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، (دراسة) ٢٠ ك ١٩٨٠، ص ١٢٦.
- (١٤٤) طريق الثورة، العدد ١، الافتتاحية.
- (١٤٥) العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٢.
- (١٤٦) المصدر السابق، ص ١١٨ و ١٢٦.
- (١٤٧) حول تكيف الحزب الأهلية، قارن به: حزب العمل الاشتراكي العربي-لأن، التقرير لسياسي، مصدر عن المؤتمر الوصي الثاني للمفقد ٢ ٧ أيلول ١٩٨٠، مشورات "الثوري"، أيلول، ١٩٨٠، ص ٦٣.
- (١٤٨) العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.
- (١٤٩) المصدر السابق، ص ١٢٤.
- (١٥٠) نظرة الحزب لسياسة الصين وموقفها اللاأمني، التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٥٧.
- (١٥١) التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.
- (١٥٢) سامي ديان، الحركة الوطنية اللبنانية، دار المسيرة، بيروت، ط ١، ص ٢٢٩-٢٣٠.
- (١٥٣) لتفصيل في دور الحزب في الحرب الأهلية، انظر لتقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢١٣-٢٥١.
- (١٥٤) ديان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦. قارن به: حسين معلوم، السبيلية في الفكر العربي، مشورات مجلس القومي للثقافة العربية، ط ١، ١٩٩٢، لربط، ص ١٠٠.
- (١٥٥) العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٨.
- (١٥٦) ديان، مصدر سبق ذكره، ص ٢٢٦ قارن بالمصدر السابق، ص ١٢٥.
- (١٥٧) العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٤.
- (١٥٨) المصدر السابق، ص ١٢٤-١٢٦.
- (١٥٩) المصدر السابق، ص ١٢٩.
- (١٦٠) التقرير السياسي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٥٩.
- (١٦١) لتفصيل انظر، المصدر السابق، ص ٢٩٣-٣٠٤.
- (١٦٢) المصدر السابق، ص ٣٥٨-٣٥٩.
- (١٦٣) العمل الشيوعي لثوري العربي الموحد، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٣.
- (١٦٤) لتفصيل في ذلك، انظر كتاب بهياني، كتاب ورد ذكره.
- (١٦٥) أورده بهياني، المصدر السابق، ص ١٢٢.

ثبت بالمراجع

١- الكتب والمؤلفات

- اسماعيل، عبد الفتاح، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية (حوارات)، دار الفارابي، بيروت، أيار، ١٩٧٩.
- الانصاري، د محمد جابر، تكوين لعرب السياسي ومعري الدولة القطرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٤
- الرازي، تمام، ملفات المعارضة السورية (مقابلات)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٤
- البردوني، عبد الله، اليمن الجمهوري، مطبعة الكاتب العربي، دمشق، ١٩٨٣.
- البشري، طارق، لحركة السياسية في مصر ١٩٤٥-١٩٥٣ (مراجعة وتقديم جديد)، دار الشروق، بيروت، القاهرة، ١٩٨٣
- بطاطو، حنا، العراق الشيوعيون والبعثيون، والصاباط الأحرار، الكتاب الثالث، ترجمة عميف الررار، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٩٢.
- بعري، البعاري، صباط الجيش في السياسة والمجتمع العربي، دمشق، ط١، ١٩٨٣.
- بهبهاني، د. هاشم، سياسة الصين الخارجية في العام العربي ١٩٥٥-١٩٧٥، ترجمة د. سامي مسلم، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٤
- النعمي، حبيب، الكفاح العربي في عربستان، منشورات اللجنة القومية لتحرير عربستان، دون تاريخ.
- الجبوري، إبراهيم، سوات من تاريخ العراق، النشاط السياسي لمشترك لحربي الاستقلال والوطني الديمقراطي في العراق ١٩٥٢-١٩٥٩، المكتبة لعالمية، بغداد، دون تاريخ.
- جريالان، اللواء عبد الله، التاريخ السري للثورة اليمنية من سنة ١٩٥٦ إلى سنة ١٩٦٢، منشورات العصر الحديث، بيروت، ١٩٨٧.
- اجندي، د سامي، البعث، دار البهار، بيروت، ١٩٦٩.
- الحيزاني، عبد لله، حرب الاستقلال العراقي ١٩٤٦-١٩٥٨، دون دار نشر، دون مكان، ١٩٩٤
- الحاج، د غريب، مع الأعوام، صفحات من تاريخ احركة الشيوعية في العراق بين ١٩٥٨-١٩٦٧، المؤسسة العربية للدراسات والبحشر، بيروت، ١٩٩٤.
- حسون، فيصل، مصرع المشير الركن عبد السلام عارف، دار الحكمة، لندن، ١٩٩٥.
- حمادة، محمد عمر، أعلام من فلسطين، ح١، دار قتيبة، دمشق، ١٩٨٨.
- حواقة، نايف، أزمة للثورة في الحروب اليمني، دار الطليعة، بيروت، ١٩٦٨
- خدوري، د مجيد، العراق الاشتراكي، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٨٥.
- خدوري، د. مجيد، العراق لجمهوري، الدار المتحدة للنشر، بيروت، ١٩٧٤
- الخنجر، هادي، أديب الشيشكلي صاحب الانقلاب الثاني، البداية والنهاية، مكتبة الفيحاء، دمشق، ١٩٤٩.
- دندشلي، د. مصطفى، حرب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠-١٩٦٣، ج١، الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٩.
- دياب، د عر الدين، التحليل الاجتماعي لطاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣
- ذبيان، سامي، الحركة الوطنية اللبنانية، دار المسيرة، بيروت، ١٩٧٧
- اللبدي، خالد سعود، أدباء الكويت في قرين، ج٣، شركة الربيعان، الكويت، ١٩٨٢.
- الوزاز، د ميف، لتحرمة المرة، سلسلة الأعمال الفكرية والسياسية، ح٢، مؤسسة منيف الررار للدراسات القومية، بيروت، ١٩٨٦.

- رضا، د محمد جواد، صراع الدولة والقبيلة في الخليج العربي، أرمات التنمية وتنمية الأرمات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.
- زريق، د قسطنطين، معنى النكبة، دار العلم للملايين، بيروت، آب ١٩٤٨.
- زريق، د. قسطنطين، الوعي القومي، بيروت، ١٩٣٩.
- مسر، أنسر، انحط الأخضر بين الأردن ومسططين، ترجمه جودت السعد، دار أرمه، عمّان، ١٩٩٤.
- سلامة، محمود، الوح المر (رواية)، دار الأهالي، دمشق، ١٩٩٥.
- سلوتسكي، يهودا، حرب فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٨ (الرواية الإسرائيلية الرسمية)، ترجمه أحمد خبيفة، مؤسسه الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٤.
- السمان، مطيح، وطن وعسكر، قبل أن تدفن الحقيقة في الزاب ٢٨ أيلول - ٨ آذار ١٩٦٣، (مذكرات)، دار بيسان، دمشق، ١٩٩٥.
- سيف الدولة، د. عصمت، وحدة القوى العربية لتقديمية، دار الطبعة، بيروت، ١٩٦٨.
- سيل، باتريك، الصراع على سورية، ترجمه سمير عده ومحمود ولاحه، دار صلاس، دمشق، ١٩٩٣.
- سيل، باتريك، الصراع على الشرق الأوسط، دار الساق، لندن، ١٩٨٩.
- الشريف، د. ماهر، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٩-١٩٩٣، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية، فبرص، ١٩٩٥.
- الشهي، فطحان، الاستعمار البريطاني ومعركتها في جنوب اليمن، دار النصر، القاهرة، دون تاريخ.
- الشهاري، د. محمد علي، طريق الثورة اليمنية، دار الفلال، القاهرة، دون تاريخ.
- صايغ، د. أنيس، الفكرة العربية في مصر، مطبعة هيكل العربي، بيروت، آذار، ١٩٥٩.
- صفر، حسين، رحلة داخل الذاكرة مع الحركة العمالية الكويتية (مذكرات)، مطبوعات الاتحاد العام لعمال الكويت، دار النهج الجديد، الكويت، دون تاريخ.
- عبد الكريم، أحمد (مذكرات)، حصاد سين خصه وثمار مرة، دار بيسان، دمشق، ت ١٩٩٤.
- عصاصة، د سامي، أسرار الانفصال مصر وسورية، مطبوعات الشعب، القاهرة، ١٩٨٩.
- العظيمة، د بشير، جيل المرمية بين الوحدة والانفصال (مذكرات) در الرئيس، لندن، ١٩٩١.
- عمران، اللواء محمد، تجربتي في الثورة، ج ١، دون مكان، ١٩٧٠.
- عمر مظمي، د. وميس، الخذور السياسية والفكرية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤.
- عنفاني، توفيق، البحث في دروب الضال، دار الحياة، دمشق، ١٩٦٥.
- الفراء، د. شفيق، الكويت: دراسة في آليات السلطة القطرية والسلطة والمجتمع، مركز بن خلدون للدراسات الإنمائية ودر الأمم، القاهرة، ١٩٩٥.
- فاسيفيف، تاريخ العربية السعودية، ترجمه خير الصامس وجلال ماشطة، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٦.
- فان دام، يتولاس، الصراع على السلطة في سورية، دار مدبولي، القاهرة، ١٩٩٥.
- الفرحان، عبد الكريم، حصاد ثورة (مذكرات)، دار العراق، لندن، ١٩٩٤.
- فرح، جورج، الصراع الدولي العيف على الشرق الأوسط، مطابع فارس سيمًا، بيروت، ١٩٥٢.
- فروزات، محمد حرب، الحياة الحربية في سورية، دراسة تاريخية لشوء الأحراب السياسة ونطورها في ١٩٠٨-١٩٥٥، منشورات دار الرواد، دمشق، دون تاريخ.
- الفكيكي، هاني، أوكار المرمية، تجربتي في حرب البعث العراقي (مذكرات)، دار الرئيس، لندن، ١٩٩٣.
- القصبي، عازي، شقة المرمية (رواية)، دار الرئيس، لندن، ١٩٩٤.
- الكبيسي، د. باسل، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخصيري الكبيسي، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٥.
- كشلي، محمد، نقد الحياة السياسية اللبنانية، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٩٢.

- كوهين، مُون، الأحرار السياسية في الصصة العربية، القوميون العرب، الحرب الشيوعي، ترجمة إبراهيم الراهب، در دمشق، ١٩٨٦.
- الكيلاي، راشد، مذكرات راشد الكيلاي (عسكرياً وديبلوماسياً)، دار مجلة الثقافة، دمشق ١٩٩٠.
- المخلاوي، حمي، هاد وملك ماروق، المرأة التي عومت أسرار ثورة يوليو، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، ١٩٩٤.
- المدريس، د. ملاح عبد الله، ملامح أولية حول نشأة التجمعات والتنظيمات السياسية في الكويت، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٤.
- مطر، فؤاد، حكم الثورة. قصة حياة الدكتور جورج حبش (مقابلة مطولة)، منشورات هاي لايت، لندن، ١٩٨٣.
- معلوم، حسين، ليرة في المكر العربي، منشورات المجلس القومي للثقافة العربية، الرباط، ١٩٩٢.
- مقل، سيف علي، دراسات في التاريخ اليمني، مطابع دار الفهداني، عدن، ١٩٨٨.
- موسى، حسن، البحرين: الضال الوصي والديمقراطي ١٩٢٠-١٩٨١، الحقيقة برس، دون مكان، ١٩٨٧.
- ناؤومكين، متالي، الجبهة القومية في الكماح من أجل استقلال اليمن الجنوبي والديمقراطية الوطنية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٩.
- ناصر الدين، علي، قصة العرب، منشورات عويدات، بيروت، ١٩٤٦.
- ناصر الدين، علي، هكذا كنا نكتب، ح ١، مطبعة الاتحاد، بيروت، ١٩٥٢.
- النجار، د. حسين موري، بريطانيا واحصوب العربي، وزارة الثقافة، دار الكاتب العربي، القاهرة، دون تاريخ.
- النجار، د. عام، مدخل للتطور السياسي في الكويت، دار قرطاس، الكويت، ١٩٩٤.
- القيب، د. حسون حسن، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية من مطور مختلف، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٩.
- الهاجري، المهندس يوسف، السعودية تتلع اليمن، الصعا للنشر والتوزيع، لندن، ١٩٨٨.
- هوليداي، مرد، الصراع السياسي في شبه الجزيرة العربية، ترجمة حارم صاعية وسعد عيمو، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٥.
- هويدي، أمين، كنت سفيراً في العراق، دار المستقبل العربي، القاهرة، ١٩٩٣.

٢- الخطبة المشتركة

- دومال جاك و لوروا ماري، جمال عبد الناصر، تقديم كمال جلال، ترجمة رمون نشاطي، دار الآداب، بيروت، ١٩٨٨.
- كوت جان بير و هوفيه جان بير، عاصر من أجل عم اجتماع سياسي، ترجمة د أنطون حمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٩٤.
- عدد من الباحثين، الأمة والدولة والاندماج في الوص العربي، ح ١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيار ١٩٨٩.
- عدد من الباحثين، تطور الفكر القومي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، حزيران، ١٩٨٦.
- عدد من المؤرخين، تاريخ الأقطار العربية المعاصر، دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥.
- مجموعة من الباحثين (إشراف د. أنيس صايغ) فلسطينيات، سلسلة كتب فلسطينية (١٢) منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، تموز ١٩٦٨.
- أبو عافية هيام و عقل محمد صادق، أضواء على ثورة اليمن، سلسلة كتب قومية، القاهرة، دون تاريخ.

٣- خطبة وثائقية عامة

- الاتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عُقدت بين إمارات ساحل عُمان وبريطانيا، ١٨٠٦-١٩٧١، منشورات اتحاد أدباء وكتاب الإمارات.
- حقائق عن الجنوب العربي ونصال عدن (إعداد كامل المشاهدي)، بعدد ١٩٦٣.

- خفايا فنة قوز [محاكمات حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ في سورية] دار الحياة، دمشق ١٩٦٤.
- الموسوعة الفلسطينية (تقسيم العام) المجلد الرابع، دمشق، ١٩٨٤
- القومية والوحدة، القسم الثالث، وثائق شعبية وسياسية (تحرير وتقديم محمد كامل الخطيب) وزارة الثقافة، دمشق ١٩٩٤
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧، ج٣، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت وجامعة الخرطوم، بيروت، ١٩٦٩.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨، ج٤، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت وجامعة بيروت العربية، بيروت، ١٩٧٠.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ مؤسسة الدراسات الفلسطينية وجامعة بساية، بيروت، ١٩٧١
- فضائح الحرس اللاقومي، مطبعة أسعد، بغداد ١٩٦٤.
- محاصر محاذات الوحدة (رياض حه)، مطبع دار الكفاح، بيروت، ١٩٦٣
- لاتعانيات السياسية والاقتصادية لتي عقدت بين إمارات ساحل عُمان وبرصيا، (علي راشد) ١٨٠٦-١٩٧١، منشورات اتحاد أدباء وكتاب الإمارات، الشارقة ١٩٨٩
- خفايا فنة قوز [محاكمات التهميين بحركة ١٨ تموز ١٩٦٣ في سورية]، دار الحياة، دمشق، ١٩٦٤
- فضائح الحرس اللاقومي، مطبعة أسعد، بغداد، ١٩٦٤

٤- وثائق المؤسسة السياسية

(لا بدخل في هذه القائمة سوى الوثائق التي تمت الإحانة إليها ولاستعادة منها في المنى)
١ نخب والدراسات الحزبية:

- إبراهيم، محسن، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، منشورات حركة القوميين العرب، بيروت، ١٩٦٣
- إبراهيم، محسن، مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري، منشورات دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦٣
- الجبهة الشعبية في البحرين، الحركة الوطنية أمام مجلس التعاون الخليجي، دون مكان، ١٩٨١
- الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، الإرشاد السياسي، منشورات المجلة الفكرية (كرس تنقيمي) بدون تاريخ
- الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، التدخل الإيراني في الخليج، مكتب لإعلام، دون تاريخ
- الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لجنة الإعلام لمركزي، احصة .. وقصة الإنتفاخ، بيروت، ١٩٧٠
- الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، كيف معهم الخطر الإيراني (كراس حربي)، ١٩٧٠
- حركة القوميين العرب في العراق، 'يها الشيوعيون أين إيمانكم بالاتحاد الفيدرالي؟' بغداد، ١٩٥٩
- حركة القوميين العرب في العراق، لنجد جميعاً لتحطيم الخطر الشيوعي، بغداد، ١٩٥٩
- حركة القوميين العرب في العراق، الوحدة طريقاً، بغداد، ت١، ١٩٥٨
- حركة القوميين العرب في الكويت، نحن وأزمة الكويت، تموز ١٩٦١
- حركة القوميين العرب في لبنان، حياد الإيجابي ومفكرتنا لقومية، بيروت، ت١، ١٩٥٩.
- حركة القوميين العرب في اليمن، اتحاد الإمارات لمريف مؤامرة على 'الوحدة العربية، اليمن، ت١، ١٩٥٩
- حرب البعث العربي الاشتراكي-القيادة القطرية (السورية)، بشرة حول علاقة الحرب بالصفة، ١٠ ١٩٧٠.
- حرب البعث العربي الاشتراكي القيادة القطرية (السورية)، دراسة سياسية عن 'مفتر البعثي، مطبوعات مكتب الدعاية والنشر وإعلام، دمشق، دون تاريخ.
- درورة، الحكيم، الشيوعية الخمية وقصة العرب القومية، دار 'معجر الجديد، بيروت، ١٩٦١
- درورة، الحكيم، وجوري، حامد، مع القومية العربية، اتحاد نقابات الكويت، القاهرة، ١٩٥٧
- اللجنة المركزية الوطنية لحزب العمل الاشتراكي العربي-لسان، العمل الشيوعي الثوري العربي الموحد، بيروت، ٢٠ ت٢، ١٩٨٠.
- الهندي، هاني وإبراهيم، محسن، إسرائيل: فكرة، حركة، دولة، دار 'معجر الجديد، بيروت، ١٩٥٨

- ٢- التعاميم والشوات الداخلية وتقارير المؤتمرات:
- الاستراتيجية لسياسة للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، شباط ١٩٦٩.
- بيان سياسي تاريخي صادر عن لجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، شباط ١٩٦٩.
- بيان هام حول توحيد "الجهة الديمقراطية الشعبية" و"منظمة الثورة الوطنية" في الحرية العربية، ١٩٧٠.
- تعميم حول حزب العمل العربي في عُمان على ضوء أحداثات لتي حرت معه.
- التقرير السياسي الأساسي للجهة الشعبية لتحرير فلسطين (كراس رسمي) آب، ١٩٦٨.
- الجهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، برنامج العمل الوطني الديمقراطي (كراس حربي) ١٩٧٠.
- الجهة الديمقراطية الشعبية للحرية العربية، المطلق الاستراتيجي لقضايا حزب، ١٩٦٨.
- الجهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي، وثائق النضال الوطني ١٩٦٥ - ١٩٧٤، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٤.
- الجهة القومية، الثورة الوطنية الديمقراطية (تقارير المؤتمر العام الخامس للجهة القومية بين ٢-٦ آذار ١٩٧٢ - (الناشر) سلسلة وثائق، دار ابن خلدون، بيروت، ١٩٧٢.
- تقرير عن احوال بين حرب العمل العربي في عُمان والحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي (منتصف ١٩٧١).
- حرب العمل الاشتراكي العربي - لبنان، العمل الشيوعي الثوري الموحد [دراسة معممة على قيادات الفروع] (الناشر) ٢٠ كانون وب ١٩٨٠.
- حركة القوميين العرب، إجراءات الأمم الداخلية.
- حركة القوميين العرب، أوليات في التنظيم، كيف نصل؟
- حركة القوميين العرب، تقرير لأمانة العامة عن الحزب العربي والأردن والعراق، بيروت، ١٩٦٥.
- حركة القوميين العرب، تقرير عن أعمال المؤتمر القومي للحركة، بيروت، ١٩٦٠.
- حركة القوميين العرب، الثورة العربية أمام معركة المصير، التقرير السياسي الصادر عن الاجتماع الموسع للجنة التنفيذية (القومية) لحركة لقوميين العرب (أيلول ١٩٦٧).
- حركة القوميين العرب، حركنا.
- حركة القوميين العرب، الدراسة التحضيرية التي قدمها التقرير العام للحركة-تقييم عام (١٩٦٢- (الناشر)
- حركة القوميين العرب، رسالة إلى أعضاء الحلابة.
- حركة القوميين العرب، عصف الحركة المنظمة.
- حركة القوميين العرب، في التثقيف السياسي.
- حركة القوميين العرب، كيف نستغل مهرجاننا.
- حركة القوميين العرب، كيف نقود حلية.
- حركة القوميين العرب، المبادئ التنظيمية.
- حركة القوميين العرب، مشروع العام الداخلي.
- حرب العمل الاشتراكي العربي-لبنان، التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الثاني المعقد بين ٢/٧ أيلول ١٩٨٠، مشورات "ثوري" بيروت، أيلول ١٩٨٠.
- المؤتمر لأول للحزب الاشتراكي اليمني، (أكتوبر ١٩٧٨) دار ابن خلدون، بيروت ١٩٨١.
- نضال الشعب، ج ٥ ح ٦ و ج ٧، دار الطليعة، بيروت ١٩٦٥.

٤- الدوريات

لا سوع عربي - بيروت

- لعت دمشق

لثورة دمشق

حركة القوميين العرب

- أنار مشهورات هيئة مقاومة الصبح مع إسرائيل (نشرة).
- الحرية بيروت - نيقوسيا - دمشق.
- الرأي صوت الشباب القومي العربي دمشق
- رسالة العراق - لندن.
- الشرق الأوسط - لندن.
- طريق الثورة - بيروت (مجلة حزبية)
- الصلعة - الكويت
- فلسطين (محقق جريدة المهر) بيروت
- المستقبل العربي - بيروت.
- اهداف - بيروت - دمشق.

٥- المقابلات الشخصية

- احسان كباي
- أحمد الدين
- سامية العزي.
- جاسم القطامي
- جهاد صاحي.
- د. جورج حبش.
- حسن كيخيا.
- حكمت باريد
- د. خالد الناصر
- د. خالد الوسمي.
- د. رفعت السعيد
- سامي صاحي
- طارق البشري.
- صائب شيب
- طريف كباي.
- عادل حاج مراد.
- اللواء عامر حمدان.
- عبد الإله الصراوي.
- د. عبد الرحمن منيع
- عبد الرحمن ميجي.
- محمد لله البياري
- د. عبد الوهاب حومد.
- فاتح اسير
- فاهر اسماعيل.
- فتحي كيتكاي
- فوزي ابراهيم
- ناجي صني
- نايف حوالمة.

- د. بيه ارشيدات.
- د. نجم الدين الرفاعي.
- د. نشأت جمارنة.
- محمد بركات، (أبو فادي)
- محمد كشلي.
- محمد معاز.
- محمود سلامة.
- مهدي عبيدي.
- مقابلات عديدة مع مصادر لم ترغب بذكر أسمائها.

المصادر

- ١- حمد المرحان. (عمّان).
- ٢- حمزة برقلاوي (دمشق).
- ٣- د. ميلر الويس (لندن).

الملاحق

- ١ -

علي ناصر الدين، الثأر أو نحو العار، هكذا كنا نكتب، ج ١، مطبعة
الاتحاد، ١٩٥٢ بيروت، ص ٢٧٩-٣٩٤ (ألقيت لأول مرة في
نيسان ١٩٥١ في جمعية "العروة الوثقى" في الجامعة الأميركية
ببيروت بدعوة من اللجنة التنفيذية لـ "الجمعية")

طلب إليّ في شهر نيسان الماضي، فريق من المواطنين المحلّصين بينهم حنة صالحة من الطلاب العرب في الجامعة
الأميركية في بيروت، وفي المدارس العليا في طرابلس أن ألقى محاضرة ما، في موضوع اختاره، واعتدلت، فاجروا علي
الخاجا شديداً، لم يسمعي معه إلا أن الي رغبتهم، شرط أن يكون موضوع المحاضرة: "الثأر" فرحوا بذلك، وكانت
هذه المحاضرة، لنّي ألقينها في منتدى دار الأيتام الإسلامية في بيروت، وفي قاعة المحاضرات بالمدرسة الأميركية في
صرابلس. وقد بشرت هذه المحاضرة في كتيب ورع يومذاك، ورأيت أن هذا الكتاب اصّل لقائها

- المؤلف -

أيها الحفل الكريم

كنت قد عامدت نفسي، بعد السكّة، ووفيت، على أمور، منها، أن لا أحاصر، ولا أخطب، ولا أحصر حفلة
أو اجتماعاً، إلا أن يكون العرض من هذا كنه، انحت خذي في نحو العار، الذي يصقه بالعرب، فريق من العرب
أنفسهم، قبل الاسكندر وقتل الأميركان وقتل اليهود، والمدولة في حطة، التي يبق بالعرب، ويترتب عليهم، أن يتقيدوا
بها، ويسيروا عليها، في هذا الصدد بالذات، إذا كانوا كما يرعمون، ناساً، بالمعنى الذي يفهمه ويريد لهم. وإذا كانوا
يخسرون ويعون فعلاً، أنهم أبناء الدين أضلوا في ظلال سيوفهم، العدل والامن والطمأنينة، والحرية والحق والخير، وألواناً
من الحصار، نعمت بها الدنيا صوال قرون. ذلك أنني اعتقدت، أن نحو العار هذا، أساس لكل اصلاح، وكل تقدم، يطمح
اليه احرار العرب في حياة العرب. ونقطة انطلاق من جديد، الى حبات تجري من تحتها الانهار في الدنيا والآخرة.
وأريد أن يفهم عني، أنه سواء أكان العرب كما أحب أن يكونوا، أم كانوا كما يزعم لهم البعض، اليوم -
مستشهدين، بما يصكّ نفس، كما يصكّ الحجر القاسي الوجه بهذا الواقع، وسكوت العرب على واقعهم هذا الشع
لمحجل الحقير - فإن من الامور التي ما تحمل الشئ في نفسي، أن هدي الرسالة وعرضها، رسالة صانع العرب أمة
ودولة، عصاراً لن يدها درج الريح.

وحسباً أقول هدي لرسالة وعرضها، احسب أنني أحشكم في هاتين الكلمتين، إذا انتم تعمقتم في تفهم مدلولهما
توسع، وطاقتهما الكامنة، التي لم تستعد ولن تستعد، بتأريخ تشريع، وتأريخ فلسفة، وتأريخ اجتماع وتأريخ سياسة،
وتأريخ اقتصاد. ساريج له صفة كونية اساسية تطورية، جليلة محسنة، قد يجد التشاؤم وتقفز النفس، من حلال بعض

* بعدت هذه لمادة ومن نصوصها الأصعب، ولم يدح في أي تصحيح إملائي أو ما يشبهه

صفحاته، بالظر لهذا الواقع، منسللا يتسلل من الى نفوس المؤمنين الصادقين، الصامدين الصابرين. ولكنه لس يجد اليأس، رغم هذا الواقع، من خلال اية صفحة من صفحات هذا التاريخ، اي متسلل يتسلل من الى هذه النفوس واخقيقة بالنسبة لي، انه لولا إيماني بهدي الرسالة وعرضها، ولولا اضواء يرسلها هذا التاريخ من بعيد، على جواد الحياة ودروبها، وعلى معطفاتها وشعابها ومسارها، فيستبين بها للمتضرر، ما يشبه الحقيقة العميقة، من بدهية اليقظة يوما، اليقظة التي اسميها "يقظة الدم" اذا صح لتعبير، او يقظة الوجدان القومي، ومن طوعية تعاقف الحياة والموت، والرفعة والاختصاص، حسيًا ومعنويًا، وماديًا وروحيًا، في كل كائن ذي حياة، في الناس كما في الطبيعة، لولا هذا كله، لمسكت بفعل هذا الواقع، واقع العرب هذا الذي ذكرت، ان إحدى الراحثين. ولم رصيت لعسي الوقوع في "جرمة" انهم بها، معظم الذين يسمونهم بحق او باطل: مثقفين ووطنيين. ومعظم الذين يسمونهم بحق او باطل: رعماء وحكاما ورؤساء وامراء وملوكا في العرب، "جرمة" الكلام. مع العلم، ان اي عمل، مهما يكن من شأنه، لا عى له عن كلام مورون يسبقه، على ان لا يكون هذا الكلام هرا، وكدها وتذجيلا وتضيلا وعشا، وتهجيصا. "بالجيم المصرية" كما يريد الامين العام لمظمة يسمونها "جامعة الدول العربية" وهي ربا للأسف، مفرقة حتى الان، وليست جامعة^(١). فان لم يكن كذلك، وكان كلاما يطبق على الحديث الشريف، او القول المأثور: "قل خير او فاسكت" فذاك، ذاك هو الكلام، الذي لا عنى عنه، بل الذي يفرسه فرصا، الاخلاص القومي الثابت، وعاطفة العامرة للشبوة، يرعاها العقل المتفتح، كما يفرسه التوجيه الصالح، الى مكارم الاخلاق، وعظائم الامور واني لارجو، ان يكون لي كلامي الساعة، شيء من هذا الخير.

على اني اسارع فأقرر امامكم في صراحة وإيمان، ان القياس الصحيح في نظري، لليقظة الصحيحة عند العرب، في ظروفنا بعد النكبة، انما هو اولا وقبل كل شيء، في مقدار ما يثبت من استعداد عند العرب، للعمل احدى الحاسم هو عارهم وانما ما أعشكم فاقول لكم ان عو هذا العار، عارنا اليوم، امر سهل - وقد يكون سهلا جدا من الناحية المادية - وانما انما اعني السهولة من ناحية الدوافع الفسدة، اقول انني لا أعشكم، فم غشكم، بل من عثر اطلاقا، ليس معكم. و ان معكم ولكم بيد اني لا استقيم لندل، فاستسلم للواقع، وادعوكم ان الاستدانة والاستسلام، نهرا من المكارة، ومعاونة الصعاب، في بحث الدوافع العنابية، فاقول لكم، ما قاله الخطيب للزبرقان بن بدر:

دع المكارم لا ترحل لفتيتها واقعد فانك انت الطاعم الكاسي

اي الاكل الشارب اللابس، كلا! انني لا اقول لكم هذا، فهذا شأن الجساء الساقطي، انهم، عيد الشهوة وعيد الدرهم، واحوان التوافه والحقارة وسفساف الامور، الذين لهم في اجوافهم واجسادهم، قلوب البهائم ونفوس البهائم. ولكني اقول لكم، ما قاله صاحبكم الذي عرفكم وعرفتموه، بو العلاء:

واني رأيت الصعب يركب دائما من الناس من لم يركب العرض الصعا

وادعوكم الى ركوب الصعاب، فمن لم يركب العرض الصعب، ركه ما هو اصعب منه، وهل اصعب من العثر في ندل وفي عار؟

واقول لكم هذا لاني احترمكم. احترم فيكم الحرية والحفيظة والشرف، ولا بقية من ثقة، ما ترال تحوك في نفسي، بان العرب اني وقومي، من غير المعقول، ان يستمروا في سكونهم على واقعهم هذا، يعلب عيه التهريج والدجل والشعوذة والتضليل والميوعة والشهوات، فالرضى بالنتيجة، بالعيش في الذلل وفي العار اجل، انه من غير المعقول ان ترضوا بهذه النتيجة، بهذا المصير لهذا كله، فانما ما اتردد، مع اني، صارحتكم بان الامر غير سهل، بالظر الى حائنا الروحية طبعًا، وليس المادية، ما اتردد، اقول، في ان ادعوكم الى ركوب الصعب، فاذا كب هذا الامر صعبا معتنا، فانه غير معجز ولا مقعد.

^(١) كان السيد عبد الرحمن عزم، الامين العام "جامعة الدول العربية" يقول لنجدة العسكرية التي تألفت في دمشق تحت اشراف جامعة الدول العربية هذه، للقيام على شؤون المطرعين للتمثال في فلسطين "انتم محصورا محصوا، وما فينا حرب" - من مذكرات القائد موردي القلوقصي

محو العار

ولم بعد، ما الذي يحو هذا العار، بل بالعرب جميعهم! ترى اهو دستور معدل، في ناحية من بواحي هذا الوص العربي! ام هو اصلاح محلي، في ناحية اخرى منه! ام انه في فورة من العورات، تؤدي الى الريادة في حصة هذا البلد، وذلك، من البلدان العربية، من النقط مثلا! ام في تعديل معاهدة او تعبير معاهدة، ام يكون في عقد معاهدات جديدة، تجارية وثقافية، يما وبين مختلف الدول! ام يكون محو العار هذا، بانشاء مياء، او تشييد قصر، او تأسيس جامعة او في اقامة مأدبة او حفلة او سهرة عامرة، نعم اننا شئت فيها كرمنا العربي، فثبت بلاهتسا، وبنا للأسف، وميوغنا وفقر احساسا، ويغري في هذه الحفلات الحس والويسكي والشمبانيا، في مواسير ذات انش او انشيس او ثلاثة او عشرة الى احواس^(١) من بلور، براقه ضخمة رائعة، دونها "خوض"^(٢) في نظر الذين يقيمونها! ام في خطاب او تصريح، يقابل - ونحى لا تحس - هرزا، ورياسة فكرية ساحرة بالنصيق! ام يكون محو هذا العار، بتأسيس دولة جديدة^(٣)، ليس لعرب ابائنا، البواسل فعلا، من العرب، اي فضل في تأسيسها، ولظروف لا عمل لتفصيلها الآن ام يكون في خروج مستعمر محتل، عسكريا او سياسيا من بلد عربي!؟ الصحيح، ان شيئا من هذا كله، بل ان هذا كله وما اليه، واكثر منه لا يحو عارنا! وان يكن في شيء منه، او فيه كله - عدا التصريحات والخطب، وحفلات المؤسسين والاحواص طعنا - مطهر من مظاهر التقدم الذي يعورنا، والذي عنه وسعى اليه ويعمل له، او الذي يجب عيبا على الاقل، ان عبه وسعى اليه ويعمل له!

ان اي ازدهار في الاقطار العربية، واي تقدم، في اي ميدان من ميادين الحياة كافة، مهما يبلغ من السمو، في مراتب التقرب من القمة، لا يكفي وحده لمحو العار. واني لادهب الى أبعد من ذلك، اذهب الى ان اتفاقا يعقد بين العرب قاطبة مجتمعين ومتحدين في دولة واحدة، وبين صديقنا الجديد، احرار فرانكو، هذا الرجل الكبير المحبوب، محترم، واعبي ما أقول، على ان تعود اليها الاندلس، ان هذا الامر الخطير نفسه، لا يكفي وحده في نظري، لمحو العار! عارنا الشنع، المذل الموجه، المقص المصحح.

ان شيئا واحدا بعبه، يحو عا العار، وليس يحويه اي شيء آخر، على الاطلاق انه الثأر.

والبرهان على هذا، على ان العار الذي أبسنا إياه قصة من الناس، تعودنا ان نسميهم حساء، وان نختقرهم، وان نعتبرهم مشردين، وشدد افاق، و"باربا" العالم كله، اي سيودي العام كله، مثل "باربا" الهند، بالنسبة الى الهندوس، وانهم ليسوا جديريين في هذه الحياة، الا بامرين اثنين لا ثالث لهما: جمع المال كيهمما اتفق، ومن حيثما اتفق، أولا والنمرس باحقر الاعمال والصقفا بالرديلة، ثانيا، ان البرهان اقول، على ان هذا العار، لا يحويه الا الثأر، قائم في حياتنا اليومية، في حياة كل منكم، براه ويلمسه ويعيشه في كل لحظة. اتريدون مثالا على هذا، هاك مثله مثال ومثال، اكتبني بان اذكركم الساعة، بمثال واحد. واحد منا هنا في بيروت، او في طرابلس او في دمشق، او اي مكان عربي آخر، يعتصب بيته ويدبح اولاده، ويهتك عرضه، لص فاجر نذل وحش. او شخص عظيم ان شئتم، في نظر بعض الناس، فيعصب هذا الواحد ويسب ويشتم، ويهدد ويتوعد... ولا يعمل شيئا همادا عسانا نقول فيه! ولو حفت الدن كنها، بهذ الواحد، وجعلت منه واحدا من ارباب القصور والمعامل. واصحاب القرى والمزارع، ودوي المناصب والجاه والشهرة! ان اقل ما تقولون فيه، كلما ذكر اسمه، او خطر لكم في بال "خليه يعسل عارو ويحكي". الذي مثله لارم يستحي، لارم يسكت... اتقولون هذا ام لا؟ انكم تقولونه من دون شك. رغم ان هاك قانونا، يمكن في مثل هذه الحال ان يعاقب ذلك العاصب المختصب المحرم، ويمكن حتى من الناحية العاطفية السائدة، ان يعتبر ناس، هذا العقاب، عسلا لعار، تنفي معه الشعور بواجب الثأر.

(١) امام بحر من امراء العرب في "لوزل استوريا" في نيويورك حفلة عربية، احرزوا بها الشمبانيا في مواسير الى بحيرة. حوص كثير من بلور بما ادهش الناس

وحوهم

(٢) حوص في دعة ورد ذكره في احاديث لرسول لاعظم العربي

(٣) دولة ليبيا

ورغم هذا، فأنتم وأنا، نقول هذا القول. فكيف بنا ونحن أمام نكبة جماعية، لم يعرف التاريخ لها مثيلاً! وصمت
بالعارامة كاملة، فإدنا هذا العار، بالظر الى ظروف النكبة، وملاساتها وأسابيها، عار قطع عميق، ليس مثله عار،
وليس في الدنيا قانون يُلجأ اليه ليمحوه! ولن يحوه فعلاً، حتى كأنه لم يكن، الا الذين نزل بهم بالذات.
قلت ان ليس من قانون في الدنيا، يُلجأ اليه نحو هذا العار، حتى كأنه لم يكن. واستندرك فأقول، بلى! ان هك
قانوناً واحداً ليس غير، سأنتكم عليه بعد قليل.

ومع ذلك، فلنعتز، ان معجزة روحية، حدثت في هيئة الامم المتحدة، فانبرت هذه الهيئة لتطبيق القانون، بصدد
ما نحن فيه، قانونها او ميثاقها هي نفسها، بشأن حق الشعوب، في الحرية والاستقلال والكرامة. وشأن تحريم عدوان
شعب على شعب، أو دولة على دولة. ووفقت الى ذلك، وادبت تلك القصة من الناس، وشركاءهم، الذي حملوا
العار، انظرون ان عارنا يكون قد اُحى!! كلا! ان العار الذي من هذا النوع، من نوع عارنا نحن اليوم، لن يحوه فعلاً
، حتى كأنه لم يكن، الا الذين نزل بهم بالذات، وهو لم ينزل بالاميركان، والبريطان والفرنسيين، وشركائهم، فهو
ليس عارهم. والتدابير التي قد يتخذها هؤلاء في هذا الصدد انما يتخذونها ان هم اتخذوها - بدافع المصلحة طبعاً،
وليس بدافع الثأر ولنعتز ان من الممكن ان تؤدي هذه التدابير، الى تعمير ما مُدّم للعرب، وارجاع ما سُلِب منهم،
اليهم، من كل ما يدخل في نطاق المادة، وموقعه مثله وأكثر منه، فإن هذه التدابير، حتى ولو كان في جملة ما تؤدي اليه،
طرد العاصب المعتصم المحرم، ما نتخذها نحن، لا تحمل عناصر الثأر، ولا هو من المفروض ان تحمل هذه العناصر، فليس
الذين يقومون بها محموتين، ادن فهي لا يمكن ان تمحو العاراً فعناصر الثأر تكمن في التدابير التي يتخذها الموتور نفسه،
دون سواه.

الموتور معنوي، الموتور بعتره وكرامته وشرفه، وتكون مستفكة عن احساس نفساني باطني، مردي وجماعي،
شخصي وقومي. هذا الاحساس الذي ما يشاركك فيه، غيرك، أنت الموتور بالذات. ولا تنفع فيه المشاركة ولا تسقيف
وان فلسفة الاسابير او الشريرين، ومروجي السلم، الذين لا قومية لهم ولا وطن، انما هي غرض وهراء وتصيل، ماد
امت هذه البشرية، لا تستطيع ان تدعي، أنها وصلت إلى مرحلة، تتجسد فيها البشرية، مجتمعاً بشرياً موحداً، قائماً
في الواقع، كما هي الحال في القومية مثلاً، ولو كان ذلك كذلك، أي لو كانت هذه البشرية، بلغت - هذا اذا كان
ممكناً ان تبلغ يوماً - المرحلة التي تتجسد فيها، مجتمعاً بشرياً موحداً، قائماً في الواقع، لما كان هناك نكبة، بالنسبة
الذي نهمم فيه نكبتنا هذه التي لم يسبق لها مثيل في التاريخ! واد فغار العرب عارنا كلنا، مجتمعين ومفردين لايمحوه
الا العرب. وبأعمال تحمل عناصر الثأر. الثأر للعة والكرامة والشرف، قبل المال والحجارة والطير. فما سبيل الثأر؟

ايها الجفيل الكريم

قد اكون اقل استعجالاً للثأر، مما تظنون، ذلك اني اشد غرقاً بفكرة الثأر واعمق رغبة فيه، مما قد تظنون! اني
اكره الحماسة الآتية. الحماسة غير الاصيلية الحماسة السطحية الصاحبة الصماء العمياء، التي تشتعل اشتعال المهشم،
بصحت اطرافه بالقطع، وتهمد همود المهشم، صببت عليه الماء او الزاب. هذه الحماسة، التي يمكن ان يثيرها حطيط
مخلص مؤمن، صالح مصلح، كما قد يثيرها دجال معرض، فعي وصولي، فاسد مفسد! اني اكره هذه الحماسة، لاني
اعتقد انها امارة من امارات الجهل، وصعة من صفات الشعوب البدائية، وهي لا تنفع في معالجة الامور الجماعية الحديثة
الحسنة، وقد تصر. بل انها لنصر حتماً، لانيها وهي لا تتصف بصعة الاصاله والاستمرار، فيكون صاحبها وبكص
على عقبيه، قبل بلوغ العاية يمكن ان يكون في الوقت نفسه، اداة للتدجيل والاستغلال، وللانتداع والانتقاد، مما
يساعد الى حد بعيد على امتداد في الجهل، وفي التفضل وفي الشعودة، وبالتالي على امتداد ما يشكو منه، من امور
جسمية حطيرة، موجهة بحربة! اني احب واريد لقومي حماسة فاهمة واعية، عميقة مطمئنة، لا تنصب ولا تهمد، لانيها
تستمد عناصرها من عمق اعماق القلب والفكر والارادة. من الاحساس غير الناقص، الاحساس الفسافي الكامل
الشامل، بمقتضيات الحياة ومقوماتها، ولا سيما من احدى ناحيتي الحياة، اريد الناحية الروحية. هذه الحماسة الاصيلية
الثمرة المحسة. فهل يملك العرب اليوم، مع ما ينبغي لهم ان يملكوا - لكي يثأروا هذه الحماسة؟

ايها الحفل الكريم

لم يبق في وسعنا ان نمدح اجيبيا ، فقد فصحتنا المكتبة ، فسكف ، اذا كان ما يراد فينا ، بقية حياء وشرف ، عس
 حذاع انفسنا ، وحذاع بعضنا بعضا . ولواجبه ، بشجاعة وفهم وصراحة ، حقيقة واقعا ، وبشيء من اهدد والتزص .
 والاستحياء ايضا . وليبحث الواعون ، من اهل الحياء والمهم والكرامة ، وأولي الحوة والحفيظة فينا ، عن سبيل النار وانا
 اعتقد انهم لن يخطئوه ، اذا هم كانوا مؤمنين

ايها الحفل الكريم

ن لشعوب مارات ، غير انكلام . يُستدل بها على ماهية ما يعتلج في صدرها ، من امور ، وعلى حقيقة ما يحويك في
 نصها ، من احساسات ومشاعر . وما يصطرب في اعماقها ، من فكر وميول وآمال ومطامح . فاذما ما اعتمدنا هذه
 الامارات التي شهلها في شعوبنا العربية ، ولا سيما بعد النكسة ، اساسا لتحكم ، على ماهية ما يعتلج في الصدور ،
 وحقيقة ما يحويك في العوس ، ويضطرب في الاعماق ، لم نسلم من نظمة الخيبة والنوعة والدعرا وما اريد ان اقول
 واليأس !!

صحك في المأثم . وسعه في المصيبة ، وتهتك في الذلل . وقهقهة في العار ! اناشيد عرام مبتدلة رحصة !! ورحمصة
 فارعة رائحة عربة بحرمة ! مآذب وحفلات وسكر وعردة وفجور ! كأن شيئا في دينا العرب لم يقع !! وعدنا في ساد ،
 واريد جل لسان - وما ادري اذا كان في غيره ايضا - يموت جارك بقرة ، فتسلك عن كل ما قد يبدو فيه ، شيء من
 العرع والبهو والحفة ! اما مشاركة صادقة ، لجارك في مصيبتك ، فتكون عند ذلك ، صاحب احساس عميق دقيق شريف ،
 برابطة الحوار وواجب الجوار ، او على الاقل حياء وبجاملة ، فتكون وفيت بما يعرضه الدوق الربيع ، والكباسة ، في حياة
 المجتمع ، مجتمع الناس لناس .

فيا لصلال العرب ، ومقر احساس العرب ، وهو ن العرب ! تكون فلسطين ، مكان ولادة اله ، في نظر فريق كبير
 من العرب ، ومعراج بني رسول ، في نظر العرب جميعهم تقريبا ، فلسطين بطولها وعرضها ، وبأرواح فريق من ابناءها ،
 وابناء غيرها من بلدان العرب ، من شهداء وقتلى ، دون بقرة ، قيمة وورنا !!

ارجو ان لا يخسر في بل احد ، ابي ادعو الى الكياء والعويل ، والى الاستسلام خرون الفكاي ، وتكشف السك ، كلا !
 فما اعدي عن هذا ، واشدسي كرها له ! ولكي ادعو - ورضا "نقدسة" معتصة ، ودورنا مهدمة ، وعيانا مشردة
 ودمارنا مهدورة ، واغراضا مهددة ، وشيوخا وكهولنا وشبابا وساؤنا واوالادنا ، يصرعهم الجوع والعري والذل ، او
 الحرف من الدل والعري والجوع ، وجثث شهدائنا وقتلانا ، يخوض فيها العدو ، فتكاد تسمع صريف عظامها السماء -
 ادعو ، ومن حقني ، ومن واجبي ان ادعو ، وهذه حانا ، وآثار النكية فينا ، الى شيء من لقرص ، ومن التذكر ، ومن وقار
 احياء ، ومن لاحساس لفساسي الصادق ! ادعو الى الانسجام في حياتنا ، التي من المعروف ، اذا كنا ناسا عربا حقا ،
 ان نسجم مع ما تقتضيه الحياة القائمة ، لكل مجتمع ، يؤلفه ناس ناس ! انني ادعو العرب ، ان لا يصحكوا في مآثمهم ،
 وان لا يرقصوا على قبور موانهم ، وان لا يقهقهوا في عارهم ، وان لا يرهوا في دهم ، وان لا يتباهوا بمآصيتهم ، مهما يكن
 عظيما ، مدام حاصرهم ، واقمعهم هذا ، كما وصفت ، وكما هو . وان لا يجعلوا من هياكل العبادة ، مواخير ومحارب
 ومرافص ! ولا من هذه ، هياكل عبادة وتسابيح وصلوات !! . وادعو اني ان يبعث القادة والموجهون ، والمسؤولون
 بالقُدوة ، قل اي شيء : الدواعي النفسية ، والحماسة الاصلية التي ذكرت ، في سبيل النار نحو العار . وادعو نفسي الى
 هذا كله ، قل دعوتي قومي اليه ، وبني نفسي دعوة نفسي ، فضلا من الله ، ورحمة به بي .

ايها الحفل الكريم

كنت رعمت لكم ، ان هناك قانونا واحدا ، يور ، بل يحتم النار ، ووعدتكم الكلام عليه . ان هذا القانون ، قانون
 غير مكتوب على ورق ، ولكنه محفور على الحماجم ، وعلى عظام الصدور !! انه قانون الشرف القومي ليس غير ! مائقوم
 الذين يحسون في نفوسهم ، شيئا له هذا المعنى : الشرف القومي ، يتجسد لهم ، تقاليد وعادات واخذاء بأساليب وتدابير
 معينة ، تتجسد فيها ، هي الاخرى ، معاني المثل العليا ، والقيم الروحية السامية ، تتصل بقمة الحياة ، حيث تتكامل عناصر

أخي الرفيع، وتلتقي، لثمترح، ماهيات الاقوام المصعدة، ان القوم، الذين يحسون في نفوسهم، هذا الشيء، يأخذون من دول تتردد، ولا جدال، بهذا القابول، قابول الشرف القومي، واحدهم بهذا القابول، هو وحده، في قضيتنا، الذي يرجع الحق الى نصابه، ويعيد الي موضوعها، من سم الحياة، قيم الحياة. ويحفظ لكل جماعة، او لكل قوم، في مصطرب البشرية المصاعدة - المصاعدة رغم كل شيء - مكانها، او مكانه من لسفر. فالشرف القومي، وجه من وجوه لشرف الانساني وصورة من صوره وجوه من معدنه. وعش يصنع قوم من الاقوام، بشيء من القيمة والورد، او بمكانة من مكانات الشرف، في موكب البشرية المصاعدة هذه، اذا هم لم يحسوا الشرف القومي اولا، ويحيوه ويحيوه. وبرهاني على هذا، اذا عوربي البرهان، قائم في وضعنا اليوم، وضع العرب كهم، بعد البكية.

الا ترون ان هذه الوفود التي تمثل العرب، في المؤتمرات والاجتماعات الدولية، والتي تؤلف حياتنا من رجال، بينهم فريق من خيرة الرجال، قد يكون بعضهم، اعز من وفود بقية الدول علما، وارجح عقلا، واعشق ثقافة وادب اطلاقا، والبلغ كلاما واعى شجاعة، مع ذلك فلا تحسب لهم الدول اي حساب، ولا تقيم لهم اي وزن، في المحافل الدولية، ومشاكل الدولية! ذلك انهم يمثلون قوما ودولا، لم تنق لهم البكية، وباللوعة، في الميدان الدولي، قيمة ولا وزنا دول وقوم ثم شرفهم، وراحوا يحاولون، في انظارهم، وبالكلام الرخيص، عادة ادبيسيه وباكستاني وغيرهم، على الاحتفاظ بشرفهم سادما، وليس في هؤلاء، كما طرأ، من حاجة لينا، فيسسم شرفهم على الارجح الاعلى. انهم يسعون عربا من عرب اليوم! وحسروا معركة النصر في بلادهم، وامروا يترامحون لكسب المعركة في بلاد غيرهم، تحمسا للحرية والحق والشرف، كما يزعرون! وما كان اجل هذا، واسماه، وروعه، وعقه بالمثل الانسانية العليا، لو انهم تحسروا فعلا، هذه الحرية، وهذا الحق، وهذا الشرف، في قومهم اولا، فراحوا المعركة، معركة الشرف والحق والحرية، بالنسبة اليهم في بلادهم. ولو انهم فعلوا، لكان محاولتهم، وتدخلهم من اجل غيرهم، اثر فعال محدد من غير شك، في سياسة هذه الدول المحاصرة الانسانية على رعاياها، حول حرية الناس وحقوقهم وشرفهم. ولاستطاعوا، ومعهم فريق من الدول، التي تقبح العدوان وتكرهه، حقا وصدقا، او لعرص ومصالحة، ان يخذوا من طغيان دول الاستعمار، وعدوانها، هذه الدول، التي ما تعرف لها غير القوة والعدوان، في صور مختلفة، مركبا لحد سطوتها، وبشر بمرورها، واشباع بهمها وشهواتها، ولا حارها، في اتحاد موقف، فيه شيء غير قليل من الاحترام، ان لم اقل الاحترام كله، للحرية والحق والشرف، في مختلف الشعوب. واستطيع ان اؤكد لكم تأكيدا تاما، ما يقلل الشك، اننا لو كنا نكسا - وقد اعتدي علينا - بدلا من ان نكسب في فلسطين، او لو اننا، بعد ان نكسا، وعطنا البكية، فاجتمعنا واتحدنا، ومصينا بعمل بقانون الشرف القومي جادين مؤمنين، نحو معار، خرج المختلون من مصر ومن غير مصر، برفق وهذبوا. ولاستطعنا بعد، ان نحس تحمسا ونوعدنا، ان نوهم الدول والامم، اننا جادون فتصدق .. فتخشي امرا، فتحسب لنا حسابا، وتقيم لنا وزنا. ومن ثم يصالح الحق والحرية والشرف، في قوما، في اقوام المجتمع الشرقي، المقيبل بعيدا - ان كان مقيلا - ومن ثم يأتي الخير قوما، وهذه الاقوام المجمعين

اما ان يلقاك، او يلقاني في الدرب، او يلقانا معا، شخص ما، فيحو له ان يهدل عليك او عني او عينا معا سببا وشتما وتحقيرا، وضربا بعصاه وتهشما، فينظر الواحد منا الى الآخر، بخدر وريبة، ولا يعمل شيئا، ثم يصاب واحد اخر، قرب ما، لو بعد، امام اعينا، بما احسبنا به نحن، فهند الذي يسبه ويصره، ويتوعدده ان هو لم يكف عن سبه وصره، ما هذا، فاسمحوا لي ان اقول، انه نوع من انواع بلادة الحس، وقلة الحياة... من جهة، ومدعاة من جهة اخرى، ان السخرية والهرؤ، والصحت ارداء وشائنة.

ان شيئا واحدا بعينه، يحسبنا معار، وليس يحسبه اي شيء آخر على لاهلاق انه النار.

ولست الآن، بواضع حطة مفصلة للنار، على اسني او احد بعيني، انما اشر الى الخطوط الكبرى، في هذا التصدد، و ما اعتبره خطأ كبرى: يجب ان يحس العرب اولا، وقل كل شيء، حقيقة ما هم فيه. ان يحسوا وقع البكية، احساسا جماعيا صادقا، ليتبع طرار معيشتهم، وطرار تفكيرهم. وان يحسوا ويؤمنوا، فما يزالون حتى الان، غير مؤمنين، وغير جادين. ولتطلق خدمة العلم، في الدول العربية، منذ اليوم، اذا كانت هذه الدول مصدقة فعلا انها

دول - وانها تملك امر نفسها، وليتحد أبناء النازحين في جيوش هذه الدول، على ان تقوم هذه الدول العربية. وليس هيئة الامم المتحدة، ولا غيرها، باسكان كل عاصمة من عائلات النازحين، المعوزين منهم، في الاراضي العربية كل نوبة وسعها. وجبا وحقا وليس محبة. وتيسر لهم، سبب الجهد الانساني المنتج، بالطرق الفنية الحديثة، في ميدان عمل الشريف. وكل عمل ليس فيه عيش ولا سرقة ولا احتيال ولا تراخ ولا استجداء، كل عمل، يعمل نحد ومائة واحلاص، عمل شريف. وطاقة الدول العربية المتدنية، لا يستعدها مثل هذا العمل، وان يكن عملا صعبا. انه هو بعيد بالنسبة الى هذه لطافة، ما يكون قد بدل منها، وبمهيها.

وان هناك دولتين او ثلاث، من هذه الدول العربية، تستطيع وحدها ان تحقق هذا العمل، اذا هي كانت مصدقة انها دول بين الدول، واذا هي عملت بشرف وعقل وعلم، ومن نظام، فتكفي العرب ولي مقدمتهم حواب النازحون - معاخة دهم، ذل العرب كلهم، بدل مثله، او اشبع معه! ونحول دون نكبة «شع وقطع من السكبة. نكبة الاتجار بالسكبة!

وليقض شباب العرب وشباباتهم، وأولادهم، واطفالهم ايضا، ما كان يلقيه الفرنسيون، بعد الحرب السعوية بشأن الانراس والوربين. ليقضهم هذا جماعة القواد، والضباط، والمعلمين والمعلمات، والآباء والامهات، والجرائد والاعلام، في الشكبة والمدرسة والمزول والمكتب، وفي كل مجلس وفي كل اجتماع وكل مكان. وليقطع العرب، ويتفكوا عن استجداء البناور رورفت، وميايور ترومان! وليكفوا عن الحشاش والتعيط، فالعاصمة تعصف فتقتلع الادواح من دون ائدار! والصاعقة تقص متصق الحبال، كذلك من دون ائدار. هذا هو سبيل الشار ومحو العار، اذا كنا نحس. فعلا سا موتورون! واذا كنا نريد فعلا ان يستعيد فلسطين!

ما ان تعد هيئة الامم المتحدة، النازحين او بعض النازحين عن فلسطين، الى فلسطين هذا ان هي اعادتهم فهذا لا يعني اننا استعدنا فلسطين، ولا يعني اننا نحونا عنا العار. انه يعني شيئا اخر، يدهشي ويخوري اننا لا نعيه!! انه يعني اقرارا لاسلاح فلسطين عا. وتأييدا لاعتصامهم اياها ما. ويعني امتدادا للذل، ودخولا في دن ندر.

ايها الحفل الكريم

ان لدي افهمه في صدد مانع فيه، هو ان يريد العرب - والله عباد اذا ارادوا اراد - ان يريد العرب، اقول، ان يستعيدوا فلسطين، فهذا امر طبيعي بل هو وحده الامر الطبيعي، في هذه القصيدة بالذات. اما ان يعادوا، الى فلسطين، تعيدهم اليها البناور رورفت وميايور ترومان وراشيل وايزمن، وشركاهم، اما هذا فاعترف اسى عن فهمه من الناجحين!! ومرفق بين الامرين، كما تدركون حتما، لا يعد له فرق، بين امرين آخرين، من مختلف امور الاولين والآخرين

وافهم كذلك ان نحن اخونا البارح الفلسطيني الى بيته، الذي ورثه عن ابيه وحده، او الذي قد يكون ساه هو بنفسه، وان نحن الى بستانه، الى تيته وريتوته وبرتقاله، حتى ولو كان ذلك البيت كوحا، وكان ذلك البستان مصوحا، وان نحن الى ملعب صاه وشابه، ومقيل كهولته وشيوخه، وان نحن الى اقصاه وقيامته^(١)، انه حين طبعي وحيل وعذب ومحب هذا الحين، ولكن هناك حيا آخر ايضا جميلا، وعذبا وساميا ومحبا ورائعا جد، يندر بالنفس العربية ان تكون متعملا به، وقد كادت، فيما اعلم، كذلك، في حالات المسكين. الحين ان اتش العلما. الحين الى الرفعة والعرة والكرمة، الحين الى العيشة لراضية في الحصى الميع، يصاحكه السودد، ويخفف له جناحه المجد الاثيل ان لكيفية العودة الى البستان الذي اعتصب، والبستان الذي نهى، والملاعب والمقيل اللذين وطنتهما الاقدام القدره وعانت ميهما الثعالب المستأسدة، لشأنا رئيسيا اساسيا خصبوا جدا في نفس العربي الاصيل، انه هو كان من عرب الشجعان، الاباة، العيدي النظر، الحيرين المؤمنين!!

ان استعادتنا نحن العرب، لفلسطين، امر فيه وحده معنى الشار ومحو العار. وفيه وحده - ولذلك ادعوا اليه بايمان واصرار مفتاح الظفر من جديد باحترام الناس ايانا، ومصحيح بطرتهم الينا. وفيه نقطة انطلاق الى حياة جديدة، المرجو ان تقوم على اسس جديدة، من العمل المنتج، ومن العزم، نعم العزمي، ومن النظام، ومن خلاق الرسالة.

(١) الجامع الاقصى وكعبة النبية.

وعندئذ، عندئذ فقط، بصير، وبعتر عصرا صالحا قويا فعلا، في بشر الخسارة البشرية المحسنة، وبما فيها. وفي خدمة السهم العملي الصحيح، خدمة صادقة متحة، في الشرق الأوسط، وفي العالم كافة، هذه الخسارة وهذا سلم اللذيس تدعي خدمتهما هذه الدول الكبرى، التي تسمى نفسها ديمقراطية وحرية وإساية ولا فسبقي صلصلا تحت أرجل "العواحره" وبين أيديهم يعركون من اللعب والتماثيل والانصاب.

أيها الخفل الكريم

سقب لأنام، كما نقول فيها الصدق وقرر لحقيقة الواقعة، حيمنا نقول، بلسان شاعرنا بشامة بس حرر لهشبي، لسانا يوم ذلك، ما قال. نرى متى يعمل نحن، من جديد، إياما مثل تلك الأيام، من هذه الساحة على الأقل، يقول من يقول ما صادقا، كما قال الهشلي صادقا

| | |
|----------------------------|-------------------------------|
| قل الكماة إلا ابن المحامون | أبي من معشر أسمى لأئلهم |
| من فدرس؟ حاهم ياه معون | لو كان في الألف من واحد ودعوا |
| حد الصبا وصداها بأندينا | أد الكماة تحمرا أن يصيبهم |

- ٢ -

المرحلية في النضال أو نظرية المرحلتين:

(”مع القومية العربية - للحكم دروزة وحامد الجبوري، القاهرة ١٩٥٧، ١٦١-١٦٩)

٣ - لحظة.

لا شك أن الأسلوب لصحيح في النضال يعرض اللحظة السليمة لتحقيق أهداف النضال. ويجب أن تتوفر اللحظة التي تحقق هذه الأهداف بالسرعة التي تعرضها عينا الأوضاع الشادة التي يعيش فيها. وقد رأينا أن الحياة العربية تعاني أزمة وجود شاملة تتج بصورها من اجتماع وتفاعل الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية عامة. وكل من هذه لأزمات تتج بدورها مشاكل فرعية أخرى تتفاعل مع الأزمة الكلية وتريدها تعقيدا ونحن من جهة أخرى لأهداف كبيرة سيلة خيرة، تساقص كل معالم المجتمع العربي الخاصر. يريد مجتمعا قوميا عربيا موحد، متحررا، يحقق لنا العدالة الاقتصادية بنظام اشتراكي يتلاءم واحتياجاتنا، ويحقق لنا العدالة السياسية بنظام ديمقراطي يحقق حريتنا، ويحقق لنا العدالة الاجتماعية في مختلف مؤسساتنا، وبمكسا من أن يعبر عن معنى وجودنا في هذا العدم، بالمساهمة في بناء الإنسانية.

وبين واقعنا الحالي وأهداف التي نتصع إليها طريق طويل مميء بالعقبات التي تحول بيننا وبين هذه الأهداف. ولكننا إذا نظرنا نظرة علمية إلى الواقع العربي، بحده بالرغم من أن مشاكلنا السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تفصل عن بعضها البعض، بل هي جوانب مترابطة تؤثر كل منها في الأخرى، وتؤثر جميعها في الحياة العربية، إلا أن المشكلة سببسية هي احصر هذه المشاكل واحدها واكثرها الحاحا وهي مشكلة التي تقف امامنا وتحول بيننا وبين حل مشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

دلا بد من التخلص من المشكلة السياسية أولا لتخلص من المشاكل الأخرى ثانيا. ولذلك نستطيع أن نحدد (بصورة عامة) أن النضال العربي لا بد أن يمر في تحقيق أهدافه بمرحلتين:

المرحلة الأولى: هي مرحلة مصال سياسي تستهدف تحرير الأمة العربية وقامة الاضرار اإحارجي السليم للمجتمع العربي الموحد، والمرحلة الثانية هي مرحلة بناء محتوى المجتمع العربي، أي بناء انصمون لاشراكي الديمقراطي للمجتمع القومي العربي الموحد، وتحقيق العدالة الاجتماعية فيه وهذا المجتمع، سيوفر الوضوع السليم الذي يمكن الأمة من تحقيق رسالتها بالمدى التطبيقي الفعال.

وواضح سا لا يمكن ان ينهي من المرحلة الأولى الا بعد التخلص من التجزئة والاستعمار "إسرائيل" ونفقات لمصلحية انني تتمسك بالواقع لعاسد، ونمىع سبيله.

وكون صبيعة المرحلة والظروف التي تمر بها الأمة العربية، تستلزم أن يمر المصال العربي بحزتين، لا يعني اطلاقا اهتماما خاصا بالمشكلة السياسية واهمال المشاكل الاقتصادية والاجتماعية وانكار اهميتها وما هذا التقسيم الا من قبيل التحصيل السؤاتيحي للمصال لقومي وفق مراحل محددة، لا يمكن الوصول الى الثانية الا باحتراف الأولى، فحسب اد، م تحزق مرحلة المصال لسياسي، وبوجد الكيان العربي الواحد المتحرر لن تصل الى مرحلة لساء الاقتصادي لاجتماعي، وبوجد المصمون العادل للمجتمع العربي.

المرحلة الأولى: ففي هذه المرحلة من المصال العربي تصادها الاخطار السياسية التي لا يقتصر تأثيرها على اسرها واضعاف فقط، وانما تهدد وجودها القومي نفسه. وهذه لمشاكل السياسية تتمثل بالتجزئة اإحرفية والسياسية والاقتصادية والعكرية، التي تجعلنا نعيش معككس صعماء رعم مكايئنا البشرية والمادية والمعوية الكبيرة، ونمكس الاستعمار من التفرغ لضرنا في كل جزء على حدة، وتتيح المجال "لإسرائيل" لأن تعتدي وتدعم وجودها. وتتمثل بالاستعمار السياسي والاقتصادي والعكري والثقافي، الذي يقيدنا ويسترف ثروتنا ويشل حركتنا، وتتمثل بوجود دوة "إسرائيل" التي تقوم في وسط الوض العربي، تدعى حقا تاريخا في ارضا، وتشكل خطرا متحركا له اهداف توسعية، ويدعمها الاستعمار والصهيوية العالية. وتتمثل بالحكام المحرفين الذين يمددهم في بعض اجزاء الوطن العربي، والذين يتمسكون بالواقع الفاسد ويتعاونون مع الاستعمار لخلق ارادة الشعب واهدافه. وهذه المشكلة السياسية يحواسها المتعددة تدعم بعضها بعضا ويحافظ كل منها على الآخر ويعمل على بقائه، فالتجزئة التي تجعل العرب معككس في كياتات صعره، صعماء عسكريا واقتصاديا، لا شت تعمل على تشتت الاستعمار في الوض العربي، لأن الاستعمار لن يخرج إلا اذا اخرجناه بالقوة والقوة لا تتوفر إلا بالوحدة^(١)، ونحس بحزؤون. والاستعمار بدوره يشت التجزئة. لانها الوسيلة الفعالة لإضعاف العرب والمحافظة على تفككهم. ومن الواضح لفص السبب ايضا، أن التجزئة تدعم وجود "إسرائيل" لأن قوة "إسرائيل" اصعاف للعرب، وهذا ما يريده الاستعمار. كما تستفيد "إسرائيل" من التفاء مصالحها مع مصاح الاستعمار في الوض العربي التقاء وثيقا، فتعمل على تدعيمه ايضا. اما الحكام المحرفين وبعض افدت انمعية في بعض اجراء الوطن العربي. فيعملون إما بالتعاون مع الاستعمار، وإما مفردين لمقاومة أي تغيير في الواقع العربي، لأن هذا التغيير سيمتد اليهم والى مراكزهم ومصالحهم.

وهكذا، تعمل هذه الخوات المتعددة لمشكلة السياسية على تدعيم بعضها البعض، وترصيح المشكلة السياسية نفسها وتثبيت ركائزها.

ولكن المشكلة السياسية ليست إلا ابرر وجه وأحد وأخطر مشكلة في الحاصر العربي، ويبقى هناك المشكلة الاقتصادية، والمشكلة الاجتماعية. وها ايضا نرى المشكلة السياسية تستند الى الفساد الاقتصادي والاجتماعي كما يعمل على تدعيمه

فالتجزئة بتقسيمها الوض العربي الى اكثر من اربعين كيانا، تعثر الامكانيات العربية، وتهدر الثروة. وتحزق دون وجود كيات اقتصادي سليم في كل من الكياتات المجزاء لوحده، كما نمىع انعكاس الوحدة الاقتصادية في كيات عربي واحد. ومن الطبيعي ان تؤدي هذه التجزئة السياسية وما يتبعها من تجزئة اقتصادية الى انتشار الفقر وفقدان سس النهضة الصناعية السيمة والتجزئة لمحافظة على احوال وحدود والكيانات السياسية في الوطن العربي، نمىع وجود التفاعس الشعبي الراحر، والاتصال الوثيق بين اجزاء الأمة العربية الواحدة، وتشت بالتالي العصيات الطائفية والعرت

(١) أو تعامل الأكبر والأهم في ثورة العرب

الإقليمية، ونشت التجزئة العرقية، والتجزئة في المواقف السياسية التي تستوحى من حدود كل إقليم.. وبقاء التجزئة في الوطن العربي، يعنى نقاء الاقتصاد الجرا وسالسة المرأة، والتكتلات الدينية والمذهبية والإقليمية.

والاستعمار يعمل على استنزاف الثروة العربية وبهها من جهة، كما يعمل على تثبيت الاستغلال الاقتصادي داخل المجتمع العربي من جهة ثانية، ويعمل على محاربة أية نهضة اقتصادية ليقى الوطن العربي أسواقا وموارد لمنتهجانه وصاعته من جهة ثالثة. كما يعمل الاستعمار على تثبيت الفساد الاجتماعي العام، وتمية وخلق العنرات الدينية والمذهبية والإقليمية، وترسيخ العادات والتقاليد البالية.

و"إسرائيل" لا بد وأن يحتم عليها وضعها في منتصف الوطن العربي، ومواردها المحدودة، لأن تسعى دوما إلى التوسع، أو إلى الاعتداء لتظهر مدى خطر التوتر العربي اليهودي على أمن هذه المنطقة من العالم، ولتتمتع الدول العربية من الانصراف إلى بناء كياناتهم الاقتصادية والاجتماعية إذا توفر لهم الاستقرار، كما أن مجرد وجود "إسرائيل" كدولة رسمية وخطر متحرك يحتم على الدول العربية أن تبقى دوما في حالة شبه استعداد للحرب، مما يجعل قسما كبيرا من ميرانية هذه الدول تذهب للتسلح لرد الخطر اليهودي بدل أن تخصص للاماء الاقتصادي فيما لو كان الوضع طبعيا .

هذه المشكلة السياسية المتعددة الجوانب، لا تدعم بعضها بعضا فقط، وإنما تعمل على تثبيت مختلف مظاهر الاضطرابات في الواقع العربي. مما يجعل مشكلتنا الاقتصادية مرتبطة ارتباطا تاما بمشكلتنا السياسية. وكذلك مشكلتنا الاجتماعية إلى حد بعيد. أو يجعل مشكلتنا الاقتصادية تابعة لمشكلتنا السياسية. فلنخلص من الفقر والظلم الاقتصادي والاجتماعي عامة، لا بد أولا من القضاء على التجزئة الاقتصادية في الوطن العربي بالاتجاه نحو الوحدة العربية، والقضاء على الاستغلال بالاتجاه نحو الاشتراكية، ولكن الاستعمار من جهة و"إسرائيل" من جهة ثانية، والعنات الحاكمة المحرقة والمفعية من جهة ثالثة، سيقاومون هذا الاتجاه مقاومة عنيفة حادة. ولذلك لا بد من التخلص منهم قبل الاتجاه نحو أي نضال اقتصادي أو اجتماعي، أي لا بد من التخلص من المشكلة السياسية لتنتج نحو المشكلة الاقتصادية وهكذا يصبح التحرر السياسي هو طريق التحرر الاقتصادي، وهكذا تكون الاضطرابات السياسية الأساسية التي يعاني منها الحاضر العربي في هذه المرحلة، والتي تمنع انطلاقه للمراحل التالية، هي:

التجزئة والاستعمار والخطر اليهودي. والعنات الحاكمة المحرقة.

ومن هنا تكون الأهداف القريبة التي يجب أن يسعى لتحقيقها النضال العربي، هي:

القضاء على التجزئة بالوحدة العربية. والقضاء على الاستعمار بالتحرر والقضاء على "إسرائيل" بالتأثر.

وعندئذ يكون النضال العربي، قد تخلص من أهم الأسباب التي تمنع تحقيق الأهداف العربية البعيدة.

هذه الأهداف القريبة أو الشعارات للنضال العربي الحاضر، تشكل نهاية مرحلة وابتداء مرحلة جديدة. وهي ليست أهدافا قريبة اختزناها عن حملء ارادتها، بقدر ما هي حلول لمشاكل رئيسية ملحة فرصتها عليها طبيعة المرحلة التي نمر بها الأمة العربية في هذه الفترة من حياتها. والنضال من أجلها لا بد أن يكون نضالا مترابطا، يربط بين نضال الوحدة ونضال التحرر ونضال التأثر، بحيث تكون الوحدة العربية هي المقياس لانتاجية النضال العربي عامة، ونعيت بدور نضال التحرر والتأثر في نطاق نضال الوحدة.

أن كون هذه المرحلة من حياة الأمة، هي مرحلة نضال سياسي لايجاد الكيان العربي الواحد المحرر، لا يعنى أبدا ما للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية من تأثير كبير في الحياة العربية، ولكن المشكلة السياسية هي أحد وخطر مشكلة في الوقت الحاضر. ومدى أهمية أو أولوية أي من المشاكل، تحددها طبيعة المرحلة التي نمر بها الأمة، وقد رأينا أن لا نستطيع أن سنقل من هذه المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية، واقامة المصموم الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي العام للمجتمع العربي، قبل تحقيق الوحدة والتحرر والتأثر كأهداف قريبة لهذه المرحلة. وبالتالي يجب أن نغشد كافة امكانيات الأمة، وتكثل كافة القوى العربية، ونوجه كافة الجهود لدعم هذا النضال السياسي، ولا يجوز للنضال في هذه المرحلة أن يتحول إلى نضال اقتصادي يدور في جدران المجتمع، أو يصطر لآن يحارب على جهتين داخلية وخارجية وهذا لا يعني

بالطبع عدم القيام باصلاحات اقتصادية على الاطلاق، أبدا . ولكن المقصود الا يصبح الطابع العام لصال العربي في هذه الفترة هو نضال اقتصادي، يعتقد ان مشكلته الرئيسية مع صاحب العمل يسم مشكلته الرئيسية مع الاستعمار والمقصود ايضا ، ان اي تخطيط اقتصادي في هذه المرحلة من حياة الامة، يجب ان يربط بحركة الامة العربية السياسية، بحيث يكون لهذه الحركة الالوية دائما .

ان مراحل الصال العربي، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لا تفصل عن بعضها فصلا جافا ، بل هي على العكس تتصل اتصالا طبيعيا ، حيث تؤدي كل مرحلة الى الثانية. فتحقيق الوحدة والتحرر والنشأ واحتراق المشككة السياسية، سيبي لنا الكيان العربي الموحد المتحرر الذي تنوره فيه مقومات الاقتصاد الاشتراكي وتحقق فيه الديمقراطية، هذا المجتمع القومي العربي الاشتراكي للديمقراطي الاجتماعي العادل سيعمل على تحقيق سياسة المجموع العربي، فبمحر طاقاته. وإمكانياته ومواهبه، وتتمك الامة من تأدية رسالتها بالمدى التطبيقي الواسع..

نحن ندن الآن في مرحلة تهيئة للمجتمع القومي العربي المقبل.

فالرسالة العربية تحد بدورها في المرحلة السياسية والمرحلة الاقتصادية والاجتماعية، وهذه المرحلة تحد بدورها في المرحلة السياسية وهكذا يحدد الصال مراحل لكل مرحلة محتوى معين، والمجموع الكلي للمراحل هو الاهداف العربية وعددت، وبعد ان نقيم الاطار السليم للمجتمع القومي العربي الموحد المتحرر، يكون قد مهدنا للوحدة لأن نتقل من وحدة سياسية الى وحدة قومية، ويكون قد مهدنا للتحرر لأن ينقل من تحرر سياسي الى تحرر اقتصادي سياسي اجتماعي شامل.

ولا نحشى ان يحرف النضال العربي بعد تحقيقه هذه الاهداف القريبة، لأن هذا الصال لم يترك المرحلة الثانية دون تحديد، بل حددها بانها مرحلة بناء اشتراكي ديمقراطي اجتماعي عام، ولكنه ارتكر الى نقطة انطلاق وهي مشككة السياسية، لأنه لا يمكن الصال ضد هذا الواقع بكل جوانبه وعلى كل جبهاته دفعة واحدة.

وستطيع ان يوضح ما سبق: بأن المشككة الاقتصادية والمشككة الاجتماعية مرتبطتان وتابعتان الى حد بعيد للمشككة السياسية. وان الطريق لحل هاتين المشكتين هو اولا حل المشككة السياسية. فالسؤال الذي يطرح ادن يسر: ترى سحل المشككة الاقتصادية والاجتماعية أم لا؟ وانما هو: هل يبدأ النضال السياسي قبل الاقتصادي لاجتماعي، م بسر الاثنان معا ؟ هل يتحد نضالنا في الوقت الحاضر مداه التطبيقي الواسع في كلا الجهتين الخارجية والداخلية، هل ناصل الآن ضد الاستعمار وضد "اسرائيل" وضد التجزئة والعنات التي تعيش على التجزئة وضد الاقطاعي وضد الرأسمالي وضد كل مافي هذا المجتمع من مفاسد، ام نحاول ان نكتل الجهود العربية لحل المشككة السياسية اولا ، فوجه تمكبرنا وامكانياتنا واقتصادنا لحلها؟

ان الأمم التي مرت مثل وضعنا لم تزدد كثيرا في الاختيار. لقد حاربت على الجبهة الخارجية، وحاولت ان تحافظ الى حد ما على تماسك الجبهة الداخلية الى حين انتهت من العدو احراري وعندئذ تحولت الى الداخل، فكان التحرر الخارجي هو صديق التحرر الداخلي. ولعل تجربة الصين تعطينا اكبر مثل على ذلك. ولا يخوف على الصال العربي الحاضر ان يحرف او يتوقف بعد تحقيق الاهداف القريبة لمرحلة الحاصرة كما حدث في كثير من المرات للنضال الماضي، لأن الصال الحاضر يستند الى عقيدة وستقوده فئات عقائدية، والعقيدة كل لا يتجزأ، وان كانت تصق على مراحل، والمرحلة في النضال هي غير التجزئة في النضال. ونحن يعرف الصال مسقا محتوى كل مرحلة، ومدا سيعمل في كل مرحلة، لن يكون هالك خوف من الانحراف، وإنما ستهيء كل مرحلة للمرحلة الثانية، ومجموع مراحل هو المحتوى الكلي للعقيدة في النهاية.

فالصال في سبل الوحدة والتحرر والنشأ هو في حد ذاته صال في سبل الاشتراكية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية عامة، كما هو نضال في سبل الرسالة العربية. ومنذ ان يتبدى النضال العقائدي السياسي يكون قد ابتد الصال الاجتماعي الاقتصادي، لانه سيواصل ضد كل من يقف في سبل الوحدة والتحرر والنشأ، وهؤلاء كثيرون منهم الاستعمار ومنهم اليهود ومنهم العنات البعية والمصلحية التي تعيش على التجزئة.

ولكن

كما ان الرسالة العربية لا يمكن ان تتحد الآن شكلها ومذاهبها ودورها التطبيقي الفعال بمذاهب الواسع، وما شديء مقوماتها ودورها ومفاهيمها ومشاركتها الصيقة التي تنمو بسوا التجربة الصالية وتتكامل في المرحلة الثانية، كذلك لا يمكن ان تتحد الاشتراكية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية عامة بمذاهب التطبيقي الفعال لان، وان تتجمع مقوماتها وتوضع أسس الوسط المهيء لها.

والمرحلة الثانية: هي مرحلة بناء المصنوع الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي العام للمجتمع القومي العربي ومستطرف الآن الى الاشتراكية العربية محاورين تحديدها بعض الشيء.

- ٣ -

اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية، حركة القوميين العرب في اليمن، ١٩٥٩

نحن أمام مسؤولية قومية تاريخية لنعد أنفسنا للنضال بحزم ضد الاستعمار والتجزئة والرجعية

ان در سنا لأهداف ونتائج "اتحاد الإمارات" المزيف المقيد بهذه المعاهدة المنحرة، ونحاولنا الصادق مع آلام شعبنا وحققه في حياة واحدة والحرية، ووعينا العميق للتواجبات التي تليها علينا معركة المصير التي نخوضها أمتنا العربية ضد الاستعمار والتجزئة والاعتصاب ليهودي في سبيل مجتمع عربي موحد متحرر اشتراكي ديمقراطي، كلها، إنما ندعوها لتفكير الحادي المخلص في المسؤولية التاريخية التي وصعتها الأمة في أعقاب

قد ولنا الأمة شرف العمل كجود في معركة مصيرها. ويجب أن نكون التساؤل ماثلاً دوماً في أذهاننا. كيف ستحوص معركة الحرية في اليمن المحتل وجنوب الجزيرة عامة؟ وماذا أعددا لهذه المعركة لفاسية؟

ان الاشياء الدائم لهذا التساؤل الهام والعمل على تحقيق متطلباته النظرية والعملية، إنما يقرر إلى حد بعيد، بل كينا ، بحاجتنا أو فئسنا في معركتنا الصالية الصارية. فكيف نرحم هذا التساؤل إلى عمل، وما هي العناصر والعوامل التي يجب أن تدخل في إعدادنا للمعركة ضد الدابة؟

التقدير السليم لطبيعة المعركة:

ان تقديراً سليماً لطبيعة المعركة. نوعية العدو الذي نقابله، والشكل الذي ستخذه المعركة بيننا وبينه، ذلك هو واجبنا الأول.

هذه وعي الشعب العميق لطبيعة المعركة التي سيخوضها ضد الاستعمار وأعوانه، وصروف هذه المعركة ومتطلباتها، إنما هو الخطوة الأولى في طريق النصر. ولا يمكن لأي كفاح ثوري أن يخصص نفسه للحاج ما م يعرف مسبقاً طبيعة معركته وشروطها لكي يعد نفسه إعداداً سميماً يتناسب مع هذه المتطلبات والشروط.

هائي تقدير حاطي يقبل من قيمة العدو بدرجة انتهاون والغرور، أو يضمحم قوة العدو لدرجة التهاون والتزدد، يعكس في نتائج سلبية واضحة.

وأي تقدير حاطن للشكل الذي ستخذه معركة يجعنا يقاين بأسلحة لا تجدي نفعاً ، فلكل نصال أسلحة مناسبة مع شكل المعركة الضالّة القائمة، وما يصلح للمعركة ما قد يكون "سيوفا خشية" في معركة أخرى.

فما هي على هذا الأساس طبيعة معركتنا في اليمن المحتل وجنوب الجزيرة عامة؟ أول ما يجب أن ندركه بوصف وبعد أنفس له، أن معركتنا في هذا الجزء من الوطن العربي لن تكون أبداً معركة سهلة، بل هي من أشد معارك الأمة قوة وصراوة.

فجنوب اليمن والخليج العربي مناطق تتمركز فيها المصالح الأساسية السياسية والاقتصادية والعسكرية للاستعمار الإنجليزي. إنها مناطق استراتيجية حربية هامة وقواعد عسكرية كبيرة، لن يتخلى عنها الاستعمار بسهولة بل سيدافع عنها حتى لرمق الأخير.

وجنوب اليمن والخليج العربي، هي المناطق التي تشكل الخطوط الأخيرة التي يتحصن فيها الاستعمار الإنجليزي وأنها الراوية التي حشره فيها الضال العربي التحرري بعد أن طرده من الإقليم الجنوبي وهذا قواعده في قناة السويس، وبعد أن حطّم حكمه الأسود في العراق. والاستعمار الذي يدرك أنه يقاين بعد اليوم وطهره إلى الحدّار، يعمل باستماتة لتثبيت الاتحاد الشعبي والشيوعي والانتهازي في العراق جره بعيداً عن الوحدة العربية، كما يعمل لتثبيت قلاع الاستعمارية في جنوب الجزيرة والخليج العربي... آخر خطوط سيطرته البعوضة.

بعد هذه الخطوط ليس أمام الاستعمار إلا البحر.

وهو إذ يدرك تماماً هذه الحقيقة ويدرك أن الضال العربي يدفعه بسرعة نحو مصيره الأسود محتوم، إنما يعتبر معركته في هذا الجزء من الوطن معركة بقاء ووجود.

فمعركتنا في هذا الجزء من الوطن ستكون جزائر ثانية.

ومن جهة ثانية، كما تحارب الثورة العربية الحماة في الجزائر، إلى جانب الاستعمار الفرنسي الوحشي، تكلا استعماريات عربية عامة، كذلك يجب أن نتوقع أن يجابه نضالنا في اليمن المحتل وحجيج العربي بنفس هذا لتكتل، فالاستعمار العربي الذي يترشح تحت تأثير الضربات القاصمة التي أنزلها به النضال العربي التحرري، يدرك الأهمية الخاصة التي أصبحت عليها هذه المناطق من الوطن العربي سواء بالنسبة لمصالحه في الوطن أو بالنسبة لقواعده العسكرية الاستعمارية في آسيا وأفريقيا.

وإن هذه العوامل والظروف التي تصور طبيعة معركتنا الضالّة، إنما هي نفسها التي تحدد شكل هذه المعركة

وهي ليست معركة انتخابات سياسية.

وهي ليست في شكلها الحاسم الأخير معركة إصرارات ومظاهرات فحسب. إنها في النهاية، كما هو واضح منذ البداية، معركة كفاح مسلح، كفاح مسلح عيد لا لبس فيه ولا مهادنة، ومعركة دماء وبطولات لا تراجع فيها ولا مساومة

إسّا إذ يمر طبيعة هذه المعركة التي سنخوضها ضد الاستعمار الإنجليزي والشكل الذي ستخذه، فإنما لكي ندرك بكل وضوح نوع الإعداد الضالّي الذي يجب أن نسير عليه منذ البداية. فلا يأتي إعدادنا دون مستوى المعركة، ولكي نحدد بكل دقة نوع الأسلحة التي سنجيز بها على الاستعمار فلا تكون أسلحتنا غير مناسبة مع شكل المعركة.

التقدير السليم للقوى في المنطقة:

أما بقدر تقدير سلبي القوى المختلفة التي تتجادل معركتنا الضالّة في اليمن المحتل وجنوب الجزيرة عامة. من هي القوى التي ستكون مادة حركة النضال التحرري ودافعا لها ضد السيطرة الاستعمارية والاستغلال، ومن هي القوى التي ستقف صدها وتتآمر عليها وتضع العراقيل في وجهها.

ذلك هو واجب الثاني

فأي تقدير خاطئ لقوى المصادرة حركة لتحرر والوحدة التي يحرصها شعبنا في هذا الجزء من الوطن العربي، يقودنا إلى خطأ في تقدير مدى اتساع الجبهة التي يقودها ويكتلها الاستعمار ويحارب من خلالها. ويقودنا بالتالي إلى خطأ في المحصن البصاني الذي سير حسب في المنطقة.

إنما نعتقد اعتقاداً حارماً أن الاستعمار هو العدو الرئيسي والقوة الكبرى والعنزة الأساسية في طريق كفاحنا لقومي وهو الذي يعمل بقوة السلاح والحديد والبار للقضاء على نمو حركة النضال التحرري ليحافظ على سطرته ومصالحه واستغلاله

ولكن إلى جانب هذه القوة الاستعمارية الرئيسية هناك قوى ثانوية...

وإلى جانب الجحوى الرئيسي هناك روافد فرعية...

ولابد أن تأخذ هذه القوى والروافد بعين الاعتبار دوماً في إعدادنا لأية معركة كي لا نحتاج بها أثناء المعركة ونستطيع في تحديدها هذه القوى أن نطلق من القاعدة القومية السليمة التالية: إن كل من يقف ضد حركة القومية العربية المهادفة لتوحيد وتحرير الأمة العربية في مجتمع قومي سليم، إنما يقف عن قصد أو بدون قصد، وبشكل مباشر أو غير مباشر - في صف الاستعمار، العدو الرئيسي لنصائنا القومي.

ولقد عرف الاستعمار دوماً كيف يستفيد من هذه الأوضاع، وكيف يكتل هذه القوى إلى جانبه، وكيف يوجهها ضد حركة التطور القومي التاريخي للشعب العربي.

فهناك أولاً، الفئات الحاكمة النفعية التي استعمل الاستعمار برعتها الأبابية العردية وربط مصالحها بمصلحه، فأصبح بقاؤها مرتبطاً ببقائه ومخطط عملها مرتبطاً بمخططة. وأصبح الموقف البصاني السليم وحالة هذه، يتهم أن يتوجه النضال العربي التحرري، في آن واحد، ضد هذه القوة الثابتة التي يدعم بعضها بعضاً. وسيفى هذا هو اتجاه لنضال العربي، لأنه لا يمكن انفكاك الارتباط بين هذه الهيئات الحاكمة النفعية وبين الاستعمار وخروجها من نطاقه، إلا إذا خرجت أولاً من نطاق مصالحها العردية الأبابية واستهلفت مصححة لشعب، أي إلا إذا انقست حكماً وطنياً يباصل ضد الاستعمار.

وهناك ثانياً، الفئات والحركات المعادية لحركة قومية العربية من بين هؤلاء، عملاء لاستعمار كالجسمية العبدية وأنصارها التي تروج للهجرة الأحسية وتعمل لفصل عدد عن جسم الوطن العربي وتسمح بمحمد الاستعمار الأنحيري. وعلى رأس هؤلاء، يقف الشيوعيون الذين أراحوا، القاب عن وجههم ورفعوا صراحة لواء محاربة الوحدة العربية والقومية العربية ملتفتين بذلك مع الاستعمار والصهيونية والحكام المقيمين المحرفين. ولابد لنا هنا من الاستفادة من التجارب التي مرت بها حركة لنضال العربي في الوطن. فمن لن نسمح أبداً بأن يكون كفاحنا القومي موجة تغلبها أية حركة لتحقيق مآربها الخاصة صارية عرض الخائض بمصلحة الشعب العربي. وكما تحارب بلا هوادة هؤلاء الحكام المحرفين والجمعية العبدية وأنصارها من العملاء، كذلك تحارب بلا هوادة الشيوعيين الأجراء ماداموا في النتيجة يقعون في صف واحد

وهناك ثالثاً، الأوضاع الرجعية التي تستند إلى التحالف العام السياسي والاقتصادي والاجتماعي. فهذه الأوضاع التي تسخر لشعب العربي في قالب من الجمود الشديد، إنما تعكس على الصعيد العملي، من حيث النتيجة، بقوة تحدد من انطلاق الطلقات الصالية للشعب العربي في اليمن، وتعين بالتالي حركة النضال الشعبي التحرري في المنطقة. ويصبح لهذه الساحة أهمية قصوى حين ندرس بدقة الوضع القومي الشعبي والجغرافي والاستراتيجي هذا الجزء من الوطن الذي تدور فيه معركتنا الشرسة الضاربة.

فعدد والإمارات والمملكة اليمنية، فضلاً عن كونها جزءاً من الوطن العربي الكبير، إنما هي أجزاء من إقليم واحد هو إقليم اليمن. وعدد والإمارات هي الجزء المحتل من اليمن. فوجود الاستعمار في جنوب اليمن إنما يملئ على مملكة اليمنية الترامات وواجبات واضحة تجاه معركة الحرية التي يحرصها الشعب في جنوب اليمن. وإن بقاء طابع

الانحراف مسيراً في المملكة اليمنية إما يؤدي إلى ترك الشعب العربي في الجنوب يواجه وحيداً جيوش الاستعمار الإنجليزي في معركة غير متكافئة أبداً .

ومن الناحية الجغرافية الاستراتيجية، من الواضح لكل من يلقي نظرة على جغرافية هذا الجزء من الوطن، أن معركة التحرير في الجنوب ليس من السهل أن تؤدي إلى نتيجة حاسمة فاصلة ما م تدعم وتعزى من شمال اليمن ذلك أن انحصار اليمن المحتل ما بين البحر حوبا ومملكة اليمن شمالا، يجعل من الصعب قيام أية ثورة مسلحة تنتهي بالصر الأكيد، إذا لم تجد متفلسا وسندا لها في الشمال يبيع لها نوعا من المروءة العسكرية والتقدم والتقهر والتموين وغيرها من العناصر الأساسية في أية ثورة مسحة.

فكل خطوة تدفع مملكة اليمن نحو المساهمة في معركة التحرير في الجنوب بما هي خطوة في طريق التحرير من الاستعمار .

وكل خروج من العرلة والسلبية إما يفتح آفاقا أرحب أمام القوى المكافحة . وكل تطوير للأوضاع الداخلية سيؤدي إلى إردباد وعي الشعب في المملكة وتعميق شعوره بمسؤوليته ،بصالية، كما سيؤدي إلى تفتيح طاقاته ومكائباته وتغريها من قالب الانعزال والجمود، مما يعني بالتالي، قوة بصلابة جديدة ضخمة تصاف وتتفاعل مع قوى البصل الشعبي في اليمن المحتل .

وبالمقابل أيضا ، كل نصر يحرزه كمامحا التحرري ضد سيطرة الاستعمار الإنجليزي في الجنوب، إما هو تحرير لقدر من الطاقات البصلية البشعة تصاف وتتفاعل مع قوى التحرر والتقدم في المملكة .

وهكذا يسير هذا التفاعل المزدوج بين الأوضاع القائمة في شمال اليمن وجنوبه . عدم تطوير الأوضاع الداخلية في المملكة، فضلا عن أثره على الشعب في المملكة نفسها، إما يحرم عالوية الشعب العربي في اليمن من المساهمة الفعالة في معركة الحرية ضد الاستعمار الإنجليزي، وبقاء الاستعمار في الجنوب يضعف اليمن ويجعلها عرضة دائمة لتهديدات ويؤخر حركة التقدم الشعبي .

وهذا التفاعل والتشابك والتداخل بين اليمن المستقل والمحتل لابد وأن يدخل في أي تخطيط بصلالي للكفاح القومي في هذا الجزء من الوطن، وفي أي تقييم للقوى وأثرها على المعركة الدائرة فيها

فأي تخطيط يهمل - عن قصد أو غير قصد - هذا التفاعل المزدوج إما يتعكس في سحر حركة بصلال القومي في جنوب الجزيرة عامة . إهمال أثر عدم تطوير الأوضاع الداخلية في اليمن على معركة الحرية في الجنوب بدعوى تنفرع لمقاومة الاستعمار يتناسى الدور الكبير الذي سلعه الشعب العربي في المملكة، كما يتناسى أنه يحرم الثورة في الجنوب من "العوامل المساعدة الرئيسية" إذا ما طلت تصطدم بانحراف الشمال . وإهمال السيطرة الاستعمارية الإنجليزية البشعة بدعوى تطوير أوضاع الشمال، إما يتناسى الدور الكبير الذي سيلعبه الشعب في الجنوب في دفع حركة التقدم الشعبي، كما يتناسى أنه لا يجوز أبدا لأية حركة بصلالية سليمة، أن تسكت عن وجود قوات الاحتلال في أرضها مهما كانت الحجة .

إن عدم النظر إلى المطلق كوحدة، وعدم إدراكنا للتأثير المتبادل للأوضاع فيما بين بعضها البعض، إنما يسلب حركة بصلال القومي طابعها الثوري، ويؤخر نجاحها في كلا الميدانين، كما يفقد الثورة ميرتها الكبرى وهي الانتصار الجذري الحاسم في المعركة .

الإعداد الشعبي البصلالي:

أن يعد الشعب العربي في اليمن وجنوب الجزيرة عامة، إعدادا بصلاليا ثوريا يتصف بالوعي السليم والروحية البصلية الثورية ويستند على تنظيم يحكم يحدد الشعب بعاليته للمعركة . ذلك هو واجبنا الثالث . الوعي الشعبي السليم: ذلك هو العنصر الأول من عناصر الإعداد الشعبي للنضال الثوري .

لا بد أن يؤم الشعب الذي هو مادة الثورة إيماناً عميقاً راسخاً بعدالة القضية التي يقاتل من أجلها. لا بد أن يجعل المعالاً صادقاً بعداحة الألم والظلم والضعف الكاس في واقع الاستعمار والتحررة، كما لا بد أن يتسم الملامح الحيرة للمستقبل، والوحدة والحرية والكرامة التي سيأتي بها العد المشرق.

وإن معركة الناقص بين ما هو كاش وما يجب أن يكون، هو الخطوة الأولى في تعبئة جماهير شعباً تعبئة معوية بصلابة سيمية. ولا يمكن أن يعد الشعب إعداداً معوياً نورياً ما لم يدرك أنه يعيش وسط عيوم ثقيلة خانقة، وأن وراء هذه العيوم تشرق شمس ساطعة. فمقدر ما يكون معالاً عميقاً بمسار الواقع، وأمنه كبير، بإشراف لمستقبل، بقدر ما يمثل طاقة معوية بصلابة عظيمة تكون هي الروح الحية الدافعة للثورة.

وهذا الإعداد المعوي الثوري للشعب هو الخطوة الأولى في طريق إيجاد هذا الوعي الشعبي الصالي السليم ومثل هذه المهمة لا تأتي عفواً ولا تتحقق صدفة. إنها تحتاج لجهد ووقت وعمل. وتتطلب اتصالاً حياً دائماً مع جماهير الشعب، وهذه هي مهمة الطليعة الواعية من الشعب العربي.

وإذ كما جعل إدراك الشعب لدى الانتقال الكبير الذي ستحققه الثورة عصباً هاماً من عاصر الوعي الصالي، فإن الخطوة الثانية هي أن يعي «شعب عظم المسؤولة التي يلقيها على عاتقه تحقيق هذا الانتقال وطبعة هذه المهمة سي يتصلها.

فالتقدير السليم لطبيعة المعركة وشكلها، قيمتها العملية الكبرى، هي في مدى «تفانها إلى أدهان جماهير الشعب ليعرفها بطبيعة مهمتها تعريفاً سليماً، ويهيئها لمطلبات المعركة تهيئة صحيحة. إن تقديرنا للمعركة مهما كان علياً، ومخططاتنا مهما كانت صحيحة، إنما تبقى كلها أموراً بطرية مجردة، تبقى حراً على ورق، ما لم تعكس في إعدادنا الشعبي العملي اليومي، وتؤدي إلى إعداد بصلابي أصلب لجماهير الشعب المناصلة.

لا بد أن يعرف الشعب معرفة تامة نوع مهمته وخطتها، لأن هذه المعرفة ستجعله أقدر على تلبية متطلبات المكفاح مهما كانت قاسية

يصبح هذه الحاجة أهمية خاصة حين ندرك الأخطاء التي كثير ما تقع فيها اتصالات الشعبية نسحة لإهمالها هذا، لبداً بصلابي الهام.

فالتسلح بالمعرفة التامة بطبيعة المهمة ومتطلباتها، إنما يقي الشعب من الصدمات الماجنة التي تصيب القوى البصلابة أحياناً حين تكتشف أن المهمة أقسى وأكبر مما تقدر. والحدود الخطير لها هو شعور «البأس» والتشاؤم الذي قد يسود أحياناً روح الصال. فوعي القوى المناضلة مسبقاً لطبيعة مهمتها يجعلها تتجاوز الصدمة ويحول بشاؤها لدراسة أسباب العشل وبواعثه واكتشاف الأخطاء التي وقعت فيها لتكون أقدر على مواصلة المكفاح وتحقيق النصر النهائي

ومن جهة أخرى نجد أن تسليحاً بالمعرفة التامة لصيغة مهت ومتطلباتها، إنما يحمي الارتجال في العمل وانصرفت العاطفية الحماسية التي كثير ما تهمل التوقيت السليم للمعركة وتجري معارك يحدراً للاستعمار رماها ومكايها لنقصاء عمى حركة الصال قبل أن تستكمل استعداداتها.

هذه هي الخطوة الثانية في إيجاد وعي شعبي بصلابي سليم، والمهمة الثانية التي يجب أن تقوم بها الطليعة الواعية بين صفوف الشعب.

- والركيزة الثالثة في تعميق الوعي الشعبي والبصلابي هي: توصيح الأساس القومي العربي والإطار القومي العربي للمعركة التي يحوصها في هذا الجزء من الوطن العربي

إن كفاح يشرق من صميم واقع أمنا العربية، ويحقق جزءاً من مسير حركة القومية العربية في هذه الفترة من حياه العرب. فهو كفاح قومي يمثل إرادة الشعب العربي في الثورة على واقعه الشداد لعاسد، ويستنههم إرادة الشعب العربي في كل خطوة من خطواته هذه هي جدور كفاحنا تشده إلى العروة.

وكفاحنا يسير في إطار المعركة القومية الواحدة التي نخوضها الأمة العربية ضد الاستعمار والتجزئة والاحتلال واليهودي والرجعية المصلحية.

معركة بحرية التي نخوضها في اليمس المحل والجبوب الكبير عامة هي جزء لا يتجزأ من معركة التحرر لقومي التي تلهب أرجاء الوطن العربي الكبير.

ومعركة الوحدة التي نخوضها ضد واقع الكيانات والإمارات والمشيخات والسلطات، هي جزء لا يتجزأ من معركة الوحدة العربية الشاملة.

وكفاحنا يعبر عن إرادة الشعب العربي في حياة أفضل، ويستوحي أهدافه في إقامة المجتمع العربي المتحرر من الاستعمار والاحتلال مجتمع العدالة الاشتراكية الديمقراطية هذا هو كفاحنا في جذوره وإطاره وأهدافه.

وعلى هذا الأساس الضالي القومي يجب أن يقوم ويستمر إعدادنا لقوى النضالية الشعبية في اليمس والجنوب عامة ومن الواضح أن هذه العلامات الرئيسية للكفاح القومي العربي لها تطبيقات عملية هامة تعكس على فهمنا لمعركتنا ومجراها من جهة، وعلى القوى النضالية التي تستند إليها هذه المعركة من جهة أخرى.

أول هذه التطبيقات العملية، أن يعي الشعب العربي في اليمس والجنوب عامة أن معركته ليست أبداً معركة إقليمية محيية، إنها جزء من معركة قومية شاملة، كل نجاح يحققه فيها هو دفعة للنضال العربي عامة، وكل نصر يحرره النضال العربي هو قوة جديدة تدفع معركتنا إلى الأمام فمسؤولياتنا ترتفع من نطاقها المحلي لنصبح مسؤولين أمام الأمة العربية جمعاء، وكل فرد فيها يد بخوص هذه المعركة يدرك أن مهمته لا تقتصر على حروب الجزيرة بل تتجاوزها إلى الوطن الكبير بأكمله.

بهذا الفهم للمعركة يجب أن نخوض المعركة، وبهذا المجرى يجب أن نوجهها ومن أهم هذه التطبيقات أيضاً، سلامة القوى النضالية التي يستند إليها نضالنا. فهي معركتنا التي هي جزء من المعركة القومية الشاملة، من الهام جداً أن نعمل دوماً للحفاظ على الصفاء القومي للثورة.

الزعات الإقليمية الصيقة التي يبعدها لدى البعض في اليمس شماله وجنوبه لا تسحج أبداً مع حقيقتنا القومية ولا مع مجرى معركتنا وانتماءها. والتيارات التي تعادي الوحدة العربية بحجج مريضة كالقول "إن الجزء المتقدم يتلع الجزء المتخلف عن طريق الوحدة" والقول "بأن الأوضاع في اليمس تجعل أية وحدة... وحدة تعية!!" هي من هذه نزعات المعيقة التي تعمل لحق مصالنا ضمن الحواجر والحدود والكيانات المريبة.

والزعات الانفصالية التي تستغل الأوضاع في مملكة اليمس لتتأرب الوحدة، أي، تستغل الظروف لتتأرب المبدأ، هي أيضاً انتماءات تستغل الشعور الإقليمي عن قصد أو دون قصد.

والنزعات المذهبية التي يغذيها المفرضون في الشعب الواحد بين الزيود والشوافع، هي أيضاً انتماءات لا تسحج مع الأساس القومي والخط القومي لكفاحنا، ونحاول أن نخوض الاختلاف المذهبي إلى خلاف مذهبي يؤدي بدوره إلى خلاف سياسي يصع العراقيل في وجه حركة التحرر والوحدة.

والتيارات الشيوعية والتلقني في النتيجة في تكريس التجزئة وإضعاف حركة التحرر سواء عن طريق محاولة تشويه التكوين القومي الشعبي (كالمحاولات التي نجرى لتشويه عروبة عدن) أو عن طريق محاربة الأساس القومي والمجرى التقدمي للوحدة العربية.

إن الحفاظ على الصفاء القومي للثورة عامل أساسي في الحفاظ على تماسك وانسجام قوى النضال الشعبي، وصمان عدم خروح الكفاح الشعبي عن الطريق السليم. ولا يمكن ضمان تحقيق هذا الهدف إلا بتعميق الوعي القومي السليم في نفوس الشعب. وهذه هي الخطوة الثالثة في تعميق الوعي الشعبي والمهمة الثالثة للتوعية الواعية بين صفوف الشعب.

التظيم المحكم المتن:

ليس الوعي القومي الشعبي المصري إلا عنصر من عناصر الإعداد الصلي الثوري لجمهورية الشعب. التنظيم هو العصر الثاني الذي كثيرا ما يتوقف نجاح الثورات أو فشلها على صفعه أو قوته ومثاقته أو تفككه. المقصود بالتنظيم هو الأسلوب أو الطريقة التي يتخذ بها الشعب حوص المعركة بما يتلاءم مع طبيعة هذه المعركة وروعية الخصم فيها ومتطلباتها عامة.

وإذا كان التنظيم يجب أن يزداد ثورية وإحكاما ودقة ومتانة كلما اردادت قسوة المعركة، فإن معركتنا في اليمن وجوب الحرية وإحياء العربي تتطلب تنظيما تتوفر فيه أعلى نسبة من الصفات الآتية. تنظيما يضمن لصالنا الانضباط والدقة والحزم الذي تتطلبه معركة يواجه بها الحشوش النظامية للاحتلال الاعليري فضلا عن القوى الأخرى.

ونظيما يوفر لصالنا قيادة ثورية لها من الإخلاص أولا والوعي ثانيا والكفاءة ثالثا ما يمكنها من فهم محططات الاستعمار وماوراته ومشاريعه، ومن إدارة كفاحنا وتوجيهه ومراقبته والعمل على الارتقاء عسوته وأساليبه. ونظيما يوفر لكفاحنا الشروط والمظروف المادية العملية والأداة السليمة التي تضمن له الاستمرار وتعظم قوته يوما بعد يوم.

إن الاهتمام "بتنظيم" حركة الضال التحرري في جوب الجزيرة هو المهمة الثانية التي يلقيها الإعداد الشعبي الصلي على عاتق الطليعة العربية الواعية بعد مهمة تعميق الوعي القومي. الشعب هو مادة الثورة:

وهذا هو العصر الثالث من عناصر الإعداد الضالي الشعبي والسليم.

فلا يمكن لأي ثورة أن تضمن لنفسها نجاحا أكيدا ما لم تسع من صفوف لشعب وتستند إليه. فالشعب هو المادة الأساسية في الثورة وهو يسوعها الدائم. وقد أثبتت تجارب التاريخ أن الثورات الكبيرة التي حققت نجاحا كانت دوما تستند إلى جماهير الشعب العميرة وتعبر عن إرادتها.

فقدّر ما يكون كفاحا شعبيا يرتكز إلى غالبية الشعب ويتصل في معظم فئات الشعب، بقدر ما يكون كفاحا متبا يمتدك طاقات ضخمة تقربا بسرعة من النصر الأكيد. إن أية قوة لا تستطيع أن تقف في وجه انصال التحرري حين يصبح هذا الصال في تجييد غالبية الشعب ويكتله صفا واحدا ضد الاستعمار.

وبقدر ما يكون كفاحا شعبيا يرتكز إلى غالبية جماهير الشعب، بقدر ما يضمن لشوهر الاستمرار وتخلصها من الانقطاعات التي تهدد قواها وتعطي الاستعمار الفرصة لتدعيم وجوده. ولقد دللت تجارب حركة الضال العربي طيلة هذه السنوات أن نجاح الاستعمار في إعاقة الصال العربي كان في كثير من الأحيان يرجع إلى أن هذا انصال لم يجمع في تجييد جماهير الشعب العميرة والإفادة من عددها العظيم وطاقاتها الضخمة. إن اعتماد كفاحا على أكبر نسبة من مجموع الشعب هو الذي يضمن له الاستمرار ويحوّله بالتالي من انتفاضات متقطعة إلى ثورة متصلة. ولا شك أن الثورة الجارية في اجرائها ما كانت أبدا لتحقيق هذه الانتصارات البهولية بولا نجاحها في تجييد غالبية الشعب العربي هناك خدمة الثورة.

وبقدر ما يكون كفاحا شعبيا، بقدر ما يكون بأيدينا الصال لعدم انحراف الثورة وحروجها عن الطريق القومي السليم، فإذا كان يمكن أحيانا الانحراف بالصل عن طريقه وأهدافه الصحيحة حين يعتمد لصال على قلة من الشعب أو فئات معينة فيه فقط، فليس من السهل أبدا حرف هذا انصال حين تسده غالبية الشعب بأسره. وإذا كان يمكن أحيانا حرف الضال حين يكون محصورا ضمن النطاق إذا انحرف قاده، فليس من السهل حرقه حين يكون بصالا شاملا لأن الشعب سيقى دوما قادرا على أن يرفع قيادة جديدة، هذا فضلا عن أن اشتراك الشعب في الصال سيجعله أقدر على مراقبة خط سير الصال وقادته مما يمكنه من تفريق الانحرافات التي قد تطرأ أو تداركها. إن إرساء الكفاح القومي على هذا المفهوم للضال الشعبي تلك هي مهمة الصعة العربية الواعية، ولكنها ليست مهمتها الوحيدة في هذا الصدد.

إن إرساء الكفاح القومي على مهمة الطليعة العربية الواعية، أن تنقل هذا المفهوم للصلال الشعبي إلى كافة صفوف الشعب، وتضع الشعب وجهاً لوجه أمام مسؤوليته. فالشعب هو المسؤول الأول والأخير عن قصيته. إنه مادة الثورة كما هو هدف الثورة. والصلال الشعبي الذي يتركز إلى غالبية الشعب لا ينقطع قطيع ضيق منه، ويستهدف مصحة الشعب كافة لا مصحة فرد أو فئة أو هنة منه، إنما يصبح كذلك من مسؤولية الشعب، كل الشعب فهو جيش الكفاح الكبير، وكل فرد جندي في هذا الجيش، يؤدي جزءاً من المسؤولية.

ومهمة الطليعة العربية، أن تربي قوى النضال الشعبي، كل فرد فيها، على روح التضحية والبذل والتصميم والعداد. وعلى أن كفاحاً يجب أن يعد بالدماء، وأنه لا يمكن أن يصل إلى نهاية الطريق ما لم يتساقط كثيرون في ساحة الشرف. وإن المعنى العملي الوحيد للتضحية هي أن يقوم الفرد، كل فرد، بوجه دون أن ينتظر مقادلاً. فالتضحية المشروطة بأي كسب، تتحول إلى مصحة. الروحية المعطاة التي تدرك أن طريق الحرية يحتاج الكثير من التضحيات والبذل والدماء والجهد، والتي تعتبر بقاء بالواجب وتعيد لمسؤولية هو بحد ذاته جزاؤها النفسي الكبير، وأنها إن لم تقطف ثمار الثورة بنفسها فإنها قد شقت الطريق لكي يقطعها الجيوش الآتي... هذه الروح الدافقة الحية هي التي يجب أن تسري بين صفوف الشعب. إنها الدماء التي تغذي الكفاح بالحياة والتجدد والاستمرار.

ومهمة الطليعة العربية الواعية، أن تربي قوى الصال الشعبي على الثقة ويقدرتها الأكيدة الحتمية على تحقيق النصر النهائي، وعلى أن ما من قوة بقادرة على الوقوف بوجه الشعب حين يؤمن الشعب بحقه ويصمم على أحد هذا الحق. يجب أن يعي الشعب أي قوى جبارة ضخمة تجيش في صفوفه، وأي طاقة جبارة يمتلكها بصلالاً حين تنظم هذه القوى في مجرى موحد منظم وواع. هذه الروح المتفائلة بإشراق المستقبل، الوثاقة بحتمية النصر التي تعتبر الفشل دفعاً جديداً لمواصلة الكفاح، وليكسها دفعاً لمحاولة الثانية والثالثة والرابعة، هي الروح التي يجب أن تطغى كفاحاً عبر «طريق الطويل».

الكفاح الشعبي القائم على هذا المفهوم وهذه الأسس هو العصر الأساسي الثالث في الإعداد الشعبي البصلي لتسليم. وأن هذه العناصر الرئيسية التي يستند إليها أي إعداد بصلي ثوري: الوعي القومي والتنظيم المتين والكفاح الشعبي، إنما هي عناصر متشابكة متفاعلة لا يجوز أبداً فصلها عن بعضها البعض، وإهمال أي عصر منها إنما يؤدي إلى نقص واضح في إعدادنا البصلي، وبالتالي، في نتائج كفاحنا. فلا كفاح ثوري بلا عقل وواع يوجهه وعمود فقري سلم يصططه، وبمحركه وجسم متين يسده.

ومهمتنا، أن نأخذ هذه العناصر الثلاثة دوماً بعين الاعتبار.

وحدة النضال في المنطقة وبين الخليج وجنوب:

أن نتحد قوى الصال الشعبي في اليمن المحتل وفي إقليم اليمن جنوبه وشماله، وفي جنوب الجزيرة والخليج العربي في وحدة بصلية متماسكة تقف سد صلب أمام الاستعمار الإنجليزي والرجعية البصلية... ذلك هو وجهاً أساسياً الرابع.

لقد كان دوماً واضحاً أن قوة الاستعمار ليست فقط في قوته المادية بحد ذاتها، بل كذلك في التفكك الكاس في الجهة الشعبية التي تقابله. فالتقصاء على التفكك هذا إنما هو إصعاف للاستعمار من جهة، وقصرة بإمكانيات الجهة الشعبية الماضلة من جهة ثانية. وعلى هذا الأساس، يصبح شرط من شروط نجاح كفاحاً القومي ضد الاحتلال الاستعماري في اليمن المحتل، أن يوحّد كافة قوى الصال الشعبي في جهة واحدة وبمجيى بصلية واحد، جهة بصلية قومية تديرها قيادة قومية محبسة توجه الصال الشعبي وفق مخطط بصلي موحد مدروس، يحد كافة قوى الشعب ويستفيد من كل الإمكانيات المعطاة، وتجعل مصصلحة المعركة هي الأساس الأول والمقياس الأول للعمل. إن الفرق كبير جد. بين أن يكون بصلالاً بصلالاً موحداً، يتوجه في نفس الوقت وفي كل مكان ضد قوى الاستعمار والرجعية، وبين أن يبقى بصلالاً مشتتاً معترلاً يقوم في كل إمارة على حدة

هذه الوحدة الصالية الشعبية لا تقتصر على اليمن المحتل، بل تقتضي مساهمة عرب مملكة اليمن وقيام مسؤوليتهم في المعركة الدائرة. فالوضع القائم حالياً والذي يفصل شمالي اليمن عن جنوبه، هو وضع شاذ مريض لا يستمد منه إلا الاستعمار والرجعية الحاكمة الفعيلة للصلحية. وبقاء التجزئة في الصال الشعبي إنما تعني إقراراً صمياً بشرعية الوضع القائم، فهي حروح عن الخط القومي فصلاً عن كونها إضعافاً لحركة الصال الشعبي وبعبارة إلامكياها

وهذه الوحدة الصالية الشعبية تفرض حقيقتنا القومية الواحدة والمخطط الصالي السليم، أن تتسع لتشمل كافة مناطق جنوب الجزيرة والخليج العربي في معركة واحدة. فمعالم المعركة الدائرة في هذه الأجزاء من الوطن العربي هي معالم معركة واحدة في ظروفها وأوضاعها وأعدائها وطبيعتها واحدة، والشكل الذي ستتخذه واحد. وأي تفكير جدي مخلص لتحرير جنوب الجزيرة والخليج لابد وأن يصل إلى نتيجة واضحة هي ضرورة توحيد قوى الصال الشعبي في هذه المنطقة من الوطن في جبهة واحدة تحوص الكفاح معركة واحدة وصفاً واحداً وجيشاً واحداً وقيادة واحدة صد الاستعمار وأعوانه.

لقد أثبتت تجارب كفاحنا القومي في كافة أنحاء الوطن العربي الكبير، أن أكثر ما يعيق الاستعمار وأعوانه هو توحيد قوى الضال العربي في صف مترصد متماسك وأنه لهذا دوماً يستमित لتجزئة هذا الضال بشئى الأساليب والطرق ليتعرض لضرب حركة كفاحنا في كل جزء على حدة.

هذه كانت خطته في المغرب العربي (تجزئة الكفاح في تونس ومراكش والجزائر، وعزل المغرب عن المشرق)، وفي وادي النيل (تجزئة كفاح مصر والسودان والعمل باستمرار لعزلهما عن المشرق والمغرب العربي، وفي منطقة "اهلال الخصيب" (تجزئة كفاح سورية ولسان والأردن وفلسطين والعراق)، وهذه كانت خطته في جزيرة العرب: تجزئة كفاح شمال اليمن وجنوبه، وتجزئة كفاح مناطق الخليج العربي، وعزل جنوب الجزيرة عن الخليج.

ولابد أن نستفيد من هذه التجربة الحية التي أثبتتها كفاحنا القومي في الماضي والارال يثبتها في الحاضر باستمرار أن حقيقتنا القومية الواحدة، ومعركتنا القومية الواحدة، وتماثل ظروف كفاحنا في جميع جوانبه، وشرسة العدو بدي بقائه، كلها تحتم علينا عمل نجد وإخلاص وحرر لتوحيد صالنا في جنوب الجزيرة والخليج، وهذا شرط أساسي لصمان البصر إن مما لا شك فيه أن الانتفاضات التي قامت في يافع والضالع والعرالق وعدد ما كان من السهل إخمادها لو أنها حصصت لقيادة واحدة وتوجيه واحد ومخطط واحد. ومما لا شك فيه أيضاً، أن ثورة عماد الطويلة كان يمكن أن تحقق انتصارات أحسن وأعظم لو كانت تتظم في وحدة ضاربة متماسكة صلة مع سائر انتفاضات المنطقة.

وحدة صالية متماسكة من عدد حتى البحرين. هذا هو الشعار الذي يجب أن نعمل على تحقيقه.

بهذا تتشال صالنا من حيز الجواهر والحدود التي تبعثر طاقاته وتقطع أنفاسه وتمتص حيويته.

وبهذا يوسع الجبهة على الاستعمار وأعوانه ويضعف قواهما.

وبهذا يركز قواها ويضالها في جسم واحد وصف واحد تمهيداً لضربة القاصمة.

مسؤولية الشعب العربي

إن وحدة الأمة العربي تفرض وحدة المعركة العربية ووحدة المسؤولية القومية في هذه المعركة بشئى فروعها في أجزاء الوطن الواحد. فالشعب العربي عليه مسؤوليات والتزامات في معركة جنوب والجزيرة والخليج العربي، كما أن للشعب في هذه الأجزاء مسؤوليات والتزامات تجاه الضال الدائر في كل جزء عربي.

واختلاف طبيعة المشاركة في المعركة بين المواطنين الذين يخوضون المعركة في بداهم، وبين المواطنين الذين يسدونها من الخارج، لا ينهي أبداً أن المعركة هي معركة الشعب العربي داخل المنطقة وخارجها. وقد علمنا تجاربنا الدامية أن وجود الاستعمار في أي جزء عربي إنما هو خطر يهدد كل جزء عربي. وهذه الحقيقة الصالية التي قضت على وهم "الاستقلال الإقليمي" والحرية "القصيرة" تجعل وحدة المعركة العربية خطوة وقائية، فصلاً عن أنها تتعدى هذا الصاق السلبي إلى كونها مسؤولية قومية تفرضها وحدة الشعب

وأن المساهمة التي يجب أن يقوم بها الشعب العربي كبيرة جدا .
فالكتاب والمفكرون العرب يمكن أن يلعبوا دورا هاما في تعريف الشعب العربي بأوضاع المنطقة وطورها
وتهبته لعيش المعركة والمشاركة فيها.
والصحف والإذاعات ومختلف وسائل النشر والدعاية تساهم في بث روح المقاومة وتقويتها بين صفوف المناصرين
وتشعرهم بالمشاركة الوجدانية التي يقدمها لهم أبناء شعبهم في الأجزاء الأخرى.
والشعب العربي بكافة أفراد ومؤسسات وهيئاته يمكن أن يلعب دورا كبيرا في دعم المعركة ماديا بكافة أشكال
ومستويات هذا الدعم.
إن الشعب العربي يستمر بسرعة نحو وعي المنصبات العملية لوحدة المعركة العربية نتيجة الوعي القومي العربي
المتعاظم. ولا شك أن مساهمته المعنوية والمادية في أية معركة تدور في أي جزء من وطنه الكبير سترداد وتمنع على مر
الأيام.

لا بد أن يتنصر الشعب.
الثورة الشعبية لمطمة الواعية التي يساندها الشعب العربي بأسره .. هذه هي الطريقة الوحيدة التي يواجه بها
الاستعمار الإنجليزي والعنات الحاكمة المصلحية. إن ما يمرض بالقوة لا يمكن أن يرال إلا بالقوة. ومصاح الاستعمار
حين تقاس بحرية الأمم لا يمكن أن تؤدي إلا لموقف واحد يلتقي فيه الباطل بالحق في صراع دام مرير.
إن الاستعمار يعاني اليوم في كل مكان سكرات الموت أمام صربات الشعوب الزاحفة في طريق حريتها ووحدتها
القومية. والاستعمار الذي تقلص وانكمش يد يدفع باستماتة عن آخر معاقل استبداده في آسيا وأفريقيا، إنما يدفع
وطهره على الجدار. ونحس إذ ندرك أنه لا تزال فيه قوة لا يستهان بها وأنه لس يسلم بسهولة، وأنه سيقاقل بصراوة
وقسوة، إنما يؤمن بما لا يتزعزع أن النصر في النهاية للشعب ضد الاستعمار، ولحرية ضد الاستبداد.
إن الصربات القاصمة التي أرسلتها حركة نضال الشعب العربي التحرري بالاستعمار في السنوات الماضية، والانتفاضات
التحررية التي يصح بها الوطن، والثورة العربية الجبارة في الجزائر، إنما تريد إيماننا على إيمان بأن الدولة العربية الواحدة
المتحررة من كل أثر للاستعمار والاعتصاب لا بد أن تقوم، والجنم القومي الاشتراكي الديمقراطي لا بد أن يقوم مهما
حشد الاستعمار من قوى ورعم المؤامرات الدولية التي تحاك ضد حركة النضال القومي.
ومد كان للإنسان تاريخ يكتبه، كان الحق أبد، هو المنتصر. كان للباطل جولات، أما الجولة الأخيرة، فقد
كانت دائما بحساب الحق.

الحركة القومية والحركة الشيوعية مختلفان في نقطة الانطلاق (مسئلة من الشيوعية العربية وقضية العرب القومية، دار الفجر الجديد، بيروت، ١٩٦١، ص ١٧-١٩)

نقصد بنقطة الانطلاق، انطلق الذي يصف منذ البدء كلاً من الحركتين، ويحدد هويتهما، والذي ساء عليه يحدد لكل حركة، فكرها ومبادئها وأهدافها وكذلك طريقها وخط عملها. وهما نجد اختلافاً أساسياً بين حركة القومية العربية الاشتراكية الديمقراطية وبين الحركة الشيوعية، يصعبهما على صري بقبض، ويحدد لكل منهما موقفاً فكرياً جذرياً للآخر. يمكن منهما نقطة انطلاق محلقة قائمة بذاتها ومقصدة تمام للأخرى.

الحركة القومية العربية تطلق من الأمة. مقصدة انطلاقها قومية تقوم على اعتبار الأمة هي الحلية الاجتماعية الأساسية في المجتمع البشري الكبير، وهي كيد اجتماعي متكامل ووحدة اجتماعية نمة فيها وحدها كن عناصر سقاء وخياة والاستمرار. ويترتب على هذا المطلق متربات فكرية ومصالية هامة تشكل الملامح والمواقع لأساسة للحركة القومية. هاء على هذا المطلق:

تؤم الحركة القومية أن يربح التطور البشري، رغم مرعاته ونشعه وتعدد العناصر مؤثرة فيه كان يبرر ويؤكد دوماً خطأ عدما أصبح بمثابة القساوان التاريخي الاجتماعي وهو: أن الجماعات البشرية كدت، ومارلت، تنطور باستمرار نحو لتألف في أمم تشكل كل منها وحدة اجتماعية متكاملة، ولكل أمة منها روابطها وشخصيتها وهويتها خميرة. وهذا التطور الذي يرسم خط سير السلوك الإنساني، تطور لا يمكن وقعه أو تعبير بحراه لأنه تشكل تشكلا تاريخياً عبر العصور، ونقل الجماعات البشرية من جماعات غير محددة إلى أمم مستقرة متميزة، ونقل بالتالي أشكال الاجتماع البشري من أشكال مائعة إلى مجتمعات قومية ثابتة متبلورة. لذلك تعتبر الحركة القومية أن حفاظ على كيان الأمة ومدتها بكافة أسباب النمو والتطور هو لطريق الوحيد لإقامة مجتمع بشري سيم، وأن شكل العالم على أساس المجتمعات القومية الاشتراكية الإنسانية، المتمايزة في شخصيات أممها ولتنعاعة في مجهود حضارتها، هو الأساس لصحيح لتصميم العالم تنظيمياً متجانساً واقعياً بسجيم وطبيعة الحياة البشرية، وهو الطريق لإيجاد تعايش قومي سمي حقيقي وتؤم الحركة القومية أن الربطة القومية هي التي تجعل من أية جماعة من الناس أمة، ومن الأمة كلاً واحداً متجانساً متماسكاً. وهي الرابطة الرئيسية الأولى التي يوحد أفراد الجماعات البشرية وتشلهم إلى بعضهم البعض وتخلق فيهم الأحاسيس والمشاعر لواحدة والتواهد الواحد والإرادة الواحدة في حياة مشتركة واحدة. لذلك فإن أصبح أشكال الجماعات وأقدها على توفير كس أشكال الاستحسان والتجانس والتكامل، وأقدها على توفير سل لانطلاق والتصور للأفراد، إم هو شكل المجتمع - الأمة. فليست الرابطة العبقية المصحبة هي التي رسمت الحارطة الاجتماعية للعالم، أو التي سزمتها مستقبلاً، كما تدعي الماركسية - الليبسية، وإنما هي الرابطة القومية التي تقوم على حقيقة اجتماعية تاريخية هي الأمة.

كذلك تؤم الحركة القومية الاشتراكية أن مجتمعات الأمم في العالم كثيراً ما يكون فيها فروقات اقتصادية ومسنويات طبقية تؤدي إلى تصارب في المصاح بين فئات المجتمع مختلفة، ولكن هذا الاختلاف في المصالح لا يعبر من علمية وواقعية المنطلق الأساسي للحركة القومية (مجتمع - الأمة) لأنه يبقى في عهدها خاضعا لمحددات الأساسية الثابتة:

أولاً : إن هذا الاختلاف في المصالح مهما بلغت حدته لا يعني مطلقاً ، ولا للحظة واحدة ، كون الأمة وحدة اجتماعية متكاملة بها وحدها كل عناصر الحياة والاستمرار والاستجمام . فاختلاف المصالح داخل مجتمع الأمة لا يهدم كيان الأمة إلى فريقين متناقضين يرتبطان - كل حسب مصيخته الاقتصادية - بكيان اجتماعي عالمي آخر . ولا يجرح جميع أفراد الأمة - حسب مصالحهم الاقتصادية - من نطاق الرابطة القومية ومن حقيقتهم الاجتماعية الموضوعية كأمة ليلحقهم برابطة عالمية طبقية تتخطى الأمة كوحدة اجتماعية . صحيح ، إن اختلاف المصالح داخل مجتمع الأمة يشند أحياناً للدرجة التصارب الحاد في المصالح الاقتصادية ، وصحيح ، أن مثل هذا الوضع يؤثر تأثيراً كبيراً على سيرة المجتمع ، ولكن هذا التصارب حتى في هذه الدرجة ، لا يفلت من نطاق مجتمع الأمة ليجتث لنفسه عن رابطة عالمية أخرى لا تقوم فيها أية مقومات تاريخية اجتماعية راسخة ولا تتوفر فيها عناصر الاستجمام والتماسك والوحدة - حيائية المتكاملة . ونحن حين نؤكد هذه الحقيقة التي أثبتتها التاريخ كمرتكز أساسي في مطلق الحركة القومية ، فإنما نتحدث عن لقاعدة العامة ، وعن الغالبية العظمى في مجتمع الأمة عبر التاريخ لا عن مواقف القلة التي تنفصل عن الشعب أحياناً في بعض العزلات .

ثانياً : وهذا فإن اختلاف المصالح مهما بلغت حدته لا يطغى على الحقيقة الأساسية وهي أن مجتمع الأمة يبقى في النهاية وحدة تركيبة متعاملة قائمة بذاتها . لأن هذا التصارب في المصالح مهما اشتد ، يبقى النطاق الذي يحل فيه هو نطاق مجتمع الأمة . فالرابطة القومية التي توحد أفراد الأمة وتعملهم كياناً واحداً متماسكاً هي أقوى وأكثر عمقاً من تصارب المصالح الاقتصادية فيما بينهم . لقد أكد مجرى تطور الأحداث في التاريخ هذه الحقيقة كما يؤكد كل يوم وهما لا بد أن يوضح المقصود كيلا يساء فهم هذه الحقيقة .

الحركة القومية الاشتراكية لا تحاول أبداً أن تتجاهل اختلاف المصالح الذي قد يوجد في مجتمع الأمة ، ولكنها تؤكد أن هذا الاختلاف في المصالح والفروقات والمستويات الاقتصادية والاجتماعية إنما تنصع كلها لتحديدات القومية وتبقى - كقاعدة عامة - محصورة داخل نطاق المجتمع القومي للأمة لأن التناقض الاجتماعي لا يمكن أن يصل إلى حد سحق الوحدة القومية وتفتيت كيان الأمة . لقد تطورت الجماعات البشرية نحو أتم مستقرة متساوية رغم اختلاف المصالح الذي وجد في مجتمعاتها ولم تكن خلافتها الاقتصادية الداخلية أقوى من رابطتها القومية ومن وحدتها القومية ، بل يمكس القول إن العكس كان هو الصحيح وهذه الحقيقة الهامة هي التي جعلت التطور البشري عبر التاريخ هو تاريخ التطور نحو الأمم والتآلف في مجتمعات قومية رغم أن التاريخ أظهر في كثير من الأحيان مصاللات اجتماعية اقتصادية حادة . وإلا لكان المفروض مثلاً أن يتطور الناس ويتوحدوا وينسجموا حسب المصلحة الاقتصادية لكن مهم بعض الطر عن رابطة الأمة ، أي كان المفروض ألا يكون في العالم اليوم أمم ومجتمعات قومية .

ثالثاً : إن اختلاف المصالح داخل مجتمع الأمة ليس وصفاً من صلب تكوين هذا المجتمع بولده معه ولا يبروز إلا برواله . وإنما هو وضع يتوقف وجوده أو انتفاؤه على وجود أو انقضاء النظم الاقتصادية الاجتماعية التقدمية العادلة . وهنا نقطة أخرى يجب أن نتوقف عندها لما لها من أهمية خاصة .

فقد درجت الحركة الشيوعية على اتهام كل من يؤكد هذه الحقائق السابقة التي يؤكد العلم والتاريخ ، بأنها انماهاات تعمل على "حق التناقضات الاقتصادية الاجتماعية باسم وحدة الأمة" . وإذا كان مثل هذا الموقف يصح على الانماهاات المورجوارية فهل يصح أن يعمم على الحركات القومية الاشتراكية الحقيقية؟ إن الحركة الشيوعية في الواقع لا تفرق

وقد حوت الحركة الشيوعية نتيجة هذا الموقف إلى خطأ فكري وتاريخي كبير .

فالحركة القومية الاشتراكية إذ تنطلق من حقيقة أن مجتمع الأمة هو المجتمع الذي يوفر للفرد أكمل أشكال الاستجمام والتجاسس ، فإنما تؤكد في هذا الصدد على الروابط التاريخية الاجتماعية التي جمعت بين أفراد الأمة ووحدها تاريخهم ولعنتهم ووطئهم وثقافتهم وأهدافهم ، وأوجدت بذلك أرقى الأشكال الاجتماعية القادرة على أن تكون الوسط البيني الصحيح للحياة التقدمية المتطورة العادلة . أما هذه الحياة التقدمية العادلة نفسها فترجع إلى التكوين الاقتصادي

لا اجتماعي السياسي للمجتمع، ونوع النظم السائدة فيه والعلاقات التي تربط بين أفرادها. فإذ كانت هذه النظم وعلاقاتها بعضها وعلاقات موجهة لمصلحة غالبية الشعب، كان مجتمع الأمة في حالة طبيعية والمصالح فيه متكاملة متوافقة. أما إذا كانت نظما وعلاقات موجهة لمصلحة أقلية تعيش على استثمار واستبعاد الغالبية كان المجتمع في وضع شاذ والمصالح فيه مصالح متناقضة متصارعة. وفي أوضاع مثل هذه المجتمعات يكون الحل في تقويض الأنظمة والعلاقات الرجعية والحادثة لتفاد على أنقاضها نظم وعلاقات اشتراكية عادلة تستهدف خدمة غالبية لشعب العظمى. فالأزمة الحاضرة (سواء تمثلت بإقطاع الاجتماعي والسياسي أو بالرأسمالية والاحتكارات) نعالج بتقويضها لإحلال الأنظمة الاشتراكية الديمقراطية، لا بتقويض مجتمع الأمة نفسه واصطناع تركيب اجتماعي جديد - كالتطبيق العالمية - لا تتوفر فيه مقومات التطور ولا عناصر الانسجام والتكامل.

فإنقاذ الأوضاع الشاذة في مجتمع القومى للأمة دليلا لحكم على خطأ قيام هذا المجتمع نفسه أصلا، ولتقديم الصيغة ككيب حياتي اجتماعي بدل الأمة، هو اتجاه خاطئ علميا وواقعيا، وهو تماما كمن يتحدد من المرض لدى يصيب الإنسان دليلا على وجوب اصطلاح كائن وهمي غير الإنسان بدلا من أن يعمل على معالجة أسباب المرض في الإنسان نفسه.

هذا هو بائجار مطلق الحركة القومية، الاشتراكية، وهذه بائجار بعض المترتبات الأساسية التي ترتب عيه وساء على ذلك كله، تؤمس الحركة القومية أن ولاء العربي هو لأمة أولا وقبل كل شيء. وتؤمس أن نقطة الانطلاق الأولى في ساء المجتمع البشري الكثير بقاء إسبانيا سليما تتدلى بقاء مجتمع الأمة بقاء تقدما سيما بكل اتجاه بالتالي يعمل حرف ولاء العربي نحو جهة أخرى غير أمة ومجتمع القومى دي يحتوى الاشتراكي الديمقراطي هو عمل يهدم الحية الأساسية التي يتكون منها المجتمع البشري، فضلا عن أنه يدفع لتطور البشري - قسرا - في اتجاه ماقص لطبيعته وواقعته.

* * *

هذا عن الحركة القومية

أما الحركة الشيوعية فلها مطلق آخر ماقص كليا لمطلق حركة القومية ومعايير نه تماما في أسسه ونتائجه الحركة الشيوعية تطلق من الطبقة لا من الأمة. ففقط بطلاقها أممية لا قومية. وتقوم على اعتبار الصيغة هي أسس تكوين المجتمع البشري ويترتب على هذا المطلق ها أيضا مترتبات فكرية وعضلية تشكل الملامح والدوافع الأساسية للحركة لشيوعية في الوطن. فسواء على هذا المطلق للاقومي:

تعتبر الحركة الشيوعية أن تاريخ التطور الاجتماعي يدل على أن تكوين المجتمع البشري، منذ تقديم حتى يومنا هذا، هو تكوين طبقي. فالداس لم يتطوروا نحو التآلف في نم وتكوين مجتمعات قومية بل تطورو، نحو التآلف والانسجام في طبقات تكون كل منها وحدة اقتصادية اجتماعية قائمة بذاتها. ورغم أن الحركة شيوعية تعترف بوجود الأمم ونقر أن هذه الأمم شكلت دولا قومية في العصر الحديث، إلا أنها لا تعترف بالقوميات كظاهرة تعبر عن الانغماس الطبيعي لتطور الاجتماعي التاريخي للجماعات البشرية، ولا تعتبر الأمة المحلية الاجتماعية لأساسية الطبيعية في المجتمع البشري، وإنما تعتبر أن شوء الأمم والقوميات م يكن شيئا آخر غير شكل من أشكال الصراع الطبقي ونتيجة من نتائجها. فالأمم والقوميات نشأت بشوء الرأسمالية وذلك لأن البورجوازية الرامية في كل مجتمع عمت على تكوين دولة قومية لكي توجد لنفسها سوقا اقتصادية موحدة متحاسنة تؤمس مصالحها الاقتصادية الخاصة، ولكي تكون قادرة على الدفاع عن هذه المصالح ضد أطماع بورجوازية الدول الأخرى وهكذا "نشأت الأمم في عصر الرأسمالية بصاعدة". ولهذا، وبالرغم من أن تكوين العالم يظهر أمما ومجتمعات قومية، إلا أن هذا ليس هو التكوين الحقيقي للمجتمع البشري. ونجب أن نعتش عن هذا التكوين الحقيقي في التكوين الطبقي للعالم لا في الأمم والقوميات التي هي مجرد مظهر من مظاهره .

مظهر من مظاهر بشوء الطبقات البورجوازية واتساع الفروقات والتناقضات الطبقية. فنشوء الأمم والقوميات هو "مشروع" وصنع البورجوازية لتأمين مصالحها.

وبناء على ذلك تعتبر الحركة الشيوعية أن "انقسام الناس إلى طبقات هو أعمق أثر وأبعد أصولاً من انقسام الناس إلى أمم".

وبناء على هذا المصطلح تعتبر الحركة الشيوعية أن الرابطة الطبقة - وليست الرابطة القومية - هي التي توحد (توحيداً حقيقياً) بين أفراد الجماعات البشرية وهي التي تحقق فيهم المشاعر والذرائع والإرادة الواحدة الحقيقية على أساس طبقي تحت وتعمل معهم كلاً واحداً متجانساً. فليس للرابطة القومية للأمة والقائمة على وحدة اللغة والتاريخ ونواحي الثقافة والعادات والتقاليد والمصلحة القومية، أي اعتبار "حقيقي" في عرف الحركة الشيوعية في هذا الصدد ذلك أن الحركة الشيوعية رغم اعترافها بالأمة وروابطها إلا أنها جعلت للرابطة الطبقة التائمه الحاسم الأول في تكوين الناس بعض الطر عن أممهم وقومياتهم لأن: "انقسام المجتمع (وبالتالي كل أمة) إلى طبقات متساحرة هو أشد عمقا وأبعد أصولاً من انقسام الناس إلى أمم"^(١)

وبناء على هذا المطلق، تعتبر الحركة الشيوعية كنتيجة طبيعية لما سبق، أن تصارب المصالح وتناقضها هو وضع من صلب تكوين مجتمع الأمة يولد معه ولا يزول إلا بزواله. فالاستغلال والاستثمار والظلم الاجتماعي اجانر، كلها، صفات ملازمة للقومية. ذلك لأن هذه الصفات هي صفات ملازمة للبورجوازية التي تستغل جهد الطبقة العاملة لريادة أرباحها، ومادامت القومية هي من نتائج عو البورجوازية، لذلك فهي تحمل أيضاً كل صفات هذه البورجوازية وباء على هذه الفرضيات الفكرية المعلنة تصل الشيوعية إلى رسم الطريق النصالي الذي يجب أن تسير فيه حركة التطور الإنساني فتقول:

إن الطبقات البورجوازية المستغلة (الطبقات المالكة لوسائل الإنتاج) تجمعها في أية دولة كانت مصلحة واحدة مع الطبقات البورجوازية الأخرى كافة ورغم أن البورجوازية قد تحوص أحياناً بضالاً ضد بعضها البعض لدرء أضرار بعضها عن بعض، إلا أنها تتحد مع بعضها حين يشتد خطر الطبقات المستغلة، وهكذا تتصل هذه الطبقات البورجوازية في النهاية لتشكّل طبقة واحدة كبيرة عالمية تقوم على رابطة المصلحة التي هي أقوى من رابطة الأمة. فالمصلحة الاقتصادية الطبقة توحد البورجوازية بعض الطر ودون أي اعتبار للتقسيمات القومية للعالم أو للأمم التي ستسبب إليها وإن الطبقات المستغلة (الطبقة العاملة التي لا تملك وسائل الإنتاج)، تجمعها في أية دولة كانت مصلحة واحدة مع الطبقات المستغلة الأخرى كافة. ورغم أن العمال قد يحدعون أحياناً سداات البورجوازية التي تحاول إيهامهم عن مطالبهم الاقتصادية وحقوق وعيهم الطبقي بتغذية الشعور القومي في نفوسهم ودعوتهم لدفاع عن كيان الوطن وحمايته، إلا أن العمال يجب ألا يتخذوا بهذه الداءات والأساليب، وأن يرفضوا الداءات القومية لأنها تهدف لطمس مصالحهم الاقتصادية وهكذا توحد المصلحة الاقتصادية الطبقة كافة العمال بعض الطر عن قومياتهم وعن الأمم التي ينسبون إليها، وهذه الرابطة الطبقة المصلحية هي أقوى من أية رابطة أخرى. ويتصل العمال عن هذا الطريق ببعضهم البعض ليشكّلوا طبقة واحدة عالمية كبيرة.

وهكذا . بحلي لتكوين الحقيقي للمجتمع البشري الكبير عن طبقتين عالميتين متصارعتين هما البورجوازية والطبقة العاملة^(٢). فليس للأمم والقوميات والمشاعر القومية أي اعتبار حقيقي إذن في تكوين الناس في العالم. وبما أن الناس لا يثيرون ولا يتألفون بقاء على أنهم أمم وباء على تكوينهم القومي، بل بقاء على أنهم طبقات وباء على تكوينهم الاقتصادي الذي لا يعرف بالحدود القومية، لذلك تصل الشيوعية بقاء عن هذه الفرصة الحافظة إلى شجرة حافظة هي: أن القوميات وقد نشأت بشوء الرأسمالية ستزول بزوال الرأسمالية وزوال الطبقات. ولذلك فإن الصال ضد مفهوم "وحدة الأمة" وتغذية الصراع الطبقي ودفع التناقضات الطبقة إلى دروتها هو الواجب الأول المنقضى على عائق الطبقة العاملة، وبنتيجة هذا الصال يصبح أكثر فأكثر التكوين الطبقي الحقيقي للعالم ويسحق الشعور

(١) غلبريس، الطبقة والأمة، ص ٥

(٢) تحدثت هنا بالطبع عن تركيب المجتمع البشري - من وجهة نظر الماركسية - في العصر الحديث، أي بعد انهيار الإقطاع وعو البورجوازية

بالوحدة القومية في الأمم، وهكذا يبدأ مجتمع الأمة بالتمسك، وبانتهاء هذا الضال بانتصار الطبقة العاملة نزول الطبقات ونزول لأسم

وبناء على ذلك كله، تعبر الشيوعية أن ولاء الفرد ليس لأمنته وبمجمعه القومي بالدرجة الأولى وإنما لطبقته، لعاديه التي ينسب إليها. مما دامت الرابطة الطبقية (التي تعتبرها الشيوعية الرابطة الأولى التي توحد بين أفراد العام) هي رابطة عالمية لا تعترف بالرابطة القومية، ومادام التصنيف الطبقي الذي تقسم على أساسه الجماعات البشرية هو تصنيف عالمي يتخطى نطاق الأمة ولا يعترف بالحدود القومية للمجتمع، فمن الطبيعي أن تصل الحركة الشيوعية ساء على هذه الفرصة اللاعلمية إلى اعتبار ولاء الفرد هو ولاء عالمي لا قومي، وهو ولاء لطبقته قبل أن يكون ولاء لأمنته.

* * *

هذا هو بإيجاز منطلق الحركة الشيوعية وهذه بإيجاز بعض المفترقات الأساسية التي تترتب عليه. ولا شك أن بين نقطتي اتصال الحركة القومية والحركة الشيوعية احتلاهما واصحاباً لابد وأن يؤدي إلى خلاف جذري في البصرة للحياة البشرية والتطور الاجتماعي التاريخي للعالم والشكل الذي يجب أن يطم على أساسه هذا العام ومن الطبيعي أن نعي ونحن بصدد بحث معركة لحركة القومية العربية مع الشيوعية في الوطن، بكيفية انعكاس هذا الاختلاف (وما يحجم عنه من خلاف) في البصرة للأمة العربية والحركة التطور القومي للعرب وللمعركة العربية التي ترافق هذا التطور التاريخي. كما أنه من الطبيعي والواجب أن نهتم، بعد أن اشددت الحركة الشيوعية في الوطن مواقعها معادياً من حركة التطور القومي العربي التاريخي، بإبراز الفرضيات الفكرية المعلوطة التي تحاول على أساسها الشيوعيون الانحراف بحط هذا التطور وقطع انعكاس بهضتنا العربية وطعن بصال الأمة لعربية في معركة تحقيق وجودها القومي

- ٥ -

جبهة تحرير ظفار

١- بيان إعلان الكفاح المسلح (٩ يونيو ١٩٦٥)

أيها الشعب العربي في ظفار،

لقد قامت طليعة ثورية منك آمنت بالله وبالوطن وجعلت حريته مبدأ اتخذته للتحرر من حكم سلاطين آل بوسعيد الطغاة الذين ارتبطت سيطرتهم بحمايل الغزو الاستعماري البريطاني. إن هذا الشعب أيها الأخوة قد دق مرارة العيش أزمة طويلة الأمر الذي أدى به إلى التشرد والبطالة والفقر والجهل والمرص، هذه الأسس الفتاكة التي استخدمتها حروب الاستعمار البريطاني ومفدتها حكومة سلاطين مسقط في ظفار.

أيها الشعب العربي في ظفار،

لقد رأيتم والمستم الحالة بعيها ودقا جميعاً مرارة العيش في ظل هذه السياسة الخرقاء لقد أراد لنا الله الحياة وأرادوا لنا الموت وإرادة الله هي الحق التي يجب أن ترتفع خفاقة فوق هذا الجزء من الوطن العربي الكبير. يا جماهير ظفار المكافحة باسم الشهداء الأحرار الذين سقطوا في ساحة الكرامة والشرف وباسم جميع الشكاكي وباسم من أضعفه هذا الوضع الشاذ الفاسد. وباسم الأمة العربية والتي يكافح أبناؤها في كل شبر من أرضهم ستصرح بكم الروح

العربية الأصيلة ان تقموا صفا واحدا أمام هذا الوضع الفاسد وبطالكم جميعا بأن تلتفوا حول رجال جهة تحرير طغار لشكل جميعا سدا منيعا أمام هذا الطغيان.

إن حكومة السطان سعيد بن تيمور العميل قد استأجرت جيشا من المرتقة الشعبيين للقضاء على الأهداف العربية التحررية في هذا الوطن. ولكن جهة التحرير الطغارية ستكون هم دوما سارا مساحجة في كل شر من أرض الوطن، لقد استطاع هذا الجيش المرتزق أن يعرف أهداف الثورة في عمان ولكن الإرادة الحرة التي تستمد قوتها من ارادة الله سوف تنتصر على هذا الجيش الشعبي الخاقد، ونعاهد الله والوطن أن نلحق هذا الجيش درسا لن يساه كتلك التي لحقت بجيوش الاستعمار في مصر والحرائر والعراق والمسن.

يا جماهير شعبنا العربي في الجنوب والخليج وفي كل شر من أرض العروبة انكم اليوم مطالبون بالتأييد المادي والمعوي للكنهاج المسلح في طغار العربية، ان هذه الثورة المسحة تستمد قوتها من أهداف القومية العربية آمن بها جيش التحرير العربي في طغر وهو الآن يجسد هذه المبادئ لتحقيق هذه الأهداف بقوة السلاح. لقد احتارت جهة التحرير في طغار الكناح المسلح وسيلة للقضاء على السلاطين وعملائهم الخوة ومن ورائهم الاستعمار الرصاصي لانها اقتعت بأن الاستعمار وعملائه الذين استعدوا وأذلوا هذا الشعب بأساليب القوة والبطش لا يمكن أن يسلّموا بمطالبه إلا بقوة السلاح، حيث م يبق لهذا الشعب بصيص من الأمل في الكرامة والحرية.

ياها الاحوة ان هذا الوضع الفاسد جعل العرب الفقاريين يعيشون على الكفاف وبدن فيهم الفتنة والصعف ان مثل هذا الوضع كان السبب الخمي لانفجار الجماهير وقيام ثورة الكرامة والحرية. يا اخي في طغار ان جهتك التي تتحمل اليوم مسؤولية تحرير بلادك تستصرحك بأن تلي النداء في هذه الظروف العصيبة التي تمر بها بلادك يا أساء المدد والخيال والمبادية أنتم اليوم مطالبون بأن تلتفوا معها صفا واحدا في وجه الاستعمار وعملائه من السلاطين الخوة من أجل تحقيق الحرية والوحدة والعدالة الاجتماعية والكرامة. ان الذين يتعاملون مع هذه السلطة الظالمة ومع الاستعمار البريطاني سيلقون حتما جرائعهم العادل وان جهة التحرير الطغارية كفيلة بتميز هذا الجزاء ياها الاحوة،

ان جهة التحرير الطغارية تاشدكم باسم الوطن والعروبة ان تحملوا سلاحكم وتقموا معها ضد قوات الاستعمار ومرترقته حتى ترتفع راية الحرية حفاقة في سماء ظفارنا الحبيبة.

يا جماهيرنا العربية الماضلة، ان جهة تحرير طغار، التي تقود النضال ضد الاستعمار وروبايته في طغار لنؤمسا راسحا بوحدة الامة العربية ووحدة النضال لأبناء العروبة من المحيط إلى الخليج، وان إيمانها هذا لا بد ان يقودها الى الالتحام الثوري بالمؤسسات الثورية العربية في الخليج والجنوب، وانها انطلاقا من هذا الايمان لتدعو الجبهات والمنظمات الثورية التي تناضل اليوم في هذه المساحة من أرض العرب ان تقف معها في نضالها العادل، وان تساعدنا بكل ما تملك من اسكانيات مادية ومعوية، حتى نحقق اهدافها وتنتصر على اعدائها اعداء العروبة والبصر دوما للأحرار المكافحين، والمزمنة والعار للخنوة والمستعمرين.

عاشت طغار حرة عربية وعاشت جهة تحرير طغار، وعاشت الأمة العربية

٩ يونيو (حزيران) ١٩٦٥

- ٦ -

نص استقالة نواب "حركة القوميين العرب" من مجلس الأمة الكويتي (١٩٦٥)
الطليعة في معركة الديمقراطية

تحية طيبة وبعد

لقد كان للنادرة الطبية بالدعوة لاقامة المجلس التأسيسي وقع طيب في نفوس المواطنين، فاستبشر لشعب حبرا، واطمأن عندما تم انتخاب المجلس التأسيسي تمهيدا لوضع دستور دائم لبلاد يرسى دعائم المقومات الدستورية ويصون الكرامة الإنسانية للمواطنين، ويمهد الطريق السوي الى حياة أفضل يعمر فيها الشعب في صل وافر من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية.

وقد تم بالفعل وضع دستور دائم للدولة تضمن قواعد اقامة حكم ديمقراطي ونص في صلب مواده على الصمامات الضرورية ومقومات الحرية لشخصية وحرية العقيدة وحرية الرأي وحرية الصحافة والطباعة والنشر وحرية المراسلة وحرية تكوين الجمعيات وال نقابات وحرية الاجتماع وعقد الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات.

وعلى أسس هذه الصمامات الدستورية تساقب المخلصون من أبناء هذا الشعب الى ترشيح أنفسهم لعصوية مجلس الأمة، وكان رائدهم في ذلك حمل مائة ممثل المواطنين ابتغاء تحسيد ما نص عليه الدستور من مبادئ ومثل عابا والعمل محصل على تطبيق بنصوصها ومقوماتها

وكان يدخل في الاعتبار أن التجربة البرلمانية الديمقراطية في الكويت نعمة أولى رائدة يسعى بصافر جهود المخلصين من بناء الشعب لانجاحها وترسيخها

ولا جدال ان التمثيل البرلماني وسيلة لا غاية فهو وسيلة لتحقيق غاية نبيلة وهي بناء مجتمع افضل يتمتع فيه الافراد بكافة الحريات ويحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين ويقيم العدالة الاجتماعية باعتبار انه في ظل هذه مقومات يتمكن الفرد من الخلق والابداع ويستطيع المجتمع الاسهام في انماء الحضارة والانسانية ولحق له لا يمكن ان يوجد حكم

لا ي د على اساس من الحريات العامة والمساواة وتكافؤ الفرص والعدل الاجتماعي. ولا يمكن ان توجد الحريات العامة الا على اساس توفر المقومات والضمانات حرية لرأي ولعقيدة والتعبير والاجتماع

ان الديمقراطية كمفهومها الواسع ومن ضمنها بضيعة الحال وواقعه، الحرية نفسها التي هي عماد ودعوى الديمقراطية التي تخنط تمثل الجماعة وقيمها العامة فتصير جزءا منها وترسح في عقول الناس واندبتهم ويصبح العيش بدونها امر لا يتفق وطبيعة البشر وسنة التطور.

فليس عشا اد أن نص دستورنا في مواده على كفالة حرية الرأي وحرية الاعتقاد وحرية الصحافة والنشر وتكرس الحرية الشخصية كمفهومها الواسع وعلى عدم جوار القيد على اساء إلا وفقا للقانون، وكذلك حرية الاجتماعات والمواكب وحق تكوين الجمعيات ومساواة المواطنين في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين ودل الموازين سواسية أمام القانون

تلك هي الضمانات الأساسية للمواطن جاءت في بنصوص صريحة وواضحة أصبحت الديمقراطية معها تدور وجودا وعدم

وها يجب أن يقرر حقيقة ترسخت عبر التاريخ وهي أن المجتمعات البشرية بطبيعتها تعشق الحرية وتشهد الانطلاق إلى تحقيق مثل العلي وان الدساتير وكافة التشريعات لا تسبق الحرية أو تشيدها من عدم وإنما تقرر حقيقة واقعة وتضعها في مواد ثابتة واضحة لإعانة المواطنين ومساعدتهم في ممارسة حقوقهم دون أن نقصي على الحرية أو نزع استعمالها

سعادة الرئيس

كانت كل هذه الآمال تجول في أذهاننا عندما تصدى المهمة لثبيل الشعب والمساهمة في إنجاح التجربة البرلمانية الرائدة متعاضين عن النواقص الموجودة على أساس أن التجربة تستر في الأمام نحو مزيد من الحرية ومزيد من المساواة يجدونا في ذلك واقع خدمة الصالح العام، ولا مثال لارادة الشعب، إلا أن لاحظنا منذ بداية الفصل التشريعي ان هناك محاولات جاهدة لتقليص الديمقراطية وتقويض الدعامات التي تقوم على اساسها، كانت بداية تلك المحاولات فرص قبول التجمعات الذي حرم المواطنين من وسيلة للتعبير عن آرائهم ومواقفهم، بحماها بذلك نصا دستوريا صريحا وهو

ان حق الاجتماعات العامة والمواكب والتجمعات مباحة وفقا للشروط والأوضاع التي بينها القانون (مادة ٤٤)، ووافقت ذلك مواقف مختلفة من الحكومة كانت تتم على غير محض في التقيد بالأصول الديمقراطية والصناديق الدستورية.

على أن هذا الاتجاه لم يثبت أن تطور في دور انعقاد المجلس الماصي عندما ظهر بشكل بارز تكثف أغلبية أعضاء المجلس لتوالي الحكومة وتؤديها في الحق وغير الحق دون اكتراث بالمسؤولية التي عليها الشعب لأعضاء مجلس الأمة عندما انتخابهم، وتحولت بذلك السلطة التشريعية من وسيلة في يد الشعب لتحقيق مريد من الحريات ومريد من المكاسب التقدمية إلى أداة في يد الحكومة ووسيلة للضغط وحق الحريات الشخصية والعامة، وأصبح الوضع في مجلس الأمة أقرب منه إلى المسرحيات منه إلى المواقف الجادة والتي تصنع صانع الشعب نصب أعينها، يذكر بهذا الصدد موقف أعضاء الأكثرية البرلمانية في الأزمة الوردية المذكورة وموقفها عند مناقشة قانون المختارين ومن بعد الأزمة وبعد ذلك صممت الحكومة أكثرية المجلس إلى جانبها ولمسا أن هناك هوى جاعا أخذ يسيطر على الحكومة وأكثرية أعضاء مجلس الاستقلال هذه الفرصة باندفاع واصرار عجيبين لعرض مزيد من القوانين القسرية بهدف تضييق الحقائق على حريات المواطنين، وكان أن تقدمت الحكومة بتعديل لقوانين الوظائف العامة والجمعيات والأندية والصحافة والطباعة والنشر وأقرتها الأكثرية البرلمانية دوما اعتبارا لتأثيرها السيء على ممارسة المواطنين لحقوقهم وحرياتهم وتناقضها مع المقومات التي أقرها الدستور.

ان هذه الاجراءات قد أبطلت في الحق مفعول الضمانات الدستورية وصودرت بموجها حرية الناس في التعبير عن آرائهم وصيغ الحقائق عليهم في حين كان يسمى والبلاد في أول عهدها الديمقراطية ان يؤخذ بيد المؤسسات والجمعيات الشعبية ومساعدتها على اساس انها وسائل لتعميق الوعي الشعبي وإصباح الرأي العام وتدعيم الديمقراطية لا ان يصيغ الحقائق عليها ويعتدى على حرمة مقارها ويهدد ممثلوها.

ولقد اقر الدستور حرية الصحافة والطباعة والنشر وكفلها، وبديهي القبول بأن المناقشة العامة الحرة التي يستطيع من خلالها المواطنون على اختلاف ميولهم ابداء رأيهم بكامل الاخلاص والحرية هي دعامة لمطام الديمقراطية وهي التي تثير الرأي العام والتي تعطي لأحكامه وقراراته قيمتها، ولذا قيل انه لا قيمة للثمة لما يجري في النظم المطلقة من صور الاستثناء او الاقتراع او التصويت لأنه لا يسبقها مناقشة علنية حرة، وهكذا فان إقدام الحكومة على سن تشريع يكفل حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة والنشر هما من نوع ما تباشره الحكومات التي تحكم في ظل الديكتاتورية والعنف، وتحاول تكليل العقول والأرواح والذي يسم عن عدم السماح وصيغ الاصدار لأنها قائمة على الارهاب والتخويف وحجرها على حرية الرأي وحرصها على ألا يرى الناس من الاشياء إلا الجباب الذي تريدهم الدولة ان يروه أو لا يروه غير.

لقد أصبح من المستحيل مع وجود القوانين الحالية المقيدة للصحافة والنشر ممارسة الصحافة لوظيفتها في تنمية الرأي العام وتنويره باخلاص إذ كيف تستطيع الصحافة أداء مهمتها حين يكون من العسير عليها ان تثير بين ما يجب ان تقوله بالبحث والانتقاد وما يجب ان تتجنه خشية ان تقع تحت طائلة العقاب حين يكون لقانون هو إرادة الحكومة وورصاها.

ولقد اكتسبت هذه الخفقة السوداء من سلسلة فرض القوانين القسرية بتعديل قانون الوصائف العامة، فقد سلب هذا التعديل الذي تقدمت به الحكومة وأقره المجلس الهوية الأساسية للمواطن الموظف وجعل مصيره معلقا بإرادة افراد الحكومة وأصبح الموظف يعيش تحت تهديد دائم، ولم تقف سياسة الحكومة عند هذا الحد.

معاذة الرئيس

والأصل في الدستور هو ضمان الحريات العامة وضمان حرية الرأي والعقيدة والاستثناء هو القيود التي تنظم ممارسة تلك الحريات وضبطها حتى يكون المواطنون على بية من الحدود التي لا يتجاوزونها وتلك طبيعة لتشريع، فالأصل الدستوري ان هو الحرية وقد كمل الدستور هذا الأصل والاستثناء هو القيد ولا يجوز ان يمحوا الاستثناء الأصل

أو يجوز عليه أو يبطله، فالمرشح فيما عدا حائلي الحرب والأحكام العرفية لا يمكن أن يحسور على حرية الرأي بحيث يعوقها عن أداء وظيفتها في النظام الديمقراطي لأنه لا يمكن أن يعطل عمل النظام الديمقراطي تعطيلاً كلياً أو جزئياً وإنما يمكن فقط أن يعرضه لتدبير أو إجراء عدم تجاوز حرية الرأي في الحدود التي تفرضها عليها طبيعتها ووظائفها المطلوبة منها في البيئة الديمقراطية التي تعمل فيها، ولكن للأسف قد كبلت الشعب بقيود قاسية لا يمكن أن يسكت عليها إلا في حائلي الحرب وإعلان الأحكام العرفية.

سعادة الرئيس

إن تاريخ التجارب الديمقراطية وعلى الأخص في البلدان العربية قد عمت أن جوهر الديمقراطية إنما يكون بالتحديد المحقق للمبادئ والمثل الديمقراطية القائمة على أساس حسن النية، فالديمقراطية ليست شكلاً ونصوصاً جامدة وإنما هي سلوك وممارسة، وبدون إصرار على تطبيق المبادئ والمقومات التي تضمنها الدستور فإن الديمقراطية تصبح مظلة فارغة بدون محتوى وشكلاً بدون معنى.

ولقد بات واضحاً أن العرض الحقيقي وراء سلوك الحكومة ومؤيديها وما تم من إجراءات وتصرفات هو محاولة إجهاد التجربة الديمقراطية وترويض إرادة الشعب والقضاء على كل عنصر وطني يرفض الانصياع لأوامر الحكومة. ولقد تدربنا بالسر الخفي على رغبة ما في أن تصفو النفوس وتستيقظ الصمائر، وحاولنا جاهدين الوقوف في وجه هذا الاتجاه الجامح والنبيه إلى مواطن الخطأ والتدكير بحكم لدستور عندما كنا نعلم أن هناك انتهاكاً لنصوصه وإتفاًناً على الحياة الديمقراطية إلا أن محاولتنا هذه لم تعد مجددة أمام عمادي وإصرار الحكومة ومؤيديها. وهكذا أصبحت مسافة الخلاف بين الحكومة ومؤيديها من جانب وبين جماهير الشعب من جانب آخر واسعة وعميقة ونحاول بذلك بحسب الآلة إلى مؤسسة لديمقراطية ومصدراً لقوانين جائرة لا تتفق وإرادة الشعب.

سعادة الرئيس

هذه بايجاز حقيقة الوضع الراهن الذي تعيشه الكويت وهو وضع بات السكوت عليه جريمة لا تعترف بحق هذا الشعب وهي في الحق محنة رأينا أن نوجز عناصرها للمواطنين وللمجلس لأنها لم تعد تحمل مسؤوليتها التاريخية. وشعورنا ما بأن الحرية والكرامة الإنسانية لم يعد لهما وجود على الرغم من نصوص الدستور الذي هو نقطة الانطلاق كما جاء في مقدمته باحرف الواحد: "سعيًا نحو مستقبل أفضل يعم فيه الوطن بمريد من الرفاهية.. ويعني على المواطنين مريداً كذلك من الحرية السياسية والمساواة والعدالة الاجتماعية ويرسي دعائم ما جنت عليه النفس العربية من اعتزاز بكرامة الفرد وحرص على صالح المجموع وشورى في الحكم".

لكل ما تقدم وشعورنا ما بأن التمثيل النيابي أمانة كبرى في أعقابنا يجب أن تؤدي بكل شرف وبرهنة، وشعورنا ما بأن القيام بهذا الواجب في ظل هذه الظروف أصبح أمراً مستحيلاً، لذلك فإن بقاء المجلس والمشاركة في أعماله هي مساهمة في تصليب المواطنين وإيهامهم بأن الديمقراطية في أمان في حين أنها تتعرض لتزييف وبأن الدستور مصاب في الوقت الذي تعرض فيه نصوصه لانتهاكات صارخة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا كما قد عزمنا على الاستقالة بعد انسحابنا من الجلسة التي أقرت فيها التعديلات الجائرة لقوانين مطبوعات والشر والموظفين والأندية في نهاية الدورة الماضية، بيد أن شعورنا باستحالة وبعد تصور إمكانية تطبيق نصوص تلك التعديلات قد جعلنا نعدل عن تقديم استقالتنا، ولكن بعد فسخ الدورة الماضية وحل المجلس المعطلة الصفية للمجلس شرعت الحكومة في تطبيق تلك التعديلات، الأمر الذي وجدنا فيه أنفسنا مضطرين لاتخاذ هذه الخطوة في أول جلسة يعقدها المجلس، لكن أحداث المؤلم الذي تعرض له أمير البلاد المعظم والذي أودى بحياته العادلة بعد ذلك قد اضطروا إلى التأجيل والتريث.

ولقد كان يعدوننا الأمن أن تأتي حكومة جديدة بصلح ما فسدته الحكومة السابقة، إلا أن تشكيلها على النحو الذي تم والبلاد الذي قدمته إلى المجلس جعل الاستقالة أمراً لا مفر منه لاتقاء كل أمل في الإصلاح وتدعيم وحدة الشعب والمحافظة على مكاسبه الدستورية.

أراء كل ذلك، نجد انفسا مضطرين الى اعادة الامانة إلى الشعب مصدر السلطات ونقدم باستقالتنا هذه من
مجلس الامة. وتفصلوا بقبول فائق الاحترام.
(توقيعات)

- ٧ -

بيان رقم ١ لمنظمة شباب الثأر أيار ١٩٦٧ (منشور)

يا أبناء فلسطين،

يا أبناء العروبة،

اليوم وقد اصحت التحركات العربية في مستوى معركة التحرير، وبعد ان استمرت القوى الثورية في كافة انحاء
الوطن العربي بانتظار اشارة الرجف المقدس للقضاء على الكيان الصهيوني في ارضنا المقتصة ترى "مطمة شباب الثأر"
لتي مارس فدائيوها منذ ثلاث سنوات بصبر وصمت عملية مسح المنطقة المحتلة ومعرفة المسالك السهلية والجبلية من
مختلف الجهات وتحديد المراكز والأهداف الاستراتيجية في كافة الانحاء والتي سقى اول شهدائها الشهيد خالد عماد
الطاهر ارضا الطيبة في ذكرى وعد بئور ١٩٦٤/١١/٢ واعتقل احد أبطالها حيث لايزال جندبا محبولا اسيرا لدى
الأعداء.

ان "مطمة شباب الثأر" التي آمنت منذ نشوئها بان قضية فلسطين لن تسترد الا بالقوة وان قوة العرب كامنة
بوحدهم، وان العمل العدائي الفلسطيني يجب ان يكون مسبقا مع العمل الثوري العربي ومهامه جريا من المخطط
الشامل لمعركة التحرير، وان الدور الفلسطيني عهد ويساعد الدور العربي الكامل لاسترداد الوطن السليب.
اليوم وقد دق نغم للمعركة وتحركت قوى الثورة العربية وعلى رأسها الجمهورية العربية المتحدة قلعة العروبة
الصامدة وسورها الثورة نفسها انباص وحددت ادوار المصادين لخوضها. وتحديدا للعدو الخارجي في ارضنا المحتلة من
جهة وتحديدا للعدو العميل الداخلي في الاردن من الجهة الثانية تغلّى مطمة شباب الثأر ان الكفاح المسلح على خط
الهدنة في الجبهة الاردنية سيمو ويتصاعد، مهما كانت اجراءات سلطات الاردن محادعة أو تعسفية، ومهما كانت
ردات فعل العدو اجرامية بربرية، ومهما كان التعاون بين السلطين الباعيتين واضحا وبارورا ..

ابطالنا من هذا العزم والتصميم انلغت مجموعات من شبانا في منطقة حisin الى داخل المنطقة المحتلة ليل ٤٢
ايار وتوعنت مسافة ٦ كيلومترات وقامت المجموعة الاولى بسف جسر لمع مرور القواهل العسكرية عليه وقد تعطل
اخرس وتوجهت المجموعة الثانية وسعت محزنا للمياه وعطلت قناة لجر المياه قرب المستعمرة.. وعادت المجموعتان بعد
تأدية الواجب المقدس سالمين دون أية خسائر بالأرواح.

يا أبناء فلسطين يا أبناء العروبة يا جماهير شعبنا الأبي

لقد حان الوقت ليكون كل مواطن فدائيا يتصدى للعدو حيثما وجد ويضرب حيث استطاع وهوبة عدوينا لم
تعد حامية.

صهاينة في ارضنا المحتلة وهم في بقاع الأرض اثر ووجود سندمره

استعمار يعمي الصهيونية ويمدها بكل انواع الدعم والتأييد، وله مصالح بوطنا سدمرها.

رجعية وعملاء يفلذون بقدر ما يقبضون سقضي عليهم.

ان منظمة شباب الثأر تغلّى بكل عزم وتصميم ان معركة الثأر بدأت ولن تنتهي إلا بالصبر والعودة.

**بيان حركة القوميين العرب بالدعوة لانتهاج
"منحى ثوري لمعالجة هزيمة حزيران ومخلفاتها"
(الحرية، بيروت، ١٩٦٧/١١/٢٧)**

لقد كان واضحاً منذ اليوم الأول الذي وقف فيه اطلاق النار فوق الجبهات العربية، ان امتنا تعيش في مواجهة هزيمة لن تنوابى اسرائيل، ولا الجبهات الامبريالية الاستعمارية الداعمة لها، عن استغلال الظروف الصعبة التي تخلفها، لا لصعبة قضية فلسطين محسب، بل ولاجبار تيار التحرر العربي على الرضوخ الكامل ولمصق، لاتجاهات ومخططات السياسة الاستعمارية في الشرق الاوسط.

وهكذا بدأت منذ اللحظات الأولى لوقف اطلاق النار سلسلة من التحركات كان المهدف منها جميعاً وضع الشعب العربي والشعب الفلسطيني بالدات امام طريق تبدو وكأنها مسدودة، وفي وسط حالة نفسية محزنة بتحديات كثيرة، حتى يمكن من خلال هذا الوضع دفع الشعب العربي كله إلى حالة الرضوخ الكامل، وقد كان امر هذه التحركات.

١- موقف الولايات المتحدة الامريكية في تبنيها المطلق لاسرائيل، وفي دعمها المستمر لها بالسلاح، وفي استعمالها لكل نفوذها العالمي من اجل افشال كل المساعي المبذولة في الامم المتحدة لادانة العدوان الاسرائيلي وسحب القوات لاسرائيلية من المناطق التي احتلتها.

٢- موقف الحكومة الاسرائيلية نفسها التي احدثت على عاتقها الاتصال ببعض العناصر الانهزامية في المناطق المحتلة وتشجيعها على تشكيل حكومة فلسطينية، تترأس كياناً فلسطينياً هريلاً يدين بالولاء لدولة اسرائيل

٣- موقف بعض التجمعات العربية الرجعية المرتبطة بشكل مصري بالاستعمار الغربي ومصاحبه، والتي احدثت على عاتقها التزويج والتمهيد لايحاد ما يسمى "بالحوار السلمي" لمشكلة فلسطين.

وقد احدثت هذه التجمعات على عاتقها الدعوة لمطلق "الواقعية" والتدبير بمواقف القوي لتقدمية التي رأت في معركتها مع الرجعية العربية، معركة على طريق تحرير فلسطين نفسه. وبدأت بالمقابل تشر بصراحة التصامم مع الاستعمار العربي، ومع الولايات المتحدة بالدات كمتخارج وحيد لأزمة الخامس من حزيران. ولأزمة القضية لفلسطينية كنها.

وقد عملت هذه المواقف الثلاثة بنوع من التناقض والتكاثف منفذ للنظر، أحسست الجماهير العربية محطه ونواياه الخبيثة، وبرهنت من خلال حركة المقاومة الفلسطينية، ومن خلال التجارب الشعبي العربي الكامل معها، استعدادها المطلق برفض هذه المواقف ومواجهتها بحزم وصلابة

وهكذا خاصت جماهير العربية التي هزتها هزيمة الخامس من حزيران، معركة التأمر السياسي والفسي ورفضتها دون مناقشة، ولكنها اعتبرت ذلك استمراراً لمعركة الخامس من حزيران، وتعميتنا على العدو ان يقطع ثمار انتصاره العسكري

الا ان هذا الموقف الشعبي الواضح والعفوي، لم يكن هو الموقف السائد في كثير من الاوساط العربية الحاكمة. وكان ان بدأت هذه الاوساط في السعي الملح للتفاهم مع الدوائر الاستعمارية ومع الولايات المتحدة بالدات حول حلول سياسية مشبوهة، وبدأت تشر في كل مكان محاولات التطمين للجماهير بأن الحلول السياسية آتية دون ريب، في

محاولة الهرب من عمميات المحاسبة الحقيقية، وفي محاولة للتصل من مهمات الاعداد العسكري المطلوب من جديد لمواجهة الخطر الاسرائيلي ودعائمه الاستعمارية. وحاولت بعض هذه الجهات ان تتخذ من قرارات مؤتمر القمة المعقود في الخرطوم، والتي نصت على رفض الصلح والتفاوض، مبررا لتقديم تنازلات ترضي اسرائيل، وتحافظ على شكليات القرار

لذلك، وحتى لا يبقى العمل الدبلوماسي العربي بعيدا عن مراقبة الجماهير ومحاسنتها، فان هذه الجماهير مدعوة من خلال كافة مديرها وتجمعاتها ومطامنها لتحديد رأي واضح تجاه كل ما يدور حول القضية الفلسطينية بعد احاس من حريز من صراعات وماورات على الصعيد العربي والدوي.

ان موقفا شعبيا واضحا وصريحا يصع اجمع امام مسؤولياتهم ويرسم محي ثوريا لمعالجة هزيمة حريز ان وتعلماتها، هو موقف ضروري ومنع، يضع الجماهير في قلب المعركة التي كان ابعادها عنها احد الاسباب الرئيسية في الهزيمة، كما يصع مقياس الصواب والخطأ لكافة المواقف، هذا المقياس الذي من حق الجماهير وحدها ان تقرره، وان ترسم مواصفاته وملائمه، وان ترفض بناء عليه، اي موقف لا يتفق معه.

ان هذا الموقف الشعبي المصوب لا يرفض العمل السياسي من اجل قضية فلسطين، ولا يقلل من شأن العامل الدولي فيها، ولكنه يرفض ان يتحول هذا العمل ليصبح محور القضية الفلسطينية كلها، ومحور المواقف العربية معها. واستطرد، لذلك يرفض ان يكون العمل السياسي محالا لتكريس اي نصر اسرائيلي، او لتقديم اي نوع من التنازلات بمس صميم القضية الفلسطينية، من اجل تسوية بواح فرعية تولدت عن اصل المشكلة، ويصر على ان يرى في موقف الصمود المدعم باستعداد جدي لمواجهة القوة الاسرائيلية، وعلى أسس تنفيذ بصورة جذرية من الأخطاء التي ولدت هزيمة الخامس من حريز، الموقف الوحيد الذي يتناسب مع مطامح شعبنا، ومع آلام لاجئين الذين تحملوا صر عشرين عاما ومرارتها حتى لا يفروا بجزء ولو يسير من عدالة قصيتهم.

ان وصوص هذا الموقف الشعبي العربي من العمل السياسي والحدود التي يجب ان تحكمه، بوجه رفضا مائرا وقاطعا للمشروع البريطاني الذي افرو مجلس الامن مؤخرا بالاجماع. لقد اقرت هذا المشروع الدول الكبرى، ومن الدول التي كانت ولا تزال مسؤولة عن وجود اسرائيل، وعن نهضة الظروف امامها لممارسة عدوانها ومشاريعها التوسعية ضد الامة العربية. اما تفاصيل المشروع، فهي نتيجة لمساومات هذه الدول ليس غير، نتيجة تسلم مع المسقطات الخاصة والمروضة التي تنظر من خلالها لقضية فلسطين

ان المشروع البريطاني المقر بالاجماع يقفز مباشرة من قضية العدوان الاسرائيلي الأخير الى قضية فلسطين نفسها والخلول التي يقدمها ليست في حقيقتها دعوة لتصفية آثار العدوان، بل يمكن ان تتحول الى محاولة لتصفية القضية الفلسطينية نفسها وهو بالاضافة الى هذه النقطة الجوهرية التي تم اقرارها بعيدا عن اي نوع من التمثيل للشعب الفلسطيني المعني بالقضية، يتصم عدة مواقف لا يمكن القبول بها بأي صورة من الصور. من ضمن هذه المواقف نبرر النقاط التالية.

١- بشكل اقرار دعوة صريحة للاعتراف باسرائيل كدولة، وتقديم الضمانات العربية للارمة لتكريس وجودها.
٢- يحاول اقرار ان يتصرغ لاسرائيل - باصراره على صياغة عامصة - اراضي عربية جديدة، تحت ستار ما يسمى بالحدود الآمنة.

٣- يحاول اقرار ان يقدم لاسرائيل مكاسب اقتصادية هامة من خلال دعوتها للسماح لها باستعمال الماء الاقليمية العربية خلاها للقوانين الدولية

٤- يعالج اقرار مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بالدعوة لحلها "على أسس عادلة" متجاهلا قضية عودتهم الى بلادهم

ان هذه النقاط كافية وحدها لتكون مبررا لرفض المشروع البريطاني بشكل قاطع من كافة قطاعات الجماهير العربية والفلسطينية.

لا ان رفض المشروع البريطاني، ورفض منطق التسويات، واحصول السياسة القائمة على الاعتراف باسرائيل مباشرة او مداورة، لابد وان يقرن بتحديد مطلقات ايجابية تكون في مستوى معركة ازالة آثار العدوان، وفي مستوى مواجهة التحدي الاسرائيلي ودعائمه الاستعمارية وتحصر هذه المطلقات في قضيتين أساسيتين، الأولى وصع كل دولة عربية أمام مسؤولياتها التاريخية في ضرورة الاعداد العسكري الكامل، ووضع كافة مكائباتها السياسية والاقتصادية في خدمة هذا الاعداد. والثانية فتح المجال واسعا أمام الشعب العربي والشعب الفلسطيني بشكل خاص للمساهمة بكل امكانياته في المعركة، وتحمل مسؤولية المقاومة الشعبية المسلحة بكل أشكالها وألوانها، وصد كل مظاهر الوجود الاستعماري في لوطن العربي

ان السير في طريق الاعداد الكامل لوضع هاتين القضيتين موضع التعيد هو وحده الموقف الذي يستطيع ان يكون فعلا في مستوى معركة ازالة آثار العدوان، وهو وحده الموقف، الذي يستطيع ان يقدر حجم المعركة الدبلوماسية، فلا يقع في خطأ تصحيحها او في خطأ اعتبارها بديلا للقوة الدنية القادرة على الحركة ومواجهة قوة سرنل ومن ضمن هذا التحديد لضرورة تملك القوة الذاتية على صعيد الجيوش وعلى صعيد المقاومة الشعبية تبرز حركة المقاومة الفلسطينية في الاراضي المحتلة لتكون بداية السير في الاتجاه السليم، وإشارة البدء في العمل الثوري الجاد القادر على ان يصنع المعركة الدبلوماسية في اطارها الحقيقي والواقعي، اطار الشعب الباحث عن تحرير ارضه، ومنتطلع من خلال ثبات وجوده، الى تأييد الرأي العام ومؤسساته الدولية فتتحول المعركة الدبلوماسية بذلك من سلاح يستعمل لصرط مطامح الشعوب وحركاتها التحررية إلى سلاح موضوع في خدمتها.

واد كانت الجمهورية العربية المتحدة من ضمن رفضها للتسويات السياسية التي تمس بقضية شعب فلسطين قد أعلنت على لسان الرئيس جمال عبد الناصر ان لاعداد العسكري العربي يبقى هو الخط الأساسي الاول القادر على الارتفاع الى مستوى معركة ازالة آثار العدوان وانه لابد من دعم وتوسيع حركة المقاومة في الارض المحتلة فان ذلك كله يجب ان يكون مدخلا لمزيد من الوضوح في مواقف كافة الدول العربية تجاه ما يدور في المحافل الدولية من بحث عن حلول سياسية لقضية سوف يقرر مصيرها ساسا في ساحات المعارك.

وإذا كان رفض كل انواع الحلول السياسية الوسطية، والبدء في تكثيف الاستعداد العسكري العربي، وتدعيم حركة المقاومة الشعبية المسلحة، يصعدا على طريق العمل الجاد والاتجاه السليم، الا ان هذا التوجه لا يكتسب قيمته الحقيقية الا حين تقدر بشكل واقعي وكامل ضخامة المعركة التي يحوصها ومداهما الزمني الواسع. اد من السبهي التأكيد بان معركتنا مع اسرائيل، هي اكثر معارك الامة العربية صعوبة وتعقيدا، وهي بسبب ذلك معركة طويلة، تستدعي حشد كل طاقات الشعب العربي واي محاولة لتصور هذه المعركة على انها معركة يمكن حلها بمناورات دبلوماسية ليست الا محاولة حذاع للنسى تقدم اسرائيل في كل يوم نقضا عمليا لها.

لقد استطاعت جماهيرنا ان تلتقط منذ اليوم الاول للمعركة النوايا والأهداف الحقيقية للعدوان الاسرائيلي وللمناورات الاستعمارية.

وهي اليوم لارست قادرة على ان تحول هذا الوعي الى عمل يومي فعال. وليست طلائع المقاومة في نصفة العربية وقطاع عرة غير البداية، بداية النضال لتحرير فلسطين، وبداية الاستعداد الكامل لرفض المساس بقضية فلسطين.

البلاغ العسكري رقم ١ للجهة الشعبية لتحرير فلسطين عن عملياتها العسكرية في الارض المحتلة (المحرر، بيروت، ١٩٦٧/١٢/٢١)

بعد ان قررت البدء في نشر بيانات عن عملياتها تعلن الجهة الشعبية لتحرير فلسطين مسؤوليتها عن العمليات العسكرية التالية:

- ١- اشتباك بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٦ بين احدى وحداتنا وكمين اسرائيلي بجوار مستعمرة الرراعة. استشهد خلال الاشتباك المقاتل حسن العبد، كما جرح مقاتل آخر. لم تتمكن من معرفة حاسر العدو.
- ٢- كمين أعدته احدى وحداتنا للدورية عسكرية اسرائيلية شرقي مدينة جنين بتاريخ ١٩٦٧/١٠/١٥ تم تدمير سيارة الدورية ومقتل ثلاثة جنود اسرائيليين داخلها.
- ٣- هجوم بالاسلحة المضادة للدروع (بتاريخ ١٩٦٧/١٠/٢٤) على كمين اسرائيلي كان يتمركز شمال "دامية" ويسبب مصايقه مستمرة لمواطني القرى العربية المجاورة. دمرنا ثلاث سيارات عسكرية للعدو. حصر العدو ٩ قتلى استشهد خلال الهجوم المقاتل عبد الكريم رباح البرعوتي (اعتزفت سلطات اسرائيل بالحادث ومقتل اثنين من جنودها واصابة اثنين آخرين)
- ٤- كمين نصبته وحداتنا (بتاريخ ١٩٦٧/١١/٧) لدورية اسرائيلية في موقع شمال شرقي الخليل. حطما سيارتين للعدو بالقنابل اليدوية. وقد اعتزفت سلطات اسرائيل بوقوع الحادث.
- ٥- كمين لسيارة عسكرية اسرائيلية في منطقة العوجة (بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٠). تم تحطيم السيارة بالقنابل اليدوية. اعترف العدو بمقتل جندي واحد وسقوط جريحين.
- ٦- هجوم خاصف بالقذائف المضادة للدروع على معسكر اسرائيلي جنوب الخليل (بتاريخ ١٩٦٧/١١/١٣) اصابت احدى القذائف مستودعا للدخيرة مما تسبب في حدوث انفجار عيب اعترفت الصحف الاسرائيلية بوقوع القصف من مسافة ثمانين مترا ثم عادت واعترفت بأنه وقع من مسافة لا تزيد عن خمسين مترا.
- ٧- تعطيل حط سكة الحديد قرب ثر السبع (بتاريخ ١٩٦٧/١٢/٤) عن طريق سف قاطع طوله ١٨ مترا من الخط المذكور خرجت أربع عربات عن الخط ولم تتمكن من معرفة حاسر العدو. (اعترف العدو بوقوع هذا الحادث)
- ٨- سف موتور مياه ومحطة توليد كهرباء تروودان مستعمرة "كفار روبين" ومستعمرتين مجاورتين بالماء والكهرباء. وقد اعترفت السلطات الاسرائيلية بوقوع هذا الحادث.
- ٩- تدمير بناء عسكري في مستعمرة "مخيف" (بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١١) بعد ان جرى احتراق الاسلاك الشائكة المرودة باجهزة امدار.
- ١٠- كمين أعدته احدى وحداتنا للدورية عسكرية للعدو (بتاريخ ١٩٦٧/١٢/١٣) في منطقة تقع جنوبي بحيرة صبريا دمرت وحدتنا سيارة للعدو من مسافة قريبة جدا ، كما تملكنا من صد ثلاث سيارات عسكرية اخرى جاءت لسجدة السيارة المصروية

تؤكد اجهزة الشعبية لتحرير فلسطين ايمانها بالكمّاح المسلح طريقا لتحرير فلسطين، كما تدعو كافة المنظمات المقاتلة الى اقامة وحدة فيما بينها بالشكل وبالاسلوب الذي يتفق عليه الجميع. ان الجهة الشعبية مستعدة بسد كافة الجهود اللازمة لتبديل العقبات، لمعينة لعملية توحيد المنظمات المقاتلة.

- ١٠ -

وجهة نظر حركة القوميين العرب في الابعاد الحقيقية لاحداث حزيران (يونيو)^(١) (الحرية، العدد ٤٢٤، بيروت، ١٩٦٨/٨/٥، ص ١٢)

كيف واجهت حركة القوميين العرب الهزيمة؟

في الأيام الأولى للهزيمة لم تستطع حركة القوميين العرب ان تفرح من اطار فكر البورجوازية الصغيرة في فهمها لدروس ٥ حزيران (يونيو)، وخرجت مع انقائس بالكار "الهزيمة" لتعبر في جملة "خربة" التي تمثل "مسار الحركة" (كلا لم يهرم العرب، ولم يهرم عد الناصر)، ولتصر على أنها "نكسة" وليست هزيمة وجاء اجتماع اللجنة التنفيذية الموسعة القومية، لحركة القوميين العرب، ليعطي أحداث حزيران (يونيو) ابعادها الحقيقية، ولتجاوز حركة القوميين العرب (بطريا) كافة التنظيمات الثورية، القائمة بالوطن العربي، حيث استطاعت الاعلامات من اطار فكر البورجوازية الصغيرة لتقدم للهزيمة ابعادها الطبقية:

١- ان ٥ حزيران (يونيو) م تكن نكسة مؤقتة كما لم تكن هزيمة عسكرية، بل هي هزيمة نظام الطغمة التي تقود حركة التحرر الوطني العربية.

٢- انها، بل الذي سقط كان قيادة طبقة البورجوازية الصغيرة، وسقط معها فكرها الذي قاد الى الهزيمة

٣- ان البورجوازية الصغيرة، كطبقة، غير قادرة على قيادة عملية بناء القاعدة المادية للمجتمع الجديد وتصبح البلد والعصاة على التحلف، ذلك ان هذه الطبقة:

أ - لا تستطيع توجيه فائض الانتاج، المتاحة للتنمية، لخدمة اغراض التنمية لكونها طبقة مستهلكة تستأثر بمعظم الانتاج الوطني في اعراض استهلاكية تخص طبقتها، وما توجهه نحو التنمية تلعب فيه الاستثمارات الاستهلاكية على الاستثمارات الانتاجية.

ب - ان البورجوازية الصغيرة، بحكم وصايتها على الجماهير وتنافسها معها، لا تستطيع تعنتها معربا ودفعها بحماس كامل للساء، والساء في البلدان المتخلفة - بسبب ضعف الامكانيات المادية - يعتمد العصر الشري كطاقة تعوض عن النقص المادي بمجهود بشري خلاق ذي اندفاع ذاتي

ج - ان هذه الطبقة، بحكم كونها طبقة وسيطة غير ممددة الفكر والمصالح، لا تستطيع قطع صلتها الفكرية والمادية بطبقة الاقطاع ورؤس المال، وبالتالي فهي عاجزة عن تصفية العلاقات الاقتصادية والرأسمالية تصفية نهائية، والقضاء بشرة ثقافية تنهي ثقافة الاقطاع ورأس المال. ان هذه الثغرة تعني ان البورجوازية الصغيرة عاجزة عن هدم الاطر التقليدية للمجتمع القائم، فالتقضاء على التحلف الفكري والقضاء على التحلف المادي وجهان لعملة واحدة في الثورة الاجتماعية التحررية. كما تعني ايضا ان جيوب الرجعية في الداخل متمثلة ببقايا الاقطاع ورؤس المال وجها بالدولة القديم والجيش التقليدي المحترف وأجهزة القمع البوليسية، والتي عجز الحكم البورجوازي الصغير عن تصفيتهم بالاصافة

(١) عرّض وجهة النظر هذه في تحليل مطول وصحته حركة القوميين العرب في سورية بعنوان "نقد ذاتي لحركة القوميين العرب في سورية"

الى الثقافة التقليدية التي يعجز الحكم البورجوازي الصغير عن سحقها، كل ذلك يشكل قوة كبيرة يستطيع بواسطتها الاستعمار ان يقاتل على خطوطه الداخلية. وبهذا تضعف الجبهة الداخلية وتصبح هذه الجهة عرصة للانهيار بتفتيتها او صربها من الداخل او إغاثتها بمعارك داحية يستطيع من خلالها الاستعمار الجديد ان يوجه صرته المردوجة

٤- في عصر الامبريالية والاستعمار وساسات التعايش السلمي السوفيتية، حيث يصور الاستعمار الأميركي ويخول كما يشاء في "العالم الثالث"، ضاربا قوى التحرر واحدة بعد الاخرى دون ان يحشى قوة كبيرة تتصدى له بعد انكفاء الاتحاد السوفيتي تحت شعار التعايش السلمي ومقلا به إلى دولة "مساعدة" و"مصدر" للسلاح. في عصر كهذه العصر، يستحيل النصر على الاستعمار وتحقيق مهام الثورة لوطية الديمقراطية الا بقيادة اكثر الطبقات ثورية وجدرية، بقيادة حزب الطبقة العاملة والملاحين الفقراء المنتمين بالماركسية اللينينية، لايها الطبقة الوحيدة القادرة على حوص معارك قاسية ومريرة وضوية لامد تنوح بالنصر مهما بلغت التضحيات كونهما الصفة التي لا تملك ما تحشى ان تعفده

٥- لما كانت الامبريالية الامريكية تنسى استراتيجية الحرب المحدودة، والحرب النظامية، والحرب القصيرة، الامد، في قمع حركات التحرر الوطني والقضاء عليها مستعينة من تفوقها التقني الكبير وقوة اقتصادها الهائل في تشكيل كبر واعظم آلة حربية موجودة الآن على سطح الكرة الأرضية تتيح لها تنفيذ استراتيجيتها هذه بسجاح كامل، فان الاستراتيجية المعاكسة للاستراتيجية الاستعمارية يجب ان ترفض استدراج الاستعمار لها في تحديد نوع الحرب كما ينتهي، وبالتالي فانه على حركة التحرر الوطني العربية ان تنسى بالمقابل استراتيجية الحرب غير المحدودة، وبالتالي فتح النار على كافة مرتكزات الاستعمار، مصالح ورجعية محلية (قطاع ورأس المال كصبة كوميونورية حليلة له) على مستوى بوض العربي الكبير، ثم نسي منذ الحرب الشعبية بحيث تواجه طائرات ودبابات الاستعمار وأساطيله بشعب مسلح لا يقهر، وان يستعد لحرب طويلة الامد تنهك قوى الاستعمار على المدى البعيد وتشل قواه، وتضطره إلى الانسحاب والاعتراف بحق الشعب بتقرير مصيره. ان استراتيجية الحرب الشعبية هي الوسيلة الوحيدة لنزع ميرة التفوق التقني من يد الامبريالية.

٦- ان مهم دور اسرائيل في المنطقة العربية يجب ان يستمد من بها جزء من قوة الاستعمار العالمي ومصحتها مرنة جدليا بمصلحة الامبريالية، وبالتالي فان تحرك اي قطر عربي تحركا كاملا بشكل خطرا على وجود اسرائيل كونهما وجود استعماري معصب، لهذا فان تحرك اسرائيل للقضاء على اية بوادر تحولات ثورية جذرية في المنطقة العربية ينافي حتما الموافقة والدعم الكلي في الدول الامبريالية في العالم كونهما تقوم بدور كان على الاستعمار، في حال غيابها، ان يقوم بمسحه بأداته.

ان هذه الحقيقة تعني ان عدوان حزيران (يونيو) كان يجسد تحركا امبرياليا ضد حركة التحرر الوطني العربية، وتعني بالمقابل ان حركة التحرر الوطني في قطر عربي مجاور لاسرائيل خاصة لا يمكن ان تنتصر إلا اذا أرادت الخطر الاستعماري الصهيوني ودحرته نهائيا، وبالتالي فان انتصار حركة التحرر الوطني العربية مرتبطة جدليا بانقضاء على اسرائيل أولا

٧- ان الثورة لا تقف، فهي اما ان تسابع سيرها وانتصاراتها واما ان تنكس وتتردد. والثورات التي تقودها البورجوازية الصغيرة، لعجزها عن افرار حرب شعبية مجابهة لهجمة الامبريالية الشرسة، ولعجزها عن ان تقود عملية بناء وتمية داخلية لاجراء استقلال حقيقي كامل بعيد عن تسلط السوق الرأسمالية العالمية، فهي سرعان ما تنحصر عندما تهاجم إلى مهادنة الاستعمار واسقاط محتواها الثوري والاحتياط بشكلها الثوري الفارع من أي مصمون، رافعه شعارات ندل على هذا الاتجاه، وليس شعار الصمود الذي ترفعه حاليا بعيدا عن ممارسة كفاح مسلح وفي صلب وقف القتال، الا الشكل الذي تقمص منه هذا التراجع. ان لائظمة البورجوازية الصغيرة بهذا المعنى ذات صبغة تعاهمية مع الاستعمار الجديد.

بعد هزيمة حزيران (يونيو)، كان المطلوب ان تتوجه الحركة الى الجماهير ولطقات القادرة على تحاور الحكم القائم، لتعلن انلاص طقة الحكم ككل وتتوجه بهذه الجماهير لاسقاط هذه الطقة واقامة حكم الجماهير الفقيرة بقيادة الطقة العاملة، فساهمت الحركة بدلا عن ذلك بخطوة الى الخلف، ساهمت بخلق جهة ذات طبيعة تأمرية انقلابية قابلة لتنمهم مع الرجعية والاستعمار.

ان حركة القوميين العرب تدين وتقد بعسها بشدة لمساهمتها بخلق الجهة الوطنية التقدمية في سورية. ان الاشتراك في الجهة الوطنية التقدمية في سورية كان خطوة بورجوارية صغيرة وحاطنة من قبل الحركة بعض النظر عن كل المبررات التي وصفتها الحركة لتبرير قيام هذه الجهة.

ان الجهة الوطنية التقدمية في سورية لا تختلف في شيء عن جهة الحكم المؤلفة من البعث القطري والحزب الشيوعي لسوري وبعض التكتلات الانتهازية الاخرى الملتصقة بالحكم، ان الجهتين من طبيعة واحدة وتفعان على نفس الأرض الطبقية والايديولوجية التي سقطت يوم ٥ حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

الجهة المطلوبة في سورية هي جهة صدام مع الاستعمار والصهيوية، كلتا الجهتين غير قادرتين على الصدام، جهة الحكم وهي جهة القنيطرة، دليل حياتها وعجزها موجود على بعد ٥٣ كلم من دمشق ام الجهة الاخرى فليست امصل على الاطلاق. ان لم تلعب دور جهة البعث القومي في العراق الذي قام بدور الحارس الأمين لشركات النفط.

ساء على ما تقدم ان حركة القوميين العرب تعس:

١ - اسحابها من اجهة الوطنية التقدمية في سورية.

...

٥ - ان القوى الطبقية القادرة على القيام بمهام الثورة الوطنية الديمقراطية وهزم الاحتلال الصهيوني، والمؤلفة من العمال كطلبة ومن الاجراء والفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين مدعوة لاقامة حلفها الطبقي لانقاذ الوطن.

وإذا كانت ممارسة النقد الذاتي الطريق الذي لا بد من سلوكه لمعرفة الأخطاء، فان معرفة الأخطاء والاعتراف بها لا يكفي لامكانية تجاوزها وعدم الوقوع بها مرة أخرى.

بيان شباط ١٩٦٩

الخطوة الأولى نحو انفصال اليسار عن حركة القوميين العرب

في أعقاب تصفية اليمين التقليدي في معظم فروع حركة القوميين العرب خلال عام ١٩٦٨، عقدت اللجنة التنفيذية القومية للحركة - التي أصبحت تحت سيطرة اليسار - اجتماعاً خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٦٩ درست فيه أوضاع حركة القوميين العرب وانتهت إلى جملة نتائج وقرارات نشرتها في بيان صدر بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٩. وبما يلي نص هذا البيان.

تبلور الصراع في الحركة

مند نكسة ٥ حزيران "يونيو" ١٩٦٧ وحركة القوميين العرب تشهد على امتداد كافة فروعها تطورات أساسية بدأت ترسم المصير الحاسم للعلاقات التنظيمية داخل صفوفها. لقد تكشفت هذه التطورات الجارية مند ٥ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن - والتي تمتد جذورها إلى أوائل الستينات - عن تناقض حاسم بين اتجاهين متعاكسين ضمن الحركة: أولهما - ارتداد عناصر القيادة "التقليدية" اليمينية المؤسسة للحركة، والجيوب التنظيمية التابعة لها، نحو مواقع بشأنها الطبقية الايديولوجية الأولى ذات الأفق المورجوازي اليميني. وثانيهما - محاولة اليسار المورجوازي الصغير، السامي في الحركة مند مطالع الستينات، التحرر من أفكاره وممارساته السابقة والتقدم على طريق نهج ثوري جديد بأفق طبقي وايدولوجي ماركسي لينيني. نهج مفاصل كلياً لصيغة بشأن الحركة الأصلية، ومنفصل تماماً عن الموقف النظرية والممارسات السياسية المورجوازية الصغيرة التي طبعته الحركة - مما في ذلك يسارها - بطابعها العام مند مصالح الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧ هذا التناقض الحاسم كان لا بد ان يفرز خلال الفترة التي أعقبت نكسة ٥ حزيران، وعلى امتداد عام ١٩٦٨ بالتحديد، النتائج التنظيمية المتطابقة معه في كافة الأقاليم. وقد تمثلت هذه النتائج التنظيمية في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات لقطرية التي انتهت إلى الإطاحة بالمواقع القيادية لليمين التقليدي في معظم فروع الحركة. وقد وقفت اللجنة التنفيذية القومية - التي أصبحت تمثل يسار الحركة في اجتماعها المعقد خلال شهر كانون الثاني "يناير" ١٩٦٩ أمام تلك التطورات التنظيمية التي جرت في كافة الأقاليم على امتداد العام الماضي، لتتطرق منها نحو تحييل معق لطبيعة الأوضاع. اרהة في الحركة ولتوجهاتها على صعد المستقل. وفي هذا الطاق رأب اللجنة التنفيذية أنه لا بد لها أن توضح، أمام الأعضاء والجمهور، موضوعات الخلاف الناشب مند ٥ حزيران ١٩٦٧ بين اتجاه عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة، والجيوب التنظيمية التابعة لها، وبين اتجاه اليسار السامي في الحركة. لأن معرفة تلك الموضوعات والإلمام بوقائع الصراع الذي تبلور داخل الحركة انطلاقاً من تلك الموضوعات، لأن ذلك وحده كفيل بان يرسم للتطورات التنظيمية التي جرت صورته حقيقية تبدو معها الأمور على شكل ركاز من الخلافات الشخصية تستعصي على المهنم والتحليل.

وقد رأت اللجنة التنفيذية ان أبة محاولة لالقاء الضوء على موضوعات الخلاف الناشب في الحركة بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ وما أقرره من نتائج تنظيمية، سوف تكون محاولة مبتورة ما تم تطلق من دراسة تاريخية لطبيعة نشأة وتطور حركة القوميين العرب بالمواقف التي عبرت عنها وبالرموز البشرية التي ارتبطت بها في كل مراحل تاريخها ذلك ان سياسة اعدام ماضي الحركة والتخلص منه بعموض حين الحديث عن أوضاعها وتطوراتها الراهنة، هي سياسة خاطئة لأنها تعيب الخلفية الحقيقية لكل ما جرى ويجري الآن، بحيث يبدو التحليل وكأن ورائه هراغ تاريخي كامل ومن أجل ذلك فإن اللجنة التنفيذية القومية، التي أصبحت تمثل يسار الحركة، وقفت في اجتماعها الأخير مطولا أمام دراسة تحليلية نقدية لحركة القوميين العرب تصل ما بين أوضاعها الراهنة وما بين طبيعة نشأتها الأصلية وتراثها ومسيرتها التاريخية. ولقد شملت هذه الدراسة التحليلية النقدية الموضوعات الرئيسية التالية:

أولا : التكوين الطبقي والايديولوجي، البورجوازي اليميني الأصل، للحركة في مرحلة نشوئها وممارستها الماشتية على امتداد فترة الخمسينيات "١٩٥٠ - ١٩٦٠".

ثانيا : الحركة في مرحلة سيادة الأفكار والممارسات البورجوازية الصغيرة ضمن صفوفها مد مطلع الستينات حتى نكسة الخامس من حزيران ١٩٦٧.

ثالثا : الحركة في مرحلة التناقض الحاسم بين عناصر قيادتها البيمية التقليدية المؤسسة والجيوب التنظيمية التابعة لها، وبين يسارها البورجوازي الصغير - بعد أن اصدر بيانا ضمه اتجاهات جذرية جديدة - ضد نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧ حتى الآن.

رابعا . يسار حركة القوميين العرب في أوضاعه الراهنة ومستقبله على طريق توليد مصائل ماركسية لبيبية جديدة.

وفي هذا البيان تكتفي اللجنة بتقديم توصيح أولي لموضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة بين يمينها ويسارها في أعقاب هزيمة ٥ حزيران ١٩٦٧، وتوصيح أولي أيضا لطبيعة التطورات التنظيمية التي جرت انطلاقا من تلك الموضوعات في كافة المروع على امتداد عام ١٩٦٨، ثم توضيح أولي للحقيقة الوضع الراهل في الحركة: كيف يفهمه اليسار وما هي توجهاته مستقبلا . على أن يكون هذا البيان مدخلا لوثائق تحليلية نقدية أكثر شمولا واتساعا .

موضوعات ٥ حزيران

ما هي أبرز موضوعات الخلاف الذي نشب في الحركة - بين يمينها ويسارها - في أعقاب نكسة ٥ حزيران ١٩٦٧؟

لقد بدأ هذا الخلاف يتبلور، بعد أشهر من النكسة، حول الموضوعات التي طرحها الإطار القيادي اليساري - منتقيا بها مع تطلعات قواعد واسعة من الحركة - تحليلا لنكسة ٥ حزيران بمقدماتها وجذورها التاريخية، وتحليلا للبرنامج السياسي الاقتصادي العسكري الذي ردت به حركة التحرر الوطني العرة على نكسة ٥ حزيران تحت شعار إزالة آثار العدوان.

لقد انطلق اليسار في تحليله لهزيمة ٥ حزيران من موقف يرفض اعتبارها مجرد صدفة عسكرية، بل يرى أنه لابد من البحث عن أسبابها وجذورها ومقدماتها التاريخية في طبيعة التكوين الطبقي والايديولوجي لحركة التحرر الوحي العربية التي حاصت حرب ٥ حزيران وحصدت الهزيمة فيها.

هذا التحليل الطبقي للنكسة والذي طرحه اليسار كان بطوي على الموضوعات الرئيسية التالية:

١ لقد شكلت البورجوازية الصغيرة ممصالحها وأفكارها وسلوكها السياسي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربي مد مطالع الخمسينيات. ولقد خاضت هذه الحركة، بقيادتها الطبقة تلك، معاركها الأساسية ضد الاستعمار القديم وصد الطبقات الاقطاعية والبورجوازية الكبيرة المرتبطة به. ونبورت نتيجة هذه المعارك مجموعة أنظمة وطسة قامت في أجزاء عديدة من الوطن العربي: الجمهورية العربية المتحدة، الجزائر، سوريا، العراق، اليمن الجنوبية، ورمع التمايز الحاصل فيما بين هذه الأنظمة نتيجة لطروف الشاة التاريخية الخاصة بكل منها، فإن قانونا عاما كان يحكمها

جميعا وهو انما مثلت في ايديولوجيتها ومحتواها الطبقي الاجتماعي وسلوكها السياسي ونهجها الاقتصادي مصاح وأفكار وممارسات الطبقة البورجوازية الصغيرة العربية.

وبذا كان ذلك هو القانون لعدم الذي حكم بشأنة الأنظمة الوطنية العربية، فإن الحركات الوطنية الشعبية عبر ذات المواقع في السلطة الرسمية "كمحركة القوميين العرب مثلا" كانت محكومة هي أيضا في فكرها وتكوينها الاجتماعي وممارستها السياسية بذلك القانون الطبقي ذاته. بل ان الأنظمة الوطنية العربية كانت بمثابة السقف الأعلى الذي استصغت به الحركات الوطنية الشعبية دون ان تستطيع احتواؤه، لأنها لم تستطع أن تتجاوز طبقيا. ولم تشد الأحزاب الشيوعية العربية عن هذه القاعدة. لم تتمكن من لعب أي دور تاريخي في تجدير حركة التحرر الوطني العربية وتصعيد مصالحها نحو مستوى صفيقي وايدولوجي يهيئها للصمود في وجه الاستعمار الجديد، وتحقيق مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية صمق بروليتاري جذري "طريق لثورة النوصية الذي تنتهجه الصين، وكوريا الشمالية، وفيتنام، وكوبا". بل ان الأحزاب الشيوعية العربية بالترامها المطلق بالموضوعات الستالينية حول الثورة الوطنية "وعجزها عن فهم وممارسة الطريق اللبسي" لم تستطع، في الكثير من المراحل التاريخية، حتى ان تواكب حركة التحرر الوطني العربية بأفقهها البورجوازي الصغير، فانزلت في ارتكاب خطيئات قاتلة "الموقف من القضية الفلسطينية عام ١٩٤٨، بمجاهة الكثير من التحولات الوطنية التقدمية البورجوازية الصغيرة بشعارات ليبرالية بورجوازية عاجزة ومواقف مجمية.. الخ"

٢- ان الاتصالات التي حققتها حركة التحرر الوطني العربية بقيادة البورجوازية الصغيرة على الاستعمار القديم وأدواته الطبقية المحلية، في الفترة ما بين بداية الخمسينات، وبداية الستينات، لم ته عصر المجاهبة الاستعمارية في الوطن العربي، بل وصغت هذه المجاهبة على أعتاب مرحلة أعلى هي مرحلة التصادم مع الاستعمار الجديد ممثلا بالولايات المتحدة الأمريكية أساسا والتي بدأت تنقل، في مطالع الستينات، الى مرحلة التخطيط لتطبيق حركة التحرر الوطني لعربية واحتوائها وصرها

ولقد كانت لولايات المتحدة في قلب المنطقة العربية قوى عملية تستطيع أن تتحرك بها ومن خلالها تنفيذ خططها. كانت هالك الأنظمة الرجعية الممثلة لتحالف الطبقة البورجوازية الكبيرة مع الاقصاد والتي تشكل بطبيعتها قواعد حقيقية للاستعمار الجديد. وكانت اسرائيل كاحتياطي عسكري دائم موضوع تحت تصرف الولايات المتحدة يمكن استناده لردع حركة التحرر الوطني العربية أو لصرها ذلك ان وجود اسرائيل كان يسمح الاستعمار الجديد الفرصة الدائمة لتدخل عسكري مباشر ضد حركة التحرر الوطني العربية، لأن الدولة الصهيونية هي في حقيقة تركبها جزء من حركة الامبريالية العالمية - الامريكية بشكل خاص وهي بحكم مصالحها الذاتية في التوسع والامتداد مستعدة دائما لأن تكون يد الاستعمار الضاربة في هذه المنطقة.

٣- وفي مواجهة التحرك المحمومي للاستعمار الجديد ولأدواته الطبقية المحلية وامتداده الصهيوني خلال اسنوات القلبية التي سبقت حرب ٥ حزيران ١٩٦٧، في مواجهة ذلك كله كان اصحا أن قدرة حركة التحرر الوطني العربية على لصمود مرهونة أساسا بقدرتها على النصال تحت رايات برنامج سياسي اقتصادي عسكري جذري يومر - نعمة سياسية حقيقية للجماهير العريضة من العمال وفقراء الفلاحين والوجود في ظل أفق وطني جذري: أفق النصال الدائم بحرب طويلة النفس ضد الاستعمار الجديد والقوى الطبقية المرتبطة به وصد اسرائيل كوجود اقتصادي وكمخبر عسكري أمامي للامبريالية العالمية في المنطقة العربية.

- نعمة عسكرية شاملة لهذه الجماهير العريضة تحولها إلى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلح وقادرة بالتالي على متابعة حرب وصية بالغة الصعوبة طويلة النفس.

- نعمة اقتصادية جذرية تني بالصنيع الثقيل والزراعة لتقوية الأساس المادي لتحرر الوطني السياسي والاقتصادي الحقيقي، القادر على الإفلات من شبك السوق الرأسمالية العالمية وقوانينها التي تتركس على الصعيد العالمي وصفا طبقيا بشكل مصيدة دائمة لاجهاص حركات التحرر الوطني اذا هي لم تنهج نهجا اقتصاديا جذريا يخرها من حلقة الاقتصاد المتخلف المفرعة.

٤ - إلا أن كون الوردجوارية الصغيرة هي الطبقة القائدة لحركة التحرر الوطني العربية، قد جعل هذه الحركة عاجزة عن النضال تحت رايات هذا البرنامج الحزبي. وتوضح هذه الحقيقة بجملاء حين يلقي نظرة على سلوك الانظمة الوردجوارية الصغيرة العربية خلال السنوات التي سبقت حرب ١٩٦٧ ومهدت لها.

- فقد عجزت تلك الانظمة، بحكم مصالح الطبقة السائدة على رأسها، عن احداث تعبئة اقتصادية جذرية لأن التنمية الاقتصادية بأفق جذري كانت تتعارض أساسا مع الافق الايديولوجي والطبقي ومع المصالح الاستهلاكية المباشرة للوردجوارية الصغيرة ورعيتها في المحافظة على امتيازاتها الراهمة واستغلالها الطبقي القائم. وهكذا أقامت تلك الانظمة ممطا من الاقتصاد الموجه أتي ملبيا لحاجاتها الطبقية الاستهلاكية، وعاجزا عن حل معضلات الاقتصاد المتخلف الخاصع لسطرة السوق الرأسمالية العالمية في النهاية.

- ولقد عجزت تلك الانظمة عن احداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير العريضة من العمال وفقراء الملاحين والحدود في ظل أفق وطني جذري، ذلك ان الايديولوجية الوردجوارية الصغيرة - المعيرة عن مصالح هذه الطبقة - ليست ولا يمكن ان تكون أساسا لهج وطني جذري "في عصر الحركة الامبريالية العالمية للطام الرأسمالي". ان النهج الوطني الحزبي في البلدان المتخلفة وفي عصر الامبريالية لايد ان يبتني في الأساس عن ايديولوجية طبقية جذرية. فالثورة الوطنية في البلدان المتخلفة، وفي هذا العصر، هي ثورة مركبة لا تستطيع ان تحل معضلات التحرر الوطني الحقيقية الا من خلال برنامج طبقي جذري يجري تنفيذه تحت قيادة العمال متحالفين مع الملاحين الفقراء والحدود. فهذه الجماهير الكادحة هي القوة الاجتماعية الأساسية القادرة بطبيعة مصالحها الطبقية على تحدي الصعوبات التي تعرض عملية بناء الأساس المادي للتحرر الوطني الاقتصادي من الاستعمار: بالتقشف وبالنصحبة المادية وبالحذر من الاستهلاك وبصرع الامتيازات الضيقة الموروثة والجديدة.

ر ن ها يصبح واضحاً ان التعبئة الوطنية الحزبية باتجاه حرب طويلة النفس ضد كل اشكال الاستعمار، لاند ان تنشق عن ايديولوجية طبقية جذرية. ايديولوجية الطبقة العاملة الماركسية اللينينية.

اما الايديولوجيات الوردجوارية الصغيرة التي تشدد التسوية الطبقية لصالح امتيازاتها على الصعيد الاجتماعي الداخلي، فانها تنتهي ايضا وبالضرورة الى شذان التسوية مع الاستعمار الجديد على الصعيد الوطني الخارجي. فهي تحس بمعجزها عن بناء اقتصاد وطني ثقيل مسلح جذريا عن السوق الرأسمالية العالمية، وتحس بالتالي ان استراتيجبة الحرب الدائمة ضد الاستعمار سوف تكلفها باهظا، وسوف تكون بالنسبة لها مغامرة قد تطيح بكل وجودها على رأس السلطة الطبقية وبكل ما ينطوي عليه هذا الوجود من مصالح وامتيازات.

ومن ها، من طبيعة نهجها الوطني الوسطي، المعبر عن مصالحها الطبقية المتصلة بالسوق الرأسمالية في النهاية، من ها انشق عجز الانظمة الوردجوارية الصغيرة العربية عن احداث تعبئة سياسية حقيقية للجماهير الكادحة

ولقد عجزت تلك الانظمة ايضا عن احداث تعبئة عسكرية شاملة لتلك الجماهير العريضة تحولها الى ميليشيا مجهزة بالوعي وبالسلح، لان مثل هذه التعبئة العسكرية ضمن افق وطني جذري، من شأنها ان تبلور الثقل الطبقي السياسي للعمال وفقراء الملاحين وتتصاعد به الى حيث يهدد السيطرة الطبقية الوردجوارية الصغيرة على السلطة وبهجتها الوسطي المساوم في مواجهة الاستعمار

وهكذا، وفي مواجهة التحرك الهجومي للاستعمار الجديد وادواته الطبقية المحلية وامتداده الصهيوني كانت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة الوردجوارية الصغيرة تتسلح ببرنامج ديماغوجي عاجز لا يتعدى حدود التعبئة السياسية اللفطية للجماهير بعيدا عن اي تنظيم سياسي حقيقي للطبقات الكادحة، واية ميليشيا شعبية مسلحة ودي نهج اقتصادي جذري، ولا يتعدى أيضا حدود التعبئة العسكرية التقليدية للجيش النظامية بالمعدات والتجهيزات المادية في ظل اوضاع بيروقراطية بورجوارية عاشتها هذه الجيوش وشلت ارادة القتال الوطني الحزبي فيها.

٥ - بهذا البرنامج العاجز دخلت حركة التحرر الوطني العربية بقيادة الوردجوارية الصغيرة حرب ٥ حزيران مع العدو الصهيوني. ولم تكن لتستطيع ربح هذه الحرب الا اذا خرجت بها من نطاق المعامرة العسكرية القصيرة النفس،

وحولتها الى حرب شاملة ومستمرة وضوية مع اسرائيل كخطط مواجهة امامي، ومع خطوطها وقواعدها الخفية المتمثلة بالاستعمار الجديد بكل قواعده ومراكزه ومصالحه والقوى الطبقية التي يسدها ويستند إليها على الارض العربية. ولكن حركة التحرر الوطني العربية "كأنظمة رسمية وكتظيمات حزبية خارج موقع السلطة" لم تكن مهيةة لتفجير مثل هذه الحرب الطويلة النفس، لأن الطبقة البورجوازية الصغيرة القائمة لها كانت عاجزة كلياً عن انتهاج برنامج بصال وطني تحرري جذري - سياسي عسكري اقتصادي - يمنحها القدرة على متابعة حرب بهذا المستوى. ومن هنا كانت حرباً مع اسرائيل مجرد مغامرة عسكرية قصيرة النفس اضطرت حركة التحرر الوطني العربية الى ايقاعها عند حدود جولة الأيام الستة، بعد ان استعدت كل طاقاتها في عملية الصدام بالجيش النظامية بين اسرائيل.

وعبر هزيمة الجيوش العربية امام اسرائيل كان واضحاً ان الذي انهزم هو الطبقة التي قادت حركة التحرر الوطني في هذه الحرب، وان الذي سقط هو برنامج هذه الطبقة العاجز كلياً عن توفير مقومات الصمود في هذه الحرب

٦- ومنذ الاشهر الأولى التي أعقبت النكسة بدأ واضحاً ان حركة التحرر الوطني العربية عادت تأخذ. مع مزيد من التراجعات هذه المرة، بنفس البرنامج العاجز الذي كانت تأخذ به قبل النكسة، والذي صنع مقدمات هزيمة ٥ حزيران، وعند الطريق إليها. وكان ذلك معناه ان الطبقة البورجوازية الصغيرة سوف تدفع بالصال الوطني العربي من جديد، تحت شعار العمل لازالة آثار العدوان هذه المرة، إلى إحدى نتيجتين:

- اما التسوية الاستسلامية مع اسرائيل والاستعمار الجديد على اساس قرار مجلس الأمن الدولي الذي يشكل الخطوة الأولى والاهم على طريق تصفية القضية الفلسطينية وانتهاء مقومات الصراع العربي الصهيوني.

- وما الاندفاع، تحت ضغط تشدد الاسرائيلي والاميركي الذي لا يريد الاكتفاء بمجرد تحقيق الخطوة الأولى والاهم، نحو معامرة عسكرية اخرى قصيرة النفس تتخذ شكل عملية صدام بالجيش النظامية بين اسرائيل ونعصد فيها الهزيمة من جديد.

وحقيقة انه لم يكن في مقدور الصقة البورجوازية الصغيرة ان تقرر برنامج بصال وطني جذري لان ذلك ينساقض مع طبيعة تكوينها الاجتماعي والايدولوجي. وليست هناك طبقة في التاريخ يمكن ان تختار لنفسها خربة مواقف متعارضة مع طبيعة مصالحها وافقها الايدولوجي وممارساتها السياسية..

٧- ان الكفاح المسلح الذي بدأته حركة المقاومة الفلسطينية رداً على العدوان الاسرائيلي والذي يشكل الطريق الوحيد امام حركة التحرر الوطني العربية كلها في صراعها المصري مع الوجود الصهيوني، لابد ان يرتبط كي يحقق اهدافه لتاريخية برنامج بصال وطني عربي جذري ضد الاستعمار الجديد وامتداده الصهيوني وادواته الطبقية المحلية. ذلك ان ازالة آثار العدوان الاسرائيلي "اي تحرير الارض العربية المحتلة" لن تتحقق في ضوء تجربة ٥ حزيران، بمعامرة عسكرية نظامية اخرى قصيرة النفس مع اسرائيل. ففقدت حركة التحرر الوطني العربية على ازالة آثار العدوان الاسرائيلي سوف تكون مرهونة بقدرتها على متابعة حرب طويلة النفس مع اسرائيل. والحرب الطويلة النفس مع اسرائيل لن تكون مع اسرائيل كمخفر عسكري أمامي فقط، بل هي سوف تكون ابداً مع الخطوط والقواعد الخلفية لاسرائيل. وهذا معناه ان كل معركة مع العدو الصهيوني تدور في غير بيئة الصال الوطني العربي الجذري ضد الاستعمار الجديد وصد القوى الطبقية المرتبطة به في المنطقة العربية، سوف تنتهي الى العجز عن محاربة اسرائيل وعن تحرير فلسطين في نهاية المطاف. وقد كان ذلك بالضبط هو ما حصل في ٥ حزيران ١٩٦٧.

٨ ان قدرة حركة التحرر الوطني العربية على الالتزام في نضالها ببرنامج سياسي عسكري جذري يكسب الكفاح الفلسطيني المسلح وكل كفاح مسلح عربي أفقه التاريخي المجدي والصحيح هو أمر مرهون بمحصول نضال جوهري في طبيعة بنيتها الطبقية والايدولوجية الراهمة

صحيح ان المهمات التي تتجملها، لأن هذه الحركة، على المستوى العربي الشامل، هي مهمات ذات طلبة وطبية ديمقراطية وصحيح ايضا ان مثل هذه المرحلة تفرص اقامة تحالفات وطبية طبقية عريضة، يجب ان تتسع لتشمل اوساطاً وقطاعات من البورجوازية الصغيرة ذلك كله صحيح. ولكن المسألة المركزية التي لابد من حلها كي تتمكن حركة

التحرر الوطني العربية من انتهاج طريق الثورة الوطنية الديمقراطية وإزالة آثار العدوان الاسرائيلي، هذه المسألة المركزية هي بقيادة من يجب ان تقوم تلك التحالفات الوطنية الطبقة العريضة؟ وتحت برنامج أية طبقة سيكون النضال لتحقيق مهام الثورة الوطنية الديمقراطية وإزالة آثار العدوان الاسرائيلي؟؟ تلك هي المسألة على صعيدها الحقيقي. وقد جابهها قسما شعوب عديدة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية. وعبر تجربة هذه الشعوب أصبح واضحاً أنه في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقة العريضة تحت قيادة البرجوازية الصغيرة وفي ظل برنامجها الخاص، فإن حركات التحرر الوطني عجزت عن انتهاج طريق الثورة الوطنية الديمقراطية الجذرية وانتهت الى الإهيار والفسل. بينما في البلدان التي قامت فيها التحالفات الوطنية الطبقة العريضة تحت قيادة الطبقة العاملة وفي ظل برنامجها، فإن حركات التحرر الوطني استطاعت فعلاً الصمود في وجه الاستعمار الجديد والقوى الطبقة المرتبطة به وتجاوزت ثورتها لوصبه الديمقراطية والوصول بها الى نهيات حاسمة لقد استطاعت حركات التحرر الوطني بقيادة الطبقة العاملة في هذه البلدان ان تستقطب حولها قطاعات وأوساطاً من البرجوازية الصغيرة جذبتها في خدمة ثورتها الديمقراطية ولكن هذا الاستقطاب تحقق انطلاقاً من وضوح كامل لموضوعه الأساسية مؤداها: ان البرجوازية الصغيرة لا يمكن ان تقود ثورة وطنية ديمقراطية جذرية، ولكن أجراء معها يمكن ان تقاد "محشورة" في طريق ثورة وطنية ديمقراطية جذرية.

ولذلك فإن المسألة المركزية التي تحابها حركة التحرر الوطني العربية الآن ليست مسألة: هل يجب أن نستقطب هذه حركة تحالفات وطنية طبقية عريضة أم لا؟ وهل يجب ان نمد جسوراً بينها وبين قطاعات وأوساط من البرجوازية الصغيرة أم لا؟ فموضح ان طبقة مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية تعرض تلك التحالفات وتؤكد سروره مد هذه جسور. ولكن القضية ليست هذا، بل هي تكمن أولاً وفي الأساس في المسألة المركزية التالية. من يجب ان تكون القيادة في حركة لتحرر الوطني العربية وتحت برنامج أية طبقة سوف تواجه مهماتها التاريخية؟

ان التركيز الطبقي الراسخ لحركة التحرر الوطني العربية لا يطوي على مجرد التحالف مع قطاعات وأوساط من البرجوازية الصغيرة. بل ان هذه الحركة واقعة الآن تحت قيادة الطبقة البرجوازية الصغيرة وحاضرة لبرنامجها. وتحت تلك القيادة وهذا البرنامج، حصلت حركة التحرر الوطني العربية هزيمة حريزاً، وتحتها أيضاً يبدو الآن واضحاً انها سوف نخصد - بعد النكسة ورغم النكسة - المزيد من الهزائم.

من هنا يصبح واضحاً ان يهوض حركة التحرر الوطني العربية الآن من أجل تحقيق مهمات ثورية وطنية ديمقراطية يمكن في بيتها لتصدي للعدوان الاسرائيلي، هو أمر مرهون بحصول تغير أساسي في طبيعة بيتها الطبقة والايديولوجية: أي هو مرهون بصعود الطبقة العاملة على رأسها، متسلحة ببرنامجها "جذري ومتحالة مع فقراء الفلاحين والحدود والقطاعات المستجيبة من البرجوازية الصغيرة. وهو تغير لا يمكن ان يتحقق تلقائياً وبممارسة العنيفة التحررية، بل بقيادة أحزاب طليعية تلزم ايديولوجية الطبقة العاملة "الماركسية اللينينية" وتنظم في صفوفها طبقة الطبقة العممة وطلائع الطبقات الخليفة لها. وبمضال هذه الأحزاب تحت رايات برنامج وطني جذري يطلق من التحليل العلمي لواقع الملموس في كل قطر عربي، وبأشكال وأساليب من الكفاح متعددة لاند ان تتصاعد لتتطور في أعلى أشكال العنف الثوري وأكثرها حسمًا: الكفاح المسلح - بمضال هذه الأحزاب يمكن حركة التحرر الوطني العربية ان تحدد سبيلها، وتعطي لتحالفاتها الصلبة معها الصلح، وتكتسب قدرتها على متابعة حربيها الوطنية الطويلة النفس.

ذلك هو جوهر التحليل الطبقي للنكسة، ودرجة ما بعد النكسة، والذي طرحه يسار الحركة في محتف هروعهما وفي الاجتماعات التي عقدتها اللجنة التنفيذية القومية بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ "مور ٦٧، كانون الثاني ٦٨، أيار ٦٨"

برنامج تطور ديمقراطي للحركة

وحول موضوعات هذا التحليل بدأ الخلاف يتصاعد بين اليسار وبين عناصر القيادة التقليدية اليمينية والجيوب والاطارات التنظيمية التابعة لها في الحركة. ولم يستطع اليمين ان يصوغ أفكاره وممارساته الحقيقية المعاكسة لهذا التحليل، على شكل وجهة نظر متكاملة تطرح نفسها بجرأة ووضوح. فالتخذت وجهة نظره شكل التهميزات التي تدعي موافقة على جوهر التحليل بينما هي في الواقع ذات طبيعة مناقضة له ومتصلة بالأفكار والممارسات القومية اليمينية

والورجوارية الصغيرة التي سادت تاريخيا في الحركة. ولم تستطع تلك التحفظات ان تشق لنفسها طريقا صمس اطار
المنحة التنفيذية القومية للحركة. وهكذا انتهى الميرس إلى الرصوح لطبقا لمنطق هذا التحليل متصورا ان الممارسة
العممية سوف تكون ميدانا فسيحا أمامه لتطويق كل الموضوعات وافقادها معانيها.

وفي عجزها الاصيل عن ان تكشف علاقة ما بين النظرية والممارسة، لم تستطع العناصر اليمينية ان ترى في
التحليل الذي طرحه اليسار اكثر من شطحات ثقافية يمكن مداراتها بالموقف، لمضي بعدها في انتهاج نفس طريق
الممارسة الورجوارية الصغيرة السابقة للحركة. وهكذا كانت العناصر اليمينية على استعداد للقبول بهذا التحليل طالما
بقي محمدا صمس بضعة وثائق نظرية بعيدة عن ان تلامس ارض الممارسة اليومية الحقيقية.

ولكن اليسار الذي طرح ذلك التحليل كان يدرك جيدا ان قيمة موضوعاته مرهونة بقدرتها على ان تشق
لنفسها حيزا في ميدان الممارسة العممية. وكان واضحا له ان انتقال هذه الموضوعات الى حيز الممارسة لعممية، يتطلب
اولا، وفي الاساس، احصاء لأوضاع الحركة لعممية بقدر شاملة كمدخل لشصصال حارم صد الأفكار والممارسات
اليمينية والورجوارية الصغيرة السائدة في صفوفها، وصد الاطر والبرامج التنظيمية البروقراطية السائدة على نظامها ومن
ها ربط اليسار ما بين تخيله لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية، وفهمه لأوضاع حركة القوميين العرب ولبرامج
انتطور لجديده الذي يجب ان ي طرح دحل صفوفها. وقد انطوى هذا البرنامج الداخلي الذي طرحه اليسار على النقاط
الرئيسية التالية:

أولا - ان حركة القوميين العرب تشكل، بطبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي الورجوارى الصغير، فصبة من
مضائل حركة التحرر الوطني العربية يحكمها نفس القانون الذي يحكم بقية هذه الفصائل: قانون العجز عن لعب دور
العرب الطليعي القادر على قيادة الضال الوطني العربي تحت رايات برنامج جذري. ولا يعبر من هذه الحقيقة شيئا
كون الحركة تحتوي في داحها عناصر تفرح تحليلا نقديا عمليا لأوضاع حركة التحرر الوطني لعرية بأفق ماركسي
ليبي برويتاري. فإن وجود هذه العناصر بالتحليلات الجدرية التي تطرحها لا يجعل من الحركة حربا صليبا د تكوين
طقي وايديولوجي برويتاري.

ثابا - انه من المستحيل ان تتحول الحركة لمجموعها، وكجسم سياسي دي تركيب طبقي وايديولوجي
بورجوارى صغير، الى بقبصها، اي الى حزب عمالي ماركسي ليبي ولذلك فان اقصى ما يمكن ان تتطور اليه الحركة
هو ان تقرر من بين صفوفها عناصر وطلائع صامحة الى الالتحام بالطبقة العامة والالتزام بايديولوجيتها الماركسية اللبسية.
وان قدرة الحركة على ان تمرر مثل هذه العناصر والقصاصات الطبقية، مرهونة أساسا بفتح باب الصراع انصقي
والايديولوجي داخل صفوفها على مصراعها. ان برنامج التطور التوفيقى المادى والطبيعى لن يثمر في النهاية الا تكرس
للأفكار والممارسات السائدة في صفوف الحركة، واحتفاظا بطبيعة تركبها الطبقي والايديولوجي الاصيل. ان الأفكار
والممارسات الماركسية اللبسية الجديدة المطروحة في صفوف الحركة لن تشق طريقها وسط الصراع، بل هي سوف
ترتطم بالصورة لمجسم طبقي سياسي مصاد لها حوريب. وهي لذلك سوف تشق طريقها بالصراع ومطاردة كل
الأفكار والممارسات السائدة في الحركة والمعيرة عن طبيعة تكوينها الاصيل ولذلك فان احصاء الحركة لقانون الصراع
الطقي والايديولوجي بين أفكار وممارسات ماركسية ليبي برويتارية جديدة، وبين أفكار وممارسات بورجوارية
صغيرة سائدة، هو الطريق الوحيد لفتح آفاق التطور امامها. ان هذا التطور المنشود لا يستهدف تثبيت كيان الحركة
الراه وتصلبه بادخال بعض التعديلات النظرية الانتقالية على خطوط سوره، بل هو يستهدف بالصبط تصفية اوضاع
الحركة جذريا: تصفيتها كمجسم طبقي وايديولوجي بورجوارى صغير واتاحة الفرصة أمام جمهرة الاعضاء لاختيار
طريق سياسي جديد لمصممين طبقية وايديولوجية ماركسية ليبي برويتارية، منقضة لكل ما تمثله الحركة في وضعها
الراه ولكل ما ترمز اليه بطبيعة نشأتها وتراثها التاريخي.

ان ذلك كله يعرض لمجاهدة المعصلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة، بصمتها تنظيميا سياسيا من
تطيمات الورجوارية الصغيرة، برنامج تطور ديمقراطي يتيح للأفكار والممارسات الماركسية اللبسية الجديدة فرصة

التعبير عن نفسها بحرية ويعطيها حق الصراع على أوسع نطاق ممكن مع الأفكار والممارسات الوريثية الصغيرة السائدة

ثالثا، ان العلاقات التنظيمية السائدة في الحركة قطريا ومركزيا بشكلها ومضمونها البيروقراطي الوريثي الصغير، تشكل عائقا في وجه برنامج التطور الديمقراطي هذا. ولذلك لابد من النضال من اجل تعبير هذه العلاقات التنظيمية السائدة، لإحلال علاقات ديمقراطية مكانها. والعلاقات الديمقراطية لا تتحقق بمجرد الأخذ بعبدأ الانتخابات في التنظيم، بل ان هدفها الأساسي يجب ان يكون في هذه المرحلة من تطور الحركة اشراك كل الاطارات والقواعد في عملية تصفية الية التقليدية للحركة في صياغة الممارسات الماركسية اللينينية الجديدة. وذلك يفرص توليد حياة فكرية داخلية تستهدف تمكين القوى الايجابية في كل فروع الحركة من اعادة النظر في تكوينها الثقافي ومواءمة كل التحولات السياسية المطروحة على صعيد الفكر والممارسة العملية، واطلاق كل المبادرات الصادرة عن القواعد بهذا الاتجاه. ان العلاقات التنظيمية بأفقها الديمقراطي الجديد يجب ان تتجاوز نهائيا كل أساليب التقنين البيروقراطي لعكر الحركة وسلوكها السياسي حسب الأوضاع الداتية لمجموعة من القيادات الوريثية الصغيرة تخشى ان تصبغ موقعها في النهاية اذا ما سادت الحركة علاقات تنظيمية ديمقراطية حقيقية تطلق كل المبادرات، وتحدث تجديدًا حقيقيا في نظمات الحركة واطاراتها يفرها من كل أشكال الوصاية والوجاهة وأساليب العمل الاعشائوي والممارسة القيادية التي تسقط من أعلى على القواعد فتجذب ما تريد وتطرح ما تريد بسببه ما يكون الخجب والطرح لصالحها في النهاية ان الحياة التنظيمية للحركة يجب ان تتمحور في هذه المرحلة حول شعارات أساسية لابد من النضال لوضعها موضع التنفيذ: كل شيء يتعلق بفكر الحركة وسلوكها السياسي هو ملك الاعضاء، ويجب ان يوضع بين ايدي الاعضاء كل المبادرات والآراء وجهات النظر يجب ان تتاح لها فرصة التعبير عن نفسها. الأقلية تلتزم بقرارات الأكثرية حزبا، ولكن من حق الأقلية ان تتمسك من طرح وجهات نظرها، المخالفة، على التنظيم، بكل حرية. الحركة ليست تنظيما خاصا بالاعضاء بل هي ملك الجماهير التي تاضل في وسطها. والعلاقة الديمقراطية مع الجماهير يفرض طرح كل القضايا الخوهرية حول فكر الحركة وسلوكها السياسي أمام الجماهير. وإذا كانت الأقلية مطالبة بالنزاع مواقف الأكثرية في سلوكها الحزبي وسط الجماهير، فان من حقها ان تطرح وجهات نظرها الخاصة كأقلية أمام الجماهير أيضا.

رابعا، ان اعادة تأسيس العلاقات التنظيمية ضمن كل فرع من فروع الحركة على القواعد الديمقراطية يفرض بالبداهة إعادة تأسيس العلاقات بأفقها المركزي القومي على قواعد ديمقراطية أيضا. ان وجود قيادة سياسية مركزية دائمة تمارس على الصعيد القومي القيادة اليومية لمختلف الفروع "متمثلة بالأمانة العامة للحركة"، ان وجود مثل هذه القيادة هو أمر لابد ان ينتهي بطبيعته الى إيجاد رأس بيروقراطي على قمة الحركة يمارس من بعيد، معزولا عن الاقاليم، توجيهها لهذه الاقاليم حسب اجتهاداته الخاصة ووضايعه الذاتية. ولابد من تجاوز هذه الصيغة البيروقراطية للعلاقات المركزية بين الاقاليم بالغاء الأمانة العامة واعتبار الهيئة القيادية في كل اقليم هي القيادة السياسية المركزية اليومية الحقيقية والوحيدة بالنسبة للاقليم. فان ذلك وحده هو نقطة الانطلاق الصحيحة نحو إيجاد علاقات ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم المختلفة.

وان الاطار التنظيمي الصحي والصحيح لقيام علاقات مركزية ديمقراطية وموضوعية بين الاقاليم هو اللجة التنفيذية القومية المشكلة على اساس تمثيل كل الاقاليم والتي تجتمع في فترات دورية منظمة. ان اللجة التنفيذية القومية ينبغي اعتبارها اطارا لتفاعل الافكار وجهات النظر والممارسات السياسية الصادرة عن كل اقليم حول الأوضاع القطرية المختلفة وحول الوضع العربي، بحمله. وعلى هذا الاساس فان اللجة التنفيذية القومية يجب ان تكون المكان الذي تتحدد فيه نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف في وجهات النظر بين الاقاليم حول الأوضاع القطرية المتنوعة وحول الوضع العربي العام. وان المواقف المركزية التي تتخذها اللجة التنفيذية او تعلنها باسم حركة القوميين العرب يجب ان تتخذ بالأكثرية مع الاحتفاظ للأقلية سواء تمثلت على شكل اقليم واحد او اكثر بحقوقها في طرح وجهة نظرها باسمها طعنا وليس باسم حركة القوميين العرب كلها.

تلك هي امر خطوط برنامج التطور الديمقراطي للحركة الذي طرحه اليسار على المحلة التعددية القومية. مجتمعها في مطلع عام ١٩٦٨ وأمام هذا البرنامج بدأ يتضح لعناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة، واجيوب لتنظيمية التابعة لها، ان اليسار لن يكتفي من الموضوعات التي أضعفها بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلا للكسبة ومرحلة ما بعد الكسبة، بمجرد تسجيلها في وثائق نظرية محددة بعيدة عن ان تلامس ارض الممارسة اليومية الحقيقية بل ان هك تصميما على الانتقال بتلك الموضوعات الى حيز العمل اليومي وعلى مطاردة الأفكار والممارسات الوجودية الصعبة السائدة في الحركة، وفتح آفاق التطور الديمقراطي أمامها لتفرز بالصراع العناصر والفصائل الطبيعية من بين صفوفها.

وهذا أيضا لم يستطع اليسار ان يصوغ معارسته الأصلية لبرنامج التطور الديمقراطي هذا، على شكل وجهة نظر متكاملة قادرة على ان تشق لنفسها طريقا في المحلة التعددية. وهكذا انتهى الأمر بالموافقة على هذا البرنامج الداخلي وبعده فتحت أمام العناصر القيادية اليسارية في كل الأقاليم فرص الاصطلاح بالمهام التالية:

- طرح موضوعات ٥ حزيران على جبهة الأعضاء في الأقاليم لاستشارة حوار واسع حوفي في صفوفهم
- التقدم، انطلاقا من تلك الموضوعات التي تناول الوضع العربي العام، على طريق صوغ تخيل طيفي سياسي للأوضاع القطرية الموسوعة واستخراج برنامج عمل يحدد مهمات اتصال الوطني الحذري وأساليب الكفاح المتناظرة مع الظروف الموضوعية والذاتية السائدة في كل قطر عربي.
- التقدم عمليا على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة منسجمة مع شبكة الممارسات السياسية الانتهازية السابقة التي كان يعمرها التكوين الابدولوجي والطيفي الوجودي الصغير للحركة..
- الانطلاق عبر ذلك كنه نحو تصفية البنية الطبقية والابدولوجية التقليدية للحركة وحدث عملية فرار تطبيعي حاسمة في صفوفها وتأهيل الاستقصاءات اليسارية للتحويل الى فصائل ماركسية لييسية جديدة.

التطورات التنظيمية خلال عام ١٩٦٨

وهكذا وعلى امتداد عام ١٩٦٨ شهدت هروع الحركة في مختلف الأقاليم حركة جدل واسعة سرعان ما بدأ يتضح خلالها ان الموافقات المفضية والشكلية التي منحها اليمين للتحليلات الصادرة عن اليسار، بما تحمي وراءها رفضا حقيقيا وقاطعا لكل توجهات اليسار وموضوعاته. بعدما بدأت هذه الموضوعات تنتقل إلى ارض الممارسة العملية في الأقاليم وتلامس المعضلات التكوينية الجوهرية حركة القوميين العرب، وقعت عناصر القيادة اليمينية التقيدية مؤسسة "الجيوب التنظيمية التابعة لها" تعارضها علنا، لتكفي عبر هذه المعارضة على موقع شأنتها الطبقية الابدولوجية الأولى، داب الأفق الوجودي السياسي.

وقد كان هذا التعاكس بين الرموز القيادية والجيوب والتنظيمية اليمينية وبين انيار اليساري، أساسا لصراع داخلي عاشته الحركة وظل يعبر نتائجه التنظيمية الحاسمة على امتداد عام ١٩٦٨. وقد تمثلت هذه نتائج في سلسلة المؤتمرات والاجتماعات القطرية التي انتهت الى الاضاحة بمواقع اليمين التقليدي في معظم هروع الحركة.

• في العراق عقدت الحركة الاشتراكية العربية "معرض حركة القوميين العرب" مؤتمرها القطري في منتصف عام ١٩٦٨، وقد طرح اليسار في هذا المؤتمر موضوعات ٥ حزيران ١٩٦٧ تحليلا لكسبة ومرحلة ما بعد الكسبة، كما قدم تحليلا طبقيا سياسيا لنوصع العراقي والقوى الوطنية الديمقراطية في العراق وأساليب الكفاح المتناظرة معها، ثم حدد مهمه أخرى للمعضلات التكوينية الجوهرية التي تعيشها الحركة في العراق ولبرنامج التطور الديمقراطي الكفيل بتأهيلها لإقرار طليعة سياسية جديدة تتزعم ابدولوجية الطبقة العامة وتتحم بها.

وقد تمحورت حول هذه الموضوعات العلاقات التنظيمية داخل المؤتمر في قطبين متضادين: أوها يمثل العناصر التقدمية دت الطموح اليساري الحذري، وثانيهما يمثل العنصر اليمينية العاجزة عن انفصال عما منتهه الحركة في العراق من تكوين طبقي وايدولوجي بوجدوري صغير ومن ممارسات سياسية انتهازية ديموجوجية عبر مسيرتها لتاريخية وقد وقفت عاتية المؤتمر الى جانب اليسار بينما تمثل اليمين بالأقلية. وهكذا صادق المؤتمر على الموضوعات المقدمة من اليسار في قرارات صدرت بالأكثرية. كما انتخب المؤتمر لجنة مركزية للحركة في العراق تمثل فيها الاطار القيادي لفترة

بهذه القرارات والقادر على تنفيذها. وحيال ذلك لجأت الأقلية اليمينية "هاشم علي محسن وسعود الركابي" إلى انتهاج أسلوب اشتقاقي فرفضت الاعتراف بنتائج المؤتمر كما رفضت أن تستمر في ممارسة وجودها داخل الحركة على شكل أقلية. ولذلك اتخذت اللجنة المركزية للحركة في العراق قراراً بعصبتها مع الحيووب والعناصر اليمينية المتعاطفة مع تجاهاتها

• وفي سوريا عاشت الحركة الشطر الأكبر من عام ١٩٦٨ أوضاعاً متعثرة تميرت بممارسة سياسات نظرية وعممية، بورجوارية صغيرة اشتغارية تحت لافتات ماركسية ليبينية لفظية.

وكان أبرز هذه السياسات التي مارستها الحركة خلال تلك الفترة دخولها إلى ما سمي "بالجبهة الوطنية التقدمية" مع فصائل سياسية أخرى من البورجوارية الصغيرة يعلب عليها انطباع اليميني والمتحلف، في ظل برنامج ديمقراطي بورجوازي صغير. إلا أن مجموعة التصورات الموصوعية والذاتية التي جابهتها الحركة في الساحة السورية بعد ذلك أحمتها نقي تعرضت لها وظهور افلاس صيغة "الجبهة الوطنية التقدمية" وانهارها عممياً، وحروح عناصر من إطار الحركة لقيادي مواقف وتحييلات جذرية ذات صبغة ماركسية ليبينية برويتارية كل ذلك مهد الأوضاع لعقد مؤتمر قصري للحركة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٨ استتاع أن يعيد دوراً حاسماً في تغيير خط سير الحركة ولم تستطع عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في سوريا "هاني هادي وبعض العناصر الأخرى" ممارسة أي تأثير مباشر على المؤتمر، لأنها كانت قد انسحبت أصلاً من تنظيم الحركة السوري وقطعت علاقتها به منذ مطلع عام ١٩٦٨ لتتجمع حول فرع الحركة الفلسطيني.

وهكذا وافق المؤتمر على موضوعات ٥ حريون المطروحة من جانب اليسار ونسي تحليلاً طبقياً سياسياً أوسعاً للنوع السوري الرأسمالي بسجهم مع تلك الموضوعات. كما وافق المؤتمر على برنامج تصور ديمقراطي داخلي يستهدف تصفية نسبة حركة التقليدية بأفق ماركسي ليبي برويتاري. وقد انبثقت عن المؤتمر لجنة مركزية بدأت تصنع قراراته موضع التنفيذ. وكان من الطبيعي أن تحدث هذه القرارات عممية هرة تنظيمي حاسمة وواسعة فصلت مجموعها عناصر و الحيووب اليمينية التي وقفت مواقف متعاكسة مع هذه التحولات الجذرية. وقد أخذت هذه العناصر و الحيووب بالتجمع من جديد لتمثيل امتداد تنظيمي آخر لحركة القوميين العرب اليمينية التقليدية.

• وفي لبنان عقدت الحركة مؤتمرها القصري في مطلع عام ١٩٦٨، وفيه طرحت العناصر القيادية اليسارية تحليلاً لأوضاع حركة التحرر الوطني العربية لراهمة. كما طرحت تحليلاً طبقياً سياسياً للنوع اللبناني وحظوا عمة لبرنامج نضال وطني طبقي جذري مشدود إلى صيغة الظروف الطبقيّة الموصوعية السائدة ودرجة التطور الحقيقي لقوى اليسار القومي. وانهت من ذلك كله إلى صوغ برنامج تطور ديمقراطي داخلي للحركة يستهدف مطاردة كل الأفكار والممارسات البورجوارية الصغيرة في صفوفها وتأهيل أوضاعها لتوليد طليعة سياسية جديدة منترمة بابدولوجية الطبقة عامية وملتزمة بها.

ولم تستطع الحيووب اليمينية الضئيلة نسي احتواء المؤتمر أن تخاخر بموقف المعارضة الواضحة للأفكار الطبيعية الجديدة المطروحة، كما فشلت حتى في تسجيل تحفظاتها على هذه الأفكار فانهت إلى الرصوح والموافقة. وهكذا صدرت قرارات المؤتمر بالاجماع. إلا أنه عندما بدأت القيادة محاولتها للانتقال بهذه الأفكار إلى حيز الممارسة بدأت المعارضة البورجوارية الصغيرة اليمينية تظل برأسها من جديد في محاولة لتخريب برنامج التطور الديمقراطي في الحركة وإحباطه. ونجحت صعت المواقف والممارسات السياسية الجديدة، وحيال اثورة الثقافية التي انصلقت إلى التنظيم بأفق ماركسي ليبي، نعتت وانصحت العناصر البورجوارية الصغيرة ليمينية وطهر بوصوح الـ "مواقفاتها" السابقة على الأفكار والاتجاهات الصعبة الجديدة، لم تكن سوى مواقف لفظية شككية فارغة وعندما وجدت هذه العناصر نفسها مطروحة وعاجرة عن التأثير انهت إلى معاداة صفوف الحركة مسجحة بذلك عجزها النهائي وافلاسها الكامل

• وفي الخليج لعربي عقدت الحركة في منتصف عام ١٩٦٨ مؤتمراً تمت في كل ساحات المنطقة "كما في ذلك الكويت". وبانطلاقاً من الموضوعات التي أطلقها يسار الحركة بعد ٥ حريون ١٩٦٧، وقف المؤتمر أمام تحليل طبقي

ساسي لأوضاع الخليج. وقد سيطر هذا التحليل الصوري على طبيعة تكوين الحركة الوطنية في المنطقة بكافة مفاصلها وأبرزها حركة القوميين العرب، منتبها إلى إدانة سياسة الاستسلام الوطني الطبقية التي انتهجتها الحركة في المنطقة على امتداد لسنوات الماضية والتي كانت لمرّة طليعية لسمط القيادة البورجوازية اليمينية التي وجدت على رأسها، في الكويت بشكل خاص. فإن هذه القيادة ذات الصلات الوثيقة بالبورجوازية التجارية الكويتية الكبيرة كانت، بأفقها الطبقي والايديولوجي العاجز، عامل إجهاد لكل احتمالات تجديد الحركة الوطنية في المنطقة.

وقد انتهت العاصر القيادية اليسارية في مؤتمر الخليج من تحليلها النقدي هذا، إلى طرح برنامج نضال وطني جذري ضد الاستعمار "القديم والجديد" وصد القوى الطبقية المرتبطة به، بقيادة حرب ثوري جديد يسترشد بايديولوجية الطبقة العامة ويعني طلائع الصفقات الجديدة المؤهلة لشحن كفاح وطني حقيقي وطويل ضد الاستعمار والرجعية. وكان هذا اتخذ يفرض بالضرورة الأخذ ببرنامج تنظيمي داخلي يستهدف تصفية بنية الحركة التقليدية وتأهيل مفاصلها لتقدمية للإسهام في بناء هذا الحزب الثوري الجديد، ولانتهاج استراتيجية النضال الوطني الجذري بأفائها الثورة الجديدة.

وقد وافق مؤتمر الحركة في الخليج على هذه الموصوعات المطروحة من جانب العاصر القيادية اليسارية بالاكثريّة، ورفضها ممثلو القيادة اليمينية التقليدية للحركة في الكويت. وتجاه ذلك اتخذ المؤتمر قرارا بتجميد عضوية فرع الكويت ضمن الهيئات القيادية المركزية للحركة في الخليج. وفي أعقاب هذا التجميد الذي طرحته حيثياته للمناقشة في صفوف أعضاء الحركة بالكويت، انعقد مؤتمر خاص بساحة الكويت صم الأطر الأساسية في التنظيم وقد صادق هذا المؤتمر على الخطوات التي كان مؤتمر الخليج قد انتهى إليها، منها قرار بعزل القيادة التقليدية اليمينية في الكويت "أحمد الحبيب وعناصر أخرى" معتبرا نفسه جزءا من مجموع تنظيم الحركة في الخليج. هذا وقد تلجأ عناصر القيادة اليمينية الكويتية إلى إعادة ارتناطها بيمين حركة القوميين العرب الذي يحاول تنظيم عاصره من جديد في أكثر من قطر عربي.

• أما في اليمن فإن فرع الحركة كان قد سار مبكرا على طريق حسم علاقاته بكل ما ترمز إليه حركة القوميين العرب شكلا ومحتوى. ذلك أن هذا الفرع كان قد اتخذ قرارا بتجميد علاقاته بالحركة مركزيا في النصف الأخير من عام ١٩٦٦. وكانت للقرار آنذاك حيثيات جوهرية أهمها التناقص بين يحمل سلوك حركة القوميين العرب النظري والسياسي البورجوازي الصغير "تحت شعار الالتحام بالناصرية هناك" وبين الاتجاهات التي بدأت تسود فرعها في اليمن منذ تلك الفترة، والطاعة إلى تشكيل حرب طليعي جذري جديد. وتحت وطأة التناقض ما بين السلوك السياسي العام لحركة القوميين العرب تحت مظلة الناصرية، وما بين السلوك السياسي الخاص بفرع الحركة في اليمن والمتصادم مع المصالح الطبقية والايديولوجية للوجود الناصري وممارساته في تلك المنطقة تحت وطأة هذا التناقض اتخذ فرع اليمن قراره بتجميد علاقاته بالحركة مركزيا. "وتحت وطأة هذا التناقض ذاته انقطعت الصلة التنظيمية بين الحركة والجهة القومية في الحزب عام ١٩٦٦ أيضا. وسوف تتناول اللجنة التمهيدية في وثيقتها الدراسية التحليلية الشاملة تاريخ العلاقة بين الحركة والجهة القومية بكل الأشكال والمصالح التي اتحدتها في كل مراحلها".

إن استقلال فرع الحركة في اليمن تنظيميا بصورة مبكرة عن مجموع الفروع الأخرى، أتاح له فرصة انتهاج طريقه الخاص والتقدم خطوات واسعة على طريق تصفية بنيته الطبقية والايديولوجية التقليدية الموروثة عن انتمائه لحركة القوميين العرب. وقد انتهت هذه الخطوات إلى التدهور الحاسم في منتصف عام ١٩٦٨ حيث عقد مؤتمر أقر تحليلا صديق سياسيا لأوضاع الساحة اليمينية عظماء ماركسي ليبي، وطرح برنامجا أوليا لنضال وطني تقدمي يستهدف تلبية مهمات الثورة الوطنية الديمقراطية في البلاد، كما أقر تحليلا لأوضاع حركة القوميين العرب يعتبرها معطيات بشوئها الأصلية وممارساتها عبر مسيرتها التاريخية عاجزة عن أن تكون أساسا لحزب طليعي ثوري. وإطلاقا من هذا التحليل كرس المؤتمر انفصال فرع اليمن عن مجموع حركة القوميين العرب شكلا ومحتوى، وقرر أن يشكل مع عاصر تقدمية طليعية أخرى "الحزب الديمقراطي الثوري اليمني". وقد أكد المؤتمر أن هذا الحزب الجديد سوف يكون على

استعداد لاقامة علاقات موضوعية من التبادل والتفاعل والمشاركة الضالفة مع الفصائل اليسارية ضمن حركة القوميين العرب إذا ما استطاعت حسم علاقاتها بالحركة شكلا ومحتوى.

• وبما كانت هذه التطورات الحاسمة تتوالى في فروع حركة القوميين العرب على امتداد العام الماضي، كان فرع الحركة الفلسطيني يشهد هو بدوره صراعا داخليا بدأ يتراد تبورا ووضوحا مع مطلع صف ١٩٦٨.

ولابد من القول، قبل الالمام بوقائع الصراع الذي شهده فرع الحركة الفلسطيني، ان هذا الفرع عاش في تاريخه جملة أوضاع جعلته على الدوام بعيدا عن كل ما شهده فروع الحركة الأخرى من نظورات.

لقد ظل هذا الفرع محتفظا، إلى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧، بتكوينه الايديولوجي البورجوازي اليميني التقليدي الذي يرقى إلى افكار الشاة التأسيسية الأولى للحركة في مطالع الخمسينات. وبما كانت بقية فروع الحركة تشهد خلال فترة الستينات عملية تصفية لبيتها الطبقية والايديولوجية الأصلية لصالح التحولات البورجوازية الصغيرة التقدمية كان الفرع الفلسطيني يحتفظ بالسماوات الايديولوجية الأصلية للحركة ويستقطب في داخله وحوله شرائح صلبة ذات انتماء بورجوازي كبير طلت تلعب الدور الحاسم في تحديد مواقفه وخطوط سيره السياسية. وقد عرر بقاء هذا الفرع بعيدا عن كل التحولات التقدمية البورجوازية الصغيرة التي شهدتها الحركة بعد عام ١٩٦٠، وقوعه تحت الهيمنة الكاملة لعناصر القيادة التقليدية اليمينية المؤسسة التي شكلت عازلا بينه وبين مجرى التطورات في باقي فروع الحركة.

وحتى ما بعد ٥ حزيران ١٩٦٧ استمرت تلك العناصر تلعب دورها في عزل هذا الفرع، ولذلك ظل حتى الأشهر الأولى من عام ١٩٦٨ بعيدا عن كل الموضوعات التي طرحها يسار الحركة تحليلا للكسبة ولمرحلة ما بعد الكسبة على الصعيدين العربي العام، والفلسطيني الخاص. وخلال تلك الفترة شكل فرع الحركة الفلسطيني، ملتقيا مع تشكيلات فلسطينية أخرى، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي دخلت الى حجاب حركة "فتح" ميدان الكفاح المسلح. ولم يكن في البرنامج السياسي الذي اخذت به الجبهة الشعبية عند تأسيسها ما يميزها عن "فتح" وعن عمل فصائل الحركة الوطنية الفلسطينية العموية التي كانت تصدرها الاطارات البورجوازية التقليدية وتقس لها أفكارها وسلوكها السياسي وتمط تغيراتها الشعبية

ومع بداية عام ١٩٦٨ بدأ طوق العرلة المفروص على فرع الحركة الفلسطيني يتعكك نسبيا إذا ان العناصر القيادية اليمينية التي نحتت في عزل الساحة الاردنية من فرع الحركة الفلسطيني، لم تستطع ان تمنع الساحات الخارجية، حيث للفلسطينيين تجمعات وللحركة يسهم تنظيمات، من ان تتلقى تأثيرات وأفكارا بدأت تضع بحمل حركة المقاومة، ومن صمها الجبهة الشعبية ببرنامجها السياسي وممارساتها، موضع التحليل والنقد. كما انه حتى في الساحة الاردنية بدأت التأثيرات تتصح وتتصاعد مع الاطارات الفلسطينية القادمة من الخارج للمشاركة في العمل، ومع نمو الاستجابات التقدمية لدى أوساط من التنظيم الفلسطيني الأصلي للحركة في الأردن. وهكذا بدأت تبرر إطارات يسارية، ذات تكوين متعاقب من حيث مدى وضوحه وجديته، إلا أنه يجمعها جميعا طموح عام إلى اكساب حركة المقاومة الفلسطينية أفقا طبقيا وايديولوجيا وسياسيا جديرا، غير ما كانت تطرحه من تحليلات لأزمة حركة المقاومة الفلسطينية الراهنة بهجتها العموية وافقها الطبقي والايديولوجي والسياسي البورجوازي، ومن تحليلات لأوضاع الجبهة الشعبية ولممارساتها العملية التي كانت تفقدها أي مبرر وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقاومة.

وبتأثير هذه التحليلات الصادرة عن العناصر القيادية الفلسطينية اليسارية ونحت وطأة السلوك السياسي المتحيط المتعثر الذي ارتقى إليه فرع الحركة الفلسطيني في الجبهة الشعبية تحت قيادة اليمين، بدأ يتشكل في هذا الفرع تيار مترادف الاتساع يطالب بالوقوف وقفة تحليلية نقدية أمام أوضاع الحركة والجبهة الشعبية ضمن إطار وقفة عامة أمام أزمة حركة المقاومة. كل ذلك مهد لعقد مؤتمر قطري لفرع الحركة الفلسطيني في شهر آب ١٩٦٨. وفي هذا المؤتمر طرحت العناصر القيادية اليسارية جملة وثائق حول اوضاع القضية الفلسطينية والحركة الوطنية للشعب الفلسطيني. وقد انطوت هذه الوثائق على تحليل للمدلولات الطبقية السياسية لكسبة ٥ حزيران ١٩٦٧، وللبرنامج البورجوازي الصغير الديماغوجي الذي عادت حركة التحرر الوطني العربية تأخذ به ردا على الكسبة والمعاني هذا البرنامج بالسنة لمصير

القضية الفلسطينية. كما انطوت هذه الوثائق على تعبيل للتكوين الطبقي والايديولوجي البورجوازي والبورجوازي الصغير حركة المقاومة الفلسطينية في أفقها الراهن، ثم للبرنامج السياسي العسكري الذي أقره هذا التكوين وعجره عن حل معضلات الحركة الوطنية الفلسطينية. وطرحت هذه الوثائق أيضا برنامج اليسار المهادن اكساب حركة المقاومة أفقا سياسيا وعسكريا جديرا قادرا على حماية القضية الفلسطينية من الحلول الاستسلامية التصفية، وعلى تصعيد نضال الشعب الفلسطيني في حرب طويلة النفس ضد اسرائيل كوجود عتصبي وكخط مواجهة أممي، وصد حطوطها وقواعدها الخلفية المتمثلة بالاستعمار الجديد وامتداداته الطبقية المحلية في الساحة الفلسطينية وفي المنطقة العربية بشكل عام. وقد وصحت الوثائق التي طرحها اليسار ان اكساب حركة المقاومة مثل هذا البرنامج السياسي العسكري الجديري هو أمر لا يمكن أن يتحقق اعتناصا. ذلك أن البرنامج السياسي العسكري لكل حركة كفاح مسلح، هو في اسبابه امر متطابق مع طبيعة تكوينها الطبقي والايديولوجي. وذلك معناه ان قدرة حركة المقاومة الفلسطينية على تجاوز برنامجها السياسي العسكري الراهن نحو آفاق جديرة جديدة، هو أمر مرتبط عسويا بخصول تحولات أساسية في بنيتها الطبقة الايديولوجية، أي هو في النهاية مرتبط بصعود الطبقات الجديرة على رأسها لقيادتها وتحقيق انتحاليات الوطنية العريضة صممها في ظل الايديولوجية الوطنية الطبقية الجديرة: ايديولوجية الضفة العامة وبرنامجها. ولكن هذه التحولات المطلوبة في حركة المقاومة لا يمكن ان تتحقق بمجرد الممارسة العفوية التجريبية لكفاح المسلح بل لابد - بصممها - في بيئة الكفاح المسلح - حرب طليعي متسلح بايديولوجية، انطقه لعامة المتحالفة مع الفلاحين بقرى، وقادر على تنظيم وتعبئة ضلالت لطبقات الجديرة لشعب العسفي.

وقد انتهت وثائق اليسار من عرضها لكن هذه الموضوعات ان نتيجة مؤداهما: انه إذا كان للجهة الشعبية من مرور وجود خاص ومستقل ضمن حركة المقاومة، فهو مرهون بقدرتها على ان تشكل بيئة صالحة لمحو فصيل ضلعي يستطيع أن يلعب دوره في اكساب الحركة الوطنية الفلسطينية حزبا طليعي هذا. وذلك كله يفرض الأحد برنامج تطور ديمقراطي لفرع الحركة ضمن الجهة الشعبية، يستهدف تصفية بيته الطبقة والايديولوجية التقليدية وتمكيه من - يمرر مثل هذا الفصيل الطليعي..

تلك هي الموضوعات التي طرحها اليسار في مؤتمر فرع الحركة الفلسطيني خلال الصيف الماضي وقد استقصت هذه الموضوعات حواف أكثرية أعضاء المؤتمر لأن هرا ملطق اليمين وهافت لأفكار التي كان بطرحها، كل ذلك جعل المؤتمر يحار بأكثرته إلى جانب نيت الموضوعات. لا انه عندما وصل المؤتمر في نهايته إلى الاجراءات التنظيمية المتطابقة مع هذا التحميل، فانتخب لجنة مركزية صممت في غالبيتها العناصر القادرة على التقدم خطوة في طريق نقل تلك الموضوعات إلى صعيد الممارسة العممية، عند هذا الحد رفض اليمين المصادقة على نتيجة انتخاب اللجنة المركزية وسحب عناصره منها وبدأت ردود فعله تأخذ طابع التهديد بالانشقاق الفوري اذا لم يجر الاتفاق على تشكيل قيادي آخر. ولم يكن مثل هذا الانشقاق الذي لوح به اليمين مؤهلا لأن يأخذ شكل عملية مرور تنظيمي حاسمة، لأن الموضوعات التي طرحها اليسار في المؤتمر كانت تطرح للمرة الأولى على هذا النحو في فرع الحركة الفلسطيني الذي استمر معزولا فترة طويلة من الزمن. ولذلك لم تكن قد تشكلت ضمن هذا الفرع حركة جدل داخلي حقة تتحدد بموجبها المواقف والنواقع على أسس حاسمة واضحة. وهكذا وافق اليسار في نهاية المؤتمر على تسوية تنظيمية تشكلت بموجبها قيادة مؤقتة تمثل فيها اليمين بشكل بارز ورفض اليسار المشاركة الأساسية بل وافق على مشاركة رمزية مرهونة بعيد قرارات مؤتمر آب ٦٨ عاما. على ان يجري عقد مؤتمر جديد في اواخر عام ١٩٦٨ من بين مهماته انتخاب لجنة مركزية. وقد كان واصحا منذ اللحظات الأولى لانتهاء المؤتمر ان اليمين الذي رفض المصادقة على انتخاب اللجنة المركزية، انما كان يرفض في الحقيقة ان تأخذ قرارات المؤتمر السياسية والتنظيمية طريقها إلى حيز التنفيذ وقد قبل اليمين هذه القرارات بفعل اطلاقه التقليدي نظريا داخل المؤتمر، وفي بيته ان تكون الممارسة العملية ميدانا مسيحا لتعطيل تلك القرارات وتصفيها. وقد كان ذلك هو ما حصل بالفعل. فخلال الفترة التي اعقبت المؤتمر حأت عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في لارد "جورج حبش، وديع حداد، حمد العرحان" والجناب التنظيمي الساع

لها، الى ممارسة خطة مكشوفة استهدفت تعطيل نتائج وقرارات المؤتمر على كافة الأصعدة. فارتدت على التحليل الطقي لسياسي المطروح مهما للكسة والمرحلة ما بعد الكسة، وبدأت تمارس على لصعيد العربي سياسات وعلاقات متناقضة معه. وارتدت على التحليل المطروح تجاه أوضاع حركة المقاومة وحاولت مع الوثائق اساسية التي صدرت من الوصول إلى لاعضاء واجماهير، ومضت تمارس صمم حركة المقاومة سياسات وعلاقات ومواقف عممية تنتمي إلى نفس الاتجاهات التي كانت سائدة قبل المؤتمر. كما ارتدت على برنامج التطور الديمقراطي الداحسي المطروح تجاه المعصلات التكوينية الجوهرية التي يعيها فرع الحركة الفسطيني، ووقفت في وجه محاولات تنفيذه.

وبكلمة واحدة كانت عناصر القيادة الممسية التقليدية والجناح التطبيقي والعسكري التابع لها، تسف عمقها العممية وممارستها كل علاقة ها مؤتمر آب ٦٨ وموضوعاته وقراراته. وقد كانت لهذا السبوك نتائج تنظيمية التي عطلت في النهاية مكنية عقد مؤتمر جديد للحركة اصلا. اذ ان اليمين احدث بجا في بعض المؤتمرات الفرعية التي بدأت تعقد تمهيدا للمؤتمر العام إلى ممارسة اساليب تستهدف صدام النتائج لصالحه بالقوة وبأشكال غير شرعية. وحيال ذلك اعتقدت في ساحات فرع الحركة الفسطيني سمسة مؤتمرات على امتداد الأشهر الثلاثة الأخيرة "تشرين الثاني وكانون الأول ٦٨، كانون الثاني ٦٩" انتهت إلى إعلان اختيار الفروع الفلسطينية لثانية إلى سبار حركة والجهة الشعبية لفرع الفلسطينيين في سوريا، الفرع الفسطيني في العراق، الفرع الفسطيني في الكويت، الفرع الفسطيني في جامعات والمعاهد الأوروبية. وقد اقترت مؤتمرات فرع سوريا وفرع الكويت فصل العناصر اليمينية والمتخلطة

كما انتهى الفرع الفسطيني في جامعات ومعاهد الجمهورية لعربية المتحدة في مؤتمره الاخير إلى إعلان اختياره لفسار حركة والجهة الشعبية، واتخذت اعلىية التنظيمات القائمة في الضفة الشرقية والضفة الغربية في الاردن موقف الاعيار إلى يسار الحركة، ويسار الجهة الشعبية. وبذلك قررت اعلىية التنظيم في عموم الساحة الفسطينية - الاردنية ايجارها للموقف اليساري الثوري.

وأمام رفض يمين الحركة ويمين الجهة الشعبية قرارات مؤتمر آب - عمليا وموضوعيا، وأمام اصرار اليمين على الاحتفاظ بسياسة مراكز القوى ولاقطاعات الخاصة المعلقة وحوته إلى اعتماد سياسة استخدام السلاح بدلا عن الأساليب التنظيمية لحل التناقضات القائمة، فقد انتهى يسار الحركة ويسار الجهة لشعبة إلى قاعات راسخة بالاعتاش مع يمين الحركة والجهة بات غير ممكن وحسما لتناقضات بين الحاضرين فقد قرر يسار الحركة في الفرع الفسطيني لانفصال العلي عن اليمين في الحركة والجهة، بعد أن أصبح الانفصال حقيقة عملية واقعة كنتيجة طبيعية لممارسات اليمين منذ الأشهر الأولى لتشكيل الجهة بشكل عام ولاصراره على هذه الممارسات التي دبت في مؤتمر آب بشكل خاص، صيلة الأشهر التالية على قرارات ذلك المؤتمر.

تلث هي صورة التطورات التنظيمية الأساسية التي شهدتها فروع الحركة في كل الاقميم على امتداد عام ١٩٦٨، والتي دت بالنتيجة إلى الاطاحة بمواقع اليمين التقليدي في الحركة وتصفيها في جميع الفروع، ما عدا جناح في الفرع الفسطيني بقي اليمين التقليدي مهيما عليه.

قرارات ومواقف

وفي عقاب هذه التطورات كلها كان الاجتماع الأخير للجنة التنفيذية القومية التي أصبحت تمثل تنظيميا يسار الحركة وحده. وقد ناقش اليسار في هذا الاجتماع المعقد خلال شهر كانون الثاني "يناير" ١٩٦٩ معنى نمث النتائج التنظيمية على صعيد المستقبل. ومن هذه المناقشة خرجت السجة التنفيذية القومية بالمواقف والقرارات التالية:

١- ان ما حصل في الحركة تنظيم على الصعيد العربي العام، ليس بمجرد اشتقاق في صمومها، بل معاه الاساسي ان الحركة - بكل ما شته وما رمزت إليه تاريخيا - تعيش الآن مرحلة تصفية وانتهاء. فلقد خرجت - أو أخرجت - منها العناصر والحيوب اليمينية التقليدية المرتبطة بأصول شأنتها العاشسية، والعناصر العاجرة عن معاداة أفكارها وممارستها البورجوازية الصغيرة. بينما بقيت فيها حتى الآن الاطارات اقيادية والقواعد دت التوجهات الماركسية اللينينية البروليتارية. وذلك معاه ان الذين خرجوا هم الذين كان يتمثل فيهم -

بطبيعة تكوينهم الايديولوجي وممارساتهم السياسية - الاستمرار التاريخي لحركة بقااط انطلاقها الأولى، بسبب لذين بقوا لا تمت أفكارهم وتطلعاتهم بأية صلة إلى حركة القوميين العرب الأصلية. وهكذا فإن انتصار اليسار تصميما داخل صفوف الحركة وبخاصة في فصيلة بينها الطبقية والايديولوجية التقيدية، مما يفقدها مبرر وجودها الأصلي ويهيئها كصيغة وكأداة لعمل سياسي، ويفتح الطريق أمام يسارها لانتهاج طريق جديد متحرر كليا من أنقال الخمسة عشر عاما الماضية من الممارسات القومية البنيية والمورجوارية الصغيرة التي شكلت تاريخ الحركة.

٢- وإذا كانت لتناجح التنظيمية التي انتهت إليها الحركة قد حسست أخيرا، علاقة اليسار مع القيادات والأطارات والجيوب البنيية، فإن القصيدة لا تنتهي بانسة ليسار عد هذه الحدود التنظيمية، بل ان قدرة اليسار على الانفصال في الفكر والممارسة وعن كل ما مثله حركة القوميين العرب بصيغة بشأنها الأصلية وبزواياها ومسيرتها التاريخية وعن كل ما تحذر إليها في واقفها الراهن من أفكار وممارسات بورجوارية صغيرة، ان ذلك هو الذي سوف يحدد مدى قدرة هذا اليسار على تجاوز محتوى حركة لقوميين العرب جذريا بانتهاج طريق ممارسة سياسية ثورية جديدة بأفق طبقي وايديولوجي ماركسي ليسي بروليتاري. وفي هذا العالاق تصصح بمجدا أهمية الوثيقة التحبيدة، سقديفة الشاملة التي قررت النجدة السعيدة القومية اصداها حول الحركة: طبيعة بشواتها وتراثها ووضعها الراهن. فان مثل هذه الوثيقة سوف تشكل بالنسة لليسار مدحله الايديولوجي الى الانفصال الحقيقي والنهائي عن ائحتوى الذي مثله حركة القوميين العرب تاريخيا

٣- وعن انفصال اليسار جذريا عن محتوى الحركة، لن يكون هاك أو تقى اية مبررات لاستمراره عاملا تحت اسم "حركة لقوميين العرب". فان هذا الاسم سوف يكون على الدوام رمزا لمصامين متناقضة مع طبيعة التوجهات الجذرية الجديفة التي يتحرك بوحيا اليسار الآن. ولذلئك فسوف يكون على هذا اليسار في كل قطر عربي ان يجابه مسألة الاسم الذي سوف يعمل تحتها بما يتفق مع طبيعة برنامجه ولظروف الموضوعية السائدة في هذا القطر وأوضاع بقية فصائل اليسار فيه

٤- وسوف يكون على هذا ليسار في كل قطر، وهو يحقق انفصاله الحاسم عما تمثله حركة القوميين العرب شكلا ومحتوى، ان يدرك ان مجرد اعلان انفصاه هذا في وثيقة بطرية، نقدية، لا يمنحه فوزا وبمسة سحرية صفة الطليعة الماركسية اللبنيية. بل ان اكتسابه لهذه الصفة مروهون في النهاية بقدرته على التقدم عمليا على طريق ممارسات سياسية طبقية جديدة ستشهد بتحليل علمي ملموس للأوضاع القطرية التي يعيش صمها، وبرنامح يحدد مهمات الصال الوطني واساليب الكفاح المتطابقة مع ظروفه الوطنية والظروف الموضوعية المحيطة به. ان محاولة هذا اليسار في كل قطر عربي الاصطلاح بهذه المهمات، هي المدخل الذي سوف تصصح من خلاله قدراته الحقيقية على التحول فعلا الى فصيل ماركسي ليسي جديد.

٥- وفي ظل هذا التوجه الجديد، يبدو واضحا ان العلاقات "المركزية" التي يمكن ان تقوم بين فصائل هذا ليسار في مختلف الاقاليم يجب ان تبنى على قواعد موضوعية وديمقراطية واضحة. ان هذه العلاقات لن تكون نوعا من الاستمرار للعلاقات المركزية التي كانت سائدة في حركة القوميين العرب، اي انها لن تكون بالناتالي علاقات بين فروع حرب واحد على الصعيد العربي العام بل هي سوف تكون في هذه المرحلة من تطورها علاقات بين منظمات مسقلة تستهدف تحرير التفاعل الفكري وتحقيق التسبيق السياسي ولتساند انصاني فيما بينها. هذه العلاقات سوف تحري ممارستها صم لقاءات دورية تعقدتها هيئة مشتركة ممثلة لكل تلك الفصائل وعبر وجود هذه الهيئة المشتركة، ومن خلال اصطلاحها بالمهمات المطروحة عليها سوف تتحدد مزيد من الدقة طبيعة العلاقات المطلوبة والممكنة بين فصائل يسار الحركة في مختلف الاقاليم. ومن المهم التأكيد ها على أن هذه العلاقات لن تكون معلقة ومقتصرة على فصائل يسار الحركة وحدها. بل انها يمكن ان تتفتح على فصائل اخرى تقوم بها وبين يسار الحركة ارض مشتركة، دون ان يكون لها سابق ائشاء او علاقة تنظيمية بحركة القوميين العرب..

ان النحلة التقيدية القومية لحركة القوميين العرب، التي أصبحت تمثل يسار الحركة، اذ تطرح هذا البيان أمام الأعضاء والجمهور، انما تعتبر خطوة أولى على طريق توضيح كل مواقفها وأفكارها وتوجهاتها.. فالحقيقة كل الحقيقة لابد ان تكون ملكا للجمهور في نهاية..

وان هذا الموقف الذي تعلبه النحلة التقيدية لا يعي بالضرورة ان حركة القوميين العرب اليمينية التقيدية قد انتهت لأن عملها فقد تحا الجيوب والعناصر المعصولة في كافة الأقاليم متعاونة مع عيين الحركة في الساحة الفلسطينية "الذي يمثل موضوعا حركة القوميين العرب بتوجهها اليميني الاصيل الى تحديد صلاتها وتجميع طاراتها لمواصلة العمل باساسة حركة القوميين العرب. ان هذه مسألة تخص أصحابها ولا تحت ليسان الحركة الذي بطرح هذا البيان على همزة الاعضاء والجمهور بصورة..

١٠ شباط ١٩٦٩

النحلة التقيدية القومية لحركة القوميين العرب

- ١٢ -

بيان سياسي لحركة القوميين العرب حول "الصراع المصري بين

حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد"^(١)

(الحرية، بيروت، ٤ و ١١ و ١٨/٩/١٩٦٧)

سوف يكون مستجيلا فهم النكسة العسكرية العربية التي أعقبت حربا الأخيرة مع إسرائيل واسترح دروسها ونائجها ما لم يوضع ذلك كله في اطار من الفهم الواضح للصراع المصري، الناشب على امتداد السنوات الماضية بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد. ذلك انما لم يكن في اي يوم من الايام يمثل حاجتنا اليوم الى ادراك تلك الحقيقة البسيطة القائمة: ان الدولة الصهيونية تشكل في اساس رعم تكوينها الدائم استمرار وخصوصية نشأتها واسطريبات التي امتلعت لتبرير حلقها نوعا من الامتداد لمعسكر الرأسمالية العالمية والاستعمار في هذه البقعة من الوطن العربي.

ولقد شكلت الحرب العربية الاسرائيلية الأخيرة دروة تصادم، انتصاعد منذ كثر من خمس سنوات، بين حركة الثورة العربية وبين الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية ومن هنا، من هذه النقطة المركزية، يجب ان يصبغ الفكر العربي ثوري الآن في محاولته استكشاف الأرض التي يقف عليها وصولا الى اجوبة محددة على الأسئلة التي مارلت تفرع عقل ووجدان كل مواطن عربي لماذا كانت النكسة العسكرية؟ وكيف نزيل آثار العدوان؟ وما هي طبيعة الحرب التي يجب ان نشأب ها الآن؟

قد حققت حركة التحرر الوطني العربية بالثورة، ما بين مطالع الخمسينات وبداية الستينات، انتصارات كبرى على الاستعمار القديم بامبراطورته: بريطانيا في المشرق العربي وفرنسا في الشمال الافريقي العربي. ولقد شكلت هذه الانتصارات الاطار التاريخي العام لتطورات الجدرية التي شهدتها المصموم الاجتماعي ولطري لحركة التحرر الوطني العربية وما تولد عنها في اجراء عربية هامة من انطلاق الثورة الوطنية في طريق التطور اللارأسمالي والتحول نحو الاشتراكية

ولكن ذلك كله م به عصر المجابهة الاستعمارية في الوطن العربي، بل وصع هذه المجابهة على أعتاب مرحلة اعنى هي مرحلة التصادم مع الاستعمار الجديد الذي بدأ يتنقل خلال السنوات الأخيرة الى مواقع هجومية ساحقة.

(١) صدر هذا البيان على اثر الاجتماع لموسع بني عقده لبعثة لجمعية تقرب لي "بحر مؤرخ" ناصي
ولقد كانت الولايات المتحدة وهي تتحول في علاقتها بحركة الثورة العربية من مرحلة الصراع المتقطع - التي امتدت ما بين مصالغ الخمسينيات وبداية الستينات الى مرحلة الصدام الحاسم بعد ذلك، كانت لها في قلب المنطقة العربية قوى "محلية" عديدة تستطيع ان تتحرك بها ومن خلالها ضد الثورة العربية قبل ان تنصير الى اتحاد قرار يعبرو امريكي مباشر كما حصل في امكة اخرى من العالم.

بالإضافة الى بقايا الاستعمار البرصاني القديم التي اصبحت مجرد جيوب صمن حركة لاستعمار لأمريكي الجديد، وبالإضافة الى الانظمة الرجعية الممثلة لتحالف الطبقات الوريوزية الكبيرة مع الاقطاع في الوطن العربي والتي كانت بطبيعتها قواعد للاستعمار الجديد - بالإضافة الى ذلك كله كانت اسرائيل تشكل منذ الأساس حنصيا عسكريا دائما موضوعا تحت تصرف الولايات المتحدة يمكن استخدامه لردع الثورة العربية او لضربها عند الحاجة ان وجود اسرائيل في قلب الوطن العربي كان يمنح الاستعمار الجديد الفرصة الدائمة للتدخل العسكري المباشر ضد الثورة العربية لان الدولة الصهيونية هي في حقيقة تركيبتها جزء من حركة الامبريالية العالمية، الأمريكية بشكل خاص. وهي تحكم مصالحها الداتية في التوسع والامتداد مستعدة دائما لان تكون يد الاستعمار الصارية في هذه المنطقة من العالم.

بالاستناد الى كل هذه القوى والعرض التي تملكها داخل المنطقة العربية، انتقلت الولايات المتحدة خلال سنوات الخمس الماضية الى صميم مرحلة التخطيط لاسقاط مواقع الثورة العربية الرئيسية بل وضرب حركة التحرر الوصي من أساسها. وهكذا بدأت المنطقة العربية تشهد عفا أمريكيا متريدا، ضد حركة الثورة العربية، ان لم يتحد في البداية وفي مراحلها الأولى شكل العرو العسكري الا انه اطلق كل ما في جعبة واشطن من "سحة التمهيد لعرو المباشر" ولقد كانت السياسة الأمريكية تدرك ان الجمهورية العربية المتحدة تشكل مركز الثقل الأساسي في حركة لثورة العربية كلها، وان احداثا وتطورات تاريخية بالغة الأهمية قد وضعت قيادة عبد الناصر على رأس هذه الحركة لتمارس عملية استقطاب واسعة للجماهير كانت تذر بتغيير وجه هذه المنطقة تغييرا حاسما في النهاية. وبدأ التحرش الأمريكي بالجمهورية العربية المتحدة وبقيادة عبد الناصر يتخذ شكل مجموعة من الضغوط المتصاعدة المهدف منها جبر القاهرة الى حيث تقعد اهدافها تدريجيا لتفقد بذلك - وبالتدريج أيضا - صحتها كمحرك الثورة العربية وقدرتها على التأثير بها والتأثير فيها. لقد كان واضحاً ان امريكا تريد دفع القاهرة الى الانكسار، داخل حدودها وذلك، من أجل تطويقها وعزلها ثم تصعيد الحرب على نظامها التقدمي بحيث تسهل بالنتيجة تصفية الثورة المصرية من الداخل بعد تصفيتها من الخارج.

...

ومن ذلك كله أصبح واضحاً ان الولايات المتحدة، الأمريكية تنطلق في علاقاتها بهذه المنطقة من استراتيجية ثنائية وبهائية هي استراتيجية الصدام الحاسم مع حركة الثورة العربية. ويبدو ان واشطن رتت حساباتها في فترة من فترات التخطيط هذا الصدام على اساس احتمال لتسليم السريع والانهيار الشامل في جبهة المقاومة العربية. ولكن الردود العربية على هذه الخطط اتت تكشف الكثير من جوانب الخطأ في تلك الحسابات وعهد هذا احد بذات المحاولة الأمريكية تقمر من صعيد الضغوط الهائلة التي تستهدف ضرب حركة الثورة العربية بالتطويق الى صعيد النهيئة لعرو عسكري مباشر يحقق المهدف ذاته. وكان من الطبيعي ان توجه امريكا بداية وهي تهيء لهذا العرو العسكري، الى استعمار قواعدها المروعة على الأرض العربية لتجيشها في الحرب التي بدأت تستعد لها. وكانت اسرائيل برر تبت القواعد وأكثرها قدرة على الحركة، فان الدولة الصهيونية كانت في واقعها اشبه بولاية من ولايات امريكا قيمت في هذه المنطقة من الشرق العربي كي تشكل الاداة المفيدة لاعراض السياسة الأمريكية المحققة لمصالحها.

وهكذا بدأت اسرائيل، معجزة بالدم وبالتخطيط الامريكى اساسا ، خطواتها الهجومية لتفجر من خلالها هذه الحرب التي مارال الشرق الاوسط ينتهب بنتائجها وآثارها حتى الآن.

ولقد عدنا، ونحن في صدد تحليل حقيقة الحرب العربية الاسرائيلية الاخيرة، الى كل تلك الوقائع التي بدأت تترامم مند سواب طويلة، لأنه يستحيل بدونها القاء الضوء على المقدمات التاريخية الضرورية لفهم هذه الحرب التي فرصت على العرب بالتسلسل المتصاعد لسير الاحداث.

وإذا كانت احداث الحرب الاخيرة، ابان احتدامها، قد قدمت لنا من البراهين العملية والتفصيلية القاطعة ما يجعلنا نحرم بأننا لم يكن محارب اسرائيل بل كما نحارب امريكا ورائعها، فاد العودة بالذهن الى سياق الصراع العيف مع الاستعمار الامريكى على الأرض العربية خلال السنوات الخمس الماضية - ان ذلك كعيل، بان يعر قاعتنا بان امريكا هي "الأصل" الذي يحاربنا ونحاربه، وان الحملة الاسرائيلية لم تكن الا مظهر من مظاهر هذه الحرب الأصلية ونيحة من نتائج استراتيجيية التصادم النهائي والخاسم مع حركة الثورة العربية التي وصعتها واشطل وبدأت تفعلها وخاصة مد ان تسلم جوبسون آلة الحكم في البيت الأبيض.

ان تجديد اكتشاف هذه الحقيقة وروحها في اذهاننا هو الذي يجعلنا قادرين على فهم معنى النكسة العسكرية التي اصابت العرب وعلى الالام بحقيقة الوضع الراهن وباحتمالات المستقبل.

وهكذا، وفي سوء ذلك كله، يصبح ممكنا ان نعود الى الأسئلة الهامة التي تنتظر أجوبة محددة: لماذا كانت النكسة العسكرية؟ وكيف نزيل آثار العدوان؟ وما هي طبيعة الحرب التي يحب ان نتأهب لها الآن؟

في نطاق المحاولات الهادفة لتحليل اسباب خسارتنا للحرب الاخيرة مع اسرائيل ترتفع مند النكسة اصوات عديدة بالقد والتحليل متحدة عن عشرات الاحطاء التي انزلت اليها حركة الثورة العربية فأصعقت بالنتيجة قدرتها على المقاومة

وإذا كان من الضروري ان نمضي عملية القد والقد الذاتي التي يمارسها الفكر العربي الثوري الآن في بحرها الواسع حرة طليقة، فإنه من الضروري ايضا كي لا تصاب الجماهير العربية بالدوار وهي نسمع كل أحاديث القد، التمييز بين الخطأ الأساسي وبين الأخطاء الفرعية الناتجة عنه والمترتبة به.

وي رأينا ان هذا الخطأ الأساسي يكمن بالدرجة الاولى في كون حركة الثورة العربية لم تقابل وبصورة مبكرة - استراتيجيية الاستعمار الحديد الهجومية صدها باستراتيجيية ثابتة وبهائية تنطلق من مبدأ المجابهة الكاملة والمستمرة له على امتداد الأرض العربية، باعتبار هذه المجابهة تشكل الاطار التاريخي الكيم للنضال العربي الثوري في المرحلة الحديدية التي دخلتها مع مطلع الستينات والتي ظلت بطبيعتها الاصلية مرحلة تحرر وطني - من الاستعمار الحديد هذه المرة ان حركة الثورة العربية لم تستوعب تماما حقيقة هذه المرحلة الحديدية التي انتقلت اليها في اعقاب الانتصارات التي حققتها على الاستعمار القديم والتطورات التي طرأت على مصونها الاجتماعي والطري والابعار التي بدأت تصعها على طريق التحول من ثورة وطنية إلى ثورة اشتراكية. لقد تصورت اقسام عديدة من حركة الثورة العربية انها بهذه الانتصارات والتطورات والابعار قد طوت مرحلة التحرر الوطني من الاستعمار بهاتيا وان عملية الباء الداخلي في الاقطار ذات الانظمة التقدمية وتعجز معارك الصراع الاجتماعي في الاقطار عبر التقدمية، قد اصحت هي الاطار التاريخي الوحيد لضالها. وكان هذا الفهم بنطوي في حد ذاته على سوء تقدير للمعركة الخارجية - الداخلية مع الاستعمار الحديد والتي بدأت طلائعها تتصح وتكاتف مند اكثر من خمس سنوات.

ان عياب الرؤيا الواضحة لطبيعة مرحلة التحرر الوطني الحديدية التي دخلتها حركة الثورة العربية وهي نجابه الاستعمار الحديد مع نهاية الخمسينات، ان ذلك قد شكل الخطأ الأساسي الذي تفرعت منه وتسلسلت عنه اهم الاحطاء الاخرى التي لعبت دورا كبيرا في التمهيد لهذه النكسة العسكرية.

لقد نتج عن هذا الخطأ الأساسي لون من ألوان التقطع في مجابهة الاستعمار الحديد بنخطه ونحركاته الهجومية. وببما كان هذا الاستعمار الحديد يواجه حركة الثورة العربية في مرحلتها الحديدية باستراتيجيية ثابتة وبهائية تشد

نصدام الخاسر معها تمهيدا لصربها واحتشاث قواعدها، كانت هذه الحركة تواجهه بتكتيك متدبذب يشكل في تصوراتها وأساليبها ومعاركه استمرارا للمرحلة السابقة التي كان خلالها الصراع المتقطع هو القانون الذي يتحكم العلاقة ما بين حركة الثورة العربية والاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية. وهذه التكتيك المتدبذب نفسه شكل هو ايضا اساس مجابهة الانظمة الرجعية التي كانت في حقيقتها قواعد سياسية واجتماعية للاستعمار على الارض العربية.

ولقد مارست حركة الثورة العربية هذا التقطع في مجابهتها للاستعمار الجديد والطبقات والانظمة الرجعية المرسطة به، في مرحلة بدا واصحها خلالها ان اسرائيل تقزب يوما بعد يوم من لعب دورها في ردع حركة الثورة العربية، كاداة في يد الاستعمار الجديد وكقوة صارية يستخدمها لتفديد استراتيجيته الهجومية.

وحيال هذا التصاعد في دور اسرائيل ارتفعت في الوطن العربي، على امتداد السنوات اقلية الماصية، شعارات عديدة من اجل تحرير فلسطين ومجابهة الدولة الصهيونية. ورغم ان هذه الشعارات كانت تربط نظريا - ولفعل لفظيا - بين اسرائيل والاستعمار والانظمة الرجعية المرروعة على الارض العربية، فانها لم تكن ترتبط عمليا باستراتيجية ثابته ودائمة تنطلق من التحليل القائل بان سوف تقزب على صعيد العمل اليومي الحقيقي الملموس من الناحية الحاسمة لتصفية الوجود الصهيوني بقدر ما ننجز على صعيد تصفية الوجود الاستعماري والرجعي في الوطن العربي.

ان عدم دخول هذه حقيقة كعصر حاسم ومقرر في استراتيجية حركة الثورة العربية تجاه اسرائيل نتج عنه عدم تقدير حقيقي لطبيعة المعركة معها بحيث بدا اننا نمكر بهذه المعركة وعهد لها وكأنها معركة قائمة بداتها مع عدو مقطوع الحدور اسمه الصهيونية في فلسطين. يسا كان من المروص ان يدرك تماما ان المعركة مع اسرائيل تقعد معها الحقيقي - ونقد القدرة على الصبر فيها - ما لم تكن مرتكزة في خطوطها وقواعدها الخفية ان حرب شاملة ومستمرة على امتداد الارض العربية مع الاستعمار الجديد ممثلا بأمريكا ومع الانظمة والطبقات الرجعية المتحالفة معه والتي تشكل في النهاية عوامل مضادة للتحرر العربي نحو ردع اسرائيل وتحرير فلسطين.

وعندما انفجرت الحرب الاحيرة بين اسرائيل عدما يكشف فجأة وعمليا طبيعة الارتباط المادي العصوي والمصري بين اسرائيل وبين الاستعمار الجديد والرجعيات المحلية الخاضعة له والمرتبطة به. وكاد تجديد اكتشاف هذه الحقيقة البسيطة يعرض علينا تحويل هذه الحرب مع اسرائيل فوراً - وكما نستطيع ربحها فعلاً - ان حرب شاملة مع الاستعمار الجديد بكل قواعده ومراكزه والقوى التي يسندها ويستند إليها على الارض العربية ولكن حركة الثورة العربية لم تكن مهية لتفجير مثل هذه الحرب الطويلة النفس لانها لم تكن مجهزة بفكرها واستراتيجيتها وطبيعتها تنظيمها وتكتيكها لتتابع حرب بهذا المستوى. وذلك هو في الواقع المعنى الحقيقي للنكسة العسكرية... ان هذه النكسة لا تستند اهميتها فقط من تصوق جيش اسرائيل على الجيوش العربية ومقدرته على احتلال سبعا واصفة العربية ومرتفعات الجولان السورية، بل هي ستمد اهميتها، ولا وأخرا، من اضطراب حركة الثورة العربية الى يقاف الحرب مع اسرائيل عند حدود "جولة الايام الستة"، وعدم المضي فيها بحيث تتحول ان حرب شاملة ضد الاستعمار بكل قواعده ومضالعه وكل القوى المرتبطة به، فتأخذ معها التاريخي الحقيقي كحرب تحرر وطني على امتداد الارض العربية ولا تعود مجرد عملية صدام بالجيوش محدودة بينا وبين اسرائيل.

...

وهكذا دحنا الحرب الاحيرة مع التواطؤ الامريكي الصهيوني في ظل عوامل ومعطيات لم يكن معظمها لصاخوا في النهاية.

ومن خلال المرحلة العسكرية التي اصيبت بها الجيوش، والشلل الذي اصاب الانظمة التقدمية والحركات الشعبية، اتضح تماما ان الاق الذي قاد النورجوازنة الصغيرة ضمنه حركة الثورة العربية حتى الآن، ليس هو الحق هذه الحرب لطوبئة النفس مع الاستعمار الجديد بكل قواعده المرروعة على الارض العربية وفي مقدمتها اسرائيل.

ان تسجيل هذه الحقيقة تحليليا للكفة العسكرية الاحيرة ليس مقصودا مه اخروج بانهاات يسارية متصرفة تدعو الى اسقاط البورجوازية الصغيرة من قائمة القوى والطقات التي تعادي الاستعمار بكل اشكاله، بما في ذلك الاستعمار الجديد.

ب البورجوازية الصغيرة كاتب ويمكن ان تبقى قوة معادية للاستعمار، واحتواؤها - مع كل العناصر الوطنية والبقية صمى حركة الثورة العربية في هذه المرحلة مسألة بالغة الأهمية. ولكن القصة المطروحة هي مدى صلاحية هذه الصفة للعب دور القيادة على رأس تلك الحركة. ان متابعة الحرب مع لاستعمار الجديد بكل ابعادها الداخلية والخارجية وبافاقها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والعسكرية، ان متابعة هذه الحرب باتت تتطلب انتقال مقاليد القيادة الى الطقات والفتات الاجتماعية الكادحة الاكثر جذرية في مقاومة الاستعمار وحلفائه المحليين تحكم مصالحها وطبيعته يديولوجيتها. ونحت هذه القيادة سوف يكون على البورجوازية الصغيرة وكل العناصر والقوى الوطنية والتقدمية ان تسهم بدورها في معركة التحرر الوطني.

ولكن حصول هذه التحولات الحذرية في بية حركة الثورة العربية لا يمكن ان يتم في فراغ، بل اننا لا نستطيع ان تصور الطريق نحو هذه التحولات الا من خلال وضوح رؤيانا للوضع العربي الراهن في مواجهته لآثار العدوان الاستعماري لصهيوني ولاحتمالات المستقبل التي يمكن ان سنق معها.

لقد فلتت الحرب العربية الاسرائيلية الاحيرة نتائجها وآثارها المعركة بين حركة الثورة العربية وبين لاستعمار الجديد عمليا وبهاثيا، من مرحلة الصراع المتقطع الى مرحلة الصدام النهائي، الحاسم والتي لا تطوي الا على واحد من الاحتمالين

اما ان ترضح حركة الثورة العربية لمطلق هذه العروة الاستعمارية التي استخدمت فيها اسرائيل كأداة صارقة، فيمكن الاستعمار الجديد بقيادة الولايات المتحدة الامريكية من احصاع الوصل العربي بهاتيا لسيطرته ليمارس بالتالي عملية تصفية حاسمة لمواقع الثورة العربية الاساسية وعملية تصفية حسدية لكل التقدميين.

واما ان تستجيب حركة الثورة العربية لهذا التحدي فتحدث تغييرا اساسيا في مستوى جذرية تفكيرها العلمي وجاهورية تكويها الاجتماعي وصلابة بيتها التنظيمية، واستراتيجيتها واساليب نضالها. وهو تغيير لا بد ان يضمن من شعاب كامل لحظة الاستعمار الآن في محاولته استثمار نتائج الكفة العسكرية التي اصيب بها العرب الى المدى الأقصى.

ويبدو واضحا من تحركات الاستعمار في هذه المرحلة انه يريد للحركة الثورة العربية ان تتصور قصبتها الآن محصورة في مسألة الاحتلال الاسرائيلي لسياء والصفة العربية ومرتفعات الجولان السورية. فبال حصر القصبة في هذا لعد الجغرافي يستتبع تحويل المعركة الهادفة لتحرير هذه المناطق بهاتيا الى مجرد معركة جيوش نظامية مع اسرائيل فقط. والاستعمار يدرك ان الكفة العسكرية التي اصيبت بها الجيوش العربية المقاتلة قد شادت صعوبات كبرى في وجه مثل هذه المعركة النظامية الآن ولعزة اخرى من الرمن. والاستعمار يأمل تحويل عصر الرمن هذا لصالحه بحيث يتسارع عملية الارهاق النفسي والمادي للجماهير العربية بكل ما يملك من وسائل وبكل الاساليب التي يمكن تحريك اسرائيل من خلالها. وذلك بقصد افعال ساح ملائم للحدوث عن التسويات التي مارالت حركة الثورة العربية ترفضها حتى الآن

ولقد صبح واضحا ان الاستعمار اد يدرك صعوبة الحديث المباشر عن مصالحة بين العرب واسرائيل، فانه على استعداد للانتقال من رفع شعار مصالحة اسرائيل الى تشجيع الدعوات التي ترفع شعار مصالحة الاستعمار في الوصل العربي، والعاية من الشعارين واحدة في بهاية لمطاف. ولقد بدأت طلائع هذه الدعوات تتصاعد وشكاث في محاولة لاحتار ردود فعل الجماهير العربية ومدى مقاومتها. وبعض هذه الدعوات تقدم نفسها الآن على انها جزء من محاولة ازالة آثار العدوان، وعلى انها تستهدف ايقاف التصادم مع الاستعمار، ومع الولايات المتحدة بالدرجة الأولى، كي لا يصبغ كل شيء وكي يكون ممكنا انقاد لمواقع العربية المهددة بفعل العدوان الاسرائيلي.

ان الريف في هذه الدعوات واضح لا لبس فيه. فليست هناك قصتان منفصلتان احدهما تنص بمصاحبة اسرائيل والثانية تتناول مصالحه الاستعماري. ان الحرب مع اسرائيل هي حرب مع الاستعمار في الاصل. وان مصالحه الاستعماري ليست في النهاية شيئا مختلفا عن مصالحه اسرائيل. وان الدعوة الى هزيمة جبهة الصراع مع امريكا وقواعدها وعمالها باسم محاولة ايجاد المواقع العربية المهددة، سوف لن تؤدي الا الى عملية توريط نهائية لحركة الثورة العربية تحصر بنسبتها كل شيء. وفي ضوء هذه الحقيقة الباردة ينبغي تقديم كل التصورات التي تتخيل امكان ازالة آثار العدوان عن طريق تسوية سياسية سلمية مع الاستعمار في بالتالي مع اسرائيل. ان امريكا لم تتحرك باستراتيجيتها الهجومية ضد المنطقة العربية على امتداد السنوات الماضية كي تنتهي من ذلك كله الى تسوية سياسية سلمية تحفظ مصالح وحقوق حركة الثورة العربية. وان اسرائيل لم تتحرك في عدوانها، مدفوعة من الاستعمار الجديد مؤيدة بكل قواه، كي يعود من معامرتها محل سياسي سلمي يعيد للعرب اراضيهم دون ان نجني من وراء ذلك اي مكسب جوهري على حساب الحق والمصلحة العربية.

ان ذلك كله يؤكد انه ليس هناك الآن - في ضوء السياق الراهن للصراع المصري الناشئ على الارض العربية - اي منطق لأية تسوية سلمية مع الاستعمار واسرائيل لا يحمل في حد ذاته معنى السقوط الحزني او الكلي لحركة الثورة العربية. ومن هنا هاد شعار: ازالة آثار العدوان ليست له في الواقع الا ترجمة وحيدة هي استعادة الارض العربية تحتل احيرا، بالقتال وبالعودة الى تطويق الدولة الصهيونية. ولكن الجاح في ازالة آثار العدوان باستعادة الارض بعربية مختلفة ليس امر متوقفا على مجرد حوض حرب نظامية سريعة مع اسرائيل، بل ان بلوغ مثل هذا الجاح يقتضي اولاً ادراك حقيقة اساسية وهي ان شعار ازالة آثار العدوان لا يكتمل ويأخذ معناه الحقيقي الا اذا اقترن بشعار: محاربة الاستعمار في كل مكان.

ان الاستعمار يريد ان يحصرا في سبائك والصفحة العربية ومرتفعات الجولان السورية كي تكون هذه المناطق مصيدة يظن من خلالها على حركة الثورة العربية فيستنزفها ماديا ومعنويا وهي في مواقع سلبية، ونحن لاند ان نخره الى صدام واسع مع حركة الثورة على امتداد الارض العربية كلها. ففي مثل هذا الامتداد والاتساع تكمن عوامل النصر لنا وعوامل الهزيمة للاستعمار واسرائيل. ان الاستعمار الجديد قد حرك اسرائيل لضربنا واستطاع من خلال ذلك ان يربح الجولة الاولى. ولا نستطيع ان نرد على الكفة الا بتفجير الحرب الشاملة معه. وهذه الحرب الشاملة مع الاستعمار الجديد يجب ان لا تنحصر في ميدان واحد هو ميدان القتال مع اسرائيل، بل يجب ان تتسع لتشمل الوطن العربي كله، ان جبهة تضال عربية واحدة هي الطريق لمحاربة الاستعمار الامريكي الجديد يجب ان لا يترك لامريكا تحديد ميدان المعركة وحصره في اسرائيل حيث تستتر وتختبئ. يجب جرنا الى ميدان واسع ومكشوف وعلى صعيد يهر جهازا الاستعماري وبمس مباشرة مصالحها الاقتصادية الكبيرة على امتداد الوطن العربي. لقد اصبح واضحاً انه لا يمكن محاربة اسرائيل الا بالدخول مع الاستعمار في صدام شامل ويتوسع جبهة القتال معه وجعل ميدانها اوسع من تحرك اسرائيل على الحدود. ان الجولة القادمة مع اسرائيل لازالة آثار العدوان لابد ان ترتبط ارتباطاً عضوياً مباشراً وسريعاً بتوسيع جبهة النضال ضد الاستعمار الامريكي ودوله البريطاني على الارض العربية.

وإذا كان الارتفاع الى مستوى هذه المحاربة الحاسمة يتطلب تعييراً حقيقياً في مستوى جذرية حركة الثورة العربية فإن ذلك لا يمكن ان يتم بالمجادلات النظرية وحدها او بالخطوات التنظيمية والادارية تتخذها وهناك على صعيد الاسطمة التقدمية الرسمية او الحركات السياسية الشعبية. ان القيادات والعصائل ذات القدرات الايجابية ضمن حركة الثورة العربية مطالبة الآن بفتح افق عملي مباشر للنضال ضد الاستعمار يوفر المناخ الملالم للحصول تلك التحولات في مستوى العمل العربي الثوري. هذا الافق العملي يتمثل في جهات سريعة ضد الاستعمار بأسلوب العنف الثوري انظم المتجسد في اشكال عديدة لابد ان تتصاعد وتتلور اخيراً في اعمى اشكال العنف الثوري واكثرها حسماً. الكفاح المسلح

ان هناك طريقا وحيدا لا بد ان نسلكه للارتفاع الى مستوى التحديات المصادرة عن الاستعمار العالمي هو طريق الكفاح المسلح. وتلك هي مهمة الثوريين العرب في هذه المرحلة التاريخية: ان يعمموا الثورة بالشعب المظم والمجهر بالوعي وبالسلاح. من هنا يبدأ الطريق، ومن هنا تتحدد حركة الثورة العربية وتسير في الطريق الصحيح. وهذا كله لس حاجة الى نقاش نظري طويل وقد يتحول الاصراف في مثل هذا النقاش الى ترف فكري وعملية هروب من مصاعب ومشاق الكفاح المسلح. ان الفكر العربي الثوري مطالب الآن بان يستوعب بسرعة تلك الحقيقة البسيطة العائلة بأنه لا يمكن القضاء على الاستعمار الا بممارسة هذا النوع من النضال المسلح صده.

ان العنف الثوري المظم هو الآن التعبير الحقيقي المعاصر عن استراتيجية المجاهدة الكاملة والحاسمة للاستعمار بصعه آخر مراحل الامبريالية. وان الثورة العربية اذ تلتزم بهذا الأسلوب فانما تستجيب لحقيقة عالمية يتراد انشارها اليوم في صفوف حركات التحرر الوطني على امتداد العالم الثالث كله ومن خلال الاستجابة لهذه الحقيقة سوف تصح الثورة العربية فادرة على ان تمارس دورها كطليعة من طلائع ثورة عالمية مترابطة بيدو العالم الثالث الآن ثورتها الأولى والقوة الصارية الأساسية في مسيرتها.

ان حركة التحرر الوطني العربية مطالبة الآن، حتى وهي في صميم معركتها المباشرة لارالة اثار العدوان، بان تشارك حركات التحرر الوطني الاخرى في العالم الثالث بمحاولاتها صوع اجوبة نظرية واضحة وردود عملية محددة على قضايا الثورة العالمية الماهضة للمعسكر الرأسمالي الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة.

وان انطلاق حركة التحرر الوطني العربية نحو الارتباط بهذا الاقن الثوري العالمي ليس نوعا من الاتبعاد - بالعكر والعمل - عن ساحة نضالها الأساسية بل هو يشكل، على العكس من ذلك، الامتداد الطبيعي الخارجي لعملية المجاهدة العربية الداخلية للاستعمار الجديد.

- ١٣ -

حول حركة القوميين العرب وعلاقتها بالجبهة الشعبية

(مقتطفات من تقرير شباط ١٩٦٩)

تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لدى قيامها، من - فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية، وابطال العدة، وجبهة التحرير الفلسطينية وعناصر مستقلة سرعان ما اتحدت شكل تجمع رابع داخل الجبهة وعلى هذا الاساس، وعلى ضوء هذا التكوين، لم يكن مرسوما ان تطرح الجبهة في المرحلة الأولى من عمرها رؤية سياسية بشارية كاملة لمعركة التحرير مطلقة من النظرية الاشتراكية العلمية ومستندة لها. ما كان مفهوما ضمنا، في واقع الامر، هو ان تطرح الجبهة فكرا تحرريا عاما يجعل ملامح تقدمية تتبلور أكثر فأكثر مع تطور التجربة. هذا من ناحية فكر الجبهة السياسي، اما من ناحية التنظيم فانه لم يكن مرسوما كذلك ان تكون الجبهة في تلك المرحلة من تكوينها تنظيميا حربيا واحدا يقوم على نفس الخطوط الاستراتيجية التنظيمية الثورية التي نتحدثنا عنها. ما كان مفهوما كذلك ان الجبهة ستبقى الى فترة من الوقت تتكون من مجموعة تنظيمات، يحتمل كل تنظيم بوجوده الخاص، مع بداية تخطيط يستهدف التنسيق بين هذه التنظيمات ومحاولة توحيد المادة التقيعية التي تعطى لها تمهيدا لتحقيق مناح بمهد لتوحيد هذه التنظيمات في المدى الاستراتيجي على ضوء الممارسة والتجربة

على صوء هذه الصورة، فانه من الواضح ان يكون هناك تغيير موضوعي محدد بين تنظيم الحركة الفلسطيني من ناحية، والجهة من ناحية اخرى. فالحركة، على صوء ما رسمته لختها المركزية في دورة ١٩٦٧، تمتلك مهما ثوريا اشتراكيا من خلاله ترى استراتيجية معركة التحرير الفلسطينية، بيد الجهة تطرح فكرا مياسيا تغرب د ملامح تقدمية. ومن ناحية ثاسة، فالحركة تمثل تطمعا حربيا موحدا يتأهب لاعادة بناء نفسه وفق استراتيجية تصميم ثورية، سيما اجهة تمثل مجموعة تنظيمات تختلف من حيث بيتها التنظيمية وبالتالي، فان ضبيعة الصورة وطبيعة العلاقات عند تأسيس الجهة كانت صورة تنظيم يمتلك رؤية ثورية علمية يدخل في علاقة جهوية مع تنظيمات اخرى صمم جهة تطرح فكر ثوريا تقدميا وتتكون من مجموعة تنظيمات مستقلة متجهة نحو التوحيد. ومن الطبعي، في مثل هذه الحالة، ان تحافظ الحركة على وجودها المتميز ودورها المتميز ضمن هذه الجهة.

هذه هي خلاصة الصورة لدى تأسيس الجهة. ولكن ما حدث في الجهة من تطورات واشتقاقات نصصا الآل أمام صورة تختلف كليا، وبالتالي تطرح صورة جديدة لموضوع الحركة والجهة والعلاقة بينهما.

لقد اشقت عن الجهة الشعبية لتحرير فلسطين جهة التحرير الفلسطينية ومعها مجموعة مستقلين. وصح بكون الجهة من حركة اقوميين العرب - فرع الساحة الفلسطينية، وابطال العودة. هذا من ناحية، ومن ناحية ثاية، فان هذا الوصع الجديد قد مكن الحركة من ان تطرح، من خلال الجهة، نهجها الثوري في تحليل الوصع الفلسطيني ورؤيتها السياسية الكاملة لمعركة التحرير، اي كامل فكرها السياسي. وبالتالي اصبحت الصورة الجديدة صورة تصانق شه تاء بين الحركة من ناحية وبين الجهة من ناحية ثائية. ففكر الجهة السياسي هو فكر الحركة كاملا دون ي نقصان، وتكوينها الى حد بعيد هو تكوين الحركة. فتظيم الحركة يشكل من حيث الحجم سسة عالية من تنظيم اجهة. وادا احدنا كذلك يعين الاعتبار طبيعة نشأة ابطال العودة، والاصول التنظيمية لمعظم كادرها القيادي الاول، وماخها الفكري العام، وطبيعة العلاقات الرفاقية بين الحركة وابطال العودة، واد اخذنا كل هذه النقاط بعين الاعتبار، فانه يصح القول ان حد كبير بان الجهة من حيث التكوين كذلك تتطابق الى حد كبير مع تكوّن الحركة. واد كان التصديق حاصل بين الفكر من ناحية، والتكوين من ناحية ثاية، فان اي تغيير استراتيجي محدد بين الحركة والجهة لا يعود قائما . ان اي اصرار على بقاء فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية قائما بشكل مستقل ومتميز عن الجهة، يجب ان يستند الى تمييز موضوعي محدد ملموس بحيث يستطيع الانسان ان يلمس ان الحركة شيء والجهة شيء آخر فما هو هذا الشيء المتميز الذي يمكن ان يستند له بقاء الحركة المتميز؟ هل هو الرؤية السياسية؟ ان رؤية جهة السياسية للمعركة اصبحت هي رؤية الحركة. هل هو تمثيل تنظيمي؟ صحيح ان وجود ابطال العودة ضمن الجهة بشكل موضوعا تنظيميا خاصا، وصحيح كذلك ان السرعة التي قام بها تنظيم الجهة جعل هذا التنظيم من حيث بعض المواصفات التنظيمية اقل صلاحة واصباطا من تنظيم الحركة، ولكن هل يكفي ذلك جعل توجهها لاستراتيجي هو الابقاء على الوجود الخاص وسميز تنظيم الحركة ضمن تنظيم اجهة؟ على صوء هذا التحليل رسم مؤتمر شباط (فبراير) الحط الاستراتيجي التنظيمي الموجه والمرشد لمستقبل العلاقات بين الحركة والجهة. وهذا الحط هو العمل على انصهار تنظيم الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجهة والعمل في نفس الوقت على انصهار تنظيم ابطال العودة ضمن تنظيم الجهة، مع التخطيط والعمل على الارتقاء باخياة التنظيمية للجهة الى مستوى اخياة الحرية ثوربه المتزمنة والمصطبة والواعية. وعلى هذا الأساس، لا يعود مهمنا للجهة الشعبية لتحرير فلسطين هو مهمنا ف لدى تأسيسها - اي جهة بالمعنى المعروف للجهات السياسية، فكرا وعلاقات تنظيمية - وانما يصح فهمها للجهة وتوجهها في بانها شيء مختلف.

ان الجهة الشعبية لتحرير فلسطين، من حيث فهمها الآن وتوجهها في بانها، هي: الحرب الثوري المستند الى الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية التنظيمية التي اتصحت من خلال هذا التقرير.

وانشاء عملية الانصهار التام هذه بين الحركة والجهة، فان الشعار السليم الذي يهتدي به هو: "الحركة في خدمة الجهة وليس الجهة في خدمة الحركة".

الوحدة طريقنا، حركة القوميين العرب في العراق، ت ١، ١٩٥٨ نحو وحدة فورية ما بين العراق والجمهورية العربية المتحدة

في فجر أربع عشر من محرم هذا العام، حقق الصال العربي نصرا قوميا تاريخيا عظيما حين قام الشعب العربي بقيادة جيشه النازل في العراق بثورته الجارية ضد العبودية والرجعية والحكم الملكي الفاسد، فاطاح بسيطرة الاستعمار في أكثر أجزاء الوطن العربي حيوية وحساسية وحطم أقوى وأرسخ قلاع الرجعية العربية، وحرر الشعب العربي في العراق من القيود الثقيلة التي كبله بها الاستعمار والرجعية لعزله عن جسم الأمة العربية ومعه من المشاركة في معركة التحرير والتوحيد التي تخوضها الأمة اليوم في جميع أرجاء الوطن الكبير.

وهذه التغيرات العميقة التي تدور في وطننا في هذه العزة، إنما تشكل نقاط انعطاف بارزة في معالم حياتنا القومية الراهنة لأنها تسجل علامات زحمة القوم من عصور العبودية الشعة وما رافقها من استبداد وذلل واستغلال إلى عهد الحرية المشرقة بعيدا عن عبودية الاستعمار وأعدائه وطفليان الرجعية واستغلالها، ومن عصور التجزئة انصصعة القهرية التي فرصت عمينا إلى عهد الوحدة العربية التامة، الوضع الطبيعي لأمة العرب الواحدة.

...

لقد أظهرت تحارب بضائنا الطويل وأكدت المكبة فيما بعد بصورة واضحة أن التجزئة والاستعمار هما العدوان الرئيسيان للأمة العربية وأنها كانت المرتكز الأول في حق العدو الثالث "إسرائيل" وتدعيم ركائز الرجعية العربية كما كانا السند الأساسي في تعدية الظلم والفساد الاقتصادي الاجتماعي ومع اية بهمة قومية صحيحة في هذا الميدان. وأن تاريخ الاستعمار مرتبط كل الارتباط بتاريخ التجزئة، فحيثما كان يخل الاستعمار تحت التجزئة، لأن الاستعمار كان يدرك تمام الإدراك أن الوسيلة المثلى لفرض سيطرته على العرب هي اصعافهم بتجزئتهم جغرافيا وسياسيا واقتصاديا ليسهل عليه السيطرة على كل جزء على حدة.

لقد جرى الاستعمار الوطن العربي وأقام لكل جزء حدوده وحواجره خاصة واقتصاده الخاص وسياسته الخاصة ليحون بذلك دون تفاعل قوى الشعب العربي في وحدة بصاية قادرة على مجابهته ومجابهة الرجعية المتحالفة معه في انحاء الوطن وتصفيتهما بهاتين، ولبحول دون متراج امكانيات وثروات الشعب العربي متراجا متكاملًا في وسط موحد قادر على تحقيق بهمة اقتصادية اجتماعية شاملة جذرية.

وقامت بدعم الاستعمار - في كل جزء فئة رجعية بمرت وجودها ومصالحها وارتباطاتها بمحدود انكيايات الهزيلة خطوة وحدوية أو تحررية جذية.

وإن العدوان الثلاثي المسبح الذي ش على مصر كما قصد به إعادة سيطرة الاستعمار الذي طردته الثورة وبوجهه صربه قاصمة لصال العربي التحرري، كذلك كان نتيجة اطلع الشديد الذي اصاب الاستعمار ولبهود حين وجدوا ن حدود التجزئة بدأت تتطير أمام الوعي القومي الذي اخذ يدع بوحدة مصر وسورية في طريق التحقيق، هذا من جهة، وحين رأى المد القومي العربي احواف الذي اخذ يرحف من لمشرق نحو المغرب العربي مؤكدا مفهوم وحدة الصال العربي ووحددة المعركة العربية

ان هذا التراط العصوي الوثيق بين الاستعمار والتجزئة قد جعل معركتي التحرر والوحدة اخصاحين الديق تقوم عليهما معركة الامة الواحدة. كل خطوة تحررية عمرزها اما تقربا من الوحدة وكل خطوة وحدوية تحققها اما تربعاً قدرتنا على تصفية الاستعمار، وهذا التلازم الوثيق بين معركة لوحيدة والتحرر اما يجعل اية محاولة لفصلهما اما هي بالحنمية تفككك مصطلع للمعركة العربية لن تكون نتيجته الا اضعاف بصالنا في هذه المعركة ولن يفيد مه سوى الجهة الاستعمارية الرجعية.

وهذه العلاقة بين الاستعمار والتجزئة والتي اصبحت في الواقع القاعدة السياسية التي توجه سياسة الجهة لاستعمارية الرجعية في وطنا، لا تبرر فقط حيث كانت هذه الجهة تتخذ فيها موقفا هجوميا مباشرا من حركة الصال العربي، بل تبرر في كل مواقفها وسياستها المباشرة وعبر المباشرة.

فكما كانت اشكال السيطرة الاستعمارية تعم حسب اشتداد او خفوت حدة حركة الصال العربي تحرري مزووجة ما بين الاستعمار المباشر او الانتداب او المعاهدات والاحلاف، كذلك كان يقابل هـ البعير في التكتيك للاستعماري الرجعي نماء بصال التحرر - لامتناص القمة الشعبية ضد الاستعمار - تكتيك مقابل تجاه بصال الوحدة لامتناص القمة الشعبية ضد التجزئة.

هكذا جاءت جامعة الدول العربية في مواليقها وبطونها وملابسات بساتها تعم في حقيقتها عن عسة نستهدف امتصاص وعي الشعب المترايد للوحدة العربية بالهائه بهيكل مشوه لهذه الوحدة. والاتحاد الهاشمي الذي قام بين حكام العراق والاردن قبل ثورة العراق الخبارة لم يكن الا تلاؤما رجعيا قصد به امتصاص نقمة الشعب العربي في الجزئين ضد واقع التجزئة بعد ان قامت الجمهورية العربية المتحدة واقعا حيا مسموم ، ومواراة هذه الخطوة الوحدوية السلسة بهيكل مشوه للوحدة يقف في مقابلها.

والاتحاد الفيدرالي الذي يعمل الاستعمار والرجعية على اقامته بين اجراء العرب العربي اما يقصد به شد العرب العربي عن التوجه نحو الحركة القومية العربية التي تحيئش في المشرق وامتصاص نقمة الشعب العربي في المغرب ضد التجزئة بالهائه بمودج مسموح للوحدة يقف في مقابل وحدة مصر وسورية. ولا يشد مشروع اتحاد المجميات في الجنوب العربي عن هذه القاعدة.

وبعض النظر عن ماسقشة حدودى هذه الاشكال الوحدوية المشوهة فانه يبدو بوضوح: انه كما لم تكن بدلات اشكال السيطرة الاستعمارية الرجعية سوى تلاؤما استعماري رجعيا مع ضغط النضال التحرري لم يكن لتجاوز حدودا معينة مرسومة بما يودي الى اى تبديل جذري في معركة التحرير، كذلك لم تكن الاشكال الوحدوية التي تقيمها الجهة الرجعية الاستعمارية سوى تلاؤم مفصوح مع ضغط الصال الوحدوي لم يكن كذلك ليؤدي لأي تبديل في معركة التوحيد وبقيت دوما الاشكال المختلفة لسيطرة الاستعمارية تحسيدا مستورا للاستعمار تماما كما جاءت هذه الاشكال الوحدوية تحسيدا مبطلا للتجزئة.

في مقابل هذه التارات التي كانت تعمل لطمس المفهوم السليم والخط الصالي السليم لمعركة الوحدة والتي كانت تتحدد في نطاق الوسط الرجعي او الانتهاري، بدأت تنتشر كذلك في الوسط الشعبي مفاهيم نضالية حاصفة أحدث تلقى بعض الرواج الشعبي نظرا لارتباطها بفئات عرف عنها معاداتها للاستعمار ونزعتهما التقدمية.

كانت هذه المفاهيم تعمل على توجيه قوى النضال الشعبي تحت شعار "التحرر اولا ثم بفكر بالوحدة فيما بعد". وبدت هذه الدعوة منطقية للكثيرين نظرا لوجود الاستعمار في الوطن وكونه العقبة الكأداء الأولى في طريق الوحدة، فكان من الطبيعي - من وجهة النظر هذه - ان يكون الوجه العال بصالا تحرريا ضد الاستعمار ومعركتها معركة تحررية بالدرجة الأولى، وبعد تحقيق هذه الخطوة بفكر بالخطوات التالية! وقد عاب عن ادهان الديق اعرفوا في تيار هذه الدعوة الخطأ النضالي الستراتيجي الكبير الذي يمكن ان تقع فيه معركة الوحدة خاصة ومعركتها القومية عامة نتيجة هذا التوجيه النضالي الخاطئ. ذلك ان هناك فرقا كبيرا :

بين التوجيه النضالي القومي الذي يعتبر معركة الامة القومية كلا لا يتجزأ، ويعتبر لكفاح الشعبى بالنسبة مد بدايته الاولى كفاحا تحرريا وحدويا لا يفصل، كفاحا يعنى القوى الشعبى ضد الاستعمار والرجعية لا تسلبهما على مقدرات الشعب واستبدادهما واستغلالهما فحسب بل لكونهما يعملان على ترسيخ التجزئة ويقفان سد ميعا دول الوحدة.

وبين التوجيه لنضالي الذي يعتبر التحرر من الاستعمار عاية في حد ذاته ولا يهيم هدف الوحدة في قباله، كثير، وهو ان يركز أنظار الشعب حول الاستعمار فاك يتجاهل - عن اغراض او عن طيبة فاصرة - ان وحدة الامة ومتطلبات وحدة المعركة العربية تفرضان كون النضال العربي نضالا تحرريا وحدويا كل تجزئة فيه ستؤدي الى تجزئة المعركة القومية وتضع علامة تساؤل كبرى حول امكانية قيام اية نهضة اقتصادية اجتماعية جذرية شاملة.

ان التوجيه النضالي لقومي السليم في الحالة لاوى ان يعتبر معركتنا القومية ضد التجزئة والاستعمار و لرجعية والخطر اليهودي حلقة مترابطة تمهد بدورها الطريق للنهوض للقومي الشامل وهو وان كان يدرك ان المعركة القومية وجهين سبيل الوحدة والوحدة لصناد التحرر والنهوض للقومي الشامل وهو وان كان يدرك ان المعركة القومية وجهين سياسي واجتماعي وان طروف وطبيعة المعركة النضالية تقتضي بعض التأخير والتقديم، فاك يعتبر ذلك قضية توفقت ويحرص بالتالي في كل خطوة من خطوات المعركة على ان يوضح لجمهور الشعب المناهضة للوحدة العنصرية التي نشد جوانب المعركة القومية، وهو ان يطرح بهذا شعاراته وأهدافه واصحة مد بداية الطريق كما يجب النضال العربي د يقف حائرا بعد لتحرر من الاستعمار امام مرحلة جديدة لا يدري ما يتسوها ويكون محالا لان يقع تحت تأثير التوجيه الرجعي او الانتهازي والشعوبي

بما التوجه النضالي في الحالة الثانية ان يتخذ - عن اغراض او تصليل - من الاستعمار حجة لابعاد الوحدة وي تصح القضية عندئذ قضية فصل وتجزئة لا قضية توفقت ولا يمكن لمثل هذا التوجه النضالي الخاص الذي يفصل فصلا مصطنعا بين الوحدة والتحرر، الا ان يؤدي الى تثبيت مفهوم "التحرر لاقليمي" و "الاستقلال الكياني"، وحادث لاجراء العربية التي تجزئت وطست معيش في ظل التجزئة ببعض تعطي مثلا حيا عن هذه المفاهيم النضالية المعهودة ان هذه التيارات التي كانت تتجادب معركة الوحدة العربية سوء ما كان منها يتمثل بعمل الرجعية لإهاء لشعب بهياكل مشوهة للوحدة او عمل الانتهازية العربية للوقوف بالنضال العربي عند حد التحرر الاقليمي وعدم نخاد اية خطوة جدية في طريق الوحدة، أو هذه المفاهيم التوجيهية النضالية الخاطئة التي تعمل لفصل معركة التحرر عن معركة الوحدة، اما نتقي كلها في مركز واحد مهما احتجت نقاط انطلاقها او اعيانها هو: محاولة امتصاص وتخدير وعي الشعب المدع للوحدة العربية والعمل على الاعراف معركة الوحدة عن الخط القومي النضالي السليم وتجزئة معركة الامة الواحدة

وهكذا جعل هذا التلازم الوثيق بين التجزئة وبين سيطرة الاستعمار و لرجعية و لانتهازية المصحية، ومن ثم بين التجزئة وعشي التخلف والفساد والظلم الاقتصادي الاجتماعي للوحدة اهمية نضالية خاصة في معركتنا القومية عن العرب فمد اصبحت التجزئة مرادفة لبقاء الاستعمار والرجعية والتخلف العام، اصبحت الوحدة مرادفا لتحرر واليهوض، وصبحت معركة الوحدة مركز الثقل في المعركة القومية بمختلف جوانبها.

فاي نضال عربي مثير ضد الاستعمار والرجعية في معركة لتحرير، او ضد لاعتصاب اليهودي في معركة النار، او ضد المجتمع العربي الفاسد في معركة ليهوض الاقتصادي الاجتماعي الشامل، اما هو مرتبط ارتباطا عضويا لا يفصل بصالا ضد التجزئة في معركة الوحدة، ولا يمكن ان نحقق اي تقدم جذري حاسم في هذه المعركة القومية بشقيها السياسي والاجتماعي ما م نطلق من هذه الحقيقة لنضالية الأساسية ويجعلها القاعدة التي توجه كفاحنا القومي اليومي نحو أهدافها العظيمة.

واراء هذه المدام الواضحة لمعركة العربية كان لابد لحركة النضال العربي وقد وصفت مستوى من الوعي يمكنها من ادراك احط السليم الذي يجب ان تسير فيه هذه المعركة، ومن كشف الريف في التوجيه لسياسي لرجعي و

الانتهازي او الشعبوي، كان لا بد لحركة النضال العربي من ان تقف بحزم لتقطع الطريق على هذه التيارات المغرضة والمفاهيم المغلوطة بتحديد الشعارات والمفاهيم القومية النضالية الصحيحة للمعركة العربية.

وهكذا جاءت الانتصارات النضالية الكبيرة التي حققناها خلال هذه السنوات في معركة الاحلاف وعدم الانحياز وتأكيد شخصيتنا المستقلة في الصراع الدولي ومعركة منع السلاح والضغط السياسي والحصار الاقتصادي ثم هذه الانتفاضات التحررية المتوالية في كل جزء عربي وأخيراً وحدة مصر وسورية وثورة العراق، كلها عمرة تؤكد هذه المفاهيم النضالية الصحيحة في المعركة العربية. وكما كانت القاعدة في السنوات الماضية ستبقى كذلك في المستقبل. وكل تقدم جدي جديد يحققه كفاحنا القومي مشروط بقدر ما نتأكد في نفوس قادة وجاهد النضال وحدة المعركة العربية ككل لا يتجزأ وتوضح العلاقة العضوية الوثيقة التي تربط التحزبة بالاستعمار والاعتصاب اليهودي والتخلف القومي العام، وبمقدار ما ينجح الكفاح الشعبي في انتزاع قيادة المعركة من يد الرجعية والانتهازية والشعبوية العربية لبضعها بيد قيادة قومية واعية مخلصه بدعمها وعي شعبي عقائدي راسخ.

الوحدة... فوراً

واليوم ونحن نستقبل بشائر الحرية في العراق بعد سنوات طويلة من الكفاح ضد عبودية الاستعمار وطغيان الرجعية، نتحتم علينا ان نعي هذه الحقائق النضالية بعزم وإخلاص لكي يأتي موقفنا منسجماً مع حقيقتنا كأمة عربية واحدة ومع متطلبات معركتنا القومية الشاملة. اننا لم نعتبر التحرر يوماً غاية بحد ذاته، ومنذ اول يوم بدأ فيه كفاحنا الطويل، كما كنا نقاتل كابوس الاستعمار والرجعية كذلك كنا نقاتل السياسة التي رسمت باحكام لعزلنا عن جسم الامة العربية.. كنا نقاتل التحزبة. واليوم وقد حطم نضالنا المجد اطواق الاستعمار والرجعية الثقيلة، فأتى قد وضعنا هذه الانتفاضة التحررية الجبارة شعباً وهيات وحكومة وجهاً لوجه امام مطلب الوحدة، واصبحت كل محاولة للوقوف بثورتنا عند حدها الحالي انما هي تناقض واضح مع حقيقتنا القومية العربية الواحدة وتجاهل صريح للخطة الذي سار فيه كفاحنا منذ ان وطئ ارضنا اول جندي اجنبي، وتعام عن مستلزمات الحفاظ على ثورتنا المباركة ومتطلبات معركتنا القومية الشاملة.

لقد تحدد طريقنا بما لا يقبل اي لبس او ابهام او تأجيل بعد اليوم بأنه طريق الوحدة الفورية التامة مع نواة الوحدة العربية المتمثلة بالجمهورية العربية المتحدة.

فالوحدة هي ضمان حريتنا والسبيل الاكيد لانتصار نضالنا التحرري

ذلك ان الحرية ليست حالة مجردة عن الواقع الذي تنشأ فيه الظروف التي تحيط بها. ان الوصول الى الحرية الحقيقية كما يحتاج الى نضال منظم مرير ضد الاستعمار والرجعية الحاكمة كذلك يحتاج الى قوة سياسية واقتصادية وعسكرية تدعم هذه الحرية وتصورها وتجنّبها اية نكسة مفاجئة قد توقعها ثانية تحت نفوذ الاستعمار أو أي قوة أجنبية أخرى نتيجة الحاجة المادية والتخلف الاقتصادي او الضعف العسكري والسياسي. ومثل هذه القوة لا تتوفر لأي جزء عربي في ظل الكيانات الصغيرة المبعثرة. ان الحرية بدون الوحدة هي حرية منقوصة ستبقى دوماً تغتفر الى التبات والاستقرار وستبقى دوماً مهددة بالانتكاسات والمؤامرات ولا تأخذ الحرية معناها الصحيح ومداهها الجيوي الممتد إلا في ظل الوحدة العربية. فكما كانت التحزبة ولا تزال هي البؤرة التي تعمق فيها سيطرة الاستعمار والرجعية، فالوحدة هي الوسط الطبيعي الذي تنمو وتزعرع فيه الحرية وهي الضمانة الأكيدة للحفاظ عليها وفي تحارب نضالنا الطويل وواقعنا الحالي عشرات الأمثلة الحية على هذه الحقيقة.

فان فترة الحرية القصيرة التي نعم بها الاردن لم تحل دون نجاح الردة المعاكسة التي قام بها الاستعمار وعملاؤه ودون عودة السيطرة الاستعمارية القائمة على الحديد والنار. ولو اتبعت هذه الخطوة التحررية بالوحدة الفورية مع سورية لما كان الاردن اليوم يبرز تحت وطأة الاستعمار ولما عادت قوات الاحتلال البريطانية للاردن ولم يحض على خروجها بضعة عشر شهراً.

والحرية التي يظن البعض ان افطار المغرب العربي قد حصلت عليها تشهد كل يوم عشرات الامثلة على انتهانها
ممثلة بمواقف الاستعمار الفرنسي التي تتراوح من الضغط السياسي حتى الاعتداءات العسكرية المسلحة فضلا عن
القواعد العسكرية التي تجثم على صدر الشعب العربي هناك. وما كان الوضع في المغرب العربي يستمر على هذا الشكل
لو ان التحرر الجزئي الذي حصل عليه الشعب العربي اتبع بوحدة شعبية سليمة تخلق في المغرب.

حركة القوميين العرب

يسرني إصدار هذا الكتاب عن حركة القوميين العرب انسجاماً كلياً مع السياسة البحثية التي يأخذ بها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، فقد أكد مركزنا ، ومنذ البداية ، اهتمامه بكل ما يمس قضايا المجتمع الراهن ، وبكل ما يسهم في ارتقاء هذا المجتمع وتطوره .

وقدم في هذا الإطار مساهماته المتعلقة بأمن البحر الأحمر مثلما قدم اسهامات علمية أخرى تخص الأمن القومي العربي في وجوه متعددة ، سواء كانت هذه المساهمات بأقلام عربية أو بأقلام غير عربية .

وحرمي المركز ، في هذا كله ، أن يكون جهده العقلي في تناول القاريء العربي العادي وأصحاب القرار السياسي في آن ، ذلك أن غايته خدمة القضايا العربية جميعاً .

وعلى هذا ، فإن الكتاب يقدمه عن (القوميين العرب) لا يندرج في إطار الدراسة التاريخية وإن كان يتضمن مقارنة تاريخية ، ذلك أن الهدف منه الحوار مع المستقبل قبل أن يكون مسألة الماضي . ومما لا ريب فيه أن الحوار مع المستقبل لا يستقيم إلا بقراءة الماضي ووعي دروسه ، الأمر الذي يجعل هذه القراءة نقدية من ناحية وتلمس خير الجموع العربية من ناحية ثانية فهي نقدية لأنها حريصة على التوجه إلى المستقبل أكثر من حرصها على الانغلاق في الماضي الملىء بالخطأ والصواب ، وهي تلمس خير الأمة العربية كلها ، لأن الواقع الذي نعيشه ، بأقبح بوحدة الجهود العربية المخلصة ، والمتطلعة إلى غد أفضل وأكثر أمناً واستقراراً .